

لمُوَفَّق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامة المُفَدسيّ الجَمَّاعِيليّ الدَّمَشْقيّ الصَّالحِيّ الحَنْبَلِيّ المُفْدسيّ الجَمَّاعِيليّ الدَّمَشْقيّ الصَّالحِيّ الحَنْبَلِيّ

تحقيق

الد*كستور* عَالِفناخ م<u>حمك ا</u>تحلو

الد*ئستور* النبُرُبُرعابد<u>مح</u>ي الترسي علبُرُبُرع بدلمحين الترسي

الجزءالثالث

دَارِعُالَمَ الْكُتْبُ للطباعة والنشروالتوزيع الربكاض



للغنين

1

حقوق الطبع محفوظة الطبعة الأولى 15.7 هـ = 1987 م الطبعة الثانية 1517 هـ = 1997 م الطبعة الثالثة 1517 هـ = 1997 م مصححة ، منقحة



بسُمْ إِنْ الْحَالِجَ إِلَيْ الْحَالِمَ

باب الإمامة

الجَماعةُ وَاجِبةٌ للصَّلُواتِ الخَمْسِ ، يُرُوَى (') نحوُ ذلك عن ابْنِ مَسْعُودٍ ، وأَي مُوسى . وبه قال عَطاءٌ ، والأُوزَاعِيُّ ، (وأبو تَوْرِ) . ولم يُوجِبها مالِكٌ ، والتَّوْرِيُ ، وأبو حَنِيفَةَ ، والشَّافِعِيُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيلِيَّةُ : « تَفْضُلُ صَلَّاةُ الجَمَاعَةِ على صَلَاةِ الفَذَّ بِحَمْسِ وعِسْرِينَ دَرَجَةً » . مُتَّفَقَّ عليه ('') . ولأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِيَّةٍ لَم يُنْكِرْ على اللَّذَيْنِ قالا : صَلَّيْنَا في رِحَالِنا (الله عَلَيْهَ الله وَاجِبةً لأَنْكَرَ عليهما ، ولأنَّها لو كانت واجِبةً لأَنْكَرَ عليهما ، ولأنَّها لو كانت واجِبةً ولا الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَانَتْ وَاجِبةً في الصلاةِ لكانتْ شَرْطًا لها كالجُمْعَةِ . ولنا ، قولُ الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ ('') . الآية ، ولو لم تكنْ واجِبةً لَرَخْصَ فيها حَالَة كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ ('') . الآية ، ولو لم تكنْ واجِبةً لَرَخْصَ فيها حَالَة الخَوْفِ ، ولم يُجِز الإخْلَالَ بوَاجِباتِ الصَّلَاةِ مِن أَجْلِها . ورَوَى أبو هُرَيْرَةَ أَنَّ لها المَّوْفِ ، ولم يُجِز الإخْلَالَ بوَاجِباتِ الصَّلَاةِ مِن أَجْلِها . ورَوَى أبو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِمْ أَنَّ اللهِ عَلَيْهُمْ أَنْ آمُرَ رَجُلًا فَيَوْمَ النَّاسَ ، ثُمُ آمُر بالصَّلَاةِ فَوْرَقَةً مَنْ أَمُرَ رَجُلًا فَيَوْمَ النَّاسَ ، ثمُ أَخَالِفَ إلى إِنْ السَّمْ مُ أَمْرَ الصَّلَاةَ فَأَحَرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ » . مُتَّفَقَ عليه (') . وفيه ما يَدُلُ رَجَالٍ لا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحَرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ » . مُتَّفَقَ عليه (') . وفيه ما يَدُلُ

⁽١) في م: ﴿ روى ﴾ .

⁽٢-٢) سقط من : الأصل .

⁽٣) تقدم تخريجه ، في ٢ / ٧٧٥ .

⁽٤) تقدم في ٢ / ٢٠٥.

⁽٥) سورة النساء ١٠٢ .

⁽٦) أخرجه البخارى ، فى : باب وجوب صلاة الجماعة ، وباب فضل العشاء فى جماعة ، من كتاب الأذان ، وفى : باب إخراج الحصوم وأهل الربب من البيوت بعد المعرفة ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ا / ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ومسلم ، فى : باب فضل صلاة الجماعة ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٥٢ ، كم أخرجه أبو داود ، فى : باب فى التشديد فى ترك الجماعة ، من كتاب الصلاة . ستن أبى داود ١ / ١٠٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى من يسمع النداء فلا يجيب ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٧ . والنسائى ، فى : باب التشديد فى التخلف عن الجماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن المجتبى ٢ / ٨٣ . وابن ماجه ، فى : باب التغليظ فى التخلف عن الجماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن المجتبى ٢ / ٨٣ . وابن ماجه ، فى : باب التغليظ فى التخلف عن الجماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ، كان ياب فى من تخلف عن الجماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ، فى : باب فى من تخلف عن الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى = ماجه ١ / ٢٥٩ . والدارمى ، فى : باب فى من تخلف عن الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى = ماجه ١ / ٢٥٩ . والدارمى ، فى : باب فى من تخلف عن الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى = ماجه ١ / ٢٥٩ . والدارمى ، فى : باب فى من تخلف عن المحادة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى = ماجه ١ / ٢٥٩ . والدارمى ، فى : باب فى من تخلف عن المحادة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى = ماجه المحادة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى = ماجه المحادة ، من كتاب الصلاة . والدارمى ، فى : باب فى من تخلف عن المحادة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى عليسه المحادة ، من كتاب الصلاة . والدارمى ، فى : باب فى من تخلف عن المحادة ، من كتاب الصلاة . والدارمى ، فى : باب فى من تخلف عن المحادة ، من كتاب الصلاة . والدارمى ، فى : باب فى من تخلف عن المحادة ، من كتاب المحادة ، من كتاب الصلاة . والدارمى المحادة ، من كتاب الصلاة . والدارمى ، فى : باب فى من كتاب الصلاة . والدارمى ، فى : باب فى من كتاب الصلاة . والدارمى ، فى المحادة ، فى المحادة

على أنّه أرادَ الجماعة ؛ لأنّه لو أرادَ الجُمُعة لَما هُمَّ بالتَّخَلُّفِ عنها . وعن أبى هُرَيْرَة ، قال : أَتَى النبيَّ عَلِيلِهِ رَجُلِّ أَعْمَى ، فقال : يا رسولَ اللهِ ، ليس لى قائِلًا يَقُودُنِي إلى المَسْجِدِ فسألَه أن يُرَخِصَ له أن يُصلِّى في بَيْنِه ، فَرَخَّصَ له ، فلما وَلَى يَقُودُنِي إلى المَسْجِدِ فسألَه أن يُرَخِصَ له أن يُصلِّى في بَيْنِه ، فَرَخَّصَ له ، فلما وَلَى يَقُودُنِي إلى المَسْجِدِ فسألَه أن يُرَخِّصْ اللهَ عَلَى الذي وَالله وَالله الله عَلَيْلَة الله ، فعَيْرُه أَوْلَى . وعن مُسْلِمٌ () . وإذا لَمْ يُرَخِّصْ الله عَنْد الله عَلَيْلَة : (مَنْ سَمِعَ المُنَادِي النّ عَبَّاسٍ ، رَضِي الله عَنْد عهما ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْلَة : (مَنْ سَمِعَ المُنَادِي فَلَمْ يَمُنْعُهُ مِنَ اتّبَاعِهِ عُذْرٌ » قالوا : وما العُذْرُ ؟ قال : (خَوْفٌ ، أو مَرضٌ ، لم فَلَمْ يَمُنْعُهُ مِنَ اتّبَاعِهِ عُذْرٌ » قالوا : وما العُذْرُ ؟ قال : (خَوْفٌ ، أو مَرضٌ ، لم فَلَمْ يَعْشُو مَنَ اتّبَاعِهِ عُذْرٌ » قالوا : وما العُذْرُ ؟ قال : (خَوْفٌ ، أو الدَّرْدَاءِ ، عن فَلَمْ يَعْشُو مَنَ اتّبَاعِهِ عُذُرٌ » قالوا : وما العُذْرُ ؟ قال : (خَوْفٌ ، أو الدَّرْدَاءِ ، عن أَلَّى من الصَّلَاةُ اللّهِ عَلَيْكُ بِالجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ الذَّنْ يَأْكُلُ القاصِيةَ » . الشَيْطَانُ ، فَعَلَيْكَ بِالجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ الذَّنْ بَعْرُ مُشْتَرَطَةٍ ، ولا نِزَاعَ بَيْنَنَا فيهِ مُ السَّيْطَانُ ، وحَدِيثُهم يَدُلُ على أنَّ الجَمَاعَة غيرُ مُشْتَرَطَةٍ ، ولا نِزَاعَ بَيْنَنَا فيه ، ولا يَلْزَمُ من الوُجُوبِ الاشْتِرَاطُ ، كواجِبَاتِ الحَجِ ، والإحْدَادِ في العِدَّةِ . فصل : وليُستِ الجماعة شَرُطًا لِصِحَةِ الصَّلَاةِ نَصَّ عليه أحمدُ . وخَرَجَ ابنُ

⁼ ١ / ٢٩٢ . والإمام مالك ، في : باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١ / ٢٩٢ ، ١٣٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤٥٠ ، ٢ / ٢٤٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٦ ، ٤١٦ ،

⁽٧) في : باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٢٥٠ . كا أخرجه أبو داود ، في : باب في التشديد في ترك الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٣٠ . وابن والنسائي ، في : باب في التشديد في التخلف عن الجماعة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٨٥ ، ٨٥ ، وابن ماجه ، في : باب التغليظ في التخلف عن الجماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١ / ٢٦٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٢٠ ، ٤٣ ك .

⁽٨-٨) في م: (لم يجد قائذا) .

⁽٩) سبق تخريجه في ٢ / ٣٧٦ .

⁽١٠) في : باب في التشديد في ترك الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٢٩ . كما أخرجه النسائي ، في : باب التشديد في ترك الجماعة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٨٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٩٦ ، ٦ / ٤٤٦ .

عَقِيلٍ وَجُهًا فَ اشْتِرَاطِها ، قِيَاسًا على سَائِرٍ وَاجِباتِ الصَّلَاةِ . وهذا ليس بصَحِيجٍ ؛ بِدَلِيلِ الحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ احْتَجُوا بهما والإِجْماعِ ، فإنَّنا لا نَعْلَمُ قَائِلًا بوُجُوبِ الإِعَادَةِ على مَنْ صَلَّى وَحْدَه ، إلَّا أَنَّه رُوِى عن / جَمَاعَةٍ من الصَّحابَةِ ، ١١٨/٢ ظ منهم ابنُ مَسْعُودٍ ، وأبو موسى ، أنَّهم قالُوا : من سَمِعَ النِّذَاءَ وتَخلَّف (١١) مِن غير عُذْر ، فلا صلَاة له .

فصل: وتَنْعَقِدُ الجماعة بِاثْنَيْنِ فصَاعِدًا. لا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ، وقد رَوَى أبو مُوسى أَنَّ النَّبِيَّ عَيْنِكُ قال : « الاثْنَانِ فما فَوْقَهُما جَمَاعَةٌ » . رَوَاه ابنُ مَاجَه (١٠٠) . وقال النَّبِيُّ عَيْنِكُ لللَّهِ مِن الحُرَيْرِثِ وصَاحِبِه : « إذا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّن وَقَال النَّبِيُّ عَيْنِكُ لللَّهِ مِن الحُرَيْرِثِ وصَاحِبِه : « إذا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّن وَقَال النَّبِيُّ عَيْنِكُ حُذَيْفَة مَرَّةً ، وابْنَ مَسْعُودٍ أَحَدُكُما ، وليَوْمَكُما أَكْبَرُكُما »(١٠) . وأمَّ النبيُّ عَيْنِكُ حُذَيْفَة مَرَّةً ، وابْنَ مَسْعُودٍ مَرَّةً ، وَابْنَ مَسْعُودٍ مَرَّةً ، وَابْنَ عَبَّاسٍ مَرَّةً هُونَ .

⁽١١) سقط من : م .

⁽١٢) فى : باب الاثنان جماعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣١٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٢٥٤ ، ٢٦٩ .

⁽۱۳) سبق تخریجه فی ۲ / ۷۲ .

⁽١٤) سقط من : الأصل .

⁽١٥) حديث صلاته على بابن عباس سبق تخريجه في ٢ / ٥٠ ويضاف إليه : وأخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في كم يصلى بالليل ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢ / ٥٠ . وأما حديث صلاته بحذيفة فرواه مسلم ، في : باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٣٠ . وأبو داود ، في : باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٠١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢ / ٣٦ . والنسائي ، في : باب تعوذ القارئ إذا مر بآية عذاب ، من كتاب الافتتاح ، وفي : باب الذكر في الركوع ، وباب الدعاء بين السجدتين ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب تسوية القيام والركوع . . . ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٢ / ١٦٧ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، وإلامام أحمد ، في : المسند من كتاب قيام الليل . المجتبى ٢ / ١٣٧ ، ومسلم ، في : باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ، من كتاب التهجد . صحيح مسلم ١ / ٥٣٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في طول القيام في من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ، ل ٢٠١٠ .

ولو أمَّ الرَّجُلُ عَبْدَه أو زَوْجَته أَدْرَكَ فَضِيلَة الجَمَاعَةِ ، وإن أَمَّ صبيًّا جَازَ ف التَّطَوُّعِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِةٍ أَمَّ فيه ابْنَ عَبَّاسٍ وهو صَبِيٍّ . وإن أَمَّهُ في الفَرْضِ ، فقال أحمد : لا تَنْعَقِدُ به الجَمَاعَةُ ؛ لأَنَّه لا يَصْلُحُ أن يَكُونَ إِمَامًا ؛ لِنَقْصِ حَالِه ، فَأَشْبَهَ مَنْ لا تَصِحُّ صَلَاتُه . وقال أبو الحسنِ الآمِدِيُّ : فيه رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّه يَصِحُّ (''أَنْ يَكُونَ إِمَامًا '') ؛ لأَنَّه مُتَنَفِّلُ ، فَجَازَ أن يكونَ مَأْمُومًا بالمُفْتَرِضِ ، كالبالغ ، ولذلك يَكُونَ إِمَامًا اللهُ عَيْضَدُ في الرَّجُلِ الذي فاتَتُهُ الجَمَاعَةُ : « من يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا ، فَيُصلَى مَعَهُ » (١٧) .

فصل: ويَجُوزُ فِعُلُها فِي البَيْتِ والصَّحْرَاءِ ، وقِيلَ فِيه رِوَايَةٌ أُخْرَى : إِن حُضورَ المَسْجِدِ واجِبٌ إِذَا كَان قَرِيبًا منه ؛ لأنّه رُويَ (١٨) عن النّبِيِّ عَيْلِهُ أَنّه قال : « لا المَسْجِدِ واجِبٌ إِذَا كَان قَرِيبًا منه ؛ لأنّه رُويَ (١٩) عن النّبِيِّ عَيْلِهُ أَنّه قال : « لا صَلاةً لِجَارِ المَسْجِدِ إلّا فِي المَسْجِدِ (١٩) وَلَنا ، قَوْلُ النّبِيِّ عَيْلِهُ : « أَعْطِيتُ عَمْسًا لَم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي : جُعِلَتْ لَى الأَرْضُ طَيّبةً وطَهُورًا ومَسْجِدًا ، فأيّما رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ صَلَّى حيثُ كَانَ » . مُتَّفَقٌ عليه (٢٠) . وقالت عائشة : صلّى النّبِي عَيْلِهُ فِي بَيْتِهِ ، وهو شَاكِ (٢١) فصلًى جَالِسًا ، وصلًى وَرَاءَه قَوْمٌ وَيَامًا ، فأَشَارَ إِلَيْهِم أَن اجْلِسُوا . رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢١) ، وقال النّبِيُّ عَيْلِهُ لِرَجُلَيْنِ : قِيَامًا ، فأَشَارَ إِلَيْهِم أَن اجْلِسُوا . رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢٠) ، وقال النّبِيُّ عَيْلِهُ لِرَجُلَيْنِ :

⁽١٦-١٦) سقط من : ١ .

⁽¹⁷⁾ أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الجمع فى المسجد مرتين ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود 1 / 170 . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الجماعة فى مسجد قد صلى فيه مرة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى 1 / 1 . والدارمى ، فى : باب صلاة الجماعة فى مسجد قد صلى فيه مرة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى 1 /

⁽۱۸) فی م: ۱۱ یروی ۱۱.

^{((} ١) أخرجه الدارقطنى ، فى : باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر ، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطنى ١ / ٢٠٠ . وهو فيه عن جابر وألى هريرة مرفوعا . كما أخرجه موقوفا على على فى نفس الموضع ، وقد أشار المصنف إلى هذه الرواية الموقوفة كما سيأتى بعد قليل .

۱۳ / ۱ قدم تخریجه فی ۱ / ۱۳ .

⁽۲۱) وهو شاك : أى مريض .

⁽٢٢) في ا زيادة : «ومسلم» . وقدرواه البخاري ، في : باب إنماجعل الإمام ليؤتم به ... ، من كتاب=

« إذا صَلَّيْتُما في رِحَالِكُما ، ثم أَدْرَكْتُمَا الجَمَاعَةَ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ ، تَكُنْ لَكُما نَافِلَةً »(٢٣) . وقولُه : « لَا صَلَاةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إلَّا في المَسْجِدِ » لا نُعْرِفُه إلَّا من قَوْلِ على نَفْسِه ، كذلك رَوَاهُ سَعِيدٌ / في « سُنَنِه » ، والظَّاهِرُ أَنَّه إِنَّما أَرَادَ ١١٩/٢ و الجَمَاعَة ؛ وعَبَّرَ بالمَسْجِدِ عن الجماعةِ لأَنَّه مَحَلُّهَا ، ومَعْنَاهُ لا صَلَاةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إلَّا مع الجماعةِ . وقِيلَ : أَرَادَ به الكَمالَ (٢٠ والفَضِيلَة ٢٠) ، فإنَّ الأَخْبَارَ الصَّحِيحة دَالَة على أن الصَّلاة في غيرِ المَسْجِدِ صَحِيحة جَائِزة .

فصل: وفِعْلَ الصَّلَاةِ فيما كُثُرَ فيه الجَمْعُ من المَساجِدِ أَفْضَلُ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْتُهُ : « صَلَاتُه الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَه ، وصَلَاتُه مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعْ الرَّجُلِ ؛ ومَا كَانَ أَكْثَرَ ، فَهُوَ أَحَبُ إِلَى اللهِ تَعَالَى » . رَوَاهُ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِه مَعَ الرَّجُلِ ؛ ومَا كَانَ أَكْثَرَ ، فَهُو أَحَبُ إِلَى اللهِ تَعَالَى » . رَوَاهُ أَحمدُ في « المُسْنَدِ » (أن) ، فإن تَساوَيَا في الجماعةِ ففيعُلها في المَسْجِدِ العَتِيقِ أَفْضَلُ ؛ لأن العِبادة فيه أَكْثَر . وإن كان في جوارِه أو غير جوارِه مَسْجِدٌ لا تَنْعَقِدُ الجَماعةُ فيه إلَّا بِحُضُورِه ، ففِعْلُها فيه أَوْلَى ؛ لأنَّه يَعْمُرُه بإقامةِ الجماعةِ فيه ، وكان في قصْدِه غيره كَسْرُ قَلْبِ ويُحَصِّلُها لمن يُصَلِّى فيه . وإنْ كانت تُقَامُ فيه ، وكان في قصْدِه غيره كَسْرُ قَلْبِ إِمَامِهِ أَوْلَى . وإنْ لم يَكُنْ كذلك فهل الأَفْضَلُ قَصْدُ أَمَامِهُ أَوْلَى . وإنْ لم يَكُنْ كذلك فهل الأَفْضَلُ قَصْدُ

⁼ الأذان ، وفى : باب صلاة القاعد ، من كتاب التقصير ، وفى : باب الإشارة فى الصلاة ، من كتاب السهو ، وفى : باب إذا عاد مريضا ... ، من كتاب الطب . صحيح البخارى ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢ / ٥٩ ، ٩٩ ، ٧ / ١٥٢ . كما أخرجه مسلم ، فى : باب ائتهام المأموم بالإمام ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٥٩ ، وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى إنما جعل الإمام ليؤتم به ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٩ ، والإمام مالك ، فى : باب صلاة الإمام وهو جالس ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١ / ١٥٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١٤٨ .

⁽٢٤-٢٤) سقط من : الأصل .

⁽٢٥) فى : ٥ / ١٤٠ ، ١٤٥ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى فضل صلاة الجماعة ، من كتاب الصلاة . المجتبى الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٣١ . والنسائى ، فى : باب الجماعة إذا كانوا اثنين ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٨١ .

الأبعر أو الأقرب ؟ فيه رِوَايتانِ: إحْدَاهما قَصْدُ الأَبْعَدِ ؛ لِتَكُثُرَ خُطَاهُ في طَلَبِ الثَّوَابِ (٢٠ فَتَكُون حَسناتُه أَكْثَر ٢٠ . والثانية ، الأقرب ؛ لأنَّ له جِوَارًا ، فكان أَحَقَّ بِهدِيَّة جَارِه ومَعْرُوفِه من البَعِيدِ . وإنْ كان البَلَدُ ثَغْرًا ، فالأَفْضَلُ اجْتِمَا عُ النَّاسِ في مَسْجِدٍ واحدٍ ليَكُونَ أَعْلَى للكَلِمَةِ ، وأَوْقَعَ لِلْهَيْبَةِ ، وإذا فالأَفْضَلُ اجْتِمَا عُ النَّاسِ في مَسْجِدٍ واحدٍ ليَكُونَ أَعْلَى للكَلِمَةِ ، وأَوْقَعَ لِلْهَيْبَةِ ، وإذا جاءهُم خَبرٌ عن عَدُوِّهِمْ سَمِعَهُ جَمِيعُهم ، وإن أَرادُوا التَّشَاوُرَ في أَمْ حَضَرَهُ (٢٠٠ جاءهُم خَبرٌ عن عَدُوِّهِمْ سَمِعَهُ جَمِيعُهم ، وإن أَرادُوا التَّشَاوُرَ في أَمْ حَضَرَهُ (٢٠٠ جَمِيعُهم ، وإنْ جاءَ عَيْنٌ لِلكُفَّارِ (٢٨) رَآهُم فأخبَرَ بِكَثْرَتِهِم . قال الأوْرَاعِيُّ : لو جَمِيعُهم ، وإنْ جاءَ عَيْنٌ لِلكُفَّارِ (٢٨) رَآهُم فأخبَرَ بِكَثْرَتِهِم . قال الأوْرَاعِيُّ : لو كان الأَمْرُ إِلَى لَسَمَّرْتُ أَبُوابَ المَسَاجِدِ التي في التُعُورِ (٢٠١ . أو نحو هذا . لِيَجْتَمِعَ النّاسُ في مَسْجِدٍ واحِدٍ .

⁽۲۲-۲۳) في ا ، م : « فتكثر حسناته » .

⁽٢٧) في م : « حضر » .

⁽۲۸) في ۱ ، م : « الكفار » .

⁽٢٩) في ا ، م : « الثغر » .

⁽٣٠) في م : « وهو » .

⁽٣١) أبو عمرو عثان بن سليمان البتى ، من فقهاء البصرة ، وهو من أهل الكوفة ، وانتقل إلى البصرة ، ومات سنة ثلاث وأربعين ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٩١ .

الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الفَذِّ بِخَمْسِ وعِشْرِينَ دَرَجَةً (٣٠٠). وفي رِوَايَة : ﴿ بِسَبْعِ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ﴾ . ورَوَى أبو سَعِيد قال : جاءَ رَجُل ، وقد صَلَّى رسول اللهِ عَلِيلَةً قال : ﴿ أَيُّكُمْ يَتَّجِرُ عَلَى هَذَا ؟ ﴾ فقامَ رَجُل ، فَصَلَّى معه (٣٠٠) قال التَّرْمِذِيُّ : هذا عَدِيثٌ حَسَنٌ . ورَوَاه الأَثْرَمُ ، وأبو دَاوُدَ ، فقال : ﴿ أَلَا رَجُل يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّى مَعَهُ ﴾ . ورَوَى الأَثْرَمُ (٤٠٠) ، بإسْنَادِهِ عن أبى أَمَامَةَ ، عن النَّبِيِّ عَيْقِلَةٍ مِثْلَهُ ، وزَادَ : قال : فَلَمَّا صَلَّيا ، قال : ﴿ وَهَذَانِ جَمَاعَةٌ ﴾ . ولأنَّه قادِرٌ على الجَمَاعَةِ ، فاسْتُحِبُ له فِعْلُها ، كما لو كان المَسْجِدُ في مَمَرِّ النَّاسِ .

فصل: فأمَّا إِعَادَةُ الجَمَاعَةِ في المَسْجِدِ الحَرَامِ ، ومَسْجِدِ رسولِ الله عَلَيْلَةِ ، والمَسْجِدِ الأقْصَى ، فقد رُوِي عن أحمدَ كَرَاهَةُ إِعادَةِ الجماعةِ فيها . وذَكَرَه أَصْحَابُنا ، لئلَّا يَتَوَانَى النَّاسُ في حُضُورِ الجَمَاعَةِ مع الإمامِ الرَّاتِبِ فيها إِذَا أَمْكَنَتْهُم الصَّلَاةُ في الجَمَاعَةِ مع عيرِه . وظَاهِرُ خَبَرِ أَبِي سَعِيدِ وأَبِي أَمَامَةَ ، أَنَّ ذلك لا الصَّلَاةُ في الجَمَاعَةِ مع غيرِه . وظَاهِرُ خَبَرِ أَبِي سَعِيدِ وأَبِي أَمَامَةَ ، أَنَّ ذلك لا يُكْرَهُ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هذا كان في مَسْجِدِ النَّبِيِّ عَيْنِيقًا ، والمَعْنَى يَقْتَضِيه أيضًا ، في أَنْ فضِيلَةَ الجَمَاعَةِ تَحْصُلُ فيها ، كَحُصُولِها في غيرِها .

٢٤٨ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَيَوْمُ الْقَوْمَ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى ﴾

لا خِلَافَ في التَّقْدِيمِ بالقِرَاءَةِ والفِقْه على غَيرِهما . واخْتُلِفَ في أيِّهما يُقَدَّمُ على صاحِبِه ؟ فَمذْهَبُ أَحمدَ ، رَحِمَه الله ، تَقْدِيمُ القَارِئ . وبهذا قال ابنُ سِيرِينَ ، والشَّورِيُّ ، وإسحاقُ (۱) ، وأصْحَابُ / الرَّأي . وقال عَطَاءٌ ، ومالِكٌ ، والأَوْزَاعِيُّ ، ١٢٠/٢ و والشَّافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ : يَوُمُّهُم أَفْقَهُهم إذا كان يَقْرَأُ ما يَكْفِى في الصَّلَاةِ ؛ لأَنَّه قد

⁽٣٢) سبق تخريجه فی ٢ / ٥٧٣ .

⁽٣٣) سبق تخريجه في صفحة ٨ ، والزيادة المذكورة فيما بعد عند الإمام أحمد .

⁽٣٤) سقط من : الأصل .

⁽١) سقط من : ١ ، م .

يَنُوبُه في الصَّلَاةِ مالا يَدْرِي ما يَفْعَلُ فيه إِلَّا بالفِقْهِ (") ، فيكُونُ أُولَى ، كَالإَمَامِةِ الكُبْرَى والحُكْمِ . ولَنا ، ما رَوَى أُوسُ بن ضَمْعَجِ ، عن أَبي مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُم وَلَحُرُم والحُكْمِ ، ولَنا ، ما رَوَى أُوسُ بن ضَمْعَج ، عن أَبي مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْهُم عَلَيْهُم وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ مَوْاءً فَأَعْلَمُهُم مِجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا في الهِجْرَةِ سَوَاءً فأَقْدَمُهُم هِجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا في الهِجْرَةِ سَوَاءً فأَقْدَمُهُم سِنَّا » . أو قال : ﴿ سِلْمًا ﴾ (") . ورَوَى أبو سَعِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ قال : ﴿ إِذَا اجْتَمَعَ ثَلَاثَةٌ فَلْيُومُّهُم أَحَدُهُم ، وأَحَقَّهُم بالإمَامَةِ أَقْرَوُهُم » . رَوَاهُما مُسْلِم (") . وعن ابنِ عمر ، قال : لمَّا قَدِمَ المُهَاجِرُونَ الأَوْلُونَ العَصْبَةَ (") ، موضع بقباءَ ، كان يَوُمُّهُم سَالِمٌ مَوْلَى أَبي حُذَيْفَة ، وكان أَكْثَرَهم قُرْآنًا . رَوَاه البُخَارِيُّ ، وأبو سلمة بن عبد الأسدِ. وفي حَدِيثِ وأبو دَاوُدَ (") . وكان فيهم عمرُ بنُ الخَطَّابِ ، وأبو سلمة بن عبد الأسدِ. وفي حَدِيثِ وأبو دَاوُدَ (") . وكان فيهم عمرُ بنُ الخَطَّابِ ، وأبو سلمة بن عبد الأسدِ. وفي حَدِيثِ عَمْولَى النَّبِيَّ عَلَيْهُ قال : ﴿ لِيَوْمَّكُمْ أَكْثُرَكُمْ قُرْآنًا ﴾ (") . ولأنَّ عمرو (") بن سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِي عَلِيْهُ قال : ﴿ لِيَوْمَّكُمْ أَكْثُرَكُمْ قُرْآنًا ﴾ (") . ولأنَّ

⁽٢) في م زيادة : ﴿ فيه ﴾ .

⁽٣) أي إسلاما ..

⁽٤) الأول ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٦٥ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٣٧ . والترمذى ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣٤ . والنسائى ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٥٩ . وابن ماجه ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ كناب الإمامة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ كناب عن أحمد ، فى : باب من كتاب إلى المدد المد

والثانى فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٦٤ . كم أخرجه النسائى ، فى : باب اجتاع القوم فى موضع هم فيه سواء ، وباب الجماعة إذا كانوا ثلاثة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ، ٢ ، ٨ والدارمى ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٨٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٨٩ . ١ ، ٢٨٩ . ١ ، ٢٨٩ .

⁽٥) بفتح العين أو بضمها .

⁽٦) أخرجه البخارى ، فى : باب إمامة العبد والمولى ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ١٧٨ . وأبو داود ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٣٨ . ومن أول قوله ٥ وكان فيهم ... ، الآتى ، عند أبى داود .

⁽٧) في النسخ : ١ عمر ١ .

⁽٨) أخرجه البخاري ، في : باب وقال الليث حدثني يونس...، من كتاب المغازي . صحيح البخاري=

القِرَاءَةَ رُكُنٌ في الصَّلَاةِ فكان القادِرُ عليها أَوْلَى ، كالقَادِرِ على القِيَامِ مع العَاجِزِ عنه . فإن قبل : إنَّما أَمْر النَّبِيُّ عَلَيْكَ بِتَقْدِيمِ القارِئ لاَنَّ الصَّحابة (١) كان أَقْرُهُم أَفْقَهَهُمْ ، فإنَّهم كانوا إذا تَعَلَّمُوا القُرْآنَ تَعلَّمُوا معه أَحْكَامَهُ ، قال ابنُ مَسْعُودٍ : كُنَّا لا نُجَاوِزُ عَشْرَ آياتٍ حتى نَعْرِفَ أَمْرِها ، ونَهْيَها ، وأَحْكَامَها . قلنا : اللَّفْظُ عامِّ فيجبُ الأَخْذُ بِعُمُومِه دُونَ خُصُوصِ السَّبِ ، ولا يُخَصُّ مالم يَقُمْ ذَلِيلُ (١) فيجبُ الأَخْذُ بِعُمُومِه دُونَ خُصُوصِ السَّبِ ، ولا يُخَصُّ مالم يَقَمْ ذَلِيلُ (١) تَخْصِيصِه ، على أَنَّ في الحَدِيثِ ما يُبْطِلُ هذا التَّأْوِيلَ ، فإنَّ النَّبِيَّ عَيِّلَةٍ قال : وَفَانِ اسْتَوْوْ فأَعْلَمُهُمْ بالسَّنَةِ » . ففاضَلَ بينهم في العِلْمِ بالسُّنَةِ مع تَسَاوِيهِمْ في القِرَاءَةِ ، ولو عَدَّم القارئ لِزِيَادَةِ عِلْمِه (١) لَما نقلهم عنذ التَّسَاوِي فيه إلى الأَعْلَمِ السُّنَةِ ، ولو كان العِلْمُ بالفِقْهِ على قَدْرِ القِرَاءَةِ لَلَزِمَ من التِّسَاوِي في القِرَاءَةِ التَسَاوِي فيه إلى الأَعْلَمِ بالسُّنَةِ ، ولو كان العِلْمُ بالفِقْهِ على قَدْرِ القِرَاءَةِ لَلزَمِ من التِّسَاوِي في القِرَاءَةِ التَسَاوِي فيه إلى الأَعْلَمِ فيه ، وقد قال النَّبِيُّ عَلِيلَةً : ﴿ أَقْرُوكُمْ أَبِي الْ عَلْمَ اللَهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَن هو والحَرَامِ مُعَاذُ بنُ جَبَل ، وأَفْرَضُكُم زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ » (١٠) . فقد فَضَّلَ بالفِقْه مَن هو والحَرَامِ مُعاذُ بنُ جَبَل ، وفَضَل بالقِرَاءةِ من هو مَفْضُولٌ بالقَضَاءِ والفَرَائِضِ وعِلْمِ الحَلْلِ

^{= 0 /} ١٩١ . وأبو داود ، فى : باب من أحتى بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٣٨ . والنسائى ، فى : باب اجتزاء المرء بأذان غيره فى الحضر ، من كتاب الأذان ، وفى : باب إمامة الغلام قبل أن يحتلم ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٩ ، ٦٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٤٧٥ ، ٥ / ٣٠ ، ٢١ .

⁽٩) في ١، م: « أصحابه » .

⁽۱۰) في م زيادة : « على » .

⁽١١) في ا، م: «علم».

⁽۱۲) أخرجه ابن ماجه ، في : باب في فضائل أصحاب رسول الله عَلَيْكُ ، من المقدمة ، بأطول من هذا السياق . سنن ابن ماجه ۱ / ٥٥ . وأخرجه الترمذي ، في : باب مناقب معاذ بن جبل ... ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذي ۱۳ / ۲۰۲ ، والإمام أحمد ، في : المسند ۲۸۱ ، وليس عندهما ذكر على .

والحَرامِ. قيل لأبي عبدِ اللهِ : حَدِيثُ النَّبِيِّ عَلِيْكَ : « مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصلِّى النَّاسِ » . أهو خِلَافُ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ ؟ قال : لا ، إنما قَوْلُه لأبي بكْرٍ – عندى – « يُصلِّى بالنَّاسِ » لِلْخِلافَةِ ، يعنى أن الخَليفَةَ أَحَقُّ بالإمامَةِ ، وإن كان غيرُه أَقْراً منه ، فأَمْرُ النَّبِيِّ عَلِيْكَةً أَبا بكرٍ بالصَّلَاةِ يَدُلُّ على أَنَّه أَرَادَ اسْتِخْلافَهُ .

فصل: ويُرجَّحُ أَحَدُ القَارِئِيْنِ على الآخرِ بِكَثْرَةِ القُرْآنِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيَّاتُهُ: « لِيَوُمَّكُمْ أَكْثُرُكُمْ قُرْآنًا » . وإن تَسَاوَيا في قَدْرِ ما يَحْفَظ كُلُّ واحِدٍ منهما ، وكان أَحَدُهُما أَجْوَدَ قِرَاءَةً وإعْرَابًا فهو أوْلَى ؛ لأَنَّه أقْرَأُ ، فَيَدْخُلُ في عُمُومِ قَوْلِه : « يَوْمُ القَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ » . وإنْ كان أحَدُهما أَكْثَرَ حِفْظًا ، والآخرُ أقلَّ لَحْنًا القَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ » . وإنْ كان أحَدُهما أكثرَ حِفْظًا ، والآخرُ أقلَّ لَحْنًا وأَجُودَ قِرَاءَةً ، فهو أوْلَى ؛ لأَنَّه أعْظَمُ أَجْرًا في قِرَاءَتِه ؛ لقولِه عَيِّاتِهُ : « مَنْ قَرَأ القُولِهِ عَلِيلِيةٍ : « مَنْ قَرَأ القُولِهِ عَلَيْكِ : « مَنْ قَرَأ القُرْآنَ فَأَعْرَبُهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، ومَنْ قَرَأُهُ ولَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بَاللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ وَلَوْلَ ؛ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيعً .

٧٤٩ _ مسألة ؛ قال : (فَإِنِ اسْتَوَوْا فَأَفْقَهُهُمْ)

وذلك لِقَوْلِ رَسولِ اللهِ عَلَيْكَ : ﴿ فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ السَّنَةِ ﴾ ، ولأن الفِقْه يُحْتَاجُ إليه في الصَّلَاةِ لِلإِنْيَانِ بَوَاجِبَاتِها وسُنَنِها ، وجَبْرِها إن عَرَضَ ما يُحْوِجُ إليه فيها ، فإن اجْتَمَعَ فَقِيهَانِ قارِبًانِ ، وأَحَدُهما أَقْرَأُ ، والآخَرُ

⁽١٣) كذا ، وسبق تخريجه في ٢ / ٣٧٦ . بلفظ : ﴿ فَلْيُصَلِّ ﴾ .

⁽١٤) لم نجده في الترمذي بهذا اللفظ ولا قريب منه . وقد أورد السيوطى في الجامع الكبير حديثا يقاربه في المعنى باختلاف الألفاظ صفحة ٨١٧ وعزاه للبهقى في شعب الإيمان .

أَفْقَهُ ، قُدِّمَ الأَقْرَأُ . نَصَّ عليه لِلْحَبَرِ . وقال ابنُ عَقِيلِ : الأَفْقَهُ أَوْلَى ؛ لِتَمَيَّزِهِ بما لا يُسْتَغْنَى عنه فى الصَّلَاةِ . وهذا يُحَالِفُ عُمُومَ الحَبَرِ ، فلا يُعَوَّلُ عليه . وإن اجْتَمَعَ فَقِيهَانِ ، أَحَدُهما أَعْلَمُ بأَحْكَامِ الصَّلَاةِ ، والآخَرُ أَعْرَفُ بما سِوَاها ، فالأَعْلَمُ بأَحْكَامِ الصَّلَاةِ ، والآخَرُ أَعْرَفُ بما سِوَاها ، فالأَعْلَمُ بأَحْكَامِ الصلاةِ أَوْلَى ؛ لأَنَّ عِلْمَهُ يُؤَثِّرُ فى تَكْمِيلِ الصلاةِ بِخِلَافِ الآخرِ .

• ٧٥ - مسألة ؛ قال : (فإن اسْتَوَوْا فَأَسَنُّهُمْ)

المعنى أكْبَرُهم سِنًا ، يُقدَّمُ عند اسْتِوَائِهِمْ في القِرَاءَةِ والْفِقْهِ . وظَاهِرُ قُوْلِ ١٢١/٢ و أَحْمَدَ ، أَنَّه يُقَدَّمُ أَقْدَمُهما هِجْرَةً ، ثم أَسَنَّهُما ؛ لأنّه ذَهَبَ إلى حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ ، وهو مُرَتَّبٌ هكذا . قال الخطَّابِيُّ (') : وعلى هذا التَّرْتِيبِ تُوجَدُ أَكْثَرُ أَقَاوِيل العُلمَاءِ . ومعنى تَقْديمِ (') الهِجْرَةِ أَنْ يكونَ أَحَدُهُما أَسْبَقَ هِجْرَةً من دارِ الحَرْبِ العُلمَاءِ . ومعنى تَقْديمِ (') الهِجْرَةِ أَنْ يكونَ أَحَدُهُما أَسْبَقَ هِجْرَةً من دارِ الحَرْبِ إلى الطَّاعَةِ . فإذا السَّبِقُ إليها لِسَبْقِهِ إلى الطَّاعَةِ . فإذا اسْتَوَيَا فيها ، إمَّا لِهِجْرَتِهِما معا ، أو لعَدَمِها (') منهما ، فأسنَّهُم ؛ الطَّاعَةِ . فإذا السَّبِقُ لللهِ بن الحُويْرِثِ وصاحِبِهِ : « ليَوُمَّكُما أَكْبَرُكُما » . مُتَفَقَّ عليه (') . ولأنَّ السَّبَقَ باللَّوْقِيرِ والتَّقْدِيمِ . وكذلك قال النَّبِيُ عَيَالِهُ عَلَيْهِ اللهِ عَنْ المَّوْقِيرِ والتَّقْدِيمِ . وكذلك قال النَّبِي عَيَالِيهِ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ عَلْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى أَنْهُ اللهُ عَلَى المَّولِيةِ فَيْ أَنْهِ اللهُ الله

⁽١) في معالم السنن ١ / ١٦٨ .

⁽Y) في ا ، م: « تقدم ».

⁽٣) في ١، م: « فيقدم ».

⁽٤) في م: « عدمهما ».

 ⁽٥) سبق تخریجه فی ۲ / ۲۷ .

⁽٦) في م : ﴿ الأسس ، .

⁽۷) أخرجه البخارى ، ف : باب الموادعة والمصالحة مع المشركين ... ، من كتاب الجزية ، وف : باب إكرام الكبير ... ، من كتاب الأدب ، وف : باب القسامة ، من كتاب الديات . صحيح البخارى ٤ / ١٢٣ ، ٨ / ٤١ ، ٩ / ١١ . ومسلم ، ف : باب القسامة ، من كتاب القسامة والمحاريين . صحيح مسلم ٣ / ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، وأبو داود ، ف : باب القتل بالقسامة ، من كتاب الديات . سنن أبى داود ٢ / ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، والترمذي ، ف : باب ماجاء في القسامة، من أبواب الديات . عارضة الأحوذي = ٢ / ٤٨٤ ، ٤٨٥ . والترمذي ، ف : باب ماجاء في القسامة، من أبواب الديات . عارضة الأحوذي =

الأَكْبَرَ يَتَكَلَّم . وقال أبو عبد الله بن حامد : أَحَقَّهُم بعد القِرَاءة والفِقْهِ أَشْرَفُهُم ، مُ أَقْدَمُهم هِجْرَةً ، ثم أَسَنَّهُم . والصَّحِيحُ ، الأَخْذُ بما ذَلَّ عليه حَدِيثُ النَّبِي عَلَيْكُ فَى تَقْدِيمِ السَّابِقِ بالهِجْرَةِ ، ثم الأَسنُ ؛ لِتَصْرِيحِهِ بالدَّلاَلةِ ، ولا دَلاَلة فى حَدِيثِ مالكِ بن الحُويْرِثِ على تَقْدِيمِ الأَسنَ ؛ لأَنَّه لم يَثْبُتْ فى حَقِّهِما هِجْرَةٌ ولا تَفَاضُلُهما فى شَرَفٍ ، ويُرجَّحُ بتقدُم (^) الإسلام كَالتَّرْجِيج بتقدُم (^) الهِجْرَةِ ، فإنَّ فى بعض الْفَاظِ حَدِيثِ أَبِى مَسْعُودٍ : « فإن كانوا فى الهِجْرَةِ سَوَاءً فأَقْدَمُهُم سِلْمًا » ولأَنَّ الإسلام أَشْرَفُ من الهِجْرَةِ ، فإذا أَقدَّمُ بِتَقَدُّمِها فتقَدَّمُه أُولَى . فإذا اسْتَوَوْا فى هذا الإسلام أَشْرَفُ من الهِجْرَةِ ، فإذا قُدِّمَ بِتَقَدُّمِها فتقَدَّمُه أُولَى . فإذا اسْتَوَوْا فى هذا كُلّه قُدِّم أَشْرَفُهُم ، أَى أَعْلاهُمْ نَسَبًا ، وأَفْضَلُهم فى نَفْسِه ، وأَعْلاهم قَدْرًا ؛ لِقَوْلِ رَسولِ اللهِ عَلِيلةً : « قَدِّمُوا قُرَيشًا ولا تَقَدَّمُوهَا » (٥) .

فصل: فإن اسْتَوَوْا في هذه الخِصَالِ ، قُدِّمَ أَتَقَاهُم وأَوْرَعُهم ؛ لأَنَّه أَشْرَفُ في الدِّينِ ، وأَفْضَلُ وأَقْرَبُ إلى الإِجابَةِ ، وقد جاء: « إذَا أَمَّ الرَّجُلُ القَوْمَ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ لَمْ يَرَالُوافي سَفَالٍ » . ذَكَرَهُ الإِمامُ أَحْمدُ في « رِسَالَتِه» (١٠٠) ، ويُحْمَلُ تقديمُ هذا على الأشْرَف ، لأَنَّ شَرَفَ الدِّينِ خَيْرٌ من شَرَفِ الدُّنيَا ، وقد قال الله تعالى : هذا على الأشْرَف ، لأَنَّ شَرَفَ الدِّينِ خَيْرٌ من شَرَفِ الدُّنيَا ، وقد قال الله تعالى : ١٢١/٢ ظ ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (١٠) . / فإذا اسْتَوَوْا في هذا كُلّه أَقْرِعَ بَيْنَهم . نصَّ عليه أَحْمدُ ، رَحِمَهُ الله . وذلك لأَنَّ سَعْدَ بن أبِي وَقَاصٍ أَقْرَعَ بينهم في الأَذانِ ، فالإمامة أَوْلَى ، ولأنَّهم تَسَاوَوْا في الاسْتِحْقَاقِ ، وتَعَذَّرَ الجَمْعُ ، فأَقْرِعَ المُدْوَى

⁼ ٦ / ١٩٢ ، ١٩٣ . والنسائى ، فى : باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل عنه ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨ / ٧-١٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٢ ، ٣ .

⁽٨) في م : ﴿ بتقديم ﴾ .

⁽٩) الحديث فى الكامل لابن عدى ٥ / ١٨١٠ . وفى ترتيب مسند الشافعى للسندى ٢ / ١٩٤ حديث رقم (٦١٠٩) أول كتاب المناقب . وفى فيض القدير للمناوى ٤ / ١١٣ حديث رقم (٦١٠٩) وعزاه للطبرانى ، وحديث رقم (٦١٠٩) وعزاه للبزار .

⁽١٠) الرسالة السنية ، ضمن مجموعة الحديث النجدية ٤٥٧ .

⁽۱۱) سورة الحجرات ۱۳ .

بينهم كَسَائِرِ الحُقُوقِ . وإن كان أَحَدُهُما يَقُومُ بعمَارةِ المَسْجِدِ وتَعَاهُدِه فهو أَحَقَّ به ، وكذلك إنْ رَضِيَ الجِيرَانُ أَحَدُهما دُونَ الآخِرِ ، قُدُمَ بذلك . ولا يُقَدَّمُ بِحُسْنِ الوَجْدِ ؛ لأنَّه لا مَدْخَلَ له في الإمَامةِ ، ولا أثرَ له فيها ، وهذا كلَّه تَقْدِيمُ اسْتِحْبَابِ ، لا تَعْلَمُ فيه خِلَاقًا ، فلو قُدِّمَ المَقْضُولُ كان ذلك جائِزًا ؛ لأنَّ الأَمْرَ بهذا (١٢) أمْرُ أدَبِ واسْتِحْبَابِ .

٢٥١ – مسألة ؛ قال : (وَمَنْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يُعْلِنُ بِبِدْعَةٍ ، أو يَسْكُو ،
 أعَادَ)

الإعْلانُ الإطْهارُ ، وهو ضِدُّ الإسْرَارِ . فَظَاهِرُ هذا أَنَّ مَن ائتمَّ بَن يُظْهِرُ بِدْعَته ، ويَتَكَلَّمُ بها ، ويَدْعُو إليها ، أو يُناظِرُ عليها ، فعليه الإعادَةُ . ومن لم يُظْهِرْ بِدْعَته ، فلا إعادة على المُوتَمِّ به ، وإن كان مُعْتَقِدًا لها . قال الأثرُمُ : قلتُ لأبي عَبدِ اللهِ : الرَّافِضةُ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بَما تَعْرِف ؟ فقال : نعم ، آمُرُه أَن يُعِيدَ . قيل لأبي عَبدِ الله : وهكذا أهْلُ البدع كُلُّهم ؟قال : لا، إنَّ منهم من يَسْكُتُ ، ومنهم مَن يَقِفُ ولا يَتَكَلَّمُ . وقال : لا تُصلِّ خَلْفَ أَحَدِ مِن أهل الأهْوَاءِ ، إذا كان دَاعِيةً إذا كان دَاعِيةً ومن يَتَكَلَّمُ ، وقال : لا تُصلِّ خَلْفَ المُرْجِئِ إذا كان دَاعِيةً . وتَحْصِيصُه الدَّاعِيةَ ، المُعْلِنُ بالبِدْعَةِ من يَعْتَقِدُها بِدَلِيلٍ ، وغيرُ المُعْلِن من يَعْتَقِدُها تَقْلِيدًا . ولنا ، أنَّ المُعْلِنُ من يَعْتَقِدُها تَقْلِيدًا . ولنا ، أنَّ المُعْلِنُ من يَعْتَقِدُها تَقْلِيدًا . ولنا ، أنَّ حَقِيقَةَ الإعْلانِ هو الإظْهارُ ، وهو ضِدُّ الإخْفَاءِ والإسْرَارِ ، قال الله تَعالى : عَقِيقَةَ الإعْلانِ هو الإظْهارُ ، وهو ضِدُّ الإخْفَاءِ والإسْرَارِ ، قال الله تَعالى : حَقِيقَةَ الإعْلانِ هو الإظْهارُ ، وهو ضِدُّ الإخْفَاءِ والإسْرَارِ ، قال الله تَعالى : عَقِيقَةُ مَا تُسِرُّونَ وما تُعْلِئُونَ ﴾ (١) وقال تَعَالَى مُخْبِرًا عن إبْراهِيمَ : هو رَبَّنَا إنَّكَ المُظْهِرَ لِبِدْعَتِه لا عُذْرَ لِلْمُصَلِّى خَلْفَه ؛ لِظُهُورِ تَعْلَمُ مَا نُعْفِى وَمَا نُعْلِنُ ﴾ (١) ولأنَّ المُظْهِرَ لِبِدْعَتِه لا عُذْرَ لِلْمُصَلِّى خَلْفَه ؛ لِظُهُورِ

⁽۱۲) في ا ، م : « بعد هذا » .

⁽١) سورة التغابن ٤ .

⁽٢) سورة إيراهيم ٣٨ .

حالِه ، والمُخْفِي لها مَن يُصلِّي خَلْفُه مَعْذُورٌ ، وهذا له أثرٌ في صِحَّةِ الصَّلاةِ ، ولهذا لم تَجب الإعَادَةُ خَلْفَ المُحْدِثِ والنَّجس إذا لم يُعْلَمْ حَالُهُما ؛ لِخَفاء ذلك ١٢٢/٢ و مِنْهُما . وَوَجَبَتْ على المُصلِّي خَلْفَ الكافِر والأُمِّيِّ ؛ لِظُهُورِ حالِهما / غالِبًا . وقد رُويَ عن أحمدَ ، أنَّه لا يُصلِّي خَلْفَ مُبْتَدِعِ بحالٍ . قال ، في رواية أبي الحارثِ : لا يُصلِّي خَلْفَ مُرْجِئٌ ولا رَافِضيٌّ ، ولا فاسِقِ ، إلَّا أن يَخَافَهُم فَيُصلِّي ، ثم يُعِيدُ . وقال أبو دَاوُدَ ، قال أحمدُ : متى ما صَلَّيْتَ خَلْفَ من يَقُولُ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ . فأعِدْ . قلتُ : وتَعْرِفُه . قال : نعم . وعن مالِكٍ ، أنَّه لا يُصلِّي خَلْفَ أَهْلِ البدَعِ . فحصلَ مِن هذا أَنَّ مَن صلَّى خَلْفَ مُبْتَدِعٍ مُعْلِن ببدْعَتِه ، فعليه الإعادةُ . ومن لم يُعْلِنْها ففِي الإعَادَةِ خَلْفَه رِوَايتانِ . وأَبَاحَ الحسنُ ، وأبو جعفرٍ ، والشَّافِعِيُّ الصَّلَاةَ خَلْفَ أَهْلِ البَّدَعِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ الله عَيْكَ : ﴿ صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (") . ولأنَّه رَجُلٌ صلاتُه صَحِيحَةٌ ، فَصَحَّ الاَّتْنِمَامُ به كَغَيْرِه . وقال نافِعٌ : كان ابنُ عُمرَ يُصلِّى مع الخَشَبيَّةِ (1) والخَوَارِجِ زَمَنَ ابن الزُّبَيْر ، وهم يَقْتَتِلُونَ . فقِيلَ له : أَتُصَلِّي مع هؤلاءِ ، ومع هؤلاءِ ، وبَعْضُهم يَقْتُلُ بِعْضًا ؟ فقال : مَن قال : حَيَّ علَى الصَّلَاةِ . أَجَبْتُه ، ومَن قال : حَيَّ على الفَلَاحِ . أَجَبْتُه ، ومَن قال : حَيَّ على قَتْل أُخِيكَ المُسْلِم ، وأُخْذِ مَالِه . قلتُ : لا . رَوَاهُ سَعِيدٌ . وقال ابنُ المُنْذِر ، وبعضُ الشَّافِعِيَّة : من نُكَفِّرُهُ بِبِدْعَتِه كالذي (ْ يَكْذِبُ على الله أو رسولِهِ ' ببدْعَتِه ، لا نُصَلِّي خَلْفَه ، ومن لا نُكَفِّرهُ

⁽٣) فى : باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطنى ٢ / ٥٦ كا أخرجه ابن عدى ، فى : الكامل ٥ / ١٨٢٣ . وانظر فيض القدير ٤ / ٢٠٣ حديث رقم (٥٠٣٠) وعزاه للطبرانى ، وأبى نعيم فى الحلية .

⁽٤) الخشبية ، محركة : قوم من الجهمية يقولون : إن الله تعالى لا يتكلم ، وإن القرآن مخلوق . وقال ابن الأثير : هم أصحاب المختار بن أبى عبيد . ويقال : هم ضرب من الشيعة ، قيل : لأنهم حفظوا خشبة زيد بن على حين صـب . والأول أوجه . تاج العروس (الكويت) ٢ / ٣٥٩ .

⁽٥-٥) في م : « يكذب الله ورسوله » .

تَصِحُ الصَّلاةُ خَلْفَهُ . ولنا : ما رَوَى جابرٌ ، قال : « سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ عَيْضَةٍ على مِنْبَرِه يقولُ : « لَا تَوُمَّنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا ، ولَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا ، إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بسُلْطَانِ ، أو يَخَافَ سَوْطَهُ أو سَيْفَهُ » . رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٦) ، وهذا أَخَصُّ مِن حَدِيثِهم ، فتَعَيَّنَ تَقْدِيمُه ، وحَدِيثُهُم نَقُولُ به في الجُمَعِ والأغيادِ(٧) ، وهو مُطْلَق ، فالعَمَلُ به في مَوْضِع يَحْصُلُ الوفاءُ بدلالته(^) ، وقيَاسُهم مَنْقُوضٌ بالخُنْثَى والأُمِّيِّ . ويُرْوَى عن حَبِيبِ بنِ عمرَ الأَنْصَارِيّ ، عن أبيهِ ، قال : سألْتُ وَاثِلَةَ بنَ الأَسْقَعِ ، قلتُ : أَصَلِّي خَلْفَ القَدَرِيِّ ؟ قال : لا تُصلِّ خَلْفَه . ثم قال : أمَّا أنا لو صَلَّيْتُ خَلْفَه لأَعَدْتُ صَلَاتِي . رَوَاهُ الأَثْرَمُ . وأمَّا قولُ الْخِرَقِيِّ : « أو يَسْكُرُ » . فإنَّه يَعْنِي مَن يَشْرَبُ ما يُسْكِرُه مِن أَيِّ شَرَاب كان ، فإنَّه لا / يُصلِّي خَلْفَه لِفِسْقِه . وإنما خَصَّهُ ١٢٢/٢ ظ بالذِّكْر ، فيما يُرَى من بين (٩) سَائِر الفُسَّاق ، لِنَصِّ أَحمدَ عليه . قال أبو دَاوُدَ (١١) : سأَلْتُ (١١) أَحْمدَ ، وقيل له : إذا كان الإمامُ يَسْكُرُ ؟ قال : لا تُصلِّ خَلْفَه أَلْبَتَّةَ . وسَأَلَهُ رَجُلٌ ، قال : صَلَّيْتُ خَلْفَ رَجُلِ ، ثم عَلِمْتُ أَنَّه يَسْكُرُ ، أُعِيدُ ؟ قال : نعم ، أُعِدْ . قال : أَيُّتُهما صَلَاتِي ؟ قال : التي صَلَّيْتَ وَحْدَكَ . وسَأَلُهُ رَجُلٌ . قال : رَأَيْتُ رَجُلًا سَكْرَانَ، أَصَلِّي خَلْفَهُ؟ قال : لا. قال : فأُصلِّي وَحْدِي ؟ قال: أين أَنْتَ ؟ في البادِيَةِ ؟ المساجدُ كَثِيرَةٌ. قال: أنا في حَانُوتِي . قال : تَحَطَّاهُ إِلَى غَيْرِه من المساجِدِ . فأمَّا مَن يَشْرَبُ مِن النَّبيذِ

⁽٦) في : باب في فرض الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٣ .

⁽٧) في م زيادة : « وتعاد » .

⁽٨) في م : « بدلالتهم » .

⁽٩) سقط من : م .

⁽١٠) فى الأصل : ﴿ أَبُو بَكُر ﴾ . خطأ ، فأبو بكر غلام الخلال كان مولده سنة خمس وثمانين ومائتين ، فلم يسأل الإمام أحمد ولم يسمع منه .

⁽١١) في ١: ﴿ سمعت ؛ .

المُخْتَلَفِ فيه مالا يُسْكِرُه ، مُعْتَقِدًا حِلَّهُ ، فلا يَأْسَ بالصَّلاةِ خَلْفَه . نَصَّ عليه أَحْمَدُ (١٢) . فقال : يُصَلِّي خَلْفَ من يَشْرَبُ المُسْكِرَ على التَّأْويل ، نحن نَرْوى عنهم الحَدِيثَ ، ولا نُصلِّي خَلْفَ من يَسْكُرُ . وكلام الْخِرَقِيِّ بمَفْهُومِه يَدُلُّ على ذلك ؛ لِتَخْصِيصِه مَن سَكِرَ بالإعادَةِ خَلْفَهُ . وفي مَعْنَى شَارِبِ ما يُسْكِرُهُ (١٣) كُلُّ فاسِق ، فلا يُصلِّى خَلْفَه . نَصَّ عليه أحمدُ . فقال : لا تُصلِّ خَلْفَ فاجر ولا فاسيق . وقال أبو دَاوُدَ : سمعتُ أحْمدَ ، رَحِمَه الله ، سُئِلَ عن إمامٍ ، قال : أُصَلِّي بكم رمضانَ بكذا وكذا دِرْهَمًا . قال : أَسْأَلُ الله العَافِيَةَ ، من يُصلِّي خَلْفَ هذا ؟ وَرُوِيَ عنه أَنَّه قال : لا تُصلِّل خَلْفَ من لا يُؤدِّي الزَّكاةَ ، ولا تُصلِّل خَلْفَ مَن يُشَارِطُ ، ولا بَأْسَ أن يَدْفَعُوا إليه من غير شَرْطٍ . وهذه النُّصُوصُ تَدُلُّ على أنَّه لا يُصَلِّي خَلْفَ فاسِقِ . وعنه رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أنَّ الصَّلاةَ خلفَه (١١) جائِزَةٌ ، ذَكَرَها أَصْحَابُنا . وهذا مَذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيْلِكُمْ : « صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَّهَ إِلَّا اللهُ ﴾ . وكان ابنُ عمرَ يُصلِّي خَلْفَ الحَجَّاجِ ، والحُسينُ والحسنُ ، وغيرُهما من الصَّحَابةِ كانوا يُصَلُّونَ مع مَرْوَانَ . والَّذِين كانوا في وِلَايَةِ زِيَادٍ وابْنِه كانوا يُصَلُّونَ مَعَهُما . وصَلُّوا وراءَ الوَليد بن عُقْبَةَ ، وقد شَرِبَ الخَمْرَ وصَلَّى الصُّبْحَ أَرْبَعًا ، وقال : أَزِيدُكُم . فصَارَ هذا إجْمَاعًا . وَرُوِيَ عن أَبِي ذَرٍّ ، قال : قال لي رَسولُ اللهِ ١٢٣/٢ و عَلِيلًا / : « كيفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمَرَاءُ يُؤِخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِها ؟ » قال : قلتُ : فما تَأْمُرُنِي ؟ قال : « صَلِّ الصَّلَاةَ لِوَقْتَهَا ، فإنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهم

⁽١٢) سقط من: الأصل.

⁽۱۳) في م: « يسكر ».

⁽١٤) سقط من : م .

فَصَلٌ ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةً » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠) . وفي لَفْظِ : ﴿ فَإِنْ صَلَّيْتَ لِوَقْتِها كَانَتْ لَكَ (١٠) نافِلَةً ، وإلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ » . وفي لَفْظ : ﴿ فَإِنْ لَمُ السَّلَاةَ مَعَهُمْ فَصَلٌ ، وَلاَنَقُلْ : إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ ، فَلَا أُصَلِّي » . وفي لَفْظ : ﴿ فَإِنَّهَا زِيادَةُ تَخِيرٍ » . وهذا فِعْلٌ يَقْتَضِي فِسْقَهُمْ ، وقد أَمَرُهُ بالصَّلَاةِ لَفْظ : ﴿ فَإِنَّهَا زِيادَةُ تَخِيرٍ » . وهذا فِعْلٌ يَقْتَضِي فِسْقَهُمْ ، وقد أَمَرُهُ بالصَّلَاةِ لَفْظ : ﴿ فَإِنَّهُ النِّيلِ عَلَيْكُ : ﴿ صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ (١٧) صَلَاةً الفَدِّ بِحَمْسِ مَعْهُم ، وقولُ النَّبِي عَلَيْكُ : ﴿ صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ (١٧) صَلَاةُ الفَدِّ بِحَمْسِ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ﴾ (١٩٠) عَامٌ ، فيتَنَاوَلُ مَحَلَّ النَّزَاعِ ، ولأَنَّه رَجُلٌ تَصِحُّ صَلاتُه لِنَفْسِهِ ، فصَحَ الاثْتِمَامُ به كالعَدْلِ . ووَجْهُ الأُولَى قَولُه عليه السَّلَامُ : ﴿ لا يَوُمَّنُ وَلِنَّ الْمِامِةَ تَتَضَمَّنُ حَمْلَ لِنَقْسِهِ ، فصَحَ الاثْتِمَامُ به كالعَدْلِ . ووَجْهُ الأُولَى قَولُه عليه السَّلَامُ : ﴿ لا يَوُمَّنُ الْفِلَاءَ وَلَا الْمَامَةَ تَتَضَمَّنُ حَمْلَ الْعَرَاءَةِ ، ولا يُؤْمِنُ تَرْكُ له أُ ولا يُؤْمِنُ تَرْكُ لها ، ولا يُؤْمِنُ تَرْكُ بعضِ شَرَائِطِها كالطَّهَارَةِ ، ولَيْس ثَمَّ الْمَامِةُ طَنِّ يُومِّنَانُ ذلك . والحَدِيثُ أَجَبْنَا عنه ، وفِعُلُ الصَّحَابَةِ مَحْمُولٌ على أَنَّهُم عَلَى السَّعَ بَنُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَوْ الضَّلَا على وَجْهِ يَعْلَمُ بهما . وسَعِيدِ بن جُبَيْدٍ ، وأَنَّها عَلَ الضَّرَرَ بِتَرْكِ الصلاةِ معهم ، فقد رَوْيُنَا عن عَطَاء ، وسَعِيدِ بن جُبَيْدٍ ، أَنَّهما كانا في المَسْجِدِ ، والحَجَاجُ يَخْطُبُ ، فَصَالَي على وَجْهِ يَعْلَمُ بهما . ورَوْيْنَاهُ عن قَسَامَة بنرُوعَيْهِ . قال له (٢٠) أبو بالإيماء ، وإنَّما فَعَلَا ذلك لِخُوفِهِما على أَنْصُلُ النَّولُ فَلَانٍ ما كان ، قال له (٢٠) أبو بأَنْ فَلَانٍ مَا قَالَ له أَنْمُ اللهُ عَلَالُهُ الْمُعْلَالُولُ الْمَالُهُ عَلَاللهُ الْمَالَا الْمَالِمُ الْمُعْلَالُهُ الْمَالِعُ الْمَالِعُ الْمَالِعُ الْمَالِعُ الْمَالُولُ الْمَالِعُلُولُ الْمُهُ الْوَلِي الْمَالِهُ اللهُ الْمَالِعُ الْمَالُولُ الْمَالِعُ الْمَالُول

⁽١٥) فى : باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٤٨ ، \$ 29 كل أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٠١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١ / ٢٨٧ . والنسائى ، فى : باب الصلاة مع أئمة الجور ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٥٥ ، الأحوذى ١ / ٢٨٧ . والنسائى ، فى : باب الصلاة مع أئمة الجور ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٥٥ ، ٥ وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فيما إذا أخروا الصلاة عن وقتها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٩ . وابن ماجه ، فى : المسند ١ / ٤٠ ، ٥ ، ٥ ، ٥ ، ٥ ، ٥ ، ٥ ، ٣ / ٥٤٤ ، ٢٤٤ ، ٥ / ٢٤٤ ، ٣٩٨ .

⁽١٦) سقط من: ١، م.

⁽١٧) في الأصل زيادة : ﴿ على ﴾ .

⁽۱۸) تقدم تخریجه فی ۲ / ۷۳ .

⁽١٩) تقدم في صفحة ١٩.

⁽۲۰) سقط من: ۱، م.

بَكْرةَ (٢١) : تنَعَّ عن مُصلَّانًا ، فإنَّا لا نُصلِّى خَلْفَكَ . وحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ : يَدُلُّ على صِحَّتِها نافِلَةً ، والنَّزَاعُ في الفَرْضِ .

فصل: فأمّا الجُمعُ والأعْيَادُ فإنّها تُصَلَّى خَلْفَ كُلِّ بَرّ وَفَاجِرٍ. وقد كان أَحْمدُ يَشْهَدُها مع المُعْتَزِلَة ، وكذلك العُلَمَاءُ الذينَ في عَصْرِهِ . وقد رَوْيُنَا أَنَّ رَجُلًا جاءَ محمدَ بن النَّضْرِ (٢٠) ، فقال له : إنَّ لي جِيرَانًا من أهْلِ الأهْوَاءِ ، لا يَشْهَدُونَ الجُمُعَةَ. قال: حَسْبُكَ، مَا تَقُولُ في مَن يردُ (٢٠) على أبي بكرٍ وعمرَ ؟ قال: رَجُلُ سَوْءٍ . قال: فإن رَدَّ على النَّبِيِّ عَيِّقِلِيَّةٍ ؟ قال: يَكْفُرُ . قال: فإن رَدَّ على العَلِيِّ الأُعْلَى ؟ ثم غُشِي عليه ، ثم أفاق ، فقال: رُدُّوا عليه ، والَّذِي لا إلله إلا هُو فإنَّهُ الأَعْلَى ؟ ثم غُشِي عليه ، ثم أفاق ، فقال: رُدُّوا عليه ، والَّذِي لا إلله إلا هُو فإنَّهُ الله في المَعْولُ إلى ذِكِرِ المَسْلامِ وهو يَعْلَمُ أَنَّ بَنِي العَبَّاسِ سَيَلُونَها . ولأنَّ هذه الصَّلاة من شَعَاثِر الإسلامِ الظَّاهِرَةِ ؛ وَتِلِها الأَيْمَةُ دُونَ غَيرِهم ، فَتَرْكُها خَلْفَهم يُفْضِي إلى تَرْكِها بالكُلِّيةِ . الظَّاهِرَةِ ؛ وَتِلِها الأَيْمَةُ دُونَ غَيرِهم ، فَتَرْكُها خَلْفَهم يُفْضِي إلى تَرْكِها بالكُلِّيةِ . إذا ثَبَتَ هذا فإنَّها تُعادُ خَلْفَ مَن يُعادُ خَلْفَه غيرُها . قال أحْمدُ : أمّا الجُمُعَةُ الذَي يُصلّى منهم أعادَ . وَرُويَ عنه أنّه قال : مَن أعادَه الهو مُبْدِع ، وهذا يَدُلُ بعُمُومِه على أنّها لا تُعَادُ خَلْفَ فاسِقِ ولا مُبْتَدِع ؛ أعادَها صَلَاةً أُمِرَ بها ، فلم تَجِبْ إعادَتُها كسائِرِ الصَّلَوَاتِ .

فصل : فإنْ كان المُبَاشِرُ لها عَدْلًا ، والْمُوَلِّى له غيرَ مَرْضِيِّ الحَالِ لِبِدْعَتِه أو فِسْقِه ، لم يُعِدْها . نَصَّ عليه . وقيلَ له : إنَّهم يقُولُون إذا كان الذي وَضَعَه يقولُ

⁽٢١) في م : ١ أبو بكر ، خطأ . وانظر خبر أبي بكرة مع المغيرة ، في شرح مختصر الروضة ١٧٠/٢ – ١٧٣ .

⁽٢٢) أبو بكر محمد بن النضر بن سلمة الجارودي الحنفي النيسابوري ، كان شيخ وقته ، وعين علماء عصره ، حفظ وجمالا ، وتوفى سنة إحدى وتسعين وماثنين . الجواهر المضية ٣ / ٣٨٢ .

⁽۲۳) في ا،م: ۱ رد ».

⁽٢٤) سورة الجمعة ٩ .

بِقَوْلِهِم فَسَدَتِ الصَّلَاةُ. قال: لستُ أقولُ بهذا. ولأنَّ صَلَاتَه (٢٥) إنَّما تَرْتَبِطُ بِصَلاةِ إمامِه، فلا يَضُرُّ وُجُودُ مَعْنَى فى غيرِه، كالحَدَثِ أو كَوْنِه أُمَّيًا. وعنه: تُعَادُ. والصَّحِيحُ الأَوَّلُ.

فصل: وإن لم يَعْلَمْ فِسْقَ إمامِهِ ، ولا بِدْعَتَه ، حتى صَلَّى معه ، فإنَّه يُعِيدُ . نصَّ عليه . وقال ابنُ عَقِيل : لاإعادة عليه ؛ لأنَّ ذلك ممَّا يَخْفَى ، فأشبَهَ المُحْدِثَ والنَّجِسَ . والصَّحِيحُ أنَّ هذا يُنْظَرُ فيه ، فإن كان مِمَّنْ يُخْفِى بِدْعَتَهُ وفُسُوقَه ، والنَّجِسَ الصلاة خَلْفَه ، لما ذَكَرْنَا في أوَّل المَسْأَلَةِ ، وإن كان مِمَّنْ يُظْهِرُ ذلك ، وَجَبَتِ الصلاة خَلْفَه ، على الرِّوايةِ التي تقولُ بِوجُوبِ إعادَتِها خَلْفَ المُبْتَدِع ؛ ولأنّه مَعْنَى يَمْنَعُ الانتِمام ، فاسْتَوَى فيه العِلْمُ وعَدَمُه ، كما لو كان أُمِّيًا ، والحَدَثُ والنَّجاسة يُشْتَرَطُ خَفَاؤُهُما على الإمام والمَأْمُومِ معا ، ولا يَخْفَى على الفَاسِقِ فِسْقُ والنَّجاسة يُشْتَرَطُ خَفَاؤُهُما على الإمام والمَأْمُومِ معا ، ولا يَخْفَى على الفَاسِقِ فِسْقُ نَفْسِه ، ولأنَّ الإعادة إنَّما تَجِبُ خَلْفَ مَن يُعْلِنُ بِيدْعَتِه ، وليْس ذلك في مَظِنَّةِ الخَفَاءِ ، بِخِلافِ الحَدَثِ والنَّجاسة .

فصل: وإنْ لم يَعْلَمْ حَالَهُ ولم يَظْهَرْ منه ما يَمْنَعُ الاَثْتِمَامَ به ، فصلاةُ المَأْمُومِ صَحِيحَةٌ . نَصَّ عليه أَحْمَدُ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في المُسْلمين السَّلَامَةُ . ولو صَلَّى خَلْفَ من يَشُكُ في إسْلامِه ، فصلاتُه صَحِيحَةٌ ؛ لأَن الظَّاهِرَ أَنَّه لا يَتَقَدَّمُ للإِمامَةِ إلَّا مُسْلِمٌ .

/ فصل: فأمَّاالمُخَالِفُونَ فِى الفُرُوعِ كَأَصْحَابِ أَبِى حَنيفةَ ، وَمَالِكِ ، ١٢٤/٢ و والشَّافِعِيِّ ، فالصلاةُ خَلْفَهم صَحِيحَةٌ غِيرُ مَكْرُوهَةٍ . نَصَّ عليه أَحمدُ ؛ لأنَّ الصَّحابة والتَّابِعِينَ ، ومَن بَعْدَهم لم يَزَلْ بَعْضُهم يَأْتُمُّ بِبَعْضٍ ، مع اخْتِلَافِهِم في الفُرُوعِ ، فكان ذلك إجْماعًا ، ولأنَّ المُخَالِفَ إمَّا أَن يكونَ مُصِيبًا في اجْتِهَادِه ،

⁽٢٥) في الأصل: ﴿ الصلاةِ ﴾ .

فَلَهُ أَجْرَانِ ؛ أَجْرٌ (٢٦ على اجْتَهَادِه ٢١ ، وأَجْرٌ لِإصَابَتِه ، أو مُحْطِفًا فله أَجْرٌ على اجْتَهَادِه ، ولا إِنْمَ عليه في الخَطاً ، لأنَّه مَحْطُوطٌ عنه . فإن عَلِمَ أَنَّه يَثُرُكُ رُكْنًا أو الْجَنَهَادِه ، ولا إِنْمَ عليه في الخَطاً ، لأنَّه مَحْطُوطٌ عنه . فإن عَلِمَ أَنَّه يَثُرُكُ رُكْنًا أو الْأَرُمُ : سمعتُ أبا عبد الله يُسألُ عن رَجُلِ صَلَّى بِقَوْمٍ ، وعليه جُلُودُ التَّعَالِبِ ، الأَثْرَهُ : سمعتُ أبا عبد الله يُسألُ عن رَجُلِ صَلَّى بِقَوْمٍ ، وعليه جُلُودُ التَّعَالِبِ ، فقال : إِنْ كان يَلْبَسُه وهو يَتَأَوَّلُ : ﴿ أَيُّما إِهَابٍ دُبغَ فقد طَهَرَ ﴾ (٢٧٠) . يُصَلَّى خَلْفَهُ . قِيلَ له ، أَفْتَرَاهُ أَنتَ جَائِزًا ؟ قال : لا ، نحنُ لا نَراهُ جَائِزًا ، ولكنْ إذا كان من الدَّم لم يُصلِّلُ خَلْفَه ؟ ثم قال : نحنُ نَرَى الوُضُوءَ من الدَّمِ ، فلا نُصلِّى خَلْفَ سَعِيدِ بن المُسيَّبِ ، ومالِكِ ، ومَن سَهَّل في الدَّم ؟ أي : بَلَى . ورأيتُ لِبعضِ سَعِيدِ بن المُسيَّبِ ، ومالِكِ ، ومَن سَهَّل في الدَّم ؟ أي : بَلَى . ورأيتُ لِبعضِ مَا الشَّافِعِيِّ مَسْأَلَةً مُفْرَدَةً في الرَّدِّ عَلَى من أَنْكَرَ هذا ، واستَدَلَّ بأنَّ الصَّحابة أصْحابِ الشَّافِعِيِّ مَسْأَلَةً مُفْرَدَةً في الرَّدِّ عَلَى من أَنْكَرَ هذا ، وصِحَّةِ الصلاةِ لِنَفْسِه ، كان يُصلِّى في خَطُّ المَأْتُمِ عنه ، وحُصُولِ النَّوابِ ، وصِحَّةِ الصلاةِ لِنَفْسِه ، وخَالَه في القِبْلَةِ حالَ الاجْتِهَادِ فيها . وذَكَرَ القاضي فيه رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّه لا يَعْمَامُه به ، كا لو خَالَفه في القِبْلَةِ حالَ الاجْتِهَادِ فيها .

فصل: وإن فَعَلَ شيئا من المُخْتَلَفِ فيه ، يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ ، فإنْ كان يَتْرُكُ ما يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ ، فإنْ كان يَتْرُكُ ما يَعْتَقِدُه شَرْطًا لِلصلاةِ ، أو وَاجِبًا فيها ، فصلاتُه فاسِدَةً ، وصلاةُ مَن المَأْمُومُ يُخَالِفُه في اعْتِقَادِ ذلك ؛ لأنَّه تَرَكَ وَاجِبًا في الصلاةِ ، فَفَسَدَتْ صلاتُه كان المَأْمُومُ يُخَالِفُه في اعْتِقَادِ ذلك ؛ لأنَّه تَرَكَ وَاجِبًا في الصلاةِ ، فَفَسَدَتْ صلاتُه مَن النَّمَ به ، كالمُجْمَع عليه . وإن كان يَفْعَلُ ما يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ / في غيرِ

⁽۲۱–۲۲) في م : و لاجتهاده ۽ .

⁽۲۷) تقدم تخریجه فی ۱ / ۸۹ .

⁽٢٨) في ا ، م : ﴿ فجائز ﴾ .

الصلاة ، كالمُتَزَوِّج بغيرِ وَلِيٍّ مِمَّنْ يَرى فَسَادَهُ ، وشَارِبِ يَسِيرِ النَّبِيذِ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَه ، فهذا إِنْ دامَ على ذلك ، فهو فاسِقٌ ، حُكْمُه حُكْمُ سَائِرِ الفُسَّاقِ ، وإِنْ لم يَدُمْ عليه ، فلا بَأْسَ بالصلاةِ خَلْفَه ؛ لأَنَّه من الصَّغَائِرِ . ومتى كان الفَاعِلُ كذلك عامِّيًّا قَلَّد من يَعْتَقِدُ جَوَازَهُ ، فلا شَيْءَ عليه فيه (٢٦) ؛ لأَنَّ فَرْضَ العَامِّيِ سُوَّالُ العُلَمَاءِ وتَقْلِيدُهم ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ فَآسَالُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٣٠) .

فصل: ولا تَصِحُّ الصلاةُ خَلْفَ مَجْنُونِ ؛ لأنَّ صَلَاتَهُ لِنَفْسِهِ باطِلَةً . وإن كان يُجَنُّ تَارَةً ، ويُفِيقُ أُخْرَى ، فَصَلَّى وَرَاءَهُ حالَ إفَاقَتِه ، صَحَّتْ صَلاتُه ، ويُكْرَهُ الاَئْتِمامُ به ؛ لِتَلَّ يَكُونَ قد احْتَلَمَ حالَ جُنُونِه ولم يَعْلَمْ ، ولِتَلَّ يُعَرِّضَ الصَّلاةَ لِإِبْطَالِ فى أَثْنَائِها ، لِوُجُودِ الجُنُونِ فيها ، والصلاةُ صَحِيحةً ، لأنَّ الأَصْلَ السَّلامَةُ ، فلا تَفْسُدُ بالاحْتِمالِ .

فصل: وإذا أُقِيمَتِ الصلاةُ والإنسانُ في المَسْجِدِ ، والإمامُ مِمَّنْ لا يَصْلُحُ لِلإمامةِ ، فإنْ شاءَ صَلَّى خَلْفَهُ ، وأعادَ . وإن نَوَى الصلاةَ وَحْدَهُ ، وَوَافَقَ الإمامَ في الرُّكُوعِ والسُّجُودِ والقِيَامِ والقُعُودِ ، فصلاتُه صَجِيحَةٌ ؛ لأنَّه أَتَى بأَفْعَالِ الصَّلاةِ وشُرُوطِها على الكَمالِ ، فلا تَفْسُدُ بِمُوافَقَتِه غيرَه في الأَفْعالِ ، كما لو لم يَقْصِدِ اللهُ وَافَقَةَ . ورُوِى عن أَحْمدَ أَنَّه يُعيِدُ . قال الأَثْرَمُ : قلتُ لأبي عبدِ اللهِ : الرَّجُلُ المُوافَقَة . ورُوِى عن أَحْمدَ أَنَّه يُعيدُ . قال الأَثْرَمُ : قلتُ لأبي عبدِ اللهِ : الرَّجُلُ يكونُ في المسجدِ ، فتُقامُ الصلاةُ ، ويكون الرَّجُلُ الذي يُصَلِّى بهم لا يَرَى الصلاة عَلْفَه ، ويَكْرَهُ الخُرُوجَ من المَسْجِدِ بعدَ النِّداءِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ قال : إن خَرَجَ كان في ذلك شُنْعَةٌ ، ولكن يُصَلِّى معه ، ويُعيدُ ، وإن شاءَ يَصْنَعُ ؟ قال : إن خَرَجَ كان في ذلك شُنْعَةٌ ، ولكن يُصَلِّى معه ، ويُعِيدُ ، وإن شاءَ يَصْنَعُ ؟ قال : إن خَرَجَ كان في ذلك شُنْعَةٌ ، ولكن يُصَلِّى معه ، ويُعِيدُ ، وإن شاءَ

⁽٢٩) سقط من : ١ ، م .

⁽٣٠) سورة النحل ٤٣ .

أن يُصَلِّى بصلاتِه ، ويكون يُصَلِّى لِنَفْسِه ، ثم يُكَبِّرُ (٣) وَيَرْكُعُ لِنَفْسِه ، ويَسْجُدُ لِنَفْسِه ، ولا يُبَالِى أن يكونَ سُجُودُه مع سُجُودِه ، وتَكْبِيرُه مع تَكْبِيرِه . قلت : فإن فَعَلَ هذا صَلَّى (٣٦) لِنَفْسِه أَيْعِيدُ ؟ قال : نعم . قلت : فكَيْفَ يُعِيدُ ، وقد جاء أن الصلاة هي الأولَى ، وحديثُ النَّبِيِّ عَلَيْلِهِ : « اجْعَلُوا صَلَاتَكُم مَعَهُمْ سُبْحَةً » (٣٥) . الصلاة هي الأولَى ، وحديثُ النَّبِيِّ عَلَيْلِهِ : « اجْعَلُوا صَلَاتَكُم مَعَهُمْ سُبْحَةً » (٣٥) . الصلاة في الأولَى ، وحديثُ النَّبِيِّ عَلَيْلِهِ الْمَاعَ في الْمَوْنِ ، أمَّا إذا صَلَّى / معه وهو يَنْوِي أن لا يَعْتَدُ بها ، وهو بها فليس هذا مثلَ هذا . فقد نصَّ على الإعادَةِ ، ولكنَّ تَعْلِيلَه فسادَها (٤٠) بكُونِه نوى أنْ لا يَعْتَدُ بها ، يَدُلُ على صِحَّتِها وإجْزَائِها إذا نوى الاعْتِدادَ بها ، وهو نوى أنْ لا يَعْتَدُ بها ، يَدُلُ على صِحَّتِها وإجْزَائِها إذا نوى الاعْتِدادَ بها ، وهو الصَّحِيحُ لما ذَكُونا أوَّلًا ، وكذلك لو كان الذينَ (٣٠ لا يَرْضَوْنَ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ الصَّحِيحُ لما ذَكُونا أوَّلًا ، وكذلك لو كان الذينَ (٣٠ لا يَرْضَوْنَ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ وَلَاللهُ وَعِلْمُ أَلُهُم أَحَدُهُم ووَافَقُوا هُ الإَمْامَ في الرُّكُوعِ والسَّجُودِ ، كان جَائِزًا ، والله أعْلَمُ .

٢٥٢ ــ مسألة ؛ قال : (وإمَامَةُ العَبْدِ والأَعْمَى جَائِزَةٌ)

هذا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . ورُوِى عن عائشة ، رَضِى اللهُ عنها ، أَنَّ غُلَامًا لها كان يَوُّمُها (١) . وصَلَّى ابنُ مَسْعُودٍ ، وحُذَيْفَةُ ، وأبو ذَرِّ وَرَاءَ أبى سَعِيدٍ مَوْلَى أبى اللهُ عَلَى ابنُ مَسْعُودٍ ، وحُذَيْفَةُ ، وأبو ذَرِّ وَرَاءَ أبى سَعِيدٍ مَوْلَى أبى اللهُ عَلَى اللهُ العَلَى اللهُ عَلَى الل

⁽٣١) في م زيادة : « لنفسه » .

⁽٣٢) سقط من : م .

⁽٣٣) أخرجه مسلم ، في : باب الندب إلى وضع الأبدى على الركب ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٣٧٩ ، ٣٧٩ . وأبو داود ، في : باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت ، من كتاب الصلاة سنن أبي داود ١ / ١٠٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما إذا أخروا الصلاة عن وقتها ، من كتاب الإقامة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٣٧ ، ٦ / ٧ .

⁽٣٤) في م : « إفسادها » .

⁽٣٥-٣٥) في الأصل: ﴿ لا يرضون الصلاة إلا خلفه جماعة فأمهم ووافقوا ﴾ .

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، باب إمامة العبد ٢ / ٣٩٤ .

⁽٢) أخرجه البيهقي ، في : باب إمامة القوم لا سلطان فيهم وهم في بيت أحدهم، من كتاب الصلاة . السنن=

والحَكَمُ ، والتَّوْرِئُ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسْحَاقُ ، وأصْحابُ الرَّأْى . وكَرهَ أبو مِجْلَز إمامةَ العَبْدِ ، وقال مالِكٌ : لا يَوُّمُّهُم إلَّا أن يَكُونَ قَارِئًا وهم أُمِّيُّونَ . وَلَنا ، قَوْلُ النَّبِيّ عَلِيْكَ : « يَوْمُ القَوْمَ أَقْرَوهُمْ لِكِتَابِ الله تَعَالَى »(١) ، وقال أبو ذَرِّ : إنَّ خليلي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وأَطِيعَ ، وإن كان عَبْدًا مُجَدَّعَ (٤) الأَطْرَافِ ، وأَنْ أَصَلَّى الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا ، ﴿ فَإِن أَذْرَكْتَ التَّوْمَ وقد صَلَّوْا ، كُنْتَ قَدْ^(٥) أَخْرَزْتَ صَلَاتَكَ ، وإلَّا كَانَتْ لَكَ نافِلَةً ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١) . ولأنَّه إجْماعُ الصَّحابةِ ، فَعَلَتْ عائشةُ ذلك ، وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي أَسِيدٍ ، قال : تَزَوَّجْتُ وأَنا عَبْدٌ ، فَدَعَوْتُ نَفَرًا من أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُ ، فأَجَابُونِي ، فكان فيهم أبو ذَرٍّ ، وابنُ مَسْعُودٍ ، وحُذَيْفَةُ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وهم في بَيْتِي ، فتَقَدَّمَ أبو ذَرٍّ لِيُصَلِّي بهم ، فقَالُوا له : وَرَاءَكَ ؟ فالتَفَتَ إلى ابن مَسعودٍ ، فقال : أكذلِكَ يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : نعم . فَقَدَّمُونِي ، وأنا عَبْدٌ ، فصلَّيْتُ بهم . رَوَاهُ صَالِحٌ في « مَسَائِلِه » بإسْنَادِه (٧) ، وهذه قضيَّة (٨) مثلُها يَنْتَشِرُ ، ولم يُنْكُرُ ولا عُرِفَ مُخَالِفٌ لها ، فكان ذلك إجْماعًا ، ولأنَّ الرِّقَّ حَقُّ ثَبَتَ عليه ، فلم يَمْنَعْ صِحَّةَ إمامَتِه كالدَّيْن ، ولأنَّه من أهْل الأَذَانِ لِلرِّجالِ يَأْتِي بالصَّلاةِ على الكَمالِ ، فكان له أَنْ يَوُّمَهُم / كالحُرِّ . ١٢٥/٢ ظ وأمَّا الأعْمَى فلا نَعْلَمُ في صِحَّةِ إمامَتِه خِلَافًا ، إلَّا ما حُكِيَ عن أنس ، أنَّه قال : ما حَاجَتُهم إليه . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، أنَّه قال : كَيْفَ أُوِّمُّهُم وهم يَعْدِلُونَنِي إلى

⁼ الكبرى ٣ / ١٢٦ . وهو في مصنف عبد الرزاق ، باب الرجل يؤتى في ربعه . المصنف ٣ / ٢٩٣ .

⁽٣) سبق تخريجه في صفحة ١٢ .

⁽٤) أي مقطع الأطراف.

⁽٥) سقط من : ١ ، م .

⁽٦) تقدم في ٢ / ٢١٥ .

⁽٧) انظر ما تقدم فى أول المسألة .

⁽٨) في ١، م: «قصة ».

القِبْلَةِ (١) . والصَّحِيحُ عن ابنِ عَبَّاسِ أَنَّه كان يَوْمُ وهو أَعْمَى ، وعِبْبانَ بن مالِكِ ، وقَتَادَةَ ، وجَابِر . وقال أنسٌ : إنَّ النَّبِي عَلَيْكُ اسْتَخْلَفَ ابنَ أَمِّ مَكْتُومٍ يَوْمُ النَّاسَ وهو أَعْمَى . رَوَاه أَبو دَاوُدَ (١) . وعن الشَّعْبِيِّ ، أَنَّه قال : غَزَا النَّبِي عَلِيْكُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ غَوْوَةً ، كُلُّ ذلك يُقَدِّمُ ابْنَ أُمِّ مَكُتُومٍ يُصلِّى بالنَّاسِ . رَوَاه أبو بكو (١١) . ولأن العَمَى فَقْدَ حَاسَّةٍ لا يُخِلُّ بِشَيْءٍ من أَفْعَالِ الصلاةِ ولا بِشُرُوطِها ، فأشبَه فَقْدَ الشَّمِّ . فإذا ثَبَتَ هذا فالحُرُّ أَوْلَى من العَبْد ، لأنَّه أَكْمَلُ منه وأشرَفُ ، ويُصلّى الشَّمِّ . فإذا ثَبَتَ هذا فالحُرُّ أَوْلَى من العَبْد ، وقال أبو الخَطَّابِ : والبَصِيرُ أَوْلَى من الجُمُعَة والعِيدَ إمَامًا بِخِلَافِ العَبْد . وقال أبو الخَطَّابِ : والبَصِيرُ أَوْلَى من الأَعْمَى ؛ لأنه يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ بِعِلْمِه ، ويَتَوقَّى النَّجَاسَاتِ بِبَصَرِهِ . وقال القاضى : الأَعْمَى ؛ لأنه يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ بِعِلْمِه ، ويَتَوقَّى النَّجَاسَاتِ بِبَصَرِهِ . وقال القاضى : المُعْرِقُ ؛ لأنَّ الأَعْمَى أَخْشَعُ ، لأنَّه لا يَشْتَخِلُ (١) في الصَّلَاةِ بالنَّظَرِ إلى ما يُلْهِيه ، فيتَسَاوَيانِ . والأَوْلُ أَصَحُّ ؛ لأن فيكون ذلك في مُقابَلَةِ (١ أَغْضَى أَخْسَعُ ، ولأنَّ البَصِيرَ لو غَمَّض (١٠) عَيْنِهُ (١٠) كان مَكْرُوهًا ، ولو كان ذلك فَضِيلَةً لكَان مُسْتَحَبًا ، البَصِيرَ لو غَمَّض أَبُلُ مَكُونُ من عالَى الله الأَجْرُ فيه ، لأنَّه يَتُرُكُ المَكُرُوهَ مع إمْكَانه الْحَيَارًا ، والأَعْمَى يَتُرُكُ النَّعْمَى يَتُرَكُ المَعْرَارًا ، فكان أَدْنَى حَالًا ، وأقلَّ فَضُلَّالاً . .

⁽٩) رواه ابن أبى شيبة ، ف : باب من كره إمامة الأعمى ، من كتاب الصلاة . مصنف ابن أبى شيبة / ٢١٥ .

⁽١٠) في : باب إمامة الأعمى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٤٠ .

⁽١١) رواه ابن أبي شيبة، في : باب في إمامة الأعمى من رخص فيه ، من كتاب الصلاة . مصنف ابن أبي شيبة ال المراد . وليس فيه ثلاث عشرة غزوة .

⁽١٢) في الأصل : 3 يشغل 4 .

⁽١٣-١٣) في م: و فضلة البصير ٤.

⁽١٤) في أ ، م : و أغمض ١ .

⁽١٥) في م : (عينه) .

⁽١٦) في م: و فضيلة ، .

فصل: ولا تَصِحُّ إِمَامَةُ الأَخْرَسِ بِمِثْلِه ، ولا غيرِه ، لأَنَّه يَتْرُكُ رُكْنًا ، وهو القِراءةُ ، تَرْكًا مَأْيُوسًا من زَوَالِه ، فلم تَصِحَّ إمامَتُه ، كالعَاجِزِ عن الرُّكُوعِ والسُّجُودِ .

فصل: وتصبحُ إمَامَةُ الأَصَمِّ ؛ لأنَّه لا يُخِلُ بِشَيْءٍ من أَفْعالِ الصلاةِ ، ولا شُرُوطِها ، فأشْبَهَ الأَعْمَى ؛ فإن كان أَصَمَّ أَعْمَى صَحَّتْ إمامَتُه لذلك . وقال شُرُوطِها ، فأشْبَه الأعْمَى ؛ فإن كان أَصَمَّ أَعْمَى صَحَّتْ إمامَتُه لذلك . وقال بعضُ أصْحابِنا : لا تَصِحُّ إمَامَتُه ؛ لأنّه إذا سَهَا لا يُمْكِنُ تَنْبِيهُه بِتَسْبِيحٍ ولا إشارَةٍ ، والأَوْلَى صِحَّتُها ؛ فإنّه لا يَمْنَعُ من صِحَّةِ الصلاةِ احْتِمالُ عَارِضِ لا يُتَيَقَّنُ وَجُودُه ، كالمَجْنُونِ حالَ إفَاقَتِه .

فصل: فأمَّا أَقْطَعُ اليَدَيْنِ ، فقال أَحْمدُ ، رَحِمَه اللهُ : لم أَسْمَعُ / فيه شَيْقًا . ١٢٦/٢ و وَذَكَرَ الآمِدِيُّ فيه رِوَايَتَيْنِ ؛ إحْدَاهُما : تَصِحُّ إِمَامَتُه . اخْتَارَها القاضى ؛ لأنّه عَجْزٌ لا يُخِلُّ بِرُكْنِ في الصلاةِ . فلم يَمْنَعْ صِحَّةَ إِمَامَتِه ، كَأَقْطَعِ أَحَدِ الرِّجْلَيْنِ وَلاَّيْفِ . والثَّانِية : لا تَصِحُّ . اخْتَارَها أبو بكرٍ ؛ لأنه يُخِلُّ بالسُّجُودِ على بعض أعضاءِ السُّجُودِ على جَبْهَتِه . وحُكْمُ أَقْطَعِ اليَدِ الوَاحِدَةِ كَالحُكْمِ في قَطْعِهما جَمِيعًا ، وأما أَقْطَعُ الرِّجْلَيْنِ فلا يَصِحُّ الاَثْتِمامُ به ؛ الوَاحِدَةِ كَالحُكْمِ في قَطْعِهما جَمِيعًا ، وأما أَقْطَعُ الرِّجْلَيْنِ فلا يَصِحُّ الاَثْتِمامُ به ؛ لأنَّه مَا يُوسٌ من قِيامِهِ ، فلم تَصِحَّ إِمامَتُه كَالزَّمِنِ . وإن كان مَقْطُوعَ إحْدَى الرِّجْلَيْنِ ، ويُمْكِنُه القِيامُ ، صَحَّتْ إِمامَتُه . ويَتَخَرَّجُ على قولِ أبى بكرٍ أَنْ لا تَصِحَّ المَامَتُه . ويَتَخَرَّجُ على قولِ أبى بكرٍ أَنْ لا تَصِحَّ المَامَتُه . ويَتَخَرَّجُ على قولِ أبى بكرٍ أَنْ لا تَصِحَّ المَامَتُه ، والأَوَّلُ أَصَحُ ؛ لأَنَّه يَسْجُدُ على البَاقِي من رَجْلِه أو حَائِلِها .

٢٥٣ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ أُمَّ أُمِّيًّا وَقَارِنًا أَعَادَ الْقَارِئُ وَحْدَهُ ﴾

الأُمِّىُّ مَن لا يُحْسِنُ الفَاتِحَةَ أَو بَعْضَهَا ، أَو يُخِلُّ بِحَرْفِ منها ، وإن كان يُحْسِنُ غيرُها ، فلا يجوزُ لمن يُحْسِنُها أَنْ يَأْتَمَّ به ، ويَصِحُّ لِمثْلِه أَن يَأْتَمَّ به ، ولذلك خَصَّ الْخِرَقُ القَارِئَ بالإعادَةِ فيما إذا أُمَّ أُمِّيًّا وَقَارِبًا . وقال القاضى : هذه

المَسْأَلَةُ مَحْمُولَةٌ على أنَّ القارئ مع جَمَاعةٍ أُمِّينَ حتى إذا فَسَدَتْ صَلاةُ القارئ بَقِيَ خَلْفَ الإمامِ اثْنانِ فصَاعِدًا . فإن كان معه أُمِّي واحِدٌ ، وكانا خَلْفَ الإمامِ أعادًا جَميعًا ؛ لأنَّ الأُمِّيَّ صَارَ فَذًّا . والظَّاهِرُ أنَّ الخِرَقِيَّ إِنَّما قَصَدَ بَيانَ مَنْ تَفْسُدُ صَلَاتُه بالاثْتِمامِ بالأُمِّيِّ ، وهذا يَخُصُّ القَارِئَ دُونَ الْأُمِّيِّ ، ويَجُوزُ أَن تَصِحَّ صَلَاةُ الأُمِّيِّ ؟ لِكَوْنِه عن يَمِينِ الإِمامِ ، أو كَوْنِهما جَمِيعًا عن يَمينِه ، أو معهم أُمِّي آخَرُ ، وإن فَسَدَتْ صَلَاتُه لِكُوْنه فَذًّا ، فما فَسَدَتْ لائْتِمَامِه بِمِثْلِه ، إِنَّما فَسَدَتْ لِمَعْنَى آخَرَ . وبهذا قال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ في الجديد . وقيل عنه : يَصِحُّ أَن يَأْتُمُّ القَارِئُ بِالْأُمِّيِّ فِي صِلاةِ الْإِسْرَارِ دُونَ صِلاةِ الجَهْرِ . وقيل عنه : يجوزُ أَن يَأْتُمَّ بِهِ في الحَالَيْنِ ؛ لأنَّه عَجَزَ عن رُكْنٍ ، فَجازَ للقَادِرِ عليه الائتِمَامُ به ، كالقَاعِدِ بالقَائِمِ وقال أبو حنيفةَ : تَفْسُدُ صَلَاةُ الإمامِ أيضا ؛ لأنَّه لمَّا أَحْرَمَ معه القَارِئُ لَزِمَتْهُ القِرَاءَةُ ١٢٦/٢ ظ عنه ، لِكُوْنِ الإِمامِ يتَحَمَّلُ (١) القِرَاءَةَ / عن المَأْمُومِ ، فعَجَزَ عنها ، فَفَسدَتْ صَلاتُه . ولَنا على الأُوَّلِ ، أنَّه ائْتَمَّ بعَاجزِ عن رُكْن سِوَى القِيامِ يَقْدِرُ عليه المَأْمُومُ ، فلم تَصِحُّ ، كالمُؤْتَمِّ بالعاجِزِ عن الرُّكُوعِ والسُّجُودِ ، ولأنَّ الإمامَ يَتَحَمَّلُ القِرَاءةَ عن المَأْمُومِ ، وهذا عاجزٌ عن التَّحَمُّل لِلْقِرَاءةِ الوَاجبَةِ على المَأْمُومِ ، فلم يَصِحَّ له الائتِمَامُ به ، لِعَلَّا يُفْضِي إلى أن يُصلِّي بغير قِرَاءةٍ ، وقِيَاسُهم يَبْطُلُ بالأَخْرَسِ والعاجِزِ عن الرُّكُوعِ والسُّجُودِ والقِيَامِ(٢) ، ولا مَدْخَلَ للتَّحَمُّل فيه ، بخِلافِ القِراءةِ . ولنا على صبحَّةِ صلاةِ الإمامِ ، أنَّه أُمَّ مَن لا يَصِحُّ له الائتِمامُ به ، فلم تَبْطُلْ صلاتُه ، كما لو أمَّتِ الْمَرَأَةُ رَجُلًا ونِسَاءً . وقَوْلُهم : إنَّه يلْزَمُه (٢) القِرَاءةُ عن القَارِئ . لا يَصِحُ ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾('') . ومَنْ لا تَجبُ عليه القِرَاءَةُ عن نَفْسِه ، فعَنْ غَيْرِه أُولَى . وإن أُمَّ

⁽١) في ١، م: « يحتمل » .

⁽٢) سقط من : الأصل .

⁽٣) في ١ ، م : « يلزم » .

⁽٤) سورة البقرة ٢٨٦.

الْأُمِّيُّ قَارِبًا وَاحِدًا ، لم تَصِحُّ صَلَاةُ وَاحِدٍ منهما ؛ لأنَّ الْأُمِّيُّ نَوَى الإِمَامَةَ وقد صَارَ فَذًّا .

فصل: وإنْ صَلَّى القَارِئُ خَلْفَ مَنْ لا يَعْلَمُ حَالَهُ في صَلَاةِ الإِسْرَارِ ، صَحَّتْ صَلَاتُه ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّه لا يَتَقَدَّمُ إِلَّا مَن يُحْسِنُ القِرَاءَةَ ، ولم يتخَرَّمِ الظَّاهِرُ ، فإنَّه أَسَرَّ في مَوْضِعِ الإسْرارِ ، وإن كان يُسِرُّ في صَلاةِ الجَهْرِ ، ففيه وَجْهانِ : أَحَدُهُما ، لا تَصِحُّ صلاةُ القَارِئِ . ذَكَرَه القاضي ؛ لأَن الظَّاهِرَ أَنَّه لو أَحْسَنَ القِرَاءَةَ لَجَهَر . والثاني ، تَصِحُّ ؛ لأَنَّ الظَّهِرَ أَنَّه لا يَؤُمُّ النَّاسَ إلَّا مَنْ يُحْسِنُ القِرَاءةَ ، وإسْرَارُه يَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ نِسْيانًا ، أو لِجَهْلِه ، أو لأَنَّه لا يُحْسِنُ أَكثَرَ من الفَاتِحةِ ، فلا تَبْطُلُ الصلاةُ بالاحْتِمالِ . فإن قال : قد قَرَأْتُ في الإسْرارِ . صَحَّت الفاتحة ، فلا تَبْطُلُ الصلاةُ بالاحْتِمالِ . فإن قال : قد قَرَأْتُ في الإسْرارِ . صَحَّت الصَّلاةُ على الوَجْهَيْنِ ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ صِدْقُه . ويُسْتَحَبُّ الإعادةُ احْتِرَازًا من أن الصَّلاةُ على الوَجْهَيْنِ ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ صِدْقُه . ويُسْتَحَبُّ الإعادةُ اخْتِرَازًا من أن يكونَ كاذِبًا ، ولو أسَرَّ في صَلاةِ الإسْرارِ ، ثم قال : ما كنتُ قَرَأْتُ الفاتحة . لَزِمَهُ ومَن وَرَاءَهُ / الإعادةُ ، وقد رُوىَ عن عمر ، رَضِي الله عنه ، أنَّه صَلَّى بهم ١٢٧/٢ و المَعْرِبَ ، فلما سَلَّمَ قال : أما سَمِعْتُمُونِي قَرَأْتُ ؟ قالوا : لا . قال : فما قَرَأْتُ في الْمُهْسِي . فأعادَ بهم الصَّلَاة .

فصل: ومن تَرَكَ حَرْفًا من حُرُوفِ الفاتحةِ ؛ لِعَجْزِه عنه ، أو أَبْدَلَهُ (٥) بغيرِه ، كَالأَلْتَغِ الذي يَجْعَلُ الرَّاءَ غَيْنًا ، والأَرَتِ الذي يُدْغِمُ حَرْفًا في حَرْفِ ، أو يَلْحَنُ لَحْنًا يُحِيلُ المَعْنَى ، كالذي يَكْسِرُ الكافَ من إيَّاكَ ، أو يَضُمُّ التَّاءَ من أَنْعَمْتَ ، ولا يَقْدِرُ على إصْلَاحِه ، فهو كالأُمِّي ، لا يَصِحُّ أن يَأْتُمَّ به قارِيءٌ . ويَجُوزُ لِكُلِّ ولا يَقْدِرُ على إصْلَاحِه ، فهو كالأُمِّي ، لا يَصِحُّ أن يَأْتُمَّ به قارِيءٌ . ويَجُوزُ لِكُلِّ واحِدٍ منهم أن يَوُمَّ مِثْلَه ؛ لأنهما أُمِّيَّانِ ، فجَازَ لأَحَدِهما الاثنِمامُ بالآخرِ ، كاللَّذَيْنِ واحِدٍ منهم أن يَوُمَّ مِثْلَه ؛ لأنهما أُمِّيَّانِ ، فجَازَ لأَحَدِهما الاثنِمامُ بالآخرِ ، كاللَّذَيْنِ صَلَاتُه ، ولا صَلَاةُ من يَأْتُمُ به .

⁽٥) في الأصل: « إبداله ».

فصل: إذا كان رَجُلَانِ لا يُحْسِنُ واحِدٌ منهما الفَاتِحَة ، وأَحَدُهما يُحْسِنُ سَبْعَ آيَاتٍ من غَيْرِها ، والآخَرُ لا يُحْسِنُ شَيْعًا من ذلك ، فهما أُمِّيَانِ ، لِكُلِّ واحِدٍ منهما الاُثِتِمامُ بالآخَوِ ، والمُسْتَحَبُّ أَنْ (٢) يَوُمَّ الذي يُحْسِنُ الآيَاتِ ؛ لأنه أَقْراً ، وعلى هذا كُلُّ مَنْ لا يُحْسِنُ الفَاتِحة ، يَجُوزُ أَنْ (٧) يَوُمَّ مَنْ لا يُحْسِنُها ، سواءً اسْتَوَيَا في الجَهْل أو كانا مُتَفَاوِتَيْنِ فيه .

فصل: تُكْرَهُ إمامةُ اللَّحَانِ ، الذي لا يُحِيلُ المَعْنَى ، نَصَّ عليه أَحْمدُ . وَصَحِحُ صلاتُه بِمَنْ لا يَلْحَن ؛ لأَنَّه أَتَى بِفَرْضِ القِرَاءةِ ، فإن أَحالَ المَعْنَى في غَيْرِ الفَاتَةِ ، لم يَمْنَعْ صِحَّةَ صلاتِه (^) ، ولا الائتِمامَ به ، إلَّا أن يَتَعَمَّدَهُ ، فَتَبْطُلُ صلاتُهُما .

فصل: ومَن لا يُفْصِحُ بِبَعْضِ الحُرُوفِ ، كالضّادِ والقافِ ، فقال القاضى: تُكْرَهُ إِمَامَتُه ، وتَصِحُ أَعْجَمِيًا كان أو عَربِيًّا . وقيل فى مَن قَراً ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ بالظَّاءِ: لا تَصِحُ صَلَاتُه ؛ لأنه يُحِيلُ المَعْنَى يُقال : ظَلَّ يَفْعَلُ كذا : إذا فَعَلَهُ بَالظَّاءِ : لا تَصِحُ صَلَاتُه ؛ لأنه يُحِيلُ المَعْنَى يُقال : ظَلَّ يَفْعَلُ كذا : إذا فَعَلَهُ نَهَارًا ، فَحُكْمُه حُكْمُ الأَلْفَغ . وتُكْرَهُ إِمَامَةُ التَّمْتَامِ ، وهو من يُكرِّرُ التَّاءَ ، والفَأْفَاءِ (٥) ، وهو من يُكرِّرُ الفاء . وتصيحُ الصَّلَاة خَلْفَهما ؛ لأَنَّهما يَأْتِيانِ بالحُرُوفِ على الكَمالِ ، ويَزِيدانِ زِيَادَةً هما مَعْلُوبانِ عليها ، فعُفِى عنها ، وكُرِهُ (١٠) تقدْيمُهما لهذه الزِّيَادَةِ .

٤ ٥ ٧ - مسألة ؛ قال : (وإن صَلَّى خَلْفَ مُشْرِكٍ أو الْمَرَأَةِ أو خُنْثَى مُشْكِلِ ،
 أَعَادَ الصَّلَاةَ)

١٢٧/٢ ظ / وجُمْلَتُه أَنَّ الكافِرَ لا تَصِحُّ الصلاةُ خَلْفَه بحالٍ سَوَاءٌ عَلِمَ بِكُفْرِه بعد فَراغِه من

⁽٦) في م زيادة : ﴿ لا ﴾ . وهو خطأ .

⁽V) في م: « أم» . خطأ .

⁽A) في م: « الصلاة » .

⁽٩) في النسخ : ﴿ وَالْفَأَفَأَةُ ﴾ . والمعروف : الفَأَفَأُ والفَأْفَاء .

⁽۱۰) في م: (ويكره) .

الصلاةِ ، أو قبلَ ذلك ، وعلى من صلَّى وَرَاءَه الإعادَةُ . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ . وقال أبو تُورٍ ، والمُزَنِيُّ : لا إعادةَ على مَن صَلَّى خَلْفَه ، وهو لا يَعْلَمُ ؛ لأنَّه ائتُمَّ بمَنْ لا يَعْلَمُ حَالَه ، فأَشْبَهَ ما لو اثْتَمَّ بمُحْدِثٍ . ولَنا ، أنَّه اثتَمَّ بمَنْ لَيْسَ من أَهْلِ الصَّلاةِ ، فلم تَصِحَّ صَلاتُه ، كما لو اثْتَمَّ بمَجْنُونِ ، وأمَّا المُحْدِثُ فَيُشْتَرَطُ أَن لا يَعْلَمَ حَدَثَ نَفْسِه ، والكَافِرُ يَعْلَمُ حالَ نَفْسِه . وأما المَرْأةُ فلا يَصِحُ أَن يَأْتُمَّ بها الرَّجُلُ بحَالٍ ، في فَرْض ولا نَافِلَةٍ ، في قول عامَّةِ الفُقَهَاءِ ، وقال أبو تُورٍ : لا إعادَةَ على مَن صَلَّى خَلْفَها . وهو قِيَاسُ قُولِ المُزنِيِّ . وقال بعضُ أَصْحَابِنا : يَجُوزُ أَن تَوْمً الرِّجَالَ فِي التَّرَاوِيحِ ، وتكونُ وَراءَهُم ؛ لما رُوِيَ عن أُمِّ وَرَقَةَ بنت عَبْدِ اللهِ بن الحارثِ ، أنَّ رَسولَ الله عَيْدِ اللهِ جَعَلَ لها مُؤِّذُّنًا يُؤذِّنُ لها ، وأمرَها أن تَوْمٌ أَهْلَ دَارِها . رَوَاه أبو دَاوُدَ(١) . وهذا عَامٌ في الرِّجالِ والنِّساءِ . ولَنا ، قولُ النَّبيّ عَلِيْكُ : « لا تَوُمَّنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا »(٢) ، ولأنَّها لا تُؤذِّنُ لِلرِّجالِ ، فلم يَجُزْ لها(٣) أن تَوْمُّهُمْ ، كَالْمَجْنُونِ ، وَحَدِيثُ أُمِّ ورقَةَ إِنَّمَا أَذِنَ لِمَا أَن تَوْمٌ نِسَاءَ () أَهْل دَارِها ، كذلك رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٥) . وهذه زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُها ، ولو لم يُذْكُرْ ذلك لَتعَيَّنَ حَمْلُ الخَبَر عليه ؛ لأنَّه أذِنَ لها أن تَوْمَّ في الفَرَائِض ، بدَلِيلِ أنَّه جَعَلَ لها مُؤِّذِّنًا ، والأَذَانُ إِنَّمَا شُرِعَ (٢) في الفَرَائِضِ ، ولا خِلافَ في أنَّهَا لا تَؤُمُّهُم في الفَرَائِض ، ولأنَّ تَخْصِيصَ ذلك بالتَّرَاوِيج واشْتِرَاطَ تَأْخُرِها تَحَكُّمْ يُخَالِفُ الْأُصُولَ بغير دَلِيل ، فلا يجُوزُ المَصِيرُ إليه ، ولو قُدِّرَ ثُبُوتُ ذلك الْأُمِّ وَرَقَةَ ، لَكان خَاصًا

⁽١) في : باب إمامة النساء ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٣٩ .

وكذلك أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٠٥ .

⁽٢) تقدم في صفحة ١٩.

⁽٣) سقط من : م .

⁽٤) سقط من : الأصل .

⁽٥) في : باب في ذكر الجماعة وأهلها وصفة الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ١ / ٢٧٩ .

⁽٦) في م: (يشرع).

لها ، بِدَلِيلِ أَنَّه لا يُشْرَعُ لِغَيْرِها من النِّساءِ أَذَانٌ ولا إقامَةٌ ، فَتَخْتَصُّ (بَالإِمامةِ لا خَتِصاصِها اللَّذَانِ والإِقَامَةِ . وأمَّا الحُنْثَى فلا يجوزُ أن يَوْمٌ رَجُلًا ؛ لأَنَّه يَحْتَمِلُ أن يكونَ الْمِرَأة ، ولا يَوْمُ خُنْثَى مِثْلَه ؛ لأَنَّه يَجوزُ أن يكونَ الإِمَامُ الْمَرَأة والمَأْمُومُ ان يكونَ رَجُلًا . قال القاضى : رَأَيْتُ لا يَصِحُّ صَلاتُه في جَمَاعَةٍ ؛ لأَنَّه إن قَامَ مع لأَبي حَفْصِ البَرْمَكِيِّ () أَنَّ الحُنْثَى لا تَصِحُّ صَلاتُه في جَمَاعَةٍ ؛ لأَنَّه إن قَامَ مع (الرِّجَالِ احْتَمَلَ أن يكونَ الْمَرَأة ، وإن قَامَ مع النِّساءِ أو وَحْدَه أو اثْتَمَّ بِالْمَرَأةِ الْحَتَمَلَ أن يكونَ الْمَرَأة . وإن أمَّ الرِّجَالَ احْتَمَلَ أن يكونَ الْمَرَأة . وإن أمَّ الرِّجَالَ احْتَمَلَ أن يكونَ الْمَرَأة . وإن أمَّ الرِّجَالَ احْتَمَلَ أن يكونَ الْمَرَأة ، ويحتَمِلُ أن يَصِحَّ صَلاتُه في هذه الصَّورَةِ ، وفي صُورَةٍ أخرى ، وهو أن يَقومَ في صَفِّ الرِّجَالِ مَ مَا اللَّمَالُ الْ مَاللَّه مَن يَلِيها . وَأن الْمَرَّةَ إذا قامَتْ في صَفِّ الرِّجَالِ لم تَبْطُلُ صَلاتُها ولا صَلاةً مَن يَلِيها . مَالِّهُ أَوْ إِن الْمَرْأة إذا قامَتْ في صَفِّ الرِّجَالِ لم تَبْطُلُ صَلاتُها ولا صَلاةً مَن يَلِيها .

فصل: يُكْرَهُ أَنْ يَوُمَّ الرَّجُلُ نِسَاءً أَجانِبَ ، لا رَجلَ مَعَهُنَّ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَيْقَهُ نَهَى أَنْ يَخُلُو الرَّجُلُ بالمَرْأَةِ الأَجْنَبِيَةِ (١١ . ولا بَأْسَ أَن يَوُمَّ ذَوَاتَ مَحَارِمه ، وأَنْ يَوُمَّ النِّسَاءَ مع الرِّجَالِ ، فإنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يُصَلِّينَ مع النَّبَيِّ عَيْقَةٍ في المَسْجِدِ ، وقد أَمَّ النَّبِيُّ عَيْقِيلِةٍ في المَسْجِدِ ، وقد أَمَّ النَّبِيُّ عَيْقِيلِةٍ نِسَاءً ، وقد أَمَّ النَّبِيُّ عَيْقِالِةٍ أَنسًا وأُمَّهُ في بَيْتِهِم (١١) .

⁽٧-٧) سقط من : الأصل .

⁽٨) أبو حفص عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي ، كان من الفقهاء والأعيان النساك الزهاد ، وهو ذو الفتيا الواسعة ، والتصانيف النافعة ، توفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢ / ١٥٣ - ١٠٥٠ .

⁽٩-٩) سقط من : الأصل .

⁽١٠) أخرجه البخارى ، في : باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم ... ، من كتاب النكاح . صحيح البخارى $\sqrt{ 1.0 }$ ومسلم ، في : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم $\sqrt{ 1.0 }$ والترمذى ، في : باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات ، من أبواب الرضاع ، وفي : باب ما جاء في لزوم الجماعة ، من أبواب الفتن . عارضة الأحوذى $\sqrt{ 1.0 }$ ، $\sqrt{ 1.0 }$. $\sqrt{ 1$

⁽١١) انظر لكل ذلك ما سيرد في مسألة ٢٥٥ ، صفحة ٣٨ ، ٣٩ .

فصل: إذا صلَّى خَلْفَ مَن يشُكُ (١٢) في إسْلَامِه ، أو كَوْنِه خُنثَى ، فصلاتُه صَجِيحة ، ما لم يَيِن كُفْرُه ، وكَوْنُه خُنثَى مُشْكِلًا ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ من المُصلِّينَ الإسلامُ ، سِيَّما إذا كان إماما ، والظَّاهِرَ السَّلَامَةُ من كَوْنِه خُنثَى ، سِيَّما مَن يَوْمُ الرِّجالَ ، فإنْ تَبَيَّنَ بعدَ الصَّلاةِ أَنَّه كان كافِرًا أو خُنثَى مُشْكِلًا ، فعليْه الإعادةُ على الرِّجالَ ، فإنْ كان الإمامُ مِمَّن يُسْلِمُ تَارَةً ويَرْتَدُّ أُخْرَى ، لم يُصلِّ خَلْفَه ، حتى يَعْلَمَ ما بَيَّنَا . فإنْ كان الإمامُ مِمَّن يُسْلِمُ تَارَةً ويَرْتَدُ أُخْرَى ، لم يُصلِّ خَلْفَه ، حتى يَعْلَمَ على أَيِّ دِينٍ هُو ، فإنْ صَلَّى خَلْفَه ، ولم (١٣) يَعْلَمُ ما هو عليه نَظَرْنَا ؛ فإنْ كان قد على أَيِّ دِينٍ هُو ، فإنْ صَلَّى خَلْفَه ، ولم (١٣) يَعْلَمُ ما هو عليه نَظَرْنَا ؛ فإنْ كان قد على أَيِّ دِينٍ هُو ، فإنْ صَلَّى خَلْفَه ، ولم (١٣) يَعْلَمُ ما هو عليه نَظَرْنَا ؛ فإنْ كان قد على أَيِّ مِنْ الصَلاةِ إسلامَه ، وشَكَ في وِدَّتِه ، فهو مُسْلِمٌ ، وإن عَلِمَ وشَكَ في السَّكِهِ على أَيْ حَلِمَ السَلامَه ، فأن كان عَلَم السَلامَه ، فصلَّى خَلْفَه ، فقال بعد الصلاقِ : ما كنتُ أَسْلَمْتُ أو ارْتَدَدْتُ . لم تَبْطُل الصَّلاةُ ؛ لأَنَّ صلاتَه كانت صحيحَة حُكْمًا ، فلا يُقْبَلُ قَوْلُ هذا في إِبْطَالِها ؛ لأَنَّه مِمَّنْ لا يُقْبَلُ قَوْلُه . وإذا الصَّلاةِ : قد كنتُ أَسْلَمْتُ . قُبِلَ قَوْلُه ؛ لأَنَّه مِمَّنْ يُقْبَلُ قَوْلُه .

فصل: قال أصْحَابُنا: يُحْكُمُ بإسْلاَمِه بالصَّلاةِ ، سَوَاةً / كان في دارِ الحَرْبِ ١٢٨/٢ وَ وَ فَ دارِ الإسلامِ ، وسَوَاةً صَلَّى جَمَاعَةً أو فُرادَى ، فإن أقامَ بعد ذلك على (١٠) الإسْلامِ فلا كلامَ ، وإن لم يُقِمْ عليه فهو مُرْتَدٌ ، يَجْرِى عليه أَحْكامُ المُرْتَدِّينَ . وإن ماتَ قبل ظُهُورِ ما يُنَافِى الإسْلامَ فهو مُسْلِمٌ يَرِثُهُ وَرَثَتُه المُسلمون دونَ الكافرين . وقال أبو حنيفة : إن صَلَّى جَمَاعَةً أو مُنفَرِدًا في المَسْجِدِ ، كقولِنا ، وإن صَلَّى فُرَادَى في غيرِ المَسْجِدِ ، لم يُحْكُمْ بإسْلامِه . وقال بعضُ الشَّافِعيَّة : لا وإن صَلَّى فُرَادَى في غيرِ المَسْجِدِ ، لم يُحْكُمْ بإسْلامِه . وقال بعضُ الشَّافِعيَّة : لا يُحْكَمُ بإسْلامِه ، فلم يَصِرْ مُسْلِمًا بِفِعْلِها ، يُحْكَمُ بإسْلامِه ، فلم يَصِرْ مُسْلِمًا بِفِعْلِها ، كَالحَجِّ والصِيَّامِ ، ولأَنَّ السَّلاةِ ، قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لا كالحَجِّ والصِيَّامِ ، ولأَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلَةِ ، قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لا

⁽۱۲) في م: « شك ».

⁽۱۳) في م : « وهو لم » .

⁽١٤) في م: ﴿ فِي ﴾ .

إِلَّهُ إِلَّا اللهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّى دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، إِلَّا بِحَقِّهَا »(٥٠) . وقال بعضهم : إن صَلَّى في دارِ الإسلامِ فليْس بِمُسْلِمٍ ؛ لأَنَّه قد يَقْصِدُ الاسْتِتارَ بالصلاةِ ، وإخفاءَ دِينِه ، وإن صَلَّى في دارِ الحَرْبِ فهو مُسْلِمٌ ؛ لأَنَّه لا تُهْمَةَ في بالصلاةِ ، ولَنا ، قولُ النَّبِيِّ عَقِيلٍ : ﴿ نُهِيتُ عِن قَتْلِ المُصَلِّينَ »(٢٠) . وقال : ﴿ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم الصَّلَاةُ »(٢٠) . فَجَعَلَ الصَّلاةَ حَدًّا بين الإسلامِ والكُفْرِ ، فَمن صَلَّى فقد دَخلَ في حَدِّ الإسلامِ ، وقال في المَمْلُوكِ : ﴿ فإذا صَلَّى فَهُو أَخُوكَ »(٨٠) .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة ... ، من كتاب الإيمان ، وفي : باب فضل استقبال القبلة ... ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب وجوب الزكاة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب قتل من أبي قبول الفرائض ، من كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ... ، وفي باب الاقتداء بسنن الرسول عليه ، وباب قول الله تعالى : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ١ / ١٣ ، ١٠٩ ، ٢ / ١٣١ ، ٩ / ٩ ، ١١٥ ، ١٣٨ ومسلم ، في: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا ... ، من كتاب الإيمان ، وفي : باب فضائل على بن أبي طالب رضى الله عنه ، من كتاب فضائل الصحابة . صحيح مسلم ١ / ١٥ ، ٥ ، ٥ ، ٥ / ١٨٧١ ، ١٨٧١ . وأبو داود ، في : باب الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٥٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء أمرت أن أقاتل ... ، وباب ما جاء في قول النبي عليه ... ، من أبواب الإيمان ، وفي : تفسير سورة الغاشية ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذي ١٠ / ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٧ ، ١٢ / ٢٤٣ . والنسائي ، في : باب مانع الزكاة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب وجوب الجهاد ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب تحريم الدم ، من كتاب التحريم ، وفي : باب على ما يقاتل الناس ، من كتاب الإيمان . المجتبي ٥ / ١٠ ، ١ ، ٢ / ٥ ، ٧ ، ٧٧ ، ٧٨ / ٩٦ . وابن ماجه ، في : باب في الإيمان ، من المقدمة ، وفي : باب الكف عمن قال : لا إله إلا الله، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١ / ٢٧ ، ٢ / ١٢٩٥ . والدارمي ، في : باب في القتال على قول النبي علي الله ... ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢ / ٢١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١١ ، ١٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٢ / ٣١٤ ، ٣٤٧ ، . YET / 0 . 9 . A / E . T9E . TT9 . TTY

⁽١٦) أخرجه أبو داود ، فى : باب الحكم فى المختثين ، من كتاب الأدب . سنن أبئ داود ٢ / ٥٨٠ . (١٧) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى ترك الصلاة ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ١٠ / ٩٠ . والنسائى ، فى : باب الحكم فى تارك الصلاة ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١ / ١٨٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى ترك الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٤٣ ، ٣٥٥ .

ولأنَّها عِبَادَةً تَخْتَصُّ بالمُسلمين ، فالإثيانُ بها إسلامٌ كالشَّهَادَيُّنِ ، وأمَّا الحَجُّ فإنّ الكُفَّارَ كانوا يَفْعَلُونَه ، والصَّيَّامُ إمْسَاكٌ عن المُفْطِراتِ ، وقد يَفْعَلُه مَن لَيْس بصائم .

فصل : فأمَّا صلاتُه في نَفْسِه ، فأمَّر بينَه وبينَ الله تعالى ، فإن عَلِمَ أنَّه كان قد أَسْلَمَ ، ثم تَوَضًّا وصلَّى بنيَّةٍ صَحِيحَةٍ ، فصلاتُه صَحِيحَةً ، وإن لم يكن كذلك ، فعليه الإعادَةُ ؛ لأنَّ الوُّضُوءَ لا يَصِيحُ مِن كافِرٍ ، وإذا لم يُسْلِمْ قبلَ الصلاةِ ، كان حالَ شُرُوعِه فيها غيرَ مُسْلِمٍ ، ولا مُتَطَهِّرٍ ، فلم يَصِحُّ منه .

٧٥٥ _ مسألة ؛ قال : (وإن صَلَّت امْرَأَةٌ بالنَّسَاءِ قَامَتْ مَعَهُنَّ في الصَّفّ وسطار

اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ ، هل يُسْتَحَبُّ أن تُصَلِّي المَرْأَةُ بالنِّساء جَمَاعَةً ؟ فَرُويَ أنَّ ذلك مُسْتَحَبُّ ، ومِمَّنْ رُوِي عنه أنَّ المَرْأةَ تَوْمُ النَّسَاءَ عائشة ، وأُمُّ سَلَمَة ، وعَطاءً ، والنَّورِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسْحَاقُ ، وأبو ثَوْرٍ . وَرُوىَ عن أحمدَ ، رَحِمَهُ اللهُ ، / أَنَّ ذلك غيرُ مُسْتَحَبٍّ . وَكَرِهَهُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وإن فَعَلَتْ أَجْزَأُهُنَّ . وقال الشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، وقَتَادَةُ : لَهُنَّ ذلك في التَّطَوُّعِ دونَ المَكْتُوبَة . وقال الحَسَنُ ، وسليمان(١) بن يَسَارٍ : لا تَوَمُّ في فَرِيضَةٍ ولا نَافِلَةٍ . وقال مالِكٌ : لا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَن تَوْمٌ أَحَدًا ؛ لأنَّه يُكْرَهُ لها الأَذَانُ ، وهو دُعاءُ الجَماعةِ ، فَيُكْرَهُ (٢) لِهَا مَا يُرَادُ الأَذَانُ لَهُ . ولَنا ، حَدِيثُ أُمٌّ وَرَقَةً (٣) ، ولأنَّهُنَّ من أهل الفَرْضِ ، فأَشْبَهْنَ الرِّجالَ ، وإنَّما كُرِهَ لَهُنَّ الأَذَانُ لما فيه من رَفْعِ الصَّوْتِ ، ولَسْنَ من أَهْلِه . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّها إذا صَلَّتْ بهنَّ قامَتْ في وَسَطِهنَّ ، لا نَعْلَمُ فيه

⁽١) في م : ﴿ وسلم ﴾ . وتقدم التعريف به في ١ / ٢٩٧ .

⁽٢) في م : و فكره ، .

⁽٣) تقدم في صفحة ٣٣.

خِلَافًا بِين مَن رَأَى لَمَا أَن تَوْمُّهُنَّ ، ولأَنَّ المَرْأَةَ يُسْتَحَبُّ لَمَا التَّسَتُّرُ ، ولذلك لا يُسْتَحَبُّ لَمَا التَّجَافِي ، وكَوْنُها في وَسَطِ الصَّفِّ أَسْتَرُ لَمَا ؛ لأَنَّها تَسْتَتِرُ بِهِنَّ من جَانِبْيها ، فاسْتُحِبُ لَمَا ذلك كالعُرْيَانِ ، فإن صَلَّتْ بِين أَيْدِيهِنَّ احْتَمَلَ أَن يَصِحُ ؛ لأَنَّها لأَنَّه مَوْقِفٌ في الجُمْلَةِ ، ولهذا كان مَوْقِفًا للرَّجُلِ ، واحْتَمَلَ أَن لا يَصِحُ ؛ لأَنَّها خَالَفَتْ مَوْقِفَها ، أَشْبَهَ ما لو خَالَفَ الرَّجُلُ مَوْقِفَهُ .

فصل : وَتَجْهَرُ فَ صَلَاةِ الجَهْرِ ، وإن كان ثَمَّ رِجَالٌ لا (١) تَجْهَرُ ، إلَّا أن يَكُونُوا من مَحَارِمِها ، (°فلا بَأْسَ °) .

فصل: ويُبَاحُ لَهُنَّ حُضُورُ الجماعةِ مع الرِّجَالِ ؛ لأَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يُصَلِّينَ مع رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ ، ثم رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ ، ثم رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ ، ثم يَنْصَرِفْنَ مُتَلَفِّعَاتٍ بمُرُوطِهِنَّ ، ما يُعْرَفْنَ من الغَلَسِ . مُتَّفَقَ عليه (٧) . وقال النَّبِيُّ يَنْصَرِفْنَ مُتَلَفِّعَاتٍ بمُرُوطِهِنَّ ، ما يُعْرَفْنَ من الغَلَسِ . مُتَّفَقَ عليه (٧) . وقال النَّبِيُّ عَلِيْكَ : « لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ ، وليَخْرُجْنَ تَفِلَاتٍ » . يعنى غير

⁽٤) في الأصل: « لم » .

⁽ ه- ه) سقط من : الأصل .

⁽٦-٦) سقط من: الأصل.

مُتَطَيِّبَاتٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(^) . وصَلَاتُها فى بَيْتِها خَيْرٌ لها وأَفْضَلُ ؛ لما رَوَى ابنُ عَمرَ ، قال : قال رَسُولُ الله عَلِيَّةِ : « لا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُم المَسَاجِدَ ، ويُيُوتُهنَّ خَيْرٌ لَهُ عَمرَ ، قال : قال رَسُولُ الله عَلِيَّةِ : « صَلَاةُ المَرْأَةِ فى بَيْتِها أَفْضَلُ من صَلَاتِها فَى مُخْدَعِها أَفْضَلُ من صَلَاتِها فى مَخْدَعِها أَفْضَلُ من صَلَاتِها فى بَيْتِها » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) . فَا مُخْدَعِها أَفْضَلُ من صَلَاتِها فى بَيْتِها » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) .

فصل : إذا أُمَّتِ المَرْأَةُ امْرَأَةً واحِدَةً ، قِامَتِ المَرْأَةُ عن يَمينِها ، كالمَأْمُومِ مع الرِّجالِ ، وإن صَلَّتْ خَلْفَ رَجُلِ قامَتْ خَلْفَه ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَيْقِالِكَمْ : « أَخِرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرُهُنَّ / اللهُ »(١١) . وإن كان مَعَهُما رَجُلٌ قامَ عن يَمِينِ الإمَامِ والمَرْأَةُ ١٢٩/٢ ظ خَلْفَهُما ، كما رَوَى أنسٌ : أن رسولَ الله عَيْقِيْهُ صَلَّى به وبِأُمِّه أو خَالَتِه ، فأقامَنِي عَنِينِهُ ، وأقامَ المَرْأَةَ خَلْفَنَا . رَوَاه مُسْلِمٌ (١٠) . وإن كان مع الإمامِ رَجُلٌ وصَبيً

⁽٨) في : باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٣٤ . وكذلك أخرجه الدارمي ، في : باب النهي عن منع النساء عن المساجد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٢٩٣ . وبدون زيادة « وليخرجن تفلات » أخرجه البخارى ، في : باب حدثنا عبد الله بن محمد ... إلخ ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ٧ . ومسلم ، في : باب خروج النساء إلى المساجد ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٢٧ . وابن ماجه ، في : باب تعظيم حديث رسول الله عليه ... إلخ ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ٨ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد ، من كتاب القبلة . الموطأ ١ / ١٩٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢١ ، ٣٦ ، ٥٥ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ١٥١ ،

⁽٩) في : باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٣٤ . كما أخرجه مسلم ، في : باب خروج النساء إلى المساجد ... إلخ ، من كتب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٢٧ . بدون زيادة (وبيوتهن خيرلهن) . و الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٣ ، ١٥ ، ٧٧ ، ٧٧ ، ٧٢ .

⁽١٠) في : باب التشديد في ذلك ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٣٤ .

⁽۱۱) رواه عبد الرزاق ، في مصنفه ، موقوفا على ابن مسعود ، في : باب شهود النساء الجماعة ، من كتاب الصلاة . مصنف عبد الرزاق ٣٦ / ٣٦ ، وقال : في مصنف عبد الرزاق : موقوف على ابن مسعود ، ومن طريق عبد الرزاق ، رواه الطبراني في معجمه .

⁽١٢) في : باب جواز الجماعة في النافلة ... إلخ ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٥٨ . كما أخرجه أبو داود، في : باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود=

والمَرَأَةُ ، وكانوا في تَطَوَّع ، قَامَا حَلْفَ الإِمامِ والمَرَّأَةُ حَلْفَهُما . كَا رَوَى أَنسٌ ، أَن رَسُولَ اللهِ عَلِيلًا مَلَى بهم ، قال : فَصَفَفْتُ أَنا واليَتِيمُ وَرَاءَهُ ، والمَرْأَةُ حَلْفَنَا ، وإن كانت فَصَلَّى لنا رَسُولُ اللهِ عَلِيلًا رَكْعَتَيْنِ ، ثم انْصَرَفَ . مُتَّفَقٌ عليه (١٠٠ . وإن كانت فَرَضًا جَعَلَ الرَّجُلَ عِن يَمِينِه ، والغُلامَ عن يَسَارِهِ ، كَا فَعَلَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ بِعَلْقَمَةَ والأُسْوَدِ ، ورَوَاهُ عن النَّبِي عَلِيلًا أَنَّه فَعَلَ ذلك . رَوَاهُ أبو دَاوُدَ (١٠٠ . وإن وَقَفَا جَمِيعًا عن يَمينِه فلا بَأْسَ ، وإن وَقَفَا وَرَاءَهُ . فرَوَى الأَثْرَمُ أَنَّ أَحْمَدَ تَوقَفَ في هذه المَسألةِ ، وقال : ما أَدْرِي . فَذُكِرَ له حَدِيثُ أنس . فقال : ذاك في التَّطَوُّع . واختَلَفَ أَصْحَابُنا فيه ، فقال بَعْضُهم : لا يَصِعُ ؛ لأنَّ الصَّبِيَّ لا يَصِعُ ؛ لأنَّ الصَّبِيِّ لا يَصِعُ ؛ لأنَّ الصَّبِي لا يَصِعُ ؛ لأنَّ الصَّبِي مَا المُنْ أَوِ وَالْمَعْمَ في الفَرْضِ ، كالمُتَنَفِّلِ يَقِفُ مع إلمَّهُ أَلَهُ فَعَلَ الفَرْضِ ، كالمُتَنَفِّلِ يَقِفُ مع والمُفْتَرِضِ ، ولا يُشْتَرَطُ في صِحَّةٍ مصافَّتِه صِحَّةُ إِمَامَتِه ، بَدَلِيلِ الفاسِقِ والعَبْدِ والمُسْتَوْفِ في الجُمُعَةِ ، والمُفْتَرِضِ مع المُتَنَفِّلِ ، ويُفَارِقُ المَرْأَة ؛ لأنَّه يَصِعُ أَن والمُسَافِرِ في الجُمُعَةِ ، والمُفْتَرِضِ مع المُتَنَفِّلِ ، ويُفَارِقُ المَرْأَة ؛ لأنَّه يَصِعُ أَن

^{= 1 / 187} . والنسائى ، فى : باب إذا كان رجلين وامرأتين ، وباب موقف الإمام ... إلخ ، وباب الجماعة إذا كانوا ثلاثة ... إلخ ، من كتاب الإمامة . المجتبى 7 / 77 ، 77 ، 70 . وابن ماجه ، فى : باب الاثنان جماعة ، من كتاب الإقامة . سنن ابن ماجه 1 / 717 . والإمام أحمد ، فى : المسند 1 / 717 ، 707 ، ومسلم ، فى : باب جواز الجماعة فى النافلة ... إلخ ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم 1 / 707 . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون ؟ ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود 1 / 707 . والنسائى ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والإمام مالك ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والإمام أمالك ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والإمام أمالك ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والإمام أمالك ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والإمام أمالك ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والإمام أمالك ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والإمام أمالك ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والإمام أمالك ، فى : باب جامع فى سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والإمام أمالك ، فى : باب جامع أبي سبحة الضحى . الموطأ 1 / 707 . والأمام أمالك ، فى : باب جامع أبي الموطأ 1 / 707 . والأمام أمالك ، فى : باب جامع أبي الموطأ 1 / 707 . والأمام أمالك ، فى : باب جامع أبي الموطأ أبي أبياء الموطأ أبياء أبي

⁽¹²⁾ فى : باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون ؟ من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٤٤ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب موقف الإمام إذا كانوا ثلاثة والاختلاف فى ذلك ، من كتاب الصلاة . المجتبى ٢ / ٦٦ . (١٥) فى م : و الفرض » .

يُصَافَّ الرِّجَالَ في التَّطَوُّعِ ويَوُمَّهُم فيه في رِوَايةٍ ، بِخِلَافِ المَرْأَةِ . وقال الحَسنُ في ثلاثةٍ أَحَدُهُم امْرَأَةٌ : يَقُومُونَ مُتَوَاتِرِينَ ، بعضهم خَلْفَ بَعْض . ولَنا ، حَدِيثُ ثلاثةٍ أَحَدُهُم امْرَأَةٌ : يَقُومُونَ مُتَوَاتِرِينَ ، بعضهم خَلْفَ فيه ، إلَّا الحَسنَ ، واتبًاعُ أنس ، وهو قولُ أكثر أهلِ العِلْمِ ، لا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فيه ، إلَّا الحَسنَ ، واتبًاعُ السَّنَةِ أَوْلَى ، وقولُ الحَسنِ يُفْضِي إلى وُقُوفِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ فَذًا ، ويَرُدُّه حَدِيثُ وَابِصَةَ وعلي بن شَيْبانَ (١٦) . وإن اجْتَمَع رِجَالٌ وصِبْيانٌ وخَناثَى ونِسَاءٌ تَقَدَّمَ الرِّجالُ ، ثم الصَّبْيَانُ ، ثم الخَناثَى ، ثم النِّساءُ ؛ لأنَّ النَّبِي عَلِيْ صَلَّى فَصَفَّ الرِّجالُ ، ثم صَفَّ الْخِلْمانَ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١٨) .

فصل: وإن وَقَفَتِ المَرْأَةُ في صَفِّ الرِّجالِ (١٩) ، كُرِهَ ، ولم تَبْطُلُ صلاتُها ، / ١٣٠/٢ و ولا صَلاةً من يَلِيها وهذا مَذْهَبُ الشَّافعِيِّ . وقال أبو بكر : تَبْطُلُ صلاةً من يَلِيها ومن خَلْفَها دُونها . وهذا قولُ أبى حنيفة ؛ لأنَّه مَنْهِيٌّ عن الوُقُوفِ إلى جانِبِها ، أشْبَهَ مالو وَقَفَتْ في غيرِ صَلاةٍ لم تَبْطُلُ صلاتُه ، مالو وَقَفَتْ في غيرِ صَلاةٍ لم تَبْطُلُ صلاتُه ، فكذلك في الصلاةِ ، وقد ثَبَتَ أنَّ عائشة كانت تَعْتَرِضُ بين يَدَى رسولِ الله عَيْلِيَّهُ في نائِمةً وهو يُصَلِّي (٢٠) . وقَوْلُهُم : إنَّه مَنْهِيٍّ . قُلْنا : هي المَنْهِيَّةُ عن الوُقُوفِ مع

⁽١٦) يأتى حديث وابصة وحديث على بن شيبان في المسألة ٢٥٩ ، صفحة ٤٩ ، ٥٠ .

⁽١٧ - ١٧) سقط من: الأصل.

⁽١٨) في : باب مقام الصبيان من الصف ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٦ . كذلك أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٤١ ، ٣٤٢ .

⁽١٩) في ١، م: ٥ الرجل ٥.

⁽٢٠) يأتى الحديث في فصل من فصول المسألة ٢٦٣ ، وفيه أنه عَلَيْكُ كان يصلى من الليل وعائشة معترضة بين يديه كاعتراض الجنازة .

أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة على الفراش ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى 1 / ١٠٧ . وأبو داود ، ومسلم ، فى : باب الاعتراض بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم 1 / ٣٦٦ . وأبو داود ، فى : باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٦٣ . والنسائى ، فى : باب من ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٨٥ . وابن ماجه ، فى : باب باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء ، من كتاب الإقامة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٧ . والدارمى ، فى : باب المسند المرأة تكون بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٢٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند .

الرِّجالِ ، ولم تَفْسُدُ صَلائها ، فصلاةُ مَن يَلِيها أَوْلَى .

٢٥٦ ــ مسألة ؛ قال : (وصَاحِبُ البَيْتِ أَحَقُّ بالْإِمَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ ذَا سُلْطَانِ)

وجُمْلَتُه أَنَّ الجَماعة إِذَا أُقِيمَتْ في بيتٍ ، فصَاحِبُه أُولَى بالإمامةِ من غيرِه ، وإنْ كان فيه مَن هو أَقْرَأُ منه وأَفْقه ، إذا كان ممَّن يُمْكِنُه إمامَتُهم ، وتَصِحُّ صَلَاتُهم وَرَاءَه ، فَعَلَ ذلك ابنُ مَسْعُودٍ ، وأبو ذَرِّ ، وحُذَيْفَةُ ، وقد ذَكَرْنا حَدِيثَهم ('' ، وبه قال غطاءٌ ، والشَّافِعِيُّ . ولا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ، والأَصْلُ فيه قولُ النَّبِيِّ عَلَيْ : « ولا يُؤمَّنَ الرَّجُلُ في بَيْتِهِ ، ولا في سُلطانِهِ ، ولا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بإذْنِهِ » . رَوَاه مُسْلِمٌ وغيرُه ('' . ورَوَى مالِكُ بنُ الحُويْرِثِ ، عن النَّبِيِّ عَلِيلًا : « مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤمَّهُم ولْيَوُمَّهُم ولْيُؤمَّهُم رُجُلِّ مِنْهُمْ » . رَوَاه أبو دَاوُدَ ('' . وإن كان في البيتِ ذُو سُلطانِ فهو أَحَقُّ مِن صَاحِبِ البَيْتِ ؛ لأَنَّ وِلاَيتَهُ على البَيْتِ وعَلَى صاحِبِه وغيرِه ، وقد أَمَّ النَّبِيُ عَلَيْلًا عِتْبَانَ بِنَ مالِكِ وأَسَا في بُيُوتِهِمَا (') .

فصل : وإمَامُ المَسْجِدِ الرَّاتِبِ أَوْلَى من غيرِه ؛ لأنَّه في مَعْنَى صاحِبِ البَّيْتِ

⁽١) تقدم في صفحة ٢٦ .

⁽٢) أخرجه مسلم ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٦٥ . وأبو داود ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٣٧ . والترمذى ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من أبواب الصلاة ، وفى : باب حدثنا هناد ... إلخ ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢ / ٣٤ ، ١ / ١٠ ، ٢٥ . والنسائى ، فى : باب من أحق بالإمامة ، وباب اجتماع القوم وفيهم الوالى ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٥٩ ، ، ٦ . وابن ماجه ، فى : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الإقامة . سنن ابن ماجه ١ / ٣١٣ ، ٣١٤ .

⁽٣) في : باب إمامة الزائر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٤٠ . وكذلك أخرجه الترمذى ، في : باب إمامة الزائر ، من كتاب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٥٠ ، ١٥١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٣١ ، ٤٣٧ ، ٥ / ٥٠ .

⁽٤) انظر ما تقدم في ٢ / ٤٨٠ .

والسُّلْطانِ ، وقد رُوِى عن ابنِ عمرَ أَنَّه أَتَى أَرْضًا له ، وعندَها مَسْجِدٌ يُصلِّى فيه مَوْلَى لابن عمرَ ، فصَلَّى مَعَهُم ، فَسَأْلُوه أَن يُصلِّى بهم ، فأبَى ، وقال : صاحِبُ المَسْجِدِ أَحَقُّ . ولأنَّه داخِلٌ فى قوله : « مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يَوْمُهُمْ » .

فصل: وإذا أذِنَ المُسْتَحِقُّ مِن هُولاءِ لِرَجُلٍ في الإمامةِ ، جَازَ ، وصارَ بمَنْزِلَةِ مِن أَذِنَ في اسْتِحْقَاقِ التَّقَدُّمِ ، لَقَوْلِ النَّبِيِّ : ﴿ إِلَّا بَاذْنِهِ ﴾ . ولأنَّ الإمامةَ حَقَّ / له ١٣٠/٧ ط فلهُ نَقْلُها إلى مَنْ شاءَ ، قال أحمدُ : قولُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ : ﴿ لا يُومُّ الرَّجُلُ في سُلْطَانِهِ ، وَلا يُجْلَفُ عَلَيْكُ : ﴿ لا يُومُّ الرَّجُلُ في سُلْطَانِهِ ، وَلا يُجْلَفُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ في بَيْتِه إِلَّا بَإِذْنِهِ ﴾ . أرْجُو أَنْ يكونَ الإِذْنُ في الكُلِّ ، ولم يَرَ بَأْسًا إذا أَذِنَ له أَن يُصَلِّى .

فصل: والمُقِيمُ أَوْلَى من المُسَافِرِ ؛ لأنّه إذا كان إمامًا حَصَلَتْ له الصلاة كُلُها في جماعةٍ ، وإن أمَّهُ المُسَافِرُ احْتَاجَ إلى إثْمَامِ الصلاةِ مُنْفَرِدًا. وإن اثْتَمَّ بالمُسَافِرِ جازَ ، ويُتِمُّ الصلاةَ بعد سَلامِ إمامِه . فإنْ أتَمَّ المُسَافِرُ الصَّلاةَ جَازتْ صلاتُهم . وحُكِى عن أحمدَ في صَلاةِ المُقِيمِ (٧) رِوَايَةٌ أُخْرَى أنَّها لا تَجوزُ ؛ لأنَّ صلاتُهم . وحُكِى عن أحمدَ في صَلاةِ المُقِيمِ (٧) رِوَايَةٌ أُخْرَى أنَّها لا تَجوزُ ؛ لأنَّ

⁽٥) سقط من : م .

⁽٦) تقدم في صفحة ٢٦.

⁽V) في ا ، م : (المقيمين) .

الزِّيادَةَ نَفْلٌ أُمَّ بها مُفْتَرِضِينَ . والصَّحِيحُ الأُوَّلُ ؛ لأَنَّ المُسَافِرَ إذا نَوَى إِثْمَامَ الصلاةِ أو لم يَنْوِ القَصْرَ ، لَزِمَهُ الإِثْمَامُ ، فيصِيرَ الجَمِيعُ فَرْضًا .

٢٥٧ ـ مسألة ؛ قال : (ويَأْتُمُّ بالْإِمَامِ مَنْ في أَعْلَى المَسْجِدِ وغَيْرِ المَسْجِدِ ، إذَا اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ)

وجُملَتُه أَنّه يَجوزُ أَن يكونَ المَا مُومُ مُسَاوِيًا لِلإمامِ أَو أَعْلَى (') منه، كالذي على ('')

سَطْحِ المَسْجِدِ أَو على دِكَّةٍ عَالِيَةٍ ، أَو رَفَّ فيه ، رُوِيَ عن أَلِي هُرَيْرَةَ أَنَّه صَلَّى

بِصَلَاةِ الإمامِ على سَطْحِ المَسْجِدِ ، وفَعَلَهُ سَالِمٌ . وبه قال الشَّافِعِيُّ ، وأصْحابُ

الرَّأْي . وقال مالِكُ : ("يُعِيدُ إِذَا صَلَّى الجمعة") فَوْقَ سَطْحِ المَسْجِدِ بصلاةِ

الرَّأْي . ولنا ، أنَّهما في المَسْجِدِ ، ولم يَعْلُ الإمامَ ، فصَحَّ أَنْ / يَأْتُمَّ به

كالمُتساوِيْنِ ، ولا يُعْتَبُرُ اتِّصَالُ الصَّفُوفِ إِذَا كَانَا جَمِيعًا في المَسْجِدِ ، وليس بينه وبين

الآمِدِيُّ : لا خِلَافَ في المَذْهَبِ أَنَّه إِذَا كَانَ في أَقْصَى المَسْجِدِ ، وليس بينه وبين

الإمامِ ما يَمْنَعُ الاسْتِطْرَاقَ والمُشاهَدَةَ ، أَنَّه يَصِحُّ اقْتِدَاوُه به ، وإن لم تَتَّصِل

المُعْفُوفُ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ وذلك لأَنَّ المَسْجِدَ بُنِيَ للجماعةِ ، فكُلُّ مَنْ

الصَّفُوفُ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ وذلك لأَنَّ المَسْجِدَ بُنِيَ للجماعةِ ، فكُلُّ مَنْ

حَصَلَ فيه فقد حَصَلَ في مَحَلِّ الجماعةِ . وإنْ كان المَأْمُومُ في غيرِ المَسجِدِ أَو كانَا

حَصَلَ فيه فقد حَصَلَ في مَحَلِّ الجماعةِ . وإنْ كان المَأْمُومُ في غيرِ المَسجِدِ أَو كانَا المَأْمُومُ في غيرِ مَسْجِدٍ ، صَحَّ أَنْ يَأْتُمَّ به ، سَوَاءٌ كان مُساوِيًا لِلإمامِ أَو أَعْلَى منه ، جَمِيعًا في غيرِ مَسْجِدٍ ، صَحَّ أَنْ يَأْتُمَّ به ، سَوَاءٌ كان مُسَاوِيًا لِلإمامِ أَو أَعْلَى منه ، كَثِيرًا كان المَأْمُومُ في رَحْبَةِ الجَامِعِ (الصَّفُوفِ مُتَّصِلَةً ويُشاهدُ من وَرَاءَ الإمامِ وسَوَاءٌ كان المَأْمُومُ في رَحْبَةِ الجَامِعِ (المَسْفِي الشَّافِيقِيِّ ، إلَّا أَنَّه يَشْتَرَطُأَنُ لا وَمَا أَنْ في صَحْرًاءَ ، أو في سَفِينَتَيْنِ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، إلَّا أَنَّه يَشْتَرَطُأَنُ لا قَانَ المَا في صَحْرًاءَ ، أو في سَفِينَتَيْنِ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِيَّ ، إلَّا أَنَّه يَشْتَمُ وأَنْ الْعَافُ وقي الْكُونُ الصَّفَاقِ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِي ، إلَّا أَنْه يَسْتَرَاءُ الْهَامُ في رَحْبَةِ الْجَامِعِ في الْمَدْ مَا وَالْمَا في صَحْبَا مَلْهُ الْهُ الْهُ الْمَلْ في مَا الْمَالُونُ الْمَافِي الْمَا في صَحْرًا الْمَا في صَحْرًا مَا

⁽١) في م: ﴿ وأعلى ، .

⁽٢) في ١: ﴿ فِي ١ .

⁽٣-٣) في م : (يعيد الجمعة إذا صلى) .

⁽٤) في ١: « المسجد » .

يكونَ بينهما ما يَمْنَعُ الاسْتِطْرَاقَ في أحدِ القَوْلَيْنِ . ولَنا ، أنَّ هذا لا تَأْثِيرَ له في المَنْعِ من الاقْتِدَاءِ بالإمام ، ولم يَرِدْ فيه نَهْي ، ولا هو في مَعْنَى ذلك ، فلم يَمْنَعْ صِحَّةَ الائْتِمام به ، كالفَصْلِ السِيرِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ مَعْنَى اتَّصَالِ الصُّفُوفِ أن لا يكونَ بينها (٥) بُعْدٌ لم تَجْرِ العادَةُ به ، ولا يَمْنَعُ إمْكانَ الاقْتِدَاءِ . وحُكِي عن الشَّافِعِيِّ أنَّه بينها لا يُحدِّد المَّوْتِيلُ ، والمَرْجِعُ فيها حَدُّ الاتِّصالَ بما دُونَ ثلاثِ مائةِ ذِرَاعٍ . والتَّحْدِيدَاتُ بَابُها التَّوْقِيفُ ، والمَرْجِعُ فيها إلى التَّصُوصِ والإجْماع ، ولا نَعْلَمُ في هذا نَصًّا نَرْجِعُ إليه ولا إجْمَاعًا نَعْتَمِدُ عليه ، وَكَبَ الرَّجُوعُ فيها إلى التُوفِي فيه إلى العُرْفِ ، كالتَّفَرُقِ والإحْرَازِ ، واللهُ أَعْلَمُ .

فصل : فإن كان بين الإمام والمَأْمُومِ حائِلٌ يَمْنَعُ رُوْيَةَ الإمامِ ، أو مَنْ وَرَاءَه ، فقال ابنُ حامدٍ : فيه رِوَايتانِ ؛ إحْدَاهُما ، لا يَصِحُّ الاثْتِمامُ به . اخْتَارَهُ القاضى ؛ لأَن عائشةَ قالت لِنِسَاءِ كُنَّ يُصَلِّينَ في حُجْرَتِها : لا تُصَلِّين بصلَاةِ الإمامِ ، فإنَّكُنَّ دُونَه في حِجَابٍ . ولأَنَّه يُمْكِنُهُ الاثْتِدَاءُ به (١٠ في العَالِبِ . والثانية ، يَصِحُ . قال دُونَه في حِجَابٍ . ولأَنَّه يُمْكِنُهُ الاثْتِدَاءُ به (١٠ في العَالِبِ . والثانية ، يَصِحُ . قال أحْمهُ في رَجُلٍ يُصلِّى خارِجَ المسجِدِ يومَ الجمعةِ وابْوابُ المَسْجِدِ مُعْلَقَةٌ : أرْجُو أَنْ لا يكونَ به بأسٌ. وسُئِلَ عن رَجُلٍ يُصلِّى يومَ الجُمعةِ وبينَه وبينَ الإمَامِ سُتْرَةٌ ، قال اللهُ الإين المَسْجِدِ مُعْلَقَةً : أرْجُو المَامِ سُتُرَةً ، ولأَنْهِ ١٣١/٢ على عَيْرِ دُلك . وقال في المِنْبِ إذا قَطَعَ / الصَّفُّ : لا يَضُرُّ . ولأَنَّهُ ١٣١/٢ على أَمْكَتُهُ الاثْتِدَاءُ بالإمامِ ، فصَحَّ (٣) اقْتِدَاوُه به مِن غيرِ مُشاهَدَةٍ ، كالأَعْمَى ، ولأَنَّ المُسَاهَدَةَ تُرَادُ لِلْعِلْمِ بَعَالِ الإمامِ ، والعِلْمُ يَحْصُلُ بِسَماعِ التَّكْبِيرِ ، فَجَرَى مَجْرَى المُرَّى المُأْمُومُ في المَسجِدِ أو في غيرِه ، واخْتارَ القاضى أنَّه الرُقِيَّةِ ، ولا فَرْقَ بين أَنْ يكونَ المَأْمُومُ في المَسجِدِ أو في غيرِه ، واخْتارَ القاضى أنَّه يَصِحُّ إذا كانا في المسجدِ ، ولا يَصِحُّ في غيرِه ؛ لأَنَّ المَسجدَ مَحَلُّ الجماعةِ ، وفي مَظِنَّةِ القُرْبِ ، ولا يَصِحُّ في غيرِه لِعَدَمِ هذا المَعْنَى ، ولِخَبَرِ عائشةَ . ولَنا ، أَنَّ

⁽٥) سقط من : ١ . وفي م : ﴿ بينهما ﴾ .

⁽٦) سقط من: ١.

⁽٧) في ١، م: ﴿ فيصح ، .

المَعْنَى المُجَوِّزَ أَو المَانِعَ قد اسْتَوَيَا فيه ، فَوَجَبَ اسْتِوَاوُّهُما فى الحُكْمِ ، ولا بُدَّ لمن لا يُشَاهِدُ أَن يَسْمَعُ ، لم يَصِحَّ التُّمَامُه به بِحَالٍ ، لأَنَّه لا يُمْكِنُه الاقْتِدَاءُ ، فإنْ لم يَسْمَعْ ، لم يَصِحَّ التُّمَامُه به بِحالٍ ، لأَنَّه لا يُمْكِنُه الاقْتِدَاءُ به .

فصل: وكل مَوْضِع اعْتَبَرْنَا المُشَاهَدَة ، فإنَّه يَكْفِيهِ مُشَاهَدَة مَنْ وَرَاءَ الإمام ، سَوَاءٌ شَاهَدَهُ مِن بابٍ أَمامَه أو عن يَمينِه أو عن يَمينِه أو شَاهَدَهُ طَرَفَ الصَّفَ الذَى وَرَاءَهُ ، فإنَّ ذلك يُمْكِنُه الاقْتِدَاءُ به . وإن كانت المُشَاهَدَة تَحْصُلُ في بعضِ الذي وَرَاءَهُ ، فإنَّ ذلك يُمْكِنُه الاقْتِدَاءُ به . وإن كانت المُشَاهَدَة تَحْصُلُ في بعضِ أَحْوَالِ الصلاةِ ، فالظَّاهِرُ صِحَّةُ الصلاةِ ؛ لما رُويَ عن عائشة ، قالت : كان رَسولُ الله عَيْنَة يُصَلِّى مِن اللَّيْلِ ، وجِدَارُ الحُجْرَةِ قَصِيرٌ ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ رَسولِ الله عَيْنَة ، فقامَ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بصَلَاتِه ، وأصْبَحُوا يَتَجَدَّثُونَ بذلك ، فقامَ اللَّيْلَة الثانِيّة ، فقامَ معه أُناسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِه . رَوَاه البُخَارِيُّ . والظَّاهِرُ أَنَّهم كانُوا يَرَوْنَه في حال قِيامِه .

فصل: وإن (١) كان بَيْنَهما طَرِيقٌ أو نَهْرٌ تَجْرِى فيه السُّفُنُ ، أو كانا في سَفِينَتَيْنِ مُفْتَرِقَتَيْنِ ، ففيه وَجْهانِ : أَحَدُهما ، لا يَصِحُّ أَن يَأْتُمَّ به ، وهو اخْتِيَارُ أَصْحابِنا ، ومذهبُ أبي حنيفة ؛ لأنَّ الطَّرِيقَ لَيْسَتْ مَحَلًا لِلصلاةِ ، فأشبه مَا يَمْنَعُ الاتِّصالَ . والتَّانِي : يَصِحُّ ، وهو الصَّجِيحُ عِنْدِى ، ومَذْهَبُ مالِكِ والشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّه لا نَصَّ في والتَّانِي : يَصِحُّ ، وهو الصَّجِيحُ عِنْدِى ، ومَذْهَبُ مالِكِ والشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّه لا نَصَّ في منع ذلك ، ولا هو في مَعْنَى ذلك ، لأنَّه لا يَمْنَعُ الاقْتِدَاءَ ، فإنَّ المُؤَثِّر في ذلك ما يَمْنَعُ الرُّوْيَةَ أو سَمَاعَ الصَّوْتِ ، وليس هذا بواجِدٍ منهما ، وقَوْلُهم : إنَّ في ذلك ما يَمْنَعُ الرُّوْيَةَ أو سَمَاعَ الصَّوْتِ ، وليس هذا بواجِدٍ منهما ، وقَوْلُهم : إنَّ في ذلك ما يَمْنَعُ الرُّوْيَةَ أو سَمَاعَ الصَّوْتِ ، وليس هذا بواجِدٍ منهما ، وقَوْلُهم : إنَّ يَنْهَما (١٠) ما ليْس بمَحَلِّ للصلاةِ فيه (١١) ، (١ فأشبَهَ ما يَمْنَعُ ١٠) . وإن سَلَمْنا (١١)

⁽٨) في : باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١ / ١٨٦ .

⁽٩) في ١، م : ﴿ وَإِذَا ﴾ .

⁽۱۰) في ۱: (بينهم) .

⁽١١) سقط من : ١، م .

⁽۱۲ – ۱۲) سقط من: ۱.

⁽١٣) في ١: ﴿ سلم ﴾ .

ذلك فى الطَّريقِ فلا يَصِحُّ فى النَّهْرِ ، فإنَّه / تَصِحُّ الصلاةُ عليه فى السَّفِينَةِ ، وإذا ١٣٢/٢ و كان جَامِدًا ، ثم كَوْنُه لَيْس بمَحَلِّ للصلاةِ إنما^(١٤) يَمْنَعُ الصلاة فيه ، أمَّا المَنْعُ من الاقْتِدَاءِ بالإمامِ فَتَحَكُّمٌ مَحْضٌ ، لا يَلْزَمُ المَصِيرُ إليه ، ولا العَمَلُ به ، ولو كانت صلاة جِنَازَةٍ أو جُمُعَةٍ أو عِيدٍ ، لم يُؤثِّر ذلك فيها ؛ لأنَّها تَصِحُّ فى الطَّرِيقِ ، وقد صلَّى أنسٌ فى مَوْتِ حُمَيْدِ بن عَبدِ الرَّحمنِ بِصَلَاةِ الإمامِ ، وَبَيْنَهما طَرِيقٌ .

٢٥٨ – مسألة ؛ قال : (وَلَا يَكُونُ الْإِمَامُ أَعْلَى مِن المَأْمُومِ)

المَشْهُورُ في المَذْهِبِ أَنَّه يُكُرَهُ أَن يكونَ الإمامُ أَعْلَى من المَأْمُومِينَ ، سَوَاءً أَرَادَ تَعْلِيمَهُم الصلاةَ أَو لَم يُرِدْ ، وهو قولُ مَالِكٍ ، والأُوْزَاعِيِّ ، وأصْحابِ الرَّأْي . وَرُوِيَ عن أَحمدَ ما يَدُلُّ على أَنَّه لا يُكْرَهُ ؛ فإن عَلِيَّ بن الْمَدِينِيِّ قال : سَأَلَنِي أَحمدُ عن حَدِيثِ سَهْلِ بن سَعْدٍ ، وقال : إنَّما أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِي عَلِيلًة كان أَعْلَى من النَّاسِ بهذا الحَدِيثِ . وقال الشَّافِعِيُّ : النَّاسِ بهذا الحَدِيثِ . وقال الشَّافِعِيُّ : أَخْتَارُ لِلإِمامِ الذي يُعَلِّمُ مَنْ خَلْفَه أَن يُصَلِّى على الشَّيْءِ المُرْتِفِع ، فَيَرَاهُ مَنْ خَلْفَه ، أَخْتَارُ لِلإِمامِ الذي يُعلِّمُ مَنْ خَلْفَه أَن يُصَلِّى على الشَّيْءِ المُرْتِفِع ، فَيَرَاهُ مَنْ خَلْفَه ، فَيَقَدُونَ به ؛ لما رَوَى سَهْلُ بن سَعْدٍ ، قال : لقد رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيلًا قَامَ عليه — يعنى المِنْبَرِ – فَكَبَّرُ ، وكَبَّرُ النَّاسُ وَرَاءَهُ ، ثم رَكَعَ وهو على المِنْبَرِ ، ثم عليه — يعنى المِنْبَر – فَكَبَّرُ ، وكَبَّرُ النَّاسُ وَرَاءَهُ ، ثم رَكَعَ وهو على المِنْبَرِ ، ثم عنذَلَ القَهْقَرَى حتى سَجَدَ في أَصْلِ المِنْبَرِ ، ثم عادَ حتى فَرَغَ من آخِر صَلَاتِه ، ثم أَقْبَلُ على النَّاسِ فقال : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إنَّمَا فَعَلْتُ هذا لِتَأْتَمُوا بِي ، ولِتَعْلَمُوا صَلَاتِي » . مُتَّفِقَ عليه (١) . ولَنا ، ما رُوِي أَنَّ عَمَّارَ بنَ يَاسِرِ كان بالمَدَائِنِ ، فأُقِيمَتِ الصلاةُ ، فَتَقَدَّمَ عَمَّارٌ فقامَ على دُكَّانٍ ، والنَّاسُ أَسْفَلَ منه ، بالمَدَائِنِ ، فأُقِيمَتِ الصلاةُ ، فَتَقَدَّمَ عَمَّارٌ فقامَ على دُكَانٍ ، والنَّاسُ أَسْفَلَ منه ،

⁽١٤) في النسخ : ﴿ وَإِنَّمَا ﴾ .

⁽١) أخرجه البخارى ، في : باب الخطبة على المنبر ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ١١ . ومسلم ، في : باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٣٨٦ . والنسائى ، كذلك أخرجه أبو داود ، في : باب في اتخاذ المنبر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٨ . والنسائى ، في : باب الصلاة على المنبر ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢ / ٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٣٩ .

فَتَقَدَّمُ حُذَيْفَةُ فَأَخَذَ بِيَدِه فَاتَبَعَهُ عَمَّارٌ حتى أَنْزَلَهُ حُذَيْفَةُ ، فلما فَرَغَ من صَلاتِه ، قال له حُذَيْفَةُ : أَلَم تَسْمَعْ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكَ يقول : ﴿ إِذَا أَمُّ الرَّجُلُ القَوْمَ ، فَلا يَقُومَنَ فَى مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَقَامِهِمْ ﴾ ؟ قال عَمَّارٌ : فلذلك اتَبَعَتُكَ حين أَخَذْتَ على يَدَى . وعن هَمَّامٍ (٢) ، أن حُذَيْفَةَ أَمَّ النّاسَ بالمَدَائِن على دُكَّانٍ ، فأَخَذَ أبو مَسْعُودٍ بِقَمِيصِه ، فَجَبَذَهُ (٣) ، فلما فَرَغَ من صَلَاتِه ، قال : أَلَمْ تَعْلَمْ أَنّهُم كانوا يَنْهَوْنَ عن بقَمِيصِه ، فَجَبَذَهُ (٣) ، فلما فَرَغَ من صَلَاتِه ، قال : أَلَمْ تَعْلَمْ أَنّهُم كانوا يَنْهَوْنَ عن المِهْرِد ، وقال : بَلَى ، (أقد ذكرْتُ ٤) / حين مَدَدُنِي (٥) . رَوَاهُما أبو دَاوُدَ (٢) . وعن ابن مسعودٍ ، أن رَجُلًا تَقَدَّمَ (٢ يَوُمُّ بِقَوْمٍ ٢) على مَكَانٍ ، فقامَ على دُكَّانٍ ، فنهَاهُ ابنُ مَسعودٍ ، وقال لِلْإِمامِ : استو مع أصحابِكَ . ولأنّه يَحْتَاجُ أنْ يَوْعَدَى بإمامِه ، مَسعودٍ ، وقال لِلْإِمامِ : استو مع أصحابِكَ . ولأنّه يَحْتَاجُ أنْ يَوْعَدَى بإمامِه ، مَسعودٍ ، وقال لِلْإِمامِ : استو مع أصحابِكَ . ولأنه يَحْتَاجُ أنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إليه لِيُشاهِدَه ، مَسْعُودٍ ، وقال لِلْإِمامِ : استو مع أصحابِكَ . ولأنه يَحْتَاجُ أنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إليه لِيُشاهِدَه ، وذلك مَنْهِي عنه في الصلاةِ . فأما حَدِيثُ سَهْلِ ، فالظّاهِرُ أنَّ النّبِي عَلَيْكَ كان على الدَّرَجَةِ السَّفْلَى ، لِعَلَا يَعْمَ بين الأَخْبَارِ ، ويَحْتَمِلُ أنْ يَخْتَصَ ذلك بالنّبِي الرَّبَعَ عَلَى المِنْبَو ، ولذلك لا يُستَحَلُ النّبِي عَلَيْكَ ؛ لأنَّه فَعَلَ شيئا ونَهِي عنه ، فيكونُ فِعْلُه له ونَهْيُه لِغَيْرِه ، ولذلك لا يُستَحَلُ النَّهُ لِغَيْرٍ النَّبِي عَلِكُ أَلَى النَّبِي مُ الْحَلَقَ المِ الْمُنْ فيه الْحُتَلَفَنَا فيه .

فصل : ولا بَأْسَ بِالْعُلُوِّ اليَسِيرِ ؛ لِحَدِيثِ سَهْلِ ، ولأَنَّ النَّهْيَ مُعَلَّلُ بِمَا يُفْضِي إليه

⁽٢) في الأصل: ﴿ هشام ﴾ خطأ .

⁽٣) جبذه وجذبه بمعنى .

⁽ ٤ - ٤) في ١ ، م : (فذكرت) .

⁽٥) أي مددت قميصي وجذبته إليك .

 ⁽٦) في : باب الإمام يقوم مكانا أرفع من مكان القوم ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٤١ .

⁽٧-٧) في الأصل : ﴿ يقوم ﴾ .

⁽A) في ا زيادة : ﴿ إِلَى ﴾ .

⁽٩) في ا ، م : ﴿ كبير ﴾ .

مِن رَفْعِ البَصرِ ف الصلاةِ ، وهذا يَخُصُّ الكَثِيرَ ، فعلَى هذا يكونُ اليَسِيرُ مثلَ دَرَجَةِ المِنْبَرِ ونَحْوِها ، لما ذَكَرْنَا في حَدِيثِ سَهْلِ ، واللهُ أعلمُ .

فصل : فإنْ صلَّى الإمامُ في مكانٍ أعْلَى من المَأْمُومِينَ ، فقال ابنُ حامِد : لا تَصِحُّ صَلَاتُهم . وهو قولُ الأوْزَاعِيِّ ؛ لأنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي فَسادَ المَنْهِيِّ عنه . وقال القاضى : لا تَبْطُلُ . وهو قولُ أصْحابِ الرَّأْيِ ؛ لأنَّ عَمَّارًا أَتَمَّ صلاته؛ ولو كانت فاسِدةً لاسْتَأْنَهُها ، ولأنَّ النَّهْيَ مُعَلَّلُ بما يُفْضِي إليه من رَفْعِ البَصرِ في الصلاةِ ، فسَبَبُه أَوْلَى .

فصل: وإنْ كان مع الإمام من هو مُسَاوِ له أو أَعْلَى منه ، ومَن هو أَسْفَلُ منه ، أَنْ الْمَعْنَى وُجِدَ فيهم دون غَيْرِهم ، منه (١٠) اخْتَصَّتِ الكَرَاهَةُ بمَن هو أَسْفَلُ منه ؛ لأَنَّ المَعْنَى وُجِدَ فيهم دون غَيْرِهم ، ويَحْتَمِلُ أَن يَتَنَاوَلَ النَّهْى الإِمام ؛ لِكَوْنِه مَنْهِيًّا عن القِيامِ في مكانٍ أَعْلَى من مُقَامِهِم ، فعلَى هذا الاحْتِمَالِ تَبْطُلُ صَلَاةُ الجَمِيعِ عندَ من أَبْطَلَ الصَّلَاةَ بارْتِكَابِ النَّهْي .

٢٥٩ – مسألة ؛ قال : (وَمَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ ، أَوْ قَامَ بِجَنْبِ
 الإمامِ عَنْ يَسَارِه ، أَعَادَ الصَّلَاةَ)

/ وجُمْلَتُه أَنَّ مَنصَلَّى وَحْدَه رَكْعَةً كَامِلَةً ، لَم تَصِعَّ صَلاتُه . وهذا قول ١٣٣/٢ و النَّخَعِيِّ ، والحَكَمِ ، والحَسَنِ بن صَالِحٍ ، وإسْحاقَ ، وابنِ المُنْذِر . وأَجَازَه النَّخَعِيِّ ، والحَكَمِ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْي ؛ لأن أبا بَكْرَةَ (١) الحسنُ ، ومالِكَ ، والأُوزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْي ؛ لأن أبا بَكْرَةَ (١) رَكَعَ دونَ الصَّفِّ ، فلم يَأْمُرُهُ النَّبِيُّ عَلَيْكُ بالإعادَةِ ، ولأنه مَوْقِفٌ لِلْمَرْأَةِ فكان مَوْقِفًا لِلرَّجُلِ ، كَا لو كان مع جَمَاعَةٍ . ولنا ، ما رَوَى وَابِصَةُ بن مَعْبَدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ

⁽١٠) سقط من : الأصل ، ١ .

⁽١) في النسخ : ﴿ أَبَا بَكُر ﴾ . ويأتي الحديث بألفاظه في المسألة ٢٦٢ .

عَلِيْكُ رَأَى رَجُلاً يُصَلِّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ ، فأَمَره أَن يُعِيدَ . رَوَاه أَبو دَاوُدَ ، وَغَيُّه (٢) . وقال أحمدُ : حَدِيثُ وَابِصَةَ حَسَنّ . وقال ابنُ المُنْذِرِ : ثَبَّتَ الحَدِيثَ أَحْدُ وَإِسْحَاقَ . وَفَ لَفْظٍ : سُيْلَ النَّبِيُّ عَلِيْكَ عَن رَجُلٍ صَلَّى وَرَاءَ الصَّفُوفِ وَحْدَهُ . قال : ﴿ يُعِيدُ ﴾ . رَوَاه تَمَّامٌ فَي ﴿ الفَوَائِدِ ﴾ . وعن عَلِيٍّ بن شَيْبانَ (٢) ، أَنَّه صَلَّى بهم نَبِي الله عَلِيْكَ ، فانْصَرَفَ ورَجُلٌ فَرَدٌ خَلْفَ الصَّفِّ ، فَوَقَفَ نَبِي الله عَلِيْكَ حتى الْصَرَفَ الرَّجُلُ ، فقال النَّبِي عَنِيلَة : ﴿ اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ ، ولا صَلاَةَ وَلَيْكَ حتى الْصَرَفَ الرَّجُلُ ، فقال النَّبِي عَنِيلِة : ﴿ اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ ، ولا صَلاَةَ فَلَا إِلَيْ وَقَفَ أَمامَ الإَمامِ ، فَأَمَّا حَدِيثُ مُلاَيْم بَنِ عَمْرٍ و عَنى هذا الحَدِيثَ وَقَلَ أَمامَ الإمامِ ، فأمًا حَدِيثُ مُلاَيْم بكُرَةَ ، فإنَّ النَّبِي عَمْرٍ و عنى هذا الحَدِيثَ وَقَفَ أَمامَ الإمامِ ، فأمًّا حَدِيثُ مُلاَيْم بكُرَةَ ، فإنَّ النَّبِي عَيْقِيلَةٍ قد نَهَاهُ فقال : ﴿ لا تَعُدْ وَالَهُ وَالَعُو وَ وَالَّهُ وَاللهُ وَالْمُو وَاللهُ وَقَفَ أَمامَ الإمامِ ، ولا يَلْزُمُ مِن اللهُ عَلَى اللهُ وَقَفَ عَن يَسِلِ الإمامِ ، فإنْ كان عن يَمِينِ الإمامِ أَحَدُ والشَّوْدِ ، فلما فَرَغُوا قال : والشَّعُودِ مَوْ اللهُ وَقَفَ عَن يَسِلِ الإمامِ ، فإنْ كان عن يَمِينِ الإمامِ مَوْقِفً اللهُ وَقَفَ عَن يَسِلِ الإمامِ ، فإنْ كان عن يَمِينِ الإمامِ مَوْقِفَ مَوْ وَلَا يَلْمُ مَوْقِفً مَلُ اللهُ عَلَيْكُ فَعَلَ . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ (٢) . ولأَنَّ وَسَطَ الصَّفُ مَوْقِفً مَا وَاللهُ مَوْقِفً مَلُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى مَوْقِفً مَلَ . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ (٢) . ولأَنَّ وَسَطَ الصَّفُ مَوْقِفً مَلْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المَا فَرَعُوا قال : همَا مَوْقِفً مَا اللهُ اللهُ عَن يَسِلُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَن يَسَالُ اللهُ عَن يَسِلُ اللهُ عَن اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

⁽⁷⁾ أخرجه أبو داود ، فى : باب الرجل يصلى وحده خلف الصف ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود 1 / 100 . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة خلف الصف وحده ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى 1 / 100 . وابن ماجه ، فى : باب صلاة الرجل خلف الصف وحده ، من كتاب الإقامة . سنن ابن ماجه 1 / 100 . والدارمى ، فى : باب فى صلاة الرجل خلف الصف وحده ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى 1 / 100 . 100 . 100 . 100 . 100 . 100 . 100 . 100 . 100 . 100 . 100 .

⁽٣) في م : ﴿ شبان ﴾ خطأ .

⁽٤) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب صلاة الرجل خلف الصف وحده ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه / ٢ . ٣٣ . وعزاه الزيلعى ، فى نصب الراية ٢ / ٣٩ ، ٣٩ لابن حبان فى صحيحه ، والإمام أحمد ، فى المسند ٤ / ٣٣ . وعزاه الزيلعى ، فى نصب الراية ٢ / ٣٩ ، ٣٩ لابن حبان فى صحيحه ، والبزار فى مسنده .

⁽٥) كذا ضبط في جميع الروايات المشهورة ، من العَوْد . وانظر عون المعبود ١ / ٢٥٤ .

⁽٦) في ١، م: « كراهية ».

⁽٧) سبق في صفحة ٤٠ .

لِلإِمامِ فَى حَقِّ النِّسَاءِ والعُرَاةِ . وإن لم يكنْ عن يَمينِه أَحَدٌ فصلاةً مَن وَقَفَ عن يَسَارِهِ فاسِدَةٌ ، سَوَاءٌ كان واحِدًا أو جماعةً ، وأَكْثُرُ أَهْلِ العِلْمِ يَرُوْنَ لِلمَأْمُومِ الوَاحِدِ أَنْ يَقِفَ عن يَسَارِهِ ، خَالَفَ السَّنَّةَ . وحُكِى عن ١٣٣/٢ ظَنْ يَقِفَ عن يَسَارِهِ ، خَالَفَ السَّنَّةَ . وحُكِى عن ١٣٣/٢ ظَنِيدِ بن المُستَّبِ ، أَنَّه كان إذا لم يكنْ معه إلَّا مَأْمُومٌ وَاحِدٌ جَعَلَه عن يَسَارِه . وقال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّاي : إن وَقَفَ عن يَسَارِ الإِمامِ صَحَّتْ صَلَاتُه ؛ مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّانِ رَسولِ اللهِ عَلَيْكُ أَدَارَه عن يَمِينِه ، ولم تَبْطُلُ لَنَّ ابَنَ عَبَّاسٍ لمَّا أَحْرَمَ عن يَسَارِ رَسولِ اللهِ عَلَيْكُ أَدَارَه عن يَمِينِه ، ولم تَبْطُلُ تَحْرِيمَتُه ، ولو لم يَكُنْ مَوْقِقًا ، لَاسْتَأْنَفَ التَّحْرِيمَةَ ، كأمامِ الإِمامِ ، ولأَنَّه مَوْقِفَ نَحْرِيمَتُه ، ولو لم يَكُنْ مَوْقِقًا ، لَاسْتَأْنَفَ التَّحْرِيمَةَ ، كأمامِ الإِمامِ ، ولأَنَّه مَوْقِفَ ولأَنَّه مَوْقِفً ، وإن لم يكنْ آخَرُ كاليَمِينِ ، ولا يُعْرِيمَتُه ، ولو لم يكنْ آخَرُ كاليَمِينِ ، ولنا ، أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ ، قال : قام النَّبِي ، عَلَيْ يَعْلِيدُ يُصلَى من اللَّيلِ ، فَجِعْتُ (^) ، فَقُمْتُ فَوَقَفْتُ عن يَسَارِه ، فأَخذَ بِذُوالَتِيمِ ، وَوَلَ لم يكنْ آخَرُ كاليَمِينِ ، وَوَقَفْتُ عن يَسَارِه ، فأَخذَ بِذُوالَتِيمِ ، وَوَوَلُهُمْ : فَوَقَفْتُ عن يَسَارِه ، فأَدَارَنِي عن يَمينِه . وَوَاه أبو دَاوُدَ (^) . وقَوْلُهُم : فَوَقَفْتُ عن يَسَارِه ، فأَدَارَنِي عن يَمينِه . وَوَاه أبو دَاوُدَ (^) . وقَوْلُهُم :

⁽٨) سقط من: الأصل ، ١.

إِنَّه لَم يَأْمُرُهُ بِائِتِداءِ التَّحْرِيمةِ . قُلْنا : لأَنَّ ما فَعَلَه قبلَ الرُّكُوعِ لا يُؤثِّرُ ، فإنَّ الإمامَ يُحْرِمُ قبلَ المَأْمُومِينَ ، ولا يَضُرُّ انْفِرَادُه بما قبلَ إحْرَامِهم ، وكذلك المَأْمُومُون يُحْرِمُ أَحَدُهم قبلَ البَاقِينَ فلا يَضُرُّ ، ولا يَلْزَمُ من العَفْوِ عن ذلك العَفْوُ عن رَكْعَةٍ كامِلَةٍ . وقُولُهم : إنَّه مَوْقِفًا في صُورَةٍ لا وقُولُهم : إنَّه مَوْقِفًا في صُورَةٍ لا يَلْمُ منه (١١) كَوْنُه مَوْقِفًا في أَخْرَى ، كَا خَلْفَ الصَّفِّ ، فإنَّه مَوْقِفًا لِاثْنَيْنِ ، ولا يكونُ مَوْقِفًا لِوَاحِدٍ ، فإن مَنعُوا هذا أَثْبَتْناهُ بِالنَّصِّ .

فصل: فإنْ وَقَفَ عن يَسَارِ إمامِه وَخَلْفَ الإمامِ صَفَّ ، احْتَمَلَ أَنْ تَصِحَّ صلاتُه ، لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ جَلَسَ عن يَسَارِ أَبِي بكرٍ ، وقد رُوِيَ أَنَّ أَبا بكرٍ كَانَ الإمامُ (١٠) ولأَنَّ مع الإمَامِ مَن تَنْعَقِدُ صلاتُه به ، فَصَحَّ الوُقُوفُ عن يَسَارِه ، كَا لو كان معه عن يَمينِه آخَرُ ، واحْتَمَلَ أَنْ لا تَصِحَّ ؛ لأَنَّه لَيْس بمَوْقِفِ إذا لم يكنْ صَفَّ ، فلم يكن مَوْقِفًا مع الصَفِّ كأمامِ الإمامِ ، وفارق ما إذا كان عن يَمينِه آخَرُ ، لأَنَّه معه في الصَفِّ ، فكان صَفَّا وَاحِدًا ، كما لو (١٠) وقَفَ معه خَلْفَ الصَّفِّ .

فصل: السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ المَأْمُومُون خَلْفَ الإِمامِ ، فإن وَقَفُوا قُدَّامَهُ ، لَم تَصِحَّ ، المَّارِدِ وَبَهذا قال أَبو حَنِيفَةَ / والشَّافِعِيُّ . وقال مالِكُ ، وإسْحاقُ : تَصِحُّ ؛ لأنَّ ذلك لا يَمْنَعُ الاقْتِداءَ به ، فأَشْبَهَ مَن خَلْفَه . ولَنا ، قولُه عَلِيلِيَّةٍ: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُوْتَمَّ بِهُ ﴾ ولأنَّه يَحْتاجُ في الاقْتِداء إلى الالْتِفاتِ إلى وَرَائِه ، ولأنَّ ذلك لم يُنقَلُ عن النَّبِيِّ عَلِيلِيًّةٍ ، ولا هو في مَعْنَى المَنْقُولِ . فلم يَصِحَّ ، كما لو صَلَّى في بَيْتِه بصلاةِ

⁼ مطولة . وأخرجه مسلم ، ف : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، من كتاب المسافرين ، وف : باب حديث جابر الطويل . . . إلخ ، من كتاب الزهد . صحيح مسلم ١ / ٥٣٢ ، ٤ / ٢٣٠٥ .

⁽۱۱) في ا،م: ﴿ فيه ،

⁽١٢) يأتي في المسألة ٢٦٠ ، صفحة ٦١ .

⁽۱۳) في ١، م زيادة : (كان ، .

⁽١٤) تقدم تخريجه في ٢ / ١٣١ .

الإمامِ ويُفَارِقُ من خَلْفَ الإمامِ ، فإنَّه لا يَحْتاجُ في الاقْتِدَاءِ إلى الالْتِفَاتِ إلى وَرَاتِه . فصل : وإذا كان المَأْمُومُ وَاحِدًا ذَكِّرًا ، فالسُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ عن يَمِين الإمامِ رَجلًا كان ، أو غُلامًا ؛ لِحَدِيثِ ابن عَبَّاس وأنس ، ورَوَى جابرُ بن عبدِ الله ، قال : سِرْتُ مع رَسولِ، اللهِ عَلَيْكِ في غَزْوَةٍ ، فقامَ يُصلِّي ، فَتَوَضَّأْتُ ، ثم جِئْتُ حتى تُمْتُ عن يَسَارِ رسولِ اللهِ عَلِيلَةِ ، فأَخَذَ بِيَدِى ، فأَدَارَنِي حتى أَقَامَنِي عن يَمِينِه ، فجاءَ جَبَّارُ بنُ صَخْرِ حتى قامَ عن يَسَارِه ، فأَخَذَنا بِيَدَيْهِ جَمِيعًا حتى أَقَامَنَا خَلْفَه . رَوَاه مُسْلِمٌ، وأبو دَاوُدَ (١٠٠). فإن كانوا ثَلَاثَةً تَقَدَّمَ الإمامُ ، ووَقَفَ المَأْمُومانِ حَلْفَه. وهذا قولَ عمر ، وعلي ، وجابِر بن زيد ، والحسن ، وعَطاء ، والشَّافِعيُّ ، وأصْحَاب الرَّأْي . وَكَانَ ابنُ مُسْعُودٍ يَرَى أَن يَقِفُوا جَمِيعًا صَفًّا . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْكُم أُخْرَجَ جَبَّارًا وجابِرًا ، فَجَعَلَهُما خَلْفَه ، ولمَّا صَلَّى بأنس واليِّتيم جَعَلَهُما خَلْفَه ، وحَدِيثُ ابن مَسْعودٍ يَدُلُ على جَوَازِ ذلك ، وحَدِيثُ جابِرٍ وجَبَّارٍ يَدُلُ على الفَضْل ؛ لأنَّه (١٦ نَقَلَهما إليه ١٦) ، ولا يَنْقُلُهما إلَّا إلى الأَكْمَل . فإنْ كان أَحَدُ المأمُومِينَ صَبيًّا ، وكانت الصَّلاةُ تَطَوُّعًا ، جَعَلَهُما خَلْفَه ، لِخَبَر أنس . وإن كانَتْ فَرْضًا ، جَعَلَ الرَّجُلَ عن يَمينِه ، والغُلامَ عن يَسَارِه ، كما جاءً (١٧) في حَدِيثِ ابنِ مسعودٍ . وإن جَعَلَهما جَمِيعًا عن يَمينه ، جاز ، وإن وَقَفَهما خَلْفَه ، فقال بعضُ أصْحابِنا: لا تَصِحُ ؛ لأنَّه لا يَوُّمُّهُ ، فلم يُصَافُّه (١٨) كالمَرْأَةِ . ويَحْتَمِلُ أن تَصِحُ ؛ لأنَّه بِمَنْزِلَةِ المُتَنَفِّل ، والمُتَنَفِّلُ يَصِعُّ أَن يُصَافُّ المُفْتَرضَ ، كذا ههنا .

فصل : وإنْ أمَّ امْرَأَةً وَقَفَتْ خَلْفَه ؛ لأَنَّ النَّبِيِّ عَلِيْكَ ، قال : ﴿ أَخِّرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَعَّ أَنس وَقَفَتْ / خَلْفَهما وَحُدَها . فإنْ كان مَعَهما ١٣٤/٢ ظ

⁽١٥) تقدم في صفحة ٥١ .

⁽١٦-١٦) في ١، م: ﴿ جعلهما خلفه ﴾ .

⁽١٧) سقط من : الأصل .

⁽١٨) في ١، م : ﴿ يصادفه ﴾ . خطأ .

⁽١٩) تقدم في صفحة ٣٩.

رَجُلٌ وَقَفَ عن يَمينِه ، ووَقَفَتِ المَرْأَةُ خَلْفَهما . وإن كان مَعَهما رَجُلانِ وَقَفَ خَلْفَه ، ووقَفَتِ المَرْأَةُ خَلْفَهما . فإن كان أحدهما غُلامًا في تَطَوُّع ، وقَفَ الرَّجُلُ والغُلامُ وَرَاءَه ، والمَرْأَةُ خَلْفَهما ؛ لِحَدِيثِ أنس (٢١) . وإن كانَتْ فَرِيضَةً ، وققد ذَكَرْنا ذلك . وتقِفُ المَرْأَةُ خَلْفَهما . وإن وقفَتْ معهم في الصَّفِّ في هذه المَوَاضِع ، صَحَّ ولم تَبْطُلُ صلاتُها ولا صلاتُهم على ما ذكرُنا فيما تَقَدَّم . وإن وقفَ الرَّجُلُ الواحِدُ والمَرْأَةُ خَلْفَ الإمام . فقال ابنُ حامِد : لا تَصِحُّ ؛ لأنّها لا تومُّه ، فلا تكونُ معه صَفًا . وقال ابنُ عقِيل : تَصِحُّ على أصَحِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأنّه وقفَ معه مُفْتَرِضٌ صَلَائهُ صَحِيحَة ، فأشْبَهَ ما لو وقفَ معه رجل (٢١) ، وليْس من وقفَ معه مُفْتَرِضٌ صَلَائهُ مَحيحة ، بذليلِ القارِئ . مع الأُمِّي ، والفَاسِقِ والمُتَنَقِّل مع المُفْتَرِض .

فصل: إذا كان المأَمُومُ واحِدًا ، فكبَّر عن يَسَارِ الإمامِ ، أدارَهُ الإمامُ عن يَمِينِه ، ولم تَبْطُلْ تَحْرِيمَتُه ، كَا فَعَلَ النَّبِيُّ عَلِيلِةً بابْنِ عَبَّاسٍ وجابِر (٢٣) . وإن كَبَّر فَذَّا خَلْفَ الإمامِ ، ثم تَقَدَّمَ عن يَمينِه ، أو جاءَ آخَرُ فَوقَفَ مَعه ، أو تَقَدَّمَ إلى صَفِّ بين يَدَيْه ، أو كانا اثنَيْنِ فكبَّرُ أَحَدُهما وتَوسُوسَ (٢٤) الآخَرُ ، ثم كبَر قبل رَفْع الإمامِ بين يَدَيْه ، أو كانا اثنَيْنِ فكبَّرُ واحِدٌ عن يَمينِه ، فأحسَّ بآخرَ ، فتأخّر معه قبل أن رأسه من الرُّكُوع ، أو كبَر واحِدٌ عن يَمينِه ، فأحسَّ بآخر ، فوقفَ عن يَمينِه يَحْرِمَ الثَّانِي ، ثم أَحْرَمَ معه ، أو أَحْرَمَ عن يَسَارِه ، فَجاءَ آخَرُ ، فوقفَ عن يَمينِه قبل رَفْع الإمامِ رأستهُ من الرُّكُوع ، صَحَّتْ صَلَاتُهُم . وقد نَصَّ أحمد ، ف رواية الأثرَم، في الرَّجُلِين يَقُومانِ خَلْفَ الإمامِ ، ليس خَلْفَه غَيْرُهما ، فإن كبَر أَحَدُهما قبلَ الأَثْرَمِ، في الرَّجُلِيْن يَقُومانِ خَلْفَ الإمامِ ، ليس خَلْفَه غَيْرُهما ، فإن كَبَر أَحَدُهما قبلَ

⁽۲۰) سقط من: ١.

⁽۲۱) تقدم في صفحة ۳۹.

⁽٢٢) في م : ﴿ الرجل ﴾ .

⁽۲۳) تقدم في صفحة ٥١ .

⁽٢٤) في الأصل : ﴿ أُوتُوسُوسَ ﴾ .

صاحِبِه خَافَ أَن يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ ، فقال : ليسَ هذا من ذاك ، ذاك في الصلاةِ بِكَمَالِها، أو صَلَّى رَكْعَةً كامِلَةً ، وما أشْبه هذا ، فأمَّاهذا فأرْجُو أَن لا يكونَ به بَأْسٌ . ولو أَحْرَمَ رَجُلَّ خَلْفَ الصَّفِّ ، ثم خَرَجَ من الصَّفِّ رَجُلَّ فَوَقَفَ معه ، صَحَّ ؛ لما ذكرنا .

فصل: وإن كَبَّر المَأْمُومُ عن يَمِينِ الإمامِ ، ثم جاءَ آخَرُ فكَبَّر عن يَسَارِه ، أُخْرَجَهما / الإمامُ إلى وَرَائِه ، كما فَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ بِجَابِرٍ وجَبَّارٍ (٢٥) ، ولا يَتَقَدَّمُ ١٣٥/٢ و الإمامُ ، إلّا أن يكونَ وَرَاءَهُ ضَيِّقٌ . وإن تَقَدَّم ، جاز ، وإن كَبَّر الثاني مع الأوَّل عن اليَّمينِ وخَرَجَا ، جاز . وإن دَخَلَ الثَّانِي (٢١) ، وهما في التَّشَهُّدِ ، (٢٧ كَبَّرُ وجَلَسَ اليَمينِ وخَرَجَا ، جاز . وإن دَخَلَ الثَّانِي (٢١) ، وهما في التَّشَهُّدِ ، (٢٧ كَبَّرُ وجَلَسَ عن يَمينِ صَاحِبِه ، أو عن يَسَارِه (٢٨) ، ولا يَتَأَخَّرَانِ في التَّشَهُّدِ ٢٧) ، فإنَّ في ذلك مَشَقَّةٌ .

فصل: وإنْ أَحْرَمَ اثْنَانِ وراءَ الإِمامِ ، فَخَرَجَ أَحَدُهما لِعُذْرٍ ، أَو لغيرِ عُذْرٍ ، دَخَلَ الآخُرُ في الصَّفِّ ، أَو نَبَّهَ رَجُلًا فَحَرَجَ معه ، أَو دَخَلَ فَوَقَفَ عن يمينِ الإِمامِ ، فإن لَم يُمْكِنْه شيءٌ من ذلك نَوى الانْفِرَادَ ، وأتَمَّ مُنْفَرِدًا ؛ لأَنَّه عُذْرٌ حَدَثَ له ، فأَشْبَهَ مالو سَبَقَ إِمَامَه الْحَدَثُ .

فصل : إذا دَخَلَ المَأْمُومُ ، فَوَجَدَ فَى الصَّفِّ فُرْجَةً ، دَخَلَ فَيها ، فإن لم يَجِدْ ، وَقَفَ عن يَمينِ الإِمامِ ، ولا يُسْتَحَبُّ أَن يَجْذِبَ رَجُلًا ، فَيَقُومَ معه ، فإن لم يُمْكِنْهُ ذلك نَبَّهَ رَجُلًا فَخَرَجَ فَوَقَفَ معه . وبهذا قال عَطاءٌ ، والنَّخَعِيُّ ، قالا : يَجْذِبُ رَجُلًا فَيَقُومُ معه . وَكَرِهَ ذلك مَالِكٌ ، والأُوزَاعِيُّ ، واسْتَقْبَحَهُ أَحمدُ ، وإسْحاقُ .

⁽٢٥) تقدم في صفحة ٥١ .

⁽٢٦) أي من المأمومين ، وفي م : ﴿ الثالث ﴾ .

⁽۲۷-۲۷) سقط من : ۱ .

⁽٢٨) في الأصل: ﴿ يسار الإمام ﴾ .

قال ابنُ عَقِيلِ : جَوَّزَ أَصْحَابُنا جَذْبَ رَجُلٍ يقومُ معه صَفًّا ، واخْتَارَ هو أن لا يَفْعَلَ ؛ لما فيه من التَّصَرُّفِ فيه بغيرِ إذْنِه . والصَّحِيحُ جَوَازُ ذلك ؛ لأن الحَاجَةَ (٢٩) يَفْعَلَ ؛ لما فيه من التَّصَرُّفِ فيه بغيرِ إذْنِه . والصَّحِيحُ جَوَازُ ذلك ؛ لأن الحَاجَةَ تَصَرُّفًا ذَاعِيَةٌ إليه ، فجازَ ، كالسُّجُودِ على ظَهْرِه أو قَدَمِه حالَ الزِّحَامِ ، وليس هذا تَصَرُّفًا فيه ، إنَّما هو تَنْبِيةٌ له لِيَحْرُجَ معه ، فجرى مَجْرَى مَسْأَلِتِه أن يُصلِّى معه ؛ وقد رُوى عن النَّبِيِّ عَيِللَّهِ أَنَّه قال : « لِينُوا في أَيْدِى إِخْوَانِكُمْ »(٢٠٠) . يُرِيدُ ذلك . فإن امْتَنَعَ من الخُرُوجِ معه لم يُكْرِهْهُ وصَلَّى وَحْدَه .

فصل: قال أحمدُ: يُصلِّى الإمامُ بِرَجُلِ قائِمٍ وَقَاعِدٍ وِيَتَقَدَّمُهما. وقال: إذا أمَّ برجُلِ قائِمٍ وقَاعِدٍ وِيَتَقَدَّمُهما. وقال: إذا أمَّ برجُلَيْن (٢١) أحَدُهما غيرُ طَاهِرٍ، اثْتَمَّ الطاهِرُ معه. وهذا يَحْتَمِلُ أنَّه أَرَادَ إذا عَلِمَ المُحْدِثُ بِحَدَثِه، فَخَرَجَ، اثْتَمَّ الآخَرُ إن كان عن يَمِينِ الإمامِ، وإن لم يكن عن يَمينِه صارَ عن يَمينِه ، كما ذَكُرْنًا. فأمًّا إنْ كان خَلْفَه، وعَلِمَ المُحْدِثُ ، فأتَمَّا يمرينِه صارَ عن يَمينِه ، كما ذَكُرْنًا. فأمًّا إنْ كان خَلْفَه، وعَلِمَ المُحْدِثُ ، فأتَمَّا عنه الصلاةُ، ما تصبح . وإن لم يَعْلَم المُحْدِثُ بِحَدَثِه حتى / تَمَّتِ الصلاةُ، صَبَّ الاثْتِمَامُ به ، فلأَنْ تَصِحَّ مُصَافِّتُه أَوْلَى .

فصل: ومن وَقَفَ معه كافِرٌ ، أو مَن لا تَصِحُّ صلاتُه غيرَ ما ذَكُرْنا ، لم تَصِحُّ مُصَافَّتُه ؛ لأَنَّ وُجُودَه وعَدَمَه وَاحِدٌ . وإن وَقَفَ معه فاسِقٌ ، أو مُتَنَفِّلٌ ، صارَ مَصَافَّتُه ؛ لأَنَّهما رَجُلانِ صَلَاتُهما صَحِيحةٌ ، وكذلك لو وَقَفَ قارِئٌ مع أُمِّي ، أو مَن الله عَلَي مَن الله عَلَي مَن الله عَلَي مُنْ عَلَي مَن الله عَلَي مَن الله عَلَي مَن الله عَلَي مَنْ الله عَلَي مَنْ الله وَقَفَ معه الله عَل مَن أجازَ وُقُوفَ المَرْأَةِ مع الرَّجُل ؛ لأَنْه يَحْتَمِلُ أن يكونَ امْرَأةً .

⁽٢٩) في م: ﴿ الحالة ﴾ .

⁽٣٠) أخرجه أبو داود ، في : باب تسوية الصفوف ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٩٨ ، ٥ / ٢٦٢ .

⁽٣١) في ١ : ﴿ رَجَلَيْنَ ﴾ .

⁽٣٢) في الأصل : ﴿ وَمِن ﴾ .

فصل: ولو كان مع الإمام مُحنّى مُشْكِلٌ وَحْدَه ، فالصَّحِيحُ أَن يقِفَه (٢٣) عن يَمينه ؛ لأنّه إِن كان رَجُلًا فقد وَقَفَ في مَوْقِفه ، وإِن كان امْرَأةً لم تَبْطُلُ صلاتُها يَمينه ؛ لأنّه إِن كان رَجُلًا فقد وَقَفَ في مَوْقِفه ، وإِن كان امْرَأةً لم تَبْطُلُ صلاتُها لأَنّه يَجْتَمِلُ أَن يكونَ رَجُلًا . فإِنْ كان مَعَهما رَجُلٌ ، وَقَفَ الرَّجُلُ عن يمين الإَجْلِ ، ولا يقفَا(٢٣) خَلْفه ؛ لأنّه الإمام ، والخُنْثَى عن يَسَارِه ، أو عن يَمِينِ الرَّجُلِ ، ولا يقفَا(٢٣) خَلْفه ؛ لأنّه يَحْتَمِلُ أَن يكونَ امْرَأةً ، إلّا عندَ مَن أَجازَ مُصَافَة المَرْأةِ . فإِنْ كان مَعهم رَجُلّ المَحْتَمِلُ أَن يكونَ امْرَأةً ، إلّا عندَ مَن أَجازَ مُصَافَة المَرْأةِ . فإِنْ كان مَعهم رَجُلّ فقال أَصْحابُنا : يَقِفُ الخُنْثِيانِ صَفًّا خَلْفَ الرَّجُلَيْنِ ؛ لأنّه يَحْتَمِلُ أَن يكونَ أَحَدُهما وَحْدَه الْرَجُلِ ، فلا تَصِحُّ صلاتُه . وإِن كان معهم نِسَاءٌ ، وَقَفْنَ خَلْفَ الخَنْشَى . قال أبو المُثَلِّنِ ، فلا تَصِحُّ صلاتُه . وإن كان معهم نِسَاءٌ ، وَقَفْنَ خَلْفَ الخَنَاثَى . قال أبو المُثَلِّن ، ثم الخَنَاثَى ، ثم النّسَاءُ . ورَوَى أبو مالِكِ الأَشْعَرِيُّ ، عن أبيهِ ، أنّه المُسَلِّة الخَنْفَى ، ثم النِسَاءُ . ورَوَى أبو مالِكِ الأَشْعَرِيُّ ، عن أبيهِ ، أنّه قال : أَنَامَ الحَنَاثَى ، ثم الخَنَاثَى ، ثم النِسَاءُ . ورَوَى أبو مالِكِ الأَشْعَرِيُّ ، عن أبيهِ ، أنّه قال : أَنَامَ الحَنَاثَى ، ثم الخَنَاثَى ، ثم صَلَّى بهم . ("ثمْ مُ قال : هكذا صَلَاثَة ، قَلَمُ الخِنْمَاثُ . قال عَلْ عَلْ المُعْلَى . والمَدَا أَلُودَاثَ . قال عَلْ المُعْلَى . والمُ عَلَى المُعْلَى . والمَدَا مَلَاثُهُ أَلَّ عَلَى . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢٣) . قال عَلْ المُعْلَى المُعْلَى . قال عَلْ عَلْ المُعْلَى . والمُو دَاوُدَ (٢٣) . قال عَلْ المُعْلَى . وأوه أبو دَاوُدَ (٢٣) . المُعْلَى . وأَنْ المُعْلَى . وأَنْ المَنْ المُعْلَى . وأَنْ المَا والمَدَاتُ المُعْلَى . وأَنْ المُقْلَى . وأَنْ المُعْلَى المُعْلَى . وأَنْ المُعْلَى . وأَنْ المُعْلَى المُعْلَى . وأَنْ المُعْلَى المُعْ

فصل: السُّنَّةُ أَن يَتَقَدَّمَ فَى الصَّفِّ الأَوَّلِ أُولُوا الفَضْلِ والسِّنِّ ، وَيَلِى الإِمامَ أَكْمَلُهم وَأَفْضَلُهم وَأَفْضَلُهم . قال أحمد : يَلِى الإِمامَ الشُّيُّوخُ وأَهْلُ القُرْآنِ ، وَتُؤَخِّرُ الصَّبِّيانُ والغِلْمانُ ، ولا يَلُونَ الإِمامَ ؛ / لما رَوَى أبو مَسْعُودٍ الأَنْصارِيُّ قال : كان رسولُ اللهِ ١٣٦/٢ و

⁽٣٣) في أ: (يقف ٤ .

⁽٣٤) في م: (يقف) .

⁽٣٥-٣٥) في سنن أبي داود : و فذكر صلاته ، ثم قال : و هكذا صلاة ، .

⁽٣٦) في النسخ : « أبو عبد الأعلى » . والمثبت من سنن أبي داود .

⁽٣٧) تقدم في صفحة ٤١ .

عَلَيْكُ يَقُولُ : ﴿ لِيَلِنِي مِنْكُم أُولُوا الأَّخَلَامِ وَالنَّهَى ، ثُم الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُم الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُم الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُم الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثَم الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثَم الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثَم اللَّهُ عَلَيْكُ يَكُونَهُمْ ، وَقَالَ اللهِ عَلِيْكُ يُحِبُ أَن رَبُولَ اللهِ عَلِيْكُ يَكِينَهُ المُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ ؛ لِيَأْخُذُوا عنه (٣٩) . وقال أبو سَعِيدِ : إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيْكُ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأْخُرًا ، فقال : ﴿ تَقَدَّمُوا فَأْتَمُّوا بِي ، وَلِيأْتُمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ ، وَلَا يَزَالُ فَوْمٌ يَتَأَخُرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ » . (''رَوَاهُ مُسْلِمٌ '' ، وأبو يَزَالُ فَوْمٌ يَتَأَخُرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَ » . (''رَوَاهُ مُسْلِمٌ '' ، وأبو يَزَلُ فَوْمٌ يَتَأَخُرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَ » . (''رَوَاهُ مُسْلِمٌ '' ، وأبو كَالَ : أَتَيْتُ دَالْوَلَ ، وَوَلَى اللهُ عَبَادٍ ، قال : أَتَيْتُ لَلْهَاء أَصْحابِ محمدٍ عَلِيلًا ، فأقيمَتِ الصلاة ، وَخَرَجَ عمرُ مع أَصْحابِ مُولِ اللهِ عَلِيلًا ، فَخَرَجَ عمرُ مع أَصْحابِ رَبُولُ اللهِ عَلِيلًا مَا فَعَلَمُ فَوْمُ ، وَلَوَى اللهُ عَنْمُ فَى أُنُونِ ، فَمَا عَقَلْتُ صَلَاتِى ، فلمَا صَلَى قال : فَعَرَفَهُم غَيْرِى ، فَنَحَانِى ، وقامَ في مَكَانِي ، فما عَقَلْتُ صَلَاتِي ، فلمًا صَلَّى قال : فَعَرَفَهُم غَيْرِى ، فَنَحَانِى ، وقامَ في مَكَانِى ، فما عَقَلْتُ صَلَاتِى ، فلمَا صَلَّى قال :

(٣٨-٣٨) سقط من : الأصل ، ١ .

ف : باب تسوية الصفوف ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٢٣ . وكذلك أخرجه أبو داود ، في : باب من يستحب أن يل الإمام في الصف وكراهية التأخير ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢ / ٢٦ . والنسائي ، في : باب من يلي الإمام ثم الذي يليه ، وباب ما يقول الإمام إذا تقدم في تسوية الصفوف ، من كتاب الإمامة . المجتبي ٢ / ٦٨ ، ١٧. وابن ماجه ، في : باب من يلي الإمام من الناس ، من من كتاب الإقامة . سنن ابن ماجه ١ / ٣١٣ ، ٣١٣ . والدارمي ، في : باب من يلي الإمام من الناس ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤٥٧ ، ٤ / ٢٢ .

⁽٣٩) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من يستحب أن يلى الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣١٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١٠٠ ، ١٩٩ . ٢٦٣ .

⁽٤٠-٤٠) في الأصل ، ا : « رواهن » .

⁽٤١) أخرجه مسلم ، في : باب تسوية الصفوف ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٢٥ . وأبو داود ، في : باب صف النساء وكراهية التأخر عن الصف الأول ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٧ . وكذلك أخرجه النسائي ، في : باب الاكتام بمن يأتم بالإمام ، من كتاب الإمامة . المجتبي ٢ / ٦٥ . وابن ماجه ، في : باب من يستحب أن يلي الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣١٥ . كا أخرجه البخارى ، في : باب الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم (في ترجمة الباب) ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ١٨٢ .

⁽٤٢) في ٥ / ١٤٠ . وكذلك النسائي بتغيير في اللفظ ، باب من يلي الإمام ثم الذي يليه ، من كتاب القبلة . المجتبي ٢ / ٦٨ .

أَىْ بُنَىَّ ، لا يَسُوُّكَ اللهُ ، فإنِّى لم آتِكَ الذى أَتَيْتُ بِجَهَالَةٍ ، ولكنَّ رسولَ اللهِ عَيَّكَةُ قال لنا : « كُونُوا فى الصَّفِّ الَّذِى يَلِينِى » . وإنِّى نَظَرْتُ فى وُجُوهِ القَوْمِ فَعَرَفْتُهم غَيْرَكَ . وكان الرَّجُلُ أَبِيَّ بنَ كَعْبِ .

⁽٤٣) سقط من : الأصل ، ١ .

⁽³³⁾ أخرجه مسلم ، فى : باب تسوية الصفوف ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٢٦ . وأبو داود ، فى : باب صف النساء وكراهية التأخر عن الصف الأول ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٥٦ . وكذلك أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الصف الأول ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٣ ، ٢٤ . والنسائى ، فى : باب ذكر خير صفوف النساء وشر صفوف الرجال ، من كتاب الأمامة . المجتبى ٢ / ٧٧ . وابن ماجه ، فى : باب صفوف النساء ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٩١ . والدارمى ، فى : باب أى صفوف النساء أفضل ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٩١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٤٧ ، ٣٣٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٧ ، ٣٦٧ ، ٣٣١ ، ٣٣١ . ٣٣١ . ٣٣١ . ٣٣١ . ٣٣١ . ٣٠١ . ٣٣١ . ٣٣١ . ٣٠١ . ٣٣١ . ٣٠١ . ٣٠١ . ٣٠١ . ٣٠١ . ١٩٠١ . المسند ٥ / ١٤١ . ولذسائى ، فى : باب الجماعة إذا كانوا اثنين ، من كتاب الإمامة . المجتبى سنن أبى داود ١ / ١٣١ . والنسائى ، فى : باب الجماعة إذا كانوا اثنين ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٨١ .

⁽٤٦) الأول فى : باب تسوية الصفوف ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٥٥ . وكذلك أخرجه النسائى ، فى : باب الصف المؤخر ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٧٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١٣٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٣ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَقِفَ الإِمَامُ في مُقَابَلَةِ وَسَطِ الصَّفِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ : المَّامُ ويُكْرَهُ أَن يَدْخُلَ في طَاقِ ١٣٦/٢ ظ ﴿ وَسِّطُوا الإَمَامُ ، وسُدُّوا الخَلَلَ » رَوَاهُ أَبو / دَاوُد (٢٧) . ويُكْرَهُ أَن يَدْخُلَ في طَاقِ القِبْلَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ المسجدُ ضَيِّقًا ، وَكَرِهَهُ ابنُ مسعودٍ ، وعَلْقَمَةُ ، والحسنُ ، والْبراهيمُ . وفَعَلَه سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ ، وأبو عبدِ الرحمنِ السُّلَمِيُّ ، وقَيْسُ بنُ أَبِي حَازِمٍ . ولَنا : أَنَّه (٤٨) يَسْتَتِرُ به عن بعضِ المَأْمُومِينَ فَكُرِهَ ، كَالو جَعَلَ بَيْنه وبَيْنَهم حِجَابًا .

فصل: ولا يُكْرَهُ لِلإِمامِ أَن يَقِفَ بِينِ السَّوَارِي ، ويُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِينَ ؛ لأَنَّهَا تَقْطَعُ صُفُوفَهم . وكَرِهَهُ ابنُ مسعودٍ ، والنَّخعِيُّ . وَرُوِيَ عن حُذَيْفَةَ ، وابنِ عَبَّاسٍ . ورَخَّصَ فيه ابنُ سِيرِينَ ، ومالِكٌ ، وأصْحابُ الرَّأْي ، وابنُ المُنْذِرِ ؛ لأَنَّه لا دَلِيلَ على المَنْعِ منه . ولَنا ، ما رُوِيَ عن مُعَاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ ، عن أبيهِ ، قال : كُنَّا لا دَلِيلَ على المَنْعِ منه . ولَنا ، ما رُوِيَ عن مُعَاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ ، عن أبيهِ ، قال : كُنَّا لا دَلِيلَ على المَنْعِ منه . ولنا ، ما رُوِيَ عن مُعَاوِيَة بنِ قُرَّة ، عن أبيهِ ، قال : كُنَّا لَنْهَى أَنْ نَصُفُ بينِ السَّوارِي على عَهْدِ رسولِ الله عَلِيلَةٍ ، ونُطْرَدُ عنها طَرْدًا . رَوَاه ابنُ مَا جَهُ لا يَنْقَطِعُ بها .

٢٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا صَلَّى إِمَامُ الْحَى جَالِسًا صَلَّى مَنْ وَرَاءَهُ جُلُوسًا)

المُسْتَحَبُّ لِلإِمامِ إذا مَرِضَ ، وعَجَزَ عن القِيامِ ، أَن يَسْتَخْلِفَ ؛ لأَنَّ النَّاسَ الْحَتَلَفُوا في صِحَّةِ إمامَتِه ، فيَخْرُجُ من الخِلافِ ، ولأَنَّ صلاةَ القَائِمِ أَكْمَلُ ،

⁼ والثانى فى : باب من يستحب أن يلى الإمام فى الصف وكراهية التأخر ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود 1 / ١٥٦ . وكذلك أخرجه ابن ماجه ، فى : باب فضل ميمنة الصفوف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٢١ .

⁽٤٧) في : باب مقام الإمام من الصف ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٧ . (٤٨) في النسخ : ٥ أن » .

⁽٤٩) في : باب الصلاة بين السوارى في الصف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٢٠ . وكذلك أخرج أبو داود نحوه عن أنس ، في : باب الصفوف بين السوارى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٥٠٥ .

فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الإَمَامُ كَامِلَ الصلاةِ . فإن قِيلَ : فقد صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْكُ فَاعِدًا الْمُنْتَخَلِفُ . قُلْنَا : صَلَّى قاعِدًا لِيُبَيِّنَ الجَوَازَ ، وَاسْتَخْلَفَ مَرَّةُ أَخْرَى ، وَلاَنَّ صلاةَ النَّبِيِّ عَلِيْكُ قاعِدًا أَفْضَلُ مِن صَلَاةٍ غيرِه قَائِمًا . فإنْ صَلَّى بهم قاعِدًا جازَ ، ويُصَلُّونَ مِن وَرَائِه (١) جُلُوسًا ، فَعَلَ ذلك أَرْبَعَةٌ مِن الصَّحَابَةِ ، أَسَيْدُ ابنُ حُضَيْر (٣) ، وجابِرٌ ، وقيْسُ بنُ قَهْدٍ (٣) ، وأبو هُرَيْرةَ . وبه قال الأوْزَاعِيُّ ، وجابِرٌ ، وقيْسُ بنُ قَهْدٍ (٣) ، وأبو هُرَيْرةَ . وبه قال الأوْزَاعِيُّ ، وصَعَّدُ بنُ زيد ، وإسْحاقُ ، وابنُ المُنذِر . وقال مالِكَ في إحْدَى روَايَتِيْهِ : لا تَصِحُّ صلاةُ القادِرِ على القِيَامِ خَلْفَ القاعِدِ . وهو قولُ محمدِ بن الحسنِ ؛ لأنَّ (١٠ الشَّغِيِّ عَلَيْكَ ، أنه قال : ﴿ لا يَوْمُنَّ أَحَدٌ بَعْدِى جَالِسًا ﴾ أخْرَجَهُ / ١٣٧ ر روى عن النَّبِيِّ عَلِيدًا ، أنه قال : ﴿ لا يَوْمُنُ أَحَدٌ بَعْدِى جَالِسًا ﴾ أخْرَجَهُ / ١٣٧ ر روى عن النَّبِيِّ عَلِيدًا ، أنه قال : ﴿ لا يَوْمُنَّ أَحَدٌ بَعْدِى جَالِسًا ﴾ أخْرَجَهُ / ١٣٧ ر روى عن النَّبِيِّ عَلِيدًا ، والشَّافِعِيُ ، وأصْحابُ الرَّأي : يُصَلُّونَ خَلْقَهُ قِيَامًا ؛ لما الشَّوْرِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصْحابُ الرَّأي : يُصَلُّونَ خَلْقَ قَيَامًا ؛ لما الشَّوْرِ عليه بالعاجِزِ عنه كَسَائِر رَوْتُ عائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيدًا ﴿ (١ سَتَخْلَفَ أَبا بكر ﴿ ، ثَمْ إِنَّ النَّبِيَّ عَلِيدًا ﴿) وَجَدَ فَ لَمُ اللهِ عَلِيدً أَنِي بَعْرَ ، فَجَعَلَ أَبُو بكر وقَلْ الْجُورَةِ وَ قَائِمٌ بِصَلَاقِ النَّهُ وَيَالِمٌ اللهِ عَلِيدًا أَلَى مَنْ اللهِ عَلِيدًا أَنْ النَّبِي عَلَيْكُ ، وهذا آخِرُ الأَمْرَيْنِ مِن رسولِ اللهِ عَلِيقَةً ، ولأَنَّهُ وكُنَ قَدَرَ عَلَى اللهِ عَلِيدً ، ولأَنَّهُ وكُنَ قَدَرَ عَلَى اللهِ عَلِيدً ، ولأَنَّهُ وكُنَ قَدَرَ الْحَدُ أَلْ اللّهِ عَلِيدً ، ولأَنَّهُ وكُنَ قَدَرَ الْحَدُ أَحْدُ اللهِ عَلِيلَةً ، ولأَنْهُ وكُنَ قَدَرَ المَالْقِي عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

⁽١) رسم الكلمة في النسخ : ﴿ وراءه ﴾ .

 ⁽۲) أسيد بن حضير بن سماك الأوسى ، شهد العقبة الثانية ، وكان نقيباً لبنى عبد الأشهل . توفى سنة عشرين .
 أسد الغابة ١ / ١١١ – ١١٣ .

⁽٣) قيس بن قهد بن قيس الخزرجي ، شهد بدرا وما بعدها ، وتوفى في خلافة عثمان . أسد الغابة ٤ / ٠٤٠ ، ٤٤١ .

⁽٤) في الأصل : ﴿ لقول ﴾ .

 ⁽٥) فى : باب صلاة المريض جالسًا بالمأمومين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطنى ١ / ٣٩٨ .
 (٦-٣) سقط من : ١ .

⁽٧) أخرجه البخارى ، فى : باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، وباب من قام إلى جنب الإمام لعلة ، وباب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وباب الرجل يأتم بالإمام ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٧٩ ، ١٧٩ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ١٨٣ . ومسلم ، فى : باب استخلاف الإمام ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ١٨١ - ٣١٥ . وكذلك أخرجه النسائى ، فى : باب الائتهام بالإمام يصلى قاعدا ، من

عليه ، فلم يَجُزْ له تَرْكُه ، كسائر الأَرْكان . ولنا ، ما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ الله عنه، قال: قال رسول الله عَلِيلة: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتُمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا صِلَّى جَالسًا ، فَصِلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » . مُتَّفَقٌ عليه (^) . وعن عائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها ، قالت : (صَلَّى النَّبِيُّ ١) عَلَيْكُ في بَيْتِه ، وهو شَاكٍ ، فَصَلَّى جَالِسًا ، وصلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا ، فأشَارَ إليهم ، أنِ اجْلِسُوا ، فلما انْصَرَفَ قال : « إِنَّمَا جُعِلَ الإَمَامُ لِيُوْتَمَّ به ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَه ، فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ . وإذا صَلَّى جَالِسًا ، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » . ورَوَى أَنسٌ نَحْوَه ، أَخْرَجَهما البُخَارِيُّ ، ومُسْلِمٌ (^) . ورَوَى جَابِرٌ ، عن النَّبِيِّ عَلِيْكُ مِثْلَه . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ () . ورَوَاهُ أُسَيْدُ بن حُضَيْرٍ ، وعَمِلَ به . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : رُوِي هذا الحَدِيثُ عن النَّبيِّ عَيْدَ من طُرُق مُتَوَاتِرَةٍ ، من حَدِيثِ أنس ، وجَابر ، وأبي هُرَيْرَة ، وابن عمر ، وعائشة ، كلُّها بأسَانِيدَ صِحَاجٍ . ولأنَّها حالَةُ قُعُودِ الإمامِ ، فكان على المَأْمُومِينَ مُتَابَعَتُه ، كحالِ التَّشَهُّدِ . فأمَّا حديثُ الشَّعْبِيِّ فَمُرْسَلٌ ، يَرْويهِ جابِرٌ الجُعْفِيُّ، وهو مَتْرُوكٌ . وقد فَعَلَه أَرْبَعَةٌ من أصْحابِ النَّبِيِّ عَيْقِالَةٍ بعده . وأما حديثُ الآخرينَ ، فقال أحمدُ : ليس في هذا حُجَّةٌ ؛ لأنَّ أبا بكر كان ابْتَدَأُ الصلاةَ ، فإذا ابْتَدَأُ الصَّلاةَ قَائِمًا صَلُّوا ١٣٧/٢ ظ قِيَامًا . فأشارَ أحمدُ إلى أنَّه يُمْكِنُ الجَمْعُ بين الحَدِيثَيْنِ ، بِحَمْلِ الأُوَّل على / من

⁼ كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٧٧ – ٧٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة رسول الله عَلَيْظَةً فى مرضه ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٨٩ . والدارمى ، فى : باب فى من يصلى خلف الإمام والإمام جالس ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند 1 / ٣٥٧ ، ٢ / ٢٥ ، ٢ / ٢٢٤ ، ٢٥١ .

⁽٨) سبق تخريج هذه الأحاديث مستوفاة في الجزء الثاني صفحة ١٣١ . في تخريج حديث : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » .

⁽٩-٩)) في م : « صلى بنا رسول الله » .

ابْتَدَأً الصلاة جَالِسًا ، والثانى على ما إذا ابْتَدَأَ الصلاة قَائِمًا ، ثم اعْتَلَّ فَجَلَسَ ، وم يُحْمَلْ على النَّسْخِ ، ثم يحْتَمِلُ أن أبا بكرٍ كان الإمام . قال ابن المُنْذِر : في بعض الأخبَارِ أنَّ النَّبِيَّ عَلِيلَةٍ صَلَّى بالنَّاسِ ، وفي بعضِها أنَّ أبا بكرٍ كان الإمام . وقالت عائشة : صَلَّى النَّبِيُّ عَلِيلَةٍ خَلْفَ أبى بكرٍ في مَرَضِه الذي مات فيه قَاعِدًا (١١) . وقال أنس : صَلَّى النَّبِيُّ عَلِيلَةٍ (١١في مَرَضِه الذي مات فيه قَاعِدًا في ثَوْبٍ مُتَوَشِّحًا به (١١) . قال التَّرْمِذِيُ : كِلَا الْحَدِيثَيْنِ حَسَنَ (١١) صَحِيحٌ ، ولا يُعْرَفُ للنَّبِيِّ عَلَيلِيّة خَلْفَ أبى بكرٍ صَلَاة إلَّا في المَحدِيثَ ، قال : وكان (١١٠) أبو بكر الأمام ، وكان رسول اللهِ عَلَيلِيّه يُصلّق أبى بكرٍ . وقال : مَا مَاتَ نَبِيّ حَتَى يَوْلِيلُهُ مَلُ عَنْدنا على حديثِ رَبِيعَة هذا ، وهو المُم رَجُلٌ من أُمّتِه (١٠) . قال مالِكٌ : العَمَلُ عنْدنا على حديثِ رَبِيعَة هذا ، وهو أحبُ إلَى . فإنْ قيل : لو كان أبو بكرٍ الإمَام لكان عن يَسَارِ رسولِ اللهِ عَلَيْكِ اللهِ عَيْقِلَة .

فصل: فإنْ صَلَّوا وَرَاءَه قِيَامًا ، فَفِيهِ وَجْهانِ : أَحَدُهما ، لا تَصِحُّ صَلَاتُهم . أَوْمَا إليه أَحمدُ ، فإنَّه قال : إن صَلَّى الإمامُ جَالِسًا ، والَّذِين خَلْفَهُ قِيَامًا ، لم يَقْتَدُوا الْإِمامِ ، إنَّما اتَّبَاعُهُم له (١٦٠) إذا صَلَّى جَالِسًا صَلَّوا جُلُوسًا ؛ وذلك لأنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِكُ الْمَامُ الْجَلُوسِ ، ونَهَاهم عن القِيامِ ، فقال في حَدِيثِ جابِرٍ : « إذا صَلَّى الإمَامُ أَمَرَهم بالجُلُوسِ ، ونَهَاهم عن القِيامِ ، فقال في حَدِيثِ جابِرٍ : « إذا صَلَّى الإمَامُ قَاعِدًا فَصَلُّوا قِيَامًا، ولا تَقُومُواوالإمَامُ جَالِسٌ ، كَمَا قَاعِدًا فَصَلُّوا قِيَامًا، ولا تَقُومُواوالإمَامُ جَالِسٌ ، كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ فَارِسَ بِعُظَمَائِهَا» . فَقَعْدنَا والأَمْرُ يَقْتَضِي الوُجُوبَ ، والنَّهُ يُ يَقْتَضِي فَسَادَ يَفْعَلُ أَهْلُ فَارِسَ بِعُظَمَائِهَا» . فَقَعْدنَا والأَمْرُ يَقْتَضِي الوُجُوبَ ، والنَّهُ يُ يَقْتَضِي فَسَادَ

⁽١٠) أخرجه الترمذى ، في : باب من قوله : إذا صلى الإمام قاعدًا فصلوا قعودًا ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٥٩ .

⁽١١-١١) سقط من : الأصل .

⁽١٢) أحرجه الترمذي ، في : باب منه ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحودي ٢ / ١٥٨ .

⁽١٣) سقط من: الأصل.

⁽١٤) في الأصل: « فكان » .

⁽١٥) انظر البيان والتحصيل ١ / ٢٩٨ .

⁽١٦) سقط من : الأصل .

المَنْهِيِّ عنه . ولأنَّه تَرَكَ اتَّبَاعَ إمامِه ، مع قُدْرَتِه عليه ، أشْبَهَ تَارِكَ القِيامِ في حال قِيامِ إمَامِه . والثانى ، تَصِحُّ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيِّقِتِهِ لمَّا صَلَّى وَرَاءَه قَوْمٌ قِيَامًا ، لم يَأْمُرُهم بالإعادِة ، فعلَى هذا يُحْمَلُ الأمْرُ على الاسْتِحْبَابِ ، ولأنَّه (١٧ تكلُفَّ للقيامِ١٧) في بالإعادِة ، فعلَى هذا يُحْمَلُ الأمْرُ على الاسْتِحْبَابِ ، ولأنَّه (١٣٠ تكلُفَّ للقيامِ١٥ في مَوْضِع يجوزُ له القُعُودُ / أشْبَهَ المَرِيضَ إذا تَكلَّفَ القِيامَ . ويَحْتَمِلُ أَنْ تَصِحُّ صَلَاةُ الجَاهِلِ بِوُجُوبِ القُعُودِ ، دُونَ العالِم بذلك ، كقَوْلِنَا في الذي رَكَعَ دُونَ العالِم بذلك ، كقوْلِنَا في الذي رَكَعَ دُونَ العالِم بذلك ، مَا الله تَصِحُّ ؛ لأنَّه تَرَكَ رُكنًا الصَّفِّ ؛ لأنَّه تَرَكَ رُكنًا يَقْدِرُ على الإثيانِ به .

فصل: ولا يَوْمُ القَاعِدُ مَن يَقْدِر على القِيَامِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ: أَحدُهما ، أن يكونَ إِمامَ الحَيِّ ، نَصَّ عليه أحمدُ ، فقالَ : ذلك لإمام الحَيِّ ؛ لأنّه لا حاجة بهم إلى تَقْدِيمِ عاجِزٍ عن القِيامِ إذا لم يكن الإمام الرَّاتِبَ . فلا يَتَحَمَّلُ إِسْقَاطَ رُكْنِ في الصلاةِ لغيرِ حَاجَةٍ ، والنَّبِيُ عَقِيلَةٍ حيثُ فَعَلَ ذلك كان هو الإمام الرَّاتِبَ . الثاني ، الثاني ، يكونَ مَرضُه يُرْجَى زَوَالُه ؛ لأنَّ اتِّخَاذَ الزَّمِنِ ، ومن لا يُرْجَى قُدْرَتُه على القِيامِ إمامًا رَاتِبًا ، يُفْضِي إلى تَرْكِهِم القِيامَ على الدَّوامِ ، ولا حاجَةَ إليه ، ولأنَّ الأَصْلُ في هذا فِعْلُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، والنبيُّ عَلَيْكُ كان يُرْجَى بُرُوهُ .

٢٦١ - مسألة ؛ قال : (فَإِنِ ابْتَدَأَ بِهِم الصَّلَاةَ قَائِمًا ، ثُمَّ اعْتَلَ فَجَلَسَ ، انْتَمُّوا خَلْفَه قِيَامًا)

إِنَّمَا كَانَ كَذَلْكَ لأَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَيْثُ ابْتَدَأَ بَهِمَ الْصَلاةَ قَائِمًا ، ثُم جَاءَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ فَاتُمَّ الصلاةَ بَهِم جَالِسًا ، أَتَمُّوا قِيَامًا ، ولم يَجْلِسُوا . ولأَنَّ القِيامَ هو الأَصْلُ ، فَمَن بَدَأَ به في الصلاةِ لَزِمَهُ في جَمِيعِها إذا قَدَرَ عليه ، كالتَّنَازُعِ في صَلَاةِ المُقِيمِ يَلْزَمُه إِثْمَامُها ، وإن حَدَثَ مُبِيحُ الْقَصْرِ في أَثْنَائِها .

⁽١٧-١٧) في ١، م: (يتكلف القيام » .

فصل: فإن اسْتَخْلَفَ بَعْضُ الأَيْمَّةِ في وَقْتِنا(') ، ثم زال عُذْرُه فَحَضَرَ ، فهل يُحورُ أَنْ يَفْعَلَ كَفِعْلِ النَّبِيِّ عَلِيَّةً مع أَلَى بكر ؟ فيه رِوايَتانِ : إحْدَاهما ، ليس له ذلك . قال أحمدُ ، في رِواية أَلَى دَاوُدَ : ذلك تَحاصُّ للنَّبِيِّ عَلَيْهُ دُونَ غيرِه ؛ لأنَّ هذا أَمُرَّ يُخْلِفُ القِياسَ ، فإنَّ الْتَقَالَ (') الإمامِ مَأْمُومًا ، وانْتِقَالَ المَأْمُومِينَ من إمام إلى أَمْرَ يُخوِجُ إليه ، وليس في تَقْدِيمِ الإمامِ الرَّاتِبِ ما يُحْوِجُ إلى هذا ، أمَّا النَّبِيُّ عَيَيْلِيَّ فكانتُ له من الفَضِيلَةِ علَى غيرِه ، وعِظَمِ التَّقَدُّم عليه ، ما ليس لِغيرِه ، ولهذا قال أبو بكر : ما كان لابن أبي قُحافَةً / أَن يَتَقَدَّمَ بين يَدَى رسولِ ١٣٨/٢ طلس لِغيرِه ، ولهذا قال أبو بكر : ما كان لابن أبي قُحافَةً / أَن يَتَقَدَّمَ بين يَدَى رسولِ ١٣٨/٢ طلس لِغيرِه ، ولهذا قال أبو بكر : ما كان لابن أبي قُحافَةً / أَن يَتَقَدَّمَ بين يَدَى رسولِ ١٣٨/٢ طلم عَلَى اللهِ عَلَيْكُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَ

فصل: ويجوزُ لِلْعاجِزِ عن القِيامِ أَن يَوُمَّ مِثْلَه ؛ لأنَّه إذا أمَّ القَادِرِينَ على القِيامِ فَمِثْلُه أُولَى ، ولا يُشْتَرَطُ في اقْتِدَائِهِم به أَنْ يكونَ إمامًا رَاتِبًا ، ولا مَرْجُوًّا زَوَالُ مَرْضِه ؛ لأنَّه ليْس في إمامَتِه لهم تَرْكُ رُكْنٍ مَقْدُورٍ عليه ، بِخِلافِ إمامَتِه لِلْقادرين على القِيامِ .

فصل : ولا يجوزُ لِتَارِكِ رُكُن مَنْ الأَفْعَالِ إِمَامَةُ أَحَدٍ ، كَالْمُضْطَجِع ، والعَاجِزِ عن الرُّكُوعِ والسِّنُجُودِ . وبهذا قال أبو حنيفة ، ومالِك . وقال الشَّافِعِي : يجوزُ ؛ لأنَّه فِعْلَ أَجازَهُ المَرَضُ ، فلم يُغَيِّر حُكْمَ الاثْتِمَامِ ، كالقاعِدِ بالقِيامِ . ولنَا ، أنَّه

⁽١) في م : ﴿ زَمَانِنَا ﴾ .

⁽٢) في ا ، م : ﴿ انتقل ﴾ .

أَخَلَّ بِرُكُن لا يَسْقُطُ فِي النَّافِلَةِ ، فلم يَجُزْ لِلْقادِرِ عليه الائتِمامُ به ، كالقَارِئ بالأُمِّيِّ ، وحُكْمُ القِيامِ أَخَفُ (٢) بِدَلِيلِ سُقُوطِه فِي النَّافِلَةِ ، وعن المُقْتَدِينَ بالعَاجِزِ ، ولأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ أَمَرَ المُصَلِّينَ خَلْفَ الجالِسِ بالجُلُوسِ (٤) ، ولا خِلافَ في أنَّ المُصَلِّينَ خَلْفَ الجالِسِ بالجُلُوسِ (٤) ، ولا خِلافَ في أنَّ المُصَلِّينَ خَلْفَ المُصْجَعِ لا يَضْطَجِعُ . فإنْ (٥) أمَّ مِثْلَه ، فقياسُ المَذْهَبِ صِحَّتُه ؟ المُصَلِّينَ عَلَيْكُ صَلَّى بأصْحَابِه في المَطَرِ بالإيماءِ ، والعُرَاةُ يُصَلُّونَ جَمَاعةً بالإيماء (١) ، وكذلك حال المُسايَفَةِ .

فصل: ويَصِحُّ ائتِمَامُ المُتَوَضِّئُ بالمُتَيَمِّمِ . لا أَعْلَمُ فيه خِلَافًا ؛ لأن عَمْرُو بن العاصِ صلَّى بأصْحابِه مُتَيَمِّمًا ، وبَلَغَ ذلك (٢) النَّبِيَّ عَيِّلِكُمْ فلم يُنْكُرُهُ (٨) . وأمَّ ابنُ النَّبِيَ عَيِّلِكُمْ فلم يُنْكُرُهُ (٩) . وفيهم عَمَّارُ بنُ يَاسِرٍ ، / في نَفَرٍ مِن أَصْحابِ رسولِ اللهِ عَيِّلِكُمْ ، فلم يُنْكُرُوهُ (٩) . ولأنَّه مُتَطَهِّرٌ طَهارَةً صَحِيحةً ، فأَشْبَهَ المُتَوَضِّيَّ . ولا يَصِحُّ انْتِمامُ الصَّحِيجِ بمن به سلسُ البَوْلِ ، ولا غيرِ المُسْتَحاضَةِ بها ؛ لأنَّهما يُصَلِّيانِ مع خُرُوجِ الحَدَثِ من غير طَهارَةٍ له ، بِخِلافِ المُتَيَمِّمِ . فأمَّا مَن كانت (١٠) عليه نجاسَةٌ ، فإنْ كانت على بَدَنِه فَتَيَمَّمَ لها ، جازَ لِلطَّاهِرِ الاثْتِمامُ به عند القاضى ؛ لأنَّه كالمُتَيَمِّمِ لِلْحَدَثِ . وعلى قِياسٍ قولِ أبى الخطَّابِ لا يجوزُ الاثْتِمامُ به ؛ لأنَّه تَارِكُ لُلْمُ عَلِي المُتَوَضِّى ولا المُتَوَمِّ عليه الإعَادَة . وإن كانت على ثَوْبِه ، لم يَصِحَّ الاثِتِمامُ به ؛ لأنَّه تَارِكُ لِشَرْطٍ . ولا يَجُوزُ انْتِمامُ المُتَوَضِّى ولا المُتَيَمِّمِ بعَادِمِ الماءِ والتُرَابِ ،

⁽٣) في ١، م: (حق) .

⁽٤) انظر ما تقدم في صفحة ٦٢ .

⁽٥) في ١، م: « فأما إن » .

 ⁽٦) تقدم تخريجه في ٢ / ٣٢٤ .

⁽٧) سقط من : ١ ، م .

⁽٨) تقدم تخريجه في ١ / ٣٤٠ .

⁽٩) في الأصل: « ينكره » .

⁽١٠) سقط من : الأصل ، ١ .

ولا اللَّابِسِ بالعَارِى ، ولا القادِرِ على الاسْتِقْبَالِ بالعَاجِزِ عنه ؛ لأَنَّه تَارِكُ لِشَرْطٍ يَقْدِرُ عليه المَأْمُومُ ، فأَشْبَهَ المُعَافَى بمَن به سَلَسُ البَوْلِ . ويَصِحُّ اثْتِمَامُ كُلِّ واحِدٍ من هؤلاءِ بِمِثْلِه ؛ لأَنَّ العُرَاةَ يُصَلُّونَ جَمَاعَةً ، وقد سَبَقَ هذا .

فصل: وفي صَلَاةِ المُفْتَرِضِ حَلْفَ المُتَنَفِّلِ رِوايَتانِ : إحْدَاهما ، لا تَصِحُ . نَصَّ عليه أحمد ، في رِوَايةٍ أَلَى الحَارِثِ ، وحَنْبَلِ . واخْتَارَها أَكْثَرُ أَصْحَابِنا . وهذا قُولُ الزُّهْرِئ ، ومالِكِ ، وأصْحَابِ الرَّأْي ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلِيْكَ : ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِلْوُثِمَّ بِهِ ، فَلَا تَحْتَلِفُوا عَلَيْهِ ﴾ . مُتَفَقِّ عليه (١١٠ . ولأنَّ صلاة المأمُومِ لا تَتَأدَّى بِنِيَّةِ الْإِمَامِ ، أَشْبَهَ صَلَاةَ الجُمعة خَلْفَ مَن يُصَلِّى الظَّهْرَ . والثانيةُ ، يجوزُ . نَقَلَها الإَمامُ المُعصرُ ، ثم جاء فنسِي ، فتَقَدَّمَ فَصَلَّى (١٠٠ بِقَوْمِ الصلاة ، ثم ذَكَرَ لمَّا أَنْ صَلَّى العَصْرَ ، ثم جاء فنسِي ، فتقدَّمَ فَصَلَّى (١٠٠ بِقَوْمِ الصلاة ، ثم ذَكَرَ لمَّا أَنْ صَلَّى رَجُع مَن في صلاتِه ؟ قال : لا بَأْسَ . وهذا قولُ عَطاءٍ ، وطَاوُسٍ ، وأَبِي رَجُع مَن صلاتِه ؟ قال : لا بَأْسَ . وهذا قولُ عَطاءٍ ، وطَاوُسٍ ، وأَبِي رَجُع مَن صلاتِه ؟ اللهُ وهي أصحُ ؛ لما رَوَى جابِرُ بنُ عبدِ الله ، أن مُعَادًا كان رَجَاءٍ ، والأَوْرَاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، وسليمانَ بن حَرْبٍ ، وأَبِي ثَوْرٍ ، وابْنِ المُنْذِرِ ، يُصلِّى مع رسولِ اللهِ عَيْلِيَةٍ ، ثم يَرْجِعُ فَيُصلِّى بِطَائِفَةٍ من أَصْحَابِه في الحَوْفِ على النَّي عَلَيْكُ ، ورُوى عن النَّبِيِّ عَيْلِيَةٍ ، أَنَّه صَلَّى بطائِفَةٍ من أَصْحَابِه في الحَوْفِ على الطَّائِفَةِ الأَخْرَى رَكَعَتَيْنِ ، مُ ثَمَّ مَلَّمَ ، ثم صَلَّى بالطَائِفَةِ الأَخْرَى رَكَعَتَيْنِ ، ثم سَلَّمَ ، ورُوى عن النَّبِي عَلَيْكَ منهما تَقَعُ نَافِلَةً ، وقد أمَّ بها مُفْتَرِضِينَ . ورُوى عن حن النَّانِيةُ منهما تَقَعُ نَافِلَةً ، وقد أمَّ بها مُفْتَرْضِينَ . ورُوى عن

⁽۱۱) تقدم في صفحة ٦٢.

⁽١٢) في ١، م : « سعد » خطأ . وهو الشالنجي ، تقدم التعريف به في ١ / ٣٧ .

⁽۱۳) في ا، م: «يصلي ».

⁽١٤) أخرجه مسلم ، فى : باب القراءة فى العشاء ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٤٠ . وأبو داود ، كا ٢٠٠٠ . المحدد اود ، فى : باب إمامة من يصلى بقوم وقد صلى تلك الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٤١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٠٢ .

⁽١٥) في: باب من قال: يصلي بكل طائفة ركعتين ، من كتاب السفر. سنن أبي داود ١ / ٢٨٧. وكذلك=

أبي خَلْدَةَ (١١) ، قال : أَتَيْنَا رَجاءً (١١) لِنُصَلِّنَا ، ولكنْ لا أُخَيِّبُكم ، فأقام (١٨) فقلنا : جِفْنَاكَ لِنُصَلِّى معك . فقال : قد صَلَّيْنَا ، ولكنْ لا أُخَيِّبُكم ، فأقام (١٨) فصلًى وصَلَّينا معه . رَوَاه الأثْرَمُ . ولأنَّهما صلاتانِ اتَّفَقَتَا في الأَفْعَالِ ، فجازَ اثْتِمامُ المُصلِّى في إحْدَاهما بالمُصلِّى في الأُخْرَى ، كالمُتَنفِّلِ خَلْفَ المُفْتَرِضِ . فأمَّا حَدِيثُهم فالمُرَادُ به ، لا تَخْتَلِفُوا عليه في الأَفْعَالِ ، بِدَلِيلِ قولِه : « فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وإذا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وإذا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وإذا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » . ولهذا يَصِحُ اثْتِمامُ المُتَنفِّلِ بالمُفْتَرضِ مع اخْتِلافِ نِيَّتِهما ، وقِيَاسُهم يَنْتَقِضُ بالمَسْبُوقِ في الجُمُعةِ يُدُرِكُ أقلَّ من رَكْعَةٍ ، يَنْوِي الظَّهْرَ خَلْفَ من يُصَلِّى الجُمُعة .

فصل: ولا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ في صِحَّةِ صَلَاةِ المُتَنَفِّلِ وَرَاءَ المُفْتَرِضِ. ولا نَعْلَمُ بين أَهْلِ العِلْمِ (١٩) فيه اخْتِلافًا ، وقد دَلَّ عليه قولُ النَّبِيِّ عَلِيْلَةٍ : ﴿ أَلَا رَجُلَّ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا ، فَيُصَلِّى مَعَهُ ﴿(٢) . والأحادِيثُ التي في إعادةِ الجماعةِ ، ولأنَّ صَلَاةَ المَامُومِ تَتَأَدَّى بنِيَّةِ الإمامِ ، بدَلِيل ما لو نَوى مَكْتُوبَةً ، فبَانَ قَبَل وَقْتِها .

فصل : فإنْ صَلَّى الظَّهْرَ خَلْفَ من يُصَلِّى العَصْرَ ، فَفِيه أيضا رِوايتَانِ : نَقَلَ إسماعيلُ بنُ سعيد جَوَازَه . ونَقَلَ غيرُه المَنْعَ منه . ونَقَلَ إسماعيلُ بنُ سعيد ، قال :

⁼ أخرجه مسلم ، في : باب بين كل أذانين صلاة ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٧٥ ، ٥٧٦ . والنسائي ، في : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣ / ١٤٦ .

⁽١٦) أبو خلدة خالد بن دينار التميمي البصرى ، ثقة عند أهل الحديث ، توفى سنة اثنتين وخمسين ومائة . تهذيب التهذيب ٣ / ٨٨ .

⁽١٧) في ا ، م : « أبا رجاء » . والمثبت في : الأصل .

ولعله رجاء بن حيوة بن جرول الكندى ، ثقة فاضل كثير العلم ، توفى سنة اثنتى عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٣ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

⁽١٨) في ١، م: ﴿ فقام ﴾ .

⁽١٩) سقط: « أهل العلم » من: الأصل.

⁽۲۰) تقدم في صفحة ٨.

قلتُ لأحمدَ : فما تَرَى إن صَلَّى فى رمضانَ خَلْفَ إمامٍ يُصَلِّى بهم التَّرَاوِيحَ ؟ قال : يجوزُ ذلك من المَكْتُوبَةِ . وقال فى رِوَايَةِ المَرُّوذِئِ : لا يُعْجِبُنا أن يُصَلِّى مع قَوْمٍ التَّرَاوِيحَ ، ويَأْتَمَّ بها لِلْعَتَمَةِ . وهذه فَرَّعٌ على اثْتِمَامِ المُفْتَرِضِ بالمُتَنَفِّلِ ، وقد مَضَى الكَرامِ فيها .

فصل: فإن كانتْ إحْدَى الصَّلاَتَيْنِ تُخَالِفُ الأَخْرَى فى الأَفْعَالِ ، كَصلاةِ الكُسُوفِ ، أو الجُمُعةِ ، خَلْفَ من يُصَلِّى غَيْرَهما ، وصلاةِ غَيْرِهما وَرَاءَ من يُصَلِّى غَيْرَهما ، وصلاةِ غَيْرِهما وَرَاءَ من يُصَلِّيهما ، لم تَصِحَّ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ؛ لأَنَّه يُفْضِي إلى مُخَالَفَةِ إمامِه فى الأَفْعالِ ، وهو مَنْهِيَّ عنه .

⁽٢١) في م : ﴿ بِأَنْهَا ﴾ .

⁽۲۲-۲۲) سقط من : ۱ ، م .

⁽٢٣) في ا ، م : ﴿ أَنْ ﴾ .

النّبِيُّ عَلَيْكِ : « كَانَتِ الرَّكْعَةُ والسَّجْدَتَانِ نَافِلَةً لَهُ »(٢١) . وإِنْ صَلَّى بِقَوْمِ الظَّهْرَ يَظُنُّها العَصْرَ . فقال أحمدُ : يُعِيدُ ، ويُعِيدُونَ . وهذا على الرِّوايةِ التي مَنَعَ فيها اثْتِمَامَ المُفْتَرِضِ بالمُتَنَفِّلِ . فإِنْ ذَكَرَ الإمامُ وهو في الصلاة ، فأتَمَّها عَصْرًا ، كانت له نَافِلَةً ، وإِن قَلَبَ نِيَّتَه إلى الظَّهْرِ ، بَطَلَتْ صَلاتُه ؛ لما ذَكَرْنَاه مُتَقَدِّمًا . وقال ابنُ حامِدِ : يُتِمُّها والفَرْضُ باقِ في ذِمَّتِهِ .

فَصلُ : ولا يَصِحُّ اثْتِمامُ البَالِغَ بِالصَّبِيِّ فَي الفَرْضِ ، نَصَّ عليه أَحمدُ ، وهو قولُ ابن مسعودٍ وابن عَبَّاسٍ . وبه قال عَطَاءٌ ، ومُجَاهِدٌ ، والشَّعْبِيُّ ، ومالِكٌ ، والنَّوْدِيُّ ، والأُوْزَاعِيُّ ، وأبو حنيفة . وأجازَهُ الحسنُ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسْحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ . ويَتَخَرَّجُ لِنا مثلُ ذلك بِنَاءً على إمامَةِ المُتَنفِّلِ لِلْمُفْتَرِضِ ؛ وَوَجُهُ ذلك عُمُومُ قولِه : « يَوَمُّكُم أَقْرُوكُمْ لِكِتابِ اللهِ تَعَالَى »(٢٠) . وهذا دَاخِلُ في عُمُومِهِ . ورَوَى عَمْرُو ابنُ سَلَمَةَ الْجَرْمِيُّ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ قال لِقَوْمِه : « لِيَوْمُّكُمْ أَوْرُوكُمْ » . قال : ابنُ سَلَمَةَ الْجَرْمِيُّ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ قال لِقَوْمِه : « ليَوَمُّكُمْ (٢١) أَقْرُوكُمْ » . قال : ١٤/١٤ فكنتُ أَوْمُهُم وأنا ابنُ سَبْعِ سِنِينَ أَو ثَمَانِ / سِنِينَ . رَوَاهُ أَبو دَاوُدَ ، وغيرُهُ (٢٧٠) ولأنَّهُ يُؤذُنُ لِلرِّجَالِ ، فجازَ أَن يَوْمُهُم كالبَالِغ . ولنا قَوْلُ ابنِ مسعودٍ وابنِ عَبَّاسٍ ، ولأنَّهُ يُؤذُنُ لِلرِّجَالِ ، فجازَ أَن يَوْمُهُم كالبَالِغ . ولنا قَوْلُ ابنِ مسعودٍ وابنِ عَبَّاسٍ ، كالمَرْأَةِ ، ولأَنَّهُ لا يُؤمِّنُ مَن الصَبِّيُّ الإِنْحُلالُ بِشَرْطٍ مِن شَرَائِط الصلاةِ أَو القِرَاءَةُ ولأَنَّ الإَمْرَةِ ، ولأَنَّهُ لا يُؤمِّنُ مَن الصَّبِيِّ الإنحلالُ بِشَرْطٍ مِن شَرَائِط الصلاةِ أَو القِرَاءَةُ كال السِّرِيْ مِن أَهْلِ المَرْفِقُ : دَعْهُ لِيس بِشَيْءٍ بَيِّنِ. وقال أبو حالُ اللهُ مَدْ يُضَعِفُ أَمْرَ عَمْرِو بنِ سَلَمَةَ الْجَرْمِيِّ اللهُ عَلَى النَّيْ عَيْلًا لا عَلَى النَّهُ لم يَتَحَقَّقُ بُلُوعَ الأَمْرِ إلى النَّيِّ عَلَيْكُ ، فإنَّه كان بالبَاديَةِ في حَيِّ النَّهُ لمَ يَتَحَقَّقُ بُلُوعَ الأَمْرِ إلى النَّيِّ عَلَيْكُ ، فإنَّه كان بالبَاديَةِ في حَيِّ السَّهُ في حَيِّ اللهُ المَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا الْبَادِيةِ في حَيِّ الْمُوعِ الْمُ اللَّهُ عَلَى الْمَا الْمَالِ اللَّهُ عَلَى الْمَالِ اللَّهُ وَلَا مَالَهُ الْمَالِ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَالِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ اللَّهُ الْمَالِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَالِ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ

⁽۲٤) تقدم فی ۲ / ۲۰۸ ، ۲۹۹ .

⁽٢٥) تقدم في صفحة ١٢.

⁽٢٦) في ١، م : (يؤمكم) .

⁽۲۷) تقدم فی صفحة ۱۲ .

⁽٢٨) سقط من : الأصل ، ١ .

⁽٢٩) في معالم السنن ١ / ١٦٩ .

من العَرَبِ بَعِيدٍ من المَدِينَةِ ، وقَوَّى هذا الاحْتِمَالَ قَوْلُه في الحَدِيثِ : وكنتُ إذا سَجَدْتُ خَرَجَتُ اسْتِي . وهذا غيرُ سائِغ .

فصل : فأمَّا إِمَامَتُه في النَّفْلِ ففيها رِوَايَتانِ : إِحْدَاهما ، لا تَصِحُّ ؛ لما ذَكَرْنَا في الفَرْضِ . والثانيةُ ، تَصِحُّ ؛ لأنَّه مُتَنَفِّلٌ يَوُمُّ مُتَنَفِّلِينَ ، ولأنَّ النَّافِلَةَ يَدْخُلُها التَّخْفِيفُ ، ولذلك تَنْعَقِدُ الجَماعةُ (٣٠) به فيها إذا كان مَأْمُومًا .

فصل: يُكْرَهُ أَنْ يَوْمً قومًا أَكْثَرُهم له كَارِهُونَ ؛ لما رَوَى أبو أَمَامَةَ ، قال : قال رَسولُ اللهِ عَرَائِتُهِ : ﴿ ثَلَاثَةٌ لا تُجَاوِرُ صَلَاتُهُم آذَانَهُم : العَبْدُ الآبِق حتى يَرْجِعَ ، وامْرَأَةٌ باتَتْ ورَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ ، وإمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ﴾ (٣٠) . قال التَّرْمِذِيُ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وعن عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو ، أَنَّ رَسولَ الله عَرَائِتُهِ قال : ﴿ ثَلَاثَةٌ لا تُقْبَلُ مِنْهُمْ صَلَاةٌ : مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا هُمْ لَهُ كَارِهُونَ ، ورَجُلَ يَأْتِي قال : ﴿ ثَلَاثَةٌ لا تُقْبَلُ مِنْهُمْ صَلَاةٌ : مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا هُمْ لَهُ كَارِهُونَ ، ورَجُلّ اعْتَبَدَ الصَّلاةَ دِبَارًا ﴾ – والدِّبَارُ : أن يَأْتِي بعدَ أَنْ يَفُوتَهُ الوَقْتُ – ﴿ ورَجُلّ اعْتَبَدَ اللهُ مَحَرَّرًا ﴾ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٣٠٠ . وقال على لِرَجُلٍ أَمَّ قومًا وهم له كَارِهُونَ : إنَّك مُحَرَّرًا ﴾ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٣٠٠ . وقال على لِرَجُلٍ أَمَّ قومًا وهم له كَارِهُونَ : إنَّك لَحَرُوطٌ (٣٠٠ . قال أَحمدُ ، رَحِمَه اللهُ : إذا كَرِهَهُ وَاحِدٌ أَو اثْنَانٍ أَو ثَلَاثَةٌ فلا بَأْسَ ، كَرَهُ لَكُورُهُ لَا ذَاكُ مَ اللهُ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ القَوْمُ لذلك ، لم تُكْرَهُ لا بَأْسَ ، فَاللهُ مَا اللهُ اللهُ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ . فقيلَ لنا : إنَّما عَنَى بهذا الظَّلَمَة / ١٤١/ وأمَّا من أقامَ السُّنَةَ فإنَّما الإِثْمُ على مَنْ كَرِهَهُ .

فصل : ولا تُكْرَهُ إِمَامَةُ الأَعْرَابِيِّ إِذَا كَانَ يَصْلُحُ لِهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، والثَّوْرِيِّ، والشَّافِعِيِّ ، وإسْحاقَ ، وأصْحابِ الرَّأْيِ ، وكَرِهَ أَبُو مِجْلَزٍ

⁽٣٠) سقط من : الأصل .

⁽٣١) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في من أم قوما وهم له كارهون ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢ / ١٥٤ .

⁽٣٢) في : باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٤٠ .

⁽٣٣) الخروط : الدابة الجموح الذي يجتذب رسنه من يد ممسكه ثم يمضي عائرا خارطا .

إمامَتَهُ ، وقال مالِكَ : لا يَوْمُهُم ، وإن كان أَقْرَأَهُم ؛ لِقَوْلِ اللهِ تعالى : ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَسَدُ كُفُرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ ٱللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ ("") . ولَنا ، قُولُ النّبِيِّ عَلِيْكُ : ﴿ يَوُمُّ القَوْمَ أَقْرُوهُم لِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى ﴾ . ولأنّه مُكلَّفٌ مِن أَهْلِ اللهِ مَا أَنْ اللهِ عَلَى المُسْبُوقِ اللهُ المُهَاجِرُ ، والمُهَاجِرُ أَوْلَى منه ؛ لأنّه يقدَّمُ على المَسْبُوقِ بالهِجْرَةِ ، فمن لا هِجْرَةَ له أَوْلَى . قال أبو الخَطَّابِ : والحَضرِيُّ أَوْلَى من البَهِجْرَةِ ، فمن لا هِجْرَةَ له أَوْلَى . قال أبو الخَطَّابِ : والحَضرِيُّ أَوْلَى من البَدوِيّ ؛ لأنّه مُحْتَلَفٌ في إمامتهِ ، ولأنَّ العَالِبَ جَفَاؤُهم ، وقِلَّةُ مَعْرِفَتِهم بِحُدُودِ الله .

فصل: ولا تُكْرَهُ إمامةُ وَلَدِ الزِّنَا إذا سَلِمَ دِينُه . قال عَطاءً : له أَن يَوُمَّ إذا كَان مَرْضِيًّا ، وبه قال سليمانُ بنُ موسى (٣) ، والحسنُ ، والنَّحْعِيُّ ، والزُّهْرِئُ ، وعَمْرُو ابنُ دِينَار ، وإسْحاقُ . وقال أصْحَابُ الرَّأْي : لا تُجْزِئُ الصَّلَاةُ خَلْفَه . وكَرِهَ مالِكَ أَن يُتَّخَذَ إمامًا رَاتِبًا . وكَرِهَ الشَّافِعِيُّ إمَامَتَه ؛ لأَنَّ الإمامةَ مَوْضِعُ فَضِيلَةٍ ، فَكُرِهَ أَن يُتَّخَذَ إمامًا رَاتِبًا . وكَرِهَ الشَّافِعِيُّ إمَامَتَه ؛ لأَنَّ الإمامةَ مَوْضِعُ فَضِيلَةٍ ، فَكُرِهَ تَقْدِيمُه فيها كالْعَبْدِ . ولَنا ، قَوْلُه عَلِيلِهِ شَيْعٌ . وقد قال تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ عَالَيْهِ شَيْعٌ . وقد قال تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَبُولِهِ شَيْعٌ . وقد قال تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَبُولِهِ شَيْعٌ . وقد قال تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَبُولِهِ شَيْعٌ . وقد قال تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَبُولِهِ شَيْعٌ . وقد قال تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَبُولِهِ شَيْعٌ . وقد قال تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَبُولِهِ مَا إِنْ أَكْرَمُكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (٣٧) والعَبْدُ لا تُكْرَهُ أَلْمَامَتُه ، وإنَّما الحُرُّ أُولِي منه ، ثم إنَّ العَبْدُ ناقِصٌ في أَحْكَامِه ، لا يَلِي النَّكاحَ ولا المَلَ ، ولا تُقْبَلُ شَهَادَتُه في بعضِ الأَنْيَاءِ ، بِخِلافِ هذا .

فصل: ولا تُكْرَهُ إمامةُ الجُنْدِى والخَصِى إذا سَلِمَ دينُهما ؛ لما ذَكَرْنَا ف العَبْدِ ، ولأنَّه عَدْلٌ من أهل الإمامَةِ (٣٨) ، أشْبَهَ غيرَه .

⁽٣٤) سورة التوبة ٩٧ .

ر (٣٥) أبو أيوب سليمان بن موسى الأشدق ، من فقهاء التابعين بالشام والجزيرة ، توفى سنة تسع عشرة ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازي ٧٥ .

⁽٣٦) سورة الأنعام ١٦٤ .

⁽۳۷) سورة الحجرات ۱۳ .

⁽٣٨) في الأصل: 1 الأمانة 1.

فصل: من شَرْطِ صِحَّةِ الجماعةِ أن يَنْوِى الإمامُ والمَأْمُومُ حالَهما ، فَيَنْوِى الإمامُ أنّه إمامٌ ، والمَأْمُومُ أنّه مَأْمُومٌ ، فإنْ صَلَّى رَجلانِ يَنْوِى كُلُّ وَاحِدٍ منهما أنّه إمامٌ صَاحِبِه ، أو مَأْمُومٌ أنّه مَأْمُومٌ ، فإنْ صَلَّى رَجلانِ يَنْوِى كُلُّ وَاحِدٍ منهما أنّه المُتَمَّ بِمَنْ ليسِ إمامٍ فى الصُّورَةِ الأُولَى ، وأمَّ مَن لم يَأْتَمَّ به فى الثّانِيَةِ . ولو رَأَى رَجُلَيْنِ يُصَلّيانِ ، / ١٤١/٢ ظ فَنَوى الانْتِمامَ بالمَأْمُومِ ، لم يَصِحَّ ؛ لأنّه الثّمَّ بمَنْ لم يَنْو إمامَتَهُ . ("آوإن نَوَى الائتِمامَ بالمَأْمُومِ ، لم يَصِحَّ ، حتى يُعَيِّنَ الإمامَ ؛ لأنّ تَعْيِينَهُ شَرْطُ ١٦٠ . الأَنْتِمامَ باحْدِهما لا بِعَيْنِه ، لم يَصِحَّ ، حتى يُعَيِّنَ الإمامَ ؛ لأنّ تَعْيِينَهُ شَرْطُ ١٦٠ . وإن نَوى الائتِمامَ بمن ليس بإمامٍ ، ولأنّه وإن نَوى الائتِمامَ باثنيْنِ ، ولا يجوزُ الائتِمامُ بأكثرَ من واحِدٍ . ولو نَوى الاثتِمامَ بإمامَ ، لم يَجُورُ الائتِمامُ مَا مُعًا .

فصل: ولو أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا ثَم جاءَ آخَرُ فَصَلَّى معه ، فَتَوَى إِمامَتَهُ ، صَحَّ فى النَّفِل . نَصَّ عليه أَحْمَدُ . واحْتَجَّ بحديثِ ابنِ عَبَّاسٍ ، وهو أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ ، قال : بتُ عند خَالَتِى مَيْمُونَة ، فقامَ النَّبِيُ عَلِيلَة مُتَطَوِّعًا من اللَّيْلِ ، فقامَ إلى القِرْبَةِ وَتَوَضَّأً ، فقامَ فَصَلَّى ، فَقُمْتُ لمَّا رَأَيْتُه صَنَعَ ذلك فَتَوضَّأْتُ من القِرْبَة ، ثم قُمْتُ إلى شِقِّهِ الأَيْسَرِ ، فأَخذ بيدى من وَرَاء ظَهْرِه يَعْدِلُنِي كذلك إلى الشِّقِ الأَيْسَ . فأمَّا فى الفريضة ، فإن كان يَنْتَظِرُ أَحَدًا كَامِمِ المَسْجِدِ يُحْرِمُ وَحْدَه وَيَنْتَظِرُ من يَأْتِي فَيُصَلِّى معه ، فيجوزُ ذلك أيضا . كام عليه أحمد ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّمَ أَحْرَمَ وَحْدَه ، ثم جاءَ جَابِرٌ وَجَبَّارٌ (١٤) فأَحْرَمَ المعه ، فصلَّى بهما ، ولم يُنْكِرْ فِعْلَهُما (٢٤) . والظَّاهِرُ أَنَّها كانت صَلَاةً مَفْرُوضَةً ، لأَنَّهم كانُوا مُسَافِرِينَ . وإنْ لم يَكُنْ كذلك ، فقد رُوى عن أحمد صَلَاةً مَفْرُوضَةً ، لأَنَّهم كانُوا مُسَافِرِينَ . وإنْ لم يَكُنْ كذلك ، فقد رُوى عن أحمد المَحَد الله عن المحد المُورِينَ . وإنْ لم يَكُنْ كذلك ، فقد رُوى عن أحمد المحمد المحد المحد المحد المنافِرينَ . وإنْ لم يَكُنْ كذلك ، فقد رُوى عن أحمد المحد المنافِرينَ . وإنْ لم يَكُنْ كذلك ، فقد رُوى عن أحمد المحد المح

⁽٣٩-٣٩) سقط من : ١ .

⁽٤٠) تقدم تخریجه فی صفحة ٥١ .

⁽٤١) في ١، م : ﴿ وجبارة ﴾ خطأ .

⁽٤٢) تقدم في صفحة ٥٣ .

أنّه لا يَصِحُ . وهذا (٢٠) قولُ النّورِيّ ، وإسحاق (١٠) ، وأصْحَابِ الرّأَى ، في الفَرْضِ والنّفْلِ جَمِيعًا ؛ لأنّه لم يَنْوِ الإمامة في الْبَتَدَاءِ الصَّلَاةِ ، فلم يَصِحُ ، كما لو ائتُمَّ بِمَا مُومٍ ، ورُويَ عن أحمد أنّه قال : في النّفْسِ منها شَيْءٌ . مع أنَّ حَدِيثَ ابن عَبَّاسٍ يُقرِّيه ، وهذا مَذْهَبُ الشّافِعِيِّ ، وهو الصَّحِيحُ إن شاءَ الله تعالى ؛ لأنّه قد ثَبَتَ في النّفْلِ يحديثِ ابنِ عَبَّاسٍ ، وحديثِ عائشة : كان رسولُ الله عَلَيْلِ يُصلّى من اللّيْلِ وجدارُ الحُجْرةِ قصيرٌ ، فرَأَى النّاسُ شَخْصَ رسولِ الله عَلَيْلِ ، فقامَ أناسٌ يُصلُونَ بصلاتِه . وقد ذكَرْنَاهُ (١٠) . والأصْلُ مُسَاوَاةُ الفَرْضِ لِلنّفْلِ في النّبيةِ ، وقوَّى ذلك حَديثُ جَابِرٍ وجَبّارٍ في الفَرْضِ ، ولأنَّ الحَاجَةِ أنَّ المُنْفَرِدَ إذا جاءَ قَوْمٌ فأَخْرَمُوا / حَديثُ جَابِرٍ وجَبّارٍ في الفَرْضِ ، وبَيَانُ الحَاجَةِ أنَّ المُنْفَرِدَ إذا جاءَ قَوْمٌ فأَخْرَمُوا / وقرَاءَه ، فإن قطَعَ الصلاة وأخْبَرهم (٢٠) بحالِه قَبْحَ ، وكانَ مُرْبَكِبًا لِلنّهي بقَوْلِه وَرَاءَه ، فإن قطَعَ الصلاة وأخْبَرهم (٢٠) بحالِه قَبْحَ ، وكانَ مُرْبَكِبًا لِلنّهي بقوْلِه تعالى : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُم ﴾ (٢٠) وإن أتمَّ الصلاة بهم ، ثم أَخْبَرهُمْ بفسادِ تعالى : ﴿ وَلَا تُبْعِلُوا أَعْمَالَكُم ﴾ (٢٠) وإن أتمَّ الصلاة بهم ، ثم أَخْبَرهُمْ بفسادِ عالمَدْ وقياسُهم يَنْتَقِضُ بحالِةِ الاسْتِخْلافِ. الانْتِقَالُ منها إلى الإمامةِ ، كا لو كان مَأَمُومًا ، وقياسُهم يَنْتَقِضُ بحالةِ الاسْتِخْلافِ. الانْتِقَالُ منها إلى الإمامةِ ، كا لو كان مَأَمُومًا ، وقياسُهم يَنْتَقِضُ بحالةِ الاسْتِخْلافِ.

فصل: وإن أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا ، ثم نَوَى جَعْلَ نَفْسِه مَأْمُومًا ، بأن يَحْضَرَ جَمَاعَةً ، فَيَنْوِىَ الدُّنُحُولَ معهم في صلاتِهم ، ففيه رِوَايَتانِ : إحْدَاهما ، هو جائِزٌ ، سَوَاءٌ كان في أوَّلِ الصلاةِ ، أو قد صَلَّى رَكْعَةً فأَكْثَرَ ؛ لأَنَّه نَقَلَ نَفْسَهُ إلى الجماعةِ ، فجازَ ، كا لو نَوَى الإمامة . والثانية ، لا يجوزُ ؛ لأَنَّه نَقَلَ نَفْسَه إلى جَعْلِه مَأْمُومًا من غير

⁽٤٣) سقطت واو العطف من : ١ ، م .

⁽٤٤) سقطي من : م .

⁽٥٥) تقدم في صفحة ٦٦ .

⁽٤٦) في م : « فصلي » .

⁽٤٧) فى ا ، م : « وأخبر » .

⁽٤٨) سورة محمد ٣٣.

حاجَةٍ ، فلم يَجُزُ كَالْإِمامِ ، وفارَق نَقْلَه إلى الإِمامةِ ؛ لأنَّ الحاجة دَاعِيةٌ إليه ، فعَلَى هذا يَقْطَعُ صَلاتَه ، ويَسْتَأْنِفُ الصلاةَ معهم . قال أحمدُ ، فى رَجُلٍ دَخَلَ المسجدَ فصلَّى رَكْعَتَيْنِ ، أو ثَلَاثًا ، يَنْوِى الظَّهْرَ ، ثم جاءَ المُؤذِّنُ فأقامَ الصلاةَ : سَلَّمَ مِن هذه ، وتصيرُ له تَطَوُّعًا ، ويَدْخُلُ معهم . قِيلَ له : فإن دَخَلَ فى الصلاةِ مع القَوْمِ ، واحْتَسَب به . قال : لا يُجْزِئُه حتى يَنْوِى بها الصلاة مع الإمامِ فى الْبِتدَاءِ الفَرْضِ .

فصل : وإِنْ أَحْرَمَ مَأْمُوما ، ثم نَوَى مُفَارَقَةَ الإِمامِ ، وإِثْمَامَها مُنْفَرِدًا لِعُذْرٍ ، جَازَ ؛ لما رَوَى جَابِرٌ ، قال : كان مُعَاذُّ يُصَلِّى مع رسولِ اللهِ عَلَيْكُ صلاةَ العِشَاءِ ، تُم يَرْجِعُ إلى قَوْمِه فَيَوْمُهُم ، فأَخَّرَ النَّبِيُّ عَلِيلًا صلاةَ العِشاءِ ، فصلَّى مَعَهُ ، ثم رَجَعَ إلى قَوْمِه فَقَرَأُ سُورَةَ البَقَرَةِ ، فَتَأْخُرَ رَجُلٌ فَصَلَّى وَحْدَهُ ، فَقِيلَ له : نَافَقْتَ يا فُلَانُ . قال : ما نَافَقْتُ ، ولكن لآتِينَ رسولَ الله عَيْلِيَّةٍ فأُحْبِرُه ، فأتَّى النَّبيَّ عَلِيْكُ ، فَذَكَرَ له ذلك ، فقال : ﴿ أَفَتَانٌ أَنتَ يا مُعَاذُ ؟ أَفَتَانٌ أَنتَ يا مُعَاذُ ؟ » مَرَّتَيْنِ ﴿ اقْرَأُ سُورَةَ كَذَا وسُورَةَ كَذَا ﴾ ، قال : ﴿ وسُورَةَ ذَاتِ البُّرُوجِ ، واللَّيْل إذَا يَغْشَى ، والسَّمَاءِ والطَّارِقِ ، وهل أتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ » مُتَّفَقٌ عليه (٤٩٠) . ولم يَأْمُر النَّبِيُّ عَلِيْكُ الرَّجُلَ بالإعادةِ ، ولا أنْكَرَ عليه فِعْلَه ، والأعْذَارُ التي / يَخْرُجُ لأجْلِها ، ١٤٢/٢ ظ مثل المَشَقَّةِ بِتَطْوِيلِ الإِمَامِ ، أو المَرَضِ ، أو خَشْيَةِ غَلَبَة النُّعَاسِ ، أو شَيْءٍ يُفْسِدُ صلاته ، أو خَوْفِ فَوَاتِ مالٍ أو تَلْفِه ، أو فَوْتِ رُفْقَتِه ، أو من يَخْرُجُ من الصَّفِّ لا يَجِدُ من يَقِفُ معه ، وأشْبَاه هذا . وإن فَعَلَ ذلك لِغَيْرِ عُذْرٍ ، ففيه رِوَايَتانِ : إِحْدَاهُما ، تَفْسُدُ صَلَاتُه ؛ لأنَّه تَرَكَ مُتَابَعَةَ إِمَامِه لِغَيْرِ عُذْرٍ ، أَشْبَهَ مالو تَرَكَها مِن غير نِيَّةِ المُفَارَقَةِ . والثانية : تَصِحُ ؛ لأنَّه لو نَوَى المُنْفَرِدُ كَوْنَه مَأْمُومًا لَصَحَّ في رَوَايَةٍ ، فنيَّةُ الأَنْفِرَادِ أَوْلَى ، فإن المأْمُومَ قِد يصِيرُ مُنْفَرِدًا بغيرِ نِيَّةٍ ، وهو المَسْبُوقُ إذا سَلَّمَ إِمَامُه ، وغيرُه لا يَصيرُ مَأْمُومًا بغير نِيَّةٍ بحالٍ .

[.] ۲۷٦ / ۲ فريجه فی ۲ / ۲۷۲ .

فصل: وإن أَخْرَمَ مَأْمُومًا ، ثم صَارَ إِمَامًا ، أو نَقَلَ نَفْسَه إلى الائتِمَامِ بإمامٍ آخَرَ ، جازَ فى مَوْضِعِ واحِدٍ ، وهو إذا سَبَقَ الإمامَ الحَدَثُ ، فاسْتَخْلَفَ مَن يُتمُّ بهم الصلاة ، وقد ذَكُرْنا هذا . ولا يَصِحُّ فى غيرِه ، إلّا أن يُدْرِكُ اثنانِ بعضَ الصلاة مع الإمام ، فلمَّا سَلَّمَ ائتَمَّ أَحَدُهما بِصَاحِبِه فى بَقِيَّة الصَّلَاةِ ، ففيه وَجْهَانِ . وإن نوى كُلُّ واحِدٍ منهما أنَّه إمَامُ صَاحِبِه ، أو مَأْمُومٌ له ، فَسَدَتْ صَلَاتُهما ؛ لما ذَكُرْناهُ من قَبُلُ . وإن نوى الإمامُ ('') الائتِمامَ بغيرِه لم يَصِحَّ إلَّا فى مَوْضِعِ واحِدٍ ، وهو إذا اسْتَخْلَفَ الإمامُ مَن يُصِلِّى ، ثم جاءَ فى أثناء الصلاة ، فتَقَدَّمَ فصارَ إمامًا ، وبَنَى على صَلَاةٍ خَلِيفَتِه ، وفى ذلك ثَلَاثُ روايَاتٍ ، قد ذَكَرْناها .

٢٦٧ – مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَدْرَكَ الإَمَامَ رَاكِعًا فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ، ثُمَّ مَشَى حَتَّى دَحَلَ فى الصَّفِّ ، وهُوَ لَا يَعْلَمُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ لِإَبِى بَكْرَةَ : « زَادَكَ اللهُ حِرْصًا ولَا تَعُدُ » قيل له : لا تَعُدُ . وقد أَجْزَأَتُه صَلَاتُه ، فإنْ عَادَ بَعْدَ النَّهْي لَمْ تُجْزِئُهُ صَلَاتُه ، ونصَّ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللهُ ، على هذا في روايَة أبي طَالِبٍ) تُجْزِئُهُ صَلَاتُه ، ونصَّ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللهُ ، على هذا في روايَة أبي طَالِبٍ)

وجُمْلَةُ ذلك ، أَنَّ مَنْ رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ، ثم دَخَلَ فيه ، لا يَخْلُو من ثلاثةِ أَحْوَالِ :

إِمَّا أَن يُصَلِّى رَكْعَةً كَامِلَةً ، فلا تَصِحُّ صلاتُه ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ : « لا صَلَاة لِفَرْدٍ خَلْفَ الصَّفِّ »(١) . والثانى ، أَن يَدِبَّ رَاكِعًا حتى يَدْخُلَ فَى الصَّفِّ قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَه من الرُّكُوعِ ، أو أَن يَأْتِي آخَرُ فَيَقِفَ معه قبلَ أَن يَرْفَعَ الإِمامُ رَأْسَه من الرُّكُوعِ / فإنَّ صَلَاتَه تَصِحُّ ؛ لأَنَّه أَدْرَكَ مع الإِمامِ في الصَّفِّ ما يُدْرِكُ به الرَّكْعَة . وَمِن رَحَّصَ في رُكُوعِ الرَّجُلِ دُونَ الصَّفِّ زَيْدُ بن ثابِتٍ ، وفَعَلَهُ ابنُ مسعودٍ ، وزَيْدُ ابنُ وَهْبٍ ، وأبو بكر بن عبدِ الرحمنِ ، وعُرْوةً ، وسَعِيدُ بن جُبَيْرٍ ، وابن جُرَيْجٍ . ابنُ وَهْبٍ ، وأبو بكر بن عبدِ الرحمنِ ، وعُرْوة ، وسَعِيدُ بن جُبَيْرٍ ، وابن جُرَيْجٍ .

⁽٥٠) سقط من : الأصل .

⁽١) تقدم في صفحة ٥٠ .

وجَوَّزَه الزُّهْرِئُ ، والأوْزَاعِيُّ ، ومالكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، إذا كان قَريبًا من الصَّفِّ . الحَالُ الثَّالِثُ ، إذا رَفَعَ رَأْسَهُ من الرُّكُوعِ ، ثم دَخَلَ في الصَّفِّ ، أو جاءَ آخَرُ فَوَقَفَ معه قبلَ إِنْمَامِ الرَّكْعَةِ ، فهذه الحالُ التي يُحْمَلُ عليها قَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « ونَصَّ أَحمدُ » . فمتى كان جَاهِلًا بِتَحْرِيمِ ذلك ، صَحَّتْ صلاتُه ، وإن عَلِمَ ، لم تَصِحُّ . ورَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عن أَحمدَ ، أَنَّه يَصِحُّ ، ولم يُفَرِّقْ . وهذا مَذْهَبُ مالكٍ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ؛ لأنَّ أبا بكرة فعَلَ ذلك ، وفعَلَه مَنْ ذكرنا من الصَّحَابَةِ . وَلَنا ، مَا رُوِيَ أَنَّ أَبِا بَكْرَةَ انْتَهِي إِلَى النَّبِيِّ عَيِّكَ وَهُو رَاكِعٌ ، فَرَكَعَ قَبَلَ أَن يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ ، فَذَكَرَ ذلك للنَّبِيِّ عَلَيْكُم فقال : « زَادَكَ اللهُ حِرْصًا ولا تَعُدْ ، رَوَاهُ البُخَارِيُ (٢) ، ورَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) ، ولَفْظُه : أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ جَاءَ ورسول اللهِ عَلِيلَةُ وَاكِعٌ ، فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ، ثم مَشَى إلى الصَّفِّ ، فلمَّا قَضَى النَّبيُّ عَلِيلَهُ الصَّلَاةَ ، قال : « أَيُّكُم الَّذِي رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ، ثُمَّ مَشَى إلى الصَّفِّ ؟ » فقال أَبُو بَكْرَةَ : أَنَا . فقال النَّبِيُّ عَلَيْكُ : « زَادَكَ اللهُ حِرْصًا ، وَلَا تَعُدْ » . فلم يَأْمُرْهُ بإعادَةِ الصلاةِ ، ونَهَاهُ عن العَوْدِ ، والنَّهْيُ يَقْتَضِي الفَسَادَ . فإن قِيلَ : إنَّما نَهَاهُ عن التَّهَاوُنِ والتَّخَلُّفِ عن الصَّلاةِ . قُلْنا : إِنَّما يَعُودُ النَّهْيُ إِلَى المَذْكُورِ ، والمَذْكُورُ الرُّكُوعُ دُونَ الصَّفِّ ، ولم يَنْسِبْهُ النَّبِيُّ عَيْضَةً إلى التَّهَاوُنِ ، وإنَّما نَسَبَهُ إلى الحِرْص ، ودَعَا له بالزِّيَادَةِ فيه ، فكَيْفَ يَنْهَاهُ عن التَّهَاوُنِ ، وهو مَنْسُوبٌ إلى ضِدُّهِ ؟ ورُوِيَ عن أَحمدَ ، رَحِمَهُ اللهُ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أنَّها لا تَصِيُّ صَلَاتُه ، عالِمًا كان أو جاهِلًا ؛ لأنَّه لم يُدْرِكْ في الصَّفِّ ما يُدْرِكُ به الرَّكْعَةَ ، أَشْبَهَ ما لو صَلَّى رَكْعَةً كَامِلَةً ، وعلى هذا يُحْمَلُ حَدِيثُ أبي بَكْرَةَ ، على أنَّه دَخَلَ في الصَّفِّ قبلَ رَفْعِ النَّبيّ

⁽٢) تقدم بعضه في صفحة ٥٠ .

وأخرجه البخارى ، فى : باب إذا ركع دون الصف ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ ، ١٩٩ . وأبو داود ، فى : باب الرجل يركع دون الصف ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب الركوع دون الصف ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٩١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٩ ، ٤٤ ، ٥٠ . ٥ . .

١٤٣/١ عَيْقِ أَسْمَهُ ، وقد قال أبو هُرَيْرَةَ : لا يَرْكُعْ أَحَدُكُمْ حتى يَأْخُذَ مَقَامَهُ / من الصَّفِّ . ولم يُفَرِّقِ القاضى فى هذه المَسْأَلَة بين من رَفَعَ رَأْسَهُ من الرُّكُوعِ ثم دَخَلَ ، وبين من دَخَلَ فيه رَاكِعًا ، وكذلك كَلَامُ أحمد والْخِرَقِيِّ ، ولا تَفْرِيقَ فيه ، والدَّلِيلُ يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ ، فيحْمَلُ كَلَامُهم عليه ، وقد ذَكَرَه أبو الخَطَّابِ نحْوًا ممَّا ذَكَرْنا .

فصل: وإن فَعَلَ هذا لِغَيْرِ عُذْرٍ ، ولا خَشِى الفَوَاتَ ، ففيه وَجُهانِ : أَحَدُهما ، يُجْزِئُه ؛ لأنَّه لو لم يُجْزِ مُطْلَقًا لم يُجْزِ حالَ العُذْرِ ، كالرَّكْعَةِ كُلِّها . والثانى ، لا يُجْزِئُه ؛ لأنَّ الأصْلَ أن لا يَجُوزَ ؛ لِكَوْنِه يَفُوتُه في الصَّفِّ ما تَفُوتُه الرَّكْعَةُ بِفَوَاتِه ، وإنما أُبِيحَ لِلمعْذُورِ (٣) لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ ، ففي غيرِه يَبْقَى على (١) الرَّكْعَةُ بِفَوَاتِه ، وإنما أُبِيحَ لِلمعْذُورِ (٣) لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ ، ففي غيرِه يَبْقَى على (١) المُصْل .

⁽٣) في ا ، م : ﴿ فِي المُعَدُورِ ﴾ .

⁽٤) سقط من : ١ ، م .

⁽٥) سقطت الواو من: ١، م.

⁽٦-٦) في ١، م : ﴿ أَنِ انتظاره ﴾ .

⁽V) في ا ، م : « فشرع » .

قَدَمٍ (^^) . وأَطَالَ السُّجُودَ حين رَكِبَ الحسنُ على ظَهْرِه ، وقال : (إِن ابْنِي هٰذَا الْرَبَحَلَنِي فَكَرِهْتُ أَنْ أَعْجِلَهُ ﴾ (٩) . وقال : (إِنِّي لأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ وأَنَا في الصَّلَاةِ ، فأُخفَفُها ، كَرَاهَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ ﴾ (١) . وقال : (مَنْ أَمَّ النّاسَ الصَّلَاةِ ، فأَخفُفُها ، كَرَاهَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ ﴾ (١) . وقال : (مَنْ أَمَّ النّاسَ فَلْيُحَفِّفْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الكَبِيرَ والضَّعِيفَ وذَا الحَاجَةِ ﴾ (١١) . وشرع الانْتِظَارُ في صلاةٍ ، وقد كان صَلَاةِ الحَوْفِ لِتُدْرِكَه (١١) الطَّائِفَةُ الثَّانِيةُ ، ولأَنَّ مُنْتَظِرَ الصلاةِ في صلاةٍ ، وقد كان النَّبِيُّ عَلِيْكُ يَشْطُرُ الجماعةَ ، فقال جابِرٌ : كان النَّبِيُّ عَلِيْكُ يُصلِّى العِشَاءَ أُحيانا ، وأحيانا إذا رَآهُم قد (١٤٠ أَبُطُو النَّخُونُ ﴿ وَهِذَا لَا القَاضِي : والانْتِظَارُ جائِزٌ ، غيرُ عَيْرُ ، غيرُ التَّشْرِيكِ . قال القاضي : والانْتِظارُ جائِزٌ ، غيرُ

⁽٨) تقدم في ٢ / ٢٧٨ .

⁽٩) تقدم في ٢ / ٢٦٤ .

⁽۱۰) تقدم فی ۲ / ۲٤٠ .

⁽١١) أخرجه البخارى ، فى : باب الغضب والموعظة والتعليم إذا رأى ما ينكره ، من كتاب العلم ، وفى : باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ، وباب من شكا إمامه إذا طول ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ٣٤ ، ١٨٠ . ومسلم ، فى : باب أمر الأثمة بتخفيف الصلاة فى تمام ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف ، من كتاب الإمامة . المجتبى عارضة الأحوذى ٢ / ٣٦ . والنسائى ، فى : باب ما على الإمام من التخفيف ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢ / ٧٤ . وابن ماجه ، فى : باب من أم قوما فليخفف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٧٤ . والدارمى ، فى : باب ما أمر الإمام من التخفيف فى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣١ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى صلاة الجنازة ، من كتاب صلاة الجماعة . الموطأ ١ / ٢٨٠ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى صلاة الجنازة ، من كتاب صلاة الجماعة . الموطأ ١ / ٢٨٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٥ ، ٣٩٣ ، ٥٠ ، ٣٥ ، ٤ / ٢١ ، ٢١ ، ٢١ ، ٢١ ، ٢١ ، ٢١ ، ٢١ ،

⁽١٢) في الأصل: « ليدرك ».

⁽١٣) سقط من : الأصل .

⁽١٤) أخرجه البخارى ، فى : باب وقت المغرب ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١ / ١٤٧ . ومسلم ، فى : باب استحباب التبكير بالصبح ... إلخ ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٤٦ ، والدارمى ، ٤٤٧ . والنسائى ، فى : باب تعجيل العشاء ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١ / ٢١١ ، ٢١٢ . والدارمى ، فى : المسند فى : باب فى مواقيت الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٦٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣١ / ٣٠٩ .

مُسْتَحَبًّ ، وإنَّما يَنْتَظِرُ مَن كان ذا حُرْمَةٍ ، كأَهْلِ العِلْمِ ونُظَرَائِهم من أهل الفَضْل .

٢٦٣ _ مسألة ؛ قال : (وسُثْرَةُ الإمَامِ سُثْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ) .

وجُمْلَتُه أَنَّه يُسْتَحَبُّ لِلْمُصَلِّى أَن يُصَلِّى إِلَى سُتْرَةٍ ، فإنْ كَان فى مَسْجِدٍ أَو بَيْتٍ صَلَّى إِلَى الحَائِطِ أَو سَارِيةٍ ، وإنْ كَان فى فَضاءٍ صَلَّى إِلَى شيء شاخِص بين يَدَيْه ، أَو خَعَلَ رَحْلَهُ أَو عَصًا ، أَو عَرَضَ البَعيرَ فَصَلَّى إليه ، أَو جَعَلَ رَحْلَهُ بين يَدَيْه . وسُئِلَ أَحمد : يُصَلِّى الرَّاحِلُ إلى سُتْرَةٍ فى الحَضِرِ والسَّفَرِ ؟ قال : نعم ، مثلُ مُوْخِرَة (۱) الرَّحْلِ . ولا نَعْلَمُ فى اسْتِحْبَابِ ذلك خِلافًا ، والأصْلُ فيه أَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ كَان تُرْكُو له الحَرْبَةُ فيصلِّى إليها (۱) ، ويَعْرِضُ البَعِيرَ فَيصلِّى إليه (۱) ، ورَوَى ابو جُحَيْفَة ، أَنَّ النَّبِي عَلَيْهُ رُكِزَتْ له العَنزَةُ ، فَتَقَدَّمَ وصَلَّى الظَّهْرَ رَكْعَتَيْنِ ، يَمُرُّ بين يَدَيْهِ الحِمَارُ والكَلْبُ ، لا يُمْنَعُ . مُتَّفَقَ عليه (۱) . وعن طَلْحَة بن عُبيد الله (۱) ، قال رسولُ الله عَلَيْكُ : ﴿ إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُم بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُوْخِرَةِ

⁽١) في الأصل ، ١: ١ آخرة ١ .

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب سترة الإمام سترة من خلفه ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ، لا ١٥٨ . وأبو داود ، فى : باب ما يستر المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٥٨ . والنسائى ، فى : باب سترة المصلى ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٤٩ .

⁽٣) سيأتي تخريجه بعد فصلين .

⁽٤) أخرجه البخارى ، في : باب سترة الإمام سترة من خلفه ، وباب الصلاة إلى العنزة ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١ / ١٣٣ . ومسلم ، في : باب سترة المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٦٠ . وأبو داود ، في : باب ما يستر الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٥٨ . والترمذى ، في : باب ما جاء في إدخال الإصبع الأذن عند الأذان ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١ / ٣١٢ . والنسائى ، في : باب الانتفاع بغضل الوضوء ، من كتاب الطهارة ، وفي باب الصلاة في الثياب الحمر ، من كتاب الصلاة إلى سترة ، من كتاب الصلاة إلى سترة ، من كتاب الصلاة .

⁽٥) في م: و عبد الله ، خطأ .

(٦) فى : باب سترة المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٥٨ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى سترة باب ما يستر المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٥٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى سترة المصلى ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٢٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما يستر المصلى ، وباب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٦١ .

(المغنى ٣ / ٦)

⁽٧) في الأصل: (كان (.

⁽A) الأتان : الأنثى من جنس الحمير .

⁽٩) في ١ ، م زيادة : ﴿ أَهُلَ ﴾ .

⁽١٠) أخرجه البخارى ، فى : باب متى يصح سماع الصغير ، من كتاب العلم ، وفى : باب سترة الإمام سترة . من خلفه ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى من خلفه ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب وضوء الصبيان إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٢٩ ، ٢٩٢ ، ١٣٢ ، ومسلم ، فى : باب سترة المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٦١ ، ٣٦٢ ، وأبو داود ، فى : باب من قال الحمار لا يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٩٤١ . والنسائى، فى : باب ذكر ما يقطع الصلاة ... إلخ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ، ٥ . =

قُوْلِهم : سُتُرَةُ الإمامِ سُتُرَةً لَمَن خَلْفَه . أنَّه متى لم يَحُلْ بين الإمامِ وسُتْرَتِه شيءً يَقْطَعُ الصلاة ، فصلاة المأمُومِينَ صَحِيحة ، لا يَضُرُّها مُرُورُ شيءِ بين أَيلِيهم في يَقْطَعُ الصلاة بين الإمامِ بعضِ الصَّفِّ ، ولا فيما بَيْنَهم وبين الإمامِ ، وإن مَرَّ ما يَقْطَعُ الصلاة بين الإمامِ وسُتْرَتِه قَطَعَ صلاته وصلاتهم ، وقد ذَلَّ على هذا ما رَوَى عَمْرُو بن شُعَيْبٍ ، عن أبيهِ ، عن جَدِّهِ ، قال : هَبَطْنَا مع النَّبِيِّ عَرَقِيلِهِ مِن ثَنِيَّةِ أَذَاخِرَ (١١) فحضرَتِ الصلاة - يعنى (١١) [فصلًى] (١١) إلى جَدْر (١١) - فاتَخذَها قِبْلَة ، ونحنُ خلْفه ، الصلاة - يعنى (١١) [فصلًى] (١١) إلى جَدْر (١١) - فاتَخذَها قِبْلَة ، ونحنُ خلْفه ، فجاءت بَهْمَةً (١٥) تَمُرُّ بينَ يَدَيْه ، فما زَالَ يَدْرَؤُها حتى لَصِقَ بَطْنُه بالجَدْرِ ، فمَوْرِها فَمَرَّتْ مِن وَرَائِه . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١١) . فلُولًا أن سُتُرَبَّهُ سُتْرَةً لهم لم يَكُنْ بين مُرُورِها بين يَدَيْهِ وَخَلْفَه فَرَق .

فصل: وقَدْرُ السُّتْرَةِ فَى طُولِهَا ذِرَاعٌ أَو نَحْوُه . قال الأثْرَمُ : سُئِلَ أَبُو عَبِدِ اللهِ عَن آخِرَةِ الرَّحْلِ كَم مِقْدَارُهَا ؟ قال : ذِرَاعٌ . كذا قال عَطاءٌ : ذِرَاعٌ . وبهذا قال الثَّوْرِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرُوِيَ عَن أَحْمَدَ ، أَنَهَا قَدْرُ عَظْمِ الذِّرَاعِ . وهذا قولُ مالِكٍ ، والشَّافِعِيُّ . والظَّاهِرُ أَن هذا على سَبِيلِ التَّقْرِيبِ لا التَّحْدِيدِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ

⁼ وابن ماجه ، فى : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٥ . والدارمى ، فى : باب لا يقطع الصلاة شىء، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٢٩. والإمام مالك، فى : باب الرخصة فى المرور بين يدى المصلى ، من كتاب السفر . الموطأ ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢١٩ ، ٣٦٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٦٠ .

⁽١١) جاءت في م بعد « الصلاة » . وأذاخر : موضع قرب مكة .

⁽١٢) سقط من : م .

⁽۱۳) تكملة من سنن أبي داود .

⁽١٤) الجدر: الحائط.

⁽١٥) في الأصل: « بهيمة » . والبهمة : أولاد الضأن والمعز والبقر .

⁽١٦) في : باب سترة الإمام سترة من خلفه ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٩٦ .

عَلِيْكُ قَدَّرُهَا بَآخِرَةِ الرَّحْلِ (١٧) ، وآخِرَةُ الرَّحْلِ تختلفُ (١٨) في الطُّولِ والقِصَر ، فتارَةً تكونُ ذرَاعًا ، وتارَةً تكونُ أقلَّ منه ، فما قارَبَ الذِّرَاعَ أَجْزَأُ الاسْتِتَارُ به ، واللهُ أَعْلَمُ . فأمَّا قَدْرُها في الغِلَظِ والدِّقَةِ فلا حَدَّ له نَعْلَمُه ، فإنَّه يجوزُ أن تكونَ دَقِيقةً كالسَّهْمِ والحَرْبَةِ ، وغَلِيظَةً كالحائِطِ ، فإنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّهُ كان يَسْتَتِرُ بالعَنزَةِ (١٩) . وقال كالسَّهْمِ والحَرْبَةِ ، وغَلِيظَةً كالحائِطِ ، فإنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّهُ كان يَسْتَتِرُ بالعَنزَةِ ، أنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّهُ كان يَسْتَتِرُ بالعَنزَةِ ، أنَّ النَّبِيَ عَيِّلِيَّهُ قال : « اسْتَتِرُ بالسَّهْمِ والحَجَرِ في الصلاةِ . ورُوِيَ عن سَبْرَةَ ، أنَّ النَّبِيَ عَيِّلِيَّةً قال : « اسْتَتِرُوا في الصلاةِ ولو بِسَهْمِ » . رَوَاهُ الأَثْرُمُ (٢٠) . وقال الأوْرَاعِيُ : يُحْرِثُهُ السَّهُمُ والسَّوْطُ . قال أحمد : وما كان أعْرَضَ فهو أعْجَبُ إلى ؟ وذلك لأنَّ يُحْرِفُه « ولو بِسَهْمِ » يَدُلُّ على أنَّ غيرَه أوْلَى منه .

فصل: ويُسْتَحَبُّ لِلْمُصَلِّى أَن يَدْنُوَ مِن سُتْرَتِه ؛ لمَا رَوَى سَهْلُ بنُ أَبِي حَثْمَةَ ('`') ، يَبْلُغُ به النَّبِيَّ عَلِيْكُ أَنَّه قال: « إذا صَلَّى أَحَدُكُم إلَى سُتْرَةٍ ، فَلْيَدْنُ مِنْهَا ، / لَا يَقْطَع الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ('`') . وعن أَبِي سَعِيدٍ ، ١٤٥/٢ وقال : قال رسولُ اللهِ عَلِيْكُ : « إذَا صَلَّى أَحَدُكُم فَلْيُصَلِّ إلى سُتْرَةٍ ، ولْيَدْنُ قال : قال رسولُ اللهِ عَلِيْكُ : « إذَا صَلَّى أَحَدُكُم فَلْيُصَلِّ إلى سُتْرَةٍ ، ولْيَدْنُ مِنْهَا » . رَوَاهُ الأَثْرُمُ (''') . وعن سَهْلِ بن سَعْدٍ ، قال : كان بينَ النَّبِيِّ عَلِيْكُ وبين

⁽١٧) أخرجه مسلم ، في : باب سترة المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٥٩ . والنسائي ، في : باب سترة المصلى ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٤٨ .

⁽١٨) في ١، م: « مختلف ».

⁽١٩) العنزة : رميح بين العصا والرمح فيه زج .

⁽٢٠) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٠٤ .

⁽٢١) فى النسخ : « خيثمة » . وهو سهل بن أبى حثمة الأنصارى . انظر ترجمته فى تهذيب التهذيب ٤ / ٢٤٨ .

⁽٢٢) في : باب الدنو من السترة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦٠ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الأمر بالدنو من السترة ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢ . (٢٣) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يؤمر المصلى أن يدرأ عن الممر بين يديه ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦٠ . وابن ماجه ، في : باب ادرأ ما استطعت ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٧ .

القِبْلَةِ مَمَرُّ الشَّاةِ . رَوَاهُ البُحَارِيُ () . وعن عائشة ، رَضِي الله عنها ، قالت : قال رسول الله عَلِيْ : « ارْهَقُوا الْقِبْلَة » () . رَوَاه الأَثْرَمُ () . وذَكَرَ الحَطَّابِيُ في رسول الله عَلِيم السَّتَوَقِ، الله عَلَيم السَّتَوَقِ، فَمَرَّ به « مَعَالِم السَّتَوَقِ، الله عَلَي الله عَلَيْهُ مَعَالِم السَّتَوَقِهُ ، فقال : أَيُّها المُصَلِّى ، اذْنُ من سُتْرَتِكَ . فجَعَلَ مالِكَ يَتَقَدَّم وهو يَوْرَةُ لا يَعْرِفُه ، فقال : أَيُّها المُصَلِّى ، اذْنُ من سُتْرَتِكَ . فجَعَلَ مالِكَ يَتَقَدَّم وهو يَقْرَأُ: ﴿ وَعَلَمَكَ مَالَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ الله عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ (' ' ') . ولأَنْ قُرْبَه من السَّتَرَةِ أَصْوَنُ لِصَلَاتِه وَأَبْعَدُ من أَن يَمُرَّ بَيْنَه وَبَيْنَها شَيْءٌ يَحُولُ بَيْنَه وَيَيْنَها . إذا مَن السَّتَرَةِ أَصْوَنُ لِصَلَاتِه وَأَبْعَدُ من أَن يَمُرَّ بَيْنَه وَبَيْنَها شَيْءٌ يَحُولُ بَيْنَه وَبَيْنَها . إذا مَن السَّتَرَةِ أَصْوَنُ لِصَلَّى ، كَم يَنْبَغِي أَنْ (' ' ') يكونَ بَيْنَه وَبَيْنَ القِبْلَة في الكَعْبَة ، القِبْلَة مَا اسْتَطَاعَ . ثم قال بعد : إنَّ ابنَ عمر ، قال : صلَّى النَّبِيُ عَلَيْهُ في الكَعْبَة ، فكان بينه وبينَ الحائِطِ ثلاثة أَذْرُع (' ' ') يكونَ بَيْنَه وَبَيْنَ القِبْلَة في الكَعْبَة ، فكان بينه وبينَ الحائِطِ ثلاثة أَذْرُع (' ' ') . قال المَيْمُونِيُ الْقِبْلَة في الكَعْبَة ، فكان بينه وبينَ الحائِطِ ثلاثة أَذْرُع (' ' ') . قال المَيْمُونِي بَيْنَه وَيْنِ سَتُرَتِه في الكَعْبَة ، أَذُرُع . قال عَطَاءً : أَقُلُّ ما يَكْفِيكَ ثَلاثة أَذْرُع . وبه قال الشَّافِعِي ؛

⁽٢٤) في : باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلى والسترة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب ما ذكر النبي علم الله من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ١ / ١٣٣ ، ٩ / ١٢٩ . كما أخرجه مسلم ، في : باب الدنو من باب دنو المصلى من السترة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٦٤ . وأبو داود ، في : باب الدنو من السترة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦٠ . بلفظ : و ممر عنز » ..

⁽٢٥) أصل الرهق : أن يأتي الشيء ويدنو منه . غريب الحديث لأبي عبيد ٤ / ٣٧٠ .

⁽٢٦) انظر تخريجه في فيض القدير شرح الجامع الصغير ١ / ٤٧٩ .

[.] ١٨٧ / ١ السنن ١ / ١٨٧ .

⁽٢٨) في معالم السنن : ﴿ متباينا ﴾ .

⁽٢٩) سورة النساء ١١٣ .

⁽٣٠) سقط من : الأصل .

⁽٣١) أخرجه البخارى ، فى : باب حدثنا إبراهيم بن المنذر ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى / ٣١) أخرجه البخارى ، وأبو داود ، فى : باب الصلاة فى الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود / ٢٦ ، ٢٧ ، والنسائى ، فى : باب مقدار ذلك ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٤٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٦٩ ، ١٣ / ١٠ .

⁽٣٢) هو عبد الملك بن عبد الحميد ، تقدم التعريف به في ١ / ٢١ ، والكلام موجه إلى الإمام أحمد ، فقد روى الحديث في المسند ، وليس متجها إلى ابن عمر .

لِخَبَرِ ابنِ عمرَ ، عن بِلَالٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ صَلَّى فِي مُقَدَّمِ البَيْتِ ، وبينَه وبينَ الخِبَرِ ابنِ عمرَ ، عن بِلَالٍ ، أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْكُ صَلَّى فِي مُقَدَّمِ البَيْتِ ، وبينَه وبينَ الجِدَارِ ثلاثةُ أَذْرُ عِ (٣٣) . وكلَّما دَنَا فهو أَفْضَلُ ؛ لمَا ذَكَرُنا من الأُخْبَارِ والمَعْنَى .

فصل: ولا بَأْسَ أَن يَسْتَتِرَ بِبَعِيرِ أَو حَيَوَانٍ ، وَفَعَلَه ابنُ عَمرَ ، وَأَنسٌ . وحُكِيَ عَن الشَّافِعِيِّ ، أَنَّه لا يَسْتَتِرُ بِدَابَّةٍ . وَلَنا ، ما رَوَى ابنُ عَمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّالِلَّهِ صَلَّى إلىٰ اللهِ عَيْلِلَهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْلَةً عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْلُهُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

⁽٣٣) أخرجه أبو داود ، والنسائي ، والإمام أحمد ، في المواضع التي سبقت الإشارة إليها .

⁽٣٤) سقط من : الأصل ، ١. وقد أخرجه البخارى باللفظ الثانى ، ف : باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرحل ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١ / ١٣٥ . وكذلك مسلم ، ف : باب سترة المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٥٩ . كما أخرجه أبو داود باللفظ الأول ، ف : باب الصلاة إلى الراحلة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٥٩ . وكذلك الترمذى ، ف : باب ما جاء في الصلاة إلى الراحلة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٤٧ . والدارمي باللفظ الثانى ، في : باب الصلاة إلى الراحلة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٢ . وكذلك الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣ ، ١٤١ .

⁽٣٥) سقط من : ١، م .

⁽٣٦) سقط من : م .

⁽٣٧) في ١ ، م : ﴿ فَإِنَّهُ ﴾ .

⁽۳۸) فی ا ، م : (البخاری) خطأ .

وانظر ما أخرجه البخارى فى : باب الصلاة إلى الأسطوانة ، من كتاب الصلاة (أبواب سترة المصلى) . صحيح البخارى ١ / ١٣٤ . وعبد الرزاق ، فى : باب كم يكون بين الرجل والسترة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ١٥ .

فصل: فإن لم يَجِدْ سُتْرَةً خَطَّ خَطَّا ، وصَلَّى إليه ، وقامَ ذلك مَقَامَ السُّتْرَةِ ، نَصَّ عليه أَحمدُ. وبه قال سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ ، والأُوْزَاعِيُّ ، وأَنْكَرَ مالِكُ الخَطَّ ، واللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ ، وأبو حنيفة . وقال الشَّافِعِيُّ بالخَطِّ بالعِرَاقِ ، وقال بِمِصْرَ : لا يَخُطُّ المُصَلِّى خَطًّا ، إلا أَنْ يكونَ فيه سُنَّةٌ تُتَبَعُ . ولنَا ، ما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْ عَطًّا ، إلا أَنْ يكونَ فيه سُنَّةٌ تُتَبعُ . ولنَا ، ما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْ عَطًا ، فإنْ لَمْ يَجِدْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ ال

فصل: وصِفَةُ الحَطِّ مثلُ الهِلَالِ. قال أبو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحمدَ بنَ حَنْبَلِ يقول غيرَ مَرَّةٍ ، وسُئِلَ عن الحَطِّ فقال: هكذا عَرْضًا مثلَ الهِلَالِ. قال: وسَمِعْتُ مُسَدَّدًا ، قال: قال ابن دَاوُدَ: الحَطُّ بالطُّولِ . وقال في رِوَايَةِ الأَثْرَمِ: قالوا: طُولًا ، وقالوا: عَرْضًا . وقال : أمَّا أنا فأختَارُ هذا . ودَوَّرَ بإصبْعِه مثلَ القَنْطَرَةِ . وكيف ما خَطَّةُ أَجْزَأَةُ ، فقد نَقَلَ حَنْبَلٌ ، أنَّه قال : إن شاءَ مُعْتَرِضًا ، وإن شاءَ طُولًا ، وذلك لأنَّ الحَدِيثَ مُطْلَقٌ في الخَطِّ ، فكَيْفَ ما أتى به فقد أتى بالخَطِّ ، فَيُجْزِئُه ذلك ، واللهُ أعلمُ .

فصل: وإنْ كان معه عَصًا فلم يُمْكِنْه نَصْبُها. فقال الأثرَمُ: قلتُ لأحمد: الرَّجُلُ يكونُ معه عَصًا ، لم يَقْدِرْ على غَرْزِها ، فأَلْقَاها بين يَدَيْه ، أَيُلْقِيها طُولًا أم عَرْضًا ؟ قال: لا ، بل عَرْضًا . وكذلك قال سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ ، والأوْزَاعِيُّ . وكرِهَه النَّخَعِيُّ . ولَنا ، أنَّ هذا في مَعْنَى الخَطِّ ، فيَقُومُ مَقَامَه ، وقد ثَبَتَ اسْتِحْبَابُ الخَطِّ بالحَدِيثِ الذي رَوْيَنَاهُ .

⁽٣٩) فى : باب الخط إذا لم يجد عصا ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٥٨ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما يستر المصلى ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ .

فصل: وإذا صَلَّى إلى عُودٍ أو عَمُودٍ أو شيءٍ فى مَعْنَاهما ، اسْتُحِبَّ له أن يَنْحَرِفَ عنه ، ولا يَصْمُدُ له صَمْدًا ؛ لما رَوَى أبو دَاوُدَ^('') ، عن المِقْدَادِ بن الأَسْوَدِ / قال : ما رَأَيْتُ رَسُولَ الله عَيْقِيلَةٍ صَلَّى إلى عُودٍ أو إلى عَمُودٍ ولا شَجَرَةٍ ، ١٤٦/٧و إلَّا جَعَلَه على حَاجِبِه الأَيْمَنِ أو الأَيْسَرِ ، ولا يَصْمُدُ له صَمْدًا . أى لا يَسْتَقْبِله فَيَجْعَله وَسَطًا . وَمَعْنَى الصَّمْدِ : القَصْدُ .

فصل: تُكْرُهُ الصلاةُ إِلَى المُتَحَدِّثِينَ ، لِعُلَّا يَشْتَغِلَ بِحَدِيثِهم . واخْتُلِفَ فَ الصلاةِ إِلَى النَّائِمِ ، فُرُوِى أَنَّه يُكْرَهُ ، وَرُوِى ذلك عن ابنِ مسعودٍ ، وسَعِيدِ بن جُبَيْرٍ . وعن أَحمدَ ما يَدُلُّ على أَنَّه يُكْرَهُ فَى الفَرِيضَةِ خَاصَّةً ، ولا يُكْرَهُ فَى التَّطُوُّعِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَيْقِلَةٍ كان يُصلِّى من اللَّيْلِ وعائشةُ مُعْتَرِضَةٌ بين يَدَيْهِ كاعْتِرَاضِ الجِنَازَةِ . مُتَّفِقٌ عليه (١٤) . قال أحمد : هذا في التَّطُوُّعِ ، والفَرِيضَةُ أَشَدُّ . وقد رُوِى أَنَّ النَّبِيَّ عَيْقَةً عليه (١٤) . قال أحمد : هذا في التَّطُوُّعِ ، والفَرِيضَةُ أَشَدُّ . وقد رُوى أَنَّ النَّبِي عَلَيْكُ نَهُ عن الصَّلاةِ إِلَى النَّائِمِ والمُتَحَدِّثِ . رَوَاه أَبو دَاوُدَ (٢٤) . فَخَرَجَ التَّطُوُّعُ مَن عُمُومِه ، لِحَدِيثِ عائشةَ ، بَقِى الفَرْضُ على مُقْتَضَى العُمُومِ . وقيل : لا يُكْرَهُ فيهما ؛ لأَنَّ حَدِيثِ عائشةَ صَحِيحٌ ، وحَدِيثُ النَّهْي ضَعِيفٌ . قَالَهُ (٢٤) الخَطَّابِيُ . وقد قال أحمد : لا فَرْقَ بين الفَرِيضَةِ والنَّافِلَةِ إلَّا في صَلَاةِ الرَّاكِبِ . وتَقْدِيمُ قِيَاسِ وقد قال أحمد : لا فَرْقَ بين الفَرِيضَةِ والنَّافِلَةِ إلَّا في صَلَاةِ الرَّاكِبِ . وتَقْدِيمُ قِيَاسِ الخَبْرِ الصَّحِيجِ أُولَى من الخَبَرِ الصَّعِيفِ .

فصل : ويُكْرَهُ أَن يُصَلِّى مُسْتَقْبِلًا وَجْهَ إِنْسَانٍ ؛ لأَنَّ عمرَ أَدَّبَ على ذلك . وف حَدِيثِ عائشةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيًّهُ كان يُصلِّى حِذَاءَ وَسَط السَّرِيرِ ، وأنا مُضْطَجِعةً

⁽٤٠) في : باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه ، من كتابالصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٩ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤ .

⁽٤١) تقدم في صفحة ٤١ .

⁽٤٢) فى : باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٦٠ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من صلى وبينه وبين القبلة شىء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٨ . (٣٤) فى ١ ، م : « قال » .

وهو في معالم السنن ١ / ١٨٧ .

بينَه وبينَ القِبْلَة ، تكونُ ليَ الحاجَةُ فأَكْرَهُ أن أَقُومَ فأَسْتَقْبِلَه ، فأنْسَلُّ انْسِلَالًا . مُتَّفَقّ عليه (١٤) . ولأنَّه شِبْهُ السُّجُودِ لذلك الشَّخْصِ . ويُكْرَهُ أن يُصلِّي إلى نارٍ . قال أحمدُ : إذا كان التَّنُورُ في قِبْلَتِه لا يُصلِّي إليه . وكرهَ ابنُ سِيرِينَ ذلك . وقال أحْمَدُ ، في السُّرَاجِ والقِنْدِيلِ يكون في القِبْلَةِ: أَكْرَهُه . وأَكْرَهُ كُلُّ شيءٍ . حتى (٥٠٠ كانوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَجْعَلُواْ شَيْئًا في القِبْلَةِ حتى المُصْحَفَ ، وإنما كُرِهَ ذلك لأَنَّ النَّارَ تُعْبَدُ من دُونِ الله ، فالصَّلَاةُ إليها تُشْبهُ الصَّلَاةَ لها . وقال أحمدُ : لا تُصلِّ إلى صُورَةٍ مَنْصُوبَةٍ في وَجْهِكَ ، وذلك لأنَّ الصُّورَةَ تُعْبَدُ من دونِ الله . وقد رُويَ عن عائِشَةَ ، قالت : كان لنا ثُوبٌ فيه تَصَاوِيرُ ، فَجَعَلْتُه بين يَدَىْ رسولِ الله عَلَيْكُ وهو يُصَلِّي ، ١٤٦/٢ ظ فَنَهَانِي . أو قالت : / كَرَهَ ذلك . رَوَاه عبدُ الرحمن بن أبيي حاتِمٍ ، بإسْنَادِه . ولأنَّ التَّصَاوِيرَ تَشْغُلُ المُصَلِّي بالنَّظَرِ إليها ، وتُذْهِلُه عن صَلاتِه . وقال أحمد : يُكْرَهُ أن يكونَ في القِبلَةِ شيءٌ مُعَلَّق ، مُصْحَفّ أو غيرُه ، ولا بَأْسَ أن يكونَ مَوْضُوعًا بالأرْضِ . وقد رَوَى مُجاهِدٌ ، قال : لم يكن عبدُ اللهِ بنُ عمرَ يَدَعُ شيئًا بينَه وبينَ القِبْلَةِ إِلَّا نَزَعَهُ ، لا سَيْفًا ولا مُصْحَفًا . رَوَاهُ الخَلَّالُ بإسْنَادِهِ . قال أحمدُ : ولا يُكْتَبُ فِي القِبْلَةِ شِيءٌ ، وذلك لأنَّه يَشْغَلُ قَلْبَ المُصلِّي ، ورُبَّما اشْتَغَلَ بِقِرَاعَتِه عن صَلَاتِه ، وكذلك يُكْرَهُ تَزْويقُها ، وكلُّ ما يَشْغَلُ المُصَلِّي عن صَلَاتِه ، وقد رُويَ أنَّ النَّبِيُّ عَلِيلًا صَلَّى في خَمِيصَةٍ (٤٦) لها أعْلامٌ ، فلمَّا قَضَى صَلَاتَه ، قال : (اذْهَبُوا بِهٰذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمِ بْنِ خُذَيْفَةَ ، فَإِنَّهَا أَلَّهَنِّنِي آنِفًا عَنْ صَلَاتِي . وائتُونِي بأَنْبَجَانِيَّتِه (٤٧) » . مُتَّفَقُ عليه (٤٨) . وَرُوىَ أَنَّ النبيَّ عَيِّكِ قال لِعَاقِشَةَ : « أُمِيطِي

⁽٤٤) أخرجه البخارى ، فى : باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره فى صلاته وهو يصلى ، وباب من قال لا يقطع الصلاة شىء ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب السرير ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ ، ٨ / ٧٦ . ومسلم ، فى : باب الاعتراض بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٦٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١٢٥ .

⁽٥٤) سقط من : الأصل .

⁽٤٦) الخميصة : كساء أسود معلم الطرفين ، ويكون من خز أو صوف .

⁽٤٧) الأنبجانية : كساء غليظ لا علم له .

⁽٤٨) في الأصل ، ١ : ﴿ متفق على معناه ﴾ . وتقدم تخريجه في ٢ / ٣٩٢ .

عَنَّا قِرَامَكِ (٤٩) ، فَإِنَّه لا يَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لى فى صَلَاتى . رَوَاهُ البُخَارِئُ (٥٠) . وإذا كان النَّبِيُّ عَيِّلِيَّهُ ، مع ما أَيَّدَهُ اللهُ تعالى به من العِصْمَةِ والخُشُوعِ ، يشْغَلُهُ (٥٠) ذلك ، فغيرُه من النَّاسِ أَوْلَى .

فصل: ويُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّى وأَمامَه امْرَأَةٌ تُصَلِّى ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ : « أَخُرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللهُ » (() . فأمّا في غيرِ الصلاةِ فلا يُكْرَهُ ؛ لحَبَرِ عائشة . ورَوَى مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللهُ » () . فأمّ سَلَمة ، قالت : كان فِرَاشِي حِيَال مُصَلَّى النَّبِيِّ أبو حَفْص ، بإسْنَادِهِ ، عن أُمِّ سَلَمة ، قالت : كان فِرَاشِي حِيَال مُصَلَّى النَّبِيِّ أبو حَفْص ، وإنْ كانت في صَلَاةٍ . وكَرِهَ عَلَيْكُونُ ، وإن كانت في صَلَاةٍ . وكَرِهَ عَلَيْكُونُ ، وإن كانت في صَلَاةٍ . وكَرِهَ أَحْدُ أَن يُصَلِّى وبين يَدَيْهِ كَافِرٌ . وَرُوِى ذلك عن إسْحاق ؛ لأن المُشْرِكِينَ نَجَسٌ .

فصل: ولا بَأْسَ أَن يُصَلِّى بِمَكَّةَ إِلَى غيرِ سُتْرَةٍ ، وَرُوِى ذلك عن ابنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَطاءٍ ، ومُجاهِدٍ . قال الأَثْرَمُ ، قيل لأحمد: الرَّجُلُ يُصَلِّى بِمَكَّةَ ، ولا يَسْتَتِرُ بِعَيْهِ ، وَمَجاهِدٍ . قال الأَثْرَمُ ، قيل لأحمد: الرَّجُلُ يُصَلِّى بَمَكَّةَ ، ولا يَسْتَتِرُ بِشَيْءٍ ؟ فقال: قد رُوِى عن النَّبِيِّ عَيْفِيْ أَنَّهُ صَلَّى ثَمَّ (فَ السِ بينَه وبينَ الطُّوَافِ سُتُرةً (فَ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ ، وَذلك لما رَوَى كَثِيْرِ بنِ المُطَّلِبِ، عن أبيه ، عن جَدِّهِ المُطَّلِبِ، قال: رأيتُ رسولَ اللهِ عَيْفِيْهِ يُصَلِّى حِيَالَ الحِجْرِ ، والنّاسُ يَمُرُّونَ بين يَدَيْهِ . رَوَاه الخَلَّالُ بِاسْنَادِهِ عن المُطَّلِبِ، قال: رأيتُ رسولَ اللهِ عَيْفِيْهِ إِذا ٢٠ المَسْتَادِةِ عن المُطَّلِبِ، قال: رأيتُ رسولَ اللهِ عَيْفِيْهِ إِذا ٢٠ المَسْتَادِةِ عن المُطَّلِب، قال: رأيتُ رسولَ اللهِ عَيْفِيْهِ إِذا ٢٠ اللهُ عَيْفِيْهِ إِذا ٢٠ اللهُ عَيْفِهِ اللهُ عَيْفِيْهِ إِذا ٢٠ اللهُ عَلْمَا اللهِ عَيْفِيْهِ إِنْ المُعَلِّدِ إِنْ المُطَّلِب ، قال: رأيتُ رسولَ اللهِ عَيْفِهِ إِذا ٢٠ اللهُ عَيْفِهُ إِنْ الْمُعَلِّدِ إِنْ المُطَّلِب ، قال: رأيتُ رسولَ اللهِ عَيْفِهِ إِنْ المُعَلِّدِ إِنْ المُطَّلِ ، قال المُعَلِّدِ ، والنَّاسُ يَدُونُ اللهُ عَيْفِهِ إِنْ اللهُ عَيْفِهِ إِنْ المُعَلِّدِ ، والنَّاسُ يَدُونُ اللهُ عَيْفِهُ إِنْ الْهُ عَلَيْهِ إِنْ المُعَلِّدِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ إِنْ اللهُ عَنْ المُعَلِّدِ ، قال: رأيتُ رسولَ اللهِ عَيْفِهِ إِنْ اللهُ عَلَيْهِ إِنْ المُعَلِّدِ اللهُ عَلْكُ اللهِ عَيْفِيْهِ إِنْ المُعَلِّ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ المُعَلِّلَةِ اللهُ المُعَلِّ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

۱٤٧/٢ و

⁽٤٩) القرام: الستر الرقيق، وفيه رقم ونقوش.

⁽٥٠) تقدم تخریجه فی ۲ / ٣٩٣.

⁽٥١) في ١، م: وشغله ، .

⁽٥٢) تقدم في ضفحة ٣٩.

⁽٥٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه / ٥٣) . ٣٠٨ ، ٣٠٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٢٢ .

⁽٤٥) في م : ﴿ وَثُمْ ﴾ .

⁽٥٥) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب لا يقطع الصلاة شىء بمكة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٣٥ . (٥٥) أخرجه أبو داود، فى : باب فى مكة ، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١ / ٢٥٥ . ولفظه أنه رأى=

فَرَغَ من سَعْيِهِ ، جاءَ حتى يُحَاذِى الرُّكْنَ بينه وبين السَّقِيفَةِ ، فصلَّى رَكْعَتَيْهِ في حاشِيةِ المَطَافِ ، وليس بينه وبين الطُّوَّافِ أَحَدٌ . (٢٥) وقال ابنُ أبي عَمَّار (٢٥) : رأيتُ ابنَ الزُّيْرِ جاءَ يُصلِّى ، والطُّوَّافُ بينه وبين القِبْلَةِ ، تَمُرُّ المَرْأَةُ بينَ يديْه ، في تطنعُ جَبْهَتَهُ في مَوْضِعِ قَدَمِهَا (٢٠). رَوَاهُ حَبْبَلٌ ، في كِتَابِ فينتظرُها (٢٥) حتى تَمُرَّ ، ثم يَضعُ جَبْهَتَهُ في مَوْضِعِ قَدَمِهَا (٢٠). رَوَاهُ حَبْبَلٌ ، في كِتَابِ المَناسِكِ » . وقال المُعْتَمِدُ ، قلتُ لِطَاوُسِ : الرَّجُلُ يُصلِّى – يعنِي بمَكَّةَ – فيمُرُّ بينَ يديْه الرَّجُلُ والمَرْأَةُ ؟ فقال : أولا يرَى الناسُ بَعْضُهم بَعْضًا . وإذا هو يَرَى أَنَّ هذا البَلَدِ حالًا ليس لِغَيْرِهِ من البُلْدَانِ ، وذلك لأَنَّ النَّاسَ يَكُثُرُونَ بمَكَّةً لأَجْلِ قَضَاءِ نُسُكِهِم ، ويَزْدَحِمُونَ فيها ، ولذلك سُمِّيَتْ بَكَّةَ ، لأَنَّ الناسَ يَكُثُرُونَ بينَاكُونَ فيها ، أَى : يُرْدَحِمُونَ وَيدُ فَعُ بَعْضُهم بَعْضًا ، فلو مَنَعَ المُصلِّى مَنْ يَجْتَاذُ بين يَدَيْهِ لَضاقَ على النَّاسِ ، وحُكُمُ الحَرَمِ كلَّه حُكُمُ مَكَّةً في هذا ، بِدَلِيلِ ما رَوَى بين يَدَيْهِ لَضاقَ على النَّاسِ ، وحُكُمُ الحَرَمِ كلَّه حُكُمُ مَكَّةً في هذا ، بِدَلِيلِ ما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، قال : أَفْبُلْتُ رَاكِبًا على حِمَارِ أَتَانٍ ، والنَّبِيُّ عَيَّالَةً يُصلِّى بالنَّاسِ بمِنِي المُعَلِي والمَناسِكِ ، ولأَنْ الحَرَمَ كلَّه مَحَلُّ الْمَشَاعِرِ والمَناسِكِ ، ولمَرَى مَحَدَّ في ما ذَكَرْنَاه . ولأَنَّ الحَرَمَ كلَّه مَحَلُّ المَشاعِرِ والمَناسِكِ ، فجَرَى مَجْرَى مَكَةً في ما ذَكَرْنَاه .

فصل : ولو صَلَّى فى غيرِ مَكَّةَ إلى غيرِ سُتْرَةٍ ، لم يكنْ به بَأْسٌ ، لِما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، قال : صَلَّى النَّبِيُّ في فَضاءٍ ليس بين يَدَيْهِ شَيْءٌ . رَوَاه

⁼ النبى عَلَيْكُ يصلى مما يلى باب بنى سهم ، والناس يمرون بين يديه ، وليس بينهما سترة . قال سفيان : ليس بينه وبين الكعبة سترة .

⁽٧٧) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الركعتين بعد الطواف ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٦ .

⁽٥٨) في مصنف عبد الرزاق ٢ / ٣٥ : « عن أبي عامر ، .

وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار المكى القرشي ، كان يلقب بالقس لعبادته ، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٦ / ٢١٣ .

⁽٥٩)في ١، م: « فينظرها ».

⁽٦٠) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب لا يقطع الصلاة شيء بمكة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٣٥ . (٦٠) تقدم في صفحة ٨١ .

البُخَارِيُّ (٢٢) . وَرُوِى عن الفَضْلِ بن عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّقَةٍ أَتَاهُم في بَادِيَتِهم فصَلَّى إلى غير سُتْرَةٍ (٢٦) . ولأنَّ السُّتْرَةَ ليستْ شَرْطًا في الصلاةِ ، وإنَّما هي مُسْتَحَبَّةٌ . قال أحمدُ ، في الرَّجُلِ يُصلِّى في فَضَاء ليسَ بين يَدَيْه سُتْرَةٌ ولا خَطَّ : صَلَاتُه جَائِزَةٌ . وقال : أَحَبُّ إلى (١٤) أن يَفْعَلَ ، فإنْ لم يَفْعَلْ يُجْزِئهُ .

٢٦٤ _ مسألة ؛ قال : (ومَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَىِ الْمُصَلِّى فَلْيَرْدُدْهُ)

وجُمْلَتُه أَنَّه لِيْسِ لأَحَدِ أَن يَمُرَّ بِين يَدَيِ المُصَلِّى إِذَا لَم يكنْ بِين يَدَيْهِ سُتْرَةً ، فإنْ كَانَتْ بِين يَدَيْهِ سُتْرَةً لَم يَمُرَّ أَحَدٌ بِينَه وبِينَها ؛ لما رَوَى أَبُو جَهْمِ الأَنْصَارِئُ ، قال ، قال رسولُ الله عَلِيْلَةُ : « لو يَعْلَمُ المَارُّ / بَيْنَ يَدَيِ المُصَلِّى مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ ١٤٧/٢ ظ الْإِثْمِ ، لَكَانَ أَنْ يَقَفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بِين يَدَيْهِ » . مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . اللهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بِين يَدَيْهِ » . مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . ولِمُسْلِمٍ (٢٠ : « لَأَنْ يَقِفَ أَحَدُكُمْ مَائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَىٰ يَدَى الْمُعَلِّمُ بَيْنَ يَدَىٰ اللهُ عَلْمُ اللهِ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهِ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُولِلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

⁽٦٢) كذا ذكر المصنف ، ولم نجده عند البخارى . ولعله « النجاد » ، وأخرجه الإمام أحمد ، ف : المسند ١ / ٣٢٤ . والبيهقى ، ف : باب من صلى إلى غير سترة ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢ / ٣٧٣ .

⁽٦٣) أخرجه أبو داود ، فى : باب من قال : الكلب لا يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٦٥ . والنسائى ، فى : باب ذكر ما يقطع الصلاة ... إلخ ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٥١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢١٢ . ويأتى الحديث بتمامه فى المسألة ٢٦٥ .

⁽٦٤) سقط من : ١، م .

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب إنم الماريين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى 1 / 100 . ومسلم ، فى : باب منع الماريين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم 1 / 1000 . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما ينهى عنه من المرور بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود 1 / 1000 . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية المرور بين يدى المصلى ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى 1 / 1000 . والنسائى ، فى : باب التشديد فى المرور بين يدى المصلى وسترته ، من كتاب القبلة . المجتبى 1 / 1000 . وابن ماجه ، فى : باب المرور بين يدى المصلى ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه 1 / 1000 . والدارمى ، فى : باب كراهية المرور بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن المدارمى 1 / 1000 . والإمام مالك ، فى : باب التشديد فى أن يمر أحد بين يدى المصلى ، من كتاب السفر . الموطأ 1 / 1000 .

⁽٢) ليسهذاعند مسلم ، من حديث أبي جهم ، وإنما أخرجه ابن ماجه ، في : بابالمروربين يدي المصلي ،=

أَخِيهِ وهُوَ يُصَلِّى » . وقد سَمَّى النَّبِى عَلَيْكُ الذى يَمُرُّ بِين يَدَى المُصلِّى شَيْطانًا ، وأَمَر بِرَدٌه ومُقَاتَلَتِه . ورُوِى عن يَزِيدَ بن نِمْرَان (٢) قال : رأيتُ رَجلًا بِتَبُوكَ مُقْعَدًا ، فقال : فقال : مَرَرْتُ بِينَ يَدَى رسولِ اللهِ عَلَيْكُ وأنا على حِمَارٍ وهو يُصلِّى ، فقال : « اللَّهُمَّ اقْطَعْ أَثْرَهُ » . فما مَشَيْتُ عليها بعد . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٤) . وفي لَفْظ قال : « قطعَ صَلَاتَنَا ، قطعَ اللهُ أَثْرَهُ » . وإن أرادَ أحد المُرُورَ بِينَ يَدَى المُصلِّى ، فله مَنْعُه في قول أكثرِ أهلِ العِلْمِ ؛ منهم ابنُ مسعودٍ ، وابنُ عمر ، وسالم . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ ، وأبى ثورٍ ، وأصْحابِ الرَّأي . ولا أعْلَمُ فيه خِلَافًا ، والأصلُ فيه ما رَوَى الشَّافِعِيِّ ، وأبى ثورٍ ، وأصْحابِ الرَّأي . ولا أعْلَمُ فيه خِلَافًا ، والأصلُ فيه ما رَوَى الشَّافِعِيِّ ، وأبى قَلْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلِيْكَ يقول : « إذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصلِّى إلَى شَيْءِ الشَّافِ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْه ، فَلْيَدْفَعُه ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ ، فَإِنَّ النَّسِ ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْه ، وليَدْرَأُهُ ما اسْتَطَاعَ ، فإنْ أَبى فَلْيُقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانَ » . مُتَقَقِّ عليه (° . ورَوَاه أبو دَاوُدَ (١) ، ولَفْظُ رِوَايَتِه : « إذا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصلَى فَلَا يَدَعْ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْه ، وليَدْرَأُهُ ما اسْتَطَاعَ ، فإنْ أَبى أَيْدُونُه مَا وَلَا الأَمْرِ لا يَزِيدُ اللهُ وَالْ الأَمْرِ لا يَزِيدُ اللهُ وَالْ الْأَمْرِ لا يَزِيدُ اللهُ وَالَّ اللهُ وَالَى الْأَمْرِ لا يَزِيدُ اللهُ وَالْ الأَمْرِ لا يَزِيدُ اللهِ وَالْ اللهُ وَالْ اللهُ وَالْ الأَمْرِ لا يَزِيدُ اللهُ وَالْ اللهُ وَالْ الأَمْرِ لا يَزِيدُ اللهُ اللهُ وَالْ الأَمْرِ لا يَزِيدُ اللهُ وَالْ اللهُ وَالْ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اله

⁼ من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٧١ ، من حديث أبي هريرة .

⁽٣) في ا ، م : ﴿ نمر أنه ﴾ .

وهو یزید بن نمران بن یزید المذحجی ، من الثقات ، روی عن المقعد هذا الذی یأتی . تهذیب التهذیب ۲۱ / ۳۲۰ .

⁽٤) في : باب تفريع أبواب ما يقطع الصلاة ... إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦٢ . كما رواه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٦٤ ، ٥ / ٣٧٧ .

⁽٥) أخرجه البخارى ، فى : باب يرد المصلى من مر بين يديه ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى المراد المرد المرد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المرد المرد ال

⁽٦) في الباب السابق ذكره .

على دَفْعِه ، فإن أَبَى ، وَلَجَّ ، فليُقاتِلهُ ، أَى يَعْنُفُ (٧) فَى دَفْعِه عن (٨) المُرُورِ ، فإنَّما هو شَيْطانٌ ، أَى فِعْلُه فِعْلُ الشَّيْطانِ ، أَو الشَّيْطانُ يَحْمِلُه على ذلك . وقِيلَ معناه : أَنَّ معه شَيْطانًا . وَاكْتُرُ الرَّوَاياتِ عن أَبِي عبدِ اللهِ ، أَنَّ المَارَّ بينَ يَدَى المُصلِّى إذا لَجَّ في المُرُورِ ، وأَبَى الرُّجُوعَ ، أَنَّ المُصلِّى يَشْتُدُ عليه في الدَّفْع ، ويَجْتَهِدُ في رَدِّهِ ، مالم يُخْرِجْهُ ذلك إلى إفسادِ صَلَاتِه بِكَثْرَةِ العَمَلِ فيها . وَرُوِى عنه أَنَّه قال : يَدُرُأُ ما استطاعَ ، وأكْرُهُ القِتَالَ في الصلاةِ . وذلك لما يُفْضِي إليه من الفِتْنَةِ وفَسَادِ السَّكَلَّةِ ، وَلَنْهُ المُقاتَلَةِ على دَفْعِ أَبُلِعُ من اللَّفْعِ السَّكَلِيَّةِ ، وَيُحْمَلُ لَفْظُ المُقَاتَلَةِ على دَفْعِ أَبُلِعُ من الدَّفْعِ اللهَّيَّةِ ، وَيُحْمَلُ لَفْظُ المُقَاتَلَةِ على دَفْعِ أَبُلِعُ من الدَّفْعِ اللهَّيِّةُ ، وَيُحْمَلُ لَفْظُ المُقَاتَلَةِ على دَفْعِ أَبُلِعُ من الدَّفْعِ اللهَّيِّةُ ، وَيُحْمَلُ لَفْظُ المُقَاتَلَةِ على دَفْعِ أَبُلِعُ من الدَّفْعِ اللهَّوْلِ . واللهُ أَعلمُ . وقد رَوَتْ أَمُّ سَلَمَةَ ؛ قالت : كان النَّيئُ عَلَيْكُمُ أَيْلُهُ مِن الدَّفْعِ حُجْرَةِ أُمُّ سَلَمَةَ ، فَقَالَ بِيدِهِ هكذا ، فَمَضَتْ ، فقالَ بِيدِه ، وَحَرُ بن أَلِي سَلَمَةَ ، فَقالَ بِيدِهِ ، وَحَرُ بن أَلِي سَلَمَةَ ، فقالَ بِيدِه ، وهذا يَدُلُ على أَنَّ النَّبِيَّ وَسُلُمَ ، فقالَ بِيدِهِ هكذا ، فَمَضَتْ ، فلما صَلَى وَرَعْ أَنْ النَّبِيَّ فَى الدَّفْعِ . وَاللَّهُ عَلَى النَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَ

فصل: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَرُدَّ مَا مَرَّ بِين يَدَيْه مِن كَبِيرٍ وصَغِيرٍ ، وإنْسَانٍ وبَهِيمَةٍ ؛ لما رَوَيْنَا مِن رَدِّ النَّبِيِّ عَمْرٍو بِن شُعَيْبٍ ، ورَيْنَا مِن رَدِّ النَّبِيِّ عَمْرٍو بِن شُعَيْبٍ ، عن جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِةٍ صَلَّى إلى جَدْرٍ ، فَاتَّخَذَه قِبْلَةً وَنحنُ خَلْفَهُ ، فَمَا زَالَ يُدارِئُها حتى لَصِقَ بَطْنُه بالجَدْرِ ، فَمَرَّتُ مِن وَرَائه (١٠) .

⁽٧) في ١، م: ﴿ يَعْنَفُه ﴾ .

⁽٨) في ا، م: ﴿ من ، .

⁽٩) في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٤ .

⁽۱۰) تقدم فی صفحة ۸۲.

فصل : فإنْ مَرَّ بين يَدَيْهِ إِنْسَانٌ فَعَبَرَ ، لم يُسْتَحَبَّ رَدُّهُ مِن حيثُ جاءَ . وهذا قولُ الشَّعْبِيِّ ، والتَّوْرِيِّ ، وإسحاقَ ، وابن المُنْذِرِ ، وَرُوِيَ عن ابنِ مسعودٍ ؛ أنَّه يُردُّهُ مِن حيثُ جَاءَ ، وفَعَلَه سَالِمٌ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِّهُ أَمَر بِرَدِّه ، فَتَنَاوَلَ الْعَابِرَ . وَلَا ، أَنَّ هذا مُرُورٌ ثانٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لا يُنْسَبَ إليه كالأُوَّلِ ، ولأنَّ المارَّ لو أرادَ أَنْ يَعُودَ مِن حيثُ جاءَ لكان مَأْمُورًا بِمَنْعِه ، ولم يَحِلَّ لِلْعَابِرِ الْعَوْدُ ، والحَدِيثُ لم يتناوَلِ مِن حيثُ جاءَ لكان مَأْمُورًا بِمَنْعِه ، ولم يَحِلَّ لِلْعَابِرِ الْعَوْدُ ، والحَدِيثُ لم يتناوَلِ العَابِرَ ، إنَّما (١١) في الخَبرِ : « فأرَادَ (١١) أن يَجْتَازَ بين يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ » . وبعدَ العُبُورِ فليس هذا مُرِيدًا للاجْتِيَازِ .

فصل: والمُرُورُ بين يَدَىِ المُصلِّى يَنْقُصُ الصلاةَ ولا يَقْطَعُها. قال أحمدُ: يَضَعُ من صلاتِه ، ولكن لا يَقْطَعُها . وَرُوِى عن ابنِ مسعودٍ ، أنَّ مَمَّ الرَّجُلِ لَيَضَعُ من صلاتِه ، ولكن لا يَقْطَعُها . وَرُوِى عن ابنِ مسعودٍ ، أنَّ مَمَّ الرَّجُلِ لَيَضَعُ النَّارَمَهُ حتى يَرُدَّهُ . لَيَضَعُ الصلاةِ . وكان عبدُ الله إذا مَرَّ بين يَدَيْه رَجُل الْتَزَمَهُ حتى يَرُدَّهُ . رَوَاه البُخَارِئُ الْمَانِدِه . قال القاضى : يَنْبَغِى أن يُحْمَلَ نَقْصُ الصلاةِ على مَنْ أَمْكَنَه الرَّدُّ فلم يَفْعَلْهُ ، أمَّا إذا رَدَّ فلم يُمْكِنْه الرَّدُّ فصَلَاتُه تَامَّةٌ ؛ لأنَّه لم يُوجَدُ منه ما يَنْقُصُ الصلاةَ ، فلا (١٠) يُؤثِّرُ فيها ذَنْبُ غيرِه .

فصل: ولا بَأْسَ بالعَمَلِ اليَسِيرِ في الصلاةِ لِلْحاجةِ . قال أَحمدُ : لا بَأْسَ أَن يَحْمِلَ الرَّجُلُ ولدَه في الصلاةِ الفَرِيضَةِ ؛ لِحَديثِ أَبِي قَتَادةَ ، وحَدِيثِ عائشةَ ، أنَّها يَحْمِلَ الرَّجُلُ ولدَه في الصلاةِ الفَرِيضَةِ ؛ لِحَديثِ أَبِي قَتَادةَ ، وحَدِيثِ عائشةَ ، أنَّها اللهِ عَلَيْكُ وهو في الصلاةِ حتى / فَتَح لها(١٦) . وأَمَرَ

⁽۱۱) فی ۱، م زیادة : « هو » .

⁽١٢) في ١، م زيادة : « أحد » .

⁽١٣) في م: ﴿ يضع ﴾ .

⁽١٤) لعل الصواب « النجاد » . وانظر ما تقدم في حاشية ٣٨ صفحة ٨٥ .

⁽١٥) في الأصل: « فلم ».

⁽١٦) تقدم تخريجه في ٢ / ٤٠١.

النّبِيُّ عَلِيْكُ بِقَيْلِ الأَسْوَدَيْنِ في الصلاةِ (١٠٠) . فإذا رَأَى العَقْرَبَ حَطَا إليها ، وأخذ النّبِيُّ عَلَيْكُ ، وقتلَها ، ورَدَّ النّعْلَ إلى مَوْضِعها ؛ لأَنَّ ابْنَ عمر نَظَرَ إلى رِيشَةٍ فحسِبَها عَقْرَبًا ، فضَرَبَهَا بِنَعْلِه ، وحَدِيثُ النّبِيِّ عَلَيْكُ ، أَنَّه الْتَحَفَ بإزَارِه وهو في عَقْرَبًا ، فضَرَبَهَا بِنَعْلِه ، وحَدِيثُ النّبِيِّ عَلِيْكُ ، أَنَّه الْتَحَفَ بإزَارِه أَن يَشُدُهُ . الصَّلاةِ (١٨٠) . فلا بَأْسَ إن سَقَطَ رِدَاءُ الرَّجُلِ أَن يَرْفَعَه ، وإن الْحَلَّ إزَارُه أَن يَشُدُهُ . وإذا عَتَقَتِ الأُمّةُ وهي تُصَلِّى الْحَلَيْةِ وقد أَفْلَتَتْ منه (١٩٠) ، فصلاتِها . وقال : من فَعَلَ كَفَعْلِ أَني بَرْزَةَ ، حين مَشَى إلى الدَّابَةِ وقد أَفْلَتَتْ منه (١٩٠) ، فصلاتُه بَائِزَةٌ . وهذا لأنَّ النّبِيَّ عَلِيْكُ هو المُشَرِّعُ ، فما فَعَلَهُ أَو أَمْرَ به ، فلا بَأْسَ به . ومثلُ هذا ما رَوَى سَهْلُ بنُ سَعْدٍ ، أَنَّ النّبِيَّ عَلِيْكُ صلَّى على مِنْبَرِهِ ، فإذا أَرَادَ أَن يَسْجُدَ نَزَلَ عن المِنْبَرِ فسَجَدَ بالأَرْضِ ، ثم رَجَعَ إلى العِنْبَرِ كذلك ، حتى قَضَى صلاتُه (٢٠٠) . وعن أبى الكُسُوفِ ، قال : ثم تَأَخَّرَ ، وتَأَخَّرَتِ الصُّفُوفُ خَلْفَه ، وعَلَيْمُ رَأِسُه ، فلا بَأْسُ به . حتى قَامَ في مَقَامِه . مُتَفَقَ حتى النّهَهُيْنَا إلى النِّسَاءِ ، ثم تَقَدَّم ، وتَقَدَّمَ النّاسُ معه ، حتى قَامَ في مَقَامِه . مُتَفَقً عليه في عَلَيْهُ رَأَسَه بَعُرَةً ، قال : كان رسولُ الله عَيْسِهُ يُصِلِّى بنا ، فكان الحسنُ عليه النَّرَقُ عَنِ مَا يَعْمَ رَفِعًا رَفِيقًا حتى يَضَعَهُ بالأَرْضِ (٢٠) . رَوَاهُ الأَثْرُمُ (٤٠٠) النّبِي عَلِيْكُمُ رَأُسُه رَفُعًا رَفِيقًا حتى يَضَعَهُ بالأَرْضِ (٢٠٠) . رَوَاهُ الأَثْرُمُ (٤٠٠) .

⁽۱۷) تقدم تخریجه فی ۲ / ۳۹۹.

⁽١٨) أخرج الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣١٩ أن النبي عَلَيْكُ نهى أن يشتمل في إزاره إذا ما صلى إلا أن يخالف بين طرفيه على عاتقه .

⁽١٩) تقدم تخريج الحديث في ٢ / ٤٠٢ . ويضاف إليه : وأخرجه البخارى أيضا ، في : باب قول النبي عَلَيْكُمْ يسروا ولا تعسروا ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ٨ / ٣٧ .

⁽۲۰) تقدم في صفحة ٤٧ .

⁽٢١) أخرجه مسلم ، فى : باب ما عرض على النبى عَلَيْتُ فى صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، من كتاب الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٦٢٣ . وأبو داود ، فى : باب من قال : أربع ركعات ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبى داود ١ / ٢٦٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣١٨ ، ٥ / ١٣٧ .

⁽٢٢) في الأصل: ﴿ فيرفع ﴾ .

⁽٢٣) سقط من : الأصل ، ا .

⁽٢٤) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٥١ .

وحَدِيثُ عَمْرُو بن شُعَيْبٍ ، أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْكُ لم يَزَلْ يُدَارِئُ البَّهْمَةَ حتى لَصِقَ بالجَدْر (٢٥) . وحدِيثُ أبي سَعِيد (٢٦ في الأمر ٢٦) بدَفْع المارِّ بين يَدَي المُصلِّي ، ومُقَاتَلَتِه إذا أَبِي الرُّجُوعَ (٢٧) . فكُلُّ هذا وأَشْبَاهُه لا بَأْسَ به في الصلاةِ ، ولا يُبْطِلُها ، ولو فَعَلَ هذا لِغَيْرِ حَاجَةٍ ، كُرة ، ولا يُبْطِلُها أيضًا . ولا يَتَقَدَّرُ الجائِزُ من هذا بِثَلَاثٍ ولا بِغَيْرِها من العَدَدِ ؛ لأنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ عَيْكَ الظَّاهِرُ منه زِيَادَتُه (٢٨) على ثَلَاث ، كَتَأْتُّوه حتى تَأْخَرَ الرِّجَالُ فانْتَهَواْ إلى النِّساءِ ، وفي حَمْلِه أُمَامَةَ وَوَضْعِها ف كُلِّ رَكْعَةٍ ، وهذا في الغَالِبِ يَزِيدُ على ثلاثةِ أَفْعَالٍ ، وكذلك مَشْيُ أبي بَرْزَةَ مع دَائِّتِه . ولأنَّ التَّقْديرَ بابُه التَّوْقِيفُ ، وهذا لا تَوْقِيفَ فيه ، ولكن يُرْجَعُ في الكَثِيرِ واليَسِير إلى العُرْفِ ، فيما يُعَدُّ كَثِيرًا أو يَسِيرًا ، وكُلُّ ما شَابَه فِعْلَ النَّبِيُّ عَيْكُ فهو مَعْدُودٌ يَسِيرًا . وإن فَعَلَ أَفْعَالًا مُتَفَرِّقَةً لو جُمِعَتْ كانت كَثيرةً ، وكُلُّ واحِدٍ منها ١٤٩/١ بِمُفْرَدِه / يَسِيرٌ ، فهي في حَدِّ اليَسِيرِ ؛ بِدَلِيلِ حَمْلِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ لأَمَامَةَ في كُلِّ رَكْعَةٍ وَوَضْعِها. ومَاكَثُرَ وزَادَ على فِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَبْطَلَ الصَّلَاةَ سَوَاءٌ كان لِحَاجَةٍ أُو غيرِها، إلَّا أن يكُونَ لِضَرُورَةٍ، فيكونُ حُكْمُه حُكْمَ الخَائِفِ، فلا تَبْطُلُ صلاتُه به، وإن احْتاجَ إلى الفِعْلِ الكَثِيرِ ف الصلاةِ لِغيرِ ضَرُّورَةٍ، قَطَعَ الصلاةَ، وفَعَلَه. قال أحمد: إذا رَأَى صَبِيَّتُن يَقْتَتِلَانِ، يتَخَوُّفُأن يُلْقِي أَحَدُهما صَاحِبَه في البِئرِ، فإنَّه يَذْهَبُ إليهما فيُخَلِّصُهما، ويَعُودُ في صلاتِه. وقال: إذا لَزِمَ رَجُلّ رَجُلّ، فَدَخَلَ المَسْجِدَ، وقد أُقِيمَتِ الصلاةُ، فلمَّا سَجَدَ الإمامُ خَرَجَ المَلْزُومُ، فإنَّ الذي كان يْلْزَمُه (٢٩) يَخْرُجُ في طَلَبِه. يَعْنِي: ويَبْتَدِئُ الصلاةَ. وهكذالو رَأَى حَرِيقًا يُريدُ

⁽٢٥) تقدم في صفحة ٨٢ .

⁽٢٦–٢٦) في م : ﴿ بِالأَمْرِ ﴾ .

⁽۲۷) تقدم فی صفحة ۹۲ .

⁽۲۸) في م : « بزيادته » .

⁽٢٩) في ا ، م : (يلزم) .

إطْفاءَهُ ، أو غَرِيقًا يُرِيدُ إِنْقَاذَهُ ، خَرَجَ إليه ، وابْتَدَأَ الصلاةَ . ولو انْتَهَى الحَرِيقُ إليه ، وابْتَدَأَ الصلاةَ ، ولو انْتَهَى الحَرِيقُ إليه ، أو السَّيْلُ ، وهو في الصَّلاةِ ، فَفَرَّ منه ، بَنَى على صلاتِه ، وأَتَّمَّهَا صَلَاةَ خَائِفِ ؛ لما ذَكْرُنا مِن قَبْلُ ، واللهُ أعلمُ .

• ٢٦٥ - مسألة ؛ قال : (ولا يَقْطَعُ الصَّلاةَ إِلَّا الكَلْبُ الأَسْوَدُ البَّهِيمُ (١))

يعنى إذا مَرَّ بين يَدَيْهِ . هذا المَشْهُورُ عن أَحمَد ، رَحِمَه الله ، نَقَلَهُ الجماعةُ عنه : قال الأثْرَمُ : سُئِلَ أبو عبدِ اللهِ ما يَقْطَعُ الصلاة ؟ قال : لا يَقْطَعُها عِنْدِى شَيْءٌ إلّا الكَلْبُ الأَسْوَدُ البَهِيمُ . وهذا قولُ عائشة (٢) ، وحُكِى عن طَاوُسٍ . وهو ويُرْوَى (٢) عن مُعَاذٍ ومُجَاهِدٍ أنَّهما قالا : الكَلْبُ الأَسْوَدُ البَهِيمُ شَيْطَانٌ ، وهو يَقْطَعُ الصلاة . ومَعْنَى البَهِيمِ الذي ليس في لَوْنِه شيءٌ سِوَى السَّوَاد. وعن أحمد رَوَايَة أُخْرَى ، أنَّه يَقْطَعُها الكَلْبُ الأَسْوَدُ ، والمَرْأَةُ إذا مَرَّتْ ، والحِمَارُ . قال : وحَدِيثُ عائشة (١) من النَّاسِ مَن قال : ليس بِحُجَّةٍ على هذا ؛ لأنَّ المارَّ عيرُ اللَّابِثِ ، وهو في التَّطَوُّع ، وهو أَسْهَلُ (°من الفَرْضُ ") ، والفَرْضُ آكَدُ . وحَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ : وهو في التَطَوُّع ، وهو أَسْهَلُ (°من الفَرْضُ ") ، والفَرْضُ آكَدُ . وحَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ : مَرْرُتُ بين يَدَى بعضِ الصَّفِّ (١) . ليس بِحُجَّةٍ ؛ لأنَّ سُتْرَةَ الإِمامِ سُتْرَةً لمَن خَلْفَه . ورُوِى هذا القَوْلِ مَرُوى أَبِو هُرَيْرَة ، قال : قال رسولُ الله عَقِيْكُ : «يَقْطَعُ الصلاةَ المَرْأَة ، والحِمَارُ ، والحَمَارُ ، والحِمَارُ ، والحِمَارُ ، والحِمَارُ ، وأَي المَرْقَ ، والحِمَارُ ، والحَمَارُ ، والحِمَارُ ، والحَمَارُ ، والحَمَا

⁽١) سقط من : الأصل ، ١ .

⁽٢) وأخرجه الإمام أحمد ، فى المسند ٦ / ٨٤ ، ٨٥ ، ١٣٤ ، ٢٣٠ .

⁽٣) في ١، م: ١ وروى ١ .

⁽٤) أى أن الرسول عَلِيْكُ كان يصلي وهي معترضة بين يديه اعتراض الجنازة . وتقدم في صفحة ٨٧ .

⁽٥-٥) سقط من : ١ ، م .

⁽٦) تقدم في صفحة ٨١.

⁽٧) أبو الأحوص عوف بن مالك بن نضلة الجشمى الكوفى ، تابعى ثقة ، قتله الخوارج . تهذيب التهذيب · ٨ / ١٦٩ .

عَلِيْكُ : ﴿ إِذَا قَامَ أَحَدُكُم يُصَلِّى ، فَإِنَّهُ يَسْتُوهُ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، قَالَ : قال رَسولُ اللهِ عَلِيْكَ : ﴿ إِذَا قَامَ أَحَدُكُم يُصَلِّى ، فَإِنَّهُ يَسْتُوهُ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِينَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فَإِنَّه يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الحِمَارُ ، والمَرْأَةُ ، والكَلْبُ الأَسْوَدُ ». وقل عبْدُ الله بنُ الصَّامِتِ : يا أَبا ذَرِّ ، ما بالُ الكَلْبِ الأَسْوَدِ من الكَلْبِ الأَسْوَدِ من الكَلْبِ الأَسْوَدِ من الكَلْبِ الأَسْوَدُ من الكَلْبِ الأَسْوَدُ من الكَلْبِ اللهِ عَلَيْكَ ، كَا سَأَلْتَنِى ، فقال : ﴿ الكَلْبُ الأَسْوَدُ شَيْطَانٌ ﴾ . رَوَاهُما مُسْلِمٌ ، وأبو دَاوُدَ ، وغيرُهما (^) . وقال النّبِيُ عَلِيْكَ لِلّذِى مَرَّ بِين يَدَيْه على حِمَارٍ : ﴿ قَطَعَ صَلَاتَنَا ﴾ (أ) . وقد ذَكَرُنا هذا الخَدِيثَ . وكان ابنُ عَبَّاسٍ ، وعَطاءٌ يَقُولان : يَقْطَعُ الصلاةَ الكَلْبُ ، والمَرْأَةُ المَارِقُ اللهُ عَلَيْكُ . أَحْرَجَه أَبو دَاوُدَ ، وابنُ مَاجَه (() . وقال الحَدِيثَ . ورَوَاه ابنُ عَبَّاسٍ عن النَّبِيِّ عَيَالِيَّهُ . أَحْرَجَه أَبو دَاوُدَ ، وابنُ مَاجَه (() . فقال أبو دَاوُدَ ، وابنُ مَاجَه (() . فقال أبو دَاوُدَ : رَفَعَهُ شُعْبَةُ ، وَوَقَفَهُ سَعِيدٌ وهِشَامٌ وهَمَّامٌ على ابن عَبَّاسٍ . وقال غُرُوةُ ، والشَّغِيُّ ، والشَّغِيُّ ، وأولَتُ ، والشَّغِيُّ ، وأَسْحَابُ الرَّأْي : لا يَقْطَعُ الصلاةَ شَنْءٌ ؛ لما رَوَى أبو سَعِيدِ ، قال رسولُ الله عَقَائِكَ : ﴿ لَا يَقْطَعُ الصلاةَ شَنْءٌ ؛ لما رَوَى أبو سَعِيدِ ، قال : قال رسولُ الله عَقَائِكَ : ﴿ لَا يَقْطَعُ الصلاةَ شَعْبَةً ، لمَا رَوَى أبو سَعِيدِ ، قال : قال رسولُ الله عَقَائِكَ : ﴿ لَا يَقْطَعُ

⁽٨) الأول أخرجه مسلم ، فى : باب قدر ما يستر المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٩٩ ، ٤٢٥ .

والثانى أخرجه مسلم ، فى : الباب نفسه . صحيح مسلم ١ / ٣٦٥ . وأبو داود ، فى : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٦١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٣٣ ، ١٣٤ . والنسائى ، فى : باب ذكر ما يقطع الصلاة ... إلخ ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٥٠ . وابن ماجه ، فى : الباب نفسه . سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ١٥ ، ٧٥ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٥ ، ١٥٥ ، ١٥٥ ، ١٥٠ ، ١٥٠ ،

⁽٩) تقدم في صفحة ٩٢ .

⁽١٠) أخرجه أبو داود ، ف : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٦٢ . وابن ماجه ، في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٠ . وكذلك النسائى ، في : باب ذكر ما يقطع الصلاة ... إلخ ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٥٠ / ٢٥ . و ١٦٤ / . . .

الصَّلَاةَ شَيْءٌ ». رَوَاه أبو دَاوُدُ (۱۱) . وعن الفَضْلِ بن عَبَّاسٍ ، قال : أَتَانَا رسولُ اللهِ عَلَيْهِ ، وَنَحْنُ في بَادِيَةٍ ، فَصَلَّى في صَحْرَاءَ ليس بين يَدَيْهِ سُتْرَةٌ ، وحِمَارَةٌ لنا وَكَلَّبَةٌ يَعْبَنَانِ بين يَدَيْه ، فما بَالَى ذلك . رَوَاه أبو دَاوُدُ (۱۱) . وقالت عائشة : كان رسولُ اللهِ عَلَيْ يُصَلِّى صلاتَه من اللَّيْلِ ، وأنا مُعْتَرِضَةٌ بينَه وبين القِبْلَةِ . وحَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ : أَقْبُلْتُ رَاكِبًا على حِمَارٍ أَتَانٍ ، والنَّبِيُ عَلِيْكَ يُصَلِّى ، فَمَرَرْتُ علَى بعضِ الصَّفِّ ، وَنَرْلْتُ ، فأَرْسَلْتُ الأَتَانَ تَرْتَعُ . فَدَخَلْتُ في الصَّفِّ ، فلم يُنْكِر على الصَّفِّ ، فلم يُنْكِر على عَرَّتُ بينَ يَدَى عَلَى السَّفِ أَحَدٌ . مُتَقَقِّ عليهما (۱۱) . وحَدِيثُ زينبَ بِنْت أُمِّ سَلَمَة ، حين مَرَّتْ بينَ يَدَى عَلَى رسولِ اللهِ عَقِيلٍ من يَنِي عبد المُطَّلِبِ ، حتى أَخَذَتَا بِرُكْبَتَيْهِ ، فَفَرَعَ بَيْنَهُما فما وجاءَتْ جَارِيَتَانِ من بَنِي عبد المُطَّلِبِ ، حتى أَخَذَتَا بِرُكْبَتَيْهِ ، فَفَرَعَ بَيْنَهُما فما فحاءَتْ جَارِيَتَانِ من بَنِي عبد المُطَّلِبِ ، حتى أَخَذَتَا بِرُكْبَتَيْهِ ، فَفَرَعَ بَيْنَهُما فما يَقْطَعُ الصَّلاةَ شَىءٌ » (۱۵) . يَرْوِيه مُجالِدُ بن سَعِيدٍ ، وحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ : « لا يَقْطَعُ الصَّلاةَ شَىءٌ » (۱۷) . يَرْوِيه مُجالِدُ بن سَعِيدٍ ، وهو صَعِيفٌ ، فلا يُعَارَضُ ١٥٠/٢ ويقُطَعُ الصَّلاةَ شَيْءٌ » الصَّعِيثُ ، فلا يُعَارَضُ ١٥٠/٢ وهو صَعِيفٌ ، فلا يُعَارَضُ ١٥٠/٢ وهو صَعِيفٌ ، فلا يُعَارَضُ ١٥٠/٢ وهو صَعِيفٌ ، فلا يُعارَضُ ١٥٠/٢ و به الحَدِيثُ الصَّلَاةِ الصَّدِيثُ الصَّدِيثُ الصَّعِيدِ ، ثم حَدِيثُنا (١٥١) أَخَصُّ ، فيَجِبُ تَقْدِيمُه لِصِحْتِه

(۱۱) في : باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦٥ . وكذلك أخرجه البخارى ، في : ترجمة باب من قال لا يقطع الصلاة شيء ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ٢ / ١٣٧ . والترمذي ، في : ترجمة باب ما جاء لا يقطع الصلاة شيء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢ / ١٣٧ .

⁽۱۲) تقدم في صفحة ۹۱.

⁽١٣) تقدم الأول في صفحة ٨٧ . والثاني في صفحة ٨١ .

⁽١٤) تقدم في صفحة ٩٣.

⁽١٥) أخرجه أبو داود ، فى : باب من قال الحمار لا يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٦٤ ، ١٦٥ . والنسائى ، فى : باب ذكر ما يقطع الصلاة إلخ ، من كتاب القبلة ٢ / ٥١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٣١٦ ، ٣١٦ ، ٣٤١ .

وفرع بينهما : حجز بينهما وفرَّق .

⁽١٦) تقدما في الصفحة السابقة .

⁽١٧) تقدم في أول الصفحة .

⁽١٨) في الأصل: ﴿ حديثهما ﴾ .

ونحصُوصِهِ ، وحَدِيثُ الفَضْلِ بن عَبَّاسٍ فى إسْنَادِهِ مُقَاتِل ، ثم يحْتَمِلُ أَن الكَلْبَ لم يَكُنْ أَسْوَدَ ولا بَهِيمًا ، ويَجُوزُ أَن يكُونَا بَعِيدَيْنِ ، ثم هذه الأَحَادِيثُ كُلُّها فى المَرْأَةِ ، والحِمَارِ ، يُعَارِضُ حَدِيثَ أَبى هُرَيْرَةَ وأَبى ذَرِّ فيهما ، فَيَبْقَى الكَلْبُ الأَسْوَدُ خَالِيًا عن مُعَارِضٍ ، فَيَجِبُ القولُ به لِثُبُوتِه ، ونُحلُوهِ عن مُعَارِضٍ .

فصل: ولا يَقْطَعُ الصلاةَ شَيْءٌ سِوَى ما ذَكُرْنا ، لا من الكِلابِ ولا من غيرها ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ خَصَّهَا بِالذِّكْرِ . وقيل له : ما بال الكَلْبِ الأَسْوَدِ من الكَلْبِ الأَصْفَرِ ؟ قال : « الكَلْبُ الأَسْوَدُ شَيْطَانٌ »(١٠) . الكَلْبُ الأَسْوَدُ شَيْطَانٌ »(١٠) . وكذلك (٢٠) الكَلْبُ الأَسْوَدُ إذا لم يكن بَهِيمًا لم يَقْطَع الصلاة ؛ لِتَخْصِيصِه البَهِيمَ بِالذِّكْرِ ، ولِقَوْلِه عليه السلامُ : « لَوْلاَ أَنَّ الكِلابَ أُمَّةٌ مِنَ الأَمْمِ لأَمْرْتُ بِقَتْلِهَا ، فاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدُ بَهِيمٍ ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ »(٢١) . فبيَّنَ أَنَّ الشَّيْطانَ هو الأَسْوَدُ البَهِيمُ ، قال ثَعْلَبُ : البَهِيمُ : كُلُّ لَوْنِ لم يُخَالِطُهُ لَوْنُ آخَرُ فهو بَهِيمٌ . فمتى كان فيه لُونٌ آخَرُ فهو بَهِيمٌ . فمتى كان فيه لُونٌ آخَرُ فهو بَهِيمٌ . فوان كان بين عَيْنَيْهِ نُكْتَتَانِ يُخَالِفَانِ لَوْنَه لم يَخْرُجُ بهذا عن كَوْنِه بَهِيمًا ، يَتَعَلَّقُ به أَحْكَامُ الأَسْوَد البَهِيمِ ؛ (٢١ من قَطْعِ الصلاق ، وتَحْرِيمِ عن كَوْنِه بَهِيمًا ، يَتَعَلَّقُ به أَحْكَامُ الأَسْوَد البَهِيمِ ؛ (٢١ من قَطْعِ الصلاق ، وتَحْرِيمِ ضَيْدِه ، وإباحةِ قَتْلِه ؛ فإنَّه قد رُوىَ في حَدِيثٍ : « عَلَيْكُم بالأَسْوَدِ ٢١) البَهِيمِ ذِي صَيْدِه ، وإباحةِ قَتْلِه ؛ فإنَّه قد رُوىَ في حَدِيثٍ : « عَلَيْكُم بالأَسْوَدِ ٢١) البَهِيمِ ذِي

⁽۱۹) هو الذي تقدم في صفحة ۹۸ .

⁽٢٠) سقط من : ١ ، م .

⁽۲۱) أخرجه مسلم ، فى : باب الأمر بقتل الكلاب ... إلخ ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم 7 / 170 . وأبو داود ، فى : باب فى اتخاذ الكلاب للصيد وغيره ، من كتاب الصيد . سنن أبى داود 7 / 170 . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى قتل الكلاب ، وفى : باب ما جاء فى من أمسك كلبا ما ينقص من أجره ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى 7 / 700 . 700 . والنسائى ، فى : باب صفة الكلاب التى أمر بقتلها ، من كتاب الصيد . المجتبى 7 / 700 . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن اقتناء الكلب ... إلخ ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه 7 / 700 . والدارمى ، فى : باب فى قتل الكلاب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمى 7 / 700 . والإمام أحمد ، فى : المسند 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700 ، 3 / 700

⁽٢٢-٢٢) سقط من : ١ .

الغُرَّئِينِ ، فَإِنَّه شَيْطَانٌ »(٢٣) .

فصل: ولا فَرْقَ فَى بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِينِ الفَرْضِ والتَّطَوُّعِ ؛ لِعُمُومِ الحَدِيثِ فَى كُلِّ صَلَاةٍ ، ولأَنَّ مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ يَتَسَاوَى فيها الفَرْضُ والتَّطَوُّعُ فَى غير هذا ، فَكَذَلَكُ هَذَا * وقد رُوِى عن أَحْمَدَ كَلَامٌ يَدُلُ على التَّسْهِيلِ فِي التَّطَوُّعِ ، وقد دُروِى عن أَحْمَدَ كَلَامٌ يَدُلُ على التَّسْهِيلِ فِي التَّطَوُّعِ ، والصَّحِيحُ التَّسْوِيَةُ ، وقد قال أَحمدُ : يَحْتَجُّونَ فِي حَدِيثِ عائشةَ ، بإنَّه (٢٠) في التَّطَوُّعِ ، وما أَعْلَمُ بِينِ التَّطَوُّعِ والفَرِيضَةِ فَرْقًا إِلَّا أَنَّ التَّطَوُّعَ يُصَلَّى على الدَّابَّةِ .

فصل: فإنْ كان الكَلْبُ الأُسْوَدُ البَهِيمُ وَاقِفًا بِين يَدَى المُصَلِّى ، أَو نَائِمًا ، وَلَم يَمُوَّ بِينَ يَدَيْه فَفِيه (٢٦) رِوَايَتانِ : إِحْدَاهِما ، تَبْطُلُ ؛ لأنَّه بِين يَدَيْه أَشْبَهَ المَارَّ ، وَلَم يَمُ بَينَ يَدَيْه أَشْبَهَ المَارَّ ، وَقَدَوْتُ فِي مُعَارَضَةِ ذلك / ١٠٠/٧ ط وقد قالت عائشة : عَدَلْتُمُونَا بِالكِلَابِ والحُمْرِ (٢٧) . وذَكَرَتْ فِي مُعَارَضَةِ ذلك / ١٠٠/٧ ط ودَفْعِه (٢٨) أَنَّها كانت تكونُ مُعْتَرِضَةً بِين يَدَى رسولِ اللهِ عَيْقِيةٍ وهو يُصَلِّى ، كَاعْتِرَاضِ الجِنَازَةِ . فيدُلُّ ذلك على التَّسْوِيةِ بينهما . ولأنَّ النَّبِيَّ عَيْقِيةٍ قال : ﴿ يَقْطَعُ الصَّلاةَ المَرْأَةُ ، والحِمِارُ ، والكَلْبُ ﴾ (٢٠) . ولم يَذْكُرْ مُرُورًا . والثانية ، لا تَبْطُلُ الصَّلاةُ المَرْأَةُ ، والحِمِارُ ، والكَلْبُ ﴾ (٢٠) . ولم يَذْكُرْ مُرُورًا . والثانية ، لا تَبْطُلُ الصَّلاةُ به ؛ لأنَّ الوَقُوفَ والنَّوْمُ مُخَالِفٌ لِحُكْمِ المُرُورِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ عائشةَ كانت الصَّلاةُ بِينَ يَدَى رَسولِ اللهِ عَيِقِيةٍ ، فلا يَكْرَهُه ، ولا يُنْكِره ، وقد قال في المَارِّ : ثَنَامُ بِين يَدَى رَسولِ اللهِ عَيْقِيةٍ ، فلا يَكْرَهُه ، ولا يُنْكِره ، وقد قال في المَارِّ : ("تَلَكَانَ أَنْ ") يَقِفَ أَرْبَعِينَ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (٢٠). وكان يُصَلِّى إلى اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽٢٣) أخرجه مسلم، في : باب الأمر بقتل الكلاب ... إلخ ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ٣ / ١٢٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٣٣ .

⁽۲٤) في ا ، م: وهذه ه .

⁽٢٥) في ا يم : ﴿ فَإِنَّهُ ﴾ .

⁽٢٦) في أ ، م : (فعنه) .

⁽۲۷) تقدم تخریجه فی صفحة ۸۸.

⁽٢٨) سقط من : م .

⁽٢٩) تقدم في صفحة ٩٨.

⁽٣٠-٣٠) في أيم : والأن ١٠.

⁽٣١) تقدم في صفحة ٩١.

البَعِيرِ ، ولو مَرَّ بين يَدَيْه (٣٦ لم يَدَعْهُ ٤٦) ، ولهذا مَنَعَ البَهِيمَةَ من المُرُورِ . وكان ابنُ عمرَ يقول لِنَافِعِ : وَلِّنِي ظَهْرَكَ (٣٦) . لِيَسْتَتِرَ به مِمَّن يَمُرُّ بين يَدَيْهِ . وقَعَدَ عمرُ بين يَدَي المُصلِّى يَسْتُرُه من المُرُورِ (٣٤) . فَدَلَّ على أَنَّ الوُقُوفَ ليسَ في حُكْمِ المُرُورِ ، فلا يُقَاسُ عليه . وقولُ النَّبِيِّ عَيِّالِكُ : ﴿ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ﴾ . لا بُدَّ فيه من إضْمَارِ فلا يُقَاسُ عليه . وقولُ النَّبِيِّ عَيِّالِكُ : ﴿ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ﴾ . لا بُدَّ فيه من إضْمَارِ المُرورِ أو غيرِه ، (٣٠ فإنَّه لا يقطعُها إلَّا الفِعْلُ يفْعَلُه ، فلا بُدَّ مِن إضْمارِ ذلك الفعلِ ، وقد جاء في بعضِ الأخبارِ ذِكْرُ المُرورِ ٣٠) . فيَتَعَيَّنُ حَمْلُه عليه .

فصل: ومَن صَلَّى إلى سُتْرَةٍ ، فَمَرَّ من وَرَائِها ما يَقْطَعُ الصلاة ، لم تَنْقَطِعْ . وإن مَرَّ بينه وإن مَرَّ من وَرَائِها غيرُ ما يَقْطَعُها ، لم يُكْرَه ؛ لما مَرَّ من الأحاديث . وإن مَرَّ بينه وبينها ، قَطَعَها إن كان ممَّا لا يقْطَعُها اللهِ . وإن لم وبينها ، قَطَعَها إن كان ممَّا لا يقْطَعُها ، وإن كان الله يكُنْ بين يَدَيْهِ سُتْرَةٌ ، فمَرَّ بين يَدَيْهِ قُرِيبًا منه ما يَقْطَعُها ، قطَعَها ، وإن كان (٢٧) ممَّا لا يقْطَعُها ، كُرة ، وإن كان بَعِيدًا ، لم يَتَعَلَّقْ به حُكْمٌ . ولا أعْلَمُ أحدًا من أهْلِ العِلْمِ حَدَّ البَعِيدَ من ذلك ولا القريبَ ، إلَّا أنَّ عِكْرِمَة ، قال : إذا كان بَيْنَكَ وبينَ الذي يَقْطَعُ الصَّلَاة قَذْفَةُ الحَجَرِ (٢٨) ، لم يَقطَع الصلاة . وقد رَوَى عَبْدُ بنُ الذي يَقْطَعُ الصَّلَاة عَنْ وبينَ عَلَيْهِ سُتْرَةٍ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : أحْسَبُه عن رسولِ اللهِ عَلَيْ أَنْ قال : « إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ إلى غَيْرِ سُتْرَةٍ ، قال : أحْسَبُه عن رسولِ اللهِ عَلَيْ ، والحِمَارُ ، والخِنْزِيرُ ، والمَجُوسِيُ ، واليَهُودِئُ ، والمَجْوسِيُ ، واليَهُو رَوَايَة أين المَرْأَةُ ، ويُجزئُ عَنْهُ إذا مَرُوا بَيْنَ يَدَيْهِ قَذْفَةٌ بِحَجَرٍ " " . هذا لَفْظُ رَوَايَة أيى المَالَو اللهُ أَوْايَة أين

⁽٣٢-٣٢) سقط من : ١، م .

⁽٣٣) تقدم في صفحة ٨٥.

⁽٣٤) تقدم في صفحة ٨٥.

⁽٣٥-٣٥) سقط من : م .

⁽٣٦-٣٦) سقط من : ١ ، م .

⁽٣٧) في ١، م: (كانت ، .

⁽٣٨) في ا ، م : « بحجر » .

⁽٣٩) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦٢ .

دَاوُدَ . وفي « مُسْنَدِ عَبْدِ بنِ حُمَيْدِ » : « والنَّصْرَانِيُّ ، والمَرْأَةُ الحَائِضُ » . وهذا الحَدِيثُ لو ثَبَتَ ، لتَعَيَّنَ المَصِيرُ إليه ، غيرَ أَنَّه لم يَجْزِمْ / بِرَفْعِه ، وفيه ما هو مَتْرُوكُ ١٥١/٢ و بالإِجْماع ، وهو ما عَدَا الثَّلاَئَة المَذْكُورَة ، ولا يُمْكِنُ تَقْيِيدُ (١٠) ذلك بمَوْضِع بالإِجْماع ، وهو ما عَدَا الثَّلاَئَة المَذْكُورَة ، ولا يُمْكِنُ تَقْييدُ (١٠) ذلك بمَوْضِع السُّجُودِ ؛ فإنَّ قَوْلَه عَيِّكَةً : « إِذَا لَم تَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، قَطَعَ صَلاتَه الكَلبُ الأَسْوَدُ » . يَدُلُّ علَى أَنَّ ما هو أَبْعَدُ من السُّتُرَةِ تَنْفَطِعُ صَلَاتُه بمُرُورِ الكلبِ فيه ، والسُّتُرَةُ تكونُ أَبْعَدَ من مَوْضِعِ السُّجُودِ ، والصَّحِيحُ تَحْدِيدُ بمُرُورِ الكلبِ فيه ، والسُّتُرَةُ تكونُ أَبْعَدَ من مَوْضِعِ السُّجُودِ ، والصَّحِيحُ تَحْدِيدُ بمُرُورِ الكلبِ فيه ، والسُّتُرَةُ تكونُ أَبْعَدَ من مَوْضِعِ السُّجُودِ ، والصَّحِيحُ تَحْدِيدُ ذلك بما إذا مَشَى إليه ، ودَفَعَ المَارَّ بين يَدَيْه ، لا تَبْطُلُ صلاتُه ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلُهُ أَمَر بمَنْ في المَارِّ بين يَدَيْدِ (١٠٠) وتَقَدَّ بَعْدُ مَن عَنْدُ مَعْمَاعِ بِقَيْدِ ، وقد تَعَذَّرَ حَمْلُهما على مَشَى إليه لم تَبْطُلْ صلاتُه ، واللَّفْظُ في الحَدِينَيْنِ واحِدٌ ، وقد تَعَذَّرَ حَمْلُهما على إَلْهَ إِللهُ فَعُلَ في الحَدِينَيْنِ واحِدٌ ، وقد تَعَذَّرَ حَمْلُهما على إلْهُ إَلْهُ أَلْ في الحَدِينَيْنِ واحِدٌ ، وقد تَعَذَّرَ حَمْلُهما على الْهَوْمُ الْهَ وَلَالَةُ الإَجْمَاعِ بِقَيْدٍ ، فَتَقَيَّدُ الآخَرُ به . واللهُ أَعلمُ .

فصل: إذا صَلَّى إلى سُتْرَةٍ مَعْصُوبَةٍ ، فاجْتَازَ وَرَاءها كَلْبٌ أَسْوَدُ ، فهل تَنْقَطِعُ صَلَاتُه ؟ فيه وَجْهانِ ذَكَرَهُما ابنُ حَامِدٍ : أَحَدُهما ، تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ؛ لأَنَّه مَمْنُوعٌ مِن نَصْبِها ، والصلاةِ إليها ، فُوجُودُها كَعَدَمِها . والثانى ، لا تَبْطُلُ ؛ لِقَوْلِ مَمْنُوعٌ مِن نَصْبِها ، والصلاةِ إليها ، فُوجُودُها كَعَدَمِها . والثانى ، لا تَبْطُلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ : « يَقَى ذَلِكَ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ » (""، وهذا قد وُجِدَ . وأصْلُ الوَجْهَيْنِ إذا صَلَّى فى ثَوْبٍ مَعْصُوبٍ ، هل تَصِحُّ صلاتُه ؟ على رِوايتَيْن .

⁽٤٠) في ١، م: (تقيد).

⁽٤١) تقدم في صفحة ٩٢ .

⁽٤٢) في م: « لدلالة ».

⁽٤٣) تقدم في صفحة ٩٨.

بابُ صلاةِ المُسافِرِ

الأَصْلُ في قَصْرِ الصلاةِ الكِتابُ ، والسُّنَةُ ، والإجْماعُ ؛ أمَّا الكِتَابُ فَقَوْلُ اللهِ تعلى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (**) . قال – يَعْلَى (**) بن أُمَيَّةً – قلتُ لِعمر بن الخَطَّابِ : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ وقد أمِن النّاسُ ؟ فقال : عَجِبْتُ ممَّا عَجِبْتَ منه ، فسألَّتُ رسولَ اللهِ عَلِيْكُمْ فَاقْبُلُوا صَدَقَتَهُ » . أَخْرَجُهُ مُسلِمٌ (***) . وأمَّا السُّنَةُ ، فقد تَوَاتَرَتِ الاَنْجَبُلُ أَنَّ رسولَ اللهِ عَلِيْكُمْ فَاقْبُلُوا صَدَقَتَهُ » . أَخْرَجُهُ مُسلِمٌ (***) . وأمَّا السُّنَةُ ، فقد تَوَاتَرَتِ الاَنْجَبُلُ أَنَّ رسولَ اللهِ عَلِيْكُمْ فَاقْبُلُوا صَدَقَتُهُ » . أَخْرَجُهُ مُسلِمٌ (***) . وأمَّا السُّنَةُ ، فقد تَوَاتَرَتِ الاَنْجَبُلُ أَنَّ رسولَ اللهِ عَلِيْكُمْ فَاقْبُلُوا صَدَقَتُهُ » . أَخْرَجُهُ مُسلِمٌ (***) . وأمَّا السُّنَةُ ، فقد تَوَاتَرَتِ الاَنْجَبُلُ أَنَّ رسولَ اللهِ عَلِيْكُمْ فَاقْبُلُوا صَدَقَتُهُ » . أَخْرَجُهُ وَاللهُ إِنْ مَسْولَ اللهِ عَلِيْكُمْ فَاللهُ إِنْ مَسْعُودِ : صَخْبُتُ رسولَ اللهِ / حتى قُبِضَ وكان لا يَزِيدُ على رَكْعَتَيْنِ، وأبا بكر حتى قُبضَ ، وكان لا يَزِيدُ وقال ابنُ مَسْعُودٍ : صَلَيْتُ مع النَّبِيِّ عَلِيْكُ وَعَنْ بَنْ مُ عَمْرَ وكَعَتَيْنِ ، فمع أَلَى بكر رَكْعَتَيْنِ ، ومع عمر رَكْعَتَيْنِ ، ثم تَفَرَّفَتُ بكم الطُرُقُ . وولا أنسَ : خَرَجْنَا مع رسولِ اللهِ عَلِيْكُ وَوَدَدْتُ أَنَّ لَى من أَرْبَعِ رَكْعَتَيْنِ مَتِعَ رَجْعَ، وأَقَمْنَا بمَكَّةَ عَشْرًا نَقْصُرُ الصَّلَاقَ حتى رَجَعَ ، وأَقَمْنَا بمَكَّةً عَشْرًا نَقْصُرُ الصَّلَاقَ حتى السَّلَاقَ حتى رَجَعَ ، وأَقَمْنَا بمَكَّةً عَشْرًا نَقْصُرُ الصَلَاقَ حتى رَجَعَ ، وأَقَمْنَا بمَكَّةً عَشْرًا نَقُصُرُ الصَلَاقَ حتى السَّلَاقُ عَنْ اللهُ اللهُ

⁽٤٤) سورة النساء ١٠١ .

⁽٥٥) في النسخ : ﴿ يَعْنَى ﴾ .

⁽٤٦) في : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٧٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب صلاة المسافر ، من كتاب السفر . سنن أبي داود ١ / ٢٧٤ . والترمذى ، في : باب سورة النساء ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ١٦٣ . والنسائي ، في : باب تقصير الصلاة في السفر ، من كتاب إقامة من كتاب التقصير . المجتبى ٣ / ٩٥ . وابن ماجه ، في : باب تقصير الصلاة في السفر ، من كتاب الصلاة . سنن الن ماجه ١ / ٣٣٩ . والدارمي ، في : باب قصر الصلاة في السفر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٠ ، ٣٦ .

رَجَعَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَّ (٢٠٠) . وأَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ على أَنَّ مَن سَافَرَ سَفَرًا تُقْصَرُ في مثله الصَّلاةُ في حَجِّ ، أو عُمْرَةٍ ، أو جِهَادٍ ، أنَّ له أن يَقْصُرَ الرُّبَاعِيَّةَ فيُصَلِّيها رَكْعَتَيْنِ .

٢٦٦ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِذَا كَانَتْ مَسَافَةُ سَفَرِهِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَحًا ، أو (١) ثَمَانِيَةً وأَرْبَعِينَ مِيلًا بالهاشِمِيُّ (٢) ، فَلَهُ (٣أَنْ يَقْصُرَ ٣))

قَالَ الْأَثْرَمُ : قِيلَ لأَبِي عَبِدِ اللهِ : في كم تُقْصَرُ الصَّلاةُ ؟ قال : في أَرْبَعَة بُرُدٍ .

(٤٧) الأول أخرجه البخارى ، في : باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ٢ / ٥٧ . ومسلم ، في : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٧٩ ، ٨٠٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التطوع فى السفر ، من كتاب السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٧٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التقصير فى السفر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٠١ . وابن ماجه ، فى : باب والنسائى ، فى : باب ترك التطوع فى السفر ، من كتاب السفر . المجتبى ٣ / ١٠١ . والإمام أحمد ، فى : المسند التطوع فى السفر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٦ .

والثانى أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة بمنى ، من كتاب التقصير ، وفى : باب الصلاة بمنى ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٥٣ ، ٥٤ ، ١٩٨ ، ١٩٨ . ومسلم ، فى : باب قصر الصلاة بمنى ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة بمنى ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٤ . والدارمى ، فى : المسند فى : باب الصلاة بمنى ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٥٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٥٦ ، ٤٢٥ ، ٤٦٤ .

والثالث أخرجه البخارى ، فى : باب مقام النبى عَلَيْكُ بمكة زمن الفتح ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥ / ١٩٠ ، ١٩١ . ومسلم ، فى : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨١ ، ٤٨٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب متى يتم المسافر ، من كتاب السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٨٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى تقصير الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٨٠ . والنسائى ، فى : باب تقصير الصلاة فى السفر ، وباب المقام الذى يقصر بمثله الصلاة ، من كتاب السفر . المجتبى ٣ / ٩٦ ، ٩٧ ، ٠٠ . وابن ماجه ، فى : باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٢ . والدارمى ، فى : باب فى من أراد أن يقيم ببلدة كم يقيم حتى يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٥٠ .

(١) في ١: ﴿ وَالْفُرْسَخُ ثُلَاثُةً أَمِيالَ فَيَكُونَ ﴾ . ويأتي .

(٢) سقط من : ١ .

(٣-٣) في ١ : ﴿ القصر ﴾ .

قِيلَ له : مَسِيرَةُ يَوْمٍ تَامٍّ ؟ قال : لا . أَرْبَعَة بُرُدٍ ، سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا ، وَمَسِيرَةُ يَوْمَيْنِ . فَمَذْهَبُ أَيْ عَبِدِ اللهِ أَنَّ القَصْرَ لا يَجُوزُ في أَقَلَّ مِن سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا ، والفَرْسَخُ : ثَلَاثُهُ أَمْيَالٍ ، فيكون ثَمَانِيةً وَارْبَعِينَ مِيلًا ، قال القاضى : والمِيلُ : اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ قَدَمٍ ، وذلك مَسِيرةُ يَوْمَيْنِ قاصِدَيْن . وقد قَدَّرَهُ ابنُ عَبَّسٍ ، فقال : من عُسْفَانَ (*) إلى مَكَّة ، ومن الطَّائِفِ إلى مَكَّة ، ومن جُدَّة إلى مَكَّة . وذكرَ صَاحِبُ عُسْفَانَ (*) أَنَّ مِن دِمَشْقَ إلى القَطِيفَة أَرْبَعَة وعِشْرِينَ مِيلًا ، ومن دِمَشْقَ إلى القَطِيفَة أَرْبَعَة وعِشْرِينَ مِيلًا ، ومن دِمَشْقَ إلى المُسْوَةِ إلى جَاسِم (*) أَرْبَعَة وعِشْرِينَ مِيلًا . فعلى الكُسْوَةِ اثنَا عَشَرَ مِيلًا ، ومِن الكُسْوَةِ إلى جَاسِم (*) أَرْبَعَة وعِشْرِينَ مِيلًا . فعلى الكُسْوَةِ اثنَا عَشَرَ مِيلًا ، ومِن الكُسْوَةِ إلى جَاسِم (*) أَرْبَعَة وعِشْرِينَ مِيلًا . فعلى الكُسْوَةِ اثنَا عَشَرَ مِيلًا ، والشَّافِعِيُّ ، وإلىه جَاسِم (*) أَرْبَعَة وعِشْرِينَ مِيلًا . والنَّهُ عَلَى عَلَى المُنْفِقِ إلى عَمْر اللهُ ومن دِمَشْقَ إلى عَمْر الله ومن الكُسْوَةِ إلى جَاسِم (*) أَرْبَعَة وعِشْرِينَ مِيلًا . وأَرُوىَ عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ عمر أَنَّه كان (*) يَقْصُرُ إلى يَقْصُرُ في مَسِيرَة عشرةِ فَرَاسِخَ ، قال ابنُ المُنْذِرِ : ثَبَتَ أَن ابنَ عمر كان يَقْصُرُ إلى أَنْضَ النَّوْمِ ، ولا يقُصُرُ في مَلِيلَة وَلَى النَّوْرِي عَنْ ابنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّه يَقْصُرُ أَنْ النَّذَةِ وَلُونَ : مَسِيرَة ثَلَاثُهُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ ، وبه تَأْخُذُ . ويُرْوَى عن ابنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّه يَقْصُرُ ا في الشَسْمُ وقيه قَلَ الظَّولِ النَّيِّ عَلَيْهُ . وبه قال القُوْرِيُ وأَبه عَنِيفَةَ ؛ لقول النَّبِي مَسْمُ وله ذلك ، ولان الظَّلَاثَة أَيَّامٍ ولَيَالِيهِنَ » (*) . وهذا يَقْتَضِي أَنْ كُلَّ مُسَافِر له ذلك ، ولائل الثَلَاثَةَ الْعَامِ ولَيَالِيهِ قَلْ الْكَ ، وهذا يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مُسَافِر له ذلك ، ولائل الثَلَاثُ مَنْ النَّالَ المُنْ الثَلَاثُ ، واللهُ النَّلُو النَّالِي النَّوْدُ فَلَى النَّالْ النَّالِ اللَّالَةُ اللهُ اللَّهُ ولَا النَّلُو فَيَالِيهُ اللهُ اللَّهُ ولَا الْ

⁽٤) عسفان : منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة . معجم البلدان ٣ / ٦٧٣ .

⁽٥) أى ابن خرداذبه أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله ، المتوفى في حدود سنة ثلاثمائة . والنقل عنه في المسالك والممالك ٧٦ .

⁽٦) في ١ ، م : « حاسم » تصحيف .

⁽٧) سقط من الأصل.

⁽٨) أخرجه مسلم ، في : باب التوقيت في المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ / ٢٣٢ . وأبو داود ، في : باب التوقيت في المسح ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٣٥ . والترمذي ، في : باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١ / ١٤١ . وابن ماجه ، والنسائي ، في : باب التوقيت في المسح على الخفين للمقيم ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٢٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٨٨ ، والإمام = ١٨٤ . والدارمي ، في : باب التوقيت في المسح ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١ / ١٨١ ، والإمام =

مُتَّفَقً عِلِيها ، وليْسَ فَى أقلَّ من ذلك تَوْقِيفٌ ولا اتّفاقٌ . وَرُوِىَ عن جَمَاعَةٍ من السَّلَفِ ، رَحْمَةُ الله عليهم ، ما يَدُلُ على جَوَازِ القَصْرِ فَى أقلَّ من يَوْمِ . فقال الأُوزَاعِيُّ : كان أنسَّ يَقْصُرُ فيما بينه وبينَ خَمْسَةِ فَرَاسِخَ . وكان قبيصة بنُ دُويِّبٍ ، وهَانِئُ بن كُلْتُومٍ ، وابنُ مُحَيْرِيزِ يَقْصُرُونَ فيما بين الرَّمْلَة وبَيْتِ دُويِّبٍ ، وهَانِئُ بن كُلْتُومٍ ، وابنُ مُحَيْرِيزِ يَقْصُرُونَ فيما بين الرَّمْلَة وبَيْتِ المَقْدِسِ (') . وَرُوِى عن على مُ رَضِى الله عنه ، أنَّه خَرَجَ من قَصْرِهِ بالكُوفَةِ حتى التَّحَيْلَة (') ، فَصَلَّى بها الظُهْرَ والعَصْرُ رَكْعَتَيْنِ ، ثم رَجَعَ مِن يَوْمِه ، فقال : أَرْتُ أَن أَعَلَمُكُم سُنَتَكُمْ . وعن جُبيْر بنِ نَفَيْر ، قال : خَرَجْتُ مع شُرَحْبِيل بنِ السَّمْطِ إلى قَرْيَةٍ على رَأْسِ سَبْعَة عَشَرَ مِيلًا ، أو ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِيلًا ، فَصَلَّى السَّمْطِ إلى قَرْيَةٍ على رَأْسِ سَبْعَة عَشَرَ مِيلًا ، أو ثَمَانِيَة عَشَرَ مِيلًا ، فَصَلَّى السَّمْطِ إلى قَرْيَةٍ من قال : رأيتُ عمر بن الخَطَّابِ يُصَلِّى بالخُلْفَةِ رَكْعَيْنِ ، السَّمْطِ إلى قَرْيَةٍ من وَرُيةٍ من رأان يَعْقِلْ . رَوَاه مُسْلِمٌ ('') . ورُوى أنَّ دِحْية وقل : إلى قَدْرِ ثلاثَةِ أَمْيَالٍ في رمضانَ ، ثم إلَّه الكَلْبِي عَرَجَ من قَرْيَةٍ من ('') دِمَشُقَ مَرَّةً إلى قَدْرِ ثلاثَةِ أَمْيَالٍ في رمضانَ ، ثم إلَّه أَفْطَرَ ، وأَفْطَرَ ، وأَفْطَرَ معه أنَاسٌ ، وكَرَهَ آخَرُونَ أن يُفْطِرُوا ، فلما رَجَعَ إلى قَرْيَة ، قال : واللهِ الفَلْرَ ، وأَفْطَرَ معه أنَاسٌ ، وكَرَهَ آخَرُونَ أن يُفْطِرُوا ، فلما رَجَعَ إلى قَرْيَة ، قال : واللهِ الفَدْ رأَيْتُ النَوْمَ أَمْرًا ما كنتُ أَطُنُ أَنِّى أَرَاهُ ، إن قَوْمًا رَغِبُوا عن هَدِي رسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ يَعْوَلُ ذَلْكُ لِلْقِهِ مَالُونَ العَبِدِي عَرْ أَن يُعْوِلُ اللهِ يَعْرَفِي مَ عَنْ أَي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ، قال : كان رسولِ اللهِ هُمُنَا مِن أَبِي هارُونَ العَبِدِي ، عن أبي هارُونَ العَبِدِي ، عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِي ، قال : كان رسول الله

 $^{= \}frac{1}{1} \pi (1) \cdot \frac{1}{1} \cdot \frac{1}{1$

⁽٩) بين الرملة وبيت المقدس ثمانية عشر ميلا . المسالك والممالك ٧٨ .

⁽١٠) موضع قرب الكوفة على سمت الشام . معجم البلدان ٤ / ٧٧١

⁽١١) في : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨١ .

⁽۱۲) في ا،م: ﴿ فِي ، .

⁽۱۳) في م زيادة : « قبل » .

⁽١٤) فى : باب قدر مسيوة ما يفطر فيه ، من كتاب الصوم . سنن أبى داود ١ / ٥٦٢ ، ٥٦٣ . كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٩٨ .

عَلِيْكُ إِذَا سَافَرَ فَرْسَخًا قَصَرَ الصَّلَاةَ (١٠). وقال أنسٌ: كان رسولُ اللهِ عَلَيْكُ إِذَا مَسَيرَةَ ثلاثَة أَمْيَالِ ، أو ثلاثة فَرَاسِخ ، صَلَّى رَكْعَتَيْن . شُعْبَةُ الشَّاكُ . رَوَاه مُسْلِمٌ ، وأبو دَاوُدَ (١١) . واحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بقولِ ابنِ عَبَّاسٍ وابن عمر ، قال ابنُ عَبَّاسٍ : يا أَهْلَ مَكَّةَ ، لا تَقْصُرُوا في أَدْنَى مِن أَرْبِعةِ بُرُدٍ مِن عُسْفَانَ إِلَى مَكَّةَ (١١) قال الخَطَّابِي (١٨٠) : وهو أصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عن ابنِ عمر . ولاَنَّها مَسَافَةٌ تَجْمَعُ مَشَقَّةً وَاللهُ السَّفَرِ ، مِن الحَلِّ والشَّدِ ، فجاز القَصْرُ فيها ، كَمَسَافَةِ النَّلاث ، / ولم يَجُزْ فيما دُونِها ؛ لأَنَّه لم يَثْبَتْ دَلِيلٌ يُوجِبُ القَصْرُ فيه . وقولُ أنسٍ : إِنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ كان دُونِها ؛ لأَنَّه لم يَثْبَتْ دَلِيلٌ يُوجِبُ القَصْرُ فيه . وقولُ أنسٍ : إِنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ كان النَّيَ إِذَا حَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ، أو ثلاثةِ فَرَاسِخَ ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرُادَ بِهِ إِذَا سَافَر سَفَرًا طَوِيلًا قَصَرَ إِذَا بَلَغَ ثلاثةَ أَمْيَالٍ . كَا قال في لَفْظِه الآخَرِ : إِنَّ النَّبِيَّ عَلَى اللهُ اللهُ مَنَّالِ مَا وَبِذِي الخُلْفَةِ (٢٠) رَبِعَ الْمُ لَكُنَةُ مُونَا اللهُ مَنْ اللهُ اللهُ عَلَيْفَةً ، ولِا أَرَى لِمَا صَارَ إِلِيهِ الأَرْبَعُ أُولَلَ الصَّحَابَةِ مُتَعَارِضَةً مُحَبِّفَةً ، ولا أَرَى لِمَا صَارَ إليه الأَيْسُةُ خُجَّةً ، لأَنَّ أَقُوالَ الصَّحَابَةِ مُتَعَارِضَةً مُخْتَلِفَةً ، ولا أَرَى لِمَا صَارَ إِلَهِ الأَرْسُةُ أُحَجَّةً ، لأَنَّ أَقُوالَ الصَّحَابَةِ مُتَعَارِضَةً مُخْتَلِفَةً ، ولا أَرَى لِمَا صَارَ إليه الأَيْسَةُ خُجَةً ، لأَنَّ أَقُوالَ الصَّعَابَةِ مُتَعَارِضَةً مُؤْمِلُونَا الْعَنْهُ وَلا اللهُ عَلَيْلُ الْمُؤَلِّ الْقَوْلُ الصَّعَابَةِ مُتَعَارِضَةً مُؤْمِلُولًا الْعَلَى فَلَا الْعَلَى الْ

⁽١٥) أخرجه ابن أبى شيبة ، في : باب في مسيرة كم يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ١٤٣ ، ٤٤٣ .

⁽١٦) سقط: ﴿ وَأَبُو دَاوِد ﴾ من الأصل. وأخرجه مسلم ، في : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨١ . وأبو داود ، في : باب متى تقصر الصلاة ، من كتاب السفر . سنن أبي داود ١ / ٢٧٤ . كما أخرجه الإنمام أجمد ، في : المسند ٣ / ١٢٩ .

ر (١٧) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما يجب فيه قصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . الموطأ ١ / ١٤٨ . والدارقطني ، في : باب قدر المسافة التي تقصر في مثلها وقدر المدة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ١٤٨ . ٣٨٧ .

⁽١٨) في معالم السنن ١ / ٢٦٢ .

⁽١٩-٩) في م: ﴿ بالمدينة ﴾ . وأخرجه البخارى ، في : باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ، وباب رفع الصوت بالإهلال ، وباب التحميد والتسبيح ... إلخ ، وباب نحر البدن قائمة ، من كتاب الحج ، وفي : باب الحروج بعد الظهر ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٢ / ١٧٠ ، ٢١٠ ، ٤ / ٥٩ . ومسلم ، في : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٠ . وأبو داود ، في : باب في وقت الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١١ . والنسائى ، في : باب صلاة العصر في السفر ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١ / ١٩٢ .

⁽٢٠) ذو الحليفة : قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة . معجم البلدان ٢ / ٣٢٤ .

حُجَّة فيها مع الاختِلَافِ . وقد رُوِى عن ابنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ عمر ، خِلَافُ ما احْتَجَّ به أَصْحَابُنا . ثم لو لم يُوجَدُ ذلك لم يكنْ في قَوْلِهم حُجَّةٌ مع قولِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ وَفِعْلِه ، وإذا لم تَثْبُتْ أَقْوَالُهم امْتَنَعَ المَصِيرُ إلى التَّقْدِيرِ الذي ذَكَرُوُهِ ؛ لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهما ، أَنَّه مُحَالِفٌ لِسُنَةِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ التي رَوِيْناها ، ولِظَاهِرِ القُرْآن ؛ لأَنْ ظَاهِرَهُ إِبَاحَةُ القَصْرِ لمن ضَرَبَ في الأَرْضِ، لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿ وإذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلَاةِ في . وقد سَقَطَ شَرْطُ الحَوْفِ بالحَبَرِ المَدْتُكُورِ عن يَعْلَى بن أُمَيَّة . فَيقِي ظَاهِرُ الآية مُتناولًا كُلَّ ضَرْبٍ في الأَرْضِ . عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلَاةِ في الآية مُتناولًا كُلَّ ضَرْبٍ في الأَرْضِ . وقولُ النَّبِيِّ عَلِيْكَ : « يَمْسَعُ المُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » (١٦) . جاء لِبَيَانِ أَكْثَرِ مُدَّة الْقَصِيرَةِ في وقولُ النَّبِي عَلِيْكَ : « يَمْسَعُ المُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » (٢١) . جاء لِبَيَانِ أَكْثُو مُدَّة الْمَامِ وقولُ النَّبِي عَلِيْكَ المُسَافِةِ القَصِيرَةِ في الأَرْفِ . وقولُ النَّبِي عَلِيْكَ المُسَافِةِ القَصِيرَةِ في اللهُ التَوْقِيقُ مَا اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْهُ سَفَرًا ، فقال : « لا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنَ باللهِ اللهُ اللهُ التَوْقِيفُ ، فلا يَجوزُ المَصِيرَةَ يَوْمٍ إلَّا مَعَ ذِى مَحْرَمٍ » (٢٢) . والناني ، أَنَّ التَقْدِيرَ المَصِيرَةَ يَوْمٍ إلَّا مَعَ ذِى مَحْرَمٍ » (٢٢) . والناني ، أَنَّ التَقْدِيرَ المَعْ فِي مَنْ أَبَاحُ القَصْرُ لكلُّ مُسَافِرٍ ، إلَّا أَن يَنْعَقِلَ الإَنْ يَنْعَقِدَ وَلَا اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ الْ يَنْعَقِدَ المَعْ خِلَاهُ عَلَى خَلَاهِ ، وللمُ عَلَا في المَوْرَةِ مُعْ مَن أَبَاحَ القَصْرُ لكلُّ مُسَافِرٍ ، إلَّا أَن يَنْعَقِدَ اللهُ عَلَى عَلَا عَلَى خَلَاهُ عَلَى اللهُ الْعَرْفِهِ . اللهُ عَلَى عَلَاهُ عَلَى خَلَاهُ عَلَى خَلَاهُ عَلَى المَاقِلِ ، إلَّا اللهُ اللهُ المُعْرَاقِ المَاقِلِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُعْرَاقِ المُسَافِرِ ، إللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُعْلِقُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

فصل : وإذا كان في سَفِينَةٍ في البَحْرِ ، فهو كالبَرِّ ، إن كانت مسافةُ سَفَرِه تَبْلُغُ مَسافةَ القَصْرِ ، أُبِيحَ له ، وإلَّا فلا ، سواءٌ قَطَعَها في زَمَنٍ طَوِيلٍ أو قَصِيرٍ ، اعْتِبَارًا

⁽٢١) تقدم في صفحة ١٠٦.

⁽۲۲) أخرجه البخارى ، فى : باب فى كم يقصر الصلاة ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ٢ / ٥٥ . وأبو ومسلم ، فى : باب سفر المرأة مع عرم إلى حج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٧٧ . وأبو داود ، فى : باب فى المرأة تحج بغير عرم ، من كتاب المناسك . سنن ألى داود ١ / ، ١٠٠ . والترمذى ، فى : باب كراهية أن تسافر المرأة وحدها ، من أبواب الرضاع . عارضة الأحوذى ٢ / ١١٩ ، ١٢٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما فى : باب المرأة تحج بغير ولى ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٨ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الوحدة فى السفر للرجال والنساء ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٢ / ٩٧٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٠٩ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٠٠ ، ٢٥١ ، ٢٥١ ، ٤٣٧ ، ٤٣٧ ، وياد ما المسند ٢ . ٥٠٠ .

بالمسافة . وإن شَكَّ هل السَّفَرُ مُبِيحٌ لِلْقَصْرِ أَوْ لا ؟ لم يُبَحْ له ؛ لأَنَّ الأَصْلَ وُجُوبُ الإِنْمَامِ ، فلايَزُولُ بالشَّكِّ . وإن قَصَرَ ، لم تَصِحَّ صَلَاتُه ، وإن تَبَيَّنَ له بَعْدَها أنه الإِنْمَامِ ، فلايَزُولُ بالشَّكِّ . وإن قَصَرَ ، لم تَصِحَّ صَلَاتُه ، وإن تَبَيَّنَ له بَعْدَها أنه الموريل ؛ لأَنَّه صَلَّى شَاكًا في صِحَّةِ صَلَاتِه ، فَأَشْبَهَ ما لو / صَلَّى شَاكًا في دُخُولِ الوَقْتِ .

فصل: والاغتبارُ بالنَّيَّة لا بالفِعْلِ ، فَيُعْتَبُرُ أَن يَنْوِى مَسَافَةً تُبِيحُ القَصْرَ ، فلو خَرَجَ يَقْصِدُ سَفَرًا بَعِيدًا ، فقصَرَ الصَّلَاة ، ثم بَدَا له فَرَجَع ، كان ما صَلَّاهُ مَاضِيًا صَحِيحًا ، ولا يَقْصُرُ في رُجُوعِه ، إلَّا أَن تَكُونَ مَسَافَةُ الرُّجُوعِ مُبِيحةً بِنَفْسِها . نصَّ أَحمدُ على هذا . ولو خَرَجَ طَالِبًا لِعَبْدِ آبِق ، لا يَعْلَمُ أَيْنَ هو ، أو مُنتَجِعًا غَينًا أو كَلَّ ، متى وَجَدَهُ أقام أو رَجَعَ ، أو سائِحًا في الأَرْضِ لا يَقْصِدُ مَكَانًا ، لم يُبحُ له القَصْرُ ، وإن سَارَ سَفَرًا أَيَّامًا . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يُبَاحُ له القُصْرُ إذا بَلَغَ مَسَافَةً مُسَافَةً القَصْرِ ، فلم يُبحُ له مُبيحة له ؛ لأنه مُسافِرٌ سَفَرًا طَوِيلًا . ولنَا ، أنَّه لم يَقْصِدُ مَسَافَةَ القَصْرِ ، فلم يُبحُ له تُعْبَرُ (٢٠٥) نِيَّتُه ، كالسَّفَرِ القَصِيرِ ، وسَفَرِ المَعْصِيةِ ، ومتى رَجَعَ هذا يَقْصِدُ بَلَدَه ، أو نو قَصَدَ بَلَدًا بعيدًا ، أو في عَرْمِه أنَّه متى وَجَدَ طِلْبَتَه دُونَه رَجَعَ أو أقامَ ، لم يُبحُ له القَصْرُ ؛ لأَنَّه لم يَجْوِدِ ، فله القَصْرُ ؛ لأَنَّه لم يَجْوِدِ ، فله القَصْرُ ؛ لأَنَّه لم يَجْوِدِ نَيَّتِه المُبيحَةِ ، ولو قَصَدَ بَلَدًا بعيدًا ، أو في عَرْمِه أنَّه متى وَجَدَ طِلْبَتَه دُونَه رَجَعَ أو أقامَ ، لم يُبحُ له القَصْرُ ؛ لأَنَّه لم يَجْزِمْ اللهِ القَصْرُ ، وإن كان لا يَرْجِعُ ولا يُقِيمُ بِوجُودِهِ ، فله القَصْرُ ، فله القَصْرُ . وإن كان لا يَرْجِعُ ولا يُقِيمُ بِوجُودِه ، فله القَصْرُ .

فصل (۲۱): ومتى كان لِمَقْصِدِه طَرِيقَانِ ، يُبَاحُ القَصْرُ فى أَحَدِهما دُونَ الآخَرَ ، فَسَلَكَ البَعِيدَ لِيَقْصُرُ الصَّلَاةَ فيه ، أُبِيحَ له ؛ لأنَّه مُسَافِرٌ سَفَرًا بَعِيدًا مُبَاحًا ، فأُبِيحَ له القَصْرُ ، كما لو لم يَجِدْ سِوَاهُ أو كان الآخَرُ مَخُوفًا أو شَاقًا .

⁽٢٣) سقط من : ١ ، م .

⁽۲٤) في ا، م: «يبحه».

⁽٢٥) في ا، م: ﴿ يَغْيَرُ ﴾ .

⁽٢٦) سقط هذا الفصل كله من : ١ .

فصل: وإنْ أُخْرِجَ (٢٧) الإِنْسَانُ إلى السَّفَرِ مُكْرَهًا ، كَالأَسِيرِ ، فله القَصْرُ إذا كان سَفَرُهُ بَعِيدًا ، نَصَّ عليه أَحمدُ . وقال الشَّافِعِيُّ : لا يَقْصُرُ ؛ لأَنَّه غيرُ نَاوِ للسَّفَرِ ولا جازِمٍ به ، فإنَّ نِيَّتُهُ أَنَّه متى أَفْلَتَ رَجَعَ . ولَنا ، أَنَّه مُسَافِرٌ سَفَرًا بَعِيدًا غير مُحَرَّمٍ ، فأبيحَ له القَصْرُ ، كالمَرْأةِ مع زَوْجِها ، والعَبْدِ مع سَيِّدِه ، إذا كان عَرْمُهما أَنَّه لو مَاتَ أو زالَ مُلْكُهما ، رَجَعَ . وقِياسُهُم مُتْنَقِضٌ بَهذا . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه يُتمّ إذا صَارَ في حُصُونِهِم . نَصَّ عليه أيضا ؛ لأَنَّه قد انْقَضَى سَفَرُه . ويَعْتَمِلُ أَنَّه لا يَلْزَمُه / الإِنْهَامُ ؛ لأَنَّ في عَزْمِه أَنَّه متى أَقْلَتَ رَجَعَ ، فأشْبَهَ المَحْبُوسَ ٢/١٥٢٤ ظُلُمًا .

٢٦٧ – مسألة ؛ قال : ﴿ إِذَا جَاوَزَ بُيُوتَ قَرْيَتِه ﴾

وجُمْلُتُه أَنّه لِيس لَمْن نَوَى السَّفَرَ القَصْرُ حتى يَخْرُجَ من بُيُوتِ قَرْيَته ، ويَجْعَلَها وراءَ ظَهْرِه . وبهذا قال مالِكُ ، والشَّافِعِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو ثُوْرٍ . وحُكِى ذلك عن جَمَاعَةٍ من التَّابِعِينَ . وحُكِى عن عَطاءٍ ، وسليمانَ بن موسى ، أنهما أباحا القَصْرَ في البَلَدِ لمن نَوى السَّفَرَ . وعن الحارِثِ بن أبى رَبِيعَة ، أنه أرادَ سفرًا ، فصلَّى بهم في مَنْزِله رَكْعَتَوْنِ ، وفيهم الأَمْوَدُ بنُ يَزِيدَ ، وغيرُ واحِدٍ من أصْحَابِ عبدِ اللهِ . ورَوَى عُبَيْدُ بن جُبَيْرٍ ، قال : كنتُ (١) مع أبى بَصْرَةَ الغِفَارِيِّ في سَفِينَةٍ من الفُسْطَاطِ ، في شَهْرِ رمضانَ ، فدَفَعَ ، ثم قُرِّب غِذَاوُهُ ، فلم يُجَاوِزِ في سَفِينَةٍ من الفُسْطَاطِ ، في شَهْرِ رمضانَ ، فدَفَعَ ، ثم قُرِّب غِذَاوُهُ ، فلم يُجَاوِزِ البَّيُوتَ ؟ قال البَّيُوتَ حتى دَعَا بالسُّفْرةِ ، ثم قال : اقْتَرِبْ . فقلتُ : ألَسْتَ تَرَى البُيُوتَ ؟ قال البَّيُوتَ عن سُنَّةِ رسولِ الله عَيْلِيَّةً . فأكلَ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١) . ولنا ، أبو بَصْرَةَ : أَتَرْغَبُ عن سُنَّةِ رسولِ الله عَيْلِيَّةً . فأكلَ . رَوَاه أبو دَاوُدَ ١٠ . ولنا ، قولُ الله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّكَرَةِ ﴾ ولا يكونُ ضَارِبًا في الأَرْضِ حتى يَخْرُجَ ، وقد رُوِى عن النَّبِي عَيْلِيَّةً ، أَنَّه اللهُ عَلَيْكُمْ عَن النَّبِي عَيْلِيَّةً ، أَنَّهُ ولا يكونُ ضَارِبًا في الأَرْضِ حتى يَخْرُجَ ، وقد رُوِى عن النَّبِي عَلِيَّا في اللَّهُ مَا يَعْلَى اللهُ عَلَيْكُمْ وَلا يكونُ صَارِبًا في الأَرْضِ حتى يَخْرُجَ ، وقد رُوى عن النَّبِي عَلَيْكُمْ ، أَنَّه مَا اللهُ عَلَيْكُمْ وَلَا اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُمْ وقد يكونُ عن النَّبِي عَلَيْكُمْ وَلَا عَنْ النَّهُ عَلَيْكُمْ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْكُمْ مَا اللهُ اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلَى اللهُ عَلَيْكُمْ عَلَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَاللّهُ عَلَى عَالَ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ

⁽۲۷) في ا، م: « خرج ».

⁽١) في الأصل : « ركبت » ، والمثبت في : ١ ، م ، وسنن أبي داود .

⁽٢) في : باب متى يفطر المسافر إذا خرج ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٢ . وانظر : عون المعبود ٢ / ٢٩٣ ، في تعليقه على « فدفع » .

كان يَبْتَدِئُ القَصْرُ إِذَا خَرَجَ مِن الْمَدِينَةِ (٢) . قال أنسٌ : صَلَيْتُ مِع النبي عَيْقَةً الظُهْرَ بالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا ، وبِذِى الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتْنِ . مُتَفَقَّ عليه (٢) . فأمّا أبو بَصْرَةَ فإنّه لَم يَأْكُلُ حتى دَفَعَ ، وقولُه : لم يُجَاوِزِ البُيُوتَ : معناه – والله أعلمُ – لم يَبْعُدْ منها ؟ بِدَلِيلِ قولِ عُبَيْدِ له : ألَسْتَ تَرَى البُيُوتَ ؟ إِذَا ثَبَتَ هذا ؟ فإنّه يَجُوزُ له القَصْرُ وإِن يَدَلِيلِ قولِ عُبَيْدِ له : ألَسْتَ تَرَى البُيُوتِ ؟ إِذَا ثَبَتَ هذا ؟ فإنّه يَجُوزُ له القَصْرُ وإِن كَان قَرِيبًا مِن البُيُوتِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مِن نَحْفَظُ عنه مِن أَهْلِ العِلْمِ ، كَان قَرِيبًا مِن البُيُوتِ . قال ابنُ المُنذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مِن نَحْفَظُ عنه مِن أَهْلِ العِلْمِ ، وَرُوىَ عن مُجَاهِدٍ ، أنَّه قال : إِذَا خَرَجْتَ مُسَافِرًا فلا تَقْصُرُ الصَّلاةَ يَوْمَكَ ذلك وَرُوىَ عن مُجَاهِدٍ ، أنَّه قال : إِذَا خَرَجْتَ مُسَافِرًا فلا تَقْصُرُ الصَّلاةَ يَوْمَكَ ذلك وَرُوىَ عن مُجَاهِدٍ ، أنَّه قال : إِذَا خَرَجْتَ مُسَافِرًا فلا تَقْصُرُ الصَّلاةَ يَوْمَكَ ذلك اللهُ اللَّيْلِ ، وإذَا رَجَعْتَ لَيْلًا فلا تَقْصُرُ الْيُلِقَ عَنْ مَنَ الصَّلاةِ ﴾ . وأنَّ إلى اللَّيْلِ ، وإذا رَجَعْتَ لَيْلًا فلا تَقْصُرُ الْيُلَتَلَ حتى تُصْبِعَ . ولنَا ، قُولُ اللهِ تعالى : إِذَا خَرَجُ مِن المَدِينَةِ لم يَزِدْ على رَكْعَتْنِ حتى يَرْجِعَ اليها(٥٠) . وحَدِيثُ أَبِي بَصْرَةَ، وقال عبدُ الرحمنِ الهَمْدَانِينَ بِن الجِسْرِ وقَنْطَرَةِ الكُوفَةِ (٨) . وقال مَحْرَجُه إلى صِفِينَ، فَرَائِتُهُ يُصِمَلَى (٧) رَحْعَتَيْنِ بين الجِسْرِ وقَنْطَرَةِ الكُوفَةِ (٨) . وقال البُخَارِيُّ : فَرَجَعَ قِيلَ له : هذه الكُوفَةُ . مَحْرَجَه إلى صَفَينَ ، فلمَا رَجَعَقِيلَ له : هذه الكُوفَةُ .

⁽٣) أخرج نحوه البخارى ، في : ترجمة باب يقصر إذا خرج من موضعه ، من كتاب التقصير . صحيح المخارى ٢ / ٥٤ .

⁽٤) تقدم في ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨.

⁽٥) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الوتر في السفر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه / ١٠٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٢٤ . وانظر ما تقدم في صفحة ١٠٨ .

⁽٦) فى النسخ : « الهمذانى » . وهو عبد الرحمن بن زيد أو يزيد الفايشي ، همدانى . انظر اللباب ، ومصنف عبد الرزاق ، الموضع الآتى .

⁽٧) في ١، م: ١ صلى ١.

⁽٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المسافر متى يقصر إذا خرج مسافرا ، من كتاب صلاة المسافر . المصنف ٢ / ٥٣٠ . وابن أبي شيبة ، في : باب في مسيرة كم يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٣٠ .

قال : لا حتى نَدْخُلَها(١) . ولأنَّه مُسَافِرٌ ، فأُبِيحَ له القَصْرُ ، كما لو بَعُدَ (١٠) .

فصل: وإنْ خَرَجَ من البَلَدِ ، وصارَ بينَ حِيطانِ بَساتِينِه ، فله القَصْرُ ؛ لأنّه قد تَوَكَ البُيُوتَ وَرَاءَ ظَهْرِه وإن كان حَوْلَ البَلَدِ خَرَابٌ قد تَهَدَّمَ وصارَ فَضاءً ، أُبِيحَ له القَصْرُ فيه كذلك . قالَه الآمِدِئ ، وقال له القَصْرُ فيه كذلك . قالَه الآمِدِئ ، وقال القاضى : لا يُباحُ . وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ لأَنَّ السُّكْنَى فيه مُمْكِنَةٌ ، أَشْبَهَ العامِر . ولنا ، أنّها غيرُ مُعَدَّةٍ لِلسُّكْنَى ، أَشْبَهَتْ حِيطانَ البَسَاتِينِ . وإن كان فى وَسَطِ البَلَدِ وَلَمَا ، أَنّها غيرُ مُعَدَّةٍ لِلسُّكْنَى ، أَشْبَهَتْ حِيطانَ البَسَاتِينِ . وإن كان فى وَسَطِ البَلَدِ نَهُمْ فَاجْتَازَه ، فليس له القَصْرُ ؛ لأنّه لم يَخْرُجُ من البَلَدِ ولم يُفَارِقِ البُنْيَانَ ، فأَشْبَهَ الرَّحْبَةَ والمَيْدَانَ فى وَسَطِ البَلَدِ . وإن كان لِلْبَلَدِ مَحَالً ، كُلُّ مَحَلَّةٍ مُنْفَرِدَة عن الرَّحْبَةَ والمَيْدَانَ فى وَسَطِ البَلَدِ . وإن كان لِلْبَلَدِ مَحَالً ، كُلُّ مَحَلَّةٍ مُنْفَرِدَة عن الأَخْرَى ، كبغدادَ ، فمتى خَرَجَ من مَحَلَّتِه أُبِيحَ له القَصْرُ إذا فَارَقَ مَحَلَّته ، وإن كان بَعْضُها مُتَصِلًا ببعض ، لم يَقْصُرْ حتى يُفَارِقَ جَمِيعَها . ولو كانت قَرْيَتانِ كان بَعْضُها مُتَصِلًا ببعض ، لم يَقْصُرْ حتى يُفَارِقَ جَمِيعَها . ولو كانت قَرْيَتانِ فلكُلُّ قَرْيَةٍ حُكْمُ نَفْسِها .

(۱۲ فصل : وإذا كان البَدَوِئُ في حِلَّةٍ ، لم يَقْصُرْ حتى يُفَارِقَ حِلَّتَهُ ، وإن كانت حِلاًلًا (۱۲ فصل : وإذا كان البَدَوِئُ في حِلَّةٍ ، كالقُرَى . وإن كان بَيْتُه مُنْفَرِدًا (۱۲ فحتى يُفَارِقَ مَنْزَلَه ورَحْلَهُ ، ويَجْعَلَه وراءَ ظَهْره ، كالحَضَرِئُ .

٧٦٨ ــ مسألة ؛ قال : (إِذَا كَانَ سَفَرُه وَاجِبًا أَوْ مُبَاحًا)

وجُمْلَتُه أَنَّ الرُّخَصَ المُخْتَصَّةَ بالسَّفَرِ ؛ من القَصْرِ ، والجَمْع ، والفِطْرِ ،

⁽٩) رواه البخارى معلقا ، فى : باب يقصر إذا خرج من موضعه ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى 7 .

⁽١٠) في الأصل: ﴿ أَبِعِد ﴾ .

⁽١١) في ١، م: ﴿ لذلك ، .

[.] ۱: سقط من : ۱.

⁽١٣) في م: ١ حللا ٤.

⁽۱٤) في ا ، م : « مفردا » .

والمَسْجِ ثَلَاثًا ، والصلاةِ على الرَّاحِلَةِ تَطَوَّعًا ، يُبَاحُ في السَّفَرِ الواجِبِ والمَنْدُوبِ عن المُبَاحِ ، كَسَفَرِ / التِّجَارَةِ ونحوه ، وهذا قولُ أكثر أهْلِ العِلْمِ . ورُوِي ذلك عن على ، وابنِ عبّاس ، وابنِ عمر . وبه قال الأوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأهْلُ المَدِينَةِ ، وأصْحَابُ الرَّأي . وعن ابنِ مسعودٍ : لا يَقْصُرُ إلَّا في حَجِّ أو جِهادٍ (') ؛ لأنَّ الوَاجِبَ لا يُثْرَكُ إلَّا لوَاجِبٍ . وعن عَطَاءٍ كقَوْلِ الجَمَاعَةِ . وعنه : لا يَقْصُرُ اللهِ في سَبِيلِ (' من سُبُلِ') الحَيْرِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِهُ إنَّما قَصَرَ في سَفَرٍ وَاجِبٍ أو اللهِ في سَبِيلِ (أمن سُبُلِ') الحَيْرِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِهُ إنَّما قَصَرَ في سَفَرٍ وَاجِبٍ أو مَنْدُوبٍ . ولنَا ، قَوْلُ اللهِ تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلْصَلَاةِ ﴾ وقَوْلُه تعالى : ﴿ وإنْ كُنْتُم مَّرْضَى أو عَلَى سَفَرٍ ﴾ أنْ تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَلَاةُ السَّفَرِ ، وأَيْدَا ضَرَبْتُمْ فِي اللهُ عنهما قال : فَرَضَ اللهُ وقالت عائشةُ : إنَّ الصلاةَ أوَّلَ ما فُرِضَتْ رَكْعَتَانِ ، فأقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ ، وأَيْمَا اللهُ عنهما قال : فَرَضَ اللهُ صَلَاةُ الحَضَرِ أَرْبُعًا ، وفي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ ، وفي الحَوْفِ الصَلاةَ على لِسَانِ نَبِيكُمْ في الحَضَرِ أَرْبُعًا ، وفي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ ، وفي الحَوْفِ رَكْعَتَانِ ، وَلَهُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ ، وَلَهُ عنه : صَلَاةُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ ، وَلَا عمر ، رَضِيَ اللهُ عنه : صَلَاةُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ ،

 ⁽١) أخرجه ابن أبى شيبة ، في : باب من قال لا تقصر الصلاة إلا في السفر البعيد ، من كتاب الصلاة .
 المصنف ٢ / ٤٤٦ .

⁽٢-٢) سقط من : الأصل .

⁽٣) جاء فى النسخ بعد هذا : ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ وهو جمع بين آيتين ، الأولى فى سورة النساء وهى الآية ٣٤ الواردة هنا ، وتمامها ﴿ أو جاء أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ﴾ وهو محل الشاهد ، والثانية فى سورة البقرة ، وهى الآية ١٨٥ ﴿ ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ .

⁽٤) أخرجه البخارى ، فى : باب يقصر إذا خرج من موضعه ، من كتاب تقصير الصلاة . صحيح البخارى ٢ / ٥٥ . ومسلم ، فى : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٧٨ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب كيف فرضت الصلاة ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١ / ١٨٣ . والإمام مالك ، فى : باب قصر الصلاة فى السفر ، من كتاب قصر الصلاة . الموطأ ١ / ١٤٦ .

^(°) فى : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٧٩ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من قال : يصلى بكل طائفة ركعة ولا يقضون ، من كتاب صلاة السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٨٧ . والنسائى ، فى : باب كيف فرضت الصلاة ، من كتاب الصلاة ، وفى : أول كتاب تقصير الصلاة فى السفر ، من كتاب التقصير . المجتبى ١ / ١٨٣ ، ٣ / ٩٧ . وابن ماجه ، فى : باب تقصير =

والجُمُعةِ رَكْعَتَانِ ، والعِيدِ رَكْعَتَانِ ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْر ، عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ عَلِيلًه ، وقد خَابَ مَن افْتَرَى . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وابْنُ مَاجَه (١) . ورُويَ عن إبراهيمَ أنَّه قال : أَتَى رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُ رَجُلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ إِنِّي أُرِيدُ البَحْرَيْنِ في تِجَارَةٍ ، فكَيْفَ تَأْمُرُني في الصلاةِ ؟ فقال له رسولُ الله عَلِيلَةِ : « صَلِّ رَكْعَتَيْنِ »(٢) . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، عن أبي مُعاويةً ، عن الأعْمَش ، عن إبراهيمَ . وقال صَفْوانُ بنُ عَسَّالٍ : أَمَرَنَا رسولُ الله عَيْكُ إذا كُنَّا مُسَافِرِينَ سَفَرًا أن لا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثُةَ أَيَّامٍ ولَيَالِيهِنَّ^(^). وهذه النُّصُوصُ تَدُلُّ على إِبَاحَةِ التَّرَخُصِ(٩) في كُلِّ سَفَرٍ ، وقد كان النَّبِيُّ عَلِيُّكُ يَتَرَخُّصُ في عَوْدِه من سَفَرِه ، وهو مُباحٌ .

فصل : ولا تُبَاحُ هذه الرُّخصُ في سَفَرِ المَعْصِيَةِ كَالْإِبَاقِ ، وقَطْعِ الطَّرِيقِ ، والتِّجَارَةِ في الخَمْرِ والمُحَرَّمَاتِ. نَصَّ عليه أَحْمدُ. وهو مَفْهومُ الْخِرَقِيِّ لِتَخْصِيصِه الوَاجِبَ والمُباحَ . وهذا قولُ الشَّافِعِيِّ . وقال الثَّوْرِيُّ ، والأوْزَاعِيُّ ، وأبو حنيفة : له ذلك ؛ احْتِجَاجًا بما ذَكَرْنا من النُّصُوص ، ولأنَّه مُسَافِرٌ ، فأبيحَ له التَّرَخُصَ كَالْمُطِيعِ . وَلَنَا ، / قَوْلُ اللهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنِ آضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا ,100/1 إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾(١٠) . أَبَاحَ الأَكْلَ لمن لم يَكُنْ عَادِيًا ولا بَاغِيًا ، فلا يُبَاحُ لِبَاغٍ ولا عَادٍ . قال ابنُ عَبَّاسٍ : غير باغ على المُسْلِمِينَ ، مُفَارِقِ لِجَمَاعَتِهِمْ ، يُخِيفُ السَّبِيلَ ،

⁼ الصلاة في السفر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٣٩ . والإمام أحمد ، في : المسند . 700 / 1

⁽٦) أخرجه ابن ماجه ، في : باب تقصير الصلاة في السفر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٣٨ . كما أخرجه النسائي ، في : باب تقصير الصلاة في السفر ، من كتاب القصر ، وفي : باب عدد صلاة العيدين ، من كتاب العيدين . المجتبي ٣ / ٩٧ ، ١٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٧ .

⁽٧) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٤٤٨ .

⁽٨) تقدم في ١ / ٣٦٢ .

⁽٩) في ١، م: (الرخص ».

⁽١٠) سورة البقرة ١٧٣.

ولا عاد عليهم . ولأنَّ التَّرَخُصَ شُرِعَ لِلْإِعَائَةِ على تَحْصِيلِ المَقْصِدِ المُبَاحِ ، تَحْصِيلًا إلى المَصْلَحَةِ ، فلو شُرِعَ ها هُنا لَشُرِعَ إِعَائَةً على المُحَرَّمِ ، تَحْصِيلًا لِلْمَفْسَدَةِ ، والشَّرْعُ مُنَزَّةً عن هذا ، والنَّصُوصُ وَرَدَتْ في حَقِّ الصَّحَابَةِ ، وكانت الشُفَارُهم مُبَاحَةً ، فلا يَثْبُتُ الحُكْمُ في مَن سَفَرُه مُخَالِفٌ لِسَفَرِهِم ، ويَتَعَنَّن حَمْلُه على ذلك جَمْعًا بين النَّصَيَّن ، وقِياسُ المَعْصِيةِ على الطَّاعَةِ بَعِيدٌ ، لِتَضَادُهِما .

فصل: فإن عَدِمَ العَاصِي بِسَفَرِهِ المَاءَ ، فعَلَيْه أَن يَتَيَمَّم ؛ لأَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ لا تَسْقُطُ ، والطَّهارة لها وَاجِبَةٌ أيضا ، فيكونُ ذلك عَزِيمةً ، وهل تَلْزَمُه الإعادَةُ ؟ على وَجْهَيْنِ : أحدُهما ، لا تَلْزَمُه ؛ لأَنَّ التَّيَمُّمَ عَزِيمَةٌ ، بِدَلِيلِ وُجُوبِه ، والرُّحَصُ لا تَجِبُ . والثانى : عليه الإعادةُ ؛ لأَنّه حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بالسَّفَرِ ، أَشْبَهَ بَقِيَّةَ الرُّحَصِ . والثانى : عليه الإعادةُ ؛ لأَنّه حُكُمٌ يَتَعَلَّقُ بالسَّفَرِ ، أَشْبَهَ بَقِيَّةَ الرُّحَصِ . والأَوْلُ أَوْلَى ؛ لأَنّه أَتَى بما أُمِرَ به من التَّيَمُّمِ والصلاةِ ، ولأن حُكْمَ بَقِيَّة الرُّحَصِ المَنْعُ منها ، وهذا يَجِبُ فِعْلُه ، ولأن حُكْمَ بَقِيَّة الرُّحَصِ المَنْعُ من فِعْلِها ، ولا يُمكنُ تَعْدِينَةُ هذا الحُكْمِ إلى التَّيَمُّمِ ، ولا إلى الصلاةِ ، لوُجُوبِ فِعْلِها ، ولا يُمكنُ تَعْدِينَةُ هذا الحُكْمِ إلى التَّيَمُّمِ ، ولا إلى الصلاةِ ، لوُجُوبِ فِعْلِهِما ، وَوُجُوبُ الإَعَادَةِ ليس بِحُكْمٍ في يَقِيَّةِ الرُّحَصِ ، فكيف يُمْكِنُ أَحْدُهُ منها أو تَعْدِينَة عنها . ويُبَاحُ له المَسْحُ يَوْمًا ولَيْلَةً ؛ لأَنَّ ذلك لا يَخْتَصُّ السَّفَرَ ، فأَشْبَه أَوْ تَعْدِينَة عنها . ولِيَبَاحُ له المَسْحُ يَوْمًا ولَيْلَةً ؛ لأَنَّ ذلك لا يَخْتَصُّ السَّفَرَ ، فأَشْبَه أَلُوبُ أَوْلَى ، وهذا يَنْتَقِضُ بِسَائِر رُحَصِ الحَضَرِ . وقِيلَ : لا يَجُوزُ ؛ لأَنَّه الحَضَرِ . وقِيلَ : لا يَجُوزُ ؛ لأَنَّه الحَصَرِ . وقِيلَ : لا يَجُورُ ؛ لأَنَّه الحَصَرِ . وقيلَ : لا يَجُورُ ؛ لأَنَّه الحَصَرِ . وهذا يَنْتَقِضُ بِسَائِو رُحَصِ الحَضَرِ .

فصل: إذا كان السَّفَرُ مُبَاحًا ، فغَيَّرَ نِيَّتَهُ إلى المَعْصِيَةِ ، انْقَطَعَ التَّرَنُّحَصُ لِزَوَالِ سَبَيه . ولو سَافَرَ لِمَعْصِيَةٍ فغَيَّرَ نِيَّتَه إلى مُباحٍ ، صارَ سَفَرُه (١٢) مُبَاحًا ، وأبيحَ له ما ١٥٥٥ ظ يُباحُ في السَّفَرِ المُبَاحِ ، وتُعْتَبَرُ مسافَة القَصْرِ (١٣) من حِين غَيَّرَ النَّيَّةَ . ولو كان /

⁽١١) في الأصل : ﴿ والسلام ﴾ . وفي ا : ﴿ والتسلم ﴾ .

⁽۱۲) في ا ، م : « سفرا » .

⁽١٣) في ١، م: ﴿ السفر ».

سَفَرُه مُبَاحًا ، فَنَوَى المَعْصِيةَ بِسَفَرِه ، ثم رَجَعَ إلى نِيَّةِ الْمُبَاحِ ، اعْتَبِرَتْ مَسَافَةُ القَصْرِ من حِينَ رُجُوعِه إلى نِيَّةِ المُبَاحِ ؛ لأَنَّ حُكْمَ سَفَرِه انْقَطَعَ بِنِيَّةِ المَعْصِيةِ ، فأَشْبَهَ مالو نَوَى الإقامة ، ثم عادَ فنَوَى السَّفَر . فأمَّا إن كان السَّفَرُ مُبَاحًا ، لكنَّه فأشْبَهَ مالو نَوَى الإقامة ، ثم عادَ فنَوَى السَّفَر . فأمَّا إن كان السَّفَرُ المُباحُ (١٤) ، وقد يَعْصِي فيه ، لم يَمْنَعْ ذلك التَّرَخُص ؛ لأنَّ السَبَبَ هو السَّفَرُ المُباحُ (١١) ، وقد وُجدَ ، فَبَبَتَ حُكْمُه ، ولم يَمْنَعْهُ وُجُودُ مَعْصِيةٍ ، كما أنَّ مَعْصِيتَهُ في الحَضرِ لا تَمْنَعُ التَّرَخُص فيه .

فصل: وفى سَفَرِ التَّنَزُّهِ والتَّفَرُّجِ رِوَايَتانِ : إحْدَاهما ، تُبِيحُ التَّرَخُصَ . وهذا ظَاهِرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لأنه سَفَرَّ مُباحٌ ، فَدَخَلَ فَى عُمُومِ النَّصُوصِ المَذْكُورَةِ ، وقِيَاسًا على سَفَرِ التِّجَارَةِ . والثَّانِيَةُ : لا يتَرخَّصُ فيه . قال أحمدُ : إذا خَرَجَ الرَّجُلُ إِنَّ بَعضِ البُلْدَانِ (" لَتَنَزُّهَا وتَلَذُّذًا ") ، وليس فى طَلَبِ حَدِيثٍ ولا حَجِّ ولا عُمْرَةٍ ولا يَجَارَةٍ ، فإنَّه لا يَقْصُرُ الصلاة ؛ لأنَّه إنَّما شُرِعَ إِعَانَةً على تَحْصِيلِ المَصْلَحَةِ ، ولا مَصْلَحَة فى هذا . والأوَّلُ أَوْلَى .

فصل: فإن سَافَرَ لزِيَارَةِ القُبُورِ والمَشَاهِدِ. فقال ابنُ عَقِيل: لا يُبَاحُ له التَّرَخُّصُ ؛ لأَنَّه مَنْهِيٍّ عن السَّفَرِ إليها ، قال النبيُّ عَلِّلِيَّهِ : « لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إلَّا إلى التَّرَخُّصُ ؛ لأَنَّه مَنْهِيٍّ عن السَّفَرِ إليها ، والصَّحِيحُ إباحَتُه ، وجَوَازُ القَصْرِ فيه ؛ اللَّهُ مَسَاجِدَ » . ، مُتَّفَقٌ عليه (١٦) . والصَّحِيحُ إباحَتُه ، وجَوَازُ القَصْرِ فيه ؛

⁽١٤) سقط من: الأصل.

⁽١٥-١٥) في الأصل : ﴿ متنزها ويتلذذ ؛ .

⁽١٦) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل الصلاة فى مسجد مكة والمدينة ، وباب مسجد بيت المقدس ، من كتاب مسجد مكة ، وفى : باب الصوم يوم النحر ، من كتاب مسجد مكة ، وفى : باب الصوم يوم النحر ، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٢ / ٧٧ ، ٧٧ ، ٣ / ٥٥ . ومسلم ، فى : باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيرو ، وباب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ولا أخرجه أبو داود ، فى : باب فى إتيان المدينة ، من كتاب المناسك . سنن ألى داود ١ / ٩٧٦ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى أى المساجد أفضل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٣ ، والنسائى ، فى : باب ما تشد الرحال إليه من المساجد ، من كتاب المساجد ، وفى : باب ذكر الساعة التى يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٢ / ٣١ ، ٩٣ ، ٩٤ . وابن ماجه فى : باب ما جاء فى المساجد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه

لأَنَّ النبيَّ عَيِّالِكُ كَان يَأْتِي قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَكَان يَزُورُ القُبُورَ ، وقال : « زُورُوها تُذَكِّرُكُم الآخِرَةَ » (١٧) . وأمَّا قَوْلُه عَيِّالِكُ : « لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إلَّا إلى ثَلَاثَة مَسَاجِدَ » فَيُحْمَلُ على نَفْيِ الفضيلة (١٨) ، لا على التَّحْرِيمِ (١١) ، وليست الفَضِيلة شَرْطًا في إِباحَةِ القَصْرِ ، فلا يَضُرُّ انْتِفَاؤُها .

فصل: والمَلَّاحُ الذي يَسِيرُ في سفينتِه (٢٠) ، وليس له بَيْتٌ سِوَى سَفِينَتِه ، فيها أَهْلُه وتَنُّورُهُ وحاجَتُه ، لا يُباحُ له التَّرَخُّصُ . قال الأَثْرَمُ : سَمِعْتُ أَبا عبدِ اللهِ يُسْأَلُ عن المَلَّاج ، أيقصرُ ، ويُفْطِرُ في السَّفِينَة ؟ قال : أمَّا إذا كانت السَّفِينَة بَيْتَهُ فإنَّه يُتِمُّ ويَصُومُ . قِيلَ له : وكيف تكونُ بَيْتَهُ ؟ قال : لا يكونُ له بَيْتٌ غيرَها ، معهفيها يُتِمُّ ويصُومُ . قِيلَ له : وكيف تكونُ بَيْتَهُ ؟ قال : لا يكونُ له بَيْتٌ غيرَها ، معهفيها أهْلُهُ وهو فيها مُقِيمٌ . وهذا قولُ عَطاءٍ . وقال الشَّافِعِيُّ: يَقْصُرُ ويُفْطِرُ ؛ لِعُمُومِ أَهْلُهُ وهو فيها مُقِيمٌ . وهذا قولُ عَطاءٍ . وقال الشَّافِعِيُّ: يَقْصُرُ ويُفْطِرُ ؛ لِعُمُومِ النَّبِيِّ عَلَيْكُمُ / : « إنَّ اللهَ وَضَعَ عَن المُسَافِرِ الصَّوْمَ وشَطْرَ

 $^{= 1 \ / \ 201 \ . \}$ والدارمي ، في : باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي $1 \ / \ 201 \ .$

⁽۱۷) أخرجه مسلم ، فى : باب استئذان النبى على ربه عز وجل فى زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٧١ . وأبو داود ، فى : باب فى زيارة القبور ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرخصة فى زيارة القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٤ . والنسائى ، فى : باب زيارة قبر المشرك ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب الإذن فى ذلك ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٤ / ٧٤ / ٧ / ٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى زيارة القبور ، وباب ما جاء فى زيارة قبور المشركين ، من كتاب الجنائز ، سنن ابن ماجه ، أو ، ٥٠٠ ، ٥٠٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٤٤١ ،

⁽١٨) في ١، م: « التفضيل ».

⁽١٩) النفى يقتضى التحريم ، لأنه نفى بمعنى النهى ، وقد جاء النهى صريحا فى رواية : « لا تشدوا » وهو يدل على التحريم صراحة ، وهذا يرد ما ذكره المصنف من حمل النفى على نفى الفضيلة ، أما زيارة النبى - عليا الله وزيارته للقبور ، فهذا بدون سفر ، على أن زيارة قباء زيارة مسجد ، ومسجد قباء من المساجد التي تشرع زيارتها ، وأما شد الرحال بقصد التقرب والعبادة ، فلا تشرع إلا إلى المساجد الثلاثة ، التي ورد النص فيها . والله أعلم .

الصَّلَاةِ ». رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢٠٠٠). ولأنَّ كَوْنَ أَهْلِه معه لا يَمْنَعُ التَّرَخُص ، كَالْمَقِيمِ فى كَالْجَمَّالِ . ولَنا ، أنَّه غيرُ ظَاعِنِ عن مَنْزِله ، فلم يُبَحْ له التَّرَخُصُ ، كَالْمُقِيمِ فى البلدِ (٢٢٠) ، فأمَّا النُّصُوصُ فإنَّ الْمُرَادَ بها الظَّاعِنُ عن مَنْزِله ، وليس هذا كذلك ، وأما الجَمَّالُ والمُكارِى فلهم التَّرَخُصُ وإن سافَرُوا بأهْلِهِم . قال أبو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحمدَ يقولُ فى المُكارِى الذى هو دَهْرُه فى السَّفَرِ : لابُدَّ من أن يَقْدَمَ فَيُقِيمَ اليَوْمُ واليَوْمَيْنِ والثَّلَاثَةَ فى تَهَيِّبُه للسَّفَرِ . قال : هذا يَقْصُرُ . اللَّوْمُ (٢٢٠) . قِيلَ : فيُقِيمُ اليَوْمُ واليَوْمَيْنِ والثَّلَاثَةَ فى تَهَيِّبُه للسَّفَرِ . قال : هذا يَقْصُرُ . وَذَكَرَ القاضى ، وأبو الحَطَّابِ ، أنَّه ليس له القَصْرُ كالمَلَّاجِ . وهذا غيرُ صَحِيجٍ ؛ لأنَّه مُسَافِرٌ مَسْفُوقٌ عليه ، فكان له القَصْرُ كغيرِه ، ولا يَصِحُ قِياسُه على المَلَّاجِ ؛ فإن المَلَّ حَقْ مَنْزِلِه سَفَرًا وحَضَرًا ، ومعه مَصَالِحُه وَتَتُورُه وأهلُه ، وهذا لا يُوجَدُ فى غيرِه . وإن سافَرَ هذا بأهْلِه كان أشَقَ عليه ، وأبلَغَ فى اسْتِحْقَاقِ التَّرَخُصِ ، وقد ذَكَرُنا نَصَّ أَحمدَ فى الفَرْقِ بَيْنَهِما ، والنَّصُوصُ مُتَنَاوِلَةً هذا بِعُمُومِها ، وليس هو فى ذَكَرُنا نَصَّ أَحمدَ فى الفَرْقِ بَيْنَهِما ، والنَّصُوصُ مُتَنَاوِلَةً هذا بِعُمُومِها ، وليس هو فى مَعْنَى المَحْصُوص ، فَوَجَبَ القَوْلُ بَثُبُوتِ حُكْمِ النَّصِّ فيه ، والله أعلمُ .

٢٦٩ ـ مسألة ؛ قال : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَنْوِ القَصْرَ فَى وَقْتِ دُحُولِه إِلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَقْصُرُ ﴾

وجُمْلَتُه أَنَّ نِيَّةَ القَصْرِ شَرْطٌ في جَوَازِهِ ، ويُعْتَبَرُ وُجُودُها عندَ أُوَّلِ الصلاةِ ، كِنِيَّةِ الصلاةِ . وهذا قولُ الْخِرَقِيِّ ، واخْتَارَه القاضي . وقال أبو بكر : لا تُشْتَرَطُ نِيَّتُهُ ؟

⁽٢١) في : باب اختيار الفطر ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٦١ . كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلي والمرضع ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٣٥ . والنسائي ، في : باب ذكر وضع الصيام عن المسافر ... إلخ ، وباب ذكر اختلاف معاوية بن سلام وعلى بن المبارك في هذا الحديث ، وباب وضع الصيام عن الحبلي والمرضع ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥١ ، ١٦٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٤٧ ، ٥ / ٢٩ .

⁽٢٢) في ١ : ﴿ المدد ﴾ . وفي م : ﴿ المدن ﴾ .

⁽٢٣) سقط من : الأصل .

لأنَّ مَن تُحيَّرُ فِي العِبَادَةِ قَبَلَ الدُّحُولِ فِيها تُحيَّرُ بعد الدُّحُولِ فيها ، كالصَّوْمِ ، ولأنَّ القَصْرُ هو الأَصْلُ ؛ بِدَلِيلِ خَبَرِ عائشة ، وعمر ، وابن عبَّاس ، فلا يَحْتَاجُ إلى نِيَّة ، كالإثمام في الحَضرِ ، ووَجْهُ الأوَّل أَنَّ الإِثمَامَ هو الأَصْلُ ، على ما سَنَذْكُرُه في مَسْأَلَةِ ﴿ ولِلْمُسَافِرِ أَن يَقْصُرُ وله أَن يُتِمَّ ﴾ ، وإطلاق النَّيَّةِ يَنْصَرِفُ إلى الأَصْلِ ، ولا يَنْصِرُفُ عنه (١) إلَّا بِتغيينِ ما يَصْرِفُهُ إليه ، كا لو نوى الصلاة مُطلَقًا ، ولم يَنْو إمَامًا ولا مَأْمُومًا ، فإنَّه يَنْصَرِفُ إلى الانْفِرَادِ ، إذْ هو الأَصْلُ ، والتَّفْرِيعُ يَقَعُ على هذا ولا مَأْمُومًا ، فإنَّه يَنْصَرِفُ إلى الانْفِرَادِ ، إذْ هو الأَصْلُ ، والتَّفْرِيعُ يَقَعُ على هذا الْحَرِيرَ اللَّهُ فِل ، فلو شَلَقٌ في أثناء / صلاتِه ، هل نوى القَصْرُ في الْبِدَائِهاأَوْ لا ، لَزِمَه إثْمَامُها الْجَرِيرَ عَلَى المُقَوْرِ ، فلو شَلَقٌ في أثناء / صلاتِه ، هل نوى القَصْرُ في الْبِدَائِهاأَوْ لا ، لَزِمَه إثْمَامُها الْحَرَى القَصْرُ ؛ لأَنَّه قد لَزِمَهُ الإثمَامُ ، فإن ذَكَرَ بعدَ ذلك أَنَّه كان قد نوى القَصْرُ ، لم يَجُزْ له القَصْرُ ؛ لأَنَّه قد لَزِمَهُ الإثمامُ ، فلم أَنْ يَرْمُ الإَثْمَامُ أَيضا ؛ لأَنَّها وَجَبَتْ عليه تَامَّة بِعَلْسِهِ بها خَلْفَ المُقِيمِ ، ونِيَّةِ الإَثْمَامُ ، وهذا قولُ الشَّافِعِي . وقال الثَّوْرِي ، وأبو فَيَسَلَتِ بها خَلْفَ المُسَافِرُ إلى حالِه . ولنَا ، أَنَّها وَجَبَتْ عليه بها خَلْفَ المُسَافِرُ إلى حالِه . ولنَا ، أَنَّها وَجَبَتْ بالشُرُوعِ فيها تَامَّةً ، فلم يَجُزْ له قَصْرُها ، كا لو لم تَفْسُدُ .

فصل: ومن نَوَى القَصْر ، ثم نَوَى الإثمام ، أو نَوَى ما يَلْزَمُه به الإثمام من الإقامة ، أو قَلَبَ نِيَّته إلى سَفَر مَعْصِية ، أو نَوَى الرُّجُوعَ عن سَفَره ، ومَسَافَة رُجُوعِه لا يُباحُ فيه القَصْرُ ، ونحو هذا ، لَزِمَهُ الإثمام ، ولَزِمَ مَنْ خَلْفَه مُتَابَعَتُه . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال مالِكُ : لا يجوزُ له الإثمام ؛ لأنَّه نَوَى عَدَدًا ، فإذا زَادَ عليه ، حَصَلَتِ الزِّيادة بغيرِ نِيَّةٍ . ولنَا ، أنَّ نِيَّة صَلَاةِ الوَقْتِ قد وُجِدَتْ ، وهي أَرْبَعٌ ، وإنَّما أُبِيحَ تَرْكُ رَكْعَتَيْن رُخْصَةً ، فإذا أَسْقَطَ نِيَّة التَّرُخُص ، صَحَّتِ الصلاة وإنَّما أُبِيحَ تَرْكُ رَكْعَتَيْن رُخْصَةً ، فإذا أَسْقَطَ نِيَّة التَّرُخُص ، صَحَّتِ الصلاة وإنَّما أُبِيحَ تَرْكُ رَكْعَتَيْن رُخْصَةً ، فإذا أَسْقَطَ نِيَّة التَّرُخُص ، صَحَّتِ الصلاة

⁽١) سقط من : ١٠.

⁽٢) في النسخ : ﴿ فَلُو ﴾ .

بِنِيَّتِها(٣) ، وَلَزَمَهِ الْإِثْمَامُ ، وَلأَنَّ الْإِثْمَامَ أَصْلَّ (١٠) ، وإنما أُبِيحَ تَرْكُه بِشَرْطٍ ، فإذا زَالَ الشُّرْطُ عادَ الأصْلُ إلى حالهِ .

فصل : وإذا قَصَرَ المُسَافِرُ مُعْتَقِدًا لِتَحْرِيمِ القَصْر ، لم تَصِحُّ صلاتُه ؛ لأنَّه فَعَلَ ما يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَه ، فلم يَقَعْ مُجْزِئًا ، كمَنْ صَلَّى يَعْتَقِدُ أَنَّه مُحْدِثٌ ، ولأنَّ نِيَّةَ التَّقَرُّبِ بالصَّلَاةِ شَرْطٌ ، وهذا يَعْتَقِدُ أنَّه عَاص ، فلا (° تَحْصُلُ نِيَّةُ التَّقَرُّبِ .

• ٢٧ - مسألة ؛ قال : (والصُّبْحُ والمَعْرِبُ لا يُقْصَرَانِ ، وهذا لا خِلَاف فيه)

قال ابنُ المُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ على أَن لا يَقْصُرَ في صلاةِ المَغْرِب والصُّبْحِ ، وأن القَصْر إنَّما هو في الرُّبَاعِيَّةِ ، ولأن الصُّبْحَ رَكْعتانِ ، فلو قُصِرَتْ صارتْ رَكْعَةً ، وليسَ في الصَّلُواتِ(١) رَكْعَةٌ إلا الوَثْرَ ، والمَغْرِبُ وَثْرُ النَّهَار ، فلو قُصِرَ منها رَكْعَةً لمِ تَبْقَ وَتْرًا ، وإن /قُصِرَت اثْنَتَانِصَارَتْرَكْعَةً ، فيكون إجْحَافًا ٢/٧٥١ و بها، وإسْقَاطًا لأَكْثَرها. وقد رَوَى على بنُ عَاصِيم ، عن دَاوُدَبن أبي هِنْدٍ ، عن عامِرٍ ، عن عائشةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، قالت : افْتَرَض اللهُ الصَّلَاةَ على نَبيِّكُمْ عَلِيْكُ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، إِلَّا صَلَاةَ المَغْرِبِ ، فلمَّا هَاجَرَ إلى المَدِينَة ، فأقامَ بها ، واتَّخَذَها دَارَ هِجْرَةِ ، زَادَ إلى كُلِّ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا صَلَاةَ الغَدَاةِ ؛ لِطُولِ القِرَاءَةِ فيها ، وإلَّا صَلَاةَ الجُمُعةِ لِلْخُطْبَةِ ، وإلَّا صَلَاةَ المَعْرِبِ فإنَّها وَثْرُ النَّهَارِ ، فَافْتَرَضَهَا الله على عِبَادِهِ إِلَّا هذه الصَّلُواتِ(١) ، فإذا سَافَرَ صِلَّى الصَّلَاةَ التي كان

111

⁽٣) في ١ ، م : ١ بنيتهما ١ .

⁽٤) في ا ، م : (الأصل) .

⁽٥) في ١، م: ﴿ فلم ﴾ .

⁽١) في م: (الصلاة) .

افْتَرَضَها الله عليه (٢).

٢٧١ ــ مسألة ؛ قال : (وِلِلْمُسَافِرِ أَنْ يُتِمَّ ويَقْصُرَ ، كَمَا لَهُ أَنْ يَصُومَ ويُقْصُرَ ، كَمَا لَهُ أَنْ يَصُومَ ويُقْطِرَ .)

المَشْهُورُ عن أَحمدَ ، أنَّ المُسَافِرَ إِن شَاءَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وإِن شَاءَ أَتُمَّ . وَرُوِى عنه الإِثْمَامُ فَى السَّفَرِ : عُثْمَانُ ، وسَعْدُ بنُ أَبِى وَقَاصِ ، وابنُ مَسعودٍ ، وابنُ عمر ، وعائشة فَى السَّفَرِ : وَهُو المَشْهُورُ عن مالِكٍ . وقال رَضِى الله عنهم . وبه قال الأوزاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وهو المَشْهُورُ عن مالِكٍ . وقال حَمَّادُ بنُ أَبِى سليمانَ : ليس له الإِثْمَامُ فى السَّفَرِ . وهو قَوْلُ النَّوْرِيِّ ، وأَبِى حَمَّادُ بنُ أَبِى سليمانَ : ليس له الإِثْمَامُ فى السَّفَرِ . وهو قَوْلُ النَّوْرِيِّ ، وأَبِى بعد الرَّكْعَتَيْنِ قَدْرَ التَّشَهُّدِ ، فصَلَاتُه صَحِيحةٌ ، وإلَّا لَمْ تَصِعَ . وقال عمرُ بنُ عبد بعد الرَّكْعَتَيْنِ قَدْرَ التَّشَهُّدِ ، فصَلَاتُه صَحِيحةٌ ، وإلَّا لَمْ تَصِعَ . وقال عمرُ بنُ عبد العزيزِ : الصَّلَاهُ فى السَّفَر رَكْعَتَانِ حَثْمٌ ، لا يَصْلُكُ غَيْرُهما . وَرُوىَ عن ابنِ عَبَّاسٍ ، على ما أنَّه قال : مَن صَلَّى فى السَّفَرِ رَكْعَتَانِ بِلَيلِلِ قَوْلِ عمرَ ، وعائشةَ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، على ما ذَكُوْنَاهُ . وَرُوىَ عن صَفُوانَ بنِ مُحْرِزِ ، أنَّه سَأَلُ ابْنَ عمرَ عن الصلاةِ فى السَّفَرِ ، فَلَ أَنْ مَن عَلَي فَلَ السَّفَرِ ، وَلَيْ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّعْوَيْنِ السَّفَرِ ، وَلَى اللهُ عَرِبَالِ فَوْلِ عمرَ ، وعائشةَ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، على ما فقال : رَكْعَتَانِ ، فَمَن عَالَفَ السُّنَةَ كَفَرُ (١) ، ولأنَّ الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخْوَيُيْنِ يَجُوزُ وَكَوَى اللهِ وَالَّه مِن عَلَا السَّفَرِ ، وَلَا اللهُ عُرَبُنِ المَفْرُوضَتَيْنِ ، كَا لو زَادَهما على الرَّكُعَتَيْنِ المَفْرُوضَتَيْنِ ، كَا لو زَادَهما على صلاةِ الفَجْرِ . ولنَا ، قَوْلُ اللهِ تعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصَرُواْ مِنَ عَلَى اللهُ فَالْ يَقْلَ الْمُعْرَفِي عَلَى اللهُ فَالْوَ رَاهُ اللهُ والْمَالُو وَالْعَمْ رُخُومَةً الْكَا الْمَالَو وَالْعَمْ رُخُومَ اللهُ عَلَى الْمَالَةُ اللّهُ عَلَى الْكُومُ اللهُ عَرْمُ عَلَى الْكُومُ اللهُ والْمُومَلُولُ اللهُ واللهُ اللهُ المَعْرَافُومُ اللهُ اللهُ السَّهُ اللهُ والمَلْسَلَقُ اللهُ ا

⁽٢) في ١، م: « عليهم » .

وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٤١ . والبيهقي ، في : باب إتمام المغرب في السفر والحضر وأن لا قصر فيها ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ١٤٥ .

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الصلاة في السفر ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٢٠ .

مُحَيَّرٌ بين فِعْلِه وَتُرْكِه ، كَسَائِر الرُّخص . وقال يَعْلَى بنُ أُمَيَّةَ : قلتُ لِعمرَ بن الخَطَّابِ : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ، فقال:عَجِبْتُ مما عَجِبْتَ منه ، فسألْتُ رسولَ الله عَلَيْكُم ، فقال : « صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ الله بها عَلَيْكُمْ ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢) . وهذا يَدُلُّ على أنَّه رُخْصَةٌ، وليس بِعَزِيمَةٍ ، وأنَّها مَقْصُورَةٌ . ورَوَى الأَسْوَدُ ، عن عائشةَ ، أنَّها قالت : خَرَجْتُ مع رسولِ الله عَلِيْكِ في عُمْرَةِ رمضانَ ، فأَفْطَرَ وصُمْتُ ، وقَصَرَ وأَتْمَمْتُ ، فقلتُ : يا رسولَ الله ، بأبي أنتَ وَأُمِّي ، أَفْطَرْتَ وصُمْتُ ، وقَصَرْتَ وأَتْمَمْتُ . فقال : أَحْسَنْتِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، في « مُسْنَدِه "(") . وهذا صَرِيحٌ في الحُكْمِ . ولأنَّه لو ائتَمَّ بمُقِيمٍ صَلَّى أَرْبَعًا ، وصَحَّتِ الصلاةُ ، والصلاةُ لا تَزِيدُ بالائتِمامِ . قال ابنُ عبدِ البِّرِ : وفي إجْمَاعِ الجُمْهُورِ من الفُقَهاءِ على أن المُسَافِرَ إذا دَخَلَ في صلاةِ المُقِيمِينَ ، فأَدْرَكَ منها رَكْعَةً أَن يَلْزَمَهُ أَرْبَعٌ ، دَلِيلٌ وَاضِحٌ على أَن القَصْرَ رُخْصَةٌ ، إذ لو كان فَرْضُه رَكْعَتَيْنِ لَم يَلْزَمْهُ أَرْبَعٌ بحالٍ . ورَوَى بإسْنَادِهِ ، عن عَطَاءِ ، عن عائشةَ : أنَّ رسولَ الله عَيْلِيُّهُ كان يُتِمُّ في السَّفَر وَيَقْصُرُ (أ) . وعن أَنَس ، قال : كُنَّا _ أَصْحَابَ رسولِ الله عَلَيْكِ _ نُسَافِرُ ، فَيُتِمُّ بَعْضُنَا ، ويَقْصُرُ بَعْضُنَا، ويَصُومُ بَعْضُنَا، ويُفْطِرُ بَعْضُنَا، فلا يَعِيبُ أَحَدٌ على أَحَدِ^(°).

⁽٢) تقدم في صفحة ١٠٤.

⁽٣) وأخرجه النسائى ، فى : باب المقام الذى يقصر بمثله الصلاة ، من كتاب التقصير . المجتبى ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ .

⁽٤) أخرجه الدارقطنى ، في : باب القبلة للصائم ، من كتاب الصيام . سنن الدارقطنى ٢ / ١٨٩ . والبيهقى ، في : باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ١٤١ . (٥) أخرجه مختصرا بدون ذكر الإتمام والقصر ؛ البخارى ، في : باب لم يعب أصحاب النبي عَلَيْكُ بعضهم بعضا في الصوم والإفطار ، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٣ / ٤٤ . ومسلم ، في : باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ... إلخ ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٨٨ . وأبو داود ، في : باب الصوم في السفر ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ، ٥٠ . وانظر : الفتح الرباني ٥ / ٩٩ .

ولأنَّ ذلك إجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَحْمَةُ الله عليهم ، بدَلِيل أنَّ منهم (١) مَن كان يُتِمُّ الصلاة ، ولم يُنْكِر البَاقُونَ عليه ، بِدَلِيل حَدِيثِ أنس ، وكانت عائشةُ تُتِمُّ الصلاة . (البُخاري ومسلم ٧ . وأتمَّهَا عُثانُ ، وابنُ مسعودٍ ، وسعدٌ . وقال عَطاءً : كانت عائشةُ وسَعْدٌ يُوفِيَانِ الصلاةَ في السَّفَرِ ، ويَصُومانِ ، ورَوَى الأَثْرُمُ بإسْنَادِهِ ، عن سَعْدٍ ، أنه أقامَ بعَمَّانَ (٨) شَهْرَيْنِ ، فكان يُصَلِّي رَكْعَتَيْن ، ونُصَلِّي (٩) أَرْبَعًا(١٠) . وعن الْمِسْوَرِ بن مَخْرَمَةَ ، قال : أَقَمْنَا مع سَعْدٍ بَبَعْضِ قُرَى الشَّامِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً يَقْصُرُها سَعْدٌ وُنْتِمُّها (١٠) . وسَأَلَ ابنَ عَبَّاسِ رجلٌ ، فقال : كنتُ أُتِمُّ ١٥٨/٢ و الصلاةَ في السُّفَرِ . فلم يَأْمُرُهُ بالإعادةِ . فأمَّا / قولُ عائشةَ : فُرِضَت الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْن . فإنَّما أَرَادَتْ أَنَّ الْبِتدَاءَ فَرْضِها كان رَكْعَتَيْن ، ثم أُتِمَّتْ بعد الهِجْرَةِ ، فصَارَتْ أَرْبَعًا . وقد صَرَّحَتْ بذلك حين شَرَحَتْ ، ولذلك كانت تُتِمُّ الصلاةَ ، ولو اعْتَقَدَتْ ما أرادَ هؤلاءِ لم تُتِمَّ . وقولُ ابن عَبَّاسِ مثلُ قَوْلِها ، ولا يَبْعُدُ أن يكونَ أَخَذَهُ منها ، فإنَّه لم يكن في زَمَنِ فَرْضِ الصلاةِ في سِنٍّ مَن يَعْقِلُ الأَحْكَامَ ، ويَعْرِفُ حَقَائِقَهَا ، وَلَعَلُّه لم يكنْ مَوْجُودًا ، أو كان فَرْضُها في السُّنَةِ التي وُلِدَ فيها ، فإنَّها فُرِضَتْ بِمَكَّةَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ قبلَ الهِجْرَةِ بِثلاثِ سِنِينَ ، وَكَانَ ابنُ عَبَّاسٍ حين مات النَّبِيُّ عَلَيْكُ إِبِنَ ثَلَاثَ عَشْرَةً سَنَةً ، وفي حَدِيثه ما اتُّفِقَ على تَرْكِه ، وهو قولُه : والحَوْفُ رَكْعَة . والظَّاهِرُ أَنَّه أَرَادَ ما أَرَادَتْ عائشةُ مِن ابْتِداءِ الفَرْضِ ، فلذلك لم يَأْمُر من أتمَّ بالإعادة . وقولُ عمر : تَمَامٌ غير قَصْر . أَرَادَ بها تَمامٌ في فَضْلِها غيرُ

⁽٦) في م : ﴿ فيهم ﴾ .

⁽٧-٧) في ا ، م : « رواهما مسلم والبخاري » .

وتقدم حديث عائشة في صفحة ١١٤ .

⁽٨) في ١ ، م : « بمعان » . وانظر « حاشية مصنف عبد الرزاق » .

⁽٩) في النسخ : ﴿ ويصلي ١ .

⁽١٠) أخرج الأول ابن أبي شيبة ، في : باب في المسافر يطيل المقام في المصر ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٤٥٣ . والثاني عبد الرزاق ، في : باب الرجل يخرج في وقت الصلاة ، من، كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٣٥ .

نَاقِصَة الفَضِيلَةِ . ولم يُرِدْ أَنَّها غيرُ مَقْصَورَةِ الرَّكَعَاتِ ؛ لأَنْه خِلَافُ ما دَلَّتْ عليه الآية والإجْمَاعُ ، إذ الخِلَافُ إنَّما هو في القَصْرِ والإِنْمَامِ ، وقد ثَبَتَ بِروَايَتِه عن النَّبِيِّ عَيْلِكِ في حَدِيثِ يَعْلَى بن أُمَيَّةَ أَنَّها مَقْصُورَةً ، ويُشْبِهُ هذا ما رَوَاهُ مُجَاهِدٌ ، النَّبِيِّ عَيْلِكِ في حَدِيثِ يَعْلَى بن أُمَيَّةَ أَنَّها مَقْصُورَةً ، ويُشْبِهُ هذا ما رَوَاهُ مُجَاهِدٌ ، وكان قال : إنى وصَاحِبٌ لى كُنَّا في سَفَرٍ ، وكان قال : إنى وصَاحِبٌ لى كُنَّا في سَفَرٍ ، وكان صَاحِبِي يَقْصُرُ وانا أُتِمُّ . فقال له ابنُ عَبَّاسٍ : أنتَ كنتَ تَقْصُرُ وصَاحِبُكَ صَاحِبُكَ مَا وَثَبَ أَنْ أَصْلُ مِن فِعْلِكَ . ثم لو ثَبَتَ أَنَّ أَصْلَ لَيْحُورُ الزَّيَادَةِ عليها ، كا لو اثْتَمَّ بِمُقِيمٍ ، ويُخَالِف زيادة الفَرْضِ رَكْعَتَانِ لم يَمْتَنِعْ جَوَازُ الزِّيَادَةِ عليها ، كا لو اثْتُمَّ بِمُقِيمٍ ، ويُخَالِف زيادة رَكْعَتَيْنِ على صَلَاةِ الفَجْرِ ، فإنَّه لا يَجُوزُ زيادتُهما بِحالٍ .

٢٧٢ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَالْقَصْرُ وَالْفِطْرُ أَعْجَبُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ ، رَحِمَهُ اللهُ ﴾

أَمَّا القَصْرُ فهو أَفْضَلُ مِن الإِنْمامِ في قولِ جُمْهُورِ العُلماءِ ، وقد كَرِهَ جماعةً منهم الإِنْمامَ . قال أحمدُ : ما يُعْجِبُنِي . وقال ابنُ عَبَّاسٍ للذي قال له : كنتُ أُتِمُّ الصَّلاةَ وصَاحِبِي يَقْصُرُ : أنتَ الذي كنتَ تَقْصُرُ وصَاحِبُكَ يُتِمُّ . وشَدَّدَ ابنُ عمرَ على من أَتَمَّ الصلاةَ ، رُوِيَ أَن رَجُلًا سَأَلَهُ عن صلاةِ السَّفَرِ ، فقال : رَكْعَتَانِ ، فمَن خَالَفَ السُّنَّةَ كَفَرَ (١) . وقال بِشْرُ بنُ حَرْبٍ : سَأَلَتُ ابنَ عمرَ : كيف صَلاةُ / ١٥٨/٢ ظَالَفَ السُّنَةَ كَفَرَ (١) . وقال بِشْرُ بنُ حَرْبٍ : سَأَلَتُ ابنَ عمرَ : كيف صَلاةُ / ١٥٨/٢ ظَالسَّفَرِ يا أَبا عبد الرحمنِ ؟ قال أَما أَنْتُمْ تَتَبِعُونَ سُنَّةُ نَبِيّكُمْ عَلَيْكُمْ اللهِ عبد الرحمنِ . تَتَبِعُونَ سُنَّةُ نَبِيّنًا يا أَبا عبد الرحمنِ . قال اللهُ عليه وسَلَّمَ إذا خَرَجَ مِن المَدِينَةِ لم يَزِدْ على رَكْعَتَيْنِ قال : كان رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ إذا خَرَجَ مِن المَدِينَةِ لم يَزِدْ على رَكْعَتَيْنِ

⁽١١) في رواية ابن أبي شيبة : بل أنت الذي كنت تقصر وصاحبك الذي كان يتم .

⁽١٢) وأخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٤٤٩ ،

⁽١) تقدم في صفحة ١٢٢ .

حتى يَرْجِعَ إليها . رَوَاه سَعِيدٌ (٢) . قال : حَدَّثَنا حَمَّادُ بنُ زِيد ، عن بِشْرٍ . ولما بَلَغُ ابنَ مَسْعُودٍ أَن عُمَانَ صَلَّى أَرْبَعًا اسْتُرْجَعَ ، وقال : صَلَّيْتُ مع رسولِ الله عَيْلِيلَةً وَكُعْتَيْنِ ، فِمع أَبِي بكرٍ رَكْعَتَيْنِ ، ومع عمر رَكْعَتَيْنِ ، ثَم تَفَرَّقَتْ بكم الطَّرُقُ ، وَوَدَدْتُ أَن حَظِّى مِن أَرْبَعٍ رَكْعَتَانِ مَتَقَبَّلتانِ (٢) . وهذا قولُ مالِكٍ . ولا أَعْلَمُ فيه مُخَالِفًا من الأَثِيَّةِ إلَّا الشَّافِعِيَّ في أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، قال : الإِثْمَامُ أَفْضَلُ ؛ لأَنَّه أَكْثُرُ عَمَلًا وَعَدَدًا ، وهو الأَصْلُ ، فكان أَفْضَلَ ، كَغَسْلِ الرِّجْلَيْنِ . ولنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِلِيلٍ مَا ذَكُونا من الأَثْجَارِ ، وقال ابنُ عمر : صَحِبْتُ كان يُدَاوِمُ على القَصْرِ ، بِدَلِيلِ مَا ذَكُونا من الأَثْجَارِ ، وقال ابنُ عمر : صَحِبْتُ رسولَ اللهِ عَيْلِيلٍ في السَّفَرِ ، فلم يَزِدْ على رَكْعَتَيْنِ حتى قَبَضَهُ اللهُ ، وصَحِبْتُ أَبا بكر وسولَ الله يَعْتَيْنِ حتى قَبَضَهُ الله ، وصَحِبْتُ عمر فلم يَزِدْ على رَكْعَتَيْنِ حتى قَبَضَهُ الله أَن السَّيْ عَلَيْكِ . مُتَقَقِّ عليه (١) . وعن ابنِ مَسْعُودٍ ، وعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنِ مثلُ فلم يَزِدْ على رَكْعَتَيْنِ حتى قَبَضَهُ الله وَ يَعْتَيْنِ عتى قَبَضَهُ الله وَ عَلَى . مُتَقَقِّ عليه (١) . وعن ابنِ مَسْعُودٍ ، وعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنِ مثلُ ذلك . ورَوَى سَعِيدُ بن المُسَيَّ ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ . أَنَه قال : ﴿ خِيَارُكُمْ مَن فَصَرَ في السَّفَوِ وَافْطَرَ ﴾ . رَوَاه ("سعيد و") الأَثْرُمُ ("). مع ما ذَكَرُنا من أَفْوَالِ في السَّفَرِ وَافْطَرَ ﴾ . رَوَاه ("سعيد و") الفَرْضَ بالإِجْمَاعِ ، وإذا أَتَمَّ اخْتُلِفَ فيه ، وأما الغَسْلُ فلا بُسَلَمُ (") له أنه أَفْضَلُ من المَسْعِ ، والفِطْرُ مَذْكُرُه في بَابِه .

فصل: واخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ في الجَمْعِ، فرُوِيَ أَنَّه أَفْضَلُ مِن التَّفْرِيقِ؛ لأَنَّه أَكْثَرُ تَخْفِيفًا وسُهُولَةً ، فكان أَفْضَلَ كالقَصْرِ . وعنه التَّفْرِيقُ أَفْضَلُ ؛ لأَنَّه خُرُوجٌ من الخَفِيفًا وسُهُولَةً ، فكان أَفْضَلَ كالقَصْرِ ، ولأَنَّه لم يُنْقَلْ عن النَّبِيِّ عَيْضَةٍ المُدَاوَمَةُ عليه ،

⁽٢) تقدم في صفحة ١١٢.

⁽٣) تقدم في صفحة ١٠٤.

⁽٤) تقدم في صفحة ١٠٤ .

⁽٥-٥) سقط من : م .

⁽٦) وأخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٤٤٩ .

⁽٧) في الأصل: « يسلم » .

ولو كان أفْضَلَ لأَدَامَهُ كالقَصْرِ .

۲۷۳ - مسألة ؛ قال : (وإذا دَحَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ على مُسَافِرٍ ، وهو يُوِيدُ أَنْ يَرْتُحِلَ ، صَلَّاهَا ، وكذلك / المُعْرِبُ ، ١٥٩/٢ و يَرْتُحِلَ ، صَلَّاهَا ، وكذلك / المُعْرِبُ ، ١٥٩/٢ و عِشْاءُ (١) الآخِرَةِ ، وإنْ كَانَ سَائِرًا فأحَبَّ أَنْ يُؤخِّرَ الْأُولَى إلى وَقْتِ الثَّانِيَةِ فَجَائِزٌ)

جُمْلَةُ ذلك أَنَّ الجَمْعَ بِينِ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ ، فِي وَقْتِ إِحْدَاهُما ، جَائِزٌ فِي وَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . وَمِن رُوِي عنه ذلك سَعِيدُ بِنُ زِيدٍ ، وسَعْدٌ ، وأسامةُ ، ومُعَاذُ ابن جَبَلِ ، وأبو موسى ، وابنُ عَبَّاسٍ ، وابنُ عمر . وبه قال : طَاوُسٌ ، ومُجَاهِدٌ ، وعِحْرِمَةُ ، ومالِكٌ ، والثَّوْرِيُ ، والشَّافِعِيُ ، وإسحاقُ ، وأبو ثُورٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . وعِحْرِمَةُ ، ومالِكٌ ، والثَّافِعِيُ ، وإسحاقُ ، وأبو ثُورٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . ورُوي عن سليمان بن أخِي زُرَيقِ بن حَكِيمٍ (١) ، قال (١) : مَرَّ بنا نَائِلَةُ بنُ (١) رَبِيعَةَ ، وأبو الزُّنَادِ ، ومحمدُ بن المُنْكَدر (١) ، وصَفْوَانُ بن سُلَيْمٍ (١) ، في (١) أشياخٍ من أهْلِ وأبو الزَّنَادِ ، ومحمدُ بن المُنْكَدر (١) ، وصَفْوَانُ بن سُلَيْمٍ (١) ، في (١) أشياخٍ من أهْلِ المَدِينَةِ ، فأتَيْنَاهُم في مَنْزِلِهم ، وقد أَخَذُوا في الرَّحِيلِ ، فصلُّوا الظُّهْرَ والعَصْرَ جَمِيعًا حين زَالَتِ الشَّمْسُ ، ثم أَتَيْنَا المسجدَ ، فإذا زُرَيْقُ بن حَكِيمٍ يُصلِّى للنَّاسِ الظُّهْرَ . حين زَالَتِ الشَّمْسُ ، ثم أَتَيْنَا المسجدَ ، فإذا زُرَيْقُ بن حَكِيمٍ يُصلِّى للنَّاسِ الظُّهْرَ . وقال الحسنُ ، وابنُ سِيرِينَ ، وأَصْحَابُ الرَّأَي : لا يَجُوزُ الجَمْعُ إِلَّا في يَوْمٍ عَرَفَةَ وقال الحسنُ ، وابنُ سِيرِينَ ، وأَصْحَابُ الرَّأَى : لا يَجُوزُ الجَمْعُ إِلَّا في يَوْمٍ عَرَفَةَ

⁽١) في ا ، م : « والعشاء » .

⁽٢) أبو حكيم زريق أو رزيق بن حكيم الأيلى ، روى عن سعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز وغيرهما ، ثقة صالح . تهذيب التهذيب ٣ / ٢٧٣ ، ٣٢٧ .

⁽٣) في ١ ، م زيادة : « قال » .

⁽٤) سقط من : ١ ، م . ولم نجد ترجمة له .

 ⁽٥) أبو عبد الله محمد بن المنكدر بن عبد الله التيمى ، أحد الأعلام ، تابعى ثقة ، توفى سنة ثلاثين أو إحدى
 وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٩ / ٤٧٣ – ٤٧٥ .

 ⁽٦) أبو عبد الله صفوان بن سليم المدنى ، تابعى ثقة ، كثير الحديث ، عابد ، توفى سنة اثنتين وثلاثين ، ومائة .
 تهذيب التهذيب ٤ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

⁽٧) مكانها في م : واو العطف .

بِعَرَفَةَ ، وَلَيْلَةِ مُزْدَلِفَةَ بَهَا ، وهذا رِوَايَةُ ابن القَاسِمِ عن مالِكِ واخْتِيَارُهُ ، واحْتَجُوا بأن المَوَاقِيتَ تَنْبُتُ بالتَّوَاتُرِ ، فلا يَجُوزُ تَرْكُها بِخَبَر وَاحِدٍ (اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ

والثانى: أخرجه البخارى، ف: باب يؤخر الظهر إلى العصر إلخ، وباب إذا ارتحل بعدما زاغت الشمس ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ٢ / ٥٨ . ومسلم ، فى : باب جواز الجمع بين الصلاتين فى السفر ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٩ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٧٨ . والترمذى ، فى : باب فى الجمع بين الصلاتين ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٦ ، ٢٧ . والنسائى ، فى : باب الوقت الذى يجمع فيه المسافر إلخ ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١ / ٢٢٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٤٧ ، ٢٦٥ . (١٠) فى النسخ : د حتى ٤ . والثبت فى صحيح مسلم .

⁽A) في ١ : « الواحد » .

يَغِيبُ الشَّفَقُ (١١) . ورَوَى الجَمْعَ مُعَاذُ (١٢ بنُ جَبَلِ ١١) ، وابنُ عَبَّاسٍ ، وسَنَذْكُرُ أحادِيثَهما فيما بعد(١٣) ، وقَوْلُهم : لا نَترُكُ الأخبارَ المُتَواتِرَةَ . قُلْنا : لا نَتْرُكُها ، وإنَّما نُخَصِّصُها ، وتَخْصِيصُ المُتَواتِرِ بالخَبَرِ الصَّحِيجِ جائِزٌ بالإجْماعِ ، وقد جازَ تَخْصِيصُ الكِتَابِ بِخَبَرِ الوَاحِدِ بالإجْمَاعِ ، فتَخْصِيصُ (١٤) السُّنَّةِ بالسُّنَّةِ أَوْلَى ، وهذا ظَاهِرٌ جِدًّا . فإنْ قِيلَ : مَعْنَى الجَمْعِ فِي الأَخْبَارِ أَن يُصَلِّيَ الْأُولَى فِي آخِر وَقْتِها، والأُخْرَى فِي أُوَّل وَقْتِها . / قُلْنَا: هذا فاسِدٌ لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهما ، أَنَّه قد جَاءَ ١٥٩/٢ ظ الخَبَرُ صَرِيحًا في أَنَّه كان يَجْمَعُهما في وَقْتِ إِحْدَاهما ، على ما سَنَذْكُرُه ، ولِقَوْلِ أَنُس : أَخَّرَ الظُّهْرَ إلى وَقْتِ العَصْرِ ، ثم نَزَلَ فجَمَعَ بَيْنَهِما ، ويُؤخِّرُ المَغْرِبَ حتى يَجْمَعَ بينها وبين العِشَاءِ حين يَغِيبَ الشَّفَقُ . فَيَبْطُلُ التَّأْوِيلُ . الثَّاني ، أن الجَمْعَ رُخْصَةٌ ، فلو كان على ما ذَكَرُوه لكان أشَدَّ ضِيقًا ، وأَعْظَمَ حَرَجًا من الإثيانِ بكُلِّ صَلاةٍ في وَقْتِها ؛ لأنَّ الإِنْيانَ بكُلِّ صلاةٍ في وَقْتِها أَوْسَعُ من مُرَاعَاةِ طَرَفَي الوَقْتَيْنِ ، بحيثُ لا يَبْقَى من وقْتِ الأولَى إلا قَدْرُ فِعْلِها ، ومَن (١٥) تَدَبَّرُ هذا وَجَدَه كما وَصَفْنَا ، ولو كان الجَمْعُ هكذا لجَازَ الجَمْعُ بين العَصْرِ والمَغْرِبِ ، والعِشاءِ والصُّبْحِ ، ولا خِلَافَ بين الْأُمَّةِ في تَحْرِيمِ ذلك ، والعَمَلُ بالخَبَرِ على الوَجْهِ السَّابِق إلى الفَهْمِ منه أَوْلَى من هذا التَّكَلُّفِ الذي يُصَانُ كلامُ رسولِ الله عَيْقَةِ من جَمْلِه عليه . إذا ثَبَتَ هذا فمَفْهُومُ قُولِ الْخِرَقِيِّ أَنَّ الجَمْعَ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ سَائِرًا في وَقْتِ الْأُولَى ، فَيُؤِّخُرُ إِلَى وَقْتِ النَّانِيَة ، ثم يَجْمَعُ بَينَهما ، ورَوَاهُ الأَثْرَمُ عن

⁽١١) أخرجه مسلم ، ف : باب جوازِ الجمع بين الصلاتين في السفر ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٩ .

⁽١٢-١٢) سقط من: الأصل، ١.

⁽١٣) قبل آخر هذا الفصل .

⁽١٤) في ا، م: ﴿ فتخصص ﴾ .

⁽١٥) في الأصل : ﴿ وَمَتَّى ﴾ .

أحمد ، ورُوى نحوُ هذا القُول عن سَعْدِ ، وابنِ عمر ، وعِكْرِمَة ، أَخْذَا (١١) بالحَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكُرُنَاهما . وَرُوى عن أَحمد جَوَازُ تَقْدِيمِ الصلاةِ الثَّانِيَة إِلَى الأُولَى ، وهذا هو الصَّحِيحُ ، وعليه أكثرُ الأصْحابِ . قال القاضي : الأوَّل هو الفَضِيلَةُ والاسْتِحْبابُ ، وإن أحَبَّ أن يَجْمَعَ بين الصلاتَيْنِ في وَقْتِ الأُولَى منهما ، جازَ ، والاسْتِحْبابُ ، وإن أحَبَّ أن يَجْمَعَ بين الصلاتَيْنِ في وَقْتِ الأُولَى منهما ، جازَ ، نازِلًا كان ، أو سَائِرًا ، أو مُقِيمًا في بَلَدٍ إقَامَةً لا تَمْنَعُ القَصْر . وهذا قولُ عَطاءِ ، وجُمْهُورِ عُلماءِ المَدينة ، والشَّافِعيِّ ، وإسحاق ، وابْنِ المُنْذِرِ ؛ لما رَوَى مُعَاذُ بنُ جَبَلُ ، قال : خَرَجْنَا مع رسولِ اللهِ عَلَيْكَةً في غَزْوَةِ (١٧) تَبُوكَ ، فكان إذا ارْتَحَلَ قبلَ رَبْع الشَّمْسِ أَخَر الظُّهْرَ والعَصْر حَمِيعًا ، ثُم سَارَ ، وإذا ارْتَحَلَ قبلَ بعد (١٨) زَيْع الشَّمْسِ ، صَلَّى الظُّهْرَ والعَصْر حَمِيعًا ، ثم سَارَ ، وإذا ارْتَحَلَ قبلَ المَعْرِبِ ، أَخَرَ المَعْرِبَ حتى يُصَلِّيها مع العِشَاءِ ، وإذا ارْتَحَلَ بعدَ المَعْرِب ، عَدَل المِثَاءَ ، فاللَّ المَعْرِب ، أَخَر المَعْرَب حتى يُصَلِّيها مع العِشَاءِ ، وإذا ارْتَحَل بعدَ المَعْرِب ، أَخَر المَعْرِب حتى يُصَلِّيها مع العِشَاءِ ، وإذا ارْتَحَل بعدَ المَعْرِب ، عَلَى الشَّيْ مِنْ والعَصْر مثل عَجَل العِشَاءَ ، فصَلَّاهَا مع المَعْرَب ، وهذا صَرِيحٌ في مَحَلَّ النَّزَاعِ . ورَوَى مالِكُ في ذلك . وقيل : إنَّه مُتَفَقَ عليه (١٠) . وهذا صَرِيحٌ في مَحَلِّ النَّزُاعِ . ورَوَى مالِكُ في ذلك . وقيل : إنَّه مُتَفَقَ عليه (١٠) . وهذا صَرِيحٌ في مَحَلِّ النَّزُاعِ . ورَوَى مالِكُ في الطُهُور والعَصْر مثل «المُوطَّأِ »(١٠) ، عن أبي الزُّيْر ، عن أبي الطَّفَيْل ، أنَّ مُعَادًا أخْبَرَهُ ، أنَّهم حَرَجُوا ذلك . وقيل : إنَّه مُ اللَّذُورَة مَالِكُ أَبُولُ الْمَالَةُ الْحَبْرَةُ ، أنَّهم حَرَجُوا

⁽١٦) في النسخ : ﴿ أَخَذَ ﴾ .

⁽١٧) في الأصلُّ : ﴿ غزاة ﴾ .

⁽١٨) في ١، م: « قبل » .

⁽٢٠) لم يخرجه البخارى أو مسلم . انظر : تحفة الأشراف ٥ / ١٢٠ حديث رقم « ٦٠٢١) وتلخيص الحبير لابن حجر ٢ / ٤٨ .

والحديث أخرجه الدراقطني ، في : باب الجمع بين الصلاتين في السفر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ . والبيهقي ، في : باب الجمع بين الصلاتين في السفر ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ٣٦٨ ، ١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

وذكر أبو داود نحوه ، في : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب السفر . سنن أبي داود ١ / ٢٧٦ . (٢١) في: باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ، من كتاب السفر . الموطأ ١ / ١٤٣ . كما أخرجه=

مع رسولِ اللهِ عَلَيْكُ فَى غَزْوَةِ تَبُوكَ ، فكان رسولُ اللهِ عَلِيْكُهُ يَجْمَعُ بِينِ الظَّهْرِ والعَصْرِ ، والمَعْرِبِ والعِشَاءِ . قالِ : فأخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا ، ثَمْ خَرَجَ فصلًى الظَّهْرَ والعَصْرَ جَمِيعًا ، ثم دَخَلَ ، ثم خَرَجَ فَصلَّى المَعْرِبَ والعِشَاءَ جَمِيعًا . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، ثابِتُ الإسْنادِ . وقال أهْلُ السَّيْرِ : إِنَّ غَزْوَةَ (٢١) تَبُوكَ كانت في رجب (٢١) ، سنة تِسْع ، وفي هذا الحَدِيثِ أَوْضَحُ الدَّلَائِلِ ، وأَقْوَى كانت في رجب (٢١) ، سنة تِسْع ، وفي هذا الحَدِيثِ أَوْضَحُ الدَّلائِلِ ، وأَقْوَى الحُجَجِج ، في الرَّدِّ على مَن قال : لا يَجْمَعُ بِينِ الصَّلَاتَيْنِ إلَّا إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ ؛ لأَنَّه كان يَجْمَعُ وهو نَازِل غيرُ سَائِرٍ ، ماكِثُ في خِبَائِه ، يَخْرُجُ فَيُصلِّى الصلاتيْنِ كان يَجْمَعُ وهو نَازِل غيرُ سَائِرٍ ، ماكِثُ في خِبَائِه ، يَخْرُجُ فَيُصلِّى الصلاتيْنِ عَبِيعًا ، ثم يَنْصَرِفُ إلى خِبَائِه . ورَوَى هذا الحَدِيثَ مُسْلِمٌ في ﴿ صَحِيحِه ﴾ (٢٠) ، كان يَجْمَعُ وهو نَازِلُ غيرُ سَائِرٍ ، ماكِثُ في خِبَائِه ، يَخْرُبُ فيصلِّى الطَّهْرَ والعَصْرُ جَمِيعًا والمَعْرِبَ والعِشَاءَ جَمِيعًا . والأَخْذُ بهذا في الحَديثِ مُتَعَيِّن ؛ لِثُبُوتِه وكُونِه صَرِيحًا في الحُكْمِ ، ولا مُعَارِضَ له ، ولأَنَّ الجَمْع والمَسْع ، ولكَنَّ الأَفْضَلَ التَّأْخِيرُ ، لأَنَّه أَخْذُ بالاحْتِيَاطِ ، وخُرُوجٌ من خِلَافِ القَائِلِينَ ولكِنَّ الأَفْضَلَ التَّأْخِيرُ ، لأَنَّه أَخْذُ بالاحْتِيَاطِ ، وخُرُوجٌ من خِلَافِ القَائِلِينَ بالجَمْع ، وعَمَلٌ بالأَحادِيثِ كُلُها(٢٠) .

فصل : ولا يَجُوزُ الجَمْعُ إِلَّا في سَفَرٍ يُبيحُ القَصْرَ . وقال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ ،

⁼ مسلم ، فى : باب فى معجزات النبى عَلِيلَة ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٧٨٤ . وأبو داود ، فى : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٧٥ . والنسائى ، فى : باب الوقت الذى يجمع فيه المسافر بين الظهر والعصر ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١ / ٢٠٩ . والدارمى ، فى : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٥٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٢٣٧ .

⁽٢٢) في الأصل : (غزاة) .

⁽٢٣) سقط من : ١ ، م .

⁽٢٤) الذي تقدم تخريجه في هذا الفصل.

⁽٢٥) في الأصل: ﴿ السفر ﴾ تحريف .

⁽٢٦) سقط من : الأصل .

فَى أَحَدِ قَوْلَيْه : يَجُوزُ فَى السَّفَرِ القَصِيرِ ؛ لأَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَجْمَعُونَ بِعَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ ، وهو سَفَرَّ قَصِيرٌ . ولنَا ، أنَّه رُخْصَةً تَثْبُتُ لِدَفْعِ المَشَقَّةِ فَى السَّفَرِ ، فاخْتَصَّتْ بالطَّوِيلِ ، كالقَصْرِ والمَسْعِ ثلاثًا ؛ ولأنَّه تَأْخِيرٌ لِلْعِبادَةِ عن وَقْتِها ، فأَشْبَهَ الفِطْرَ ، ولأنَّ دَلِيلَ الجَمْعِ فِعْلُ النَّبِيِّ عَيَّالًةٍ ، والفِعْلُ لا صِيغَة له ، وإنَّما هو قَضِيَّةٌ فَ عَيْنٍ ، فلا يَثْبُتُ حُكْمُها إلَّا في مِثْلِها ، ولم يُنْقَلْ أَنَّه جَمَعَ إلَّا في سَفَرٍ طَوِيلٍ .

فصل: ويَجُوزُ الجَمْعُ لأَجْلِ المَطَرِ بين المَغْرِبِ والعِشَاءِ. ويُرْوَى ذلك المَرَدِ النَّهُ ابْنُ عُمْانَ / في أَهْلِ المَدِينَةِ . وهو قولُ الفُقَهَاءِ السَّبَعَة ، المَردِ عن ابنِ عمر ، وفَعَلَهُ أَبَانُ بنُ عُمْانَ / في أَهْلِ المَدِينَةِ . وهو قولُ الفُقَهَاءِ السَّبَعَة ، ومالِكِ ، والأوْزاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، وإسحاقَ ، ويُرْوَى (٢٧) عن مَرْوَانَ ، وعُمَر بن عَبْدِ العَزِيزِ . ولم يُجَوِّزُهُ أَصْحَابُ الرَّأْي .

فصل (٢٨) : ولنا ، أنَّ أَبَا سَلَمةَ بنَ عبدِ الرحمنِ . قال : إنَّ مِن السُّنَةِ إِذَا كَان يَوْمٌ مَطِيرٌ أَن يَجْمَعَ بِين الْمَغْرِبِ والعِشَاءِ . رَوَاه الأَثْرَمُ . وهذا يَنْصَرِفُ إِلَى سُنَّةِ رسولِ اللهِ عَلَيْ أَن يَجْمَعُ إِذَا جَمَعَ الْأَمْرَاءُ بِين اللهِ عَلَيْ . وقال نافِع : إنَّ عبدَ اللهِ بنَ عمرَ كَان يَجْمَعُ إِذَا جَمَعَ الْأَمْرَاءُ بِين الْمَغْرِبِ والعِشَاءِ (٢٦) . وقال هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ : رأيتُ أَبَانَ بن عُثَانَ يَجْمَعُ بِين الصَّلَاتَيْنِ في اللَّيْلَةِ المَطِيرَةِ ؟ المَغْرِبِ والعِشَاءِ ، فَيُصَلِّمهما معه عُرْوَةُ بنُ الزَّبَيْرِ ، الصَّلَاتَيْنِ في اللَّيْلَةِ المَطِيرَةِ ؟ المَغْرِبِ والعِشَاءِ ، فَيُصَلِّمهما معه عُرْوَةُ بنُ الزَّبَيْرِ ، وأبو بكرِ بن عبدِ الرحمنِ ، لا يُنْكِرُونَه . ولا يُعْرَفُ لهم وأبو بكرِ بن عبدِ الرحمنِ ، لا يُنْكِرُونَه . ولا يُعْرَفُ لهم في عَصْرهم مُخَالِفٌ ، فكان إجْمَاعًا . رَوَاه الأَثْرَمُ .

فصل : فأمَّا الجَمْعُ بين الظُّهْرِ والعَصْرِ ، فغيرُ جَائِزٍ . قال الأثْرَمُ : قِيلَ لأبي

⁽٢٧) في ١ ، م : (وروى ١ .

⁽٢٨) كذا ورد . والكلام من تمام الفصل السابق .

⁽٢٩) أخرجه الإمام مالك ، في : باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ، من كتاب السفر . الموطأ / ٢٥) أخرجه الإمام مالك ، في : باب الجمع في المطر بين الصلاتين ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ١٦٨ .

عبد الله : الجَمْعُ بين الظّهْرِ والعَصْرِ في المَطَرِ ؟ قال : لا ، ما سَمِعْتُ . وهذا اخْتِيَارُ أَلَى بكر ، وابن حامِدٍ ، وقولُ مالِكٍ . وقال أبو الحسنِ التَّمِيمِيُّ : فيه قَوْلَانِ ، أَحَدُهما أنه لا بَأْسَ به . وهو قولُ أبى الحَطَّابِ ، ومَذهبُ الشَّافِعيِّ ؛ لما رَوَى يحيى ابن وَاضِحِ ، عن موسى بن عُقْبَةَ ، عن نافِع ، عن ابنِ عمرَ ، أنَّ النَّبِيُّ عَلَيْلَةً جَمَعَ في النَّواضِحِ ، عن موسى بن عُقْبَةَ ، عن نافِع ، عن ابنِ عمرَ ، أنَّ النَّبِيُّ عَلَيْلَةً جَمَعَ في المَطرِ (٣٠) . ولأنَّه مَعْنَى أَبَاحَ الجَمْع ، فأبَاحَهُ بين الظَّهْرِ والعَصْرِ ، كالسَّقرِ . ولنَا ، أنَّ مُسْتَنَدَ الجَمْع ما ذَكَرْنَاه مِن قَوْلِ أَبِي سَلَمَةَ ، الظَّهْرِ والعَصْرِ ، كالسَّقرِ . ولنَا ، أنَّ مُسْتَنَدَ الجَمْع ما ذَكَرْنَاه مِن قَوْلِ أَبِي سَلَمَةَ ، والإجْمَاعِ ، ولم يَرِدُ إلَّا في المَعْرِبِ والعِشَاءِ ، وحَدِيئُهم غيرُ صَحِيحٍ ؛ فإنَّه غيرُ مَذْكُورٍ في الصَّحَاحِ والسَّنَنِ. وقولُ أحمدَ: ما سَمِعْتُ . يَدُلُّ على أنَّه ليس بِشيءٍ ، ولا يَصِحُّ القِيَاسُ على المَعْرِبِ والعِشَاءِ ؛ لما فيهما من المَشَقَّةِ لأَجْلِ الظَّلْمَةِ والمَضَرَّةِ ، وهو غيرُ مَوْجُودٍ يَسَعُ القِيَاسُ على السَّفَرِ ؛ لأنَّ مَشَقَتَه لأَجْلِ السَّيْرِ وفَوَاتِ الرَّفْقَةِ ، وهو غيرُ مَوْجُودٍ هاهُنا .

فصل : والمَطَرُ المُبِيحُ لِلْجَمْعِ هو ما يَبُلُ النَّيَابَ ، وتَلْحَقُ المَشَقَّةُ بالخُرُوجِ فيه . وأمَّا الطَّلُ ، والمَطَرُ الحَفِيفُ الذي لا يَبُلُّ النَّيَابَ ، فلا يُبِيحُ ، والثَّلْجُ كالمَطَرِ في ذلك ، لأنَّه في معناه ، وكذلك البَرَدُ .

فصل: فأمَّا الوَحْلُ بمُجَرَّدِه. فقال القاضى: قال أصْحابُنا: هو عُذْرٌ ؛ لأنَّ المَشَقَّة تَلْحَقُ بذلك فى النِّعَالِ / والنَّيَابِ ، كَا تَلْحَقُ بالمَطَرِ. وهو قولُ مالِكٍ. ١٦١/٢ و وَذَكَرَ أَبُو الخَطَّابِ فيه وَجْهًا ثانِيًا ، أنَّه لا يُبِيحُ. وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وأَبِي وَذَكَرَ أَبُو الخَطَّابِ فيه وَجْهًا ثانِيًا ، أنَّه لا يُبِيحُ. وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وأَبِي وَذَكَرَ أَبُو الخَطَّابِ فيه وَجْهًا ثانِيًا ، أنَّه لا يُبِيحُ . وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وأَبِي تَوْرٍ ؛ لأَنَّ مَشَقَّتِه دُونَ مَشَقَّةِ المَطَرِ ، فإنَّ المَطَرَ يَبُلُ النِّعالَ والثِّيابَ والوَحْلُ لا يَبْلُها ، فلم يَصِحَّ قِيَاسُه عليه. والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ لأَنَّ الوَحْلَ يُلَوِّثُ التِّيابَ والنِّعالَ ، ويَتَعَرَّضُ الإِنْسَانُ لِلزَّلَق، فيَتَأَذَّى نَفْسُه وثِيابُه، وذلك أعْظَمُ من البَلَل، وقد سَاوَى

⁽٣٠) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب جمع الصلاة في الحضر ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٥٦ . وانظر : تلخيص الحبير لابن حجر حديث رقم « ٦١٥ » .

المَطَرَ في العُذْرِ في تَرْكِ الجُمُعةِ والجَمَاعَةِ ، فَدَلَّ على تَسَاوِيهما في المَشَقَّةِ المَرْعِيَّةِ في الحُكْمِ .

فصل: فأمّا الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ ، في اللَّيْلَةِ المُظْلِمَةِ البَارِدَةِ ، ففيها وَجْهَانِ : أَحَدُهما ، يُبيحُ الجَمْعَ . قال الآمِدِيُّ : وهو أَصَحُّ . وهو قولُ عمرَ بن عبدِ العزيزِ ؟ لأنَّ ذلك عُذْرٌ في الجُمُعةِ والجماعةِ ، بِدَلِيلِ ما رَوَى محمدُ بن الصَّبَّاجِ ، حدَّننا سفيانُ ، عن أَيُّوب ، عن نافِع ، عن ابنِ عمر ، قال : كان رسولُ اللهِ عَلَيْكَةً يُنَادِي مَنادِيه في اللَّيْلَةِ المَطِيرَةِ ، أو اللَّيْلَةِ البَارِدَةِ ذاتِ الرِّيج : « صَلُّوا في رِحَالِكُمْ » . رَوَاه ابنُ مَاجَة (١٦) ، عن محمدِ بن الصَّبَّاجِ . والثَّانِي ، لا يُبيحُه ؟ لأنَّ المَشْقَة فيه دونَ المَشَقَّةِ في المَطَرِ ، فلا يَصِحُّ قِيَاسُه عليه ، ولأنَّ مَشَقَّتُها مِن غيرِ جِنْسِ مَشَقَّة المَطَرِ ، ولا ضَابِطَ لذلك يَجْتَمِعانِ فيه ، فلم يَصِحَّ إلْحَاقُه به .

فصل: هل يَجُوزُ الجَمْعُ لِمُنْفَرِدٍ ، أو مَن كان طَرِيقُه إلى المَسْجِدِ في ظِلَالٍ يَمْنَعُ وُصُولَ المَطَرِ إليه ، أو مَن كان مُقامُه في المَسْجِدِ ؟ على وَجْهَيْنِ : أحدُهما ، الجَوَازُ ؛ لأنَّ العُذْرَ إذا وُجِدَ اسْتَوَى فيه حالُ وُجُودِ المَشَقَّةِ وَعَدَمِها ، كالسَّفَرِ ، ولأنَّ الحَاجةَ العَامَّةَ إذا وُجدَتْ أَثْبَتَتِ الحُكْمَ في حَقِّ مَنْ ليستْ له حَاجَةً ، كالسَّلَمِ ، وإبَاحةِ اقْتِنَاءِ الكَلْبِ لِلصَّيْدِ والمَاشِيَةِ في حَقِّ مَن لا يَحْتَاجُ إليهما ، ولأنَّه عَد رُوِى أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّةٍ جَمَعَ في المَطَرِ ، وليس بين حُجْرَتِه والمَسْجِدِ شيءٌ (٢٣٠ . والثاني ، المَنْعُ ؛ لأنَّ الجَمْعَ لأَجْلِ المَشَقَّةِ ، فيَخْتَصُّ بمن تَلْحَقُه المَشَقَّةُ ، (٣٠دونَ مَن لا تَلْحَقُه المَشَقَّةُ ، تَوْنَ مِن لا تَلْحَقُه ، كمن في الجَمْعةِ والجَمَاعَةِ ، يَخْتَصُّ بمَن تَلْحَقُه المَشَقَّةُ ، دُونَ مِن لا تَلْحَقُه ، كمن في الجَامِعِ والقريب منه .

⁽٣١) سبق تخريجه في : ٢ / ٣٧٩ .

⁽٣٢) تقدم في الصفحة السابقة .

⁽٣٣-٣٣) سقط من : الأصل ، ١ .

فصل: ويجوزُ الجَمْعُ / لأُجْلِ المَرَضِ ، وهو قولُ عَطَاءٍ ، ومالِكٍ . وقال ١٦٦/٢ ظ أَصْحَابُ الرَّأْيِ والشَّافِعِيُّ : لا يجوزُ ، فإنَّ أَخْبَارَ التَّوْقِيتِ ثَابِتَةٌ ، فلا تُتْرَكُ بأمْرٍ مُحْتَمِلِ . وَلَنا ، ما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، قال : جَمَعَ رسولُ اللهِ عَلَيْكُ بين الظَّهْرِ والعَصْرِ ، وبين (٢٠) المَعْرِبِ والعِشَاءِ ، مِن غيرِ خَوْفٍ ولا مَطَرٍ . وفي روايةٍ : مِن غيرِ خَوْفٍ ولا مَطَرٍ . وفي روايةٍ : مِن غيرِ خَوْفٍ ولا سَفَرٍ . رَوَاهُما مُسْلِمٌ (٥٠) . وقد أَجْمَعْنا على أَنَّ الجَمْعَ لا يجوزُ لغيرِ عُدْدٍ ، ثَبَتَ أَنَّه كان لِمَرض ، وقد رُوى عن أبي عبدِ اللهِ أَنَّه قال في حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ : هذا عِنْدِي رُخْصَةٌ لِلْمَرِيضِ والمُرْضِعِ . وقد ثبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِةً أَمَرَ سَهْلَةَ عَبَّاسٍ : هذا عِنْدِي رُخْصَةٌ لِلْمَرِيضِ والمُرْضِعِ . وقد ثبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِةً أَمَرَ سَهْلَةَ بنتَ جَحْشٍ ، لمَّا كانتا مُسْتَحَاضَتَيْنِ بتأَخِيرِ الظُّهْرِ وتَعْجِيلِ بنتَ سُهَيْل ، وحَمْنَة بنتَ جَحْشٍ ، لمَّا كانتا مُسْتَحَاضَتَيْنِ بتأَخِيرِ الظُّهْرِ وتَعْجِيلِ العَصْرِ ، ويُجْمَعُ (٢٦) بينهما بِعُسْلٍ واحِدٍ (٢٧). فأباحَ لهما الجَمْعَ لأَجْلِ الاسْتِحَاضَة. العَمْوصَةُ بالصُّورِ التي أَجْمَعْنَا على جَوَازِ الجَمْعِ فيها ، فيُخَصُّ وأَخْبَارُ المَوَاقِيتِ مَخْصُوصَةٌ بالصُّورِ التي أَجْمَعْنَا على جَوَازِ الجَمْعِ فيها ، فيُخَصُّ

(٣٤) سقط من: الأصل.

(٣٥) الرواية الأولى أخرجها مسلم ، فى : باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٩٠ . كا أخرجها أبو داود ، فى : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٧٦ . والنسائى ، فى : باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١ / ٢٣٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٨٣ .

والثانية أخرجها مسلم ، فى : باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم / ١٩ . كما أخرجهاأبو داود ، فى : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب السفر . سنن أبى داود / ٢٧٦ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الجمع بين الصلاتين ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى / ٢٧٦ . والنسائى ، فى : باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١ / ٢٣٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٣٤٣ ، ٣٥٤ .

(٣٦) في م: « والجمع ».

(٣٧) حديث سهلة بنت سهيل أخرجه أبو داود ، في : باب من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلا ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٧٠ .

وحديث حمنة بنت جحش أخرجه أبو داود ، ف : باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ، من كتاب الطهارة ، سنن أبى داود 1 / 7 . والترمذى ، فى : باب فى المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى $1 / 7 \cdot 7 - 7 \cdot 7$. وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى البكر إذا ابتدئت مستحاضة إلخ ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه $1 / 7 \cdot 7 \cdot 7$.

منها مَحَلُّ النُّزَاعِ بما ذَكَرْنَا .

فصل : والمَرَضُ المُبِيحُ لِلْجَمْعِ هو ما يَلْحَقُه بهِ (٣٨) بَتَأْدِيَةِ كُلِّ صلاةٍ في وَقْتِهَا مَشَقَّةٌ وضَعْفٌ . قال الأَثْرَمُ ، قِيلَ لأبي عبدِ اللهِ : المَرِيضُ يَجْمَعُ بين الصَّلَاتَيْنِ ؟ فقال : إني لأرْجُو له ذلك إذا ضَعُفَ ، وكان لا يَقْدِرُ إِلَّا على ذلك . وكذلك يجوزُ الجَمْعُ لِلْمُسْتَحاضَةِ ، ولمَن به سَلَسُ البَوْلِ ، ومَن في مَعْنَاهما ؛ لما رَوَيْنَا من الحَدِيثِ ، والله أعلمُ .

فصل : والمَرِيضُ مَخَيَّرٌ في التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ كالمُسَافِرِ . فإن اسْتَوَى عنده الأَمْرَانِ فالتَّأْخِيرُ أَوْلَى ؛ لما ذَكَرْنَا في المُسَافِرِ . فأمَّا الجَمْعُ لِلْمَطَرِ فإنَّما يَجْمَعُ في وَقْتِ الْأُولَى ، لأنَّ السَّلَفَ إنَّما كانوا يَجْمَعُونَ في وَقْتِ الْأُولَى ، ولأنَّ تَأْخِيرَ الْأُولَى إلى وَقْتِ التَّانِيَة يُفْضِي إلى لُزُومِ المَشَقَّةِ ، والخُرُوجِ في الظُّلْمَةِ ، أو طُولِ (٢٩) الانْتِظارِ في المَسْجِدِ إلى دُخُولِ وَقْتِ العِشاءِ، ولأنَّ العادَةَ اجْتِمَاعُ النَّاس لِلْمَغْرِبِ ، فإذا حَبَسَهم في المَسْجِدِ لِيجْمَعَ بين الصلاتَيْنِ ، كان أَشَقَّ مِنْ أَن يُصَلِّي كُلِّ صَلَاةٍ في وَقْتِها ، ورُبَّما يَزُولُ العُذْرُ قبلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى ، فَيَبْطُلُ الجَمْعُ ويَمْتَنِعُ . وإن اخْتارُوا تَأْخِيرَ الجَمْعِ ، جَازَ . والمُستَحَبُّ أَن يُؤخِّرَ الْأُولَى ١٦٢/٢ عن أوَّل / وَقْتِها شيئًا . قال الأثْرَمُ : سألتُ أبا عبد الله عن الجَمْع بين الصلاتين في المَطَرِ ؟ قال : نعم ، يَجْمَعُ بينهما ، إذا اخْتَلَطَ الظَّلَامُ قبلَ أَن يَغِيبَ الشَّفَقُ ، كذا صَنَعَ ابنُ عمرَ . قال الأثْرَمُ : وحَدَّثَنا أبو أُسامَةَ ، حدَّثنا عُبَيْدُ الله ، عن نافِعٍ ، قال : كان أُمَرَاوُنا إذا كانت اللَّيْلَةُ المَطِيرَةُ أَبْطَأُوا بالمَغْرِبِ ، وعَجَّلُوا العِشَاءَ قبلَ أن يَغِيبَ الشَّفَقُ ، فكان ابنُ عمر يُصَلِّي معهم ، ولا يَرَى بذلك بَأْسًا . قال عُبَيْدُ اللهِ : ورَأَيْتُ القَاسِمَ وسَالِمًا يُصَلِّيانِ معهم ، في مثل تِلْكَ اللَّيْلَة . قِيلَ لأبي عبدِ

⁽٣٨) سقط من: ١، م .

⁽٣٩) في الأصل : و وطول » .

اللهِ : فَكَأَنَّ سُنَّةَ الجَمْعِ بِينِ الصلاتَيْنِ فِي المَطَرِ عِنْدَكَ أَن يَجْمَعَ قَبَلَ أَن يَغِيبَ الشَّفَقُ ، قال : نعم . الشَّفَقُ ، قال : نعم .

فصل: ولا يَجُوزُ الجَمْعُ لِغيرِ مَنْ ذكرُنا. وقال ابنُ شُبُرُمَةً: يجُوزُ إذا كانت حَاجَةٌ أو شَيْءٌ ، ما لم يَتَّخِذُهُ عادَةً ؛ لِحَدِيثِ ابن عَبَّاسٍ ، أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْلِا جَمَعَ بين الظُّهْرِ والعَصْرِ ، والمَغْرِبِ والعِشَاءِ ، مِن غيرِ حَوْفٍ ولا مَطَرِ ('') . فقيلَ لابنِ عَبَّاسٍ: لِم فَعَلَ ذلك ؟ قال : أَرَادَ أَن لا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ. ولَنا ، عُمُومُ أُخْبَارِ التَّوْقِيتِ ، وحَدِيثُ ابن عَبَّاسٍ حَمَلْناهُ على حالَةِ المَرضِ ، ويجوزُ أن يَتَناوَلَ مَن عليه مَشَقَّةً ، كالمُرْضِع ، والشَيِّعِ الضَّعِيفِ ، وأشباهِهما مِمَّنْ عليه مَشَقَّةً في تُرْكِ الجَمْع ، ويحتَمِلُ أَنَّه صَلَّى الأُولَى في آخِرِ وَقْتِها ، والنَّانِيَةَ في أوَّلِ وَقْتِها ، فإنَّ الجَمْع ، ويحتَمِلُ أَنَّه صَلَّى الأُولَى في آخِرِ وَقْتِها ، والنَّانِيَةَ في أوَّلِ وَقْتِها ، فإنَّ عمرو بن دِينار رَوَى هذا الحديثَ عن جابِرِ بن زَيْد ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال عمرو : قلتُ لجَابِرِ أَبا الشَّعثاء : أَطُنَهُ أَخَرَ الظُّهْرَ وعَجَّلَ العَصْرَ ، وأَخَرَ المَغْرِبَ وعَجَّلَ على عَلَيْ العَصْرَ ، وأَخَرَ المَغْرِبَ وعَجَّلَ العَصْرَ ، وأَخَرَ المَغْرِبَ وعَجَّلَ العَصْرَ ، وأَخَرَ المَغْرِبَ وعَجَّلَ العَصْرَ ، وأَنا أَظُنُّ ذلك (''') .

فصل: ومِن (٢٠) شَرْطِ جَوَازِ الجَمْعِ نِيَّةُ الجَمْعِ فَ أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ، والآخَرُ لا يُشْتَرَطُ ذلك . وهو قَوْلُ أَبَى بكرٍ . والتَّفْرِيعُ على اشْتِرَاطِه . ومَوْضِعُ النَّيَّةِ يَخْتَلِفُ باخْتِلافِ الجَمْعِ ، فإنْ جَمَعَ فى وَقْتِ الأُولَى فمَوْضِعُه عند الإحْرَامِ بالأُولَى ، فى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ، لأَنَّها نِيَّةٌ يَفْتَقِرُ إليها ، فاعْتُبِرَتْ عند الإحْرَامِ ، كَنِيَّةِ القَصْرِ . والتَّانِى مَوْضِعُها من أَوَّل الصلاةِ الأُولَى إلى سَلَامِها ، أَىَّ ذَلِكَ نَوَى فيه أَجْزَأَهُ ؛ والثَّانِي مَوْضِعُها من أَوَّل الصلاةِ الأُولَى إلى سَلَامِها ، أَىَّ ذَلِكَ نَوَى فيه أَجْزَأَهُ ؛ لأَنَّ مَوْضِعَ الجَمْعِ / حينَ الفَرَاغِ من آخِر (٣٠) الأُولَى إلى الشَّرُوعِ فِى الثَّانِيَةِ ، فإذا لم ١٦٢/٢

⁽٤٠) تقدم في صفحة ١٣٥.

⁽١٤) أخرجه البخارى ، ف : باب تأخير الظهر إلى العصر ، من كتاب مواقيت الصلاة . صحيح البخارى ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٤ . ومسلم ، ف : باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ١٤٩ .

⁽٤٢) في م : ﴿ قال : ومن ﴾ .

⁽٤٣) سقط من : الأصل .

تَتَأَخَّرِ النَّيَّةُ عنه ، أَجْزَأُهُ ذلك . وإن جَمَعَ في وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، فَمَوْضِعُ النَّيَّةِ في وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، فَمَوْضِعُ النَّيَّةِ في وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، فَمَوْضِعُ النَّيَّةِ في وَقْتِ الثَّانِيَةِ مِن ذلك بغيرِ نِيَّةٍ صَارَتْ قَضَاءً لا جَمْعًا . ويَحْتَمِلُ أن يَكُونَ وَقْتُ النَّيَّةِ إلى أن يَبْقَى منه قَدْرُ ما يُدْرِكُها به ، وهو رَكْعَة ، أو تَكْبِيرَة الإِحْرَامِ ، على ما قَدَّمْنَا . والذي ذَكَره أصْحَابُنا الأَوَّل (الله عن عَلِيها حَرَامٌ . الله عن فَعْلِها حَرَامٌ .

فصل: فإن جَمَعَ في وَقْتِ الأُولَى اعْتَبِرَت المُواصَلَةُ بينهما ، وهو أن لا يُفَرِّق بينهما إلَّا تَفْرِيقًا يَسِيرًا . فإنْ أطالَ الفَصْلَ بينهما بَطَلَ (٢٠٠) ؛ لأنَّ مَعْنَى الجَمْعِ المُتَابَعَةُ أو المُقَارَنَةُ (٢٠٠) ، ولم يُمْكن (٨٠٠) المُتَابَعَةُ فلم يَثْقَ إلا المُقَارَنَةُ (٢٠٠) ، فإن فَرَق بينهما تَفْرِيقًا كَثِيرًا ، بَطلَ الجَمْعُ ، سَوَاءٌ فَرَق بينهما لِنَوْمٍ أو سَهْوٍ أو شُغْلِ أو قَصْدٍ بينهما تَفْرِيقًا كَثِيرًا ، بَطلَ الجَمْعُ ، سَوَاءٌ فَرَق بينهما لِنَوْمٍ أو سَهْوٍ أو شُغْلِ أو قَصْدٍ أو غيرِ ذلك ، لأنَّ الشَّرْطَ لا يَثْبُتُ المَشْرُوطُ بِدُونِه ، وإن كان يَسِيرًا لم يَمْنَعْ ، لأنه لا يُمْكن التَّحَرُّزُ منه ، والمَرْجِعُ في اليَسِيرِ والكَثِيرِ إلى العُرْفِ والعادَةِ ، لا حَدَّ له سَوى ذلك ، وقَدَّرَهُ بعضُ أصْحابِنَا بِقَدْرِ الإقامةِ والوُضُوءِ ، والصَّحِيحُ : أنَّه لا حَدَّ له ، لأنَّ ما لم يَرِدِ الشَّرْعُ بِتَقْدِيرِهِ لا سَبِيلَ إلى تقْدِيرِه ، والمَرْجِعُ فيه إلى العُرْفِ ، كَالإحْرَازِ والقَبْضِ ، ومتى احْتَاجَ إلى الوُضُوءِ والتَّيَمُ م ، فَعَلَه إذا لم يَطُلِ الفَصْدُ والتَبْضُ ، وإن صَلَّى بينهما السُنَة ، كَالْ الجَمْعُ ، وإن صَلَّى بينهما السُنَة ، بَطَلَ الجَمْعُ ، لأنَّه فَرَّقَ بينهما بصَلَاةٍ فيبْطُلُ الجَمْعُ ، وإن صَلَّى بينهما السُنَة ، بَطَلَ الجَمْعُ ، لأنَّه فَرَق بينهما بصَلَاةٍ فيبْطُلُ (٢٠٠) الجَمْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما بصَلَاةٍ فيبْطُلُ الجَمْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما بصَلَاةٍ فيبْطُلُ الجَمْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما بصَلَاةً فيبُطُلُ الجَمْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما بصَلَاةً فيبُطُلُ الجَمْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما بصَلَاةً فيبُطُلُ الجَمْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما بصَلَّة فيبُطُلُ الجَمْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما بصَلَا المُعْلِ الْعَرْفِ ، المَالِمُ الْعَمْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما المَنْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما بي سَلَّى المُعْلَ الْعَرْفِ ، المَعْلِ المُعْدُونِ اللهُ الْعُلْونِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُمْعُ ، كا لو صَلَّى بينهما بيضَا المَعْلُولِ الْهُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعُمْعُ ، كا لو صَلَّى الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُمْعُ الْعُلْمُ الْع

⁽٤٤) في م: « أولى ».

⁽٤٥) في م: (من) .

⁽٤٦) في م زيادة : (الجمع ، .

⁽٤٧) في ا ، م : « المقاربة » .

⁽٤٨) في ١، م: ﴿ تَكُن ﴾ .

⁽٤٩) سقط من : الأصل .

⁽٥٠) في ١، م: « فبطل » .

غيرَها . وعنه : لا يَبْطُلُ ؛ لأنه تَفْرِيقٌ يَسِيرٌ ، أَشْبَه مالو تَوَضَّأً . وإن جَمَعَ في وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، جَازَ التَّفْرِيقُ ؛ لأَنَّه متى صلَّى الأُولَى فالثَّانِيَةُ في وَقْتِها ، لا تَحْرُجُ بِتَأْخِيرِها عن كَوْنِها مُؤَدَّاةً ((°) . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّ المُتَابَعَةَ مُشْتَرَطَةٌ ؛ لأَنَّ الجَمْعَ حَقِيقَتُه ضَمُّ الشَّىء إلى الشَّىء ، ولا يَحْصُل مع التَّفْرِيقِ . والأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لأَنَّ الأُولَى بعد وُقُوعِها صَحِيحَةً لا تَبْطُلُ بِشَيءٍ يُوجَدُ بعدَها ، والثَّانِيَةُ لا تَقَعُ إلَّا في وَقْتِها .

فصل : ومتى جَمَعَ في / وَقْتِ الْأُولَى اعْتُبِرَ وُجُودُ الْعُذْرِ المُبِيحِ حالَ افْتِتَاحِ ١٦٣/٢ و الْأُولَى والفَرَاغِ منها وافْتِتَاحِ الثَّانِيَة ، فمتى زَالَ العُذْرُ في أحدِ هذه الثَّلاثةِ لم يُبَحِ الجَمْعُ . وإنْ زَالَ المَطَرُ في أثْناء الأُولَى ، ثم عادَ قبلَ الفَرَاغِ منها ، أو انْفَطَعَ بعدَ الإحرام بالثَّانِيَةِ ، جازَ الجَمْعُ ، ولم يُؤثِّر انْقِطَاعُه ؛ لأنَّ العُذْرَ وُجدَ في وَقْتِ النَّيَّةِ ، وهو عندَ الإحْرَامِ بالأُولَى ، وفي وَقْتِ الجَمْعِ ، وهو آخِرُ الأُولَى وأَوَّلُ الثَّانِيَةِ ، فلم يَضُرُّ عَدَمُه في غير ذلك . فأما المُسافِر إذا نَوَى الإقامة في أثناء الصلاةِ الأولَى ، انْقطَعَ الجَمْعُ والقَصْرُ ، ولَزِمَهُ الإِنْمامُ . ولو عادَ فنَوَى السَّفَرَ ، لم يُبَعْ له التَّرنُّحُصُ حتى يُفارقَ البَلَدَ الذي هو فيه . وإن نَوَى الإقامة بعد الإحْرام بالثَّانية ، أو دَخَلَتْ به السَّفِينَةُ بَلَدَهُ فِي أَثْنَائِها ، احْتَمَلَ أَن يُتِمُّها ، ويَصِحُّ قِيَاسًا على انْقِطَاعِ المَطَرِ. قال بعضُ أصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : هذا الذي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . ويَحْتَمِلُ أن يَنْقَلِبَ نَفْلًا ، وَيَبْطُلَ الجَمْعُ ؛ لأَنَّه أَحَدُ رُخَصِ السَّفَرِ ، فيبْطُل (٢٠٠ بذلك ، كالقَصْرِ والمَسْحِ ، ولأنَّه زالَ شَرْطُها في أثْنَائِها ، أَشْبَهَ سائِرَ شُرُوطِها . ويُفَارقُ انْقِطَاعَ المَطَرِ من وَجْهَيْن : أحدُهما ، أنَّه لا يَتَحَقَّقُ انْقِطَاعُه ؛ لاحْتِمَالِ عَوْدِه في أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ ، والثَّانَى أَن يَخْلُفَهُ عُذْرٌ مُبِيحٌ ، وهو الوَحْلُ ، بِخِلافِ مَسْأَلَتِنَا . وكذلك الحُكْمُ في المَريض يَبْرَأُ ويَزُولُ عُذْرُه في أَثْنَاءِ الصَّلاةِ(٥٣) الثَّانِيَةِ. فأمَّا إنْ

⁽٥١) في الأصل : « مراده » .

⁽٥٢) في ا ، م : « فبطل » .

⁽٥٣) سقط من : الأصل ، ١ .

جَمَعَ بينهما في وَقْتِ الثانيةِ (أَ اعْتَبِرَ بَقَاءُ أَ العُذْرِ إلى حينِ دُخُولِ وَقْتِها ، فإنْ زَالَ في وَقْتِ الأُولَى ، كالمَريضِ يَبْرَأُ ، والمُسَافِرِ يَقْدَمُ ، والمَطَرِ يَنْقَطِعُ ، لم يُبَجِ الجَمْعُ ؛ لِزَوَالِ سَبَبِه . وإن اسْتَمَرَّ إلى حينِ دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، جَمَعَ ، وإن زَالَ العُذْرُ ؛ لأَنَّهما صَارَتًا وَاجِبَتَيْنِ في ذِمَّتِه ، ولا (") بُدَّ له من فِعْلِهما .

فصل: وإن أَتَمَّ الصَّلَاتَيْنِ في وَقْتِ الأُولَى ، ثم زالَ العُذْرُ بعد فَراغِه منهما قبلَ دُخُولِ وَقْتِ التَّانِيَةِ ، أَجْزَأَتُه ، ولم تَلْزَمْه الثَّانِيَةُ في وَقْتِها ؛ لأَنَّ الصلاةَ وَقَعَتْ صَحِيحَةً مُجْزِئَةً عن ما في (٥٠ الذَّمَّةِ ، فَبَرِئتُ ٥٠ ذِمَّتُه منها ، فلم تَشْتَغِل الذَّمَّةُ بها(٥٠) بعد ذلك ، ولأَنَّه أَدَّى فَرْضَه حَالَ العُذْرِ ، فلم يَبْطُلُ بِزَوَالِه بعد ذلك ، كالمُتَيمِّم بعد ذلك ، كالمُتَيمِّم من الصلاةِ .

فصل : وإذا جَمَعَ فى وَقْتِ الْأُولَى ، فله أَن يُصَلِّى سُنَّةَ الثَّانِيَةِ منهما ، ويُوتِرَ قَبَلَ دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيةِ ؛ لأَنَّ سُنَتُها تابِعَةٌ لها ، فَتَثْبَعُها فى فعْلِها ووَقْتِها ، والوِثْرُ وَقْتُه ما بين صلاةِ العِشاء إلى صلاةِ الصُّبُحِ ، وقد صَلَّى العِشاءَ فدَخَلَ وَقْتُه .

فصل: وإذا صَلَّى إحْدَى صَلَاتَى الجَمْعِ مع إمامٍ ، وصَلَّى النَّانِيَةَ مع إمامٍ آخَرَ ، وصَلَّى معه فى النَّانِيَةِ مَأْمُومٌ ثَانٍ ، الْحَرَّ ، وصَلَّى معه فى النَّانِيَةِ مَأْمُومٌ ثَانٍ ، صَحَّ . وقال ابنُ عَقِيل : لا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ من الإمامِ والمَأْمُومِ أحدُ مَن يَتِمُّ به الجَمْعُ ، فلم يَجُزِ اخْتِلَافُه ، (^° وإذا اشْتُرِطَ^°) دَوَامُه كالعُذْرِ اشْتُرِطَ دَوامُه فى الصلاتيْن . ولَنا ، أَنَّ لكُلِّ صَلَاةٍ حُكْمَ نَفْسِها ، وهى مُنْفَرِدَة بِنِيَّتِها ، فلم يُشْتَرَطِ

⁽٥٤-٥٤) في ١ : (اعتبرها ، .

⁽٥٥) سقطت واو العطف من ، الأصل .

⁽٥٦-٥٦) في ١، م : ﴿ ذَمَتُهُ ، وَبِرَئْتُ ﴾ .

⁽٥٧) سقط من : الأصل .

⁽٥٨ – ٥٨) في ١ : ١ أو فاشتراط ٤ .

اتّحاد الإمام ولا المَأْمُوم ، كغيرِ المَجْمُوعَتَيْنِ . وقولُه : إنَّ الإمامَ والمَأْمُومَ أَحَدُ مَن يَتُم به الجَمْعُ . لا يَصِحُ ، فإنَّه يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ والمُسَافِرِ الجَمْعُ مُنْفَرِدًا وفي المَطَرِ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ . وإنْ قُلنا : إنَّ الجَمْعُ في المَطَرِ لا يَصِحُ إلَّا في الجماعة ، فالذي يَتِمُّ به الجَمْعُ الجماعة ، لا عَيْنُ الإمامِ والمَأْمُوم ، ولم تَخْتَلَ الجماعة ، وعلى ما ذكرُناهُ ، لو ائتمَّ المَأْمُومُ بإمامِ لا يَنْوِي الجَمْعُ ، فنوَاهُ المَأْمُومُ ، فلمَّا سَلَّمَ الإمامُ صَلَّى المَأْمُومُ الثانية ، جاز ؛ لأنّنا أبَحْنَا له مُفَارَقَة إمَامِه في الصلاةِ الواحِدةِ لِعُذْرٍ ، ففي الصلاقِ الوَحِدةِ لِعُذْرٍ ، ولنَّما وَفَى الصَّلاقِ الأُولَى ، ولأنَّ نِيَّتُهُما الآهُ لَي المُسافِرُ بِمُقِيمِينَ ، فنوَى المُسافِرُ في الصلاةِ الأُولَى ، وإنَّما مَا النَّانِية ، وكذلك لو صَلَّى الجَمْعُ ، فلما صَلَّى بهم الأُولَى قامَ وَكذلك (١٠٠) لو صَلَّى المُسافِرُ بِمُقِيمِينَ ، فنوَى الجَمْعُ ، فلما صَلَّى بهم الأُولَى قامَ فَصَلَّى التَّانِية ، جاز على هذا . وكذلك لو صَلَّى احَد صَلاتَي الجَمْعِ مُنْفَرِدًا ، ثم خَصَرَتْ جَمَاعَةٌ يُصَلُّون الثانِية ، فامَّهم فيها ، أو صَلَّى معَهم مَأْمُومًا ، جَازَ . وقولُ ابنِ عَقِيلِ يَقْتَضِي أَنْ لا يجوزَ شَيْءٌ من ذلك .

٢٧٤ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا نَسِى صَلَاةً حَضَرٍ ، فَلَكَرَهَا فِي السَّفَرِ ، أوْ
 صَلَاةً / سَفَرٍ ، فَلَكَرَها فِي الْحَضَرِ ، صَلَّى في الحَالَتَيْنِ^(۱) صَلَاةً حَضَرٍ)
 ١٦٤/٢ و

نَصَّ أَحمدُ ، رَحِمَه الله ، على هاتَيْنِ المَسْأَلتَيْنِ فى رِوَايَة أَبِي دَاوُدَ والأَثْرَمِ . قال فى رِوايةِ الأَثْرَمِ : أمَّا المُقِيمُ إذا ذَكَرَها فى السَّفَرِ ، فذاك بالإجماع يُصلِّى أَرْبَعًا ، وإذا نَسِيَها فى السَّفَرِ ، فذَكَرَها فى الحَضرِ ، صلَّى أَرْبَعًا بالاحْتِيَاطِ ، فإنَّما وَجَبَتْ عليه السَّاعَة ، فذَهَبَ أبو عبد الله ، رَحمه الله ، إلى ظاهِرِ الحَدِيثِ : « فَلْيُصلِّها إذا ذَكَرَها فى السَّفَرِ ، فعليه الإثمَامُ إذا ذَكَرَها فى السَّفَرِ ، فعليه الإثمَامُ إذا ذَكَرَها فى السَّفَرِ ، فعليه الإثمَامُ

⁽٥٩) في الأصل : ﴿ نيتها ﴾ .

⁽٦٠) في ١، م: « وهكذا».

⁽١) في الأصل: (الحالين) .

⁽٢) تقدم تخريجه في ٢ / ٣٤٢ .

إِجْمَاعًا ، ذَكَرَه الإِمامُ أَحمدُ وابنُ المُنْذِرِ ؛ لأنَّ الصلاة تَعيَّنَ عليه فِعُلُها أَرْبَعًا ، فلم يَجُوْله النَّقْصَانُ مِن عَدَدِها ، كَا لو (لم يُسافِر) ، ولأنَّه إنَّما يَقْضِى ما فَاتَه ، وقد فَاته أَرْبَعٌ . وأمَّا إِن نَسِى صلاة السَّفَرِ ، فذكرَها فى الحَضِرِ ، فقال أحمدُ : عليه الإثْمَامُ احْتِيَاطًا . وبه قال الأوْزَاعِيُّ ، ودَاوْدُ ، والشَّافِعِيُّ فى أَحَدِ قَوْلَيْه . وقال مالِكٌ ، والتَّوْرِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأَي : يُصَلِّبها صلاة سَفَرِ ؛ لأنَّه إنَّما يَقْضِى ما فَاتَه ، ولم يَفُتْه إلَّا رَكْعَتانِ . ولنا ، أنَّ القَصْرَ رُحْصَةٌ مِن رُحَصِ السَّفَرَ ، فَيَبْطُلُ بَوْوَالِه ، كالمَسْجِ ثَلَاثًا . ولأنَّها وَجَبَتْ عليه فى الحَضِرِ والسَّفَرِ ، فإذا وُجِدَ أَحَدُ ولَا يُعَلِي قَولِه عَلَيْكَ : ولأَنَّها عِبَادَةٌ تَحْتَلِفُ بالحَضَرِ والسَّفَرِ ، فإذا وُجِدَ أَحَدُ طَرَقَيْها فى الحَضَرِ ، غلَب فيها حُكْمُه ، كا لو دَخلَتْ به السَّفِينَةُ البَلَدَ فى أَثْناء الصَلاةِ ، وكالمَسْج . وقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بالجُمُعَةِ () إذا فاتَتْ ، وبالمُتَيَمِّم إذا فَاتَتْ الصَلاةِ ، فَالمَسْع عَلَد وُجُودِ الماء .

فصل: وإن نَسِيَها في سَفَرٍ ، فذكرَها فيه ، قَضَاها مَقْصُورَةً ، لأَنَّها وَجَبَتْ في السَّفَرِ ، وفُعِلَتْ فيه ، أشبَهَ مالو صَلَّاهَا في وَقْتِها . وإن ذكرَها في سَفَرٍ آخَرَ ، فكذلك ؛ لما ذكرُنا . وسَوَاءٌ ذكرَها في الحَضِرِ أو لم يَذْكُرُها . ويَحْتَمِلُ أَنَّه إذا (٥) فكذلك ؛ لما ذكرُها في الحَضِرِ لَزِمَتْهُ تَامَّةً ؛ لأَنَّه وَجَبَ عليه فِعْلُها تَامَّةً بِذِكْرِه إيَّاها . فَبَقِيَتْ في ذكرَها في الحَضِرِ لَزِمَتْهُ تَامَّةً ؛ لأَنَّه وَجَبَ عليه فِعْلُها تَامَّةً بِذِكْرِه إيَّاها . فَبَقِيتْ في ذكرَها في الحَضِرِ لَزِمَتْهُ تَامَّةً وَجُوبَها وفِعْلَها في السَّفَرِ ، فكانَتْ صلاةَ سَفَرٍ ، كا لو لم يَذكرُها في الحَضرِ . وذكرَ بعضُ أصْحَابِنا ، أنَّ مِن شَرْطِ القَصْرِ كَوْنَ الصلاةِ يَذْكُرُها في الحَضرِ . وذكرَ بعضُ أصْحَابِنا ، أنَّ مِن شَرْطِ القَصْرِ كُونَ الصلاةِ يَذكُرُها في الحَضرِ . وذكرَ بعضُ أصْحَابِنا ، أنَّ مِن شَرْطِ القَصْرِ كُونَ الصلاةِ عَلَى الجُمُعَةِ . وهذا فاسِدٌ ؛ فإنَّ هذا الشَّرَطُ بالرَّأْي والتَّحَكُمِ لم يَرِد الشَّرْعُ به ، والقِياسُ على الجُمُعَةِ غيرُ فإنَّ هذا الثَّرَاطٌ بالرَّأْي والتَّحَكُمِ لم يَرِد الشَّرْعُ به ، والقِياسُ على الجُمُعَةِ غيرُ في المَا الْقَوْتُ ، والقِياسُ على الجُمُعَةِ غيرُ في اللهُ في المَّوْلِ المَوْلِ المَّوْلِ المَالِيَّ في المَدْرُقِ المَالِمُ عَلَى الجُمُعَةِ غيرُ الشَّرِ عَلَى الْمُعَلِقِ الْمُولِ المَعْرَاقِ المَالِولُ المَّهُ المَالِهُ الْمَالِ المَالِدُ المَالِّي والتَّعَمُ عَلَى الجُمُعَةِ غيرُ الشَّرِ عُلَهُ المَالِولُ اللَّهُ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِولُ المَالِولُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولِ المَالِولُ المَالِمُ المَالِولُ المَالِولِ المَالِمُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولَ المَالِولُ المَالِولِ المَالِهُ المَالِولُ المَالِولَ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولِ المَالِولُ المَالِقُ المَالِولُ مَالمَالِ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولُ مِنْ المَالِقُ المَالِولُ المَالَ المَالِولُ مَا المَالَولُ المَالَقُ المَالْمُولُ المَالِولُ المَالَّةُ المَالِولُ المَالَّةُ المَالْمُولُ المَالْمُعَلِي المَالِولُ المَالَقُ المَالِولُ المَالَولُ المَالَولُ المَالْمُولِ

⁽٣-٣) في ١، م : (سافر) .

⁽٤) في ا ،م: « الجمعة ».

⁽٥) في ا، م: ﴿ إِنْ ﴾ .

صَحِيجٍ ، فإنَّ الجُمُعَةَ لا تُقْضَى ، ويُشْتَرَطُ لها الخُطْبَتانِ والعَدَدُ والاسْتِيطَانُ ، فجاز اشْتِرَاطُ الوَقْتِ لها ، بِخِلافِ صلاةِ السَّفَرِ .

فصل: وإذا سَافَرَ بعد دُخُولِ (وَقْتِ الصلاةِ) ، فقال ابنُ عَقِيل: فيه رِوَايتانِ ؟ إحْدَاهما ، لَهُ () قَصْرُها . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَن نَحْفَظُ عنه من أَهْلِ العِلْمِ أَنَّ له قَصْرَها . وهذا قولُ مالكِ ، والأُوْزَاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، وأصحابِ الرَّأَى ؟ لأنَّه سَافَرَ قبلَ وُجُوبِها . والثانية ، الرَّأَى ؟ لأنَّه سَافَرَ قبلَ وُجُوبِها . والثانية ، ليس له قَصْرها ؟ لأنَّها وَجَبَتْ عليه في الحَضرِ ، فلَزِمَهُ إِثْمَامُها ، كما لو سافَر بعد نُحُرُوج وَقْتِها ، أو بعدَ إحْرَامِه بها ، وفارَق ما قبلَ الوَقْتِ ؟ لأنَّ الصلاة لم تَجِبْ عليه .

٧٧٥ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِذَا دَحَلَ مَعَ مُقِيمٍ ، وَهُوَ مُسَافِرٌ ، أَتُمَّ ﴾

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ المُسَافِرَ متى اثْتَمَّ بمُقِيمٍ ، لَزِمَهُ الإِثْمامُ ، سَوَاءٌ أَذْرَكَ جَمِيعَ الصلاةِ أَو رَكْعَةً ، أَو أَقَلَّ . قال الأَثْرَمُ : سَأَلْتُ أَبا عبدِ اللهِ عن المُسَافِرِ ، يَدْخُلُ فَى تَشْهَدِ الْمُقِيمِينِ (٢) ؟ قال : يُصَلِّى أَرْبَعًا . وَرُوِىَ ذلك عن ابنِ عمرَ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، وجماعةٍ من التَّابِعِينَ . وبه قال التَّوْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو تَوْرِ ، وأصْحَابُ الرَّأي . وقال إسحاق : لِلْمُسَافِرِ القَصْرُ ؛ لأَنَّها صَلَاةً يَجُوزُ وَعْلُها رَكْعَتَيْنِ ، فلم تَزِدْ بالائتِمامِ ، كالفَجْرِ . وقال طَاوُسٌ ، والشَّعْبِيُّ ، وتَمِيمُ بنُ حَذْلَمٍ (٣) ، في المُسَافِرِ يُدْرِكُ من صلاةِ المُقِيمِ رَكْعَتَيْنِ : يُجْزِيَانِ . وقال الحسنُ ،

⁽٦-٦) في الأصل: « الوقت » .

⁽٧) سقط من : م .

⁽١) في ١، م: ﴿ النَّمِ ﴾ .

⁽٢) في ١، م: (المقيم) .

⁽٣) أبو سلمة تميم بن حذلم الضبى الكوف ، من أصحاب ابن مسعود ، وأدرك أبا بكر وعمر رضى الله عنهما . تهذيب التهذيب ١ / ٥١٢ .

والنَّخَعِيُّ ، والزُّهْرِيُّ ، وقَتادَةُ ، ومالِكٌ : إنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً أَتَّم ، وإن أَدْرَكَ دُونَها قَصَرَ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ () الصلاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاةَ »(°). ولأنَّ من أَدْرَكَ من الجُمُعَةِ رَكْعَةً أَتَمَّها جُمُعَةً ، ومَن أَدْرَكَ أَقَلَّ مِن ذلك ، لا يَلْزَمُه فَرْضُها . ولَنا ، ما رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ ، أنَّه قِيلَ له : ما بالُ المُسَافِرِ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ في حَالِ الانْفِرَادِ، وأَرْبَعًا إذا اثْتَمَّ بمُقِيمٍ؟ فقال: تلك السُّنَّةُ . رَوَاه أَحمدُ، في « المُسْنَدِ»(١) ، وقولُه : السُّنَّةُ. يَنْصَرِفُ إلى سُنَّةِ رسولِ الله ١٦٥/٢ و عَيْلِكُم . ولأنَّه فِعْلُ مَنْ سَمَّيْنا من / الصَّحابةِ ، ولا نَعْرِفُ لهم في عَصْرِهمْ مُخَالِفًا . قال نَافِعٌ : كَانَ ابنُ عُمرَ إذا صَلَّى مع الإِمامِ صَلَّاها أَرْبَعًا ، وإذا صَلَّى وَحْدَه صَلَّاها رَكْعَتَيْن . رَوَاه مُسْلِمٌ (٧) . ولأنَّ هذه صَلَاةٌ مَرْدُودةٌ من أَرْبَعِ إلى رَكْعَتَيْنِ ، فلا يُصَلِّها خَلْفَ مَن يُصلِّي الأَرْبَعَ كالجُمْعَةِ . وما ذَكَرَهُ إسحاقُ لا يَصِحُّ عِنْدَنا ؟ فإنَّه لا تَصِحُّ له صلاةُ الفَجْرِ خَلْفَ مَن يُصلِّي رُباعِيَّةً (٨) ، وإدْرَاكُ الجُمُعَةِ يُخالِفُ مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَإِنَّهُ لُو أَدْرَكَ رَكْعَةً مِن الجُمُعَةِ رَجَعَ إِلَى رَكْعَتَيْنِ ، وهذا بخِلَافِه . وَلَانٌ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قَالَ : ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ ﴾(١) . ومُفَارَقَةُ إِمَامِهِ اخْتِلَافٌ عليه ، فلم يَجُزْ مع إمْكَانِ مُتَابَعَتِه . وإذا أَحْرَمَ المُسافِرُونَ خَلْفَ مُسافِرٍ فأَحْدَثَ ، واسْتَخْلَفَ مُسافِرًا آخَرَ ، فلهم القَصْرُ ؛ لأنَّهم لم يَأْتُمُّوا بِمُقِيمٍ . وإن اسْتَخْلَفَ مُقِيمًا ، لَزِمَهُم الإِثْمَامُ ؛ لأَنَّهم ائْتَمُّوا بِمُقِيمٍ ، ولِلْإِمامِ الذي أَحْدَثَ أَن يُصَلِّي صَلَاةَ المُسَافِر ؛ لأنَّه لم يَأْتَمَّ بمُقِيمٍ . ولو صَلَّى المُسافِرُونَ خَلْفَ مُقِيمٍ ، فأَحْدَثَ واسْتَخْلَفَ مُسَافِرًا أو مُقِيمًا ، لَزِمَهُم الإثْمامُ ؛ لأنَّهم اثْتَمُّوا بِمُقِيمٍ .

⁽٤) سقط من : ١ ، م .

۱۷ / ۲ قدم تخریجه فی ۲ / ۱۷ .

⁽T) Huit 1 / 177

⁽٧) في : باب قصر الصلاة بمني ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٢ .

⁽A) في م: « الرباعية » .

⁽٩) سبق تخریجه فی ۲ / ۱۳۱ .

فإن (١٠٠ اسْتَخْلَفَ مُسَافِرًا لم يكن معهم في الصلاةِ ، فله أن يُصَلِّي صلاة السَّفَرِ ؛ لأنَّه لم يَأْتَمَّ بمُقِيمٍ .

فصل: وإذا أَخْرَمَ المُسافِرُ خَلْفَ مُقِيمٍ ، أو مَن يَغْلِبُ على ظَنّه أَنّه مُقِيمٌ ، أو مَن يَشْكُ هل هو مُقِيمٌ أو مُسَافِرٌ ؟ لَزِمه (١١) الإنسمامُ ، وإن قَصَرَ إمَامُه ؛ لأنَّ الأصْلَ وُجُوبُ الصلاةِ تَامَّةً ، فليس له نِيَّةُ قَصْرِها مع الشَّكُ في وُجُوبِ إِنْمَامِها ، ويَلْزَمُه إِنْمَامُها اعْتِبَارًا بالنَّيَّةِ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وإن غَلَبَ على ظَنّه أَنَّ الإمامَ مُسَافِرٌ ؛ لِرُوْيَةِ جُلْيَةِ المُسافِرِينَ عليه وآثَارِ السَّفَرِ ، فله أَنْ يَنْوِيَ القَصْرَ ، فإنْ قَصَرَ إمامُه قَصَرَ معه ، وإن أتمَّ لَزِمَهُ مُتَابَعَتُه ، وإن نَوى القَصْرُ فأَحْدَثَ إمَامُه قبلَ عِلْمِهِ قَصَرَ إمَامُه ، أو أَتَمَّ ، اعْتِبَارًا بالنَّيَّة . وإن نَوى القَصْرُ فأَحْدَثَ إمَامُه قبلَ عِلْمِهِ عَصْرَ إمَامُه ، أو أَتَمَّ ، اعْتِبَارًا بالنَّيَة . وإن نَوى القَصْرُ فأَحْدَثَ إمَامُه قبلَ عِلْمِهِ عَلَيه ، فله القَصْرُ ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ إمَامَهُ مُسَافِرٌ ، لِوجُودِ دَلِيلِهِ ، وقد أُبِيحَتْ له نِيَّة القَصْرُ ، بِنَاءً على هذا الظَّاهِرِ . ويَحْتَمِلُ أَن يَلْزَمَهُ الإِنْمامُ احْتِياطا .

/ فصل: إذا صلَّى المُسَافِرُ صلاة الحَوْفِ بمُسَافِرِينَ ، فَفَرَّقَهم فِرْقَتَيْنِ ، ١٦٥/٢ ظ فَاحْدَثَ قبلَ مُفارَقةِ الطَّائِفَةِ الأُولَى ، واسْتَخْلَفَ مُقِيمًا ، لَزِمَ الطَّائِفَتَيْنِ الإِنْمَامُ ، لَوْجُودِ الانْتِمَامِ بمُقِيمٍ ، (اوإن كان ذلك بعدَ مُفَارَقةِ الأُولَى ، أَتَمَّتِ الظَّانِيَةُ وَحْدَها ، لاخْتِصَاصِها بالانْتِمامِ بالمُقِيمِ اللهُ وإنْ كان الإمامُ مُقِيمًا ، فاسْتَخْلَفَ مُسَافِرًا ممَّن كان معه في الصَّلَاةِ ، فعلى الجَمِيعِ الإِنْمامُ ؛ لأنَّ المُسْتَخْلَفَ قد لَزِمَهُ الإِنْمَامُ باقْتِدَائِه بالمُقِيمِ ، فعلى الجَمِيعِ الإِنْمامُ ؛ لأنَّ المُسْتَخْلَفَ قد لَزِمَهُ الإِنْمَامُ باقْتِدَائِه بالمُقِيمِ ، فعلى الجَمِيعِ الإِنْمامُ ؛ لأنَّ المُسْتَخْلَفَ قد لَزِمَهُ الشَّافِيّةِ ، وكان اسْتُخْلِفَ بعد دُخُولِ الثَّانِيَةِ معه ، فعلى الجَمِيعِ الإِنْمامُ ، والطَّائِفَةُ الثانيةُ . وإن اسْتُخْلِفَ بعد دُخُولِ الثَّانِيَةِ معه ، فعلى الجَمِيعِ الإِنْمامُ ،

⁽١٠) في ١، م: «قال ، .

⁽١١) في ١، م: « لزم » .

⁽١٢ – ١٢) سقط من ; الأصل .

وللمُسْتَخْلَفِ القَصْرُ وَحْدَه ؛ لأنَّه لم يَأْتُمَّ بمُقِيمٍ .

٢٧٦ – مسألة ؛ قال : (وإذا صَلَّى مُسَافِرٌ ومُقِيمٌ خَلْفَ مُسَافِرٍ ، أَتُمَّ المُقِيمُ
 إذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ)

أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ على أَنَّ المُقِيمَ إِذَا اثْتَمَّ بِالمُسَافِرِ ، وسَلَّمَ المُسَافِرُ من رَخْعَتَيْنِ ، أَنَّ على المُقِيمِ إِنْمَامَ الصلاةِ . وقد رُوِى عن (1) عِمْرَانَ بن حُصَينِ قال : شَهِدْتُ الفَتْحَ مع رسولِ اللهِ عَلِيلَةً ، فأقامَ بمَكَّةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً ، لا يُصَلِّى إلَّا رَخْعَتَيْنِ ، ثمَّ يقولُ لأَهْلِ البَلَدِ : « صَلُّوا أَرْبَعًا ، فإنَّا سَفْرٌ » . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢) . ولأنَّ الصلاةَ وَاجِبَةً عليه أَرْبَعًا ، فلم يكن له تَرْكُ شيْء من رَكَعاتِها ، كا لو لم يَأْتُمَّ بمُسافِرٍ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا صَلَّى بِمُقِيمِينَ أَن يقولَ لهم عَقِيبَ تَسْلِيمهِ: أَتِمُّوا ، فَإِنَّا سَفْرٌ . لما ذَكَرْنا من الحَدِيثِ ،ولِقَلَّا يَشْتَبِهَ على الجَاهِلِ عَدَدُ رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ ، فَيَظُنَّ أَنَّ الرُّبَاعِيةَ رَكْعَتانِ . وقد رَوَى الأَثْرَمُ ، عن الزَّهْرِيِّ ، أَنَّ عُثَانَ إِنَّمَا أَتَمَّ الصلاةَ لأَنَّ المُعَرَابَ حَجُوا ، فأرَادَ أَن يُعَرِّفَهُمْ أَنَّ الصلاةَ أَرْبَعٌ .

فصل: وإذَا أمَّ المُسَافِرُ المُقِيمِينَ ، فأتَمَّ بهم الصلاة ، فصلاتُهم تَامَّةً صَحَدِيحةً . وبهذا قال الشَّافِي وإسحاق . وقال أبو حَنِيفَة ، والثَّوْرِيُّ : تَفْسُدُ صلاة المُقِيمِينَ ، وتَصِحُّ صلاة الإمام والمُسَافِرِينَ معه . وعن أحمد نحو ذلك . قال القاضى : لأنَّ الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخْرَيْنِ نَفْلٌ من الإمام ، فلا يَوُمُّ بها مُفْتَرِضِينَ . علا المُسَافِر يَلْزَمُه الإِتْمامُ بِنِيَّتِه ، فيكونُ الجميعُ (٣) وَاجِبًا ، ولو (٤) كانتُ / نَفْلًا

⁽١) سقط من : الأصل .

⁽٢) في : باب متى يتم المسافر ، من كتاب السفر . سنن أبي داود ١ / ٢٨٠ .

⁽٣) في ا ، م : « الجمع » .

⁽٤) في الأصل : « ثم » .

فَائْتِمَامُ المُفْتَرِضِ بِالمُتَنَفِّلِ جَائِزٌ ، على مَا مَضَى .

فصل : وإنْ أمَّ المُسَافِر مُسافِرِينَ ، فنَسِيَ فصلاهَا تَامَّةً ، صَحَّتْ صلاتُه وصلاتُهم ، ولا يَلْزَمُ لذلك سُجُودُ سَهْوِ ؛ لأنَّها زِيَادَةٌ لا يُبْطِلُ الصلاةَ عَمْدُها ، فلا يَجِبُ السُّجُودُ لِسَهْوِها ، كَزِيَاداتِ الأَفْوَالِ ، مثلِ القِرَاءَةِ في السُّجُودِ والقُعُودِ ، وهل يُشْرَعُ السُّجُودُ لها ؟ يُخَرَّجُ على الرِّوَايَتَيْنِ في الزِّياداتِ المَنْكُورَة. واخْتارَ ابنُ عَقِيلِ أَنَّه لا يَحْتاجُ إلى سُجُودٍ ؛ لأنَّه أَتَى بِالأَصْلِ فلم يَحْتَجْ إلى جُبْرانٍ . ووَجْهُ مَشْرُوعِيَّتِه أَنَّ هذه زيادَةٌ نَقَصَتِ الفَضِيلَةَ ، وأَخَلَّتْ بالكَمَالِ ، فأشْبَهَتِ القِراءة في غير مَحَلُّها ، وقِرَاءَةَ السُّورَةِ في الْأُخْرَيْيْنِ . وإذا ذَكَرَ الإِمامُ بعد قِيَامِه إلى الثَّالِئَة ، لم يَلْزَمْهُ الإِتْمَامُ ، وله أن يَجْلِسَ ، فإنَّ المُوجِبَ لِلْإِتْمامِ نِيَّتُه ، أو الائتِمامُ بمُقِيمٍ ، ولم يُوجَدُ واحِدٌ منهما . وإنْ عَلِمَ المَأْمُومُ أنَّ قِيَامَه لِسَهْو ، وسَبَّحُوا به ، لم يَلْزَمْهُ مُتَابَعَتُه ؛ لأَنَّه سَهْوٌ فلا يَجِبُ اتُّبَاعُه فيه ، ولهم مُفارَقَتُه إن لم يَرْجعْ ، كما لو قامَ إلى ثَالِثَة في الفَجْر ، وإنْ تَابَعُوهُ لم ("تَبْطُلْ صلاتُهم ؛ لأنَّها زيادةٌ لا") تُبْطِلُ صلاة الإمَامِ ، فلا تَبْطُلُ صَلَاةُ المَأْمُومِ بمُتَابَعَتِه فيها ، كزِيَاداتِ الْأَقْوَالِ ، ولأنَّهم لو فَارَقُوا الإمامَ ، وأَتَمُّوا ، صَحَّتْ صلاتُهم ، فمع مُوافَقَتِه أَوْلَى . وقال القاضي : تَفْسُدُ صلاتُهم ؛ لأنَّهم زَادُوا رَكْعَتَيْن عَمْدًا . وإنْ لم يَعْلَمُوا هلْ قَامَ سَهْوًا أو عَمْدًا ، لَزِمَهُم مُتَابَعَتُه ، ولم يكنْ لهم مُفَارَقَتُه ، لأَنَّ حُكْمَ وُجُوبِ المُتَابَعَةِ ثَابِتٌ . فلا يزُولُ بالشَّكِّ .

۲۷۷ – مسألة ؛ قال : (وإذا نَوَى المُسَافِرُ الْإِقَامَةَ فى بَلَدِ أَكْثَرَ مِنْ إَحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً ، أَتُمَّ)

المَشْهُورُ عن أحمدَ ، رَحِمَه اللهُ ، أنَّ المُدَّةَ التي تُلْزِمُ المُسَافِرَ الْإِثْمَامَ بِنِيَّةِ

⁽٥-٥) سقط من : م .

الإقامة فيها ، هي ما كان أكثر من إحدى وعشرين صلاةً . رَوَاه الأَثْرُمُ ، والمُرُوذِيُ ، وغيرُهما . وعنه أنّه إذا تَوَى إقامة أَرْبَعة أيَّام أتمَّ ، وإن نَوَى دُونَها قَصرَ . وهذا قولُ مالِكِ ، والشَّافِعي ، وأبي ثور ؛ لأنَّ الثَّلاثَ حَدُّ القِلَّة ، بمدلِيلِ قولِ النّبي عَلَيْ الثَّلاثَ حَدُّ القِلَّة ، بمدلِيلِ قولِ النّبي اللهُ عنه ، / أهلَ الذَّمَّة ، ضَرَبَ لمن قَدِمَ منهم (اللهُ تَاجِرًا ثلاثًا اللهُ على أنَّ الثَّلاثَ في حُكْم السَّفَرِ ، وما زَادَ في حُكْم الإقامة . ورُويَ (اللهُ تَلاثُ عنه اللهُ عنه أنَّ الثَّلاثَ في عَمْل اللهُ وي اللهُ عنه أن اللهُ وي الله عنه أن اللهُ وي اللهُ عنه أنه ، وأصحابُ الرَّأي : إن أقام خمسة عَشَرَ يَوْمًا مع اليَوْم الذي يَخْرُ جُ فيه أتمَّ ، وإنْ نَوى دُونَ ذلك قَصرَ . ورُوي ذلك عن ابنِ عمر ، وسعيد بن جَبَيْر ، واللَّيْثِ بن سَعْدٍ ؛ لما رُويَ عن ابنِ عمر ، وابنِ عَبَّس ، أنّهما قالا : إذا قَدْمَ وَنَ فَلْ القَوْلِ . ورَوَى عنه قتادَة ، قال : قَدْمُ مُنَا أَنْهُا فَصَلَ الْرُبِي عن على اللهُ عنه ، قال : يُتِمُّ الصلاة . ورُوي عن على ، رَضِي الله عنه ، قال : يُتِمُّ الصلاة الذي يُقِيمُ عَشْرًا ، ويَقْصُرُ الصلاة الذي يقولُ : أخرُجُ اليومَ أخرُجُ غذا . شَهْرًا . الذي يُقِيمُ عَشْرًا ، ويَقْصُرُ الصلاة الذي يقولُ : أخرُجُ اليومَ أخرُجُ غذا . شَهْرًا . وهذا قولُ محمد بن على والحسن بن صَالِح . وعن ابنِ عَبَّاسِ قال : إذا قَدِمْت وهذا قولُ محمد بن على والحسن بن صَالِح . وعن ابنِ عَبَّاسِ قال : إذا قَدِمْت وهذا قولُ محمد بن على والجسن بن صَالِح . وعن ابنِ عَبَّاسِ قال : إذا قَدِمْت

⁽١) في ١، م : و منسكه ۽ .

⁽٢) أخرجه مسلم ، فى : باب جواز الإقامة بمكة ... إلخ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أن يمكث المهاجر إلخ ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٧٤ . والنسائى ، فى : باب المقام الذى يقصر بمثله الصلاة ، من كتاب التقصير . المجتبى ٣ / ١٠٠ . وابن ماجه ، فى : باب كم يقصر الصلاة إذا أقام ببلدة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤١ . والدارمى ، فى : باب فى من أراد أن يقيم ببلدة كم يقيم حتى يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٥٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٣٩ ، ٥ / ٥٠ .

⁽٣) في الأصل : ﴿ منها ﴾ .

⁽٤) أخرجه البيهقي ، في : باب من أجمع إقامة أربع أتم ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ١٤٨ .

⁽٥) في ١، م : (ويروى) .

⁽٦) في ١، م: و لهم ، .

بَلْدَةً، فلم تَدْرِ متى تَخْرُجُ، فأتِمَّ الصلاةَ، وإن قلتَ: أَخْرُجُ اليَوْم، أَخْرُجُ عَدًا. فأقَمْتَ عَشْرًا ، فأتِمَّ الصلاةَ . وعنه ، أنَّه قال : إنَّ النَّبِيَّ عَقْلَةً أَقَامَ في بِعضِ أَسْفَارِهِ تَسْعَ عَشْرَةَ يُصَلِّى وَعَنْمُ اللَّهِ عَشْرَةَ يُصَلِّى يَسْعَ عَشْرَةَ يُصَلِّى يَسْعَ عَشْرَةَ يُصَلِّى وَقَالَ الحَسنُ : صَلِّ رَكْعَتَيْنِ ، وإذا زِدْنَا على ذلك أَتْمَمْنَا . رَوَاه البُخَارِيُّ (٧) . وقالَ الحَسنُ : صَلِّ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، إلى (٨) أن تَقْدَمَ مِصْرًا ، فأتِمَّ الصلاةَ وصُمْ . وقالَتْ عائشةُ : إذا وضعْتَ الزَّادَ والمَزَادَ فأتِمَّ الصلاةَ (١) . وكان طَاوُسٌ إذا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى أَرْبَعًا. ولنَا، ما رَوَى أَنَسٌ، قال: خَرَجْنَا مع رسولِ الله عَيْقَةً إلى مَكَّةَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ حتى مَرَجَعَ، وأقامَ بمَكَّةَ عَشْرًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ . مُتَّفَقَ عليه (١٠ . وذَكَرَ أَحمُدُ حديثَ رَجَعَ، وأقامَ النَّبِيُ عَيْقِيلَةً اليَوْمَ الرَّابِعَةِ ، فأقامَ النَّبِيُ عَيْقِلَةً اليَوْمَ الرَّابِعَ النَّوْمَ الرَّابِعَ النَّوْمَ الرَّابِعَ النَّوْمَ الرَّابِعَ النَّوْمَ الرَّابِعَ النَّذِي عَالَمَ النَوْمَ الرَّابِعَ النَّوْمَ الرَّابِعَ النَّوْمَ الرَّابُعَ النَوْمَ الرَّابِعَ النَّوْمَ الرَّابِعَ النَّامَ النَّبِي عَلَيْهِ النَوْمَ الرَّابِعَ المَامَ النَّبِي عَلَيْهُ اليَوْمَ الرَّابِعَ والمِنْ عَبَّاسٍ (١١) أَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ المَاعِةِ مَا وَاعَمَ النَّبِي عَلَيْهِ اليَوْمَ الرَّابِعَةِ ، فأقامَ النَّبِي عَلَيْهِ اليَوْمَ الرَّابِعَ المَاعِ والإنِ عَبَّاسٍ المَا الْعَامَ الرَّابِعَةِ مَا الْمَاعِ الْعَامَ النَّالِيَةِ الْمَاعِ المَاعِ اللهُ المَاعِلَةُ المَاعِلَةُ المَاعِ المَاعِمُ المَاعِقِ المَاعِلَةُ المَاعِ المَاعِمُ المَّةِ المَاعِمُ المَّاعِ المَاعِمُ المَّاعِ المَاعِ المَعْمَامُ المَّاعِ المَعْمَ المَاعِ المَاعِمُ المَّامِ المَعْمَ المَاعِمُ المَعْمَ المَاعِمُ المَعْمَ المَعْمَ المَعْمَ المَاعِمُ المَّاعِ المَعْمَ المَاعِمُ المَعْمَدُهُ المَعْمَ المَعْمَ

⁽٧) فى : باب ما جاء فى التقصير وكم يقيم حتى يقصر ، من كتاب التقصير ، وفى : باب مقام النبى يَوَالَّهُ بمكة زمن الفتح ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ٥، ٥ / ١٩١ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى تقصير الصلاة ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذى ٣ / ٢١ ، ٢٢ . وابن ماجه ، فى : باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٣٤١ .

⁽٨) في الأصل: ﴿ إِلا ، .

⁽٩) أخرجه ابن أبي شيبة ، ف : باب من قال إذا وضع رحله وبرك أتم ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٥٥ .

⁽١٠) أخرجه البخارى ، فى : باب ما جاء فى التقصير وكم يقيم حتى يقصر ، من كتاب التقصير ، وفى : باب مقام النبى على بحك زمن الفتح ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ٥٠ ، ٥ / ١٩٠ . ١٩١ . ومسلم ، فى : باب صلاة المسافرين وقصرها ، من كتاب صلاة المسافرين ، صحيح مسلم ١ / ٤٨١ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب متى يتم المسافر ، من كتاب صلاة السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٨٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى تقصير الصلاة ، من أبواب صلاة السفر . عارضة الأحوذى ٣ / ١٨ . والنسائى ، فى : باب تقصير الصلاة فى السفر ، وباب المقام الذى يقصر بمثله الصلاة ، من كتاب صلاة السفر . المجتبى ٣ / ٩٦ ، ١٩٠ . وابن ماجه ، فى : باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٢ . والدارمى ، فى : باب فى من أراد أن يقيم ببلدة إلى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٤٠ . والدارمى ، فى : باب فى من أراد أن يقيم ببلدة إلى ، ٥٠ .

⁽١١) لم نجده في المسند .

والحَامِسَ والسَّادِسَ والسَّابِعَ ، وصَلَّى الفَجْرَ بالأَبطَح يَوْمَ الثَّامِن ، فكان يَقْصُرُ الصلاةَ في هذه الأيَّامِ ، وقد أجْمَعَ على إقامَتِها . قال : فإذا أجْمَعَ أن يُقِيمَ كما أقامَ ١٦٧/٢ و النَّبِيُّ عَلِيْكُ قَصَرَ ، وإذا / أَجْمَعَ على أَكْثَرَ من ذلك أتَمَّ . قال الأثْرَمُ : وسمعتُ أبا عَبِدِ اللهِ يَذْكُرُ حَدِيثَ أَنَس في الإِجْمَاعِ على الإِقامِةِ لِلْمُسَافِرِ . فقال : هو كَلَامٌ ليس يَفْقَهُه كُلُّ أَحِدٍ . وقولُه : أقامَ النَّبيُّ عَيِّكَ اللَّهِ عَشْرًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ . فقال : قَدِمَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ لِصُبْحِ رَابِعَةٍ وَخَامِسَةٍ وَسَادِسَةٍ وَسَابِعَةٍ . ثَمْ قال : وْتَامِنَةٍ يوم التَّرويَةِ ، وَتَاسِعَةٍ وَعَاشِرَةٍ . فإنَّما وَجْهُ حَدِيثِ أَنَسَ أَنَّه حَسَبَ مُقامَ النَّبَّى عَلِيلًا بِمَكَّةَ ومِنِّي ، وإلَّا فَلَا وَجْه له عِنْدِي غيرُ هذا . فهذه أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ ، وصلاةُ الصُّبُّحِ بها يوم التَّرْوِيَةِ تَمامُ إِحْدَى وعِشْرِينَ صلاةً يَقْصُرُ (١٢) ، فهذا يَدُلُّ على أنَّ مَن أقامَ إحْدَى وعِشْرِينَ صلاةً يَقْصُرُ ، وهي تَزِيدُ على أَرْبَعَة أَيَّامٍ ، وهذا صَرِيحٌ في خِلَافِ قَوْ لِ (١٣) من حَدَّهُ بأربعةِ (١٤) أيَّامٍ . وقولُ أصْحَابِ الرَّأْي : لم نَعْرِفْ لهما (١٥) مُخَالِفًا في الصَّحابَةِ . غيرُ صَحِيحٍ ، فقد ذَكَرْنَا الخِلافَ فيه عنهم ، وذَكَرْنَا عن ابن عَبَّاس نَفْسِه خِلافَ ما حَكَوْهُ عنه . رَوَاهُ سَعِيدٌ في سُنَنِه ، ولم أجدْ ما حَكَوْهُ عنه فيه . وَحَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ فِي إِقَامَةِ تِسْعَ عَشْرَةً ، وَجْهُه أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ لِم يُجْمِعِ الإقامة . قال أحمدُ : أَقَامَ النَّبِيُّ عَلِيْكُ بِمَكَّةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ زَمَنَ الفَتْحِ ؛ لأنَّه أَرَادَ حُنَيْنًا ، ولَم يكنْ ثَمَّ إِجْمَاعُ المَقَامِ (١٦). وهذه هي (١٧) إقَامَتُه التي رَوَاهَا ابنُ عَبَّاسٍ، واللهُ أعلمُ.

فصل : ومن قَصَدَ بَلَدًا بِعَيْنِه ، فَوَصَلَهُ غيرَ عازِمٍ على الإقامَةِ به مُدَّةً يَنْقَطِعُ فيها

⁽١٢) سقط من: الأصل، ١.

⁽۱۳) سقط من : م .

⁽١٤) في م: ﴿ أَرْبِعَةَ ﴾ .

⁽١٥) في ١، م: ﴿ لَهُم ﴾ .

⁽١٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٣٠ ، ٤٣١ . والبيهقى ، في : باب المسافر يقصر ما لم يجمع مكثا ما لم يبلغ مقامه ، من كتباب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ١٥١ .

⁽١٧) سقط من : م .

حكمُ سَفَرِه، فله القَصْرُ فيه. قال أحمدُ، في مَن دَخَلَ مَكَّةَ لِمَيْجَمِعْ على إِقَامَةٍ تَزِيدُ على إِقَامَةِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ بَهَا، وهو أَن يَقْدَمَ رَابِعَ ذِي الحَجَّةِ: فله القَصْرُ ؛ وذلك لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ كَان فِي أَسْفَارِهِ يَقْصُرُ حتى يَرْجِعَ ، وحين قَدِمَ مَكَّةَ وأقامَ بها ما أقامَ كَان يَقْصُرُ فيها ، وهذا خِلافُ قولِ عائشة والحسنِ . ولا فَرْقَ بين أَن يَقْصِدَ الرُّجُوعَ إلى فيها ، وهذا خِلافُ قولِ عائشة والحسنِ . ولا فَرْقَ بين أَن يَقْصِدَ الرُّجُوعَ إلى بَلَدِه ، كما فَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ في حَجَّةِ الوَدَاعِ ، على ما في حَدِيثِ أَنسٍ ، وبينَ أَن يُرِيدَ بَلِدًا آخَرَ ، كما فَعَلَ عَلَيْكُ في غَزْوَةِ الفَتْجِ ، على / ما في حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ .

۲/۲۲ ظ

فصل: وإن مَرَّ في طَرِيقِه على بَلَدِ له فيه أَهْلُ أو مالٌ . فقال أحمدُ ، في مَوْضِع : يُتِمُّ إلَّا أن يكونَ مَارًا . وهذا قولُ ابنِ عَبَّاس . وقال الزُّهْرِيُّ : إذا مَرَّ بِمَزْرَعَةٍ له أَتَمَّ . وقال مالِكُ : إذا مَرَّ بقَرْيَةٍ فيها أَهْلُه أومالُه أَتَمَّ ، إذا الزُّهْرِيُّ : إذا مَرَّ بقَرْيَةٍ فيها أَهْلُه أومالُه أَتَمَّ ، إذا أَرَّ بَعْنِية فيها أَهْلُه أومالُه أَتَمَّ ، إذا أَرَّ بَعْنِية فيها أَهْلُه أومالُه أَتَمَّ ، إذا الشَّافِعِيّ ، وابنُ المُنْذِرِ : يَقْصُرُ ، ما لم يُجْمِعْ على أَرْبَعِ ؛ لأَنَّه مُسَافِرٌ لم يُجْمِعْ على أَرْبَعِ . ولنا ، ما رُوي عن عُثانَ ، أنَّه صلَّى إقامَةِ أَرْبَعِ ؟ لأَنَّه مُسَافِرٌ لم يُجْمِعْ على أَرْبَعِ . ولنا ، ما رُوي عن عُثانَ ، أنَّه صلَّى بمِكَّة بمِنِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، فأَنْكَرَ النَّاسُ عليه ، فقال : يا أَيُّها الناسُ ، إنِّى تَأَهَّلُتُ بمِكَّة منذُ قَدِمْتُ ، وإنِّى سمعتُ رسولَ اللهِ عَيْقِلُ يقولُ : « من تَأَهَّلَ في بَلَدٍ فليُصلُ صَلَاةَ المُقِيمِ "١٥) . وقال ابنُ عَبَّاسٍ : إذا قَدِمْتَ على أَهْلِ لك أو مَالٍ ، فصلُ صَلَاةَ المُقِيمِ (١٩) . ولأَنَّه مُقِيمٌ ببَلَدٍ فيه أَهْلُه ، أَشْبَهُ (٢٠) على اللّذي سَافَرَ منه .

فصل : قال أحمدُ : مَن كان مُقِيمًا بمَكَّةَ ، ثم خَرَجَ إلى الحَجِّ ، وهو يُرِيدُ أن

⁽١٨) المسند ١ / ٢٢ .

⁽١٩) أخرجه البيهقى ، فى : باب المسافر ينتهى إلى الموضع الذى يريد المقام به ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ١٥٥ ، ١٥٦ . وعبد الرزاق ، فى : باب فى كم يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٢٤ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى مسيرة كم يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٤٤ .

⁽۲۰) في ا ، م : ﴿ فأشبه ﴾ .

يُرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ ، فلا يُقِيمُ بها حتى يَنْصَرِفَ ، فهذا يُصَلِّى بِعَرَفَةَ رَكْعَتَيْنِ ؛ لأَنْه حين خَرَجَ من مَكَّةَ أَنْشَأُ السَّفَر ، (''إلى بلدِه ، ليس على أَنَّ عَرَفَةَ سَفَرُه ، كمَن كان أَنْشأَ السَّفَر '') ، فهو في سَفَرٍ من حِينِ خَرَجَ من مَكَّة . ولو أَنَّ رَجُلًا كان مُقِيمًا بَبُعْدَادَ ، فأرَادَ الخُرُوجَ إلى الكُوفَةِ ، فعَرَضَتْ له حَاجَةٌ بالنَّهْرَوَانِ (٢٢) ، ثم مُقِيمًا بَبُعْدَادَ ذَاهِبًا إلى الكُوفَةِ ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ إذا كان يَمُرُّ بَبَعْدَادَ مُجْتَازًا ، لا يُوسُرُ بِبَعْدَادَ ذَاهِبًا إلى الكُوفَةِ ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ إذا كان يَمُرُ بَعْدَادَ مُجْتَازًا ، لا يُوسُرُ بِعَرَفَة ، ولذلك أَهْلُ مَكَّة لا يَقْصُرُونَ . وإن صَلَّى رَجُلُ خَلْفَ ("") فإنَّ لا يَقْصُرُ الصلاة بَعَرَفَة رَكْعَتَيْنِ ، ثم قام ("") بعدَ صلاةِ الإمامِ ، فأضافَ إليها رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ، صَحَّتْ صلاتُه ("") ؛ لأنَّ المَكِّى يَقْصُرُ بِتَأْوِيلٍ ، فَصَحَّتْ صلاةً مَن يَأْتُمُ به .

فصل: وإذا خَرَجَ المُسَافِرُ ، فَذَكَرَ حَاجَةً ، فَرَجَعَ إليها ، فله القَصْرُ ف رُجُوعِه ، إلّا أَنْ يكونَ نَوَى أَن يُقِيمَ إذا رَجَعَ مُدَّةً تَقْطَعُ القَصْرَ ، أو يكونَ أهْلُه أو رُجُوعِه ، إلّا أَنْ يكونَ نَوَى أَن يُقِيمَ إذا رَجَعَ مُدَّةً تَقْطَعُ القَصْرَ ، أو يكونَ أهْلُه أو ١٦٨/٢ مالُه في البَلَدِ الذي رَجَعَ إليه ؛ لما ذَكَرْنَا . هكذا حُكِي عن أحمدَ . وقولُه ، ف / الرِّوَايَةِ الأُخْرَى : أتمَّ ، إلّا أَنْ يكونَ مَارًا . يَقْتَضِي أَنَّه إذا قَصَد أُخْذَ حَاجَتِه ، والرَّجُوعَ من غيرِ إقامَةٍ ، أَنَّه يَقْصُرُ . والشَّافِعِيُّ يرَى له القَصْرَ ، مالم يَنُو في رُجُوعِه والرَّجُوعَ من غيرِ إقامَةٍ ، أَنَّه يَقْصُرُ . والشَّافِعِيُّ يرَى له القَصْرَ ، مالم يَنُو في رُجُوعِه الإقَامَةَ في البَلَدِ أَرْبَعًا ، قال : ولو (١٦ أَتَمَّ كان ٢٦) أَحَبُّ إلَى . وقال مالِكُ : يُتِمُّ حتى الإقَامَة في البَلَدِ أَرْبَعًا ، قال : ولو (١٦ أَتَمَّ كان ٢٦) أَحَبُّ إلَى . وقال مالِكُ : يُتِمُّ حتى

⁽٢١-٢١) سقط من : م .

⁽٢٢) النهروان : كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرق ، حدها الأعلى متصل ببغداد . معجم البلدان ٤ / ٢٤٨ .

⁽۲۳) سقط من: ۱، م.

⁽٢٤) في م : ﴿ أَقَامِ ﴾ .

⁽٢٥) في م: (الصلاة) .

⁽٢٦-٢٦) في ١، م : ﴿ كَانَ أَتَّم ﴾ .

يَخْرُجَ فاصِلًا الثانيةَ(٢٧) . ونحوه قولُ(٢٨) النَّوْرِيِّ . ولَنا ، أنَّه قد ثَبَتَ له حُكْمُ السَّفَرِ بخُرُوجِه ، ولمَ تُوجَدْ إقامَةٌ تَقْطَعُ حُكْمَه ، فأشْبَهَ مالو أَتَى قَرْيَةً غيرَ مَخْرَجِه .

٢٧٨ – مسألة ؛ قال : (وَإِنْ قَالَ الْيَوْمَ أَخْرُجُ ، وغَدَا(١) أَخْرُجُ . قَصَرَ ،
 وإنْ أَقَامَ شَهْرًا)

وجُمْلَةُ ذلك أنَّ مَن لم يُجْمِعِ الإقامةَ مُدَّةً تَزِيدُ على إحْدَى وعِشْرِينَ صلاةً ، فله القَصْرُ ، ولو أقامَ سِنِينَ ، مثل أنْ يُقِيمَ لِقَضاءِ حاجَةٍ يَرْجُو نَجاحَها ، أو لِجِهادِ عَدُوِّ ، أو حَبَسَه (٢) سُلْطَانٌ أو مَرَضٌ ، وسَوَاءٌ غَلَبَ على ظَنّه انقِضاءُ الحَاجَةِ فى مُدَّةٍ يَسِيرَةٍ ، أو كَثِيرَةٍ ، بعد أن يَحْتَمِلَ انقِضاوُها فى المُدَّةِ التي لا تَقْطَعُ حُكُمَ السَّفَرِ . قال ابنُ المُنْدِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ أَنَّ لِلْمُسَافِرِ أَن يَقْصُرَ مالم يُجْمِعُ إللسَّفَرِ . قال ابنُ المُنْدِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ أَنَّ لِلْمُسَافِرِ أَن يَقْصُرَ مالم يُجْمِعُ إللَّهُ وَلَى ابنُ عَبَّاسٍ ، قال : أقامَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ في بعض إقامةً ، وإن أتى عليه سِنُونَ . وقد رَوى ابنُ عَبَّاسٍ ، قال : أقامَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ في بعض أَسْفَارِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ يُصلِّى رَكْعَتَيْنِ . رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢) . وقال جابِرٌ : أقامَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ في بعض أَسْفَارِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ يُصلِّى يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ . رَوَاهُ الإَمَامُ أَحْمَدُ في عَلَيْكُ في عَرْوَةٍ تَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ . رَوَاهُ الإَمَامُ أَحْمَدُ في عَنْوَةٍ تَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ . رَوَاهُ الإَمَامُ أَحْمَدُ في عَشْرَةَ لا يُصلِّى إلَّا رَكْعَتَيْنِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٥) . وَرُوى عن عبدِ الرحمنِ بن عَشْرَةَ لا يُصَلِّى إلَّا رَكْعَتَيْنِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٥) . وَرُوى عن عبدِ الرحمنِ بن عَشْرَةَ لا يُصلَّى إلَّا رَكْعَتَيْنِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٥) . وَرُوى عن عبدِ الرحمنِ بن المِسْورِ ، عن أبيهِ ، قال : أقَمْنَا مع سَعْدٍ بعَمَّانَ أو سَلْمانَ ، فكان يُصلَلَى المِسْورِ ، عن أبيهِ ، قال : أقَمْنَا مع سَعْدٍ بعَمَّانَ أو سَلَمانَ ، فكان يُصلَلَى

⁽٢٧) في م : ﴿ للثانية ﴾ .

⁽٢٨) في الأصل : و قال ، .

⁽١) سقطت واو العطف من : ١ ، م .

⁽٢) في م: وحبس ، .

⁽٣) تقدم في صفحة ١٤٩.

⁽٤) المسند ٣ / ٢٩٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب إذا أقام بأرض العدو يقصر ، من كتاب صلاة المسافر . سنن أبي داود ١ / ٢٨١ . والبيهقي ، في : باب من قال يقصر أبدا مالم يجمع مكتا ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ٢٨١ .

⁽٥) تقدم في صفحة ١٤٦.

رَكْعَتْيْنِ ، وِيُصلِّى أَرْبَعًا ، فذَكَرْنا ذلك له . فقال : نحنُ أعلمُ . رَوَاه الأَثْرَمُ(١) . وَرَوَى سَعِيدٌ ، بإسْنَادِه عن المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ ، قال : أقَمْنا مع سَعْدِ ببعضِ قُرَى الشَّامِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً يَقْصُرُها سَعْدٌ ، وَنُتِمُّها(٢) . وقال نافِعٌ : أقامَ ابنُ عمرَ بأذْرَبِيجَانَ (١) سِتَّةَ أَشْهُرٍ يُصلِّى رَكْعَتَيْنِ ، وقد حال القُّلْجُ بينه وبين الدُّخُولِ (١) . بأذْرَبِيجَانَ (١) سِتَّةَ أَشْهُرٍ يُصلِّى رَكْعَتَيْنِ ، وقد حال القُّلْجُ بينه وبين الدُّخُولِ (١) . بأدُرَبِيجَانَ (١) مِعبِد اللهِ : أَنَّ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ أَقَامَ بالشَّامِ سَنتَيْنَ (١) مِيصلِّى صَلَاةَ المُسَافِرِ . وقال أَنسٌ : أقامَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَقْلِيةٍ بِرَامَهُرُمُزَ (١) سَبْعَةَ أَشْهُرٍ يَقُصُرُونَ الصلاةَ (١) . وعن الحسنِ ، عن عبد الرحمنِ بن سَمُرَةَ ، قال : أقَمْتُ معه سَنتَيْنِ (١) بِكَابُلَ (١) يَقْصُرُ الصَّلَاةَ ، ولا يُجَمِّعُونَ . وقال إبراهيمُ : كانوا يُقِيمُونَ بالرَّيِّ (١) السَّنَةَ وأَكْثَرَ من ذلك ، وبسِجِسْتَانَ (١) السَّنَةَ فِأَكُمُ وَلَ ولا يُجَمِّعُونَ ولا يَصُومُونَ ، وقد ذكَوْنَا عن عليٍّ ، رَضِيَ الله عنه ، أنَّه قال : ويَقْصُرُ إذا قال اليَوْمَ يَصُومُونَ ، وقد ذكَوْنَا عن عليٍّ ، رَضِيَ الله عنه ، أنَّه قال : ويَقْصُرُ إذا قال اليَوْمَ يَصُومُونَ ، وقد ذكَوْنَا عن عليٍّ ، رَضِيَ الله عنه ، أنَّه قال : ويَقْصُرُ إذا قال اليَوْمَ

⁽٦) تقدم في صفحة ١٢٤.

⁽٧) تقدم في صفحة ١٢٤.

⁽٨) أذربيجان : إقليم واسع ، حده من برذعة مشرقا إلى أرزنجان مغربا ، ويتصل حدها من جهة الشمال ببلاد الديلم والجيل والطرم . معجم البلدان ١ / ١٧٢ .

⁽٩) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب الرجل يخرج فى وقت الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٣٣ . والبيهقى ، فى : باب من قال يقصر أبدا مالم يجمع مكثا ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ١٥٢ . (١٥٠ فى ١ ، م : « سنين » .

⁽۱۱) رامهرمز : مدينة مشهورة بنواحي خوزستان . معجم البلدان ۲ / ۷۳۸ .

⁽١٢) أخرجه البيهقى ، فى : باب من قال يقصر أبدا مالم يجمع مكثا ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ١٥٢ . بلفظ « تسعة أشهر » .

⁽١٣) سقط من: الأصل.

⁽١٤) كابل: ولاية ذات مروج كبيرة بين هند وغزنة . معجم البلدان ٤ / ٢٢٠ .

⁽١٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرجل يخرج في وقت الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٣٦ . « ولا يُجَمَّع ﴾ . أي ولا يصلي جمعة .

⁽١٦) الرى : قصبة بلاد الجبال ، مدينة مشهورة . معجم البلدان ٢ / ١٩٢ .

⁽١٧) سجستان : ناحية كبيرة ، وولاية واسعة ، بينها وبين هراة ثمانون فرسخا . معجم البلدان ٣ / ٤١ .

أُخْرُجُ، غَدًا أَخْرُجُ (١٨). شَهُرًا (١٩)، وهذا مثلُ قولِ الْخِرَقِيِّ، ولَعَلَّ الْخِرَقِيَّ رَحِمَه اللهُ إِنَّما قَال ذلك اقْتِدَاءً به ، ولم يُرِدْ أَنَّ نَهَايَةَ القَصْرِ إلى شَهْرٍ ، وإنَّما أَرَادَ أَنَّه لا نِهَايَةَ لِلْقَصْرِ ، واللهُ أعلمُ .

فصل: وإنْ عَزَمَ على إِقَامَةٍ طَوِيلَةٍ فَى رُسْتَاق (٢٠) ، يَتَنَقَّلُ فيه من قَرْيَةٍ إلى قَرْيَةٍ ، لا يُجْمِعُ على الإِقَامَةِ بِوَاحِدَةٍ منها مُدَّةً تُبْطِلُ حُكْمَ السَّفَرِ ، لم يَبْطُلُ حُكْمُ سَفَرِه ؛ لأَنَّ النَّبِي عَيْلِكُ أَقَامَ عَشْرًا بمَكَّةً وعَرَفَةً ومِنَى ، فكان يَقْصُرُ في تلك الأَيَّامِ كُلِّها . لأَنَّ النَّبِي عَلَيْكُ أَقَامَ عَشْرًا بمَكَّةً وعَرَفَة ومِنَى ، فكان يَقْصُرُ في تلك الأَيَّامِ كُلِّها . ورَوَى الأَنْرَمُ ، بإسْنَادِه عن مُورِّقِ ، قال : سَأَلْتُ ابنَ عمرَ ، قلت : إنِّى رَجُلِّ تَاجِرٌ ، آتِي الأَهْوَازَ (٢١) ، فأنتقلُ في قُراهَا من قَرْيَةٍ إلى قَرْيَةٍ ، فأقِيمُ الشَّهْرِ وأكثر من ذلك ؟ قال : تنوى الإقامَة ؟ . قلت : لا . قال : لا أَرَاكَ إِلّا مُسافِرًا ، صَلَّ صلاةَ المُسَافِرِينَ . ولأَنَّه لم يَنْوِ الإِقَامَة في بَلَدٍ بعَيْنِه ، فأَشْبَهَ المُتَنَقِّلُ في سَفَرِه من مَنْزِلِ إلى مَنْزِل إلى مَنْزِل .

فصل : وإذا دَخَلَ بَلَدًا ، فقال : إِنْ لَقِيتُ فَلاَنَا (٢٢) أَقَمْتُ ، وإِنْ لَم أَلْقَه لَم أَقَم . لم يَبْطُلْ حُكْمُ سَفَرِه ؛ لأَنَّه لم يَجْزِمْ بالإقامَةِ ، ولأن المُبْطِلَ لِحُكْمِ السَّفَرِ هو العَرْمُ على الإقامَةِ ، ولم يُوجَدْ ، وإنَّما عَلَّقَهُ على شَرْطٍ ، وليس ذلك بِحرامٍ .

فصل : ولا بَأْسَ بالتَّطُّوعِ نَازِلًا وسَائِرًا على الرَّاحِلَةِ ؛ لمَا رَوَى ابنُ عمرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُ كَان يُسَبِّحُ على ظَهْرِ رَاحِلَتِه حيثُ كَان وَجْهُه ، يُومِئُ بِرَأْسِه . ورُوى نحو ذلك عن جابِر ، وأنس . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَّ (٢٣) .

⁽١٨) سقط من : الأصل .

⁽١٩) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرجل يخرج في وقت الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف / ١٩٠ .

⁽۲۰) الرستاق: السواد والقرى . معرب .

⁽٢١) الأهواز: سبع كور بين البصرة وفارس . معجم البلدان ١ / ٤١١ .

⁽٢٢) في م : (فلا) خطأ .

⁽٢٣) تقدم تخريج حديث ابن عمر في ٢ / ٩٦ .

وَرَوَتْ أُمُّ هَانِيءٌ بنتُ أَبِي طَالِبٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فَ بَيْتِها ، فَصَلَّى ثَمَانَى رَكَعَاتٍ . مُتَّفَقَّ عليه (٢٠٠ . وعن على ، رَضِى الله عنه ، أَنَّ النَّبِي عَلَيْكُ كَانَ يَتَطَوَّعُ فَى السَّفَرِ . رَوَاه سَعِيدٌ (٣٠ . ويُصلَّى رَكْعَتَى الفَجْرِ والوِثْر ؛ لأنَّ ابن المَّخِرِ عمر رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ / عَلَيْكُ كَانَ يُوتِرُ على بَعِيرِهِ . ولمَّا نَامَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ عن صَلَاةِ الفَخْرِ حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، صَلَّى رَكْعَتَى الفَجْرِ قَبْلَها . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِما (٢١ . فأمَّا الفَجْرِ حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، صَلَّى رَكْعَتَى الفَجْرِ قَبْلَها . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِما (٢١ . فأمَّا الفَجْرِ حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، صَلَّى رَكْعَتَى الفَجْرِ قَبْلَها . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِما (٢١ . فأمَّا الفَجْرِ حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَرُوىَ عن الحسنِ ، قال : كان أَصْحَابُ رسولِ اللهِ سَاثِرُ السَّننِ والتَّطَوُّعُونَ قبلَ الفَرَائِضِ وَبَعْدَها ، فقال أَحمدُ : أرجُو أَنْ لا يكونَ بالشَّوْعُ في السَّفَرِ بَأْسٌ . وَرُوىَ عن الحسنِ ، قال : كان أَصْحَابُ رسولِ اللهِ عَلَيْ المَنْورُونَ ، فيتَطَوَّعُونَ قبلَ المَكْتُوبَةِ وَبعَدَها (٢٢٧) . ورُوِى ذلك عن عمر ، عَلَى وابن مَسْعُودٍ ، وجابِر ، وأنس ، وابنِ عَبَاس ، وأبى ذَرِّ ، وجَمَاعَةٍ من وعلَى ، وابن مَسْعُودٍ ، وجابٍ ، وأنس ، وابنِ عَبَاس ، وأبى ذَرِّ ، وجَمَاعَةٍ من وكن ابنُ عمر لا يَتَطَوَّعُ مع الفَرِيضَةِ قَبْلَها ولا بَعْدَها ، إلَّا مِن جَوْفِ اللَّيل ، ونُقِلَ وكن ابنُ عمر لا يَتَطَوَّعُ مع الفَرِيضَةِ قَبْلَها ولا بَعْدَها ، إلَّا مِن جَوْفِ اللَّيل ، ونُقِلَ وكن ابنُ عمر لا يَتَطَوَّعُ مع الفَرِيضَةِ قَبْلَها ولا بَعْدَها ، إلَّا مِن جَوْفِ اللَّيل ، ونُقِلَ وكن ابنُ عمر رَأًى قَوْمًا يُسَبِّحُونَ بعدَ الصلاةِ . فقال : لو كنتُ مُسَبِّحًا لاَتْمَمْتُ صلاتي ، عمر رَأًى قَوْمًا يُسَبِّحُونَ بعدَ الصلاقِ . فقال : لو كنتُ مُسَبِّحًا لاَتُمَمْتُ صلاتي ،

⁼ أما حديث جابر فلم يخرجه مسلم . انظر تحفة الأشراف ٢ / ١٦٨ . وأخرجه البخارى ، فى ; باب التوجه نحو القبلة ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ١ التوجه نحو القبلة ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ١ / ١٠٠ / ٢ ، ١٠ . ٢ . ٥٦ .

وأخرج نحوه أبو داود ، وتقدم في : ٢ / ٩٧ .

وأما حديث أنس فقد أخرجه البخارى ، فى : باب صلاة التطوع على الحمار ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ٢ / ٥٦ . ومسلم ، فى : باب جواز صلاة النافلة على الدابة فى السفر حيث توجهت ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٨ .

وتقدم في ٢ / ٩٣ تخريجه عند الدارقطني ، وفي ٢ / ٩٦ تخريجه عند أبي داود .

⁽۲٤) تقدم تخريجه في ۲ / ۵۵۰ .

⁽٢٥) أخرج نحوه ، عن ابن عمر ، ابن أبي شيبة . انظر المصنف ١ / ٣٨٢ .

⁽٢٦) تقدم الأول في ٢ / ٩٦ ، والثاني في ٢ / ٣٤٨ .

⁽٢٧) أخرجه ابن أبي شيبة في : باب من كان يتطوع في السفر ، من كتاب الصلاة . المصنف ١ / ٣٨١ .

يا ابْنَ أَخِي : صَحِبْتُ رسولَ اللهِ عَلِيَّ فَلْم يَزِدْ على رَكْعَتَيْنِ حتى قَبَضَهُ اللهُ ، وصَحِبْتُ أَبَا بَكُرٍ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْءَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ الله . وذَكَرَ عَمَر ، وعثمان ، وقال : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسنَةٌ ﴾ (٢٨) .مُتَّفَقِّ عليه (٢٠) وَوَجْهُ الأُوَّل (٣٠) ما رُوِي عن ابن عَبَّاسٍ ، قال : فَرَضَ رسولُ اللهِ عَلَيْكُ صلاةَ الحَضر ، فَكُنَّا نُصَلِّى قَبَّلَها وبَعْدَها ، وكُنَّا نُصَلِّى في السَّفَرِ قَبَّلَها وبَعْدَها . رَوَاه ابنُ مَاجَه (٢١) . وعن أنى بَصْرَةَ الغِفَارِيّ ، عن البَراءِ بن عازِبٍ ، قال : صَحِبْتُ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا ، فما رَأَيْتُه تَرَكَ رَكْعَتَيْن إذا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ (٢٦) . وحَدِيثُ الحسنِ عن أَصْحَابِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ قد ذَكُرْنَاه . فهذا يَدُلُّ على أنَّه لا بَأْسَ بِفِعْلِها ، وحَدِيثُ ابنِ عمرَ يَدُلُّ على أنَّه لا بَأْسَ بِتَرْكِها ، فيُجْمَعُ بين الأَحَادِيثِ ، والله أعلمُ .

(٢٨) سورة الأحزاب ٢١ .

⁽۲۹) تقدم في صفحة ١٠٤، ١٠٥٠

⁽٣٠) في الأصل: ﴿ الأولى ﴾ .

⁽٣١) في : باب التطوع في السفر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المستد ١ / ٢٣٢ .

⁽٣٢) في : باب التطوع في السفر ، من كتاب صلاة السفر . سنن أبي داود ١ / ٢٧٨ . كما أخرجه الترمذي ، ف : باب ما جاء في التطوع في السفر ، من أبواب صلاة السفر . عارضة الأحوذي ٣ / ٢٤ . والإمام أحمد ، في: المسند ٤ / ٢٩٢ .

كتابُ صلاةِ (٢٣) الجُمُعَةِ

الأصْلُ ف فَرْضِ الجُمُعةِ الكِتابُ والسُّنَّةُ والإِجْماعُ ؛ أما الكِتابُ فقولُه تعالى : ١٦٩/٢ ﴿ / يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا نُودِى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُواْ النَّبْعَ ﴾ (٢٠) . فأمر بالسَّعْي ، ومُقْتَضَى (٣٠) الأَمْرِ الوُجُوبُ ، ولا يَجِبُ السَّعْيُ إِلّا إِلَى واجبِ (٢٠) ، ونهى عن البَيْعِ ؛ لِقَلَّا يَشْتَغِلَ به عنها ، فلو لم تكنْ وَاجِبةً لما نَهِى عن البَيْعِ من أَجْلِها ، والمُرَادُ بالسَّعْي هاهُنا الذَّهَابُ إِليها ، لا الإسْراعُ ، فإنَّ السَّعْيَ في كِتابِ اللهِ لم يُرَدْ به العَدْوُ ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَمّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهُا سَعْيَهُا ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ وَاللّهُ مُعَلّى اللهُ عَلَيْهِ مِنْ وَقُولُ النَّبِي عَلَيْكُ : ﴿ لَيُنْتَهِينَ أَقُوامٌ عن وَدْعِهِم الجُمُعَاتِ أَوْ لَلْهُ عَلَى اللهُ على قُلُوبِهُ مَا مُلْكُونُنُ مِن الغَافِلِينَ ﴾ . مُتَفَقَّ عليه (٢٠) . وعن أيى لَيُحْتِمَنَّ اللهُ على قُلُوبِهُ مَا مُلْكُونُونُ مِن الغَافِلِينَ ﴾ . مُتَفَقَ عليه (٢٠) . وعن أيى لَيُحْتِمَنَ اللهُ على قُلُوبِهُ مَا مُلْكُونُونُ مِن الغَافِلِينَ ﴾ . مُتَفَقَ عليه (٢٠) . وعن أيى

⁽٣٣) سقط من: الأصل.

⁽٣٤) سورة الجمعة ٩ .

⁽٣٥) في ١، م : ﴿ وَيَقْتَضِي ﴾ .

⁽٣٦) فى ١ ، م : « الواجب » .

⁽۳۷) سورة عبس ۸ .

⁽٣٨) سورة الإسراء ١٩ .

⁽٣٩) سورة البقرة ٢٠٥ .

⁽٤٠) سورة المائدة ٣٣ ، ٦٤ .

⁽٤١) في ا ، م : « من » . `

⁽٤٢) لم يُخرجه البخاري . انظر تحفة الأشراف ٥ / ٣٣٤ .

وأخرجه مسلم ، في : باب التغليظ في ترك الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩١ . كما أخرجه النسائي، في : باب التشديد في التخلف عن الجمعة، من كتاب الجمعة. المجتبي ٣ / ٧٣ . وابن=

الجَعْدِ الضَّمْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْلِهُ ، قال : « مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعِ تَهَاوُنًا طَبَعَ اللهُ على قَلْبِهِ » . وقال عليه السَّلَامُ : « الجُمُعَةُ حَقَّ وَاجِبٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ ، إلَّا أَنْعَةً : عَبْدٌ مَمْلُوكٌ ، أو امْرَأَةٌ ، أو صَبِيٍّ ، أو مَرِيضٌ » . رَوَاهُما أبو دَاوُدَ (ان أَنْعَةً : عَبْدٌ مَمْلُوكٌ ، أو امْرَأَةٌ ، أو صَبِيٍّ ، أو مَرِيضٌ » . رَوَاهُما أبو دَاوُدَ (ان وَعَن جابِرٍ ، قال : « خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ عَيْقِهِ فقال : « وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ وَعَن جابِرٍ ، قال : « خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ عَيْقِهِ فقال : « وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْكُم الجُمُعَة في مُقَامِى هٰذَا ، فِي يَوْمِى هٰذَا ، فِي شَهْرِي هٰذَا ، مِنْ عَلَيْكُم الجُمُعَة في مُقَامِى هٰذَا ، فِي يَوْمِى هٰذَا ، وَي شَهْرِي هٰذَا ، مِنْ عَلَيْكُم الجُمُعَة في مُقَامِى هٰذَا ، فِي يَوْمِى هٰذَا ، وَي شَهْرِي هٰذَا ، مِنْ عَلَيْكُم الجُمُعَة في مُقَامِى هٰذَا ، فِي يَوْمِى هٰذَا ، وَي شَهْرِي هٰذَا ، مِنْ عَلَيْكُم الجُمُعَة في مُقَامِى هٰذَا ، فَي يَوْمِى هٰذَا ، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أو جَائِرٌ ، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَو جَائِرٌ ، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَو جَائِرٌ ، وَلَهُ إِمْ وَلَى مُؤْمِى هٰ أَلُا وَلَا مَامٌ عَادِلٌ لَهُ وَلَا بَرَكَ لَهُ أَلُو وَلا صَوْمَ لَهُ ، وَلا بِرَّ لَهُ اللهُ وَلا صَوْمَ لَهُ ، وَلا بِرَّ لَهُ ، وَلا بِرَّ لَهُ وَلَا مَالُهُ وَلَا مَالُهُ وَلَا مَالُولُ لَلْهُ مُعَة المُسلمون على وَجُوبِ الجُمُعَةِ .

٢٧٩ - مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ الجُمُعَةِ صَعِدَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ ﴾

المُسْتَحَبُّ إِقَامَةُ الجُمُعةِ بعدَ الزَّوَالِ ؛ لأنَّ النَّبِيُّ عُلِيِّكُ كان يَفْعَلُ ذلك . قال

⁼ ماجه ، فى : باب التغليظ فى التخلف عن الجماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١ / ٢٦٠. والإمام والدارمى ، فى: باب فى من يترك الجمعة من غير عذر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٣٣٥، ٢٥٤، ٣٣٥ ، ٢ / ٨٤.

⁽٤٣) في : باب التشديد في ترك الجمعة ، وباب الجمعة للمملوك والمرأة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود 1 / 250 ، 250 ، 250 ، كا أحرج الأول الترمذي ، في : باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي 2 / 200 . والنسائي ، في : باب التشديد في التخلف عن الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبي 2 / 200 . وابن ماجه ، في : باب في من ترك الجمعة من غير عذر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه 2 / 200 . والدارمي ، في : باب في من يترك الجمعة من غير عذر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي 2 / 200 . والإمام مالك ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة . . . إنخ ، من كتاب الجمعة . الموطأ 2 / 200 . والإمام أحمد ، في : المسند 2 / 200 . 2 / 200 .

⁽٤٤) في م : « مماتى » .

⁽٤٥) في ا ، م : « وجحودا » .

⁽٤٦) في الأصل : ﴿ بَهَا ﴾ .

⁽٤٧) فى : باب فى فرض الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٣ . كما أخرجه البيهقى ، فى أول كتاب الجمعة . السنن الكبرى ٣ / ١٧١ .

سَلَمَةُ (١) بِنُ الأَكُوعِ: كُنَّا نُجَمِّعُ مع النَّبِيِّ عَيِّقَالِمُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، ثَم نَرْجِعُ الْمَتَّعُ الفَيْءَ . مُتَّفَقَ عليه (٢) . وعن أنس ، أنَّ النَّبِيَّ عَيِّقَالِمُ كَان يُصَلِّى الجُمُعة حين السَّمْسُ . أَخْرَجَه البُخَارِيُّ (٢) . / ولأنَّ فى ذلك خُرُوجًا من الخِلاف ، فإنَّ عُلَماءَ الأُمَّةِ اتَّفَقُوا على أنَّ ما بعدَ الزَّوَالِ وَقْتُ للجُمُعَةِ ، وإنَّما الخِلافُ فيما قبله . ولا فَرْقَ فى اسْتِحْبَابِ إقَامَتِها عَقِيبَ الزَّوَالِ بينَ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وبينَ غيره ؛ فإنَّ الجُمُعَة يَجْتَمِعُ لها النَّاسُ ، فلو انْتَظُرُوا الإبرادَ شَقَّ عليهم ، وكذلك كان النَّبيُّ عَيِّلِهُ الجُمُعَة يَجْتَمِعُ لها النَّاسُ ، فلو انْتَظُرُوا الإبرادَ شَقَّ عليهم ، وكذلك كان النَّبي عَيِّلِهُ يَوْمُ الله يَعْلَمُ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ النَّاسَ على يشَعْلُ النَّاسَ على يضْعَدَ لِلْخُطْبَةِ على مِنْبَرِ لِيُسْمِعَ النَّاسِ ، وكان النَّبيُّ عَيِّلَةٍ إِلَى فُلاَنَةَ والصَّيْفِ على مِنْبَرِ لِيُسْمِعَ النَّاسِ ، وكان النَّبيُّ عَيِّلَةٍ إِلَى فُلاَنَةَ والْمُ الله عَلَيْهِ إِلَى فُلاَنَةً والْمَلُ بن سَعْدِ : أَرْسَلَ رَسُولُ الله عَيِّلَةٍ إِلَى فُلاَنَةَ والْمَلْ مَن سَعْدٍ : أَرْسَلَ رَسُولُ الله عَيِّلَةِ إِلَى فُلاَنَةَ والْمَلْ مَن سَعْدٍ : أَرْسَلَ رَسُولُ الله عَيْلِيَةٍ إِلَى فُلاَنَةً والْمَلْ أَنْ مُرَى غُلَامَكِ النَّجَارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ » مُتَفَقَّ عليه (٤) . وقالتْ أَمُّ هِشَامٍ بنتُ حَارِثَةَ بنِ النَّعْمَان : ما أَخَذْتُ قَ إِلَّا النَّاسَ » مُتَفَقَّ عليه (٤) . وقالتْ أَمُّ هِشَامٍ بنتُ حَارِثَةَ بنِ النَّعْمَان : ما أَخَذْتُ قَ إِلَا

⁽١) في ١، م: « مسلمة » خطأ .

⁽۲) أخرجه البخارى ، فى : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥ / ١٥٩ . ومسلم ، ومسلم ، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٩ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى وقت الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ، لا ٢٤٩ . والنسائى ، فى : باب فى وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة ، المجتبى ١ / ٨١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى وقت الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ، لا / ٨١ . وابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ، لا / ٣٠٠ .

⁽٣) في : باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٩ . والترمذى ، في : باب ما جاء في وقت الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩١ ، ١٥٠ ، ١٠٨ .

⁽٤) أخرجه البخارى ، فى : باب الاستعانة بالنجار إلخ ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب الخطبة على المنبر ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب النجار ، من كتاب البيوع ، وفى : باب من استوهب من أصحابه شيئا ، من كتاب الحبة . صحيح البخارى ١ / ١٢١ ، ٢ / ١١ ، ٣ / ٢٠١ ، ومسلم ، فى : باب جواز الخطوة والخطوة والخطوتين فى الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٣٨٦ ، ٢٨١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى اتخاذ المنبر ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٤٨ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على المنبر ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢ / ٥٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٣٩ .

عن لِسَانِ رسولِ اللهِ عَيِّلِكُم ، يَقْرَؤُها كُلَّ جُمُعَةٍ على المِنْبَرِ إذا خَطَبَ النَّاسَ (٥٠) . وليس ذلك واجِبًا ، فلو خَطَبَ على الأرْضِ ، أو على رَبْوَةٍ ، أو وسادَةٍ ، أو على رَاحِلَتِه ، أو غيرِ ذلك ، جَازَ ؛ فإنَّ النَّبِيَّ عَيْقِكُم قد كان قبلَ أن يُصْنَعَ المِنْبَرُ يَقُومُ على الأرْض . اه. .

فصل : ويُسْتَحَبُّ أَن يَكُونَ المِنْبَرُ عن (١) يَمِينِ القِبْلَةِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ كذا (٧) صَنَنَع .

• ٢٨ – مسألة ؛ قال : ﴿ فَإِذَا اسْتَقْبَلَ النَّاسَ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، ورَدُّوا عَلَيْهِ ، وَجَلَسَ)

يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا خَرَجَ أَن يُسَلِّمَ عَلَى النَّاسِ ، ثم إِذَا صَعِدَ المِنْبَرَ فَاسْتَقْبَلَ الحَاضِرِينَ سَلَّمَ عليهم ، وجَلَسَ إِلَى أَن يَفْرَغَ المُؤَذِّنُونَ مِن أَذَانِهم . كَان ابنُ الزَّبِيْرِ إِلَا عَلَا على المِنْبَرِ سَلَّمَ ، وفَعَلَهُ عمرُ بن عبدِ العزيزِ . وبه قال الأوْزَاعِيُّ والشَّافِعيُّ . وقال مالِكُ ، وأَبُو حَنِيفَة : لا يُسَنُّ السَّلَامُ عَقِيبَ الاسْتِقْبَالِ ؛ لأَنَّه قد سَلَّمَ حَالَ خُرُوجِهِ . ولنَا ، ما رَوَى جَابِرٌ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَنِيلَةُ إِذَا صَعِدَ المِنْبَرَ سَلَّمَ . رَوَاه ابنُ مَاجَه ('' . وعن ابنِ عمرَ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَنِيلَةِ إِذَا دَخَلَ المَسْجِدَ رَوَاه ابنُ مَاجَه شَلَّمَ عَلَى مَن عندَ المِنْبَرِ جَالِسًا ، فإذا صَعِدَ المِنْبَرَ تَوجَّهَ النَّاسَ يَوْمَ الجُمُعَةِ سَلَّمَ علَى مَن عندَ المِنْبَرِ جَالِسًا ، فإذا صَعِدَ المِنْبَرَ تَوجَّهَ النَّاسَ

⁽٥) أخرجه مسلم ، فى : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٥ . وأبو داود ، ف : باب الرجل يخطب على قوس ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٣ . والنسائى ، ف : باب القراءة فى الخطبة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨٨٠ .

⁽٦) في ١، م: ١ علي ١.

⁽٧) في ١، م: « هكذا » .

⁽١) في : باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٢ .

١٧٠/٧ [ثم] (٢) سَلَّمَ عَلَيْهِم . / رَوَاه أبو بكر ، بإسْنَادِه (٢) . عن الشَّعبيّ ، قال : كان رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ عَ وَيَحْمَدُ اللهَ تعالى ، ويَثْنِى عليه ، ويَقْرَأُ سُورَةً ، ثم يَجْلِسُ ، عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ » ، ويَحْمَدُ الله تعالى ، ويُثْنِى عليه ، ويَقْرَأُ سُورَةً ، ثم يَجْلِسُ ، عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ » ، وكان أبو بكر وعمر يَفْعَلَانِه . رَوَاه الأثرَمُ (١) . ومتى سَلَّمَ رَدَّ عليه النَّاسُ ؛ لأنَّ رَدَّ السَّلامِ آكَدُ من ابْتِدَائِه . ثم يَجْلِسُ حتى يَفْرَ غَ المُؤذّنُونَ لِيَسْتَرِيحَ . وقد رَوَى ابنُ عمر ، قال : كان النَّبِيُّ عَلِيلَةُ يَخْطُبُ خُطْبَتُ فِن ، كان (٥) يَجْلِسُ اللهِ وَالْهُ وَلَا المَؤذّنُونَ ، ثم يَعْلِمُ فَيَخْطُبُ ، كان اللهِ يَتَكَلَّمُ ، ثم يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، رَوَاه أبو دَاوُدَ (١) ، ثم يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، رَوَاه أبو دَاوُدَ (١) .

٢٨١ ـ مسألة ؛ قال : ﴿ وَأَحَذَ المُؤَذِّنُونَ فِى الْأَذَانِ ، وَهَذَا الْأَذَانُ الَّذِى يَمْنَعُ الْبَيْعَ ، وَيُلْزِمُ السَّعْمَى ، إلَّا لِمَنْ مَنْزِلُه فِى بُعْدٍ ، فَعَلَيْه أَنْ يَسْعَى فِى الوَقْتِ اللَّذِى يَكُونُ بِهِ (١) مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ﴾ اللَّذِى يَكُونُ بِهِ (١) مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ﴾

أَمَّا مَشْرُوعِيَّةُ الأَذَانِ عَقِيبَ صُعُودِ الإِمامِ فلا خِلافَ فيه ، فقد كان يُؤَذَّنُ للنَّبِيِّ عَلَيْق عَلِيْكَةٍ ، قال السَّائِبُ بنُ يَزِيدَ : كان النِّدَاءُ إذا صَعِدَ الإِمامُ على العِنْبَرِ على عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلِيْكَةً ، وأبى بكرٍ وعمرَ ، فلمَّا كان عثمانُ كَثُرُ النَّاسُ ، فزَادَ النِّدَاءَ الثَّالِثَ

⁽٢) سقط من النسخ .

⁽٣) وأخرجه البيهقي ، في : باب الإمام يسلم على الناس إذا صعد المنبر قبل أن يجلس ، من كتاب الجمعة . السنر. الكبرى ٣ / ٢٠٥ .

⁽٤) وَأخرجه عبد الرزاق ، فى : باب تسليم الإِمام إذا صعد ، من كتاب الجمعة . المصنف ٣ / ١٩٣ . وابن أبى شيبة ، فى : باب الإِمام إذا جلس على المنبر سلم ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ١١٤ .

⁽٥) سقط من: ١، م.

⁽٦) في سنن أبي داود : ﴿ المؤذن ﴾ .

⁽٧) في : باب الجلوس إذا صعد المنبر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

⁽١) في ١، م: (فيه).

على الزَّوْرَاء . رَوَاه البُّخَارِيُ (٢) . وأمَّا قَوْلُه : « هذا الأذَانُ الذي يَمْنَعُ البِّيْعَ ويُلْزُمُ السُّعْيَ » . فلأَنَّ الله تعالى أمَر بالسُّعْي ، ونَهَى عن البَّيْعِ بعد النِّدَاء ، بقَوْلِه سُبْحَانَه : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ ٱلجُمْعَةِ فَآسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذُرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾(٢). والنِّدَاءُ الذي كان على عَهْدِ رَسولِ الله عَلَيْكُ هو النِّدَاءُ عَقِيبَ جُلُوس الإمام على المِنْبَرِ ، فتَعَلَّقَ الحُكْمُ به دونَ غيره ، ولا فَرْقَ بين أن يكُونَ ذلك قبلَ الزُّوَالِ أو بعده . وحَكَى القاضي روايةً عن أحمد ، أنَّ البَيْعَ يحْرُمُ بزوَالِ الشَّمْس ، وإن لم يَجْلِس الإِمامُ على العِنْبَرِ . ولا يَصِحُ هذا ؛ لأنَّ الله تعالى عَلَّقَه على النَّداء ، لا على الوَقْتِ ، ولأنَّ المَقْصُودَ بهذا إِذْرَاكُ الجُمُعَةِ ، وهو يَحْصُلُ بِما ذَكَّرْنا دون ما ذَكَرَهُ ، ولو كان تَحْرِيمُ البَيْعِ مُعَلَّقًا بالوَقْتِ لمَا اخْتَصَّ بالزَّوَالِ ، فإنَّ ما قَبْلَه وَقْتٌ أيضًا ، فأمَ من كان مَنْزِلُه بَعِيدًا لا يُدْرِكُ الجُمُعَةَ بالسَّعْي (٤) / وَقْتَ النِّدَاء ، فعليه 1111/ السَّعْيُ فِي الوَقْتِ الذي يكونُ به مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ؟ لأنَّ الجُمُعَةَ وَاجبَةٌ ، والسَّعْيُ قبلَ النَّدَاءِ من ضَرُورَةِ إِدْرَاكِها ، وما لا يَتِمُّ الوَاجِبُ إلَّا به وَاجِبٌ ، كاسْتِقَاء الماء من البِمْرِ لِلوُصْوَءِ إذا لم يَقْدِرْ على غيرِه ، وإمْسَاكِ جُزْءِ من اللَّيْلِ مع النَّهارِ في الصَّوْمِ ، ونحوهما .

فصل : وتَحْرِيمُ البَيْعِ ، وُوجُوبُ السَّعْي ، مُخْتَصٌّ (٥) بالمُخَاطَبينَ بالجُمُعَةِ ،

⁽٢) في : باب المؤذن الواحد يوم الجمعة ، وباب التأذين عند الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري . 11 . 1 . / 7

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النداء يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أذان الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ . والنسائي ، في : باب الأذان للجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨١ ، ٨٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٩ .

⁽٣) سورة الجمعة ٩.

⁽٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) في م: ﴿ يُختص) .

فأمّا غيرُهم من النّساءِ والصّبّيانِ والمُسافِرِينَ ، فلا يَثْبُتُ في حَقّه ذلك . وذكر ابنُ أبي موسى في غير المُخاطَبِينَ رِوَايَتَيْنِ. والصَّحِيحُ ماذكرنا؛ فإنَّ الله تعالى إنّما نَهَى عن البَيْعِ مَنْ أَمَرَهُ بالسَّعْي ، فغيرُ المُخاطَبِ بالسَّعْي لا يَتَنَاوَلُه النَّهْيُ ، ولأَنَّ تَحْرِيمَ البَيْعِ مُعَلَّلُ بما يَحْصُلُ به مِن الاسْتِعَالِ عن الجُمْعَةِ ، وهذا مَعْدُومٌ في حَقِّهِم . فإنْ كان المُسَافِرُ في غير المصرِ ، أو كان إنسانًا مُقِيمًا بِقَرْيَةٍ لا جُمُعَةَ على أَهْلِها ، لم يَحْرُم البَيْعُ قَوْلًا وَاحِدًا ، (ولم يُكْرَهُ) . وإن كان أحدُ المُتَبَايِعَيْنِ مُخَاطَبًا والآخر غير مُخاطبًا والآخر غير مُخاطبًا والآخر غير مُخاطبًا والآخر غير مُخاطبًا والآخر غير مُخاطب ، حَرُم في حَقِّ المُخاطب ، وكُرة في حَقِّ غيرِه ؛ لما فيه من الإعانةِ على الإثيم . ويَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرُمَ أَيضًا ؛ لِقَوْلِه تعالى : ﴿ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدُوانِ ﴾ () .

فصل : ولا يَحْرُمُ غيرُ البَيْعِ من العُقُودِ ، كالإِجارَةِ والصُّلْجِ والنِّكَاجِ . وقيل : يَحْرُمُ ؛ لأَنَّه عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، أَشْبَهَ البَيْعَ . ولَنا ، أَنَّ النَّهْيَ مُخْتَصٌّ بالبَيْعِ ، وغيرُه لا يُسَاوِيهِ في الشَّعْلِ عن السَّعْيِ ؛ لِقِلَّةِ وُجُودِه ، فلا يَصِحُّ قِيَاسُه علَى البَيْعِ .

فصل: ولِلسَّعْي إلى الجُمُعَةِ وَقْتَانِ: وَقْتُ وَجُوبٍ، وَوَقْتُ فَضِيلَةٍ. فَأَمَّا وَقْتُ الْوُجُوبِ فَمَا ذَكُرْنَاه ، وأَمَا وَقْتُ الفَضِيلَةِ فَمِن أُوَّلِ النَّهَارِ ، فَكُلَّمَا كَانَ أَبْكَرَ كَانَ أُوْلَى وَأَفْضَلَ. وهذا مَذْهَبُ الأُوْزَاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، وابْنِ المُنْذِرِ ، وأصْحَابِ الرَّأْيِ . وقال مالِكَ : لا يُستَحَبُّ التَّبْكِيرُ قبلَ الزَّوَالِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيْلِيلَةٍ : « من الرَّأْي . وقال مالِكَ : لا يُستَحَبُّ التَّبْكِيرُ قبلَ الزَّوَالِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيْلِيلَةٍ : « من رَاحَ إلى الجُمُعَةِ »(^) . والرَّواحُ بعدَ الزَّوَالِ ، والغُدُو قبلَه ، قال النبي عَيْلِة : ﴿ مَن الدُّنْيَا وَمَا فِيها »(^) . ويقال : تَرَوَّحْتُ خَيْرٌ مِن الدُّنْيَا وَمَا فِيها »(^) . ويقال : تَرَوَّحْتُ

⁽٦-٦) سقط من : الأصل .

⁽٧) سورة المائدة ٢ .

⁽٨) يأتى بتهامه بعد قليل .

⁽٩) أخرجه البخارى ، فى : باب الحور العين وصفتهنإلخ ، وباب الغدوة والروحة فى سبيل الله ، وباب فضل رباط يوم فى سبيل الله ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب مثل الدنيا فى الآخرة ، وباب صفة الجنة والنار ، من

عند انْتِصَافِ النَّهارِ . قال امْرُوُّ القَيْسِ(١٠) :

* تَرُوحُ مِنَ الحَيِّي أَمْ تَبْتَكِرْ *

وَلَنَا ، / مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْكُمْ قَال : ﴿ مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ الْمُولَى ، فَكَأَنَّما قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِى السَّاعَةِ الثَّالِيَّةِ ، فَكَأَنَّما قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِى السَّاعَةِ الثَّالِيَّةِ ، فَكَأَنَّما قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِى السَّاعَةِ الثَّالِيَّةِ ، فَكَأَنَّما قَرَّبَ عَنِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنَّما قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِى السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنَّما قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِى السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَاثِكَةُ السَّاعَةِ السَّاعَةِ ، فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَاثِكَةُ لَكُنَّمُونَ الذَّكُونَ الذَّكُو ، مُثَفِقً عليه (١١ . وَفِى لَفْظٍ : ﴿ إِذَا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ وَقَفَ عَلَى يَسْتَمِعُونَ الذِّكُولِ ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَرَجَ الْإِمَامُ كَلَى مَنْ أَبُوابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةً يَكْتُبُونَ الأَوَّلَ فَالْأَوْلَ ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مَا أَبُوابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةً يَكْتُبُونَ الأَوَّلَ فَالْأَوْلَ ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ الْمَلْوَلِ مَلَا الْمَامُ مَامُ

= كتاب الرقاق . صحيح البخارى ٤ / ٢٠ ، ٤٣ ، ٨ / ١١٠ ، ١٤٥ . ومسلم ، فى : باب فضل الغدوة والروحة فى سبيل الله ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣ / ١٩٩٩ ، ١٥٠٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الغدو والرواح فى سبيل الله ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٥٣ . والنسائى ، فى : باب فضل باب فضل غدوة فى سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦ / ١٤ . وابن ماجه ، فى : باب فضل الغدوة والروحة فى سبيل الله عز وجل ، وباب تشييع الغزاة ووداعهم ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه / ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ١٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٠٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ .

(١٠) ديوان امرئ القيس ١٥٤ ، وهو صدر بيت عجزه :

* وماذا عليكَ بأنْ تَنْتَظِرْ *

(۱۱) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ۲ / ۳ . ومسلم ، فى : باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ۲ / ۰۸۲ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ۱ / ۰۸ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التبكير إلى الجمعة ، من أبواب الجمعة ، عارضة الأحوذى ۲ / ۲۸٦ . والنسائى ، فى : باب وقت الجمعة ، من كتاب من كتاب الجمعة . المجتبى ۳ / ۰۸ ، ۸۱ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى التهجير إلى الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ۱ / ۳٤۷ . والدارمى ، فى : باب فضل التهجير إلى الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ۱ / ۳۲۷ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى غسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ۱ / ۱ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ۲ / ۲۵۹ ، ۲۵۹ ، ۲۵۷ ، ۲۸۰ ، ۲۷۷ ، ۲۵۹ ،

طَوَوا الصَّحُفَ ، وَجَاءُوا يَسْتَمِعُونَ » . مُتَّفَقِ عليه (١٢) . وقال عَلْقَمَةُ : خَرَجْتُ مع عبدِ اللهِ إلى الجُمُعَةِ ، فَوَجَدْتُ ثلاثةً قد سَبَقُوه ، فقال : رَابِعُ أَنْبَعَةٍ ، وما رَابِعُ أَرْبَعَةٍ بِبَعِيدٍ ، إِنِّى سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَيْلِيَّةٍ يقولُ : « إِنَّ النَّاسَ يَجْلِسُونَ مِنَ اللهِ عَنَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى قَدْرِ رَوَاحِهِمْ إِلَى الجُمُعَةِ » . رَوَاه ابنُ مَاجَه (١٠٠ . ورُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُم قال : « مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ واغْتَسَلَ ، وبَكَّرَ وابْتَكَرَ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ لَا بَيْكُ لِعُورَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةٍ ، صِيَامُها وقِيَامُها » . أخْرَجَه التَّرْمِذِيُ (١٠٠) ، وقال : خطوة يَخطُوهَا أَجْرُ سَنَةٍ ، صِيَامُها وقِيَامُها » . أخْرَجَه التَّرْمِذِيُ (١٠٠) ، وقال : خيريتُ حَسَنٌ . رَوَاه ابنُ مَاجَه (١٠٠) ، وزَادَ : « ومَشَى ولَمْ يَرْكَبْ ، ودَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ ولَمْ يَلُغُ » . قوله « بَكَر » أَى خَرَجَ في بُكْرةِ النَّهَارِ ، وهي أَوَّل البُكْرةِ ، على ما قالَ امْرُو القَيْسِ : « وَابْتَكَر » بالغَ في التَّبْكِيرِ ، أَى جاءَ في أَوَّلِ البُكْرةِ ، على ما قالَ امْرُو القَيْسِ : « وَابْتَكَر » بالغَ في التَّبْكِيرِ ، أَى جاءَ في أَوَّلِ البُكْرةِ ، على ما قالَ امْرُو القَيْسِ : « وَابْتَكَر » بالغَ في التَّبْكِيرِ ، أَى جاءَ في أَوَّلِ البُكْرةِ ، على ما قالَ امْرُو القَيْسِ : « وَابْتَكَر » بالغَ في التَّبْكِيرِ ، أَى جاءَ في أَوِّل البُكْرةِ ، على ما قالَ امْرُو القَيْسِ : « وَمُ أَنْ يَبْتَكِرْ *

وقِيلَ : مَعْنَاه ابْتَكَر العِبادةَ مِن بكُورِه . وقيل : ابْتَكَرَ الخُطْبَةَ . أي حَضَرَ

⁽۱۲) أخرجه البخارى، فى: باب الاستاع إلى الخطبة ، من كتاب الجمعة، وفى: باب ذكر الملائكة، من كتاب بدء الخلق. صحيح البخارى ٢ / ١٤ / ٤ ، ٤ / ١٣٥ . ١٣٥ . ومسلم، فى: باب فضل التهجير يوم الجمعة، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٧ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب التبكير إلى الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٩ ، ٥٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى التهجير إلى الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٤٧ . والدارمى ، فى : باب فضل التهجير إلى الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٢ ،

الخُطْبَةَ ، مَأْخُوذٌ مِن بَاكُورَةِ الثَّمَرَةِ ، وهي أوَّلُها . وغيرُ هذا أَجْوَدُ ؛ لأنَّ مَن جاء في بُكْرَةِ النَّهَارِ ، لَزم أَن يَحْضُرَ أَوَّلَ الخُطْبَةِ . وقوله : « غَسَّلَ واغْتَسَلَ » أَي جَامَعَ امْرَأْتُه ثم اغْتَسَلَ . ولهذا قال في الحَدِيثِ الآخر : « من اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ ١ (١٥) . قال أحمدُ : تَفْسِيرُ قَوْلِه : « من غَسَّلَ واغْتَسَلَ » مُشَدَّدَةً ، يُريدُ يُغَسِّل أَهْلَه ، وكان(١٦) غيرُ وَاحِدٍ من التَّابِعِينَ : عبدُ الرحمن بن الأُسْوَدِ ، وهِلَالُ / 1 VY/Y ابن يَساف(١٧)، يَسْتَحِبُّونَ أَن يُغَسِّلَ الرَّجُلُ أَهْلَه يَوْمَ الجُمُعَةِ ، وإنَّما هو علَى أَنْ يَطَأً . وإنَّما اسْتُحِبُّ ذلك ليكونَ أَسْكَنَ لِنَفْسِه ، وأغَضَّ لِطَرْفِهِ في طَريقِهِ . ورُويَ ذلك عن وَكِيعِ أيضًا . وقيل : المُرَادُ به غَسَّلَ رَأْسَه ، واغْتَسلَ في بَدَنِه . حُكِي هذا عن ابن المُبَارَكِ . وقوله : « غُسْلَ الجَنَابَةِ » على هذا التَّفْسير . أي كغُسْل الجَنَابَةِ . وأمَّا قولُ مالِكٍ فَمُخَالِفٌ لِلْآثَارِ ؛ لأنَّ الجُمُعَةَ يُسْتَحَبُّ فِعْلُها عند الزَّوَالِ ، وكان النَّبِيُّ عَيِّلِيُّهُ يُبَكِّرُ بها ، ومتى خَرَجَ الإمَامُ طُوِيَت الصُّحُفُ ، فلم يُكْتَبْ مَن أَتَى الجُمُعَةَ بعدَ ذلك ، فأيُّ فَضِيلَةٍ لهذا ؟ وإن أخَّرَ بعدَ ذلك شَيْئًا دَخَلَ فِ النَّهْيِ والذَّمِّ ، كَمَا قال النَّبِيُّ عَلِيلًا للذي جَاءَ يَتَخَطَّى النَّاسَ : ﴿ رَأَيْتُكَ آنَيْتَ وآذَيتَ »(١٨) . أي أخَّرْتَ المَجيءَ. وقال عمرُ لعثمانَ حين جاءَ وهو يَخْطُبُ : أيُّ سَاعَةٍ هذه ؟ على سَبِيلِ الإِنْكَارِ عليه . وإن أَخْرَ أَكْثَرَ من هذا فاتَتْهُ الجُمُعَةُ ،

⁽١٥) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ٣ . ومسلم ، فى : باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٢ . وأبو داود ، فى : باب فى الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٨٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التبكير إلى الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٨٦ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى غسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١٠١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٤٦٠ .

⁽١٦) سقطت (كان) من : ١ ، م .

⁽١٧) هلال بن يساف - ويقال: ابن إساف - الأشجعي مولاهم الكوفي ، أدرك عليا رضي الله عنه ، ثقة ، كثير الحديث . تهذيب التهذيب ١١ / ٨٦ ، ٨٧ .

⁽۱۸) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن تخطى الناس يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ۱ / ٣٥٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٩٨ ، ١٩٠

فكيفَ يكونُ لهؤلاءِ بَدَنَةٌ ، أو بَقَرَةٌ ، أو فَضْلَةٌ (١٩) ، وهم من أَهْلِ الذَّمِّ . وقوله : « رَاحَ إلى الجُمُعَةِ » . أى ذَهَبَ إليها . لا يَحْتَمِلُ غيرَ هذا .

فصل: والمُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْشِي وَلا يَرْكَبُ في طَرِيقِها ؛ لقوله: « ومَشَى ولم يَرْكَبُ في عِيدِ ولا جِنَازَةِ (٢٠٠٠). والجُمْعَةُ في مَعْنَاهُما، وَإِنَّمَا لَم يَذْكُرُها، لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كَانَ بابُ حُجْرَتِه شَارِعًا في مَعْنَاهُما، وَإِنَّما لَم يَذْكُرُها، لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كَانَ بابُ حُجْرَتِه شَارِعًا في المَسْجِدِ، يَخْرُجُ منه إليه ، فلا يَحْتَمِلُ الرُّكُوبَ ، ولأَنَّ النَّوَابَ على الخُطُوَاتِ ، للنَّابِيِّ عَلِيْكُ النَّوَابَ على الخُطُوَاتِ ، ولأَنَّ النَّبِيِّ عَلِيْكُ السَّكِينَةُ والوَقَارُ في حالٍ مَشْيِه ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ : « إِذَا سَمِعْتُمُ الإَقَامَة فَامْشُوا وَعَلَيْكُم السَّكِينَةُ والوَقَارُ ، ولا النَّبِيِّ عَلِيْكُ بِن أَصَابِعِهِ ، ويُقَارِبُ بِين خُطَاهُ ، ثَمْ قال : « إِنَّمَا فَعَلْتُ ويُقَارِبُ بِين خُطَاهُ ، ثم قال : « إِنَّمَا فَعَلْتُ عَرْجَ مع زيد (٢٢) بن ثَابِتٍ إلى الصَّلَاةِ ، فقارَبَ بِينَ خُطَاهُ ، ثم قال : « إِنَّمَا فَعَلْتُ عَرَجَ مع زيد (٢٢) بن ثَابِتٍ إلى الصَّلَاةِ ، فقارَبَ بِينَ خُطَاهُ ، ثم قال : « إِنَّمَا فَعَلْتُ يَتَكُثُرُ خُطَانًا فِي طَلَبِ الصَّلَاةِ » وَيَمْشِي حَافِيًا ، ويقْصُرُ (٢٠٥) في مَشْيِه ، رَوَاه لِلْمُرُمُ . ويُكْثِرُ ذِكْرَ اللهِ في طَرِيقِه ، ويَعْشُ بَصَرَه ، ويقولُ ما ذَكُرْنَاه في بابِ صِفَةِ الأَثْرُمُ . ويُكْثِرُ ذِكْرَ اللهِ في طَرِيقِه ، ويَعْشُ بَصَرَه ، ويقولُ ما ذَكُرْنَاه في بابِ صِفَةِ الأَثْرُمُ . ويُكْثِرُ ذِكْرَ اللهِ في طَرِيقِه ، ويَغْشُ بَصَرَه ، ويقولُ ما ذَكُرْنَاه في بابِ صِفَةً

⁽١٩) في ١، م: ﴿ أَفْضُلَ ﴾ .

⁽٧٠) الأول أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشيا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابين ماجه ١/ ٤١١ .

والثاني أخرجه أبو داود ، في : باب الركوب في الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٢ - وانظر : الأم ١ / ٢٠٧ .

⁽٢١) تقدم تخريجه في ٢ / ١١٦ .

⁽۲۲-۲۲) في ا ، م : و لتكثر حسناته ، .

⁽٢٣) في ١ ، م : ﴿ زائد ﴾ ، وفي الأصل : ﴿ زايد ﴾ ولعل الصواب ما أثبتناه ، فليس في الصحابة زائد ولا زايد . (٢٤) أخرح نحوه النسائي ، في : باب المحافظة على الصلوات حيث ينادى بهن ، من كتاب الإقامة . المجتبى ٢ / ٨٤ .

⁽۲۵) فی ۱، م : ۱ یختصر ۱.

الصَّلَاةِ . ويقولُ أيضًا : ﴿ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَوْجَهِ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ ، وأَقْرِبِ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ ، وروَيْنَا عن بَعْضِ تَوسَّلَ إِلَيْكَ ، وأَفْضَلِ مَنْ سَأَلَكَ وَرَغِبَ إِلَيْكَ » (٢٦) . وروَيْنَا عن بَعْضِ الصَّحابةِ ، أَنَّه مَشَى إلى الجُمُعَةِ حَافِيًا ، فَقِيلَ له في ذلك ، فقال : إنِّي سمعتُ رسولَ الله عَيْنِ له يَعْوَلُ : ﴿ مَنِ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ الله ِ ، حَرَّمَهُمَا الله عَلَى النَّهِ ، حَرَّمَهُمَا الله عَلَى النَّالِ ، ﴿ مَنِ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ الله ِ ، حَرَّمَهُمَا الله عَلَى النَّالِ ، ﴿ مَنِ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللهِ ، حَرَّمَهُمَا الله عَلَى النَّالِ ، ﴿ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْنَا اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى الله

فصل: وتَجِبُ الجُمُعَةُ والسَّعْىُ إليها، سَوَاءٌ كان مَن يُقِيمُها سُنَيًّا، أو مُبْتَدِعًا، أو عَدْلًا ، أو فَاسِفًا . نَصَّ عليه أحمدُ ، رُوِى عن العباسِ بن عبدِ العظيمِ ، أنَّه سَأَلَ أبا عبدِ اللهِ ، عن الصَّلَاةِ خَلْفَهُم - يَعْنِي المُعْتَزِلَةَ - يَوْمَ الجُمُعَةِ ، قال : أمَّا الجُمعة فَيَنْبَغِي شُهُودُها ، فإن كان الذي يُصلِّى منهم ، أعادَ ، وإن كان لا يَدْرِي أنَّه الجُمعة فَيَنْبَغِي شُهُودُها ، فإن كان الذي يُصلِّى منهم ، أعادَ ، وإن كان لا يَدْرِي أنَّه منهم ، فلا يُعِيدُ . قلتُ : فإن كان يُقال : إنَّه قد قال بِقَوْلِهم . قال : حتى مستَيْقِنَ . ولا أعْلَمُ في هذا بين أهْلِ العِلْمِ خِلَاقًا ، والأصْلُ في هذا عُمُومُ قولِ اللهِ تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ فَآسْعَوْا إلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُواْ آلَبَيْعَ ﴾ . تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ فَآسْعُواْ إلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُواْ آلَبَيْعَ ﴾ . وقولُ النَّبِي عَيْلِيَةً : ﴿ فَمَنْ تَرَكَهَا في حَيَاتِي أو بَعْدِي وله إمَامٌ عَادِلٌ أو وقولُ النَّبِي عَيْلِيةً : ﴿ فَمَنْ تَرَكَهَا في حَيَاتِي أو بَعْدِي وله إمَامٌ عَادِلُ أو وقولُ النَّبِي عَيْلِيةً : ﴿ فَمَنْ تَرَكَهَا في حَيَاتِي أَو بَعْدِي وله إمَامٌ عَادِلُ أو الصَّحابِ وسولِ اللهِ بَالْتُهُ مَنْ اللهُ عنهم ، فإنَّ عَبْدَ اللهِ بنَ عمرَ وغيرَه من أصْحابِ وسولِ اللهِ الصَّحابِةِ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، فإنَّ عَبْدَ اللهِ بنَ عمرَ وغيرَه من أصْحابِ وسولِ اللهِ الصَّحابِةِ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، فإنَّ عَبْدَ اللهِ بنَ عمرَ وغيرَه من أصْحابِ وسولِ اللهِ

⁽٢٦) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب الرواح فى الجمعة ، من كتاب الجمعة ، المصنف ٣ / ٢٠٥ . (٢٦) أخرجه البخارى ، فى : باب المشى إلى الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب من اغبرت قدماه فى سبيل الله ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٢ / ٩ ، ٤ / ٣٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل من اغبرت قدماه فى سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٢٨ . والنسائى ، فى : باب فى فضل ثواب من اغبرت قدماه فى سبيل الله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦ / ١٣٣ . والدارمى ، فى : باب فى فضل الغبار فى سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمى ٢ / ٢٠٢ . والإثمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٦٧ ،

⁽٢٨) سقط من : الأصل .

⁽٢٩) تقدم في صفحة ١٥٩.

عَلَيْكُ كَانُوا يَشْهَدُونِها مع الحَجَّاجِ وَنُطَرَائِه، ، ولم يُسْمَعْ عن (٣٠) أحدٍ منهم التَّخَلُفُ عنها . وقال عبدُ الله بن أبي الهُذَيْلِ : تَذَاكُونَا الجُمُعَةَ آيَّامَ المُخْتَارِ ، فأجْمَعَ رَأَيُهُم على أن يَأْتُوه ، فإنَّما عليه كَذِبُه . ولأنَّ الجُمُعَة مِن أعْلَامِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ ، ويتَوَلَّاها الأَثِمَّةُ أو من (٣١) وَلَّوهُ ، فتركها خَلْفَ مَنْ هذه صِفَتُه يُودِي إلى سُقُوطِها . وجاء الأَثِمَّةُ أو من (٣١) وَلَّوهُ ، فتركها خَلْفَ مَنْ هذه صِفَتُه يُودِي إلى سُقُوطِها . وجاء رَجُلَّ إلى عمد بن النَّضْ الحَارِثِيِّ (٣١) ، فقال : إنَّ لِي جِيرَانًا مِن أهْلِ الأَهْوَاءِ ، فَكُنْتُ أَعِيبُهم وَاتَنَقَّصُهُم ، فَجَاءُونِي فقالُوا : ما تَخُرُجُ تُذَكِّرُنَا ؟ قال : وَكَ شَيء يَقُولُونَ ؟ قال : أوَّلُ ما أَقُولُ لك ، أنَّهم لا يَرَوْنَ الجُمُعَة . قال : حَسْبُكَ ، ما يَقُولُونَ ؟ قال : قال يُكر وعمر ، /رَحِمَهماالله ؟ قال : قلتُ ، رَجُلُ سَوْء . قال : فما قَوْلُك في مَن رَدَّ على النَّبِي عَلَيْكُ ؟ قال : قلتُ كافِر . فمَكَثَ سَاعَةً ، ثم قال : ما قَوْلُك في مَن رَدَّ على الغَبِي الأَعْلَى ؟ ثم غُشِي عليه ، فمكثَ ساعة ، ثم قال : ما قَوْلُك في مَن رَدَّ على الغَبِي الأَعْلَى ؟ ثم غُشِي عليه ، فمكثَ ساعة ، ثم قال : رَدُّ واعليه والله ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُهَا اللهِ وهو يَعْلَمُ أَنَّ بَنِي الغَبَّاسِ سيلُونها (٣٠٠) . إذا الله والله وهو يَعْلَمُ أَنَّ بَنِي الغَبَّاسِ سيلُونها (٣٠٠) . إذا الله وولية أَلْهُمُ بَقِيَّةُ الصَّلُونِ . وحُكِيَ عن أبي عبد السَّدِ رَوايَةً أَخْرَى ، أَنَّها لا ثُعَادُ . وقد ذَكَرُنا ذلك فيما مَضَى . والظَّاهِرُ مِن حالِ السَّدَ وَلَيْ لمُ يُنْقَلُ عنهم ذلك . الصَّعَابَةِ ، رَحْمَةُ اللهِ عليهم ، أنَّهم لم يَكُونُوا يُعِيدُونَها ، فإنَّه لم يُنْقَلُ عنهم ذلك . الصَّعَ اللهُ عليهم ، أنَّهم ذلك . الصَّعَ المَاعْمُ عن الله عليهم ، أنَّهم لم يَكُونُوا يُعِيدُونَها ، فإنَّه لم يُنْقَلُ عنهم ذلك . الصَّعَ اللهُ عليهم المَاعْمُ ولكُو اللهُ عنه المُنْهُ اللهُ عليهم المُنكَ اللهُ عليه اللهُ عليه المُنْ المُن اللهُ عليه المُنْ اللهُ اللهُ عليهم المُن اللهُ اللهُ عنه المُن اللهُ عليه اللهُ عليه المُن الله اللهُ عليه المُنْهَا اللهُ عليه المُن اللهُ عليه المُن المُن اللهُ ال

٣٨٢ ـ مسألة ؛ قال : (فَإِذَا فَرَغُوا مِنَ الْأَذَانِ خَطَبَهُمْ قَائِمًا)

وجُمْلَةُ ذلك أنَّ الخُطْبَةَ شَرْطٌ في الجُمُعَةِ ، لا تَصِحُّ بِدُونِها . كذلك قال

⁽٣٠) في ١، م : ١ من ١ .

⁽٣١) في ا ، م : « ومن » . .

⁽٣٢) سقط من : ١ .

⁽٣٣) في ا ، م : « يسألونها » .

⁽٣٤) في ١ ، م زيادة : ﴿ لا ، .

عَطاءٌ ، والنَّخَعِيُّ ، وقَتَادَةُ ، والتَّوْرِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسْحَاقُ ، وأبو ثَوْر ، وأصْحابُ الرَّأْى . ولا نَعْلَمُ فيه مُخَالِفًا ، إلَّا الحسنَ ، قال : تُجْزِثُهم جَمِيعَهُم ، خَطَبَ الإمامُ أو لم يَخْطُبْ ؛ لأنَّها صَلَاةُ عِيدٍ ، فلم تُشْتَرَطْ لها الخُطْبَةُ ، كَصلَاةِ الأَضْحَى . وَلَنَا ، قُولُ الله تَعَالَى : ﴿ فَآسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ ٱلله ﴾ . والذِّكْرُ هُو الخُطْبَةُ ، ولأنَّ النَّبيَّ عَيْقِكُ ما تَرَكَ الخُطْبَةَ لِلْجُمْعَةِ في حالٍ ؛ وقد قال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي »(١) . وعن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه قال : قُصِرَ تِ الصَّلَاةُ لأَجْلِ الخُطْبَةِ(٢) . وقولُ عائشةَ نحوٌ من هذا . وقال سَعِيدُ بنُ جُبَيْر : كانت الجُمُعَةُ أَرْبَعًا فَجُعِلَت الخُطْبَةُ مَكَانَ الرَّكْعَتَيْنِ . وقولُه : « خَطَبَهُم قَائِمًا » . يَ عَمِلُ أنه أَرَادَ اشْتِراطَ القِيامِ في الخُطْبَةِ ، وأنَّه متى خَطَبَ قَاعِدًا لغيرِ عُذْرٍ ، لم تَصحُّ . ويَحْتَمِلُه كلامُ أحمد ، رَحِمَهُ الله . قال الأثرَمُ : سَمِعْتُ أبا عبدِ اللهِ يُسْأَلُ عن الخُطْبَةِ قَاعِدًا ، أو يَقْعدُ في إحْدَى الخُطْبَتَيْنِ ؟ فلم يُعْجِبْهُ ، وقال : قال اللهُ تعالى : ﴿ وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ (٣) . وكان النَّبيُّ عَيِّاللَّهِ يَخْطُبُ قَائِمًا . فقال له الهَيْثُمُ بن خَارِجَةَ (أ) : كان عمرُ بن عبدِ العَزيز يَجْلِسُ في خُطْبَتِه . فظَهَرَ منه إنْكَارٌ . وهذا / ۲/۲۷۱ظ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وقال القاضي : يُجْزِئُه الخُطْبَةُ قَاعِدًا . وقد نَصَّ عليه أحمدُ . وهو مَذْهَبُ أَبِي حنيفةَ ؛ لأنَّه ذِكْرٌ ليس من شَرْطِه الاسْتِقْبَالُ ، فلم يَجِبْ له القِيَامُ كَالْأَذَانِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَ مَا رَوَى ابنُ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلَتُم كَان يَخْطُبُ خُطْبَتَيْن وهو قائِمٌ ، يَفْصِلُ بينهما بِجُلُوسٍ . مُتَّفَقٌ عليه (٥٠ . وقال جَابرُ بن سَمْرَةَ : إن

⁽١) سبق تخريجه ، في ٢ / ١٥٧ .

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الرجل تفوته الخطبة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ١٢٨ .

⁽٣) سورة الجمعة ١١.

⁽٤) أبو أحمد الهيثم بن خارجة الخراساني الأصل ، روى عنه الإمام أحمد ، وسأل الهيثم الإمام أحمد عن أشياء ، توفي ببغداد سنة ثمان وعشرين ومائتين . طبقات الحنابلة ١ / ٣٩٤ .

⁽٥) أحرجه البخاري ، في : باب الخطبة قائما ، وباب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ٢ / ١٢ ، ١٤ ، ومسلم ، في : باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة ، من=

رسولَ اللهِ عَلَيْكُ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ، ثم يَجْلِسُ ، ثم يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا ، فَمن نَبُّكُ أَنَّهُ كَان (٢) يَخْطُبُ جَالِسًا فقد كَذَبَ ، فقد واللهِ صَلَّيْتُ معه أَكْثَرَ مِن أَلْفَى صَلَاةٍ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وأبو دَاوُدَ ، والنَّسَائِيُّ (٧) . فأمَّا إِن قَعَدَ لِعُذْرٍ ، من مَرَضٍ ، أو عَجْزِ عن القِيامِ ، فلا بَأْسَ ، فإنَّ الصلاةَ تصِحُّ مِن القاعِدِ العاجِزِ عن القِيامِ ، ويُسْتَحَبُّ أَن يَشْرَعَ في الخُطْبَةِ عند فَراغِ المُؤذِّنِ من أَذَانِه ؛ لأنَّ النَّبِيُّ عَلِيْكُ كان يَفْعَلُ ذلك .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَسْتَقْبِلَ النّاسُ الحَطِيبَ إِذَا خَطَبَ. قَالَ الأَثْرَمُ: قلتُ لأَى عبدِ الله: يكُونُ الإَمَامُ (^عن يَمِينِي ^) مُتَبَاعِدًا ، فإذا أردْتُ أَن أَنْحَرِفَ إليه حَوَّلْتُ وَجْهِي عن القِبْلَةِ ، فقال: نعم ، تَنْحَرِفُ إليه . وممَّن كان يَسْتَقْبِلُ الإَمَامَ ابنُ عمرَ ، وأنسٌ . وهو قولُ شُريْحٍ ، وعَطاء ، ومَالِكِ ، والثَّوْرِيِّ ، والأُوْرَاعِيِّ ، وسَعِيد بن عبد العزيزِ ، وابنِ جابِر (١) ، ويَزِيدَ ابنِ أَبي مَرْيَمَ ، والشَّافِعِيّ ، وإسْحاق ، وأصْحَابِ الرَّأي . قال ابنُ المُنْذِر : هذا كالإجْمَاع . ورُوىَ عن الحسنِ أنَّه اسْتَقْبَلَ القِبْلَة ، ولم يَنْحَرِفُ إلى الإمام . وعن سَعِيد بن المُسَيَّبِ أنَّه كان

⁼ كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٩ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الجلوس بين الخطبتين ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٩٤ . والنسائى ، فى : باب الفصل بين الخطبتين بالجلوس ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥١ . والدارمى ، فى : باب القعود بين الخطبتين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٩٨ .

⁽٦) سقط من : م .

⁽٧) أخرجه مسلم ، في : باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٩ . وأبو داود ، في : باب الخطبة قائما ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥١ . والنسائي ، في : باب السكوت في القعدة بين الخطبتين ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٠ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٧٥ - ٩٠ ، ٧ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١٠٠ .

⁽٨-٨) سقط من: ١، م.

⁽٩) أبو عتبة عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدى الشامى ، في الطبقة الثانية من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة . توفي بالمدينة سنة ثلاث وخمسين ومائة . تهذيب التهذيب ٣ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

لا يَسْتَقْبِلُ هشامَ بن إسماعيلَ إذا خَطَبَ ، فَوَكَلَ به هِشَامٌ شُرَطِيًّا يَعْطِفُه إليه . والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لما رَوَى عَدِيُّ بن ثَابِتٍ ، عن أَبِيه ، عن جَدِّهِ ، قال : كان النَّبِيُّ عَلَيْتُهُ إذا قَامَ على المِنْبَرِ اسْتَقْبَلَهُ أَصْحَابُه بِوُجُوهِهم ، رَوَاه ابنُ مَاجَه (١٠) . وعن عَلِيْتُهُ إذا قَامَ على المِنْبَرِ اسْتَقْبَلَهُ أَصْحَابُه بِوجُوهِهم ، مَوَاه ابنُ مَاجَه أَنْ . وعن مُطِيع بن يَحْيَى (١١) المَدنِي ، عن أَبِيه ، عن جَدِّهِ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَلَيْتُهُ إذا قَامَ على المِنْبَرِ أَقْبَلْنَا بِوُجُوهِنا إليه . أَخْرَجَه الأَثْرَمُ . ولأَنَّ ذلك أَبلَغُ في سَمَاعِهم ، فاسْتُعْبَالِ الإمَامِ إيَّاهم .

١٧٤/٢ و

٢٨٣ – مسألة ؛ قال : (فَحَمِدَ اللهُ ، وأَثْنَى عَلَيْدِ ، وصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ عَلِيْكُمْ ، وَجَلَسَ وَقَامَ ، فَأَتَى أَيْضًا (بِحَمْدِ اللهِ () والثَّنَاءِ عَلَيْدِ ، والصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ وَجَلَسَ وَقَامَ ، فَأَتَى أَيْضًا (أَرَادَ أَن يَدْعُوَ لِإِنْسَانِ دَعَا)

وجُمْلَتُه أَنّه يُشْتَرَطُ لِلْجُمُّعَةِ خُطْبَتانِ . وهذا مَذهبُ الشَّافِعِيِّ . وقال مالِكَ ، والأوْزاعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو ثَوْرٍ ، وابنُ المُنْذِرِ ، وأصْحَابُ الرَّأَي : يُجْزِئُهُ خُطْبَةٌ وَاحَدةٌ . وقد رُوِيَ عن أَحمدَ ما يَدُلُّ عليه ، فإنَّه قال : لا تكونُ الخُطْبَةُ إلَّا كَا خَطْبَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ كَان يَخْطُبُ خَطْبَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ كَان يَخْطُبُ خَطْبَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ كَان يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ ، كَا رَوَيْنا في حَدِيثِ ابنِ عمر ، وجَابِرِ بن سَمُرَةً ، وقد قال : « صَلُّوا خُطْبَتَيْنِ ، كَا رَوَيْنا في حَدِيثِ ابنِ عمر ، وجَابِرِ بن سَمُرةَ ، وقد قال : « صَلُّوا خَطْبَتَيْنِ ، كَا رَوَيْنا في حَدِيثِ ابنِ عمر ، وجَابِرِ بن سَمُرةَ ، وقد قال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمونِي أُصَلِّى » . ولأنَّ الخُطْبَتَيْنِ أَقِيمَتَا مَقَامَ الرَّكْعَتَيْنِ ، ويُشْتَرَطُ لِكُلِّ وَاحِدةٍ رَكُمَ اللهِ عَلالُ بإحْداهما كالإخلالِ بإحْدى الرَّكْعَتَيْنِ . ويُشْتَرَطُ لِكُلِّ وَاحِدةٍ منهما حَمْدُ اللهِ تعالى ، والصَّلَاةُ على رسولِه عَيْلِيَّهِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَيْلِيَّهُ قال : « كُلُّ منهما حَمْدُ اللهِ تعالى ، والصَّلاةُ على رسولِه عَلَيْكِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ قال : « كُلُّ منهما حَمْدُ اللهِ تعالى ، والصَّلاةُ فَهُو أَبْتُرُ » (١٥ . وإذا وَجَبَ ذِكْرُ الله تعالى ، أَمْر ذِي بَالِ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُو أَبْتُرُ » (١٠ . وإذا وَجَبَ ذِكْرُ الله تعالى ،

⁽١٠) في : باب ما جاء في استقبال الإمام وهو يخطب ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٦٠ .

⁽١١) في ١، م زيادة : ١ بن ١ .

⁽۱-۱) في ا ، م : « بالحمد لله » .

⁽٢) في م: (أي) .

⁽٣) أخرجه أبو داود ، ف : باب الهَدْى في الكلام ، من كتاب الأدب ، سنن أبي داود ٢ / ٥٦٠ بلفظ=

وَجَبَ ذِكْرُ النّبِيِّ عَلِيْكُمْ ، لِمَا رُوِى فَى تَفْسيرِ قولِه تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرُكَ ﴾ ﴿ وَالنَّنَاءُ عليه ، فا وَجَبَثُ () فيه الصلاة على النّبِي مَوْضِعٌ وَجَبَ فيه ذِكْرُ اللهِ تعالى ، والنَّنَاءُ عليه ، فوَجَبَثُ () فيه الصلاة على النّبِي عَلِيْكُ ، كالأذانِ والتَّشْنَهُدِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لا تَجِبَ الصلاة على النّبِي عَلِيْكُ ؛ لأَنَّ النّبِي عَلَيْكُ لا يُحِبَ الصلاة على النّبِي عَلَيْكُ ؛ لأَنَّ النّبِي عَلَيْكُ لا يَحْتَمِلُ أَنْ النّبِي عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ أَنْ النّبَيْ عَلَيْكُ أَنْ النّبَيْ عَلَيْكُ أَنْ النّبَيْ عَلَيْكُ أَنْ الخُطْبَيْنِ . وهو ظَاهِرُ كلامِ الْفَرْوَقِي ؛ لأَنَّ الخُطْبَتِيْنِ أَقِيمَنَا مَقَامَ رَكُمْتَيْنِ ، فكانت القِرَاءَةُ شَرْطًا فيهما كالرَّعْقَيْنِ . ويَحْتَمِلُ أَنْ تُشْتَرَطَ فَى لَكُلُّ واحِدَةٍ من الخُطْبَقِي ، قال : كان رسولُ الله عَيْلِيْكُم إِنْ تُشْتَرَطَ فَى الْحَدُمُ اللهَ عَلَيْكُم اللهَ عَلَيْكُم اللهَ عَلَيْكُم اللهَ عَيْلِيْكُم إِنْ تُشْتَرَطَ وَعُمْ وَيَعْمَلُ اللهَ عَلَيْكُم اللهَ ، وَيَعْمَلُ اللهَ ، ويُثْنِى عليه ، / إلى المُورَةَ ، ثم يَجْلِسُ ، ثم يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، ثم يَثْوِلُ ، وكان أبو بكو وعُمَرُ ويَقُرَأُ سُورَةً ، ثم يَجْلِسُ ، ثم يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، ثم يَثْوِلُ ، وكان أبو بكو وعُمَرُ الخُطْبَةِ الثَّانِيةِ ؛ يَفْعَلَمْ النَّانِيةِ ، وَقَالَ القاضَى : تَجِبُ فِي الخُطْبَقِ إِنَّا المَقْصُودُ مِن الخُطْبَةِ النَّانِيةِ ؛ لللهُ عَلَى النَّهُ عليه اللهُ فلم يَحْزِ الإَخْكُلُ بها . وقال أبو حيفة : لو أَنَى بِتَسْبِيحَةٍ واحِدَةٍ أَخِزًا ؛ لأَنَّ اللهُ فلم يَحْزِ الإَخْكُلُ بها . وقال أبو حيفة : لو أَنَى بِتَسْبِيحَةٍ واحِدَةٍ أَخِزًا مَا يَقَعُ عليه اسْمُ نَعُلُ قال : هَوْ فَاسْمُ عَلْهُ وَلُو اللهِ عَلْ اللهُ عَلْ اللهِ عَلْمُ عَلْهُ وَلَى اللهُ عَلْ اللهُ عَلْ اللهُ عَلْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

^{= «} أجذم » . وابن ماجه ، فى : باب خطبة النكاح ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ١٦٠ بلفظ « أقطع » . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٥٩ .

⁽٤) سورة الشرح الآيتان الأولى ، والرابعة .

 ⁽٥) أخرجه البيهقى ، فى : باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبى عَلَيْتُه فى الخطبة ، من كتاب الجمعة .
 السنن الكبرى ٣ / ٢٠٩ . وانظر : الدر المنثور ، للسيوطى ٦ / ٣٦٣ .

⁽٦) في ١ ، م : (فوجب) .

⁽٧) في م : (خطبه » .

⁽٨) تقدم في صفحة ١٦٢ .

⁽٩) في م زيادة : ﴿ بيان ﴾ .

الذّكر ، ويَقَعُ اسْمُ الخُطْبَةِ على دون ما ذكرْتُمُوهُ ، بدَلِيلِ أَنَّ رَجُلًا جاءَ إِلَى النّبِيِّ عَلَيْ اللّهِ ، فقال : ﴿ لَقِنْ أَقْصَرْتَ فِي الْخُطْبَةِ الْقَدْ أَعْرَضْتَ فِي الْمُطْبَةِ ، '') . وعن مالِكٍ رِوَايَتَانِ ، كالمَدْهَبَيْنِ . ولَنا ، أَنَّ النّبِي عَلِيلًة فَسَرَ الذّكرَ بِفِعْلِه ، فيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِه ، قال جابِرُ بنُ سَمُرة : النّبِي عَلِيلًة فَسَرَ الذّكرَ بِفِعْلِه ، فيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِه ، قال جابِرُ بنُ سَمُرة : كانتُ صلاة رسولِ الله عَلَيْلَة قصدًا ، يَقْرَأُ آياتٍ من القُرْآنِ ، ويُذكّرُ النّاسَ ('') . وقال جابِر : كان رسولُ الله عَلَيْلَة يَخطُبُ النّاسَ ، يَحْمَدُ الله ، ويُشْفِي عليه بما هو أَهْلُهُ ، ثم يقولُ : ﴿ مَنْ يَهْدِه الله عَلَيْلَةُ يَخطُبُ النّاسَ ، عَحْمَدُ الله ، ويُشْفِي عليه بما هو أَهْلُهُ ، ثم يقولُ : ﴿ مَنْ يَهْدِه الله عَلَيْلِهُ فَلا يُصَمَّى خُطْبُ قائِمًا ، ثم يَجْلِسُ ، ويُثْنِي عليه بما هو أَهْلُهُ ، ثم يقولُ : ﴿ مَنْ يَهْدِه الله عَلَيْلِهُ فلا يُسَمَّى خُطْبُ قائِمًا ، ثم يَجْلِسُ ، فيتُقومُ ('') . كَا يَفْعَلُونَ اليَوْمَ . فأَمَّ التَّسْبِيحُ والتَّهْلِيلُ فلا يُسَمَّى خُطْبُ قائِمًا ، ثم يَجْلِسُ ، ثم يَقُولُ : ﴿ فَإِنَّ السُّوالَ لا يُسَمَّى خُطْبُ قائِمًا ، ثم يَجْلِسُ ، ثم يَعْوِلُ : ﴿ فَإِنَّ السُّوالَ لا يُسَمَّى خُطْبُةً ، وما رَوَوْهُ مَجَازٌ ؛ فإنَّ السُّوالَ لا يُسَمَّى خُطْبَةً ، ولذلك لو أَلْقَى مَسْأَلَةً على الحاضِرِينَ لم يَكْفِى ذلك اتّفَاقًا . قال أصْحَابُنا : ولا يَكْفِى في القِرَاءَةِ أَقَلُ مِن ذلك ، ولأَنَّ الحُكْمَ لا يَتَعَلَّقُ بما مُن قَرَاءَتِها ، دونَ ما هو أقلُّ من ذلك ، وظَاهِرُ كلامِ كلامِ كلامِ من قِراءَتِها ، دونَ ما هو أقلُّ من ذلك ، وظَاهِرُ كلامِ كلامِ من قِراءَتِها ، دونَ ما هو أقلُّ من ذلك . وظَاهِرُ كلامِ كلامِ من قِراءَتِها ، دونَ ما هو أقلُّ من ذلك . وظَاهِرُ كلامِ كلامِ من قِراءَتِها ، دونَ ما هو أقلُّ من ذلك . وظَاهِرُ كلامِ كلامِ على أَنْ السُّولُ كلامِ على أَنْ المُعْرِقُ الْمُنْ اللَّهُ عَلَيْ المُعْرِقُولُ عَلَيْ الْمُنْ اللْهُ عَلَيْ الْمُعْرِقُ الْمُنْ اللْهُ عَلَيْ الْمُعْمِلُولُ اللّهُ عَلْمُ الْمُ عَلَا أَنْ المُعْرَادُ اللّهُ عَلَى المُ السَّسُولُ اللّهُ عَلَيْ المُعْو

⁽١٠) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٩٩ ، ٦ / ٣٨٤ .

⁽۱۱) أخرجه مسلم ، في : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ۲ / ٥٩١ . وأبو داود ، في : باب الرجل يخطب على قوس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قصر الخطبة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٢٩٥ . والنسائي ، في : باب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب القصد في الخطبة ، وباب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها ، من كتاب العيدين . المجتبي ٣ / ٩٠ ، ١٥٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخطبة الثانية والذكر فيها ، من كتاب العيدين . المجتبي ٣ / ٩٠ ، ٢٥١ . والدارمي ، في : باب في قصر الخطبة ، من يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٥١ . والدارمي ، في : باب في قصر الخطبة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٩١ ، ٩٠ – ٩٠ ، ٩٠ ،

⁽١٢) أخرجه مسلم ، فى : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند والنسائى ، فى : باب كيف الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٧١ .

⁽۱۳) تقدم في صفحة ۱۷۱ .

فصل: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ بِينِ الخُطْبَتَيْنِ جَلْسَةً خَفِيفَةً ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ كَانَ يَفْعُلُ ذلك . كَا رَوْيْنَا في حَدِيثِ ابنِ عمر ، وجَابِرِ بن سَمُرَةً (١٧) . وليستْ وَاجِبَةً وَلَى الْمُثَلِ أَهْلِ العِلْمِ . وقال الشَّافِعِيُّ : هي وَاجِبَةٌ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ كَانَ يَجْلِسُها . ولَنَا ، أَنَّها جَلْسَةٌ ليس فيها ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ ، فلم تكنْ وَاجِبَةً كَالأُولَى ، وقد سَرَدَ الخُطْبَةَ جَمَاعَةٌ ، منهم المُغِيرَةُ بن شُعْبَةَ ، وأُبَيُّ بنُ كَعْبٍ . قالَه أحمد . ورُوى عن أبي إسحاق ، قال : رأيتُ عَلِيًّا يَخْطُبُ على المِنْبَرِ ، فلم يَجْلِسْ حتى وَرُوى عن أبي إسحاق ، قال : رأيتُ عَلِيًّا يَخْطُبُ على المِنْبَرِ ، فلم يَجْلِسْ حتى فَرَعَ . وجُلُوسُ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسَلَّمَ كان للاسْتِرَاحَةِ ، فلم تكنْ وَاجِبَةً ،

⁽١٤-١٤) في ١، م: (قراءة) .

⁽١٥) أخت عمرة هي أم هشام بنت حارثة بن النعمان راوية الحديث السابق . انظر : تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٣٨ . وتقدم تخريج الحديث في صفحة ١٦١ .

⁽١٦) تقدم في صفحة ١٦٢ .

⁽۱۷) نقدم فی صفحة ۱۷۱ ، ۱۷۲ .

كَالْأُولَى ، ولكن يُسْتَحَبُّ ، فإنْ خَطَبَ جَالِسًا لِعُذْرٍ فَصَلَ بين الخُطْبَتَيْنِ بِسَكْتَةٍ ، وكذلك إن خَطَبَ قَائِمًا فلم يَجْلِسْ . قال ابنُ عَبْدِ البَرِّ : ذَهَبَ مالِكُ ، والعِرَاقِيُّونَ ، وسَائِرُ فُقهاءِ الأَمْصارِ إلَّا الشَّافِعِيِّ ، إلى (١٨) أنَّ الجُلُوسَ بين الخُطْبَتَيْنِ لا شيءَ على مَنْ تَرَكَهُ .

فصل: والسُنَّةُ أَنْ يَخْطُبَ مُتَطَهِّرًا. قال أبو الخَطَّبِ: وعنه أن ذلك من شَرائِطِها ، وللشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالرَّوَايَتَيْنِ . وقد قال أحمدُ ، في من خَطَبَ وهو جُنُبٌ ، ثم اغْتَسَلَ وصَلَّى بهم : يُجْزِئُه . / وهذا إنَّما يكونُ إذا خَطَبَ في غيرِ ١٧٥/٢ المَسْجِدِ ، أو خَطَبَ في المَسْجِدِ غيرَ عالِم بحالٍ نَفْسِهِ ، ثم عَلِمَ بعد ذلك ، والأَشْبَهُ بأصُولِ المَدْهَبِ الشِّرَاطُ الطَّهَارَةِ (١٥ من الجَنَابَةِ ١٥ ؛ فإنَّ أصْحابَنا قالوا : والأَشْبَهُ بأصُولِ المَدْهَبِ الشِّرَاطُ الطَّهَارَةِ (١٥ من الجَنَابَةِ ١٥ ؛ فإنَّ أصْحابَنا قالوا : يُشْتَرَطُ قِرَاءَةُ آية فصاعِدًا . وليس ذلك لِلْجُنُبِ ، ولأَنَّ الْخِرَقِيِّ الشَّرَطُ لِلأَذَانِ الطَّهَارَةَ من الجَنابَةِ ، فالحُطْبَةُ أولَى . فأمَّا الطَّهَارَةُ الصُّغْرَى فلا تُشْتَرَطُ ؛ لأنَّه مَنَطَهَرًا من الجَنابِة ، فلم تكنِ الطَّهارةُ فيه شَرْطًا كالأذانِ ، لكن يُستَحَبُّ أَنْ يكونَ مُتَطَهِّرًا من الحَدَثِ والنَّجَسِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِةً كان يُصَلِّى عَقِيبَ الخُطْبَةِ ، لا يُصَلِّى عَقِيبَ الخُطْبَةِ ، لا يَفْصِلُ بينهما بطَهارَةٍ ، فذلً (٢٠) على أنَّه كان مُتَطَهِّرًا ، والاقْتِدَاءُ به إن لم يكنْ مُتَطَهِّرًا فهو سُنَّةٌ . ولأنّنا اسْتَحْبَبُنَا ذلك للأذانِ ، فالخُطْبَةُ أُولَى ، ولأنَّه لو لم يكنْ مُتَطَهِّرًا على الطُهارَةِ بين الصلاةِ والخُطْبَةُ ، فيفصِلُ بينهما ، وَرُبَّما طُوّلَ على الخاضرِينَ .

فصل : والسُّنَّةُ أَن يَتَوَلَّى الصلاةَ مَنْ يَتَوَلَّى الخُطْبَةَ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسَلَّمَ كان يَتَوَلَّاهُما بِنَفْسِه ، وكذلك خُلَفَاؤُهُ من بعدِه . وإن خَطَبَ رَجُلّ ،

⁽۱۸) سقط من : م .

⁽١٩-١٩) سقط من : الأصل .

⁽۲۰) في ا ، م : « فيدل ، .

وصلًى آخرُ لِعُذْرٍ ، جَازَ . نَصَّ عليه أحمدُ . ولو حَطَبَ أَمِيرٌ ، فَعُزِلَ وَوُلّى غيرُه ، فصلًى بهم ، فصلَاتُهم تَامَّةٌ . نَصَّ عليه ؛ لأنه إذا جَازَ الاسْتِخْلَافُ في الصلاةِ الواحِدَةِ لِلْعُذْرِ ، ففي الخُطْبَةِ مع الصلاةِ أُولَى . وإنْ لم يكنْ عُذْرٌ ، فقال أحمدُ ، رَحِمَهُ اللهُ : لا يُعْجِبُنِي مِن غيرِ عُذْرٍ . فَيَحْتَمِلُ المَنْعَ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كان يَتَوَلّاهُما ، وقد قال : ﴿ صَلُّوا كَا رَأَيْتُمُونِي أُصلِّى ﴾ (٢٠) . ولأن الخُطْبة أَقِيمَتْ مَقَامَ رَكْعَيْنِ . ويَحْتَمِلُ الجَوازَ ؛ لأنَّ الخُطْبة مُنْفَصِلةٌ عن الصَّلاةِ ، وأيمتني مصَّن حَضَرَ الخُطْبة ؟ فيه فأَشْبَهَنَا صَلَاتِيْنِ . وهل يُشْتَرَطُ انْ يكونَ المُصلِّى ممَّن حَضَرَ الخُطْبة ؟ فيه وأَسْبَهَنَا صَلاَتِيْنِ . وهل يُشْتَرَطُ ذلك . وهو قولُ النَّوْرِيِّ ، وأصْحَابِ الرَّأْي ، وأيى وأينانيةُ ، لا يُشْتَرَطُ دلك . وهو قولُ النَّوْرِيِّ ، وأصْحَابِ الرَّأْي ، وأيى وأينانيةُ ، لا يُشْتَرَطُ . وهو قولُ الأَوْزَاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّه بمن تَنْعَقِدُ به الجُمُعَة ، والنائيةُ ، لا يُشْتَرَطُ . وهو قولُ الأُوزَاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّه بمن تَنْعَقِدُ به الجُمُعَة ، يجوزُ الاسْتِخْلَافُ لِعُذْرٍ ولا غيرِه . قال ، في روايَةٍ حَشْنِل ، في الإمامِ إذا أَحْدَثَ بعد بعدَ أَلْ السَّخِابُ ، أَلَّ الْ أَنْ يُعِيدَ الخُطْبة ، يَحْلَب ، فقَدَّم رَجُلًا يُصَلِّى بهم رَحْعَتْنِ . وذلك لأنَّ هذا لم يُثَقَلْ عن النَّبِيِّ عَلِيْكُ ، ولا عن أحدٍ من أحدٍ من أحدِم ن خليمً لي يُقَلِّه . والأولُ المذهبُ . وذلك لأنَّ هذا لم يُثَقَلْ عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، ولا عن أحدٍ من أحدٍ من أحدٍ من أحدً من النَّبِي عَلَيْكُ ، والأولُ المؤد من أحدً من النَّبِي عَلَيْكُ ، والأولُ المؤد من أحد من أحدٍ من النَّبِي عَلَيْكُ ، والأولُ المؤد من أحد من أحدُ من النَّبِي عَلَيْكُ ، والأولُ المؤد من أحد ألله المؤد أ

فصل: ومن سُننِ الخُطْبَةِ أَنْ يَقْصِدَ الخَطِيبُ تِلْقَاءَ وَجْهِه ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كَان يفعلُ ذلك ، ولأَنَّه أَبْلَغُ في سَمَاعِ النَّاسِ ، وأَعْدَلُ بينهم ، فإنَّه لو الْتَفَتَ إلى أَحَدِ جَانِبَيْه لأَعْرَضَ عن الجانِبِ الآخرِ ، ولو خالَفَ هذا ، واسْتَدْبَرَ النَّاسَ ، واسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ ، صَحَّتِ الخُطْبَةُ ؛ لِحُصُولِ المَقْصُودِ بدُونه ، فأَشْبَهَ ما لو أَذَّنَ واسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ ، ويُسْتَحَبُّ أَن يَرْفَعَ صَوْتَه ؛ ليُسْمِعَ النَّاسَ . قال جابِرٌ : كان رسولُ الله عَيْنَاهُ ، وعَلا صَوْتُه ، واشْتَدَّ غَضَبُه ، حتى رسولُ الله عَيْنَاهُ ، واشْتَدَّ غَضَبُه ، حتى

⁽٢١) تقدم تخريجه في ٢ / ١٥٧ .

كَأَنَّه مُنْذِرُ جَيْشٍ يقولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُم ، ويقول: « أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ كِتَابُ الله تَعَالَى ، وخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ عَيِّقَالُم ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُها ، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةً ».

ويُسْتَحَبُّ تَقْصِيرُ الخُطْبَةِ ؛ لما رَوَى عَمَّار ، قال : إنِّى سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَيِّالِيَّهُ يَقُولُ : ﴿ إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ ، وقِصَرَ خُطْبَتِه مَئِنَّةٌ (٢٢) مِنْ فِقْهِهِ ، فأطيلُوا الصَّلَاةَ ، واقْصُرُوا الخُطْبَةَ » . وقال جابِرُ بنُ سَمُرَةَ : كنتُ أُصَلِّى مع النَّبِيِّ الصَّلَاةَ ، فكانت صلاتُه قَصْدًا ، وخُطْبَتُه قَصْدًا ، رَوَى هذه الأَحَادِيثَ كُلَّها مُسْلِمٌ (٢٢) . وعن جابِر بن سَمُرَةَ ، قال : كان رسولُ الله عَيِّالَةِ لا يُطِيلُ المَوْعِظَة يَوْمَ الجُمُعَةِ ، إنَّما هي كَلِمَاتُ يَسِيرَاتُ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢٤) .

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْتَمِدَ على قَوْسٍ ، أو سَيْفٍ ، أو عَصًا ؛ لما رَوَى الحَكَمُ بنُ حَزْنٍ الكُلَفِيُّ (٢٠) قال : وَفَدْتُ إلى رَسُولِ الله عَلَيْكَ ، فأَقَمْنَا أَيَّامًا شَهِدْنَا فيها الجُمُعَة مع رسولِ الله عَلَيْكُ ، فقامَ مُتَوكَتًا على عَصًا / أو قَوْسٍ ، فَحَمِدَ الله ، ١٧٦/٢ ط وأثنى عليه كَلِمَاتٍ طَيِّباتٍ خَفِيفَاتٍ مُبَارَكَاتٍ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢١) . ولأنَّ ذلك

⁽۲۱) تقدم تخریجه فی ۲ / ۱۵۷ .

⁽۲۲) أي علامة .

⁽٣٣) في : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩١ ، ٥٩١ . وابن كا أخرج الأول النسائى ، في : باب كيف الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٤ ، ١٥٥ . وابن ماجه ، في : باب اجتناب البدع والجدل ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ١٧ . والدارمي ، في : باب في كراهية أخذ الرأى ، من المقدمة . سنن الدارمي ١ / ٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٠ ، ٣١١ ،

وأخرج الثانى أيضا الدارمي ، في : باب في قصر الخطبة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٦٣ .

وتقدم الثالث : في صفحة ١٧٥ .

⁽٢٤) في : باب إقصار الخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٣ .

⁽۲۵) فی ا ، م : (الحلفی) تحریف .

⁽٢٦) في: باب الرجل يخطب على قوس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥١ . كما أخرجه الإمام=

أَعْوَنُ لَه ؛ فإن لَم يَفْعَلْ ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَكِّنَ أَطْرَافَهُ ، إِمَّا أَن يَضَعَ يَمِينَهُ على شِمَالِه ، أو يُرْسِلَهُما سَاكِنَتَيْنِ إلى (٢٧) جَنْبَيْهِ . ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأُ بالحَمْدِ قبلَ المَوْعِظَةِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ كان يَفْعَلُ ذلك ، ولأَنَّ كُلَّ أَمْرٍ ذِى بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه المَوْعِظَةِ ؛ لأَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْكَ كان يَفْعَلُ ذلك ، ولأَنَّ كُلَّ أَمْرٍ ذِى بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه بحَمْدِ اللهِ فهو أَبْتُر ، ثم يُعَنِّى بالصلاةِ على النَّبِيِّ عَلَيْكَ ، ثم يَعِظُ . فإن عَكَسَ ذلك صَحَّ ؛ لِحُصُولِ المقصود منه . ويُسْتَحَبُّ أَن يَكُونَ في خُطْبَتِه مُتَرَسِّلًا ، مُبِينًا ، مُعْرَبًا ، لا يَعْجَلُ فيها ، ولا يَمْطُطُها ، وأن يكونَ مُتَخشِّعًا ، مُتَّعِظًا بما يَعِظُ النَّاسَ مُعْرِبًا ، لا يَعْجَلُ فيها ، ولا يَمْطُطُها ، وأن يكونَ مُتَخشِّعًا ، مُتَّعِظًا بما يَعِظُ النَّاسَ به ؛ لأَنَّه قد رُوِى عن النَّبِي عَيِّلِكُ أَنَّه قال : « عُرِضَ عَلَى قَوْمٌ تُقُرضُ شِفَاهُهُم بمَ فَالِي مَنْ الْ يَفْعَلُونَ » (٢٨) . بمَقَارِيضَ مِنْ نارٍ ، فقِيلَ لى : هَوُلَاءٍ خُطَبَاءُ مِنْ أُمِّتِكَ يَقُولُونَ مالا يَفْعَلُونَ » (٢٨) .

فصل: سُئِلَ أَحمدُ (٢ عن مَن قرأ ٢) سورة الحَجِّ على المِنْبَرِ ، أَيُجْزِئُه ؟ قال: لا . لم يَزَلِ النَّاسُ يَخْطُبُونَ بِالنَّنَاءِ على الله تعالى ، والصلاةِ عَلَى رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ . وقال : لا تَكُونُ الخُطْبَةُ إلَّا كَا خَطَبَ النَّبِيُّ عَلَيْتُهُ . أو خُطْبَةً تَامَّة ولأنَّ هذا لا يُسَمَّى خُطْبَةً ، ولا يَجْمَعُ شُرُوطَها . وإنْ قَرَأ آياتٍ فيها حَمْدُ الله تعالى ، والمَوْعِظَةُ ، وصَلَّى على النَّبِيِّ عَيِّالِيْهُ ، صَعَّ ؛ لاجْتِمَاعِ الشُّرُوطِ .

فصل: وإن قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي أَثْنَاء الخُطْبَةِ ، فإن شَاءَ نَزَلَ فسَجَدَ ، وإن أَمْكَنَ السُّجُودُ على المِنْبَرِ ، سَجَدَ عليه . وإن تَرَكَ السُّجُودَ ، فلا حَرَجَ ، فَعَلَه عمرُ وَتَرَكَ عَيْنَ ، وأبو مُوسى ، وعَمَّارُ ، والنَّعْمَانُ بن وَتَرَكَ عَيْنَ ، وأبو مُوسى ، وعَمَّارُ ، والنَّعْمَانُ بن بَشِيرٍ ، وعُقْبَةُ بن عَامِرٍ . وبه قال أصْحَابُ الرَّأْي ؛ لأَنَّ السُّجُودَ عِندَهم وَاجِبٌ (٢١) .

⁼ أحمد ، في : المسند ٤ / ٢١٢ .

⁽۲۷) في ا، م: « مع » .

⁽٢٨) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٩

⁽٢٩-٢٩) في م : ﴿ عن قراءة ﴾ .

⁽٣٠) سقط من : الأصل .

وأخرجه البيهقي ، في : باب الإمام يقرأ على المنبر آية السجدة ، من كتاب الجمعة . السنن الكبرى ٣ / ٢١٣ .

⁽٣١) لكنه يجب على التراخي . انظر . الاختيار ١ / ٩٦ .

وقال مالِكٌ : لا يَنْزِلُ ؛ لأنَّه صلاةً تَطَوُّع ، فلا يَشْتَغِلُ بها في أثناء الخُطْبَةِ ، كصلاةِ رَكْعَتَيْنِ . وَلَنَا ، فِعْلُ عَمَرَ وَتَرْكُه ، وفِعْلُ مَنْ سَمَّيْنَا من الصَّحابَةِ ، رَحْمَةُ الله عليهم ، ولأنَّه سُنَّةً وُجِدَ سَبَبُها ، لا يَطُولُ الفَصْلُ بها ، فَاسْتُحِبَّ فِعْلُها ، كَحَمْدِ الله تعالى إذا عَطَسَ ، وتَشْمِيتِ العَاطِسِ . ولا يَجِبُ ذلك ؛ لما قَدَّمْنَا مِنَ أنَّ سُجُودَ التُّلَاوَةِ غيرُ وَاجِبٍ . / ويُفَارِقُ صلاةَ رَكْعَتَيْنِ ، لأَنَّ سَبَبَهَا لم يُوجَد ، ويَطُولُ ١٧٧/٢و الفَصْلُ بها .

فصل : والمُوَالَاةُ شَرْطٌ في صِحَّةِ الخُطْبَةِ . فإنْ فَصَلَ بَعْضَها من بَعْض ، بكلام طَوِيلٍ ، أو سُكُوتٍ طَوِيلٍ ، أو شيءٍ غير ذلك يَقْطَعُ المُوَالَاة ، اسْتَأْنَفَها . والمَرْجِعُ في طُولِ الفَصْلِ وقِصَرِه إلى العادَةِ . وكذلك يُشْتَرَطُ المُوالاةُ بين الخُطْبَةِ والصلاةِ . وإن احْتاجَ إلى الطُّهارَةِ تَطَهَّر ، وبَنَّى على خُطْبَتِه ، مالم يَطُل الفَصْلُ . فصل : ويُسْتَحَبُّ أَن يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ والمُؤْمِنَاتِ ، ولِتَفْسِه ، والحاضِرينَ ، وإن دَعَا لِسُلْطَانِ المسلمين بالصَّلَاحِ فحسَنٌّ . وقد رَوَى ضَبَّةُ بن مِحْصَن (٣١) ، أنَّ أبا موسى كان إذا خَطَبَ ، فَحَمِدَ اللهُ ، وأَثْنَى عليه ، وصَلَّى على النَّبِيِّ عَلِيْكُ ، يَدْعُو لِعمر ، وأبي بكر . وأنْكَر عليه ضبَّةُ البِدايَةَ بِعمرَ قبلَ الدُّعاءِ لأبي بكر ، وَرَفَعَ ذلك إلى عمر ، فقال لِضَبَّة : أنتَ أُوْفَقُ (٣٣) منه وأرْشَدُ . وقال القاضي : لا يُسْتَحَتُّ ذلك ؛ لأن عَطاءً قال : هو مُحْدَثُ . وقد ذَكَرْنا فِعْلَ الصَّحابةِ له ، وهو مُقَدَّمٌ على قَوْلِ عَطاءِ ؟ ولأنَّ سُلْطانَ المُسلمين إذا صَلَحَ كان فيه صَلاحٌ لهم ، ففي الدُّعَاءِ له دُعاءً لهم ، وذلك مُسْتَحَبُّ غيرُ مَكْرُوهِ .

٢٨٤ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَيَنْزِلُ فَيُصَلِّى بَهُمُ الجُمُعَةَ رَكْعَتَيْنِ ، يَقْرَأُ فَى كُلِّ رَكْعَةِ الْحَمْدُ لله(١) ، وسُورَةً)

وجُمْلَةُ ذلك أنَّ صلاةَ الجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ عَقِيبَ الخُطْبَةِ ، يَقْرَأُ في كُلِّ

⁽٣٢) في م : ١ محسن ، تحريف . وهو ضبة بن محصن العنزى الكوفي ، ثقة ، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب . 887 / 8

⁽٣٣) في ا ، م : ﴿ أَوْتُقِ ﴾ .

⁽١) لم يرد في : الأصل .

رَكْعَةِ ﴿ الحَمْدُ لِلهِ ﴾ (١) وسُورَةً ، ويَجْهَرُ بالقِرَاءَةِ فيهما . لا خِلافَ في ذلك كُلّه . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ المُسلمونَ على أنَّ صلاةَ الجُمُعةِ رَكْعَتَانِ ، وجاءَ الحَدِيثُ عن عُمَر ، أنَّه قال : صَلَاةُ الجُمْعةِ رَكْعَتَانِ ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ ، عَلَى لِسَانِ نَبِيّكُمْ عَيِّلِيَّةٍ . رَوَاه الإمامُ أَحمدُ ، وابنُ مَاجَه (٢) . ويُسْتَحَبُّ أنْ يَقْرَأُ في الأُولِى بِسُورَةِ الجُمُعةِ ، والنَّانِيَةِ بِسُورَةِ المُنَافِقِينَ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعي ، وأبي ثَوْرٍ ؛ لما بسُورَةِ الجُمُعةِ في الرَّكْعةِ الأُولِى ، وفي الرَّكْعةِ الآخِرَة إذا جَاءَكَ المُنَافِقُونَ . فلما / قَضَى رُوى عن عُبَيْدِ اللهِ بن أبي رَافِع ، قال : صَلَّى بنا أبو هُرَيْرَةَ الجُمُعةِ فقرَأُ سُورَة الجُمُعةِ في الرَّكْعةِ الأُولَى ، وفي الرَّكْعةِ الآخِرَة إذا جَاءَكَ المُنَافِقُونَ . فلما / قَضَى أبو هُرَيْرَةَ الصلاةَ أَدْرَكُتُه ، فقلتُ : يا أبا هُرَيْرَة ، إنَّكَ قَرَأْتَ بسُورَتِيْنِ كان على يَقْرَأُ بهما بالكوفة . قال : إنِّى سمعتُ رسولَ اللهِ عَيِّقِيَّةٍ يَوْمُ الجُمُعةِ ، على الجُمُعةِ ، على الْبُورَة أَبهما بالكوفة . قال : إنِّى سمعتُ رسولَ اللهِ عَيِقِيَّةٍ يَوْمُ الجُمُعةِ ، على إلْمِ أَنْ الضَّحْمَةِ ؟ فقال : كان يَقْرَأُه ورسولُ اللهِ عَيَّاتِهُ يَوْمُ الجُمُعةِ ، على إثْرِ سُورَةِ الجُمُعةِ ؟ فقال : كان يَقْرَأُ بِ ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ ، فحَسَنٌ ؛ فإن المُمُعةِ ، على إلْنِ سُورَةِ الجُمُعَةِ ؟ فقال : كان يَقْرَأُ بِ ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ ، فحَسَنٌ ؛ فإن الشَّعْمَانَ بن بَشِيرٍ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَقِيلَةً يَقْرُأُ في العِيدَيْنِ ، وفي الجُمُعةِ ، وفي التُعْمَانَ بن بَشِيرٍ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَقِيلَةً يَقْرُأُ في الغَاشِيةِ ، فحَسَنٌ ؛ فإن الجُمُعةِ ، وفي الجُمُعةِ ، وفي التُعْمَانَ ، وفي الجُمُعةِ ، وفي الجُمُعةِ ، وفي التُعْمَانَ بن بَشِيرٍ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَلَيْكُ يَقْرُأُ في العِيدَيْنِ ، وفي الجُمُعةِ ، وفي الجَمْعةِ ، وفي الجُمُعةِ ، وفي الجُمْعةِ ، وفي الخَلْفَ وي المُعَامِنَ ، وفي الجُمُعةِ ، وفي العَلْمَ عَلَا العَلْمُ وفي الجَمْعةِ ، وفي العَلْمَةُ الْمُعَالِي الْمُعَالِي الْمُعْمِ الْمُعَالِي الْمِيلُونِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُعْمَةِ ، ا

⁽١) لم يرد في : الأصل .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١١٥.

⁽٣) في : باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٧ ، والترمذى ، في : أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٧ . والترمذى ، في : باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣٠٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٥ . وابن ماجه أبو داود ، في : باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٨ . والنسائي ، في : باب ذكر في : باب ما يقرأ به في الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٧ . والنسائي ، في : باب ذكر الاحتلاف على النعمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٢٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ، باب القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ، باب القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ، باب القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ، المحتلاف . ٣٠٨ . وابن

به ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ ، فإذا اجْتَمَعُ العِيدُ والجُمُعَةُ في يومٍ واحِدٍ ، قَرَأً بهما أيضًا في الصلاتيْنِ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ () . وَرَوَى سَمُرَةُ بنُ جُنْدُبِ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلِي كان يَقْرَأُ في صَلَاةِ الجُمُعةِ به وَرَوَى سَمُرَةُ بنُ جُنْدُبِ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلِي كَان يَقْرَأُ في صَلَاةِ الجُمُعةِ به وَ ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيةِ ﴾ ، مَعًا () . رَوَاه أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيةِ ﴾ ، مَعًا () . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ ، والنَّسَائِيُّ () . وقال مالِك : أمَّا الذي جاء به الحَدِيثُ ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيةِ ﴾ مع سُورَةِ الجُمُعةِ ، والذي أَدْرَكْتُ عليه النَّاسَ به ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ وَحُكِى عن أبى بكرٍ عبدِ العزيزِ ، أنَّه كان يَسْتَحِبُ أن يَقْرَأُ في النَّانِيَةِ به () ﴿ وَمُحْكَى عن أبى بكرٍ عبدِ العزيزِ ، أنَّه كان يَسْتَحِبُ أن يَقْرَأُ في النَّانِيةِ به () ﴿ وَمُعَلَقُ أَلْ في اللَّهُ مَا اللهِ عَلَيْكَ أَنْ الاقْتِدَاءَ النَّاسَ عليه . والنَّانِيةِ به () ﴿ وَمُهُمَا قَرَأً فهو جائِزٌ حَسَنٌ ، إلَّا أَنَّ الاقْتِدَاءَ والأَمْرِ بها ، والحَثُ عليها مِن ذِكْرِها ، والأَمْرِ بها ، والحَثُ عليها .

٢٨٥ ــ مسألة ؛ قال : (ومَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا رَكْعَةً بِسَجْدَتَيْها ،
 أضَافَ إلَيْهَا أُخْرَى ، وكانتْ له جُمُعَةً)

أَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّ مَن أَدْرَكَ رَكْعَةً من الجُمُعَةِ مع الإِمامِ ، فهو مُدْرِكً

⁽٥) في : باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٨ . كا أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في القراءة في العيدين ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٣ / ٥ . والنسائي ، في : باب ذكر الاختلاف على النعمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب اجتماع العيدين وشهودهما ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ٩٢ ، ١٥٨ . والدارمي ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة ، وباب القراءة في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٧١ ، ٣٧٧ ، و٧٢ ، ٢٧٢ .

⁽٦) سقط من: الأصل ، ١.

⁽٧) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٧ . والنسائي ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة ... إلخ ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩١ .

⁽A) سقط من : ۱ ، م .

لها ، يُضِيفُ إليها أُخْرَى ، ويُجْزِئُه . وهذا قولُ ابنِ مَسعودٍ وابنِ عمرَ ، وأنس ، وسَعِيدِ بن المُستَّبِ ، والحسنِ ، وعَلْقَمَةَ ، والأَسْوَد ، وعُرْوَةَ ، والزَّهْرِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، / وإسْحاقَ ، وأبى ثَوْدِ ، وأصْحابِ والنَّخْعِيِّ ، ومالِكٍ ، والنَّوْرِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، / وإسْحاقَ ، وأبى ثَوْدِ ، وأصْحابِ الرَّأْي . وقال عَطاءً ، وطاوس ، ومُجَاهِد ، ومَكْحُول : مَن لم يُدْرِك الخُطْبَةَ صَلَّى الرَّبِعًا ؛ لأنَّ الخُطْبَةَ شَرْطٌ لِلْجُمُعَةِ ، فلا تكونُ جُمُعَةً في حَقِّ مَن لم يُوجَد في حَقِّه شَرْطُها . ولَنا ، ما رَوَى الزُّهْرِيُّ ، عن أبى سَلَمَةَ ، عن أبى هُرَيْرَةَ ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكَ ، قال : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الجُمُعَةِ رَكْعَةً ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . رَوَاه الأَثْرَمُ ، ورَوَاه ابنُ مَاجَه (۱) ، ولَفْظُه : « فَلْيُصَلِّ إلَيْهَا أُخْرَى » . وعن أبى هُرَيْرَةَ ، عن النَّبِيِّ عَلِيْكَ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . مُتَّفَقً عن النَّبِيِّ عَلِيْكَ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . مُتَّفَقً عن النَّبِي عَلِيْكَ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . مُتَفَقً عن النَّبِي عَلَيْكَ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . مُتَفَقً على السَّدَانَ ، ولأنَّه قولُ مَن سَمَّيْنَا من الصَّحابةِ ، ولا مُخالِفَ هم في عَصْرِهم .

٢٨٦ ــ مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَذْرَكَ مَعَهُ أَقَلَ مِنْ ذَٰلِكَ ، بَنَى عَلَيْها ظُهْرًا ،
 إذَا كَانَ قَدْ دَحَلَ بِنِيَّةِ الظُّهْرِ)

أُمَّا مَن أَدْرَكَ أَقَلَ من رَكْعَةٍ ، فإنَّه لا يكونُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ، ويُصلِّى ظُهْرًا أَرْبَعًا . وهو قُولُ^(۱) جَمِيعِ مَن ذَكَرْنَا في المَسْأَلَةِ قبلَ هذه . وقال الحَكَمُ ، وحَمَّادٌ ، وأبو حنيفة : يكونُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ بأَىِّ قَدْرٍ أَدْرَكَهُ^(۱) من الصلاةِ مع الإمامِ ؛ لأَنَّ مَن لَزِمَهُ أَن يَبْنِيَ على صلاةِ الإمامِ إذا أَدْرَكَ رَكْعَةً ، لَزِمَهُ إذا أَدْرَكَ أَقَلَ

⁽١) فى : باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٦ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٢ . والدارقطنى ، فى : باب فى من يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها ، من كتاب الجمعة . سنن الدارقطنى ٢ / ١٠ / ١١ .

⁽٢) تقدم تخريجه في ٢ / ١٧ .

⁽١) في ١، م: ﴿ وقول ﴾ .

⁽٢) في ١، م: وأدرك ،

منها ، كالمُسافِر يُدْرِكُ المُقِيمَ ، ولأنَّه أَدْرَكَ جُزْءًا من الصلاةِ ، فكان مُدْرِكًا لها ، كَالظُّهْرِ . ولَنا ، قولُه عليه السَّلامُ : « مَنْ أَدَرَكَ رَكْعَةً مِنَ الجُمُعَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . فمَفْهُومُه أنَّه إذا أَدْرَكَ أقلَّ مِن ذلك لم يَكُنْ مُدْرِكًا لها . ولأنَّه قولُ من سَمَّيْنا من الصَّحابَةِ والتَّابِعِينَ ، ولا مُخَالِفَ لهم في عَصْرهم ، فيكونُ إجْماعًا ، وقد رَوَى بِشْرُ بن مُعَاذٍ الزَّيَّاتُ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن أبي سَلَمَةَ (٢) ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، أنَّه قال : « مَنْ أَدْرَكَ يَوْمَ الجُمُعةِ رَكْعَةً فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى ، ومَنْ أَدْرَكَ دُونَها صَلَّاهَا أَرْبَعًا ﴾(١) . ولأنَّه لم يُدْرِكْ رَكْعَةً ، فلم تَصِحَّ له الجُمُعةُ ، كالإمامِ إذا انْفَضُّوا قبلَ أن يَسْجُد . وأمَّا المُسَافِرُ فإدْرَاكُه إدْرَاكُ إِنْزَام ، وهذا إدْراكُه (٥) إسْقَاطٌ لِلْعَدَدِ(٦) ، فَافْتَرَقَا ، وكذلك يُتِمُّ المُسَافِرُ خَلْفَ المُقِيمِ ، / ولا يَقْصُرُ المُقِيمُ خَلْفَ ١٧٨/٢ ظ المُسَافِر ، وأمَّا الظُّهْرُ فليْس مِن شَرْطِهَا الجَمَاعَةُ ، بخِلافِ مَسْأَلَتِنا .

> فصل: وأمَّا قَوْلُه «بسَجْدَتَيْها» فَيَحْتَمِلُ أَنَّه للتَّأْكِيدِ، كقولِ الله تعالى: ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾(٧) . ويَحْتَمِلُ أنَّه للاحْترَازِ مِن الذي أَدْرَكَ الرُّكُوعَ ، ثم فَاتَتُهُ السَّجْدَتَانِ ، أو إحْدَاهما ، حتى سَلَّم الإمامُ ، لِزحامِ ، أو نِسْيانِ ، أو نَوْمٍ ، أو غَفْلَةٍ ، وقد اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عن أحمدَ في مَن أَحْرَمَ مع الإمامِ ، ثم زُحِمَ فلم يَقْدِرْ على الرُّكُوعِ والسُّجُودِحتى سَلَّمَ الإمامُ، فرَوَى الأَثْرَمُ، والمَيْمُونِيُّ ، وغيرُهما، أنَّه يكونُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ، يُصلِّى رَكْعَتَيْنِ . اخْتارَها الخَلَّالُ . وهذا قولُ الحسنِ ، والأوْزَاعِيِّ ، وأصْحَاب الرَّأْي ؛ لأنَّه قد (٨) أَحْرَمَ بالصلاةِ مع الإمامِ في أوَّلِ رَكْعَةٍ ،

⁽٣) بعده عند الدارقطني : (عن أبي هريرة) .

⁽٤) أخرجه الدارقطني ، في : باب في من يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها ، من كتاب الجمعة . سنن الدارقطني ٢ / ١٠ ، ١١ .

⁽٥) في ١، م: ﴿ إِدراك ، .

⁽٦) في الأصل : ﴿ للعذر ﴾ .

⁽٧) سورة الأنعام ٣٨.

⁽٨) سقط من: ١، م.

أَشْبَهَ ما لو رَكَعَ وسَجَدَ معه . ونَقَلَ صَالِحٌ ، وابنُ مَنْصُورٍ ، وغيرُهما ، أنَّه يَسْتَقْبِلُ الصلاة أَرْبَعًا . وهو ظاهِرُ قولِ الْخِرَقِيِّ ، وابنِ أبى موسى ، واختِيَارُ أبى بكرٍ ، وقولُ قَتَادَةَ ، وأيُّوبِ السَّخْتِيَانِيِّ ، ويُونُسَ بن عُبَيْد ، والشَّافِعِيِّ ، وأبى ثَوْرٍ ، وابنِ المُنْذِرِ ؛ لأنَّه لم يُدْرِكُ رَكْعَةً كامِلَةً ، فلم يكن مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ، كالتي قبلَها .

فصل: ومتى قَدَرَ المَرْحُومُ (على السُّجُودِ) على ظَهْرِ إِنْسَانٍ ، أو قَدَمِه ، لَزِمَهُ ذلك ، وأَجْزَأُهُ . قال أحمدُ ، في رِوَايَةِ أحمدَ بن هاشِمِ () : يَسْجُدُ على ظَهْرِ الرَّجُلِ ذلك ، وأجْزَأُهُ . قال أحمدُ ، في العِيدَيْنِ والجُمْعَةِ . وبهذا قال التَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال عَطاءٌ ، والزُّهْرِيُّ ، ومالِكُ : لا حنيفة ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال عَطاءٌ ، والزُّهْرِيُّ ، ومالِكُ : لا يَفْعَلُ . قال مالِكُ : وتَبْطُلُ الصلاةُ إِن فَعَلَ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ : « ومَكَنْ جَبْهَتَكَ مِنَ الأَرْضِ » (١١). ولنا ، ما رُويَ عن عمر ، رَضِي الله عنه ، أنَّه قال : إذا اشْتَدَّ الزِّحَامُ فلْيَسْجُدُ على ظَهْرِ أَخِيهِ . رَوَاه سَعِيدٌ في « سُنَينه » (١٢) . وهذا قالَه بمَحْضَرٍ من الصَّحابَةِ وغيرِهم في يوم جُمُعَةٍ ، ولم يَظْهَرْ له مُخَالِفٌ ، فكان إجْماعًا . ولأنَّه أَنَى عالمَرْفِضِ يَسْجُدُ على المِرْفَقَةِ (١٣) ، والخَبَرُ لم أَي عالمَرْفِضِ يَسْجُدُ على المِرْفَقَةِ (١٣) ، والخَبَرُ لم يَعْهَلُ العاجِزَ ؛ لأَنَّ الله لا يُكَلِّفُ نَفْسًا إلَّا وُسْعَهَا ، ولا يَأْمُرُ العاجِزَ عن الشيءِ يَنْعُلِه .

فصل : وإذا زُحِمَ في إحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ ، لم يَخْلُ مِن / أَن يُزْحَمَ في الْأُولَى أو في

,179/4

⁽٩-٩) في الأصل: « عن أن يسجد » .

⁽١٠) أحمد بن هاشم بن الحكم الأنطاكي ، ذكر أبو بكر الخلال أنه سمع منه حديثا كثيرا ، سنة سبعين أو إحدى وسبعين ومائتين ، ونقل عن الإمام أحمد مسائل حسانا ، طبقات الحنابلة ١ / ٨٢ .

⁽۱۱) تقدم تخریجه فی ۲ / ۱۲۲.

⁽١٢) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب من حضر الجمعة فزحم فلم يستطع يركع مع الإمام ، من كتاب الجمعة . المصنف ٣ / ٣٣٣ .

⁽١٣) المرفقة : المخدة .

الثَّانِيَةِ ؛ فإن زُحِمَ في الْأُولَى ، ولم يَتَمَكَّنْ من السُّجُودِ على ظَهْرِ ولا قَدَمٍ ، انْتَظَر حتى يَزُولَ الزِّحَامُ ، ثم يَسْجُدُ ، ويَتْبَعُ إِمَامَه ، مثل ما رُويَ عن النَّبِيِّ عَيْقَةً في صلاةٍ الخَوْفِ بعُسْفَانَ ، سَجَدَ معه صَفٌّ ، وبَقِيَ صَفٌّ لم يَسْجُدْ معه ، فلما قَامَ إلى الثانية (١٤ سَجَدُوا، وجازَ ١١٠ ذلك لِلْحَاجَةِ، كذا هاهُنا. فإذا قَضَى ما عليه، وأَدْرَكَ الإمامَ في القِيَامِ ، أو في الرُّكُوعِ ، تَبعه (١٥) فيه ، وصَحَّتْ له الرَّكْعَةُ ، وكذا إذا تَعَذَّرَ عليه السُّجُودُ مع إمَامِه ، لِمَرَض ، أو نَوْمٍ ، أو نِسْيَانٍ ؛ لأنَّه مَعْذُورٌ في ذلك ، فأشْبَهَ المَزْخُومَ . فإن خافَ أنَّه إنْ تَشَاغَلَ بالسُّجُودِ فاتَّهُ الرُّكُوعُ مع الإمَامِ في الثانيةِ ، لَزِمَتْهُ (١٦) مُتابَعَتُه ، وتَصِيرُ الثانيةُ أُولَاهُ . وهذا قولُ مالِكِ . وقال أبو حنيفة : يَشْتَغِلُ بِقَضَاء السُّجُودِ ؛ لأنَّه قد رَكَعَ مع الإمامِ ، فيَجِبُ عليه السُّجُودُ بعدَه ، كما لو زالَ الزِّحامُ والإمامُ قائِمٌ . ولِلشَّافِعِيِّ كالمَذْهَبَيْنِ . وَلَنا ، قُولُ النَّبيِّ عَلَيْكُ : ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتُمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ﴾(١٧) . فإنْ قيل : فقد قال : « فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا » . قُلْنا : قد سَقَطَ الْأَمْرُ بِالمُتَابَعَةِ في السِّجُودِ عن هذا لِعُذْرِه ، وبَقِي الأمْرُ بالمُتَابَعَةِ في الرُّكُوعِ مُتَوَجَّهًا لِإمْكَانِه ، ولأنَّه خَائِفٌ فَوَاتَ الرُّكُوعِ ، فَلَزِمَتْهُ (١٨) مُتَابَعَة إمَامِه فيه (١٩) ، كالمَسْبُوق ، فأمَّا إذا كان الإمَامُ قَائِمًا فليس هذا اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، وقد فَعَلَ النَّبِيُّ عَيْرِكُ مَثْلَه بعُسْفَانَ . إذا تَقَرَّرَ هذا ، فإنَّه إِن اشْتَغَلَ بِالسُّجُودِ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَه ، لم تَصِحَّ صلاتُه ؛ لأنَّه تَرَكَ وَاجِبًا عَمْدًا ، وَفَعَلَ مَالَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ . وإن اعْتَقَدَ جَوَازَ ذلك فَسَجَدَ ، لم يُعْتَدُّ بِسُجُودِه ؛ لأنَّه

⁽١٤-١٤) في الأصل: ﴿ سجد وأجاز ﴾ . ويأتى الحديث وتخريجه في صلاة الحوف ، أثناء المسألة ٣١٦ .

⁽١٥) في الأصل : ﴿ اتبعه ﴾ .

⁽١٦) في ا ، م : « لزمه » .

⁽۱۷) تقدم تخریجه فی ۲ / ۱۳۱ .

⁽۱۸) فی ۱، م: « فلزمه ».

⁽١٩) سقط من: الأصل.

سَجَدَ في مَوْضِعِ الرُّكُوعِ جَهْلًا ، فأشْبَهَ السَّاهِي ، ثم إنْ أَذْرَكَ الإمامَ في الرُّكُوعِ ، رَكَعَ معه ، وصَحَّتْ له الثانيةُ دونَ الأُولَى، وتَصِيرُ الثانيةُ أُولَاهُ ، وإن فَاتَهُ الرُّكُوعُ سَجَدَ معه، فإنْ سَجَدَ السَّجْدَتَيْن معه، فقال القاضي: يُتِمُّ بهما الرَّكْعَةَ الْأُولَى. وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ . وقِيَاسُ المذهب أنَّه متى قَامَ إلى الثانية ، وشَرَعَ في رُكُوعِها ، أو ١٧٩/٢ ظ شيء من أفْعالِها / المَقْصُودَةِ ، أنَّ الرَّكْعَةَ الأُولَى تَبْطُلُ ، على ما ذُكِرَ في سُجُودِ السَّهُو ، ولكنْ إن لم يَقُمْ ، ولكن سَجَدَ السَّجْدَتَيْن مِن غير قِيامٍ ، تَمَّتْ رَكْعَتُه . وقال أبو الخَطَّابِ : إذا سَجَدَ مُعْتَقِدًا جَوَازَ ذلك ، اعْتُدَّ له به ، وتصبح له الرَّكْعَةُ ، كَمَا لُو سَجَدَ وإمامُه قائِمٌ ، ثم إِنْ أَدْرَكَ الإمامَ في رُكُوعِ الثَّانِيةِ ، صَحَّتْ له الرُّكْعَتَانِ ، وإنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً (٢٠) بعد رَفْعِ رَأْسِه من رُكوعِها (٢١) ، فيَنْبَغِي أَن يَرْكَعَ وَيَتْبَعَهُ، لأَنَّ هذا سَبْقَ يَسِيرٌ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَفُوتَهُ الثانيةُ بِفَوَاتِ الرُّكُوعِ. وإن أَدْرَكَهُ فِ التَّشَهُّدِ ، تَابَعَهُ ، وقَضَى رَكْعَةً بعد سَلامِه كالمَسْبُوق . قال أبو الخَطَّاب : وِيَسْجُدُ لِلسَّهُو . ولا وَجْهَ لِلسُّجُودِ هاهُنا ؛ لأنَّ المَأْمُومَ لا سُجُودَ عليه لِلسَّهْوِ (٢٢) ، ولأنَّ هذا فَعَلَهُ عَمْدًا ، ولا يُشْرَعُ السُّجُوذُ لِلْعَمْدِ . وإن زُحِمَ عن سَجْدَةٍ واحِدَةٍ ، أو عن الاعْتِدالِ بين السَّجْدَتَيْنِ ، أو بين الرُّكُوعِ والسُّجُودِ ، أو عن جَمِيعِ ذلك ، فالحُكْمُ فيه كالحُكْمِ في الزَّحَامِ عن السُّجُودِ . فأمَّا إِنْ زُحِمَ عن السُّجُودِ في الثانيةِ ، فرَالَ الزِّحامُ قبل سَلامِ الإمامِ ، سَجَدَ ، وتبعَهُ(٢٣) ، وصَحَّتِ الرَّكْعَةُ . وإن لم يَزُلْ حتى سَلَّمَ ، فلا يَخْلُو من أن يكونَ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ الْأُولَى ، أو لم يُدْرِكُها ، فإنْ أَدْرَكَها فقد أَدْرَكَ الجُمُعَةَ بإدْرَاكِها ، ويَسْجُدُ للثانية (٢١) بعد سَلَام

⁽٢٠) سقط من : ١ ، م .

⁽۲۱) في ا، م: ۵ ركوعه ۵.

⁽٢٢) في ا ، م : ﴿ لَسهو ﴾ .

⁽٢٣) في ا ، م : ﴿ وَاتَّبِعُهُ ﴾ .

⁽٢٤) في أ ، م : ﴿ الثانية ﴾ .

الإمام ، ويَتَشَهَّدُ ويُسَلِّمُ ، وقد تَمَّتْ جُمُعَتُه . وإنْ لم يكنْ أَدْرَكَ الْأُولَى ، فإنَّه يَسْجُدُ بعد سَلامِ إمامِه ، وتَصِيُّ له ركعةُ (٢٥) . وهل يكون مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ بذلك ؟ على روايتين.

فصل : فإذا أَدْرَكَ (٢٦) مع الإمام رَكْعَةً ، فلمَّا قام لِيَقْضِيَ الْأُخْرَى ذَكَرَ أَنَّه لم يَسْجُدْ مع إمامِه إلَّا سَجْدَةً واحِدَةً ، أو شَكَّ هل سَجَدَ واحِدَةً أو اثْنَتَيْن ؟ فإنَّه إنْ لم يكنْ شَرَعَ في قِرَاءَةِ الثانيةِ ، رَجَعَ فسَجَدَ للأُولَى ، فأتمَّها ، وقَضَى الثانيةَ ، وتَمَّتْ جُمُعَتُه . نَصَّ أَحمدُ على هذا ، في رِوَايَةِ الأَثْرَمِ . وإنْ كان شَرَعَ في قِرَاعَةِ (٢٧) الثَّانيةِ ، بِطَلَتِ الْأُولَى ، وصَارَتِ الثانيةُ أُولَاهُ . وعلى كِلَا الحَالَتَيْنِ يُتِمُّها جُمُعَةً ، على ما نَقَلَهُ الأَثْرُمُ . وقِياسُ الرِّوَايَةِ الأُخْرَى في المَرْحُومِ أنَّه يُتِمُّها هاهُنا ظُهْرًا؟ لأنَّه لم يُدْرِكْ رَكْعَةً كامِلَةً. ولو قَضَى الرَّكْعَةَ الثَّانِيةَ، ثم عَلِمَ أنه تَرَكَ سَجْدَةً / من إِحْدَاهُما ، لا يَدْرِي مِن أَيِّ الرَّكْعَتَيْنِ تَرَكَها ، أُوشَكَّ في تَرْكِهَا ، فالحُكْمُ واحِدٌ ، ويَجْعَلُها من الْأُولَى ، ويَأْتِي بِرَكْعَةٍ مَكَانَها . وفي كَوْنِه مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ وَجْهانِ ، بِناءً على الرِّوَايَتَيْنِ . فأمَّا إِنْ شَكَّ في إِدْرَاكِ الزُّكُوعِ مع الإمام ، مثل أَنْ كَبَّر والإمام رَاكِعٌ ، فَرَفَعَ إِمَامُه رَأْسَه ، فشكَ قَ هل أَدْرَكَ المُجْزِئُ من الرُّكُوعِ مع الإمامِ أو لا ؟ لِم يَعْتَدُّ بتلكَ الرَّكْعَةِ ، ويُصَلِّي ظُهْرًا ، قَوْلًا وَاحِدًا ؛ لأنَّ الأَصْلَ أنَّه ما أتَّى بها

فصل : وَكُلَّ مَن أَدْرَكَ مع الإمامِ ما لا يَتِمُّ به جُمُعَةٌ ، فإنَّه في قولِ الْخِرَقِيِّ يَنْوِى ظُهْرًا ، فإنْ نَوَى جُمُعَةً لم تَصِحَّ في ظاهِرٍ كلامِه ؛ لأنَّه اشْتَرَطَ لِلْبِناءِ على ما أَدْرَكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ بِنِيَّةِ الظُّهْرِ ، فَمَفْهُومُه أَنَّه إذا دَخَلَ بِنِيَّةِ الجُمُعَةِ لم يَبْن عليها . وكلامُ أحمدَ ، في رِوَايَةِ صالِحٍ وابنِ مَنْصُورٍ ، يَحْتَمِلُ هذا ؛ لِقَوْلِه في مَن

⁽٢٥) في ا ، م : « الركعة » .

⁽٢٦) في ١، م: ﴿ ركع ، .

⁽٢٧) سقط من: الأصل.

أَخْرَمَ ، ثُم زُحِمَ عن الرُّكُوعِ والسُّجُودِ حتى سَلَّمَ إِمامُه ، قال : يَسْتَقْبِلُ ظُهْرًا الْجُمُعَةِ ، ثَم زُحِمَ عن الرُّكُوعِ والسُّجُودِ حتى سَلَّمَ إِمامُه ، قال الظَّهْرِ لا تَتَأَدَّى بِنِيَّةِ الجُمُعَةِ ابْتِدَاءً ، فكذلك دَوَامًا ، كالظُّهْرِ مع العَصْرِ . وقال أبو إسحاق بن شَاقْلا : يَنْوِى جُمُعَةً ؛ لتَلَّا يُخالِفَ (٢٨) نِيَّةَ إِمامِه ، ثم يَبْنى عليها ظُهْرًا . وهذا ظاهِرُ قولِ قَتَادَةَ ، وأيُوبَ ، ويُونُسَ ، والشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّهم قالوا في الذي أَحْرَمَ مع الإمامِ بالجُمُعَةِ ، ثم زُحِمَ عن السُّجُودِ حتى سَلَّمَ الإمامُ : أَتَمَّها أَرْبَعًا . فَجَوَّزُوا له إللَّهُمُعَةِ ، ثم زُحِمَ عن السُّجُودِ حتى سَلَّمَ الإمامُ : أَتَمَّها أَرْبَعًا . فَجَوَّزُوا له إلَّمَامُها ظُهْرًا ، مع كونِه إنَّمارُه أَنَّ عليه منها سَجْدَةً ، قال : يَسْجُدُ سَجْدَةً ، أَدْرَكَ رَكْعَةً ، فلمَّا سَلَّمَ الإمامُ عَلِمَ أَنَّ عليه منها سَجْدَةً ، قال : يَسْجُدُ سَجْدَةً ، وَيَأْتِي بِثَلَاثُ رَكْعَةً ، فلمَّا سَلَّمَ الإمامُ عَلِمَ أَنَّ عليه منها سَجْدَةً ، قال : يَسْجُدُ سَجْدَةً ، وَيَا يَنْوِى أَنَّه مَأْمُومٌ ، ويُتِمُ بعد ويَأْتِي بِثَلَاثُ رَكْعَاتٍ ؛ لأَنَّه يَجُوزُ أَن يَأْتُمَّ عِن يُصِلِّى الجُمُعَة ، فجازَ أَن يَبْتِي صَلِي الجُمُعَة ، فجازَ أَن يَبْتِي صَلِي الجُمُعَة ، فجازَ أَن يَبْتِي الطُّهْرَ خَلْفَ مَن يُصِلِّى الجُمُعَة ، فجازَ أَن يَبْتِي الطَّهْرَ خَلْفَ مَن يُصِلِّى الجُمُعَة في سَلَامُ إمامِه مُنْفَرِدًا ، ولأَنَّهُ إِمَا فَيْ أَنْ يَنْوِى الظَّهْرَ خَلْفَ مَن يُصَلِّى الجُمُعَة في الشَّه مَا فَكذلك (٣) في أَثْنَائِها ، فكذلك (٣) في أَثْنَائِها .

فصل: وإذا صَلَّى الإِمامُ الجُمُعَةَ قبلَ الزَّوَالِ ، فأَدْرَكَ المَأْمُومُ معه دُونَ الرَّكْعَةِ ، لم يكنْ له الدُّنُحولُ معه ؛ لأنَّها في حَقِّهِ ظُهْرٌ ، فلا يجوزُ قبلَ الزَّوَالِ ، الرَّكْعَةِ ، لم يكنْ له الدُّنُحولُ معه ؛ لأنَّها في حَقِّه ، ولم تُجْزِئُهُ عن ١٨٠/٢ كغيرِ (٢٦) يومِ الجُمُعَةِ ، فإنْ دَخَلَ معه كانتْ / نَفْلًا في حَقِّه ، ولم تُجْزِئُهُ عن الظُّهْرِ . ولو أَدْرَكَ منها رَكْعَةً ، ثم زُحِمَ عن سُجُودِها ، وقُلْنا تَصِيرُ ظُهْرًا ، فإنَّها تَطْلِبُ نَفْلًا ؛ لئلَّا تكونَ ظُهْرًا قبلَ وَقْتِها .

فصل : ولو صَلَّى مع الإِمامِ رَكْعَةً ، ثم زُحِمَ في الثَّانيةِ ، وأُخْرِجَ من الصَّفِّ ،

⁽٢٨) في النسخ : « يخاف » .

⁽٢٩) سقط من : ١، م .

⁽٣٠) في ١، م: « ولا » .

⁽٣١) في م: « وكذلك ».

⁽۳۲) فی ۱ ، م : ﴿ كعذر ﴾ تحريف .

فصارَ فَذًا ، فَنَوَى الانْفِرَادَ عن الإمامِ ، فقياسُ المَذْهَبِ أَنَّه يُتِمُّها جُمُعَةً ؛ لأَنَّه مُدْرِكً لِرَكْعَةِ منها مع الإمامِ ، فينينى عليها جُمُعَةً ، كما لو أَدْرَكَ الرَّكْعَة الثَّانية . وإن لم يَنْوِ الانْفَرِادَ ، وأَتَمَّها مع الإمامِ ، ففيه رِوايتَانِ : إحْدَاهما ، لا تَصِحُّ ؛ لأَنَّه فَذِّ في لم يَنْوِ الانْفَرِادَ ، وأَتُمَّها مع الإمامِ ، ففيه رِوايتَانِ : إحْدَاهما ، لا تَصِحُّ ؛ لأَنَّه قد يُعْفَى في رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ ، أَشْبَهَ مَا لو فَعَلَ ذلك عَمْدًا . والثانية ، تَصِحُّ ؛ لأَنَّه قد يُعْفَى في البناءِ عن تَكْمِيلِ الشُّرُوطِ ، كما لو خَرَجَ الوَقْتُ وقد صَلَّوا رَكْعَةً ، وكالمَسْبُوقِ بركْعَةٍ ، يَقْضِى رَكْعَةً وَحْدَهُ .

٢٨٧ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَمَتَى دَحَلَ وَقْتُ العَصْرِ ، وقَدْ صَلَّوْا رَكْعَةً ، أَتُمُّوا بِرَكْعَةٍ أُخْرَى ، وأَجْزَأْتُهُمْ جُمُعَةً ﴾

ظَاهِرُ كَلامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّه لا يُدْرِكُ الجُمُعَةَ إِلَّا بإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ فِي وَقْتِها ، ومتى دَخَلَ وَقْتُ العَصْرِ بعد وَقْتُ العَصْرِ بعد إحْرَامِه بها أَتَسَّها جُمُعَةً . ونحو هذا قال أبو الخَطَّابِ ؛ لأنَّه أَحْرَمَ بها(١) في وَقْتِها ، أَشْبَه مالو أَتَسَّها فيه . والمَنْصُوصُ عن أحمد أنَّه إذا دَخَلَ وَقْتُ العَصْرِ بعد تَشَهَّدِه وقبل سلامِه ، سَلَّم وأَجْزَأتُهُ . وهذا قول أبي يوسفَ ، ومحمدٍ . وظَاهِرُ هذا أنَّه متى دَخَلَ الوَقْتُ قبلَ ذلك ، بَطَلَتْ أو انْقلَبَتْ ظُهْرًا . وقال أبو حنيفة : إذا حَرَجَ وَقْتُ الجُمْعَةِ قبل فَرَاغِه منها ، بَطلَتْ ، ولا يَشْنِي عليها ظُهْرًا ، لأنَّهما صلاتانِ مُخْتَلِفَتانِ ، فلا يَشِي إحداهما على الأُخْرَى ، كالظَّهْرِ والعَصْرِ . والظّاهِرُ أَنَّ مذهبَ مُخْتَلِفَتانِ ، فلا يَشِي إحداهما على الأُخْرَى ، كالظَّهْرِ والعَصْرِ . والظّاهِرُ أَنَّ مذهبَ أَبِي حنيفة في هذا كما ذكرنا عن أحمدَ ؛ لأنَّ السَّلامَ عندَه ليْس من الصلاةِ . وقال الشَّافِعِيُّ : لا يُتِمُّها جُمُعَةً ، ويَبْنِي عليها ظُهْرًا ؛ لأنَّهما صلاتًا وَقْتِ واحِدٍ ، فجازَ الشَّافِعِيُّ : لا يُتِمُّها جُمُعَةً ، ويَبْنِي عليها ظُهْرًا ؛ لأَنْهما صلاتًا وَقْتِ واحِدٍ ، فجازَ الشَّافِعِيُّ : لا يُتِمُّها جُمُعَةً ، ويَبْنِي عليها ظُهْرًا ؛ لأَنْهما صلاتًا وَقْتِ واحِدٍ ، فجازَ الشَّافِعِيُّ : لا يُتِمُّها جُمُعَةً ، ويَبْنِي عليها ظُهْرًا ؛ لأَنْهما صلاتًا وَقْتِ واحِدٍ ، فجازَ جُمُعَةً ، بأنَّ ما كان شَرْطًا في بَعْضِها كان / شَرْطًا في جَمِيعِها ، كالطَّهارَةِ ، وسَائِر الشَّرُوطِ . ولَنا ، قولُه عَلِيْكُ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَقْد أَدْرَكَ السَّلُومِ .

۲/۱۸۱ و

⁽١) سقط من : م .

الصَّلَاةَ ﴾(١) . ولأنَّه أَدْرَكَ رَكْعَةً من الجُمُعَةِ ، فكان مُدْرِكًا لها ، كالمَسْبُوقِ بَرَكْعَةٍ ، ولأنَّ الوَقْتَ شَرْطٌ يَخْتَصُّ الجُمُعةَ ، فاكْتُفِى به فى رَكْعَةٍ ، كالجَماعَةِ ، وما ذَكَرُوه يَنْتَقِضُ بالجماعةِ ، فإنَّه يَكْتَفي بإدْراكِها فى رَكْعَةٍ ، فعلى هذا إنْ دَخَلَ وَقَتُ العَصْرِ قبلَ رَكْعَةٍ ، فعلى قياسٍ قولِ الْخِرَقِيِّ ، تَفْسُدُ ، ويَسْتَأْنِفُها ظُهْرًا ، كقولِ كقولِ أبى حنيفة . وعلى قولِ أبى إسحاق بن شَاقْلا ، يُتِمُّها ظُهْرًا . كقولِ الشَّافِعِيِّ ، وقد ذَكَرْنا وَجْهَ القَوْلَيْنِ .

فصل : إذا أَدْرَكَ من الوَقْتِ ما يُمْكِنُه أَن يخْطُبَ ، ثم يُصَلِّى رَكْعَةً ، فقِيَاسُ قولِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ له التَّلَبُسَ بها ؛ لأَنَّه أَدْرَكَ من الوَقْتِ ما يُدْرِكُها فيه . فإن شَكَّ هل أَدْرَكَ مِن الوَقْتِ ما يُدْرِكُها به أو لا ؟ صَحَّتْ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ بَقَاءُ الوَقْتِ وَصِحَّتُها .

٢٨٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ دَحَلَ والْإِمَامُ يَحْطُبُ ، لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ
 رَكْعَتَيْنِ ، يُوجِزُ فِيهِما)

وبهذا قال الحسنُ ، وابنُ عُينْنَةَ ، ومَكْحُولُ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو تُوْرٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال شُرَيح ، وابنُ سيرِينَ ، والنَّخَعِيُّ ، وقتَادَةُ ، والنَّوْرِيُّ ، ومالِكُ ، والنَّرْثُ ، وأبو حنيفة : يَجْلِسُ ، ويُكْرَهُ له أن يَرْكَعَ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهُ قال للذى جَاءَ يَتَخَطَّى رِقَابَ الناسِ : « اجْلِسْ ، فَقَدْ آذَيْتَ وأنَيْتَ » . (أرَوَاه ابنُ مَاجَه') . ولأن الرُّكُوعَ يَشْغَلُه عن اسْتِماعِ الخُطْبَةِ ، فَكُرِه ، كَرُكُوعِ غيرِ الدَّاخِلِ . ولنا ، ما رَوَى جَابِرٌ ، قال : جاءَ رَجُلٌ والنَّبِيُّ عَلِيلِهُ يَخْطُبُ النَّاسَ ، فقال : « صَلَّيْتَ (٢) يا

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٤ .

⁽١-١) سقط من : الأصل .

وتقدم تخريجه في صفحة ١٦٧ .

⁽٢) في م : ﴿ أَوْ صَلَّيْتَ ﴾ .

فُلَانُ ؟ » قال : لا ، قال : « قُمْ ، فَارْكَعْ » . وفي رِوَايةٍ : « فَصَلِّ رَكْعَتْيْنِ » . مُتَّفَقَ عليه (٣) . ولِمُسْلِمٍ (٤) ، قال : ثم قال : « إِذَا جَاءً أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ ، ولْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا » . وهذا نَصَّ . ولأنَّه دَخَلَ المَسْجِدَ في غيرِ وَقْتِ النَّهِي عن الصَّلَاةِ ، فسُنَّ له الرُّكُوعُ ؛ لقولِ النَّبِي عَلَيْكَةِ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ ، فلا يَجْلِسْ حتى يَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ » . مُتَّفَقَ عليه (٥) . وَحَدِيثُهُم قَضِيَّةٌ في عَيْنِ / ، يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ المَوْضِعُ يَضِيقُ عن الصلاةِ ، أو يكونَ ١٨١/٢ في آخِر الخُطْبَةِ ، بحيثُ لو تَشَاعَلَ بالصلاةِ فاتَتْهُ تَكْبِيرَةُ الإحْرامِ ، والظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ وَلَيْكَ أَذَاهُ عن النَّاسِ ، لِتَخَطِّيه إِيَّاهِم . فإنْ كان ويُحْولُه في آخِر الخُطْبَةِ ، بحيثُ إذا تَشَاعَلَ بالرُّكُوعِ فاتَهُ أَوَّلُ الصلاةِ ، لم يُسْتَحَبَّ له التَّشَاعُلُ بالرُّكُوعِ فاتَهُ أَوَّلُ الصلاةِ ، لم يُسْتَحَبَّ له التَّشَاعُلُ بالرُّكُوعِ فاتَهُ أَوَّلُ الصلاةِ ، لم يُسْتَحَبَّ له التَّشَاعُلُ بالرُّكُوعِ فاتَهُ أَوَّلُ الصلاةِ ، لم يُسْتَحَبَّ له التَّشَاعُلُ بالرُّكُوعِ عن قاتَهُ أَوَّلُ الصلاةِ ، لم يُسْتَحَبَّ له التَّشَاعُلُ بالرُّكُوعِ .

فصل: ويَنْقَطِعُ التَّطَوُّعُ بِجُلُوسِ الإمامِ على المِنْبَرِ ، فلا يُصلِّى أَحَدٌ غيرَ الدَّاخِلِ يُصلِّى تَحِيَّةَ المَسْجِدِ ، ويَتَجَوَّزُ فيها ؛ لما رَوَى ثَعْلَبَةُ بنُ أَبِى مالِكٍ ، أَنَّهم كانوا فى زَمَنِ عمر بن الخطَّابِ يومَ الجُمُعَةِ يُصلُّونَ حتى يَخْرُجَ عمر ، فإذا خَرَجَ عمر ، وجَلَسَ على المِنْبَرِ ، وأَذَّنَ المُؤَذِّنُونَ ، جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ ، حتى إذا سَكَتَ المُؤِذِّنُ وقامَ عمر سَكَتُوا ، فلم يَتَكَلَّمْ أَحَدُ (١) . وهذا يَدُلُّ على شُهْرَةِ الأَمْرِ بينهم .

فصل : ويَجِبُ الإِنْصَاتُ مِن حين يَأْخُذُ الإِمامُ في الخُطْبَةِ ، فلا يجوزُ الكلامُ

⁽٣) تقدم في ٢ / ٥٥٥ .

 ⁽٥) تقدم تخریجه فی ۲ / ۱۱۹ .

⁽٦) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١٠٣ . وعبد الرزاق ، في : باب جلوس الناس حين يخرج الإمام ، من كتاب الجمعة . المصنف ٣ / ٢٠٨ .

لأَحَدِ من الحاضِرِينَ ، ونَهَى عن ذلك عثانُ وابنُ عمرَ . وقال ابنُ مسعودٍ : إذا رَأيَّتُه يَتَكَلَّمُ ، والإمامُ يَخْطُبُ ، فَاقْرَعْ رَأْسَهُ بالعَصَا . وكرة ذلك عَامَّةُ أَهْلِ العِلْمِ ، منهم : مالِكٌ ، وأبو حنيفة ، والأوْزَاعِيُّ . وعن أحمدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى ؛ لَا يَحْرُمُ الكَلَامُ . وكان سَعِيدُ بن جُبَيرٍ ، والنَّخَعِيُّ ، والشَّعْبِيُّ ، وإبراهيمُ بن مُهَاجِرٍ ، وأبو بُرْدَةَ يَتَكَلَّمُونَ والحَجَّاجُ يَخْطُبُ . وقال بعضُهم : إنَّا لم نُؤْمَرْ أَنْ نُنْصِتَ لهذا . ولِلشَّافِعِيِّ قَوْلانِ ، كالرِّوَايَتَيْنِ . واحْتَجَّ مَن أجازَ ذلك بما رَوَى أنسَّ ، قال : بينما النَّبِيُّ عَلَيْكُ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، إِذْ قَامَ رَجُلٌ ، فقال : يا رسولَ الله ، هَلَكَ الكُرَاعُ(٧) وهَلَكَ الشَّاءُ(٨) ، فَادْعُ اللهُ أَن يَسْقِيَنَا . وذَكَرَ الحَدِيثَ ، إلى أن قال : ثم دَخُلَ رَجُلٌ مِن ذلك الباب في الجُمُعَةِ المُقْبِلَةِ ، ورسولُ الله عَلِيلَةِ قائِمٌ يَخْطُبُ ، فاسْتَقْبَلَهُ قائِمًا ، فقال : يا رسولَ الله ، هَلَكَتِ الأَمْوَالُ ، "وانْقطَعتِ السُّبُلُ" ، فَادْ عُ اللهَ يَرْفَعُها عَنَّا . مُتَّفَقٌ عليه (١٠٠ ، وَرُونَ أَنَّ رَجُلًا قَامَ ، والنَّبِيُّ عَلَيْكُ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فقال : يا رسولَ الله ، متى السَّاعَةُ ؟ فأعْرَضَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ ، وأَوْمَأً ١٨٣/٢ و النَّاسُ إليه بالسُّكُوتِ ، فلم يَقْبُلْ / ، وأَعَادَ الكلامَ ، فلمَّا كان في الثَّالِثَةِ ، قال له النَّبِيُّ عَلَيْكُم : « وَيْحَكَ ، مَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا ؟ » . قال : حُبَّ اللهِ وَرَسُولِه ، قال :

⁽٧) الكراع: جماعة الخيل.

⁽٨) الشاء: جمع شاة .

⁽٩-٩) في ١، م: « وانقطع النسل » . تحريف .

⁽١٠) أخرجه البخاري ، في : باب رفع اليدين في الخطبة ، وباب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب الاستسقاء في المسجد الجامع ، وباب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ، وباب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخاري ٢ / ١٥ ، ٣٤ ، ٣٥، ٣٦. ومسلم، في : باب الدعاء في الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. صحيح مسلم ٢ / ٦١٢. كما أخرجه أبو داود ، في : باب رفع اليدين في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ٢ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ . والنسائي ، في : باب متى يستسقى الإمام ، وباب كيف يرفع ، وباب ذكر الدعاء ، من كتاب الاستسقاء . المجتبي ٣ / ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ . والإمام مالك ، في : باب ماجاء في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . الموطأ ١ / ١٩١ .

(إنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ ((١) . ولم يُنْكِرْ عليهم النَّبِيُّ عَيْقِيلَةٍ كلامَهم ، ولو حَرُمَ عليهم لأنكرَهُ عليهم . ولَنا ، ما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، قال : إنَّ رسولَ اللهِ عَيْقِيلَةٍ ، قال : (إذا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، والإمامُ يَخْطُبُ ، فَقَدْ لَغُوْتَ » . مُتَّفَقّ عليه (١١) ، وَرُوِى عن أُبَى بن كَعْبِ ، أنَّ رَسولَ اللهِ عَيْقِيلَةٍ قَرَأً يَوْمَ الجُمُعَةِ عليه من أَبُولَ اللهِ عَيْقِلَةً قَرَأً يَوْمَ الجُمُعَةِ عليه من أَنْ رَسولَ اللهِ عَيْقِلَةً قَرَأً يَوْمَ الجُمُعَةِ عليه من أَبْوَ اللهِ عَلَيْكَ مِ أَسْمَعُها إلّا الآنَ ؟ فأشارَ إليه أن اسْكُتْ ، مني أُنْزِلَتْ هذه السُّورَةُ (١٠ ، فإنِّى لم أَسْمَعُها إلّا الآنَ ؟ فأشارَ إليه أن اسْكُتْ ، فلما انْصَرَفُوا ، قال : سَأَلْتُكَ مَتَى أُنْزِلَتْ هذه الى رسولِ اللهِ عَيْقِلَةٍ ، فذكرَ له وأَخْبَره لك من صلاتِك اليومَ إلّا ما لَعَوْتَ . فذهبَ إلى رسولِ الله عَيْقِلَةِ ، فذكرَ له وأَخْبَره بما قال أُبِيّ ، فقال رسولُ اللهِ عَيْقِلَةً : « صَدَقَ أُبَيّ » . رَوَاهُ عبدُ اللهِ بن أحمدَ ، عا قال أُبيّ ، فقال رسولُ الله عَيْقِلَةً : « صَدَقَ أُبيّ » . رَوَاهُ عبدُ اللهِ بن أحمد ،

⁽۱۱) أخرجه البخارى ، فى : باب مناقب عمر بن الخطاب ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفى : باب ما جاء فى قول الرجل ويلك ، وباب علامة حب الله عز وجل ، من كتاب الأدب ، وفى : باب القضاء والفتيا فى الطريق ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٥ / ١٤ ، ٨ / ٤٩ ، ٤٩ ، ٩ / ٨ . ومسلم ، فى : باب المريق ، من كتاب البر والصلة . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أن المرء مع من أحب ، من أبواب الزهد . عارضة الأحوذى ٩ / ٣٣٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٠٢ ، ١١٥ ، ١٠١ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ .

⁽١٢) أخرجه البخارى ، في : باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ٢ . ومسلم ، في : باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٥٣ . وأبو داود ، في : باب الكلام والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٥ . والترمذى ، في : باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب ، من أبواب الجمعة ، عارضة الأحوذى ٢ / ٣٠٠ . والنسائي ، في : باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب الإنصات للخطبة ، من كتاب الجمعة ، في : باب ما جاء في الاستاع للخطبة والإنصات لها ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ٨ ، ٥ ، ١ ، ٥ ، وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الاستاع للخطبة والإنصات لها ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٣ . والدارمي ، في : باب الاستاع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٤ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ٣٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٢ ، ٢٤٤ ، ٢٠٥ .

⁽۱۳) في م : « فقلت » .

⁽۱۱ – ۱۶) سقط من : ۱.

في (المُسْنَدِ »، وابنُ مَاجَه (١٠٠). ورَوَى أبو بكرِ بن أبي شَيْبَةَ ، بإسْنَادِه ، عن أبي هُرِيْرَةَ نَحْوَه ، وعن ابنِ عَبَّاس ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْلَة : « مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، والإمَامُ يَخْطُبُ ، فَهُو كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ». رَوَاهُ ابنُ أبي خَيْمَةَ (١١). وما احْتَجُوا به ، فيَحْتَمِلُ أنّه مُخْتَصٌّ بمن كلَّمَ الإمامَ ، أو كلَّمه الإمامُ ؛ لأنّه لا يَشْتَعِلُ بذلك عن سَمَاعِ نُحَطْبَتِه ، ولذلك سألَ النَّبِيُّ عَلِيلِة هل صَلَّى ؟ فأجابَهُ ، وسَألَ عمرُ عُثَانَ حين دَخَلَ وهو يَخْطُبُ ، فأجَابَه ، فتَعَيَّنَ حَمْلُ أَخْبَارِهم على هذا ، جَمْعًا بين الأَخْبَارِ ، وتَوْفِيقًا بينها ، ولا يَصِحُ قِيَاسُ غيرِه عليه ؟ لأنَّ كلامَ الإمامُ لا يكونُ في حالِ (١٧ نُحَطْبَتِه بخِلافِ ١٧) غيرِه ، وإن قُدِّرَ التَّعَارُضُ فالأَخْدُ بحَدِيثِنَا أَوْلَى ؟ لأنَّه قولُ النَّبِيِّ عَلِيلِةً ونَصَّهُ ، وذلك سُكُوتُه ، فالأَخْدُ بحَدِيثِنَا أَوْلَى ؟ لأنَّه قولُ النَّبِي عَلِيلِةٍ ونَصَّهُ ، وذلك سُكُوتُه ، والنَّقِ مَن السَّكُوتِ .

فصل: ولا فَرْقَ بِينِ القَريبِ والبَعِيدِ؛ لِعُمُومِ مَا ذَكُرْنَاه ، وقد رُوِيَ عَنِ عَمْهَانَ ، رَضِيَ الله عنه ، أنّه قال : من كان قَرِيبًا يَسْمَعُ ويُنْصِتُ . ومن كان بَعِيدًا يُسْمَعُ ويُنْصِتُ ؛ فإنَّ لِلْمُنْصِتِ الذي لا يَسْمَعُ مِنِ الحَظِّ مَا لِلسَّامِعِ ، وقد رَوَى عبدُ اللهِ يُنْصِتُ ؛ فإنَّ لِلْمُنْصِتِ الذي لا يَسْمَعُ مِنِ الحَظِّ مَا لِلسَّامِعِ ، وقد رَوَى عبدُ اللهِ يُنْصِتُ ؛ فإنَّ لِلْمُنْصِتِ الذي لا يَسْمَعُ مِنِ الحَظِّ مَا لِلسَّامِعِ ، وقد رَوَى عبدُ اللهِ يَنْصَرُهَا ابن عَمْرِو ، عن النَّبِيِّ عَيِيلًا ، ورَجُلِّ حَضَرَها يَدْعُو ، فَهُوَ رَجُلِّ دَعَا الله ، فإنْ شَاءَ يَنْعُهُ ، ورَجُلِّ حَضَرَها بإنْصَاتٍ وسُكُونٍ (١٨) ، ولم يَتَخَطَّ رَقَبَةً أَيَامٍ ، مُسْلِمٍ ، ولم يُؤْذِ أَحَدًا ، فَهِيَ كَفَّارَةً إلَى الجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيها ، وزيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، مُسْلِمٍ ، ولم يُؤْذِ أَحَدًا ، فَهِيَ كَفَّارَةً إلَى الجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيها ، وزيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ،

⁽١٥) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الاستاع للخطبة والإنصات لها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه / ١٤٣ / ١٩٨ .

⁽١٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٣٠ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب ، من كتاب الصلوات . مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٥ .

⁽۱۷-۱۷) في م : (الخطبة خلاف) .

⁽١٨) في الأصل: ﴿ وسكوت ﴾ .

وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ مَنْ جَاءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (١٩) » . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢٠) .

فصل: ولِلْبَعِيدِ أَن يَذْكُرُ الله تعالى ، ويَقْرَأُ القُرْآنَ ، ويُصَلِّى على النَّبِي عَلَيْكُ ، ولا يَرْفَعُ صَوْقه ، قال أحمد: لا بَأْسَ أَن يُصَلِّى على النَّبِي عَلَيْكَ فِيما بينه وبينَ نَفْسِه . ورَخْصَ له فى القِرَاءَةِ والذَّكْرِ عَطَاءٌ ، وسَعِيدُ بن جُبَيْرٍ ، والنَّخَعِيُ ، والشَّافِعِيُ . وليس له أَن يَرْفَعَ صَوْقه ، ولا يُذَاكِرَ فى الفِقْهِ ، ولا يُصَلِّى ، ولا يَجْلِسَ فى حَلْقَةٍ . وذَكَرَ ابنُ عَقِيلِ أَنَّ له المُذَاكَرَةَ فى الفِقْهِ ، وصلاةَ النَّافِلَةِ . ولَنا ، عُمُومُ ما رَوْيْنَاهُ ، وأَنَّ النَّبِي عَلِيلَةً نَهَى عن الحِلَقِ يَوْمَ الجُمُعَةِ قبلَ الصلاةِ . رَوَاه أَبُو ما رَوْيْنَاهُ ، وأنَّ النَّبِي عَلِيلةً نَهَى عن الحِلَقِ يَوْمَ الجُمُعَةِ قبلَ الصلاةِ . رَوَاه أَبُو مَا رَوْيْنَاهُ ، وأنَّ النَّبِي عَلَيْكُ مَنَعَ مَن هو أَقْرَبُ منه مِن السَّمَاعِ ، فيكونُ مُؤْذِيًا له ، فيكونُ مُؤْذِيًا له ، فيكونُ عليه إثْمُ مَن آذَى المُسْلِمِينَ ، وصَدَّ عن ذِكْرِ اللهِ تعالى . وإذا ذَكَرَ الله فيما بينه وبين نَفْسِه ، مِن غير أَن يُسْمِعَ أحدًا ، فلا بَأْسَ . وهل ذلك أَفْضَلُ أَو يُعلِي اللهِ بن عيد اللهِ بن عيمو ، وقوْلِ عَيْنَ . والثانى ، الذَّكُرُ أَفْضَلُ ؛ لأَنَه يَحْصُلُ له ثَوَابُه مِن غير ضَرَر ، فكان أَفْضَلَ ، كَا قبلَ الخُطْبَةِ .

فصل: ولا يَحْرُمُ الكلامُ على الحَطِيبِ ، ولا على مَن سَأَلُه الحَطِيبُ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَيْقَا سَأَلُ سُلَيْكًا الدَّاجِلَ وهو يَخْطُبُ : « أَصَلَّيْتَ ؟ » قال : لا(٢١) . وعن ابنِ عمرَ ، أَنَّ عمرَ بَيْنَا هو يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمْعَةِ ، إذْ دَخَلَ رَجُلٌ من أَصْحابِ رسولِ اللهِ عَيْقِيلٍ ، فنادَاهُ عمرُ : أيَّة ساعَةٍ هذه ؟ قال : إنِّى شُغِلْتُ اليَوْمَ ، فلم

⁽١٩) سورة الأنعام ١٦٠ .

⁽٢٠) في : باب الكلام والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٨١ ، ٢١٤ .

⁽٢١) في : باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٣٤٨ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٧٩ .

⁽۲۲) تقدم تخریجه فی صفحه ۱۹۳ .

أَنْقَلِبْ إِلَى أَهْلِى حتى سَمِعْتُ النِّدَاءَ، فلم أَزِدْ على أَن تَوَضَّأْتُ. قال عمرُ: الوُضُوءَ أَيضا ؟ وقد عَلِمْتَ أَنَّ رسولَ اللهِ عَلِيلِهُ كَان يَأْمُرُ بالغُسْلِ . مُتَّفَقٌ عليه (٢٣) . ولأنَّ ايضا ؟ وقد عَلِمْتَ أَنَّ رسولَ اللهِ عَلِيلِهُ كَان يَأْمُرُ بالغُسْلِ . مُتَّفَقٌ عليه (٢٣) . ولأ / ١٨٣/رو تَحْرِيمَ الكَلَامِ عِلَّتُه الاشْتِعَالُ به عن الإِنْصَاتِ الوَاجِبِ ، وسَمَاعِ الخُطْبَةِ . ولا / يَحْصُلُ هاهنا ، وكذلك مَن كَلَّمَ الإِمامَ لحاجةٍ ، أو سَأَلَهُ عن مَسْأَلَةٍ ، بِدَلِيلِ الخَبرِ الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُه .

فصل: وإذا سَمِعَ الإِنْسَانُ مُتَكَلِّمًا لم يَنْهَهُ بالكلامِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيِّلِيَّهُ : ﴿ إِذَا قَلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ ، وَالإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَقَدْ لَغَوْتَ ﴾('``) . ولكنْ يُشِيرُ إليه . وَصَّ عليه أَحمدُ . فَيَضَعُ أَصْبُعَهُ على فِيهِ . وممَّن رَأَى أَن يُشِيرَ ولا يَتَكَلَّمَ ، زَيْدُ بن صُوحَانَ ('``) ، وعبدُ الرحمنِ بن أَبي لَيْلَي ، والقَّوْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . وَحَوْرَ الإِشَارَةَ طَاوُسٌ . ولَنا ، أَنَّ الذي قال للنَّبِيِّ عَلِيلِيْهُ متى السَّاعَةُ ؟ أَوْمَأُ النَّاسُ إليه بحضر ورسولِ اللهِ عَيْلِيْهِ بالسُّكُوتِ ، ولأَنَّ الإِشَارَةَ تَجوزُ في الصلاةِ التي يُبْطِلُها الكلامُ ، ففي الخُطْبَةِ أَوْلَى .

فصل: فأمَّا الكلامُ الوَاجِبُ ، كَتَحْذِيرِ الضَّرِيرِ من البِثْرِ ، أو مَن يَخافُ عليه نَارًا ، أو حَيَّةً أو حَرِيقًا ، ونحوَ ذلك ، فله فِعْلُه ؛ لأنَّ هذا يَجوزُ في نَفْسِ الصلاةِ مع إفسادِها به (٢٦) ، فهاهُنا أَوْلَى. فأمَّا تَشْمِيتُ العاطِسِ ، ورَدُّ السَّلامِ ، ففيه روايتانِ . قال الأثرَمُ : سمعتُ أبا عبدِ اللهِ سُئِلَ ، يَرُدُ الرَّجُلُ السَّلامَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ؟

⁽۲۳) أخرجه البخارى ، ف : باب فضل الغسل يوم الجمعة إلخ ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ٢ ، ٣ . ومسلم ، ف : أول كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨ . كما أخرجه الترمذى ، ف : باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٨٠ . والإمام مالك ، ف : باب العمل في غسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١٠١ ، ١٠٢ . والإمام أحمد ، ف : المسند ١ / ٢٥ ، ٣٠ ، ٥٥ .

⁽۲٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٥.

 ⁽٢٥) زيد بن صوحان ، كان من سادة التابعين ، صواما قواما ، توفى سنة ست وثلاثين . العبر ١ / ٣٦ .
 (٢٦) سقط من : م .

فقال : نعم . ويُشَمِّت العاطِسَ ؟ فقال : نعم ، والإمامُ يَخْطُبُ . وقال أبو عبد الله : قد فَعَلَه غيرُ وَاحِد . قال ذلك غير مَرَّةِ . وممَّن رَخَّصَ في ذلك الحسنُ ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، والحَكَمُ (٢٧) ، وقتادَةُ ، والثَّوريُّ ، وإسْحاقُ ، وذلك لأنَّ هذا وَاجِبٌ ، فَوَجَبَ الْإِنْيَانُ به في الخُطْبَةِ ، كَتَحْذِيرِ الضَّرِيرِ . والرِّوَايةُ الثَّانيةُ ، إنْ كان لا يَسْمَعُ رَدَّ السَّلامَ وشَمَّتَ (٢٨) العَاطِسَ ، وإن كان يَسْمَعُ لم يَفْعَلْ . قال أبو طَالِبِ ، قال أحمدُ : إذا سمعتَ الخُطْبَةَ فَاسْتَمِعْ وَأَنْصِتْ ، ولا تَقْرَأْ ، ولا تُشَمِّتْ ، وإذا لم تَسْمَع الخُطْبَةَ فَاقْرَأْ وشَمَّتْ وَرُدَّ السَّلامَ . وقال أبو دَاوُدَ ، قلتُ لأحمدَ : يَرُدُّ السَّلامَ والإمامُ يَخْطُبُ ، ويُشَمِّتُ العاطِسَ ؟ فقال : إذا كان ليس يَسْمَعُ الخُطْبَةَ فَيَرُدُّ ، وإذا كان يَسْمَعُ فلا ؛ لقولِ الله تعالى : ﴿ فَاسْتَمِعُواْ له وأَنْصِتُواْ ﴾ (٢٩) . وقيلَ لأحمد : الرَّجُلُ يَسْمَعُ نَعْمَةَ الإِمامِ بالخُطْبَةِ ، ولا يَدْرِي ما يقولُ ، يَرُدُّ السَّلامَ ؟ قال : لا ، إذا سَمِعَ شيئا . وَرُويَ نحوُ ذلك عن عَطاءِ ؟ وذلك لأنَّ الإنصاتَ / وَاحِبٌ ، فلم يَجُز الكلامُ المانِعُ منه من غير ضَرُورَةٍ ، كالأمْرِ ١٨٣/٢ ط بالإنصاتِ ، بخِلافِ من لم يَسْمَعْ . وقال القاضي : لا يُردُّ ولا يُشَمِّتُ . وَرُويَ نحوُ ذلك عن ابن عمر . وهو قولُ مالِكٍ ، والأوْزَاعِيِّ ، وأصْحَاب الرَّأْي . واخْتَلَفَ فيه ("") قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، فيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ هذا القولُ مُخْتَصًّا بمن يَسْمَعُ دونَ مَن لم يَسْمَعْ، فيكونُ مثلَ الرَّوَايةِ الثَّانِيةِ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ عَامًّا في كل حَاضِر يَسْمَعُ أو لم يَسْمَعْ ؛ لأنَّ وُجُوبَ الإنصاتِ شامِلٌ لهم ، فيكونُ المَنْعُ من رَدِّ السَّلامِ وتَشْمِيتِ العَاطِسِ ثَابِتًا في حَقِّهِم ، كالسَّامِعِينَ .

فصل : لا يُكْرَهُ الكلامُ قبل شُرُوعِهِ في الخُطْبَةِ ، وبعدَ فَرَاغِه منها . وبهذا قال

⁽۲۷) سقط من : م .

⁽٢٨) سقطت واو العطف من : ١ ، م .

⁽٢٩) سورة الأعراف ٢٠٤.

⁽٣٠) سقط من : ١، م .

عَطاءٌ ، وطاوُسٌ ، والزَّهْرِيُّ ، وبَكْرُ المُزَنِيُّ (٢١) ، والنَّحْعِيُّ ، ومالِكٌ ، والشَّافِعِيُ ، ومالِكُ ، والشَّافِعِيُ ، ومالِكُ ، وقال وإسحاقُ ، ويَعقوبُ ، ومحمدٌ . وَرُوِيَ ذلك عن ابنِ عمرَ ، وكَرِهَهُ الحَكَمُ . وقال أبو حنيفة : إذا خَرَجَ الإمامُ حَرُمَ الكلامُ . قال ابنُ عَبْدِ البَرِّ : إنَّ عمرَ وابنَ عَبَّاسِ كانا يَكْرِهانِ الكلامَ والصلاةَ بعد خُرُوجِ الإمامِ ، ولا مُخالِفَ لهما في الصَّحابةِ . ولنا ، أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْتُهُ ، قال : ﴿ إذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ والإمَامُ يَخْطُبُ أَنْصِتْ ، فقد لَغُوتَ ﴾ (٣٢) . فَخَصَّهُ بَوقْتِ الخُطْبَةِ . وقال ثَعْلَبَهُ بن أبي مالِكِ : إنَّهم كانوا في لَغُوتَ ﴾ (٣٢) . فَخَصَّهُ بَوقْتِ الخُطْبَةِ . وقال ثَعْلَبَهُ بن أبي مالِكٍ : إنَّهم كانوا في زَمَنِ عمرَ إذا خَرَجَ عمرُ ، وجَلَسَ على المِنْبَرِ ، وأذَّنَ المُؤذِّنُونَ ، جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ ، حتى إذا سَكَتَ المُؤذِّنُونَ ، وقام عمرُ سَكَتُوا ، فلم يَتَكَلَّمُ أَحَدُّ (٣٢) . يَتَحَدَّثُونَ ، حتى إذا سَكَتَ المُؤذِّنُونَ ، وقام عمرُ سَكَتُوا ، فلم يَتَكَلَّمُ أَحَدُّ أَنَ اللهُولِ . فلا وَجْهَ لِتَحْرِيمِه مع عَدَمِها . وقولُهم: لا مُخالِفَ لهما في الصَّحابَةِ . قد ذَكُرْنَا عن عُمُومِهِم خِلافَ هذا القَوْلِ .

فصل : فأمَّا الكلامُ في الجَلْسَةِ بين الخُطْبَتَيْنِ ، فيَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ جَائِزًا ؛ لأَنَّ الإمامَ غيرُ خاطِبٍ ولا مُتَكَلِّمٍ ، فأشْبَهَ ما قبلَها وبعدَها . وهذا قولُ الحسنِ . ويَحْتَمِلُ أَن يُمْنَعَ منه ، وهو قولُ مالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ ، والأُوْزَاعِيِّ ، وإسحاقَ ؛ لأَنَّهُ سُكُوتٌ يَسِيرٌ في أثْناء الخُطْبَتَيْنِ ، أَشْبَهَ السُّكُوتَ لِلتَّنَفُّسِ .

١٨٤/١ فصل : إذا بَلَغَ الخَطِيبُ / إلى الدُّعاءِ ، فهل يَسُوغُ الكلامُ ؟ فيه وَجْهَانِ : أَحَدُهما ، الجَوازُ ؛ لأنَّه فَرغَ من الخُطْبَةِ ، وشَرَعَ في غيرِها ، فأشْبَهَ ما لو نَزَلَ .

⁽٣١) أبو عبد الله بكر بن عبد الله بن عمرو المزنى ، تابعى ثقة فقيه ، توفى سنة ثمان ومائة . تهذيب التهذيب ١ / ٤٨٤ .

⁽٣٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٥ .

⁽٣٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٣ .

ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يجوزَ ؛ لأَنَّه تَابِعٌ لِلْخُطْبَةِ ، فَيَثْبُتُ له ما ثَبَتَ لها ، كالتَّطْوِيلِ فى المَوْعِظَةِ . ويَحْتَمِلُ أَنَّه كان دُعَاءً مَشْرُوعًا ، كالدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ والمُؤْمِناتِ ولِلْإِمامِ المَوْعِظَةِ . ويَحْتَمِلُ أَنَّه كان دُعَاءً مَشْرُوعًا ، كالدُّعاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ والمُؤْمِناتِ ولِلْإِمامِ العادِلِ ، أَنْصَتَ له ، وإن كان لغيرِه لم يَلْزَمِ الإنصاتُ ؛ لأنَّه لا حُرْمَةَ له .

فصل: ويُكْرَهُ العَبَثُ والإمامُ يَخْطُبُ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلِيلِيَّهُ : « وَمَنْ مَسَّ الْحَصَا فَقَدْ لَغَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (***) . قال التَّرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . واللَّغُو : الإثم ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغُو مُعْرِضُونَ ﴾ (***) . ولأنَّ العَبَثَ يَمْنَعُ الخُشُوعَ والفَهْمَ ، ويُكْرَهُ أَنْ يَشْرَبَ والإمامُ يَخْطُبُ ، إن كان مِمَّن يَسْمَعُ . وبه قال مالِكٌ ، والأوزاعِيُّ . ورَخَّصَ فيه مُجاهِدٌ ، وطَاوُسٌ ، والشَّافِعِيُّ ؛ لأنّه لا يَشْعُلُ عن السَّماع . ولنا ، أنّه فِعْلَ يَشْتَغِلُ به ، أَشْبَهَ مَسَّ الحَصَا . فأمَّ ال كان لا يَسْمَعُ ، فلا يَشْتَغِلُ به .

فصل : ولا بَأْسَ بالاحْتِباءِ والإمامُ يَخْطُبُ ، رُوِيَ ذلك عن ابنِ عمر ، وجماعةٍ

⁽٣٤) في: باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٢٨٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب فضل الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الرخصة في ذلك ، وباب مسح الحصى في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٧ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٢٤ .

⁽٣٥) سورة المؤمنون ٣ .

من أصْحابِ رسولِ اللهِ عَيْقِكَهُ . وإليه ذَهَبَ سَعِيدُ بن المُسَيَّبِ ، والحسنُ ، وابنُ سيرينَ ، وعطاءٌ ، وشُرَيْحٌ ، وعِحْرِمَةُ بن خَالِد (٢٦) ، وسَالِمٌ ، ونَافِعٌ ، ومالِكٌ ، والتَّوْرِيُّ ، والأُوزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْي . قال أبو دَاوُدَ : لم يَبْلُغْنِي أَن والتَّوْرِيُّ ، والأُوزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْي . قال أبو دَاوُد (٢٥ ، أنَّ النَّبِي عَلِيكَ / لَهَى عن الْحَبْوَةِ يَوْمَ الجُمُعَةِ والإِمَامُ يَخْطُبُ . رَوَاه أبو دَاوُد (٢٨٥ . ولَنا ، ما رَوَى يَعْلَى ابنُ شَدَّادِ بن أوْسٍ ، قال : شَهِدْتُ مع مُعاوِيةَ بَيْتَ المَقْدِسِ ، فجمَّع بنا ، فَنظَرْتُ ، فإذا جُلُّ مَن في المَسْجِدِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَيْقِكُ ، فَرَايَتُهم مُحْتَبِينَ والإَمامُ يَخْطُبُ (٢٠٠ . وفَعَلَه ابنُ عمرَ ، وأنسٌ ، ولم نَعْرِفُ لهم مُخَالِفًا ، فصار (٢٠٠ والإمامُ يَخْطُبُ (٢٠٠٠ . وفَعَلَه ابنُ عمرَ ، وأنسٌ ، ولم نَعْرِفُ لهم مُخَالِفًا ، فصار (٢٠٠ الخَبرِ ، وإنْ كان ضَعِيفًا ، ولأنَّه يكون مُتَهَيِّنًا لِلنَّوْمِ والوُقُوعِ وانْتِقَاضِ الوُضُوءِ ، ويُحْمَلُ النَّهُ في في الحَدِيثِ على الكَراهِةِ ، فيكونُ ترْكُه أَوْلَى ، واللهُ أعلمُ . ويُحْمَلُ النَّهُ في في الحَدِيثِ على الكَراهِةِ ، ويُحْمَلُ النَّهُ في في الحَدِيثِ على الكَراهِةِ ، ويُحْمَلُ أَوْلُ الصَّحَابَةِ الذين فَعَلُوا ذلك على أنَّهم لم يَبْلُغُهُم الخَبرُ . (١٠ واللهُ أعلمُ . ويُحْمَلُ النَّهُ على أنَّهم لم يَبْلُغُهُم الخَبرُ . (١٠ واللهُ أعلمُ .)

٢٨٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي القَرْيَةِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا عُقَلَاءَ ، لَم تَجِبْ عَلَيْهِمُ الجُمُعَةُ)

وجُمْلَتُه أَنَّ الجُمُعَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِسَبْعَة شَرَائِط : إِحْدَاهَا ، أَن تَكُونَ في قَرْيَةٍ .

⁽٣٦)عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي القرشي ، تابعي ثقة . تهذيب التهذيب ٧ / ٢٥٨ .

⁽٣٧) أبو عمرو عبادة بن نسى الكندى الشامى ، قاضى طبرية ، من تابعى أهل الشام ، ثقة ، توفى سنة ثمانى عشرة ومائة ، تهذيب التهذيب ٥ / ١١٣ ، ١١٤ .

⁽٣٨) في : باب الاحتباء والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٤ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يخطب ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٣٩ . وهو عندهم عن سهل بن معاذ ، عن أبيه معاذ بن أنس . (٣٩) أخرجه أبو داود ، في : باب الاحتباء والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٤ . وذكر أيضًا فعل ابن عمر ، وأنس ، وغيرهم في الموضع نفسه .

⁽٤٠) في م : « فكان » .

⁽٤١ – ٤١) سقط من : م .

والثَّانِي ، أن يَكُونُوا أَرْبَعِينَ . والثَّالِث ، الذُّكُوريَّةُ . والرَّابع ، البُّلُوغُ . والخّامِس ، العَقْلُ . والسَّادِسُ ، الإسْلامُ . والسَّابِع ، الاسْتِيطانُ . وهذا قولُ أَكْثَر أَهْلِ العِلْمِ ، فَأَمَّا القَرْيَةُ فَيُعْتَبُرُ أَن تَكُونَ مَبْنِيَّةً بما جَرَتِ العادَةُ ببنَائِها به ، مِن حَجَرِ أو طِين أو لَبِنِ أو قَصَبِ أو شَجَرٍ ونَحْوه ، فأمَّا أَهْلُ الخِيَامِ وبُيُوتِ الشَّعَرِ والخَرْكاآت(١) فلا جُمُعَةَ عليهم ، ولا تَصِعُ منهم ؛ لأنَّ ذلك لا يُنْصَبُ للاسْتِيطانِ غَالِبًا ، وكذلك كانت قَبَائِلُ العَرَبِ حَوْلَ المَدِينَةِ ، فلم يُقِيمُوا جُمُعَةً ، ولا أَمَرَهُم بها النَّبيُّ عَلِيلًة ، ولو كان ذلك لم يَخْفَ ، ولم يُتْرَكْ نَقْلُه ، مع كَثْرَتِه وعُمُوم البَلْوَى به ، لكن إنْ كانوا مُقِيمِينَ بِمَوْضِعٍ يَسْمَعُونَ النِّداءَ ، لَزِمَهُم السَّعْيُ إليها ، كأهْل القَرْيَةِ الصَّغيرةِ إلى جانب المصر . ذَكره القاضي . ويُشْتَرَطُ في القَرْيَة أيضا أن تكونَ مُجْتَمِعَةَ البناء بما جَرَتِ العادَةَ في القَرْيَةِ الواحِدَةِ ، فإن كانت مُتَفَرِّقَةَ المنازِلِ تَفَرُّقًا لم تَجْرِ العادَةُ به ، لم تَجبْ عليهم الجُمُعَةُ ، إِلَّا أَن يَجْتَمِعَ منها ما يَسْكُنُه أَرْبَعُونَ ، فَتَجبُ الجُمُعَةُ بهم ، وَيِتْبَعُهُم الباقُونَ ، ولا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ البُنْيانِ بَعْضِه بَبَعْض ، وحُكِيَ عن الشَّافِعِيِّ / أنَّه شَرْطٌ ، ولا يَصِيعُ ؛ لأنَّ القَرْيَةَ(٢) المُتَقَارِبَةَ البُنْيانِ قَرْيَةٌ مَبْنِيَّةٌ على ما جَرَتْ به عَادَةُ القُرَى ، فأَشْبَهَتِ المُتَّصِلَةَ ؛ ومتى كانت القَرْيَةُ لا تَجِبُ الجُمُعَةُ على أهْلِها بأَنْفُسِهمْ ، وكانوا بحَيْثُ يَسْمَعُونَ النِّدَاءَ من مِصْرِ (٦) ، أو من قَرْيَةٍ تُقامُ فيها الجُمْعَةُ ، لَزِمَهُم السَّعْنُي إليها ؛ لِعُمُومِ الآيةِ .

> فصل : فأما الإسْلامُ والعَقْلُ والذُّكُوريَّةُ ، فلا خِلافَ في اشْتِرَاطِها ، لِوُجُوب الجُمُعَةِ وانْعِقَادِها ؛ لأنَّ الإسلامَ والعَقْلَ شَرْطانِ لِلتَّكْلِيفِ وصِحَّةِ العِبادَةِ

⁽١) في ١، م : ٩ والحركات ، . والخركاة معربة عن الفارسية ، وكانت تطلق في أول الأمر على المحل الواسع ، وبالأخص على الخيمة الكبيرة التي يتخذها أمراء الأكراد والأعراب والتركان مسكنا لهم ، ثم أطلقت على سرادق الملوك والوزراء . الأسماء الفارسية المعربة ٥٣ ، ٥٥ .

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) في ا ، م: « المصر » .

المَحْضَةِ ، والذُّكُورِيَّةَ شَرْطً لِوُجُوبِ الجُمُعَةِ وانْعِقادِها ، لأَنَّ الجُمُعَةَ يَجْتَمِعُ لها الرِّجالُ ، والمَرْأَةُ ليستْ من أهْلِ الحُضُورِ في مجامِع الرِّجالِ ، ولَكِنَّها تَصِحُّ منها لِسِحَّةِ الجماعةِ منها ، فإنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يُصَلِّينَ مع النَّبِيِّ عَلِيلِ في الجماعةِ . وأمَّا البُلُوعُ ، فهو شَرْطٌ أيضا لِوُجُوبِ الجُمُعَةِ وانْعِقادِها ، في الصَّحِيجِ من المذهبِ ، وقولِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ ؛ لأنَّه مِن شَرائِط التَّكْلِيفِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِه عليه السَّلامُ : « رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الصَّبِيِّ حتى يَبْلُغ » في أَنْها وَاجِبَةٌ عليه ، بِنَاءً على تَكْلِيفِه . ولا مُعَوَّلَ عليه . الصَّبِيِّ الصَّبِيِّ المُمَيِّزِ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّها وَاجِبَةٌ عليه ، بِنَاءً على تَكْلِيفِه . ولا مُعَوَّلَ عليه .

فصل: فأمّا الأرْبَعُونَ ، فالمَشْهُورُ في المذهبِ أنّه شَرْطٌ لِوُجُوبِ الجُمُعَةِ وَصِحَّتِها . ورُوِيَ ذلك عن عمر بن عبد العزيزِ ، وعُبَيْد اللهِ بن عبد اللهِ بن عُتبة . وهو مذهبُ مالِكِ ، والشَّافِعيِّ . وَرُوِيَ عن أَحمدَ أَنّها لا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِخَمْسِينَ ؛ لما وهو مذهبُ مالِكِ ، والشَّافِعيِّ . وَرُوِيَ عن أَحمدَ أَنّها لا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِخَمْسِينَ ؛ لما وَي أَبو بكر النَّجَّادُ ، عن عبد المَلِكِ الرَّقَاشِيّ ، حَدَّثَنا رَجَاءُ بن سَلَمَةَ ، حَدَّثَنا عَبَّادُ بن عَبَادٍ المُهُلِّيِّ ، عن جعفر بن الزَّبْيرِ ، عن القاسِمِ ، عن أبى أَمَامَة ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلَي عَن الرَّهُويِّ ، عن أبى سَلَمَة ، قال : قلتُ لأبي هُرَيْرَة : وَنَ ذَلِكَ ﴾ (*) . وبإسْنَادِهِ عن الزُّهْرِيِّ ، عن أبى سَلَمَة ، قال : قلتُ لأبي هُرَيْرَة : على كَمْسِينَ رَجُلًا ، ولا تَجِبُ عَلَى مَا عَلَى كَمْ تَجِبُ الجُمُعَةُ مِن رَجُلٍ ؟ قال : لمّا بَلَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَلِيْكُ خُونَ ذَلِكَ ﴾ (*) . وبإسْنَادِهِ عن الزَّهْرِيِّ ، عن أبى سَلَمَة ، قال : قلتُ لأبى هُرَيْرَة : عَمْسِينَ جَمَّعَ بهم رسولُ اللهِ عَلَيْكُ . وعن أَحمدَ أَنّها تَنْعَقِدُ بِثلاثَةٍ . وهو قولُ لا وَعَن أَحْدَ أَنّها تَنْعَقِدُ بِثلاثَةٍ . وهو قولُ الأُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعةِ فَاسْعُواْ الْمُورِي اللهَ الشَّلاثَةُ . وقال أبو حَنِيفَة : تَنْعَقِدُ المَدْعُ فِيهِ الشَّلاثَةُ . وقال أبو حَنِيفَة : تَنْعَقِدُ إلَى ذِكْ لِلْهُ الشَّلاثَةُ . وقال أبو حَنِيفَة : تَنْعَقِدُ المَدْ فَي الشَّلاثَةُ . وقال أبو حَنِيفَة : تَنْعَقِدُ اللهُ عَلَيْ اللهُ وقال أبو حَنِيفَة : تَنْعَقِدُ اللهُ عَلَى الشَلْهُ عَلَى الشَّلاثَةُ . وقال أبو حَنِيفَة : تَنْعَقِدُ اللهُ عَلَى الشَلْهُ اللهُ السَّلَةُ اللهُ عَلَى المُعَلَّا اللهُ السَّلَاثِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى المُعَلِّ اللهُ السَّلَا اللهُ السَّلِي اللهُ السَّلَا اللهُ السَّلَا اللهُ السَّلِي السَّلَا اللهُ السَّلَا اللهُ السَّلَا اللهُ اللهُ اللهُ السَّلَا اللهُ اللهُ اللهُ السَّلَا اللهُ السَّلُولُ اللهُ السَّلُولُ اللهُ السَّلُولُ اللهُ السَّلَا اللهُ ال

⁽٤) تقدم تخريجه في ٢ / ٥٠ .

⁽٥) أخرجه الدارقطني ، في : باب ذكر العدد في الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن الدارقطني ٢ / ٤ . وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد للطبراني في الكبير . مجمع الزوائد ٢ / ١٧٦ .

⁽٦) سورة الجمعة ٩ .

بأرْبَعَةِ ؛ لأنَّه عَدَدٌ يَزِيدُ على أَقُلِّ الجَمْعِ المُطلَقِ ، أَشْبَهَ الأَرْبَعِينَ . وقال رَبِيعَةُ : تَنْعَقِدُ بائنَى عَشَرَ رَجُلًا ؛ لما رُوِى عن النَّبِي عَلَيْكُ ، أَنَّه كَتَبَ إلى مُصْعَبِ بن عُمَيْرِ بالمَدينَةِ ، فأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّى الجُمُعَةَ عند الزَّوَالِ رَكْعَتَيْنِ ، وأن يَخْطُبَ فيهما . بالمَدينةِ ، فأمَرَهُ أَنْ يُصَلِّى الجُمُعَة عند الزَّوَالِ رَكْعَتَيْنِ ، وأن يَخْطُبَ فيهما . فجمَّعَ مُصْعَبُ بنُ عُمَيْرِ فى بَيْتِ سَعْدِ بن خَيْثَمَةَ بائنَى عَشَرَ رَجُلًا ، وعن جابِرٍ ، قال : كُنَّا مع رسولِ الله عَلَيْكَ يومَ الجُمُعَةِ ، فَقَدِمَتْ سُويْقَةٌ ، فخرَجَ جابِرٍ ، قال : كُنَّا مع رسولِ الله عَشَرَ رَجُلًا ، أنا فيهم ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وإذَا رَأُواْ لِنَاسُ إليها ، فلم يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، أنا فيهم ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وإذَا رَأُواْ يَجَارَةً أَوْ لَهُوا انْفَضُواْ إلَيْهَا وتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ (١٠) إلى آخر الآية . رَوَاه مُسْلِمٌ (١٠) . وما يُشْتَرَطُ للاسْتِداءِ يُشْتَرَطُ للاسْتِداءَةِ . ولَنا ، ما رَوَى كَعْبُ بنُ مَالِكٍ ، قال : أوَّلُ مَن جَمَّعَ بنا أَسْعَدُ بن زُرَارَةَ ، فى هَرْمِ النَّبِيتِ (١٠) ، مِن حَرَّةٍ بَنِى بَيَاضَةَ (١١) ، فى مَن جَمَّع بنا أَسْعَدُ بن زُرَارَةَ ، فى هَرْمِ النَّبِيتِ (١٠) ، مِن حَرَّةِ بَنِى بَيَاضَةَ (١١) ، فى مَن جَمَّع بنا أَسْعَدُ بن زُرَارَةً ، فى هُوْمِ النَبِيتِ (١٠) ، عن عَطَاءٍ ، عن جابِرِ بن عبد نقيع الخَضَمَاتِ (١٥). قلتُ له : كم كُنْتُمْ يَوْمَعْذِ ؟ قال : أَرْبَعُونَ . رَوَاه أُبو دَاوُدَ (١٠) ، والأَثْرَمُ . ورَوَى خُصَيْفٌ ، عن عَطَاءٍ ، عن جابِر بن عبد الله ، قال : مَضَتِ السُنَةُ أَنَّ فى كُلِّ أَرْبَعِينَ فما فَوْقَها جُمُعَةً . رَوَاه

⁽٧) أخرج البيهقي ما يقاربه ، في : باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، ولفظه : أن مصعب بن عمير حين بعثه النبي عليه إلى المدينة جمع بهم وهم اثنا عشر رجلا . السنن الكبرى ٣ / ١٧٩ .

⁽٨) سورة الجمعة ١١ .

⁽٩) فى : باب فى قوله تعالى ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهوا ... ﴾ من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٥ . كا أخرجه البخارى ، فى : باب إذا نفر الناس عن الإمام فى صلاة الجمعة ... ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب قول الله تعالى ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهوا ... ﴾ ، من كتاب البيوع ، وفى : تفسير سورة الجمعة ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٢ / ١٦ ، ٣ / ٧١ ، ٣ / ١٨٩ . والترمذى ، فى : تفسير سورة الجمعة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحود كل ١٩٩ / ١

⁽١٠) الهزم ؛ المطمئن من الأرض ، والنبيت : أبو حي باليمن ، اسمه عمرو بن مالك .

⁽١١) الحرة : الأرض ذات الحجارة السود . وبنو بياضة : بطن من الأنصار .

⁽١٢) النقيع : موضع قريب من المدينة كان يستنقع فيه الماء ، أى يجتمع . والخضمات : موضع بنواحى المدينة .

⁽١٣) أخرجه أبو داود ، في : باب الجمعة في القرى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٦ . وابن ماجه ، في : باب فرض الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٣ .

الدَّارَقُطْنِيِّ (١٤) . وضَعَّفَهُ ابنُ الجَوْزِيِّ . وقولُ الصَّحَابِيِّ : مَضَتِ السُّنَةُ . يَنْصَرِفُ إِلَى سُنَّةِ رسولِ اللهِ عَيِّلِيَّهِ . فأمَّا مَن رَوَى أَنَّهم كانوا اثْنَى عَشَرَ رَجُلًا ، فلا يَصِحُ ؟ فإنَّ ما رَوَيْنَاهُ أَصَحُ منه رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ . والخَبُرُ الآخَرُ يَحْتَمِلُ أَنَّهم عَادُوا فإنَّ ما رَوَيْنَاهُ أَصَحُ منه رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ . والخَبُرُ الآخَرُ يَحْتَمِلُ أَنَّهم عَادُوا قبلَ طُولِ الفَصْلِ . فأمَّا الثَّلاثةُ ولَحَضَرُوا القَدْرَ الواجِبَ ، ويَحْتَمِلُ أَنَّهم عادُوا قبلَ طُولِ الفَصْلِ . فأمَّا الثَّلاثةُ والأَرْبَعَةُ فَتَحَكُم بالرَّأَي فيما لا مَدْخَلَ له فيه ، فإنَّ التَّقْدِيراتِ بَابُها التَّوْقِيفُ ، فلا مَدْخَلَ لِلرَّأْي فيها ، ولا مَعْنَى لاشْتِرَاطِ كَوْنِه جَمْعًا ، ولا لِلزِّيَادَةِ على الجَمْعِ ، إذْ لا مَثَى فَلَ مَ ، ولو كان الجَمْعُ كافِيًا فيه ، لا كُتُفِي بالاثْنَيْنِ ؛ فإنَّ الجَماعة تَنْعَقِدُ بهما .

فصل: فأمَّا الاسْتِيطانُ ، فهو شَرْطٌ في قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . وهو الإقامَةُ في قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . وهو الإقامَةُ في قَرْيَةٍ ، على الأوصافِ المَذْكُورَةِ ، لا يَظْعَنُونَ عنها صَيْفًا ولا شِتَاءً ، ولا تَجِبُ على مُقِيمٍ في قَرْيَةٍ يَظْعَنُ أَهْلُها عنها في الشِّتَاءِ / دُونَ الصَّيْفِ ، أو في بعض السَّنَةِ ، فإنْ خَرِبَتِ القَرْيَةُ أو بعضُها ، وأهْلُها مُقِيمُونَ بها ، عازِمُونَ على إصْلاحِها ، فحُكْمُها باقٍ في إقامَةِ الجُمُعَةِ بها . وإنْ عَزَمُوا على النَّقْلَةِ عنها ، لم تَجِبْ عليهم ؟ لِعَدَمِ الاسْتِيطانِ .

فصل: واخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فَى شَرْطَيْنِ آخَرَيْنِ (١٥): أحدهما ، الحُرِّيَّةُ . وَنَذْكُرُها فَى مَوْضِعِها إِن شَاءَ اللهُ تعالى . والثانى ، إذْنُ الإمام . والصَّحِيحُ أَنَّه ليس بَشَرْطٍ . وبه قال مالِك ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ . والثانية : هو شَرْطٌ . رُوِى ذلك عن الحسنِ ، والأوْزَاعِيِّ ، وحَبِيبِ بن أَبِي ثَابِتٍ ، وأبي حنيفة ؛ لأنَّه لا يُقِيمُها إلَّا الأَئِمَّةُ فَى كُل عَصْرٍ ، فصارَ ذلك إجْماعًا . ولَنا ، أنَّ عليًّا صَلَّى الجُمُعَةَ بالنَّاسِ

⁽¹²⁾ في : باب ذكر العدد في الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن الدارقطني ٢ / ٤ . (١٥) سقط من : الأصل .

وعثمانُ مَحْصُورٌ ، فلم يُنْكِرْهُ أَحَدٌ ، وصَوَّبَ ذلك عثمانُ ، وأمَرَ بالصلاةِ معهم . فَرَوَى حُمَيْدُ بن عبد الرحمن ، عن عُبَيْد الله بن عَدِيّ بن الْخِيَار ، أنَّه دَخَلَ على عثمانَ وهو مَحْصُورٌ ، فقال : إنَّه قد نَزَلَ بك ما تَرَى ، وأنتَ إمَامُ العَامَّة ، (١٦ وهو يُصلِّي بنا إمَامَ فِتْنَةٍ ، وأنا أتَّحَرُّ جُ من الصَّلاةِ معه ١١٠ . فقال : إنَّ الصَّلاةَ مِن أَحْسَن ما يَعْمَلُ النَّاسُ ، فإذَا أَحْسَنُوا فأَحْسِنْ معهم ، وإذا أساءُوا فاجْتَنِبْ إسَاءَتُهُم . أَخْرَجَهُ البُخَارِيُ (١٧) ، والأثْرَمُ . وهذا لَفْظُ روَايَةِ الأثْرَمِ . وقال أَحْمَدُ : وَقَعَتِ الفِتْنَةُ بالشَّامِ تِسْعَ سِنِينَ ، فكانوا يُجَمِّعُونَ . ورَوَى مَالِكٌ ، في ﴿ المُوطَّأُ ﴾(١٨) عن أبي جَعفر القَارِئ ، أنَّه رَأى صَاحِبَ الْمَقْصُورَةِ في الفِتْنَة حين حَضَرَتِ الصَّلاةُ ، فَخَرَجَ يَتْبُعُ النَّاسَ ، يقول : مَن يُصَلِّي بالنَّاس . حتى انْتَهَى إلى عبد الله بن عمر ، فقال له عبدُ الله بن عمَرَ : تَقَدَّمْ أنتَ فَصلِّ بين يَدَى النَّاسِ . ولأنَّها مِن فَرَائِضِ الأعْيَانِ ، فلم يُشْتَرَطْ لها إِذْنُ الإمامِ ، كالظُّهْرِ ، ولأنَّها صلاةٌ أَشْبَهَتْ سائِرَ الصَّلَوَاتِ . وما ذَكَرُوهُ إجْمَاعًا لا يَصِيعُ ، فإنَّ النَّاسَ يُقِيمُونَ الجُمُعَاتِ في القُرَى من غير اسْتِثْذَانِ أَحَدٍ ، ثم لو صَحَّ أنَّه لم يَقَعْ إلَّا ذلك لَكان إجْماعًا على جَوَاز ما وَقَعَ ، لا علَى تَحْرِيمِ غيره ، كالحَجِّ يَتَوَلَّاهُ الأَئِمَّةُ ، وليس بشَرْطٍ فيه . فإنْ قُلْنا : هُو شَرْطٌ . فلم يَأْذَن الإمامُ فيه (١٩) ، لم يَجُزْ أن يُصَلُّوا جُمُعَةً ، وصَلَّوْا ظُهْرًا . وإنْ أَذِنَ فِي إِقَامَتِها ثُم مات ، بَطَلَ إِذْنُه بِمَوْتِه (١٩) . فإنْ صَلَّوْا ، ثم بَانَ أَنَّه قد / مَاتَ ١٨٦/٢ ظ قبلَ ذلك ، فهل تُجْزِئُهم صَلَاتُهم ؟ على رِوَايَتَيْنِ : أَصَحُّهما ، أنَّها تُجْزِئُهم ؛ لأنَّ المُسْلِمِينَ في الأَمْصار النَّائِيَةِ عن بَلَدِ الإمامِ لا يُعِيدُونَ ما صَلَّوا من الجُمُعَاتِ بعد مَوْتِه ، ولا نَعْلَمُ أَحَدًا أَنْكُرَ ذلك عليهم ، فكان إجْماعًا . ولأنَّ وُجُوبَ الإعادَةِ

⁽١٦-١٦) في صحيح البخاري : « ويصلي لنا إمام فتنة ونتحرج » .

⁽١٧) في : باب إمامة المفتون والمبتدع ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ١٧٨ .

⁽١٨) لم نجده في نسخة الموطأ التي بين أيدينا .

⁽١٩) سقط من: الأصل.

يَشُقُّ ؛ لِعُمُومِه فى أَكْثَرِ البُلْدَانِ . وإن تَعَذَّرَ إِذْنُ الإِمَامِ لِفِتْنَةٍ ، فقال القاضى : ظَاهِرُ كلامِه صِحَّتُها بغيرِ إِذْنِ ، على كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ . فعلَى هذا يكونُ الإِذْنُ مُعْتَبَرًا مع إِمْكانِه ، ويَسْقُطُ اعْتِبَارُه بِتَعَذَّرِهِ .

فصل: ولا يُشْتَرَطُ لِلْجُمُّعَةِ المِصْرُ . رُوِى نحُو ذلك عن ابنِ عمر ، وعمر بن عبد العزيز ، والأوْزَاعِيِّ ، واللَّيْثِ ، ومَكْحُولِ ، وعِكْرِمَة ، والشَّافِعِيِّ . وَرُوِى عن عليٍّ رَضِي الله عنه أَنَّه قال : لا جُمُّعَة ولا تَشْرِيقَ إِلَّا في مِصْرٍ جَامِعٍ ''' . وبه قال الحسنُ ، وابنُ سِيرِينَ ، وإبراهيمُ ، وأبو حَنيفة ، ومحمدُ بن الحسنِ ؛ لأنَّه قد رُوِى عن النَّبِيِّ عَيِّلِيِّ أَنَّه قال : « لا جُمُّعَة ولا تَشْرِيقَ إِلَّا في مِصْرٍ جَامِعٍ »''' . ولنا ، ما رَوَى كَعْبُ بنُ مالِكِ ، أنَّه قال : أَسْعَدُ بن زُرَارَةَ أَوَّلُ مَن جَمَّعَ بنا في هَرْمِ النَّبِيتِ مِن حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ ، في نَقِيعٍ يقالُ له : نقِيعُ الخَصَماتِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ ''' . من حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَة ، في نَقِيعٍ يقالُ له : نقيعُ الخَصَماتِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ ''' . فال ابنُ جُرَيْجٍ : قلتُ لِعَطَاءٍ : تَعْنِي إذا كان ''' ذلك بِأَمْرِ النَّبِيِّ عَيِّلِيِّهِ ؟ قال . نقم . قال الخَطَّابِيُّ ''') : حَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ قريةٌ ''' على مِيلِ من المَدِينَةِ . وعن ابنِ نعم . قال الخَطَّابِيُّ ''') : حَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ قريةٌ ''' على مِيلِ من المَدِينَةِ لَجُمُعَة جُمِّعَتْ بعدَ جُمُعَةِ المَدِينَةِ لَجُمُعَة جُمِّعَتْ بعدَ جُمُعَةِ المَدِينَةِ لَجُمُعَة جُمِّعَتْ بعدَ جُمُعَةِ المَدِينَةِ لَجُمُعَة جُمُعَتْ بِعُولَانَا '' من البَحْرَيْنِ مِن قُرَى عَبْدِ القَيْسِ . رَوَاهُ البُخَارِيُّ ''' . ورَوَى أبو بِجُوانَا ''' من البَحْرَيْنِ مِن قُرَى عَبْدِ القَيْسِ . رَوَاهُ البُخَارِيُّ ''' . ورَوَى أبو

⁽٧٠) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب القرى الصغار ، من كتاب الجمعة ، موقوفًا على على . مصنف عبد الرزاق ٣ / ٢٦ ، ١٦٨ ، وابن أبى شيبة ، فى : باب من قال لا جمعة ولا تشريق إلا فى مصر جامع ، من كتاب الصلوات ، موقوفًا على على . مصنف ابن أبى شيبة ٢ / ١٠١ . وانظر نصب الراية ٢ / ١٩٥ .

⁽۲۱) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۰۵.

⁽۲۲) في ١: ﴿ أَكَانَ ﴾ .

⁽٢٣) في معالم السنن ١ / ٢٤٥ .

⁽٢٤) سقط من : الأصل .

⁽۲۰) في ا ، م : ﴿ بجراثي ﴾ تحريف .

وجواثاء ، يمد ويقصر : حصن لعبد القيس بالبحرين . معجم البلدان ٢ / ١٣٦ .

⁽٢٦) في : باب الجمعة في القرى والمدن ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب وفد عبد القيس ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ٦ ، ٥ / ٢١٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الجمعة في القرى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٦ .

هُرَيْرَةَ ، أَنَّه كَتَبَ إِلَى عَمْرَ يَسْأَلُه عِنِ الجُمُعَةِ بِالبَحْرَيْنِ ، وَكَانِ عَامِلَه عليها . فَكَتَبَ إِلَيه عَمْرُ : جَمِّعُوا(٢٧) حيثُ كُنْتُمْ . رَوَاه الأَثْرَمُ(٢٨) . قال أحمد : إسْنَادٌ (٢٩) جَيِّدٌ . فأمَّا خَبَرُهم فلم يَصِحَّ . قال أحمد : ليس هذا بِحَدِيثٍ ، وَرَوَاه الأَعْمَشُ ، عن (٣٠ أَبِي سعيد ٣) الْمَقْبُرِيِّ ، ولم يَلْقَهُ . قال أحمد : الأَعْمَشُ لم يَسْمَعْ من (٣٠ أَبِي سعيد ٣) ، إنَّما هو عن علي ، وقولُ عمرَ يُخَالِفُه .

فصل: ولا يُشترَطُ لِصِحَّةِ الجُمُعَةِ إِقَامَتُها في البُنيانِ ، ويجوزُ إِقَامَتُها فيما قَارَبَهُ من الصَّحْراءِ . وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشَّافِعِيُّ : لا تجُوزُ في غيرِ البُنْيَانِ ؛ لأنَّه مَوْضِعٌ يجوزُ لِأَهْلِ المِصْرِ قَصْرُ الصلاةِ فيه ، فأَشْبَهَ البَعِيدَ . ولَنا ، / أَن مُصْعَبَ بنَ ١٨٧/٢ عُمَيْرٍ جَمَّعَ بالأَنْصَارِ في هَرْمِ النَّبِيتِ في نَقِيعِ الخَضَمَاتِ (٢١) ، والنقيعُ : بَطْنٌ من الأَرْضِ يَسْتَنْقِعُ فيه الماءُ مُدَّةً ، فإذا نَضَبَ الماءُ نَبَتَ الكَلَّأ . ولأَنَّه مَوْضِعٌ لِصلاةِ العِيدِ ، فجازَتْ في الجُمُعَةُ ، كالجامِع ، ولأَنَّ الجُمُعَةَ صلاةً عِيدٍ ، فجازَتْ في المُصَلِّقِ المُصَلِّقِ المُصَلِّقِ عَلَمُ الشَّيرَاطِ ذلك ، ولا نَصَّ في المُصَلِّقِ ، فلا يُشْتَرَطُ .

• ٢٩ - مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ صَلَّوْا أَعَادُوهَا ظُهْرًا ﴾

وجُمْلَتُه أنَّ ما كان شَرْطًا لِوُجُوبِ الجُمُعَةِ ، فهو شَرْطٌ لِانْعقادِها ، فمتى

(المغنى ٣ / ١٤)

⁽۲۷) في ا ، م : « اجمعوا ، .

⁽۲۸) وأخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان يرى الجمعة في القرى وغيرها ، من كتاب الصلوات . مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٠١ .

⁽٢٩) في ١، م: « إسناده » .

⁽٣٠-٣٠) فى الأصل ، ١: ٥ سعيد » . ويأتى بعد هذا أنه روى عن على ، والذى روى عن على هو أبو سعيد المقبرى ، واسمه كيسان ، انظر تهذيب التهذيب ٨ / ٤٥٣ . أما ابنه سعيد ابن أبى سعيد ، فلم يرو عن على رضى الله عنه . انظر التهذيب أيضا ٤ / ٣٨ .

⁽٣١) تقدم في صفحة ٢٠٥.

صَلَّوا جُمُعَةً مع اخْتِلال بعضِ شُرُوطِها ، لم يَصِحَّ ، ولَزِمَهُم أَن يُصَلُّوا ظُهْرًا ، ولا يُعَدُّ في الأَرْبَعِينَ الذينَ تَنْعَقِدُ بهم الجُمُعَةُ مَنْ لا تَجِبُ عليه ، ولا يُعْتَبَرُ اجْتِماعُ الشُّرُوطِ لِلصِّحَّةِ ، بل تَصِحُّ ممَّن لا تَجِبُ عليه ، تَبَعًا لمن وَجَبَتْ عليه ، ولا يُعْتَبَرُ في وُجُوبِها كَوْنُه ممَّن تَنْعَقِدُ به ، فإنَّها تَجِبُ على مَن يَسْمَعُ النِّدَاءَ مِن غيرِ أَهْلِ المِصْرِ ، ولا تَنْعَقِدُ به .

فصل: ويُعْتَبُرُ اسْتِدَامَةُ الشُّرُوطِ في القَدْرِ الوَاجِبِ من الخُطْبَتَيْنِ. وقال أبو حنيفة ، في رواية عنه: لا يُشْتَرَطُ العَدَدُ فيهما ؛ لأَنَّه ذِكْرٌ يَتَقَدَّمُ الصلاة ، فلم يُشْتَرَطْ له العَدَدُ ، كالأذانِ . ولَنا ، أنَّه ذِكْرٌ من شَرائِطِ الجُمُعَةِ ، فكان مِن شُرْطِهِ العَدَدُ ، كَتَكْبِيرَةِ الإحْرامِ ، ويُفَارِقُ الأَذَانَ ، فإنَّه ليس بِشَرْطِ ، وإنَّما مَقْصُودُه العَدْدُ ، كَتَكْبِيرةِ الإعْلامُ للْعَائِبِينَ ، والخُطْبَةُ مَقْصُودُها التَّذْكِيرُ والمَوْعِظَةُ ، وذلك إنَّما يكونُ لِلْحَاضِرِينَ ، وهي مُشْتَقَةٌ من الخِطابِ ، والخِطابُ إنَّما يكونُ لِلْحَاضِرِينَ . يكونُ لِلْحَاضِرِينَ ، وهي مُشْتَقَةٌ من الخِطابِ ، والخِطابُ إنَّما يكونُ لِلْحَاضِرِينَ . وهي مُشْتَقَةٌ من الخِطابِ ، والخِطابُ إنَّما يكونُ لِلْحَاضِرِينَ . وهي أَنْنَاءِ الخُطْبَةِ ، ثم عَادُوا فَحَضَرُوا القَدْرَ الواجِبَ ، ثم يَنْفَضُّوا ويَعُودُوا قبلَ شُرُوعِهِ في فعلَى هذا إن الفَضُوا في أثنَاءِ الخُطْبَةِ ، ثم عَادُوا فَحَضَرُوا القَدْرَ الواجِبَ ، ثم يَنْفَضُّوا ويَعُودُوا قبلَ شُرُوعِهِ في وإلَّا لمُ يُحْرِبُوهِ م ، إلَّا أَنْ يَحْضُرُوا القَدْرَ الواجِبَ ، ثم يَنْفَضُّوا ويَعُودُوا قبلَ شُرُوعِهِ في الصلاقِ ، مِن غيرِ طُولِ الفَصْلِ ، فإنْ طالَ الفَصْلُ ، لَزِمَه إعادَةُ الخُطْبَةِ ، إن كان الوَقْتُ مُتَّسِعٌ لها ، لِتَصحَ لهم الوَقْتُ مُتَّسِعً لها ، لِتَصحَ لهم الوَقْتُ مُتَّسِعً لها ، لِتَصحَ لهم العَدْ الجُمُعَةِ ، والوَقْتُ مُتَّسِعً لها ، لِتَصحَ لهم العادَة . العَادَة العَادَة . العَادَة . العَادَة . العَادَة . العَادَة . العَادَة . العَادَة العَادِقَةُ العَالَةُ العَالَ العَادَة . العَادَة العَادَة العَلَةُ العَادَة . العَادَة العَادَة العَادَة . العَادَة العَادَة . العَادَة العَادَة . العَادَة العَدَة العَدَادُ العَدَادُ العَادَة العَدَادُ العَدَادُ العَادَة الع

فصل: ويُعْتَبَرُ اسْتِدَامَةُ الشُّرُوطِ في جَمِيعِ الصلاةِ ، فإنْ نَقَصَ العَدَدُ قبلَ كَمالِها، فظاهِرُ كَلامِ أَحمَدَأَنَّه لايُتمُّها جُمُعَةً. وهذا أحدُ قَوْلَى الشَّافِعِيِّ؛ لأَنَّه فَقَدَ بعضَ شَرائِطِ الصلاةِ ، فأشْبَه فَقْدَ الطَّهَارَةِ . وقِيَاسُ قولِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهِم إِن انْفَضُّوا بعضَ شَرائِطِ الصلاةِ ، فأشْبَهُ أَقْدَ الطَّهَارَةِ . وقياسُ قول الْخِرَقِيِّ أَنَّهِم إِن انْفَضُّوا بعد رَكْعَةٍ ، أَنَّه يُتمُّها جُمُعةً . وهذا قولُ مالِكِ ، وقال المُزنِيُّ : هو الأَشْبَهُ عندى ؛ لقول النَّبِيِّ عَلَيْكُ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعةِ رَكْعَةً أَضَافَ إلَيْهَا عندى ؛ لقول النَّبِيِّ عَلَيْكُ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعةِ رَكْعَةً أَضَافَ إلَيْهَا

أُخْرَى »(١) . ولأنَّهم أَذْرَكُوا رَكْعَةً ، فَصَحَّتْ لهم جُمُعَةً ، كالمَسْبُوقين برَكْعَةِ ، ولأنَّ العَدَدَ شَرْطٌ يَخْتَصُّ الجُمُعَة ، فلم يَفُتْ بفواتِه في رَكْعَةٍ ، كما لو دَخَلَ وَقْتُ العَصْر وقد صَلَّوا رَكْعَةً . وقال أبو حنيفة : إن انْفَضُّوا بعد ما صَلَّى رَكْعَةً بسَجْدَةِ واحِدَةٍ ، أَتَمَّهَا جُمُعَةً ؛ لأنَّهم أَدْرَكُوا مُعْظَمَ الرَّكْعَةِ ، فأَشْبَهَ ما لو أَدْرَكُوها بسَجْدَتَيْها . وقال إسحاقُ : إن بَقِيَ معه اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، أَتَمُّها جُمُعَةً ؛ لأَنَّ أصْحابَ النَّبِيِّ عَيْقِكُ انْفَضُّوا عنه ، فلم يَبْقَ معه إلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا(٢) ، فأتَّمَّها جُمُعَةً (°°). وقال الشَّافِعِيُّ ، في أَحَدِ أَقُوالِه : إن بَقِيَ معه اثْنَانِ ، أَتَمَّها جُمُعَةً . وهو قولُ التَّوْرِيِّ ؛ لأنَّهم (١) أقلُّ الجَمْع . وحَكَى عنه أبو ثَوْر : إِنْ بَقِيَ معه واحِدٌ أتَّها جُمُعَةً ؛ لأنَّ الاثْنَيْن جَمَاعَةٌ . ولَنا ، أنَّهُم لم يُدْرِكُوا رَكْعَةً كامِلَةً بشُرُوطِ الجُمُعَةِ ، فَأَشْبَهَ ما لو انْفَضَّ الجَمِيعُ قبلَ الرُّكُوعِ في الأُولَى . وقولُهُم : أَدْرَكَ مُعْظَمَ الرَّكْعَةِ . يَبْطُلُ بِمَن لَم يَفُتُه مِن الرَّكْعَة إِلَّا السَّجْدَتَان ، فإنَّه قد(°) أَدْرَكَ مُعْظَمَها . وقولُ الشَّافِعِيِّ : بَقِيَ معه مَن تَنْعَقِدُ به الجَماعةُ . قُلْنا(°) : لا يَصِحُّ ، لأنَّ هذا لا يَكْفِي في الابتداء ، فلا يَكْفِي في الدُّوامِ . إذا ثَبَتَ هذا فكُلِّ مَوْضِعٍ قُلْنا لا يُتِمُّها جُمُّعَةً . فَقِيَاسُ قُولِ الْخِرَقِيِّ أَنها تَبْطُلُ ، ويَسْتَأْنِفُ ظُهْرًا ، إِلَّا أَن يُمْكِنَهُم فِعْلُ الجُمُعَةِ مَرَّةً أُخْرَى ، فَيُعِيدُونَها . قال أبو بكر : لا أعْلَمُ خِلافًا عن أحمدَ ، إن لم يَتِمَّ العَدَدُ في الصلاةِ والخُطْبَة ، أنَّهم يُعيدُونَ الصلاةَ . وقياسُ قولِ أبي إسحاقَ بن شَاقُلا أنَّهم يُتِمُّونَها ظُهْرًا . وهذا قولُ القاضي . وقال : قد نَصَّ عليها أحمدُ في الذي زُحِمَ عن أَفْعَالِ الجُمْعَةِ حتى سَلَّمَ الإمامُ ، يُتِمُّها ظُهْرًا . وَوَجْهُ القَوْلَيْنِ قد تَقَدَّمَ (٦) .

⁽١) تقدم في صفحة ١٨٤.

⁽٢) سقط من: الأصل، ١.

⁽٣) سقط من : ١ .

⁽٤) في م: ﴿ لأنه ﴾ .

⁽٥) سقط من : ١ ، م .

⁽٦) في صفحة ١٨٩.

وجُمْلَتُه أَنَّ البَلَدَ متى كان كَبِيرًا ' ، يَشُقُّ على أَهْلِه الاجْتِماعُ في مَسْجِدٍ واحِدٍ ، ويتَعَذَّرُ ذلك لِتَباعُدِ أَقْطاره ، أو ضيق مَسْجدِه عن أَهْلِه ، كَبَغْدَادَ وأصبهانَ ونَحْوِهِما من الأمْصَارِ الكِبارِ ، جَازَتْ إقامَةُ الجماعةِ فيما يُحْتَاجُ إليه مِن جَوَامِعِها . وهذا قولُ عَطَاءِ . وأجازَهُ أبو يوسفَ في بَغْدَادَ دونَ غيرها ؛ لأنَّ الحُدُودَ تُقامُ فيها في مَوْضِعَيْن ، والجُمُعَةُ حيثُ ثُقامُ الحُدُودُ ، ومُقْتَضَى قوله ، أنَّه لو وُجِدَ بَلَدٌ آخَرُ تُقامُ فيه الحُدُودُ في مَوْضِعَيْن ، جازَتْ إقامَةُ الجُمُعَةِ في مَوْضِعَيْن منه ؟ لأنَّ الجُمُعَةَ حيثُ تُقامُ الحُدُودُ . وهذا قولُ ابنِ المُبَارَكِ . وقال أبو حنيفة ، ومالِكٌ والشَّافِعِيُّ : لا تجوزُ الجُمُعَةُ في بَلَدٍ واحِدٍ في أَكْثَرَ من مَوْضِعٍ واحِدٍ ؛ لأنَّ النَّبِّي عَلَيْكِ لِم يَكُنْ يُجَمِّعُ إِلَّا في مَسْجِدٍ واحِدٍ ، وكذلك الخُلَفَاءُ بعده ، ولو جَازَ لم يُعَطِّلُوا المساجد ، حتى قال ابنُ عمر : لا تُقامُ الجُمُعَةُ إِلَّا في المَسْجِدِ الأَكْبَر ، الذي يُصلِّى فيه الإمامُ . ولنا ، أنَّها صلاةٌ شُرعَ لها الاجْتِماعُ والخُطْبَةُ ، فجَازَتْ فيما يُحْتَاجُ إليه من المَوَاضِع ، كصلاةِ العِيدِ ، وقد ثَبَتَ أنَّ عليًّا ، رَضِيَى الله عنه ، كان يَخْرُ جُ يومَ العِيدِ إلى المُصلِّى ، ويَسْتَخْلِفُ على ضَعْفَةِ النَّاسِ أبا مسعودٍ البَدْرِيُّ ، فيُصلِّى بهم . فأمَّا تَرْكُ النَّبِيِّ عَيْقِكَ إِقامةَ جُمُعَتَيْن ، فَلِغِنَاهم عن إِحْدَاهُما ، ولأنَّ أَصْحَابَه كانوا يَرَوْنَ سَماعَ نُحطَّبَتِه ، وشُهُودَ جُمُعَتِه ، وإن بَعُدَتْ مَنازِلُهم ؛ لأنَّه المُبَلِّغُ عن اللهِ تعالى ، وشارعُ الأحْكامِ ، ولمَّا دَعَتِ الحَاجَةُ إلى ذلك في الأمصارِ صُلِّيتْ في أماكِنَ ، ولم يُنْكُرْ ، فصارَ إجْماعًا . وقولُ ابن عمر ، يَعْنِي أَنَّهَا لا تُقامُ في المساجِدِ الصِّغارِ ، ويُتْرَكُ الكّبِيرُ . وأمَّا اعْتِبارُ ذلك بإقامةِ الحُدُودِ ، فلا وَجْهَ له . قال أبو دَاوُدَ : سمعتُ أحمدَ يقولُ : أيُّ حَدٍّ كان يُقامُ

[.]١: سقط من :١.

بالمَدِينَةِ ؟ قَدِمَها مُصْعَبُ بن عُمَيْرٍ وهم مُخْتَبِثُونَ^(٢) في دارٍ ، فجَمَّعَ بهم وهم أَرْبَعُونَ .

فصل : فأمَّا مع عَدم الحاجةِ فلا يجوزُ ("أكثرُ من واحِدةٍ") ، وإن حَصلَ الغِنَى باثْنتَيْن (٤) / لم تَجُزِ الثالثة ، وكذلك ما زاد ، لا نَعْلَمُ في هذا مُخَالِفًا ، إلَّا أَن عَطاءً ١٨٨/٢ ظ قِيلَ له : إِن أَهْلَ البَصْرةِ لا يَسَعُهُم المَسْجِدُ الأَكبرُ . قال : لِكُلِّ قَوْمٍ مَسْجِدٌ يُجَمُّعُونَ فيه ، ويُجْزِئُ ذلك من التَّجْمِيعِ في المَسْجِدِ الأكبر . وما عليه الجُمْهُورُ أَوْلَى ، إذْ لم يُنْقَلْ عن النَّبِيِّ عَيْنَا وخُلَفَائِهِ أَنَّهم جَمَّعُوا أَكْثَرَ من جُمُعَةٍ ، إذْ لم تَدْعُ الحاجةُ إلى ذلك ، ولا يجوزُ إثْباتُ الأحْكامِ بالتَّحَكُّمِ بغير دَلِيلِ ، فإن صَلَّوْا جُمُعَتَيْنِ في مِصْرٍ واحِدٍ من غير حاجَةٍ ، وإحْدَاهُما جُمُعَةُ الإمامِ ، فهي صَحِيحَةٌ تَقَدَّمَتْ أو تَأَخَّرَتْ ، والْأُخْرَى باطِلَةٌ ؛ لأنَّ في الحُكْمِ بِبُطْلَانِ جُمُعَةِ الإمامِ افْتِيَاتًا عليه ، وتَفْوِيتًا له الجُمُعَةَ ولمن يُصلِّي معه ، ويُفْضِي إلى أنَّه متى شاءَ أَرْبَعُونَ أن يُفْسِدُوا(°) صَلَاةَ أَهْلِ البَلَدِ أَمْكَنَهُم ذلك ، بأن يَجْتَمِعُوا في مَوْضِعٍ ، ويَسْبِقُوا أَهْلَ البَلَدِ بِصلاةِ الجُمْعَةِ . وقيل : السَّابِقَةُ هي الصَّحِيحَةُ ؛ لأنها لم يَتَقَدَّمُها ما يُفْسِدُها ، ولا تَفْسُدُ بعد صِحَّتِها بما بعدَها . والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ لما ذَكَرْنا . وإن كانت إخداهُما في المَسْجِدِ الجامِعِ ، والأُخْرَى في مكانٍ صَغِيرٍ لا يَسَعُ المُصَلِّينَ ، أو لا يُمْكِنُهم الصلاةُ فيه؛ لا ختِصاص السُّلْطَانِ وجُنْدِه به، أو غير ذلك، أو كان أحدُهما في قَصِبَةِ البَلَدِ ، والآخرُ في أقْصَى المَدِينَةِ ، كان مَن وُجدَتْ فيه هذه المعاني

صلاتُهم صَحِيحَةٌ دُونَ الأُخْرَى . وهذا قولُ مالِكٍ ؛ فإنَّه قال : لا أرى

⁽٢) في الأصل : ﴿ مخبيون ﴾ .

⁽٣-٣) في م : و في أكثر من واحد ، .

⁽٤) في ١، م: (باثنين » .

⁽٥) في م: (يقصدوا) .

الجُمُعَةَ إِلَّا لأَهْلِ القَصِبَةِ ؛ وذلك لأنَّ لهذه المعاني مَزِيَّةً تَقْتَضِي التَّقْدِيمَ ، فقد مها ، كجُمُعَةِ الإمامِ . ويَحْتَمِلُ أَن تَصِحَّ السَّابقَةُ منهما(١) دُونَ الْأُخْرَى ؛ لَأَنَّ إِذْنَ الإمام آكَدُ ، ولذلك اشْتُرط في إحْدَى الرِّوَايَتَيْن . وإن لم يَكُنْ لِإحْداهما مَزيَّةٌ ، لِكَوْنِهما جَمِيعًا مَأْذُونًا فيهما ، أو غيرَ مَأْذُونِ في وَاحِدَةِ منهما ، وتَسَاوَى المكانانِ في إمْكَانِ إِقَامِةِ الجُمْعَةِ في كُلِّ وَاحِدِ(٢) منهما ، فالسَّابِقَةُ هي الصَّحِيحَةُ ؛ لأَنَّها وَقَعَتْ بشُرُوطِها ، ولم يُزاحِمُها ما يُبْطِلُها ، ولا سَبَقَها ما يُغْنِي عنها ، والثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِكَوْنِها وَاقِعَةً في مِصْرٍ أُقِيمَتْ فيه جُمُعَةٌ صَحِيحَةٌ ، تُغْني عمَّا سِوَاها . ويُعْتَبُرُ ١٨٩/٢و السَّبْقُ بالإحْرَامِ ؛ لأنَّه متى أُحْرَمَ بإحْدَاهما / حَرُمَ الإحْرامُ بِغَيْرِها ؛ لِلْغِنَى عنها . فإن وَقَعَ الإحْرَامُ بهما معا فهما بَاطِلتَانِ معا(() لأنَّه لا يمكن صِحَّتُهُما معا ، وليستْ إحْداهما بالفَسادِ أَوْلَى من الأُخْرَى ، فَبَطَلَتَا ، كَالمُتَزَوِّجِ أُخْتَيْن ، أو إذا زَوَّجَ الرِّليَّانِ رَجُلَيْن . وإن لم تُعْلَم الأُولَى منهما ، أو لم يُعْلَمْ كَيْفِيَّةُ وُقُوعِهما ، بَطَلَتَا أيضا ؛ لأن إحْدَاهما باطِلَةٌ ، ولم تُعْلَمْ بعَيْنها ، وليستْ إحْدَاهُما بالإبطالِ أَوْلَى من الأُخْرَى ، فبَطَلَتا كالمَسْأَلَتَيْن . ثم إن عَلِمْنَا فَسادَ الجُمُعَتَيْن لِوُقُوعِهما معا ، وَجَبَ إِعَادَةُ الجُمُعَةِ إِن أَمْكَنَ ذلك ، لِبَقَاء الوَقْتِ ؛ لأنَّه مِصْرٌ ما أُقِيمَتْ فيه جُمُعَةٌ صَحِيحَةٌ ، والوَقْتُ مُتَّسِعٌ لإقامَتِها فلزَمَتْهم ، كما لو لم يُصلُوا شيئا . وإن تَيَقَّنَّا صِحَّةَ إِحْدَاهُما لا بِعَيْنِها ، فليس لهم أن يُصَلُّوا إلا ظُهْرًا ؛ لأنَّه مِصرٌ تَيَقَّنَّا سُقُوطَ فَرْضِ الجُمْعَةِ فيه بالأُولَى منهما ، فلم تَجُزْ إِقَامَةُ الجُمْعَةِ فيه ، كما لو عَلِمْناها . وقال القاضي : يَحْتَمِلُ أَنَّ لهم إقامةَ جُمُعَةٍ أُخْرَى ؛ لأنَّنا حَكَمْنَا بفسادِهما معا ، فكان المِصْرُ ما صُليتْ فيه جُمُعَةٌ صَحِيحَةٌ . والصَّحِيحُ الأَوُّلُ ؛ لأن الصَّحِيحَةَ لم تَفْسُدُ ، وإنَّما لم يُمْكِنْ إِثْباتُ حُكْمِ الصِّحَّةِ لها بعَيْنِها ، لِجَهْلِها ، فيَصِيرُ هذا

(٦) في الأصل، م: « منها ».

⁽V) في ا ، م : « واحدة » .

⁽٨) سقط من: الأصل.

كُلُّه (٩) كَمَا لُو زَوَّ جَ الوَلِيَّانِ أَحَدُهما قبلَ الآخر ، وجُهلَ السَّابِقُ منهما ، فإنه لا يَثْبُتُ حُكْمُ الصِّحَّةِ بالنِّسْبَةِ إلى واحِدِ بعَيْنِه ، ويثْبُتُ (١٠) حُكْمُ النِّكَاحِ في حَقِّ المَرْأَةِ ، بحيثُ لا يَحلُّ لها أِن تَنْكِحَ زَوْجًا آخَرَ . فأمَّا إِن جَهلْنَا كَيْفِيَّةَ وُقُوعِهما ، فالأوْلَى أَنْ لايَجُوزَ إِقَامَةُ الجُمُعَةِ أيضًا ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ صِحَّةُ إِحْدَاهما ، لأنَّ وُقُوعَهما معا بحيثُ لا يَسْبِقُ إِحْرَامُ إِحْدَاهما الأُخْرَى بَعِيدٌ جدًّا ، وما كان في غاية النُّدْرَةِ فَحُكْمُه حُكْمُ المَعْدُومِ ، ولأنَّنا شَكَكْنا في شَرْطِ إِقَامَةِ الجُمْعَةِ ، فلم يَجُزْ إِقَامَتُها مع الشَّكِّ في شَرْطِها . ويَحْتَمِلُ أنَّ لهم إقامَتَها ؟ لأنَّنا لم نَتَيَقَّن المانِعَ من صِحَّتِها . والأوَّلُ أوْلَى .

فصل : وإنْ أَحْرَمَ بالجُمُعَةِ ، فتَبَيَّنَ في أثناء الصلاةِ أن الجُمُعَةَ قد أُقِيمَتْ في المِصْر ، بَطَلَتِ الجُمُعَةُ ، ولَزَمَهُم اسْتِئْنَافُ الظُّهُر ؛ لأنَّنا تَبَيَّنَّا أَنَّه أَحْرَمَ بها في وَقْتٍ لا يجوزُ الإِحْرامُ بالجُمُعَةِ ، فلا تَصِحُ ، فأَشْبَهَ ما لو تَبَيَّنَ أَنَّه أَحْرَمَ بها بعد دُخُولِ وَقْتِ العَصْرِ . / وقال القاضي : يُسْتَحَبُّ أَن يَسْتَأْنِفَ ظُهْرًا . وهذا من قَوْلِه يَدُلُّ ١٨٩/٢ ظ على أنَّ له إِثْمَامَهَا ظُهْرًا قِيَاسًا على المَسْبُوقِ الذي أَدْرَكَ دُونَ الرَّكْعَةِ ، وَكَمَا لو أَحْرَمَ بالجُمُعَةِ فَانْفَضَّ العَدَدُ قبلَ إِتْمامِها . والفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ فإنَّ هذا أَحْرَمَ بها في وَقْتٍ لا تَصِحُّ الجُمْعَةُ فيه ، ولا يجوزُ الإِحْرَامُ بها ، والأَصْلُ الذي قاسَ عليه بخِلافِ هذا .

> فصل : وإذا كانت قَرْيَةٌ إلى جَانِبِ مِصْرٍ ، يَسْمَعُونَ النِّدَاءَ منه ، فأقامُوا جُمُعَةً فيها ، لم تَبْطُلْ جُمُعَةُ أَهْلِ المِصْرِ ؛ لأنَّهم في غيرِ المِصْرِ ، ولأنَّ لِجُمُعَةِ المِصْرِ مَزِيَّةً بِكَوْنِها فيه . ولو كان مِصْرَانِ مُتَقَارِبَانِ ، يَسْمَعُ أَهْلُ كُلِّ مِصْرِ نِداءَ المِصْر الآخرِ ، كأَهْلِ مِصْرَ (١١) والقَاهِرَة ، لم تَبْطُلْ جُمْعَةُ أَحَدِهما بِجُمُعَةِ الآخر . وكذلك القَرْيتانِ المُتَقارِبتانِ ؛ لأنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ منهم حُكْمَ أَنْفُسِهِمْ ، بِدَلِيلِ أنَّ جُمُعَةَ أَحِد

⁽٩) سقط من: الأصل.

⁽۱۰) في ١، م: ١ وثبت ٥.

⁽١١) يعني ما كان خارجا عن القاهرة إلى جنوبها ، الفسطاط ونحوها .

الفَرِيقَيْنِ لا يَتِمُّ عَدَدُها بالفَرِيقِ الآخرِ ، ولا تَلْزُمُهُم الجُمُعَةُ بكَمَالِ العِدَّةِ بالفَرِيقِ الآخر ، وإنَّما يَلْزَمُهم السَّعْيُ إذا لم يكنْ جُمُعَةً ، فهم كأهْلِ (١١ المَحَلَّةِ القَرِيبَةِ من المِصْرِ١١) .

٢٩٢ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَلَا جُمُعَةَ عَلَى مُسَافِرٍ ، وَلَا عَبْدٍ ، وَلَا امْرَأَةٍ ﴾

وعن أبي عبد الله ، رَحِمهُ الله ، في العَبْدِ رِوَايتانِ : إِحْدَاهُما ، أَنَّ الجُمُعَةَ عليه وَاجِبَةً . أَمَّا المَرْأَةُ فلا خِلافَ في أَنَّها لا جُمُعَةَ عليها . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مِن نَحْفَظُ عنه مِن أَهْلِ العِلْمِ أَنْ لا جُمُعَةَ عليها . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مِن نَحْفَظُ عنه مِن أَهْلِ العِلْمِ مَرُوْنَ أَنَّهُ لا جُمُعَة جُمُعَةَ على النِّساءِ . وَلاَنَّ المَرْأَةُ ليستْ مِن أَهْلِ العِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لا جُمُعَة ولذلك لا تَجِبُ عليها جَماعة . وأما المُسَافِرُ فأكثرُ أَهْلِ العِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لا جُمُعَة عليه كذلك . قالَه مالِكٌ في أَهْلِ المَدِينَةِ ، والقُّورِيُّ في أَهْلِ العِرَاقِ ، والشَّافِيُّ ، والحسنِ ، وإسحاقُ ، وأبو ثَوْدٍ . وَرُويَ ذلك عن عَطَاءٍ ، وعمرَ بن عبد العزيزِ ، والحسنِ ، والشَّعْبِيِّ . وخيكي عن الزُّهْرِيِّ ، والنَّخِيِّ ، أَنَّها تَجِبُ عليه ؛ لأَنَّ الجَمَاعَة تَجِبُ عليه ، فالجُمُعَةُ أَوْلَى . ولنا ، أَنَّ النَّيْ عَقِلْكُ كَان يُسَافِرُ فلا يُصَلِّى الجُمُعَةَ في سَفَرِه ، وكان في حَجَّةِ الوَدَاعِ بِعَرَفَةَ يومَ جُمُعَةٍ ، فصَلَّى الظُّهْرَ والعَصْرَ ، وجَمَعَ عليه ، فالجُمُعَة في سَفَرِه ، وكان في حَجَّةِ الوَدَاعِ بِعَرَفَةَ يومَ جُمُعَةٍ ، فصَلَّى الظُّهْرَ والعَصْرَ ، وجَمَعَ من فره ، وكان في حَجَّةِ الوَدَاعِ بِعَرَفَةَ يومَ جُمُعَةٍ ، فصَلَّى الظُّهْرَ والعَصْرَ ، وجَمَعَ للحَجِّرِ ، وكان في حَجَّةِ الوَدَاعِ بِعَرَفَةَ يومَ جُمُعَةٍ ، فصَلَّى الظُّهْرَ والعَصْرَ ، وجَمَعَ للحَجِّرِه ، وكان اللهِ عَلَيْكُ والخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ، رَضِي اللهُ عنهم ، كَانُوا يُقِمْونَ ولا يُشَرِقُونَ ، وقد قال إبراهيمُ : كانوا يُقِيمُونَ ولا يُشَرِقُونَ ، وعن أَلْكُ ، وبِسجِسْتَانَ السِّينِينَ . لا يُجَمِّعُونَ ولا يُشَرَّقُونَ ، وعن الحسنِ عن عبدِ الرحمنِ بن سَمُرةَ قال : أَقَمْتُ معه سَنَتَيْن (٢) بكَأْبُل ، يَقْصُرُ الحسنِ عن عبدِ الرحمنِ بن سَمُرةَ قال : أَقَمْتُ معه سَنَتَيْن (٢) بكَأُلُل ، يَقْصُرُ الحَسْرِ عن عبدِ الرحمنِ بن سَمُوةَ قال : أَقَمْتُ معه سَنَتَيْنَ أَلَا أَنَّ مَالُكُ اللَّهُ الْمُ عُلُولُ الْمَالِمُ الْمُؤْمَ اللهُ الْمُنْ الْمُ الْمُؤْمُ الْمَا الْمُؤْمِ الْمُعْمَ الْمُ الْمَالِلْمُ الْمَالِعُونَ ولا يُسْرَقُونَ

⁽١٢ – ١٢) في الأصل : ﴿ الحلة القريبة في المصر ﴾ .

⁽١) في م : ﴿ فِي الحَجِ ﴾ .

⁽٢) في ١، م: ﴿ سنين ﴾ .

الصَّلَاةَ ، ولا يُجَمِّعُ . رَوَاهُما سَعِيدٌ . وأقامَ أنَسَّ بِنَيْسَابُورَ سَنَةً أُو سَنَتَيْنِ ، فكان لا يُجَمِّعُ^(٣) ، ذَكَرَهُ ابنُ المُنْذِرِ ، وهذا إجْمَاعٌ مع السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ فيه ، فلا يَسُوغُ مُخَالَفَتُه .

⁽٣) تقدم هذا الذي سبق كله في صفحة ١٥٤.

⁽٤) سورة الجمعة ٩.

⁽٥) تقدم تخریجه فی ۱٥٩.

⁽٦) في : باب من تجب عليه الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن الدارقطني ٢ / ٣ .

⁽٧) في م : « مروجاء » خطأ ، وهو رجاء بن مرجى بن رافع الغفارى المروزى الحافظ ، سكن بغداد ، وكان ثقة ، ممن جمع وصنف ، توفى سنة تسع وأربعين ومائتين . تهذيب التهذيب ٣ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

⁽٨) سقط من : الأصل .

⁽٩) وأخرجه البيهقي مختصرا، في: باب من لاتلزمه الجمعة، من كتاب الجمعة. سنن البيهقي ٣ / ١٨٣ .=

١٩٠/٢

ولأنَّ الجُمُعَةَ يَجِبُ السَّعْمُ إليها من مَكَانِ بَعِيدٍ ، فلم تَجِبْ عليه ، كالحَجِّ والجِهادِ / ، ولأنَّه مَمْلُوكُ المَنْفَعَةِ ، مَحْبُوسٌ على السَّيِّدِ ، أَشْبَهَ المَحْبُوسَ بالدَّيْنِ ، ولأنَّها لو وَجَبَتْ عليه لَجازَ له المُضِيُّ إليهامِن غيرِ إذْنِ سَيِّده ، ولم يكنْ لِسَيِّده مَنْعُه منها ، كَسائِرِ الفَرائِضِ ، والآيةُ مَحْصُوصَةٌ بِذَوِى الأعْذارِ ، وهذا منهم .

فصل : والمُكَاتَبُ والمُدَبَّرُ حُكْمُهما فى ذلك حُكْمُ القِنِّ ؛ لِبَقَاءِ الرَّقِّ فيهما . وكذلك مَن بعضُه حُرٌّ ، فإن حَقَّ سَيِّدِه مُتَعَلِّقٌ به . وكذلك لا يَجِبُ عليه شيءٌ ممَّا يَسْقُطُ عن العَبْدِ .

فصل: إذا أَجْمَعَ المُسَافِرُ إِقَامَةً تَمْنَعُ القَصْرَ ، ولم يُرِد اسْتِيطانَ البَلَدِ ، كطالب (۱) العِلْمِ ، أو الرِّباطِ ، أو التَّاجِر الذي يُقِيمُ لِبَيْعِ مَتَاعِه ، أو مُسْتَرِى شيء لا يُنْجَزُ إِلَّا في مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ، ففيه وَجْهَانِ : أَحَدُهما ، تَلْزَمُه الجُمُعَةُ ؛ لِعُمُومِ الآيةِ ، وَدَلاَلَةِ الأُخْبارِ التي رَوْيْناهَا ، فإنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِكُمْ أُوْجَبَها إِلَّا على الْحَمْسةِ الَّذِينَ وَدَلاَلَةِ الأُخْبارِ التي رَوْيْناهَا ، فإنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِكُمْ أُوجَبَها إِلَّا على الْحَمْسةِ الَّذِينَ اسْتَثْنَاهُم ، وليس هذا منهم . والثانى : لا تَجِبُ عليه ؛ لأنَّه ليس بمُسْتَوْطِن ، والاسْتِيطانُ من شَرْطِ الوُجُوبِ ، ولأنَّه لم يَنْوِ الإِقامَةَ في هذا البَلَدِ على الدَّوَامِ ، فأَشْبَهُ أَهْلَ القَرْيَةِ الذين يَسْكُنُونَها صَيْفًا ويَظْعَنُونَ عنها شِتَاءً ، ولأنهم كانوا يُقيمُونَ فأَشْبَهُ أَهْلَ القَرْيَةِ الذين يَسْكُنُونَها صَيْفًا ويَظْعَنُونَ عنها شِتَاءً ، ولأنهم كانوا يُقيمُونَ فأَسُنَةَ والسَّنَةَ والسَّنَةُ والسَّنَةُ والسَّنَةُ والسَّنَةُ عليه فالظَّاهِرُ أَنَّها لا تَنْعَقِدُ به ، لِعَدَمِ الاسْتِيطانِ الذي هو مِن شَرْطِ النُعْقادِ . الشَّيقادِ .

فَصل : ولا تَجِبُ الجُمُعَةُ على مَن فى طَرِيقِه إليها مَطَرٌ يَبُلُ الثِّيابَ أَو وَحَلَّ يَشُقُّ المَشْى إليها فيه . وحُكِى عن مالِكِ أنَّه كان لا يَجْعَلُ المَطَرَ عُذْرًا فى التَّحَلُّفِ عنها . ولَنا، ما رُوِى عن ابنِ عَبَّاسٍ ، أنَّه أَمَرَ مُؤَذِّنَهُ فى يَوْمٍ جُمُعَةٍ فى يَوْمٍ مَطِيرٍ إذا

⁼ وعزاه الزيلمي في نصب الراية إلى الطبراني بتمامه . انظر : نصب الراية ، باب صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . ٢ / ١٩٩ .

⁽۱۰) في ١، م: ﴿ كَطَلَّبِ ﴾ .

قلتَ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ . فلا تَقُلْ : حَىَّ على الصَّلَاةِ . قُلْ : صَلُّوا ف بُيُوتِكُمْ . فقال : فكأنَّ النّاسَ اسْتَنْكَرُوا ذلك . فقال : أَتَعْجَبُونَ مِن ذا ؟ فَعَلَ ذا مَن هو خَيْرٌ مِنِّى ، إِنَّ الجُمُعَةَ عَزْمَةٌ ، وإنِّى كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُم إليها فَتَمْشُوا فى الطِّينِ والدَّحْضِ (١١) . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢) . ولأنَّه عُذْرٌ فى الجَمَاعَةِ ، فكان عُذْرًا فى الجُمُعَةِ ، / كالمَرَضِ ، وتَسْقُطُ الجُمُعَةُ بكل عُذْرٍ يُسْقِطُ الجَماعةَ ، وقد ذَكَرْنا ١٩١/٢ و الأعْذارَ فى آخِرِ صِفَةِ الصلاةِ (١٦) ، وإنما ذَكَرْنا المَطَرَ هٰهُنا لِوُقُوعِ الخِلافِ فيه .

فصل : تَجِبُ الجُمُعَةُ على الأَعْمَى . وقال أبو حنيفة : لا تَجِبُ عليه . ولنا عُمُومُ الآية ، والأَخْبَارِ . وقولُه : « الجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا على أَرْبَعَةٍ »(أُنَّ . وما ذَكَرْنَا فَ وُجُوبِ الجَمَاعَةِ عليه .

٣٩٣ ـ مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ حَضَرُوهَا أَجْزَأَتُهُم ﴾

يَعْنِى تُجْزِئُهُم الجُمُعَةُ عَنِ الظُّهْرِ ، ولا نَعْلَمُ في هذا خِلَافًا . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَن نَحْفَظُ عنه مِن أَهْلِ العِلْمِ أَنْ لا جُمُعَةَ على النِّساءِ ، وأَجْمَعُوا على أَنَّهُنَّ إِذَا حَضَرْنَ فَصَلَّيْنَ الجُمُعَةَ أَنَّ ذلك يُجْزِئُ عَنْهُنَّ ؛ لأَنَّ إسْقاطَ الجُمُعَةِ لِلتَّخْفِيفِ عَنْهُنَّ ، فإذا تَحَمَّلُوا (١) المَشَقَّةَ وصَلَّوا (١) ، أَجْزَأُهُم (١) ، الجُمُعَةِ لِلتَّخْفِيفِ عَنْهُنَّ ، فإذا تَحَمَّلُوا (١) المَشَقَّةَ وصَلَّوا (١) ، أَجْزَأُهُم (١) ،

⁽١١) الدحض: الزلق.

⁽١٢) في : باب الصلاة في الرحال في المطر ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٥ . كما أخرجه البخارى ، في : باب الكلام في الأذان ، وباب هل يصلى الإمام بمن حضر ... إلخ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ١ / ١٦٠ ، ١٦٠ ، ٢٠٠ ، ٢ / ٧ . وأبو داود ، في : باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة ... إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٥ . وابن ماجه ، في : باب الجماعة في الليلة المطيرة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٥ .

⁽١٣) في الجزء الثاني ، صفحة ٢٨٣ وما بعدها .

⁽١٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٩ .

⁽١)أى المسافر والعبد والمرأة.

كالمَريض .

فصل: والأفضلُ لِلْمُسَافِرِ حُضُورُ الجُمُعَةِ ؛ لأنّها أَكْمَلُ. فأمّا العَبْدُ فإن أَذِنَ له سَيِّدُه في حُضُورِها فهو أَفْضَلُ ؛ لِيَنالَ فَضْلَ الجُمُعَةِ وَثَوابَها ، ويَخْرُجَ من الخِلافِ . وإن مَنَعَهُ سَيِّدُه لم يَكُنْ له حُضُورُها ، إلّا أن تَقُولَ بوُجُوبِها عليه . وأما المِخلافِ . وإن كانت شابَّة ، جازَ حُضُورُها ، المرأةُ فإن كانت شابَّة ، جازَ حُضُورُها ، وصلاتُهُما كانت شابَّة ، جازَ حُضُورُها ، وصلاتُهُما في بيُوتِهِما خَيْرٌ لهما ، كارُوِي في الخَبَرِ : « وبيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ » (") . وقال أبو عمرو الشَّيْبَانِيُّ (أ) : رَأيْتُ ابنَ مَسْعُودٍ يُخْرِجُ النِّسَاءَ من الجامِع يوم الجُمْعَةِ ، يقول : اخْرُجْنَ إلى بيُوتِكُنَّ خَيْرٌ لَكُنَّ .

فصل: ولا تَنْعَقِدُ الجُمُعَةُ بأحَدِ من هؤلاءِ ، ولا يَصِحُّ أن يَكُونَ إمامًا فيها . وقال أبو حنيفة ، والشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ أن يكونَ العَبْدُ والمُسافِرُ إمَامًا فيها . وَوَافَقَهُم مالِكُّ في المُسافِرِ . وحُكِى عن أبى حنيفة أنَّ الجُمُعَة تَصِحُّ بالعَبِيدِ والمُسافِرِينَ ؛ لأنّهم والمُسافِرِينَ ؛ لأنّهم مِن غيرِ أهْلِ فَرْضِ الجُمُعَةِ ، فلم تَنْعَقِد رجالٌ تَصِحُّ منهم الجُمُعَةُ . ولنا ، أنَّهم مِن غيرِ أهْلِ فَرْضِ الجُمُعَة ، فلم تَنْعَقِد الجُمُعَة بهم ، ولم يَجُزْ أن يَوُمُّوا فيها ، كالنساءِ والصبيّانِ ، ولأنَّ الجُمُعَة إنَّما تَنْعَقِدُ بهم تَبُعًا لمن انْعَقَدَتْ بهم ، فلو انْعَقَدَتْ بهم (أو كانوا أثِمةً فيها صَارَ التَبْعُ مَتْبُوعًا ، وعليه يخرجُ الحُرُّ المُقِيمُ ، ولأنَّ الجُمُعَةَ لو انْعَقَدَتْ بهم (المُقيمَى ، ولأنَّ الجُمُعَة لو انْعَقَدَتْ بهم النساءِ والصبيّانِ .

فصل : فأمَّا المَريضُ ، ومَن حَبَسَهُ العُذْرُ من المَطَرِ والحَوْفِ ، فإذا تَكَلَّفَ حُضُورَها وَجَبَتْ عليه ، وانْعَقَدَتْ به ، ويَصِحُّ أن يكونَ إمامًا فيها ؛ لأنَّ سُقُوطَها

⁽٢) في الأصل: ﴿ وصلواتهما ﴾ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩ .

⁽٤) أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ، صاحب ديوان اللغة والشعر ، وكان صدوقا ، توفى سنة ست ومائتين . تاريخ العلماء النحويين ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

⁽٥-٥) سقط من : ١ . نقلة نظر .

عنهم إنَّما كان لِمَشَقَّةِ السَّعْيِ ، فإذا تَكَلَّفُوا وحصَلُوا فى الجامِعِ ، زالَتِ المَشَقَّةُ ، فوجبتْ عليهم ، كغير أهْلِ الأعْذارِ .

٢٩٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِمَّنْ عَلَيْهِ خُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبَلَ صَلَاتِه ظُهْرًا)
 الجُمُعَةِ قَبَلَ صَلَاةِ الإِمَامِ ، أَعَادَها بَعْد صَلَاتِه ظُهْرًا)

يَعْنِى مَن وَجَبَتْ عليه الجُمْعَةُ إذا صَلَّى الظَّهْرَ قَبَلَ أَن يُصلِّى الإَمْمُ الجُمْعَةَ ، لم يَصِحِّ ، ويَلْزَمُه السَّعْيُ إلى الجُمُعَةِ إِنْ ظَنَّ أَنَّه يُدْرِكُها ؛ ('لأنّها المَفْرُوضَةُ عليه ، فإن أَذْرَكُها معه صَلَّاهَ ، وإن فَاتَنَّهُ فعليه صَلَّة الظَّهْرِ ' . وإنْ ظَنَّ أَنَّه لا يُدْرِكُها التَظَرَ حتى يَتَيَقَّنَ أَنَّ الإمامَ قد صَلَّى ، ثم يُصَلِّى الظَّهْرَ . وهذا قول مالكِ ، والشَّافِعِيِّ في الجَدِيد . وقال أبو حنيفة ، والشَّافِعِيُّ في القَدِيم : تَصِحُّ طُهْرُه قبلَ صلاةِ الإمام ؛ لأنَّ الظُهْرَ فَرْضُ الوَقْتِ بَدَلِيلِ سائِرِ الأَيَّامِ ، وإنَّما الجُمُعَةُ طُهُرُه قبلَ ما وهذا إذا تَعَذَّرَتِ الجُمُعَةُ صَلَّى ظُهْرًا ، فعتى (') صلَّى الظُهْرَ فقد أَتَى بالأَصْلِ ، فأَجْزَأَهُ كسائِرِ الأَيَّامِ ، وقالَ أبو حنيفة : ويلْزَمُه (') السَّعْيُ الظَهْرَ فقد أَتَى بالأَصْلِ ، فأَجْزَأَهُ كسائِرِ الأَيَّامِ ، وقالَ أبو حنيفة : ويلْزَمُه (') السَّعْيُ المَالمُ الجُمُعَةِ ، فإن سَعَى بَطَلَتْ ظُهْرُه ، وإنْ لم يَسْعَ ، أَجْزَأَتُهُ . ولَنا ، أنَّه صَلَّى مالم يُخاطَبُ به ، وتَرَكَ ما خُوطِبَ به ، فلم تَصِحَ ، كا لو صَلَّى العَصْرَ مَكانَ الظَّهْرِ ، ولا نِزاعَ في أنَّه مُخاطَبٌ بالجُمُعَةِ ، ('فسقَطَتْ عنه الظُهْرُ ، كا لو كان بَعِيدًا في وقد دَلَّ عليه النَّصُ والإجْماعُ ، ولا خِلافَ في أنَّه يَأْتُمْ بِيَرْ كِها وَرُكِ السَّعِي إليها ، وقد دَلَّ عليه النَّصُ والإجْماعُ ، ولا خِلافَ في أنَّه يَأَثُمْ بِيَرْ كِها وتَرْكِ السَّعْيِ إليها ، ويَوْلُهُم مِن ذلك أنْ لا يُخاطِبُ بالظُهْرِ ؛ لأنَّه لا يُخاطَبُ في الوَقْتِ بِصلاتَيْنِ ، ولأنَّه ويَرْكُ الجُمُعَةِ وإن صَلَّى الظَّهْرَ ، ولا يَأْتُمْ به وقوْلُهم : إن الظَّهْرَ فَرْضُ بالإجُماع ، والوَاحِبُ ما يَأْتُمْ بِيَرْكِه دونَ مالم يَأْتُمْ به . وقَوْلُهم : إن الظَّهْرَ فَرْصُ

⁽۱-۱) سقط من: ١ .

⁽٢) في ا ء م : « فمن » .

⁽٣) في م : (ويلزم) .

⁽٤-٤) سقط من : الأصل .

الوَقْتِ . لا يَصِحُّ ؛ لأنّها لو كانتِ الأصْلَ لَوجَبَ عليه فِعْلُها ، وأَرْمَ بِتَرْكِها ، ولم تُجْزِه صلاة الجُمُعَةِ مع إمْكَانِها ، فإنَّ البَدَلَ لا يُصارُ إليه إلّا عندَ تَعَذَّرِ المُبْدَلِ ، فإنَّ البَدَلَ لا يُصارُ إليه إلّا عندَ تَعَذَّرِ المُبْدَلِ ، ولأَنَّ الظَّهْرَ لو صَحَّتْ لم تَبْطُلُ / بالسَّعْي إلى غيرِها ، كسائِرِ الصَّلوَاتِ الصَّحِيحَةِ ، ولأَنَّ الصلاة إذا صَحَّتْ بَرِئَتِ الذَّمَّةُ منها ، فيرها ، كسائِرِ الصَّلوَاتِ الصَّحِيحَةِ ، ولأَنَّ الصلاة إذا صَحَّتْ بَرِئَتِ الذَّمَّةُ منها ، وأَسْقَطَتِ الفَرْضَ عَمَّنْ صَلَّاها ، فلا يَجُوزُ الشَّتِعَالُها بها بعد ذلك ، ولأَنَّ الصلاة إذا فرَخَ منها لم تَبْطُل بشيءٍ مِن مُبْطِلاتِها ، فكَيْفَ تَبْطُلُ بما ليسَ من مُبْطِلاتِها ، ولا وَرَدَ وَلَمْ عَمَّا أَلَّهُ الجُمُعَةُ فإنَّه يَصِيرُ إلى الظَّهْرِ ؛ لأَنَّ الجُمُعَةَ لا يُمكنُ الشَّرْعُ به . فأمَّا إذا فَاتَتْهُ الجُمُعَةُ فإنَّه يَصِيرُ إلى الظَّهْرِ ؛ لأَنَّ الجُمُعَةَ لا يُمكنُ قضَائِها ، فتعَيَّنَ المَصِيرُ إلى الظَّهْرِ عند عَدَمِها ، وهذا حالُ البَدَلِ .

فصل: فإن صَلَّى الظُّهْرَ ، ثم شَكَّ : هل صَلَّى قبل صلاةِ الإِمامِ أو بَعْدَها ؟ لَزِمَهُ (٥) إعادَتُها ؛ لأَنَّ الأَصْلَ بَقَاءُ الصلاةِ في ذِمَّتِه ، فلا يَبْرَأُ منها إلَّا بِيقِين ، ولأَنَّه صَلَّاهَا مع الشَّكِّ في شَرْطِها ، فلم تَصِحَّ ، كما لو صَلَّاهَا مع الشَّكِّ في طَهارَتِها . وإن صَلَّاهَا مع صلاةِ الإِمامِ لم تَصِحَّ ؛ لأَنَّه صَلَّاها قبل فَراغِ الإِمامِ منها ، أَشْبَهُ ما لو صَلَّاهَا قبل فَراغِ الإِمامِ منها ، أَشْبَهُ ما لو صَلَّاهَا قبل فَراغِ الإِمامِ منها ، أَشْبَهُ ما لو صَلَّاهَا قَبْلَه في وَقْتٍ يَعْلَمُ أَنَّه لا يُدْرِكُها .

فصل: فأمَّا مَن لا تَجِبُ عليه الجُمْعَةُ ، كالمُسافِرِ ، والعَبْدِ ، والمَرْأَةِ ، والمَرْأَةِ ، والمَريض ، وسائِرِ المَعْذُورِينَ ، فله أن يُصلِّى الظَّهْرَ قبلَ صلاةِ الإمامِ في قولِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . وقال أبو بكر عبدُ العزيزِ : لا تَصِحُّ صلاتُه قبلَ الإمامِ ؛ لأنَّه لا يَتيَقَّنُ بَقَاءَ العُذْرِ ، فلم تَصِحَّ صلاتُه كغيرِ المَعْذُورِ . ولَنا ، أنَّه لم يُخاطَبْ بالجُمُعَةِ ، فصَحَّتْ منه الظَّهْرُ ، كما لو كان بَعِيدًا من مَوْضِعِ الجُمُعَةِ . وقولُه : لا يَتَيقَّنُ بَقَاءَ العُذْرِ . قُلنا : أما المَرْأَةُ فمَعْلُومٌ بَقاءُ عُذْرِهِ ، وأما غيرُها فالظَّاهِرُ بَقاءُ عُذْرِهِ ،

⁽٥) في الأصل : « لزمته » .

والأَصْلُ اسْتِمْرارُه ، فأشْبَهَ المُتَيَمِّمَ إِذا صَلَّى فى أَوَّل الوَقتِ ، والمَرِيضَ إِذا صَلَّى جَالِسًا . إِذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه إِنْ صَلَّاهَا ، ثم سَعَى إلى الجُمُعَةِ ، لم تَبْطُلْ ظُهْرُه ، وكانت الجُمُعَةُ نَفْلًا فى حَقِّه ، سَوَاءٌ زالَ عُذْرُه أَو لم يَزُلْ . وقال أبو حنيفة : تَبْطُلُ ظُهْرُه بالسَّعْي إليها ، كالتى قَبْلَها . ولَنا ، ما رَوَى أبو العَالِيةِ ، قال : سألتُ عبدَ اللهِ بن الصَّامِتِ ، فقلتُ : نُصَلِّى يَوْمَ الجُمُعَةِ خَلْفَ أُمَراءَ فَيُوَّخُرُونَ الصَّلاة ؟ اللهِ بن الصَّامِتِ ، فقلتُ : نُصَلِّى يَوْمَ الجُمُعَةِ خَلْفَ أُمَراءَ فَيُوِّخُرُونَ الصَّلاة ؟ فقال : سألتُ أَبا ذَرِّ عن ذلك ، فقال : سألتُ / رسولَ اللهِ عَلِيلِةً عن ذلك ، ١٩٢/٥ فقال : سألتُ / رسولَ اللهِ عَلِيلَةً عن ذلك ، ١٩٢/٥ فقال : سألتُ أَرَى اللهِ عَلَيلَةً هَا . وفى لَفْظِ : فقال : سألتُ أَبًا ذَرِّ عن ذلك ، واجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً » . وفى لَفْظِ : فقال : سألتُ أَرَكُتُهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةً » أَن . ولأنَّها صلاةً صحيحيحة أَسْقَطَتْ فَرْضَهُ ، وأَبْرَأَتْ ذِمَّتُهُ ، فأشْبَهَتْ مالو صَلَّى الظَّهْرَ مُنْفَرِدًا ، ثم سَعَى إلى الجَمْعَةِ ، والأَفْضَلُ أَنْ لا يُصَلُّوا إلَّا بعد صلاةِ الإمامِ ؛ لِيَخْرُجُوا من الخِلافِ ، ولأنَّه يَوْلَ أَعْذَارِهِم ، فَيُدْرَكُونَ الجُمُعَة .

فصل: ولا يُكْرَهُ لمن فَاتَتْهُ الجُمْعَةُ ، أو لم يَكُنْ من (^) أَهْلِ فَرْضِها ، أَن يُصَلِّى الظَّهْرَ في جَماعَةٍ ، إذا أَمِنَ أَن يُنْسَبَ إلى مُخالَفَةِ الإِمامِ ، والرَّغْبَةِ عن الصلاةِ معه ، أو أَنَّه يَرَى الإِعادَةَ إذا صَلَّى معه . فَعَلَ ذلك ابنُ مَسْعُودٍ ، وأَبُو ذَرِّ ، والحسنُ بن عُبَيْدِ اللهِ (^) ، وإيَاسُ بنُ مُعَاوِيَةَ (` ') . وهو قولُ الأَعْمَشِ ، والشَّافِعِيِّ ، وإسحاقَ . وَكَرِهَهُ الحَسنُ ، وأبو قِلَابَةَ ، ومالِكٌ ، وأبو حنيفة ؛ لأنَّ زَمَنَ النَّبِيِّ عَيْلِيَّةٍ

⁽٦) في م : « فإذا » .

⁽٧) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۱ .

⁽٨) سقط من : الأصل ، م .

 ⁽٩) أبو عروة الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعى الكوفى ، ثقة صالح ، توفى سنة تسع وثلاثين ومائة . تهذيب
 التهذيب ٢ / ٢٩٢ .

⁽١٠) أبو واثلة إياس بن معاوية بن قرة المزنى البصرى ، قاضيها ، تابعى ثقة ، فقيه ، عفيف ، توفى سنة اثنتين وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ٢ / ٣٩٠ ، ٣٩١ .

لم يَخْلُ من مَعْدُورِينَ ، فلم يُنْقَلْ أَنَّهم صَلَّوْا جَماعَةً . ولَنا ، قولُ النَّبِيِّ عَيِّقَةٍ : وصَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الفَذِّ بِحَمْسٍ وعِشْرِينَ دَرَجَةً »(١١) . وَرُوِيَ عن ابنِ مَسْعُودٍ أَنَّه فَاتَنَهُ الجُمُعَةُ ، فَصَلَّى بِعَلْقَمَةَ وَالأَسْوَد (١١) . واحْتَجَّ به أَحْمَدُ ، وفَعَلَهُ من ذَكُرْنَا من قبلُ ، ومُطرِّف (١١) ، وإبراهيمُ . قال أبو عبدِ الله : ما أَعْجَبَ النَّاسِ من ذَكَرُنَا من قبلُ ، ومُطرِّف (١١) ، وإبراهيمُ . قال أبو عبدِ الله : ما أَعْجَبَ النَّاسِ يُنْكِرُونَ هذا ، فأمَّا زَمَنَ النَّبِيِّ عَيِّقَةٍ فلم يُنْقَلْ إلينا أَنَّه اجْتَمَعَ جَماعَةٌ مَعْدُورُونَ يَخْتَاجُونَ إلى إقامَةِ الجَماعَةِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه لا يُسْتَحَبُّ إعَادَتُها جَماعَةً في يَحْتَاجُونَ إلى إقامَةِ الجَماعَةِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه لا يُسْتَحَبُّ إعَادَتُها جَماعَةً في مَسْجِدِ النّبِيِّ عَيِّقَةٍ ، ولا في مَسْجِدٍ تُكْرَهُ إعادَةُ الجماعةِ فيه ، وتُكْرَهُ أيضا في المَسْجِدِ الذي أَقِيمَتْ فيه الجُمُعَةُ ؛ لأَنَّه يُفْضِى إلى النَّسْبَةِ إلى الرَّغْبَةِ عن المَسْجِدِ الذي أَقِيمَتْ فيه الجُمُعَةُ ؛ لأَنَّه يُفْضِى إلى النِّسْبَةِ إلى الرَّغْبَةِ عن الجُمُعَةِ ، أو أَنَّه لا يَرَى الصلاةَ خَلْفَ الإمامِ ، أو يُعِيدُ الصلاةَ معه فيه ، وفيه افْتِياتٌ على الإمامِ ، ورُبَّما أَفْضَى إلى فِتْنَةٍ ، أو لِحَوْفِ ضَرَرٍ به وبغيرِه ، وإنَّما أَفْضَى إلى فِتْنَةٍ ، أو لِحَوْفِ ضَرَرٍ به وبغيرِه ، وإنَّما أَوْضَى إلى فِتْنَةٍ ، أو لِحَوْفِ ضَرَرٍ به وبغيرِه ، وإنَّما يُصَلِّها في مَنْزِلِه ، أو مَوْضِعٍ لا تَحْصُلُ هذه المَفْسَدَةُ بِصلاتِها فيه .

٢٩٥ – مسألة ؛ قال : (ويُسْتَحَبُّ لمن أَتَى الجُمُعَةَ أَن يَعْتَسِلَ ، ويَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ نَظِيفَيْنِ ، ويَتَطَيَّبَ) .

/ لا خِلافَ فى اسْتِحْبابِ ذلك ، وفيه آثَارٌ كَثِيرةٌ صَحِيحَةٌ ؛ منها ما رَوَى سَلْمَانُ الفَارِسِيُّ ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلَيْكُهُ : « لا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، وَيَتَطَهَّرُ ما اسْتَطَاعَ من طُهْرٍ ، وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِه ، أو يَمَسُّ من طِيبِ بَيْتِه ، ثم يَخْرُجُ ، فلا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثم يُصلِّى ما كُتِبَ له ، ثم يُنْصِتُ إذا تَكَلَّمَ الإمَامُ ، يَخْرُجُ ، فلا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثم يُصلِّى ما كُتِبَ له ، ثم يُنْصِتُ إذا تَكَلَّمَ الإمَامُ ، إلا غُفِرَ له ما بَيْنَهُ وبين الجُمُعَةِ الأُخْرَى » . رَوَاهُ البُخَارِيُّ (۱) . وليس ذلك بواجِبٍ

⁽١١) تقدم تخريجه في ٢ / ٧٣٥ .

⁽١٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب القوم يأتون المسجد يوم الجمعة بعد انصراف الناس ، من كتاب الجمعة . مصنف عبد الرزاق ٣ / ٢٣١ .

⁽١٣) أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف الأصم ، صحب مالكا ، وتفقه به ، وتوفى بالمدينة سنة عشرين وماثنين . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ١٤٧ .

⁽١) في: باب الدهن للجمعة، وباب لايفرق بين اثنين يوم الجمعة، من كتاب الجمعة. صحيح البخارى=

ف قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . قال التَّرْمِذِيُّ : العَمَلُ على هذا عندَ أَهْلِ العِلْمِ من أَصْحابِ النَّبِيِّ عَلَيْ ، ومن بَعْدَهُم . وهو قول الأوْزَاعِيِّ ، والتَّوْرِيِّ ، ومالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ ، وابنِ المُنْذِرِ ، وأصْحابِ الرَّأي . وقيل : إنَّ هذا إجْماعٌ . قال ابنُ عبد البَرِّ : أَجْمَعَ عُلَماءُ المُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا على أنَّ عُسْلَ الجُمُعَةِ ليس بِهَرْضِ البَرِّ : أَجْمَعَ عُلَماءُ المُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا على أنَّ عُسْلَ الجُمُعَةِ ليس بِهَرْضِ وَاجِبٍ . وحُكِي عن أَحمد رواية أُخرى ، أنَّه وَاجِبٌ ، وَرُوى ذلك عن أبي هُرَيْرَة ، وعمرو بنِ سُلَيْم (١ . وقاول عَمَّارُ بنُ يَاسِرِ رَجُلًا ، فقال عَمَّارٌ : إنَّه إذَا شَرِّ ممَّن لا يَعْتَسِلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ . وَوَجْهُه قولُ النَّبِيِّ عَلَيْكِ : « غُسْلُ الجُمُعَةِ واجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » . وقولُه عليه السَّلامُ : « مَنْ أَتَى مِنْكُم الجُمُعَة فَلْيُغْتَسِلُ فِي كُلِّ سَبْعِ أَمْدَ وَلَا اللَّهِي عَلَيْكِ : « حَقِّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلُ فِي كُلِّ سَبْعَةِ مُؤْمَ الجُمُعَة فَلْيَغْتَسِلُ فِي كُلِّ سَبْعَةِ مَا لَيْعِي مَنْكُم الجُمُعَة فَلْيغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ مُعْدِلًا وَقُولُهُ عَلَيهُ السَّلَامُ : « حَقِّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ وَهُولَ النَّبِي عَلَيْهِ قَالَ : « حَقِّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ عَلَى مُنْ اللّهِ مَعْقَلَ عَلَى عُلْمُ الجُمُعَة وَلَي عَلَى كُلُّ مَسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ عَلَيْهِ قَوْلَ عَلَى كُلُّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ عَلَى عَلْ : « حَقِّ عَلَى كُلُّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ مَا عَلَى النَّهُ وَحَسَدَهُ » مَن النَّبِي عَنْ النَّهُ وَجَسَدَهُ » مُثَفَّقٌ عَلَيْهِنَّ (١ . وَلَى مَوْرَهُ مِن جُنْدُ وَالْعَلَمُ مَلْ السِلْمِ أَنْ مَا رَوى سَمُرَةُ بَن جُنْدُ و الْعَلَى عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمُ مَنْ مَا مَنْ وَى سَمُرَةُ بَن جُنْدُهُ الْمِلْ الْمُ مَلِي مَا مَا مَوى سَمُرَةً بَى السُلِمِ الْمَالِقُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمُ الْمَلِي الْمَالِمِ الْمَا مَا مَا مَا مَا مَلَ مَلِي اللَّهُ الْمَالِمُ الْمَا مَا مَا مَا مَا مَ

⁼ ٢ / ٤ ، ٩ . كما أخيرجه الدارمي ، في : باب في فضل الجمعة والغسل والطيب فيها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٤٨ ، ٤٤٠ .

 ⁽۲) عمرو بن سليم بن خَلْدة الأنصارى الزرق ، تابعى ، ثقة ، قليل الحديث ، توفى سنة أربع ومائة . تهذيب التهذيب ۸ / ٤٤ ، ٤٥ .

قال : قال رسولُ الله عَلَيْكَ : « مَنْ تَوَضَّا يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِها وِنِعْمَتْ ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالغُسْلُ أَفْضُلُ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ والتَّرْمِذِيُّ () ، وقال : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وعن أبى هُرَيْرَةَ ، عن النَّبِيِّ عَلِيْكَ : « مَنْ تَوَضَّا ، فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ، ثم أَتَى الجُمُعَةَ فاسْتَمَعَ وَانْصَتَ ، غُفِرَ له ما بَيْنَهُ وبَيْنَ الجُمُعَةِ ، وزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، ومَنْ مَسَّ الحَصَا فَقَدْ لَغُلُ » . مُتَّفَقٌ عليه () . وأيضا فإنَّه إجْمَاعٌ ، حيث قال عمرُ لعُثانَ : أيَّةُ سَاعَةٍ هذه ؟ فقال : إنِّى شُغِلْتُ اليَوْمَ فلم أَنْقَلِبْ إلى أَهْلِى حتى سَمِعْتُ هذه ؟ فقال : إنِّى شُغِلْتُ اليَوْمَ فلم أَنْقَلِبْ إلى أَهْلِى حتى سَمِعْتُ النَّوْمُ فلم أَنْقَلِبْ إلى أَهْلِى حتى سَمِعْتُ النَّوْمُ فلم أَنْقَلِبْ إلى أَهْلِى عقل . وقد عَلِمتَ أَنَّ

والثالث: أخرجه البخاري ، ف : باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ... إلخ ، من كتاب الأنبياء ، وف : باب حدثنا أبو اليمان ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخارى ٢ / ٢ ، ٧ ، ٤ / ٢١٥ . ومسلم ، ف : باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، ف : المسند ٢ / ٣٤٢ .

 ⁽٥) سبق تخريجه في صفحة ٢٠١ . ولفظه فيها : « من مس الحصا فقد لغا » .

رسولَ اللهِ عَلِيْكُ كَان يَأْمُرُ بِالغُسْلِ ؟(٢) ولو كان وَاجِبًا لَرَدَّهُ ، ولم يَخْفَ على عثمانَ وعلى من حَضَرَ من الصَّحابَةِ ، وحَدِيثُهُم مَحْمُولٌ على تَأْكِيدِ النَّدْبِ ، ولذلك ذُكِرَ في سِيَاقِه: « وسِوَاكٌ ، وأنْ يَمَسَّ طِيبًا ». كذلك رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧). والسَّواكُ، ومَسُّ الطِّيبِ ، لا يَجِبُ ، ولما ذَكَرْنَا من الأَخْبَارِ ، وقالت عائشة : كان النَّاسُ مِهْنَةَ الطِّيبِ ، وكانوا يَرُوحُونَ إلى الجُمْعَةِ بِهَيْئَتِهِم ، فَتَظْهَرُ لهم رَائِحَةٌ ، فَقِيلَ لهم : لو اغْتَسَلَتُمْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ بنحو هذا المَعْنَى (٨) .

فصل: وَقْتُ الْغُسْلِ بعدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فمن اغْتَسَلَ بعدَ ذلك أَجْزَأَهُ، وإن اغْتَسَلَ قبلَه لم يُجْزِئُهُ، وهذا قولُ مُجاهِدٍ، والحسنِ، والنَّحْعِيِّ، والتَّوْرِيِّ، والشَّافِعِيِّ، وإسحاقَ. وحُكِيَ عن الأوْزَاعِيِّ أَنَّه يُجْزِئُه الغُسْلُ قبلَ الفَجْرِ. وعن ماللَّكِ : أَنَّه لا يُجْزِئُه الغُسْلُ إلَّا أَن يَتَعَقَّبَهُ الرَّواحُ. ولَنا، قولُ النَّبِيِّ عَيِّلِكَمْ : « من ماللِكِ : أَنَّه لا يُجْزِئُه الغُسْلُ إلَّا أَن يَتَعَقَّبَهُ الرَّواحُ. ولَنا ، قولُ النَّبِيِّ عَيِّلِكَمْ : « من اعْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ » (٩). واليَوْمُ من طُلُوعِ الفجْرِ. وإن اغْتَسَلَ، ثم أَحْدَثَ، أَجْزَأَهُ الغُسْلُ ، وكَفاهُ الوصْوءُ. وهذا قولُ مُجَاهِدٍ ، والحسنِ ، ومالِكِ ، والأَوْرَاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، واسْتَحَبَّ طَاوُسٌ ، والزَّهْرِيُّ ، وقَتَادَةُ ، ويَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ (١٠) ، إعَادَةَ والشَّافِعِيِّ . واسْتَحَبَّ طَاوُسٌ ، والزَّهْرِيُّ ، وقَتَادَةُ ، ويَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ ، وأَشْبَهَ مَن لَم الغُسْلِ . ولَنا ، أَنَّه اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فَدَخَلَ في عُمُومِ الخَبَرِ ، وأَشْبَهَ مَن لَم الغُسْلِ . ولَنا ، أَنَّه اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فَدَخَلَ في عُمُومِ الخَبَرِ ، وأَشْبَهَ مَن لَم الغُسْلِ . ولَنا ، أَنَّه اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فَدَخَلَ في عُمُومِ الخَبَرِ ، وأَشْبَهَ مَن لَم

⁽٦) تقدم تخریجه فی صفحة ١٩٨.

⁽V) انظر تخريج حديث « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » وقد تقدم قبل قليل .

⁽٨) فى : باب وجوب غسل الجمعة إلخ ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨١ . كما أخرجه البخارى ، فى : باب من أين توقى الجمعة وعلى من تجب ، وباب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب كسب الرجل وعمله بيده ، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ٢ / ٨ ، ٣ / ٧٤ . وأبو داود ، فى : باب فى الرخصة فى ترك الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٨٥ . والإمام أحمد ، والنسائى ، فى : باب الرخصة فى ترك الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٦ . والإمام أحمد ،

⁽٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٥ ، ومثله في صفحة ٢٢٤ .

⁽١٠) يحيى بن أبى كثير (صالح) الطائى مولاهم اليمامى ، أدرك من الصحابة أنسا رضى الله عنه ، ثقة ، من أصحاب الحديث ، توفى سنة تسع وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ١١ / ٢٦٨ – ٢٧٠ .

يُحْدِثْ ، والحَدَثُ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الطَّهَارَةِ الصَّغْرَى ، ولا يُؤَثِّرُ فِي المَقْصُودِ من الغُسْلِ ، وهو التَّنْظِيفُ ، وإزالَةُ الرَّائِحَةِ ، ولأَنَّه غُسْلٌ ، فلا يُؤَثِّرُ الحَدَثُ فِي الْغُسْلِ ، كَغُسْلِ الجَنابَةِ .

فصل: ويَفْتَقِرُ الغُسْلُ إِلَى النَّيَّةِ ؛ لأَنَّه عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ ، فافْتَقَرَ إِلَى النَّيَّةِ ، كَتَجْدِيدِ الوُضُوءِ ، فإن اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ والجَنابَةِ غُسْلًا وَاحِدًا وتواهُما ، أَجْزَاهُ ، ولا نَعْلَمُ فيه خِلافًا . وَرُوِىَ ذلك عن ابنِ عمرَ ، ومُجاهِدٍ ، ومَكْحُولٍ ، ومالِكِ ، والثَّوْرِيِّ ، والأُوزَاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، وأَنِى ثُورٍ . وقد ذكرنا أنَّ مَعْنَى قولِ النَّبِيِّ عَلَيْكَةً : « من غَسَّلَ واغْتَسَلَ »(١١) أَى جَامَعَ واغْتَسَلَ ، ولأَنَّهما غُسْلانِ اجْتَمَعَا ، فأَشْبَهَا غُسْلَ الحَيْضِ والجَنابَةِ ، وإن اغْتَسَلَ لِلْجَنَابَةِ ، ولم يَنْوِ غُسْلَ الجُمُعَةِ ، ففيه فأَسْبَل الحَيْضِ والجَنابَةِ ، وإن اغْتَسَلَ لِلْجَنَابَةِ ، ولم يَنْوِ غُسْلَ الجُمُعَةِ ، ففيه يَوْمَ الجُمُعَةِ مُعْتَسِلًا ، فقال : لِلْجُمُعَةِ اغْتَسَلْتَ ؟ فقال : لا ، ولكن لِلْجَنابَةِ . وَوَجْهُ ذلك قولُ النَّبِيِّ عَلَيْكَ : « وإنَّمَا لِكُلِّ امْرِئَ مَا وَلَى الْجَمُعَةِ ، فَنْ اللهُ عُمْومِ الحَدِيثِ ، ولأَنَّ فَلُ المُعْمَودَ النَّيْفِي عُسْلَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَمُعَةِ ، وَوَجْهُ ذلك قولُ النَّبِيِّ عَلَيْكَ : « وإنَّمَا لِكُلِّ امْرِئَ مَا لَكُولُ امْرِئَ مَا الْجَمُعَةِ عُسْلَ الجُمُعَةِ ، وَوَجْهُ ذلك قولُ النَّبِي عَلَيْكَ : « وإنَّمَا لِكُلِّ امْرِئُ مَا الْجَمُعَةِ عُسْلَ الجُمُعَةِ ، وَوَجْهُ ذلك قولُ النَّبِيِّ عَلَيْكَ : « وإنَّمَا لِكُلِّ امْرِئُ مَا الْجَمُعَةِ غُسْلَ الجَمُعَةِ غُسْلَ الجَمَابَةِ »(١٠٠) . وقد رُوىَ في بعضِ الحَدِيثِ : « من اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَمَابَةِ »(١٠٠) .

فصل: ومَن لا يَأْتِي الجُمُعَةَ فلا غُسْلَ عليه. قال أَحمدُ: ليس على النِّساءِ غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ ، وعلى قِياسِهِنَّ الصَّبْيانُ والمُسافِرُ والمَرِيضُ. وكان ابنُ عمرَ ، وعَلْقَمَةُ ، لا يَغْتَسِلانِ في السَّفَرِ ، وكان طَلْحَةُ يَغْتَسِلُ. وَرُوِيَ عن مُجَاهِدٍ ، وطَاوُسٍ ، ولَعَلَّهُم أَحَذُوا بِعُمُومِ قَوْلِه عَيْقَاتُهُ : « غُسْلُ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ على كُلِّ

⁽۱۱) تقدم تخریجه فی صفحة ۱۹۹.

⁽۱۲) تقدم تخریجه فی ۱ / ۱۵۹.

⁽۱۳) تقدم تخریجه فی صفحة ۱۳۵.

مُحْتَلِمٍ ». وغيره من الأَخْبَارِ العَامَّةِ . ولَنا ، قَوْلُه عَلَيْكُهُ : « مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ »(١٤) . ولأنَّ المَقْصُودَ التَّنْظِيفُ ، وقطْعُ الرَّائِحَةِ حتى لا يَتَأَذَّى غيرُه به ، وهذا مُحْتَصُّ بمن أَتى الجُمُعَة ، والأَخْبارُ العامَّة يُرادُ بها هذا ، ولهذا سَمَّاهُ غُسْلَ الجُمُعَةِ ، وإن أَتاهَا أَحَدٌ ممَّن لا الجُمُعَةِ ، وإن أَتاهَا أَحَدٌ ممَّن لا يَجِبُ عليه اسْتُحِبَّ له الغُسْلُ لِعُمُومِ الخَبَرِ ، وَوُجُودِ المَعْنَى فيه .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ لمَا رَوَى عبدُ اللهِ بن سَلَام ، أَنَّه سَمِعَ رسولَ اللهِ عَلَيْلِلَهُ فَي يَوْمِ الجُمُعَةِ يقول: ﴿ مَا عَلَى أَحِدِكُمْ لَو اشْتَرَى ثُوبَيْنِ لَيَوْمِ جُمُعَةٍ سِوَى ثُوبَى مِهْنَتِه ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وأبو دَاوُدَ ، وابنُ مَاجَه (١٠٠٠) . وجَاءَ فَي حَدِيثٍ : ﴿ مَنْ لَبِسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، واغْتَسَلَ ﴾ (١٠٠٠) . وذَكَرَ الحَديثَ . وأفضلُها البَيَاضُ ؛ لِقَوْلِه عليه السَّلَامُ : ﴿ خَيْرُ ثِيَابِكُم البَيَاضُ ، الحَديثَ . وأفضلُها البَيَاضُ ؛ لِقَوْلِه عليه السَّلَامُ : ﴿ خَيْرُ ثِيَابِكُم البَيَاضُ ، البَياضُ ، ويُشْتَحَبُّ أَن يَعْتَمُ وَيْرُتِدِى ، لأَنَّ الْبَسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ ، وكَفِّنُوا فيها مَوْتَاكُمْ ﴾ (١٧٠) . ويُسْتَحَبُّ أَن يَعْتَمُ وَيْرَّتِدِى ، لأَنَّ

⁽١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٥ .

⁽١٥) لم نجده عند مسلم ، وعزاه صاحب تحفة الأشراف لأبى داود وابن ماجه . انظر تحفة الأشراف ٤ / ٣٥٥ . وأخرجه أبو داود ، في : باب اللبس للجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ، ل ٢٤٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ، / ٣٤٨ .

⁽١٦) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٨٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الزينة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ١٨٧ ، ١٨١ ، ٢٠٩ .

⁽۱۷) أخرجه أبو داود ، في : باب في الأمر بالكحل ، من كتاب الطب ، وفي : باب في البياض ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود Y ، Y ، Y ، Y ، Y . والترمذي ، في : باب ما يستحب من الأكفان ، من أبواب الجنائز ، وفي : باب ما جاء في لبس البياض ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذي Y ، Y

النَّبِيَّ عَيْنِكُ كَان يَفْعَلُ ذلك ، والإِمَامُ في هذا ونحوه آكَدُ مِن غيرِه ، لأنَّه المَنْظُورُ إليه مِن بين النَّاس .

فصل: والطّيبُ (۱۸ مندُوبٌ إليه ، والسّوَاكُ ؛ لِقَوْلِ النّبِيِّ عَلَيْكُهُ : « غُسْلُ ١٩٤/٢ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ / ، وسوَاكٌ ، وأنْ يَمَسَّ طِيبًا » (١٩٠ . ورَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، قال : قال رسول الله عَيْلِهُ : « إنَّ هَذَا يَوْمُ عِيدٍ ، جَعَلَهُ اللهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَمَنْ جَاءَ مِنْكُم إلَى الجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ ، وإنْ كَانَ طِيبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ ، وعَلَيْكُمْ فَمَنْ جَاءَ مِنْكُم إلَى الجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ ، وإنْ كَانَ طِيبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ ، وعَلَيْكُمْ بالسِّوَاكِ » (٢٠٠ . ويُستَحَبُّ أن يَدَّهِنَ ، ويَتَنظَفَ بأُخِذِ الشَّعر ، وقطع الرَّائحة ؛ للسِّوكِ » (٢٠٠ . ويُستَحَبُّ أن يَدَّهِنَ ، ويَتَنظَفَ بأُخِذِ الشَّعر ، وقطع الرَّائحة ؛ لِقَوْلِه عليه السلام : « لا يَغْتَسِلُ رَجُلِّ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، ويَتَطَهَّرُ ما اسْتَطَاعَ مِنْ طَيبِ بَيْتِهِ ، ثم يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، طُهْرٍ ، ويَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ ، أو يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثم يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثم يُصلِّ مَنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثم يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثم يُصلِّ مُ يُسْلُ مَ وَيَعَلَى ما كُتِبَ لَهُ ، ثم يُنْصِتُ إذَا تَكَلَّمَ الإَمَامُ ، إلَّا غُفِرَ له ما بَيْنَهُ وبين الجُمُعَةِ الأَنْحَرَى » (٢٠) .

فصل: إذا أَتَى المَسْجِدَ كُرِهَ له أَن يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ : « فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ » . وقوله : « ولَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةَ مُسْلِمٍ ، ولَمْ يُؤْذِ أَحَدًا » (٢٢٠) . وقولِه فى الذى جَاءَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ (٢٠ يومَ الجمعةِ ٢٠) : « اجْلِسْ ، فقد آذَيْتَ وَانَيْتَ » (٤٤) . ورُوى عن النَّبِيِّ عَيْنِكُ ، أَنَّه قال : « مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الجُمُعَةِ اتَّخَذَ جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ » . رَوَاه أَبو دَاوُدَ ، والتَّرْمِذِيُ (٢٥) ، وقال : لا

⁽١٨) في ١، م: ﴿ وَالتَّطَّيْبِ ﴾ .

⁽١٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٥.

^{(·} ٢) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد مختصرًا عن أبي هريرة . مجمع الزوائد ٢ / ١٧٢ . والبيهقي في السنن الكبرى بطوله . السنن الكبرى ٣ / ٢٤٣ .

⁽٢١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٤.

⁽۲۲) تُقدم تخريجه في صفحة ١٩٦.

⁽۲۳-۲۳) سقط من : ۱ ، م .

⁽٢٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٧ .

⁽٢٥) لم نجده عند أبي داود ، وعزاه في تحفة الأشراف للترمذي وابن ماجه . انظر تحفة الأشراف ٨ / ٣٩٣ . =

نَعْرِفُه إِلَّا من حَدِيثِ رِشْدِين بن سَعْدٍ ، وقد ضَعَّفَهُ بعضُ أَهْلِ العِلْمِ من قِبَلِ حِفْظِه ، فأمَّا الإِمامُ إذا لم يَجِدْ طَرِيقًا ، فلا يُكْرَهُ له التَّخَطِّي ، لأنَّه مَوْضِعُ حاجَةٍ .

فَصل : فإن رَأى فُرْجَةً لا (٢١ يَصِلُ إليها ٢١) إِلّا بالتّحَطِّى ، ففيه رِوَايَتانِ : إحْدَاهُما، له التَّحَطِّى . قال أحمدُ : يَدْخُلُ الرَّجُلُ ما اسْتَطَاعَ ، ولا يَدَعُ بين يَدَيْهِ موضِعًا فارغًا ، فإن جَهِلَ فَتَرَكَ بين يَدَيْهِ خَاليًا فَلْيَتَحَطَّ الذي يَأْتِي بعده ، ويَتَجَاوُرُه إِلَى المَوْضِعِ الحَالِي ، فإنَّه لا حُرْمَةً لمن تَرَكَ بين يَدَيْهِ خَاليًا ، وقَعَدَ في غيرِه . وقال المُوضِعِ الحَالِي ، فإنَّه لا حُرْمَةً لمن تَرَكَ بين يَدَيْهِ خَاليًا ، وقَعَدَ في غيرِه . وقال الأُورَاعِيُّ : يَتَخَطَّاهُمْ إلى مُصلَّاهُ . وقال الأُورَاعِيُّ : يَتَخَطَّاهُمْ إلى مُصلَّاهُ . وقال المُوضِعِ الحَلي بيَخَطُّاهُم إلى السَّعِةِ . وقال قتادَةُ : يَتَخَطَّاهُمْ إلى مُصلَّاهُ . وقال الخُورِي على أَبُوابِ المَساجِدِ ، فإنَّه لا حُرْمَةً لهم . الحسنُ : تَخَطُّوا وقابَ الذين يَجْطَى الواجِدَ والانْنَيْنِ فلا بَأْسَ ؛ لأَنَّه يَسِيرٌ ، وَعَنْ أَخْرَى ، إِنْ كان يَتَخَطَّى الواجِدَ والانْنَيْنِ فلا بَأْسَ ؛ لأَنَّه يَسِيرٌ ، مُصلَّلاهُ إلا بأن يَتَخَطَّى ، فيسَعُه التَّخَطِّى ، إن شاء الله تعالى . ولَعَلَّ قُولَ أَحمدَ ، مُصلَّلاهُ إلا بأن يَتَخَطَّى ، فيسَعُه التَّخَطِّى ، إن شاء الله تعالى . ولَعَلَّ قُولَ أَحمدَ ، مُصلَّلاهُ إلاّ بأن يَتَخَطَّى ، فيسَعُه التَّخَطِّى ، إن شاء الله تعالى . ولَعَلَّ قُولَ أَحمدَ ، مُصلَّدهُ إلا بأن يَتَخَطَّى ، فيما إذا تَرَكُوا مَكانًا / وَاسِعًا ، مثل الذين يَصَفُونَ في مُصلَّى المُسْعِدِ ، ويَتُولُونَ بَن أَيْدِيهِم مَا لابُدَّ منه ، وقولَه الثَّانِي في حَتْي مَن لم وجَلَسُونُ في شَرِّهَا ، ولأنَّ تَحَطَيْهِم ، لامُتِلاءِ ما بين أيْدِيهم ، لكنْ فيه سَعَةً مُن لم يُمْكِنُ الجُلُوسُ فيه لازْدِحَامِهِمْ ، ومتى (٢٨) لم يُمْكِن الصلاةَ إلَّا بالدُّحُولِ يُمْكِن الصلاةُ إلَّا بالدُّحُولِ يُمْكِنُ الجُلُوسُ فيه لازْدِحَامِهِمْ ، ومتى (٢٨) لم يُمْكِن الصلاةَ إلَّا بالدُّحُولِ يُمْكِنُ الجُلُوسُ فيه لازْدِحَامِهِمْ ، ومتى (٢٨) لم يُمْكِن الصلاةَ إلَّا بالدُّحُولِ المُمْكِن الجُلُوسُ فيه لازْدِحَامِهِمْ ، ومتى (٢٨) لمُنْخِن الصلاهُ إلَّا لا لمُنْ فيه المُنْفِقِ المُنْ المُنْفِقِ المَّالِي الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْفِلِ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

۲/۹۰۱و

وأخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية التخطى يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣٠١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن تخطى الناس يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة .
 سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٤٣٧ .

⁽٢٦-٢٦) في الأصل ، ١: ١ يصلها » .

⁽٢٧) في الأصل : « يفرط » .

⁽۲۸) فی م زیادة : (کان) .

وتَخَطِّيهِم ، جازَ ؛ لأنَّه مَوْضِعُ حاجَةٍ .

فصل: إذا جَلَسَ في مَكَانٍ ، ثم بَدَتْ له حاجَةً ، أو احْتاجَ إلى (٢٩) الوُضُوءِ ، فله الخُرُوجُ . قال عُقْبَةُ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ بِالمَدِينَةِ العَصْرَ ، فسلَّمَ ، ثم قامَ مُسْرِعًا ، فتَخَطَّى رِقابَ النَّاسِ إلى حُجَرِ بعضِ نِسائِه . فقال : « ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبْرٍ عِنْدَنا ، فكَرِهْتُ أن يَحْبِسَنِي ، فأمَرْتُ بِقِسْمَتِه » . رَوَاهُ البُخَارِيُ (٣٠) ، فإذا قامَ من مَجْلِسِه ، ثم رَجَعَ إليه ، فهو أحَقُّ به ، لقولِ النَّبِيِّ عَلِيْكَ : « مَنْ قَامَ من مَجْلِسِه ، ثم رَجَعَ إليه ، فهو أحَقُّ به » لقولِ النَّبِيِّ عَلِيْكَ : « مَنْ قَامَ من مُجْلِسِه ، ثم رَجَعَ إليه ، فهو أحَقُّ به » رُحُكْمُه في التَّخَطِّى إلى مَوْضِعِه مُحُكُمُ من رَأَى بين يَدَيْهِ فُرْجَةً .

فصل: وليس له أن يُقِيمَ إِنْسَانًا ويَجْلِسَ في مَوْضِعِه ، سَوَاءٌ كان المكانُ رَاتِبًا لِشَخْصِ يَجْلِسُ فيه ، أو مَوْضِعَ حَلْقَةٍ لمن يُحَدِّث فيها ، أو حَلْقَةً للفُقَهَاءِ (٢٦) يَتَذَاكُرُونَ فيها ، أو لم يَكُنْ ؛ لما رَوَى ابنُ عمرَ ، قال: نَهَى رسولُ اللهِ عَيْسَةٍ أن

⁽٢٩) سقط من : م .

^{. (}٣٠) فى : باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم ، من كتاب الأذان ، وفى : باب يفكر الرجل فى الشيء فى الصلاة ، من كتاب العمل فى الصلاة ، وفى : باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب من أسرع فى مشيه لحاجة أو قصد ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ١ / ٢١٥ ، ٢ / ٢ / ٨ ، ١٤٥ ، ٨ / ٢٧ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب الرخصة للإمام فى تخطى رقاب الناس ، من كتاب السهو . المجتبى ٣ / ٧٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٧ ، ٨ .

⁽٣١) في ا زيادة : « رواه مسلم » . وأخرجه مسلم ، في : باب إذا قام من مجلسه ثم عاد فهو أحق به ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧١٥ . وأبو داود ، في : باب إذا قام من مجلسه ثم رجع ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٣٦٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء إذا قام الرجل من مجلسه إلخ ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذي ١٠ / ٢١٠ . وابن ماجه ، في : باب من قام من مجلسه فرجع فهو أحق به ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ٢٢٤ . والدارمي ، في : باب إذا قام من مجلسه ثم رجع إليه ... إلخ ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢ / ٢٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٣٤٢ ،

⁽٣٢) في ١ ، م : « الفقهاء » .

يُقِيمَ الرَّجُلُ – يعني أخاه – مِن مقْعَدِهِ ، ويَجْلِسَ فيه . مُتَّفَقٌ عليه^(٣٣) . ولأَنَّ المَسْجِدَ بَيْتُ اللهِ ، والنَّاسُ فيه سَوَاءً ، قال اللهُ تعالى : ﴿ سَوَاءً العَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾ (٢١) . فمن سَبَقَ إلى مكانِ فهو أحَقُّ به ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ : « مَنْ سَبَقَ إِلَى مَاءٍ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ ، فَهُوَ أَحَتَّى بِهِ » . رَوَاه أبو دَاوُدُ (٥٠٠ ، وكمَقَاعِد الأَسْواقِ، ومَشارِعِ المِيَاهِ والمَعَادِنِ، فإنْ قَدَّمَ صَاحِبًا له، فَجَلَسَ في مَوْضِع، حتى إِذَا جَاءَ قَامَ النَّائِبُ وأَجْلَسَه ، جازَ ؛ لأنَّ النَّائِبَ يَقُومُ بِاخْتِيَارِه ، وقد رُويَ أن محمد ابن سِيرِينَ كَان يُرْسِلُ غُلامًاله يَوْمَ الجُمْعَةِ، فَيَجْلِسُ فيه، فإذا جَاءَ محمدٌ قَامَ الغُلامُ، وجَلَسَ محمدٌ فيه . وإنْ لم يَكُنْ نَائِبًا فَقَامَ لِيَجْلِسَ آخَرُ في مَكَانِه ، / فله الجُلُوسُ فيه ؛ لأنَّه قامَ بِالْحْتِيَارِ نَفْسِه ، فأشْبَهَ النَّائِبَ . وأمَّا القَائِمُ فإن انْتَقَلَ إلى مثل مَكَانِه الذي آثَرَ به في القُرْبِ ، وسَمَاعِ الخُطْبَةِ ، فلا بَأْسَ ، وإن انْتَقَلَ إلى ما دُونَه ، كُرِهَ له ؛ لأنَّه يُؤْثِرُ على نَفْسِه في الدِّين . ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يُكْرَهَ ؛ لأَنَّ تَقْدِيمَ أَهْلِ الفَضْلِ إلى ما يلى الإمامَ مَشْرُوعٌ ، ولذلك قال النَّبِيُّ عَيْلِكُمْ : ﴿ لِيَـلِنِي مِنْكُم أُولُو الأَحْلَامِ والتُّهَى ١٤٦٥ . ولو آثَرَ شَخْصًا بمكانِه ، لم يَجُزْ لِغَيْرِه أَن يَسْبِقَه إليه ؛ لأنَّ الحَقَّ لِلْجالِس آثَرَ به غيرَه فقامَ مَقامَه في اسْتِحْقَاقِه ، كما لو تَحَجَّرَ مَوَاتًا ، أو سَبَقَ إليه ، ثُمَ آثَرَ غيرَه به . وقال اينُ عَقِيلٍ : يجوزُ (٣٧) ذلك ؛ لأنَّ القَائِمَ أَسْقَطَ حَقَّهُ بالقِيامِ ،

⁽٣٣) أخرجه البخاري ، في : باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ٢ / ١٠ . ومسلم ، في : باب تحريم إقامة الإنسان من موضعه إلخ ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧١٤ ، ١٧١٥ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب كراهية أن يقام الرجل من مجلسه ... إلخ ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذي ١٠ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ . والدارمي ، في : باب لا يقيمن أحدكم أخاه من مجلسه ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢ / ٢٨١ ، ٢٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند 7 / 41 , 77 , 03 , PA , 7 . 1 , 171 , 371 , 771 , P31 .

⁽٣٤) سورة الحج ٢٥.

⁽٣٥) في : باب في إقطاع الأرضين ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٥٨ .

⁽٣٦) تقدم تخريجه في صفحة ٥٨ .

⁽٣٧) في م : (نحو) خطأ .

فَبَقِى على الأصْلِ ، فكان السَّابِقُ إليه أحَقَّ به ، كمَن وَسَّعَ لِرَجُلِ في طَرِيقِ ، فمَرَّ فَيْهَ ، وَمَا قُلْنَا أَصَحُ ، ويُفَارِقُ التَّوْسِعَةَ في الطَّرِيقِ ، لأَنَّهَا إِنَّما جُعِلَتْ لِلْمُرُورِ فيها ، فَمْن انْتَقَلَ مِن مَكَانٍ فيها لم يَبْقَ له فيه (٢٨) حَقٌّ يُؤْثِرُ به ، وليس كذلك المَسْجِدُ ، فإنَّه لِلْإِقامَةِ فيه ، ولا يَسْقُطُ حَقُّ المُنتَقِلِ مِن مكانِه إذا انْتَقَلَ لجاجَةٍ ، وهذا إنَّما انْتَقَلَ مُؤْثِرًا لِغيرِه ، فأشْبَهَ النَّائِبَ الذي بَعَثَهُ إِنْسانٌ لِيَجْلِسَ في مَوْضِعِ يَحْفَظُه له . التقلَل مُؤْثِرًا لِغيرِه ، فأشْبَهَ النَّائِبَ الذي بَعَثَهُ إِنْسانٌ لِيَجْلِسَ في مَوْضِعِ يَحْفَظُه له . ولو كان الجالِسُ مَمْلُوكًا ، لم يَكُنْ لِسَيِّده أن يُقِيمَهُ ؛ لِعُمُومِ الخَبَرِ ، ولأنَّ هذا ليسَ ولو كان الجالِسُ مَمْلُوكًا ، لم يَكُنْ لِسَيِّده أن يُقِيمَهُ ؛ لِعُمُومِ الخَبَرِ ، ولأنَّ هذا ليسَ عَالِ ، وهو حَقٌ دِينِيٌ ، فاسْتَوَى هو وسَيِّدُه فيه ، كالحُقُوقِ الدِّينِيَّة كُلِّها ، واللهُ أعلمُ .

فصل: وإن فَرَشَ مُصَلَّى له فى مكانٍ ، ففيه وَجْهانِ : أحدهُما ، يجوزُ رَفْعُه ، والجُلُوسُ فى مَوْضِعِه ، لأنَّه لا حُرْمَة له ، ولأنَّ السَّبْق بالأجسامِ ، لا بالأوْطِئَةِ والجُلُوسُ فى مَوْضِعِه ، لأنَّه لا حُرْمَة له ، ولأنَّ السَّبْق بالأجسامِ ، لا بالأوْطِئَةِ والمُصلَّياتِ ، ولأنَّ تَرْكَهُ يُفْضِى إلى أنَّ صَاحِبَه يَتَأَخَّرُ ، ثم يَتَخَطَّى رِقَابَ المُصلِّينَ ، ورَفْعُه يَنْفِى ذلك . والثانى : لا(٢٩) يَجُوزُ ؛ لأنَّ فيه افْتِياتًا على صَاحِبِه ، ولأنَّه سَبَق إليه ، فكان كَمُتَحَجِّرِ المَواتِ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ الدُّنُوُ من الإِمامِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ : « مَنْ غَسَّلَ واغْتَسَلَ ، وبَكَّر وابْتَكَر ، ومَشَى ولَمْ يَرْكَبْ ، ودَنَا مِنَ الإِمَامِ فاسْتَمَعَ ، ولم يَلْغُ ، واغْتَسَلَ ، وبَكِّر وابْتَكَر ، ومَشَى ولَمْ يَرْكَبْ ، ودَنَا مِنَ الإِمَامِ فاسْتَمَعَ ، ولم يَلْغُ ، ٢/٢٥ كَانَ لَهُ بكُلِّ خُطُوةٍ عَمَلُ سَنَةٍ ، أَجْرُ صِيَامِهَا وقِيَامِها » . رَوَاه أبو دَاوُدَ ، / والنَّسَائِيُّ والتَّرْمِذِيُّ ، وابنُ مَاجَه (نَ ، وهذا لَفْظُهُ . وعن سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهُ عَلَيْكِ والنَّسَائِيُّ والنَّرْمِذِيُّ ، وابنُ مَاجَه (نَ ، وهذا لَفْظُهُ . وعن سَمُرَة أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهُ عَلَيْكِ فَلْ الرَّجُلَ لا يَزَالُ يَتَبَاعَدُ حَتَّى يُؤَخَّرَ فَل الجَنَّةِ وإنْ دَخَلَهَا » . رَوَاه أبو دَاوُدَ (نَ) ، ولأَنَّه أَمْكَنُ له من السَّماع .

⁽٣٨) في م : « فيها » .

⁽٣٩) سقط من : م .

⁽٤٠) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٦ .

⁽٤١) في: باب الدنومن الإمام عندالموعظة ، من كتاب الصلاة. سننألى داود ١ / ٢٥٤ . كما أخرجه=

فصل: وتُكْرَهُ الصلاةُ في المَقْصُورَةِ التي تُحْمَى . نَصَّ عليه أحمدُ ، وَرُوِى عن ابن عمرَ أَنَّه كان إذا حَضَرَتِ الصَّلاةُ ، وهو في المَقْصُورَةِ ، خَرَجَ . وَكَرِهَهُ الأَحْنَفُ ، وابنُ مُحَيْرِيزِ ، والشَّعْبِيُّ ، وإسحاقُ . ورَخَّصَ فيها أنسٌ ، والحسنُ ، والحسينُ ، والقاسِمُ ، وسَالِمٌ ، ونَافِعٌ ؛ لأنّه مَكانٌ من الجامِع ، فلم تُكْرَه الصَّلاةُ فيه ، كسائِرِ المَسْجِدِ . وَوَجْهُ الأَوَّل ، أَنَّه يُمْنَعُ النَّاسُ من الصلاةِ فيه ، فصار (٢٠) فيه ، كسائِرِ المَسْجِدِ . وَوَجْهُ الأَوَّل ، أَنَّه يُمْنَعُ النَّاسُ من الصلاةِ فيه ، فصار (٢٠) كالمَعْصُوبِ ، فَكُرةَ لذلك . فأمًّا إن كانت لا تُحْمَى ، فيَحْتَمِلُ أن لا تُكْرَهَ ؛ لأنّها تَقْطَعُ الصَّفُوفَ ، الصلاةُ فيها ؛ لِعَدَمِ شَبَهِ العَصْبِ . ويَحْتَمِلُ أن تُكْرَهَ ؛ لأنّها تَقْطَعُ الصَّفُوفَ ، فأشبَهِ العَصْبِ . ويَحْتَمِلُ أن تُكْرَهَ ؛ لأنّها تَقْطَعُ الصَّفُ الأَوَّل ، فقال في الصَّفُ الأَوَّل ، فقال في فأشبَهُ عن المَقْورِي . واحْتَلَفَتِ الرِّوايَةُ عن أحمدَ في الصَّفُ الأَوَّل ، فقال في مؤضِع : هو الذي يَلِي المَقْصُورَةَ ؛ لأنَّ المَقْصُورَةَ تُحْمَى . وقال : ما أَدْرِي هل الصَّفُ الأَوَّل الذي يَقِطعُه المِنْبَرُ ، أو الذي يَلِيه ؟ والصَّحِيعُ أنّه الذي يَقْطعُه المِنْبَرُ ، أو الذي يَلِيه ؟ والصَّحِيعُ أنّه الذي يَقْطعُه المِنْبَرُ ، أو الذي يَلِيه فُضَلاؤُهم ، ولو كان الصَّفُ الأَوَّل وَرَاءَ المِنْبَرُ ، ولؤنَّ أصحابَ النَّبِي عَيْقِهُ كان يَلِيه فُضَلاؤُهم ، ولو كان الصَّفُ الأَوْلُ ورَاءَ المِنْبَر ، لَوقَهُوا فيه .

فصل: ويُسْتَحَبُّ لمن نَعَسَ (أَنَيْمَ الجُمُعَةِ ، أَن يَتَحَوَّلَ عَن (أَن مُوْضِعِه ؛ لما رَوَى ابنُ عَمرَ ، قال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَيْلِلَهُ ، يقول: ﴿ إِذَا نَعَسَ أَنَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَى مَجْلِسِه ، فَلْيَتَحَوَّلُ إِلَى غَيْرِه » . رَوَاه أَبو مَسْعُودٍ أَحَمُدُ بن الفُرَاتِ (أَن) ، فَ ﴿ سُنَنِه ﴾ ، والإمامُ أحمدُ ، في ﴿ مُسْنَدِه ﴾ (ولأنَّ تَحَوُّلُهُ عن الفُرَاتِ (أَن) ، في ﴿ سُنَنِه ﴾ ، والإمامُ أحمدُ ، في ﴿ مُسْنَدِه ﴾ (أَن) . ولأنَّ تَحَوُّلُهُ عن

⁼ الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١١ .

⁽٤٢) سقط من : م .

⁽٤٣) في م : ﴿ لأَفضِي ﴾ .

⁽٤٤-٤٤) سقط من : ١ . نقلة نظر .

⁽٤٥) في الأصل : « من » .

⁽٤٦)أبو مسعود أحمد بن الفرات بن خالد الضبى الرازى ، أحد كبار حفاظ الحديث ، ويروى أنه ألف كتبا كثيرة فى المصنف والمسند ، توفى سنة ثمان وخمسين ومائتين . تاريخ التراث العربى ١ / ١ / ٢٦١

⁽٤٧) أخرجه الترمذي ، ف: باب ما جاءفي من نعس يوم الجمعة إنح ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٣١٦ . والإمام أحمد ، ف : المسند ٢ / ٣١ ، ٣١٠ .

مَجْلِسِه يَصْرِفُ عنه النَّوْمَ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يُكْثِرَ من الصلاةِ على رسولِ اللهِ عَلِيلِكُ يَوْمَ الجُمْعَةِ ؛ لما رُوِيَ عن أَبِي الدَّرْدَاء قال: قال رسولُ اللهِ عَلِيلِكُ : ﴿ أَكْثِرُوا الصَّلَاةَ عَلَىَّ يَوْمَ الجُمُعَةِ ؛ فإنَّه مَشْهُودٌ تَشْهَدُهُ المَلَائِكَةُ ﴾ . رَوَاه ابنُ مَاجَه (١٠٠٠) . وعن / أَوْسِ بن أَوْسِ قال : قال النَّبِيُّ عَلِيلِكُ : ﴿ أَفْضَلُ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الجُمُعَةِ ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وفِيهِ أَوْسِ قال : قال النَّبِيُّ عَلِيلِكُ : ﴿ أَفْضَلُ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الجُمُعَةِ ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وفِيهِ قَبْضَ ، وفِيهِ السَّعْفَةُ ، فَأَكْثِرُوا عَلَىَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ ، فإنَّ صَلَاتَكُمْ مَعُرُوضَ ، وفِيهِ النَّفْخَةُ ، وفِيهِ الصَّعْقَةُ ، فَأَكْثِرُوا عَلَىَّ مِنَ الصَّلَاتِ فيهِ ، فإنَّ صَلَاتَكُمْ مَعُرُوضَ مَلَاتُنَا عليك وقد أَرِمْتَ ، مَعْرُوضَةٌ عَلَى ﴾ . قالوا : يا رسولَ الله : وكَيْفَ تُعْرَضُ صَلَاتُنَا عليك وقد أَرِمْتَ ، أَي بَلِيتَ . قال : ﴿ إِنَّ اللهَ عَرَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ﴾ . رَوَاه أَبو دَاوُدَ (٤٤) . السَّلَامُ ﴾ . رَوَاه أَبو دَاوُدَ (٤٤) .

فصل: ويُسْتَحَبُّ قِراءَةُ الكَهْفِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ؛ لما رُوِى عن عَلِيٍّ رَضِى اللهُ عَلَيْ رَضِى اللهُ عنه ، قال : قال رسول الله عَلِيْ : « مَنْ قَرَأَ الكَهْفَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فهو مَعْصُومٌ إلى ثَمَانِيَة أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ فِتْنَةٍ ، فَإِنْ خَرَجَ الدَّجَّالُ عُصِمَ مِنْهُ » . رَوَاه زَيْدُونُ بن على ('') في كِتَابِه بإسْنَادِه ('') . وعن أبى سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ، أنَّه قال : من قَرَأَ سُورَةَ الكَهْفِ في كِتَابِه بإسْنَادِه ('') . وعن أبى سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ، أنَّه قال : من قَرَأَ سُورَةَ الكَهْفِ يَوْمَ الجُمُعَةِ (بِنَ البَيْتِ العَتِيقِ . وقال خالدُ بن مَعْدَانَ ('') : مَن قَرَأً سُورَةَ الكَهْفِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ('' قبلَ أن يَخْرُجَ الإمَامُ كانتُ له مَعْدَانَ ('') : مَن قَرَأً سُورَةَ الكَهْفِ يَوْمَ الجُمُعَةِ '' قبلَ أن يَخْرُجَ الإمَامُ كانتُ له

⁽٤٨) في : باب ذكر وفاته ودفنه عَلِيْقٍ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٢٤ .

⁽٤٩) في : باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب إكثار الصلاة على النبي عَلِيلةً يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٥ . وابن ماجه ، في : باب في فضل الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة ، وفي : باب ذكر وفاته ودفنه عَلِيلةً ، من كتاب الصلاة . الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٥ ، والدارمي ، في : باب في فضل الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٨ .

⁽٥٠) لم نعثر له على ترجمة . وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ، لكن هي مطلقة يوم الجمعة . الفتاوي ٢٤ / ٢١٥ .

⁽١٥) وذكره السيوطي ، وعزاه لابن مردويه . جمع الجوامع ١ / ٨٣٠ .

⁽٥٢ – ٥٦) سقط من : ١ .

⁽٥٣) خالد بن معدان الكلاعي الحمصي ، الفقيه العابد ، توفي سنة أربع ومائة . العبر ١ / ١٣٦ ، ١٢٧ .

كَفَّارَةً ما بينَه وبين الجُمُعَةِ ، وبَلَغَ نُورُهَا البَّيْتَ العَتِيقَ .

۲/۹۷/۲

⁽٤٥) أخرجه البخارى ، فى : باب الساعة التى فى يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب الإشارة فى الطلاق ، من كتاب الطلاق . صحيح البخارى ٢ / ١٦ ، ٧ / ٦٦ . ومسلم ، فى : باب فى الساعة التى فى يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٣ ، ٥٨٤ . وأبو داود ، فى : باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٤٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الساعة التى ترجى فى يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة ، وفى : تفسير سورة البروج ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٧٧ ، ٢١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ . والنسائى ، فى : باب ذكر الساعة التى يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ، من من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الساعة التى ترجى فى الجمعة ، من كتاب اقصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠ . والدارمى ، فى : باب الساعة التى قدكر فى الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦٨ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الساعة التى فى يوم الجمعة ، من كتاب المحمة . الموطأ ١ / ٣٠٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٠٠ ، ٢٥٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ،

⁽٥٥-٥٥) سقط من : ١ . نقلة نظر .

صَلَّى، ثم جَلَسَ لا يُجْلِسُه إلا الصَّلَاةُ، فهو في صَلَاةٍ. رَوَاه ابنُ مَاجَه (٥٠). ويكونُ القِيامُ على هذا بِمَعْنَى المُلازَمَةِ والإقامَةِ ، كَقَوْلِ اللهِ تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُودِهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيهِ قَائِمًا ﴾ (٥٠) . وعن أنس ، عن النبِّي عَلِيلِة ، أنّه قال : ﴿ الْتَمِسُوا السَّاعَةَ التِي تُرْجَى في يَوْمِ الجُمُعَةِ بعد العَصْرِ إلى غَيْبُوبَةِ الشَّمْسِ ﴾ . أخرجَهُ التَّرْمِذِيُ (٥٠) . وقيل : هي ما بين أن يَجْلِسَ الإمامُ إلى أن يَقْضِيَ الصَّلَاةَ ﴾ . رَوَاه مُسْلِمٌ (٥٠) ، وعن عَمْرِو بنِ مَا بَيْنَ أن يَجْلِسَ الإمامُ إلى أن يَقْضِيَ الصَّلَاةَ ﴾ . رَوَاه مُسْلِمٌ (٥٠) ، وعن عَمْرِو بنِ مَا بَيْنَ أن يَجْلِسَ الإمامُ إلى أن يَقْضِيَ الصَّلَاةَ ﴾ . رَوَاه مُسْلِمٌ (٥٠) ، وعن عَمْرِو بنِ عَوْفِ المُزَنِيّ ، قال : سمعتُ رسولَ اللهِ عَلِيلَةٍ ، يقولُ : ﴿ في الجُمُعَةِ سَاعَةً من مَا بَيْنَ أَن يَجْلِسَ الإمامُ إلى أن يَقْضِيَ الصَّلَاةَ ﴾ . يقولُ : ﴿ في الجُمُعَةِ سَاعَةً من النَّهَارِ ، لا يَسْأَلُ العَبْدُ فيها شَيْعًا إلَّا أَعْطِي سُؤَلَه ﴾ . قيل : أيُّ سَاعَةٍ هي ؟ قال : حَسَنَّ غَرِيبٌ . فعلَى هذا التَفْسِيرِ تكونُ السَّاعَةُ مُخْتِلِفَةً ، فتكونُ في حَقِّ كُلُّ قَوْمٍ في وقتِ صلاتِهم . وقيل : هي ما بين الفَجْرِ إلى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، ومن العَصْرِ إلى فُوقِي المُرَوبِها . وقيل : هي السَّاعَةُ مُن النَّهارِ . وقال كَعْبُ : لو قَسَّمَ الإنسَانُ عُرُوبِها . وقيل : هي السَّاعَةُ أَلَى السَّاعَةُ أَلَى السَّاعَةُ أَلَى النَّهارِ . وقال كَعْبُ : لو قَسَّمَ الإنسَانُ عُرَوبِها . وقيل : هي السَّاعَةُ أَلَى السَّاعَةُ أَلَى السَّاعَةُ أَلَى السَّاعَةُ أَلَى النَهارِ . وقال كَعْبٌ : لو قَسَّمَ الإنسَانُ السَّاعَةُ مُحْمَعَةً في اليَوْمِ . وقال ابنُ

 ⁽٥٦) في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه
 ١ / ٣٦٠ / ٣٠٠ .

⁽٥٧) سورة آل عمران ٥٥ .

⁽٥٨) في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٢٠٥ .

⁽٩٥) في : باب في الساعة التي في يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٤ . كا أخرجه أبو داود ، في : باب الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤١ . (٦٠) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٢٧٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٦٠ .

⁽٦١) لعله يعني أن دعاءه في كل جمعة يكون في ساعة غير الجمعة السابقة .

عمرَ : إنَّ طَلَبَ حاجَةٍ فى يَوْمٍ لَيسِيرٌ (١٢) . وقيل : أَخْفَى الله تعالى هذه السَّاعَة لِيَجْتَهِدَ عِبَادُه فى دُعَائِه فى جَمِيعِ اليَوْمِ طَلَبًا لها ، كما أَخْفَى لَيْلَةَ القَدْرِ فى لَيالِى رمضانَ ، وأوْلِياءَهُ فى الخَلْقِ ، ليَحْسُنَ الظَّنُ بالصَّالِحِينَ كُلِّهم .

٢٩٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ صَلَّوا الجُمُعَةَ قَبَلَ الزَّوَالِ فِي السَّاعَةِ السَّاعِةِ السَّادِسَةِ ، أَجْزَأَتُهُمْ)

وفى بَعْضِ النَّسَخِ ، فى السَّاعَةِ الخامِسَةِ . والصَّحِيحُ فى السَّاعَةِ السَّادِسَةِ . وَرُوِى عن ابنِ وظاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّه لا يجوزُ صلائها فيما قبل السَّادِسَةِ . وَرُوِى عن ابنِ مسعودٍ ، وجَابِرٍ ، وسَعِيدٍ ، ومُعَاوِيةَ ، أنهم صَلَّوها قبلَ الزَّوَالِ . وقال القاضى ، وأصْحَابُه : يجوزُ فِعْلُها فى وَقْتِ / صلاةِ العِيدِ . ورَوَى ذلك عبدُ اللهِ ، عن أبيهِ ، ١٩٧/٢ قال : نذهبُ إلى أَنَّها كصلاةِ العِيدِ . وقال مُجاهِد : ما كان لِلنَّاسِ عِيدٌ إلَّا فى أُوَّلِ النَّهارِ . وقال عَطاءٌ : كُلُّ عِيدٍ حين يَمْتَدُّ الضَّحَى ؛ الجُمُعَةُ ، والأَضْحَى ، والفِطْرُ ؛ لما رُوِى عن ابنِ مسعودٍ ، أَنَّه قال : ما كان عِيدٌ إلَّا فى أُوَّلِ النَّهارِ ، ولقد والفِطْرُ ؛ لما رُوِى عن ابنِ مسعودٍ ، أنَّه قال : ما كان عِيدٌ إلَّا فى أُوَّلِ النَّهارِ ، ولقد كان رسولُ اللهِ عَيِلِيّةٍ يُصَلِّى بنا الجُمُعَةَ فى ظِلِّ الْحَطِيمِ (') . رَوَاهُ ابن البَحْتَرِيِّ (') فى شَعَد اللهُ عَالَى اللهُ عَجَلْنَا خَشْيَةَ الحَرِّ عليكم . ورَوَى الأَثْرَمُ حَدِيثَ ابنِ مسعودٍ ، ومُعاوِيَة ، أنَّهما صَلَّيًا الجُمُعَة فى ظَلْ الْحَرِّ عليكم . ورَوَى الأَثْرَمُ حَدِيثَ ابنِ مسعودٍ . ولأَنَّها عِيدٌ فَجَازَتْ فى وَقْتِ العِيدِ ، كَالفِطْرِ والأَضْحَى ، والدَّلِيلُ على مسعودٍ . ولأَنَّها عِيدٌ فَجَازَتْ فى وَقْتِ العِيدِ ، كَالفِطْرِ والأَضْحَى ، والدَّلِيلُ على مسعودٍ . ولأَنَّها عِيدٌ فَجَازَتْ فى وَقْتِ العِيدِ ، كَالفِطْرِ والأَضْحَى ، والدَّلِيلُ على من اللهَ عَلَمْ اللهُ عِيدٌ قُولُ النَّهِ عَيدٌ قُلُ النَّهِ عِيدًا قِلْهُ اللهُ عِيدًا واللهُ عِيدَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَيدًا واللهُ عَنْهُ اللهُ عَيدًا واللهُ عَلَى النَّعَى اللهُ عَلَمُ اللهُ عَيدًا واللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اله

⁽٦٢) في الأصل : « يسير » .

 ⁽١) الحطيم بمكة : هو ما بين المقام إلى الباب ، أو ما بين الركن والمقام وزمزم والحجر . معجم البلدان
 ٢٩٠ / ٢٥٠ .

⁽٢) في النسخ : « البحتري » ، وتقدمت ترجمة ابن البختري في ٢ / ٥٣٣ .

⁽٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٩ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في السواك ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١ / ٢٥ مرسلًا .

« قد اجْتَمَعَ لَكُمْ فَى يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ » (أ) . وقال أَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ : وَقُتُها وَقُتُها الظَّهْرِ ، إِلَّا أَنَّه يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُها فَى أَوَّلِ وَقْتِها ؛ لِقَوْلِ سَلَمةَ بن الأَكُوعِ : « كُنَّ نُجَمِّعُ مِعِ النَّبِيِّ عَلِي إِلَيْ إِلَيْكَ إِلَيْ الشَّمْسُ ، ثَم نَرْجِعُ نَتَتَبُعُ الفَىءَ » . مُتَفَقّ عليه (أ) . وقال أنس : كان رسول الله عَلِي الشَّمْسُ . وَوَالُهُ البُحَارِيُّ (أ) . ولأنهما صلاتا وَقْتٍ ، فكان وَقْتُهُما وَاحِدًا ، كالمَقْصُورَةِ والتَّامَّةِ ، ولأنَّ البُحَارِيُّ (أ) . ولأنهما صلاتا وَقْتٍ ، فكان وَقْتُهُما وَاحِدًا ، كالمَقْصُورَةِ والتَّامَّةِ ، ولأنَّ البُحَارِيُّ (أ) . ولأنهما صلاتا وَقْتٍ ، فكان وَقْتُهُما وَاحِدًا ، كالمَقْصُورَةِ والتَّامَةِ ، ولأنَّ المُحْلَقِ المَخْرَور والسَّفَر . ولنا ، على جَوازِها في السَّذَةُ والإِجْمَاعُ ؛ أما السُّنَّةُ فما رَوَى جابِرُ بن عبدِ اللهِ ، قال : كان رسول الله عَلَي الله عَلَي المُحْمَعَةَ – ثم نَذْهَبُ إلى جِمَالِنَا فَنْرِيحُها حتى رسول الله عَلَي المُحْمَعة في عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ . مُتَّفِقٌ عليه (أ) . وعن سَلَمَة ، قال : ما كُنَّا نَقِيلُ ولا يَتَعَدَّى إلَّا بعد الجُمُعَة في عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ . مُتَّفَقٌ عليه (أ) . قال ابنُ قَتَيْبَة : لا يُسَمَّى غَدَاءً ، ولا قَائِلَةً ، بعد الرَّوَالِ . وعن سَلَمَة ، قال : كنا نُصَلِّى مع نَقَالِ اللهُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ المَعْمَ في مَن مَنْ مَنُ وليس / لِلْحِيطانِ فَيْ عَنْ . (''نَسْتَظِلُّ به '') . وأما الإجْمَاعُ ، فرَوى الإمامُ أحمد ، عن وَكِيع ، عن جَعفو رَوَاه أبو دَاوُدَ ('') . وأما الإجْمَاعُ ، فرَوَى الإمامُ أحمد ، عن وَكِيع ، عن جَعفو رَوَاه أبو دَاوُدَ ('') . وأما الإجْمَاعُ ، فرَوَى الإمامُ أحمد ، عن وَكِيع ، عن جَعفو رَوَاه أبو دَاوُدَ ('') . وأما الإجْمَاعُ ، فرَوَى الإمامُ أحمد ، عن وَكِيع ، عن جَعفو رَوَاه أبو دَاوُدَ ('') . وأما الإجْمَاءُ ، فرَوَى الإمامُ أحمد ، عن وَكِيع ، عن جَعفو رَوَاه أبو دَاوُدَ ('') . وأما الإجْمَاءُ ، فرَوَى الإمامُ أحمد ، عن وَكِيع ، عن جَعفو رَوْهُ اللهُ عن وَلَوْه أبو دَاوْهُ مَا اللهُ المُعْمَاعُ ، فرَوَى الإمامُ أحمد ، عن وَكِيع ، عن جَعفو المُولِ ا

⁽٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٤٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيدان فى يوم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٦ .

⁽٥) تقدم تخريجه في ٢ / ٣٧ ، وأخرجه أيضًا الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٦ ، ٥٥ .

⁽٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٠ .

⁽٧) في ١، م: ﴿ فأشبه ، .

⁽٨) فى : باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٨ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٨١ .

⁽٩) تقدم تخريجه في ٢ / ٣٨ .

⁽۱۰ – ۱۰) سقط من : ۱ ، م .

⁽١١) تقدم تخريجه قبل قليل .

ابن بُرْقَانَ ، عن ثابِتِ بن الحَجَّاجِ ، عن عبدِ اللهِ بن سِيدَانَ ، قال : شَهدْتُ الخُطْبَةَ مع أبي بكر ، فكانتْ صَلَاتُه وخُطْبَتُه قبلَ نِصْفِ النَّهَار ، وشَهدْتُها مع عمرَ ابن الخَطَّابِ ، فكانتْ صَلاتُه وتُحطَّبتُه إلى أنْ أقولَ قد انْتَصَفَ (١٢) النَّهَارُ ، ثم صَلَّيْتُها مع عثمانَ بن عَفَّانَ ، فكانتْ صَلَاتُه وتُحطَّبَتُه إلى أن أقولَ قد زَالَ النَّهَارُ ، فما رَأَيْتُ أَحَدًا عابَ ذلك ولا أَنْكَرَهُ . قال : وكذلك رُوي عن ابن مسعودٍ ، وجابِرٍ ، وسَعِيدٍ ، ومُعاويةَ ، أنَّهم صَلُّوا قبلَ الزَّوالِ ، وأحادِيثُهم تَدُلُّ على أنَّ النَّبيّ عَلِيْكُ فَعَلَها بعد الزَّوالِ في كَثِيرٍ من أوقاتِه ، ولا خِلافَ في جَوازه ، وأنَّه الأَفْضَلُ والأَوْلَى ، وأَحَادِيثُنَا تَدُلُّ على جَواز فِعْلِها قبلَ الزَّوالِ ، ولا تَنافِيَ بينهما . وأمَّا فيأوَّ لِ النَّهارِ ، فالصَّحِيحُ أنَّها لا تَجُوزُ ؛ لما ذَكَرَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ ، ولأنَّ التَّوْقِيتَ لا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلِ ، من نَصٌّ ، أو ما يَقُومُ مَقامَه ، وما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ عَلِيَّكُم ، ولا عن خُلَفائِه ، أنَّهم صَلَّوها في أوَّلِ النَّهار ، ولأنَّ مُقْتَضَى الدَّلِيل كونُ وَقْتِها وَقْتَ الظُّهْر ، وإنَّما جازَ تَقْدِيمُها عليه بما ذَكَرْنا من الدَّليل ، وهو مُخْتَصٌّ بالسَّاعَةِ السَّادِسَةِ ، فلم يَجُزْ تَقْدِيمُها عليها ، والله أعلمُ . ولأنَّها لو صُلِّيتْ في أوَّلِ النَّهار لَفاتَتْ أَكْثَر المُصلِّينَ ، لأنَّ (١٣) العَادَةَ اجْتِمَاعُهم لها عند الزَّوالِ ، وإنما يَأْتِها ضُحَى آحَادٌ من النَّاسِ ، وعَدَدٌ يَسِيرٌ ، كَمْ رُوِيَ عن ابن مسعودٍ ، أنَّه أتَّى الجُمُعَةَ ، فَوَجَدَ أَرْبَعَةً قد سَبَقُوهُ ، فقال : رَابِعُ أَرْبَعَةٍ ، وما رَابِعُ أَرْبَعَةٍ بِبَعِيدٍ . إذا ثَبَتَ هذا ، فالأَوْلَى أَنْ لا تُصلِّى إِلَّا بعد الزَّوالِ ؛ لِيَخْرُجَ من الخِلافِ ، ويَفْعَلُها في الوَقْتِ الذي كان النَّبيُّ عَلِيْكُ يَفْعَلُها فيه في أَكْتَرِ أَوْقَاتِه ، ويُعَجِّلُها في أَوَّلِ وَقْتِهَا في الشُّنَّاءِ والصَّيْفِ ؛ لأنَّ النَّبِيُّ عَيْرِ لللَّهُ كَانَ يُعَجِّلُها ، بِدَلِيلِ الأخبارِ التي رَوْيْناهَا ، ولأنَّ النَّاسَ يَجْتَمِعُونَ لها في أُوَّلِ وَقْتِهَا ، وِيُبَكِّرُونَ إِليها قبل وَقْتِها ، فلو انْتَظَرَ الإِبْرادَ بها لَشَقَّ على الحاضيرينَ ،

⁽۱۲) في ١، م: (ينتصف).

⁽١٣) في ١، م : ﴿ فَإِنْ ﴾ .

١٩٨/٢ وإنَّما جُعِلَ الإِبرادُ بالظُّهْرِ في شِدَّةِ الحَرِّ / دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ التي يَحْصُلُ أَعْظَمُ منها بالإبرادِ بالجُمُعَةِ .

فصل: وإن اتَّفَقَ عِيدٌ في يَوْمِ جُمُعَةٍ ، سَقَطَ حُضُورُ الجُمُعَةِ عَمَّنْ صَلَّى به العِيدَ ، إلَّا الإمامَ ، فإنَّها لا تَسْقُطُ عنه إلَّا أن لا(١٤) يَجْتَمِعَ له من يُصَلِّى به الجُمُعَةَ . وقيل : في وُجُوبِها على الإمامِ رِوَايَتَان وممَّن قال بِسُقُوطِها الشَّغْيِيّ ، والنَّحَعِيُّ ، والأُوزَاعِيُّ . وقيل : هذا مذهبُ عمرَ ، وعثانَ ، وعلىً ، وسَعِيدٍ ، وابنِ عَبَّس ، وابنِ الزَّبَيْرِ ، وقال أَكْثُرُ الفُقَهَاءِ تَجِبُ الجُمُعَةُ ؛ لِعُمُومِ الآيةِ ، والأَخْبَارِ الدَّالَّةِ على وُجُوبِها ، ولأنهما صلاتانِ واجِبتانِ ، فلم تَسْقُطْ إحْدَاهُما بالأُخْرَى ، كالظَّهْرِ مع العِيدِ . ولنا ، ما رَوَى إياسُ بن أبى رَمْلةَ الشَّامِيُّ ، قال : شَهِدْتُ معاويةَ يَسْأَلُ زيدَ بنَ أَرْقَم : هل شَهِدْتَ مع رسولِ اللهِ عَلَيْ العِيدَ ، ورَوَاهُ (١٠) الإمامُ أَجَدُ ، ولَفْظُه : ﴿ مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّى فَلْيُحَمِّعُ » (١٠) . وعن صَلَّى الجُمُعَةِ ، وإنَّا مُجَمِّعُونَ » . رَوَاه أَبُو عَلَى الجُمُعَةِ ، وإنَّا مُجَمِّعُونَ » . رَوَاه (١٠) ابن مَاجَهُمَ المَامُ أَجَدُ ، وإنَّا مُجَمِّعُونَ » . رَوَاه (١٠) ابن مَاجَهُمَّةَ إِنَّما زَادَتْ عن الظَّهْرِ أَلْ الجُمُعَةَ إِنَّما زَادَتْ عن الظَّهْرِ أَلْقُولُ والنِ عَبَّاسٍ ، عن النبي عَلَيْكُمْ ذلك . ولأنَّ الجُمُعَةَ إِنَّما زَادَتْ عن الظَّهْرِ والنِ عَبَّاسٍ ، عن النبي عَلَيْكُمُ ذلك . ولأنَّ الجُمُعَةَ إِنَّما زَادَتْ عن الظَّهْرِ وابنِ عَبَّاسٍ ، عن النبي عَلَيْكُمْ ذلك . ولأنَّ الجُمُعَةَ إِنَّما زَادَتْ عن الظَّهْرِ وابنِ عَبَّاسٍ ، عن النبي عَلَى المُعَلِّي فَا ذلك . ولأنَّ الجُمُعَةَ إِنَّما زَادَتْ عن الظَّهْرِ وابنِ عَبَّاسٍ ، عن النبي عَلَى عَمْ دُالْكُ . ولأنَّ الجُمُعَةَ إِنَّما زَادَتْ عن الظَّهْرِ وابنِ عَبَّاسٍ ، عن النبي عَلَى المُعَدِّ ذلك . ولأنَّ الجُمُعَةَ إِنَّما زَادَتْ عن الظَّهْرِ وابنِ عَبْ عن النبي عن النبي عَلَى عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عَلَى المُعَلِّي الْمُ والمَلْ المُعْمَعَةُ إِنْما زَادَتْ عن الظَّهْرِ وابنِ عَبْ المُحْمَعِ فَا المُعْمَا المُعْمَلِي المُعْمَا عن المُعْمَا المُعْمَا والمَنْ المُعْمَا المُعْمَا المُعْمَا المُعْمَا والمَا المُعْمَا المَاعْمُ المَاعِلَا اللّهُ المُعْمَا المُعْمَا المَامِ اللّهُ والمَّهُ ا

⁽١٤) سقط من : ١، م .

⁽١٥) سقط : « رواه » من : ١ ، م .

⁽١٦) أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا وافتى يوم الجمعة يوم عيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود الراح ٢٤٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٧٦ . كا أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيدان فى يوم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٥ . والدارمى ، فى : باب إذا اجتمع عيدان فى يوم ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٧٨ .

⁽١٧) فى الأصل : « رواهما » وانظر التخريج السابق .

⁽۱۸) تقدم تخریجه فی صفحه ۲٤۰.

بالخُطْبَةِ ، وقد حَصلَ سَمَاعُها في العِيدِ ، فأَجْزَأُ (١٩) عن سَمَاعِها ثانِيًا ، ولأنَّ وَقَتْهُما واحِدٌ بما بَيْنَاهُ ، فسَقَطَتْ إحْدَاهُما بالأُخْرَى ، كالجُمُعَةِ مع الظُّهْرِ ، وما احْتَجُوا به مَحْصُوصٌ بما رَوَيْنَاهُ ، وقِياسُهم مَنْقُوضٌ بالظُّهْرِ مع الجُمُعَةِ ، فأمَّا الإمامُ فلم تَسْقُطْ عنه ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيْنِالَةٍ : « وإنَّا مُجَمِّعُونَ » . ولأنَّه لو تَرَكَها لامْتَنع فِعُلُ الجُمُعَةِ في حَقِّ مَن تَجِبُ عليه ، ومَن يُرِيدُها ممَّن سَقَطَتْ عنه ، بخِلافِ غيرِه من النَّاسِ .

فصل: وإن قَدَّمَ الجُمُعَةَ فصَلَّاها في وَقْتِ العِيدِ ، فقد رُوِيَ عن أَحمدَ ، قال : تُجْزِئُ الأُولَى (٢٠) منهما ، فعلَى هذا تُجْزِئُه عن العِيدِ والظَّهْرِ ، ولا يَلْزَمُه شي للَّ إلى العَصْرِ ، / عندَ مَن جوَّرَ الجُمُعةَ في وَقْتِ العِيدِ . وقد رَوَى أبو دَاوُدَ ، بإسْنَادِهِ عن ١٩٩/٢ عَطاءٍ ، قال : اجْتَمَعَ يومُ الجُمُعةِ ويومُ فِطْرٍ على عهدِ ابنِ الزُّبَيْرِ ، فقال : عِيدَانِ قد اجْتَمَعا في يَوْمٍ واحِدٍ ، فجَمَعَهُما وصَلَّاهُمَا رَكْعَتَيْنِ بُكْرَةً (٢٠) ، فلم يَزِدْ عليهما حتى صلَّى العَصْرَ . وَرُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنّه بَلَغَهُ فِعْلُ ابنِ الزُّبَيْرِ ، فقال : أصابَ السُنَّةَ (٢٢) . قال الحَطَّابِيُّ : وهذا لا يَجُوزُ أن يُحْمَلَ إلَّا على قولِ مَن يَذْهَبُ إلى السُنَّةَ (٢٢) . قال الحَطَّابِيُّ : وهذا لا يَجُوزُ أن يُحْمَلَ إلَّا على قولِ مَن يَذْهَبُ إلى السُنَّةَ (٢٢) . قال الحَطَّابِيُّ : وهذا لا يَجُوزُ أن يُحْمَلَ إلَّا على قولِ مَن يَذْهَبُ إلى السُنَّةَ (٢٢) . قال الحَطَّابِيُّ : وهذا لا يَجُوزُ أن يُحْمَلَ إلَّا على قولِ مَن يَذْهَبُ إلى السُنَّةَ (٢٢) . قال الجُمُعَةَ إذا سَقَطَتْ مع تَأْكُدِها ، فالعِيدُ أَوْلَى أن يَسْقُطَ العِيدُ ، والظُّهْرُ ، ولأنَّ الجُمُعَةَ إذا سَقَطَتْ مع تَأْكُدِها ، فالعِيدُ أَوْلَى أن يَسْقُطَ الحُمُعَةَ اذا لم يُصلَل الحُمُعَةَ إذا لمَ يَحْتَاجُ إلى أن يُصلِي الظُهْرَ في وَقِيْها إذا لم يُصلَل الحُمُعَةَ اذا اللهِ يَعْمُ المُعْمَةَ إذا اللهُ عَلَى الطُّهُرَ في وَقِيْها إذا لم يُصلَل الحُمُعَةَ العَلَيْ الطُّهُرَ في وَقِيْها إذا لم يُصلَل الحُمْعَةَ اللهُ المُعْمَةَ الْمَالِمَةُ في المُعْمَةِ المَالِعَيْدُ فَا أَنْ يَسْتَابُ الْأَسْ إذا قَدَّمَ العِيدَ فإنَّهُ يَحْتَاجُ إلى أن يُصلَلَى الجُمُعَةَ إذا المَ يُصلَلُ المُعْمَةَ إذا المَعْمُونَ المُحْمَعَةُ العَلَيْ المُعْمَةُ الْمَالِمُ المُعْمَلِ المُعْمَلُ المُعْمَلِ المُعْمَالِ المُعْمَالِ المَلْمُ الْعَلَمُ الْمَالِمُ المُعْمَلِ المُعْمَلِ المُعْمَلِ المُعْمَالِ المُعْمَالِ المَالْمُ الْمَالِقُلِهُ الْمُلْمِي الْمُعْمَلِ المُعْمَلِ المُعْمَلِ المُعْمَالِ المُعْمَلِ المُعْمَلِ المُعْمَلِ الْمُعْمِلُ المُعْمَلِ المُعْمَلِ المُعْمَالُ المُعْمَلِ المُعْمَلِ المُعْمِلُ المُعْمِلِ المُعْمِلُ المُعْمَلِ المُ

⁽١٩) في ١، م: « فأجزأه » .

⁽٢٠) في الأصل: « الأول » .

⁽٢١) سقط من : الأصل .

⁽۲۲) أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٤٦ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب الرخصة فى التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد ، من كتاب العدين . المجتبى ٣ / ١٥٨ . وهو عنده عن وهب بن كيسان .

٧٩٧ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَتَجِبُ الجُمُعَةُ عَلَى مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجَامِعِ فَرْسَخٌ ﴾ هذا في حَقّ غير أهل المِصْر ، ('أمَّا أهْلُ المِصْر') فيَلْزَمُهم كُلُّهم الجُمُعَةُ ، بَعُدُوا أو قَرْبُوا . قال أحمد : أمَّا أهْلُ المِصْر فلا بُدَّ لهم من شُهُودِها ، سَمِعُوا النَّداء أو لم يَسْمَعُوا ؟ وذلك لأن البَلَدَ الواحِدَ بُنِيَ لِلْجُمُعَةِ ، فلا فَرْقَ بين القَريب والبَعِيدِ ، ولأنَّ المِصْرَ لا يكادُ يكونُ أَكْثَرَ من فَرْسَخٍ ، فهو(١) في مَظِنَّةِ القُرْبِ ، فاعْتُبرَ ذلك . وهذا قولُ أصْحاب الرَّأْي ، ونحوه قولُ الشَّافِعِيِّ . فأمَّا غيرُ أهْل المِصْر ، فَمن كان بينه وبين الجامِع فَرْسَخٌ فما دون ، فعليه الجُمُعَةُ ، وإنْ كان أَبْعَدَ فلا جُمُعَةَ عليه . وَرُوىَ نحوُ هذا عن سَعِيد بن المُسَيَّب وهو قولُ مالِكٍ ، واللَّيْثِ . وَرُويَ عن عبدِ الله بن عَمْرُو ، قال : الجُمُعَةُ على مَن سَمِعَ النِّدَاءَ . وهذا قولُ الشَّافِعِيِّ ، وإسحاقَ ؛ لما رَوَى عبدُ الله بن عَمْرُو ، أنَّ النَّبيَّ عَيِّاللَّهُ قال : ﴿ الجُمُعَةُ على من سَمِعَ النِّدَاءَ » . رَوَاه أبو دَاوُدَ (" . والأَشْبَهُ أنَّه من كَلَامِ عَبْدِ الله بن عَمْرُو . وَلأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِتُهُ قال لِلْأَعْمَى الذي قال : ليس لي قَائِدٌ يَقُودُنِي : « أتسمْعُ النِّدَاءَ ؟ » قال : نعم . قال : « فأجبْ »(٤) . ولأنَّ مَن سَمِعَ النِّدَاءَ دَاخِلٌ في عُمُومِ قُولِ الله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ ٱلله ﴾(٥) . وَرُوِيَ عن ابن عمر ، وأبي هُرَيْرَةَ ، وأنس ، والحسن ، ونَافِعٍ ، ١٩٩/٢ ظ وعِكْرِمَةَ ، والحَكَمِ ، وعَطَاء ، والأَوْزَاعِيِّ ، أنَّهم قالوا : الجُمْعَةُ على مَن آوَاهُ / اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِه ؛ لما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُم قال : « الجُمُعَةُ عَلَى مَن آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِه »(١) . وقال أصْحابُ الرَّأْي : لا جُمُعَةَ على مَن كان خارِجَ المِصْرِ ؟

⁽١-١) سقط من : الأصل .

⁽٢) سقط من : الأصل .

⁽٣) في : باب من تجب عليه الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٣ .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٦ .

⁽٥) سورة الجمعة ٩.

⁽٦) ذكره الترمذي ، في : باب ما جاء من كم تؤتى الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٢٩٠ .

لأنَّ عُمْانَ ، رَضِيَ الله عنه ، صلَّى العِيدَ في يَوْمِ جُمُعَةٍ ، ثم قال لأهل العَوالِي (٧) : مَن أرادَ منكم أن يَنْصَرفَ فَلْيَنْصَرفْ ، ومن أرادَ أن يُقِيمَ حتى يُصَلِّي الجُمُعَة فَلْيُقِمْ . ولأنَّهم خَارِجُ المِصْرِ ، فأشْبَهَ أَهْلَ الحِلَلِ . وَلَنا ، قُولُ الله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ فَآسْعُوا إِلَى ذِكْرِ ٱللهِ ﴾ . وهذا يَتناوَلُ غيرَ أَهْلِ المِصْرِ إذا سَمِعُوا النَّداءَ ، وحَدِيثُ عبدِ اللهِ بن عمرِو ، ولأنَّ غيرَ أَهْلِ المِصْرِ يَسْمَعُونَ النِّداءَ ، وهم من أهْلِ الجُمْعَةِ ، فَلَزِمهم السَّعْيُ إليها ، كأهْلِ المِصْرِ . وحديثُ أبي هُرَيْرَةَ غيرُ صَحِيحٍ ، يَرْوِيهِ عبدُ اللهِ بنُ سَعِيدِ المَقْبُرِيّ ، وهو ضَعِيفٌ ، قال أحمدُ بنُ الحسن (^): ذَكَرْتُ هذا الحَدِيثَ لأَحمدَ بن حَنْبَل ، فعَضِبَ ، وقال: اسْتَغْفِرْ رَبُّكَ ، اسْتَغْفِرْ رَبُّكَ . وإنَّما فَعَلَ أحمدُ هذا ، لأنَّه لم يَرَ الحَدِيثَ شَيئًا لحالِ إِسْنَادِه . قال ذلك التَّرْمِذِيُّ . وأما تَرْخِيصُ عُثَانَ لأَهْلِ العَوَالِي ، فلأنَّه إذا اجْتَمَعَ عِيدَانِ اجْتُرِئَ بالعِيدِ ، وسَقَطَتِ الجُمْعَةُ عمَّن حَضَرَهُ ، علَى ما قَرَّرْناهُ فيما مَضَى . وأما اعْتِبارُ أَهْلِ القُرَى بأَهْلِ الحِلَلِ فلا يَصِيُّ ؛ لأنَّ أَهْلَ الْحِلَلِ غيرُ مُسْتَوْطِنِينَ ، ولا هم سَاكِنُون بِقَرْيَةٍ ، ولا في مَوْضِعٍ جُعِلَ للاسْتِيطانِ . وأما اعْتِبارُ حَقِيقَةِ النَّداءِ فلا يُمْكِنُ ؛ لأنَّه قد يكونُ من النَّاسِ الأَصَمُّ وتَقِيلُ السَّمْعِ ، وقد يكونُ النِّداءُ بين يَدَي المِنْبَرِ ، فلا يَسْمَعُه إلَّا مَن في الجامِعِ ، وقد يكونُ المُوَّذِّنُ خَفِيَّ الصَّوْتِ ، أو في يَوْمٍ ذِي رِيحٍ ، ويكونُ المُسْتَمِعُ نائِمًا أو مَشْغُولًا بما يَمْنَعُ السَّماعَ ، فلا يَسْمَعُ ، ويَسْمَعُ مَن هو أَبْعَدُ منه ، فيُفْضِي إلى وُجُوبها على البَعِيدِ دونَ القَرِيبِ ، وما هذا سَبِيلُه يَنْبَغِي أَن يُقَدَّرَ بِمِقْدَارِ لا يَخْتَلِفُ ، والمَوْضِعُ الذي يُسْمَعُ منه النِّدَاءُ في الغَالِبِ - إذا كان المُنَادِي صَيِّبًا ، في مَوْضِعِ عَالٍ ، والرِّيحُ سَاكِنَةٌ ، والأصْوَاتُ هَادِئَةٌ ، والمُسْتَمِعُ سَمِيعٌ غيرُ سَاهٍ ولا

⁽٧) العوالى : ضيعة بينها وبين المدينة أربعة أميال . معجم البلدان ٣ / ٧٤٣ .

⁽٨) أبو الحسن أحمد بن الحسن الترمذى ، حدث البخارى عنه في « الصحيح » عن الإمام أحمد ، ونقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة . طبقات الحنابلة ١ / ٣٧ ، ٣٨ .

لَاهٍ - فَرْسَخٌ ، أو ما قَارَبَهُ ، فَحُدَّ به ، واللهُ أعلمُ .

٢٠.٠/٢ فصل: وأهْلُ القُرْيَةِ لا يَخْلُونَ / من حالَيْن: إمَّا أَن يكونَ بَيْنَهم وبينَ المِصْرِ أَكْثُرُ مِن فَرْسَخٍ ، أَوْ لا ، فإن كان بَيْنَهُم أَكْثُرُ مِن فَرْسَخٍ لم يَجِبْ عليهم السَّعْيُ إليه ، وحَالُهم مُعْتَبَرُّ بأَنْفُسِهم ، فإن كانوا أَرْبَعِينَ وَاجْتَمَعَتْ فيهم شَرائِطُ الجُمُعَةِ ، فعليهم إقامَتُها ، وهم مُخَيَّرُونَ بين السَّعْي إلى المِصْر ، وبين إقامَتِها في قَرْيَتِهم ، والأَفْضَلُ إِقَامَتُها (في قَرْيَتِهم ؟) ؛ لأنَّه متى سَعَى بَعْضُهم أَخَلُّ على الباقِينَ الجُمُعَةَ ، وإذا أقامُوا حَضَرَها جَمِيعُهم ، وفي إقامَتِها بمَوْضِعِهم تَكْثِيرُ جَماعاتِ المُسْلِمِينَ . وإن كانوا ممن لا تَجبُ عليهم الجُمُعَةُ بأنفُسِهم فهم مُخَيِّرُونَ بين السَّعْي إليها ، وبين أن يُصِلُّوا ظُهْرًا ، والأَفْضَلُ السَّعْيُ إليها ؛ لِيَنالَ فَضْلَ السَّاعِي إلى الجُمُعَةِ ويَخْرُجَ من الخِلاف . والحالُ الثانِي ، أنْ يكونَ بينهم وبين المِصْرِ فَرْسَخٌ فما دُونَ ، فيُنظُرُ فيهم ، فإن كانوا أقَلُّ من أَرْبَعِينَ فعليهم السَّعْنُي إلى الجُمُعَةِ ؛ لما قَدَّمْنا . وإن كانوا ممَّن تَجِبُ عليهم الجُمُعَةُ بأنْفُسِهم ، وكان مَوْضِعُ الجُمُعَةِ القَرِيبُ منهم قَرْيَةً أَخْرَى ، لم يَلْزَمْهُم السَّعْيُ إليها ، وصَلُّوا في مَكَانِهم ، إذ ليست إحْدَى القَّرْيَتَيْن بأولَى من الأُخْرَى . وإنْ أحَبُّوا السَّعْمَى إليها ، جازَ ، والأَفْضَلُ أن يُصَلُّوا في مَكَانِهِم ، كَمَا ذَكُرْنا مِن قِبلُ . وإن سَعَى بَعْضُهم فَنَقَصَ عَدَدُ الباقِينَ ، لَزمَهُم السَّعْيُ ؛ لِتَلَّا يُؤدِّى إِلَى تَرْكِ الجُمُعَةِ ممَّن تَجبُ عليه . وإن كان مَوْضِعُ الجُمُعَةِ القَرِيبُ مِصْرًا ، فهم مُخَيِّرُونَ أيضا بين السَّعْي إلى المِصْرِ ، وبين إقامَةِ الجُمُعَةِ في مَكَانِهِم ، كَالتِي قَبْلَهَا . ذَكَرَهُ ابنُ عَقِيلٍ . وعن أحمدَ ، أنَّ السَّعْيَ يَلْزَمُهِم ، إلَّا أن يكونَ لهم عُذْرٌ فَيُصَلُّونَ جُمُعَةً . والأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لأَنَّ أَهْلَ القَرْيَةِ لا تَنْعَقدُ بهم جُمُعَةُ أَهْلِ المِصْر ، فكان لهم إقامَةُ الجُمْعَةِ في مَكَانِهم ، كما لو سَمِعُوا النِّداءَ من قُرْيَةٍ أُخْرَى ، ولأنَّ أَهْلَ القُرَى يُقِيمُونَ الجُمْعَ في بِلادِ الإِسلامِ ، وإن كانوا قريبًا من

⁽٩-٩) سقط من : ١، م .

المِصْرِ ، من غيرِ نَكِيرٍ .

فصل: وإذا كان أهْلُ المِصْرِ دُونَ الأَرْبَعِينَ ، فَجاءَهم أَهْلُ القَرْيَةِ ، فأقامُوا الجُمُعَةَ في المِصْرِ ، لم يَصِحَّ ؛ لأَنَّ أَهْلَ القَرْيَةِ غيرُ مُسْتَوْطِنِينَ في المِصْرِ ، وأهْلُ الجَمُعَةُ لِقِلَّتِهِمْ . وإن كان أهْلُ القَرْيَةِ ممَّن تَجِبُ عليهم الجُمُعَةُ لِقِلَّتِهِمْ . وإن كان أهْلُ القَرْيَةِ ممَّن تَجِبُ عليهم الجُمُعَةُ بأَنْفُسِهم لَزِمَ أَهْلَ المِصْرِ السَّعْيُ إليهم ؛ لأنَّهم مِمَّنْ بينَه / وبينَ مَوْضِعِ ٢٠٠٠/٢ الجُمُعَةِ أَقَلُ مِن فَرْسَخٍ ، فَلَزِمَهُم السَّعْيُ إليها ، كا يَلْزَمُ أَهْلَ القَرْيَةِ السَّعْيُ إلى المُصْرِ إذا أُقِيمَتْ به وكان أهْلُ القَرْيَةِ دُونَ الأَرْبَعِينَ . وإنْ كان في كُلِّ واحِدٍ منهما دُونَ الأَرْبَعِينَ . وإنْ كان في كُلِّ واحِدٍ منهما دُونَ الأَرْبَعِينَ . وإنْ كان في كُلِّ واحِدٍ منهما دُونَ الأَرْبَعِينَ ، لم يَجُزْ إقامَةُ الجُمُعَةِ في وَاحِدٍ منهما .

فصل: ومَن تَجِبُ عليه الجُمُعَةُ لا يجوزُ له السَّفَرُ بعد دُحُولِ وَقْتِها. وبه قال الشَّافِعِيُّ ، وإسحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال أبو حنيفة : يجوزُ . وسُئِلَ الأُوزَاعيُّ عن مُسافِرٍ سَمِعَ (١٠) أَذَانَ الجُمُعَةِ ، وقد أَسْرَجَ دَابَّتَهُ ، فقال : لِيَمْضِ في سَفَرِه ؛ لأنَّ عمرَ ، رَضِيَ الله عنه ، قال : الجُمُعَةُ لا تَحْبِسُ عن سَفَرِ (١١) . ولَنا ، ما رَوى ابنُ عمرَ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَيْقِيةٍ قال : ﴿ مَنْ سَافَرَ مِنْ دَارِ إِقَامَةٍ يَوْمَ الجُمُعَةِ دَعَتْ عَلَيْهِ عَمرَ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَيْقِيةٍ قال : ﴿ مَنْ سَافَرَ مِنْ دَارِ إِقَامَةٍ يَوْمَ الجُمُعَةِ دَعَتْ عَلَيْهِ المَلائِكَةُ ، لَا يُصْحَبُ في سَفَرِه ، وَلا يُعَانُ عَلَى حَاجَتِهِ » . رَوَاه الدَّارَقُطْنِيُّ في المُلائِكَةُ ، لا يُصْحَبُ في سَفَرِه ، ولا يُعانُ عَلَى حَاجَتِهِ » . رَوَاه الدَّارَقُطْنِيُّ في الأَفْرَادِ (١٢) . وهذا وَعِيدٌ لا يَلْحَقُ بالمُبَاحِ . ولأَنَّ الجُمُعَةَ قد وَجَبَتْ عليه ، فلم الأَفْرَادِ (١٢) . وهذا وَعِيدٌ لا يَلْحَقُ بالمُبَاحِ . ولأَنَّ الجُمُعَةَ قد وَجَبَتْ عليه ، فلم يَجُوْ له الاشْتِعالُ بما يَمْنَعُ منها ، كاللَّهُ و ، والتِّجَارَةِ ، وما رُوىَ عن عمرَ ، فقد رُوىَ عن ابْنِه ، وعائشة ، أَخْبَارٌ تَدُلُّ على كَراهِةِ (١٣) السَّفَرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فتُعارِضُ قولَه ، عن ابْنِه ، وعائشة ، أَخْبَارٌ تَدُلُّ على كَراهِةِ (١٣) السَّفَرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فتُعارِضُ قولَه ،

⁽۱۰) فی ۱، م: « یسمع » .

⁽١١) أخرجه البيهقى ، فى : باب من قال لا تحبس الجمعة عن سفر ، من كتاب الجمعة . السنن الكبرى ٣ / ١٨٧ . وعبد الرزاق ، فى : باب السفر يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . مصنف عبد الرزاق ٣ / ٢٥٠ . وابن أبى شيبة ، فى : باب من رخص فى السفر يوم الجمعة ، من كتاب الصلوات . مصنف ابن أبى شيبة ٢ / ١٠٥ .

⁽١٢) ذكره ابن حجر في تلخيص الحبير ٢ / ٦٦ . وعزاه للدارقطني في الأفواد ، ولم يعزه لغيره .

⁽١٣) في ١، م: ﴿ كراهية ﴾ .

ثم نَحْمِلُه على السُّفَرِ قبلَ الوَقْتِ .

فصل : وإنْ خافَ المُسافِرُ فَواتَ رُفْقَتِه ، جازَ له تَرْكُ الجُمُعَةِ ؛ لأنَّ ذلك من الأَعْذارِ المُسْقِطَةِ لِلْجُمُعَةِ والجَمَاعةِ ، وسواءً كان في بَلَدِه فأرادَ إِنْشاءَ السَّفَرِ ، أو في غيره .

فصل : قال أحمدُ : إِنْ شَاءَ صَلَّى بَعَدَ الجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ ، وإِن شَاءَ صَلَّى

⁽١٤) مسند أحمد ١ / ٢٥٦ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى السفر يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣١٦ ، ٣١٧ .

⁽١٥) سقط من : الأصل .

⁽١٦) سقط من : الأصل .

أَرْبَعًا ، وفي رِوايَةٍ : وإن شاءَ سِتًا ، وكان ابنُ مسعودٍ ، والنَّحْعِيُّ ، وأَصْحَابُ الرَّأْيِ يَرُوْنَ أَن يُصَلِّي بعدَها أَرْبَعًا ؛ لما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلَيْكَ : يَرُوْنَ أَن مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَها أَرْبَعًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٠ . وعن عليّ ، وأبي موسى ، وعطاء ، ومُجاهِدٍ ، وحُمَيْد بن عبدِ الرحمن ، والقُورِيِّ ، أنَّه يُصَلِّى سِتًا ؛ لما رُوِي عن ابنِ عمر : أنَّه كان إذا كان بمَكَّة ، فصلًى الجُمُعَة ، يُصلَّى الجُمُعَة ، فصلًى رَكْعَتَيْنِ ، ثم تَقَدَّمَ فَصلَّى أَرْبَعًا ، وإذا كان في المَدِينَةِ صلَّى الجُمُعَة ، ثقال : كان شِمْ رَجَعَ إلى بَيْتِه فصلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ولم يُصلِّ في المَسْجِدِ ، فَقِيلَ له ، فقال : كان رسولُ اللهِ عَيِّلِيَّهُ كَان يَفْعَلُ ذلك . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١١٠ . ولَنا ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِهُ كان يَفْعَلُ ذلك . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١١٠ . ولَنا ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِهُ كان يَفْعَلُ ذلك كُلَّهُ ، بِدَلِيلِ ما رُوِي من الأَحْبارِ ، وَرُويَ عن ابنِ عمر ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَيِّلِهُ لَا مُسْجِدٍ ، وَقَ لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : وكان لا ذلك كُلِّهُ ، بِدَلِيلِ ما رُوِي من الأَحْبارِ ، وَرُويَ عن ابنِ عمر ، أَنَّ رسولَ الله عَيْلِهُ كَان يُفْعَلُ ذلك . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١٩٠ . وفي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : وكان لا كُلُّهُ ، بِدَلِيلِ ما رُويَ من الأَحْبارِ ، وَرُويَ عن ابنِ عمر ، أَنَّ رسولَ الله عَيْلِهُ . وكان لا كان يُصلِّى بعد الجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ . مُتَفَقَّ عليه (١٩١ . وفي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : وكان لا

⁽١٧) في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٢٠٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٣١١ . والنسائي ، في : باب عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد ، من كتاب الجمعة . المجتبي ٣ / ٩٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٨. والذارمي ، في : باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤٩ . ١٤٤٢ . ١٤٤٢ .

⁽١٩) أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ١٠ . ومسلم ، فى : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٢٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ كا أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٥٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣٠ . والنسائى ، فى : باب الصلاة بعد الظهر ، من كتاب الإمامة ، وفى : باب صلاة الإمام بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . عن كتاب الجمعة . أختبى ٢ / ٢٩ ، ٣ / ٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥ . والدارمى ، فى : باب فى صلاة السنة ، وباب القراءة فى ركتاب الفحر ، وباب ما جاء فى الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٥٠ . القراءة فى ركتاب السفر . الموطأ ١ / ٣٣٧ والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢ ، ١١ ، ١٧ ، ٣٥ ، ٣٢ ، ٧٧ ، ٧٧ .

يُصَلِّى فى المَسْجِدِ حتى يَنْصَرِفَ ، فَيُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ فى بَيْتِه . وهذا يَدُلُّ على أَنَّه مَهْمَا فَعَلَ من ذلك كان حَسَنًا . قال أحمد ، فى رِوايَة عُبَيْدِ اللهِ : ولو صَلَّى مع الإمام ، ثم لم يُصلِّ شَيْئًا حتى صَلَّى العَصْر ، كان جَائِزًا . قد فَعَلَهُ عِمْرَانُ بنُ حُصَينٍ . وقال ، فى رِوَايَة أبى دَاوُدَ : يُعْجِبُنِى أن يُصَلِّى. يَعْنِى بعدَ الجُمُعَةِ .

فصل: فأما الصَّلَاةُ قبلَ الجُمُعَةِ ، فلا أَعْلَمُ فيه إلَّا مَا رُوِى ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كَان يَرْكُعُ مِن قبلِ الجُمُعَةِ أَرْبَعًا . أَخْرَجَه ابنُ مَاجَه ('') . ورَوَى عَمْرُو بن سَعِيد كان يَرْكُعُ مِن قبلِ الجُمُعَةِ أَرْبَعًا . أخرَجَه ابنُ مَاجَه ('') أصْحَابَ رسولِ اللهِ عَيِّلِيَّةِ ، فإذا زالَتِ الشَّمْسُ قَامُوا فَصَلَّوا أَرْبَعًا . قال أَبُو بكوٍ : كُنّا نكونُ مع حَبيبِ بن أَبي ثَابِتٍ زَالَتِ الشَّمْسُ قَامُوا فَصَلَّوا أَرْبَعًا . قال أَبُو بكوٍ : كُنّا نكونُ مع حَبيبِ بن أَبي ثَابِتٍ في الجُمُعَةِ ، فيقول : أَزَالَتِ الشَّمْسُ بعد ؟ (''أَو يَلْتَفِتُ فَيَنْظُرُ ''') ، فإذا زالَتِ الشَّمْسُ ، صَلَّى الأَرْبَعَ التي قبلَ الجُمُعَةِ . وعن أَبي عُبَيْدَةَ ، عن عبدِ اللهِ بن مسعودٍ ، أَنَّه كان يُصَلِّى قبلَ الجُمُعَةِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وبعدها أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ . رَوَاهُ سَعِيدٌ (''') .

فصل: ويُسْتَحَبُّ لمن أَرَادَ الرُّكُوعَ يومَ الجُمُعَةِ أَن يَفْصِلَ بينَها وبينَه بِكلامٍ ، أو انْتِقالِ من مَكانِه ، أو خُرُوجٍ إلى مَنْزِلِه ؛ لما رَوَى السَّائِبُ بن يَزِيدَ ابن أُخْتِ نَمِرٍ (٢٤) ، قال : صَلَّيْتُ مع مُعَاوِيةَ الجُمُعَةَ في المَقْصُورَةِ ، فلما سَلَّمَ الإِمَامُ قُمْتُ في مَقَامِي فصَلَّيْتُ ، فقال : لا تَعُدْ لما فَعَلْتَ ، إذا صَلَّيْتَ في مَقَامِي فصَلَّيْتُ ، فقال : لا تَعُدْ لما فَعَلْتَ ، إذا صَلَّيْتَ

⁽٢٠) في : باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٨ .

⁽٢١) في ا ، م : ﴿ أَبِقِي ﴾ .

⁽۲۲-۲۲) في ١، م : (ويلتفت وينظر) .

⁽٢٣) وعزاه الزيلعي للطبراني في الأوسط . نصب الراية ١ / ٢٠٦ .

⁽٢٤) في ا ، م : (النمر) .

فصل: قال أحمدُ: إذا كانوا يَقرأُون الكِتابَ يَوْمَ الجُمُعَةِ على النَّاسِ بعدَ الصلاةِ ، أعْجَبُ إلى أن يسْمَعَ إذا كان فَتْحًا من فُتُوجِ المُسْلِمِينَ ، أو كان فيه شَىءٌ مِن أُمُورِ المُسْلِمِينَ فلْيَسْتَمِعْ ، وإن كان شيئًا إنَّما فيه ذكرُهم فلا يَسْتَمِعْ . وقال في الذين يُصلُّونَ في الطُّرُقَاتِ : إذا لم يكن بينهم بابٌ مُعْلَقٌ فلا بَأْسَ . وسُئِلَ عن رَجُلِ يُصلِّى خَارِجًا من المَسْجِدِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، وأبُوابُ المَسْجِدِ مُعْلَقةٌ ، قال: أرْجُو أن لا يكونَ به بَأْسٌ. وسُئِلَ عن الرَّجُلِ يُصلِّى يَوْمَ الجُمُعَةِ وبينَه وبينَ الإمامِ مئرَةٌ . قال : إذا لم يكنْ يَقْدِرُ على غيرِ ذلك . وقال : إذا دَحَلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ في دارٍ مئتَ أَلَّ وَاللهُ عَلَمُ اللهُ مُعْدُونَ النَّاسَ ، كان جَائِزًا ، ويُعِيدُونَ الصلاةَ / إذا ٢٠٢/٢ لكن مُعْلَقًا ؛ لأنَّ هؤلاءِ لم يكونُوا مع صلاةِ الإمام . وهذا، والله أعلمُ، لأنَّهم إذا كانوا في دَارٍ في دَارٍ ولم يَرُوا الإمامَ ، كانوا مُتَحَيِّرِينَ عن الجَماعَةِ ، فإذا اتَّفَقَ مع ذلك عَدَمُ

⁽٢٥-٢٥) سقط من : ١ . نقلة نظر .

ر (٢٦) في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٢٠١ . كما أخرجه أبو داود ، (٢٦) في : المسند في : المسند في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ع / ٩٥ ، ٩٥ .

⁽٢٧-٢٧) سقط من : م .

⁽٢٨) أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٥٨ . وأخرج الترمذي الجزء الثاني منه ، فى : باب ما جاء فى الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢ / ٣١١ .

الرُّوْيَةِ ، لم يَصِحَّ . وأمَّا إنْ كانوا في الرَّحْبَةِ أو الطَّرِيقِ ، فليْسَ بينهم إلَّا بابُ المَسْجِدِ ، ويَسْمَعُونَ حِسَّ الجَماعَةِ ، ولم يَفُتْ إلَّا الرُّوْيَةُ ، فلم يَمْنَعُ من الاَقْتِداء .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَقْرَأُ فَ صَلَاةِ الصَّبْحِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ﴿ الْمَ ﴾ السَّجْدَة (٢٩) . و ﴿ هَلْ أَتِي عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ (٢٦) نَصَّ عليه أحمد ؛ لما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، وأبو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكَ كَان يَقْرَأُ فَى صَلَاةِ الفَجْرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ﴿ الْمَ تَنْزِيلُ ﴾ (٢٦) . و ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ (٢٦) . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (٢٣) . قال أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ : ولا أُحِبُّ أَن يُدَاوِمَ عليها ، لَعَلَّا يَظُنَّ النَّاسُ أَنَّها مُمْضَلَّةً بِسَجْدَةٍ . ويَحْتَمِلُ أَن يُسْتَحَبُّ المُداوَمَةُ عليها (٢٤) ؛ لأَنَّ لَفْظَ الحَبَرِ يَدُلُّ عَلَيها ، وكان النَّيقُ عَلِيها ، وكان عَمَلُه أَثْبَتَهُ ، وداوَم (٣٠) عليه ، وكان عَمَلُه ديمَةً (٢٦) .

⁽٢٩) أي سورة السجدة .

⁽٣٠) أى سورة الإنسان .

⁽٣١) سورة السجدة ١ ، ٢ .

⁽٣٢) سورة الإنسان ١ .

⁽٣٣) في : باب ما يقرأ في يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٥ . كم أخرجهما ابن ماجه ، في : باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٦٩ . وأخرج حديث أبي هريرة أيضا البخارى ، في : باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب مبحدة تنزيل السجدة ، من كتاب سجود القرآن . صحيح البخارى ٢ / ٥ ، ٥ ، والنسائي ، في : باب القراءة في صلاة القراءة في الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ٢ / ٣٦٢ . والدارمي ، في : باب القراءة في صلاة الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٢ . كما أخرج حديث ابن عباس أبو داود ، في : باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٣٠٩ . والنسائي ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة ... إلخ ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند المراحة المواحة في صلاة الجمعة ... إلخ ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند المراحة القراءة في صلاة الجمعة ... إلخ ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند القراءة في صلاة الجمعة ... إلخ ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند القراءة في صلاة الجمعة ... إلى ٣٠٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٤ .

⁽٣٤) سقط من الأصل .

⁽٣٥) في ١ ، م : ﴿ ودام ﴾ .

⁽٣٦) تقدم من حديث عائشة في ٢ / ٥٦٣ ، ٥٦٦ .

باب صلاةِ العِيدَيْنِ

الأصُلُ في صلاةِ العِيدِ الكِتابُ والسُّنَةُ والإجْمَاعُ ؛ أمَّا الكِتَابُ فقولُ اللهِ تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبُّكَ وَانْحَرْ ﴾ (٢٧) . المَشْهُورُ في التَّفْسِيرِ أَنَّ المُرَادَ بذلك صلاةً العِيدَيْنِ . وامَّمَا السُّنَةُ فَثَبَتَ بالتَّواتُرِ أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكَ كان يُصَلِّى صلاةَ العِيدَيْنِ . قال ابنُ عَبَّس : شَهِدْتُ صَلَاةَ الفِطْرِ مع رسولِ اللهِ عَلَيْكَ ، وأبى بكرٍ ، وعمرَ ، قال ابنُ عَبَّس : شَهِدْتُ صَلَاةَ الفِطْرِ مع رسولِ اللهِ عَلَيْكَ ، وأبى بكرٍ ، وعمرَ ، فكلُّهم يُصلِّها قبلَ الخُطْبَةِ . وعنه ، أنَّ النَّبِي عَلِيلَةٍ صَلَّى العِيدَ بغيرِ أَذَانٍ ولا إقامَةٍ . مُتَقَقَّ عليهما (٢٨) . وأجمعَ المسلمون على صَلاةِ العِيدَيْنِ . وصلاةُ العِيدِ فَرْضٌ على الكِفايَةِ ، في ظَاهِرِ المذهبِ ، إذا قامَ بها مَن يَكْفِي سَقَطَتْ عن الباقِينَ ، وإن اتَّفَقَ الكِفايَةِ ، في ظَاهِرِ المذهبِ ، إذا قامَ بها مَن يَكْفِي سَقَطَتْ عن الباقِينَ ، وإن اتَّفَقَ الكِفايَةِ ، في ظَاهِرِ المذهبِ ، إذا قامَ بها مَن يَكْفِي سَقَطَتْ عن الباقِينَ ، وإن اتَّفَقَ على المُعْمِلِ اللهُ عَلَي الأعْيانِ وليستْ فَرْضًا ، لأنَّها صَلَاةٌ شُرِعَتْ لها الخُطْبَةُ ، فكانت وَاجِبَةٌ على الأعْيانِ وليستْ فَرْضًا ، لأنَّها صَلَاةٌ شُرِعَتْ لها الخُطْبَةُ ، فكانت وَاجِبَةً على الأعْيانِ وليستْ فَرْضًا ، لأنَّها صَلَاةٌ ، وقال ابنُ / ٢٠٢٢ طلقي أبى موسى : قبل إنَّها سَنَّةٌ مُوَكَّدَةٌ غيرُ واجِبَةٍ . وبه قال مالِكَ ، وأكثَرُ أصحابِ الشَّافِعِيّ ؛ لقولِ رسولِ اللهِ عَيْظَةً لِلأَعْرابِي حين ذَكَرَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ قال : هل الشَّافِعِيِّ ؛ لقولِ رسولِ اللهِ عَيْظَةً لِلأَعْرابِي حين ذَكَرَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ قال : هل

⁽٣٧) سورة الكوثر ٢ .

⁽٣٨) الأول أخرجه البخارى ، فى : باب الخطبة بعد العيد ، وباب موعظة الإمام النساء يوم العيد ، من كتاب العيدين ، وفى : تفسير سورة الممتحنة ، من كتاب التفسير -صحيح البخارى ٢ / ٢٣ ، ٢٧ ، ٢ / ٢ ، ٢ ، ١٨٨ ، المهملم ، فى : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٢٠٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ترك الأذان فى العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٦٢ . والدارمى ، فى : باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٦٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٣٣١ .

والثانى بهذا السياق عن ابن عباس ليس عند البخارى ولا مسلم . انظر فتح البارى ٢ / ٤٥٢ . وأخرجه أبو داود ، في : باب ترك الأذان في العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٦٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٠٢ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ .

⁽٣٩-٣٩) سقط من : الأصل .

عَلَىَّ غَيْرُهُنَّ ؟ قال : ﴿ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ ﴾('') . وقولُه عليه السَّلَامُ : ﴿ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العَبْدِ (١٠ في الْيُومِ واللَّيْلَةِ ١٠) ». الحَدِيث (٢١). ولأنَّها صَلاةٌ ذَاتُ رُكُوعٍ وسُجُودٍ لم يُشْرَعْ لها أذَانٌ ، فلم تَجب ابْتِداءً بالشَّرْع ، كصلاةٍ الاسْتِسْقاء والكُسُوفِ . ثم اخْتَلَفُوا ، فقال بعضُهم : إذا امْتَنَعَ جَمِيعُ النّاسِ من فِعْلِها قَاتَلَهُم الإمامُ عليها . وقال بعضُهم : لا يُقَاتِلُهم . ولنَا ، على أنَّها لا تَجبُ على الأعْيانِ ، أنَّها لا يُشْرَعُ لها الأذانُ ، فلم تَجِبْ على الأعْيانِ ، كصلاةٍ الجنازةِ ، ولأنَّ الخَبَرَ الذي ذَكَرَه مالِكٌ ومَن وَافَقَهُ يَقْتَضِي نَفْيَ وُجُوبِ صَلَاةٍ سِوَى الخَمْسِ ، وإنَّما خُولِفَ بِفِعْلِ النَّبِيِّ عَيْقِالَةٍ ، ومن صَلَّى معه ، فَيَخْتَصُّ بمَن كان مِثْلَهم ، ولأنَّها لو وَجَبَتْ على الأغيانِ لَوَجَبَتْ خُطْبَتُها ، وَوَجَبَ اسْتِماعُها كَالجُمُعَةِ . وَلَنَا ، عَلَى وُجُوبِهَا فِي الجُمْلَةِ ، أَمْرُ اللهِ تعالى بها ، يِقَوْلِه : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ . والأمْرُ يَقْتَضِي الوُجُوبَ ، ومُدَاوَمَةُ النَّبِيِّ عَلِيْكُ على فِعْلِها ، وهذا دَلِيلُ الوُجُوبِ . ولأنَّها من أعْلامِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ ، فكانت وَاجِبَةً كالجُمْعَةِ ، ولأنَّها لو لم تَجبْ لم يَجِبْ قِتَالُ تَارِكِيها(٢٤٠) ، كَسَائِرِ السُّنَنِ ، يُحَقِّقُه أَنَّ القِتالَ عُقُوبَةٌ لا تَتَوَجُّهُ إِلَى تَارِكِ مَنْدُوبِ كَالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ . فأمَّا حَدِيثُ الأَعْرَابِيِّ فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأنَّ الأعْرابَ لا تَلْزَمُهُم الجُمُعَةُ ، لِعَدَمِ الاسْتِيطانِ ، فالعِيدُ أَوْلَى . والحَدِيثُ الآخرُ مَخْصُوصٌ بما ذَكَرْنَاهُ ، على أنَّه إنَّما صَرَّ حَ بوُجُوبِ الخَمْس ، وخَصَّهَا بالذِّكْرِ ، لتأكُّدِها(٤٤) وَوُجُوبِها على الأعْيانِ ، وَوُجُوبِها على الدَّوامِ ، وتَكَرُّرِهَا في كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وغيرُها يَجِبُ نَادِرًا ولِعَارِض ، كصلاةِ الجنازَةِ والمَنْذُورَةِ والصلاةِ

٤٠) تقدم تخریجه فی ۲ / ۷ .

⁽٤١ - ٤١) سقط من : ١ ، م .

[.] ٧ / ٢ في ٢ / ٧ .

⁽٤٣) في الأصل: « تاركها ».

⁽٤٤) في ١، م: (لتأكيدها) .

المُخْتَلَف فيها ، فلم يَذْكُرُها ، وقِيَاسُهم لا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ كَوْنَها ذاتَ رُكُوعٍ وسُجُودٍ لا أثَرَ له ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّوافِلَ كُلَّها فيها رُكُوعٌ وسُجُودٌ ، وهي غيرُ واجِبَةٍ ، فيَجِبُ حَذْفُ هذا الوَصْفِ ، لِعَدَمِ أثَرِه ، ثم يُنْقَضُ قِيَاسُهم / بِصلاةِ الجِنازةِ ، ٢٠٣/٢ ويَنْتَقِضُ على كلِّ حالٍ بالمَنْذُورَةِ .

٢٩٨ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَيُطْهِرُونَ التَّكْبِيرَ فِي لَيَالِي الْعِيدَيْنِ ، وَهُوَ فِي الْفِطْرِ آكَدُ ، لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١) ﴾

وجملتُه أنّه يُسْتَحَبُّ لِلنَّاسِ إظْهارُ التَّكْبِيرِ في لَيْلَتِي العِيدَيْنِ في مَساجِدِهم وَمُنازِلِهم وَطُرُقِهم ، مُسافِرِينَ كَانُوا أَو مُقِيمِينَ ، لِظَاهِرِ الآيةِ المَذْكُورَة . قال بعضُ أَهْلِ العِلْمِ في تَفْسِيرِها : لِتُكْمِلُوا عِدَّةَ رمضانَ ، ولِتُكَبِّرُوا الله عند إكْمالِه على ما هَدَاكُمْ . ومعنى إظْهارِ التّكْبِيرِ رَفْعُ الصَّوْتِ به ، واسْتُجِبَّ ذلك لما فيه من إظْهارِ شَعَائِر الإسلامِ ، وتَذْكِيرِ الغَيْرِ ، وكان ابنُ عُمَرَ يُكَبِّرُ في قُبَّةِه (٢) بِمِنِي ، يَسْمَعُه أَهْلُ المَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ ، ويُكَبِّرُ أَهْلُ الأَسْوَاقِ ، حتى ترتَجَّ مِنِي تَكْبِيرًا (٢) . قال أحمد : كان ابنُ عُمَرَ يُكَبِّرُ في العِيدَيْنِ جَمِيعًا ، ويُعْجِبُنا ذلك . واختُصَّ الفِطْرُ بمَزِيدِ تَأْكِيدِ ؛ لِوُرُودِ النَّصِّ فيه ، وليس التَّكْبِيرُ وَاجِبًا . وقال دَاوُدُ : هو وَاجِبٌ في تأكِيدِ ؛ لِوُرُودِ النَّصِّ فيه ، وليس التَّكْبِيرُ وَاجِبًا . وقال دَاوُدُ : هو وَاجِبٌ في الفِطْرِ ؛ لظَاهِرِ الآيةِ . ولَنا ، أنّه تَكْبِيرٌ في عِيدٍ ، فأشبَه تَكْبِيرَ الأَضْحَى ، ولأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ ، ولم يَرِدْ من الشَّرَعِ إِيجَابُه ، فَيْبقَى على الأَصْلِ ، والآيةُ ليس فيها أَمْرٌ ، إنّما أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى عن إرادَتِه ، فقال : ﴿ يُرِيدُ آللهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ أَلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ أَلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ أَلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ أَلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ أَلِيهُ اللهُ عَنَ إِرادَتِه ، فقال : ﴿ وَيُرِيدُ آللهُ بِكُمُ ٱلللهُ اللهُ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ النَّهُ الْعُرَادِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُعْرَادِ اللهُ اللهُ المُدُولِ اللهُ اللهُ المُعْرَادِ اللهُ المُعْرَادِ اللهُ اللهُ المُعْرَادِ اللهُ اللهُ المُعْرَادِ اللهُ المُعْرَادُ اللّهُ المُعْلَى المُعْرَادِ اللهُ المُعْرَادُ اللهُ المُعْرَادُ المُعْرَ

⁽١) سورة البقرة ١٨٥ .

⁽٢) في ١، م: (فتية) تصحيف.

ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَنْ يُكَبِّرُ فَي طَرِيقِ العِيدِ ، ويَجْهَرَ بِالتَّكْبِيرِ . قال ابنُ أبي موسى : يُكَبِّرُ النَّاسُ فِ خُرُوجِهم من مَنازِلهم لِصلاتي العِيدَيْنِ جَهْرًا ، حتى يَأْتِى الإِمامُ المُصلَّى ، ويُكْبِرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِ الإِمامِ فَي خُطْبَتِه ، ويُنْصِتُونَ فيما سِوَى ذلك . قال سَعِيدٌ : حدَّثنا عبدُ العزيزِ بن محمدٍ ، حدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بن عمرَ ، عن نافِع ، عن ابْنِ عمرَ ، أنَّه كان إذا خَرَجَ من بَيْتِه إلى العِيدِ كَبَرَ حتى يَأْتِي المُصلَّى (عن ابْنِ عمرَ ، أنَّه كان إذا خَرَجَ من بَيْتِه إلى العِيدِ كَبَرَ حتى يَأْتِي المُصلَّى (ابن أبي لَيْلَي ، وعبدِ الرحمنِ ابن أبي لَيْلَي ، واختُلِف فيه عن إبراهيمَ .

فصل: قال القاضى: التَّكْبِيرُ فى الأَضْحَى مُطْلَقٌ ومُقَيَّدٌ؛ فالمُقَيَّدُ عَقِيبَ السَّلُواتِ ، وفى كلِّ زَمَانٍ ، / وأما الفِطْرُ فَمَسْنُونُه مُطْلَقٌ غيرُ مُقَيَّدٍ ، على ظاهِرِ كلامِ أحمدَ . وهو ظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ . وقال أبو الخَطَّابِ : يُكَبِّرُ من غُرُوبِ الشَّمْسِ مِن لَيْلَةِ الفِطْرِ إلى نُحرُوجِ الإمامِ إلى الصلاةِ ، فى إحدى الرَّوايَتَيْنِ . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وفى الأُخرَى إلى فَرَاغِ الإمامِ مِن الصلاةِ ، فى إحدى الرَّوايَتَيْنِ . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وفى الأُخرَى إلى فَرَاغِ الإمامِ مِن الصلاةِ .

٢٩٩ - مسألة ؛ قال : (فإذا أَصْبَحُوا تَطَهَّرُوا)

وجُمْلَتُه أَنَّه يُسْتَحَبُّ أَن يَتَطَهَّرَ بِالغُسْلِ لِلْعِيدِ ، وَكَانَ ابنُ عَمَرَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الفِطْرِ ، وَرُوِيَ ذَلَكَ عَن عَلَيٍّ ، رَضِيَ الله عنه ، وبه قال عَلْقَمَةُ ، وعُرْوَةُ ، وَطَاءٌ ، والنَّخَعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وقتَادَةُ ، وأبو الزِّنَادِ ، ومَالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ ؛ لمَا رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، والْفَاكِهُ بنُ سَعْدِ (١) ، أنَّ رسولَ اللهِ عَبِيلِهُ كَان يَغْتَسِلُ المُنْذِرِ ؛ لمَا رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، والْفَاكِهُ بنُ سَعْدِ (١) ، أنَّ رسولَ اللهِ عَبْلِيةٍ كَان يَغْتَسِلُ

⁽٤) انظر ما يأتي في صفخة ٢٦٣ عن ابن عمر .

⁽١) الفاكه بن سعد بن جبير الأنصاري الأوسى الصحابي ، شهد صفين مع على ، وقتل بها . أسد الغابة ٤ / ٣٤٩ .

يُوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى (٢) . وَرُوِىَ أَيضا أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ قال في جُمُعَةٍ من الجُمَعِ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَه الله عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ ، فَاغْتَسِلُوا ، ومَنْ كَانَ عِنْدَه طِيبٌ فَلَا يَضُرُّه أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ ، وعَلَيْكُمْ بالسِّوَاكِ » . رَوَاه آبنُ مَاجَه (٢) . فعلَل (١ هذه الأشياء بكُون ١) الجُمُعَةِ عِيدًا . ولأنَّه يَوْمٌ يَجْتَمِعُ النَّاسُ فيه لِلصَّلَاةِ ، فاسْتُحِبَ العُسْلُ فيه ، كَيُومِ الجُمُعَةِ ، وإن اقْتَصَرَ على الوُضُوءِ أَجْزَأَهُ ؛ لأنَّه إذا لم يَجِب العُسْلُ فيه ، كَيُومِ الجُمُعَةِ ، وإن اقْتَصَرَ على الوُضُوءِ أَجْزَأَهُ ؛ لأنَّه إذا لم يَجِب العُسْلُ لِلْجُمُعَةِ مع الأَمْرِ به فيها ، فغيرُها أَوْلَى .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَتَنَظَّفَ ، ويَلْبَسَ أَحْسَنَ ما يَجِدُ ، ويَتَطَيَّبَ ، ويَتَسَوَّكَ ، كَا ذَكَرْنا في الجُمُعَةِ ، لما ذَكَرْنا من الحَدِيثِ . وقال عبدُ الله بنُ عمر : وَجَدَ عُمَرُ كَا ذَكَرْنا في الجُمُعَةِ ، لما ذَكَرْنا من الحَدِيثِ . وقال عبدُ الله بنُ عمر : وَجَدَ عُمَرُ حُلَّةً من إسْتَبْرَق في السُّوقِ ، فأَخَذَها ، فأتى بها النَّبِيُ عَلَيْكُم : « إنَّما هٰذِهِ لِبَاسُ الله ، ابْتَعْ هذه تَتَجَمَّلُ بها في العِيدَيْنِ والوَفْدِ . فقال النَّبِيُ عَلَيْكُم : « إنَّما هٰذِهِ لِبَاسُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُمْ » . مُتَّفَق عليه (٥٠ . وهذا يُدُلُّ على أَنَّ التَّجَمُّلُ عندَهم في هذه المَوْاضِع كان مَشْهُورًا . ورَوَى ابنُ (العبد البَرِّ ، بإسْنادِه عن جابِر ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْتُ كان يقيم ويلْبَسُ بُرْدَه (١ الأحْمَرَ في العِيدَيْنِ والجُمُعَةِ . [و] (١) بإسْنادِه عن ابن رسولُ الله عَلَيْنِ في العِيدَيْنِ بُرْدَةً / حِبَرةً . (١)

۲۰٤/۲

⁽٢) أخرجه ابن ماجه عنهما ، في : باب ما جاء في الاغتسال في العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٧ . والإمام أحمد عن الفاكه ، في : المسند ٤ / ٧٨ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٩ .

⁽٤-٤) في ١ ، م : « فعلى هذه الأشياء تكون » .

⁽٥) أخرجه البخارى ، فى : باب فى العيدين والتجمل فيه ، من كتاب العيدين ، وفى : باب التجمل للوفود ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٢ / ٢٠ ، ٤ / ٨٥ . ومسلم ، فى : باب تحريم استعمال إناء الذهب إلخ ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٩ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب اللبس للجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٤٧ . والنسائى ، فى : باب الزينة للعيدين ، من كتاب العيدين . ١٤٣ ، ١٤٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٠ ، ٢٤ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ١٥ ، العيدين . ١٤٠ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٠٥ ،

⁽٦-٦) سقط من : ١ ، م .

⁽٧) تكملة لازمة .

⁽٨) أخرجهالبيهقي عن جعفر بنمحمدغن أبيه عن جده ، في: باب الزينةللعيدين، من كتاب صلاة=

وبإسْنَادِه عن عائشة ، قالت : قال رسولُ اللهِ عَلَيْكُهُ : « مَا عَلَى أَحِدِكُم أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَوْبَانِ سِوَى ثَوْبَى مَهْنَتِه (أ) لِجُمُعَتِه وعِيده »(١٠) . وقالَ مالِكَّ : سَمِعْتُ أَهْلَ العِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الطِّيمِ والزِّينَة في كل عِيد ، والإمامُ بذلك أحَقُّ ؛ لأنَّه المَنْظُورُ إليه مِن بَيْنِهم ، إلَّا أَنَّ المُعْتَكِفَ يُسْتَحَبُّ له الخُرُوجُ في ثِيابِ اعْتِكافِه ، لِيَبْقَى عليه أثرُ العِبادَةِ والنَّسْكِ . وقال أحمدُ ، في روايَة المَرُّوذِيِّ : طَاوُسٌ كان يَأْمُرُ بِزِينَةِ عليه أثرُ العِبادَةِ قال : هو يَوْمُ التَّخَشُّع . وأَسْتَحْسِنُهما جَمِيعًا . وذَكَرَ اسْتِحْبابَ خُرُوجِه في ثِيَابِ اعْتِكافِه في غيرِ هذا المَوْضِع .

فصل: وَوَقْتُ الغُسْلِ بعد طُلُوعِ الفَجْرِ في ظاهِرِ كلامِ الْخِرَقِيِّ ، لِقَوْلِه: « فَإِذَا أَصْبَحُوا تَطَهَّرُوا » . قال القاضي ، والآمدِيُّ : إن اغْتَسَلَ قبل الفَجْرِ لم يُصِبْ سُنَّةَ الاغْتِسالِ ؛ لأَنَّه غسْلُ الصلاةِ في اليَوْمِ ، فلم يَجُزْ قبل الفَجْرِ ، كغُسْلِ الجُمْعَةِ . وقال ابنُ عَقِيل : المَنْصُوصُ عن أحمدَ أنَّه قبلَ الفَجْرِ وبعدَه ؛ لأَنَّ زَمَنَ العِيدِ أَضْيَقُ من وَقْتِ الجُمُعَةِ ، فلو وُقِفَ على الفَجْرِ رُبَّما فاتَ ، ولأَنَّ المَقْصُودَ العِيدِ أَضْيَقُ من وَقْتِ الجُمُعَةِ ، فلو وُقِفَ على الفَجْرِ رُبَّما فاتَ ، ولأَنَّ المَقْصُودَ منه التَّنظِيفُ ، وذلك يَحْصُلُ بالغُسْلِ في اللَّيْلِ ، لِقُرْبِهِ من الصلاةِ ، والأَفْضَلُ أن يكونَ بعد الفَجْرِ ، لِيَخْرَجَ من الخِلافِ ، وَيكُونَ أَبْلَغَ في النَّظَافَةِ ، لِقُرْبِهِ من الصلاةِ . وقولُ الْخِرَقِيِّ : « تَطَهَّرُوا » لم يَخُصَّ به الغُسْلَ ، بل هو ظاهِرٌ في الوُضُوءِ ، وهو غيرُ مُخْتَصِّ بما بعدَ الفَجْرِ .

• • ٣ - مسألة ؛ قال : ﴿ وَأَكُلُوا إِنْ كَانَ فِطْرًا ﴾

السُّنَّةُ أَن يَأْكُلَ في الفِطْرِ قبلَ الصلاةِ ، ولا يَأْكُلَ في الأَضْحَى حتى يُصَلِّي .

⁼ العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٨٠ . وعزاه الزيلعي للطبراني في الأوسط عن ابن عباس بلفظ : « بردة حمراء » . نصب الراية ٢ / ٢٠٩ .

⁽٩) المهنة ؛ بالفتح والكسر والتحريك وككلمة : الحذق بالخدمة والعمل .

⁽١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٩ .

وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ منهم على ، وابنُ عَبَّاسٍ ، والشَّافِعِي ، وغَيْرُهم ، لا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا . قال أَنسٌ : كان النَّبِي عَلَيْكُ لا يَغْدُو يومَ الفِطْرِ حتى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ . رَوَاه البُخَارِيُّ(۱) . وفي رِوَايَةِ اسْتَشْهَدَ بها : « وَيَأْكُلُهُنَّ (۱) وَثُرًا ﴾ وَرُوِى عن بُرَيْدَة ، قال : كان النَّبِي عَلِيْكُ لا يَخْرُ جُ يَوْمَ الفِطْرِ حتى يُفْطِرَ ، ولا يَطْعَمُ يَوْمَ الفَطْرِ حتى يُفْطِر ، ولا يَطْعَمُ يَوْمَ الفَطْرِ حتى يُفْطِر ، ولا يَطْعَمُ يَوْمَ الفَطْرِ على عبى عبى يُصَلِّى . رَوَاهُ الأَثْرَمُ ، والتَّرْمِذِيُّ (۱) ، / وَلَفْظُروَايَةِ الأَثْرَمِ: «حتى ٢٠٤/٢ فيضَحَى » . ولأنَّ يَوْمَ الفِطْرِ يَوْمُ حَرُمَ فيه الصِيّامُ عَقِيبَ وُجُوبِه ، فاسْتُحِبَّ تَعْجِيلُ الفِطْرِ ، لإظْهارِ المُبادَرَةِ إلى طاعَةِ اللهِ تعالى ، وامْتِثالِ أَمْرِه في الفِطْرِ على خِلافِ الفَطْرِ ، ولأَنَّ في الأَضْحَى شَرَعَ الأَضْحِيةَ ، والأَكْلُ منها ، العادَةِ ، والأَضْحَى بخِلافِه . ولأَنَّ في الأَضْحَى شَرَعَ الأَضْحِيةَ ، والأَكْلُ منها ، فاسْتُجِبُ أَن يكون فِطْرُه على شيءِ منها . قال أحمد : والأَضْحَى لا يَأْكُلُ فيه حتى فاسْتُجِبُ أَن يكون فِطْرُهُ على شيءٍ منها . قال أحمد : والأَضْحَى لا يَأْكُلُ فيه حتى فاسْتُجِبُ أَن يكون فِطْرُهُ على شيءٍ منها . قال أحمد : والأَضْحَى لا يَأْكُلُ فيه حتى يُرْجِعَ إذا كان له ذِبْحٌ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ أَكل مِن ذَبِيحَتِهُ أَن ، وإذا لم يكن له ذِبْحٌ لم

فصل: والمُسْتَحَبُّ أَن يُفْطِرَ على التَّمْرِ ؛ لأَنَّ النبَّى عَلِيْكُ كَان يُفْطِرُ عليه ، ويَأْكُلُهُنَّ وَتُرًا ، ولأَنَّ الله تعالى وَتْرٌ يُحِبُّ الوَتْرَ ، ولأَنَّ الصَّائِمَ يُسْتَحَبُّ له الفِطْرُ كذلك .

⁽١) فى : باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، من كتاب العيدين . صحيح البخارى ٢ / ٢١ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب فى الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٨ ، بدون الزيادة الأخيرة .

⁽٢) في م : (ويأكلن) خطأ .

⁽٣) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، من أبواب العيدين. عارضة الأحوذى ٣ / ١٢ / كا أخرجه ابن ماجه ، فى : باب فى الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٨ . والدارمى ، فى : باب فى الأكل قبل الخروج يوم العيد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٦٠ .

⁽٤) أخرجه الدارقطني ، في : أول كتاب العيدين . سنن الدارقطني ٢ / ٤٥ . والبيهقي ، في : باب يترك الأكل يوم النحر حتى يرجع ، من كتاب صلاة العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٨٣ .

⁽٥-٥) سقط من : ١ . وتقدم الحديث منذ قليل .

١ • ٣ - مسألة ؛ قال : (ثم غَدَوْا إِلَى المُصَلَّى ، مُظْهِرِينَ لِلتَّكْبِيرِ)

السُّنَّةُ أَن يُصَلِّى العِيدَ في المُصلِّى ، أَمَرَ بذلك عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه . واسْتَحْسَنَهُ الأَوْزاعِيُّ ، وأصْحابُ الرَّأي . وهو قولُ ابنِ المُنْذِرِ . وحُكِيَ عن الشَّافِعِيِّ : إِن كَان مَسْجِدُ البَلَدِ وَاسِعًا ، فالصلاةُ فيه أَوْلَى ؛ لأنَّه خَيْرُ البقاعِ وأَطْهَرُها ، ولذلك يُصلِّى أَهْلُ مَكَّةَ في المَسْجِدِ الحَرامِ . ولَنا ، أنَّ النَّبِيَّ عَيْقِ كان يَخْرُ جُ إِلَى المُصَلَّى وِيَدَعُ مَسْجِدَهُ ، وكذلك الخُلَفاءُ بعدَه ، ولا يَتْرُكُ النبيُّ عَلِيكٍ الْأَفْضَلَ مِع قُرْبِه ، ويَتَكَلَّفُ فِعْلَ النَّاقِصِ مِع بُعْدِه ، ولا يَشْرَعُ لأُمَّتِه تَرْكَ الفَضَائِلِ ، ولأنَّنا قد أُمِرْنَا باتُّبَاعِ النَّبِيِّ عَلِيلًا والاقْتِداءِ به ، ولا يجوزُ أن يكونَ المَأْمُورُ به هو النَّاقِصَ ، والمَنْهِيُّ عنه هو الكَامِلَ ، ولم يَنْقُلْ عن النَّبِيِّ عَيْلِكُ أَنَّه صَلَّى العِيدَ بِمَسْجِدِه إِلَّا مِن عُذْرٍ ، ولأنَّ هذا إجْماعُ المُسْلِمِينَ ، فإنَّ النَّاسَ في كلِّ عَصْرٍ ومِصْرِ يَخْرُجُونَ إِلَى المُصَلِّي ، فَيُصَلُّونَ العِيدَ فِي المُصَلِّي ، مع سَعَةِ المَسْجِدِ وضِيقِه ، وكان النَّبيُّ عَيِّالَةً يُصَلِّى في المُصَلَّى مع شَرَفِ مَسْجِدِه ، وصَلاةُ النَّفْلِ في ٢٠٥/٢ البَيْتِ أَفْضَلُ منها في المَسْجِدِ مع شَرَفِه ، وروينا عن علمٌ ، رَضِيَى اللهُ عنه ، / أنَّه قِيلَ له : قد اجْتَمَعَ في المَسْجِدِ ضُعَفَاءُ النَّاسِ وعُمْيانُهم فلو صَلَّيْتَ بهم في المَسْجِدِ ؟ فقال : أَخَالِفُ السُّنَّةَ إِذًا ، ولكن نَخْرُ جُ إلى المُصلَّى ، وأَسْتَخْلِفُ مَن

فصل : ويُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إذا خَرَجَ أن يُخْلِفَ من يُصَلِّي بضَعَفةِ النَّاس في المَسْجِدِ ، كَمْ فَعَلَ عليٌّ ، رَضِيَى الله عنه ، فرَوَى هُزَيْلُ بن شُرَحْبيل(٢) ، قال : قِيلَ لعلمٌ ، رَضِيَ الله عنه : لو أُمَرْتَ رَجُلًا يُصلِّي بضعفةِ النَّاسِ هَوْنًا في المَسْجِدِ الأَكْبَر؟ قال: إن أَمَرْتُ رَجُلًا يُصلِّي أَمَرْتُه أَن يُصلِّي بهم (٣) أَرْبَعًا. رَوَاهُ سَعِيدً (١٠).

يُصلِّي بهم في المستجدِ أَرْبَعًا (١) .

⁽١) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٣ / ٣١٠ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٨٤ .

⁽٢) هزيل بن شرحبيل الأودى الكوفي الأعمى ، تابعي ثقة . انظر تهذيب التهذيب ١١ / ٣١ .

⁽٣) في ا ، م : و لهم ، .

⁽٤) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٨٤ .

وَرُوِيَ أَنه اسْتَخْلَفَ أَبا مَسْعُودٍ ، فصَلَّى بهم في المَسْجِدِ .

فصل : وإن كان عُذْرٌ يَمْنَعُ الخُرُوجَ ، من مَطَرٍ ، أو خَوْفٍ ، أو غيرِه ، صَلَّوا في الجَامِعِ ، كما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، أنَّه أَصَابَهُم مَطَرٌ في يومِ عِيدٍ ، فصلَّى بهم النَّبِيُّ عَلِيْكُ صلاةَ العِيدِ في المَسْجِدِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ ، وابنُ مَاجَه (٥) .

فصل: يُسْتَحَبُّ النَّبْكِيرُ إِلَى العِيدِ بعدَ صلاةِ الصَّبْحِ إِلَّا الإِمامَ ؛ فإنَّه يَتَأْخُر إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ كَان يَفْعَلُ كَذَلك . قال أبو سَعِيدِ : كان النَّبِيُ عَلِيْكُ يَوْمُ الفِطْرِ والأَضْحَى إِلَى المُصلَّى ، فأوَّلُ شيء يَبْدَأُ به الصَّلَاةُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ () . وَلِأَنَّ الإِمامَ يُنْتَظِرُ ولا يَنْتَظِرُ ، ولو جاءَ إلى المُصلَّى وقَعَدَ في مكانٍ مُسْتِتٍ عن النّاسِ ، فلا بَأْسَ . قال مالِكَ : مَضَتِ السُّنَّةُ أَن يَخْرُجَ الإِمامُ مِن مَنْزِله قَدْرَ ما يَبْلُغُ مُصلَّاهُ ، وقد حَلَّتِ الصلاةُ ، فأمًا غيرُه فَيُسْتَحَبُّ له التَّبْكِيرُ ، والدُّنُو مِن الإمامِ من غيرِ الإمامِ . لِيَحْصُلُ له أَجْرُ التَّبْكِيرِ ، وانْتِظَارِ الصَّلَاةِ ، والدُّنُو مِن الإمامِ من غيرِ الإمامِ . لِيَحْصُلُ له أَجْرُ التَّبْكِيرِ ، وانْتِظَارِ الصَّلَاةِ ، والدُّنُو مِن الإمامِ من غيرِ الإمامِ . وَعَدِ اللهِ بن مَعْقِل () يُصَلِّيانِ الفَجْرَ يَوْمَ العِيدِ ، وعليهما ثِيابُهما ، ثم نَتَحَطِّى وَقَابِ النّاسِ ، ولا أَذَى أَحِدِ . قال عَطَاءُ بن السَّائِبِ : كان عَبدُ الرحمنِ بن أَلَى الْكِلَى ، وعبدُ اللهِ بن مَعْقِل () يُصَلِّيانِ الفَجْرَ يَوْمَ العِيدِ ، وعليهما ثِيابُهما ، ثم الله الجَبَّانَةِ ، أَحَدُهُما يُكَبُّرُ ، والآخَرُ يُهلِلُ ، وَرُوىَ عن ابنِ عمرَ : أَنَّه كَذَافَعَانِ إِلَى الجَبَّانَةِ ، أَحَدُهُما يُكَبُّرُ ، والآخَرُ يُهلِلُ ، وَرُوىَ عن ابنِ عمرَ : أَنَّه كَانَ لا يَخْرُ جُ حتى تَخْرُ جَ الشَّمْسُ .

⁽٥) أخرجه أبو داود ، في : باب يصلى بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة العيد في المسجد إذا كان مطر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٦ .

⁽٦) فى : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٥٠٥ . كما أخرجه البخارى ، فى : باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ، من كتاب العيدين . صحيح البخارى ٢ / ٣٠ . والنسائى ، فى : باب استقبال الإمام الناس بوجهه فى الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الخطبة فى العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٩ .

⁽٧) أبو الوليد عبد الله بن معقل بن مقرن المزنى الكوف ، ثقة من خيار التابعين ، توفى سنة بضع وثمانين بالبصرة . تهذيب التهذيب 7 / ٤٠ ، ٤١ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَخْرُجَ إِلَى العِيدِ مَاشِيًا ، وعليه السَّكِينَةُ والوَقَارُ ، كَا وَرَدُن ا فِي الجُمُعَةِ . وممَّن اسْتَحَبَّ المَشْي / عمرُ بن عبدِ العزيزِ ، والنَّخَعِيُّ ، والنَّوْرِيُّ والشَّافِعِيُّ ، وغَيْرُهم ؛ لما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِةً لم يَرْكَبُ في عِيدٍ ولا والنَّورِيُّ والشَّافِعِيُّ ، وَوَى ابنُ عُمَر ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِةً كَان يَخْرُجُ إِلَى العِيدِ مَاشِيًا ، ويَرْجِعُ مَاشِيًا . رَوَاه ابنُ مَاجَه (1) . وقال علي ، رَضِي الله عنه : مَنِ السَّنَةِ أَنْ يَأْتِي العِيدَ مَاشِيًا . رَوَاه التَّرْمِذِيُّ (1) ، وقال : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وإن كان له عُذْرٌ ، وكان مَاشِيًا . رَوَاه التَّرْمِذِيُ (1) ، وقال : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وإن كان له عُذْرٌ ، وكان مَكانُه بَعِيدًا فَرَكِبَ ، فلا بأسَ . قال أحمدُ ، رَحِمَهُ اللهُ : نحنُ نَمْشِي ومَكَانُنا قَرِيبٌ ، مَسْلِم ، عن عبدِ اللهِ بن العَلَاءِ بن زَيْرٍ (11) ، أنَّه سَمِعَ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ على المِنْبَرِ وفَن بَعْدَ ذلك عليه فلا بأسَ أَن يَرْكَبَ . قال : حدَّثنا سَعِيدٌ ، حدَّثنا الوَلِيد بن مُسْلِم ، عن عبدِ اللهِ بن العَلاءِ بن زَيْرٍ (11) ، أنَّه سَمِعَ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ على المِنْبَرِ ومَن المُصَلَّى ، ومن الْهُلِ القُرَى فَلْيَرْكَبُ ، فإذا جاءَ المَدِينَةَ فَلْيَمْشِ إِلَى المُصَلَّى ، وعَن كان من أَهْلِ القُرَى فَلْيَرْكَبُ ، فإذا جاءَ المَدِينَةَ فَلْيَمْشِ إِلَى المُصَلَّى ، وهو مَعْنَى قولِ ومَن كان من أَهْلِ القُرَى فَلْيَوْ العِيدِ ، ويَرْفَعُ صَوْنَهُ بالتَّكْبِيْرِ ، وهو مَعْنَى قولِ ومَن كان من وَكَرَّبُرُ في طَرِيقِ العِيدِ ، ويَرْفَعُ صَوْنَهُ بالتَّكْبِيْرِ ، وهو مَعْنَى قولِ في العَيْدِ ، ويَرْفَعُ صَوْنَهُ بالتَّكِيزِ ، وهو مَعْنَى قولِ العَدْرِ ، وهو مَعْنَى قولِ العَلَيْدِ ، ويَرْفَعُ صَوْنَهُ بالتَّكِيزِ ، وهو مَعْنَى قولِ المُصَلَّى المُصَلِّى ، وهو مَعْنَى قولِ العَيْدِ ، ويَرْفَعُ صَوْنَهُ بالتَّكِيزِ ، وهو مَعْنَى قولِ العَرِيثِ العِيدِ ، ويَرْفَعُ صَوْنَهُ بالتَّكِيزِ ، وهو مَعْنَى قولِ المَعْمَ المَّهُ اللهِ المَعْرِ المَاسِلِي العَلْمَ المَّهُ المَلِهِ المَاسِلُ المَّكِ المَاسِلُ المَّاسُلُولِ العَلْمُ الْمُ المُنْ الْمُلْهِ المُعْرِي العَلْمِ المَاسِلُولُ المَاسُلُولُ المَّهُ اللهُ المَاسُولُ ال

فصل: ويكبّر في طريق العِيدِ ، ويُرْفَعُ صَوْتُه بالتّكبيرِ ، وهو مُعْنَى قولِ الْخِرَقِيِّ : « مُظْهِرِينَ لِلتَّكْبِيرِ » . قال أحمد : يُكبِّرُ جَهْرًا إذا خَرَجَ من بَيْتِه حتى يَأْتِى المُصَلَّى . رُوِى ذلك عن علي ، وابن عمر ، وأبى أمامَة ، وأبى رُهْمٍ (١١) ، وناسٍ من أصْحابِ رسولِ الله عَيْقِيَّة . وهو قولُ عمر بن عبدِ العزيزِ ، وأبان بن عُثانَ وأبى بكرِ بن محمدٍ . وفعَلَهُ النَّغَعِيُّ ، وسَعِيدُ بن جُبَيْرٍ ، وعبدُ الرحمنِ بن أبى لَيْلَى . وبه قال الحكم ، وحمَّادٌ ، ومالِكٌ ، وإسْحَاقُ ، وأبو ثُورٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال أبو حنيفة : يُكبِّرُ يَوْمَ الطُضْحَى ، ولا يُكبِّرُ يَوْمَ الفِطْرِ ؛ لأَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ سَمِعَ التَّكْبِيرَ حنيفة : يُكبِّرُ يَوْمَ الطُضْرِ ؛ لأَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ سَمِعَ التَّكْبِيرَ

⁽٨) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٨ .

⁽٩) فى : باب ما جاء فى الخروج إلى العيد ماشيا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١١ . (١٠) فى : باب ما جاء فى المشى إلى العيد ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٢ .

⁽١٠) ق : باب ما جاء في المشنى إلى العيد ، من ابواب العيدين . عارضه الأحودي ١٠ / ١٥٠ . (١١) في ١ ، م : « زبير » خطأ . وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٥ / ٣٥٠ .

⁽٢) أبو رهم كلثوم بن الحصين بن عبيد الغفاري الصحابي ، أسلم بعد قدوم النبي عَيَالَتُهُ إلى المدينة . أسد الغابة ٤ / ٩٣ ٪ .

يُومَ الفِطْرِ، فقال: ما شَأْنُ النَّاسِ؟ فقيل: يُكَبِّرُونَ. فقال: أَمَجَانِين النَّاسُ (١٣)؟ وقال إبراهيم : إنَّما يَفْعَلُ ذلك الحَوَّاكُونَ . ولَنا ، أنَّه فِعْلُ مَن ذَكَرْنَا من الصَّحابَةِ ، وَضِي الله عنهم ، وقَوْلُهم . قال نَافِعٌ : كان ابنُ عمرَ يُكَبِّرُ يَوْمَ العِيدِ في الأَضْحَى والفِطْرِ ، ويُكَبِّرُ ويَرْفَعُ صَوْتَه (١٠) . وقال أبو جَمِيلة (١٠) : رأَيْتُ عليًّا ، رَضِيَ اللهُ عنه ، خَرَجَ يومَ العِيدِ ، فلم يَزَلْ يُكَبِّرُ حتى انْتَهى إلى الجَبَّانَةِ (١١) . فأمّا ابنُ عَبَّاسٍ فكان يقولُ : يُكَبِّرُونَ مع الإمامِ ، ولا يُكَبِّرُونَ وَحْدَهُمْ . وهذا خِلافُ مَذْهَبِهم . وإذا ثَبَتَ هذا فإنَّه يُكَبِّرُ حتى يأتِي المُصلَّى ؛ لما ذكرنا عن على ، رَضِيَ اللهُ عنه / ٢٠٦/٢ وغيرِه . قال الأثرَمُ : قِيلَ لأبي عبدِ اللهِ في الجَهْرِ بالتَّكْبِيرِ حتى يَأْتِيَ المُصلَّى ، أو وغيرِه . قال الأثرَمُ : قيلَ لأبي عبدِ اللهِ في الجَهْرِ بالتَّكْبِيرِ حتى يَأْتِيَ المُصلَّى ، أو حتى يَخْرُجَ الإمامُ ؟ قال : حتى يَأْتِيَ المُصلَّى . وقال القاضى : فيه رِوَايَةً حتى يَخْرُجَ الإمامُ ؟ قال : حتى يَأْتِيَ المُصلَّى . وقال القاضى : فيه رِوَايَةً أَخْرَى : حتى يَخْرُجَ الإمامُ .

فصل: ولا بَأْسَ بِخُرُوجِ النِّسَاءِ يَوْمَ العِيدِ إِلَى المُصلَّى. وقال ابنُ حامِد: يُسْتَحَبُّ ذلك. وقدرُ وِيَ عن أَبَى بَكرِ، وعلى ، رَضِيَ اللهُ عنهما أنَّهما قالاً: حَقَّ على كُلِّ ذلك. وقدرُ وِيَ عن أَبِي بَكرٍ، وعلى ، رَضِيَ اللهُ عنهما أنَّهما قالاً: حَقِّ على كُلِّ ذاتِ نِطاقِ أَن تَخْرُجَ إِلَى العِيدَيْنِ (١٧٠). وكان ابنُ عمرَ يُخْرِجُ مَن اسْتَطاعَ من أَهْلِه في العِيدَيْنِ (١٨٠). ورَوَتْ أَمُّ عَطِيَّة ، قالت: أَمْرَنَا رسولُ اللهِ عَلَيْظَةٍ أَن تُخْرِجَهُنَّ في العِيدَيْنِ (١٨٠).

⁽١٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في التكبير إذا خرج إلى العيد ، من كتاب الصلوات . مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٦٥ .

[&]quot; (١٤) أخرجه الدارقطني ، في : أول كتاب العيدين . سنن الدارقطني ٢ / ٤٥ . والبيهقي ، في : باب التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر ... إلح ، من كتاب صلاة العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٧٩ .

⁽١٥) أبو جميلة ميسرة بن يعقوب الطهوى الكوف ، صاحب راية على ، ثقة . تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٨٧ . (١٦) أخرجه الدارقطني ، في : أول كتاب العيدين . سنن الدارقطني ٢ / ٤٤ .

⁽١٧) أخرجه عنهما ابن أبي شيبة ، في : باب من رخص في خروج النساء إلى العيدين ، من كتاب الصلوات . مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٨٢ .

⁽١٨) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب من رخص فى خروج النساء إلى العيدين ، من كتاب الصلوات . مصنف ابن أبى شيبة ٢ / ١٨٢ .

الفِطْرِ والأَضْحَى ؛ العَوَاتِقَ ، وذَوَاتَ الخُدُورِ ، فأمّا الحُيَّضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصلاة ، ويَشْهَدْنَ الخَيْرَ ، ودَعْوَةَ المُسْلِمِينَ ، قلتُ : يا رسولَ اللهِ : إحْدَانَا لا يكونُ لها جِلْبَابِ ؟ قال : « لِتُلْبِسْها أُخْتُها مِنْ جِلْبَابِهَا » . مُتَّفَقّ عليه (١٥) . وهذا لَفْظُ رِوايَةِ مُسْلِمٍ ، وَلَفْظُ رِوَايَةِ البُخَارِيِّ ، قالتْ : كُنَّا (٢٠ نُوْمَرُ أَن ٢٠) نَخْرُجَ يَوْمَ العِيدِ ، حتى مَخْرُجَ البِكْرُ من خِدْرِهَا ، وحتى يَخْرُجَ الحُيَّضُ فَيَكُن خَلْفَ النَّاسِ ، فَيُكَبِّرُنَ يَخُلُ بَعَلِيهِم ، ويَدْعُونَ بِدُعَائِهِم ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذلك اليَوْمِ (٢١) وطُهْرَته . وعن أُمّ يَحْلِية ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهِم ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذلك اليَوْمِ (٢١) وطُهْرَته . وعن أُمّ عَظِيّة ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهِم ، فَرَدُذنا عليه ، فقال : أنا رسولُ رسولِ اللهِ الخَطَّابِ ، فقامَ على البَابِ ، فسَلَّمَ ، فرَدَذنا عليه ، فقال : أنا رسولُ رسولِ اللهِ عَلَيْ الخَوْمِ عَلَى البَابِ ، فسَلَّمَ ، فرَدَذنا عليه ، فقال : أنا رسولُ رسولِ اللهِ عَلَيْ البَاكِ ، فسَلَّمَ ، فرَدَذنا عليه ، فقال : أنا رسولُ رسولِ اللهِ عَلَيْ إِلَيْكُنَّ ، وأَمَرَنا بالعِيدَيْنِ أن نُخْرِجَ فيهما الحُيَّضَ والعُتَّقَ (٢١) ، ولا جُمُعَة علينا ، ونَهَانا عن اتَبًاعِ الجَنَائِزِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢٢) . وقال القاضى : ظَاهِرُ كلامِ علينا ، ونَهَانا عن اتَبًاعِ الجَنَائِزِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢٣) . وقال القاضى : ظَاهِرُ كلامِ علينا ، ونَهَانا عن اتَبًاعِ الجَنَائِزِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢٣) . وقال القاضى : ظَاهِرُ كلامِ

⁽٢٠-٢٠) سقط من : الأصل .

⁽٢١) سقط من : الأصل .

⁽٢٢) العتق : جمع عاتق ، وهي الجارية البالغة ، أو التي قاربت البلوغ .

⁽٣٣) في : باب خروج النساء في العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٠ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسنّد ٥ / ٨٥ .

أَحْمَدُ أَنَّ ذَلَكَ جَائِزٌ غِيرُ مُسْتَحَبِّ . وَكَرِهَهِ النَّحْعِيُّ ، ويحيى الأَنْصَارِيُّ ، وقالا : لا نَعْرِفُ خُرُوجَ المَرْأَةِ فَى الْعِيدَيْنِ عِنْدَنا . وكَرِهَهُ سُفيانُ ، وابنُ المُباركِ . ورَخَّصَ أَهْلُ الرَّأْيِ لِلْمَرْأَةِ الكَبِيرَةِ ، وكَرِهُوهُ لِلشَّابَّةِ ؛ لما فى خُرُوجِهِنَّ مِن الفِتْنَةِ ، وقولِ عَائشةَ ، رَضِى الله عَنها : لو رَأَى رَسُولُ الله عَيْلِيْهِ ما أَحْدَثَ النِّساءُ لَمَنعَهُنَّ المَسَاجِدَ ، كما مُنعَتْ / نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ (٢٠٠ . وسُنَّةُ رسولِ الله عَيْلِيَّهِ أَحَقُ أَن ٢٠٦/٢ المَسَاجِدَ ، كما مُنعَتْ / نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ (٢٠٠ . وسُنَّةُ رسولِ الله عَيْلِيَّةِ أَحَقُ أَن ٢٠٠٧٤ تُتَبَعّ ، وقولُ عائشة مُخْتَصُّ بمن أَحْدَثَتْ دُونَ غيرِها ، ولا شَكَّ بأَنَّ تلك يُكْرَهُ لها الخُرُوجُ عَيرَ مُتَطَيِّبَاتٍ ولا يَلْبَسْنَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ ولا الخُرُوجُ ، وإنَّما يُسْتَحَبُّ لَهُنَّ الخُرُوجُ غيرَ مُتَطَيِّبَاتٍ ولا يَلْبَسْنَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ ولا الله عَلَيْكَ : « ولْيَخْرُجْنَ في ثِيَابِ البِذْلَةِ ؛ لقولِ رسولِ الله عَلَيْكَ : « ولْيَخْرُجْنَ في ثِيَابِ البِذْلَةِ ؛ لقولِ رسولِ الله عَلَيْكَ : « ولْيَخْرُجْنَ في ثِيَابِ البِذْلَةِ ؛ لقولِ رسولِ الله عَلَيْكَ : « ولْيَخْرُجْنَ في ثِيَابِ البِذْلَةِ ؛ لقولِ رسولِ الله عَلَيْكَ : « ولْيَخْرُجْنَ في ثِيَابِ البِذْلَةِ ؛ لقولِ رسولِ الله عَلَيْكَ : « ولْيَخْرُجْنَ في ثِيَابِ البِذْلَةِ ؛ لقولِ رسولِ الله عَلَيْكُ . « ولْيَخُرُجْنَ السَّهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ أَنْ وَيَا اللهُ عَلَيْكُ أَلْعَلَى اللهُ عَلَيْكُ أَلْعَلَى اللهُ عَلَيْكُ أَنْ وَلِي اللهِ عَلَيْكُ أَلَاكُ أَنْ الْعَلَقُ مَنْهُ وَاللّهُ اللهُ اللهِ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْلُولُ اللهِ عَلْمُ اللهُ اللهُ اللهِ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلْمُهُ اللهِ عَلَيْ الْحَلَّةُ اللهِ عَلْمَ اللهُ المُولِ اللهُ الله

٧٠٠٠ ـ مسألة ؛ قال : (فَإِذَا حَلَّتِ الصَّلَاةُ ، تَقَدَّمَ الْإِمَامُ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ)

لا خِلافَ بين أهْلِ العِلْمِ في أنَّ صلاةَ العِيدِ مع الإمامِ رَكْعَتانِ ، وفيما تَوَاتَرَ عن النبيِّ عَيْلِيَّةً أنَّه صَلَّى العِيدَ رَكْعَتَيْنِ ، وفَعَلَه الأَئِمَّةُ بعدَه إلى عَصْرِنا ، لم نَعْلَمْ أَحَدًا فَعَلَ غيرَ ذلك ، ولا خَالَفَ فيه ، وقد قال عمرُ ، رَضِيَ اللهُ عنه : صَلَاةُ العِيدِ رَكْعَتَانِ ، تَمَامٌ غيرُ قَصْرٍ ، على لِسَانِ نَبِيِّكُمْ عَيْلِيَّةٍ ، وقد خَابَ من افْتَرَى (١) . وقوله : « حَلَّتِ الصَّلَاةُ » يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ : أَحدَهما ، أنَّ معناه إذا دَخَلَ وَقُتُها ،

⁽٢٤) أخرجه البخارى ، ف : باب انتظار الناس قيام الإمام العالم ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ال / ٢١٩ . ومسلم ، ف : باب خروج النساء إلى المساجد ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ا / ٣٢٩ . والإمام مالك ، ف : باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد ، من كتاب القبلة . الموطأ ا / ٣٢٩ . وذكره الترمذي ، ف : باب ما جاء في خروج النساء في العيدين ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذي ٣ / ١٠ .

⁽٢٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩ .

⁽٢٦-٢٦) سقط من : ١ .

⁽١) تقدم تخريجه فى صفحة ١١٥ .

والصلاةُ هاهُنا صَلَاةُ العِيدِ ، وحَلَّتْ من الحُلُولِ كَقُوْلِهم : حَلَّ الدَّيْنُ . إذا جَاءَ أَجَلُه . والثانِي ، مَعْنَاهُ إِذا أُبِيحَتِ الصلاةُ . يَعْنِي النَّافِلَةَ ، ومَعْنَاهُ إِذا خَرَجَ وَقْتُ النَّهي ، وهو إذا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ قِيدَ (٢) رُمْجٍ ، وحَلَّتْ من الحِلِّ وهو الإباحة ، كَفَوْلِ الله تعالى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيْبَاتِ ﴾ (٣) . وهذا المَعْنَى أَحْسَنُ ، لأنَّ فيه تَفْسِيرًا لِوَقْتِها ، وتَعْرِيفًا له بالوَقْتِ الذي عُرِفَ في مَكانِ آخَرَ . وعلى القَوْلِ الأَوَّل ليس فيه بَيانٌ لِوَقْتِها ، فعلى هذا يكونُ وَقْتُها من حين تَرْتَفِعُ الشَّمْسُ قِيدَ رُمْجٍ ، إلى أَن يَقُومَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ ، وذلك ما بين وَقْتَى النَّهْي عن صلاةِ النَّافِلَةِ . وقال أصحابُ الشَّافِعِيِّ : أَوُّلُ وَقْتِها إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؛ لما رَوَى يَزِيدُ بن خُمَيْرٍ ، قال : خَر جَ عبدُ اللهِ بن بُسْرٍ ، صَاحِبُ رسولِ الله عَلَيْكُ في يَوْمِ عِيدِ فِطْرِ أُو أَضْحَى ، فأَنْكَرَ ٢٠٧/٢ و إبْطاءَ الإمامِ ، وقال : إنَّا كُنَّا قد فَرغْنَا سَاعَتَنا هذه . / وذلك حِينَ صَلَاةِ التَّسْبِيجِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ ، وابْنُ مَاجَه (١) . ولَنا ، ما رَوَى عُقْبةُ بنُ عامِرٍ ، قال : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَان رسولُ الله عَيْقِيلُهُ يَنْهَانَا أَن نُصَلِّي فِيهِنَّ ، وأَن نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانا ؛ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً حتى تَرْتَفِعَ (٥) . ولأنَّه وَقْتٌ نُهِيَ عن الصلاةِ فيه ، فلم يَكُنْ وَقُتًا لِلْعِيدِ ، كَفَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، ولأنَّ النَّبيُّ عَلَيْكُ ومن بَعْدَه لم يُصَلُّوا حتى ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ ، بِدَلِيلِ الإِجْمَاعِ علَى أنَّ الأَفْضَلَ فِعْلُها في ذلك الوَقْتِ ، ولم يكن النَّبيُّ عَرِيلًا لِيَفْعَلَ (1) إِلَّا الأَفْضَلَ والأَوْلَى ، ولو كان لها وَقْتٌ قبلَ ذلك ، لكان تَقْيِيدُه بِطُلُوعِ الشَّمْس تَحَكُّمًا بغير نَصٌّ ولا مَعْنَى نَصٌّ ، ولا يَجُوزُ التَّوْقِيتُ بالتَّحَكُّمِ . وأمَّا حَدِيثُ عَبدِ الله بن بُسْرٍ ، فإنَّه أنْكَرَ إبْطاءَ الإمامِ عن وَقْتِها المُجْمَع

⁽٢) قيد رمح : قدر رمح .

⁽٣) سورة الأعراف ١٥٧ .

⁽٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب وقت الخروج إلى العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٥٦ . وابن ماجه ، فى : باب وقت صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٨ .

 ⁽٥) تقدم تخریجه فی ۲ / ۱۵ .

⁽٦) فى ا ، م : ﴿ يَفْعُلُ ﴾ .

عليه ، فإنَّه لو حُمِلَ على غيرِ هذا لم يَكُنْ ذلك إبْطاءً ، ولا جازَ إنْكارُهُ ، ولا يجوزُ أن يُحْمَلَ ذلك على أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كان يَفْعَلُ ذلك في وَقْتِ النَّهْي ؛ لأنَّه مَكْرُوهُ بالاَّتْفَاقِ على أن الأَفْضَلَ خِلَافُه ، ولم يكن النَّبِيُّ عَلِيْكَ لِيُدَاوِمَ على المَكْرُوهِ ولا المَفْضُولِ ، ولو كان يُدَاوِمُ على الصلاةِ فيه ، لَوَجَبَ أن يكونَ هو الأَفْضَلَ والأَوْلَى ، فتَعَيَّنَ حَمْلُه على ما ذَكَرْنا .

فصل: ويُسنُ تَقْدِيمُ الأَضْحَى لِيَتَّسِعَ وَقْتُ التَّضْحِية (٢) ، وَتَأْخِيرُ الفِطْرِ لِيَتَّسِعَ وَقْتُ التَّضْحِية (٢) ، وَتَأْخِيرُ الفِطْرِ لِيَتَّسِعَ وَقْتُ إِخْرَاجِ صَدَقَةِ الفِطْرِ ، وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، ولا أَعْلَمُ فيه خِلافًا . وقد رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِكُ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بنِ حَزْمٍ : (أَنْ أَخْرُ صَلَاةَ الفِطْرِ ، وَعَجُلْ صَلَاةَ الفِطْرِ ، وَعَجُلْ صَلَاةَ الأَضْحَى » (٨) . ولأَنَّ لِكُلِّ عِيدٍ وَظِيفَةً ، فوَظِيفَةُ الفِطْرِ إِخْرَاجُ الفِطْرِ الفَطْرِ الفَلْمَةِ كُلِّ مَهُ اللَّانُ عَيْ الفَطْرِ الْمَالَةِ ، وَوَظِيفَةِ كُلِّ مَهُ مَا .

٣٠٣ - مسألة ؛ قال : (بلًا أَذَانِ ولَا إقَامَةِ)

ولا نَعْلَمُ فى هذا خِلَافًا مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِه ، إِلَّا أَنَّه رُوِىَ عِن ابنِ (١) الزُّبَيْرِ أَنَّه أَذَّنَ فَى الْعِيدِ ابنُ زِيَادٍ . وهذا دَلِيلٌ على الْعِقَادِ الإجْماعِ ٢٠٧/٢ وَقِيلَ : أُوَّلُ مِن أَذَّنَ فَى الْعِيدِ ابنُ زِيَادٍ . وهذا دَلِيلٌ على الْعِقَادِ الإجْماعِ ٢٠٧/٢ قبلَه ، على أَنَّه لا يُسَنُّ لها أذان ولا إقامَةٌ . وبه قال (٢) مالِكُ ، والأُوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ ، وقد ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيلِّهُ كَان يُصَلِّى الْعِيدَ بلا أذانٍ ولا إقامَةٍ . ولا إقامَةٍ ، فرَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْلِيلٍ صَلَّى الْعِيدَيْنِ بِغِيرِ أذانٍ ولا إقامَةٍ .

⁽٧) في ا : (الضحية) .

⁽٨) أخرجه البيهقي ، في : باب الغدو إلى العيدين ، من كتاب صلاة العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٨٢ .

⁽٩) في ١، م: ﴿ المفطرة ﴾ .

والفطرة على الحذف ، أي زكاة الفطرة ، وهي البدن . المصباح المنير .

⁽١) سقط من: الأصل، ١.

⁽٢) في ١، م: (يقول) .

وعن جابِرٍ مثله . مُتَّفَقَ عليهما (") . وقال جابِرُ بنُ سَمُرَةَ : صَلَّيْتُ مع رسولِ اللهِ عَلَيْكَ العِيدَ غيرَ مَرَّةٍ ولا مَرَّيْنِ ، بلا أَذَانِ ولا إِقَامَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (أ) . وعن عَطَاء ، قال : أُخبَرَنِي جَابِرٌ أَن لا أَذَانَ يَوْمَ الفِطْرِ حين (الله عَرُبُ الإمامُ ، ولا بعدَ ما يَخُرُ جُ الإمامُ ، ولا إقامَةَ ، ولا نِداءَ ، ولا شيءَ ، لا الله عَرُومَيْدِ ولا إقامَةَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَيْكُ أَحَقُ أَن تُتَبَعَ . وسُلِمٌ رسولِ الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلْهُ عَلَى الله عَلْهُ الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الل

٤ • ٣ - مسألة ؛ قال : (ويَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا بِالْحَمْدِ لِلهِ وسُورَةٍ ،
 ويَجْهَرُ بِالقِرَاءَةِ)

لا نَعْلَمُ خِلافًا بين أَهْلِ العِلْمِ فِي أَنَّه يُشْرَعُ قِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ وسُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ من صَلَاةِ العِيدِ ، وأَنَّه يُسَنُّ الجَهْرُ ، إلَّا أَنَّه رُوِيَ عن عليٍّ ، رَضِيَ الله عنه ، أَنَّه كان إذا قَرَأ فِي العِيدَيْنِ أَسْمَعَ مَن يَلِيهِ ، ولم يَجْهَرْ ذلك الجَهْرَ (١) . وقال ابنُ المُنْذِرِ : أَكْثُرُ أَهْلِ العِلْمِ يَرَوْنَ الجَهْرَ بالقِرَاءَةِ ، وفي إخبارِ من أُخبَرَ بقِراءَةِ النَّبِيِّ

⁽٣) حديث ابن عباس تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٣ . وأما حديث جابر بهذا اللفظ فليس عند البخارى وانظر فتح البارى ٢ / ٤٠٣ . وأخرجه مسلم ، في : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٢٠٤ ، ٢٠٠ . كا أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٤ . والدارمى ، في : باب صلاة العيدين بلا أذان ولا إقامة ... إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣ ، ٣١٤ ، ٣١٨ ، ٣٨١ ، ٣٨١ .

⁽٤) فى : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٢٠٤ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ترك الأذان فى العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٦٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٩١ ، ٩٨ .

⁽٥) في الأصل : ﴿ حتى ﴾ .

⁽١) في ا، م: دولا ، .

⁽٧) في : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٢٠٤ .

⁽١) أُخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى رفع الصوت بالقراءة فى العيدين ، من كتاب الصلوات . مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٨٠ .

عَلِيْكُ دَلِيلٌ على أَنّه كان يَجْهَرُ ، ولأنّها صَلَاةُ عِيدٍ ، فأَشْبَهَتِ الجُمُعَةَ كُوبُسْتَحَبُ أَن يَقْرَأُ فِي الأُولِي بِهِ صَبِّحٍ ﴾ (٢) ، وفي الثّانِيَةِ بالغاشِيةِ . نَصَّ عليه أَحمدُ ؛ لأنّ النّعْمَانَ بن بَشِيرٍ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَلَيْكُ يَقْرَأُ فِي العِيدَيْنِ وفي الجُمُعَةِ بِهِ النّهِ عَلَيْ يَقْرَأُ فِي العِيدَيْنِ وفي الجُمُعَة بِهِ صَبِّحٍ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيةِ ﴾ . ورُبّما اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ واحِدٍ ، فقَرَأُ بِهِما . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠ . وقال الشَّافِعِيُّ : يَقْرَأُ بِهِ ﴿ قَ ﴾ و افْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ (أَنَّ عَمرَ سَأَلُ أَبا وَاقِدِ اللَّيْفِيُّ : مَاذَا كان رسولُ / ٢٠٨/٢ اللهِ عَلَيْكُ يَقْرَأُ بِهِ ﴿ قَ وَالْقُرْءَانِ اللهِ عَلَيْكُ فِي وَالْفَرْءَانِ اللهِ عَلَيْكُ . وَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥) . وقال أبو اللهَ عَلِيد ﴾ ، و ﴿ افْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانَشْقَ الْقَمَرُ ﴾ (١٠ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥ . وقال أبو المُمَويدِ فَيْرَأُ بِهِ الْعَرْبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَ الْقَمَرُ ﴾ (١٠ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥ . وقال أبو حنيفة : ليس فيه شَيْءٌ مُوقَتْ (١) وكان ابنُ مسعودٍ يَقْرَأُ بالفَاتِحَةِ وسُورَةٍ مِن المُفَصِيلُ . ومَهُما قَرَأُ به أَجْزَاهُ ، وكان ذلك مَذَهَبَه ، ولأنَّ في ﴿ سَبِّحٍ ﴾ الحَثَّ على الصَلاةِ ، وزكاةِ الفِطْرِ . على ما قالَه سَعِيدُ بن المُسَيَّبِ ، وعمرُ بن عبدِ العزيزِ ، في الصَلاةِ ، وزكاةِ الفِطْرِ . على ما قالَه سَعِيدُ بن المُسَيَّبِ ، وعمرُ بن عبدِ العزيزِ ، في الصَلاةِ ، وذكاةِ الفِطْرِ . على ما قالَه سَعِيدُ بن المُسَيَّبِ ، وعمرُ بن عبدِ العزيزِ ، في

⁽٢) أي سورة الأعلى .

⁽٣) في : باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في القراءة في القراءة في العيدين ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٣ / ٥ . والنسائي ، في : باب القراءة في العيدين ... إلخ ، من كتاب الجمعة . المجتبى العيدين ... إلخ ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٢ ، ١٥٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٨ . والدارمي ، في : باب القراءة في العيدين ، وباب القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٧١ ، ٣٧٧ ،

⁽٤) أي سورة القمر.

⁽٥) فى : بأب ما يقرأ به فى صلاة العيدين ، من كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٢٠٠٧ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقرأ فى الأضحى والفطر ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٦٣ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى التكبير والقراءة فى صلاة العيدين ، من كتاب العيدين . الموطأ ١ / ١٨٠ .

⁽٦) في ١ ، م : ﴿ يُوقَّت ﴾ .

تَفْسِيرِ قولِه تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ آسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ (٧) فاخْتُصَّت الفَضِيلَةُ بها ، كاختِصَاصِ الجُمُعَةِ بِسُورَتِها .

فصل: وتكونُ القِراءَةُ بعد التَّكْبِيرِ في الرَّكْعَيْنِ. نَصَّ عليه أَحمدُ. وَرُوِى ذلك عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، وفُقَهَاءِ المَدِينَةِ السَّبْعَةِ () ، وعمرَ بن عبدِ العزيزِ ، والزَّهْرِى ، ومعناه ومالِكِ ، والشَّافِعِيّ ، واللَّيْثِ . وقد رُوِى عن أَحمدَ أَنَّه يُوالِي بين القِرَاءَيْنِ . ومعناه أَنَّه () يُكَبِّرُ في الأُولِي قبل القِراءَةِ ، وفي الثانيةِ بَعْدَها . اخْتَارَها أَبُو بكرٍ . وَرُوِى ذلك عن ابنِ مسعودٍ ، وحُذَيْفَة ، وأبي موسى ، وأبي مسعودٍ البَدْرِيّ ، والحسنِ ، ذلك عن ابنِ مسعودٍ ، وحُذَيْفَة ، وأبي موسى ، وأبي مسعودٍ البَدْرِيّ ، والحسنِ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَيِّلِيَّةٍ يُكبِّرُ تَكْبِيرَهُ على الجِنَازَةِ . ويُوالِي بين القِرَاءَيْنِ . رَوَاه أَبو كان رسولُ اللهِ عَيْلِيَّةٍ يُكبِّرُ في الأَضْحَى والفِطْرِ ؟ فقال أبا موسى وحُذَيْفَة : كيف كان رسولُ اللهِ عَيِّلِيَّةٍ يُكبِّرُ في الأَضْحَى والفِطْرِ ؟ فقال أبا موسى : كان يُكبِّرُ أَرْبَعًا تَكْبِيرَه على الجِنازَةِ . فقال حُذَيْفَةُ : صَدَقَ () . ولنا ، ما موسى : كان يُكبِّرُ أَرْبَعًا تَكْبِيرَه على الجِنازَةِ . فقال حُذَيْفَةُ : صَدَقَ () . ولنا ، ما رَوَى كثيرُ بن عبدِ اللهِ ، عن أبيهِ ، عن جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّةٍ كَبُرُ في الأَنْرَةِ . وقو الثانيةِ خَمْسًا قبلَ القِرَاءَةِ . رَوَاه الأَثْرَمُ ، وابنُ ماجَدِ ، والتَرْمِذِيُ حَدْنُ ، وقو أَحْسَنُ عول المُسْرَدُ عديث مَا عَلَى القَرَاءَةِ . رَوَاه الأَثْرَمُ ، وابنُ ما ما هو وأحسنُ عبد اللهِ ، عن أبيهِ ، عن جَدِّه ، أَنَّ التَّبِي عَلَيْكُ مَنْ القِرَاءَةِ . رَوَاه الأَثْرَمُ ، وابنُ ما ما مَا هو أَحْسَنُ عبلَ القِرَاءَةِ . وقو أَحْسَنُ عبد في من حَدِيث في ما عَديث من عبد اللهِ ، والتَرْمِذِيُ القَرَاءَةِ ، وقو أَحْسَنُ عبد اللهِ عبد عبد في عبد أَلْهُ عبد اللهِ عبد عبد في عبد أَلْهُ عبد عبد في المُنافِية عبد عبد أَلْهُ عبد اللهُ عبد أَلْهُ عبد أَلْهُ عبل القبل : هو حَدِيثٌ حسَنُ ، والتَّرْمِنُ عبد أَلْهُ أَلْهُ عبد أَلْهُ عبد أَلْهُ المَانِهُ عبد أَلْهُ عبد أَلْهُ عبد أَلْهُ أَلْهُ عبد أَلْهُ اللّهُ عبد أَلْهُ المُعْرَادُهُ أَلَاهُ عبد أَلْهُ المُنْهُ المُعْرَادُ السَّهُ عبد أَلْهُ المَانِي المَانِهُ ال

⁽٧) سورة الأعلى ١٤، ١٥. ولم ترد الآية ١٥ في ١، م.

⁽٨) فقهاء المدينة السبعة هم : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق ، وأبو بكر بن عبد الله بن الله بن عبد الله بن ع

⁽٩) في ١، م: « أن » .

⁽١٠) فى : باب التكبير فى العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٦٣ . كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٢١٦ .

⁽١١) انظر تخريج الحديث السابق .

⁽١٢) أخرجه الترمذى ، ف : باب ما جاء ف التكبير في العيدين ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٣ / ٦ ، ٧ . وابن ماجه، في: باب ما جاءف كم يكبر الإمام في صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة .=

البابِ. وعن عائشة ، أنَّ رسولَ الله عَلَيْكُ كَان يُكَبِّرُ في العِيدَيْنِ سَبْعًا وَحَمْسًا قبلَ القَرَاءَةِ . رَوَاه أَحَمُد ، في / « المُسْتَدِ »(١٠) . وعن عبدِ اللهِ بن عَمْرٍو قال : قال ٢٠٨/٢ النَّبِيُّ عَلَيْكُ : « التَّكْبِيرُ في الْفِطْرِ سَبْعٌ في الأُولَى ، وخَمْسٌ في الأَخِيرَةِ ، والقِرَاءَةُ النَّبِي عَلَيْهِمَا » . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١٠) ، والأثرَمُ ، ورَوَاهُ ابنُ مَاجَه (١٠) عن سَعْدٍ بَعْدَهُما كِلَيْهِمَا » . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١٠) ، والأثرَمُ ، ورَوَاهُ ابنُ مَاجَه (١٠) عن سَعْدٍ مُودِّنِ النَّبِيِّ عَلِيْهِمَا » . وَدِيثُ أبي موسى ضَعِيفٌ . قالَه الحَطَّابِيُّ (١٠) وليس في رواية أبي دَاوُدَ أنَّه وَالَى بين القِرَاءَتَيْنِ ، ثم نَحْمِلُه على أنَّه وَالَى بين الفَاتِحَةِ والسَّورَةِ ، لأنَّ قِراءة (١٠) الرَّكْعَتَيْنِ لا يمكن المُوَالاة بَيْنَهُما ؛ لما بِينَهُما من الرُّكُوعِ والسَّجُودِ .

٣٠٥ ــ مسألة ؛ قال : (وَيُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ ، مِنْهَا تَكْبِيرَةُ الاَفْتِيَاحِ)

قال أبو عبد الله : يُكَبِّرُ في الأُولَى سَبْعًا مع تَكْبِيرَةِ الإحْرامِ ، ولا يَعْتَدُّ بِتَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ ؛ لأَنَّ بَيْنهما قِراءَةً ، ويُكَبِّرُ في الرَّكُعةِ الثانيةِ خَمْسَ تَكْبِيراتٍ ، ولا يَعْتَدُّ بِتَكْبِيرَةِ النَّهُوضِ ، ثم يَقْرَأُ في النَّانِيةِ ، ثم يُكَبِّرُ ويَرْكُعُ . ورُوِيَ ذلك عن فُقهاءِ المَدِينَةِ السَّبْعَةِ ، وعمر بن عبد العزيزِ ، والزُّهْرِيِّ ، ومالِكٍ ، والمُزنِيِّ ، وَرُوِيَ عن المَدِينَةِ السَّبْعَةِ ، وعمر بن عبد العزيزِ ، والزُّهْرِيِّ ، ومالِكٍ ، والمُزنِيِّ ، وَرُوِيَ عن أبي هُرَيْرَةَ ، وأبي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ، وابنِ عَبَّس ، وابنِ عمر ، ويحيى الأَنْصَارِيّ ، قالوا : يُكَبِّرُ في الأُولَى سَبِّعًا وفي الثانيةِ خَمْسًا . وبه قال الأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ،

⁼ سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٧ . كما أحرجه الدارمي ، في : باب التكبير في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٧٣ .

⁽١٣) المسند ٦ / ٥٥ .

^(18) أخرجه أبو داود ، في : باب التكبير في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٢ . ورواية ابن ماجه ، في : باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاقه العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه / ٢٠٧ .

⁽١٥) في معالم السنن ١ / ٢٥٢ .

⁽١٦) في ١، م: « قراء » .

وإسحاقُ ، إلَّا أنَّهم قالوا : يُكَبِّرُ سَبْعًا في الأُولَى سَوَى تَكْبِيرَةِ الافْتِتَاجِ ؛ لِقَوْلِ عَائشةَ : كان رَسولُ اللهِ عَلِيَّةً يُكَبِّرُ في العِيدَيْنِ النَّتَىٰ عَشَرَةَ تَكْبِيرَةً ، سِوَى تَكْبِيرَةِ الافْتِتَاجِ . ((رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ) وَرُوى عن ابنِ عَبَّاسٍ ، وانسٍ ، والمُغِيرَةِ بن شُعْبَةً ، والتَّوْرِيُّ : في وسَعِيدِ بن المُسَيَّبِ ، والنَّخِعِيِّ : يُكَبِّرُ سَبْعًا سَبْعًا . وقال أبو حنيفة ، والتَّوْرِيُّ : في الأُولَى والظَّانِيةِ ثَلَاثًا . واحْتَجُوا بِحَدِيثَى أبي موسى اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهما . ولنا ، الأُولَى والظَّانِيةِ ثَلَاثًا نَلاثًا . واحْتَجُوا بِحَدِيثِي أبي موسى اللَّذَيْنِ ذَكَرُنَاهما . ولنا ، أحَديثُ كَثِيرٍ ، وعَبْدِ اللهِ بن عَمْرٍ و ، وعائشةَ ، التي قَدَّمْنَاها . قال ابنُ عبد البرِّ : قد رُوى عن النَّبِيِّ عَلِيْكُ من طُرُقِ كَثِيرَة حِسَان ، أنَّه كَبَّرَ في العِيدِ سَبْعًا في الأُولَى ، وَخَدِيثِ عبدِ اللهِ بن عَمْرٍ و ، وابنِ عمر ، وجابِرٍ ، وعائشةَ ، وخَمْسًا في الثانية . من حَدِيثِ عبدِ اللهِ بن عَمْرٍ و ، وابنِ عمر ، وجابِرٍ ، وعائشةَ ، وألَى وَقِيد ، وعَمْرِو بن عَوْفِ المُوزِيِّ ، ولم يُرُو عنه من وَجْهٍ قَوِيٍّ ولا ضَعِيفِ خِلافُ وَخَمْسًا في الثانية . من حَدِيثِ عبدِ اللهِ بن عَمْرٍ و ، وابنِ عمر ، وجابِرٍ ، وعائشة ، وألَى وأقِد ، وعَمْرِو بن عَوْفِ المُزَنِيِّ ، ولم يُرُو عنه من وَجْهٍ قَوِيٍّ ولا ضَعِيفِ خِلافُ وَخَمْسًا سِوَى تَكْبِيرَتِي الرُّكُوعِ . رَوَاه أبو دَاوُدَ ، وابنُ مَاجَه () . وجدِيثُ أبي موسى ضَعِيفٌ ، يَرْوِيه أبو عائشة جَلِيسٌ لأبي هُرَيْرَة ، وابنُ مَاجَه () . وحَدِيثُ أبي موسى ضَعِيفٌ ، يَرْوِيه أبو عائشة جَلِيسٌ لأبي هُرَيْرَة ، وهو غيرُ مَعْرُو ف .

٣٠٦ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ﴾

وجُمْلَتُه أَنَّه يُسْتَحَبُّ أَن يَرْفَعَ يَدَيْهِ في حال تَكْبِيرِهِ حَسَبَ رَفْعِهما مع تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ . وبه قال عَطَاءٌ ، والأُوزَاعِيُّ ، وأبو حنيفة ، والشَّافِعِيُّ . وقال مالِكُ ، والتَّوْرِيُّ : لا يَرْفَعُهما فيما عدا تَكْبِيرَةَ الإِحْرامِ ؛ لأَنَّها تَكْبِيرَاتٌ في أَثْناء الصلاةِ ، والتَّوْرِيُّ : لا يَرْفَعُهما فيما عدا تَكْبِيرَة الإِحْرامِ ؛ لأَنَّها تَكْبِيرَاتٌ في أَثْناء الصلاةِ ، فأشْبَهَتْ تَكْبِيرات السُّجُودِ . ولَنا ، ما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كان يَرْفَعُ يَدَيْه مع

⁽١-١) سقط من : الأصل ، م .

وأخرجه بهذا اللفظ الدارقطني ، في : أول كتاب العيدين . سنن الدارقطني ٢ / ٤٦ .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، في : باب التكبير في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٧ .

التَّكْبِيرِ ("). قال أحمدُ: أمَّا أنا فأرَى أنَّ هذا الحِدِيثَ يَدْخُلُ فيه هذا كُلُّه. وَرُوِىَ عن عمرَ ، أنَّه كان يَرْفَعُ يَدَيْه في كلِّ تَكْبِيرَةٍ في الجِنَازَةِ ، وفي العِيدِ. رَوَاهُ الأَثْرُمُ (أ) . ولا يُعْرَفُ له مُخَالِفٌ في الصَّحابةِ ، ولا يُشْبِهُ هذا تَكْبِيرَ (٥) السُّجُودِ ؟ لأَنَّ هذه يَقَعُ طَرَفَاها في حالِ القِيامِ ، فهي بمَنْزِلَةِ تَكْبِيرَة الاَفْتِتَاج .

٣٠٧ – مسألة ؛ قال : (ويَسْتَفْتِحُ فِى أَوَّلِهَا ، ويَحْمَدُ اللهَ ويُثْنِى عَلَيْهِ ، ويُصَلِّى عَلَى النَّهِ عَلَيْهِ ، ويُصَلِّى عَلَى النَّهِ عَلَيْهِ ، ويُصَلِّى عَلَى النَّهِ عَلَيْهِ ، وانْ أَحَبَّ قَالَ : اللهَ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، والحَمْدُ اللهِ كَثِيرًا ، وسَبْحَانَ اللهِ بُكْرَةً وأَصِيلًا ، وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحمَّدِ النَّبِيِّ والحَمْدُ الله عَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ . وإن أَحَبَّ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ . ويُكَبِّرُ فِي الظَّانِيَةِ عَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ سِوَى التَّكْبِيرَةِ التَّى يَقُومُ بِهَا مِنَ السُّجُودِ ، ويَرْفَعُ يَدَيْهِ مَع كُلِّ عَمْسِ تَكْبِيرَاتٍ سَوَى التَّكْبِيرَةِ التَّى يَقُومُ بِهَا مِنَ السُّجُودِ ، ويَرْفَعُ يَدَيْهِ مَع كُلِّ عَمْسِ تَكْبِيرَةٍ)

قوله: « يَسْتَفْتِحُ » . يَعْنِي يَدْعُو بِدُعاءِ الاسْتِفْتاجِ عَقِيبَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ يُكَبِّرُ تَكْبِيراتِ العِيد ، ثم يَتَعَوَّذُ ، ثم يَقَرَأً . وهذا مذهبُ الشَّافِعِيّ . وعن أَحمدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ الاسْتِفْتاحَ بَعدَ التَّكْبِيراتِ . اخْتارَها الخَلَّالُ وصَاحِبُه . وهو قولُ الأُوزَاعِيِّ ؛ لأَنَّ الاسْتِفْتاحَ تَلِيهِ (۱) الاسْتِعاذَةُ ، وهي قبلَ (۱) القِراءَةِ . وقال أبو يوسفَ : يَتَعَوَّذُ قبلَ التَّكْبِيرِ ؛ لتَلَّ يَفْصِلَ بين الاسْتِفْتاجِ والاسْتِعاذَةِ . ولَنا ، أَنَّ الاسْتِفْتاحَ بَه الصلاةَ ، فكان في أوَّلِها كسائِرِ الصَّلُواتِ ، / ٢٠٩/٢ والاسْتِعاذَةُ شُرِعَ لِيَسْتَفْتِحَ به الصلاةَ ، فكان في أوَّلِها كسائِرِ الصَّلُواتِ ، / ٢٠٩/٢ والاسْتِعاذَةُ شُرِعَ لِلْقِرَاءَةِ ، فهي تَابِعَةٌ لها ، فتكونُ عندَ الايتِداء بها ؛ لقولِ اللهِ

⁽٣) تقدم تخريجه في ٢ / ١٢٢ . من حديث أبي حميد .

⁽٤) وأخرجه البيهقي ، في : باب رفع اليدين في تكبير العيد ، من كتاب صلاة العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٩٣ .

⁽٥) في الأصل: (تكبيرات) .

⁽١) في الأصل : ﴿ يَلِّي ﴾ .

⁽٢) في الأصل : ﴿ بعد ﴾ .

تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بَالله مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجيمِ ﴾(١) . وقد رَوَى أبو سعيدٍ أنَّ النَّبِيَّ عَيْدِ كَان يَتَعَوَّدُ قبلَ القِراءَةِ (١٠٠ . وإنَّما جَمَعَ بينهما في سائِر الصَّلَوَاتِ ؛ لأنَّ القِرَاءَةَ تَلِي الاسْتِفْتاحَ من غير فاصِيلِ ، فَلَزِمَ أَن يَلِيَهُ ما يكونُ في أوَّلِها ، بخِلافِ مَسْأَلَتِنَا ، وأيًّا ما فَعَلَ كان جائِزًا . وإذا فَرَغَ من الاسْتِفْتاحِ حَمِدَ الله وأثُّني عليه ، وصلِّي على النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، ثم فَعَلَ هذا بين كُلِّ تَكْبيرَتَيْن ، فإن قال ما ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ فحَسَنٌ ؛ لأنَّه يَجْمَعُ ما ذكرْنَاه ، وإن قال غيره نحو أن يقولَ : سُبْحَانَ الله ، والحَمْدُ الله ، ولا إِلهَ إِلَّا اللهُ ، واللهُ أَكْبَرُ . أو ما شاءَ من الذُّكْرِ ، فَجائِزٌ (٥) . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ ، ومالِكٌ ، والأَوْزَاعِيُّ : يُكَبِّرُ مُتَوَالِيًا ، لا ذِكْرَ بينَهَ ، لأنَّه لو كان بينه ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ لَنُقِلَ ، كما نُقِلَ التَّكْبِيرُ ، ولأنَّه ذِكْرٌ من جنسْ مَسْنُونِ ، فكان مُتَوَالِيًا ، كالتَّسْبيحِ في الرُّكُوعِ والسُّجُودِ . ولَنا ، ما رَوَى عَلْقَمَةُ ، أنَّ عَبْدَ الله بنَ مسعودٍ ، وأبا موسى ، وحُذَيْفَةَ ، خَرَجَ عليهم الوَلِيدُ بنُ عُقْبَةَ قبلَ العِيد يَوْمًا ، فقال لهم : إنَّ هذا العِيدَ قد دَنَا ، فكيف التَّكْبيرُ فيه ؟ فقال عبدُ الله : تَبْدَأُ فَتُكَبِّرُ تَكْبيرَةً تَفْتِيحُ (١) بها الصَّلاة ، وتَحْمَدُ رَبَّكَ ، وتُصَلِّى على النَّبِيِّ عَيْقِالْهِ ، ثم تَدْعُو وتُكَبِّرُ ، وتَفْعَلُ مثلَ ذلك ، ثم تَدْعُو وتُكَبِّرُ ، وتَفْعَلُ مثلَ ذلك ، ثم تَدْعُو وتُكَبِّرُ ، وتَفْعَلُ مثلَ ذلك ، ثم تَدْعُو وَتُكَبِّرُ ، وَتَفْعَلُ مثلَ ذلك ، (^٧ثم تَدْعُو وتُكَبِّرُ ، وتَفْعَلُ مثلَ ذلك^{٧)} ، ثم تقرأ تُكَبِّرُ وَتَرْكُعُ ، ثُمْ تَقُومُ فَتَقْرَأُ وَتَحْمَدُ رَبَّكَ ، وتُصَلِّي على النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، ثُم تَدْعُو وتُكَبِّر وَتَفْعَلُ مِثلَ ذلك ، ثم تُكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثلَ ذلك ، ثم تُكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثلَ ذلك ، ثم تَرْكَعُ .

⁽٣) سورة النحل ٩٨ .

 ⁽٤) تقدم تخریجه فی ۲ / ۱٤٥ .

⁽٥) في الأصل : « فحسن » .

⁽٦) في ا ، م : ﴿ تَفْتَح ﴾ .

⁽٧-٧) سقط من : الأصل .

فقال حُذَيْفَةُ وأبو موسى : صَدَقَ أبو عبدِ الرحمنِ . رَوَاه الأَثْرَمُ ، في « سُنَنِه » (^) . ولأنَّها تَكْبِيراتِ حالَ القِيامِ فاسْتُحِبَّ أَن يَتَخَلَّلُها ذِكْرٌ ، كَتَكْبِيراتِ الجِنازَةِ ، وثَفارِقُ التَّسْبِيحَ ؛ لأَنَّه ذِكْرٌ يَخْفَى ولا يَظْهَرُ بِخلافِ التَّكْبِيرِ . وقِيَاسُهم مُنْتَقِضَّ بِتَكْبِيرَاتِ الجِنازَةِ . قال القاضى : / يَقِفُ بين كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِقَدْرِ آيةٍ ، لا طَوِيلَةٍ ٢١٠/٢ ولا قَصِيرَةٍ . وهذا قولُ الشَّافِعِيُّ ؟

⁽٨) وأخرجه البيهقى ، فى : باب يأتى بدعاء الاستفتاح عقيب تكبيرة الافتتاح ، من كتاب صلاة العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٩١ .

⁽٩-٩) سقط من : ١ . نقلة نظر .

مُعْظَمَها ، ولم يَفُتْه إلَّا القِيامُ ، وقد حَصلَ منه ما يُجْزِئُ فى تَكْبِيرَةِ الإِحْرامِ . فأمَّا المَسْبُوقُ إذا أَذْرَكَ الإِمَامَ بعد تَكْبِيرِهِ ، فقال ابنُ عَقِيلٍ : يُكَبِّرُ ؛ لأَنَّه أَدْرَكَ مَحَلَّه . ويَحْتَمِلُ أَنَّه إنْ كان وَيَحْتَمِلُ أَنَّه إنْ كان يَعِيدًا كَبَرَ . ويَحْتَمِلُ أَنَّه إنْ كان يَعِيدًا كَبَرَ .

/ ٢١٠/٧ فَصل : وإذا شَكَّ فى عَدَدِ التَّكْبِيرَاتِ بَنَى على اليَقِينِ ، فإنْ كَبَّر ثم شَكَّ هل / نَوَى الإحْرامَ أَوْ لا ، ابْتَدَأَ الصلاةَ هو ومَن خَلْفَه ؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ النَّيَّةِ ، إلَّا أَن يكونَ وَسُوَاسًا ، فلا يلْتَفِتْ إليه . وسَائِرُ المَسْأَلَةِ قد سَبَقَ شَرْحُها .

٣٠٨ – مسألة ؛ قال : (فإذا سَلَّمَ خَطَبَ بهم خُطْبَتَيْنِ ، يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ كَانَ أَضْحَى كَانَ فِطْرًا حَضَّهُمْ عَلَى الصَّدَقَةِ ، وبَيَّنَ لَهُمْ مَا يُحْرِجُونَ ، وإِنْ كَانَ أَضْحَى يُرغِّبُهُم فَى الْأَضْحِيَةِ ، ويُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُضَحَّى بِهِ)

وجُمْلَتُه أَنَّ خُطْبَتَي العِيدَيْنِ بعد الصلاةِ ، لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا بين المُسْلِمِينَ ، إلَّا عن بَنِي أُمَيَّة . وَرُوِيَ عن عَيْانَ ، وابنِ الزُّبَيْرِ ، أَنَّهما فَعَلَاهُ ، ولم يَصِحَّ ذلك عنهما ، ولا يُعْتَدُّ بِخِلَافِ بَنِي أُمَيَّة ؛ لأَنَّه مَسْبُوقٌ بالإِجْماعِ الذي كان قبلَهم ، ومُحَالِفٌ لِسُنَةِ رسولِ اللهِ عَيِّلِيَّ الصَّحِيحَة ، وقد أُنْكِرَ عليهم فِعْلُهمْ ، وعُدَّ بِدْعَة ومُحَالِفًا لِلسَّنَةِ ، فإنَّ ابنَ عمر قال : إنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِهُ وأَبَا بكرٍ ، وعمر ، وعيانَ ، كانوا يُصَلُّونَ العِيدَيْنِ قبلَ الخُطْبَةِ . مُتَّفَقٌ عليه (١) . وَرَوَى ابنُ عَبَّاسٍ مِثْلَه . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١) . ورَوَاهُ عن النَّبِيِّ عَيِّلِهُ جَمَاعَةٌ ، ورَوَى طَارِقُ بن شِهَابٍ قال : قَدَّمَ مُسْلِمٌ (١) . ورَوَاهُ عن النَّبِيِّ عَيْلِهُ جَمَاعَةٌ ، ورَوَى طَارِقُ بن شِهَابٍ قال : قَدَّمَ

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب الخطبة بعد العيد ، من كتاب العيدين . صحيح البخارى Υ / Υ . ومسلم ، فى : أول كتاب صلاة العيدين . صحيح مسلم Υ / Υ ، Υ ، Υ أخرجه النسائى ، فى : باب صلاة العيدين قبل الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى Υ / Υ / Υ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه Γ / Γ . Γ / Γ . والإمام أحمد ، فى : المسند Γ / Γ ، Γ / Γ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٣ .

مَرْوَانُ الخُطْبَةَ قبلَ الصلاةِ فقامَ رَجُلٌ ، فقال : خَالَفْتَ السُّنَّةَ ، كانت الخُطْبَةُ بعدَ الصَّلَاةِ . فقال : تُرك ذَاك يا أبا فُلَانِ . فقَامَ أبو سعيد ، فقال : أمَّا هذا المُتَكَلِّمُ فقد قَضَى ما عليه ، قال لنا رسولُ الله عَلِي : « منْ رَأَى مِنْكُم مُنْكُرًا فلْيُنْكِرُه بيَدِهِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُنْكِرْهُ بِلِسَانِهِ، فَمَنْ لم يَسْتَطِعْ فَلْيُنْكِرْهُ بقَلْبِهِ، وذَلِكَ أَضْعَفُ الْإيمانِ » . رَوَاه أبو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، عن شُعْبَةَ ، عن قَيْس بن مُسْلِمٍ ، عن طَارِق . (ورَوَاهُ مُسْلِمٌ في صَحِيحِه () ، وَلَفْظُه : ﴿ فَلْيُغَيِّرُهُ ٣) . فعلى هذا مَن خَطَبَ قبلَ الصلاةِ فهو كمن لم يَخْطُبُ ؛ لأنَّه خَطَبَ في غير مَحَلِّ الخُطْبَةِ ، أَشْبَهَ ما لو خَطَبَ في الجُمُعَةِ بعدَ الصلاةِ مُنْ إذا ثَبَتَ هذا فإنَّ صِفَةَ الخُطْبَتَيْنِ كَصِفَةِ خُطْبَتَى الجُمُعَةِ ، إِلَّا أَنه يَسْتَفْتِحُ الْأُولَى بِتِسْع تَكْبِيرَاتٍ مُتَوالِياتٍ ، والثانية بِسَبْع مُتَوالِياتٍ . قال القاضي : وإن أَدْخَلَ بينهما تَهْلِيلًا أو ذِكْرًا فَحَسَنٌ . وقال سَعِيدٌ / : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بنُ عَبِدِ الرحمنِ ، عن أَبِيهِ ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبِدِ اللهِ بن عُتْبَةَ ، , 111/ قال : يُكَبِّرُ الإِمامُ على المِنْبَرِ يَوْمَ العِيدِ قبلَ أَن يَخْطُبَ تِسْعَ تَكْبِيرَاتٍ ، ثم يَخْطُبُ ، وفي الثانيةِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ ، ويُسْتَحَبُّ أَن يُكْثِرَ التَّكْبيرَ في أَضْعافِ خُطْبَتِه . ورَوَى سَعْدٌ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ عَيْلِيَّةٍ ، أَنَّ النَّبِيُّ عَيْلِيَّةٍ كَان يُكَبِّرُ بينَ أَضْعَافِ الخُطْبَةِ ، يُكْثِرُ التَّكْبِيرَ في خُطْبَتَي العِيدَيْنِ . رَوَاه ابنُ مَاجَه (٥) ، فإذا كَبَرَ في أثناء

⁽٣-٣) سقط من : الأصل .

الخُطْبَةِ كَبَّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِه . وقد رُويَ عن أبي موسى أنَّه كان يُكَبِّرُ يَوْمَ العِيدِ على المِنْبَرِ اثْنَتَيْنِ وأَرْبَعِينَ تَكْبِيرَةً ، ويَجْلِسُ بين الخُطْبَتَيْنِ ؛ لما رَوَى ابنُ مَاجَه (١) ، بإسْنَادِهِ ، عَنِ جَابِرٍ ، قال : خَرَجَ رسولُ اللهِ عَلَيْكُ يومَ فِطْرِ أَو أَضْحَى ، فَخَطَبَ قَائِمًا ، ثم قَعَدَ قَعْدَةً ، ثم قامَ . ويَجْلِسُ عَقِيبَ صُعُودِهِ المِنْبَرَ . وقيل : لا يَجْلِسُ عَقِيبَ صُعُودِهِ ؛ لأَنَّ الجُلُوسَ في الجُمُعَةِ لِلْأَذَانِ ، ولا أَذَانَ هاهُنا . فإن كان في (٧) الفِطْرِ أَمَرَهُم بِصَدَقَةِ الفِطْرِ ، وبَيَّنَ لهم وُجُوبَها ، وثَوابَها ، وقَدْرَ المُخْرَجِ ، وجنْسَه ، وعلى مَن تَجبُ ، والوَقْتَ الذي يُخْرَجُ فيه . وفي الأَضْحَى يَذْكُرُ الْأَضْحِيَةَ ، وفَضْلَها ، وأنَّها سُنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ ، وما يُجْزِئُ فيها ، وَوَقْتَ ذَبْحها ، والعُيُوبَ التي تَمْنَعُ منها ، وكَيْفِيَّةَ تَفْرقِتِها ، وما يَقُولُه عندَ ذَبْحِها ؛ لما رُويَ عن أبي سَعِيدٍ قال : كان رسولُ اللهِ عَيْظِيُّهُ يَخْرُجُ يَوْمَ الفِطْرِ والأَضْحَى إلى المُصَلَّى ، فأوَّل ما يَبْدَأُ به الصلاةُ ، ثم يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقابِلَ النَّاسِ ، والنَّاسُ جُلُوسٌ على صُفُوفِهِمْ ، فَيَعِظُهُم ويُوصِيهِم ويَأْمُرُهم ، وإنْ كان يُريدُ أن يقْطَعَ بَعْثًا قَطَعه ، أو يَأْمُرَ بشيءٍ أمَرَ به ، ثم يَنْصَرِفُ . رَوَاهُ البُخَارِيُّ ، ورَوَى مُسْلِمٌ نَحْوَه (^) . وعن جابر ، قال : شَهِدْتُ مع رسولِ الله عَلِيلِيمُ الصلاةَ يومَ العِيدِ ، فبَدَأ بالصلاةِ قبلَ الخُطْبَةِ بلا أَذَانِ ولا إِقَامَةٍ ، ثم قَامَ مُتَوَكِّئًا على بِلَالٍ ، فأمَرَ بتَقْوَى الله ، وحَثَّ على طَاعَتِه ، ووَعَظَ النَّاسَ فَذَكَّرَهُم ، ثم مَضَى حتى أتَى النِّسَاء فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَّرُهُنَّ . مُتَّفَقّ عليه (٩) .

⁽٦) في : باب ما جاء في الخطبة في العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٩ .

⁽٧) سقط من : ١ ، م .

⁽٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦١ .

⁽٩) أخرجه البخارى ، فى : باب المشى والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة ، من كتاب العيدين . صحيح البخارى ٢ / ٢٣ . كا أخرجه النسائى ، فى : البخارى ٢ / ٢٠٣ . كا أخرجه النسائى ، فى : باب باب قيام الإمام فى الخطبة متوكتا على إنسان ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٢ . والدارمى ، فى : باب الحث على الصدقة يوم العيد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٧٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٥٦ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٨ .

وعنه قال: قال رسولُ اللهِ عَلِيلِهُ: « مَنْ ذَبَعَ قَبْلَ / أَنْ يُصَلِّى فَإِنَّمَا هُوَ شَاةُ لَحْمٍ ٢١١/٢ عَ عَجَّلَهُ لِأَهْلِهِ ، لَيْسَ مِنَ النَّسُكِ في شَيْءٍ ، ومَنْ ذَبَعَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَها أَخْرَى ، وَمَنْ ذَبَعَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَقَدْ أَصَابَ سُنَّةَ المُسْلِمِينَ » (١٠).

فصل: والخُطْبَتَانِ سُنَّةً ، لا يَجِبُ حُضُورُها ولا اسْتِماعُها ؛ لما رَوَى عبدُ الله ابن السَّائِبِ قال: شَهِدْتُ مع رسولِ الله عَلِيلَةِ العِيدَ ، فلمَّا قَضَى الصَّلَاةَ ، قال: ابن السَّائِبِ قال: شَهِدْتُ مع رسولِ الله عَلِيلَةِ العِيدَ ، فلمَّا قَضَى الصَّلَاةَ ، قال: هو ﴿ إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبُ أَن يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ ، ومَنْ أَحَبَ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبُ » . رَوَاه النَّسَائِيُّ ، وابنُ مَاجَه ، ورَوَاه أبو دَاوُدَ (١١) ، وقال: هو مُرْسَل . وإنَّما أُخْرَتْ عن الصَّلَاةِ والله أَعلَمُ لأَنْها لمَّا كانت غَيْرَ وَاجِبَةٍ جُعِلَتْ فَ مُرْسَل . وإنَّما أُخْرَتْ عن الصَّلَاةِ والله أَعلَمُ لأَنْها لمَّا كانت غَيْرَ وَاجِبَةٍ جُعِلَتْ فَ وَقْتِ يَتَمَكَّنُ مَن أَرادَ تَرْكَها مِن تَرْكِها ، بخِلَافِ خُطْبَةِ الجُمُعَةِ . والاسْتِماعُ لها أَفْضَلُ ، وقد رُوِى عن الحَسنِ ، وابنِ سِيرِينَ ، أنَّهما كَرِها الكلامَ يَوْمَ العِيدِ والإمامُ الْفَصُلُ ، وقد رُوِى عن الحَسنِ ، وابنِ سِيرِينَ ، أنَّهما كَرِها الكلامَ يَوْمَ العِيدِ والإمامُ يَوْمَ العِيدِ قَدْرَ ما يَرْجِعُ النِّسَاءُ إلى يَخْطُبُ الإمامُ يَوْمَ العِيدِ قَدْرَ ما يَرْجِعُ النِّسَاءُ إلى بُتُوبِهِنَ . وهذا يَدُلُ على أنَّه لا يُسْتَحَبُ لَهُنَّ الجُمُوسُ لِاسْتِماعِ الخُطْبَةِ ، لئلًا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ لا يُسْتَحَبُ لَهُنَّ الجُلُوسُ لِاسْتِماعِ الخُطْبَةِ ، لئلًا المُأَمْ يَوْمَ العِيدِ قَدْرَ ما يَرْجِعُ النِّسَاءُ إلى المُعْرَقِ قَدْرَ ما يَرْجِعُ النِّسَاءُ إلى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَّهُ اللهُ المُ المُعْمَاعِ الخُطْبَةِ ، لئلاً اللهُ الله

⁽١٠) لم يرو عن جابر بهذا اللفظ ، وأخرج له مسلم ما في معناه ، في : باب سن الأضحية ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣ / ١٥٥٠ . انظر : نصب الراية للزيلمي ٤ / ٢١١ ، ٢١٢ .

وهذا اللفظ آخرجه - عن البراء بن عازب - كل من : البخارى ، في : باب التبكير إلى العيد ، وباب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ، من كتاب العيدين ، وفي : باب سنة الأضحية ، وباب قول النبي عليات لأبي بريدة ضعّ بالجذع من المعز إلخ ، من كتاب الأضاحى . صحيح البخارى ٢ / ٢٤ ، ٢٢ ، ٧ / ٢٨ ، ١٢٨ ، الأما . والنسائى ، في : باب الخطبة يوم العيد ، من كتاب العيدين ، وفي : باب ذبح الأضحية قبل الإمام ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٣ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، وأخرجه - عن أنس - الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١١٣ ، ١١٧ . المحتبى (١١) أخرجه النسائى ، في : باب التخيير بين الجلوس في الخطبة للعيدين ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في انتظار الخطبة بعد الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ما جاء في اباب المجلوس للخطبة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٣ . أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الكلام يوم العيد والإمام يخطب ، من كتاب الصلوات . المصنف ١٢٠) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الكلام يوم العيد والإمام يخطب ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / ١٧١ .

يَخْتَلِطْنِ بِالرِّجَالِ . وَحَدِيثُ النَّبِيِّ عَلِيْكُ فِي مَوْعِظَتِه النِّسَاءَ بعد فَرَاغِه من خُطْبَتِه ، دَلِيلٌ على أَنَّهُنَّ لم يَنْصَرِفْنَ قبل فَرَاغِه ، وسُنَّةُ النَّبِيِّ عَلِيْكُ أَحَقُّ بِالاتِّبَاعِ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَخْطُبَ قَائِمًا ؛ لمَا رَوَى جَابِرٌ ، قال : خَرَجَ رسولُ اللهِ عَلِيْلَةً يَوْمَ فِطْرٍ أَو أَضْحَى ، فَخَطَبَ قَائِمًا ، ثَمْ قَعَدَ ، ثَمْ قَامَ . رَوَاه ابنُ مَاجَه (١٣) . وَلاَنَّها خُطْبَةُ عِيدٍ ، فأَشْبَهَتْ خُطْبَةَ الجُمُعَةِ . وإن خَطَبَ قاعِدًا فلا بَأْسَ ؛ لأنَّها غيرُ وَاجِيَةٍ ، فأَشْبَهَتْ صَلَاةَ النَّافِلَةِ . وإن خَطَبَ على رَاحِلَتِه فحَسَنٌ . قال غيرُ وَاجِيَةٍ ، فأَشْبَهَتْ مَكَانَا حُصَيْنٌ ، حَدَّثنا أبو جَعِيلة ، قال : رأيْتُ عليًا صَلَّى يومَ عِيدٍ ، فَبَدَأَ بالصَّلَاةِ قبلَ الخُطْبَةِ ، ثم خَطَبَ على دَابَّتِه ، ورأيتُ عثمانَ بنَ صَلَّى يومَ عِيدٍ ، فَبَدَأَ بالصَّلَاةِ قبلَ الخُطْبَةِ ، ثم خَطَبَ على دَابَّتِه ، ورأيتُ عثمانَ بنَ عَقَانَ يَخْطُبُ على رَاحِلَتِه ، ورأيتُ المُغِيرَةَ بنَ شَعْبَةَ يَخْطُبُ على رَاحِلَتِه ، ورأيتُ المُغِيرَة بنَ شَعْبَة يَخْطُبُ على رَاحِلَتِه ، ورأيتُ المُغِيرَة بنَ شَعْبَة يَخْطُبُ على رَاحِلَتِه ، ورأيتُ المُغِيرَة بنَ شَعْبَة يَخْطُبُ على رَاحِلَتِه ، ورأيتُ المُغيرَة بن شَعْبَة يَخْطُبُ على رَاحِلَتِه ، ورأيتُ المُعَابِهُ المَاسَلَقُ المَالِهُ المَاسَلَةُ المَاسَلِيْرَة بنَ شَعْبَة يَخْطُبُ على رَاحِلَتِه ، ورأيتُ المُعْبَرَة بن شَعْبَة يَعْدِيدٍ ، فَبَدَا الْحَلَقَة بنَ سُلَا الْحَلْمَة اللّه المَلْمَ الْعِلْمُ اللّه المَالَة اللّه المَالِي المَلْمَالَة المَالِقَالَة المُنْ اللّه المَلْمَ المَلْمُ اللّه المَالِعَة اللّه اللّه المَلْمَالِهُ المَلْمَالِهُ اللّه المَلْمَالِهُ المَالِهُ اللّهُ المَلْمَلُهُ المَلْمِ اللّه المَلْمَالِهُ المَلْمَ المَعْمَة المَلْمُ المَلْمَالِهُ اللّه المَلْمُ المَلْمِ اللّه المَلْمُ المَلْمَ اللّه المَلْمَالِهُ المَلْمَ المَلْمُ المَلْمُ اللّهُ المَلْمَالِهُ المَلْمُ المَلْمُ اللّه المَلْمَ اللّه المَلْمُ المَلْمُ اللّهُ المَلْمُ اللّهُ المَلْمُ المَلْمُ المَلْمُ المَلْمُ

٣٠٩ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَلَا يَتَنَقُّلُ قَبَلَ صَلَاةِ الْعِيدِ (' ' ، وَلَا بَعْدُهَا ﴾

وجُمْلَتُه أَنَّه يُكْرَهُ / التَّنَقُّلُ قبلَ صلاةِ العِيدِ وبعدَها لِلْإِمامِ والمَأْمُومِ في مَوْضِعِ الصلاةِ ، سواءً كان في المُصلَّى أو المَسْجِدِ . وهو مذهبُ ابنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ عمرَ ، وَرُوِيَ ذلك عن عليٍّ ، وابنِ مسعودٍ ، وحُذَيْفَةَ ، وبُرَيْدَةَ ، وسَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ ، وجابِرٍ ، وابنِ أبى أَوْفَى ، وقال به شُرَيْحٌ ، وعبدُ اللهِ بن مُغَفَّلِ (٢) ، والشَّعْبِيُّ ، ومالِكٌ ، والضَّحَّاكُ ، والقاسِمُ ، وسَالِمٌ ، ومَعْمَرٌ ، وابنُ جُرَيْجِ ، ومَسْرُوقٌ . وقال الزَّهْرِيُّ : لم أَسْمَعْ أَحَدًا من عُلَمَائِنا يَذْكُرُ أَن أَحَدًا من سَلَفِ هذه ومَسْرُوقٌ . وقال الزَّهْرِيُّ : لم أَسْمَعْ أَحَدًا من عُلَمَائِنا يَذْكُرُ أَن أَحَدًا من سَلَفِ هذه

⁽۱۳) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۷۸ .

⁽١٤) أخرجه البيهقى ، فى : باب من أباح أن يخطب على منبر أو على راحلة ، من كتاب العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٩٨ .

⁽١) في م : ﴿ العيدين ﴾ .

 ⁽٢) كذا في النسخ ، وعبد الله بن المغفل في الصحابة ، ولعل الصواب و بن مُعْقِل » ، وهو المزنى ، ويناسب ذكره في التابعين أو تابعهم .

الأُمَّةِ كَان يُصَلِّى قَبَلَ تلك الصلاةِ ولا بعدَها . يَعْنِى صلاةَ العِيدِ . وقال : ما صلَّى قَبَلَ العِيدِ بَدُرِى . وَنَهَى عنه أبو مسعودِ البَدْرِيُ . ورُوِى أَنَّ عليًا ، رَضِى الله عنه ، رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ قَبَلَ العِيدِ ، فقال : ما كان هذا يُفْعَلُ على عَهْدِ رسولِ اللهِ رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ قَبَلَهَا ولا بعدَها ، وأهْلُ البَصْرَةِ عَبِيلَةً (٣) . وقال أحمدُ : أهْلُ المَدِينَةِ لا يَتَطَوَّعُونَ قبلَها ولا بعدَها ، وأهْلُ البَصْرَةِ يَتَطَوَّعُونَ قبلَها ، ويتَطَوَّعُونَ بعدَها . وهذا يَتَطَوَّعُونَ قبلَها ويتَطَوَّعُونَ بعدَها . وهذا قولُ عَلْقَمَةَ ، والأَسْوَدِ ، ومُجَاهِدِ ، وابنِ أَي لَيْلَى ، والنَّخِعِيّ ، والنَّوْرِيّ ، والنَّوْرِيّ ، والنَّوْرِيّ ، والنَّوْرِيّ ، وقال مالِكُ : لا يَتَطَوَّعُ في المُصلِّى قبلَها ولا بعدَها . وله في المَسْجِدِ روايتان : إحْدَاهُما ، يَنَطَوَّعُ ؛ لقولِ النَّبِي عَلِيلَةٍ : « إذَا وَحَلَ أَحَدُكُم المَسْجِدِ روايتان : إحْدَاهُما ، يَنَطَوَّعُ ؛ لقولِ النَّبِي عَلِيلَةٍ : « إذَا يَحَلَ أَحَدُكُم المَسْجِدِ روايتان : إحْدَاهُما ، يَنَطَوَّعُ ؛ لقولِ النَّبِي عَلِيلَةٍ : « إذَا يَكُنُ التَّطَوُّعُ فِي المُسَلِّى عَلَيْكِ : « أَنَّ السَّبِي عَلَيْكَ ؛ وقال الشَّافِعِيّ : « إذَا الصلاقِ ، ولم يُكْرَه لِلْمَأْمُومِ ، لأَنَّ الإِمامَ لا يُسْتَحَبُّ له التَّسَاعُلُ عن الصلاةِ ، ولم يُكْرَه لِلْمَأْمُومِ ، لأَنَّه وقْتُ لم يُنْهَ عن الصلاةِ فيه ، أَشْبَهَ ما بعدَ الصلاةِ ، ولم يُكْرَه لِلْمَأْمُومِ ، لأَنَّه وقْتُ لم يُنْهَ عن الصلاةِ فيه ، أَشْبَهَ ما بعدَ الطلاقِ ، ولم يُكْرَه لِلْمَأْمُومِ ، لأَنَّه وقْتُ لم يُنْهَ عن الصلاةِ فيه ، أَشْبَهُ ما بعدَ التَسْرَفِي ابنُ عَبَاسٍ ، أَنَّ النَّبِي عَيَالِيّهِ خَرَجَ يَوْمَ الفِطْرِ ، ولأَنَه ، ولم يُكْرَه لِلْمُأْمُومِ ، لأَنَّهُ وقْتُ لم يُقَلِي عَلِيهُ وَيَا السَّوْعِ ، ولأَهُ المَّهُ ما بعد وي المَلْ المَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ وقَالَ المَسْعِولُ المَعْمَالِ المَعْمَ المَا مَوى ابنُ عَبَاسٍ ، أَنَّ النَّيْقَ عليه (٥) . ورَى ابنُ عَمَ مُحَوهُ (١٠) . ولنا ، ما رَوى ابنُ عَبَاهُ ما مُتَلِقَلُ عليه السَّعَالِيَهُ المَامِ المَامِ المَا مَا رَوى ابنُ عَلَيْهُ المَالِ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِ المَامَ المَامِلُ

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الصلاة قبل خروج الإمام وبعد الخطبة ، من كتاب العيدين . المصنف ٣/ ٢٧٦ . ٢٧٧ .

⁽٤) تقدم تخريجه في : ٢ / ١١٩ .

⁽٥) أخرجه البخارى ، قى : باب الخطبة بعد العيد ، وباب الصلاة قبل العيد وبعدها ، من كتاب العيدين ، وفي : باب التحريض على الصدقة والشفاعة ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢ / ٢٣ ، ٣٠ ، ٢٠ . ومسلم ، فى : باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها فى المصلى ، من كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٢٠٦ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة بعد صلاة العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٦٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٨ . والنسائى ، فى : باب الصلاة قبل العيدين وبعدها ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٧ . وابن ماجه ، فى : باب الصلاة قبل العيد وبعدها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ١٠ ك . والدارمى ، فى : باب لا صلاة قبل العيد وبعدها ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢١٠ . والإمام والدارمى ، فى : باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٧٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٣٠٦ .

⁽٦) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥٠ .

إِجْمَاعٌ كَالْ اللهِ عَيْلِيّهُ عنه ، وَلَا نَهُ وَقْتٌ نُهِى اَصْحابُ رسولِ اللهِ عَيْلِيّهُ عنه ، ورَوَوا الحديث وعَمِلُوا به ، ولأنّه وقت نُهِى الإمامُ عن التَّنَفُّلِ فيه ، فكُرِه لِلْمَامُومِ ، ورَوَوا الحديث وعَمِلُوا به ، ولأنّه وقت نُهِى الإمامُ عن التَّنفُّلِ فيه ، فكُرِه لِلْمَامُومِ ، ٢١٢/٢ كسائِرِ أوْقاتِ النَّهِي ، وكما قبلَ الصلاةِ عند أبي حنيفة / ، وكما لو كان في المُصلَّى عَند مالِكٍ . قال الأثرُمُ : قلتُ لأحمد : قال سليمانُ بنُ حَرْبٍ : إنَّما تَرَكَ النَّبِي عَلِيلِيّهُ التَّطَوُّعَ لأنّه كان إمامًا . قال أحمد : فالذينَ رَوَوْا هذا عن النّبِي عَلِيلِيّهُ لم يَتَطَوَّعُوا . ثم قال : ابنُ عمر ، وابنُ عَبّاسٍ ، هُمَا رَاوِيَاهُ ، وأَخذَا به . يُشِيرُ واللهُ أَعْلَمُ إلى أنَّ عَمَلَ رَاوِي الحَدِيثِ به تَفْسِيرٌ له ، وتَفْسِيرُه يُقَدَّمُ على تَفْسِيرِ غيرِه . ولو أَعْلَمُ إلى أنَّ عَمَلَ رَاوِي الحَدِيثِ به تَفْسِيرٌ له ، وتَفْسِيرُه يُقَدَّمُ على تَفْسِيرِ غيرِه . ولو كانت الكراهة للإمام كيلا يَشْتَغِلَ عن الصلاةِ ، لا ختصَّتْ بما قبلَ الصلاةِ ، إذْ لم يَبْقَ بعدَها ما يَشْتَغِلُ به ، ولأنَّه تَنَقُلُ في المُصلَّى وَقْتَ صلاةِ العِيدِ فكرِهِ ، كالذي يشَقَ بعدَها ما يَشْتَغِلُ به ، ولأنَّه تَنقُلُ في المُصلَّى وَقْتَ صلاةِ العِيدِ فكرُهِ ، كالذي جَدِّهِ ، أنَّ النَّبِي عَيْقِيلُ به ، ولأنَّه بَنقُلْ في صَلَاةِ العِيدِ سَبْعًا وخَمْسًا ، ويقولُ : ﴿ لَا صَلَاةً وَبَلَهُ وَلَا بَعْدَهَا وَلا بَعْدَهَا وَلا بَعْدَهَا وَلا بَعْدَهَا وَلا بَعْدَهَا وَلا بَعْدَهَا وَلا أَنْ المُعَلَلُ أَنَّ الإمامَ ابنَ بطَّة رَوَاهُ بإسْنادِهِ .

فصل : قيل لأحمد : فإن كان رَجُلٌ يُصلِّى صَلَاةً فى ذلك الوَقْتِ ؟ قال : أَخَافُ أَن يَقْتَدِى به بعضُ من يَرَاهُ . يعنى لا يُصلِّى . قال ابنُ عَقِيل : وكَرِهَ أَحمدُ أَن يَتْعَمَّدَ لِقَضَاءِ صَلَاةٍ ، وقال : أَخَافُ أَن يَقْتَدُوا به .

فصل : وإنَّمَا يُكْرَهُ التَّنَفُّلُ في مَوْضِعِ الصَّلَاةِ ، فأمَّا في غيرِه فلا بَأْسَ به ، وكذلك لو خَرَجَ منه ، ثم عَادَ إليه بعد الصَّلَاةِ ، فلا بَأْسَ بالتَّطَوُّعِ فيه . قال عَبْدُ اللهِ بن أحمدَ : سمعتُ أبي يقولُ : رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ لِم يُصَلِّ قبلهَا ولا

⁽٧) سقط من : الأصل .

⁽٨) أخرجه ابن ماجه بلفظ ، أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها في عيد . في : باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٠ .

بعدَها(١) . ورَأَيْتُه يُصَلِّى بعدَها رَكَعَاتٍ فى البَيْتِ ، ورُبَّما صَلَّاهَا فى الطَّرِيقِ ، يَدْخُلُ بعضَ المَساجِدِ . وَرُوِى عن أَبَى سَعِيدٍ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَيْقَةُ لا يُصَلِّى قبلَ صلاةِ (١٠) العِيدِ شَيْعًا ، فإذا رَجَعَ إلى مَنْزِلِه صَلَّى رَكْعَتَيْنِ . رَوَاهُ ابنُ يُصَلِّى قبلَ صلاةِ (١٠) . ولأنَّه إنما تَرَكَ الصلاة فى مَوْضِعِ الصلاةِ اقْتِدَاءً بِرسولِ اللهِ عَيْقَةً وأَصْحَابِه ، ولاشْتِعَالِه بالصلاةِ وانْتِظَارِها ، وهذا مَعْدُومٌ فى غيرِ مَوْضِعِ الصلاةِ .

۲/۳/۲و

• ٣١ ـ مسألة / ؛ قال : ﴿ وَإِذَا غَدًا مِنْ طَرِيقِ رَجَعَ مِنْ غَيْرِهِ ﴾

وجُمْلَتُه أَنَّ الرُّجُوعَ فَى غيرِ الطَّرِيقِ التي غَدَا منها سُنَّةً. وبهذا قال مالِكً ، والشَّافِعِيُّ . والأصْلُ فيه أَنَّ رسولَ اللهِ عَلِيْكَ كَان يَفْعَلُه ، قال أبو هُرَيْرَةَ : كان رسولُ اللهِ عَلِيْكَ إذا حَرَجَ يَوْمَ العِيدِ فَى طَرِيقِ رَجَعَ فَى غيرِه (١) . قال التَّرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وقال بعضُ أهْلِ العِلْمِ : إنَّما فَعَلَ هذا قَصْدًا لِسُلُوكِ الأَبْعَد فَى اللَّهَابِ لِيَكُثُرَ ثَوابُه وحُطُواتُه إلى الصلاةِ . ويَعُودُ فِى الأَقْرَبِ لأَنَّه أَسْهَلُ وهو رَاجِعٌ اللَّهابِ لِيَكُثُر ثَوابُه وحُطُواتُه إلى الصلاةِ . ويَعُودُ فِى الأَقْرَبِ لأَنَّه أَسْهَلُ وهو رَاجِعٌ إلى مَنْزِلِه . وقيل : كان يُحِبُ أَن يَشْهَدَ له الطَّرِيقانِ . وقيل : كان يُحِبُ المُسَاوَاة بين أَهْلِ (١) الطَّرِيقَيْنِ فِي التَّبَرُّكِ بِمُرُورِهِ بهم ، وسُرُورِهِم بِرُونِيته ، ويَنْتَفِعُونَ بمَسْأَلَتِه . وقيل : لِتَحْصُلُ الصَّدَقَةُ مَمَّن صَحِبَه على أَهْلِ الطَّرِيقَيْنِ مِن الفُقَرَاءِ . وقيل : لِتَبَرُّكِ الطَّرِيقَيْنِ مِن الفُقَراءِ . وقيل : لِتَبَرُّكِ المَّهُ الْقَرْدِ عَلَى أَهْلِ الطَّرِيقَيْنِ مِن الفُقَراءِ . وقيل : لِتَبَرُّكِ الطَّرِيقَيْنِ مِن الفُقَراءِ . وقيل : لِتَبَرُّكِ الطَّرِيقَيْنِ مِوْلِيهِ عليهما. وفي الجُمْلَةِ الاقْتِداءُ به سُنَّةٌ ؛ لاحْتِمالِ بَقاءِ المَعْنَى الذي فَعَلَهُ الذي فَعَلَهُ الطَّرِيقَيْنِ بُوطُءِه عليهما. وفي الجُمْلَةِ الاقْتِداءُ به سُنَّةٌ ؛ لاحْتِمالِ بَقاءِ المَعْنَى الذي فَعَلَهُ المُعْرَاءِ مَعْلَهُ المُعْرَاءِ مَعْلَهُ المُعْرَاءِ مَعْلَهُ المُعْنَى الذي فَعَلَهُ المُعْرَاءِ مَا لَهُ مُ اللّهِ عَلَيْهِ المُعْرَاءِ مَا لَوْلُولُولُولُهُ المُعْرَاءِ مُعَلِهُ المُعْرَاءِ مَا لَهُ اللّهُ مُعْلَهُ الْعَلَمْ الْمُعْلِلُهُ الْعَلَى اللّهِ الْمُعْرِيقِيقِ لَا لَعْمِيمَا لِي اللّهُ اللّهُ المُعْرَاءِ مَا لَهُ اللّهُ المُؤْلِقُ اللْهُ الْعَلَيْمُ الْهُ الْمُؤْمِولِ الْمُؤْمِولِ الْمُؤْمِولِ الْمُؤْمِولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِ الْم

⁽٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨١ .

⁽۱۰) سقط من: ۱، م.

⁽١١) في : باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه / ١١) .

⁽۱) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى خروج النبى عليه إلى العيد فى طريق ورجوعه من آخر ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ١١ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الخروج يوم العيد ... إلخ ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٢ . والدارمى ، فى : باب الرجوع من المصلى من غير الطريق الذى خرج منه ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٧٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٣٨ . (٢) سقط من : الأصل .

من أَجْلِه ، ولأنَّه قد يَهْعَلُ الشَّىٰ ۽ لِمَعْنَى وِيَبْقَى فى حَقِّ غيرِه سُنَّةً ، مع زَوالِ المَعْنَى ، كالرَّمَلِ والاضْطِبَاعِ فى طَوَافِ القُدُومِ ، فَعَلَهُ هو وأصْحابُه لإظْهَارِ الجَلَدَ لِلْأَهُارِ ، وَيَقِى سُنَّةً بعد زَوَالِهم (٢) . ولهذا رُوِى عن عمر ، رَضِى الله عنه ، أنَّه قال : فِيمَ الرَّمَلانُ الآنَ ، ولمن نُبْدِى مَنَاكِبَنا وقد نَفَى الله المُشْرِكِينَ ؟ ثم قال مع ذلك : لا نَدَعُ شَيْئًا فَعَلْنَاهُ مع رسولِ الله عَلِيَا اللهِ عَلَيْتُهُ (٤) .

٣١١ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ فَائَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ صَلَّى أَنْهَعَ رَكَعَاتٍ ، كَصَلَاةِ التَّطَوُّعِ ، وإنْ أَحَبَّ فَصَلَ بِسَلَامٍ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) .

⁽٣) سيأتى تخريج ما ورد فى الاضطباع والرمل فى كتاب الحج . فى مسألتى ٦١١ ، ٦١٢ .

⁽٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٣٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٥٥ .

⁽١) سقطت (قد) من : م .

⁽٢) سقط من: ١، م.

 ⁽٣) الأول أخرجه عبد الرزاق ، في : باب من صلاها غير متوضىء ومن فاته العيدان ، من كتاب العيدين .
 المصنف ٣ / ٣٠٠٠ .

والثاني تقدم في صفحة ٢٦٠ .

⁽٤) انظر أيضا مواضع التخريج في صفحة ٢٦٠ .

الجُمُّعَةِ ، وإن شاءَ أَنْ يُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ كَصِلاةِ التَّطَوُّعِ . وهذا قولُ الأَوْزَاعِيِّ ؛ لأَنَّ ذلك تَطَوُّعٌ . وإنْ شاءَ صَلَّاهَا على صِفَةِ صلاةِ العِيدِ بِتَكْبِيرٍ . نَقَلَ ذلك عن أَحمدَ إسماعِيلُ بن سعيد (٥) ، واخْتَارَهُ الجُوزَجَانِيُّ . وهذا قولُ النَّخَعِيِّ ، ومالِكِ ، والشَّافِعِيِّ ، وأبى ثَوْرٍ ، وابنِ المُنْذِرِ ؛ لما رُوى عن أنس ، أنَّه كان إذا لم يَشْهَد العِيدَ مع الإمامِ بالبَصْرَةِ جَمَعَ أَهْلَه ومَوَالِيهِ ، ثم قامَ عبدُ اللهِ بن أبى عُتْبَةَ مَوْلاهُ فيصلِّى (١) بم رَكْعَتَيْنِ ، يُكَبِّرُ فيهما (٧) . ولأنَّه قضاءُ صَلَاةٍ ، فكان على صِفَتِها ، كسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وهو مُحَيِّرٌ ، إن شاءَ صَلَّاهَا وَحْدَه ، وإن شاءَ في جَمَاعَةٍ . قِيلَ لأبى عبدِ اللهِ : أَيْنَ يُصَلِّى ؟ قال : إن شاءَ مَضَى إلى المُصَلَّى ، وإن شاءَ حيثُ شاءَ .

فصل: وإن أَدْرَكَ الإمامَ في التَّشَهُّدِ جَلَسَ معه ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، يَأْتِي فيهما بالتَّكْبِيرِ ؛ لأنَّه أَدْرَكَ بعض الصلاةِ التي ليستْ مُبْدَلَةً من أَرْبَع ، فقضاها على صِفَتِها كسائِرِ الصَّلَوَاتِ . وإن أَدْرَكَهُ في الخُطْبَةِ ، فإن كان في المَسْجِدِ صَلَّى تَحِيَّةَ المسجدِ ؛ لأنَّها إذا صُلِّيَتْ في خُطْبَةِ الجُمُعَةِ التي يَجِبُ الإِنْصاتُ لها ، ففي خُطْبَةِ العِيدِ أُولَى ، ولا يَكُونُ حُكْمُه في تَرْكِ التَّحِيَّةِ حُكْمَ مَن الإِنْصاتُ لها ، ففي خُطْبَةِ العِيدِ أُولَى ، ولا يَكُونُ حُكْمُه في تَرْكِ التَّحِيَّةِ حُكْمَ مَن أَدْرَكَ العِيدَ . وقال القاضي : يَجْلِسُ فيَسْتَمِعُ الخُطْبَةَ ، ولا يُصلِّى ؛ لئلَّا يَشْتَغِلَ الصلاةِ عن اسْتِمَاعِ الخُطْبَةِ . وهذا التَّعْلِيلُ يَبْطُلُ بالدَّاخِلِ في خُطْبَةِ الجُمُعَةِ ، فإنَّ السَّيِّ عَلَيْكَ أَمْرَ الدَّاخِلِ فالمُحْبَةِ ، وهذا التَّعْلِيلُ يَبْطُلُ بالدَّاخِلِ في خُطْبَةِ الجُمُعَةِ ، فإنَّ السَّيِّ عَلَيْكَ أَنْ خُطْبَةَ الجُمُعَةِ آكَدُ . فأمَّا إنْ لم يَكُنْ في المَسْجِدِ ، فإنَّه يَجْلِسُ فيَسْتَمِعُ ، ثم إنْ أَحَبَّ قَضَى صلاةَ العِيد ، على ما ذَكُونُهُ .

⁽٥) في ١ ، م : ﴿ سعد ، .

وهو الشالنجي ، تقدمت ترجمته في ١ / ٣٧ .

⁽٦) في م : ١ فصلي ١ .

⁽٧) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب الرجل تفوته الصلاة فى العيد كم يصلى ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / ١٨٣ . والبيهقى ، فى : باب صلاة العيدين سنة أهل الإسلام حيث كانوا ، من كتاب العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٣٠٥ .

فصل: إذا لم يَعْلَمْ بِيوْمِ العِيدِ إِلَّا بعد زَوالِ الشَّمْسِ ، حَرَجَ من العَدِ ، فصلَّى ٢١٤/٢ بهم العِيدَ . وهذا قولُ / الأوْزَاعِيِّ ، والتَّوْرِيِّ ، وإسْحاقَ ، وابنِ المُنْذِرِ . وصَوَّبه الحَطَّابِيُّ . وحُكِي عن أبى حنيفة أنها لا تُقْضَى . وقال الشَّافِعِيُّ : إن عَلِمَ بعد غُرُوبِ الشَّمْسِ كقولِنا ، وإن عَلِمَ بعد الزَّوالِ لم يُصلُّ ؛ لأنّها صلاةً شُرعَ لها الاجْتِماعُ والخُطْبَةُ ، فلا تُقْضَى بعدَ فَوَاتِ وَقْتِها ، كصلاةِ الجُمُعَةِ ، وإنّما يُصلِّم الذَّ علِمَ بعد غُرُوبِ الشَّمْسِ ؛ لأنّ العِيدَ هو الغَدُ ، لقولِ النَّبِيِّ عَيِّلِكَ ؛ يُصلِّم بعد غُرُوبِ الشَّمْسِ ؛ لأنّ العِيدَ هو الغَدُ ، لقولِ النَّبِيِّ عَيِّلِكَ ؛ يُصلَّم بعد غُرُوبِ الشَّمْسِ ؛ لأنّ العِيدَ هو الغَدُ ، لقولِ النَّبِي عَيِّلِكَ ، وَصَلِيم وَلَيْ العِيدَ هو الغَدُ ، فَوَلَ اللَّهِ عَلَيْكَ ، وَلَى وَلَا اللهُ عَلَيْكَ ، وَلَى العَلَمُ بَوْمَ تُصَلِّمُ وَلَ اللهِ اللهُ عَلَيْكَ ، وَلَى اللهِ عَلَيْكَ ، وَلَى اللهِ عَلَيْكَ ، وَلَى العَلَم وَلَوْ الهِلالَ بالأَمْسِ ، فَأَمَرُهُم أَن وَلَى العَلَم بِعَلَم اللهِ عَلَيْكَ ، وَاللهُ مَعْمُولَةِ له مِن أَصُولِ اللهِ عَلَيْكَ ، أنَّ يَعْمَ أَن يَعْمُ وَلَ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْكَ ، وَعَلِم اللهُ عَلَيْكَ ، وَعَلِيم وَاللهُ مَعْمُولُ اللهُ عَلَيْكَ ، وَعَلِيم وَاللهُ مَنْ أَلُولُ المَالِقِيق ، وَاللهُ عَلَيْلُ المَوْلِ الفَرائِض ، وقياسُهم على الجُمُعَة لا يَصِحَّ ؛ لأَنَّها مَعْدُولٌ بها عن الظَّهْرِ بِشَرَائِطَ منها الوَقْتُ ، وإذا فاتَ واحِدٌ منها رَجِع إلى الأَصْلِ .

فصل : فأمَّا الوَاحِدُ إذا فَاتَتْهُ حتى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وأَحَبُّ قَضاءَها ، قَضَاها

⁽٨) أخرجه بدون ذكر « وعرفتكم يوم تعرفون » كل من : أبى داود ، فى : باب إذا أخطأ القوم الهلال ، من كتاب الصوم . سنن أبى داود أ / ٥٤٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء الصوم يوم تصومون ... إلخ ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢١٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى شهرى العيد ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٢٥٠ .

⁽٩) فى : باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٣٦٤ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب الحروج إلى العيدين من الغد ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٤٦ ، كما أخرجه افى : باب ما جاء فى الشهادة على رؤية الهلال ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠ ، ٥٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٥٧ ، ٥٨ .

⁽١٠) في معالم السنن ١ / ٢٥٢ .

متى أحَبَّ . وقال ابنُ عَقِيل : لا يَقْضِيها إلَّا مِن العَدِ ، قِيَاسًا على المَسْأَلَةِ التى قبلَها . وهذا لا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ ما يَفْعَلُه تَطَوُّعٌ ، فمتى (١١) أحَبَّ أَتَى به ، وفارَق ما إذا لم يَعْلَم الإمامُ والنّاسُ ، لأَنَّ النّاسَ تَفَرَّقُوا يَوْمَئِذِ على أَنَّ العِيدَ في الْغَدِ ، فلا يَجْتَمِعُونَ إلّا من الغَدِ ، ولا كذلك هاهُنا ، فإنَّه لا يَحْتَاجُ إلى اجْتِمَاعِ الجماعةِ ، ولأن صلاة الإمامِ هي الصلاةُ الوَاجِبَةُ ، التي يُعْتَبرُ لها شُرُوطُ العِيدِ ومكانُه وصِفَةُ صلاتِه ، فاعْتُبرَ لها الوَقْتُ ، وهذا بخِلافِه .

فصل: ويُشْتَرَطُ الاسْتِيطانُ لِوُجُوبِها ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ لَم يُصَلِّها في سَفَرِه . ولا خُلَفاؤه ، وكذلك العَدَدُ المُشْتَرَطُ لِلْجُمُعَةِ ؛ لأنَّها صلاةً عِيدٍ ، فأشْبَهَتِ الجَمعة . وفي إذْنِ الإِمَامِ رِوَايتانِ : (''أَصَحُهُما ، / ليس'') بِشَرْطٍ ، ولا يُشْتَرَطُ شيءٌ من ٢١٤/٢ وفي إذْنِ الإِمَامِ رِوَايتانِ : في ذلك خلك لِصِحَّتِها ، لأنَّها تصِحُّ من الوَاحِدِ في القضاءِ . وقال أبو الخَطَّابِ : في ذلك كله رِوَايتانِ . وقال القاضي : كلامُ أحمد يَقْتَضِي رِوايَتَيْنِ : إحْدَاهما ، لا يُقامُ العِيدُ للا حيثُ ثقامُ الجمعةُ . وهذا مذهبُ أبي حنيفةَ ، إلَّا أنَّه لا يَرَى ذلك إلَّا في مِصْرٍ ، لقولِه : لا جُمُعَة ولا تَشْرِيقَ إلَّا في مِصْرٍ جامِعِ"\) . والثانيةُ ، يُصَلِّها المُنفَرِدُ والمُساءُ ، على كلّ حالٍ . وهذا قولُ الحسنِ والشَّافِعيّ ؛ لأنه ليس والمُسِيافِرُ ، والعَبْدُ والنِّسَاءُ ، على كلّ حالٍ . وهذا قولُ الحسنِ والشَّافِعيّ ؛ لأنه ليس مَنَّ مَن شَرْطِهَا الجَماعةُ ، كالنَّوافِلِ ، إلَّا أنَّ الإمامَ من شَرْطِها المُعَلِم الذي يَرَى ذلك يُولِي اللهُ الله تَعلَى الله عَلَى الله عَلْ الله عَلْم يَكُنْ من شَرْطِها الجماعةُ ، كالنَّوافِل ، إلَّا أنَّ الإمامَ الذَى خَطَبَةِ ، كيلا يُودِي الكَلِمةِ ، والتَّفْصِيلُ الذي ذَكَرْنَاه أَوْلَى ما قِيلَ به ، إن شاءَ اللهُ تعالَى .

٣١٢ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَيُتَّقِدِئُ النَّكْبِيرَ يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ ﴾

لا خِلافَ بين العُلماءِ ، رَحِمَهُم اللهُ ، في أنَّ التَّكْبِيرَ مَشْرُوعٌ في عِيدِ النَّحْرِ ،

⁽١١) في ١، م: ﴿ فَمِن ﴾ .

⁽١٢-١٢) في الأصل: ﴿ إحداهما ليست ﴾ .

⁽١٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب صلاة العيدين في القرى الصغار ، من كتاب العيدين . المصنف ٣٠١/ ٣٠١ .

واخْتَلَفُوا في مُدَّتِه ، فذَهَبَ إمامُنا ، رَضِيَ اللهُ عنه ، إلى أنَّه مِن صلاةِ الفَجْر يَوْمَ عَرَفَةَ إلى العَصْرِ من آخِرِ أيَّامِ التَّشْرِيقِ . وهو قولُ عمرَ ، وعليٌّ ، وابن عَبَّاس ، وابن مسعودٍ ، رَضِيَ اللهُ عنهم . وإليه ذَهَبَ التَّوْرِيُّ ، وابنُ عُيَيْنَةَ ، وأبو يوسفَ ، ومحمدٌ ، وأبو ثَوْرِ ، والشَّافِعِيُّ في بعضِ أَقْوَالِه . وعن ابنِ مسعُودٍ أنَّه كان يُكَبِّرُ من غَدَاةِ عَرَفَةَ إلى العَصْر مِن يَوْمِ النَّحْرِ^(١) . وإليه ذَهَبَ عَلْقَمَةُ ، والنَّخَعِيُّ ، وأبو حنيفة ؛ لقولِه : ﴿ وَيَذْكُرُواْ آسْمَ آلله فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ ﴾(٢) وهي العَشْر ، وأَجْمَعْنا على أنَّه لا يُكَبِّرُ قبل يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَيَنْبَغِي أَن يُكَبِّرُ يَوْمَ عَرَفَةَ ويَوْمَ النَّحْرِ . وعن ابن عمرَ (٣) ، وعمرَ بن عبدِ العزيزِ ، أنَّ التَّكْبِيرَ من صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إلى الصُّبْحِ من آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وبه قال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ في المَشْهُور عنه ؛ لأنَّ النَّاسَ تَبَعٌ لِلْحاجِّ ، والحاجُّ يَقْطَعُونَ التَّلْبِيَةَ مع أُوَّل حَصاةٍ ، ويُكَبِّرُونَ مع الرَّمْي ، وإِنَّمَا يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فأوَّلُ صلاةٍ بعد ذلك الظُّهْرُ ، وآخِرُ صلاةٍ يُصلُّونَ بمِنّى ٢/٥٢٠ و الفَجْرُ من اليَوْمِ الثَّالِثِ من أيَّامِ / التَّشْرِيقِ . ولَنا ، ما رَوَى جَابِرٌ ، أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُم صَلَّى الصُّبْحَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وأَقْبَلَ علينا ، فقال : « الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ » . ومَدَّ التَّكْبير إلى العَصْرِ من آخِرِ أيَّامِ التَّشْرِيقِ . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِن طُرُّقِ (1) ، وفي بعضها : « اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ ، واللهُ أَكْبَرُ (°) ولله الحَمْدُ » . ولأنَّه إجْمَاعُ الصَّحابةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عنهم ، رُوِيَ ذلك عن عمرَ ، وعليٌّ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ مسعودٍ . رَوَاهُ سَعِيدٌ عن عمرَ ، وعليٌّ ، وابن عَبَّاسٍ ، ورَوَى بإسْنَادِه عن عُمَيْرِ (٦)

<

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب التكبير من أي يوم هو إلى أي ساعة ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / ١٦٦ .

⁽٢) سورة الحج ٢٨.

⁽٣) أخرج خبر ابن عمر البيهقي ، في : باب من قال يكبر في الأضحى ... إلخ ، من كتاب العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٣١٣ .

⁽٤) في : أول كتاب العيدين . سنن الدارقطني ٢ / ٥٠ .

⁽٥) في ا زيادة : ﴿ الله أكبر ﴾ .

⁽٦) في ١، م : (محمد) وهو أبو يحيى عمير بن سعيد النخعي الكوفي، روى عن على وابن مسعود، وكان ثقة ،=

ابن سَعِيدِ ، أن عبد اللهِ كان يُكَبِّرُ من صلاةِ العَداةِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى العَصْرِ من (٢) يَوْمِ النَّحْرِ ، فأَتَانَا (٢) على بعده فَكَبَّرُ مِن غَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ العَصْرِ من آخِرِ أَيَّامِ التَّسْرِيقِ : الله أَكْبَرُ من صلاةِ الفَحْدِ يَوْمَ قِيلَ لأَحمد ، رَحِمَهُ الله : بأي حَدِيثٍ تَذْهَبُ ، إِلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ من صلاةِ الفَحْدِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّسْرِيقِ ؟ قال : بالإحماع (٢١) ، عمر ، وعلى ، وابنُ عَبَّاسٍ ، وابنُ مسعودٍ ، رَضِي الله عنهم . ولأنَّ الله تعالى قال : ﴿ وَالْذَكُرُواْ آللهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ (١١) . وهي أيَّامُ التَّسْرِيقِ ، فيتعينُ (١١) الذَّكُرُ في جَمِيعِها . ولأنَّها أيَّامٌ يُرْمَى فيها ، فكان التَّكْبِيرُ فيها كَيُوْمِ النَّحْرِ . وقولُه تعالى : ﴿ وَيَذْكُرُواْ آسْمَ آللهِ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ (١١) . فالمُرَادُ به ذِكْرُ اللهِ تعالى على الهَدايَا والأَضَاحِي . ويُستَحَبُّ التَّحْبِيرُ عند رُولِيةِ الأَنْعامِ في جَمِيعِ العَشْرِ ، وهذا أَوْلَى من قَوْلِهِم وَتَفْسِيرِهم ؛ التَّخْبِيرُ عند رُولِيةِ الأَنْعامِ في جَمِيعِ العَشْر ، وهذا أَوْلَى من قَوْلِهِم وَتَفْسِيرِهم ؛ التَّخْبِيرُ عند رُولِيةِ الأَنْعامِ في جَمِيعِ العَشْر ، وهذا أَوْلَى من قَوْلِهِم وَتَفْسِيرِهم ؛ النَّحْرِ في أَيَّامٍ مَعْدُوداتٍ ، وهي أَيَّامُ التَشْرِيقِ ، فَيُعْمَلُ به أَيضا . وأمَّا المُحْرِمُونَ باللهُ كُرُو ، لأَنْهم كانوا مَشْعُولِينَ قبل فالمُدْرِيقِ ، وأَنْ صَدِّ فَوْلُهم كانوا مَشْعُولِينَ قبل فالمُدْلِي وَاللهُ عَلَى المَالْمِ في حَقِّهم مع وُجُودٍ فإن عَلَمُ المَالْمِ في حَقَّهم مع وُجُودٍ فإنَّه بالتَّلْبِي في حَقَّهم مع وُجُودٍ وي مَا النَّعْرِ في عَيْرَهم يَبْتَدِئُ من يَوْمِ عَرَفَةَ ؛ لِعَدَمِ المَانِعِ في حَقَّهم مع وُجُودٍ وإلى المَالِي في حَقَّهم مع وُجُودٍ وإلَيْهم كانوا مَشْعُولِينَ قبل ذَلِكُ والمَالله في خَقَهم مع وُجُودٍ وإلَيْهم كانوا مَشْعُولِينَ قبل المُحْرِيقِ اللهُ المُعْرِيقِ اللهُ عَلَى المُعْلِيقِ الله في كُلُولُ المُعْلِيقِ المُعْلَيْولِ اللهُ المُعْلِيقِ الْعَامِ المُعْلِيقِ المُعْلِيقِ المُؤْلِقِ المُولِي المُعْلِيقِ ال

⁼ توفى سنة سبع ومائة . تهذيب التهذيب ٨ / ١٤٦ .

⁽٧) سقط من: الأصل.

⁽٨) في الأصل : ﴿ فأتي ، .

⁽٩) أخرج خبر على وابن مسعود ابن أبي شيبة ، في : باب كيف يكبر يوم عرفة ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / ١٦٧ ، ١٦٨ .

⁽١٠) في م: والإجماع ، .

⁽١١) سورة البقرة ٢٠٣.

⁽١٢) في أ ، م : ﴿ فَتَعَيِّنَ ﴾ .

⁽١٣) سورة الحج ٢٨ .

المُقْتَضِي . وقولُهم : إنَّ النَّاسَ تَبَعٌ لهم في هذا . دَعْوَى مُجَرَّدَة ، لا دَلِيلَ عليها ، فلا تُسْمَعُ .

فصل : وصِفَةُ التَّكْبير : اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، لا إِلٰه إِلَّا اللهُ ، واللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ وللهِ الحَمْدُ . وهذا قولُ عمرَ ، وعليٌّ ، وابنِ مسعودٍ . وبه قال الثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة ، وإسحاق ، وابنُ المُبَارَكِ ، إلَّا أنَّه زَادَ : على ما هَدَانَا . لِقَوْلِه : ﴿ لِتُكَبِّرُواْ آللَّهُ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ (١١) . وقال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، يقول : اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ (٥٠) ثَلَاثًا ؛ لأنَّ جَابِرًا صَلَّى في أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فلما فَرَغَ من صَلَاتِه ، قال: اللهُ أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ . وهذا لا يقولُه إلا تَوْقِيفًا، ولأنَّ التَّكْبِيرَ شِعارُ العِيدِ ، فكان وَثْرًا ، كَتَكْبير الصلاةِ والخُطْبَةِ . ولنا ، خَبَرُ جَابر ، عن النَّبِي عَلَيْكُ (١٦) ، وهو نَصٌّ في كَيْفِيَّةِ التَّكْبِيرِ ، وأنَّه قولُ الحَلِيفَتَيْنِ الرَّاشِدَيْنِ ، وقولُ ابنِ مسعودٍ ، وقولُ جَابِرِ لا يُسْمَعُ مع قولِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ ، ولا يُقَدَّمُ على قَوْلِ أَحَدٍ ممَّن ذَكَرْنا ، فكيف قَدَّمُوه على قولِ جَمِيعِهم ؟ ولأنَّه تَكْبيرٌ خَارِجَ الصلاةِ ، فكان شَفْعًا ، كَتَكْبِيرِ (١٧) الأَذَانِ . وقولُهم : إنَّ جَابِرًا لا يَفْعَلُه إلا تَوْقِيفًا . فاسِدٌ ؛ لوُجُوهٍ : أَحَدُها ، أنَّه قد رَوَى خِلاف قَوْلِه ، فكيف يَتْرُكُ ما صَرَّحَ به لاحْتمال وُجُودٍ ضِدِّهِ ؟ الثانى ، أنَّه إن كان قَوْلُه تَوْقِيفًا ، كان قَوْلُ مَن خَالَفَه تَوْقِيفًا ، فكيف قَدَّمُوا الضَّعِيفَ على ما هو أَقْوَى منه ، مع إمامَةِ من خالَفَهُ وفَضْلِهم في العِلْمِ عليه ، وَكَثْرَ تِهِم ؟ الثالثُ ، أنَّ هذا ليس بِمَذْهَبِ لهم ، فإنَّ قَوْلَ الصَّحابِيِّ لا يُحْمَلُ على التَّوْقِيفِ عِنْدَهِم . الرابعُ ، أنَّه إنَّما يُحْمَلُ على التَّوْقِيفِ ما خالَفَ الْأَصُولَ ، وذِكْرُ الله تعالى لا يُخالِفُ الأصْلَ ، ولا سيَّما إذا كان وَتُرًّا .

⁽١٤) سورة الحج ٣٧ .

⁽١٥) في ا زيادة : « الله أكبر » .

⁽١٦) تقدم في صفحة ٢٨٨ .

⁽١٧) في الأصل: ﴿ كَتَكْبِيرَاتِ ﴾ .

٣١٣ - مسألة ؛ قال : (ثم لا يَزَالُ يُكَبِّرُ فِي (١) دَبْر كُلِّ صَلَاقٍ مَكْتُوبَةٍ صَلَّاهَا فى جَمَاعَةٍ ، وعن أبى عَبْدِ الله ، رَحِمَهُ الله ، أنَّه يُكَبِّرُ لِصَلَاةِ الفَرْض ، وإنْ كَانَ وَحْدَه ، حَتَّى يُكَبِّرَ لِصَلَاةِ العَصْرِ من آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، ثم يَقْطَعُ ﴾

المَشْرُوعُ عند إمامِنَا ، رَحِمَهُ الله ، التَّكْبِيرُ عَقِيبَ الفَرائِض في الجماعاتِ ، في المَشْهُور عنه . قال الأَثْرَمُ : قلتُ لأبي عبدِ الله : أَذْهَبُ إلى فِعْلِ ابنِ عمرَ ، أَنَّه كان لا يُكَبِّرُ إذا صَلَّى وَحْدَه ؟ قال أحمدُ : نعم . وقال ابنُ مسعودٍ : إنَّما التَّكْبيرُ على مَن صَلَّى في جَماعَةِ . وهذا مذهبُ التَّوْرِيِّ ، وأبي حنيفةَ. وقال مالكٌ : لا يُكَبِّرُ عَقِيبَ النَّوَافِل، ويُكَبِّرُ عَقِيبَ الفَرائِض/ كلِّها. وقال الشَّافِعِيُّ: يُكَبِّرُ عَقِيبَ كُلِّ صلاةٍ ، فَريضَةً كانت ، أو نَافِلَةً ، مُنْفَرِدًا صَلَّاهَا ، أو في جَمَاعَةٍ ؛ لأنَّها صَلَاةٌ مَفْعُولَةٌ ، فَيُكَبِّرُ عَقِيبها ، كالفَرْض في جَماعَةٍ . ولَنا ، قول ابن مسعودٍ ، وفِعْلُ ابن عمرَ ، ولم يُعْرَفْ لهما مُخَالِفٌ في الصَّحابَةِ ، فكان إجْماعًا . ولأنَّه ذِكْرٌ مُخْتَصٌّ بوَقْتِ العِيدِ . فَاخْتُصَّ بالجَماعَةِ ، ولا يَلْزَمُ من مَشْرُوعِيَّتِه لِلْفَرائِضِ مَشْرُوعِيَّتُه لِلنَّوافِلِ ، كالأَذانِ والإقامَةِ . وعن أحمدَ ، رَحمَهُ اللَّهُ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّه يُكَبِّرُ لِلْفَرْضِ ، وإنْ كان مُنْفَرِدًا . وهو مَذْهَبُ مالِكِ ؛ لأنَّه ذِكْرٌ مُسْتَحَبُّ لِلْمَسْبُوق ، فاسْتُحِبَّ لِلْمُنْفَرِدِ ، كالسَّلامِ .

> فصل : والمُسَافِرُونَ كالمُقِيمِينَ ، فيما ذَكَرْنَا ، وكذلك النِّسَاءُ يُكَبِّرْنَ في الجَماعَةِ ، وفي تَكْبيرهِنَّ في الانْفِرادِ رَوَايتانِ كَالرِّجالِ . قال ابنُ منصور : قلتُ لأحمد ، قال سُفْيَانُ : لا يُكَبِّرُ النِّسَاءُ أيَّامَ التَّشْرِيقِ إلَّا في جَماعَةٍ . قال : أَحْسَنَ . وقال البُخَارِيُّ (٢) : كان (٢) النِّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبانَ بن عثمانَ ، وعمرَ بن عبدِ العزيزِ

191

7/7/7

⁽١) سقط من: ١) م.

⁽٢) في : باب التكبير أيام مني وإذا غدا إلى عرفة ، من كتاب العيدين . صحيح البخاري ٢ / ٢٥ . وقال ابن حجر : وصله ابن أبي الدنيا في كتاب العيدين . انظر : فتح الباري ٢ / ٤٦٢ .

⁽٣) في الأصل: « كنّ » .

ليالى التَّشْرِيقِ مع الرِّجَالِ فى المسجدِ . ويَنْبَغِى لَهُنَّ أَن يَخْفِضْنَ أَصْواتَهُنَّ ، حتى لا يَسْمَعَهُنَّ الرِّجَالُ . وعن أحمدَ رِوَايةٌ أخرى ، أَنَّهُنَّ لا يُكَبِّرْنَ ؛ لأَنَّ التَّكْبِيرَ ذِكْرِّ يُشْرَعُ فى حَقِّهِنَّ ، كالأذانِ . يُشْرَعُ فى حَقِّهِنَّ ، كالأذانِ .

فصل: والمَسْبُوقُ بِبَعْضِ الصلاةِ يُكَبِّرُ إذا فَرَغَ من قضاءِ ما فاته. نصَّ عليه أحمدُ. وهذا قولُ أكْثِرِ أهْلِ العِلْمِ. وقال الحسنُ: يُكبِّرُ ، ثم يَقْضِي ؛ لأنَّه ذِكرٌ مَشْرُوعٌ في آخِرِ الصَّلَاةِ ، فَيَأْتِي (٤) به المَسْبُوقُ قبلَ القَضاءِ ، كالتَّشَهُّدِ. وعن مُشْرُوعٌ في آخِرِ الصَّلاةِ ، فيَأْتِي (٤) به المَسْبُوقُ قبلَ القَضاءِ ، كالتَّشَهُّدِ. وعن مُحَاهِدٍ ، ومَكْحُولٍ : يُكبِّرُ ، ثم يَقْضِي ، ثم يُكبِّرُ لذلك (٥) . ولنا ، أنَّه ذِكرٌ شُرِعَ بعد السَّلامِ ، فلم يَأْتِ به في أثناء الصلاةِ ، كالتَّسْلِيمَةِ الثانيةِ ، والدُّعاءِ بعدها . وإن كان على المُصَلِّى سُجُودُ سَهْوِ بعدَ السَّلامِ سَجَدَهُ ، ثم يُكبِّرُ (١) . وبهذا قال التَّوْرِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأصْحابُ الرَّأي . ولا أعْلَمُ فيه مُخالِفًا ، وذلك التَّوْرِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأصْحابُ الرَّأي . ولا أعْلَمُ فيه مُخالِفًا ، وذلك لأنَّه سُجُودٌ مَشْرُوعٌ لِلصلاةِ ، فكان التَّكْبِيرُ بعدَه ، وبعد تَشَهُّدِهِ كسُجُودِ صُلْبِ الصلاةِ ، وآخِرُ مُدَّةِ التَّكْبِيرِ العَصْرُ من آخِرِ أيَّامِ التَّشْرِيقِ ؛ لما ذَكْرُنَاهُ في المَسْأَلَةِ التَّي قَبَلَها .

٢١٦/٢ فصل: وإذا / فاتَنْهُ صلاةٌ من أيَّامِ التَّشْرِيقِ فقَضَاها فيها ، فَحُكْمُها حُكْمُ اللَّمْرِيقِ المُؤَدَّاةِ في التَّكْبِيرِ ؛ لأنَّها صلاةٌ في أيَّامِ التَّشْرِيقِ . وكذلك إن فَاتَنْهُ من غير أيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فقضَاها في غيرِها ، لم التَّشْرِيقِ فقضَاها في غيرِها ، لم يُكْبَرُ ؛ لأنَّ التَّكْبِيرَ مُقَيَّدٌ بالوَقْتِ ، فلم يُفْعَلْ في غيرِه ، كالتَّلْبِيَةِ .

فصل : ويُكَبِّرُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَة . حَكاه أحمدُ عن إبراهيمَ (٧) . قال أبو بكر :

⁽٤) في الأصل : « فأتى » .

أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى الرجل تفوته الركعة أيام التشريق كيف يصنع ، من كتاب الصلوات .
 المصنف ٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

⁽٦) في الأصل : ﴿ كَبُّر ﴾ .

⁽٧) ف الأصل زيادة : « قال إبراهيم » خطأ .

وعليه العَمَلُ . وذلك لأنَّه ذِكْرٌ مُخْتَصُّ بالصلاةِ ، أَشْبَهَ الأَذْانَ والإقامَة . ويَحْتَمِلُ أَن يُكَبِّرُ كَيْفَما شَاءَ ، لما رَوَى جابرٌ أَنَّ النَّبيَّ عَيْلِكُ أَقْبَلَ عليهم ، فقال : ﴿ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، (^) . وإنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ حتى خَرَجَ من المَسْجِدِ لم يُكَبِّرُ . وهذا قولُ أصْحاب الرَّأْي ؛ لأنَّه مُخْتَصٌّ بالصلاةِ مِن بعدِها ، فأشْبَه سُجُودَ السَّهْوِ . ويَحْتَمِلُ أَن يُكَبِّرُ ؛ لأنَّه ذِكْرٌ ، فَاسْتُحِبُّ وإن خَرَجَ وبَعُدَ ، كالدُّعَاء والذُّكْرِ المَشْرُوعِ بعدَها . وإن ذَكَرَهُ في المسجدِ عادَ إلى مَكانِه ، فَجلَسَ ، واسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ ، فَكَبَّر . وقال الشَّافعيُّ : يُكَبِّرُ ماشيًا . وهذا أَقْيَسُ ؛ لأنَّ التَّكْبِيرَ ذِكْر مَشْرُوعٌ بعدَ الصلاةِ ، فأشْبَهَ سائِرَ الذِّكْرِ . قال أصْحابُنا : وإذا أَحْدَثَ قبلَ التَّكْبِيرِ لَم يُكَبِّرْ ، عَامِدًا كان أو سَاهِيًا ؛ لأنَّ الحَدَثَ يَقْطَعُ الصلاةَ عَمْدُهُ وسَهْوُهُ . وبالَغَ ابنُ عَقِيلِ ، فقال : إِنْ تَرَكَه حتى تَكَلَّمَ ، لم يُكَبِّرْ . والأَوْلَى إِنْ شاءَ الله أنَّه (٩٠ يُكَبِّرُ ؛ لأنَّ ذلك ذِكْرٌ مُنْفَردٌ بعد سَلَامِ الإمامِ ، فلا تُشْتَرَطُ له الطَّهَارَةُ ، كسائِر الذُّكْرِ ، ولأنَّ اشْتِرَاطَ الطُّهَارَةِ إمَّا بِنَصٍّ أَو مَعْنَاه ، ولم يُوجَدْ ذلك . وإذا نَسِي الإمامُ التَّكْبِيرَ كَبَّرَ المَأْمُومُ . وهذا قولُ التَّوْرِيِّ ؛ لأنَّه ذِكْرٌ يَتْبَعُ الصلاةَ ، أشْبَه سائِرَ الذُّكُو .

فصل : قال القاضى : ظاهِرُ كلامِ أحمدَ أنَّه يُكَبِّرُ عَقِيبَ صلاةِ العِيدِ ، وهو قولُ أبي بكر ؟ لأنَّها صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ في جَماعةٍ ، فأشْبَهَتِ الفَجْر . وقال أبو الخَطَّاب : لا يُسنُّ ؛ لأنَّها ليستْ من الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ ، أَشْبَهَتِ النَّوَافِلَ . والأَوَّلُ أُولَى ؛ لأنَّ هذه الصلاةَ أَخَصُّ بالعِيدِ ، فكانت أَحَقَّ بتَكْبيره .

فصل : ويُشْرَعُ التَّكْبِيرُ في غيرِ أَدْبارِ الصَّلَوَاتِ ، وكان ابنُ عمرَ يُكَبِّرُ بمِنَّى في تلك / الأيَّامِ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ، وعلى فِرَاشِه، وفى فُسْطَاطِه، ومَجْلِسِه، ومَمْشَاهُ، 1717/7

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٨ .

⁽٩) في ا،م: (أن ؛ .

تلك الأيّام جَمِيعًا ، وكان يُكبّر في قُبّته بما يَسْمَعُهُ أَهْلُ المسجدِ ، فَيُكبّرُونَ ، ويُكبّرُ اهْلُ الأَسْوَاقِ ، حتى تَرْتَجَ مِنَى تَكْبِيرًا(١٠) . وكذلك يُسْتَحَبُ التَّكْبِيرُ في أَيّامِ العَشْرِ كُلّها ؛ لِقَوْلِ اللهِ تعالى : ﴿ وَيَذْكُرُواْ آسْمَ آللهِ فِي أَيّامٍ مَعْلُومَاتٍ ﴾ (١٠) . كا العَشْرِ ، وَاذْكُرُواْ آللهَ فِي أَيّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ (١٠) . والأيّامُ المَعْلُومَاتُ أَيّامُ العَشْرِ ، كا والمَعْدُودَاتُ أَيّامُ التَشْرِيقِ . قال البُخَارِيُّ (١٠) : وكان ابنُ عمر ، وأبو هُرَيْرَةَ ، والمَعْدُودَاتُ أَيّامُ التَّشْرِيقِ . قال البُخَارِيُّ (١٠) : وكان ابنُ عمر ، وأبو هُرَيْرَة ، يَخْرُجَانِ إلى السُّوقِ في أَيّامِ العَشْرِ ، يُكبّرانِ ، ويُكبّرُ النّاسُ بِتَكْبِيرِهِما . ويُسْتَحَبُ الاجْتِهادُ في عَمَلِ الحِيْرِ في أَيّامِ العَشْرِ ، من الذّيْرِ ، والصلاةِ ، والصيّامِ ، والمَدْوِلُ ولا الجِهَادُ في سَبِيلِ اللهِ ؟ قال : « ما المُحَارِدُ ولا الجِهَادُ في سَبِيلِ اللهِ ؟ قال : « ولا الجِهَادُ ، إلّا رَجُلُ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ ومَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءِ » . أخرَجَهُ النّخَارِيُ (١٤) . (١٤) . (١٠) . والمَالِهُ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءِ » . أخرَجَهُ المُخَارِيُ السِّوْدِ ، والمَالِهُ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءِ » . أخرَجَهُ اللّخَارِيُ الْخَارِيُ . (١٤) . (

فصل: قال أحمدُ ، رَحِمَهُ الله : ولا بَأْسَ أَن يقولَ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ يَوْمَ العِيدِ : تَقَبَّلَ الله مِنَّا ومِنْكَ . وقال حَرْبٌ : سُئِلَ أحمدُ عن قَوْلِ النّاسِ فى العِيدَيْنِ : تَقَبَّلَ الله مِنَّا ومِنْكُم . قال : لا بَأْسَ به ، يَرْوِيه أَهْلُ الشَّامِ عن أَبى أَمَامَةَ . قيل : ووَاثِلَةَ ابن الأَسْقَعِ ؟ قال : نعم . قِيلَ : فلا تَكْرَهُ أَنْ يُقالَ هذا يَوْمَ العِيدِ . قال : لا . وذَكرَ ابنُ عَقِيلِ فى تَهْنِئَةِ العِيدِ أحادِيثَ ، منها ، أن مُحمدَ بن زِيَادٍ ، قال : كُنْتُ

⁽١٠) أخرجه البخاري ، في : باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة ، من كتاب العيدين . صحيح البخاري ٢ / ٢٥ .

⁽١١) سورة الحج ٢٨ .

⁽١٢) سورة البقرة ٢٠٣ .

⁽١٣) في : باب فضل العمل أيام التشريق ، من كتاب العيدين . صحيح البخاري ٢ / ٢٤ .

⁽١٤) في : باب فضل العمل في أيام التشريق ، من كتاب العيدين . صحيح البخارى ٢ / ٢٤ ، ٢٥ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب صيام العشر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٠ . والدارمي ، في : باب في فضل العمل في العشر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٢٥ .

مع أبى أَمَامَةَ البَاهِلِيِّ وغيرِه من أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ ، فكانُوا إذا رَجَعُوا من العِيدِ يقول بَعْضُهم لبعض : تَقَبَّل اللهُ مِنَّا ومِنْكَ (٥٠) . وقال أحمد : إسْنَادُ حَدِيثِ أَبِي يقول بَعْضُهم لبعض : تَقَبَّل اللهُ مِنَّا ومِنْكَ (٥٠) . وقال أحمد : إسْنَادُ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ إسْنَادُ جَيِّدٌ . وقال عليُّ بن ثَابِتٍ : سألتُ مالِكَ بنَ أَنس منذُ خَمْس وثلاثِينَ سَنَةً ، وقال : (١٦ لم نَزَل نعْرِفُ ٢٠) هذا بالمَدِينَةِ . وَرُوِيَ عن أحمدَ أَنَّه قال : لا أَبْتَدِي به أَحَدًا ، وإن قالَه أَحَدٌ رَدَدْتُه عليه .

فصل: قال القاضى: ولا بَأْسَ بالتَّعْرِيفِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بالأَمْصارِ. وقال الأَثْرَمُ: سألتُ أَبا عبد اللهِ عن التَّعْرِيفِ فى الأَمْصارِ، يَجْتَمِعُونَ فى المساجِدِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، سألتُ أَبا عبد اللهِ عن التَّعْرِيفِ فى الأَمْصارِ، يَجْتَمِعُونَ فى المساجِدِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، قال : أَرْجُو / أَن لا يكونَ به بَأْسٌ، قد فَعَلَهُ غيرُ وَاجِدٍ. ورَوَى الأَثْرَمُ ، عن ٢١٧/٢ الحسنِ ، قال : أَوَّلُ من عَرَّفَ بالبَصْرَةِ ابنُ عَبَّاسٍ ، رَجِمَهُ الله . وقال أحمدُ : أَوَّلُ من فَعَلَهُ ابنُ عَبَّاسٍ وعَمْرُو بن حُرَيْثِ (٢١٠). وقال : الحسنُ ، وبكر (٢٠٠) ، ومحمدُ بنُ واسِع (٢٠٠) كانوا يَشْهَدُونَ المسجدَ يَوْمَ عَرَفَةَ . قال أحمدُ : لا بَأْسَ به ، إنَّما هو دُعَاءٌ وذِكْرٌ للهِ . فقيل له : تَفْعَلُه أَنتَ ؟ قال : أمّا أنا فلا . ورُوىَ عن يحيى بن مَعِينِ أَنَّه وَضَرَ مع النَّاسِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ .

⁽١٥) ذكره ابن التركاني في حاشية السنن الكبرى للبيهقي ٣ / ٣٠٠ .

⁽١٦-١٦) في ١، م: « لم يزل يعرف ».

⁽١٧) أبو سعيد عمرو بن حريث بن عمرو المخزومي الكوفي الصحابي ، توفي سنة خمس وثمانين . أسد الغابة ٤ / ٢١٣ .

⁽١٨) لعله بكر بن عبد الله بن عمرو المزنى البصرى . تقدمت ترجمته في صفحة ٢٠٠ .

⁽١٩) محمد بن واسع الأزدى ، عابد البصرة ، أخذ عن أنس ، وتوفى سنة ثلاث وعشرين ومائة . العبر ١ / ١٥٧ .

كتاب صلاةِ الخوفِ

صلاة الحَوْفِ ثَابِعَة بالكِتابِ والسُّنَة ؛ أما الكِتَابُ فقولُ الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ (١٠) الآية . وأمّا السُّنَةُ فَنَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ كَان يُصلّى صَلَاة الحَوْفِ ، وجُمْهُورُ العُلَمَاءِ مُتَّفِقُونَ على أنَّ حُكْمَها باق بعدَ النَّبِيِّ عَلِيْكَ ؛ لِقولِه تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ . وليس بِصَحِيحٍ ؛ فإنَّ ما ثَبَتَ في حَقِّ النَّبِيِّ عَلِيْكَ ثَبَتَ في حَقِّ النَّبِي عَلِيْكَ ثَبَتَ في حَقّ النَّبِي عَلَيْكَ أَبَتِ في حَقّنَا ، كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ . وليس بِصَحِيحٍ ؛ فإنَّ ما ثَبَتَ في حَقّ النَّبِي عَلَيْكَ ثَبَتِ في حَقّنا ، ما لم يَقُمْ ذَلِلٌ على الْحَتِصَاصِه به ، فإنَّ الله تعالى أمر باتباعِه بقوْلِه : ها لم يَقُمْ ذَلِلٌ على الْحَبْلُ عن القُبْلَةِ لِلصَّائِمِ ، فأجَابَ : ﴿ بِأَنْفِى اللهُ عَلْكُ ، فقال السَّائِلُ : لستَ مِثْلَنا ، فغضِبَ وقال : ﴿ إِنِّى لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ ذَلكَ » ، فقال السَّائِلُ : لستَ مِثْلَنا ، فغضِبَ وقال : ﴿ إِنِّى لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ ذَلك » ، فقال السَّائِلُ : لستَ مِثْلَنا ، فغضِبَ وقال : ﴿ إِنِّى لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنْ اللهُ عَلَيْكُ ، ولا غضِبَ من قولِ السَّائِل لستَ مِثْلَنا ؛ لأن قَوْلَه إِذَا يكونُ صَوَابًا . وكان أَصْحَابُ النَّبِي عَلِيْكُ يَعْتَمُونَ بَأَقُعَالِ رسولِ اللهِ عَلِيْكَ ، ويَرُونَها مُعَارِضَةً بِفَالِ من غير احْتِلام ، ثم يَغْتَسِلُ ، ويَصُومُ ذلك اليَوْمُ (٢٠) . تَرَكُوا به خَبَرَ أَلى جُبَرًا مِن غيرِ احْتِلَامٍ ، ثم يَغْتَسِلُ ، ويَصُومُ ذلك اليَوْمُ (٢٠) . تَرَكُوا به خَبَرَ أَلى جُبَرًا مِن غيرِ احْتِلَامِ ، ثم يَغْتَسِلُ ، ويَصُومُ ذلك اليَوْمُ (٢٠) . تَرَكُوا به خَبَرَ أَلِي

⁽۲۰) سورة النساء ۲۰۲

⁽٢١) سورة الأنعام ١٥٥.

⁽٢٢) في م زيادة : ﴿ لَم ﴾ خطأ .

⁽٣٣) أخرجه مسلم ، ف : باب بيان أن القبلة فى الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٧٩ . وانظر : باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٨١ . وأبو داود ، فى : باب فى من أصبح جنبا فى شهر رمضان ، من كتاب الصوم . سنن أبى داود ١ / ٧٥٥ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى صيام الذى يصبح جنبا فى رمضان ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٧٨٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٧١ ، ١٥٦ ، ٧٤٥ .

⁽٢٤) أخرجه البخارى ، في : باب الصائم يصبح جنبا ، وباب اغتسال الصائم ، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٣ / ٢٠ . ومسلم ، في : باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، من كتاب=

هُرُيْرَةَ : ﴿ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ ﴾ (() . ولمَّا ذَكَرُوا ذلك لأبي هُرَيْرَةَ ، قال : هُنَّ أَعْلَمٌ ، إنَّما حَدَّثِني به الفَضْلُ بنُ عَبَّاسٍ . ورَجَعَ عن قَوْلِه . ولو لم يَكُنْ فِعْلُه حُجَّةً لِغَيْرِه لم يَكُنْ مُعارِضًا لِقَوْلِه ، وأيضافإنَّ الصَّحابَةَ ، / رَضِيَ الله عنهم ، ٢١٨/٢ وأَجْمَعُوا (٢١) على صلاةِ الخَوْفِ ، فَرُوِيَ أَن عليًا ، رَضِيَ اللهُ عنه ، صَلَّى صلاةَ الخَوْفِ اللهَ عنه ، صَلَّى صلاةَ الخَوْفِ اللهَ اللهَ عنه ، صَلَّى صلاةَ الخَوْفِ اللهَ الهَرِيرِ (٢١) ، وصَلَّى أبو موسى الأَشْعَرِيُّ صلاةَ الخَوْفِ بأصْحابِه (٢١٠) . وَلَكُنْ مَلَى الجَيْشِ بِطَبَرِسْتَانَ ، فقال : أَيُّكُمْ صَلَّى معرسولِ اللهِ عَيْقَةِ صَلَاةَ الخَوْفِ ؟ فقال حُذَيْفَةُ: أنا. فَقَدَّمَهُ ، فَصَلَّى جهم . (٢١)

= الصيام . صحيح مسلم 7 / 700 ، 700 . والنسائى عن أم سلمة ، فى : باب ترك الوضوء مما غيرت النار ، من كتاب الطهارة . المجتبى <math>1 / 90 . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الرجل يصبح جنبا وهو يريد الصيام ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه <math>1 / 900 . 200 . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى صيام الذى يصبح جنبا فى رمضان ، من كتاب الصيام . الموطأ <math>1 / 700 . 700 . والإمام أحمد ، فى : المسند <math>1 / 900 . 700 .

(٢٥) أخرجه البخارى معلقا ، فى : باب الصائم يصبح جنبا ، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٣ / ٣٨ . ومسلم ، فى : باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٧٩ ، ٧٨٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الرجل يصبح جنبا وهو يريد الصيام ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٤٣٣ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى صيام الذى يصبح جنبا فى رمضان ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٣٤٣ ، ٢٩١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١٨٤ ، ٢٠٣ ، ٢٦٦ .

(۲۷) فى النسخ : (الهدير) . وليلة الهرير فى حرب صفين ، بين على ومعاوية ، اقتتل الناس تلك الليلة حتى الصباح ، حتى تقصفت الرماح ، ونفد النبل ، وصار الناس إلى السيوف ، انظر خبرها فى : تاريخ الطبرى ٥ / ٤٧ .

وأخرج البيهقى هذا ، في : باب الدليل على ثبوت صلاة الخوف وأنها لم تنسخ ، من كتاب صلاة الخوف . السنن الكبرى ٣ / ٣٥٢ .

(٢٨) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى صلاة الخوف كم هى ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / ٤٠٠ . كما أخرجه البيهقى فى الباب السابق .

(٢٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب من قال يصلى بكل طائفة ركعة ولا يقضون ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٨٦ . والنسائى ، فى : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣ / ١٣٦ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى صلاة الخوف كم هى، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / ٤٦١ ، ٤٦٢ . وانظر السنن الكبرى للبيهقى ،=

فأمًّا تَخْصِيصُ النَّبِيِّ عَلِيْكُمْ بِالخِطابِ ، فلا يُوجِبُ تَخْصِيصَه بِالحُكْمِ ؛ لما ذَكُرْنَاهُ ، ولأنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، أَنْكُرُوا على مانِعِي الزَكاة قُولَهم : إنَّ اللهَ تعالى حَصَّ نَبِيَّهُ بأَخْدِ الزَكاةِ ، بقَوْلِه : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (٣٠) . وقد قال الله تعالى خصَّ نَبِيَّهُ بأَخْدِ الزَكاةِ ، بقَوْلِه : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (٣٠) . وقد قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلنَبِيُّ لِمَ تُحرِّمُ مَا أَحَلَّ ٱللهُ لَكَ ﴾ (٣٠) وهذا لا يَخْتَصُّ به. فإنْ قيل: فالنَّبِيُّ عَلِيلِهُ أَخْرَ الصلاةَ يَوْمُ الخَنْدَقِ ، ولم يُصلُّ. قُلنا: هذا كان قبلَ نُزُولِ صلاةِ الحَوْفِ ، وإنما يُؤْخِذُ بِالآخِرِ فالآخِرِ من أَمْرِ رسولِ اللهِ عَلَيلِهُ ، ويكونُ نَاسِخًا ملا قَبْلَه ، ثم إنَّ هذا الاعْتِراضَ باطِلُ في نَفْسِه ، إذْ لا خِلافَ في أنَّ النَّبِيَّ عَلَيلِهُ كَان له أَنْ يُصَلِّى صلاةَ الخَوْفِ ، وقد أَمَرَهُ الله تعالى بذلك في كِتابِه ، فلا يجوزُ الاحْتِجاجُ أَنْ يُصَلِّى صلاةَ الحَوْفِ ، وقد أَمَرَهُ الله تعالى بذلك في كِتابِه ، فلا يجوزُ الاحْتِجاجُ النَّ يُصَلِّى صلاةَ الكِتابَ والإِجْماعَ. ويَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ أَخْرَ الصلاةَ نِسْيَانًا ، فإنَّه مَا يُخَالِهُ مَا مَلَيْتُها ، وَدُوكِ أَنَّ النَّبِي عَلَيْكُ مَا عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا مَا مَا لَيْنَا . وَرُوكِ أَنَّ عُمْرَ قال: ما صَلَيْتُها العَصْرَ . فقال النَّبِي عَلَيْكُ : ﴿ وَاللهِ ما صَأَيْتُها » (٣٠) . أو كا جاءَ ، ويَدُلُ على صحَةِ هذا أَنَّه لم يكنْ ثَمَّ قِتَالٌ يَمْنَعُهُ مَن الصلاةِ ، فذلً على ما ذَكَرُناهُ .

٣١٤ – مسألة ؛ قال : (وصلاة الحَوْفِ إذا كَانَ بإزَاءِ العَدُو وهُوَ فَى سَفَرٍ ، صَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً ، وأَتَمَّتْ لِأَنْفُسِها أُخْرَى بالحَمْد لله وسُورَةٍ ، ثم ذَهَبَتْ تَحْرُسُ ، وجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى الَّتِي بإزَاءِ العَدُوِّ ، فَصَلَّتْ مَعَهُ رَكْعَةً وأَتُمَّتْ لِأَنْفُسِها أُخْرَى بالحَمْد لِلهِ وسُورَةٍ ، ويُطِيلُ التَّشَهُدَ حتى يُتِمُّوا التَّشَهُدَ ، ويُطِيلُ التَّشَهُدَ حتى يُتِمُّوا التَّشَهُدَ ، ويُصِلِلُ التَّشَهُد مهمْ)

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ الخَوْفَ لا يُؤَثِّرُ في عَدَدِ الرَّكَعَاتِ في حَقِّ الإِمامِ والمَأْمُومِ

⁼ الباب السابق.

⁽٣٠) سورة التوبة ٢٠٣ .

⁽٣١) سورة التحريم ١ .

⁽٣٢) أخرجه البخارى ، في: باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ، و باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى ، من كتاب المواقيت ، و في: باب اقول الرجل ما صلينا ، من كتاب الأذان ، و في : باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو ، من كتاب صلاة الحوف ، و في باب غز و ة الحندق ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١٥٤/١، ١٥٥٠، ١٥٥٠ ، من ١٥٥٠ من كتاب المعلق الوسطى هى صلاة العصر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٣٨/١، و الترمذى ، في : باب ما جاء في الرجل تفو ته الصلوات بأيتهن يبدأ ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٩٢/١.

جَمِيعًا ، فإذا كان في سَفَرِ / يُبيحُ القَصْرَ ، صَلَّى بهم رَكْعَتَيْن ، بكلِّ طَائِفَةٍ ٢١٨/٢ ظ رَكْعَةً ، وتُتِمُّ لأَنْفُسِها أُخْرَى على الصِّفَةِ المَذْكُورَةِ ، وإنَّما يجوزُ ذلك بِشَرائِطَ : منها ، أَنْ يكونَ العَدُوُّ مُباحَ القِتالِ ، وأَنْ لا يُؤْمَنَ هُجُومُه . قال القاضي : ومن شَرْطِهَا كُونُ العَدُوِّ في غير جِهَةِ القِبْلَةِ . ونصَّ أحمدُ على خِلافِ ذلك ، في رِوَايَة الأَثْرَمِ ، فإنَّه قال : قلتُ له ، حَدِيثُ سَهْلِ (١) ، نَسْتَعْمِلُه مُسْتَقْبِلِينِ القِبْلَةَ كانُوا أو مُسْتَدْبِرِينَ ؟ قال : نعم ، هو أَنْكَى . ولأنَّ العَدُوَّ قد يكونُ في جِهَةِ القِبْلَةِ على وَجْهِ لا يُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّي بهم صلاةً عُسْفَانَ (٢) لانْتِشَارِهِمْ ، أو اسْتِتَارِهِمْ ، أو الخَوْفِ من كَوِين ، فالمَنْعُ من هذه الصلاةِ يُفْضِي إلى تَفْوِيتِها . قال أبو الخَطَّابِ : ومن شَرْطِهَا أَنْ يكونَ فَ المُصلِّينَ كَثْرَةٌ يُمْكِنُ تَفْرِيقُهُمْ طَائِفَتِيْنِ ، كُلُّ طَائِفَةٍ ثلاثَة فَأَكْثُرُ . وقال القاضي : إِنْ كانت كُلُّ فِرْقَةٍ أَقَلَّ من ثلاثةٍ كَرِهْنَاهُ ؟ لأَنَّ أَحمدَ ذَهَبَ إِلَى ظَاهِرٍ فِعْلِ النَّبِيِّ عَلِيْلَةٍ . وَوَجْهُ قَوْلِهِما أَنَّ اللَّهَ تعالى ذَكَرَ الطَّائِفَةَ بَلَفْظِ الجَمْعِ ، لِقَوْلِه تعالى : ﴿ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِنْ وَرَائِكُمْ ﴾ (٢) . وأَقَلُّ لَفْظِ الجَمْع ثلاثةٌ ، والأوْلَى أن لا يُشْتَرَطَ هذا ؛ لأنَّ ما دُونَ الثَّلاثةِ عَدَدٌ تَصِحُ به الجَمَاعَةُ ، فَجازَ أَن يكونَ طَائِفَةً كَالثَّلاثةِ ، وأمَّا فِعْلُ النَّبِيِّ عَلِيلَةٌ فإنَّه لا يُشْتَرَطُ في صلاةٍ الخَوْفِ أَنْ يكونَ المُصَلُّونَ مثلَ أصْحَابِ النَّبِيِّ عَلِيلَةٍ في العَدَدِ وَجْهًا وَاحِدًا ، ولذلك اكْتَفَيْنَا بثلاثةٍ ، ولم يكنْ كذلك أصْحابُ النَّبيِّ عَلِيُّكُ . ويُسْتَحَبُّ أَنْ

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب غزوة ذات الرقاع ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥ / ١٤٦ . ومسلم ، فى : باب صلاة الخوف ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٧٥ . وأبو داود ، فى : باب من قال : يقوم صف مع الإمام وصف وجاه العدو ... إلخ ، وباب من قال : إذا صلى ركعة وثبت قائما أتحوا لأنفسهم إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٨٢ ، والترمذى ، فى : باب ما جاء فى صلاة الخوف ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذى ٣ / ٤٤ . والنسائى ، فى : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣ / ١٤٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة الخوف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه المجتبى ٣ / ١٤٨ . والإمام مالك فى كتاب صلاة الخوف . الموطأ ١٨٣/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٤٨/٣ ،

⁽٢) تقدم ذكر عسفان في ٢ / ٢١١ . ويأتى الحديث في المسألة ٣١٦ .

⁽٣) سورة النساء ١٠٢

يُخَفِّفَ بهم الصلاةَ ؛ لأنَّ مَوْضُوعَ صلاةِ الخَوْفِ على التَّخْفِيفِ ، وكذلك الطَّاتِفَةُ التي تُفارِقُه تُصَلِّي لِنَفْسِها ، تَقْرَأُ بِسُورَةٍ خَفِيفَةٍ ، ولا تُفارِقُه حتى يَسْتَقِلَّ قَائِمًا ؛ لأنَّ النُّهُوضَ يَشْتَرِكُونَ فيه جميعًا ، فلا حَاجَةَ إلى مُفارَقَتِهم إيَّاهُ قبلَه ، والمُفارَقَةُ إنَّما جَازَتْ لِلْعُذْرِ . وَيَقْرَأُ ، وَيَتَشَهَّدُ ، وَيُطِيلُ في حالِ الانْتِظَارِ حتى يُدْرِكُوهُ . وقال الشَّافِعِيُّ ، في أَحَدِ قَوْلَيْه : لا يَقْرَأُ حالَ الانْتِظارِ ، بل يُوِّخُّرُ القِرَاءَةَ لِيَقْرَأُ بالطَّائِفَةِ الثانيةِ، لِيكُونَ قد سَوَّى بين الطَّائِفَتَيْنِ. ولَنا، أنَّ الصلاةَ ليس فيها حالُ سُكُوتٍ، ٢١٩/٢ والقِيَامُ مَحَلٌّ لِلْقِرَاءَةِ ، فَيَنْبَغِي / أَن يَأْتِيَ بها فيه ، كما في التَّشَهُّدِ إذا انْتَظَرَهُمْ فإنه يَتَشَهَّدُ ولا يَسْكُتُ ، كذلك(٤) هاهُنا ، والتَّسْويَةُ بينهم تَحْصُلُ بانْتِظارِهِ إِيَّاهُم في مَوْضِعَيْنِ ، والْأُولَى في مَوْضِعِ واحِدٍ . إذا ثَبَتَ هذا فقال القاضي : إنْ قَرَأُ في انْتِظَارِهِم قَرَأُ بعدَ ما جاءُوا بِقَدْرِ فَاتِحَةِ الكِتابِ وسُورَةٍ خَفِيفَةٍ ، وإن لم يَقْرَأُ في انْتِظَارِهِم قَرَّأُ إِذَا جَاءُوا بِالْفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ خَفِيفَةٍ ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِحْبَابِ ، ولو قَرَأُ قبلَ مَجِيئِهِمْ ثم رَكَعَ عند مَجِيئِهِمْ أو قبلَه فأَدْرَكُوهُ رَاكِعًا رَكَعُوا معه ، وصَحَّتْ لهم الرَّكْعَةُ مع تَرْكِه (٥) السُّنَّةَ ، وإذا جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ قَامُوا فصَلُّوا رَكْعَةً أُخْرَى ، وأطالَ التَّشَهُّدَ بالدُّعاءِ والتَّوسُّلِ حتى يُدْرِكُوهُ ويتَشَهَّدُوا ، ثم يُسَلُّمُ بهم . وقال مَالِكٌ : يَتَشَهَّدُونَ معه ، فإذا سَلَّمَ الإمَامُ قامُوا فقَضَوْا ما فاتَّهُم كالمَسْبُوقِ . وما ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى . لقولِ الله تعالى : ﴿ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ ﴾(١) . وهذا يَدُلُ على أن صَلَاتَهم كُلُّها معه . وفي حَدِيثِ سَهْلِ ، أنَّ النَّبِيُّ عَلِيْتُ فَعَدَ حتى صَلَّى الَّذِينَ خَلْفَه رَكْعَةً ، ثم سَلَّمَ . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ(٧) . وروى أَنَّه سَلَّمَ بالطَّائِفَةِ الثانِيةِ . ولأنَّ الأُولَى أَدْرَكَتْ معه فَضِيلَةَ الإحْرامِ ، فَيَنْبَغِي أن

⁽٤) في ا ، م : ﴿ كذا ﴾ .

⁽٥) في ١، م: (ترك) .

⁽٦) سورة النساء ١٠٢.

⁽٧) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

يُسَلِّمَ بالثانِيةِ ، لِيُستَوِّي بينهم . وبهذا قال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، إلَّا فيما ذَكَرْنَا من الاختِلافِ . وقال أبو حنيفةَ : يُصلِّى كما رَوَى ابنُ عمرَ ، قال : صَلَّى النَّبيُّ عَلَيْكُ صلاةَ الخَوْفِ بإحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رَكْعَةً وسَجْدَتَيْنِ ، والطَّائِفَةُ الْأَخْرَى مُوَاجِهَةٌ لِلْعَدُوِّ ، ثم انْصَرَفُوا ، وقَامُوا في مَقامِ أصْحَابِهِمْ مُقْبِلِينَ على العَدُوِّ ، وجَاءَ أُولِئِكَ ، ثم صَلَّى لهم النَّبيُّ عَلِيْكُ رَكْعَةً ، ثم سَلَّمَ ، ثم قَضَى هؤلاءِ رَكْعَةً وهؤلاءِ رَكْعَةً . مُتَّفَقّ عليه(٨) . وقال أبو حنيفةَ : يُصلِّي بإحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رَكْعَةً ، والْأُخْرَى مُوَاجِهَةً لِلْعَدُوِّ ، ثم تَنْصَرفُ التي صَلَّتْ معه إلى وَجْهِ العَدُوِّ ، وهي في صلاتِها ، ثم تَجِيءُ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى ، فَتُصلِّى مع الإمامِ الرَّكْعَةَ الثانيةَ ، ثم يُسلِّمُ الإمامُ ، وتَرْجِعُ الطَّائِفَةُ إِلَى وَجْهِ العَدُوِّ ، وهي في الصلاةِ ، ثم / تَأْتِي الطَّائِفَةُ الْأُولَى إِلَى مَوْضِعِ صلاتِها ، فَتُصَلِّى رَكْعَةً مُنْفَرِدَةً ولا تَقْرَأُ فيها ؛ لأنَّها في حُكْمِ الاثتِمامِ ، ثم تَنْصَرِفُ إلى وَجْهِ العَدُوِّ ، ثم تَأْتِي الطَّائِفَةُ الأُخْرَى إلى مَوْضِعِ الصلاةِ ، فَتَصَلِّي (الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ ' مُنْفَرِدَةً ، وتَقْرَأُ فيها ؛ لأنَّها قد فارَقَتِ الإمامَ بعد فَرَاغِه من الصلاةِ ، فَحُكْمُها حُكْمُ المَسْبُوق إذا فَارَقَ إمامَهُ . قال : وهذا أَوْلَى ؛ لأَنَّكم جَوَّزْتُمْ لِلْمَأْمُومِ فِرَاقَ إِمامِه قبل فَراغِه من الصلاةِ ، وهي الطَّائِفَةُ الْأُولَى ، ولِلثَّانِيَةِ فِرَاقَه فِي الأَفْعالِ ، فيكونُ جَالِسًا وهم قِيامٌ يَأْتُونَ بِرَكْعَةٍ وهم في إمامَتِه . ولَنا ، ما

⁽A) أخرجه البخارى ، فى : باب صلاة الخوف ، وباب صلاة الخوف رجالا وركبانا ، من أبواب صلاة الخوف ، وفى : باب فو فإن خفتم فرجالا أو ركبانا كه ، من تفسير سورة البقرة ، كتاب التفسير ، وفى : باب غزوة ذات الرقاع ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢/ ١٧ ، ١٨ ، ٥/ التفسير ، وفى : باب غزوة ذات الرقاع ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/ ٥٧١ ، ٣٩ ، ومسلم ، فى : باب صلاة الحوف ، من كتاب صلاة المسافرين . ومند من كتاب صلاة المسافرين . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى صلاة الحوف ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذى ٣/ ٤٢ ، ٣٤ . والنسائى ، فى : أول كتاب صلاة الحوف . من أبواب السفر . عارضة الأحوذى ٣/ ٤٢ ، ١٩٠ . والنسائى ، فى : أول كتاب الصلاة . الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ١٩٩ ، والدارمى ، فى : باب ما جاء فى صلاة الحوف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ١٩٩٩ . والدارمى ، فى : باب فى صلاة الحوف ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى المسند ٢/ ١٣٠ ، ١٨٤ ، ١٨٤ ، ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٨٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٥٠ .

رَوَى صَالِحُ بن خَوَّاتٍ ، عَمَّنْ صَلَّى مع النَّبِيِّ عَلِيْكِ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقاعِ صلاةً الحَوْفِ ، أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ (١٠) معه ، وطَائِفَةً وِجَاهَ الْعَدُوِّ ، فصَلَّى بِالَّتِي معه رَكْعَةً ، ثم ثَبَتَ قَائِمًا ، وأَتَمُّوا لأَنْفُسِهِمْ ، ثم انْصَرَفُوا وَصَفُّوا وِجَاهَ العَدُوِّ ، وجَات الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى ، فَصلَّى بهم الرَّكْعَةَ التي بَقِيَتْ من صلاتِه ، ثم تُبَتَ جَالِسًا ، وأَتَّمُوا لِأَنْفُسِهِم ، ثم سَلَّمَ بهم . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١) ورَوَى سَهْلُ بن أبي حَثْمَةَ مثلَ ذلك(١١) ، والعَمَلُ بهذا أوْلَى ؛ لأنَّه أشبهُ بكِتاب الله تعالى ، وأَحْوَطُ لِلصلاةِ والحَرْبِ. أَمَّا مُوَافَقَةُ الكِتابِ، فإنَّ قولَ اللهِ تعالى : ﴿ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ﴾ . يَقْتَضِي أنَّ جَمِيعَ صلاتِها معه ، وعِنْدَهُ تُصَلِّي معه رَكْعَةً فقط ، وعِنْدَنَا جَمِيعَ صَلاتِها معه ، إحْدَى الرَّكْعَتَيْن تُوَافِقُه في أَفْعَالِه وقِيامِه، والثانية تَأْتِي بها قبل سَلَامِه، ثم تُسلِّمُ معه، ومن مَفْهُومِ قولِه: ﴿ لَمْ يُصَلُّواْ ﴾ أن الطَّائِفَةَ الْأُولَى قد صَلَّتْ جَمِيعَ صلاتِها، وعلى قَوْلِهم: لم تُصلِّ إلَّا بَعْضَها. وأما الاحْتِيَاطُ لِلصلاةِ، فإنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَأْتِي بصلاتِها مُتَوَالِيَةً، بعضُها تُوَافِقُ الإمامَ فيها فِعْلًا، وبعضُها تُفارقُه، وتَأْتِي به وَحْدَها كالمَسْبُوق. وعِنْدَهُ تَنْصَرفُ في الصلاةِ، فإمَّا أَن تَمْشِيَ، وإمَّا أَن تَرْكَبَ، وهذا عَمَلٌ كَثِيرٌ، وتَسْتَدْبرُ القِبْلَةَ، ٢٢٠/٢ وهذا يُنَافِي الصلاةَ ، وتُفَرِّقُ بين الرَّكْعَتَيْنِ / تَفْريقًا كَثِيرًا بما يُنافِيها . ثم جَعَلُوا

(۱۰) فی ۱، م: « صلت » قال النووی بعد قوله « صفت » هکذا هو فی أکثر النسخ ، وفی بعضها : « صلت معه » ، وهما صحیحان . شرح النووی لصحیح مسلم ٦ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

⁽١١) فى : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٧٥ ، ٥٧٦ . كما أ-رجه البخارى ، فى : باب غزوة ذات الرقاع ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥ / ١٤٥ . وأبو داود ، فى : باب من قال : إذا صلى ركعة وثبت قائما ... إلخ ، من كتاب السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٨٣ . والنسائى ، فى : أول كتاب صلاة الحوف . المجتبى ٣ / ١٣٩ . والإمام مالك ، فى : باب صلاة الحوف . من كتاب صلاة الحوف . الموطأ ١ / ١٨٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٧٠ .

⁽۱۲) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۹۹.

الطَّائِفَةَ الأُولَى مُوْتَمَّةً بالإمام بعد سَلامِه ، ولا يجوزُ أن يكونَ المَامُومُ مَامُومًا في رَحْعَةٍ يَأْتِي بها بعد سَلامِ إمامِه . وأما الاحتياطُ لِلْحُرْبِ ، فإنَّه يَتَمَكَّنُ من الضَّرَّ والطَّعْنِ والتَّحْرِيضِ ، وإعْلام غيرِه بما يَرَاهُ ممَّا خَفِي عليه من أَهْرِ العَدُو وتَحْدِيرِه ، والطَّعْنِ والتَّحْرِيضِ ، وإعْلام غيرِه بما يَرَاهُ ممَّا خَفِي عليه من أَهْرِ العَدُو وتَحْدِيرِه ، والمُعْرِم الذين مع الإمامِ بما يَحْدُثُ ، ولا يُمْكِنُ هذا على فَوْلِهِم ، ولأَنَّ مَبْنَى صلاةِ الحَوْفِ على التَّحْفِيفِ ؛ لأنهم في مَوْضِع الحاجةِ إليه ، وعلى قَوْلِهم تَطُولُ الصلاةُ أَضْعافَ ما كانتُ حالَ الأَمْنِ ؛ لأَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَحْتاجُ إلى مُضِيِّ إلى مَكانِ الصلاةِ ، وَرُجُوعٍ إلى وَجَاه العَدُو ، والنِقارِ لِمُضِيِّ الطَّائِفَةِ الأَخْرَى وَرُجُوعِها ، الصلاةِ ، وَرُجُوعٍ إلى وَجَاه العَدُو ، والنِقارِ لِمُضِيِّ الطَّائِفَةِ اللهُ حَرى وَرُجُوعِها ، والْتِقارِ لِلْمُضِيِّ الطَّائِفَةِ إلى مَشْي مِيلِ ، والْتِقارِ لِمُضِيِّ الطَّائِفَةِ إلى مَشْي مِيلِ ، والْتِقارِ لِللْمُوعِ الصلاةِ مِن عَيل مَالِه مَن في الصلاةِ ، ثم تَحْتَاجُ إلى تَكْلِيفِ الرُّجُوعِ اللهُ مَوْضِعِ الصلاةِ قِلْ مَامِ الصلاةِ مِن غير حاجَةٍ إليه ، ولا مَصْلَحَةٍ تَتَعَلَّقُ به ، فلو والْتِقارِ لِللْمُوعِ الصلاةِ إلى مثلِ هذه الكُلْفَةِ في الجَماعةِ لَسَقَطَتْ عنه ، فكو يُكلِفُ يُكلِفُ المَامِ الخَائِفُ الأَمْ مُعارَفَة الإمامِ الخَائِقُ لِلْعُذْرِ ، ولا بُدَ منها على القَوْلُيْنَ ، فإنَّهم جَوْزُوا لِلطَّائِفَةِ الأُولَى مُفارَفَةَ الإمامِ الخَلْقَةُ المُأْوعِةُ مِثْلُهُ في مَوْضِعِ آخَرَ ، وهذا أَعْظَمُ مُما ذَكَرْنَاهُ ، فإنَّه لا يَظِيرَ له في الشَّرْع ، ولا يُوجَدُ مِثْلُه في مَوْضِعِ آخَرَ ، وهذا أَعْظَمُ مُها ذَكَرْنَاهُ ، فإنَّه لا يَظِيرَ له في الشَرَّع ، ولا يُوجَدُ مِثْلُه في مَوْضِعِ آخَرَ .

فصل : وإن صَلَّى بهم كمذهبِ أبى حنيفة ، جَازَ . نَصَّ عليه أحمدُ . ولكن يكونُ تَارِكًا لِلأَوْلَى والأحْسَنِ . وبهذا قال ابنُ جَرِيرٍ ، وبعضُ أصْحابِ الشَّافِعِيِّ .

فصل: ولا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ بين الطَّائِفَتَيْنِ ؛ لأَنَّه لم يَرِدْ بذلك نَصُّ ولا قِياسٌ. ويَجِبُ أن تكونَ الطَّائِفَةُ التي بإزَاءِ العَدُوِّ ممَّن تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِكِفائِتِها وحِرَاسَتِها، ومتى خُشِيَ اخْتِلالُ حَالِهِم واحْتِيجَ إلى مَعُونَتِهِم بالطَّائِفَةِ الأُخْرَى، فَلِلْإِمامِ أن يَنْهَدَ إليهم بمَن معه، ويَبْنُوا على ما مَضَى مِن / صلاتِهِم.

۲/۰۲۲ ظ

فصل : فإن صَلُّوا الجُمُعَةَ صلاةَ الخَوْفِ جَازَ ، إذا كانت كُلُّ طَائِفَةٍ أَرْبَعِينَ .

فإن قيل : فالعَدَدُ شَرْطٌ في الجُمُعَةِ كُلِّها ، ومتى ذَهَبَتِ الطَّائِفَةُ الأُولَى بَقِيَ الإِمامُ مُنْفَرِدًا ، فَتَبْطُلُ ، كَا لو نَقَصَ العَدَدُ . فالجوابُ : أنَّ هذا جازَ لأَجْلِ العُذْرِ ، ولأَنَّه مُنْفَرِدًا ، فَتَبْطُلُ ، كَا لو نَقَصَ العَدَدُ . فالجوابُ : أنَّ هذا جازَ لأَجْلِ العُذْرِ ، ولأَنَّهُ يَتَرَقَّبُ مَجِيءَ الطَّائِفَةِ الأُخْرَى ، بِخِلافِ الانْفِضاضِ . ولا يجوزُ أن يَخْطُبَ بيرَقَبُ بالمُّخْرَى ، حتى يُصلِّى معه من حَضرَ الخُطْبَة . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ .

فصل: والطَّائِفَةُ الأُولَى فَ حُكْمِ الائتِمامِ قبلَ مفارَقةِ الإِمامِ ، فإن سَهَا لَحِقَهُم حُكْمُ سَهْوِه فيما قبلَ مُفَارَقتِه ، وإن سَهَوْا لَم يَلْزَمْهم حُكْمُ سَهْوِه ، فإن سَهَوْا لَحِقَهم مَأْمُومُونَ . وأمَّا بعدَ مُفارَقتِه : فإنْ سَهَا لَم يَلْزَمْهم حُكْمُ سَهْوِه ، فإن سَهَوْا لَحِقَهم حُكْمُ سَهْوِهم ؛ لأنَّهم مُنْفَرِدُونَ . وأمَّا الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ ، فيلْحَقُها حُكْمُ سَهْوِ إمامِها في جَمِيع صَلَاتِه ، ما أَدْرَكَتْ منها وما فاتها ، كالمَسْبُوقِ يلْحَقُه حُكْمُ سَهْوِ إمامِه في جَمِيع صَلَاتِه ، ما أَدْرَكَتْ منها وما فاتها ، كالمَسْبُوقِ يلْحَقُه حُكْمُ سَهْوِ إمامِه فيما لَم يُدْرِكُه ، ولا يَلْحَقُهَا حُكْمُ سَهْوِها في شَيْءٍ من صَلَاتِها ؛ لأنّها إن فَارَقتُهُ فِعْلًا فيما لَمْ يُسَلِّمُه ، فإن سَجَدَ الإمامُ قبل إثمامِها لِقَضاءِ ما فاتها ، سَجَدَ وسَجَدَتْ معه ، فإن سَجَدَ الإمامُ قبل إثمامِها سَجَدَتْ ؛ لأنّها لم تُنْفَرِدُ عن الإمامِ ، فلا يَلْزَمُها من السُّجُودِ أَكْثُرُ ممَّا يَلْزَمُها من السَّجُودِ أَكْثُرُ ممَّا يَلْزَمُها من السَّجُودِ أَكْثُرُ ممَّا يَلْزَمُها من السَّجُودِ أَكْثُر ممَّا يَلْزَمُها من السَّجُودِ أَكْثُو الفرق بينهما .

٣١٥ – مسألة ؛ قال : (وإن خَافَ وهُوَ مُقِيمٌ ، صَلَّى بكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ ، وأتمَّتِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى ثُتِمٌ بالحَمْد وأتمَّتِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى ثُتِمٌ بالحَمْد اللهِ وسُورَةٍ)

وجُمْلَةُ ذلك أنَّ صَلَاةَ الخَوْفِ جَائِزَةٌ في الحَضَرِ ، إذا احْتِيجَ (١) إلى ذلك بِنُزُولِ

⁽١٣) في الأصل: ﴿ فَلَرْمُهَا ﴾ .

⁽١) فى الأصل ، ا : ﴿ احتاج ﴾ .

العَدُوِّ قَرِيبًا من البَلَدِ . وبه قال / الأوْزاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ . وحُكِيَ عن مالِكٍ أنَّها لا ٢٢١/٢و تجوزُ في الحَضَر ؛ لأنَّ الآية إنَّما دَلَّتْ على صلاةِ رَكْعَتَيْنِ ، وصلاةُ الحَضَرِ أَرْبَعًا ، وِلأَنَّ النَّبِيُّ عَيْضًا لِم يَفْعَلُها في الحَضَرِ . وَحَالَفَهُ أَصْحَابُه ، فقالوا كَقُوْلِنا . ولَنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ الآية ، وهذا عامٌّ في كلِّ حالٍ ، وَتَرْكُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ فِعْلَها في الحَضَرِ إنَّما كان لِغِنَاهُ عن فِعْلِهَا في الحَضَرِ. وَقُولُهم : إِنَّما دَلَّتِ الآيةُ على رَكْعَتَيْنِ . قُلْنا : وقد يكونُ في الحَضرِ رَكْعَتَانِ ، الصُّبْحُ والجُمْعَةُ ، والمَغْرِبُ ثلاثٌ ، ويجوزُ فِعْلُها في الخَوْفِ في السَّفَرِ ، ولأنَّها حالَةُ خَوْفٍ ، فجازَتْ فيها صلاةُ الخَوْفِ كالسَّفَرِ ، فإذا صَلَّى بهم الرُّبَاعِيَّةَ صلاةً الخَوْفِ ، فَرَّقَهُم فِرْقَتَيْن ، فَصلَّى بكُلِّ طائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ ، وهل تُفَارِقُه الطَّائِفَةُ الأُولَى في التَّشَهُّدِ الأَوُّل ، أو حِينَ يَقُومُ إلى الثَّالِثَةِ ؟ على وَجْهَيْنِ : أحدُهما ، حين قِيامِه إلى الثَّالِثَةِ . وهو قولُ مَالِكٍ ، والأوْزَاعِيِّ ؛ لأنَّه يَحْتاجُ إلى التَّطْوِيلِ من أَجْلِ الانْتِظارِ ، والتَّشَهَّدُ يُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُه ، ولذلك كان النَّبِي عَلَيْكُ إذا جَلَسَ للتَّشَهُّدِ(٢) كَأَنَّه على الرَّضْفِ حتى يَقُومَ . ولأنَّ ثَوابَ القَائِمِ أَكْثَرُ ، ولأنَّه إذا انْتَظَرَهُم جَالِسًا ، فَجاءَتِ الطَّائِفَةُ ، فإنَّه يَقُومُ قبل إخرامِهم ، فلا يَحْصُلُ اتَّبَاعُهم له في القِيامِ . والثاني ، في التَّشَهُّدِ ؛ لِتُدْرِكَ الطَّائِفَةُ الثانيةُ جَمِيعَ الرَّكْعَةِ الثَّالِئَة ، ولأنَّ الانْتِظارَ في الجُلُوسِ أَخَفُّ على الإمامِ ، ولأنَّه متى انْتَظَرَهم قَائِمًا احْتاجَ إلى قِرَاءَةِ السُّورَةِ في الرَّكْعَةِ الثَّالِثَة ، وهو خِلَافُ السُّنَّةِ . وأيًّا ما فَعَلَ كان جائِزًا . وإذا جَلَسَ الإمامُ لِلتَّشَهُّدِ الأَخِيرِ ، جَلَسَتِ الطَّائِفَةُ معه ، فَتَشْهَدَّتِ التَّشَهُّدَ الأَوَّلَ ، وقامَتْ وهو جَالِسٌ فأتَمَّتْ صلاتَها ، وتَقْرَأُ في كل رَكْعَةٍ بالحَمْد للهِ وسُورَةٍ ؛ لأنَّ ما تَقْضِيه أُوُّلُ صلاتِها ، ولأنَّها لم يَحْصُلْ لها مع الإمامِ قِراءَةُ السُّورَةِ . ويُطَوِّلُ الإمامُ التَّشَهَّدَ

⁽٢) في م زيادة : ﴿ كَانَ ﴾ .

والدُّعَاءَ حتى تُصلِّى الرَّكْعَتَيْنِ ، ثم يَتَشَهَّدُ ويُسلِّمُ بهم . فأمَّا الطَّائِفَةُ الأُولَى ، فإنَّما وقد تَقْرَأُ في الرَّكْعَتَيْنِ بعد مُفارَقَةِ / إمامِها الفاتِحة وَحْدَها ، لأَنَّها آخِرُ صلاتِها . وقد قَرَأ إمامُها بها السُّورَة في الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيْنِ ، وظَاهِرُ المذهبِ أنَّ ما تَقْضِيهِ الطَّائِفَةُ الثَّانِيةُ أَوَّلُ صلاتِها ، فعلى هذا تَسْتَفْتِحُ إذا فارَقَتْ إمامَها ، وتَسْتَعِيذُ ، وتَقْرَأُ الفانِيةُ أَوَّلُ صلاتِها ، فعلى هذا تَسْتَفْتِحُ إذا فارَقَتْ إمامَها ، وتَسْتَعِيذُ ، وتَقْرَأُ الفاتِحة وسُورَة . وقد رُوىَ أنَّه آخِرُ صلاتِها ، ومُقْتَضاهُ ألَّا تَسْتَفْتِحَ ولا تَسْتَعِيذَ ولا تَقْرَأُ السُّورَةَ . وعلى كلِّ حالٍ فَيَنْبَغِي لها أن تُحَفِّفَ ، وإن قرَأَتْ سُورَةً فَلْتَكُنْ من أخَفِّ السُّورَة ، وعلى كلِّ حالٍ فَيَنْبَغِي لها أن تُحَفِّفَ ، وإن قرَأَتْ سُورَةً فَلْتَكُنْ من أخَفِّ السُّورِ ، أو تَقْرَأ آيةً أو اثنَتَيْنِ من سُورَةٍ . ويَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أن لا يُعَجِّلَ بالسَّلامِ حتى يَفْرَغَ أكثرُهم من التَشْهَدِ ، فإنْ سَلَّمَ قبلَ فَراغ بَعْضِهم ، أتَمَّ تَشَهُدَهُ وسَلَّمَ .

فصل: واختَلَفَتِ الرِّوايَةُ فيما يَقْضِيهِ الْمَسْبُوقُ ، فَرُوِى أَنَّهُ أَوَّلُ صلاتِه ، وما يُدْرِكُه مع الإِمامِ آخِرُها . وهذا ظَاهِرُ المذهبِ . وكذلك قال ابنُ عمرَ ، ومُجاهِدٌ ، وابنُ سِيرِينَ ، ومالِكٌ ، والتَّوْرِيُّ . وحُكِى عنِ الشَّافِعِيِّ ، وأبي حنيفةَ ، وأبي يوسفَ ، والحسنِ بن حَيِّ (٣) . وَرُوِى عن أَحمَدَ أَنَّ ما يَقْضِيهِ آخِرُ صلاتِه . وبه قال سَعِيدُ بن المُسَيَّبِ ، والحسنُ ، وعمرُ بن عبدِ العزيزِ ، ومَكْحُولُ ، وعطاءً ، والزُهْرِيُّ ، والأوْزاعِيُّ ، وإسحاقُ ، والمُزنِيُّ ، وأبو تَوْرٍ . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، ولأَهْ ورَوايَةٌ عن مالِكٍ ؛ لقولِ النَّبِي عَلِيلَةٍ : ﴿ وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُوا » . مُتَفَقِ عليه (٤) . ولأنَّه ورَوايَةٌ عن مالِكٍ ؛ لقولِ النَّبِي عَلِيلَةٍ : ﴿ وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُوا » . مُتَفَقِّ عليه (٤) . ولأنَّه ما يَقْضِيه ويُسلِّمُ ، ولو كان أوَّلُ صلاتِه لما تَشَهَّدُ وكان يَكُفِيه تَشَهُّدُه مع الإمامِ . ولِلرِّوايَةِ الأُولَى قُولُه : ﴿ وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا ﴾ . وهو صَحِيحٌ ، ولأنَّه يُسَمَّى ما يَقْضُوا » والقَضاءُ لِلْفائِتِ ، والفائِتُ أَوَّلُ الصلاةِ ، ومَعْنَى قُولِه : ﴿ فَأَتِمُوا » أَولُ الصلاةِ ، ومَعْنَى قُولِه : ﴿ فَأَنْ القَضَاء إِنْمَامٌ ، ولذلك سَمَّاهُ فَائِتًا ، والفَائِتُ أَوَّلُ الصلاةِ ، ومَعْنَى قُولِه : ﴿ وَلَمَامٌ ، ولأَنَّه يَعْمَوْا » أَنُ القَضَاء إِنْمَامٌ ، ولذلك سَمَّاهُ فَائِتًا ، والفَائِتُ أَوَّلُ الصلاةِ ، ولَانَا الصلاةِ ، ولأَنَّ القَضاء إِنْمَامٌ ، ولذلك سَمَّاهُ فَائِتًا ، والفَائِتُ أَوَّلُ الصلاةِ ، ولأَنْ القَضاء إِنْمَامٌ ، ولذلك سَمَّاهُ فَائِتًا ، والفَائِتُ أَوِّلُ الصلاةِ ، ولأَنْ القَضاء إِنْمَامٌ ، ولذلك سَمَّاهُ فَائِتًا ، والفَائِتُ أَوْلُ الصلاةِ ، ولأَنْ القَضاء ولأَنْ القَضاء إِنْمَامٌ ، ولذلك سَمَّاهُ فَائِتًا ، والفَائِتُ أَوْلُ الصلاةِ ، ولأَنْ القَضاء ولأَنْ القَرْمُ ، ولذلك سَمَّاهُ فائِتًا ، والفَائِتُ أَوْلُ الصلاةِ ، ولأَنْ المَعْرَاقُ الصلاقِ ، ولأَنْ القَصْهُ المُعْلَى الْفَلْ الْمُهُ عَالَمُ الْمَالِمُ الْمَامُ الْمُعْلَى اللهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُولِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْمَى المَعْمَلُولُ المُعْلَى الْفَائِتُ المَامِّ الْمَالُولُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَا الْمُعْلَى الْ

⁽٣) هو الحسن بن صالح بن حي ، تقدمت ترجمته في ١ / ٣٢٩ .

⁽٤) تقدم تخريجه في ٢ / ١١٦ .

فيما يَقْضِيهِ الفاتِحةَ وسُورَةً ، فكان أوَّلَ الصلاةِ ، كغَيْرِ المَسْبُوقِ . ولا أَعْلَمُ خِلافًا بِين الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ في قِراءَةِ الفاتِحةِ وسُورَةٍ . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : كُلُّ هؤلاءِ القائِلينَ بين الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ في قِراءَةِ الفاتِحةِ وسُورَةٍ ، قال ابنُ عبدِ البَرِّ : كُلُّ هؤلاءِ القائِلينَ بين اللَّقُولُينِ جميعا يَقُولُونَ : يَقْضِي ما فاتَهُ بالحَمْد الله وسُورَةٍ ، على حَسَبِ ما قَرَأُ المَامُه ، إلَّا إسْحَاقَ والمُزَنِيَّ وَدَاوُدَ ، قالوا : يَقْرَأُ بالحَمْد وَحْدَها . وعلى قُولِ مَن قال : إنَّه يَقْرَأُ في القَضاءِ بالفاتِحَةِ وسُورَةٍ ، لا تَظْهَرُ فَائِدَةُ الخِلافِ ، إلَّا أن يكونَ في الاسْتِفْتاجِ والاسْتِعاذَةِ حالَ مُفارَقَةِ الإمامِ ، وفي مَوْضِعِ الجَلْسَةِ لِلتَّشَهُّدِ الأَوَّل ، في حَقِّ من أَدْرَكَ رَكْعَةً من المَعْرِبِ والرُّبَاعِيَّة ، والله أعلمُ .

فصل: واختلَفَتِ الرَّوايَةُ في مَوْضِعِ الجَلْسَةِ والتَّشْهَدِ الأُوَّلِ في حَقَّ مِن أَدْرَكَ وَكُعَةً مِن المَعْرِبِ أَو الرُّبَاعِيَّة ، إِذَا قَضَى ، فَرُوِى عِن أَحِمَدُ أَنَّه إِذَا قَامَ اسْتَفْتَحَ ، وَصَلَّى رَكْعَتْمْنِ مُتَوالِيَتْيْنِ ، يَقْرَأُ في كل وَاحِدَةٍ بالحَمْدِ لِلهِ (٥) وسُورَةٍ . نَصَّ عليه في رِوَايَةٍ حَرْبٍ ، وفَعَلَ ذلك جُنْدَبٌ ؛ وذلك لأنّهما أوَّلُ صلاتِه ، فلم يَتشَهَّدُ بينهما رَوَايَةِ حَرْبٍ ، وفَعَلَ ذلك جُنْدَبٌ ؛ وذلك لأنّهما أوَّلُ صلاتِه ، فلم يَتشَهَّدُ بينهما رَكْعَتانِ يَقْرَأُ في كلِّ واحِدَةٍ منهما بالحَمْد لله(٥) وسُورَةٍ ، فلم يَجْلِسْ بينهما كالمُؤدَّنَيْنِ . والرِّوايَةُ الثانيةُ أَنَّه يَقُومُ فَيأْتِي بَرَكْعَةٍ ، يَقْرَأُ فيها بالحَمْد لله(٥) وسُورَةٍ في المَعْرِبِ ، أو وسُورَةٍ ، أَن المَعْرِبِ ، أو وسُورَةٍ ، والرَّوايَتُ المَعْرِبِ ، أو بيرَكْعَةٍ ، يَقْرَأُ فيها بالحَمْد لله(٥) وسُورَةٍ في المَعْرِبِ ، أو بركْعَتَيْنِ مُتَوالِيَتْيْنِ في الرُّباعِيَّة ، يَقْرَأُ في أُولَاها بالحَمْد لله(٥) وسُورَةٍ في المَعْرِبِ ، أو بركْعَتَيْنِ مُتَوالِيَتَيْنِ في الرُّباعِيَّة ، يَقْرَأُ في أُولَاها بالحَمْد لله(٥) وسُورَةٍ في المَعْرِبِ ، أو بالخَمْد وَحُدَها . نَقَلَها صالِحٌ ، وأبو دَاوُدَ ، والأثرَّمُ . وَفَعَلَ ذلك مَسْرُوق . وقال بالحَمْد وَحُدَها . نَقَلَها صالِحٌ ، وأبو دَاوُدَ ، والأثرَّمُ . وَفَعَلَ ذلك مَسْرُوق . وقال بالحَمْد وَحُدَها . نَقَلَها صالِحٌ ، وأبو دَاوُدَ ، والأثرَّمُ . وَفَعَلَ ذلك مَسْرُوق . وقال مَعيد بن المُستَب ، فإنَّه بنه الله لِلزُهْرِيِّ : ما صَلَاةً يَجْلِسُ في كُلُّ رَكْعَةٍ منها ؟ قال سَعِيد : هي المَعْرِبُ إذا أَذْرَكْتَ منها رَكْعَةً ، ولأنَّ الثَّالِقَةَ آخِرُ صلاتِه فِعْلًا ، فيَجِبُ أن يَجْلِسَ للمَعْرِبُ إذا أذرَكْتَ منها رَكْعَةً ، ولأنَّ الثَّالِقَةَ آخِرُ صلاتِه فِعْلًا ، فيَجِبُ أن يَجْلِسَ لا يَعْرَبُ أَنْ يَجْلِسُ في كُلُّ رَكْعَةٍ منها ؟ قال سَعِيدُ أَن يَجْلِسَ المُعَدِّ في المُنْ المَالِقَةُ آخِرُ صلاتِه فِعْلًا ، فيَجِبُ أن يَجْلُ أن يَخْلُ اللهُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُعْلِقُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُعْلِقِ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُن

⁽٥) لم يرد: « لله » في: الأصل ، ا .

فيها(٢) كغَيْرِ المَسْبُوقِ . وقد رَوَى الأَثْرَمُ ، بإسْنَادِهِ عن إبراهيمَ ، قال : جاءَ جُنْدَبُ ومَسْرُوقٌ إلى المَسْجِدِ وقد صَلَّوْا رَكْعَيْنِ من المَعْرِب ، فدَخلا في الصَّفِّ ، فَقَرَأَ جُنْدَبٌ وَمَا الْإِمامِ ، ولم يَقْرَأُ مَسْرُوقٌ ، فلما سَلَّمَ الإِمامُ قاما في الرَّكْعَةِ الثانيةِ ، فقراً جُنْدَبٌ وقراً مَسْرُوقٌ ، وجَلَسَ مَسْرُوقٌ في سَلَّمَ الإِمامُ قاما في الرَّكْعَةِ الثانيةِ ، فقراً جُنْدَبٌ وقراً مَسْرُوقٌ في الرَّكْعَةِ الثَّالِئَةِ ولم يَقْرَأُ جُنْدَبٌ / ، فلمَّا فَضَيَا الصَّلَةَ أَتَيَا عبدَ اللهِ فسَأَلَاهُ عن ذلك وقصًا عليه القِصَّةَ ، فقال عبدُ اللهِ : كا فَعَلَ مَسْرُوقٌ يَفْعَلُ . وقالَ عبدُ اللهِ : إذا أَدْرَكْتَ رَكْعَةً من المَعْرِبِ فاجْلِسْ فِيهِنَّ فَعَلَ مَسْرُوقٌ يَفْعَلُ من ذلك جازَ ، إن شاءَ اللهُ تعالى . ولذلك لم يُنْكِرُ عبدُ اللهِ على جُنْدَبِ فِعْلَهُ ، ولا أَمَرَهُ بإعادَةِ صلاتِه (٢) .

فصل: إذا فَرَّقَهُمْ في الرُّباعِيَّةِ فِرْقَيْنِ ، فصلَّى بالأُولَى ثلاثَ رَكَعَاتٍ ، وبالثانيةِ رَكْعَةً ، أو بالأُولَى رَكْعَةً وبالثانيةِ (٨) ثلاثًا ، صَحَّتِ الصلاة ؛ لأنَّه لم يَزِدْ على الْبَظَارَيْنِ وَرَدَ الشَّرْعُ بمثلِهما . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ ، إلَّا أَنَّه قال : يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ . ولا سَهْوَ هاهُنا ، ولو قدَّر أَنَّه فَعَلَهُ سَاهِيًا لم ولا حاجَة إليه ؛ لأنَّ السَّجُودَ لِلسَّهْوِ ، ولا سَهْوَ هاهُنا ، ولو قدَّر أَنَّه فَعَلَهُ سَاهِيًا لم يَحْتَجْ إلى سُجُودٍ ؛ لأنَّه ممَّا لا يُبْطِلُ عَمْدُه الصلاة ، فلا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، كا لو رَفَع يَدَيْه في غيرِ مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَتَرَكَ رَفْعَهُمَا في مَوْضِعِه . فأمَّا إن فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقِ ، ولا سَهْ وَصَلَّى بإحْداهنَّ رَكْعَتَيْنِ ، وبالباقِينَ (١) فَصَلَّى بكل طائِفَةٍ رَكْعَةً ، أو ثَلَاثَ فِرَقِ فصَلَّى بإحْداهنَّ رَكْعَتَيْنِ ، وبالباقِينَ (١) وَمُعَةً رَكْعَةً . صَحَّتْ صلاة الأُولَى والثَّانِيةِ ، لأَنَّهما اثْتَمَّا بمن صلاتُه صَجِيحة ، ولم يُوجَدْ منهما ما يُبْطِلُ صلاتَهما ، وَتَبْطُلُ صلاةُ الإمامِ بالانْتِظارِ النَّالِثِ ؛ لأنَّه لم ولم يُوجَدْ منهما ما يُبْطِلُ صلاتَهما ، وَبُطُلُ صلاةُ به ، فَتَبْطُلُ صلاتُه به ، كا لو فَعَلَهُ مِن النَّيِّ عَنْ النَّيِّ عَلَيْكُ مِن النَّيِّ عَنْ النَّيِّ عَنْ النَّيِ عَنْ النَّيِّ عَنْ النَّيِّ عَنْ النَّيِ عَنْ النَّيِ عَنْ النَّيْ عَنْ النَّيْ عَنْ النَّيِّ عَنْ النَّيْ عَنْ النَّيْ عَيْ الْمَةَ الْمَا مُن النَّيْ عَنْ النَّيْ عَنْ النَّيْ عَنْ النَّ عَنْ اللَّهُ به ، فَتَبْطُلُ صلاتُه به ، كا لو فَعَلَهُ مِن النَّهُ عَنْ النَّيْ عَنْ النَّهُ الْمُعْ الْفَاقِ فَعَلَهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمَا الْعُنْ الْمَا الْمُعْ الْمُ الْمَا الْمُ الْمَا الْمُنْ الْمَا الْمُ الْمَا الْمَالِمُ الْمَالِمُ اللَّهُ الْمَا الْمَالِمُ الْمَالِمُ اللْمَا الْمَالِمُ اللْمَا الْمُنْ الْمَا الْمَاقِ الْمَالِمُ اللْمَا الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَلْمُ اللَّهُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَلْمُ الْمَالِمُ الْمَلْمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِم

⁽٦) في ١، م: « قبلها ».

⁽٧) في الأصل: « الصلاة ».

⁽٨) في م : « والثانية » .

⁽٩) في ١، م: « والباقين » .

من غير خَوْفِ ، ولا فَرْقَ بين أن تكونَ به حَاجَةٌ إلى ذلك أو لم يكنْ ؛ لأنَّ الرُّخَصَ إنَّما يُصارُ فيها إلى ما وَرَدَ الشَّرعُ به ، ولا تَصِحُّ صلاةُ الثَّالِثَةِ والرَّابِعَةِ ؟ لِاثْتِمامِهما(١٠) بمن صلاتُه باطِلَةٌ ، فأشْبَهَ مالو كانت صلاتُه باطِلَةً من أُوَّلِها . فإن لم يَعْلَمَا بِبُطْلَانِ صلاةِ الإمامِ ، فقال ابنُ حامِد : لا تَبْطُلُ صَلاتُهما ؛ لأنَّ ذلك ممَّا يَخْفَى ، فلم تَبْطُلْ صلاةُ المَأْمُومِ ، كما لو ائتَمَّ بمُحْدِثٍ ، ويَنْبَغِي على هذا أن يَخْفَى على الإمام والمَأْمُوم ، كما اعْتَبَرْنَا في صِحَّةِ صِلاةٍ مَن ائْتَمَّ بِمُحْدِثِ خَفاءً على الإمام والمَأْمُومِ . ويَحْتَمِلُ أَنْ لا تَصِحُّ صلاتُهما ؛ لأنَّ الإمامَ والمَأْمُومَ يَعْلَمانِ وُجودَ المُبْطِل . وإنَّما خَفِيَ عليهم / حُكْمُه ، فلم يَمْنَعْ ذلك البُطْلَانَ ، كما لو عَلِمَ , 777/7 الإمامُ والمَأْمُومُ حَدَثَ الإمامِ ، ولم يَعْلَمَا كَوْنَه مُبْطِلًا . وقال بعضُ أصْحَاب الشَّافِعِيِّ كقولِ ابن حامِدٍ . وقال بعضُهم : تَصِحُّ صلاةُ الإمامِ والمَأْمُومِينَ جَمِيعًا ؛ لأنَّ الحاجَةَ تَدْعُو إلى ذلك ، فأشْبَهَ مالو فَرَّقَهُمْ فِرْقَتَيْن . وقال بعضُهم : المَنْصُوصُ أنَّ صلاتَهم تَبْطُلُ بالانْتِظارِ الأوَّل ؛ لأنَّه زَادَ على انْتِظارِ رسولِ اللهِ عَلِيْكُ زِيادَةً لَم يَرِدِ الشُّرْعُ بها . ولَنا على الأوَّل ، أنَّ الرُّخصَ إنَّما تُتَلَقَّى من الشُّرع ، ولم يَرِدِ الشُّرْعُ بهذا . وعلى الثَّاني ، أنَّ طُولَ الانْتِظارِ لا عِبْرَةَ به ، كما لو أَبْطَأَتِ الثَّانِيَةُ فيما إذا فَرَّقَهم فِرْقَتَيْنِ.

٣١٦ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ مَعُرِبًا ، صَلَّى بِالطَّائِفَةِ ﴿ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ ۗ ، وأَتَمَّتُ لأَنْفُسِهَا ﴿ رَكْعَةً تَقْرَأُ فِيهَا ۚ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ ، ويُصَلِّى بِالطَّائِفَةِ اللَّحْرَى رَكْعَةً ، وأتمَّتُ لِأَنْفُسِها رَكْعَتَيْنِ ، تَقْرَأُ فيهما بِالْحَمْدِ لِلَهِ وسُورَةٍ) الأَخْرَى رَكْعَةً ، وأتمَّتُ لِأَنْفُسِها رَكْعَتَيْنِ ، تَقْرَأُ فيهما بِالْحَمْدِ لِلهِ وسُورَةٍ)

وبهذا قال مالِكٌ ، والأَوْزَاعِيُّ ، وسُفْيانُ ، والشَّافِعِيُّ في أَحَدِ قَوْلَيْه . وقال في

⁽١٠) في ١، م: ﴿ لَائتَمَامُهَا ﴾ .

⁽١-١) في م : (الأخرى ركعة) خطأ .

⁽۲-۲) فى م : (ركعتين تقرأ فيهما) .

آخر: يُصلِّى بالأُولَى رَكْعَةً ، والتَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ ؛ لأَنَّه رُوِى عن على ، رَضِى اللهُ عنه ، أنّه صلَّى لَيْلَةَ الهَرِيرِ هكذا (٢) ، ولأنَّ الأُولَى أَذْرَكَتْ معه فَضِيلَةَ الإحرامِ والتَّقَدُمِ ، فَيُنْبَغِى أَن تَزِيدَ الثَّانِيةُ فَى الرَّكَعاتِ ، لِيُجْبَرَ نَقْصُهُم ، وتُسَاوِى الأُولَى . ولَنا ، أنّه إذا لمَ يَكُنْ بُدِّ من التَّفْضِيلِ ، فالأُولَى أَحَقُّ به ، ولأنّه يَنْجَبرُ (١) ما فاتَ التَّانِيةَ (بإدْرَاكِها السَّلامَ مع الإمامِ ، ولأَنَّها () تُصلِّى جَمِيعَ صلاتِها فى حُكْمِ الاثْتِمامِ ، والأُولَى تَفْعَلُ بعض صلاتِها فى حُكْمِ الاثْتِمامِ ، والأُولَى تَفْعَلُ بعض صلاتِها فى حُكْمِ الاثْقِلَةِ ، وأيَّا ما فَعَلَ فهو جَائِزٌ علَى ما قَدَّمْنَا . وهل تُفَاوِقُه الطَّائِفَةُ الأُولَى فى التَّشَهُدِ ، أو حِينَ يَقُومُ إلى الثَّائِقَةِ ؟ على (١) وَجْهَيْنِ (٢) . وإذا صلَّى بالثَّانِيَةِ الرَّكْعَةَ الثَّائِفَةَ ، وجَلَسَ لِلتَّشَهُدِ ، فإن الطَّائِفَة تَقُومُ ولا تَتَشَهَدُ معه مَلَى التَّائِفَة ، وجَلَسَ لِلتَّشَهُدِ ، فإن الطَّائِفَة تَقُومُ ولا تَتَشَهَدُ معه ذَكَرَهُ القاضى ؛ لأنّه ليس بِمَوْضِعِ لِتَشَهُّدِهَا ، بِخَلافِ الرُّباعِيَّة . ويَحْتَمِلُ أن ذَكَرَهُ القاضى ؛ لأنّه ليس بِمَوْضِعِ لِتَشَهُّدِها ، بِخَلافِ الرَّباعِيَّة . ويَحْتَمِلُ أن تَتَشَهَدَ معه ، لأنّها تَقْضِى رَكْعَتَيْنِ مُتَوالِيَتَيْنِ ، على إحْدَى الرِّوايَتَيْنِ ، فَيُفضِى إلى أن تُصلَى تَشَهُدُ معه ، لأنّها تَقْضِى رَكْعَتَيْنِ مُتَوالِيَتَيْنِ ، عَلَى السَّرَاعِيَّةِ / سَوَاء ، فلا المُعْتَمُ المَّذَ وَلَا يَشَمُّدُ وَاحِدٍ ، ولا نَظِيرَ لهذا فى الصَّلَوَاتِ ، فعلَى هذا في الصَّلَوَاتِ ، فعلَى هذا المُعْتِمُ أن الطَّائِقَةِ / سَوَاء . ولا نظِيرَ لهذا في الصَّلَوَاتِ ، فعلَى هذا ولا نظِيرَ اللهُ الرَّبُواعِيَةِ / سَوَاء . المُولِ تَتَشَمُّهُ ولمَ الشَّفَةُ الأُولَ الْ أَنْ أَلُهُ المَّقَوْلِ المَّلَى اللَّوْلَ ، عَلَى الرَّبُولِيَ المَلْ المُنْوَاتِ ، فعلَى هذا اللَّهُ المُولَةِ الرَّبُولِيَ المُؤَلِقَةُ المَّقَولُ المُنْ المُؤَلِقَةُ المُولَ المُسْتَقَالِ المُعْرَاقِ المُؤَلِقَةَ المُؤَلِقَةُ المُولَ المُؤَلِقَةُ المُولَ المُؤَلِقَةُ المُعْرَاقُ المُؤَلِقَةُ المُنْهُ المُعْوَاقِ المُعْمَا المَّاسِلُونَ ال

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَحْمِلَ السَّلَاحَ في صلاةِ الحَوْفِ ، لِقَولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾ (^) . ولأنَّهم لا يَأْمَنُونَ أَن يَفْجَأَهم عَدُوُهم ، فَيَمِيلُونَ عليهم ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَعْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَيَعْبَدُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ﴾ (^) . والمُسْتَحَبُّ من ذلك ما يَدْفَعُ به عن وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَميلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ﴾ (أ) . والمُسْتَحَبُّ من ذلك ما يَدْفَعُ به عن نَفْسِه . كالسَّيْفِ ، والسِّكِين ، ولا يُثْقِلُه ، كالجَوْشُنَ (أ) ، ولا يَمْنَعُ من إكالِ

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٧ .

⁽٤) في أ ، م : « يجبر » .

⁽٥-٥) مكان هذا في الأصل: « بأنها » .

⁽٦) في م : ﴿ فعلي ﴾ .

⁽٧) في الأصل : « الوجهين ۽ .

⁽٨) سورة النساء ١٠٢ . ولم يرد « حذرهم » في الأصل . وهو في أول الآية بدونها ، وبعده بها .

⁽٩) الجوشن: الصدر والدرع.

السُّجُودِ ، كالمِعْفَرِ (١٠) ، ولا ما يُؤذِى غَيْرَه ، كالرُّمْجِ إذا كان مُتَوسِطاً ، فإن كان في الحاشِيَةِ لَم يُكُرَهُ ، ولا يجوزُ حَمْلُ نَجَسٍ ، ولا ما يُخِلُّ بِرُكْنِ من أرْكانِ الصلاةِ في الحاشِيَةِ لَم يُكُرَهُ ، ولا يجوزُ حَمْلُ نَجَسٍ ، ولا ما يُخِلُّ بِرُكْنِ من أرْكانِ الصلاةِ إلا عند الضَّرُورَةِ ، مثل أن يَخافَ وُقُوعَ الجِجارَةِ أو السِّهامِ به ، فيجوزُ له (١١) حَمْلُه لِلضَّرُورَةِ . قال أصْحَابُنا : ولا يَجِبُ حَمْلُ السِّلاجِ . وهذا قولُ أبى حنيفة وأكثرِ أهْلِ العِلْمِ ، وأحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِي ؛ لأنَّه لو وَجَبَ لكان شَرْطاً في الصلاةِ كالسُّتَرَةِ ، ولأنَّ الأَمْرَ به لِلنَّفِي بلم والصِّيانَةِ لهم ، فلم يكن لِلإيجابِ ، كما أنَّ النَّبِي عَلَيْكُ لمَّا نَهِي عن الوصالِ رَفْقًا بهم لم يكنْ لِلتَّحْرِيمِ . ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ وَاجِبًا ، وبه عَلَيْكُ لمَّا نَهْ يَعْ عَن الوصالِ رَفْقًا بهم لم يكنْ لِلتَّحْرِيمِ . ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ وَاجِبًا ، وبه عَلَيْ لمَّا نَهْ يَعْ عَن الوصالِ رَفْقًا بهم لم يكنْ لِلتَّحْرِيمِ . ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ وَاجِبًا ، وبه الوجُبُوبُ ، وقد اقْتَرَنَ به ما يَدُلُ على إرادَةِ الإيجابِ به ، وهو قولُه تعالى : ﴿ وَلَا الوَجُوبُ ، وقد اقْتَرَنَ به ما يَدُلُ على إرادَةِ الإيجابِ به ، وهو قولُه تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسُلِحَتَكُمْ ﴾ إنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَلْ كَانَ بهم أَذًى من مَطَرٍ أو مَرَضٍ ، فلا يَجِبُ بغير خِلافٍ ، بِتَصْرِيحِ النَّصِّ بِنَفْي الحَرَجِ فيه .

فصل: ويجوزُ أن يُصَلِّى صلاةَ الخَوْفِ على كلِّ صِفَةٍ صَلَّلَهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ مَا اللهِ عَلَيْ . عَلِيْ . قال أَحْمُدُ: كُلُّ حَدِيثٍ يُرْوَى فَى أَبُوابِ صلاةِ الخَوْفِ فَالْعَمَلُ به جَائِزٌ . وقال الأَثْرَمُ: قلتُ لأبى عبدِ وقال : سِتَّةُ أَوْجُهٍ أو سَبْعَةٌ يُرْوَى فيها ، كُلُّها جَائِزٌ . وقال الأَثْرَمُ : قلتُ لأبى عبدِ اللهِ : تَقُولُ بِالأَحَادِيثِ كُلِّها كلِّ حَدِيثٍ فَى مَوْضِعِه ، أو تَخْتَارُ وَاحِدًا منها . قال : أنا أقولُ مَن ذَهَبَ إليها كُلِّها فَحَسَنٌ ، وأمَّا حَدِيثُ سَهْلِ ("') فأنا أَخْتَارُه . إذا اللهِ عَلَيها أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْ صَلَّى عَلَيها ، وقد ذَكَرْنا منها ٢٢٤/٢ و

⁽١٠) المغفر : زرد ينسِج من الدروع على قدر الرأس ، يلبس تحت القلنسوة .

⁽١١) سقط من : الأصل .

⁽۱۲) سورة النساء ۱۰۲.

⁽١٣) حديث سهل تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٩ .

وَجْهَيْنِ أَحَدُهما ، مَا ذَكَرَهُ الخِرَقِيُّ ، وهو حَدِيثُ سَهْلِ . والثاني حَدِيثُ ابن عمر (١٤) ، وهو الذي ذَهَبَ إليه أبو حنيفة . والثَّالِث ، صَلَاة النَّبِيِّ عَلَيْكُ بعُسْفَانَ ، وعلى المُشْركِينَ خالِدُ بن الوَلِيدِ . فصَلَّيْنَا الظُّهْرَ . فقال المُشْركُونَ : لقد أُصَبْنَا غِرَّةً لو حَمَلْنا عليهم في الصلاةِ . فَنَزَلَتْ آيةُ القَصْر بين الظُّهْر والعَصْر ، فلما حَضَرَتِ العَصْرُ قامَ رسولُ الله عَلِيلَةِ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَة ، والمُشْرِكُونَ أَمَامَهُ ، فَصَفّ خَلْفَ رَسُولِ اللهُ عَلِيلِهِ صَفٌّ ، وصَفَّ خَلْفَ ذلك الصَّفِّ صَفَّ آخَرُ ، فَرَكَعَ رسول الله عَلِيلِة ، وَرَكَعُوا جميعا ، ثم سَجَدَ وسَجَدَ الصَّفُ الذي يَلِيهِ ، وقَامَ الآخرُونَ يَحْرُسُونَهُم ، فلمَّا صَلَّى بهؤلاء السَّجْدَتَيْن وقَامُوا ، سَجَدَ الآخرُونَ الذين كانوا خَلْفَهم ، ثم تَأَخَّرَ الصَّفُّ الذي يَلِيهِ إلى مَقامِ الآخَرِينَ ، وتَقَدَّمَ الصَّفُّ الآخَرُ إلى مقام الصَّفِّ الأوَّل ، ثم رَكَعَ رسولُ الله عَلَيْكَ ورَكَعُوا جميعا ، ثم سَجَدَ وسَجَدَ الصَّفُّ الذي يَلِيهِ ، وقامَ الآخَرُونَ يَحْرُسُونَهِم ، فلما جَلَسَ رسولُ الله عَيْكُ والصَّفِّ الذي يَلِيهِ سَجَدَ الآخَرُونَ ، ثم جَلَسُوا جميعا ، فَسَلَّمَ عليهم ، فَصَلَّاهَا بعُسْفَانَ ، وصَلَّاهَا يَوْمَ بَنِي سُلَيْمٍ . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ (١٠٠٠ . ورَوَى جَابِرٌ عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ نَحْوَ هذا المَعْنَى . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦) . وَرُوِيَ عن خُذَيْفَةَ ، أَنَّه أَمَرَ سَعِيدَ بن العَاصِ بطَبَرِسْتَانَ حين سَأَلُهم : أَيْكُمْ شَهَدَ مع رسولِ الله عَلِيلَةِ صلاةَ الخَوْفِ ؟ فقال حُذَيْفَةُ : أَنَا . وَأَمَرَهُ بِنَحْوِ هذه الصلاةِ ، وقال : وَتَأْمُرُ أَصْحَابَكَ إِن هَاجَهم هَيْجٌ فقد حَلَّ لهم القِتالُ والكلامُ . رَوَاهُ الأَثْرَمُ بإسْنَادِه (١٧) . وإن حَرَسَ الصَّفُّ الأُوَّلُ

⁽١٤) حديث ابن عمر تقدم تخريجه في صفحة ٣٠١ .

⁽١٥) فى : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة السفر . سنن أبى داود ١ / ٢٨٢ . كما أخرجه النسائى ، فى : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣ / ١٤٤ ، ١٤٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٥٩ ، ٢٠ . (٦٦) فى : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٧٧٥ ، ٥٧٥ . كما أخرجه النسائى ، فى : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣ / ١٤٣ .

⁽۱۷) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۹۷ .

فى الأُولَى ، والثانِى فى النَّانية ، أو لم يَتَقَدَّم الثاني إلى مقام الأُوَّل ، أو حَرَسَ بعضُ الصَّفِّ وسَجَدَ الباقُونَ ، جَازَ ذلك كُلُه ؛ لأَنَّ المَقْصُودَ يَحْصُلُ ، لَكِنَّ الأَوْلَى فِعْلُ مثلِ / ما فَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْتُهُ . ومن شَرُّطِ هذه الصلاةِ أن يكونَ العَدُوُّ فى جِهَةِ القِبْلَةِ ؛ ٢٢٤/٢ طلاَنَّهُ لا يُمْكِنُ حِرَاستُهُم فى الصلاةِ إلَّا كذلك ، وأن يكونُوا بحيثُ لا يَخْفَى بَعْضُهم على بعض ، ولا يُخَافُ كَمِينٌ لهم .

فصل: الرَّجُهُ الرَّابِعُ ، أَن يُصَلِّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ صلاةً مُنْفَرِدَةً ، ويُسَلِّمَ بَها ، كَا رَوِى أَبو بِكْرَةَ : قال صَلَّى (١٨) رسول الله عَلِيلَة في خَوْفِ الظَّهْرَ ، فَصَفَّ بعْضُهُم خَلْفَهُ ، وبَعْضُهُم بِإِزَاءِ العَدُوِّ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثَم سَلَّمَ ، فانْطَلَقَ الذين صَلَّوْا فَوَقَفُوا مَوْقِفَ أَصْحَابِهِم ، ثم جاء أولِئكَ فَصَلَّوْا خَلْفَه فَصَلَّى بَهم رَكْعَتَيْنِ ، ثم سَلَّمَ ، فكان لِرسول الله عَيِلِيلَة أَرْبَعٌ ، ولأَصْحَابِهِ رَكْعَتَانِ . أَخْرَجَه أبو دَاوُدَ (١٩٥) ، ولأَثْرُمُ . وهذه صِفَة حَسَنَةً ، قلِيلَة الكُلْفةِ ، لا يَحْتَاجُ فيها إلى مُفارَقةِ إمامِه (٢٠٠) ، ولا إلى تَعْرِيفِ كَيْفِيَّةِ الصلاةِ . وهذا مَذْهَبُ الحسنِ ، وليس فيها أَكْثَرُ من أَنَّ الإمامَ في الثانية مُتَنَفِّلٌ يَوْمً مُفتَرِضِينَ .

فصل: الوّجْهُ الحَامِسُ، أَنْ يُصَلِّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ، ولا يُسَلِّمُ، ثم تُسلّمُ الطَّائِفَةُ ، وتَنْصَرِفُ ولا تَقْضِى شيئا. وتَأْتِى الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَيُصَلِّى بها رَكْعَتَيْنِ، ويُسلّمُ بها، ولا تَقْضِى شيئا. وهذا مِثْلُ الوَجْهِ الذى قَبْلَه، إلَّا أَنَّه لا يُسلّمُ فَى الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ؛ لما رَوَى جَابِرٌ، قال: أَقْبَلْنَا مع النَّبِيِّ عَلِيْلَةُ، حتى إذا كُنَّا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ؛ لما رَوَى جَابِرٌ، قال: فَنُودِى بالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ، بِذَاتِ الرِّقاعِ. فَذَكَرَ الحَدِيثَ ، قال: فَنُودِى بالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ، ثم تَأْخُرُوا، وصَلَّى بالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى رَكْعَتَيْنِ. قال: وكانتْ لِرسولِ الله ثم تَأْخُرُوا، وصَلَّى بالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى رَكْعَتَيْنِ. قال: وكانتْ لِرسولِ الله

⁽۱۸) سقط من: ۱، م.

⁽ ١٩) في : باب من قال : يصلى بكل طائفة ركعتين ، من كتاب صلاة السفر . سنن أبي داود ١ / ٢٨٧ . كما أخرجه النسائي ، في : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣ / ١٤٦ .

⁽٢٠) في ١ ، م : و الإمام ١ .

عَلَيْكُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وِللْقُوْمِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، مُتَّفَقٌ عليه (١٠) . وَتَاوَّلُ القاضى هذا على أَنَّ النَّبِي عَلِيْكُ صَلَّى بهم كَصَلاةِ الحَصْرِ ، وأَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ قَضَتْ رَكْعَتَيْنِ . وهذا ظَاهِرُ الفَسَادِ جِدًّا ؛ لأنَّه يُحَالِفُ صِفَةَ الرِّوَايَةِ ، وقولَ أحمد ، ويَحْمِلُه على مَحْمَلٍ فَاسِدٍ . أما الرَّوايَةُ فإنَّه ذَكَرَ أَنَّه صَلَّى بكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ ، ولم يَخْدُرُ قَضَاءً ، ثم قال في آخِرِها(١٠) : ولِلْقَوْمِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ . وأما قَوْلُ أحمد ، يَذْكُر قَضَاءً ، ثم قال في آخِرِها(١٠) : ولِلْقَوْمِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ . وأما قَوْلُ أحمد ، تكونُ سِتَّةً ولا خَمْسَةً . ولأنَّه قال : كلَّ حَدِيثٍ يُرْوَى في أَبُوابٍ صلاةِ الحَوْفِ يَقْتَضِي تَحْفِيفَ الصلاةِ وقَصْرَهَ ، كا قال الله تعالى : هو فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا فَي السَلاةِ وقَصْرَهَ ، كَا قال الله تعالى : هو فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِن الصَلاةِ وأَنْ يَفْتِنَكُمُ اللَّذِينَ كَفَرُوا هُوالَاكُمْ . وعلى هذا التَّأُولِل يَجْعَلُ مِنَ الصَلاةِ وأَنْ عَنْكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا هُوالَاكُمْ . وعلى هذا التَّأُولِل يَجْعَلُ مِنَ الصَلاةِ وأَنْ عَنْكُمُ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا هُوالَاكُمْ عَنْ النَّبِي عَلِيْكُمْ أَلَّذِينَ مَا الله أَنْ يَقْتَفِى مَاللَّهُ الله أَنَّ المَّعْصُورَةَ ، ولم يُنْقَلْ عن النَّبِي عَلِيْكُمْ أَنَّهُ الله أَنَّةُ أَنَّهُ أَنَّهُ اللهُ في مَوْضِعٍ وُجِدَ فيه ما يَقْتَضِى التَّخْفِيفَ . التَّخْفِيفَ . التَّغْفِيفَ . المَعْمَلُ ها هُنا على أَنَّهُ أَتَمَا التَّافِيلَ عَنْ التَّبِي عَلَيْكُمْ أَلْ عَنْ التَبْعِي فيفَهُ ما يَقْتَضِي التَّهُ فيفَ ما يَقْتَضِي التَّهُ فيفَا التَّغُونَ . وكيف يُحْمَلُ هاهُنا على أَنَّهُ أَتَمَا عَلَى التَّهُ وَجِدَ فيه ما يَقْتَضِى التَّهُ فيفَوْ

فصل: الوَجْهُ السَّادِسُ ، أَن يُصلِّى بكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً ، ولا تَقْضِى شيئا ؛ لما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، قال: صَلَّى رسولُ اللهِ عَلِيلِهُ بِذِى قَرَدٍ (٢٠٠ صلاةَ الحَوْفِ ، والمُشْرِكُونَ بينه وبين القِبْلَةِ ، فصفَّ صَفًّا حَلْفَه ، وصَفًّا مُوازِى العَدُوِّ ، فصلَّى بهم رَكْعَةً ، ثم ذَهَبَ هؤلاء إلى مَصَافِ هؤلاء ، ورَجَعَ هؤلاء إلى مَصَافِ هؤلاء ، ورَجَعَ هؤلاء إلى مَصَافِ هؤلاء ، فصلَّى بهم رَكْعَةً ، ثم سَلَّمَ عليهم ، فكانت لِرسولِ اللهِ عَلِيلِيّهُ رَكْعَتَانِ ، وكانتْ لهم

⁽٢١) سقط من : الأصل .

⁽٢٢) أخرجه البخارى ، فى : باب غزوة ذات الرقاع ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥ / ١٤٦ ، ١٤٧ . ومسلم ، فى : باب صلاة الحنوف ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٧٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٦٤ .

⁽٢٣) في الأصل : « آخره » .

⁽٢٤) سورة النساء ١٠١ .

⁽٢٥) ذو قرد : ماء على ليلتين من المدينة ، بينها وبين خيبر ، وكان رسول الله عَلِيْقَةُ انتهى إليه ، لما خرج في طلب عيينة حين أغار على لقاحه . معجم البلدان ٤ / ٥٥ .

رَكْعَةٌ رَكْعَةٌ . رَوَاهُ الأَثْرَمُ (٢٠٠٠ . وعن حُذَيْفَة ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّالِيَّةٍ صَلَّى صلاةَ الخَوْفِ بَهُولاهِ رَكْعَةً ، وبهؤلاهِ رَكْعَةً ، ولم يَقْضُوا شيئا . رَوَاه أبو دَاوُدَ ، في «السُّنَنِ» ، رَوَاهُنَّ الأَثْرَمُ. وكذلك قال أبو دَاوُدَ ، في «السُّنَنِ» ، وهو مَذْهَبُ ابنِ عَبَاسٍ ، وجَابِرٍ . قال : إنَّما القَصْرُ رَكْعَةٌ عندَ القِتَالِ . وكان (٢٠٠٠ طَاوُسٌ ، ومُجَاهِدٌ ، والحسنُ ، وقَتَادَةُ ، والحَكَمُ (٣٠٠) يَقُولُونَ : رَكْعَةٌ (٣٠٠) في شِدَّةِ الخَوْفِ ، يُومِئُ إِيمَاءً . وقال إسحاقُ : يُجْزِئُكَ عند الشِّلَةِ وَرَكْعَةٌ ، تُومِئُ إِيمَاءً ، والحَكَمُ الشَّدَّةِ رَكْعَةٌ ، ثُومِئُ إِيمَاءً ، وقال إسحاقُ : يُجْزِئُكَ عند الشِّلَةِ وَرَكْعَةٌ ، تُومِئُ إِيمَاءً ، الخَوْفِ في اللهَ المَا يَقْدِرْ فَسَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ ، فإن لم يَقْدِرْ فَتَكْبِيرَةٌ ، لأَنَّها ذِكْرِ اللهِ (٣٧٠) تعالى . وعن الصَلاةُ يَقْتَضِي عُمُومُ كلامِ أَحْمَدَ جَوَازَها ؛ لأَنَّه ذَكَرَ سِتَّةَ أَوْجُهٍ ، ولا أَعْلَمُ وَجُهًا الصَلاةُ يَقْتَضِي عُمُومُ كلامِ أَحْمَدَ جَوَازَها ؛ لأَنَّه ذَكَرَ سِتَّةَ أَوْجُهٍ ، ولا أَعْلَمُ وَجُهًا الصَلاةُ يَقْتَضِي عُمُومُ كلامِ أَحْمَد جَوَازَها ؛ لأَنَّه ذَكَرَ سِتَّةَ أَوْجُهٍ ، ولا أَعْلَمُ وَجُهًا الصَلاةُ يَقْتَضِي عُمُومُ كلامِ أَحْمَدَ جَوَازَها ؛ لأَنَّه ذَكَرَ سِتَّةَ أَوْجُهٍ ، ولا أَعْلَمُ وَجُهًا الصَلاةُ يَقْتَضِي عُمُومُ كلامِ أَهْل العِلْمِ ؛ منهم ابنُ عمرَ ، والنَّخَعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو حنيفةَ ، وأصْحابُه ، وسائِرُ أَهْلِ العِلْمِ من عُلماء ومالِكُ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو حنيفةَ ، وأصْحابُه ، وسائِرُ أَهْلِ العِلْمِ من عُلماء

⁽٢٦) وأخرج البخارى نحوه ، فى : باب يحرس بعضهم بعضا فى صلاة الخوف ، من كتاب صلاة الخوف . صحيح البخارى ٢ / ١٨ . والنسائى ، فى : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣ / ١٣٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٣٢ ، ٣٥٧ ، ٥ / ١٨٣ ، ٥ ٣٥٥ .

⁽۲۷) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۹۷ .

⁽٢٨) حديث زيد بن ثابت أخرجه النسائي ، في : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣ / ١٣٦ .

وحديث أبي هريرة أخرجه أبو داود ، في : باب من قال يكبرون جميعا وإن كانوا مستدبرى القبلة ... إلخ ، من كتاب صلاة السفر . سنن أبي داود ١ / ٢٨٤ . والترمذى، في : تفسير سورة النساء، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ١٦٣ ، ١٦٤ . والنسائى ، في : أول كتاب الخوف . المجتبى ٣ / ١٤٢ . وعنده رواية أخرى بلفظ : « ولكل رجل من الطائفتين ركعتان ركعتان » . المجتبى ٣ / ١٤١ .

⁽٢٩) في ١، م: « وقال ».

⁽۳۰) في م زيادة : « كذا » .

⁽۳۱) أي يصلي ركعة .

⁽٣٢) في الأصل: « الله » .

الأَمْصارِ ، لا يُجِيزُونَ رَكْعَةً ، والذي قال منهم رَكْعَةً ، إِنَّمَا جَعَلَهَا عندَ شِدَّةِ القِتالِ ، والذين رَوْيْنَا عنهم صلاةَ النَّبِيِّ عَيِّلِكُ أَكْثُرُهم لم يَنْقُصُوا عن رَكْعَتَيْنِ ، وابنُ عَبَّاسٍ لم يكنْ ممَّن يَحْضُرُ النَّبِيَّ عَيِّلِكُ في غَزَوَاتِه ، ولا يَعْلَمُ ذلك إِلَّا بالرِّوايَةِ عن غَبَرِه ، فالأَخْذُ بِرِوايَةِ مَن حَضَرَ الصلاةَ وصَلَّاهَا مع النَّبِيِّ عَيِّلِكُ أَوْلَى .

فصل: ومتى صلَّى بهم صلاة الخَوْفِ ، من غير خَوْفِ ، فصلاتُه وصلاتُهم فاسِدَة ؛ لأنَّها لا تَخْلُو من مُفَارِقِ إمامِه لِغَيْرِ عُذْرٍ ، وتارِكِ مُتابَعَة إمامِه في ثلاثَة أركانٍ ، أو قاصِرٍ لِلصلاة مع إتمام إمامِه ، وكلَّ ذلك يُفْسِدُ الصلاة ، إلَّا مُفارَقَة الإمام لغيرِ عُذْرٍ ، على اختِلافٍ فيه . وإذا فَسَدَتْ صلاتُهم ، فَسَدَتْ صلاتُهم الإمام ؛ لأنَّه صَلَّى إمَامًا بمَن صلاتُه فَاسِدَة ، إلَّا أَنْ يُصَلِّى بهم صلاتَيْنِ كامِلَتَيْنِ ؛ الإمام ؛ لأنَّه صَلَّى إمَامًا بمَن صلاتُه فَاسِدَة ، إلَّا أَنْ يُصَلِّى بهم صلاتَيْنِ كامِلَتَيْنِ ؛ فإنَّه تَصِحُّ صلاتُه ، وصلاة الطَّائِفَةِ الأُولَى ، وصلاة الثانية تَنْبَنى (٢٣) على ائتِمامِ المُفْتَرِضِ بالمُتَنفِّل ، وقد نَصَرْنَا جَوازَهُ .

٣١٧ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ الْحَوْفُ شَدِيدًا ، وَهُمْ فِي حَالِ الْمُسَايَفَةِ ، صَلَّوًا رِجَالًا ورُكْبَانًا ، إلَى القِبْلَةِ وإلَى غيرِها ، يُومِئُونَ إِيمَاءً، يَتْتِدِئُونَ تَكْبِيرَةَ الإحْرَامِ إلَى القِبْلَةِ إِنْ قَدَرُوا ، أَوْ إلى غَيْرِهَا)

إِمَّا إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ ، والْتَحَمَ القِتالُ ، فلهم أن يُصلُّوا كيفما أَمْكَنَهم ؛ رِجالًا ورُكْبَانًا ، إلى القِبْلَةِ إِن أَمْكَنَهم ، وإلى غيرِها إِنْ لَم يُمْكِنْهم ، يُومِتُونَ بالرُّكُوعِ ورُكْبَانًا ، إلى القِبْلَةِ إِن أَمْكَنَهم ، ويَجْعَلُونَ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِن الرُّكُوعِ ، ويَتَقَدَّمُونَ ولِلللهُ وَيَعْرُونَ ، ولا يُوتِّمُونَ ، ويَكِرُّونَ ويَفِرُّونَ ، ولا يُوتِّمُونَ الصلاة عن وَقْتِها . وهذا قولُ أَكْثِرِ أَهْلِ العِلْمِ . وقال أبو حنيفة ، وابن أبى لَيْلَى : لا يُصلِّى مع المُسايَفَةِ ، ولا مع المَشْي ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيْقِيلَةً لم يُصلِّ يَوْمَ الخَنْدَقِ ، وأَخْرَ الصلاة ،

⁽٣٣) فى ل، م : « تبنى » .

ولأنَّ ما مَنَعَ الصلاةَ في غير شِدَّةِ الخَوْفِ مَنَعَها معه ، / كالحَدَثِ والصِّياحِ . وقال الشَّافِعِيُّ : يُصلِّى ، ولكن إن تَابَعَ الطُّعْنَ ، أو الضَّرْبَ ، أو المَشْيَ ، أو فَعَلَ ما يَطُولُ ، بَطَلَتْ صلاتُه ؛ لأنَّ ذلك مِن مُبْطِلاتِ الصلاةِ ، أَشْبَهَ الحَدَثَ . ولَنا ، قُولُ اللهِ تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾(١) ، قال ابنُ عمرَ : فإن كان خَوْفٌ أَشَدُّ من ذلك ، صَلُّوا رِجَالًا قِيَامًا على أَقْدَامِهم ، ورُكْبانًا مُسْتَقْبِلِي القِبْلَةِ وغيرَ مُسْتَقْبِلِيهَا . مُتَّفَقَ عليه (٢) . ورُويَ ذلك عن النَّبِيِّ عَلِيلَةٍ ، ولأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلَةٍ صَلَّى بأصْحابِه في غيرِ شِدَّةِ الخَوْفِ ، فأمَرَهُم بالمَشْي إلى وِجَاهِ العَدُوِّ ، ثم يَعُودُونَ لِقَضَاءِ مَا بَقِيَ مِن صَلَاتِهِم ، وهذا مَشْيٌ كَثِيرٌ ، وعَمَلٌ طَوِيلٌ ، واسْتِدْبَارٌ لِلْقِبْلَةِ ، وأجازَ ذلك من أَجْلِ الخَوْفِ الذي ليس بِشَدِيدٍ ، فمع الخَوْفِ الشَّدِيدِ أَوْلَى . ومن العَجَبِ أن أبا حنيفةَ اخْتارَ هذا الوَجْهَ دُونَ سائِر الوُجُوهِ التي لا تَشْتَمِلُ على العَمَلِ في أَثْناء الصَّلَاةِ ، وسَوَّغَهُ مع الغِنَى عنه ، وإمْكانِ الصلاةِ بِدُونِه ، ثم مَنَعَهُ في حالِ لا يَقْدِرُ إِلَّا^(٣) عليه ، وكان العَكْسُ أَوْلَى ، سِيَّما مع نَصِّ الله تعالى على الرُّخْصَةِ في هذه الحالِ ، ولأنَّه مُكَلَّفٌ تَصِحُّ طَهارَتُه ، فلم يَجُزْ له إخلاءُ وَقْتِ الصلاةِ عن فِعْلِها ، كالمريض ، ويخُصُّ الشَّافِعِيُّ بأنَّه عَمَلٌ أبيحَ من أَجْلِ الخَوْفِ ، فلم تَبْطُل الصلاةُ به (١٠) ، كاسْتِدْبارِ القِبْلَةِ ، والرُّكُوبِ ، والإيماءِ ، ولأنَّه لا يَخْلُو عند الحاجَةِ إلى العَمَلِ الكَثِيرِ من أَحَدِ (٥) ثَلَاثَةِ أُمُورٍ : إمَّا تَأْخِيرُ الصلاةِ

عن وَقْتِها ، ولا خِلافَ بَيْنَنا فى تَحْرِيمِه ، أو تَرْكُ القِتالِ وفيه هَلَاكُه ، وقد قال اللهُ

⁽١) سورة البقرة ٢٣٩ .

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب صلاة الخوف رجالا وركبانا راجل قائم ، من كتاب صلاة الخوف ، وفى : باب صلاة تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٢ / ١٨ ، ٦ / ٣٨ . ومسلم ، فى : باب صلاة الحوف ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٧٤ . كما أخرجه مالك ، فى : باب صلاة الحوف ، من كتاب صلاة الحوف . الموطأ ١ / ١٨٤ .

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) سقط من : الأصل ، ا .

^(°) في ا ، م: « أجل » .

تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾(١) . وأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على أنَّه لا يَلْزَمُه هذا ، أو مُتابَعَةُ العَمَلِ لِلْمُتَنازَعِ فيه ، وهو جائِزٌ بالإِجْمَاعِ ، فَتَعَيَّنَ فِعْلُه وصِحَّةُ الصلاةِ معه . ثم ما ذَكَره يبطُل بالمَشْي(٧) الكَثِير ، والعَدْو في الهَرَب وغَيْره . وأمَّا تَأْخِيرُ الصلاةِ يَوْمَ الخَنْدَق ، فَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، أنَّه كان قبلَ نُزُولِ صَلَاةِ الخَوْفِ . ويَحْتَمِأُ أَنَّه شَغَلَهُ المُشْرِكُونَ فَنَسِيَ الصِلاةَ ، فقد نُقلَ ما يَدُلُّ على ٢٢٦/٢ظ ذلك ، وقد ذَكَرْنَاهُ فيما مَضَى (^) ، وأُكَّدَهُ أنَّ النَّبيَّ / عَلَيْتُهُ وأصْحَابَه لم يكونُوا في مُسايَفَةٍ تُوجبُ قَطْعَ الصلاةِ . وأمَّا الصَّيَاحُ ، والحَدَثُ ، فلا حاجَةَ بهم إليه ، ويُمْكِنُهم النَّيْمُهُ ، ولا يَلْزَهُ من كَوْنِ الشَّيء مُبْطِلًا مع عَدَمِ العُذْرِ أَن يُبْطِلَ معه ، كَخُرُوجِ النَّجاسَةِ من المُسْتَحاضَةِ ، ومَن به سَلَسُ البَوْلِ . وإنْ هَرَبَ من العَدُوِّ هَرَبًا مُباحًا ، أو مِن سَيْل ، أو سَبُع ، أو حَريق لا يُمْكِنُه التَّخَلُّصُ منه بدُونِ الهَرَبِ . فله أن يُصلِّي صلاةَ شِدَّةِ الخَوْفِ ، سَوَاءٌ خافَ على نَفْسِه ، أو مالِه ، أو أَهْلِه . والأسِيرُ إذا خافَهم على نَفْسِه إنْ صَلَّى ، والمُخْتَفِي في مَوْضِع ، يُصَلِّيانِ كيفما أمْكَنَهما . نَصَّ عليه أحمدُ في الأسِيرِ . ولو كان المُخْتَفِي قَاعِدًا لا يُمْكِنُه القِيامُ ، أو مُضْجَعًا لا يُمْكِنُه القُعُودُ ، ولا الحَرَكَةُ ، صَلَّى على حَسَب حالِه . وهذا قُولُ محمدِ بن الحسن . وقال الشَّافِعِيُّ : يُصَلِّي ويُعِيدُ . وليسَ بِصَحِيحٍ ؛ لأنَّه خائِفٌ صَلَّى على حَسَب ما يُمْكِنُه ، فلم تَلْزَمْهُ الإعادَةُ كالهارب . ولا فَرْقَ بين الحَضَر والسُّفَرَ في هذا ؛ لأنَّ المُبيحَ خَوْفُ الهَلاكِ ، وقد تَسَاوَيا فيه ، ومتى أَمْكَنَ التَّخَلُّصُ بدون ذلك ، كالهارب من السَّيْل يَصْعَدُ إلى رَبْوَةٍ ، والخائِفِ من العَدُوِّ يُمْكِنُه دُخُولُ حِصْن يَأْمَنُ فيه صَوْلَة العَدُوِّ ، ولُحُوقَ الضَّرَر(١٩) ، فَيُصلِّى فيه ، ثم

⁽٦) سورة البقرة ١٩٥.

⁽٧) في ا ، م : « المشي » .

⁽٨) تقدم في صفحة ٢٩٨ .

⁽٩) في الأصل : « ضرر » .

يَخْرُجُ ، لم يكنْ له أن يُصلِّى صلاةَ شِدَّةِ الخَوْفِ ؛ لأنَّها إِنَّما أُبِيحَتْ لِلضَّرُورَةِ ، فاخْتَصَّتْ بوُجُودِ الضَّرُورَةِ . فاخْتَصَّتْ بوُجُودِ الضَّرُورَةِ .

فصل : والعَاصِي بِهَرَبِه ، كالذي يَهْرُبُ من حَقِّ تَوَجَّهَ عليه ، وقاطِع الطَّرِيقِ ، واللَّصِّ ، والسَّارِقِ ، ليسَ له أن يُصَلِّي صلاةَ الخَوْفِ ؛ لأَنَّها رُخْصَةٌ ثَبَتَتْ لِلدَّفْعِ عَن نَفْسِه في مَحَلِّ مُباحٍ ، فلا تَثْبُتُ بِالمَعْصِيَةِ ، كُرُخَصِ السَّفَرِ .

فصل: قال أصْحَابُنا: يجوزُ أن يُصَلُّوا في حالِ شِدَّةِ الحَوْفِ جَماعَةً، رِجَالًا، ورُكْبَانًا. ويَحْتَمِلُ أن لا يجوزَ ذلك. وهو قَوْلُ أبي حنيفة ؛ لأنّهم يَحْتَاجُونَ إلى التَّقَدُّمِ ('') والتَّاتُّخِر، وَرُبَّمنا تَقَدَّمُوا الإِمامَ، وتَعَذَّرَ عليهم الائتِمامُ. واحْتَجَّ أصْحَابُنا بانّها حالة يجوزُ / فيها الصلاة على الانْفِرادِ، فجازَ فيها صلاة الجَمَاعَةِ، كَرُكُوبِ بانّها حالة يجوزُ / فيها الصلاة على الانْفِرادِ، فجازَ فيها صلاة الجَمَاعَةِ، كرُكُوبِ السَّفِينَةِ، ويُعْفَى عن تَقَدُّمِ الإمامِ لِلْحَاجَةِ إليه، كالعَفْوِ عن العَمَلِ الكَثِيرِ. ولمن نصرَ الأوَّلُ أن يقولَ: العَفْوُ عن ذلك لا يَثْبُتُ إلَّا بِنصٍّ أو مَعْنَى نَصٍّ ، ولم يُوجَدُ وَحَدَّ منهما، وليس هذا في مَعْنَى العَمَلِ الكَثِيرِ ؛ لأَنَّ العَمَلَ الكَثِيرَ لا يَخْتَصُّ الإمامَةَ، بل هو في حالِ الانْفِرادِ، كحالِ الائتِمامِ، فلا يُؤثِّرُ الانْفِرادُ في الْمامَة، بل هو في حالِ الانْفِرادِ، كحالِ الائتِمامِ، فلا يُؤثِّرُ الانْفِرادُ في نَفْسِهِ ('') ، بخِلافِ تَقَدُّم الإمام .

فصل: وإذا صَلَّوْا صلاة الخَوْفِ ، ظَنَّا منهم أَنَّ ثَمَّ عَدُوًّا ، فبانَ أَنَّه لا عَدُوَّ ثَمَّ عَدُوًا ، فبانَ أَنَّه لا عَدُوَ ثَمَّ (۱۲) ، أو بانَ عَدُوِّ لكنْ بينَهم وبينَه ما يَمْنَعُ عُبُورَهُ إليهم ، فعليهم الإعادة ، سَوَاءٌ صَلَّوْا صلاة شِدَّة الحَوْفِ أو غيرَها ، وسَوَاءٌ كان ظَنَّهم مُسْتَنِدًا إلى خَبَرِ ثِقَةٍ أو عيرِه ، أو رُوِّيةِ سَوادٍ ، أو نحوه ؛ لأنَّهم تَرَكُوا بعض وَاجِباتِ الصلاةِ ظَنَّا منهم سُقُوطَها ، فَلَزِمَتُهم الإعادة ، كا لو تَرَكَ المُتَوضِيِّ غَسْلَ رِجْلَيْه ، ومَسَحَ على سُقُوطَها ، فَلَزِمَتُهم الإعادة ، كا لو تَرَكَ المُتَوضِيِّ غَسْلَ رِجْلَيْه ، ومَسَحَ على

, TTV/T

⁽١٠) في الأصل : ﴿ التقديم ﴾ .

⁽۱۱) في ا، م: «نفيه ».

⁽١٢) سقط من : م .

خُفَّيْهِ ، ظَنَّا منه أَنَّ ذلك يُجْزِئُ (١٣) عنه وصَلَّى ، ثم تَبَيَّنَ أَنَّ خُفَّهُ كان مُخَرَّقًا ، وَإِلو ظَنَّ المُحْدِثُ أَنَّه مُتَطَهِّرٌ فصَلَّى . ويَحْتَمِلُ أَنْ لا تَلْزَمَ الإِعادَةُ إِذا كان عَدُوًّا بينهم وبينه ما يَمْنَعُ العُبُورَ ؛ لأَنَّ السَّبَبَ لِلْخَوْفِ مُتَحَقِّقٌ ، وإنَّما خَفِيَ المانِعُ .

٣١٨ – مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَمِنَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، أَتُمَّهَا صَلَاةَ آمِنِ ، وَكَذَلِكَ (١) إِنْ كَانَ آمِنًا ، فَاشْتَدَّ خَوْفُه ، أَتُمَّها صَلَاةَ خَائِفٍ)

وجُمْلتُه أَنّه إذاصَلّى بعض الصلاةِ حالَ شِدَّةِ الحَوْفِ ، مع الإخلالِ بِشيء من وَاجِبَاتِها ، كالاسْتِقْبَالِ وغيرِه ، فأمِن فى أثناء الصلاةِ ، أتمَّها آتِيًا بِوَاجِباتِها ، فإذا كان رَاكِبًا إلى غيرِ القِبْلَةِ ، نَزَلَ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ ، وإن كان مَاشِيًا ، وَقَفَ واسْتَقْبَلَ القِبْلَة ، وإن كان مَاشِيًا ، وَقَفَ واسْتَقْبَلَ القِبْلَة ، وإن كان مَاشِيًا ، وَقَفَ واسْتَقْبَلَ القِبْلَة ، وَبَنَى على ما مضى ؛ لأنَّ ما مضى كان صَحِيحًا قبلَ الأمْنِ ، فجاز البِناءُ عليه ، كا لو لم يُخِلَّ بشيء من الوَاجِباتِ . وإن تَرَك الاسْتِقْبالَ حالَ نُزُولِهِ ، أو أخلَّ بشيء من وَاجِباتِها بعدَ أَمْنِه ، فَسَدَتْ صلاتُه . وإن ابْتَدَأ الصلاة آمِنًا بيشُرُوطِها وواجِبَاتِها ، ثم حَدَثَ شِدَّةُ خَوْفٍ ، أَتَمَّها ، على حَسَبِ ما يَحْتَاجُ إليه ، بشرُوطِها وواجِبَاتِها ، ثم حَدَثَ شِدَّةُ خَوْفٍ ، أَتَمَّها ، على حَسَبِ ما يَحْتَاجُ إليه ، أَنَّها على الأَرْضِ مُسْتَقْبِلًا ، فَيْحَتاجُ / أَن يَرْكَبَ وَيَسْتَدبرَ القِبْلَةَ ، أَنَّها على حَسَبِ ما يَحْتَاجُ إليه ، ويَطْعَنُ ويَضْرِبُ ونحو ذلك ، فإنَّه يَصِيرُ إليه ، أَنَّها على حَسَبِ ما يَحْتَاجُ إليه ، ويَطْعَنُ ويَضْرِبُ ونحو ذلك ، فإنَّه يَصِيرُ إليه ، ويَشْعَنُ ويَضْرِبُ ونحو ذلك ، فإنَّه يَصِيرُ إليه ، ويَشْعَلُ ويَضِيرُ بُ ونحو ذلك ، فإنَّه يَصِيرُ إليه ، ويَشْعَلُ ويَعْشِ ؛ لأنَّ الرُّكُوبَ قد يكونُ عَنَا لمَانَو فِي كَالنَّوْولِ ، ولأنَّه خَفَ الخَائِفِ أَوْلَى كالنَّوْولِ ، ولأنَّه يَسِيرًا ، فمثلُه فى حَقِّ الآمِنِ لا يُبْطِلُ ، ففى حَقِّ الخَائِفِ أَوْلَى كالنَّوْولِ ، ولأنَّه عَمَل قَمِل مَمْتَل عَرْبُ مَنْ عَلْ مَا مَضَى من صلاتِه ، فلم يَمْتَعْ صِحَّة الصلاةِ كالهَرَبِ .

⁽١٣) في الأصل : ١ مجزىء ، .

⁽١) في الأصل : ﴿ وَهَكَذَا ﴾ .

بابُ صلاةِ الكُسُوفِ

الكُسُوفُ والخُسُوفُ شَيْءٌ واحِدٌ ، وكِلَاهُما قد وَرَدَتْ به الأُخْبارُ ، وجاءَ القُرْآنُ بِلَفْظِ الخُسُوفِ .

٣١٩ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : (وَإِذَا حُسَفَتِ الشَّمْسُ أو القَمَرُ ، فَزِعَ النَّاسُ إلى الصَّلَاةِ ، إنْ أَحَبُّوا جَمَاعَةً ، وإن أَحَبُّوا فُرَادَى)

صَلَاةُ الكُسُوفِ ثَابِتَةٌ بِسُنَّةِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُهِ ، على ما سَنَدْكُرُه ، ولا نَعْلَمُ بين أَهْلِ العِلْمِ على أَنَها أَهْلِ العِلْمِ على أَنَها مَشْرُوعَةٌ لِحُسُوفِ القَمْرِ ، فَعَلَه ابنُ عَبَّاسٍ . وبه قال عَطَاءٌ ، والحسنُ ، والنَّحْعِيُ ، مَشْرُوعَةٌ لِحُسُوفِ القَمَرِ سُنَّةٌ . وحَكَى ابنُ عبد البَرِّ والشَّافِعِيُ ، وإسحاقُ . وقال مالِكُ: ليسَ لِكُسُوفِ القَمَرِ سُنَّةٌ . وحَكَى ابنُ عبد البَرِّ عنه ، وعن أبى حنيفة أنَّهما قالا : يُصَلِّى النّاسُ لِحُسُوفِ القَمَرِ وُحْدَانًا رَكْعَتَيْنِ عَنْ أبى حنيفة أنَّهما قالا : يُصَلِّى النّاسُ لِحُسُوفِ القَمَرِ وَحَدَانًا رَكْعَتَيْنِ وَكُعَيْنِ ، ولا يُصَلُّونَ جَمَاعَةً ؛ لأنَّ فى خُرُوجِهِمْ إليها مَشَقَّةٌ . ولَنا ، أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْكُ وَلَا اللّهِ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ وَلَوْ اللّهِ اللّهُ ، لا يَحْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ولا لِحَيَاتِه ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُوا » . مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . فأمَرَ بالصلاةِ لهما أَمْرًا واحدا . لِحَياتِه ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُوا » . مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . فأمَرَ بالصلاةِ لهما أَمْرًا واحدا . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، أنَّه صَلَّى بأهلِ البَصْرَةِ فى خُسُوفِ القَمَرِ رَكْعَتَيْنِ ، وقال : إنَّما

⁽١) أخرجه البخارى ، في : كتاب صلاة الكسوف ، وفي : باب صفة الشمس والقمر بحسبان ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب من جرّ إزاره من غير خيلاء ، من كتاب النكاح ، وفي : باب من جرّ إزاره من غير خيلاء ، من كتاب صلاة اللباس . صحيح البخارى ٢ / ٤٢ - ٤٩ ، ٧ / ٣٩ ، ٤ ، ١٨٢ . ومسلم ، في : كتاب صلاة الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٨ ، ٦٢٨ . ٦٢٨ . ٦٢٠ . كا أخرجه أبو داود ، في : باب صلاة الكسوف ، وباب من قال : أربع ركعات ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ٢ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ . والنسائى ، في : كتاب صلاة الكسوف ، أجتبى ٣ / ١٠١ - ١٢٤ . وابن ماجه ، في : باب با جاء في صلاة الكسوف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ١٠٠ - ١٠٤ . والدارمي ، في : باب الصلاة عند الكسوف ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٢٥٠ . والإمام مالك ، في : باب العمل في صلاة الكسوف من كتاب صلاة الكسوف . الموطأ ١ / ٢٥٠ ، ١٨٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٩٨ ، ٢٥٣ ، الكسوف من كتاب صلاة الكسوف . الموطأ ١ / ٢٨١ ، ١٨٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٩٨ ،

صَلَّيْتُ لأَنِّى رَأَيْتُ رسولَ اللهِ عَلَيْكَ يُصَلِّى (*) . ولأنّه أَحَدُ الكُسُوفَيْنِ ، فأشبَهَ كُسُوفَ الشَّمْسِ . ويُسَنُّ فِعْلُها جَماعَةً وَفُرادَى . وبهذا قال مالِكَ ، والشَّافِعيُّ . وحُكِى عن النَّوْرِيِّ أَنَّه قال : إِنْ صَلَّاهَا الإمامُ صَلُّوهَا معه ، وإلَّا فلا تُصَلُّوا . ولَنا ، وحُكِى عن النَّوْرِيِّ أَنَّه قال : إِنْ صَلَّاهَا الإمامُ صَلُّوهَا معه ، وإلَّنَه انافِلَةٌ ، / فجازَتْ في ٢٢٨/٢ وقولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ : ﴿ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا ﴾ . ولأنَّها نافِلَةٌ ، / فجازَتْ في ٢٢٨/٢ وإذا ثَبَتَ هذا فإنَّ فِعْلَها في الجَماعَةِ أَفْضَلُ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِةً فَعَلَها اللهُ عَلَيلِةً مَا النَّبِيَّ عَلِيلِةً فَعَلَها عَلَيلِةً مَا النَّبِي عَلَيلِةً فَعَلَها في المَسْجِدِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِةً فَعَلَها في المَسْجِدِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِةً فَعَلَها المَسْجِدِ ، فَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَه . رَوَاهُ البُخارِيُّ (*) . ولأَنَّ وقْتَ الكُسُوفِ يَضِيقُ ، فَخَرَجَ إِلَى المُصَلَّى احْتَمَلَ التَّجَلِّى قبلَ فِعلِها . وتُشْرَعُ في الحَضَرِ والسَّفَرِ ، فلو خَرَجَ إِلَى المُصَلَّى احْتَمَلَ التَّجَلِّى قبلَ فِعلِها . وتُشْرَعُ في الحَضَرِ والسَّفَرِ ، بإذْنِ الإمامِ وغيرِ إِذْنِه . وقال أبو بكرٍ : هي كصلاةِ العِيدِ ، فيها روايتانِ . ولَنا ، ولُونُ النَّبِي عَلِيلَةً أَشْبَهَتْ سَائِرَ النَّوافِلِ . وتُشْرَعُ في حَقِّ النِّسَاءِ ؛ لأَنَّ عائشَةَ وأَسْمَاءَ صَلَّتَا مع رسولِ اللهِ عَلِيلِكَ . رَوَاهُ وتُشْرَعُ في حَقِّ النِّسَاءِ ؛ لأَنَّ عائشَةَ وأَسْمَاءَ صَلَّتًا مع رسولِ اللهِ عَلِيلَةٍ . ويُسَنُّ أَن يُنادَى لها : الصَّلَاةَ جَامِعَةً ؛ لما رُوىَ عن عبدِ اللهِ بن اللهُ عَلِيلَةً أَنْ اللهُ عَلَيْكُ . اللهُ بن عَبدِ اللهِ بن اللهُ عَلَيْكُ ، ويُسَنُّ أَن يُنادَى لها : الصَّلَاةَ جَامِعَةً ؛ لما رُوىَ عن عبدِ اللهِ بن اللهِ بن ويُسَنَّ أَنْ يُنادَى لما : الصَّلَاةَ جَامِعَةً ؛ لما رُوىَ عن عبدِ اللهِ بن

[.] TO \$ () 7 A () 7 E (V7 / 7 (£YA (7) (7 - =

⁽٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الصلاة في خسوف القمر ، من كتاب صلاة الخسوف . السنن الكبرى / ٣٣٨ .

⁽٣) في : باب خطبة الإمام في الكسوف ، وباب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف ، من كتاب صلاة الكسوف ، وباب ذكر الكسوف . صحيح البخارى ٢ / ٤٣ ، ٤٥ . كما أخرجه مسلم ، في : باب صلاة الكسوف ، وباب ذكر عذاب القبر في صلاة الحوف ، من كتاب صلاة الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٦١٩ ، ٦٢١ . وأبو داود ، في : باب من قال : أربع ركعات ، من كتاب صلاة الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٦٩ . والنسائي ، في : باب نوع آخر ، من كتاب صلاة الكسوف . المجتبى ٣ / ١٠٩ ، ١٠٩ ، وان ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة الكسوف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ١٠٤ . والإمام مالك ، في : باب العمل في صلاة الكسوف ، من كتاب صلاة الكسوف . الموطأ الكسوف . المداد من كتاب صلاة الكسوف . الموطأ . ١٠٤ / ١٨٨ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٨٧ .

⁽٤) في : باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف ، من كتاب صلاة الكسوف . صحيح البخارى ٢ / ٤٦ . كما أخرجه مسلم، في: باب ماعرض على النبي عليه في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، من=

عمرو ، قال : لمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ على عَهْدِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ نُودِيَ بالصَّلَاةِ جَامِعَةً . مُتَّفَقّ عليه (°) . ولا يُسَنُّ لها أذانٌ ولا إقامةً ؛ لأنَّ النَّبِيّ عَيْضَةٍ صَلَّاهَا بغيرِ أذانٍ ولا إقامةٍ ، ولأنَّها مِن غيرِ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ ، فأَشْبَهَتْ سَائِرَ (١) النَّوَافِل .

• ٣٢ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِأُمِّ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ طَوِيلَةٍ ، يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ ، ثم يَرْكَعُ فَيُطِيلُ الرُّكُوعَ ، ثم يَرْفَعُ فَيَقْرَأُ ويُطِيلُ القِيَامَ ، وهو دُونَ القِيَامِ الأَوَّلِ ، ثم يَرْكَعُ فَيُطِيلُ الرُّكُوعَ ، وهو دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّل ، ثم يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ ، فإذا قَامَ فَعَلَ مِثْلَ ذلك ، فَيَكُونُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ، ثم يَتَشْهَدُ ويُسَلِّمُ)

وجُمْلَتُه أنَّ المُسْتَحَبَّ في صلاةِ الكُسُوفِ أن يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، يُحْرِمُ بالأُولَى ، وِيَسْتَفْتِحُ ، وِيَسْتَعِيذُ ، وِيَقْرَأُ الفاتِحَةَ وسُورَةَ البَقَرَةِ ، أو قَدْرَها في الطُّولِ ، ثم يَرْكَعُ فَيُسَبِّحُ اللهَ تَعَالَى قَدْرَ مائة آيَةٍ (١)، ثم يَرْفَعُ فيَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ . ثم يَقْرَأُ الفَاتِحَةَ وآلَ عِمْرَانَ ، / أو قَدْرَها ، ثم يَرْكَعُ بِقَدْرِ ثُلُتَى رُكُوعِهِ الْأُوَّل ، ثم يَرْفَعُ فَيُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ، ثم يَسْجُدُ فَيُطِيلُ السُّجُودَ فيهما ، ثم يَقُومُ إلى الرَّكْعَةِ الثانيةِ ، فَيَقْرَأُ الفاتِحَةَ وسُورَةَ النِّسَاءِ ، ثم يَرْكَعُ فَيُسَبِّحُ بِقَدْرِ ثُلُثَى تَسْبِيحِه في الثانية ، ثم يَرْفَعُ فَيَقْرَأُ الفَاتِحَةَ والمائِدَةَ ، ثم يَرْكَعُ فَيُطِيلُ دونَ الذي قبلَه ، ثم يَرْفَعُ فْيُسَمِّعُ وَيُحَمِّدُ ، ثم يَسْجُدُ فَيُطِيلُ ، فيكونُ الجَمِيعُ رَكْعَتَيْنِ ، في كُلِّ رَكْعَةٍ قِيامانِ

⁼ كتاب الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٣٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٤٥ .

⁽٥) أخرجه البخاري ، في : باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف ، وباب طول السجود في الكسوف ، من كتاب الكسوف . صحيح البخاري ٢ / ٤٥ ، ٤٥ . ومسلم ، في : باب ذكر النداء بصلاة الكسوف « الصلاة جامعة » ، من كتاب الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٢٦٧ . كما أخرجه النسائي ، في : باب نوع آخر ، وباب القول في السجود في صلاة الكسوف ، من كتاب صلاة الكسوف . المجتبي ٣ / ١١٢ ، ١٢٠ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٧٥ ، ٢٢٠ .

⁽٦) سقط من : الأصل .

⁽١) سقط من: ١، م.

وقِراءتانِ ورُكُوعانِ وسُجُودانِ . ويَجْهَرُ بالقِراءَةِ لَيْلًا كان أو نَهَارًا . وليس هذا التَّقْدِيرُ في القِراءَةِ مَنْقُولًا عن أَحمَدَ ، لكنْ قد نُقِلَ عنه أَنَّ الأُولَى أَطُولُ من الثانِيةِ ، وجاء التَّقْدِيرُ في حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْلِيلِّهِ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا ، نَحْوًا من سُورَةِ البَقَرةِ ، فرأيتُ قِرَاءَةَ رسولِ اللهِ عَلَيْلًا ، فرأيتُ أَنَّه قَرَأ في الرَّكْعَةِ الأُولَى سُورَةَ البَقَرةِ ، وفي الثانيةِ سُورَةَ آلِ عَمْرانَ ﴿) . وبهذا قال مالِكِ ، والشَّافِعِي ، إلَّا أَنَّهما قالا : لا يُطِيلُ السَّجُودَ . عَمْرانَ ﴿) . وبهذا قال مالِكِ ، والشَّافِعِي ، إلَّا أَنَّهما قالا : لا يَجْهَرُ في كُسُوفِ حكاه عنهما ابنُ المُنْذِرِ ؛ لأَنَّ ذلك لم يُنْقَلْ . وقالا : لا يَجْهَرُ في كُسُوفِ الشَّمْسِ ، ويَجْهَرُ في خُسُوفِ القَمْرِ . وَوَافَقَهم أبو حنيفة ، لِقَوْلِ عائشة : حَزَرْتُ قِرَاءَة رسولِ اللهِ عَيَّالِي القَمْرِ . وَوَافَقَهم أبو حنيفة ، لِقَوْلِ عائشة : حَزَرْتُ قِرَاءَة رسولِ اللهِ عَيَّالِي . ولو جَهَرَ بالزِرَاءَةِ لم تَحْتَجْ إلى الظَّنِ والتَّخْمِينِ . وكذلك قال ابنُ عَبَّاسٍ : قامَ قِيامًا طَوِيلًا ، نَحْوًا مِن سُورَةِ البَقَرةِ . ورَوَى سَمُرةً ، أَنَّ وكذلك قال ابنُ عَبَّاسٍ : قامَ قِيامًا طَوِيلًا ، نَحْوًا مِن سُورَةِ البَقَرةِ . ورَوَى سَمُرةً ، أَنَّ وكذلك قال ابنُ عَبَّاسٍ : قامَ قِيامًا طَوِيلًا ، نَحْوًا مِن سُورَةِ البَقَرةِ . قال التَرْمِذِيُ ('') : هذا ويَعَيْنَ حَسَنَ ('') صَحِيحٌ . ولأنَها صلاة نَهارٍ ، فلم يَجْهَرْ فيها كالظَّهْرِ . وقال أبو حنيفة : يُصَلِّى رَكْعَتْشِ كَصلاةِ التَّطَوُّعِ ؛ لما رَوى النَّعْمَانُ بن بَشِيرِ ، قال: انْكَسَفَتِ حَيْفة : يُصَلِّى رَكْعَتْشِ كَصلاةِ التَّطَوْعِ ؛ لما رَقِى النَّعْمَانُ بن بَشِيرٍ ، قال: الْكَسَفَتِ

⁽٢) أخرجه البخارى ، في : باب صلاة الكسوف في جماعة ، من كتاب الكسوف . صحيح البخارى ٢ / ٥٥ ، ٤٦ . ومسلم ، في : باب ما عرض على النبي عليه في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، من كتاب الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٢٠٢ . كا أخرجه أبو داود ، في : باب القراءة في صلاة الكسوف ، من كتاب صلاة الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٧٢ . والنسائي ، في : باب قدر القراءة في صلاة الكسوف ، من كتاب صلاة الكسوف ، المجتبى ٣ / ١١٨ ، ١٩١ . والإمام مالك ، في : باب العمل في صلاة الكسوف، من كتاب الكسوف، من كتاب الكسوف، من كتاب الكسوف ، الموطأ ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ . والإمام أحمد، في : المستد ٢ / ٢٩٨ ، ٣٥٨ . والإمام أحمد، في : باب القراءة في صلاة الكسوف ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٧١ .

⁽٤) فى : باب ما جاء كيف القراءة فى الكسوف ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذى ٣ / ٤٠ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من قال : أربع ركعات ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبى داود ١ / ٢٧٠ . ٢٧١ . والنسائى ، فى : باب نوع آخر ، وباب ترك الجهر فيها بالقراءة ، من كتاب الكسوف . المجتبى ٣ / ١١٤ ، ١٢٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة الكسوف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ١٤ ، ١٦ . ١٩٠ . ٢٠٠ .

⁽٥) سقط من : ١.

الشَّمْسُ على عَهْدِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ ، فَخَرَجَ فكان يُصَلِّى رَكْعَتْيْنِ ويُسَلِّمُ ، ويُصَلِّى ، وَرَوَه أَحمدُ (') ، عن عبدِ الوَهَابِ النَّقَفِيّ ، عن أَيُّوبَ ، عن / أَيى قِلَابَةَ ، عن النَّعْمَانِ . ورَوَى قَبِيصَةُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُم ، قال : ٢٢٩/٢ و فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا كَأْحَدَثِ صَلَاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ المَكْتُوبَةِ ، (') . ولَنا ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بَا فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا كَأْحَدَثِ صَلَاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ المَكْتُوبَةِ ، (') . ولَنا ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بَا اللهِ بَا أَنْ عَبْدَ اللهِ بَا عَمْرِو قال في صِفَةِ صلاةِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ في الكُسُوفِ : ثم سَجَدَ ، فلم اللهِ بَنْ يَكُدُ يَرْفَعُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (') . وفي حَدِيثِ عَائشةَ : ثم رَفَعَ ، ثم سَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا ، وهو طَويلًا ، وهو مُونَ القِيَامِ الأَوَّل ، ثم رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، وهو مُونَ القِيَامِ الأَوْل ، ثم رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، وهو دُونَ السُّجُودِ الأَوَّل . رَوَاه البُخَارِيُّ (') . وَثَوْ فَ خَدِيثٍ لا يَمْنَعُ مَشْرُوعِيَّتُه إذا ثَبَتَ عن (') النَّبِي اللهُ عَلَى اللهُ عَنه ، وفَعَلَهُ عبدُ اللهِ بنُ زيدِ وبِحَضْرَتِهِ البَرَاءُ بن عَازِبٍ وزَيْدُ بنُ أَرْفَمَ ، وبه قال أبو يوسفَ ، وإسحاقَ ، وابنُ وبِحَضْرَتِهِ البَرَاءُ بن عَازِبٍ وزَيْدُ بنُ أَرْقَمَ ، وبه قال أبو يوسفَ ، وإسحاقَ ، وابنُ النَّبِي وابنُ . ورَوَتْ عائشةً ، أَنَّ النَّبِي عَلَيْهُ ('' جَهَرَ في صلاةِ الخُسوفِ . مُتَّفَقً

عليه (١١) . وعن عُرْوَة ، عن عائشة ، أنَّ النَّبيُّ عَيْقِيُّهِ ١١) صَلَّى صلاة الكُسُوفِ ،

⁽٦) فى : المسند ٢٦٧/٤ ، ٢٦٩ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من قال يركع ركعتين ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبى داود ١ / ٢٧٢ . والنسائى ، فى : باب نوع آخر ، من كتاب الكسوف . المجتبى ٣ / ١١٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة الكسوف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠١ .

⁽٧) أخرجه أبو داود ، فى : باب من قال : أربع ركعات ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبى داود ١ / ٢٧١ . والإمام أحمد ، فى : المسند والنسائى ، فى : الم الله بناب توع آخر ، من كتاب الكسوف . المجتبى ٣ / ١١٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٢٠ . ٦ .

⁽٨) في : باب من قال يركع ركعتين ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٣ . كما أخرجه النسائى ، في : باب نوع آخر ، من كتاب الكسوف . المجتبى ٣ / ١١٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٥٩ .

⁽٩) هو ما تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٢ .

⁽١٠) في الأصل زيادة : ﴿ هذا ﴿ .

⁽١١-١١) سقط من : م .

⁽١٢) أخرجه البخاري، في: باب الجهر بالقراءة في الكسوف، من كتاب صلاة الكسوف. صحيح البخاري=

وجَهَرَ فيها بالقِرَاءَةِ . قال التَّرْمِذِيُّ (١٠) : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . ولائها كَافِلَةٌ شُرِعَتْ لها الجَمَاعَةُ ، فكان من سُننها الجَهْرُ كَصِلاةِ الاسْتِسْقاءِ والعِيدِ والتَرَافِيج . فأمّا قُولُ عائشة ، رَضِى الله عنها : حَزْرتُ قِرَاءَتَهُ . ففى إسْنادِه مقالٌ ؛ لأنّه من وَالَةِ ابن إسْحاقَ . ويَحْتَمِلُ أن تكونَ سَمِعَتْ صَوْتَهُ ولم تَفْهُمْ لِلْبُعْدِ ، أو قَرَأً من غيرِ أُولِ القُرْآنِ بِقَدْرِ البَقَرَةِ . ثم حَدِيثُنَا صَحِيحٌ صَرِيحٌ ، فكيف يُعَارَضُ بَمِثْلِ غيرِ أُولِ القُرْآنِ بِقَدْرِ البَقَرَةِ . ثم حَدِيثُنَا صَحِيحٌ صَرِيحٌ ، فكيف يُعَارَضُ بَمِثْلِ هذا ! وحَدِيثُ سَمُرةَ يجوزُ أنّه لم يَسْمَعْ لِبُعْدِه ؛ فإنَّ في حَدِيثِه : دُفِعْتُ إلى المَسْجِدِ ، وهو بِأَزَزِ (١٠) . يعنى مُغْتَصًّا بالزِّحامِ . قالَه الخَطَّابِيُّ (١٠) . ومَنْ هذا المَسْجِدِ ، وهو بِأَزَزِ (١٠) . يعنى مُغْتَصًّا بالزِّحامِ . قالَه الخَطَّابِيُّ (١٠) . ومَنْ هذا عَلْمُ مُنْ مُحْتَمِلٌ لِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ ، فكيف يُتْرَكُ من أَجْلِه الحَدِيثُ الصَّحِيحُ الصَّرِيحُ ! وقِياسُهم مُنْقِضٌ بالجُمُعَةِ والعِيدَيْنِ والاسْتِسْقاءِ ، وقِياسُ هذه الصَّلَقِ على هذه الصَّلَوَاتِ أُولَى من قِياسِها على من أَجْلِه الحَدِيثُ الصَّحِيحُ الصَّرِيحُ ! وقِياسُهم مُنْقِضٌ بالجُمُعَةِ والعِيدَيْنِ والاسْتِسْقاءِ ، وقِياسُ هذه الصلاةِ على هذه الصَّلَواتِ أُولَى من قِياسِها على الظُّهْرِ ؛ لِبُعْدِها منها ، وشَبَهِها بهذه . وأمَّا الدَّلِيلُ على صِفَةِ الصلاةِ ، فرَوَتْ والمَاللَةُ إلى المَسْجِدِ ، فقامَ ، وكَبَرَ ، وصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ ، فافْتَرَأُ رسولُ اللهِ عَلِيْكُ المَاسَجِدِ ، فقامَ ، وكَبَرَ ، وصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ ، فافْتَرَأً رسولُ اللهِ عَلِيْكَةً وَرَاءَهُ ، فافْتَرَأً رسولُ اللهِ عَلِيْكَةً وَرَاءَةً مَ فَالْمَا اللهُ عَلَيْكَةً المَاسَعِدِ اللهُ عَلَوْلَا اللهُ عَلَيْكَةً ، فالْقَرَأُ وسولُ اللهِ عَلَيْكَةً المَا اللهُ عَلَيْكَةً وَالْعَلَقَلَ ؟ وقِيامُ اللهُ عَلَى مَنْ عَلَى المَاسَعَةِ المَالَعَ المَاسَعِدِ ، فَلَامَ مَنَعَ مَلُولُ اللهُ عَلَى المُولِلَةُ المَاسَلَقِ اللهُ عَلَى المُنْ اللهُ المَنْ اللهُ عَلَى المَاسَدُ المَاسَلُهُ المَنْ اللهُ المُعْرَامِ اللهُ المَنْ المَنْ المَاسِولُ اللهُ عَلَى المَاسَدُ

= ٢ / ٤٩ . ومسلم ، في : باب صلاة الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٦٢٠ .

⁽١٣) في : باب ما جاء كيف القراءة في الكسوف ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذي ٣ / ٤١ . كما أخرجه البخارى ، في : باب الجهر بالقراءة في الكسوف ، من كتاب الكسوف . صحيح البخارى ٢ / ٤٩ . ومسلم ، في : باب صلاة الكسوف ، من كتاب الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٦٢٠ . وأبو داود ، في : باب القراءة في صلاة الكسوف ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٧١ . والنسائي ، في : باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، من كتاب الكسوف . المجتبى ٣ / ١٢٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٢٠ .

⁽۱٤) بأزز : أى بجمع كثير . وفي ا ، م : « بازر » .

وفى عون المعبود ٢ / ٤٦٠ : وإذا هو بارز . قال الحافظ ابن الأثير : جاء هذا الحديث هكذا فى سنن أبى داود ، وبارز ، براء ثم زاء ، من البروز وهو الظهور ، وهو تصحيف من الراوى ، قال الخطابى فى المعالم والأزهرى فى التهذيب : وإنما هو بأزز ، بباء الجر وهمزة مضمومة وزاءين معجمتين .

⁽١٥) في معالم السنن ١ / ٢٥٨ .

حَمِدَهُ ، رَبّنَا ولَكَ الحَمْدُ » . ثم قَامَ فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ، هي أَدْنَى من القِراءَة الأُولَى ، ثم كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، هو أَدْنَى من الرُّكُوعِ الأَوَّل ، ثم قال : الأُخْرَى (١١) مِثْلَ ذلك ، حتى اسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ، وانْجَلَتِ الأُخْرَى (١١) مِثْلَ ذلك ، حتى اسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ، وانْجَلَتِ الشَّمْسُ قبلَ أَن يَنْصَرِفَ . وعن ابنِ عَبَّاسٍ مثلُ ذلك ، وفيه أنَّه قام في الأُولَى قِيَامًا الشَّمْسُ قبلَ أَن يَنْصَرِفَ . وعن ابنِ عَبَّاسٍ مثلُ ذلك ، وفيه أنَّه قام في الأُولَى قِيَامًا طَوِيلًا نَحُوًا من سُورَةِ البَقَرَةِ . مُتَفَقَّ عليهما (١٧) . ولأنها صلاة يُشْرَعُ لها الاجتماعُ ، فخالَفَتْ سَائِرَ النَّوافِلِ ، كصلاةِ العِيدَيْنِ والاسْتِسْقاء ، فأمًا أَحَادِيثُهم في الأَخْدِيثُ والاسْتِسْقاء ، فأمًا أَحَادِيثُهم في النَّعْمانِ (١٩) فيه أنَّه يُصلِّى رَكْعَتَيْنِ ثم رَكْعَتَيْنِ ، حتى انْجَلَتِ الشَّمْسُ ، وحَدِيثُ وَبِيصَةَ (١٩) فيه أنَّه يُصلِّى رَكْعَتَيْنِ ثم رَكْعَتَيْنِ ، حتى انْجَلَتِ الشَّمْسُ ، وحَدِيثُ وَبِيصَةَ (١٩) فيه أنَّه يُصلِّى كَأَحْدَثِ صَلاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا . وأَحَدُ الحَدِيثَيْنِ يُخلِفُ اللَّعْمانِ (١٩) فيه أنَّه يُصلِّى كأَحْدَثِ صَلاةٍ صَلَيْتُمُوهَا . وأَحَدُ الحَدِيثَيْنِ يُخلِفُ اللَّعْمَانِ أَنْ يَعْمَانِ فيه أنَّه يُصلِّى كأَحْدَثِ صَلاةٍ صَلَّى رَكْعَيْنِ في كلِّ رَكْعَيْنِ وَلَا الأَخْذُ بأَحادِيثِنا أَوْلَى ؛ لِصِحَتِها وشُهْرَتِها ، والنَّعَارُضُ لَكان الأَخْذُ بأَحادِيثِنا أَوْلَى ؛ لِصِحَتِها وشُهْرَتِها والنَّقَةِ واللَّهُ وَيْلُ له : إنَّ أَخاكُ صَلَّى مَعْرُوهَ أنَّه قِيلَ له : إنَّ أَخاكُ صَلَّى مَعْمُونَةً أنَّه قِيلَ له : إنَّ أَخاكُ صَلَّى وَكُعَيْنِ . فقال : إنَّ أَخاكُ صَلَّى . فقد رُوىَ عن عُرْوَةَ أنَّه قِيلَ له : إنَّ أَخاكُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ . فقال : إنَّ أَخاكُ صَلَّى .

⁽١٦) في م: « الثانية » .

⁽١٧) الأول تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٢ .

والثانى تقدم تخريجه أيضا في صفحة ٣٢٤ .

⁽۱۸) تقدم تخریجه فی صفحه ۳۲۵.

⁽۱۹) تقدم تخريجه في صفحة ۳۲۵.

وما بعد هذا ساقط في : ١ ، إلى قوله : ٥ ثم حديث قبيصة ٤ . نقلة نظر .

^{(·} ٢) ذكره البخارى فى : باب خطبة الإمام فى الكسوف ، من كتاب الكسوف . صحيح البخارى ٢ / ٤٤ . وأخرجه البيهقى ، فى : باب الأمر بالفزع إلى ذكر الله وإلى الصلاة متى كسفت الشمس ، من كتاب صلاة الخسوف . السنن الكبرى ٣ / ٣٢٢ .

فصل: ومَهْمَا قَرَأَ به جازَ سَوَاءٌ كانت القِراءَةُ طَوِيلَةً أُو قَصِيرَةً. وقد رُوِىَ عن عائشة، أَنَّ رَسُولَ الله عَيَّالِيَّةِ كان يُصلِّى فى كُسُوفِ الشَّمْسِ والقَمَرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وقرأً فى الأُولَى بالعَنْكَبُوتِ والرُّومِ، وفى الثَّانِيَةِ بيسَ . أَخْرَجَه الدَّارَقُطْنِيُّ (٢١).

, 44./4

فصل: / ولم يَبْلُغْنَا عن أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ لها خُطْبَةً ، وأصْحابُنا على أنّها لا خُطْبَة لها . وهذا مذهب مالِكِ ، وأصْحَابِ الرَّأِي . وقال الشَّافِعِي : يَخْطُبُ كَخُطْبَتِي الجُمُعَةِ ؛ لما رَوَتْ عائشة ، رَضِي الله عنها ، أنَّ النَّبِي عَيِّلِيَّةِ انْصَرَفَ وقد انْجَلَتِ الشَّمْسُ ، فخطَبَ النَّاسَ ، وحَمِدَ الله ، وأثنى عليه ، ثم قال : « إنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ الله ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِه ، فَإِذَا الشَّمْسَ والقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ الله ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِه ، وَإِنَّهُ مَا أَنْ مَا أَعْدَ مُحَمَّدٍ ، واللهِ مَا أَحَدُ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ أن يَرْنِي عَبْدُهُ أَو تَرْنِي أَمَتُهُ ، يَا أُمَّة مُحَمَّدٍ لو تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمُ مَا أَحَدُ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ أن يَرْنِي عَبْدُهُ أَو تَرْنِي أَمَتُهُ ، يَا أُمَّة مُحَمَّدٍ لو تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمُ مَا أَحَدُ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ أَن يَرْنِي عَبْدُهُ أَو تَرْنِي أَمَتُهُ ، يَا أُمَّة مُحَمَّدٍ لو تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمُ مَا أَحَدُ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ أَن يَرْنِي عَبْدُهُ أَو تَرْنِي أَمَتُهُ ، يَا أُمَّة مُحَمَّدٍ لو تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمُ مَا أَحْدُ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ أَن يَرْنِي عَبْدُهُ أَو تَرْنِي أَمَتُهُ ، ولا يَا أَمَّة مُحَمَّدٍ لو تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمُ مَا أَمْرَهُم بالصَّلَاةِ والدُّعَاءِ والتَّكْبِيرِ والصَّدَقَةِ ، ولم يَأْمُوهم بخُطْبَةٍ ، ولو كانت مَنَا النَّهُ لأَمَرِهم بها ، ولأنَّها صلاةً يَفْعَلُها المُنْفَرِدُ في بَيْتِه ، فلم يُشْرَعْ لها نُحطَبَة ، وليس في خطَبَ السَّبِي عَلِيلِهُ بعدَ الصلاةِ لِيُعلِّمَهُم حُكْمَها ، وهذا مُخْتَصَّ به ، وليس في الخَبر ما يَذُلُ على أَنَّه خَطَبَ كخطَبَ كخطَب كخطَبه المُعْمَة .

فصل : ويُسْتَحَبُّ ذِكْرُ الله تعالى ، والدُّعَاءُ ، والتَّكْبِيرُ ، والاسْتِغْفارُ ،

⁽٢١) في : باب صفة الخسوف والكسوف وهيئتها ، من كتاب الكسوف . سنن الدارقطني ٢ / ٩٤ . (٢١) أخرجه البخارى ، في : باب الصدقة في الكسوف ، من كتاب الكسوف . صحيح البخارى ٢ / ٤٢ ، ٤٣ . ومسلم ، في : باب صلاة الكسوف ، من كتاب الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٦١٨ . كما أخرجه النسائى ، في : باب كيف الخطبة في الكسوف ، من كتاب الكسوف . المجتبى ٣ / ١٨٣ . والإمام مالك ، في : باب العمل في صلاة الكسوف ، من كتاب صلاة الكسوف . الموطأ ١ / ١٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٨٦ . والإمام أحمد ، في :

والصَّدَقَةُ ، والعِنْقُ ، والتَّقَرُّبُ إلى الله تعالى بما اسْتَطاعَ ؛ لخَبَرِ عائشةَ هذا . وفى خَبَرِ أَبى موسى : ﴿ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ تَعَالَى ، وَدُعَائِه ، واسْتِغْفَارِه ﴾ (٢٣) . ورُوِىَ عن أَسْمَاء ، أَنَّها قالتْ : إِنْ كُنَّا لَنُوْمَرُ بالعِنْقِ فى الكُسُوفِ (٢٤) . ولأنَّه تَخْوِيفٌ من الله تعالى ، فِينْبَغِي أَنْ يُبَادِرَ إِلى طَاعَةِ الله تعالى ، لِيكْشِفَه عن عِبادِه .

فصل: ومُقْتَضَى مذهبِ أَحمدَ أَنَّه يجوزُ أَن يُصَلِّى صلاةَ الكُسُوفِ على كُلِّ صِفَةٍ رُوِيَتْ عن النَّبِيِّ عَلِيلَةٍ ، كَقَوْلِه في صلاةِ الخَوْفِ ، إِلَّا أَنَّ اخْتِيارَهُ من ذلك الصلاة على الصّفةِ التي ذَكَرْنا. قال أحمدُ ، رَحِمهُ الله : رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ ، وعائشةُ ، في صلاةِ الكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ، / وأمَّا على فيقول : ٢٣٠/٢ سِتُّ رَكَعَاتٍ وأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ، / وأمَّا على فيقول : ٢٣٠/٢ سِتُّ رَكَعَاتٍ وأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ، / وكذلك حُذَيْفَةُ . وهذا ابنِ عَبَّاسٍ وعائشةَ . وَرُوِى عن ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّه صَلِّى سِتَّ رَكَعَاتٍ وأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ٥٠٠ . وكذلك حُذَيْفَةُ . وهذا قولُ إسحاقَ ، وابنِ المُنْذِرِ . وبَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ قالوا : تجوزُ صلاةُ الكُسُوفِ على كلِّ صِفَةٍ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ عَيِلِيَّ فَعَلَها ، وقد رُوِى عن عائشةَ وابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْلِيَّ فَعَلَها ، وقد رُوِى عن عائشةَ وابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ مَعَدَاتٍ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ مَعَلَها ، وقد رُوِى عن عائشةَ وابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ مَعَدَاتٍ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَها ، وقد رُوى عن عائشةَ وابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَها ، وقد رُوى عن عائشةَ وابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَها ، وقد رُوى عن عائشةَ وابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَه أَنَّه عَلَه الْهُ الْعَلَقِ مَ مَعَالَهُ الْعَلَهِ ، وَرُوى عنه أَنَّه عنه أَنَّه عنه أَنَّه الْعَلَهُ عَلَهُ الْعَلَهُ ، وَرُوى عنه أَنَّه الْفَالِعُ الْعَلَهُ ، وَرُوى عنه أَنَّهُ الْعَلَهُ ، وَرُوى عنه أَنَّه الْعَلَهُ وَلَوْلَ عنه أَنَّه الْعَلَهُ ، وَابْ الْعَلَهُ ، وَابْ عَلَهُ الْعَلَهُ ، وَابْ إِلْهُ عَلَهُ الْعَلَمُ الْعُلِلْعُ الْعَلَةُ عَلَهُ اللْعُلِكُ الْعَلَهُ ، وَابْ إِلْهُ الْعَلْقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَهُ ، وَابْ إِلَهُ اللْعَلَهُ ، وَابْ عَلَهُ اللْعَلَهُ ، وَالْعُلُهُ ، وَالْعَلَهُ ، وَالْعُلُهُ ، وَالْعُ اللْعُلُهُ ، وَالْعُلُهُ اللهُ الْعُلَهُ ، وَالْعُهُ اللهُ ال

⁽٣٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الذكر فى الكسوف ، من كتاب الكسوف . صحيح البخارى ٢ / ٤٨ . ومسلم ، فى : باب ذكر النداء بصلاة الكسوف و الصلاة جامعة » ، من كتاب الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٦٢٨ ، ١٣٩ ، والنسائى ، فى : باب الأمر بالاستغفار فى الكسوف ، من كتاب الكسوف . المجتبى ٣ / ١٢٨ .

⁽٢٤) أخرجه البخارى ، فى : باب من أحب العتاقة فى كسوف الشمس ، من كتاب الكسوف ، صحيح البخارى ٢ / ٤٧ . وأبو داود ، فى : باب العتق فيها ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبى داود ١ / ٢٧٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٤٥ .

⁽٢٥-٢٥) سقط من : ١ . نقلة نظر .

⁽٢٦) لم نجد عند مسلم حدیث ابن عباس هذا ، و إنما أخرج له حدیث ثمان رکعات فی أربع سجدات . انظر : کتاب الکسوف فی صحیح مسلم ۲ / ۹۱۸ – ۱۳۱ ، والفتح الربانی ۲ / ۲۱۶ . وذکر الزیلعی أن مسلما خرج حدیث ابن عباس . ولیس کذلك حیث اقتصرت روایته علی ذکر ثلاث رکعات فقط دون ذکر الرابعة كا فی الصحیح ۲ / ۲۲۰ وانظر نصب الرایة ۲ / ۲۲۲ . وقد أخرج روایة ابن عباس هذه بلفظها الترمذی ، فی : باب ما جاءفی صلاة الکسوف ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذی ۳ / ۳۰ .

صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وسَجْدَتَيْنِ ، فى كل رَكْعَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، والدَّارَقُطْنِيُّ (٢٧) ، بإسْنادِه عن طَاوُسٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، عن النَّبِيِّ عَلِيْكٍ . قال ابنُ المُنْذِرِ: ورَوْيْنا عن علي ، وابنِ عَبَّاسٍ ، أنَّهما صَلَّيا هذه الصَّلاة . وحُكِنى عن إسْحاقَ أنَّه قال : وَجْهُ الجَمْعِ بين هذه الأحادِيثِ ، أنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِكُ إنَّما كان يَزِيدُ فى الرُّكُوعِ إذا لم يَرَ الشَّمْسَ قد انْجَلَتْ ، فإذا انْجَلَتْ سَجَدَ ، فمِن هاهُنا صارَتْ زِيَادَةُ الرَّكَعاتِ ، ولا يُجَاوِزُ أَرْبَعَ رَكَعاتٍ فى كُلِّ رَكْعَةٍ ؛ لأنَّه لم يَأْتِنَا عن النَّبِيِّ عَيِّلَةٍ أَكْثَرُ من ذلك .

فصل: وصَلَاةُ الكُسُوفِ سُنَّةٌ مُوَّكَدةٌ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ فَعَلَها ، وأَمَر بها ، وَوَقْتُها مِن حين الكُسُوفِ إلى حين التَّجَلِّي ، فإن فاتَتْ لم تُقْضَ ؛ لأَنَّه رُويَ عن النَّبِيِّ عَلَيْكِ أَنه قال: « إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إلى الصَّلَاةِ حَتَّى تَنْجَلِيَ» (٢٨). فجعَلَ النَّبِي عَلَيْكِ أَنه قال: « إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إلى الصَّلَاةِ حَتَّى تَنْجَلِيَ» (٢٨). فجعَلَ الانْجِلاءَ غايَةً لِلصلاةِ . ولأَنَّ الصلاة إنَّما سُنَّتْ رَغْبَةً إلى الله في رَدِّها ، فإذا حَصَلَ ذلك حَصَلَ مَقْصُودُ الصلاةِ . وإن انْجَلَتْ وهو في الصلاةِ أَتَمَّها ، وخَقَفَها . وإن اسْتَتَرَتِ الشَّمْسُ والقَمَرُ بالسَّحَابِ ، وهما مُنْكَسِفَانِ ، صَلَّى ؛ لأَنَّ الأَصْلَ بَقَاءُ الكُسُوفِ . وإن غابَتِ الشَّمْسُ كَاسِفَةً ، أو طَلَعَتْ على القَمَرِ وهو خَاسِفٌ ، لم الكُسُوفِ . وإن غابَتِ الشَّمْسُ كَاسِفَةً ، أو طَلَعَتْ على القَمَرِ وهو خَاسِفٌ ، لم يُصَلِّى ؛ لأَنَّه قد ذَهَبَ وَقْتُ الانْتِفاعِ بِنُورِهِما . وإن غابَ القَمَرُ لَيْلًا ، فقال يُصَلِّى ؛ لأَنَّه قد ذَهَبَ وَقْتُ الانْتِفاعِ بِنُورِهِما . وإن غابَ القَمَرُ لَيْلًا ، فقال

أما حديث عائشة فقد أخرجه مسلم ، في : باب صلاة الكسوف ، من كتاب صلاة الكسوف .
 صحيح مسلم ٢ / ٦٢١

⁽۲۷) أخرجه مسلم ، فى : باب صلاة الكسوف ، من كتاب الكسوف . صحيح مسلم ۲ / ٦٢٠ . والدارقطنى ، فى : باب صفة صلاة الخسوف والكسوف وهيئتها ، من كتاب الكسوف . سنن الدارقطنى ٢ / ٦٣ .

⁽۲۸) أخرجه البخارى ، فى : باب الدعاء فى الخسوف ، من كتاب الكسوف . صحيح البخارى ٢ / ٤٨ ، ٤٩ . ومسلم ، فى : باب ما عرض على النبى علي في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، وباب ذكر النداء بصلاة الكسوف « الصلاة جامعة » ، من كتاب الكسوف . صحيح مسلم ٢ / ٦٢٢ ، ٦٣٠ . وأبو داود ، فى : باب من قال : أربع ركعات ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبى داود ١ / ٦١٩ . والنسائى ، فى : باب نوع آخر ، من كتاب الكسوف . المجتبى ٣ / ١١٠ ، ١١١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣١٨ ،

القاضى : يُصَلِّى ؛ لأنَّه لم يَذْهَبْ وَقْتُ الانْتِفاعِ بِنُورِهِ وضَوْئِه . ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يُصَلِّى ؛ لأَنَّ ما يُصَلِّى له قد غاب ، أَشْبَهَ ما لو غابَتِ الشَّمْسُ . وإن فَرغَ من / ٢٣١/٢ الصلاةِ والكُسُوفُ قَائِمٌ لم يَزِدْ ، واشْتَعَلَ بالذِّكْرِ والدُّعَاءِ ؛ لأَنَّ النَّبِّى عَلِيْكُ لم يَزِدْ على رَكْعَتَيْن .

> فصل : وإذا اجْتَمَعَ صلاتانِ ، كالكُسُوفِ مع غيرِه من الجُمُعَةِ ، أو العِيدِ ، أو صِلاةٍ مَكْتُوبَةٍ ، أو الوِتْرِ ، بَدَأ بأَخْوَفِهما فَوْتًا ، فإن خِيفَ فَوْتُهما بَدَأ بالصلاةِ الوَاجِبَةِ ، وإن لم يَكُنْ فيهما(٢٩) وَاجِبَةٌ كالكُسُوفِ والوِتْـرِ أَو التَّرَاوِيـج ، بَدَأ بآكِدِهما ، كالكُسُوفِ والوِتْرِ ، بَدَأُ بالكُسُوفِ ؛ لأنَّه آكَدُ ، ولهذا تُسَنُّ له الجَماعَةُ ، ولأنَّ الوِتْرَ يُقْضَى ، وصلاةُ الكُسُوفِ لا تُقْضَى . فإن اجْتَمَعَتِ التَّرَاوِيحُ والكُسُوفُ ، فبأيِّهما يَبْدَأُ ؟ فيه وَجْهانِ . هذا قولُ أصْحابِنَا . والصَّحِيحُ عندى أنَّ الصَّلَوَاتِ الوَاجِبِةَ التي تُصلَّى في الجَمَاعَةِ مُقَدَّمَةٌ على الكُسُوفِ بكلِّ حالٍ ؛ لأَنَّ تَقْدِيمَ الكُسُوفِ عليها يُفْضِي إلى المَشَقَّةِ ، لِإِلْزَامِ الحَاضِرِينَ بِفِعْلِها مع كَوْنِها ليست وَاجبَةً عليهم ، وانْتِظَارِهم لِلصلاةِ الوَاجِبَةِ ، مع أَنَّ فيهم الضَّعِيفَ والكَبيرَ وذَا الحاجَةِ . وقد أَمَرَ النَّبِيُّ عَلِيلًا بِتَخْفِيفِ الصلاةِ الوَاجِبَةِ ، كَيْلا يَشُقُّ على المَأْمُومِينَ ، فإلْحَاقُ المَشَقَّةِ بهذه الصلاةِ الطَّوِيلَةِ الشَّاقَّةِ ، مع أنَّها غيرُ وَاجِبَةٍ ، أَوْلَى ، وَكَذَلَكُ الْحُكْمُ إِذَا اجْتَمَعَتْ مع التَّرَاوِيجِ ، قُدِّمَت التَّرَاوِيحُ لذلك ، وإن اجْتَمَعَتْ مع الوِتْرِ في أَوَّل وَقْتِ الوَتْرِ ، قُدِّمَتْ ؛ لأَنَّ الوِتْرَ لا يَفُوتُ ، وإن خِيفَ فَوَاتُ الوِتْرِ قُدِّمَ ؛ لأنَّه يَسِيرٌ يُمْكِنُ فِعْلُه وإِدْرَاكُ وَقْتِ الكُسُوفِ ، وإن لم يَبْقَ إلَّا قَدْرُ الوتْر ، فلا حاجَةَ بالتَّلَبُّس بصلاةِ الكُسُوفِ ؛ لأنَّها إنَّما تَقَعُ في وَقْتِ النَّهْي . وإن اجْتَمَعَ الكُسُوفُ وصلاةُ الجِنازَةِ ، قُدِّمَت الجِنازَةُ وَجْهًا واحِدًا ؛ لأن المَيِّتَ يُخافُ عليه ، واللهُ أعلمُ .

⁽٢٩) في الأصل : ﴿ فيها ﴾ .

فصل: إذا أَذْرَكَ المَأْمُومُ الإمامَ في الرُّكُوعِ الثَّانِي ، احْتَمَلَ أَنْ تَفُوتَهُ الرَّكُعَةُ . قال القاضى: لأنَّه قد فاتَهُ من الرَّكْعَةِ رُكُوعٌ ، أَشْبَهَ ما لو فاتَهُ الرُّكُوعُ مِن غيرِ قال القاضى: لأنَّه قد فاتَهُ من الرَّكْعَةِ رُكُوعٌ ، أَشْبَهَ ما لو فاتَهُ الرُّكُوعُ مِن غيرِ ٢٣١/٢ هذه الصلاة . ويَحْتَمِلُ أَنَّ صلاتَهُ / تَصِحُّ ؛ لأنَّه يجوزُ أَن يُصَلِّى هذه الصلاة برُكُوعٍ واحِدٍ ، فاجْتُزِئَ به في حَقِّ المَسْبُوقِ . والله أعلمُ .

٣٢١ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِذَا كَانَ الْكُسُوفُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ (١) ، جَعَلَ مَكَانَ الصَّلَاةِ لا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

رُوِى ذلك عن الحسن ، وعطاء ، وعِكْرِمة بن خالد ، وابن أبى مُلَيْكة ، وعَمْرِو ابن شُعَيْبٍ ، وأبى بَكْرِ بن محمد بن عَمْرِو بن حَرْمٍ ، ومالِكِ ، وأبى حنيفة ، خِلافًا للشَّافِعِيِّ . وقد مَضَى الكلامُ في هذا . ونصَّ عليه أحمد . قال الأثرَمُ : سمعتُ أبا عبد الله يُسْأَلُ عن الكُسُوفِ يكونُ في غيرِ وَقْتِ الصلاةِ ، كيف يَصْنَعُونَ ؟ قال : يَذْكُرُونَ الله ، ولا يُصَلَّونَ إلّا في وَقْتِ صلاةٍ . قِيلَ له : وكذلك بعد الفَجْرِ ؟ قال : يَذْكُرُونَ الله ، ولا يُصَلَّونَ إلّا في وَقْتِ صلاةٍ . قِيلَ له : وكذلك بعد الفَجْرِ ؟ قال : نعم ، لا يُصَلُّونَ . وَرُوِى عن قَتَادَة ، قال : انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ بعدَ العَصْرِ ، ونحنُ بمَكَّة ، فقامُوا قِيامًا يَدْعُونَ ، فسألتُ عن ذلك عَطاء ، قال : هكذا يَصْنَعُونَ ، فسألتُ عن ذلك عَطاء ، قال : هكذا يَصْنَعُونَ ، فسألتُ عن ذلك عَطاء ، قال الرَّهْرِيَ ، قال : هكذا يَصْنَعُونَ . وَرَوَى إسماعِيلُ بنُ سَعِيدٍ ، عن فسألتُ عن ذلك الزُّهْرِيَ ، قال : هكذا يَصْنَعُونَ . وَرَوَى إسماعِيلُ بنُ سَعِيدٍ ، عن أحمد ، أنَّهم يُصَلُّونَ الكُسُوفَ في أوقاتِ النَّهِي ، قال أبو بكر عبدُ العزيزِ : وبالأوَّل أَحْمَدَ ، أنَّهم يُصَلُّونَ الكُسُوفَ في أوقاتِ النَّهِي ، قال أبو بكر عبدُ العزيزِ : وبالأوَّل أَوْمُ . وهو أَظْهَرُ القَوْلَيْنِ عندِى ، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ في ذلك في بَابِه () .

فصل : قال أصْحَابُنا : يُصَلِّى لِلزَّلْزَلَةِ كصلاةِ الكُسُوفِ . نصَّ عليه . وهو

⁽١) في الأصل: ﴿ صلاة ﴾ .

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الآيات ، من كتاب الصلاة . المصنف ٣ / ١٠٥ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الصلاة إذا انكسفت الشمس بعد العصر ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / ٤٧٢ .

⁽٣) تقدم في ٢ / ٣٣٥ .

مذهبُ إسْحاقَ ، وأبي تُوْرِ . قال القاضى : ولا يُصلِّى لِلرَّجْفَةِ ، والرِّيجِ الشَّدِيدَةِ ، والظُّلْمَةِ ، ونَحْوِها . وقال الآمِدِيُّ : يُصلِّى لذلك ، ولِرَمْي الكَواكِبِ والصَّواعِقِ وَكَثْرَةِ المَطَرِ . وحَكاهُ عن ابن أبى موسى . وقال أصْحَابُ الرَّأي : الصَّلَاةُ لِسَائِرِ الآياتِ حَسنَةٌ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ عَلَلَ الكُسُوفَ بأنَّه آيةٌ من آياتِ اللهِ تَعالى ، يحَوِّفُ بها عِبادَهُ ، وصلَّى ابنُ عَبَّاسٍ لِلزَّنْزَلَةِ بالبَصْرَةِ . رَوَاه سَعِيدٌ (٤) . وقال يحَوِّفُ بها عِبادَهُ ، وصلَّى لبنُ عَبَّاسٍ لِلزَّنْزَلَةِ بالبَصْرَةِ . رَوَاه سَعِيدٌ (٤) . وقال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ : لا يُصلِّى لِشِيءِ من الآياتِ سِوَى الكُسُوفِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ للهُ عَصْرِه بعضُ هذه الآياتِ ، وكذلك خُلفَاؤُه . / وَوَجْهُ ٢٣٢/٢ للمَّلِي لِلنَّانِلَةِ فِعْلُ ابنِ عَبَّاسٍ ، وغيرُها لا يُصَلِّى له ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُم لم يُصلِّى لها ، واللهُ أعلمُ .

⁽٤) أخرجه البيهقى ، فى : باب من صلى فى الزلزلة بزيادة عدد الركوع والقيام قياسا على صلاة الخسوف . السنن الكبرى ٣ / ٣٤٣ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى الصلاة فى الزلزلة ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / ٤٧٢ .

باب صلاة الاستسقاء

صَلَاةُ الاسْتِسْقَاءِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، ثَابِتَةٌ بِسُنَّةِ رسولِ اللهِ عَلَيْكَةٍ وَخُلَفَائِه ، رَضِيَ الله عنهم .

٣٧٢ – مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ الله : (وَإِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ ، واحْتَبَسَ القَطْرُ ، حَرَجُوا مَعَ الْإِمَامِ ، فَكَانُوا فِي خُرُوجِهِمْ ، كما رُوِى عَنِ النَّبِيِّ وَاحْتَبَسَ القَطْرُ ، حَرَجَ وَمَعَ الْإِمَامِ ، فَكَانُوا فِي خُرُوجِهِمْ ، كما رُوِى عَنِ النَّبِيِّ وَالنَّبِيِّ ، أَنَّه كَانَ إِذَا حَرَجَ (إلَى الاسْتِسْقَاءِ ') ، حَرَجَ مُتَوَاضِعًا ، مُتَبَدِّلًا ، مُتَخَشِّعًا ، مُتَضَرِّعًا) .

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ السَّنَةَ الخُرُوجُ لِصلاةِ الاسْتِسْقاءِ على هذه الصِّفَةِ المَذْكُورَةِ ، مُتَوَاضِعًا لِلهِ تعالى ، مُتَبَدِّلًا ، أَى فَى ثِيَابِ البِذْلَةِ ، أَى لا يَلْبَسُ ثِيابَ الزِّينَةِ ، ولا يَتَطَيَّبُ ؛ لأَنَّه من كالِ الزِّينَةِ ، وهذا يَوْمُ تَواضُعِ واسْتِكانَةٍ ، ويكونُ مُتَخَشِّعًا فى مَشْيِهِ وجُلُوسِه ، فى خُضُوعٍ ، مُتَضَرِّعًا (آلِل اللهِ آ) تعالى ، مُتَذَلِّلًا له (آ) ، رَاغِبًا إليه . قال ابنُ عَبَّاسٍ : خَرَجَ رسولُ اللهِ عَلَيْكُ للاسْتِسْقَاء مُتَبَذِّلًا ، مُتَواضِعًا ، مُتَخَشِّعًا ، مُتَضَرِّعًا ، حتى أَتَى المُصلَّى ، فلم يَخْطُبْ كخُطْبَتِكم هذه ، ولكنْ لم يَزُلُ فى الدُّعاءِ والتَّضَرُّعِ والتَّكْبِيرِ ، وصلَّى رَكْعَتَيْنِ كَا كان يُصلِّى فى العِيدِ . قال التَّرْمِذِيُ فَى العِيدِ . قال التَّرْمِذِيُ فَى العِيدِ . قال التَّرْمِذِيُ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (اللهِ عَيْثُ حَبُ التَّيْظِيفُ بِالمَاءِ ، التَّرْمِذِيُ اللهُ عَلَيْ فَى العِيدِ . قال التَّرْمِذِيُ اللهُ عَلَيْ عَسَنٌ صَحِيحٌ (اللهِ عَلَيْ فَى العَيدِ . قال التَّرْمِذِيُ اللهُ عَلَيْ فَى العَيدِ . والتَّرِيفُ عَسَنٌ صَحِيحٌ (اللهُ عَلَيْ فَى العَيْكِ بَالمَاء ، اللهُ عَلَيْ فَى المُعَلَّى عَلَيْ اللهُ عَلَيْنِ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْلُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ الله

⁽۱-۱) في ١ ، م: « للاستسقاء » .

⁽٢-٢) في ا ، م : « لله » .

⁽٣) سقط من : الأصل .

⁽٤) في : باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذي ٣ / ٣١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٦٥ . والنسائي ، في : باب الحال التي يستحب للإمام أن يكون عليها إذا خرج ، وباب جلوس الإمام على المنبر للاستسقاء ، وباب كيف صلاة الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . المجتبى ٣ / ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، من كتاب إقامة الصلاة سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٠ ، ٢٦٩ ، ٣٥٥ .

⁽٥) سقط من : ١ .

واسْتِعمالُ السِّواكِ وما يَقْطَعُ الرَّائِحَةَ ، ويُسْتَحَبُّ الخُرُو جُ لِكَافَّةِ النَّاسِ ، وخُرُو جُ مَن كان ذَا دِينِ وسَتْرٍ وصَلاحٍ ، والشُّيُوخُ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا ؛ لأَنَّه أَسْرَعُ للإجابَةِ . فأمَّا الشَّوَابُ وذَواتُ فأمَّا النَّسَاءُ فلا يُسْتَحَبُ لَهُنَّ الخُرُو جُ ؛ لأَنَّ الضَّرَرَ في خُرُو جِهِنَّ أَكْثَرُ من النَّفْع . ولا الهَيْعَةِ ، فلا يُستَحَبُ لَهُنَّ الخُرُو جُ ؛ لأَنَّ الضَّرَرَ في خُرُو جِهِنَّ أَكْثَرُ من النَّفْع . ولا يُستَحَبُ إِخْواجُ البَهائِمِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلَةً / لم يَفْعَلْهُ . وإذا عَزَمَ الإمامُ على ٢٣٢/٢ يُستَحَبُ إِخْواجُ البَهائِمِ ؛ لأَنَّ النَّبِي عَلِيلَةً / لم يَفْعَلْهُ . وإذا عَزَمَ الإمامُ على ٢٣٢/٢ الخُرُوجِ ، اسْتُجِبَ أَن يَعِدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فيه ، ويَأْمُرهم بالتَّوْبَةِ من المَعاصِى ، والصَّيامِ ، والصَّدَقَةِ ، وتَرْكِ التَّشَاحُنِ ، ليكونَ المَعاصِى ، والحَيْبِ ، والصَّدَقَةِ ، وتَرْكِ التَّشَاحُنِ ، ليكونَ المَعاصِى سَبَبُ الجَدْبِ ، والصَّدَقَةِ ، وتَرْكِ التَّشَاحُنِ ، ليكونَ المَعاصِى سَبَبُ الجَدْبِ ، والطَّاعَةُ تكونُ سَبَبًا لِلْبَرَكَاتِ ، فَالسَّمَاءِ قال الله تعالى : ﴿ وَلُو أَنَّ أَهُلَ القُرَى آمَنُواْ وَآتَقُواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضَ وَلَكِنْ كَذَّبُواْ فَأَخُذْناهُمْ بِمَا كَانُوا يَكُسِبُونَ ﴾ (١٠) .

٣٢٣ ـ مسألة ؛ قال : ﴿ فَيُصَلِّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ ﴾

لا نَعْلَمُ بِينِ القَائِلِينَ بِصلاةِ الاسْتِسْقاءِ خِلافًا فِي أَنَّهَا رَكْعَتانِ ، واخْتَلَفَتِ الرِّوايَةُ فِي صِفَتِها ، فَرُوِى أَنَّه يُكَبِّرُ فيهما كَتَكْبِيرِ العِيدِ سَبْعًا فِي الأُولَى ، وخمْسًا في الثانية . وهو قَوْلُ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ ، وعمرَ بن عَبدِ العَزِيزِ ، وأبي بكرِ بن محمدِ بن عَمْرِو بن حَرْمٍ ، ودَاوُدَ ، والشَّافِعِيِّ . وحُكِى عن ابنِ عَبَّاسٍ ؛ وذلك لِقَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ ؛ في عَرْمِ بن محمدٍ ، عن في حَدِيثِه : وصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، كَا كَان يُصَلِّى فِي العِيدِ . ورَوَى جعفرُ بنُ محمدٍ ، عن أبي مَا النَّبِيَّ عَلِيْلَةً ، وأبابكر ، وعمر ، كانوايُصَلُّونَ صلاةَ الاسْتِسْقاءِ ، يُكَبِّرُونَ فيها أبيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْلَةً ، وأبابكر ، وعمر ، كانوايُصَلُّونَ صلاةَ الاسْتِسْقاءِ ، يُكَبِّرُونَ فيها سَبْعًا وَحَمْسًا (') . والرَّوَايَةُ الثانيةُ ، أَنَّه يُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ كَصلاةِ التَّطُوعُ عِ. وهو مَذْهَبُ مَالِكِ ، والأَوْايِقُ ، وأبي ثَوْرٍ ، وإسحاقَ ؛ لأَنَّ عبدَ اللهِ بنَ زيدٍ قال: اسْتَسْقَى النَّبِيُّ عَلَيْكِ ، والأَوْايِّة ، وصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وقَلَبَرِدَاءَهُ . مُتَّفَقَ عليه ('). ورَوَى أبو اسْتَسْقَى النَّبِيُ عَلَيْكُ ، فصلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وقَلَبَرِدَاءَهُ . مُتَّفَقَ عليه ('). ورَوَى أبو

⁽٦) سورة الأعراف ٩٦ .

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الاستسقاء ، من كتاب الصلاة . المصنف ٣ / ٨٥ .

⁽٢) أخرجهالبخارى، في : باب تحويل الرداءفي الاستسقاء ، وباب صلاة الاستسقاء ركعتين ، وباب=

هُرَيْرَةَ نَحْوَه (٢) . ولم يَذْكُر التَّكْبِيرَ ، وظَاهِرُه أَنَّه لم يُكَبِّرَ ، وهذا ظَاهِرُ كَلاَمِ الْخِرَقِيِّ ، وكيفما فَعَلَ كان جَائِزًا حَسَنًا . وقال أبو حنيفة : لا تُسَنُّ الصلاة للاسْتِسْقاءِ ، ولا الحُروجُ لها ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهِ اسْتَسْقَى على المِنْبَرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، للاسْتِسْقاءِ ، ولا الحُروجُ لها ؛ لأنَّ النَّبِيِّ عَلِيلِهِ اسْتَسْقَى على المِنْبَرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، ولم يُصلِّ لها ، واسْتَسْقَى عمرُ بِالعَبَاسِ ولم يُصلِّ ، وليس هذا بِشيءِ ، فإنَّه قد ثَبَت بما رَوَاهُ عبدُ اللهِ بنُ زيد ، وابنُ عَبَّاسٍ ، وأبو هُرَيْرَةَ أَنَّه حَرَجَ وصلَّى ، وما ثَبَت مَا رَوَاهُ عبدُ اللهِ بنُ زيد ، وابنُ عَبِوزُ الدُّعاءُ بغيرِ صلاةٍ ، وفِعلُ النَّبِيِّ عَلِيلِهُ لما ذَكُرُوهُ لا يُعْلَى ما ذَكُرْنَاهُ ، بل قد فَعَلَ النَّبِيُّ عَلِيلِهُ الأَمْرَيْنِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : ثَبَت أَنَّ النَّبِي عَلِيلِهُ صَلَّى صَلاةَ الاسْتِسْقَاءِ ، وخطَبَ . وبه قال عَوَامُ أَهْلِ العِلْمِ إلَّا وَبَتَ أَنَّ النَّبِي عَلِيلُهُ مَنْ وَبِعَلَى اللَّهِ الْعِلْمِ إلَّا وَبَعْلَ النَّبِي عَلِيلُهُ مَنِي المُنْافِقِ ؛ لمَ المَوْمَ وَحَوَلَ رِدَاءَهُ ، والسَّنَةُ أَبُو يوسفَ ، ومحمدُ بن الحسنِ ، فوافقا سائِرَ العُلَماءِ ، والسَنَّةُ أَبا حنيفة ، وَخَالَفَهُ أَبُو يوسفَ ، ومحمدُ بن الحسنِ ، فوافقا سائِرَ العُلَماءِ ، والسَّنَّةُ يُسْتَعْنَى بها عن كلِّ قَوْلٍ . ويُسَنَّ أَن يَجْهَرَ بالقِراءَةِ ؛ لما رَوَى عبدُ اللهِ بنُ زيدٍ ، يُسْتَعْنَى ، جَهَرَ فيهما بالقِرَاءَةِ . مُتَفَقً عليه (°) . وإن قَرَأُ فيهما به ﴿ سَبِّحِ سَبِّعِي عليه مَا عَن كَالَةُ فيهما به ﴿ سَبِّعِ عَلَيْ وَانَقَلَ عليه (°) . وإن قَرَأُ فيهما به ﴿ سَبِّعَ عَلَيْ وَانَ قَرَأُ فيهما به ﴿ سَبِّعِ سَبِّعَ عَلَيْ وَانَ قَرَأُ فيهما به ﴿ سَبِّعِ سَبِّعِ عَلَيْ وَانَ قَرَا فيهما به ﴿ سَبِّعِ سَبِّعِ عَلَى الْقِبْلَةِ وَانَ قَرَأُ فيهما به ﴿ سَبِّعِ الْعَلَى الْقَرْقُ عَلَيْ وَانَ قَرَاهُ فيهما به ﴿ سَنَّا الْقِبْلُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَنْقُ عَلَيْ وَالْعَلَا الْعَلَمُ وَالْعَلَامِ الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَيْقِ الْعَلَمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَمُ اللّهُ الْعَلَى الْعَلَمُ اللّهُ الْع

ي بر

⁼ الاستسقاء في المصلى ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخارى ٢ / ٣٤ ، ٣٩ . ومسلم ، في : أول كتاب الاستسقاء . صحيح مسلم ٢ / ٦١١ . كما أخرجه أبو داود ، في : أول كتاب الاستسقاء ، وباب في أى وقت يحول رداءه إذا استسقى ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذي ٣ / ٣٠ . والنسائي ، في : باب خروج الإمام إلى المصلى للاستسقاء ، وباب تقليب الإمام الرداء عند الاستسقاء ، وباب رفع الإمام يده ، وباب الصلاة بعد الدعاء ، من كتاب الاستسقاء . المجتبى ٣ / ١٦٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن الدارمي ١ / ١٦٠ . والإمام مالك ، في : باب العمل في صلاة الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن الدارمي ١ / ٣٦٠ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . الموطأ ١ / ١٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٩ ، ٤٠ ، ١٤ .

⁽٤) يأتى فى آخر المسألة ٣٢٦ .

⁽٥) أخرجه البخارى ، فى : باب الجهر بالقراءة فى الاستسقاء ، وباب كيف حول النبى عَلَيْكُ ظهره إلى الناس ، من كتاب الاستسقاء ٢ / ٣٩ ، ٣٩ . ومسلم ، بدون ذكر « جهر فيهما بالقراءة » ، فى : أول كتاب الاستسقاء . صحيح مسلم ٢ / ٦١١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : أول كتاب الاستسقاء . سنن أبى داود ١ / ٢٦٥ . والترمذى، فى : باب ماجاء فى صلاة الاستسقاء ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذى =

اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ ، و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ٱلْغَاشِيَةِ ﴾ فحسن لِقَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ : صَلَّى رَكْعَتْيْنِ ، كَا كَان يُصَلِّى فى العِيدِ . ورَوَى ابنُ قُتْيْبَةَ ، فى ﴿ غَرِيبِ السَّجِدَيْثِ » (١) ، بإسْنادِه عن أنس ، أنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهِ حَرَجَ للاسْتِسْقاءِ ، فتقدَّمَ فصَلَّى بهم رَكْعَتَيْنِ ، يَجْهَرُ فيهما بالقِراءَة ، وكان يَقْرَأُ فى العِيدَيْنِ والاسْتِسْقاءِ ، فى الرَّحْعَةِ الأُولَى بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ ، و ﴿ سَبِّحِ آسْمَ رَبِّكَ ٱلأَعْلَى ﴾ ، وفى الرَّحْعَةِ الثانيةِ بِفاتِحَةِ الكِتابِ ، و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ ﴾ .

فصل: ولا يُسَنُّ لها أَذَانٌ ولا إِقَامَةٌ . ولا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا . وقد رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، قال : خَرَجَ رسول الله عَيْقِيةٍ يَوْمًا يَسْتَسْقِى ، فصَلَّى بنا رَكْعَتَيْنِ ، بلا أَذَانِ ولا إِقَامَةٍ ، ثَم خَطَبَنَا ، ودَعَا الله تعالى ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ نحو القِبْلَةِ ، رَافِعًا يَدَيْه ، وقلَبَ رِدَاءَهُ ، فجعَلَ الأَيْمَنَ على الأَيْسَر ، والأَيْسَرَ على الأَيْمَن . رَوَاهُ الأَثْرُمُ (٧ . ولأنّها صلاةً نَافِلَةٍ ، فلم يُؤذّن لها كسائِرِ النَّوافِل . قال أَصْحابُنا : ويُنادَى لها : الصَّلاة جَامِعَةً . كَقَوْلِهِم في صلاةِ العِيدِ والكُسُوفِ .

فصل: وليس لِصلاةِ الاستِسْقاءِ وَقْتٌ مُعَيَّنٌ ، إِلَّا أَنَّها لا تُفْعَلُ في وَقْتِ النَّهْي بغيرِ خِلافٍ ؛ لأَنَّ وَقْتَها مُتَّسِعٌ ، فلا حاجَةَ إلى فِعْلِها في وَقْتِ النَّهْي ، والأَوْلَى فِعْلُها في وَقْتِ النَّهْي ، والأَوْلَى فِعْلُها في وَقْتِ النَّهْي ، والأَوْلَى فِعْلُها في وَقْتِ العِيدِ ؛ لما رَوَتْ عائشةُ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَيْقِيلِهِ خَرَجَ حينَ بَدَا حَاجِبُ الشَّمْس . / رَوَاه أَبو دَاوُدَ^(۸) . ولأَنَّها تُشْبِهُهَا في المَوْضِعِ والصِّفَةِ ، فكذلك في ٢٣٣/٢ ظ

(المغنى ٣ / ٢٢)

 $^{= \}pi / \pi$. والنسائى ، فى : باب تحويل الإمام ظهره إلى الناس عند الدعاء فى الاستسقاء ، وباب الجهر بالقراءة فى صلاة الاستسقاء . من كتاب الاستسقاء . المجتبى $\pi / \pi / \pi$. 177 ، 177 . والإمام أحمد ، فى : المسند $\pi / \pi / \pi$. 21 ، 20 ، 21 .

⁽٦) لم نجده في غريب الحديث المطبوع .

⁽٧) وأخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه / ٧) . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٢٣ .

⁽٨) في : باب رفع اليدين في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٦٧ .

الوَقْتِ ، (إِلَّا أَنَّ) وَقَتَها لا يَفُوتُ بِزَوَالِ الشَّمْسِ ، لأَنَّها ليس لها يَوْمٌ مُعَيَّنٌ ، فلا يكونُ لها وَقْتٌ مُعَيَّنٌ . وقال ابنُ عبدِ البَرِّ : الخُرُوجُ إليها عند زَوالِ الشَّمْسِ ، عند جَماعَةِ العُلَمَاءِ ، إِلَّا أَبَا بكرِ ابن حَزْمٍ (' ') . وهذا على سَبِيلِ الاختِيارِ ، لا أَنَّه يَتَعَيَّنُ فِعْلُها فيه .

٤ ٣٢ ـ مسألة ؛ قال : (ثُمَّ يَحْطُبُ ، ويَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ)

الْحُتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ في الْحُطْبَةِ للاسْتِسْقاءِ ، وفي وَقْتِها ، والمَسْهُورُ أَنَّ فيها خُطْبَةً ، بعد الصلاةِ . قال أبو بكرٍ : اتَّفَقُوا عن أبي عبد الله أَنَّ في صلاةِ الاسْتِسْقاءِ خُطْبَةً ، وصَعُودًا على المِنْبَرِ . والصَّحِيحُ أَنَّها بعد الصلاةِ . وبهذا قال مالِكَ ، والشَّافِعِيُ ، وحمدُ بن الحسنِ . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : وعليه جَماعَةُ الفُقهاءِ ؛ لقولِ أَنِي هُرَيْرَةَ : صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُم خَطَبَنَا . ولقولِ ابنِ عَبَّاسٍ : صَنَعَ في الاسْتِسْقاءِ ، كا صَنَعَ في العيدَيْنِ ، ولأَنَّها صَلَاةً ذاتُ تَكْبِيرٍ ، فأَشْبَهَتْ صلاةَ العِيدِ . والرَّوَايَةُ الثانيةُ ، أَنَّه العِيدَيْنِ . ولأَنَّها صَلَاةً ذاتُ تَكْبِيرٍ ، فأَشْبَهَتْ صلاةَ العِيدِ ، وأبانَ بن عثانَ ، وهِشَامِ يَخْطُبُ قبلَ الصلاةِ . رُوِيَ ذلك عن عمرَ ، وابنِ الزُّبيْرِ ، وأبانَ بن عثانَ ، وهِشَامِ ابن إسماعِيلَ (') ، وأبي بكرِ بن محمدِ بن عَمْرِو بن حَرْمٍ . وذَهَبَ إليه اللَّيْثُ بنُ ابن إسماعِيلَ (') ، وأبي بكرِ بن محمدِ بن عَمْرِو بن حَرْمٍ . وذَهَبَ إليه اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ ، وابنُ المُنْذِرِ ؛ لما رَوَى أَنَسٌ وعائشةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْقِلَةٍ خَطَبَ وصَلَّى (') . شَهْ بن زيدٍ ، قال : رَأَيْتُ النَّبِيَّ عَيْقَةً يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي ، فَحَوَّلَ ظَهْرَهُ وعن عبدِ اللهِ بن زيدٍ ، قال : رَأَيْتُ النَّبِيَّ عَيْقِهُ يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي ، فَحَوَّلَ ظَهْرَهُ وعن عبدِ اللهِ بن زيدٍ ، قال : رَأَيْتُ النَّبِيَّ عَوْلَ وَدَاءَهُ ، ثم صَلَّى رَكْعَتَيْن ، جَهَرَ فيهما إلى النَّاس ، واسْتَقْبَلُ القِبْلَةَ يَدْعُو ، ثم حَوَّلُ رَدَاءَهُ ، ثم صَلَّى رَكْعَتَيْن ، جَهَرَ فيهما

⁽٩-٩) في م: « لأن ».

⁽۱۰) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى المدنى القاضى ، ثقة ، كثير الحديث ، توفى سنة سبع عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ۱۲ / ۳۸ – ۲۰ .

⁽١) أبو عبد الملك هشام بن إسماعيل الدمشقى العطار ، الزاهد القدوة ، كان ثقة ، توفى سنة سبع عشرة ومائتين . العبر ١ / ٣٧٢ .

⁽٢) حديث عائشة تقدم في الصفحة السابقة ، وحديث أنس تقدم بعضه في الصفحة نفسها ويأتى في صفحة . ٣٤٤ .

بالقِرَاءَةِ . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . ورَوَى الأَثْرَمُ ، بإسْنَادِهِ عن أبي (١) الأَسْوَد ، قال : أَدْرَكْتُ أَبَانَ بِنَ عَثَانَ ، وهِشَامَ بِنَ إسماعيلَ ، وعمرَ بِنَ عبدِ العزيزِ ، وأبا بكرِ بنَ محمد بن عَمْرِو بن حَزْمٍ ، كانوا إذا أَرَادُوا أن يَسْتَسْقُوا ، خَرَجُوا لِلبَرَاز ، فكانوا يَخْطُبُونَ ، ثم يَدْعُونَ اللَّهَ ، ويُحَوِّلُونَ وُجُوهَهم إلى القِبْلَةِ حين يَدْعُونَ ، ثم يُحَوِّلُ أَحَدُهم رِدَاءَهُ من الجَانِب الأيمَن على الأيسَر ، وما على الأيسَر على الأيمَن ، ويَنْزِلُ أَحَدُهُم فَيَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ ، يَجْهَرُ بهم . الرِّوَايَةُ الثَّالِئَةُ ، هو مُخَيَّزٌ في / الخُطْبَةِ , 4 4 7 7 قبلَ الصلاةِ وبَعْدَها ؛ لِورُودِ الأَخْبارِ بِكِلَا الأَمْرَيْنِ ، ودَلالَتِها على كِلْتا الصِّفَتَيْنِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ فَعَلَ الأَمْرَيْنِ . والرَّابِعَةُ ، أَنَّه لا يَخْطُبُ ، وإنَّما يَدْعُو وِيَتَضَرَّ عُ ؛ لقولِ ابن عَبَّاس : لم يَخْطُبْ كَخُطْبَتِكُم هذه ، لكن لم يَزَلْ في الدُّعَاء والتَّضَرُّ عِ(٥). وأيًّا ما فَعَلَ مِن ذلك فهو جائِزٌ ؛ لأنَّ الخُطْبَةَ غيرُ واجبَةٍ ، على الرِّوَايَاتِ كُلِّها ، فإن شاءَ فَعَلَها ، وإن شاءَ تَرَكَها . والأَوْلَى أن يَخْطُبَ بعدَ الصلاةِ خُطْبَةً وَاحِدَّة ، لِتكونَ كالعِيدِ ، وليكونُوا قد فَرعُوا من الصلاةِ إن أُجيبَ دُعَاؤُهم فأُغِيثُوا ، فلا يَحْتَاجُونَ إلى الصلاةِ في المَطَرِ . وقولُ ابنِ عَبَّاس : لم يَخْطُبْ كخُطْبَتِكُم هذه(١) . نَفْيٌ لِلصِّفَةِ لا لِأَصْلِ الخُطْبَةِ ، أَى لم يَخْطُبُ كَخُطْبَتِكم هذه ، إنَّما كان جُلُّ خُطْبَتِه الدُّعَاءَ والتَّضَرُّعَ والتَّكْبِيرَ .

> ٣٢٥ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَيَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ ، وَيُحَوِّلُ رَدَاءَهُ ، فَيَجْعَلُ الْيَمِينَ يَسَارًا ، واليَسَارَ يَمِينًا ، ويَفْعَلُ النَّاسُ كَلْمَاكِ ﴾

وجُمْلَتُه أَنَّه يُسْتَحَبُّ لِلْخَطِيبِ اسْتِقْبالُ القِبْلَةِ فِي أَثْنَاء الخُطْبَةِ ؛ لما رَوَى عبدُ الله

449

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٥ .

⁽٤) سقط من : الأصل .

⁽٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤ .

⁽٦) سقط من : ١ ، م .

ابنُ زيدٍ (١) أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْكُ خَرَجَ يَسْتَسْقِي ، فَتَوَجُّه إِلَى القِبْلَةِ يَدْعُو . رَوَاهُ البُخارِيُّ (٢) . وفي لَفْظٍ : فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ ، واسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ يَدْعُو . ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ سِرًّا حَالَ ("اسْتَقْبَالِ القِبْلَةِ") ، فيقولُ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ (الْمُرْتَنَا بِدُعَائِكَ ، وَوَعَدْتَنَا إِجَابَتَكَ ، فَقَدْ دَعَوْنَاكَ كَمْ أَمَرْتَنَا ، فاسْتَجِبْ لَنَا كَمَا وَعَدْتَنَا ، اللَّهُمَّ فَامْنُنْ عَلَيْنَا بِمَغْفِرَةِ ذُنُوبِنَا ، وإجَايَتِنَا في سُقْيَانَا ، وسَعَةِ أَرْزَاقِنَا . ثم يَدْعُو بِمَا شَاءَ مِن أَمْرِ دِينٍ وَدُنْيَا . وإنَّمَا يُسْتَحَبُّ (°) الإسْرارُ ، لِيكُونَ أَقْرَبَ مِن الإخلاص ، وأَبْلَغَ في الخُشُوعِ والخُضُوعِ والتَّضَرُّعِ ، وأَسْرَعَ في الإجابَةِ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ آدْعُواْ رَبُّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ (١) . واسْتُحِبُّ الجَهْرُ بِبَعْضِه ؛ لِيَسْمَعَ النَّاسُ ، فَيُومِّنُونَ على دُعائِه . ويُسْتَحَبُّ أَن يُحَوِّلَ رِدَاءَهُ في حالِ اسْتِقْبالِ القِبْلَةِ ؟ ٢٣٤/٢ ظ لأنَّ في حَدِيثِ عبدِ اللهِ بن زيدٍ ، أنَّ النَّبيُّ عَيْضَةٍ خَرَجَ يَسْتَسْقِي ، فَحَوَّلَ إلى / النَّاس ظَهْرَهُ ، واسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ ، ثم حَوَّلَ رِدَاءَهُ . مُتَّفَقٌ عليه (٧) . وهذا لَفْظُ رَوَاهُ البُخَارِيُّ . وفي لَفْظٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ : فَحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ . وفي لَفْظٍ : وقَلَبَ رِدَاءَهُ . مُتَّفَقٌ عليه . ويُسْتَحَبُّ تَحْوِيلُ الرِّداءِ لِلْإِمامِ والمَأْمُومِ ، في قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . وقال أبو حنيفةَ : لا يُسَنُّ ؛ لأنَّه دُعاءٌ ، فلا يُسْتَحَبُّ تَحْوِيلُ الرِّداء فيه ، كسائِر الأَدْعِيَةِ . وسُنَّةُ رسولِ الله عَيْضَةٍ أَحَقُّ أَن تُتَبَعَ . وحُكِيَ عن سَعِيدِ بن المُسَيَّبِ ، وعُرْوَةَ ، والثَّوْرِيِّ ، أنَّ تَحْوِيلَ الرِّدَاءِ مُخْتَصٌّ بالإمامِ دُونَ المَأْمُومِ . وهو قُولُ اللَّيْثِ ، وأَبِي يُوسفَ ، ومحمدِ بن الحسنِ ، لأنَّه نُقِلَ عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ دُونَ

⁽١) في النسخ: ﴿ زيدان ﴾ خطأ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٥ .

⁽٣-٣) في ا ، م : « استقباله » .

⁽٤) سقط من : ١ ، م .

⁽٥) في الأصل: (استحب) .

⁽٦) سورة الأُعراف ٥٥.

⁽٧) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٦ .

أصحابِه . ولَنا ، أنَّ ما فَعَلَهُ النَّبِيُّ عَلَيْكُ ثَبَتَ في حَقِّ غيرِه ، مالم يَقُمْ على اختصاصِه به دَلِيلٌ ، كيف وقد عُقِلَ المَعْنَى في ذلك ، وهو التَّفَاوُلُ بِقَلْبِ الرِّداءِ ، لِيَقْلِبَ اللهُ من الجَدْبِ إلى الخِصْبِ ، وقد جاء ذلك في بعضِ الحَدِيثِ . وصِفَة تَقْلِيبِ الرِّدَاءِ أن يَجْعَلَ ما على اليَمِينِ على اليَسَارِ ، وما على اليَسَارِ على اليَمِينِ ، وهِ شَامِ بن إسماعيلَ ، ولي تَقْلِيبِ الرِّدَاءِ أن يَجْعَلُ ما على اليَمِينِ على اليَسَارِ ، وما على اليَسَارِ على اليَمِينِ . ورَّى ذلك عن أَبَانَ بن عُمْانَ ، وعمر بن عبد العزيز ، وهِ شَامِ بن إسماعيلَ ، ولي بكرِ بن محمدِ بن عمرو بن حَرْمٍ ، ومالِكِ . وكان الشَّافِعِيُّ يقول به ، ثم رَجَعَ ، بكرِ بن محمدِ بن عَمْرو بن حَرْمٍ ، ومالِكِ . وكان الشَّافِعِيُّ يقول به ، ثم رَجَعَ ، فقال : يَجْعَلُ المُعْلَهُ أَسْفَلُهُ أَلَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ السَّعْفَى وعليه خَمِيصة سَوْداء ، فأرَادَ أن يَجْعَلُ أَسْفَلَهُ الْمُعْلَمُ ، فالما ثَقُلُتْ عليه جَعَلَ العِطافَ (١) الذي على الأيسَر على عاتِقِه الأيسَر . رَوَاه أبو الأيسَر على عاتِقِه الأيسَر . والذي على الأيمَن على عاتِقِه الأيسَر ، وجَعَلَ عِطَافَهُ الأيمَن على عاتِقِه الأيسَر ، والزّيكَ أن إليَّي عَلِيْكُ حَوَّلَ رِدَاءَهُ ، وجَعَلَ عِطَافَهُ الأَيْمَن على عاتِقِه الأَيْسَرِ ، وجَعَلَ عِطَافَهُ الأَيْسَرَ ، والزّيكَ لَم عاتِقِه الأَيْسَرِ ، وبَعَلَ عِطَافَهُ الأَيْسَرَ ، والزّيكَ أَلَّ النَّي هُرَيْرَةَ نحوُ ذلك (١٠) . والزِيكَةُ التي عَلَيْسَلُهُ النَّيِسُ مَنْ النَّي عَلَيْكُ أَن المِكْونَ النَّي عَلَيْكُ أَلُولُ النَّي عُلَيْكُ أَلُهُ النَّي عَلَيْكُ أَلُ النَّي عَلَيْكُ أَلُهُ النَّي عَلَيْكُ أَلُ النَّي عَلَيْكُ أَلُهُ النَّي عَلَيْكُ النَّي عَلَيْكُ أَلُهُ النَّهُ عَلَيْ النَّي عَلَيْكُ أَلُهُ النَّهُ عَلَيْكُ أَلُهُ النَّهُ عَلَا النَّي عَلَيْكُ أَلُهُ النَّهُ عَلَهُ النَّهُ عَلَيْكُ أَلُهُ النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَهُ النَّهُ عَلَهُ اللَّهُ عَلَهُ أَلُهُ اللَّهُ عَلَهُهُ أَلُهُ اللَّهُ عَلَهُ اللَّهُ عَلَهُ اللَّهُ عَلَهُ اللَّهُ عَ

فصل : ويُسْتَحَبُّ رَفْعُ الأَيدى في دُعاءِ الاستِسْقاءِ ؛ لما رَوَى البُخَارِيُّ (١٠٠٠) ،

⁽٨-٨) في الأصل: ﴿ أسفلها أعلاها ﴾ .

⁽٩) أصل العطاف الرداء ، وإنما أضاف العطاف إلى الرداء ، لأنه أراد أحد شقى العطاف .

⁽١٠) في : أول كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٣٦٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤١ . ٢ .

⁽١١ – ١١) في الأصل : ﴿ وحديث ﴾ .

⁽۱۲) تقدم تخریجه فی صفحة ۳۳۷.

⁽١٣) في : باب رفع الإمام يده في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخاري ٢ / ٣٩ ، ٤٠ . كا أخرجه مسلم ، في: باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. صحيح مسلم=

عن أنَس ، قال : كان النبيُّ عَلِيْكُ لا يَرْفَعُ يَدَيْه في شيءٍ من دُعَائِه ، إلَّا الاسْتِسْقَاءَ ، وأنَّه يَرْفَعُ حتى يُرَى بَيَاضُ إِبطَيْهِ . وفي حَدِيثٍ أيضا لأنَسٍ : فَرَفَعَ النبيُّ عَلِيْكُ ، ورَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهِمُ (١٤) .

٣٢٦ ـ مسألة ؛ قال : (ويَدْعُو ، ويَدْغُونَ ، ويُكْثِرُونَ في دُعَائِهِم الاَسْتِعُفَارَ)

وجُمْلَتُه أَنَّ الإِمامَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ جَلَسَ ، وإِن شَاءَ لَم يَجْلِسْ ؛ لأَنَّ الجُلُوسَ لَم يُتْقَلْ ، ولا هاهُنا أَذَانَ لِيَجْلِسَ فَى وَقْتِه ، ثم يَخْطُبُ خُطْبَةً وَاحِدَةً ، يَفْتَتِحُها بِالتَّكْبِيرِ ، وبهذا قال عبدُ الرحمنِ بن مَهْدِئ . وقال مالِكَ ، والشَّافِعِيُ : يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتَيْنِ ، وفي صِفَةِ الصلاةِ ، فَتَشْبِهُها في الخُطْبَتَيْنِ . العِيدِ(١) . ولأنَّها أَشْبَهُ ها في التَّكْبِيرِ ، وفي صِفَةِ الصلاةِ ، فَتَشْبِهُها في الخُطْبَتَيْنِ . ولنَّ ، قولُ ابنِ عَبَّاسٍ : لم يَخْطُبُ كَخُطْبَتِكُم (١) هذه ، ولكن لم يَزَلُ في الدُّعَاءِ والتَّضَرُّ عِ والتَّكْبِيرِ . وهذا يَدُلُ على أَنَّه ما فَصَلَ بِينَ ذلك بِسُكُوتٍ ولا جُلُوسٍ . ولأَنَّ المَقْصُودَ إِنَّما هو دُعاءُ اللهِ تعالى والتَّضَرُّ عِ والتَّكْبِيرِ ، وهذا يَدُلُ على أَنَّه ما فصلَ لينَ ذلك بِسُكُوتٍ ولا جُلُوسٍ . ولأَنَّ المَقْصُودَ إِنَّما هو دُعاءُ اللهِ تعالى كُلُ مَن نَقَلَ الخُطْبَةَ لَم يَنْقُلْ خُطْبَتَيْنِ في ذلك ، والصَّحِيحُ من حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّه قال : صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، كَا كان يُصَلِّى في ذلك ، والصَّحِيحُ من حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّه قال : صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، كَا كان يُصَلِّى في العِيدِ . ولو كان النَّقُلُ كَا ذَكُرُوهُ ، فهو قال : صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، كَا كان يُصَلِّى في العِيدِ . ولو كان النَّقُلُ كَا ذَكُرُوهُ ، فهو قال : صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، كَا كان يُصَلِّى في العِيدِ . ولو كان النَّقُلُ كَا ذَكُرُوهُ ، فهو

⁽١٤) أخرجه البخارى ، في : باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخارى ٢ / ٣٩ .

⁽١) تقدم في صفحة ٣٣٤.

⁽٢) ف الأصل : « خطبتكم » .

⁽٣) سورة نوح ١٠ ، ١١ . ولم ترد الآية ١١ في : ١ ، م .

⁽٤) مجاديح السماء: أنواؤها .

وأخرجه البيهقي ، في : باب ما يستحب من كثرة الاستغفار في خطبة الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . السنن الكبرى ٣ / ٣٥١ . وعبد الرزاق ، في : باب الاستغفار ، من كتاب الصلاة . المصنف ٣ / ٨٧ .

⁽٥) سورة الأعلى ١٤ ، ١٥ .

⁽٦) سورة الأعراف ٢٣ .

⁽٧) سورة هود ٤٧ .

⁽٨) سورة الأنبياء ٨٧ .

⁽٩) سورة القصص ١٦.

وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب الاستسقاء ، من كتاب الصلاة . المصنف ٣ / ٨٨ . ٨٨ .

به . ويُصلِّى على النَّبِيِّ عَلِيْكُ ، ويَدْعُو بِدُعَائِه ، فَرَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ قال : « اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيعًا مَرِيعًا نَافِعًا غَيْرَ ضَارٌّ عَاجِلًا غيرَ آجل » . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١١) . قال الخَطَّابِيُّ (١١) : مرِيعا يُرْوَى على وَجْهَيْنِ باليّاءِ والبّاءِ ، فمن رَوَاهُ بالياء جَعَلَهُ من المِرَاعَةِ ، يقال : أَمْرَعَ المَكَانُ : إذا أَخْصَبَ ، ومن رَوَاهُ مُرْبِعًا ، كان معناه مُنْبِتًا لِلرَّبيع . وعن عائشةَ قالتْ : شَكَا النَّاسُ إلى رسولِ الله عَيْلِيَّةٍ قُحُوطَ المَطَر ، فأَمَرَ بَمِنْبَرِ فَوُضِعَ له في المُصلِّي ، ووَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فيه ، فَخَرَجَ رَسُولُ الله عَلِيْكُ حِينَ بَدَا حَاجِبُ الشَّمْسِ ، فَقَعَدَ على المِنْبَر ، فَكَبَّر ، وحَمِدَ اللهُ ، ثم قال : ﴿ إِنَّكُم شَكَوْتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ ، واسْتِعْخَارَ المَطَر عن إِبَّانِ زَمَانِه عَنْكُمْ ، وقد أُمَرَكُم اللهُ أن تَدْعُوهُ ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ » . ثم قال: ﴿ ﴿ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ * ٱلرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ لا إله إِلَّا اللهُ(١٢) يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الله لا إله إِلَّا أَنتَ الغَنِيُّ ونَحْنُ الفُقَرَاءُ ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لِنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ » . ثم رَفَعَ يَدَيْه ، فلم يَزَلْ في الرُّفْعِ حتى بَدَا بَيَاضُ إِبطَيْهِ ، ثم حَوَّلَ إلى النَّاس ظَهْرَهُ وقَلَبَ أو حَوَّلَ رِدَاءَهُ ، وهو ٢٣٦/٢ وَ رَافِعٌ يَدَيْهِ ، ثم أَقْبَلَ على النَّاسِ ، فَنَزَلَ ، فَصَلَّى / رَكْعَتَيْنِ . وقال عبدُ الله بنُ عَمْرِهِ : كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلِيْكِ إِذَا اسْتَسْقَى ، قال : « اللَّهُمَّ اسْق عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ ، وانْشُرْ رَحْمَتَكَ ، وأَحْى بَلَدَكَ المَيِّتَ » . رَوَاهما أَبُو دَاوُدَ (١٣) . رَوَى ابنُ قُتَيْبَةَ ، بإسْنَادِه في « غَرِيبِ الحَدِيثِ »(١١) ، عن أنس: أنَّ النَّبِيِّ عَلَيْكُم خَرَجَ

(١٠) في : باب رفع اليدين في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٦٦ .

⁽١١) في معالم السنن ١ / ٢٥٥ .

⁽۱۲) في ا، م: « هو ».

⁽١٣) تقدم تخريج حديث عائشة، في صفحة ٣٣٧ ، وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه أبو داود ، في: باب رفع البدين في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١ / ٢٦٨ . كما أخرجه مالك مرسلا : في : باب ما جاء في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . الموطأ ١ / ١٩٠ ، ١٩١ .

⁽١٤) لم نجده في غريب الحديث المطبوع .

لِلاسْتِسْقَاءِ ، فصلَّى بهم رَكْعَتَيْنِ ، يَجْهَرُ فيهما بالقِرَاءَةِ ، وكان يَقْرَأُ في العِيدَيْنِ والاسْتِسْقاءِ في الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ ، و ﴿ سَبِّجِ ٱسْمَ رَبُّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ، وفى الرَّكْعَةِ الثانيةِ فَاتِحَةَ الكِتابِ ، و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ ﴾ ، فلمَّا قَضَى صَلَاتَهُ اسْتَقْبَلَ القَوْمَ بِوَجْهِه ، وقَلَبَ رِدَاءَهُ ، ورَفَعَ يَدَيْه ، وكَبَّرَ تَكْبِيرَةً قبلَ أن يَسْتَسْقِيَى ، ثم قال : ﴿ اللَّهُمَّ اسْقِنَا وَأَغِثْنَا ، اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا ، وَحَيَّا رَبِيعًا ، وجَدًا طَبَقًا غَدَقًا مُغْدِقًا مُونِقًا ، هَنِيئًا مَرِيعًا مُرْبِعًا مُرْبِعًا مُرْتِعًا ، سائِلًا مُسْبِلًا مُجَلِّلًا ، دَيْمًا دَرُورًا ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٌّ ، عَاجِلًا غَيْرَ رائِثٍ ؛ اللَّهُمَّ تُحْيِي بِهِ البِلَادَ ، وتُغِيثُ به العِبَادَ ، وتَجْعَلُه بَلَاغًا لِلْحَاضِرِ مِنَّا وَالبَادِ ، اللَّهُمَّ أُنْزِلْ في أَرْضِنَا زِينَتَها ، وأَنْزِلْ عَلَيْنَا فِي أَرْضِنَا سَكَنَها ، اللَّهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنِ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ، فأُحْي به بَلْدَةً مَيْتًا ، وأَسْقِهِ ممَّا خَلَقْتَ أَنْعَامًا وأَنَاسِيَّ كَثِيرًا » . قال ابنُ قُتْيْبَةَ : المُغِيثُ : المُحْيِي بإِذْنِ اللهِ تعالى . والحَيَا : الذي تَحْيَا به الأَرْضُ والمالُ . والجَدَا : المَطَرُ العَامُّ ، ومنه أُخِذَ جَدَا العَطِيَّةِ ، والجَدْوَى مَقْصُورٌ . والطَّبَقُ : الذي يُطَّبُّقُ الأَرْضَ . والعَدَقُ والمُعْدِقُ : الكَثِيرُ القَطْرِ . والمُونِقُ : المُعْجِبُ . والمَريعُ : ذُو المَرَاعَةِ والخِصْبِ . والمُرْبِعُ من قَوْلِكَ : رَبَعْتُ مَكَانَ كذا : إذا أَقَمْتَ به . وأَرْبعْ على نَفْسِكَ : أَرْفِقْ . والمُرْتِعُ : من رَبَّعَتِ الإِبلُ ، إذا أَرْعَتْ . والسَّابِلُ : من السَّبَلِ ، وهو المَطَرُ . يقال : سَبَلٌ سَابِلٌ ، كما يقال : مَطَرٌ مَاطِرٌ . والرَّائِثُ: الْبَطِيءُ. والسَّكَنُ: القوة، لأنَّ الأَرْضَ تَسْكُنُ به. وَرُوِيَ عن عبدِ اللهِ بن عمرَ، أنَّ النَّبِيُّ عَلَيْكُ كَانَ إِذَا اسْتَسْقَى، قال : «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، هَنِيئًا مَريعًا، غَدَقًا مُجَلِّلًا، طَبَقًا سَحًّا دَائِمًا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا الغَيْثَ، ولا تَجْعَلْنا من القَانِطِينَ، اللَّهُمَّ / ٢٣٦/٢ ظ إِنَّ بِالعِبَادِ وَالبِلَادِ مِنِ اللَّأْوَاءِ وَالصَّنْكِ وَالجَهْدِ مَا لَا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيكَ ، اللَّهُمَّ أُنْبِتْ لَنا الزَّرْعَ ، وأُدِرَّ لَنا الضَّرْعَ ، واشْقِنَا من بَرَكَاتِ السَّمَاءِ ، وأَنْزِلْ عَلَيْنَا من بَرَكَاتِكَ ، اللَّهُمَّ ارْفَعْ عَنَّا الجَهْدَ والجُوعَ والعُرْيَ ، واكْشِفْ عَنَّا من البَلَاءِ ما لا يَكْشِفُه غَيْرُكَ ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا ، فأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا

فصل: وهل من شُرْطِ هذه الصلاةِ إذْنُ الإمامِ ؟ على رِوايَتَيْنِ : إحْدَاهُما ، لا يُسْتَحَبُّ إِلَّا بِخُرُوجِ الإمامِ ، أو رَجُلِ من قِبَلِه . قال أبو بكرٍ : فإذا خَرَجُوا بغيرِ إذْنِ الإمامِ دَعَوْا ، وانْصَرَفُوا بلا صلاةٍ ولا نُحطْبَةٍ . نَصَّ عليه أحمدُ . وعنه أنَّهم يُصلُونَ لِأَنْفُسِهِم ، ويَخْطُبُ بهم أحدُهم . فعلى هذه الرِّوايَةِ يكونُ الاسْتِسْقاءُ مَشْرُوعًا في حَقِّ كلِّ أَحَدٍ ؛ مُقِيمٍ ، ومُسافِرٍ ، وأهْلِ القُرَى ، والأعْرابِ ؛ لأنَّها صلاةُ نَافِلَةٍ ، فأشْبَهَتْ صَلَاةَ الكُسُوفِ . وَوَجْهُ الرِّوايَةِ الأُولَى ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيَالِةً لم صلاةُ نَافِلَةٍ ، فأشْبَهَتْ صَلَاةَ الكُسُوفِ . وَوَجْهُ الرِّوايَةِ الأُولَى ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيَالِةً لم مَا مُنْ بها ، وإنَّما فَعَلَها على صِفَةٍ ، فلا يَتَعَدَّى تلك (١١) الصِفَّةَ ، وهو أنَّه صَلَّاهَا بأَصْحابِه ، وكذلك خُلَفاؤُه ومَن بَعْدَهم ، فلا تُشْرَعُ إلَّا في مثل تلك الصَّفَةِ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أن يُسْتَسْقَى بمَن ظَهَرَ صَلاحُه ؛ لأَنَّه أَقْرَبُ إلى إجابَةِ اللَّهُ عَالِيَّةٍ . قال ابنُ اللَّهُ عَم وَ اللَّهُ عَم اللَّهُ عَم اللَّهُ عَم اللَّهُ عَم اللَّه عَر اللَّه عَم اللَّه عَر اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَر اللَّه عَر اللَّه عَم اللَّه عَر اللَّه عَر اللَّه عَلَى اللَّه عَر اللَّه عَلَى اللَّه عَر اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى المِنْبُرِ ، قال : أَيْنَ يَزِيدُ بن الأَسْوَد الجُرَشِي ؟ خَرَجَ يَسْتَسْقِى ، فلمَّا جَلَسَ على المِنْبُرِ ، قال : أَيْنَ يَزِيدُ بن الأَسْوَد الجُرَشِي ؟ فقام يَزِيدُ ، فلمَا ويَهُ أَل اللَّهُمَّ إِنا نَسْتَشْفِعُ اللَّهُ اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه عَند رِجْلَيْه ، ثم قال : اللَّهُمَّ إِنا نَسْتَشْفِعُ إليكَ بِخَيْرِنَا وأَفْضَلِنَا يَزِيدَ بن الأَسْوَد ، يا يَزِيدُ ، ارْفَعْ يَدَيْكَ . فَرَفَعَ يَدَيْهِ ، ودَعَا إليكَ بِخَيْرِنَا وأَفْضَلِنَا يَزِيدَ بن الأَسْوَد ، يا يَزِيدُ ، ارْفَعْ يَدَيْكَ . فَرَفَعَ يَدَيْهِ ، ودَعَا

⁽١٥) عزاه السيوطي في جمع الجوامع ١ / ٣٨٥ إلى الطبراني .

⁽١٦) في الأصل: (بذلك) .

⁽۱۷) أخرجه البخارى ، فى : باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ، من كتاب الاستسقاء ، وفى : باب نخارى ٢ / ٣٤ ، باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه ، من كتاب فضائل الصحابة . صحيح البخارى ٢ / ٣٤ ، ٥ / ٢٥ . والبيهقى ، فى : باب الاستسقاء بمن ترجى بركة دعائه ، من كتاب الاستسقاء . السنن الكبرى ٣ / ٣٥ . والمراد بالاستسقاء بمن ظهر صلاحه أن يطلب منه أن يدعو الله ، لأنه أقرب إلى الإجابة ، لا أن يتوسل به .

⁽١٨) سقط من : الأصل .

الله تعالى ، فَثَارَتْ فى الغَرْبِ سَحَابَةٌ مثل التُّرْسِ ، وَهَبَّ لها ربِحٌ ، فَسُقُوا حتى كَادُوا لا يبْلُغُونَ مَنَازِلَهم . واسْتَسْقَى به الضَّحَّاكُ مَرَّةً أُخْرَى .

٣٢٧ _ / مسألة ؛ قال : (فَإِنْ سُقُوا ، وإلَّا عَادُوا فِي النَّانِي والثَّالِثِ) ٢٣٧/٢

وبهذا قال مالِكَ ، والشَّافِعِيُّ . وقال إسحاقُ : لا يَخْرُجُونَ إِلَّا مَرَّةً واحِدَةً ؛ لأَنَّ وَاللَّبِيَّ عَلِيلِةً لَم يَخْرُجُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، ولكن يَجْتَمِعُونَ في مَساجِدِهِم ، فإذا فَرَغُوا النَّبِيِّ عَلِيلِةً لَم يَخْرُ اللهِ تَعَالَى ، ودَعَوْا ، ويَدْعُو الإمامُ يَوْم الجُمُعَةِ على المِنْبَرِ ، من الصلاةِ ذَكَرُوا اللهَ تَعَالَى ، ودَعَوْا ، ويَدْعُو الإمامُ يَوْم الجُمُعَةِ على المِنْبَرِ ، ويُومِّنُ النَّاسُ . ولَنا ، أنَّ هذا أَبْلَعُ في الدُّعاءِ والتَّضَرُّع ، وقد جاءَ عن النَّبِيِّ عَلِيلَةً أنَّه قال : « إنَّ الله يُحِبُّ المُلِحِينَ في الدُّعَاءِ » (١) . وأمَّا النَّبِيُّ عَلِيلَةً فلم يَخْرُجُ ثانِيًا ؛ لاسْتِعْنائِه عن الخُرُوجِ بإجابَتِه أَوَّلَ مَرَّةٍ ، والخُرُوجُ في المَرَّةِ الأُولَى آكَدُ ممَّا بعدَها ؛ لِورُودِ السُّنَةِ به .

فصل: وإن تَأَهَّبُوا لِلْخُرُوجِ ، فَسُقُوا قبلَ خُرُوجِهِمْ ، لم يَخْرُجُوا ، وشَكَرُوا اللهَ على نِعْمَتِه ، وسَأَلُوهُ الْمَزِيدَ من فَضْلِه ، وإن خَرَجُوا فَسُقُوا قبلَ أن يُصَلُّوا ، صَلَّوا شُكْرًا لِلهِ تعالى ، وحَمِدُوهُ ودَعَوْهُ . ويُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ عند نُزُولِ الغَيْثِ ؛ لما رُوِيَ شُكْرًا لِلهِ تعالى ، وحَمِدُوهُ ودَعَوْهُ . ويُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ عند نُزُولِ الغَيْثِ ؛ لما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهِ (") قال : « اطْلُبُوا اسْتِجَابَةَ الدُّعَاءِ عِنْدَ ثَلَاثٍ : عِنْدَ الْتِقَاءِ الجُيُوشِ ، وإقَامَةِ الصَّلَاةِ ، ونُزُولِ الغَيْثِ » (") . وعن عائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها ، أنَّ النَّبِيَ عَلِيلِهُ كان إذا رأى المَطَرَ ، قال : « صَيِّبًا نَافِعًا » . رَوَاهُ البُخارِيُّ (") .

⁽١) عزاه الإمام السيوطى إلى : ابن عدى فى الكامل ، والحكيم الترمذى فى نوادر الأصول ، والبيهقى فى شعب الإيمان ، وابن عساكر فى تاريخه ، وابن صصرى فى أماليه ، وحسنه عن عائشة . جمع الجوامع ١ / ١٨٤ . (٢) فى الأصل : « عن » .

⁽٣) في الأصل زيادة : « أنه » .

⁽٤) أخرجه البيهقي ، في : باب طلب الإجابة عند نزول الغيث ، من كتاب الاستسقاء . السنن الكبرى ٣٦٠ / ٣٦٠ .

⁽٥) في : باب ما يقال إذا أمطرت ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخارى ٢ / . ٤ . كما أخرجه النسائي ، في: باب القول عند المطر، من كتاب الاستسقاء. المجتبى ٣/ ١٣٣ . وابن ماجه، في: باب مايدعو به=

فصل: ويُستَحَبُّ أَن يَقِفَ فَى أَوَّ لِ المَطَرِ ، وَيُخْرِجَ رَحْلَهُ ، لِيُصِيبَهُ المَطَرُ ؛ لما رَوَى أَنسٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهِ لَم يَنْزِلُ عن مِنْبَرِه حتى رَأَيْنَا المَطَرَ يَتَحَادَرُ عن (') لِحْمَتِهِ . رَوَاهُ البُخَارِئُ (') . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّه كان إذا أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ قال لِخْمَتِهِ . رَوَاهُ البُخَارِئُ (') . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّه كان إذا أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ قال لِغُلَامِه . أَخْرِجْ رَحْلِي وفِرَاشِي يُصِبِّه (') المَطَرُ . ويُستَحَبُّ أَن يَتَوَضَّا من ماءِ لغَلَامِه . أَخْدِجْ رَحْلِي وفِرَاشِي يُصِبِّه (') المَطَرِ إذا سالَ السَّيْلُ يقول (') : المَطَرِ إذا سالَ السَّيْلُ يقول (') : المَطَرِ إذا سالَ السَّيْلُ يقول (') : المَطَرِ إذا اللهُ عَذَا الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ طَهُورًا ، فَنَتَطَهَّرَ » ('') .

فَصَل : ويُسْتَحَبُّ أَن يَسْتَسْفُوا عَقِيبَ صَلَوَاتِهِم ، ويومَ الجُمُعَةِ يَدْعُو الإمامُ المَّنْسِ ، ويُومَ الجُمُعَةِ يَدْعُو الإمامُ المَّنْسِ ، ويُومِّنُ النَّاسُ . قال القاضى : الاسْتِسْقَاءُ / ثَلاقَةُ أَضْرُبٍ ، أَكْمَلُها الخُرُوجُ والصلاةُ على ما وَصَفْنا ، ويَلِيهِ اسْتِسْقاءُ الإمامِ يَوْمَ الجُمُعَةِ على المِنْبِر ؛ لما رُويَ ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسْجِدَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، ورسولُ اللهِ عَلَيْهِ يَخْطُبُ ، وَلَوْنَ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ يَخْطُبُ ، فَاسْتَقْبَلَ رسولَ اللهِ عَلَيْهِ قَائِمًا ، ثم قال : يا رسولَ الله ، هَلَكَتِ الأَمْوَالُ ، وانْقَطَعَتِ السَّبُلُ ، فادْعُ اللهَ أَن يُغِينَنا . فَرَفَعَ رسولُ اللهِ عَلَيْهِ يَدَيْهِ ، فقال : واللهُ مَا يُونَى فَ واللهُ مَا يُرَى في السَّمَاءِ من سَحَابٍ ولا قَرْعَةٍ (١٠ ولا شَيء ، وما(١٠) بينناوبين سَلْع (١٠ مَن بيتٍ ولا السَّمَاءِ من سَحَابٍ ولا قَرْعَةٍ (١٠) ولا شيء ، وما(١٠) بينناوبين سَلْع (١٠ مَن بيتٍ ولا

⁼ الرجل إذا رأى السحاب والمطر ، من كتاب الدعاء . سنن ابن ماجه 7 / 174 . والإمام أحمد ، ف : المسند 7 / 17 ، 9 ، 9 ، 9 ، 177 ، 177 ، 179 ، 119 ، 9 ، 119 .

⁽٦) في مصادر التخريج الآتية : ١ علي ١ .

⁽٧) فى : باب الاستسقاء فى الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب من تمَطَّر فى المطر حتى يتحادر على لحيته ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخارى ٢ / ١٥ ، ٤٠ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب رفع الإمام يديه عند مسألة إمساك المطر ، من كتاب الاستسقاء . المجتبى ٣ / ١٣٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٥٦ .

⁽٨) في الأصل: ﴿ يَصِيبُهُ ﴾ .

⁽٩) في الأصل : ﴿ قَالَ ﴾ .

⁽١٠) أخرجه البيهقى ، في : باب ما جاء في السيل ، من كتاب الاستسقاء . السنن الكبرى ٣ / ٣٥٩ . (١١-١١) سقط من : الأصل .

⁽١١ – ١١) سقط من : الاصل . (١٢) القزعة : قطعة السحاب .

⁽۱۳) اشرات . تصف است (۱۳) فی آ ، م : « ولا » .

⁽١٤) سلع : جبل بسوق المدينة . معجم البلدان ٣ / ١١٧ .

دَار ، فَطَلَعَتْ من وَرَائِه سَحَابَةٌ مثل التُّرس ، فلما تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ ، انْتَشَرَتْ ثم أَمْطَرَتْ ، فلا والله ما رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا ، ثم دَخَلَ من ذلك الباب رَجُلٌ في الجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ ، ورسولُ الله عَلِيْكُ يَخْطُبُ ، فاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا ، وقال يا رسولَ الله ، هَلَكَتِ المَوَاشِي ، وانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فادْعُ الله أن يُمْسِكَهَا عنَّا . قال : فرَفَعَ رسولُ الله عَلِيْكُ يَدَيْهِ، وقال: « اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَاولا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ على الظِّرَاب(١٥) والآكام وبُطُونِ الأودِيَةِ ومَنَابِتِ الشَّجَرِ » . قال : فَانْقَطَعَتْ ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي في الشَّمْس . مُتَّفَقّ عليه (١٦) . والثَّالِث أن يَدْعُو اللهُ تعالى عَقِيبَ صَلَوَاتِهم ، وفي خَلَوَاتِهم .

فصل : وإنَّا كَثْرَ المَطَرُ أو مِيَاهُ العُيُونِ بحيث يَضُرُّهم ، دَعَوُا الله تعالى أن يُخَفِّفَهُ ، (٧ ويَصْرْفَ عنهم مَضَرَّتَهُ ١٧) ، ويَجْعَلَهُ في أماكِنَ تَنْفَعُ ولا تَضُرُّ ، كَدُعَاء النَّبِّي عَلِيِّكُم فِي الفَصْل الذي قبلَ هذا ، ولأنَّ الضَّرَر بِزِيادَةِ المَطَرِ أَحَدُ الضَّررَيْنِ ، فيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لِإِزالَتِه كَانْقِطاعِه .

٣٢٨ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ حَرَجَ مَعَهُمْ أَهْلُ الذُّمَّةِ لَم يُمْنَعُوا ، وأُمِرُوا أَنْ يَكُونُوا مُنْفَرِدِينَ عَنِ المُسْلِمِينَ)

وجُمْلَتُه أَنَّه لا يُسْتَحَبُّ إِخْراجُ أَهْلِ الذِّمَّةِ ؛ لأَنَّهِم أَعْداءُ الله الذين كَفَرُوا به ، وبَدَّلُوا نِعْمَتَهُ كُفْرًا ، فهم بَعِيدُونَ من(١) الإجابَةِ ، وإن أُغِيثَ المُسْلِمُونَ فربَّما قالوا : هذا حَصَلَ بِدُعائِنا وإجابَتِنَا . وإن خَرَجُوا لم يُمْنَعُوا ؛ لأنَّهم / يَطْلُبُونَ أَرْزَاقَهُمْ مِن رَبِّهِم ، فلا يُمْنَعُونَ مِن ذلك ، ولا يَبْعُدُ أَن يُجِيبَهُم اللهُ تعالى ؛ لأنَّه قد

⁽٥١) الظراب : جمع ظرب ، ككتف ، وهو ما نُتَأْ من الحجارة وحُدٌّ طرفه ، أو الجبل المنبسط أو الصغير . (١٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٤.

⁽١٧-١٧) في الأصل: و ويصرفه عنهم » .

⁽١) في م: وعن ١ .

ضَمِنَ أَرْزَاقَهم فى الدُّنيا ، كَمَا ضَمِنَ أَرْزَاقَ المُؤْمِنِينَ ، وَيُؤْمَرُون (٢) بالانْفِرَادِ عن (٣) المُسْلِمِينَ ؛ لأَنَّه لا يُؤْمَنُ أَن يُصِيبَهم عَذَابٌ ، فيَعُمُّ مَن حَضَرَهم ، فإنَّ قَوْمَ عَادِ اسْتَسْقَوْا ، فأرْسَلَ الله عليهم ربِجًا صَرْصَرًا ، فأهْلكَتْهم . فإن قِيلَ : فَينْبَغِي أَن يُمْنَعُوا الخُرُوجَ يَوْمَ يَحْرُجُ المُسْلِمُونَ ؛ لئلا يَظُنُّوا أَنَّ ما حَصَلَ من السُّقْيَا بِدُعَائِهم . قُلْنا : ولا يُؤْمَنُ أَن يَتَّفِقَ نُزُولُ الغَيْثِ يَوْمَ يَحْرُجُونَ وَحْدَهم ، فيكونُ أَعْظَمَ لِفِتْنَتِهِم ، وَرُبَّما افْتَنَ غَيْرُهم بهم .

⁽٢) في النسخ : ﴿ وَيُؤْمِرُوا ﴾ .

⁽٣) في الأصل : « من » .

بابُ الحُكْمِ في مَن تَرَك الصلاة

٣٢٩ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ، وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ ، جَاحِدًا لَهَا ، أَوْ غَيْرَ جَاحِدٍ ، ذُعِىَ إِلَيْهَا فى وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ صَلَّى ، وإلَّا قُتِلَ ﴾

وجُمْلَةُ ذلك أنَّ تارِكَ الصلاةِ لا يَخْلُو ؛ إمَّا أنْ يكونَ جَاحِدًا لِوُجُوبِها ، أو غيرَ جاحِدٍ ، فإن كان جَاحِدًا لِوُجُوبِها نُظِرَ فيه ، فإنْ كان جاهِلًا به ، وهو مِمَّنْ يَجْهَلُ ذلك ، كالحَدِيثِ الإسلامِ ، والنَّاشِئ بِبَاديَةٍ ، عُرِّفَ وُجُوبَها ، وعُلِّمَ ذلك ، ولم يُحْكُمْ بِكُفْرِهِ ؛ لأَنَّه مَعْذُورٌ . وإن لم يَكُنْ مِمَّنْ يَجْهَلُ ذلك ، كالنَّاشِئَ بينَ (١) المُسْلِمِينَ في الأَمْصار والقُرَى ، لم يُعْذَرْ ، ولم يُقْبَلْ منه ادِّعاءُ الجَهْل ، وحُكِمَ بِكُفْرِهِ ؛ لأنَّ أَدِلَّةَ الوُّجُوبِ ظاهِرَةٌ في الكِتابِ والسُّنَّةِ ، والمُسْلِمُونَ يَفْعَلُونَها على الدَّوامِ ، فلا يَخْفَى وُجُوبُها على مَنْ هذا حاله ، فلا يَجْحَدُها إلَّا تَكْذِيبًا لله تعالى ولِرَسُولِهِ وإجْماعِ الْأُمَّةِ ، وهذا يَصِيرُ مُرْتَدًّا عن الإسلامِ ، وحُكْمُه حُكْمُ سَائِر المُرْتَدِّينَ ، في الاسْتِتابَةِ والقَتْل ، ولا أعْلَمُ في هذا خِلَافًا . وإن تَرَكَها لِمَرَض ، أو عَجْزٍ عن أَرْكَانِها وشُرُوطِها ، قِيلَ له : إنَّ ذلك لا يُسْقِطُ الصلاة ، وإنَّه يَجبُ عليه أَنْ يُصَلِّي على حَسَبِ طاقَتِه . وإن تَرَكَها تهاؤنًا أو كَسَلًّا ، دُعِيَ إلى فِعْلِها ، وقِيلَ له : إِنْ صَلَّيْتَ ، وإلَّا قَتَلْناكَ . فإن صَلَّى ، وإلَّا وَجَبَ قَتْلُه . / ولا يُقْتَلُ ٢٣٨/٢ ط حتى يُحْبَسَ ثَلَاثًا ، ويُضَيَّقَ عليه فيها ، ويُدْعَى في وَقْتِ كل صَلَاةِ إلى فِعْلِها ، وَيُخَوَّفَ بِالْقَتْلِ ، فإن صَلَّى ، وإلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ . وبهذا قال مالِكُ ، وحَمَّادُ بن زيد ، وَوَكِيعٌ ، والشَّافِعِيُّ . وقال الزُّهْرِيُّ : يُضْرَبُ ويُسْجَنُ . وَبِه قال أَبُو حنيفةً ، قال : ولا يُقْتَلُ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيْقِالَةِ قال : ﴿ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِيءِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ :

⁽١) في ا ۽ م : ﴿ من ٤ .

كُفْرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ ، أو زِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أو قَتْلِ نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقِّ » . مُتَّفَقَ عليه (١) . وهذا لم يَصْدُرْ منه أَحَدُ النَّلاثِةِ . فلا يَجِلُّ دَمُهُ . وقال النبي عَلَيْتُهِ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّى دِمَاءَهُمْ وأَمُوالَهُم إِلّا بِحَقِّها » . مُتَّفَق عليه (١) . ولأنَّه فَرْعٌ من فُرُوعِ الدِّينِ . فلا يُقْتَلُ بِتَرْكِه كالحَجِّ ، ولأنَّ القَتْلُ لو شُرِعَ لَشُرِعَ زَجْرًا عن تُرْكِ الصلاةِ ، ولا يجوزُ شَرْعُ زَاجِرٍ كالحَجِّ ، ولأنَّ القَتْلُ لو شُرِعَ لَشُرِعَ زَجْرًا عن تُرْكِ الصلاةِ ، ولا يجوزُ شَرْعُ زَاجِرٍ تَحَقَّقَ المَزْجُورُ عنه ، والقَتْلُ يَمْنَعُ فِعْلَ الصلاةِ دَائِمًا ، فلا يُشْرَعُ ، ولأنَّ الأَصْلَ تَحْرِيمُ الدَّمِ ، فلا تَثْبُواْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُواْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا اللهِ تَعْلَى الصلاةِ مَانُولُ وَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا اللهِ اللهِ تَعْلَى : ﴿ فَالْتُولُ اللّهِ اللهِ عَلَى الصلاةِ مَنَى تَلَوْ الصلاةِ مَا اللّهِ عَلَى الصَّلَاةَ وَآتُوا السَّلِهُ مَا السَّلِهُ مَا السَّلَةُ ، وهي الزَّكَاةِ ، فمتى تَرَكَ الصلاةَ مُتَعَمِّدًا (١ مُنْ تَرَكَ الصلاةَ مُتَعَمِّدًا (١ عَلَيْ عَلَى اللهُ ال

⁽٢) أخرجه البخارى ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ أَن النفس بالنفس ... ﴾ ، من كتاب الديات . صحيح البخارى ٩ / ٦ . ومسلم ، في : باب ما يباح به دم المسلم ، من كتاب القسامة . صحيح مسلم ٣ / ١٣٠٢ ، كما أخرجه أبو داود ، في : باب الحكم في من ارتد ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ، ٤٤ . والترمذى ، في : باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، من أبواب الفتن . عارضة الأحوذى ٩ / ٢ . والنسائى ، في : باب ذكر ما يحل به دم المسلم ، وباب الصلب ، وباب الحكم في المرتد ، من كتاب التحريم . المجتبى ٧ / ٨٤ ، ٩٥ ، والدارمى ، في : باب لا يحل دم رجل يشهد أن لا إله إلا الله ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢ / ٢١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١ ، ٦٣ ،

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦ .

⁽٤) سورة التوبة ٥ .

⁽٥) سقط من: الأصل، ١.

⁽٦) في ١، م: ﴿ فبقي ﴾ .

⁽٧) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الصبر على البلاء ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٣٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٢٦ .

السَّلامُ: « بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (. . والكُفْرُ مُبِيحٌ لِلْقَتْلِ ، وقال عليه السَّلامُ : « نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ المُصلِّينَ » (. . فَمَفْهُومُه أَنَّ غير المُصلِّينَ يُباحُ قَتْلُهم . ولأنَّها رُكْنٌ من أَرْكانِ الإسلامِ لا تَدْخُلُه النَّيابَةُ بِنَفْسٍ ولا المُصلِّينَ يُباحُ قَتْلُهم . ولأنَّها رُكْنٌ من أَرْكانِ الإسلامِ لا تَدْخُلُه النَّيابَةُ بِنَفْسٍ ولا مالٍ ، فوجَبَ أَن يُقْتَلَ تَارِكُه كالشَّهادَةِ ، وحَدِيثُهم حُجَّةٌ لنا ؛ لأنَّ الحبَّ الذي مالِ ، فوجَبَ أَن يُقْتَلَ تَارِكُه كالشَّهادَةِ ، وحَدِيثُهم حُجَّةٌ لنا ؛ لأنَّ الحبَقها » . والصَلاةُ من حَقِّها . / و (' اعن أنس ، قال : قال أبو بكر : إنَّما قال رسولُ اللهِ بِ٢٩٧٠ والصَلاةُ من حَقِّها . / و (' عن أنس ، قال : قال أبو بكر : إنَّما قال رسولُ اللهِ بِ٢٩٧٠ وَوَلُهم ؛ إلَّا اللهُ ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، وأقَامُوا الصَّلاةَ ، وكلا يَصِحُ قِياسُها على الحَجِّ ؛ لأنَّ الحَجَّ مُخْتَلَفٌ في جَوازِ تَأْخِيرِه ، ولا يَصِحُ قِياسُها على الحَجِّ ؛ لأنَّ الحَجَّ مُخْتَلَفٌ في جَوازِ تَأْخِيرِه ، ولا يَصِحُ قِياسُها على الحَجِّ ؛ لأنَّ الحَجَّ مُخْتَلَفٌ في جَوازِ تَأْخِيرِه ، ولا يَصِحُ قِياسُها على الحَجِّ ؛ لأنَّ الحَجَّ مُخْتَلَفٌ في جَوازِ تَأْخِيرِه ، ولا يَصِحُ قِياسُها على الحَجِّ ؛ لأنَّ الحَجَّ مُخْتَلَفٌ في جَوازِ تَأْخِيرِه ، ولا يَعْلَمُ أَنَّه يُقْتَلُ إن تَرَكُ الصلاةَ لا يَتْرُكُها ، سِيَّما بعد اسْتِتَابَتِه (' ') ثلاثةَ أيَّامٍ ، فإنْ تَرَكُها بعدَ (' ') هذا كن مَيْعُوسًا من صَلَاتِه ، فلا فَائِدَة في بَعْلُو فاتَ به احْتِمَالُ الصلاةِ ، لحَصَلَ في بَقَائِه ، ولا يكونُ القَتْلُ هو المُفَوِّتُ له ، ثم لو فاتَ به احْتِمَالُ الصلاةِ ، لحَصَلَ في بَعْلُو أَنْ مَن يكونُ القَتْلُ هو المُفَوِّتُ له ، ثم لو فاتَ به احْتِمَالُ الصلاةِ ، لحَصَلَ في في مَوْلُولُ اللهِ الْعَرَدُ الْمَالِي اللهُ الْمَالِي اللهُ الْمُؤْلُولُ لهُ الْمَالِي اللهُ الْمَلْونُ اللهُ الْمُؤْلُولُ السَلَّةُ اللهُ الْمُؤْلُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْحِيْرُ الْمَالِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُؤْلُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

(٨) في : باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٨٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في رد الإرجاء ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٢٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في ترك الصلاة ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذي ١٠ / ٨٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من ترك الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٢ . والدارمي ، في : باب من ترك الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٢٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٧٠ ، ٣٨٩ . « (٩) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٠ .

(المغنى ٣ / ٣٣)

⁽١٠-١٠) جاء هذا في م بعد قوله: « نهيت عن قتل المصلين » السابق . وأخرجه الدارقطني ، في : باب تحريم دمائهم وأموالهم إذا شهدوا بالشهادتين ... إنخ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ١ / ٢٣٢ .

⁽١١) سقط من: الأصل.

⁽١٢) في الأصل : ﴿ الاستتابة ﴾ .

⁽١٣) في الأصل : ﴿ مع ﴾ .

به صَلَاةُ أَلْفِ إِنْسَانٍ ، وتَحْصِيلُ ذلك بتَفْويتِ احْتِمالِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ لا يُخَالِفُ الأصْلَ . إذا ثَبَتَ هذا فظاهِرُ كَلامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّه يَجبُ قَتْلُهُ بتَرْكِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ، وهي إحْدَى الرِّوايَتَيْن عن أحمد ؛ لأنَّه تَاركٌ لِلصلاةِ ، فَلَزِمَ قَتْلُه ، كتارِكِ ثلاثٍ ، ولأنَّ الأَخْبَارَ تَتَناوَلُ تَارِكَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ، لكن لا يَثْبُتُ الوُّجُوبُ حتى يَضِيقَ وَقْتُ التي بَعْدَها ؛ لأنَّ الأُولَى لا يُعْلَمُ تَرْكُها إلَّا بفَواتِ وَقْتِها ، فتَصِيرُ فائِتَةً لا يَجبُ القَتْلُ بِهَواتِها ، فإذا ضاقَ وَقْتُها عُلِمَ أَنَّه يُرِيدُ تَرْكَها ، فَوَجَبَ قَتْلُهُ . والثانية : لا يَجِبُ قَتْلُه حتى يَتْرُكَ ثلاثَ صَلَواتٍ ، ويَضِيقَ وَقْتُ الرَّابِعَةِ عن فِعْلِها ؟ لأنَّه قد يَتُرُكُ الصلاةَ والصلاتَيْن لِشُبْهَةٍ ، فإذا تَكَرَّر ذلك ثلاثًا . تَحَقَّق أَنَّه (١٤ تاركُ لها ١٠) رَغْبَةً عنها ، ويُعْتَبَرُ أَن يَضِيقَ وَقْتُ الرَّابِعَة عن فِعْلِها ، لما ذَكَرْنا . وحَكَى ابنُ حامِد ، عن أبي إسحاق بن شَاقْلا ، أنَّه إن تَرَكَ صَلَاةً لا تُجْمَعُ إلى ما بَعْدَها ، ((ا كصلاة الفَجْر () والعصر ، وَجَبَ قَتْلُه ، وإن تَرَكَ الأُولَى من صَلَاتَى الجَمْع ، لم يَجِبْ قَتْلُه ؟ لأنَّ الوَقْتَيْن كالوَقْتِ الوَاحِدِ عندَ بَعْضِ العُلَمَاء . وهذا قَوْلٌ حَسَنٌ . واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ ، هل يُقْتَلُ لِكُفُرهِ ، أو حَدًّا ؟ فَرُوىَ أنه يُقْتَلُ لِكُفْرِهِ كالمُرْتَدِّ ، فلا يُعَسَّلُ ، ولا يُكَفَّنُ ، ولا يُدْفَنُ بين المُسْلِمِينَ ، ولا يَرثُهُ أَحَدٌ ، ولا يَرثُ أَحَدًا ، ٢٣٩/٢ ظ اخْتَارَهَا أبو إسْحاقَ بن شَاقْلا وابنُ حامِدٍ ، وهو مذهبُ الحسن ، والنَّخَعِيِّ (١٦) ، / والشُّعْبِيِّ ، وأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ ، والأوْزَاعِيِّ ، وابن المُباركِ ، وحَمَّادِ بن زيدٍ ، وإسْحاقَ ، ومحمدِ بن الحسنِ ، لِقَوْلِ رسولِ اللهِ عَلِيْكَ : « بَيْنَ العَبْدِ وَبَيْنَ الكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » . وفي لَفْظٍ عن جَابِرِ ، قال : سمعتُ رسولَ الله عَلِيْكُ يقول : « إنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ تَرْكَ الصَّلَاةِ » . وعن بُرَيْدَةَ ، قال : قال رسولُ الله عَلِيُّكُم :

⁽۱٤-۱٤) في م : « تاركها » .

⁽١٥-١٥) في الأصل ، ١: ١ كالفجر ».

⁽١٦) سقط من : ١ ، م .

« بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ تَرْكُ الصَّلَاةِ ، فَمَنْ تَرَكَها فَقَدْ كَفَرَ » . رَوَاهُنَّ مُسْلِمٌ (١٧) . وقال النَّبِيُّ عَيْدًا لِلَّهِ : ﴿ أُوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمْ الْأَمَانَةُ ، وآخِرُ مَا تَفْقِدُونَ الصَّلَاةُ ﴾ (١٨) . قال أحمدُ : كُلُّ شيءٍ ذَهَبَ آخِرُه لم يَبْقَ منه شيءٌ . وقال عمرُ ، رَضِيَى اللَّهُ عنه : لا حَظَّ في الإسلامِ لمن تَرَكَ الصلاةَ . وقال عليٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه : مَنْ لم يُصَلِّ فهو كَافِرٌ . وقال ابنُ مسعودٍ : مَنْ لم يُصَلِّ فلا دِينَ له . وقال عبدُ الله ابن شَقِيق (١٩٠) : لم يَكُنْ أصحابُ رسولِ الله عَيْظَةُ يَرَوْنَ شيئا من الأعْمالِ ، تَرْكُه كُفْرٌ ، غيرَ الصلاةِ . ولأنَّها عِبادَةٌ يَدْخُلُ بها في الإسلامِ ، فَيَخْرُجُ بِتَرْكِها منه كَالشُّهَادَةِ . وَالرُّوايةُ الثَّانِيةُ ، يُقْتَلُ حَدًّا ، مع الحُكْمِ بإسْلَامِه ، كَالزَّانِي المُحْصَن ، وهذا اخْتِيارُ أَبِي عبدِ اللهِ ابن بَطَّةَ ، وَأَنْكَرَ قَوْلَ مَن قال : إِنَّه يَكْفُر وذَكَرَ أَنَّ المذهبَ على هذا ، لم يَجِدْ في المذهبَ خِلَافًا فيه . وهذا قولُ أَكْثَر الفُقَهاءِ ، وقولُ أبي حنيفةَ ، ومالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ . وَرُوِيَ عن حُذَيْفَةَ أَنَّه قال : يَأْتِي على النَّاسِ زَمَانٌ لا يَبْقَى معهم من الإِسلامِ إلَّا قَوْلُ لا إِلَهُ إِلَّا الله . فقِيلَ له : وما يَنْفُعُهم ؟ قال : تُنْجِيهِم من النَّارِ ، لا أَبَالكَ . وعن وَالانَ (٢٠) ، قال : انْتَهَيْتُ إلى دَارِي ، فَوَجَدْتُ شَاةً مَذْبُوحَةً ، فقلتُ : مَنْ ذَبَحَها ؟ قالوا : غُلامُكَ . قلتُ : والله إِنَّ غُلَامِي لا يُصلِّي ، فقال النِّسْوَةُ : نحن عَلَّمْنَاه ، يُسَمِّي (٢١) ، فرَجَعْتُ إلى ابن مسعودٍ ، فسأَلْتُه عن ذلك ، فأمَرنِي بأكْلِها . والدَّلِيلُ على هذا قولُ النَّبيِّي

⁽۱۷) الثانى تقدم تخريجه فى صفحة ٣٥٣ ، والأول معه فى التخريج . والثالث: لم يخرجه مسلم . انظر تحفة الأشراف . ٢ / ٨١ . وأخرجه الترمذى ، فى : 'باب ما جاء فى ترك الصلاة ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ١ / ٩٠ . والنسائى ، فى : باب الحكم فى ترك الصلاة ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١ / ١٨٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى من ترك الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٤٢ .

⁽١٨) عزاه جلال الدين السيوطي إلى الطبراني ، عن شداد بن أوس مختصراً . جمع الجوامع ١ / ٣٣٩ .

⁽١٩) عبد الله بن شقيق العقيلي البصري ، سمع من عمر والكبار ، وتوفي بعد المائة . العبر ١ / ١٢٢ .

⁽٢٠) قال البخارى في التاريخ الكبير ١٨٥/٤/٢ : والآن الحنفي، سمع ابن مسعود في ذبيحة الصبي قال: لا بأس به. (٢١) في م : « فسمى » .

عَلِيْكَ : ﴿ إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، يَبْتَغِى بِذَلِكَ وَجْهَ الله » . وعن أبى ذَرِّ ، قال : أتَيْتُ رسولَ الله عَيْنِكَ ، فقال : ﴿ مَا مِنْ عَبْدِ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا مَرْءَ وَ اللهُ ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ ، / إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ » . وعن عُبادَةَ بنِ الصَّامِتِ ، قال : سمعتُ رسولَ الله عَيْنِكَ يقول : ﴿ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُه (٢٢) ، وكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ، ورُوحٌ مِنْهُ ، وأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ ورَسُولُه (٢٢) ، وكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ، ورُوحٌ مِنْهُ ، وأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ ورَسُولُه (٢٢) ، وكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ، ورُوحٌ مِنْهُ ، وأَنَّ الجَنَّةَ حَتَّى ، والنَّارَ حَتَّى ، أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَمَلِ » . وعن وأنَّ الجَنَّةَ حَتَّى ، والنَّارَ حَتَّى ، قال : ﴿ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ اللهِ عَيْنِكُ مَا يَزِنُ بُرَّةً » . مُتَفَقّ على هذه الأحاديثِ كُلِّها (٢٢) ، ومثلُها فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً » . مُتَفَقّ على هذه الأحاديثِ كُلِّها (٢٢) ، ومثلُها فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً » . مُتَفَقّ على هذه الأحاديثِ كُلِّها (٢٢) ، ومثلُها

(٢٢) سقط من : الأصل .

⁽٢٣) الأول : أخرجه البخاري ، في : باب المساجد في البيوت ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب صلاة النوافل جماعة ، من كتاب العمل الذي يبتغي به وجه الله ، من كتاب الرقاق . صحيح البخاري ١ / ١١٥ ، ٢ / ٧ ، ٧ / ٧ / ٩٤ ، ٨ / ١١١ ، ١١٢ . ومسلم ، في : باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٥٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٤ .

والثانى : أخرجه البخارى ، فى : باب الثياب البيض ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٧ / ١٩٢ . ومسلم ، فى : باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات مشركا دخل النار ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٩٥ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى افتراق هذه الأمة ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ١٠٥ / ١٦١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦١ .

والثالث : أخرجه البخارى ، فى : باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلُ الْكُتَابُ لَا تَعْلُوا فَى دَيْنَكُم ... ﴾ ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخارى ٤ / ٢٠١ . ومسلم ، فى : باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ، من كتاب الإيمان . ضحيح مسلم ١ / ٥٧ . كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣١٣ ، ٣١٤ .

والرابع: أخرجه البخارى ، ف : باب زيادة الإيمان ونقصانه ، من كتاب الإيمان ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ لِمَا خلقت بيدى ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١ / ١٧ ، ٩ / ٩٩ ١ ، ١٥٠ . ومسلم ، فى : باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١٨٢ . كا أخرجه الترمذى ، فى : باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١٨٢ . كا أحرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء أن للنار نفسين ... إلخ ، من أبواب جهنم . عارضة الأحوذى ١٠ / ٢٠ ، ١١ ، والإمام أحمد ، فى : باب ذكر الشفاعة ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١١٤ ، ١٧٣ . ١٧٣ .

كَثِيرٌ . وعن عُبادَةَ بن الصَّامِتِ ، أنَّ النَّبيُّ عَلِيلًا ، قال : « خَمْسُ صَلَوَاتِ كَتَبَهُنَّ الله على العَبْدِ في اليَوْمِ واللَّيْلَةِ ، فَمَنْ جَاءَ بهنَّ ، لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ ، كَانَ لَهُ عِنْدَ الله عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ ، فليسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ ﴾(٢٤) . ولو كان كافِرًا لم يُدْخِلْهُ فِي المَشْبِيئَةِ . وقال الخَلَّالُ ، في ﴿ جَامِعِهِ ﴾ : ثنا يحيى ، ثنا عَبْدُ الوَهَّابِ ، ثنا هِشامُ بن حَسَّانَ ، عن عبدِ الله بن عبدِ الرحمن ، عن أبي شُمَيْلَةَ ، أنَّ النَّبيُّ عَلِيلَةٍ خَرَجَ إِلَى قُبَاءَ فاسْتَقْبَلَهُ رَهْطٌ من الأنْصارِ يَحْمِلُونَ جِنَازَةً على بَابٍ ، فقال النَّبِيُّ عَلَيْكِ : ﴿ مَا هَذَا؟ ﴾ قالوا: مَمْلُوكُ لآل فُلَانِ ، كان من أُمْرِهِ . قال: ﴿أَكَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهُ إِلَّا الله ؟ » قالوا : نعم ، ولَكِنَّهُ كان وكان . فقال لهم (٢٥) : « أَمَا كَانَ يُصَلِّي ؟ » فقالوا : قد كان يُصَلِّي ويَدَعُ . فقال لهم : « ارْجِعُوا بِهِ ، فَغَسِّلُوهُ ، وَكَفُّنُوهُ ، وَصَلُّوا عَلَيْهِ ، وَادْفِنُوهُ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ ، لَقَدْ كَادَتِ الْمَلَائِكَةُ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَه » . ورَوَى بإسْنَادِه ، عن عَطَاء ، عن عبدِ الله بن عمر ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْكِ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ »(٢٦) . ولأنَّ ذلك إجْمَاعُ المُسْلِمِينَ ، فإنَّا لا نَعْلَمُ في عَصْر من الأعْصَار أَحَدًا من تَاركِي الصلاةِ تُركَ تَعْسِيلُه ، والصلاة عليه ، ودَفْنُهُ في مَقابِر المُسْلِمِينَ ، ولا مُنِعَ وَرَثَتُهُ مِيراتَهُ ، ولا مُنِعَ هو مِيرَاثَ مُوَرِّيْه ، ولا فُرِّقَ بين زَوجَيْنِ لِتَرْكِ الصلاةِ من (٢٧) أَحَدِهِما ؟ (٢٨ مع كَثْرِةِ ٢٨) تَارِكِي الصلاة ، ولو كان كَافِرًا لَثَبَتَتْ هذه الأَحْكَامُ / كُلُّها ، ولا نَعْلَمُ ٢٤٠/٢ ظ بين المُسْلِمِينَ خِلَافًا في أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ يَجِبُ عليه قَضَاؤُها ، ولو كان مُرْتَدًّا لم

۲ (۲٤) تقدم تخریجه فی ۲ / ۷ .

⁽٢٥) سقط من: ١، م.

⁽٢٦) أخرجه الدارقطني ، في : باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٢ / ٥٦ .

⁽٢٧) في ١، م: و مع ١ .

⁽۲۸-۲۸) في ا : « كثرة » . وفي م : « لكثرة » .

يَجِبْ عليه قَضاءُ صَلَاةٍ ولا صِيَامٍ (٢٩) . وأمّا الأحادِيثُ المُتَقَدِّمَةُ فهى على سَبِيلِ التَّغْلِيظِ ، والتَّشْبِيهِ له بالكُفَّارِ ، لا على الحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِه عليه السَّلامُ : « سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وقِتَالُه كُفُرِ » (٣٠) . وقولِه : « كُفْرٌ بِاللهِ تَبَرُّؤٌ مِنْ نَسَبٍ وإنْ دَقَى » (٣١) . وقولِه : « مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يا كَافِرُ . فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُما » (٣٧) . وقولِه : « مَنْ أَتَى حَائِضًا أوِ امْرَأَةً في دُبُرِهَا ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى وقولِه : « مَنْ أَتَى حَائِضًا أوِ امْرَأَةً في دُبُرِهَا ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » (٣٣) . قال : « وَمَنْ قَالَ : مُطِرْنَا بِنَوْءِ الكَوَاكِبِ . فَهُو كَافِرٌ باللهِ ، وقولِه : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » (٣٠) . وقولِه : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » (٣٠) . وقولِه : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » (٣٠) . وقولِه :

(۲۹) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ، أن من لا يصلى يؤمر بالصلاة ، فإن امتنع عوقب حتى يصلى ، بإجماع العلماء ، ثم إن أكثرهم يوجبون قتله إذا لم يصل ، فيستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وهل يقتل كافرا أو مرتدا أو فاسقا ؟ على قولين مشهورين فى مذهب أحمد وغيره . والمنقول عن أكثر السلف يقتضى كفره ، وهذا مع الإقرار بالوجوب . مجموعة الفتاوى ۲۸ / ۳۵۹ ، ۳۵۰ . وانظر الفهارس ۳۷ / ۶۸ .

(٣٠) أخرجه البخارى ، فى : باب خوف المؤمن من أن يجبط عمله وهو لا يشعر ، من كتاب الإيمان ، وفى : باب ما ينهى عن السباب واللعن ، من كتاب الأدب ، وفى : باب قول النبى على لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ، من كتاب الفتن . صحيح البخارى ١ / ١٩ ، ١٨ / ١٩ ، ٩ / ٣٣ . ومسلم ، فى : باب قول النبى على الله سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى سباب المؤمن فسوق ، من والترمذى ، فى : باب ما جاء فى سباب المؤمن فسوق ، من أبواب الإيمان . والنسائى ، فى : باب قتال المسلم ، من كتاب التحريم . المجتبى ٧ / ١١١ . وابن ماجه ، فى : باب فى الإيمان ، من المقدمة ، وفى : باب سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١ / ٢٧ ، ٢ / ١٩٩٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند وقتاله كفر ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١ / ٢٧ ، ٢ / ١٩٩٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند و المناه كال ١ ، ٢١ ، ١٩٩٩ . و الإمام أحمد ، فى : المسند المناه كال ١ / ٢٠ ، ٢ / ١٩٩٩ . و الإمام أحمد ، فى : المسند و المناه كال ١ ، ٢١ ، ٢ / ١٩٤٩ . ١٩٤٩ . ١٩٤٩ .

(٣١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من أنكر ولده ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٦ . والدارمي ، في : باب من ادعى إلى غير أبيه ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٤٣ .

(٣٢) أخرجه البخارى ، فى : باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ، من كتاب الإيمان . صحيح البخارى ٨ / ٣٢ . ومسلم ، فى : باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٧٩ . والإمام مالك ، فى : باب ما يكره من الكلام ، من كتاب الكلام . الموطأ ٢ / ٩٨٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٨ ، ٤٤ ، ٢٠ ، ١١٥ ، ١١٣ .

(٣٣) تقدم تخريجه في ١ / ٤١٧ .

(٣٤) أخرجه النسائى، فى: باب كراهية الاستمطار بالكوكب، من كتاب الاستسقاء. المجتبى ٣/ ١٣٣، ١٣٤. والبيهقى، فى: باب كراهية الاستمطار بالأنواء، من كتاب الاستسقاء. السنن الكبرى ٣/ ٣٥٧، ٣٥٨. (٣٥) أخرجه الترمذى ، فى : باب حدثنا قتيبة ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٧ / ١٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٨٥.

« شَارِبُ الخَمْرِ كَعَابِدِ وَثَن »(٣٦) . وأشْبَاهِ هذا ممَّا أُرِيدَ به التَّشْدِيدُ فى الوَعِيدِ ، وهو أَصْوَبُ القَوْلَيْنِ ، واللهُ أَعلمُ .

فصل: ومَن تَرَكَ شَرْطًا مُجْمَعًا (تعلى صِحَّتِه ٢٧) ، أو رُكْنًا ، كَالطَّهارَةِ وَالسُّجُودِ ، فهو كتارِكِها ، حُكْمُه حُكْمُه ؛ لأنَّ الصلاة مع ذلك وُجُودُها كَعَدَمِها . وإن ترك مُخْتَلَفًا فيه ، كإزَالَةِ النَّجاسَةِ ، وقِراءَةِ الفَاتِحَة ، والطَّمَأْنِينَةِ ، والاعْتِدَالِ بين الرُّكُوعِ والسُّجُودِ ، أو بين السَّجْدَتَيْنِ ، مُعْتَقِدًا جَوازَ ذلك ، فلاشيءَ عليه وإن تَرَكَهُ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَه ، لَزِمَهُ (٢٨) إعادَةُ الصلاةِ . ولا يُقْتَلُ من أَجْلِ ذلك بِحَالٍ ؛ لأنَّه مُخْتَلَفٌ فيه ، فأَشْبَهَ المُتَزَوِّجَ بغيرِ وَلِيٍّ ، وسَارِقَ مالٍ له فيه شُبْهَةً . والله أعلمُ .

⁽٣٦) أخرجه ابن ماجه ، في : باب مدمن الخمر ، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه ٢ / ١١٢٠ . بلفظ : « مدمن الخمر » .

⁽٣٧-٣٧) في ١، م: د عليه ١.

⁽٣٨) في ا ، م : ﴿ لزمته ، .

/ كتابُ الْجَنائِزِ

يُسْتَحَبُّ لِلإِنْسَانِ ذِكْرُ الْمَوْتِ والاَسْتِعْدَادُ لَه ؛ فإنَّه رُوِيَ عِنِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَنَّه وَاللَّ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّ وَاللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْكُ : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّى الْمَوْتَ لِضُرُّ نَزَلَ بِهِ ﴿ وَلَا يَتَمَنَّى الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ ﴿ وَلَا يَتَمَنَّى الْحَوْلِ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللللللِي الللللللِ

⁽٣٩) كذا ذكر المصنف ولم نعثر عليه فيه ، وانظر تلخيص الحبير ٢ / ١٠١ ، والفتح الرباني ٧ / ٣٠ . وأخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في ذكر الموت ، من أبواب الزهد ، وفي : باب حدثنا سفيان بن وكيع ... ، من أبواب القيامة . عارضة الأحوذى ٩ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٧ . والنسائى ، في : باب كثرة ذكر الموت ، من كتاب الجنائز . المجنائز . المجنئي ٤ / ٤ ، ٥ . وابن ماجه ، في : باب ذكر الموت والاستعداد له ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٩٣ . كلهم بدون زيادة فما ذكر ... إلى آخره . وبهذه الزيادة عزاه النبهاني في الفتح الكبير للبيهقي في شعب الإيمان وابن حبان والبزار . الفتح الكبير ١ / ٢٠٥ .

⁽٤٠) سقط من : ١، م .

⁽٤١) أخرجه البخارى ، فى : باب تمنى المريض الموت ، من كتاب الطب ، وفى : باب الدعاء بالموت والحياة ، من كتاب الدعوات . صحيح البخارى ٧ / ١٥٦ ، ٨ / ٩٤ . ومسلم ، فى : باب كراهة تمنى الموت لضر من كتاب الدعوات . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٦٤ . وأبو داود ، فى : باب فى كراهية تمنى الموت ، من نزل به ، من كتاب المذكر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٦٠ . والبرمذى ، فى : باب ما جاء فى النهى عن التمنى للموت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٥ . والنسائى ، فى : باب تمنى الموت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣ ، ٤ . وابن ماجه ، فى : باب ذكر الموت والاستعداد له ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٢٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٩٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٧ ،

⁽٤٢) في الأصل زيادة : « متفق عليه » . وليس من قول الترمذي .

⁽٤٣) سقط من : ١ .

⁽٤٤) أخرجه مسلم، في : باب الأمر بحسن الظن بالله عند الموت، من كتاب الجنة. صحيح مسلم=

أبِيهِ ، إنَّه قال له عندَ مَوْتِهِ : حَدَّثْنِي بالرُّخَصِ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ عِيَادَةُ المَرِيضِ ، قال البَرَاءُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ عَيِّالَةِ بِالبَّاعِ الْجَنَائِزِ ، وعِيَادَةِ المَرِيضِ . رَوَاهُ البُخَارِيُّ ، ومُسْلِمٌ (فَ) . وعن على ، رَضِى اللهُ عنه ، أنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّةِ قال : ﴿ مَا مِنْ رَجُلِ يَعُودُ مَرِيضًا مُمْسِيًا ، إِلَّا خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ ، يَسْتَغْفِرُونَ له حتى يُصْبِحَ ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ في الجَنَّةِ ، وَمَنْ اللهُ مُصْبِحًا ، خَرَجَ معه سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكِ يَسْتَغْفِرُونَ له حتى يُمْسِى ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ في الجَنَّةِ ، وَكَانَ لَهُ عَرِيفٌ في الجَنَّةِ » (فَكَانَ لَهُ عَرِيفٌ في الجَنَّةِ » (فَ) . قال التَّرْمِذِي تُ : هذا حَدِيثٌ حَسَنْ غَرِيبٌ . وإذا دَحَلَ على المَرِيضِ (فَ) . وَوَقَاهُ . قال ثابِتٌ لأنَس : يا أبا حمزةَ ، اشْتَكَيْتُ . قال اللهُ عَلِيكَ ؟ قال : بَلَى . قال : « اللَّهُمَّ رَبُّ النَّاسِ ، مُذْهِبَ الْبَاسِ ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي ، شِفَاءً لا يُغَادِرُ سَقَمًا » (فَ) . ورَقَى ، ورَقَى . ورَقَى .

⁼ ٤ / ٢٢٠٥ / ٢٢٠٥ . وأبو داود ، في : باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت ، من كتاب الزهد . سنن أبي داود ٢ / ١٦٨ . كا أخرجه ابن ماجه ، في : باب التوكل واليقين ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٥٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٥ / ٣٦٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣٠ . ٣٩٠ . وم المظلوم ، من ابن ماجه ٢ / ١٣٩٥ . وفي : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب نصر المظلوم ، من كتاب المظالم ، وفي : باب آنية الفضة ، من كتاب الأشربة ، وفي : باب وجوب عيادة المريض ، من كتاب الطب ، وفي : باب الميثرة الحمراء ، وباب خواتيم الذهب ، من كتاب اللباس ، وفي : باب تشميت العاطس إذا حمد ، من كتاب الأدب ، وفي : باب إفشاء السلام ، من كتاب الاستقذان . صحيح البخارى ٢ / ٩٠ ، ٣ / ١٦٩ / ١٠ ، ١٦٥ . ومسلم ، في : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ... ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٥ . كا أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقسي ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذي ١٠ / ٢٥٢ . والنسائي ، في : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان . المجتبى في : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان . المجتبى على ٢٥٠ / ٩٠ ، ٢٥٠ . والمنائر . وفي : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان . المجتبى على ٢٥٠ / ٩٠ ، ٢٥٠ . والمنائر . وفي : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان . المهند ٤ / ٢٥٧ ، ٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٥٧ ، ٢٥٠ .

⁽٤٦) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى فضل العيادة على وضوء ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٦٥ . والإمام والترمذى ، فى : باب ما جاء فى عيادة المريض ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٢١ ، ١٣٨ .

⁽٤٧) في ١، م : (مريض) .

⁽٤٨) أخرجهالبخارى، في : باب رقية النبي عَلِيُّكُم، من كتاب الطب. صحيح البخارى ٧ / ١٧١. وأبو=

۲/۳و

أبو سعيدٍ ، قال : أَتَى جِبْرِيلُ النَّبِيَّ عَلِيْكُ ، فقال : يا محمدُ ، اشْتَكَيْتَ ؟ قال : « نَعَمْ » . قال : بِسْمِ اللهِ أَرْقِيكَ ، مِن كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ ، مِن شَرِّ كُلِّ نَفْس وعَيْن خاسِدَةٍ الله يَشْفِيكَ (* *) . وقال أبو زُرْعَة : كلا هذينِ الحَدِيثَيْنِ / صَحِيحٌ . وَرُوِيَ خَاسِدَةٍ الله يَشْفِيكَ (* *) . وقال أبو زُرْعَة : كلا هذينِ الحَدِيثَيْنِ / صَحِيحٌ . وَرُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قال : « إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ ، فَنَفْسُوا لَهُ فَى الْأَجَلِ ؛ فإنَّه لَا يَرُدُ أَنَّ النَّبِي عَلَيْكُ أَنَّهُ فَى الْأَجَلِ ؛ فإنَّه لَا يَرُدُ مِن قَضَاءِ اللهِ شَيْعًا ، وإنَّه يُطيِّبُ نَفْسَ الْمَريضِ » . رَوَاه ابنُ مَاجَه (* *) . ويُرَغِّبُهُ فَى النَّوْبَةِ والوَصِيَّة ؛ لما رَوَى ابنُ عمر ، عن النَّبِي عَلَيْكُ أَنَّه قال : « مَا حَقُ امْرِي أُم مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ ، ولَهُ شَيْءٌ يُوصِى فِيه ، إلَّا وَوَصِيتُه مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » . مُتَّفَقٌ عليه (* *) . مُتَّفَقٌ عليه (* *) .

فصل : ويُسْتَحَبُّ أَن يَلِيَ المَرِيضَ أَرْفَقُ أَهْلِه به ، وأَعْلَمُهم بسِياسَتِه ، وأَتْقَاهم

⁼ داود ، في : باب كيف الرقى ، من كتاب الطب . سنن أبي داود ٢ / ٣٣٨ . والترمذى ، في : باب ما جاء في التعوذ للمريض ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٥١ ، ٢٦٧ .

⁽٤٩) أخرجه مسلم ، في : باب الطب والمرض والرق ، من كتاب السلام ..صحيح مسلم ٤ / ١٧١٨ . وابن وابن وابن عرضة الأحوذي ٤ / ١٩٦ . وابن ما جاء في التعوذ للمريض ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ١٩٦٨ . والإمام ماجه ، في : باب ما عُوَّذ به النبي عَلَيْكُ وما عُوِّذ به ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٥ ، ٥٥ ، ٥٥ .

لله عزَّ وجَلَّ ؛ لِيُذَكِّرُهُ الله تعالى ، والتَّوْبَةَ من المَعاصِي ، والخُرُوجَ من المَظالِمِ ، والوَصِيَّةَ . وإذا رَآهُ مَنْزُولًا به تَعَهَّدَ بَلَّ حَلْقِهِ ، بتَقْطِير ماءِ أو شَرابِ فيه ، ويُندِّى شَفَتَيْهِ بِقُطْنَةٍ ، ويَسْتَقْبِلُ به القِبْلَةَ ؛ لقولِ رسولِ الله عَلَيْكَ : ((٢٠ خَيْرُ الْمَجَالِس مَا اسْتُقْبَلَ بِهِ القِبْلَةُ »(٥٠) . ويُلَقِّنُه قَوْلَ « لا إله إلَّا الله » ؛ لِقَوْلِ رسولِ الله عَلَيْكَ : « لَقُّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (ْ) . وقال الحسنُ : سُئِلَ رسولُ الله عَلِيلَةٍ ٢٥٠ : أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قال : ﴿ أَنْ تَمُوتَ يَوْمَ تَمُوتُ وِلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ الله » . رَوَاه سَعِيدٌ . ويكونُ ذلك في لُطْفٍ ومُدَارَاةٍ ، ولا يُكَرِّرُ عليه ، ولا يُضْجِرُه ، إِلَّا أَن يَتَكَلَّمَ بِشَيءٍ، فَيُعِيدُ تَلْقِينَه ، لِتكونَ لا إِلَّه إِلَّا اللهُ آخِرَ كَلَامِه . نَصَّ على هذا أحمدُ ، ورُوِيَ عن عبدِ اللهِ بن المُبارِكِ ، أنَّه لمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ جَعَلَ رَجُلِّ يُلَقِّنُه ﴿ لَا إِلَه إِلَّا الله ﴾ فأكثرَ عليه ؛ فقال له عبدُ الله : إذا قلتُ مَرَّةً فأنَا على ذلك مالم أتَكَلُّمْ ، قال التُّرْمِذِيُّ : إنَّما أَرَادَ عبدُ الله ما رُويَ عن النَّبيِّ عَلَيْكُ أَنَّه قال : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلامِه لَا إِلَـٰهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الجَنَّةَ » . رَوَاه أبو دَاوُدَ^(٥٥) ، بإِسْنَادِهِ . ورَوَى سَعِيدٌ ، بإِسْنَادِهِ ، عن مُعَاذِ بن جَبَلِ ، أَنَّه لمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ ، قال : أَجْلِسُونِي . فلما أَجْلَسُوه قال : كَلِمَةٌ سَمِعْتُها مِن رسولِ الله عَلَيْظَةِ كُنْتُ أَخْبَوُها ، ولَوْلَا ما حَضَرَنِي من المَوْتِ ما أَخْبَرْتُكم بها ، سمعتُ رسولَ الله عَلَيْظُم

⁽٥٢-٥٢) سقط من : ١ .

⁽٥٣) أورده السيوطي في جمع الجوامع ١ / ٥١٧ ، وعزاه للطبراني وابن جرير ، عن ابن عباس .

⁽٥٤) في : باب تلقين الموتى لا إله إلا الله ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التلقين ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تلقين المريض ... ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ١٩٩ . والنسائي ، في : باب تلقين الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٤ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في تلقين الميت لا إله إلا الله ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣ .

⁽٥٥) في : باب في التلقين ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٩ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٣٣ ، ٢٤٧ .

۵۲/۲

يقول : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ (٥٠) عِنْدَ الْمَوْتِ (٥٠ أَشْهَدُ أَنْ ٥٠ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، إِلَّا هَدَمَتْ مَا كَانَ قَبْلَها مِنَ الخَطَايَا والذُّنُوبِ ، فَلَقِّنُوهَا مَوْتَاكُمْ » فَقِيلَ : يا رسولَ الله ، فكيف هي لِلأَحْيَاءِ ؟ / قال « هِيَ أَهْدَمُ وأَهْدَمُ هَ (٥٠٠ . قال أَحمدُ : ويَقْرَأُونَ عندَ المَيِّتِ إِذَا حَضَرَ ، لِيُخَفَّفَ عنه بالقِرَاءَةِ ، يَقْرَأُ ﴿ يَسَ ﴾ ، ورَوى سَعِيدٌ ، حَدَّثَنَا فَرَجُ بن فَضَالَةَ ، عن أَسَدِ بن وَمَا سَدِ بن فَصَالَةَ ، عن أَسَدِ بن وَدَاعَةَ ، قال (٥٠) : لما حَضَرَ غُضَيْفَ بنَ حَارِثِ المَوْتُ ، حَضَرَهُ إِخْوَانُه ، فقال : ورَاقِي سَعِيدٌ ، حَدَّثَنَا فَرَجُ بن فَصَالَة ، عن أَسَدِ بن وَدَاعَةَ ، قال (٥٠) : لما حَضَرَ غُضَيْفَ بن حَارِثِ المَوْتُ ، حَضَرَهُ إِخْوَانُه ، فقال : ورَاقًل ، ورَاقًل ، وأَسْمَعَ القَوْمَ ، فلما بَلَغ : ﴿ فَسُبْحَانَ اللّذِي وَرَبِّل ، وأَسْمِتُوا . فَقَرَأ ، ورَتَّل ، وأَسْمَعَ القَوْمَ ، فلما بَلَغ : ﴿ فَسُبْحَانَ الّذِي وَرَبِّل ، وأَسْمِتُوا . فَقَرَأ ، ورَتَّل ، وأَسْمَعَ القَوْمَ ، فلما بَلَغ : ﴿ فَسُبْحَانَ اللّذِي بِيدِهِ مَلَكُوثُ كُلُّ شَيْءٍ وإلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (٢٠٠ . خَرَجَتْ نَفْسُه . قال أَسدُ بن وَدَاعَةَ : فَمَن حَضَرَ مِنْكُم المَيِّتَ ، فشُدِّدَ عليه المَوْتُ ، فَلْيَقُرَأُ عندَه سُورَة وَدَاعَةَ : فَمَن حَضَرَ مِنْكُم المَيِّتَ ، فشُدِّدَ عليه المَوْتُ ، فَلْيَقْرَأُ عندَه سُورَة وَدَاعَةَ : فَمَن حَضَرَ مِنْكُم المَيْتَ ، فشُدُدَ عليه المَوْتُ ، فَلْهُ يُخَفَّفُ عنه المَوْتُ .

٣٣٠ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : (وإذَا ثُيُقِّنَ المَوْثُ ، وُجِّهَ إلى القِبْلَةِ ، وغُمِّضَتْ عَيْنَاهُ ، وشُدَّ لَحْيَاهُ ، لِتَلَّا يَسْتَرْخِيَ فَكُهُ ، وجُعِلَ عَلَى بَطْنِه مِرْآةٌ أو غَيْرُها ؛ لِتَلَّا يَعْلُو بَطْنُهُ)

قوله : ﴿ إِذَا تُنِيِّنَ المَوْتُ ﴾ (١) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ خُضُورَ المَوْتِ ؛ لأَنَّ التَّوجِيهَ إلى القِبْلَةِ يُسْتَحَبُّ وَالنَّخِيِّ ، ومالِكٌ ، وأَهْلُ القِبْلَةِ يُسْتَحَبُّ وَالنَّخِيِّ ، ومالِكٌ ، وأَهْلُ

⁽٥٦) في ١، م: « قوله ».

⁽٥٧-٥٧) سقط من : م .

⁽٥٨) أورده السيوطى فى جمع الجوامع صفحة ١ / ٨٢٧ بدون : فلقنوها ... إلى آخره ، وغزاه لأبى يعلى وابن عساكر . وأخرج عبد الرزاق نحوه عن ابن مسعود ، فى : باب تلقنة المريض ، من كتاب الجنائز . مصنف عبد الرزاق ٣ / ٣٨٧ .

⁽٥٩) سقط من : ١، م .

⁽٦٠) سورة يس ٦٠)

⁽١) في الأصل : « موته » .

المَدِينَةِ ، والأَوْزَاعِيُّ ، وأَهْلُ الشَّامِ ، وإسحاقُ . وأَنْكَرَه سَعِيدُ بن المُسَيَّب ، فإنَّهم لما أرادُوا أن يُحَوِّلُوهُ إلى القِبْلَةِ ، قال : ما لَكُمْ ؟ قالوا : نُحَوِّلُكَ إلى القِبْلَةِ . قال : أَلَمْ أَكُنْ عَلَى القِبْلَةِ إِلَى يَوْمِي هذا ؟ والأُوَّلُ أُوْلَى ؛ لأَنَّ خُذَيْفَةَ ، قال : وَجِّهُونِي . ولأنَّ فِعْلَهم ذلك بِسَعِيدٍ دَلِيلٌ على أنَّه كان مَشْهُورًا بينهم ، يَفْعَلُه المُسْلِمُونَ كُلُّهِم بِمَوْتَاهِم ، ولأنَّ خَيْرَ المَجَالِس ما اسْتُقْبِلَ به القِبْلَةُ . ويَحْتَمِلُ أنّ الْخِرَقِيَّ أَرَادَ تَيَقَّنَ وُجُودِ المَوْتِ ، لأنَّ سَائِرَ ما ذَكَرَهُ إِنَّما يُفْعَلُ بعد المَوْتِ ، وهو تَغْمِيضُ المَيِّتِ ، فإنَّه يُسَنُّ عَقِيبَ المَوْتِ ؛ لما رُوىَ عن أُمِّ سَلَمَةَ ، قالت : دَخَلَ رسولُ الله عَيْلِيَّ على أبي سَلَمَةَ وقد شَيَّ بَصَرُه (١) ، فأغْمَضَهُ ، ثم قال : ﴿ إِنَّ الرُّوحَ إذا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ » . فَضَجَّ النَّاسُ من أهْلِه ، فقال : « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ ، فإنَّ الْمَلائِكَةَ يُؤمِّنُونَ عَلَى ما تَقُولُونَ » . ثم قال : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبى سَلَمَةً ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ المُقَرَّبِينَ ، واخْلُفْهُ في عَقِبِهِ في الغَابِرينَ ، واغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبُّ العَالَمِينَ ، / وأَفْسِعْ لَهُ فِي (٢) قَبْرِهِ ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (ْ) . ورَوَى شَدَّادُ بن أوْس ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْكُم : ﴿ إِذَا حَضَرْتُمْ مَوْتَاكُمْ ، فأَغْمِضُوا الْبَصَرَ ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتْبَعُ الرُّوحَ ، وقُولُوا خَيْرًا ؛ فَإِنَّه يُؤمَّنُ عَلَى مَاقَالَ أَهْلُ المَيِّتِ » . رَوَاهُ أَحمدُ، في « المُسْنَدِ» (° . ورُويَ أَنَّ عُمَرَ، رَضِيَى اللهُ عنه ، قال لابنه حين حَضَرَتْهُ الوَفاةُ : ادْنُ مِنِّي ، فإذا رَأَيْتَ رُوحِي قد بَلَغَتْ لَهَاتِي ، فضَعْ كَفَّكَ اليُّمْنَى عل جَبْهَتِي ، واليُّسْرَى تحتَ ذَقنِي ، وأُغْمِضْنِي .

⁽٢) شق بصره : شخص .

⁽٣) سقط من : ١ ، م .

⁽٤) فى : باب فى إغماض الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٤ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما فى : باب تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٩٧ .

⁽٥) مسند أحمد ٤ / ١٢٥ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ .

ويُسْتَحَبُّ شَدُّ لَحْيَيْهِ بِعِصابةٍ عَرِيضَةٍ ، يَرْبُطُها مِن فوقِ رَأْسِه ؛ لأَنَّ المَيْتَ إِذَا كَانَ مَفْتُوحَ الْعَبْنَيْنِ وَالْفَمِ ، فلم يُغَمَّضْ حتى يَبْرُدَ ، يَقِى مَفْتُوحًا ، فيَقْبُحُ مَنْظُرُه ، ولا يُؤْمَنُ دُخُولِ اللّهَوَامِّ فيه ، والمَاءِ في وَقْتِ (') غُسْلِه . وقال بَكْرُ بنُ عبد اللهِ المُرزِيُّ : ويَعْوَلُ الذَى يُغْمِضُهُ : بِسْمِ اللهِ ، وعلى مِلَّةِ رسول الله عَيْقِلَةٍ . ويُجْعَلُ على بَطْنِه شيءٌ من الحَدِيدِ ، كَمِرْآةٍ أو غيرِها ، لِقَلَّا يَنْتَفِحَ بَطْنُه ، فإنْ لم يَكُنْ شيءٌ من الحَديدِ فَطِينَ مَبْلُولٌ ، ويُستَحَبُّ أَن يَلَى ذلك منه أَرْفُقُ النَّاسِ به ، بأَرْفَقِ ما يَقْدِرُ عليه . قال أحمد : تُغْمِضُ المَرَّأَةُ عَيْنَيْه (٧) إذا كانتْ ذات مَحْرَمٍ له . وقال : يُكُرَهُ للحائِضِ والجُنُبِ تَغْمِيضُه ، وأن تَقْرَباهُ . وكَرِهَ ذلك عَلْقَمَةُ . ورُوى نَحُوه عن الشَّافِعِيِّ . وكَوَهَ النَّاسِ به ، بأرفيق ما يقيد وكوهَ (١٠) للمؤمن والجُنُبُ المَيِّتِ . وغوه (١٠) للمؤمن والجُنُبُ المَيِّتِ . وغوه (١٠) قال مالِكٌ . وقال إسحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ : يُغَسِّلُهُ الجُنُبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَيَالِيهِ . واللهُ مُلكِ أَنْ يَعْسَلُهُ الجُنُبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِي عَيَالِيةِ . ونحوه (١٠) قال مالِكٌ . وقال إسحاقُ ، وابنُ المُنذِرِ : يُغَسِّلُهُ الجُنُبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِي عَيَالِيهِ . واللهُ مِنْ مَنْ مُن يَعْمِينِه وتَعْمِيلِه ، واللهُ أَنْ يكونَ المُتَولِي لأَمُورِهِ ، في تَعْمِينِه وتَعْمِيلِه ، وتَعْمِيلِه ، ولَكَنَ الأَوْلَى أَن يكونَ المُتَولِي لأَمُورِهِ ، في تَعْمِينِه وتَعْمِيلِه ، ولَكَنَ الأَوْلَى أَن يكونَ المُتَولِي لأَمُورِهِ ، في تَعْمِينِه وتَعْمِيلِه ، ويَعْمِينِه وتَعْمِينِه وتَعْمِينَه وتَعْمِينِه وتَعْمِينَه وتَعْمِينِه وتَعْمِينِه وتَعْمِينِه وتَعْمِينِه وتَعْمِينِه وتَعْمِينِه وتَعْمِينَه وتَعْمِينَهُ الْمُعْمِينَه المُعْم

فصل: ويُسْتَحَبُّ المُسَارَعَةُ إلى تَجْهِيزِهِ إذا تُيقِّنَ مَوْتُه ؛ لأَنَّه أَصْوَنُ له ، وأَحْفَظُ مِن أَن يَتَغَيَّرَ ، وتَصْعُبَ مُعَانَاتُهُ ('') . قال أَحمد : كَرَامَةُ المَيِّتِ تَعْجِيلُه . وفيما رَوَى أبو دَاوُدَ ('') ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْطِيَّةٍ قال : ﴿ إِنِّي لأَرَى طَلْحَةَ ('') قد حَدَثَ فِيمِ الْمَوْتُ ، فَآذِنُونِي بِهِ ، وعَجِّلُوا ، فَإِنَّهَ لا يَنْبَغِي لجِيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ

⁽٦) سقط من : الأصل .

⁽٧) في ١، م: « عينه ».

⁽٨) في ١، م: « وبه » .

۹) تقدم تخریجه فی ۱ / ۳۳ .

⁽۱۰) فی ۱، م : « معافاته » .

⁽١١) في : باب التعجيل بالجنازة وكراهية حبسها ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٨ .

⁽۱۲) هو طلحة بن البراء ، أنصارى له صحبة .

٣/٣ظ

ظَهْرَانَى أَهْلِهِ » . ولا بَأْسَ أَن يُنْتَظَرَ بها مِقْدَارُ ما يَجْتَمِعُ لها جَماعَةً ؛ لما يُومَّلُ مِن اللَّعاءِ له إذا صُلِّى عليه / ، مالم يُحَفْ عليه ، أو يَشُقَ على النَّاسِ . نَصَّ عليه الحمدُ . وإن اشْتَبَهَ أَمْرُ المَيِّتِ ، اعْتُبِرَ بِظُهُورِ أَمَارَاتِ المَوْتِ ، مِن اسْتِرْخاءِ رِجْلَيْه ، وانْفِصَالِ كَفَّيْهِ ، ومَيْلِ أَنْفِه ، وامْتِدَادِ جِلْدَةِ وَجْهِه ، وانْخِسافِ صُدْغَيْه . وإن ماتَ فَجْأَةً كالمَصْعُوقِ ، أو خَائِفًا مِن حَرْبٍ أو سَبُع ، أو تَرَدَّى مَن جَبَل ، وانْخِطارَ به هذه العَلامَاتُ ، حتى يُتَيَقَّنَ مَوْنُه . قال الحسنُ في المَصْعُوقِ : يُنتَظَرُ به ثلاثًا . قال أحمد ، رَحِمَهُ الله : إنَّه رُبَّمَا تَغَيَّرَ في الصَيِّفِ في اليَوْمِ واللَّيْلَةِ . قيل : فكيف تَقُولُ ؟ قال : يُتْرَكُ بِقَدْرِ ما يُعْلَمُ أَنَّه مَيِّتَ . قيل له : من غُدْوَةٍ إلى اللَّيْلِ . قال : نعم .

فصل: ويُسارَعُ في قضاءِ دَيْنِه ؛ لما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ قال: « نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِه حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ﴾(١٣). قال التَّرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وإن تَعَدَّرَ إيفاءُ دَيْنِه في الحالِ ، اسْتُحِبَّ لِوارِثِه أو غيرِه أن يَتَكَفَّل به عنه ، كما فَعَلَ أبو قَتَادَةَ لمَّا أَتِي النَّبِيُ عَيِّلِتُهِ بِجِنَازَةٍ ، فلم يُصلُّ عليها ، قال أبو قَتَادَةَ : صَلٌّ عليها يا رسولَ اللهِ ، وعَلَى دَيْنُه . فَصَلَّى عليه . رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١٤). ويُسْتَحَبُّ المُسَارَعَةُ

⁽١٣) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء عن النبى عَلَيْ أنه قال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٩٧ . وابن ماجه ، فى : باب التشديد فى الدين ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٢ / ٢٦٢ . والإمام والدارمى ، فى : باب ما جاء فى التشديد فى الدين ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢ / ٢٦٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٦٢ ، و٧٥ ، ٥٠٨ .

⁽غ 1) فى : باب إذا أحال دين الميت على رجل جاز ، من كتاب الحوالة ، وفى : باب من تكفل عن ميت دينا ، من كتاب الكفالة . صحيح البخارى % / 172 ، 177 . % أخرجه أبو داود ، فى : باب فى التشديد فى الدين ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود % / 771 . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على المديون ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى % / 79 . والنسائى ، فى : باب الصلاة على من عليه دين ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب الكفالة بالدين ، من كتاب البيوع . المجتبى % / 70 ، % / % / 779 . والدارمى ، فى : باب فى التشديد فى الدين ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى % / 771 .

إلى تَفْرِيقِ وَصِيَّتِه ؛ لِيُعَجَّلَ (١٥) له ثَوَابُها بِجَرَيَانِها على المُوصَى له .

فصل: ويُسْتَحَبُّ خَلْعُ ثِيَابِ المَيِّتِ ؛ لِقَلَّا يَخْرُجَ منه شيءٌ يَفْسُدُ به ، ويَتَلَوَّثُ بها ، إذا نُزِعَتْ عنه ، ويُسَجَّى بِثَوْبٍ يَسْتُرُ جَمِيعَه . قالتْ عائشة : سُجِّى رسولُ الله عَيْقَةً بِثَوْبِ حِبَرَةٍ (١١) . مُتَّفَقٌ عليه (١٧) . ولا يُتْرَكُ المَيِّتُ على الأرْضِ ؛ لأنَّه أَسْرَعُ لِفَسادِهِ ، ولكن على سَرِيرٍ أو لَوْجٍ ، لِيكونَ أَحْفَظَ له .

٣٣١ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ فَإِذَا أَخَذَ فَي غُسْلِهِ سَتَوَ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ)

وجُمْلَتُه أَنَّ المُسْتَحَبُّ تَجْرِيدُ المَيِّتِ عند غُسْلِه ، ويَسْتُرُ عَوْرَتَهُ بِمِئْزِ . هذا ظاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، (أَ فَى رِوَاية أَ الأَثْرَمِ عن أَحمَد ، فقال : يُغَطِّى ما بين سُرَّتِه ورُكْبَتَيْهِ . وهذا اخْتِيَارُ أَبِي الخَطَّابِ ، وهو مَذْهَبُ ابنِ سِيرِينَ ، ومالِكٍ ، وأَبِي حنيفة . ورَوَى المرُّوذِيُّ ، عن أَحمَد ، أنَّه قال : يُعْجِبُنِي أَن يُعَسَّلَ المَيِّتُ وعليه تَوْبُ يُدْخِلُ يَدَه من تحت القُوْبِ . قال : وكان أبو قِلابَةَ إذا غَسَّلَ مَيَّا جَلَّلَهُ بَوْبٍ . قال / القاضي : السُّنَّةُ أَن يُعَسَّلَ في قَمِيصٍ رَقِيقٍ يَنْزِلُ الماءُ فيه ، ولا يَمْنَعُ أَن يُصِلِ إلى بَدَنِه ، ويُدْخِلُ يَدَهُ في كُمِّ القَمِيصِ ، فيُمِرُّها على بَدَنِه والماءُ يُصَبُّ ، فإنْ يُصِلَ إلى بَدَنِه ، ويُدْخِلُ يَدَهُ في كُمِّ القَمِيصِ ، فيُمِرُّها على بَدَنِه والماءُ يُصَبُّ ، فإنْ يَصِلَ إلى بَدَنِه ، ويُدْخِلُ يَدَهُ في كُمِّ القَمِيصِ ، فيُمِرُّها على بَدَنِه والماءُ يُصَبُّ ، فإنْ كَان القَمِيصُ ضَيِّقًا فَتَقَ رَأْسَ الدَّحَارِيصِ (٢) ، وأَدْخَلَ يَدَهُ منه . وهذا مذهبُ كَان القَمِيصُ ضَيِّقًا فَتَقَ رَأْسَ الدَّحَارِيصِ (٢) ، وقال سعد : اصْنَعُوا بي كا صُنِعَ الشَّافِعِيِّ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عُسِّلَ في قَمِيصِهِ (٣) . وقال سعد : اصْنَعُوا بي كا صُنِعَ الشَّافِعِيِّ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عُسِّلَ في قَمِيصِهُ (٣) . وقال سعد : اصْنَعُوا بي كا صُنِعَ

9 2/4

⁽١٥) في الأصل : « ليتعجل » .

⁽١٦) الحبرة ، وزان عنبة : ثوب يماني من قطن أو كتان مخطط .

⁽۱۷) أخرجه البخارى ، فى : باب البُرُود والجَبَرَة والشَّملَة ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٧ / ١٩٠ . ومسلم ، فى : باب تسجية الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٥١ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الميت يسجى ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٧٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٥٠ ، ٢٦٩ .

⁽۱-۱) في ا ، م : «ورواه » .

⁽٢) الدخريص من القميص والدرع : ما يوصل به البدن ليوسعه . اللسان .

⁽٣) أخرجهابن ماجه، في : باب ماجاءفي غسل النبي ﷺ ، هِي كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه=

برسولِ الله عَلَيْكِ . قال أحمدُ : غُسلًا النَّبيُّ عَلَيْكُ في قَمِيصِه ، وقد أَرَادُوا خَلْعَهُ ، فَنُودُوا ، أَن لا تَخْلَعُوهُ ، وَاسْتُرُوا نَبِيَّكُم . ولَنا ، أَنَّ تَجْرِيدَهُ أَمْكُنُ لِتَغْسِيلِه ، وأَبْلَغُ ف تَطْهِيره ، والحَيُّ يَتَجَرَّدُ إِذا اغْتَسَلَ ، فكذا المَيِّتُ ، ولأنَّه إذا غُسِّلَ (1) في ثُوبه تَنَجَّسَ التَّوْبُ بِمَا يَخْرُجُ ، وقد لا يَطْهُرُ بِصَبِّ الماءِ عليه ، فيتَنَجَّسَ المَيِّتُ به . فأمَّا النَّبِيُّ عَلِيلًا فذاك خَاصٌّ له ، ألا تَرَى أنَّهم قالوا : نُجَرِّدُه كما نُجَرِّدُ مَوْتَانا . كذلك رَوَتُه (٥) عائشةُ (١) . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : رُوىَ ذلك عنها من وَجْهٍ صَحِيحٍ . فالظَّاهِرُ أَن تَجْرِيدَ المَيِّت فيما عدا العَوْرَةَ كان مَشْهُورًا عندَهم ، ولم يكنْ هذا لِيَخْفَى على (٧) النَّبِيِّ عَيْنِكُمْ ، بل الظَّاهِرُ أنَّه كان بأمْرِه ؛ لأنَّهم كانوا يَنْتَهُونَ إلى رَأْيه ، ويَصْدُرُونَ عِن أَمْرِه في الشَّرْعِيَّاتِ ، واتِّباعُ أَمْرِهِ وفِعْلِه أَوْلَى مِن اتِّباعِ غيرِه . ولأنَّ ما يُخْشَى مِن تَنْجِيسٍ قَمِيصِهِ بما يَخْرُجُ منه كان مَأْمُونًا في حَقِّ النَّبِيِّ عَرَالِكُم ؛ لأنَّه طَيِّبٌ حَيًّا ومَيِّتًا ، بخِلافِ غيره ، وإنما قال سَعْدٌ : الْحَدُوا لِي لَحْدًا ، وَانْصِبُوا عليّ اللَّبِنَ نَصْبًا ، كما صُنِعَ برسولِ الله عَيْلِيَّةٍ . ولو ثَبَتَ أَنَّه أَرَادَ الغُسْلَ فأَمْرُ رسولِ الله عَيْضَةً أَوْلَى بِالْاتِّبَاعِ . وأُمَّا سَتْرُ ما بين السُّرَّةِ والرُّكْبَةِ فلا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، فإنَّ ذلك عَوْرَةٌ ، وسَنْرُ العَوْرَةِ مَأْمُورٌ به ، وقد قال النَّبيُّ عَلِيْكُ لعليٍّ : ﴿ لَا تَنْظُرْ إِلَى فَخِذِ َ حَىٍّ ، ولا مَيِّتٍ »(^) . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : ورُوى : « النَّاظِرُ من الرِّجَالِ إلى فُرُوجِ الرِّجَالِ ، كَالنَّاظِرِ مِنْهُمْ إِلَى فُرُوجِ النِّسَاءِ ، والمُتَكَشِّفُ مَلْعُونٌ »(٩).

^{= 1 / 201} . والبيهقى ، في : باب ما يستحب من غسل الميت في قميص ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى π / π .

⁽٤) في ١، م : ﴿ اغتسل » .

⁽٥) في ١ ، م : (روت) .

⁽٦) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى ستر الميت عند غسله ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٢٦٧ .

⁽٧) في الأصل : « عن » .

۲۸٥ / ۲ فريجه في ۲ / ۲۸٥ .

⁽٩) ورد في كنز العمال ٥ / ٣٣٠ بلفظ : « نظر الرجل إلى عورة أخيه كنظره إلى الفرج الحرام ، .

فصل: قال أبو دَاوُدَ: قلتُ لأحمد: الصّبِيُّ يُسْتَرُ كَمَا يُسْتَرُ الكَبِيرُ، أَعْنِي الصَّبِيُّ المَيِّتَ في / الغُسْلِ. قال: أَيُّ شيءٍ يُسْتَرُ منه، وليستُ عَوْرَتُه بِعَوْرَةٍ ويُغَسِّلُه النِّسَاءُ ؟

ويُ

٣٣٢ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَالْإِسْتِحْبَابُ أَنْ لَا يُعَسَّلَ تَحْتَ السَّمَاءِ ، وَلَا يَحْشُلُ أَنْ لَا يُعَسَّلُ) يَحْضُرُهُ إِلَّا مَنْ يُعِينُ فِي أَمْرِهِ ، مَا دَامَ يُعَسَّلُ ﴾

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ المُسْتَحَبُّ أَن يُعَسَّلُ في بَيْتٍ . وَكَانِ ابنُ سِيرِينَ يَسْتَجِبُّ أَن يكونَ البَيْتُ الذي يُعَسَّلُ فيه مُظْلِمًا . وذَكَرَه أَحمدُ ، فإنْ لم يكنْ جَعَلَ بينه ('وبين السَّمَاءِ ' سِتْرًا . قال ابنُ المُنْذِرِ : كان النَّخَعِيُّ يُجِبُ أَن يُعَسَّلُ وبينه وبين السَّمَاءِ سُتْرَةٌ . ورَوَى أبو دَاوُدَ (') بإسْنَادِه ('') ؛ قال : أوْصَى الضَّحَاكُ أَحاهُ سَالِمًا ، مَثْرَةٌ . ورَوَى أبو دَاوُدَ (') بإسْنَادِه ('') ؛ قال : أوْصَى الضَّحَاكُ أَحاهُ سَالِمًا ، قال : إذا غَسَّلْتَنِي فاجْعَلْ حَوْلِي سِتْرًا ، واجْعَلْ بَيْنِي وبين السَّمَاءِ سِتْرًا . وذكرَ القاضي ، أن عائشة قالت : أتانا رسولُ اللهِ عَلِيلِهِ وَحُنُ نُعَسِّلُ ابْنَتَهُ ، فجعَلْنا بينها وبين السَّقْفِ سِتْرًا ') . قال ('') : وإنَّما اسْتُجِبُّ ذلك خَشْيَةَ أَن يَسْتَقْبِلَ السَماءُ وبين السَّقْفِ سِتْرًا ') . قال ('') : وإنَّما اسْتُجِبُّ ذلك خَشْيةَ أَن يَسْتَقْبِلَ السَماءُ بِعُورَتِه ، وإنَّما كُرِه أَن يَحْضُرُه مَن لا يُعِينُ في أَمْرِه ، لأَنَّه يُكُرهُ النَّظَرُ إلى المَيِّتِ إلَّا مِن حاجةٍ ، وسَبَبُ ذلك لِحاجةٍ . ويُسْتَحَبُ لِلْحاضِرِينَ غَضُّ أَبْصَارِهم عنه ، إلَّا مِن حاجةٍ ، وسَبَبُ ذلك لَكُولُ النَّظَرُ فيه بعد مَوْتِه ، ورُبَّما كان بالمَيِّتِ عَيْبٌ يَكْتُمُهُ ، ويَكْرَهُ أَن يُطْلُع عليه بعد مَوْتِه ، ورُبَّما ظَهَرَ فيه شيءٌ هو في حَدَثَ منه أَمْرٌ يَكُرهُ الحَيِّ أَن يُطَلِع منه ('') على مِثْلِه ، وَرُبَّما ظَهَرَ فيه شيءٌ هو في

⁽١٠) سقط من: الأصل.

⁽۱-۱) في م : (وبينهم) .

⁽٢) لم نجده في سننه .

⁽٣) في الأصل زيادة : « له » .

⁽٤) لم نجد هذا عن عائشة رضى الله عنها ، والأحاديث في تغسيل ابنة رسول الله عَلِيَّةُ ، عن أم عطية وأم سليم .

⁽٥) سقط من : الأصل .

⁽٦) سقط من: الأصل.

الظَّاهِرِ مُنْكُرٌ فيتحدَّثُ (٢) به ، فيكون فضيحة له ، ورُبَّما بَدَتْ عَوْرَتُه فشاهَدَها ، ولهذا أُحْبَبْنا أن يكون الغَاسِلُ ثِقَةً أَمِينًا صَالِحًا ، لِيَسْتُرَ ما يَطَّلِعُ عليه ، وفي الحديثِ عن النَّبِيِّ عَيْقِيلِهِ أَنَّه قال : « لِيُغَسِّلْ مَوْتَاكُمُ المَأْمُونُونَ » . رَوَاه ابنُ مَاجَه (١) . ورُوه ابنُ مَاجَه (١) . ورُوه ابنُ مَاجَه أيضًا ، ثُمَّ لَمْ يُفْشِ عَلَيْهِ ، خَرَجَ مِن ورُوي عنه عليه السَّلَامُ أَنَّه قال : « مَنْ غَسَّلَ مَيْتًا ، ثُمَّ لَمْ يُفْشِ عَلَيْهِ ، خَرَجَ مِن ذُنُوبِهِ كَيُوْمِ وَلَدَتْهُ أُمَّهُ » . رَوَاه ابنُ مَاجَه أيضا (١) . وفي « المُسْنَدِ » عن عائشة ، قالت : قال رسولُ الله عَيِّلِهِ : « مَنْ غَسَّلَ مَيْتًا ، فأَدَى فِيهِ الْأَمَانَة ، ولم يُفْشِ عَلَيْهِ مَا يَكُونُ مِنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ ، خَرَجَ مِن ذُنُوبِه كَيُوْمِ وَلَدَتْهُ أُمَّهُ » (١٠ . وقال : « لِيلِهِ أَوْبُكُمْ مِنْهُ إِنْ كَان يَعْلَمُ ، فإنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ أَنَّ عِنْدَهُ حَظًا مِنْ وَرَعٍ وَلَمَانَة » (١٠ . وقال القاضى : لِوَلِيِّه أَن يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ أَنَّ عِنْدَهُ حَظًا مِنْ وَرَعٍ فَالمَانَة » (١٠) . وقال القاضى : لِوَلِيِّه أَن يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ أَنَّ عِنْدَهُ حَظًا مِنْ وَرَعٍ فَا المَنْعِ ، ولَعَلَّه / يَقْتَضِى التَّعْمِيمَ ، واللهُ أَعلُمُ . . .

فصل: وينْبَغِى لِلغاسِلِ، ولمن حَضَرَ، إذا رَأَى من المَيِّتِ شيئا ممَّا ذَكُرْنَاه وممَّا (١١) يُحِبُّ المَيِّتُ سَتْرَه ، أن يَسْتُرَهُ ، ولا يُحَدِّث به ؛ لما رَوَيْناهُ ، ولأنَّ النَّبِيَّ عَصِّلًا قال : « مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ ، سَتَرَهُ اللهُ في الدُّنْيَا والْآخِرَةِ »(١٣) . وإن رأى حَسنًا مثلَ أَمَارَاتِ الخَيْرِ ، مِن وَضاءَةِ الوَجْهِ ، والتَّبَسُّمِ ، ونَحْوِ ذلك ، اسْتُحِبَّ عَسْمًا مثلَ أَمَارَاتِ الخَيْرِ ، مِن وَضاءَةِ الوَجْهِ ، والتَّبَسُّمِ ، ونَحْوِ ذلك ، اسْتُحِبً إظهارُه ، لِيَكْثُرُ التَّرَحُّمُ عليه ، ويَحْصُلَ الحَثُّ على مثلِ طَرِيقَتِه ، والتَّشَبُّهُ بِجَمِيلِ

,0/4

⁽٧) في ١، م: « فيحدث ».

⁽٨) في : باب ما جاء في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٩ .

⁽٩) فى : باب ما جاء فى غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ . كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١٢٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .

⁽١٠) مستد أحمد ٦ / ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .

⁽١١) في ١، م: « يدخله ».

⁽١٢) سقطت الواو من : ١ ، م .

⁽١٣) قريب منه ما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٧٤ .

وانظر ما أخرجه ابن ماجه ، في : باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ، من المقدمة ، وفي : باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ١ / ٨٢ ، ٢ / ٨٥٠.

سِيرَتِه . قال ابنُ عَقِيلِ : وإن كان المَيِّتُ مَغْمُوصًا عليه في الدِّينِ والسُّنَّةِ ، مَشْهُورًا بِيدَعَتِه (١٤) ، فلا بَأْسَ بإظْهَارِ الشَّرِّ عليه ، لِتُحْذَرَ طَرِيقَتُه . وعلى هذا يَنْبَغِي أن يَكْتُمَ ما يَرَى عليه من أمارَاتِ الخَيْرِ ، لِئلَّا يَغْتَرُّ المُغْتَرُّ (١٥) بذلك ، فيَقْتَدِى به في بِدْعَتِه .

٣٣٣ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَتُلَيَّنُ مَفَاصِلُه إِنْ سَهُلَتْ عَلَيْهِ ، وإلَّا تَرَكَها ﴾

مَعْنَى تَلْيِينِ مَفاصِلِه (۱) هو أن يَرُدَّ ذِرَاعَيْهِ إلى عَضُدَيْهِ ، وعَضُدَيْهِ إلى جَنْبَيْهِ ، ثم يَرُدَّهُما ، ليكونَ ذلك يَرُدَّهُما ، ويَرُدَّ سَاقَيْهِ إلى فَخِذَيْهِ ، وفَخِذَيْهِ إلى بَطْنِهِ ، ثم يَرُدَّهُما ، ليكونَ ذلك أَبْقَى لِلينه ، ويَمْدِيده ، وحَلْعِ ثِيابِه ، وتَعْسِيلهِ ، قال أصْحابُنا : ويُسْتَحَبُّ ذلك في مَوْضِعَيْنِ ، عَقِيبِ مَوْتِه قبلَ قَسْوَتِها وَتَعْسِيلهِ . قال أصْحابُنا : ويُسْتَحَبُّ ذلك في مَوْضِعَيْنِ ، عَقِيبِ مَوْتِه قبلَ قَسْوَتِها بِبُرُودَتِه ، وإذا أَخَذَ في غُسْلِه . وإن شَقَّ ذلك لِقَسْوَةِ المَيِّتِ أو غيرِها ، تَرَكَهُ ؛ بِبُرُودَتِه ، وإذا أَخَذَ في غُسْلِه . وإن شَقَّ ذلك لِقَسْوَةِ المَيِّتِ أو غيرِها ، تَرَكَهُ ؛ لأَنْه لا يُؤْمَنُ أن تَنْكَسِرَ أَعْضَاؤُهُ ، ويَصِيرَ به ذلك إلى المُثْلَةِ .

٣٣٤ – مسألة ؛ قال (ويَلُفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً ، فَيُنَقِّى مَا بِهِ مِنْ نَجَاسَةٍ ، وَيُعْصِرُ بَطْنَهُ عَصْرًا رَفِيقًا)

وجُمْلَتُه أَنَّه يُسْتَحَبُّ أَن يُغَسَّلَ المَيِّتُ على سَرِيرٍ ، يُتْرَكُ عليه مُتَوَجِّهًا ''إلى القِبْلَةِ' مُنْحَدِرًا نحو رِجْلَيْهِ ، لِيَنْحَدِرَ المَاءُ بما يَخْرُجُ منه ، ولا يَرْجِعَ إلى جِهةِ رَأْسِه ، ويَبْدَأُ الغَاسِلُ ، فَيَحْنِي المَيِّتَ حَنْيًا رَفِيقًا ، لا يَبْلُغُ به قَرِيبًا من الجُلُوسِ ، لأَنْ في الجُلُوسِ أَذِيَّةً له ، ثم يُمِرُّ يَدَهُ على بَطْنِه ، يَعْصِرُهُ عَصْرًا رَفِيقًا ؛ لِيُحْرِجَ ما لأَنَّ في الجُلُوسِ أَذِيَّةً له ، ثم يُمِرُّ يَدَهُ على بَطْنِه ، يَعْصِرُهُ عَصْرًا رَفِيقًا ؛ لِيُحْرِجَ ما

⁽١٤) في الأصل: « ببدعة » .

⁽١٥) في الأصل : ﴿ مَغْتُر ﴾ .

⁽١) في ا ، م: « المفاصل ».

⁽١-١) سقط من : الأصل .

٥/٣ ظ

معه من نَجاسَةٍ ، لِتُلَّا يَخْرُجَ بعد ذلك ، ويَصُبُ عليه الماءَ حينَ يُعِرُّ يَدَه صَبَّا كَثِيرًا ، لِيُخْفِى ما يَخْرُجُ منه ، ويَذْهَبُ به الماءُ ، ويُستَحَبُّ أن / يَكونَ بِقُرْبِه مِجْمَرٌ فيه بَحُورٌ حتى لا يَظْهَرَ منه ربِحٌ . وقال أحمدُ ، رَحِمه الله : لا يَعْصِرُ بَطْنَه في النَّالِقَةِ ، في الْمَرَّةِ الأُولَى ، ولكنْ في الثانية . وقال أيضا : عَصْرُ بَطْنِ المَيِّتِ في الثانية أَمْكُنُ ؛ يَمْسَحُ مَسْحًا رَفِيقًا مَرَّةً وَاحِدَةً . وقال أيضا : عَصْرُ بَطْنِ المَيِّتِ في الثانية أَمْكُنُ ؛ لأنَّ المَيِّتَ لا يَلِينُ حتى يُصِيبَهُ الماءُ . ويلفُ الغاسِلُ على يَدِه خِرْقَةً خَشْنَةً ، لأنَّ النَّظَرَ إلى العَوْرَةِ حَرَامٌ ، فالمَسُّ (٢) أَوْلَى ، ويُزيلُ ما على بَدَنِه من نَجاسَةٍ ؛ لأنَّ الحَقَّ يَبْدَأُ بذلك (١) في اغتِسَالِه من الجنابةِ . ويُزيلُ ما على بَدَنِه من نَجاسَةٍ ؛ لأنَّ الحَقَّ يَبْدَأُ بذلك (١) في اغتِسَالِه من الجنابةِ . ويُغِيلُ ما على بَدَنِه من نَجاسَةٍ ؛ لأنَّ الحَقَّ يَبْدَأُ بذلك (١) في اغتِسَالِه من الجنابةِ . ويُعْسِلُ بإحْدَاهما السَّبِيلَيْنِ ، وبالأَخْرَى (٥) سائِرَ بَدَنِه ، فإن كان المَيِّتُ امْرَأَةً حَامِلًا لمَ يَعْصِرْ بَطْنَها ، لِقَلَّا يُؤْذِي الوَلَدَ ، وقد جَاءَ في حَدِيثٍ رَوَاهُ الخَلَّلُ ، بإسْنَادِهِ عن أُمِّ سُلْها ، فَلْيَعْمَ الْ وَلَكَ ، وقد جَاءَ في حَدِيثٍ رَوَاهُ الخَلَّلُ ، بإسْنَادِهِ عن أُمْ سُلْيَم ، قالت : قال رسولُ اللهِ عَلَيْكَ : ﴿ إذا تُؤُفِيّتِ المَرْأَةُ ، فأَرَادُوا غَسْلُها ، فَلْيَعْمَ اللهَ الْ أَلْ مُ لَكُنْ حُبْلَى ، فإنْ كانَتُ حُبْلَى ، فإنْ كانَتُ حُبْلَى فَلَا كُولَ المُ المَدِي المَلْ المَالَعَ عَلَى المَالِي المَرْأَةُ ، فأَرادُوا فَلَا يُحْرَكُمْ اللهِ اللهِ المُؤَلِّة المُؤَلِّة ، فَلْ اللهِ عَلَيْ اللهُ الله فَلْكُنْ حُبْلَى ، فإنْ كانَتُ حُبْلَى ، فإنْ كانَتُ حُبْلَى فَلَا المَالِي اللهُ المُلْكُونَ عُلْكَالَ كَانَتُ حُبْلَى المَلْ المَالِي اللهِ اللهُ المُولِدُ عَلَى المَلْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ المَالِقُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُؤَلِّقُ المُنْ كُنْ حُبْلَى ، فإنْ كانَتُ حُبْلَى المَالَة فَلَا اللهُ المُلْكُونَ المِنْ المَالِهُ اللهُ اللهُ المُنْ المُنْ المُنْ المَالَدُ المُلْولُ المُ اللهُ المُ

⁽٢) يقال : نجا الرجل : إذا تغوط . ويتعدى بالتضعيف .

وفي ١ ، م : (فيمسحه) .

⁽٣) في م : « فاللمس » .

⁽٤) سقط من : ١، م .

⁽٥) في م: « والأخرى » .

⁽٦) حديث أم سليم فى تغسيل المرأة عزاه المزى فى تحفة الأشراف للترمذى ولم يذكر موضع روايته له ، وكذلك ابن حجر فى النكت الظراف . انظر تحفة الأشراف ١٣ / ٨٥ . وأخرجه البيهقى ، فى : باب فى غسل المرأة ، من كتاب الجنائز ، ثم عزاه للترمذى . واستدرك عليه صاحب الجوهر النقى بقوله : لم أجده فى كتاب الترمذى وما رأيت أحدًا غير البيهقى عزاه إليه . السنن الكبرى ٤ / ٥ . والذى عند الترمذى هو قوله - بعد رواية حديث أم عطية - وفى الباب عن أم سليم . انظر عارضة الأحوذى ٤ / ٢١١ باب ما جاء فى غسل الميت ، من أبواب الجنائز . وأورده الهيثمى فى مجمع الزوائد ٣ / ٢١ وعزاه للطبرانى فى الكبير . وهو فيه . انظر : المعجم الكبير ٢٥ / ٢١ .

٣٣٥ ــ مسألة ؛ قال : (ويُوَضِّئُهُ وضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ولا يُدْخِلُ الماءَ في فِيهِ ، وَلا يُدْخِلُ الماءَ في فِيهِ ، وَلَا فِي أَنْفِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا أَذًى أَزَالَهُ بِخِرْقَةٍ)

وجُمْلَةُ ذلك أَنّه إذا نَجَّاهُ (١) ، وأزالَ عنه النّجاسة ، بَدَأ بعدَ ذلك فَوضاً هُ وُضُوءَ الصّلَاةِ ، فَيَغْسِلُ كَفَيْهِ ، ثم يَأْخُذُ خِرْقَةً خَشِنَةً فَيَبُلّها ويَجْعَلُها على أُصبُعِهِ ، ويَمْسَحُ أَسْنَانَهُ وأَنْفَهُ ، حتى يُنظّفهما ، ويكونُ ذلك في رِفْقِ ، ثم يَغْسِلُ وَجْهَهُ ، ويُمْسَحُ أَسْنَانَهُ وأَنْفَهُ ، حتى يُنظّفهما ، ويكونُ ذلك في رِفْقِ ، ثم يَغْسِلُ وَجْهَهُ ، ويُتِمّ وُصُوءَهُ ، لأنَّ الوُصُوءَ يُبْدَأُ به في غُسْلِ الحَيِّ ، وقد قال رسول اللهِ عَيْقِلَةً لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي غَسَّلْنَ ابْنَتَهُ : « ابْدَأْنَ بَمَيامِنِهَا ، ومَواضِع الوُصُوءِ مِنْهَا » . مُتَّفَقَ عليه (١) . وفي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « فإذا فَرَغْتِ مِنْ غَسْلِ سِفْلَتِهَا غَسْلًا نَقِيًّا بِمَاءٍ وسِدْرٍ ، وفي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « فإذا فَرَغْتِ مِنْ غَسْلِ سِفْلَتِهَا غَسْلًا نَقِيًّا بِمَاءٍ وسِدْرٍ ، فوضَيِّيهَا وُصُوءَ الصَّلَاةِ ، ثم اغْسِلِيهَا » (١) . ولا يُدْخِلُ الماءَ فَاهُ ، ولا مَنْخِرَيْهِ ، في قولِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . كذلك قال سَعِيدُ بن جُبَيْرٍ ، والنَّحْعِيُّ ، والنَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة . وقال الشَّافِعِيُّ : يُمَضْمِضُه ويُنْشِقُه كَا يَفْعَلُ الحَيُّ . ولنا ، أَنَّ إِذْخالَ الماء فَاهُ لا يُؤْمَنُ عُرُوجُه في أَنْ فَاهُ واللَّهُ بهِ ، ولا يُؤْمَنُ خُرُوجُه في أَنْفَهُ لا يُؤْمَنُ معه وصُولُه إلى جَوْفِه ، فيُفْضِي إلَى المُثْلَةِ بهِ ، ولا يُؤْمَنُ خُرُوجُه في أَكْفَانِهِ .

٣٣٦ – / مسألة ؛ قال : ﴿ وَيَصُبُّ عَلَيْهِ المَاءَ ، فَيَبْدَأُ بِمَيَامِنِه ، وَيَقْلِبُه عَلَى جَنْبَيْهِ ، لِيَعُمَّ المَاءُ سَائِرَ جِسْمِهِ ﴾

وجُمْلَةُ ذلك أنَّه إذا وَضَّأَهُ بَدَأَ بِغَسْلِ رَأْسِهِ ، ثم لِحْيَتِه . نَصَّ عليه أحمدُ . فَيَضْرِبُ السِّدْرَ فَيَغْسِلُهُما بِرَغْوَتِه ، ويَغْسِلُ وَجْهَهُ ، ويَغْسِلُ اليدَ اليُمْنَى من المَنْكِبِ إلى الكَفَّيْنِ وصَفْحةَ عُنُقِه اليُمْنَى ، وشِقَّ صَدْرِهِ وجَنْبَه (١) وفَخِذَهُ وسَاقَهُ ،

۲/۳ و

⁽١) في ١، م: « أنقاه ».

⁽٢) يأتى تخريجه من حديث أم عطية .

⁽٣) تقدم تخريجه في آخر المسألة السابقة .

⁽١) في ١، م : « وجنبيه » .

يغْسِلُ الظَّاهِرَ من ذلك وهو مُسْتَلْقِ ، ثم يَصْنَعُ ذلك بالجانِبِ الأَيسَرِ ، ثم يَرْفَعُه من جانِبِه الأَيْمَنِ ، ولا يَكُبُّه لِوَجْهِه ، فيَغْسِلُ الظَّهْرَ وما هناك من وَرْكِهِ وفَخِذِه وسَاقِه ، ثم يَعُودُ فَيَحْرِفُه على جَنْبِه الأَيْمَنِ ، ويَغْسِلُ شِقَّهُ الأَيْسَرَ كذلك . هكذا ذكرَهُ إبراهيمُ النَّخَعِيُّ ، والقاضى . وهو أَقْرَبُ إلى مُوافَقَةِ قولِهِ عليه السَّلامُ : « ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِها » . وهو أَشْبَهُ بِغُسْلِ الحَيِّ .

٣٣٧ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَيَكُونُ فِي كُلِّ المِيَاهِ شَيْءٌ مِنَ السِّدْرِ ، ويَضْرِبُ السِّدْرَ فَيَعُسِلُ بِرَغْوَتِه رَأْسَهُ ولِحْيَتَهُ ﴾

هذا المَنْصُوصُ عن أحمدَ . قال صالحٌ : قال أبي : المَيِّتُ يُعَسَّلُ بِمَاء وسِدْرٍ ، ثلاثُ (۱) غَسَلَاتٍ ، قلتُ : فَيَبْقَى عليه ؟ قال : أَى شيء يكونُ هو أَنْقَى له . وذُكِرَ عن عَطَاءِ ، أَنَّ ابنَ جُرَيْجِ قال له : إنَّه يَبْقَى عليه السِّدْرُ إذا غُسِّلَ به كلَّ مَرَّةٍ . فقال عَطاءٌ : هو طَهُورٌ . وفي رِوايةِ أبي دَاوُدَ عن أحمدَ ، قال : قلتُ ، يَعْنِي لأحمدَ : أفلا تَصُبُّونَ ماءً قَرَاحًا يُنَظِّفُه ؟ قال : إنْ صَبُّوا فلا بَأْسَ. وَاحْتَجَّ أحمدُ بِحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَيْضَةٍ حِينَ تُوفِيَّتَ ابْنَتُه قال : « اغْسِلْنَها ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أو أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، إنْ رَأَيْتُنَّ ، بماء وسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ في الآخِرَةِ كَافُورًا » . مُتَّفَقٌ عليه (۱) . وحَدِيثِ ابنِ عَبَّاسَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْشَةٍ قال : « اغْسِلُوهُ كَافُورًا » . مُتَّفَقٌ عليه (۱) . وحَدِيثِ ابنِ عَبَّاسَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْشَةٍ قال : « اغْسِلُوهُ كَافُورًا » . مُتَّفَقٌ عليه (۱) . وحَدِيثِ ابنِ عَبَّاسَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْشَةً قال : « اغْسِلُوهُ كَافُورًا » . مُتَّفَقٌ عليه (۱) . وحَدِيثِ ابنِ عَبَّاسَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْشَةً قال : « اغْسِلُونَ في الآخِرَةِ كَافُورًا » . مُتَّفَقٌ عليه (۱) . وحَدِيثِ ابنِ عَبَّاسَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْشَةً قال : « اغْسِلُوهُ كَافُورًا » . مُتَّفَقٌ عليه (۱) . وحَدِيثِ ابنِ عَبَّاسَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قال : « اغْسِلُوهُ كَافُورًا » . مُتَّفَقً عليه (۱) . وحَدِيثِ ابنِ عَبَّاسَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهَ قال : « اغْسِلُوهُ كَافُورًا » . مُتَّفَقً عليه (۱) . وحَدِيثِ ابنِ عَبَّاسَ ، أَنَّ النَّبِي عَيْنَهُ في الْهُ عَنْهُ اللَّهُ الْعَلْمَا فَلَا اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَامِ اللَّهِ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَه

⁽١) في الأصل: ﴿ الثلاث ﴾ .

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب التيمن فى الوضوء والغسل ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر ، وباب ما يستحب أن يغسل وترا ، وباب يبدأ بميامن الميت ، وباب مواضع الوضوء من الميت ، وباب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل ، وباب يجعل الكافور فى الأخيرة ، وباب نقض شعر المرأة ، وباب كيف الإشعار للميت ، وباب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون ، وباب يلقى شعر المرأة خلفها ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١ / ٥٣ ، ٢ / ٩٣ ، ٩٤ ، ٥٥ . ومسلم ، فى : باب فى غسل الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٨ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ٢٥ ، ١٧٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى غسل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٠٩ - ٢١١ . والنسائى ، فى : باب غسل الميت بالماء والسدر ، وباب نقض رأس الميت، وباب غسل الميت أكثر من سبع ، وباب

بِمَاءٍ وسِدْرٍ » . مُتَّفَقَ عليه (٣) . وفي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « ثُمَّ اغْسِلِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِمَاءِ وسِدْرٍ » (٠) . وذَهَبَ كَثِيرٌ من أَصْحَابِنا المُتَأَخِّرِينَ ، إلى أنَّه لا يَتْرُكُ مع الماءِ سِدْرًا يُغَيِّرُه ، ثم اخْتَلَفُوا ، فقال ابنُ حامدٍ : يُطْرَحُ في كُلِّ المِياهِ شيءٌ يَسْيِرٌ من السِّدْرِ لا يُغَيِّرُه ؛ لِيَجْمَع بين العَمَلِ بالحَدِيثِ ، ويكونَ الماءُ باقِيًا على طُهُورِيَّة . وقال القاضى ، وأبو الحَطَّابِ : / يُغَسَّلُ أُوَّلَ مَرَّةٍ بالسِّدْرِ ، ثم يُغَسَّلُ بعد ذلك بالماءِ القَرَاحِ ، فيكونُ الجَمِيعُ غَسْلَةً وَاحِدَةً ، ويكونُ الاغتِدَادُ بالآخِرِ بعد ذلك بالماءِ القَرَاحِ ، فيكونُ الجَمِيعُ غَسْلَةً وَاحِدَةً ، ويكونُ الاغتِدَادُ بالآخِر دونَ الأوَّل ؛ لأَنَّ أَحمدَ ، رَحِمَهُ اللهُ ، شَبَّة غُسْلَة بغُسْلِ الجَنابَةِ ، ولأَنَّ السَّدْرِ ان غَيَّرَ الماءَ سَلَبَهُ وَصْفَ الطُّهُورِيَّة ، وإن لم يُغَيِّرُهُ فلا فائِدَةَ في تَرْكِ يَسِيرٍ لا يُؤَثِّرُ . ويكونُ هذا من قولِه دَالًا على أنَّ تَغَيَّرُ الماءِ بالسَّدْرِ لا يُخْرِجُه عن طُهُورِيَّتِه . قال بعضُ أصْحابِنا : يَتَخِذُ الغَاسِلُ ثَلاثَةَ أُوانِيَ (٥) ؛ آنِيَةً وَالْتِهِ ، قال بعضُ أصْحابِنا : يَتَخِذُ الغَاسِلُ ثَلاثَةَ أُوانِيَ (٥) ؛ آنِيَةً وَالْمَ عَنْ طُهُورِيَّتِه . قال بعضُ أصْحابِنا : يَتَخِذُ الغَاسِلُ ثَلاثَةَ أُوانِيَ (٥) ؛ آنِيَةً

٣/٢ ظ

⁼ الكافور فى غسل الميت ، وباب الإشعار ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٤ – ٢٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ . والإمام مالك ، فى : باب غسل الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٢ / ٤٠٨ ، ٤٠٨ .

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الكفن فى ثويين ، وباب الحنوط للميت ، وباب كيف يكفن الميت ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة ، وباب المحرم يموت بعرفة ... ، وباب سنة المحرم إذا مات ، من كتاب جزاء الصيد. صحيح البخارى ٢ / ٩٦ / ٣ ، ٣ / ٠ ٢ ، ٣٢ . ومسلم ، فى : باب ما يفعل المحرم إذا مات ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٥٦٥ – ٨٦٧ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف يصنع بالمحرم إذا مات ، من كتاب الحبنائز . سنن ألى داود ٢ / ١٩٦ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى المحرم يوت فى إحرامه ، من أبواب المحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٧٥ . والنسائى ، فى : باب كيف يكفن المحرم إذا مات ، من كتاب المجنائز ، وفى : باب تخمير المحرم وجهه ورأسه، وباب غسل المحرم بالسدر إذا مات ، وباب فى كم يكفن المحرم إذا مات ، وباب النهى عن أن يخمر وجه المحرم ورأسه إذا مات ، وباب النهى عن أن يخمر وجه المحرم ورأسه إذا مات ، وباب النهى عن تحمير رأس المحرم إذا مات ، من كتاب المناسك . المجتبى ٤ / ٣٣ ، ٥ / ١١٢ ، من ١٥٥ ، والإمام والدارمى ، فى : باب فى المحرم إذا مات من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٥٠ . والإمام والدارمى ، فى : باب فى المحرم إذا مات ما يصنع به ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٥٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٥٠ ، ٢٨٢ ، ٣٣٠ .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٣ .

⁽٥) سقط من : ١ . ١

كَبِيرَةً يَجْمَعُ فيها الماءَ الذي يُغَسِّلُ به المَيِّتَ يكونُ بِالبُعْدِ منه ، وإِنَاءَيْنِ صَغِيرَيْنِ يَطْرَحُ من أَحَدِهما على المَيِّتِ ، والثالث يَغْرِفُ به من الكَبِيرِ فى الصَّغِيرِ الذي يُعَسِّلُ به المَيِّتَ ، ليكونَ الكَبِيرُ مَصُونًا ، فإذا فَسَدَ الماءُ الذي فى الصَّغِيرِ ، وطارفيه من رَشَاشِ الماءِ ، كان ما بَقِيَ فى الكَبِيرِ كَافِيًا ، ويَضْرِبُ السِّدْرَ ، فيَغْسِلُ بِرَغُوتِه رَأْسَهُ ولِحْيَتَه ، ويُشْلِغُه سائرَ بَدَنِه ، كَما يَفْعَلُ الحَيُّ إذا اغْتَسَلَ .

فصل: فإن لم يَجِدِ السِّدْرَ غَسَّلَهُ بما يقومُ مَقامَهُ ، ويَقْرُبُ منه ، كَالْخِطْمِيِّ (1) وَنَحْوِه ؛ لأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُل منه ، وإن غَسَّلَهُ بذلك مع وُجُودِ السِّدْرِ جازَ ؛ لأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بهذا لِمَعْنَى مَعْقُولٍ ، وهو التَّنْظِيفُ ، فَيَتَعَدَّى إلى كُلِّ ما وُجِدَ فيه المَعْنَى .

ع ٣٣٨ ـ مسألة ؛ قال : (ويَسْتَعْمِلُ فِي كُلِّ أُمُورِهِ الرِّفْقَ بِهِ)

ويُسْتَحَبُّ الرِّفْقُ بالمَيِّتِ في تَقْلِيبِهِ ، وعَرْكِ أَعْضائِه ، وعَصْرِ بَطْنِه ، وتَلْيينِ مَفاصِلِه ، وسَائِرِ أُمُورِه ، احْترامًا له ؛ فإنَّه مُشَبَّةٌ بالحَيِّ في حُرْمَتِه ، ولا يَأْمَنُ إن عَنْفَ بِهِ أَن يَنْفَصِلَ منه عُضْوٌ ، فيكونُ مُثْلَةً به ، وقد قال عَيِّلَةٍ : « كَسْرُ عَظْمِ الحَيِّ الرَّفْق في الْأَمْرِ كُلِّهِ » (1) . وقال: « إنَّ الله يُحِبُّ الرِّفْق في الْأَمْرِ كُلِّهِ » (2) .

⁽٦) الخطمي : نبات منضج محلل .

⁽١) أخرجه أبو داود ، ف : باب ف الحفّار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان ؟ ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٠ . وابن ماجه ، ف : باب في النهى عن كسر عظام الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١٦ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الاختفاء ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٣٣٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٥١٨ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ٢٦٥ .

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب الرفق فى الأمر كله ، من كتاب الأدب ، وفى : باب كيف يود على أهل الذمة السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفى : باب الدعاء على المشركين ، من كتاب الدعوات ، وفى : باب عرض الذمى وغيره ، من كتاب استئابة المرتدين . صحيح البخارى ٨ / ١٠٤ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ٩ / ٠٠٠ . ومسلم ، فى : باب النهى عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ... ، من كتاب السلام ، وفى : باب فضل الرفق ، من كتاب البر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٠١ ، ١٧٠٦ ، وأبو داود ، فى : باب فى الرفق، من كتاب من كتاب البر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٠٠ ، ١٧٠٠ ، وأبو داود ، فى : باب فى الرفق، من كتاب

٣٣٩ ــ مسألة ؛ قال : (والْمَاءُ الحَارُّ ، والْإِشْنَانُ^(١) ، والْخِلَالُ ، يُسْتَغْمَلُ إِنْ اخْتِيجَ إَلَيْهِ

هذه الثَّلاَثَةُ تُسْتَعْمَلُ عندَ الحاجةِ إليها ، مثل أن يُحْتاجَ إلى المَاءِ الحَارِّ لِشِدَّةِ البَرْدِ ، أو لوَسَخِ (١) لا يَزُولُ إلَّا به ، وكذا الأَشْنَانُ يُسْتَعْمَلُ إذا كان على المَيْتِ / وَسَخْ . قال أَحمدُ : إذا طالَ ضَنَى المريضِ غُسِّلَ بالإَّشْنانِ . يَعْنِى أَنَّه يَكْثُرُ وَسَخْهُ ، فَيَحْتاجُ إلى الأَشْنَانِ لِيُزِيلَهُ . والخِلالُ : يُحْتَاجُ إليه لإخراج شيءِ ، وَسَخْهُ ، فَيَحْتاجُ إلى الأَشْنَانِ لِيُزِيلَهُ . والخِلالُ : يُحْتَاجُ إليه لإخراج شيء ، والمُسْتَحَبُّ أن يكونَ من شجرةٍ لَيُنَةٍ كالصَّفْصافِ ونحوه ، مما يُنقِّى ولا يَجْرَحُ ، وإن لَقَ على رَأْسِهِ قُطْنًا ، فَحَسَنّ . ويَتَتَبَّعُ ما تحت أَظْفارِهِ حتى يُنقِيّهُ ، فإنْ لم يَحْتَجُ إلى شيء من ذلك لم يُسْتَحَبَّ اسْتِعْمالُه . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفة : إلى شيء من ذلك لم يُسْتَحَبَّ اسْتِعْمالُه . وبهذا قال الشَّافِعِيُ . وقال أبو حنيفة : المُستَحَنُّ يُرْخِيه ، ولهذا يُطرَح الكافُورُ في الماء ليشُدَّه ويُبَرِّدَه ، والإنْقاءُ يَحْصُلُ والمُستَحَنَّ يُرْخِيه ، ولهذا يُطرَح الكافُورُ في الماء ليشُدَّه ويُبَرِّدَه ، والإنْقاءُ يَحْصُلُ بالسَّدْرِ إذا لم يَكثِرُ وَسَخُه ، فإن كثر أو لم (٣) يَزُلُ إلَّا بالحارِ صارَ مُستَحَبًا .

• ٣٤ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَيُعَسِّلُ الثَّالِثَةَ بِمَاءٍ فَيه كَافُورٌ وسِدْرٌ ، وَلَا يَكُونُ فَيه سِدْرٌ صِحَاحٌ ﴾

الوَاجِبُ في غُسْلِ المَيِّتِ مَرَّةٌ وَاحِدَةٌ ؛ (الأَنَّه غُسْلٌ وَاجِبٌ مِن غيرِ نَجاسَةٍ أَصابَتْهُ ، فكان مَرَّةً واحِدَةً) ، كغُسْلِ الجَنابةِ والحَيْضِ ، ويُسْتَحَبُّ أَن يُغَسَّلَ

⁼ الأدب . سنن أبى داود ٢ / ٥٥٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التسليم على أهل الذمة ، من أبواب الاحتفذان . عارضة الأحوذى ١٠ / ١٧٥ . وابن ماجه ، فى : باب الرفق ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢١٦ . والدارمى ، فى : باب فى الرفق ، من كتاب الرقاق . سنن الدارمى ٢ / ٣٢٣ . والإمام مالك ، فى : باب ما يؤمر به من العمل فى السفر ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٢ / ٩٧٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١١٢ ، ٤ / ٨٧ ، ٦ / ٣٧ ، ٥٠ ، ١٩٩ .

⁽١) الأشنان : مادة تجلو وتنقّى .

⁽٢) في م : ﴿ الوسخ ﴾ .

⁽٣) في م : د ولم ٥ .

⁽۱-۱) سقط من: ١.

ثَلَاثًا ، كُلُّ غَسْلَةٍ بِالمَاءِ والسِّنْدِ ، على ما وَصَفْنَا ، وِيُجْعَلَ في المَاءِ كَافُورٌ في الغَسْلَةِ الثَّالِقَةِ ؛ لِيَشُدُّهُ ويُبَرِّدُهُ ويُطيِّبَهُ ؛ لِقَوْلِ رسولِ الله عَيْلِيِّكُ لِلنِّسَاء اللَّاتِي غَسَّلْنَ ابْنَتَه : « اغْسِلْنَها بالسِّدْرِ وَتْرًا ثَلَاثًا ، أو خَمْسًا ، أو أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِن رَأَيْتُنَّ ، وَاجْعَلْنَ فِ الغَسْلَةِ الأَخِيرَةِ كَافُورًا ﴾(٢) . وفي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : ﴿ فَإِذَا كَانَ فِي آخِر غَسْلَةٍ مِنَ الثَّالِثَةِ أَوْ غَيْرِها ، فَاجْعَلِي ماءً فِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَافُورٍ ، وشَيْءٌ مِنْ سِدْرٍ ، ثم اجْعَلِي ذَلِكَ في جَرَّةٍ جَدِيدَةٍ ، ثُمَّ أُفْرِغِيهِ عَلَيْهَا ، وَابْدَئِي بِرَأْسِها حتى يَبْلُغَ رِجْلَيْها ١٥٠٠ . ولا يُجْعَلُ في الماءِ سِدْرٌ صَحِيحٌ ؛ لأنَّه لا فائدةَ فيه ، لأنَّ السِّدْرَ إنَّما أُمِرَ بِهِ للتَّنْظِيفِ ، والمُعَدُّ لِلتَّنْظِيفِ إِنَّما هو المَطْحُونُ ، ولهذا لا يَسْتَعْمِلُه المُغْتَسِلُ به من الأحْياء إلَّا كذلك . قال أبو دَاوُد : قلتُ لأحمد : إنَّهم يَأْتُونَ بِسَبْع وَرَقَاتٍ من سِدْر ، فيُلْقُونَها في الماء في الغَسْلَةِ الأَخِيرَةِ . فأنكر ذلك ، ولم يُعْجِبْهُ . وإذا فَر غَ من العَسْلَةِ الثَّالِثَةِ لم يُمِرَّ يَدَه على بَطْن المَيِّتِ ، لِعَلَّا يَخْرُ جَ منه شيءٌ ، ويَقَعَ ف أَكْفَانِه . قال أَحمدُ : ويُوضَّأُ / المَيِّتُ مَرَّةً واحِدَةً في الغَسْلَةِ الْأُولَى . وما سَمِعْنَا إلَّا أَنَّه يُوَضَّأُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وهذا واللَّهُ أعلمُ ، ما لم يَخْرُ جْ منه شيءٌ ، ومتى خَرَجَ منه شيءٌ أعادَ وُضُوءَهُ ؛ لأنَّ ذلك يَنْقُضُ الوُضُوءَ من الحَيِّ ويُوجِبُهُ ، وإن رَأَى الغَاسِلُ أن يَرِيدَ على ثَلَاثٍ ؛ لِكُوْنِه لم يُنَقُّ بها ، أو غير ذلك ، غَسَلَه خَمْسًا أو سَبْعًا ، ولم يَقْطَعْ إِلَّا على وَثْرٍ . قال أحمدُ : ولا يُزَادُ على سَبْعٍ . والأصلُ في هذا قولُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ : « اغْسِلْنَها ثَلَاثًا ، أو خَمْسًا ، أو سَبْعًا »(١) . لم يَزِدْ على ذلك وجَعَلَ جَمِيعَ ما أَمَر به وَتْرًا . وقال أيضا : « اغْسِلْنَها وَتْرًا »(نَا عُسِلْنَها وَتُرًا » وَإِنْ لَمْ يُنَقُّ بِسَبْعِ فَالْأُوْلَى غَسْلُه حتى يُنقِّي ، ولا يَقْطَعُ إِلَّا على وَتْرِ ؛ لقولِه عَلِيلَةٍ (؛) : « اغْسِلْنَها ثَلَاثًا أو خَمْسًا أو سَبْعًا،

٧/٣ ظ

⁽٢) تقدم تخريجه من حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٣ .

⁽٤) تقدم من حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

أُو أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ » .. ولأنَّ الزِّيَادَةَ على الثَّلَاثِ إِنَّما (كانتْ لِلإِنْقَاءِ ، وللمَّ الثَّلَاثِ النَّه يَزِيدُ على سَبْعِ . وللمَ يَذْكُرْ أَصْحابُنا أَنَّه يَزِيدُ على سَبْعِ . وللمَ يَذْكُرْ أَصْحابُنا أَنَّه يَزِيدُ على سَبْعِ . وللمَ يَذْكُرْ أَصْحابُنا أَنَّه يَزِيدُ على سَبْعِ . ولمَ يَذْكُرْ أَصْحابُنا أَنَّه يَزِيدُ على سَبْعِ . ولمَ يَنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ إِلَى مُحْسِ ، فَإِنْ زَادَ وَاللَّه ؛ قال : (فَإِنْ مُحرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ إِلَى مُحْسِ ، فَإِنْ زَادَ وَاللَّه اللَّه عَلَى سَبْعِ)

فصل: وإنْ خَرَجَتْ منه نَجاسَةٌ مِن غيرِ السَّبِيلَيْنِ. فقال / أحمدُ ، فيما رَوَى أبو دَاوُدَ: الدَّمُ أَسْهَلُ من الحَدَثِ. ومَعْناهُ أَنَّ الدَّمَ الذَى يَخْرُجُ من أَنْفَهِ أَسْهَلُ من الحَدَثِ . ومَعْناهُ أَنَّ الحَدَثَ يَنْقُضُ الطَّهارَةَ بالاتِّفَاقِ ، ويُسوَّى الحَدَثِ في أَن لا يُعادَ له العُسْلُ ؛ لأنَّ الحَدَثَ يَنْقُضُ الطَّهارَةَ بالاتِّفَاقِ ، ويُسوَّى بين كَثِيرِه وقَلِيلِه . ويَحْتَمِلُ أَنَّه أَرَادَ أَن الغُسْلُ لا يُعادُ من يَسِيرِه ، كَما لا يَنْقُضُ الطُضُوءَ ، بخِلافِ الخَارِجِ من السَّبِيلَيْن .

۸/۳و

⁽٥-٥) في ١، م: « كان للإنقاء أو للحاجة ».

⁽١) تقدم من حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

٢٤٢ ـ مسألة ؛ قال : (فَإِنْ زَادَ حَشَاهُ بِالقُطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَبِالطِّينِ الْحُرِّ)

وجُمْلَةُ ذلك أنَّه إذا خَرَجَتْ منه نَجاسَةٌ بعدَ السَّبْعِ لم يَعْدُ إلى الغُسْل . قال أَحْمَدُ : مَن غَسَّلَ مَيِّتًا لم يُعَسِّلْهُ أَكْثَرَ من سَبْعٍ ، لا يُجاوزُه ، خَرَجَ منه شيءٌ أو لم يَخْرُجْ . قِيلَ له : فَنُوضِيِّه إذا خَرَجَ منه شيءٌ بعدَ السَّبْعِ ؟ قال : لا ؛ لأنَّ النَّبِيُّ عَلِيْكُ كَذَا أَمَرَ ، ثَلَاثًا أو خَمْسًا أو سَبْعًا ، في حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ ، ولأنَّ زِيَادَةَ الغُسْل وَتَكْرِيرَهُ عندَ كُلِّ خَارِجٍ يُرْخِيهِ ، ويُفْضِي إلى الحَرَجِ ، لكنَّه يَعْسِلُ النَّجَاسَةَ ، ويَحْشُو مَخْرَجَها بالقُطْنِ. وقيل: يُلْجَمُ بالقُطْنِ كَاتَفْعَلُ المُسْتَحاضَةُ، ومَن به سَلَسُ البَوْلِ ، فإنْ لم يُمْسِكُهُ ذلك حُشِي بالطِّين الحُرِّ ، وهو الخَالِصُ الصُّلْب الذي له قُوَّةً تُمْسِكُ المَحَلَّ . وقد ذَكَرَ أحمدُ أنَّه لا يُوضَّأُ . ويَحْتَمِلُ أنَّه يُوضَّأُ وُضُوءَ الصلاةِ ، كَالجُنُب إذا أَحْدَثَ بعدَ غُسْلِه ، وهذا أَحْسَنُ .

فصل : والحَائِضُ والجُنبُ إذا ماتًا كَغَيْرهما في الغُسْل . قال ابنُ المُنْذِرِ : هذا قول مَن نَحْفَظُ عنه مِن عُلَماءِ الأُمْصارِ. وقال الحسنُ ، وسعيدُ بنُ المُسَيَّبِ : ما مَاتَ مَيِّتٌ إِلَّا جَنُبَ . وقِيلَ عن الحسن : إنَّه يُغَسَّلُ الجُنُبُ لِلْجنابة ، والحَائِضُ لِلْحَيْضِ ، ثم يُعَسَّلانِ لِلْمَوْتِ . والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لأَنَّهما خَرَجَا من أَحْكامِ التَّكْلِيفِ ، ولم يَبْقَ عليهما عِبادَةً وَاجبَةً ، وإنَّما الغُسْلُ لِلْمَيِّتِ تَعَبُّدٌ ، ولِيكونَ في حالِ خُرُوجِهِ من الدُّنْيَا على أَكْمَل حَالٍ من النَّظافَةِ والنَّضارَةِ ، وهذا يَحْصُلُ بغُسْلِ واحِد ، ولأنَّ الغُسْلَ الواحِدَ يُجْزِئُ مَن وُجدَ في حَقَّه مُوجبَانِ له ، كما لو اجْتَمَعَ الحَيْضُ والجنابة .

فصل : والوَاجِبُ في غُسْل المَيِّتِ النِّيَّةُ ، / والتَّسْمِيةُ في إحْدَى الرَّوايَتَيْنِ ، وغَسْلُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ؛ لأنَّه غُسْلُ تَعَبُّدِ عن غيرِ نَجاسَةٍ أَصَابَتْهُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصلاةِ ، فَوَجَبَ ذلك فيه كغُسْل الجَنَابَةِ ، وقد شَبَّهَ أَحمدُ غُسْلَهُ بغُسْل الجَنَابَةِ ، ولما تَعَذَّرَتِ النَّيَّةُ والتَّسْمِيةُ من المَيِّتِ اعْتُبِرَتْ في الغَاسِلِ ، لأنَّه المُخَاطَبُ

۵/۲

بالغَسْلِ . قال عَطاءٌ : يُجْزِئُه غَسْلَةٌ واحِدَةٌ إِنْ أَنْقُوه . وقال أحمدُ : لا يُعْجِبُنِي أَن يُغَسَّلَ وَاحِدَةً ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قال : « اغْسِلْنَها ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا » . وهذا على سَبِيلِ الكَرَاهَةِ دُونَ الإِجْزَاءِ ؛ لما ذَكَرْنَاهُ ، ولأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ قال في المُحْرِمِ الذي وَقَصَتْهُ نَاقَتُه : « اغْسِلُوهُ بَمَاءِ وسِدْرٍ » (١) . ولم يَذْكُرْ عَدَدًا . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَن لا تُعْتَبَرَ النِّيَّةُ ؛ لأَنَّ القَصْدَ التَّنْظِيفُ ، فأَشْبَهَ غَسْلَ النَّجَاسَةِ (١) ، ولا يَحْصُلُ أَن لا تُعْتَبَر النَّيَّ في أَن كَذلك لَما وَجَبَ غَسْلُ مُتَنَظِّفٍ ، ولَجازَ غَسْلُه بماءِ الوَرْدِ وسَائِرِ ما يَحْصُلُ به التَّنْظِيفُ ، وإنَّما هو غُسْلُ تَعَبُّدٍ ، أَشْبَهَ غُسْلَ الجَنابةِ .

٣٤٣ - مسألة ؛ قال : (ويُنَشِّفُه بِثُوبٍ ، ويُجَمُّو أَكْفَانَهُ)

وجُمْلَتُه أَنَّه إِذَا فَرَغَ الغَاسِلُ مِن غَسْلِ المَيِّتِ ، نَشَّفَهُ بِنُوْبِ لِئلَّا يَبُلَّ أَكْفَانَه ، وفَ حَدِيثِ أَمِّ سُلَيْمٍ : ﴿ فَإِذَا فَرَغْتِ مِنْهَا ، فَأَلْقِى عَلَيْهَا ثَوْبًا نَظِيفًا ﴾ (١) . وذَكَرَ القاضى فى حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ ، فى غُسْلِ النَّبِيِّ عَيْقِيلَةٍ قال : فَجَفَّفُوهُ بِنُوْبٍ (١) . ومعنى تَجْمِيرِ أَكْفَانِه تَبْخِيرُها بالعُودِ ، وهو أَن يُتْرَكَ العُودُ على النَّارِ فى مِجْمَرٍ ، ثَم يُبخّرُ به الكَفَنُ حتى تَعْبَقَ رَائِحَتُه ، ويَطِيبَ ، ويكونُ ذلك بعد أَن يُرَشَّ عليه مَاءُ الوَرْدِ ، لِتَعْلَقَ الرَّائِحَةُ به . وقد رُوىَ عن جابِرٍ قال : قال رسولُ الله عَنْفَ : ﴿ إِذَا جَمَّرُتُمُ المَيِّتَ فَجَمِّرُوهُ ثَلَاثًا ﴾ (٣) . وأوْصَى أبو سعيدٍ ، وابنُ عمرَ ، وابنُ عَبّاسٍ أَن يُجَمَّرُ أَكْفَانُهِم بالعُودِ . وقال أبو هُرَيْرَةَ : يُجَمَّرُ الميِّتُ . ولأَنَّ هذا عَادَةُ الحَيِّ عند غُسْلِه ، وتَجْمِير (١) ثِيَابِه ، أَن يُجَمَّرَ بالطِّيبِ والعُودِ ، فكذلك المَيِّتُ .

⁽١) تقدم تخريجه من حديث ابن عباس في صفحة ٣٧٦ .

⁽۲) في ا : « الجنابة » .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٣.

⁽٢) أخرج عبد الرزاق نحوه ، عن هشام بن عروة ، بلفظ : لف النبي عَلِيَكُمْ في ثوب حبرة جُفَّف فيه . المصنف ٣ / ٢٢ .

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٣١ .

⁽٤) في ١، م : « وتجديد » .

٤٤٣ ـ مسألة ؛ قال : (ويُكَفَّنُ فى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ ، يُدْرَجُ فِيهَا إِذْرَاجًا ، ويُجْعَلُ الحَنُوطُ (١) فِيمَا بَيْنَها)

99/4

/ الأَفْضَلُ عندَ إمامِنا ، رَحِمَهُ اللهُ ، أَن يُكَفَّنَ الرَّجُلُ فِي ثلاثِ لَفائِفَ بيض ، ليس فيها قَمِيصٌ ولا عِمامَةٌ ، لا يَزِيدُ عليها ولا ينقُصُ منها . قال التَّرْمِذِيُ : والعَمَلُ عليها عند أَكْثِرِ أَهْلِ العِلْمِ من أَصْحابِ النَّبِيِّ عَلِيلَةٍ وغيرهم . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ . ويُسْتَحَبُّ كَوْنُ الكَفَنِ أَبْيَضَ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلَةً كُفِّنَ فِي ثلاثةِ أَثُوابِ الشَّافِعِيِّ . ويُسْتَحَبُّ كَوْنُ الكَفَنِ أَبْيَضَ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهُ كُفِّنَ فِي ثلاثةِ أَثُوابِ بيض (٢) . ولِقَوْلِ رسولِ الله عَلِيلَةٍ : ﴿ الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُم الْبِيضَ ، فَإِنَّهِ أَطْهَرُ وأَطْيَبُ ، وَكَفَّنُوا فِيهِ مُوْتَاكُمْ ﴾ . رَوَاه النَّسَائِيُّ (٣) . وحُكِيَ عن أبي حنيفة ، أنَّ النَّبِيَّ وَلَيْبُ أَن فِي إِزارٍ ورِداءِ وقَمِيصٍ ؛ لما رُويَ عن (١) ابن المُغَفَّلِ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهُ : كُفِّنَ فِي قَمِيصِهِ (٥) . ولأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهُ أَلْبَسَ عبدَ اللهِ بنَ أُبِي قَمِيصِه ، وكَفَّنَه اللهُ عَلَيلِهُ : كُفِّنَ وَمُعِيصِه ، وكَفَّنَه بَوْلُ عائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها : كُفِّنَ رَسُولُ الله عَلِيلِهُ فَي إِنْهُ عَائِمَةً ، رَضِيَ اللهُ عنها : كُفِّنَ رَسُولُ الله عَلِيلِهُ اللهُ عَلَيلِهُ . . وَاهُ النَّسَائِيُّ (١٠ . ولَنا ، قَوْلُ عائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها : كُفِّنَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ .

⁽١) الحنوط : طيب يخلط للميت خاصة .

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب الثياب البيض للكفن ، وباب الكفن ولا عمامة ، وباب موت يوم الاثنين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ٩٥ ، ٧٠ ، ٩٧ . ومسلم ، فى : باب كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٩ . وأبو داود ، فى : باب فى الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كفن النبى عليه ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٧ . والنسائى ، فى : باب كفن النبى عليه ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢١ ، ٣٠ ، وابن ما جاء فى كفن النبى عليه ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢١٧ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى كفن الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٢ – ٢٢٤ . والإمام أحمد ، فى : السند ٦ / ٢١٨ ، ٢٢٢ . كلهم من حديث عائشة .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٩ .

⁽٤) سقط من : م .

⁽٥) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣ / ٢٤ . وعزاه للطبراني في الكبير .

⁽٦) في : باب القميص في الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٠ ، ٣١ . كما أخرجه البخارى ، في : باب الكفن في القميص الذي يُكفُ ... إلخ ، وباب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلة ، من كتاب الجنائز، وفي : باب الكسوة للأسارى، من كتاب الجهاد، وفي : تفسير سورة التوبة، باب ﴿ استغفر لهم أو لا=

فى ثلاثةِ أَثُوابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ (٧) ، ليس فيها قَمِيصٌ ولا عِمَامَةٌ . مُتَفَقَّ عليه (٨) . وهو أَصَحُّ حَدِيثٍ رُوِى فى كَفَنِ رسولِ الله عَرَالِيَّةٍ ، وعائشةُ أَقْرَبُ إلى النَّبِيِّ عَيَالِيَّةٍ ، وَاعْرَفُ بَاحُولِهِ ، وَلَمَذَا لمَّا ذُكِرَ لها قولُ النَّاسِ ، إنَّ النَّبِيَّ عَيَالِيَّةٍ كُفِّنَ فى بُرْدٍ ، وَلَكِنَّهُم لم يُكَفِّنُوه فيه ، فَحَفِظَتْ ما أَغْفَلَهُ غيرُها . وقالتْ قالت : قد أُتِي بالبُرْدِ ، ولَكِنَّهُم لم يُكَفِّنُوه فيه ، فَحَفِظَتْ ما أَغْفَلَهُ غيرُها . وقالتْ أيضا : أَدْرِجَ النَّبِيُّ عَلَيْكَةً فَى حُلَّةٍ يَمَنِيَّةٍ كَانتُ لِعبدِ اللهِ بن أبى بكرٍ ، ثم نُزِعَتْ عنه ، فَرَفَعَ عبدُ اللهِ بن أبى بكرٍ الحُلَّة ، وقال : أَكَفَّنُ فيها . ثم قال : لم يُكفَّنُ فيها رَسولُ اللهِ عَلَى فيها فَتَصَدَّقَ بها . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١) . ولأنَّ حالَ الإحرامِ أَكْمَلُ أَحْوَالِ اللهِ عَلَى فيها فَتَصَدَّقَ بها . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١) . ولأنَّ حالَ الإحرامِ أَكْمَلُ أَحْوَالِ اللهِ عَلَى فيها وتَصَدَّقَ بها . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١) . ولأنَّ حالَ الإحرامِ أَكْمَلُ أَحْوَالِ اللهِ عَلَى فيها وتَصَدَّقَ بها . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١) . ولأنَّ عبدَ الله بنِ وأَمَّا إلْباسُ النَّبِي وهو لا يَلْبَسُ المَخِيطَ ، وكذلك حالة (١) المَوْتِ أَشْبَهُ بها . وأمَّا إلْباسُ النَّبِي عبدَ الله بن أُبِي قَمِيصَه ، فإنَّما فَعَلَ ذلك ، لِيَتَبَرَّكَ به أَبُوه ، ويَنْدَفِع عنه العذابُ بِبَرَكَةِ مَيْصُ رسولِ اللهِ عَلِيَةُ . وقيل : إنَّمَا فَعَلَ ذلك جَزَاءً لِعَبْدِ اللهِ بن أُبَى عن كُسُوتِه العَبْسُ قَمِيصَهُ يَوْمَ بَدْرٍ . واللهُ أَعلَمُ .

فصل: والمُسْتَحَبُّ أَن يُؤْخَذَ أَحْسَنُ اللَّفَائِفِ وَأَوْسَعُها ، فَيْسَطَ أَوَّلًا ، لِيَكُونَ الظَّاهِرُ لِلنَّاسِ أَحْسَنَها (١١) ، فإنَّ هذا عادَةُ / الحَيِّ ، يَجْعَلُ الظَّاهِرَ أَفْخَرَ ثِيَابِه ، ويَجْعَلُ ويَجْعَلُ عليها حَنُوطًا ، ثم يَيْسُطُ الثانية التي تَلِيها في الحُسْنِ والسَّعَةِ عليها ، ويَجْعَلُ

٩/٢

⁼ تستغفر لهم ... ﴾ ، وباب ﴿ ولا تصل على أحد منهم ... ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفى : باب القميص ... ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢ / ٩٦ / ١٩٦ ، ٤ / ٧٧ ، ٦ / ٨٥ ، ٨٠ ، ٧ / ٧ / ١٩٥ . ومسلم ، فى : كتاب صفات المنافقين . صحيح مسلم ٤ / ٢١٤١ . والترمذى ، فى : باب تفسير سورة التوبة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وابن ماجه ، فى : باب فى الصلاة على أهل القبلة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٧ ، ٤٨٧ .

⁽٧) سحول ، مثل رسول : بلدة باليمن ، يجلب منها النياب ، وينسب إليها على لفظها .

⁽٨) تقدم في الصفحة السابقة .

⁽٩) في : باب في كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٠ ، ٦٥١ .

⁽١٠) في الأصل : « أحوال » .

⁽١١) في ١، م: ﴿ حَسَنُهَا ﴾ .

فَوْقَهَا حَنُوطًا وَكَافُورًا ، ثم يَبْسُطُ فَوْقَهَما الثَّالِئَةَ ، ويَجْعَلُ فَوْقَهَا حَنُوطًا وَكَافُورًا، ولا يُجْعَلُ على وَجْهِ العُلْيَا ، ولا على النَّعْشِ شيءٌ من الحَنُوطِ ؛ لأنَّ الصَّدِّيقَ ، رَضِيَ اللهُ عنه قال : لا تَجْعَلُوا على أَكْفَانِي حَنُوطًا (١٠٠٠) . ثم يُحْمَلُ المَيْتُ مَسْتُولِاً بِثُوبٍ فَيُوضَعُ فِيها (١٠٠٠) مُسْتُلْقِيًا ؛ لأنَّه أَمْكُنُ لإِدْرَاجِه فيها ، ويُجْعَلُ ما عِنْدَ رَأْسِه أَكْثَرَ ممَّا عندرِجْلَيْه، ويُجْعَلُ من الطِّيبِ على وَجْهِه ومَواضِع سُجُودِه ومَعَابِنِه (١٠٠)؛ لأنَّ الحَيَّ عندرِجْلَيْه، ويُجْعَلُ من الطِّيبِ على وَجْهِه ومَواضِع سُجُودِه ومَعَابِنِه (١٠٠)؛ لأنَّ الحَيَّ يَتَطَيَّبُ هكذا ، ويُجْعَلُ من الطِّيبِ على وَجْهِه ومَواضِع سُجُودِه ومَعَابِنِه و١٠٠)؛ لأنَّ الحَيَّ يَتَطَيِّبُ هكذا ، ويُجْعَلُ منه بين أَلْيَتْهِ مَنْ عَلَيْ فَي وَيُحْعَلُ منه بين أَلْيَتْهِ مَنْ عَلَيْ فَي وَي وَيُحْعَلُ البَاقِي على مَنَافِذ مِرْبَعَ منه عن عَرْبِكِ ، ويَشُدُّ فَوْقَه خِرْقَةً مَنْ مَنْ عَلِي مِنْ عَلَيْ فَي مَنَافِذ وَجْهِه ، في فِيهِ ، ومِنْ حَرَيْهِ ، وعَيْنِيهِ ، لِقَلَّا يَحْدُثَ منهنَّ حَادِثٌ ، وكذلك في وَالْ الجَرَاجِ النَّافِذَةِ ، ويَتُرُكُ على مَوَاضِعِ السَّبُودِ منه ؛ لأنَّها أَعْضَاءٌ شَرِيفَةٌ ، ثم يَثْنِي وَجْهِه ، في فِيهِ ، ومِنْخَرَيْهِ ، وعَيْنَيْهِ ، لِقَلَّا يَحْدُثُ منهنَّ حَادِثٌ ، وكذلك في والسَّرُونِ اللَّفَافَةِ العُلْيَاعِلِي شُقِعَ الطَّرَفُ الأَيْمَنُ إذا وُضِعَ على يَصِينِه في القَبْرِ ، ثم الشَّرِ عَلَى اللَّانِيةِ والثَّالِقَةِ كذلك ، ثم يَجْمَعُ ما فَضَلَ عند رَأْسِه ورِجْلَيْه ، وإن خاف انْتِشَارَها عَقَدَها ، وإذا وضِعَ على القَبْرِ حَلَهَا ، ولم وَجْهِهِ ورجْهِهِ ورجْلَيْه ، وإن خاف انْتِشَارَها عَقَدَها ، وإذا وضِعَ في القَبْرِ حَلَهَا ، ولم يَخْرُق الكَفَنَ .

فصل : وتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ على ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ فى الكَفَنِ ؛ لما فيه من إضاعةِ المالِ ، وقد نَهَى عنه النَّبِيُّ عَيِّلِكَهُ ، ويَحْرُمُ تَرْكُ شيءٍ مع المَيِّتِ من ماله لغيرِ حاجَةٍ ؛ لما ذَكَرْنا ، إلَّا مثلَ ما رُوِىَ عن النَّبِيِّ عَيِّلِكَهُ ، أَنَّه تُرِكَ تَحْتَه قَطِيفَةٌ فى قَبْرِه (١٦) ، فإن

⁽١٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب النهي عن أن تتبع الجنازة بنار ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٣٢٦ .

⁽۱۳) في ۱، م: «عليه».

⁽١٤) يأتى شرح المغابن في أول المسألة ٣٤٦ .

⁽١٥) سقط من : ١، م .

⁽١٦) أخرجه مسلم ، في : باب جعل القطيفة في القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٥ ، ٦٦٦ والترمذي، في: باب ما جاء في الثوب الواحد يلقي تحتالميت في القبر، من أبواب الجنائز .=

تُرِكَ نحوُ ذلك فلا بَأْسَ .

٣٤٥ - مسألة ؛ قال : (وإنْ كُفَّنَ فى قَمِيصٍ ومِثْزَرٍ ولِفَافَةٍ جُعِلَ المِثْزَرُ مِمَّا
 يَلِى جلْدَهُ ، ولم يُزَرَّ عَلَيْهِ القَمِيصُ) .

۱۰/۲و ؟ زَ

التَّكْفِينُ في القَمِيصِ والمِعْزَرِ واللَّفَافَةِ غيرُ مَكْرُوهِ ، وإنَّما الأَفْضَلُ الأَوَّلُ ، وهذا جَائِزٌ لا كَرَاهَةَ فيه ؛ فإنَّ النَّبِيَّ عَيِّقِلِيَّهِ أَلْبَسَ عَبْدَ الله بنَ أُبَيِّ قَمِيصَه / لمَّا ماتَ . رَوَاهُ البُخَارِيُّ (') . فَيُوْزَرُ بالمِعْزَرِ ، ويُلْبَسُ القَمِيصَ ، ثم يُلَفُّ باللَّفَافَةِ بعدَ ذلك . وقال أحمدُ : إن جَعَلُوهُ قَمِيصًا فأحَبُّ إِلَىَّ أَن يَكُونَ مثلَ قَمِيصِ الحَيِّ ، له كُمَّان وذَخَارِيصُ (') وأَزْرَارٌ ، ولا يُزَرُّ عليه القَمِيصُ .

فصل : قال أبو دَاوُدَ : قلتُ لأحمدَ : يَتَّخِذُ الرَّجُلُ كَفَنَهُ فَيُصَلِّى (٢) فيه أَيَّامًا ، أو قلتُ : يُحْرِمُ فيه ، ثم يَغْسِلُه ويَضَعُه لِكَفَنِه ؟ فَرَآهُ حَسَنًا . قال : يُعْجِبُنِي أَن يَكُونَ جَدِيدًا أو غَسِيلًا . وكَرهَ أن يَلْبَسَهُ حتى يُدَنِّسَهُ .

فصل: ويَجُوزُ التَّكْفِينُ فَي ثَوْبَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيْكَةً فِي المُحْرِمِ الذي وَقَصَتْهُ دَائِبَةُ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وسِدْرٍ ، وكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ » . رَوَاهُ البُخَارِيُّ ' ، وكان سُويْدُ ابن غَفَلَة يقول : يُكَفَّنُ فِي ثَوْبَيْنِ . وقال الأوْزَاعِيُّ : يُجْزِئُ ثَوْبانِ ، وأقلُ ما يُجْزِئُ ثَوْبانِ ، وأين سُولِ بَنْتِ رسولِ تَوْبُ وَاحِدٌ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ . قالت أُمُّ عَظِيَّة : لما فَرَغْنَا . يَعْنِي مِن غُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مِن غُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مِن غُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مَن عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مَنْ عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مِن عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مِن عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مَنْ عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مِن عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مِن عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مِنْ عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مِن عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِي مِنْ عُسْلِ اللهِ عَيْنِي مِن عُسْلِ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَيْنِهُ فَيْنَ الْعَنِي مِن عُسْلُ اللهِ عَلَيْنَا عَقُوهُ () ، فقال : « أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ » . ولم يَزِدْ على ذلك .

⁼ عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٨ . والنسائى ، فى : باب وضع الثوب فى اللحد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٢٨ ، ٣٥٥ .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٣ .

⁽٢) فى الأصل ، ا : ٩ وتخاريسان ، . وتقدم شرح الدخاريص فى صفحة ٣٦٨ .

⁽٣) في ١، م: « يصلي ».

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٦ .

⁽٥) الحقو : الإزار الذى يشد على العورة .

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (1) . وقال : مَعْنَى أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ . الْفُفْنَهَا فيه . قال ابنُ عَقِيل : العَوْرَةُ المُغَلَّظَةُ يَسْتُرُهَا ثَوْبٌ وَاحِدٌ ، فجَسَدُ المَيِّتِ أُوْلَى . وقال القاضى : لا يُجْزِئُ أَقَلُ مِن ثلاثةِ أَثُوابٍ لمن يَقْدِرُ عليها . ويُروَى (٧) مِثْلُ ذلك عن عائشة ، واحْتَجَّ بُخْزِئُ أَقَلُ مِن ثلاثةِ أَثُوابٍ لمن يَقْدِرُ عليها . ويُروَى (٧) مِثْلُ ذلك عن عائشة ، واحْتَجَ بأنّه لو جازَ أقلُ منها لم يَجُزِ التَّكُفِينُ بها في حَقِّ مَن له أيْتامٌ ، احْتِيَاطًا لهم . والصَّحِيحُ الأوَّلُ ، وما ذَكَرَهُ القاضى لا يَصِحُ ؛ فإنّه يجوزُ التَّكْفِينُ بالحَسَنِ مع حُصُولِ الإِجْزاءِ بما دُونَهُ .

فصل : قال أحمدُ : يُكَفَّنُ الصَّبِيِّ في خِرْقَةٍ ، وإن كُفِّنَ في ثلاثةٍ فلا بَأْسَ . وَكَذَلَكُ قَالَ إِسحَاقُ ، وَنحَوَه قَالَ سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ ، والثَّوْرِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْي ، وغيرُهم . لا خِلَافَ بينهم في أنَّ ثَوْبًا يُجْزِثُه ، (^وأنَّه إنْ^) كُفِّنَ في ثلاثةٍ فلا بَأْسَ ؟ لأَنَّه ذَكَرٌ فأشْبَهَ الرَّجُلَ .

فصل: فإن لم يَجِدِ الرَّجُلُ ثَوْبًا يَسْتُرُ جَمِيعَهُ ، سَتَرَ رَأْسَهُ ، وجَعَلَ على رِجْلَيْهِ حَشِيشًا أو وَرَقًا ، كَا رُوِى عن خَبَّابٍ ، أَنَّ مُصْعَبَ بنَ عُمَيْرٍ قُتِلَ يومَ أُحُدٍ ، فلم يُوجَدْ له شيءٌ يُكَفَّنُ فيه ، إلَّا نَمِرَةً (١٠) . فَكُنَّا إذا وَضَعْنَاهَا على رَأْسِه خَرَجَتْ يُوجَدْ له شيءٌ يُكَفَّنُ فيه ، إلَّا نَمِرَةً (١٠) . فَكُنَّا إذا وَضَعْنَاهَا على رَأْسِه خَرَجَ رَأْسُه ، فأَمَرَنَا النَّبِيُّ عَيِقِالِيَّهِ أَن نُعَطِّى رِجْلَاهُ ، وإذا وَضَعْنَاها على رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُه ، فأَمَرَنَا النَّبِيُّ عَيِقِالِيَّهِ أَن نُعَطِّى رَأْسَهُ ، وأذا وَضَعْنَاها على رِجْلَيْه من الإِذْخِرِ (١٠) . رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١١) / فإن لم يَجِدْ إلَّا ما

۱۰/۳

⁽٦) تقدم تخريج حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

⁽Y) فی ا ، م : « ورو*ی »* .

⁽۸−۸) فى م : « وإن » .

⁽٩) النمرة : كساء فيه خطوط بيض وسود تلبسه الأعراب .

⁽١٠) الإذخر : نبات ذكى الريح ، وإذا جف ابيض .

⁽١١) فى : باب إذا لم يجد كفنا ... ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب هجرة النبى عَلِيلَةً وأصحابه إلى المدينة ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفى : باب غزوة أحد ، وباب من قتل من المسلمين يوم أحد ، من كتاب المغازى ، وفى : باب فضل الفقر ، من كتاب الرقاق . صحيح البخارى ٢ / ٩٨ ، ٥ / ٧١ ، ٧٢ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، ١٣١ ، وفى := ٢ / ١٤٩ . وأبو داود، فى: باب ما جاء فى الدليل على أن الكفن من جميع المال، من كتاب الوصايا ، وفى :=

يَسْتُرُ العَوْرَةَ سَتَرَهَا ؛ لأَنَّهَا أَهَمُّ فِي السَّتْرِ ، بِلَلِيلِ حَالَةِ الحَيَاةِ . فإنْ كَثُرَ القَتْلَى ، وقَلَّتِ الأَكْفَانُ ، كُفِّنَ الرَّجُلانِ والثَّلاثةُ فِي النَّوْبِ الوَاحِدِ ، كَمَا صُنِعَ بِقَتْلَى أُحُدٍ . وقلَّتِ النَّيَابُ '' . قال : فَكُفِّنَ الرَّجُلُ قال أَنسٌ : كَثُرَتُ (''قَتْلَى أُحُدٍ ، وقلَّت النَّيَابُ '' . قال : فَكُفِّنَ الرَّجُلُ وَالرَّجُلانِ والثَّلاثَةُ فِي النَّوْبِ الوَاحِدِ ، ثَم يُدْفَنُونَ فِي قَبْرٍ وَاحِدٍ" . قال التَّرْمِذِيُ : خَدِيثُ أَنس حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

٣٤٦ – مسألة ؛ قال : (وَيَجْعَلُ الذَّرِيرَةَ فَى مَفَاصِلِه ، وَيَجْعَلُ الطِّيبَ فِي مَوَاضِعِ السُّجُودِ والمَعَابِن ، ويُفْعَلُ بِهِ كَمَا يُفْعَلُ بِالْعَرُوسِ)

الذَّرِيرَةُ هَى الطِّيبُ المَسْحُوقُ ، ويُسْتَحَبُّ أَن يُجْعَلَ فَى مَفاصِلِ المَيِّتِ وَمَعَايِنِه ، وهى المَواضِعُ التى تَنْتَنِى من الإِنْسانِ ، كَطَّى الرُّكْبَتَيْنِ ، وتحت الإِبْطَيْنِ ، وأُصُولِ الفَخِذَيْنِ ؛ لأَنَّها مَواضِعُ الوَسَخِ ، ويَتْبَعُ بإزالَةِ الوَسَخِ والدَّرَنِ منها من الحيّ ، ويَتْبَعُ بالطّيبِ (۱) من المِسْكِ والكَافُورِ مَواضِعَ السَّجُودِ ؛ لأَنَّها أَعْضاءٌ شَرِيفَةٌ ، ويُفْعَلُ به كما يُفْعَلُ بالعَرُوسِ ؛ لأَنَّه يُرْوَى عن النَّبِيِّ عَلَيْلِةً : (اصْنَعُوا بِمَوْتَاكُمْ كَمَا تَصْنَعُونَ بِعَرَائِسِكُمْ (۱) . وكان ابنُ عمر يَتَبَعُ (۱) مَعَابِنَ المَيِّتِ وَمَرَافِقَه بالمِسْكِ . قال أحمدُ : يُخْلَطُ الكافورُ بالذَّرِيرَةِ . وقيل له : يُذَرُّ

⁼ باب كراهية المغالاة في الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٠٤ ، ١٧٧ . والترمذي ، في : باب مناقب مصعب بن عمير رضى الله عنه ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذي ١٣٨ / ٢٣٨ . والنسائي ، في : باب القميص في الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٣ . والإثمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٠٩ ، في : المسند ٥ / ١٠٩ ، ١١١ ، ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٥ .

⁽١٢ – ١٦) في الأصل: ﴿ القتلي وقلت الأكفان ﴾ .

⁽١٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قتلي أحد وذكر حمزة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٣٣٤ .

⁽١) في النسخ : ﴿ بالطيف ﴾ وهو تحريف .

⁽٢) انظر تلخيص الحبير لابن حجر ٢ / ١٠٦ . كتاب الجنائز .

⁽٣) في ا ، م : ﴿ يتبع ﴾ .

المِسْكُ على المَيِّتِ أو يُطْلَى به ؟ قال : لا يُبَالِى ، قد رُوِى عن ابنِ عمرَ أَنَّه ذَرَّ عليه ، وَرُوِى عنه أَنَّه مَسَحَه بالمِسْكِ مَسْحًا ، وابنُ سِيرِينَ طَلَى إنْسَانًا بالمِسْكِ مَسْحًا ، وابنُ سِيرِينَ طَلَى إنْسَانًا بالمِسْكِ من قَرْنِه إلى قَدَمِه . وقال إبراهيمُ النَّحُعِيُّ : يُوضَعُ الحَنُوطُ على أَعْظُمِ السُّجُودِ ، الجَبْهَةِ ، والرَّاحَتَيْن ، والرُّكْبَتَيْن ، وصُدُور القَدَمَيْن .

٧٤٧ - مسألة ؛ قال : ﴿ وَلَا يَجْعَلُ فَي عَيْنَيْهِ كَافُورًا ﴾

إِنَّمَا كُرِهَ هذا لأَنَّه يُفْسِدُ العُضُو ويُتْلِفُهُ ، ولا يُصْنَعُ مِثْلُه بِالحَىِّ .قال أَحمدُ : ما سَمِعْنَا إِلَّا فى المَسَاجِدِ^(۱) . وحُكِى له عن ابنِ عمرَ أَنَّه كان يَفْعلُه (^{۲)} ، فأَنْكَرَ أن يكونَ ابنُ عمرَ فَعَلَهُ ، وكَرِهَ ذلك .

٣٤٨ ــ مسألة ؛ قال : (وإنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ يَسِيرٌ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي أَكْفَانِهِ ، لَمْ يُعَدُ إلى النُعسْلِ ، وحُمِلَ)

لا نَعْلَمُ بِينِ أَهْلِ العِلْمِ في هذا خِلَافًا . والوَجْهُ في ذلك أَنَّ إِعَادَةَ الغُسْلِ فيها مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ ؛ لأَنَّه يَحْتَاجُ إلى إِخْرَاجِه ، وإعادةِ غُسْلِهِ وغَسْلِ أَكْفَانِه ، وتَجْفِيفِها أو إِبْدَالِهَا / ، ثم لا يُؤْمَنُ مثلُ هذا في المَرَّةِ الثانيةِ والثالثةِ ، فَسَقَطَ لذلك (١) ، ولا يَحْتَاجُ أيضا إلى إِعَادَةِ وُضُوئِه ، ولا غَسْلِ مَوْضِعِ النَّجَاسَةِ ، دَفْعًا لهذه المَشَقَّةِ ، ويُحْمَلُ بِحَالِه . ويُرْوَى عن الشَّعْبِيِّ أَنَّ ابْنَةً له لما لُقَتْ في (١) أَكْفَانِها . بَدَا منها شيءٌ ، فقال الشَّعْبِيُّ : ارْفُعُوا . فأمَّا إن كان الخَارِجُ كَثِيرًا فَاحِشًا فمَفْهُومُ كَلامِ الْخِرَقِيِّ هاهُنا أَنَّه يُعَادُ غُسْلُه إن كان قبلَ تَمَامِ السَّابِعةِ (١) ؛ لأنَّ الكَثِيرَ يَتَفَاحَشُ ، الْخَرَقِيِّ هاهُنا أَنَّه يُعَادُ غُسْلُه إن كان قبلَ تَمَامِ السَّابِعةِ (١) ؛ لأنَّ الكَثِيرَ يَتَفَاحَشُ ،

,11/4

⁽١) المساجد : مواضع السجود من الأعضاء .

⁽٢) في ا ، م : « يفعل » .

⁽١) في م: « ذلك ، .

⁽٢) سقط من : ١ ، م .

⁽٣) في م: (السبعة) .

وَيُوْمَنُ مِثْلُه فِي المَرَّةِ الثانيةِ ، لِتَحَفَّظِهم ، بالشَّدِّ والتَّلَجُّمِ وَنحوه . ورَوَاه إسحاقُ بنُ منصورِ عن أحمد . قال الخَلَّالُ : وَخَالَفَه أَصْحابُ أَبِي عَبِدِ اللهِ ، كُلُّهم رَوَوْا عنه : لا يُعَادُ إلى الغُسْلِ بِحَالٍ . قال : والعَمَلُ على ما اتَّفَقُوا⁽⁴⁾ لما ذكرنا من المَشَقَّةِ فيه . ويَحْتَمِلُ أَن تُحْمَلَ الرِّوايتان (٥) على حَالَتَيْنِ ، فالمَوْضِعُ الذي قال لا يُعادُ غُسْلُه إذا كان يَسيرًا ، ويَحْفَى على المُشَيِّعِينَ ، والمَوْضِعُ الذي أَمَر بإعادتِه إذا كان يَظْهَرُ لهم ويَفْحُشُ .

٣٤٩ _ مسألة ؛ قال : (وإنْ أَحَبُّ أَهْلُه أَنْ يَرَوْهُ لَمْ يُمْنَعُوا)

وذلك لما رُوِى عن جَابِر ، قال : لمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثَّوْبَ عن وَجْهِه وَأَبْكِي ، والنَّبِيُّ لا يَنْهَانِي (١) . وقالت عائشة : رأيتُ رسولَ اللهِ عَيِّلِلَهُ يُقبِّلُ عَمَانَ بنَ مَظْعُونِ وهو مَيِّتٌ ، حتى رأيتُ الدُّمُوعَ تَسِيلُ (١) . وقالت : أَقْبَلَ أَبو بكر فَتَيَمَّمَ النَّبِيَّ عَيْقِلَهُ ، وهو مُسَجَّى بِبُرْدِ حِبَرَة ، فَكَشَفَ عن وَجْهِهِ ، ثم أكَبَ عليه فَقَبَلَهُ ، النَّبِيَّ عَيْقِلَهُ ، وهو مُسَجَّى بِبُرْدِ حِبَرَة ، فَكَشَفَ عن وَجْهِهِ ، ثم أكَبَ عليه فَقَبَلَهُ ، ثم بَكَى . فقال : بِأَبِي أَنتَ يَانَبِيَّ اللهِ ، لا يَجْمَعُ الله عليكَ مَوْتَتَيْنِ (٣) . وهذه

⁽٤) في م : ﴿ اتفق ﴾ .

⁽٥) في م : « الروايتين » .

⁽١) أخرجه البخارى ، فى : باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج فى كفنه ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب من قتل من المسلمين يوم أحد ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ٩١ ، ٥ / ١٣١ . ومسلم ، فى : باب من فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٩١٧ . والنسائى ، فى : باب تسجية الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٩٨ ، ٣٠٧ ، ٢٩٨ .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في تقبيل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تقبيل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في تقبيل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٦ .

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الدخول على الميت بعد الموت ... ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب قول النبى عليه له كنت متخذًا خليلًا ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفى : باب مرض النبى عليه ووفاته ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ٩٠ ، ٥ / ٨ ، ٦ / ١٧ . والنسائى ، فى : باب تقبيل الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٥٥ ، ١١٧

أحادِيثُ صِحَاحٌ .

٣٥٠ ــ مسألة ؛ قال : (والمَوْأَةُ ثُكَفَّنُ فى خَمْسَةِ أَثْوَابٍ : قَمِيصٍ ،
 ومِئْزَرٍ ، ولِفَافَةٍ ، ومِقْنَعَةٍ ، وخَامِسَةٍ تُشَدُّ بِهَا فَخِذَاهَا)

قال ابنُ المُنْذِرِ : أَكْثَرُ مَن نَحْفَظُ عنه من أَهْل العِلْمِ يَرَى أَن تُكَفَّنَ المَرْأَةُ في خَمْسَةِ ٱثْواب ، وإنَّما اسْتُحِبُّ ذلك لأنَّ المَرْأَةَ تَزِيدُ في حالٍ حَيَاتِها على الرَّجُلِ في السُّتِّر لِزِيَادَةِ عَوْرَتِها على عَوْرَتِه ، فكذلك بعدَ المَوْتِ ، ولمَّا كانت تَلْبَسُ المَخِيطَ ف إحْرَامِها ، وهو أَكْمَلُ أَحْوالِ الحياةِ ، اسْتُحِبُّ إِلْباسُها إِيَّاهُ بعد مَوْتِها ، والرَّجُلُ بِخِلافِ ذلك ، فافْتَرَقَا في اللُّبْس بعد المَوْتِ ، لِافْتِرَاقِهما فيه في / الحياةِ ، واسْتَوْيَا في الغُسْل بعد المَوْتِ لِاسْتِوَائِهما فيه في الحياةِ . وقد رَوَى أبو دَاوُدَ (١) ، بإسْنادِه عن لَيْلَى بنت قانِفِ الثَّقَفِيَّة ، قالت : كنتُ في مَنْ غَسَّلَ أُمَّ كُلْثُوم بنتَ رسولِ الله عَنْ الله عَنْ عند وَفَاتِها ، فكان أوَّلُ ما أعْطَانَا رسولُ الله عَنْ الدُّوعُ ، ثم الدُّرْعَ ، ثم الخِمَارَ ، ثم المِلْحَفَة (٢) ، ثم أُدْرِجَتْ بعدَ ذلك في الثُّوبِ الآخِرِ . قالت : ورسول الله عَلَيْكَ عندَ الباب معه كَفَنُها ، يُنَاولُنَاهَا ثَوْبًا ثَوْبًا . إِلَّا أَنَّ الْخِرَقِيَّ إنَّما ذَكَرَ لِفَافَةً وَاحِدَةً ، فعلى هذا تُشَدُّ الخِرْقَةُ على فَخِذَيْها أُوَّلًا ، ثم تُؤْزَرُ بالمِئْزَرِ ، ثم تُلْبَسُ القَمِيصَ ، ثم تُحَمَّرُ بالمِقْنَعَةِ ، ثم تُلَفُّ بِلِفَافَةٍ وَاحِدَةٍ . وقد أَشَارَ إليه أحمدُ ، فَقَالَ : تُخَمَّرُ ، وَيُتْرَكُ قَدْرُ ذِرَاعٍ ، يُسْدَلُ على وَجْهِهَا ، ويُسْدَلُ على فَخِذَيْها الحَقْوُ . وسُئِلَ عن الحَقْوِ ؟ فقال : هو الإزارُ . قيل : الخَامِسَةُ . قال : خِرْقَةٌ تُشَدُّ على فَخِذَيْها . قيل له : قَمِيصُ المَرْأَةِ ؟ قال : يُخَيَّطُ . قيل : يُكَفُّ وَيُزَرُّ ؟ قال : يُكَفُّ ، لا يُزَرُّ عليها . والذي عليه (٣) أَكْثَرُ أَصْحابنا وغَيْرُهم ، أنَّ الأَثْوابَ

۵۱۱/۲

⁽١) في : باب في كفن المرأة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٨ .

⁽٢) الملحفة : الملاءة التي تلتحف بها المرأة .

⁽٣) في م: (عليها ، .

الخَمْسَةَ إِزَارٌ ، ودِرْعٌ ، وخِمَارٌ ، ولِفَافَتانِ ، وهو الصَّحِيحُ ؛ لِحَديثِ لَيْلَى الذي ذَكُرْنَاهُ ، ولما رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةً ، أنَّ النَّبِيُّ عَلِيَّةً نَاوَلَهَا إِزَارًا ، ودِرْعًا ، وخِمَارًا ،

فصل : قال المَرُّوذِيُّ : سألتُ أبا عبدِ اللهِ : في كم تُكفَّنُ الجارِيَةُ إذا لم تَبْلُغُ ؟ قال : في لِفَافَتَيْنِ ، وقَمِيصٍ ، لا خِمَارَ فيه . وكَفَّنَ ابنُ سِيرِينَ بِنتًا له قد أَعْصَرَتْ (٥٠ ف قَمِيصٍ ولِفَافَتَيْنِ . ورُوِيَ في بَقِيرٍ ولِفَافَتَيْنِ . قال أحمدُ : البَقِيرُ القَمِيصُ الذي ليس له كُمَّانِ . ولأنَّ غَيْرَ البَالِغ لا يَلْزَمُها سَتْرُ رَأْسِها في الصلاةِ . واحْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عن أحمدَ في الحَدِّ الذي تصييرُ به في حُكْمِ المَرْأَةِ في الكَفَنِ ، فَرُوِيَ عنه: إذا بَلَغَتْ. وهو ظَاهِرُ كَلَامِهِ ، في رِوَايَةِ المَرُّوذِيِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ : ﴿ لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ حَائِض إِلَّا بِخِمَارِ ، (٦) مَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَها لا تَحْتَاجُ إلى خِمارٍ في صَلَاتِها ، فكذلك فى كَفَينها . ولأنَّ ابنَ سِيرِينَ كَفَّنَ ابْنَتَهُ ، وقد أعْصَرَتْ - أى قَارَبَتِ المَحِيضَ – بغيرِ خِمَارٍ . ورَوَى عن أحمدَ أَكْثَرُ أَصْحَابِه : إذا كانتْ بنْتَ تِسْعِ يُصْنَعُ بها ما يُصْنَعُ بِالمَرْأَةِ . واحْتَجَّ بِحديثِ عائشةَ ، أنَّ النَّبِيَّ عَيِّالِلْهِ دَخَلَ بها وهي ١٢/٣ بنتُ يَسْع سِنِينَ (٧) . / وَرُوِيَ عنها أَنَّها قالت : إذا بَلَغَتِ الجَارِيَةُ يَسْعًا فهي امْرَأَةً .

⁽٤) تقدم تخريج حديث أم عطية في صفحة ٣٧٥ .

⁽٥) يأتى تفسيره بعد قليل .

⁽٦) تقدم تخريجه في ٢ / ٢٨٣ .

⁽٧) سقط من: الأصل، ١.

وأخرج الحديث البخاري ، في : باب تزويج النبي عَلِيلَةٍ عائشة ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب إنكاح الرجل ولده الصغار ، وباب تزويج الأب ابنته من الإمام ، وباب من بني بامرأة وهي بنت تسع سنين ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٥ / ٧١ ، ٧ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ . وأبو داود ، في : باب في تزويج الصغار ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ١ / ٤٩٠ . وابن ماجه ، في : باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء ، من كتاب النكاخ . سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ . والدارمي ، في : باب في تزويج الصغار إذا زوجهن آباؤهن ، من كتاب البكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٢ ، ١١٨ ، . 111

فصل: قال أحمدُ: لا يُعْجِبُنى أن تُكفَّنَ فى شيء من الحريرِ. وكَرِهَ ذلك الحسنُ ، وابنُ المُبارَكِ ، وإسحاقُ . قال ابنُ المُنْذِرِ: ولا أَحْفَظُ مِن غَيْرِهم خِلَافَهم . وفى جَوَازِ تَكْفِينِ المَرْأَةِ بالحَرِيرِ احْتالان (٨) ؛ لأنَّ أَقْيسَهما الجَوَازُ ، لأنَّه مِن لِباسِها فى حَياتِها ، لكن كَرِهْناهُ لها ، لأنَّها خَرَجَتْ عن كُونِها مَحَلًا لِلزِّينَةِ والشَّهْوَةِ ، وكذلك يُكْرَهُ تَكْفِينُها بالمُعَصْفَرِ ، ونحوه ؛ لذلك . قال الأوزاعِيُّ : لا يُكفَّنُ المَيَّتُ فى الثَّيَابِ المُصْبَعَةِ ، إلَّا ما كان من العَصْبِ ، يَعْنِى ما صبئع بالعَصْبِ ، وهو نَبْتُ يَنْبُتُ باليَمَنِ (١) .

١ ٣٥١ ـ مسألة ؛ قال : ﴿ وَيُضْفَرُ شَعْرُهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، ويُسْدَلُ مِنْ خَلْفِهَا ﴾

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ شَعْرَ المَيَّتَةِ يُغْسَلُ، وإن كان مَعْقُوصًا يُقِضَ ، ثم غُسِلَ، ثم ضُفِرَ ثلاثة قَرُونٍ ، قَرْنِها وناصِيَتها ، ويُلْقَى مِن خَلْفِها . وبهذا قال الشَّافِعِيُ ، وإسحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال الأوْزَاعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْي : لا يُضْفَرُ ، ولكنْ يُرْسَلُ مع خَدَّيْها ، مِن بين يَدَيْها من الجانِبَيْنِ ، ثم يُرْسَلُ عليه الخِمارُ ؛ لأنَّ ضَفْرَهُ يَرْسَلُ مع خَدَّيْها ، في تقطَّعُ (۱) شَعْرُها ويَتَنَتَّفُ (۱) . ولنا ، ما رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّة ، يَحْتاجُ إلى تَسْرِيحِها ، فيتقطَّعُ (۱) شَعْرُها ويَتَنَتَّفُ (۱) . ولنا ، ما رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّة ، قالت : ضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثلاثةَ قُرُونٍ ، وأَلْقَيْنَاهُ مِن (۱) خَلْفَها . يَعْنِي بِنْتَ رسولِ اللهِ عَلِيلَةٍ . مُتَفَقَ عليه (۱) . ولِمُسْلِمٍ : فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثلاثَةَ قُرُونٍ ؛ قَرَيْها ، وتاصِيتَها . ولِلْبُحَارِيِّ : جَعَلْنَ رَأْسَ بِنْتِ رسولِ اللهِ عَلِيلَةُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، نَقَضْنَهُ ،

⁽A) في ا : و احتما ، وفي م : و حتما ، .

⁽٩) فى اللسان : العصب برود يمنية يعصب غزلها ، أى يجمع ويشد ، ثم يصبغ وينسج ، فيأتى موشيا لبقاء ما عصب به أبيض .

⁽١) في ١، م: ﴿ فينقطع ﴾ .

⁽٢) في ١، م: ﴿ وَيِنْتَفَ ﴾ .

⁽٣) سقط من : ١ ، م .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٥.

ثم غَسَلْنَهُ ، ثم جَعَلْنَهُ ثلاثة قُرُونِ . وإنَّما غَسَلْنَهُ بأمْرِ رسولِ الله عَلَيْكَ وتعليمِه . وف حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكَ : ﴿ وَاضْفُرْنَ شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ؛ قُصَّةً ، وقال : وقرنَيْنِ ، ولا تُسَبِّهْنَها بالرِّجَالِ ﴾(٥) . فأمَّا التَّسْرِيحُ فكرِههُ أحمدُ ، وقال : قالت عائشة : عَلَامَ تَنُصُّونَ (١) مَيَّتَكُمْ ؟ قال : يعنى لا تُسَرِّحُوا رَأْسَه بالمُشْطِ . ولأنَّ ذلك يَقْطَعُ شَعْرَهُ ويَنْتِفُهُ . وقد رُوِيَ عن أُمْ عَطِيَّةَ ، قالت : مَشَطْنَاهَا ثَلاَثَةَ قُرُونٍ . ذلك يَقْطَعُ شَعْرَهُ ويَنْتِفُهُ . وقد رُويَ عن أُمْ عَطِيَّةَ ، قالت : مَشَطْنَاهَا ثَلاَثَةَ قُرُونٍ . المَسْطَ مُتَفَقِّقُ عليه . قال أحمدُ : إنَّما ضَفَرْنَ . وأَنْكَرَ المَسْطَ . فكأنَّه / تَأُوّلَ قَوْلَها : مَشَطْنَاهَا . على أنَّها أرادَتْ ضَفَرْنَاها ؛ لما ذَكَرْنَاهُ . واللهُ أعلمُ .

٣٥٢ ـ مسألة ؛ قال : (والمَشْئُ بالجِنَارَةِ الإِسْرَاعُ)

لا خِلافَ بين الأَئِمَّةِ ، رَحِمَهُمُ اللهُ ، في اسْتِحْبابِ الإسْراعِ بالجِنازَةِ ، وبه وَرَدَ النَّصُّ ، وهو قولُ النَّبِيِّ عَيْلِكُ : ﴿ أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ ، فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَحَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وإنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ » . مُتَّفَقَّ عليه (۱) . وعن أبي هُرَيْرَةَ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَيْلِكُ إذا تَبعَ الجِنازَةَ ، قال : عليه (انْبَسِطُوا(۱) بِها ، وَلَا تَدِبُوا دَبيبَ الْيَهُ ودِ بِجَنَائِزِهَا » . رَوَاهُ أَحمدُ ، في

⁽٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٣.

⁽٦) نصه : حرَّكه . والنُّصة : الخصلة من الشعر ، أو الشعر الذي يقع على وجهها من مقدم رأسها .

⁽١) أخرجه البخارى ، في : باب السرعة بالجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٠٨ . ومسلم ، في : باب الإسراع بالجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٥١ . ٢٥٢ . كا أخرجه أبو داود ، في : باب في الإسراع بالجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الإسراع بالجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٣٣٣ . والنسائي ، في : باب السرعة بالجنائز ، من كتاب الجنائز . من كتاب الجنائز . من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ، في : باب جامع الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٤٣ . والإمام مالك ، في : باب جامع الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٤٣ .

⁽٢) في الأصل: ﴿ انتشطو ﴾ .

« المُسْنَدِ » " . واخْتَلَفُوا في الإِسْراعِ المُسْتَحَبِّ ، فقال القاضى : المُسْتَحَبُّ الْمُسْتَحَبُّ ، ويَرْمُلُ ؛ لمَا رَوَى أبو دَاوُدَ ، عن عُينْنَةَ بن عبد الرحمنِ ، عن أبيهِ . قال : يَخُبُّ ، ويَرْمُلُ ؛ لما رَوَى أبو دَاوُدَ ، عن عُينْنَةَ بن عبد الرحمنِ ، عن أبيهِ . قال : كُنَّا في جِنَازَةِ عُثَانَ بن أبي الْعَاصِ ، فَكُنَّا نَمْشِي مَشْيًا خَفِيفًا ، فَلَحِقَنَا أبو بَكُرَة (أَ) ؛ فَرَفَعَ سَوْطَهُ ، فقال : لقد رَأَيْتُنَا مع النَّبِيِّ عَلِيلِ نَرْمُلُ رَمَلًا (أَ مُلًا) . ولنا ، ما رَوى أبو سَعِيدِ ، عن النَّبِيِّ عَلِيلِهِ : أَنَّه مَرَّ عليه بِجِنَازَةٍ تُمْخَضُ مَخْضًا ، فقال عليه السَّلَامُ : « عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ في جَنَائِزِكُمْ » . من « المُسْنَدِ » أَ . وعن ابنِ مسعودٍ السَّلَامُ : « عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ في جَنَائِزِكُمْ » . من « المُسْنَدِ » أَ . وعن ابنِ مسعودٍ قال : شالْنَا نَبِينَا عَلِيلَةٍ عن المَشْيِ بِالْجِنَازَةِ . فقال : « ما دُونَ الخَبِ أَنِ مُسعودٍ أبو دَاوُدَ ، والتَّرْمِذِي أَلَيْ عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ في جَنَائِزِهم ، ولأَنَّ المُورِد » . يَذُلُ على أَنَّ المُرَاع يَمْخُضُهَا ، وقولُ النَّبِي المُعَدِد » . يَدُلُ على أَنَّ المُرَاع يَمْخُضُهَا ، وقولُ النَّبِي المُعْدِ بِجَنَائِرِهم ، ولأَنَّ الإِسْرافَ في الإَسْراع يَمْخُضُهَا ، ويُؤذِي حَامِلِيها ومُتَّعِيهَا ، ولا يُؤْمَنُ على المَيِّتِ . وقد قال ابنُ عَبَّاسٍ ، في جِنَازَةِ مَنْ مُنْ في المَيْتِ . وقد قال ابنُ عَبَّاسٍ ، في جِنَازَةٍ مَنْ مُنْ في المَيْتِ . وقد قال ابنُ عَبَّاسٍ ، في جِنَازَةِ مَنْ مُنْ في المَيْتِ . وقد قال ابنُ عَبَّاسٍ ، في جِنَازَةٍ مَنْ مُنْ في الْمُدُونَةَ : لا تُزَلِّولُوا ، وَارْفَقُوا ، فإنَّها أُمُكُمْ .

فصل : واتُّبَاعُ الجَنَائِزِ سُنَّةً . قال الْبَرَاءُ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ عَيْقِكُم بِاتَّبَاعِ

⁽٣) مسند أحمد ٢ / ٣٦٤ .

⁽٤) في النسخ : ﴿ أَبُو بِكُر ﴾ خطأ .

⁽٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإسراع بالجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . كما أخرجه النسائي ، في : باب السرعة بالجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٦ / ٣٧ . ٣٧ . ٣٨ .

⁽٦) مسند أحمد ٤ / ٢٠٦ عن أبي موسى . وكذلك أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ .

⁽٧) ف ١، م : « الخطيب » خطأ .

⁽A) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإسراع بالجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والترمذى ، في : باب ما جاء في المشى خلف الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٣١ . (٩) في الأصل : (انتشطوا) .

الجَنَائِرِ (١٠) . وهو على ثلاثةِ أَضْرُبٍ : أحدُها ، أن يُصَلِّى عليها ، ثم يَنْصَرِفُ . قال زيدُ بن ثابِتٍ : إذا صَلَّيْتَ فقد قَضَيْتَ الذي عليكَ . وقال أبو دَاوُدَ : رَأَيتُ أَحمدَ مالا أُحْصِي صَلَّى على جَنَائِزَ ، ولم يَثْبَعْها إلى القَبْرِ ، ولم يَسْتَأْذِنْ . الثانى ، أن يَثْبَعَها إلى القَبْرِ ، ثم يَقِفَ حتى تُدْفَنَ ؛ / لِقَوْلِ رسولِ اللهِ عَيْقِكَ : « مَنْ شَهِدَ الْجِنَازَةَ كَتَى يُصَلِّى فَلَهُ قِيرَاطًا ، ومَنْ شَهِدَها حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ » . قيل : وما القِيرَاطَانِ ؟ قال : « مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ » . مُتَّفَقَ عليه (١١) . الثالث ، أن يَقِفَ بعد الدَّفْنِ ، فَيَسْتَغْفِرَ له ، ويَسْأَلَ الله له التَّثْبِيتَ ، ويَدْعُو له بالرَّحْمَةِ ؛ فإنَّه يَقِفَ بعد الدَّفْنِ ، فَيَسْتَغْفِرَ له ، ويَسْأَلُ الله له التَّبِيتَ ، وقال : « اسْتَغْفِرُوا لَهُ . واسْأَلُوا اللهَ له التَّبْبِيتَ ؛ فإنَّه الآنَ يُسْأَلُ » . رَوَاه أبو دَاوُدَ (١١) . وقد رُوِى عن ابنِ عمرَ أنَّه كان يَقْرَةً وخَاتِمَتَها .

فصل : ويُسْتَحَبُّ لِمُتَّبِعِ الجِنَازَةِ أَن يكونَ مُتَخَشِّعًا ، مُتَفَكِّرًا في مَآلِه ، مُتَّعِظًا بالمَوْتِ ، وبما يَصِيرُ إليه المَيِّتُ ، ولا يَتَحَدَّثُ بأحادِيثِ الدُّنْيَا ، ولا يَضْحَكُ ، قال

⁽۱۰) تقدم تخریجه فی صفحة ۳٦۱.

⁽١٢) في : باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود / ١٩٢ .

سعدُ بن مُعاذٍ : ما تَبِعْتُ جنَازَةً فَحَدَّثْتُ نَفْسِي بغيرِ ما هو مَفْعُولٌ بها . ورَأَى بَعْضُ السَّلَفِ رَجُلًا يَضْحَكُ في جِنَازَةٍ ، فقال : أتضْحَكُ وأَنْتَ تَتْبَعُ الجِنازَةَ ؟ لا كَلَّمْتُكَ أَبُدًا .

٣٥٣ _ مسألة ؛ قال : ﴿ وَالْمَشْئُ أَمَامُهَا أَفْضَلُ ﴾

أَكْثُرُ أَهْلِ العِلْمِ يَرُوْنَ الفَضِيلَةَ لِلْمَاشِي أَن يكونَ أَمامَ الْجِنَازَةِ ، رُوِى ذلك عن أَبِي بكرٍ ، وعمرَ ، وعنانَ ، وابنِ عمرَ ، وأبي هُرَيْرَةَ والحسنِ بن على ، وابنِ النَّبيْرِ ، وأبي قَتَادَةَ ، وأبي أُسِيدٍ ، وعُبيْد بن عُميْرٍ ، وشُرَيْحٍ ، والقَاسِمِ بن محمدٍ ، النَّبيْرِ ، والنَّهْرِيِّ ، ومالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ . وقال الأوْزَاعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأي : وسَالِمٍ ، والنَّهْرِيِّ ، ومالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ . وقال الأوْزَاعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأي : المَشْ يَخْلُفَها أَفْضَلُ ؛ لما رَوَى ابنُ مسعودٍ ، عن النَّبِيِّ عَيْلِيْدٍ ، أَنَّه قال : (الْجِنَازَةُ مَتْبُوعَةٌ ، ولا تَتْبَعُ ، لَيْسَ مِنْهَا (١) مَنْ تَقَدَّمَها » (٢) . وقال علي ، رَضِي الله عنه : فَضْلُ المَاشِي خَلْفَ الجِنازَةِ على المَاشِي قُدَّامَها ، كَفَضْلِ المَكْتُوبَةِ على النَّقَوَّعُ ، سَمِعْتُه مِن رسولِ اللهِ عَيْلِيدٍ (٢) . ولأنَّها مَتْبُوعَةٌ فَيَجِبُ أَن تُقَدَّمَ كالإمامِ في الصَلاةِ ، ولهذا قال في الحَدِيثِ الصَّحِيجِ : « مَنْ تَبِعَ جِنَازَةً » (أ) . ولنا ، ما رَوَى ابنُ عمرَ ، قال : رأيتُ النَّبِيَّ عَيْلِيدُ وأَبا بكرٍ ، وعمرَ يَمْشُونَ أَمامَ الجِنَازَةِ . رَوَاه ابنُ عمرَ ، قال : رأيتُ النَّبِيَّ عَيْلِيدُ وأَبا بكرٍ ، وعمرَ يَمْشُونَ أَمامَ الجِنَازَةِ . رَوَاه

⁽١) فى الأصل : « منا » وكذلك فى المسند ١ / ٣٩٤ ، ٤١٥ . وفى سنن أبى داود وسنن ابن ماجه : « معها » . وفى سنن الترمذي : « فيها » .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإسراع بالجنازة ، كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المشيى خلف الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٣١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في المشيى أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤٧٦ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤١٩ ، ٤٣٢ .

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المشي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٤٧ .

⁽٤) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة بلفظ: ٥ من شهد ٥ . ولفظ: ٥ من تبع ٥ موجود في مصادر التخريج .

أبو دَاوُدَ ، والتُّرْمِذِيُّ () . وعن أنس نَحْوُه ، رَوَاه ابنُ مَاجَه () . وقال ابنُ المُنْذِر : ثَبَتَ أَنَّ النَّبَيَّ عَلِيلًهُ ، وأبا بكر ، وعمر ، كانوا يَمْشُونَ أمامَ الجنازَةِ . وعن ابن عمر ، قال : السُّنَّةُ في الجنازَةِ أن يَمْشِي أَمَامَها . وقال أبو صالحٍ : كان أصْحابُ ١٣/٣ ظ رسولِ الله عَلِيلَةِ / يَمْشُونَ أَمَامَ الجنازَةِ ، لأنَّهم شُفَعَاءُ لهم ، بدَلِيل قَوْلِه عَلِيلَةٍ : « مَا مِنْ مَيَّتٍ تُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ المُسْلِمِينَ ، يَبْلُغُونَ مائةً ، كُلُّهُم يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧) . وقال عَلِيَّكُم : « مَا مِنْ أَرْبَعِينَ مِنْ (^) مُؤْمِن ، يَشْفَعُونَ لِمُؤْمِن ، إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ » . رَوَاه ابنُ مَاجَه (٩٠ . ولهذا يقولونَ في الدُّعاء له: اللَّهُمَّ إِنَّا جِئْنَاكَ شُفَعَاءَ له ، فَشَفِّعْنَا فيه . والشَّفِيعُ يَتَقَدَّمُ المَشْفُوعَ له ، وحَدِيثُ ابنِ مسعودٍ يَرْويه أبو ماجدٍ ، وهو مَجْهُولٌ ، قِيلَ لِيحيى : مَنْ أبو ماجدٍ هذا ؟ قال : طَائِرٌ طارَ . قال التُّرْمِذِيُّ : سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ يُضعّفُ هذا الحَدِيثَ . والحَدِيثُ الآخَرُ لم يَذْكُرُهُ أَصْحابُ السُّنَنِ . وقالُوا : هو ضَعِيفٌ . ثم نَحْمِلُه على مَن تَقَدَّمُها إلى مَوْضِعِ الصلاةِ أو الدُّفْن ، ولم يَكُنْ معها . وقِياسُهم

⁽٥) أخرجه أبو داود، في: باب المشي أمام الجنازة، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ٢ / ١٨٣. والترمذي، في : باب ما جاء في المشي أمام الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٢٨ . كما أخرجه النسائي ، في : بابُ مكان الماشي من الجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٦ . وابن ماجه ، في : باب في المشي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ . والإمام مالك ، في : باب المشي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٨ ، ١٢٢ .

⁽٦) في : باب ما جاء في المشي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ .

⁽٧) في : باب من صلى عليه مائة شفعوا فيه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٥٤ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنازة والشفاعة للميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٧ . والنسائي ، في : باب فضل من صلى عليه مائة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٢ ، ٤٠ ، ٩٧ ، ٢٣١ .

⁽٨) سقط من : الأصل . وهو في سنن ابن ماجه .

⁽٩) في : باب ما جاء في من صلى عليه جماعة من المسلمين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٧ . كا أخرجه مسلم ، في : باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٣٥٥ . وأبو داود ، في : باب فضل الصلاة على الجنائز وتشييعها ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٧٧ .

يَبْطُلُ بِسُنَّةِ الصُّبْيِعِ والظُّهْرِ ، فإنَّها تَابِعَةٌ لهما ، وتَتَقَدَّمُها في الوُجُودِ .

فصل: ويُكْرَهُ الرُّكُوبُ في اتِّباعِ الجنائِزِ. قال ثَوْبانُ : خَرَجْنَا مع النَّبِيِّ عَلِيْكُمْ فَلَى جِنازَةٍ ، فرَأَى نَاسًا رُكْبَانًا ، فقال : « أَلَّا تَسْتَحيُونَ ؟ إِنَّ مَلاَئِكَةَ اللهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ ، وأَنْتُمْ على ظُهُورِ الدَّوَابِّ » . رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ ('') . فإن رَكِبَ في جِنازَةٍ فالسُّنَةُ أَن يكونَ خَلْفَها ، قال الخطابِيُّ ('') في الرَّاكِبِ : لا أَعْلَمُهم الْحَتَلَفُوا في أَنَّه على خُلْفَها ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيْلَةً : « الرَّاكِبُ يَسِيرُ خَلْفَ الجِنَازَةِ ، والمَاشِي يَحْلُفَها ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيْلَةً : « الرَّاكِبُ يَسِيرُ خَلْفَ الجِنَازَةِ ، والمَاشِي يَمْشِي خَلْفَها وأَمَامَها ، وعن يَمِينِها وعنْ يَسَارِها ، قَرِيبًا مِنْهَا » . رَوَاه أَبو دَاوُدَ ('') . ورَوَى التَّرْمِذِيُّ نَحْوَه ، ولَفْظُه : « الرَّاكِبُ خَلْفَ الجِنَازَةِ ، والمَاشِي دَوْثُ شَاءَ مِنْها ، والطَّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ » ("') . وقال : هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . ولأَنَّ صَيْرَ الرَّاكِبُ خَلْفَ الجِنَازَةِ ، والمَاشِي عَيْثُ شَاءَ مِنْها ، والطَّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ » ("') . وقال : هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . ولأَنَّ سَيْرَ الرَّاكِبُ أَمَامَها يُؤْذِى المُشَاةَ ؛ لأَنَّه مَوْضِعُ مَشْيِهِمْ على ما قَدَّمْنَاهُ . فأَمَّ الرُّكُوبُ في الرُّجُوعِ منها فلا بَأْسَ به . قال جابِرُ بنُ سَمُرَةَ : إِنَّ النَّبِيَّ عَقِلْهُ اتَبْعَ الْرَحِيْ عَلَى التَّرْمِذِيُ : قال التَّرْمِذِيُ . قال التَّرْمِذِيُ . قال التَرْمِذِيُ عَلَى اللَّهُ مَا التَرْمِذِيُ . قال التَرْمِذِيُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

⁽١٠) في : باب ما جاء في كراهية الركوب خلف الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٣٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ . (١١) في معالم السنن ، ١ / ٣٠٨ .

⁽١٢) فى : باب المشى أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

⁽١٣) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على الأطفال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٤٨ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب مكان الراكب من الجنازة ، وباب مكان الماشى من الجنازة ، وباب الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٥ ، ٤٦ ، ٧٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٢٥٧ ، ٢٥٢ . ٢٥٢ .

⁽١٤) فى : باب ركوب المصلى على الجنازة إذا انصرف ، من كتاب الجنائز . صُحيح مسلم ٢ / ٦٦٤ . وهو بمعناه . وهو عند الترمذي بلفظه ، فى : باب ما جاء فى الرخصة فى ذلك ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٣٣ .

فصل: ويُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ عندَ الجِنَازَةِ ؛ لِنَهْى النَّبِى عَلَيْكُمُ أَنْ تُتْبَعَ الجِنَازَةُ وَسِولِ اللهِ عَلَيْكُمُ أَنْ المُنْذِرِ: رَوْيْنا عن قَيْسِ بن عُبَادٍ ، أَنَّه قال : كان أصحابُ رسولِ اللهِ عَلَيْكُمُ يَكْرَهُونَ رَفْعَ الصَّوْتِ عندَ ثلاثٍ ؛ عندَ الجَنَائِزِ ، وعندَ الذَّكْرِ ، وعندَ الذِّكْرِ ، وعندَ الذَّكْرِ ، وعندَ الذَّكْرِ ، وعندَ الذَّكْرِ ، وعندَ القِتَالِ (١١) وذَكَرَ الحسنُ ، عن أصحابِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ ، أَنَّهم / كانوا يَسْتَحِبُّونَ خَفْضَ الصَّوْتِ عند ثلاثٍ . فَذَكَرَ نَحْوَهُ (١١) . وَكُوهِ (١٧) سَعِيدُ بن المُستَبِ ، وسَعِيدُ بن جُبيْر ، والحسنُ ، والنَّخَعِيُّ ، وإمَامُنا ، وإسحاقُ ، قَوْلَ المُستَبِ ، وسَعِيدُ بن جُبيْر ، والحسنُ ، والنَّخَعِيُّ ، وإمَامُنا ، وإسحاقُ ، قَوْلَ المُستَبِ ، وسَعِيدُ بن أَلَهُ مَنْ اللهُ يَقْوَلُ الدَّوْزَاعِيُّ : بِدْعَةً . وقال عَطَاءً : اللهَ يَعْدُو اللهِ يَعْفَرُوا له . وقال الأُوزَاعِيُّ : بِدْعَةً . وقال عَطَاءً : مم ، يقولُ : اسْتَغْفِرُوا له ، غَفَرَ اللهُ لكم . فقال ابنُ عُمرَ في جَنَازَةٍ ، إذْ سَمِعَ قائِلًا يقولُ : اسْتَغْفِرُوا له ، غَفَرَ الله لكم . فقال ابنُ عُمرَ في جَنَازَةٍ ، إذْ سَمِعَ قائِلًا يقولُ : اسْتَغْفِرُوا له ، غَفَرَ الله لكم . فقال ابنُ عمرَ في خَفَرَ الله لكم . فقال ابنُ عمرَ في أَلَهُ اللهُ اللهِ عَلَيْكَ . ويَدُكُرُ اللهُ إذا تَنَاوَلَ السَّرِيرَ . ولكن يقول : بِسْمِ الله ، وعلى مِلَّةِ رسولِ اللهِ عَلَيْكَ . ويَذْكُرُ اللهُ إذا تَنَاوَلَ السَّرِيرَ .

فصل : ومَسُّ الجِنازَةِ بالأَيدِى والأَكْمَامِ والمَنَادِيلِ مُحْدَثٌ مَكْرُوهٌ ، ولا يُؤْمَنُ معه فَسَادُ المَيِّتِ ، وقد مَنَعَ العُلَمَاءُ مَسَّ القَبْرِ ، فَمَسُّ الجَسَدِ مع خَوْفِ الأَذَى أَوْلَى بالمَنْعِ .

فصل : ويُكْرَهُ اتَّبَاعُ المَيِّتِ بِنَارٍ ، قال ابنُ المُنْذِرِ : يَكْرَهُ ذلك كُلُّ مَن يُحْفَظُ

⁽١٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في النار يتبع بها الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٧٢٧ ، ٥٣٧ .

⁽ ١٦) أخرجهما ابن أبي شيبة ، في : باب في رفع الصوت في الجنازة ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٢٧٤ .

⁽١٧) في م : ﴿ وَذَكَّر ﴾ .

⁽١٨) في ١ ، م : ﴿ فَإِنَّهُ ﴾ .

عنه . رُوِى عن ابنِ عمر ، وأَلِى هُرَيْرَةَ ، وعبدِ اللهِ بن مُغَفَّل ، ومَغْقِل بنِ يَسَادٍ ، وأَلِى سَعِيدِ ، وعائشة ، وسَعِيدِ بن المُسيَّبِ ، أَنَّهم وَصَّوْا أَن لا يُتْبَعُوا بِنَادٍ . ورَوَى ابنُ مَاجَه (١٩) ، أَنَّ أَبا موسى حين حَضَرَهُ المَوْتُ قال : لا تَتْبَعُونِي بِمِجْمَدٍ . قالوا له : أُوسَمِعْتَ فيه شَيْئًا ؟ قال : نعم ، مِن رسولِ الله عَلِيَّة ، ورَوَى أبو دَاوُدَ (٢٠) ، بإسْنَادِه ، عن النَّبِيِّ عَلِيَّة ، أَنَّه قال : ﴿ لَا تُتْبَعُ الْجِنَازَةُ بِصَوْتٍ وَلَا مَا لِهُ ، فَإِنْ دُفِنَ لَيْلًا فَاحْتَاجُوا إِلَى ضَوْءٍ ، فَلَا بَأْسَ بِه (٢١) ، إِنَّما كُرِهَتِ (٢٠) المَجَامِرُ فيها البَحُورُ . وف حَدِيثٍ عن النَّبِيِّ عَلِيَّة أَنَّه دَخَلَ قَبُرًا لَيْلًا ، فَأُسْرِ جَ له سِرَاجٌ (٢٠) . قال التَّرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٍ عن النَّبِي عَلِيْكُ أَنَّه دَخَلَ قَبُرًا لَيْلًا ، فَأُسْرِ جَ له سِرَاجٌ (٢٠) . قال التَّرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

فصل: ويُكْرَهُ النَّباعُ النِّساءِ الجَنَائِزَ ؛ لما رُوِى عن أُمِّ عَطِيَّةَ قالت: نُهِينَا عن النَّباعِ الجَنَائِزِ، ولم يُعْزَمْ عَلَيْنَا. مُتَّفَقٌ عليه (٢٤). وكَرِهَ ذلك ابنُ مسعودٍ، وابنُ عمر، وأبو أُمامَةَ ، وعائشة ، ومَسْرُوقٌ ، والحسنُ ، والنَّخعِيُّ ، والأوْزَاعِيُّ، وإسْحاق. ورُوِى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ / خَرَجَ ، فإذا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ ، قال: « مَا يُجْلِسكُنَّ ؟ » ورُوِى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ / خَرَجَ ، فإذا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ ، قال: « مَا يُجْلِسكُنَّ ؟ »

۵۱٤/۳

⁽١٩) فى : باب ما جاء فى الجنازة لا تؤخر إذا حضرت ولا تتبع بنار ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٢٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٩٧ .

⁽٢٠) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

⁽٢١) سقط من : الأصل .

⁽٢٢) في الأصل: ١: « كره » .

⁽٢٣) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الدفن بالليل ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الأوقات التى لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٧ .

⁽٢٤) أخرجه البخارى ، فى : باب اتباع النساء للجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ٩٩ . ومسلم ، فى : باب نهى النساء عن اتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٦ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ألى داود ٢ / ١٨٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٥٠٢ .

فصل: فإن كان مع الجِنازَةِ مُنْكُرٌ يَرَاهُ أَو يَسْمَعُه ، فإن قَدَر على إِنْكارِهِ وَإِنَالَتِه ، أَزَالَه ، وإن لم يَقْدِرْ على إِزَالَتِه ، ففيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهما ، يُنْكِرُه ، ويَتْبَعُها ، فَيَسْقُطُ فَرْضُه بالإِنْكارِ ، ولا يَتْرُكُ حَقًّا لِبَاطِلٍ . والثانى ، يَرْجِعُ ؛ لأنَّه يُؤدِّى إلى اسْتِمَاعِ مَحْظُورٍ وَرُوْيَتِه ، مع قُدْرَتِه على تَرْكِ ذلك . وأَصْلُ هذا في يُؤدِّى إلى اسْتِمَاعِ مَحْظُورٍ وَرُوْيَتِه ، مع قُدْرَتِه على تَرْكِ ذلك . وأَصْلُ هذا في (^^الغُسْلِ ، فإنَّ مَا يَتْنِنِ ، فيُخَرَّجُ في اتِّبَاعِها وَجْهَانِ .

٣٥٤ - مسألة ؛ قال : (والتَّرْبِيعُ أَنْ يُوضَعَ عَلَى الكَتِفِ اليُمْنَى إلَى الرِّجْلِ ،
 ثُمَّ الْكَتِفِ اليُسْرَى إلى الرِّجْلِ)

التَّرْبِيعُ هو الأَخْذُ بِجَوانِبِ السَّرِيرِ الأَرْبَعِ ، وهو سُنَّةٌ في حَمْلِ الجِنازَةِ ؛ لقولِ التَّربيعُ هو الأَنْبَعِ ، ثم لْيَتَطَوَّعُ ابنِ مسعودٍ : إذَا تَبعَ أَحَدُكُمْ جِنَازَةً ، فَلْيَأْخُذُ بِجَوانِبِ السَّرِيرِ الأَرْبَعِ ، ثم لْيَتَطَوَّعُ

⁽٢٥) فى : باب ما جاء فى اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٢ ، ٣٠٥ . . (٢٦) الكدى : المراد بها هنا المقابر .

⁽۲۷) فى : باب التعزية ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧١ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب النعى ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٦٩ .

⁽٢٨-٢٨) في الأصل : « الفرس فإنه » .

بعدُ أو لِيَذَرْ ، فإنَّه مِن السُّنَّةِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، في « سُنَنِه "(١) . وهذا يَقْتَضِي سُنَّةَ النَّبِيِّ عَلِيلًا . وصِفَةُ التَّربيعِ المَسْنُونِ أَن يَبْدَأُ فَيَضَعَ قائِمَةَ السَّرير اليُسْرَى على كَتِفِه اليُمْنَى (٢) ، مِن عند رَأْس المَيِّتِ ، ثم يَضَعَ القَائِمَةَ اليُسْرَى من عند الرِّجل على الكَتِفِ اليُمْنَى أيضا (") ، ثم يَعُود إلى القائِمَةِ اليُمْنَى مِن عند رَأْسِ المَيِّتِ فَيَضَعَها على كَتِفِه اليُّسْرَى ، ثم يَتْتَقِلَ إلى اليُّمْنَى مِن عند رجْلَيْهِ . وبهذا قال أبو حنيفة ، والشَّافِعِيُّ . وعن أحمد ، رَحِمَهُ الله ، أنَّه يَدُورُ عليها ، فَيأْخُذُ بعد يَاسِرَةِ المُؤِّخْرَةِ يامِنَةَ المُؤِّخَرَةِ ثُم المُقَدِّمَةَ . وهو مذهبُ إسحاقً . وَرُويَ عن ابنِ مسعودٍ ، وابنِ عمرَ ، وسَعِيدِ بنِ جُبَيرِ ، وأَيُّوبَ . ولأنَّه أَخَفُّ . / وَوَجْهُ الأَوَّل ، أَنَّه أَحَدُ الجَانِبَيْنِ ، فَيَنْبَغِي أَن يَبْدأَ فيه بِمُقَدِّمِهِ كالأوَّل . فأمَّا الحَمْلُ بين العَمْودَيْنِ ، فقال ابنُ المُنْذِر: رَوَيْنا عن عُمْانَ ، وسَعِيدِ() بن مَالِكِ ، وابن عمر ، وأبي هُرَيْرة ، وابن الزُّبَيْرِ ، أنَّهم حَمَلُوا بين عَمُودَي السَّرير . وقال به الشَّافِعِيُّ ، وأحمدُ ، وأبو تَوْرِ ، وابنُ المُنْذِرِ . وَكَرِهَهُ النَّخَعِيُّ ، والحسنُ ، وأبو حنيفةَ ، وإسحاقُ . والصَّحِيحُ الأُوَّلُ ؛ لأنَّ الصَّحابَة ، رَحْمَةُ الله عليهم ، قد فَعَلُوهُ ، وفيهم أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ . وقال مالِكٌ : ليس في حَمْل المَيِّتِ تَوْقِيتٌ ، يَحْمِلُ مِن حيثُ شاءَ . وَنَحْوَه قال الأوْزاعِيُّ . واتِّباعُ الصَّحابَةِ ، رَضِيَ الله عنهم ، فيما فَعَلُوهُ وقالُوه (٥) ، أحْسَنُ وأولِّي .

110/4

فصل : إذا مَرَّتْ به جِنازَةٌ لم يُسْتَحَبَّ له القِيامُ لها ؛ لقولِ على ، رَضِيَ الله عنه : قامَ رسولُ اللهِ عَلِيْنَةٍ ، ثم قَعَدَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦) . وقال إسحاقُ : معنى قول

⁽١) وأخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١٠ ٤٧٤ .

⁽٢) في الأصل : « اليمين » .

⁽٣) جاءت في م بعد قوله : ﴿ ثُم يعود ﴾ الآتي .

⁽٤) كذا جاء في النسخ ، ولم نجد بين الصحابة والتابعين : « سعيد بن مالك » . وأبو سعيد الخدري اسمه سعد ابر. مالك .

⁽٥) سقط من: الأصل.

⁽٦) في: باب نسخ القيام للجنازة، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٢ . كما أخرجه أبو داود، في :=

على يقول : كان النَّبِي عَلَيْكُ إذا رَأَى جِنَازَةً قَامَ ، ثم تَرَكَ ذلك بعد . قال أحمد : إن قامَ لم أعِبه ، وإن قَعَدَ فلا بَأْسَ . وذكر ابن أبى موسى ، والقاضى ، أنَّ القِيَامَ مُسْتَحَبُّ ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلِيْكُ قال : ﴿ إِذَا رَأَى أَحَدُكُم الجِنَازَةَ فَلْيَقُمْ حين يَرَاهَا ، مُسْتَحَبُّ ؛ لأنَّ النّبِي عَلِيْكُ قال : ﴿ إِذَا رَأَى أَحَدُكُم الجِنَازَةَ فَلْيَقُمْ حين يَرَاهَا ، حَتَّى تَخْلُفُهُ ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧) . وقد ذكرنا : أنَّ آخِرَ الأَمْرِيْنِ مِن رسولِ اللهِ عَلِيْكُ تَرْكُ القِيَامِ ها ، والأَخْذُ بالآخِرِ من أَمْرِهِ أُولَى ، فقد رُوى في حَدِيثٍ ، أنَّ يَهُودِيًّا رَأَى النّبِي عَلَيْكُ قَامَ لِلْجِنَازَةِ ، فقال : يا محمد : هكذا نَصْنَعُ . فَتَرَكَ النّبِي عَلَيْكُ القِيامَ ها (٨) . القِيامَ ها (٨) .

فصل: ومَن يَتَّبِعُ الجِنازَةَ اسْتُحِبَّ له أَنْ لا يَجْلِسَ حتى تُوضَعَ ، مِمَّنْ رَأَى أَن لا يَجْلِسَ حتى تُوضَعَ عن أَعْناقِ الرِّجَالِ الحسنُ بنُ عليٍّ ، وابنُ عمرَ ، وأبو هُرَيْرَةَ ، وابنُ الزُّبَيْرِ ، والنَّخِيُّ ، والشَّعْبِيُّ ، والأوْزَاعِيُّ ، وإسحاقُ . وَوَجْهُ ذلك ما رَوَى مُسْلِمٌ (٩) ، بإسْنادِه عن أَبي سَعِيدِ ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلِيْلَةٍ : « إِذَا البَّعْتُمُ الجِنازَةَ فلا تَجْلِسُوا حتى تُوضَعَ » . ورَأى الشَّافِعِيُّ أَنَّ هذا مَنْسُوخٌ الْجَنازَةَ فلا تَجْلِسُوا حتى تُوضَعَ » . ورَأى الشَّافِعِيُّ أَنَّ هذا مَنْسُوخٌ

⁼ باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٢ . والترمذى ، فى : باب الرخصة فى ترك القيام لها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٥ . والنسائى ، فى : باب الوقوف للجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن كتاب الجنائز . الجنائز . الجنائز . الجنائز . الجنائز . المسند ١ / ٣٠٨ . والإمام أحمد ، فى : باب ما جاء فى القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٨٢ .

⁽٧) فى : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٩ ، ٦٦٠ . كما أخرجه البخارى ، فى : باب القيام للجنازة ، وباب متى يقعد إذا قام للجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٠١ . والترمذى ، فى : باب ما وأبو داود ، فى : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨١ . والترمذى ، فى : باب الأمر جاء فى القيام للجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، وانسائى ، فى : باب الأمر بالقيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٤٤٥ .

⁽٨) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٣ . (٩) فى : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٠ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٨ . وذكر أبو داود بعد رواية الخديث – الخلاف الآتى بين رواية الثورى وأبى معاوية .

بِحَدِيثِ عليٍّ . ولا يَصِحُ ؛ لأنَّ قولَ عليٌ `` مُحْتَمِلٌ لما `` ذَكَرَهُ إسحاقُ ، والسَّبَبَ الذي ذَكَرْنَاهُ فيه ، وليس في اللَّفظِ عُمُومٌ ، فيَعُمُّ الأَمْرَيْنِ جميعا ، فلم يَجُزِ النَّسْخُ بِأَمْرٍ مُحْتَمِل ، ولأنَّ قولَ عليٍّ : قامَ رسولُ اللهِ عَلَيْ ثُمْ قَعَدَ . يَدُلُّ على الْبِدَاءِ فَعْلِ / القِيَامِ ، وهاهُنا إنَّما وُجِدَتْ منه الاسْتِدَامَةُ . إذا ثَبَتَ هذا ، فأظهرُ الرِّوايَتَيْنِ ١٥٥٣ عن أحمدَ أنَّه أُرِيدَ بالوَضْعِ وَضُعُها عن أعْناقِ الرِّجَالِ ، وهو قولُ مَن ذَكُرْنَا مِن قَبْلُ . وقد رَوَى النَّوْرِيُّ الحَدِيثَ : ﴿ إذا اتَّبَعْتُمُ الجِنَازَةَ فلا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوضَعَ للأَرْضِ » . ورَوَاه أبو مُعَاوِيَة : ﴿ حَتَّى تُوضَعَ في اللَّحْدِ » . وحَدِيثُ سُفْيَانَ اللَّرْضِ » . ورَوَاه أبو مُعَاوِيَة : ﴿ حَتَّى تُوضَعَ في اللَّحْدِ » . وحَدِيثُ سُفْيَانَ أَصَّ عَلَيْ اللهِ . قال التَّرْمِذِي الْحَدِيثُ الْهِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّيِّ عَلِيْكِ ، أَنَّهُم كانوا يَتَقَدَّمُونَ الجَنَازَةَ فلا بَأْسَ أَن يَجْلِسَ قبلَ أَن تَنْتَهِيَ إليه . قال التَّرْمِذِيُ الْجَنَازَةَ ، فيَجْلِسُونَ قبلَ أَن تَنْتَهِيَ إليهم ، فإذا جَاءَتِ الجِنَازَةُ لمَ يَقُومُوا لها . لما الجَنَازَة ، فيَجْلِسُونَ قبلَ أَن تَنْتَهِيَ إليهم ، فإذا جَاءَتِ الجِنَازَةُ لمْ يَقُومُوا لها . لما تَقَدَّمُ . . قَلَمُ أَنْ اللهُ عَلَيْ الْهُ الْهُ عَلَى الْهِ الْهُ الْهُ الْهِ الْهُ الْهُ الْهِ الْمُ الْوَا عَنْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ هَا اللّهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْمُ الْمُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْمُ الْمَنْوَلَ عَلْهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْوَلِي الْمُ الْمُؤَالِقُ الْمُ الْ

٣٥٥ _ مسألة ؛ قال : ﴿ وَأَحَقُّ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَنْ أَوْصَى لَهُ أَنْ يُصَلِّى عَلَيْهِ)

هذا مذهبُ أنس ، وزيد بنِ أرْقَمَ ، وأبى بَرْزَةَ ، وسَعِيد بن زيد ، وأُمِّ سَلَمَةَ ، وابنِ سِيرِينَ (١) . وقال الثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة ، ومَالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ : الْوَلِيُّ أَحَقُ ؛ لاَنَّها وِلَايَةٌ تَتَرَتَّبُ بِتَرَتُّبِ العَصباتِ ، فَالوَلِيُّ فيها أَوْلَى ، كولايَةِ النِّكاجِ . ولَنا ، الْجُماعُ الصَّحابَةِ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، رُوِيَ أَنَّ أبا بكرٍ أوْصَى أَن يُصَلِّى عليه عمر . وأمُّ سَلَمَةَ أوْصَتْ أَنْ قَالَهُ أَحمدُ . قال : وعمر أوْصَى أن يُصَلِّى عليه صُهَيْبٌ . وأُمُّ سَلَمَةَ أوْصَتْ أَنْ

⁽۱۰ – ۱۰) في ۱، م: (يحتمل ما ، .

⁽١١) ذكره في : باب الرخصة في ترك القيام لها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٦٠ .

⁽١) في ا زيادة : ﴿ وَإِسْحَاقَ ﴾ .

يُصلِّي عليها سَعِيدُ بن زيد ، وأبو بَكْرَةَ أوصَى أن يُصلِّي عليه ('أبو يَرْزَةَ . وقال غيرُه : عائشةُ أوْصَتْ أَن يُصَلِّي عليها أبو هُرَيْرَةَ ، وابنُ مسعودٍ أوْصَى أَن يُصَلِّي عليه" الزُّبَيْرُ ، ويُونُسُ بنُ جُبَيْرِ (") أَوْصَى أَن يُصَلِّى عليه أَنسُ بن مالِكِ ، وأبو سَرِيحةَ (ْ) أَوْصَى أَن يُصلِّي عليه زَيْدُ بن أَرْقَمَ ، فجاءَ عَمْرُو بنُ حريثٍ ، وهو أمِيرُ الكُوفَة لِيَتَقَدَّمَ فَيُصَلِّي عليه ، فقال ابنه : أيُّها الأُمِيرُ إِنَّ أَبِي أَوْصَى أَن يُصَلِّي عليه زيدُ ابنُ أَرْقَمَ ، فقَدَّمَ زيدًا . وهذه قَضَايَا انْتَشرَتْ ، فلم يَظْهَرْ لها مُخَالِفٌ ، فكان إِجْمَاعًا ، ولأنَّه حَقُّ لِلْمَيِّتِ ، فإنَّها شَفَاعَةٌ له ، فتُقَدَّمُ وَصِيَّتُه فيها كَتَفْريق ثُلُثِه ، ووِلَايَةُ النِّكَاجِ يُقَدَّمُ فيها الوَصِيُّ أيضا ، فهي (٥) كمَسْأَلَتِنَا ، وإن سُلِّمَتْ فليستْ حَقًّا له ، إنَّما هي حَقٌّ للمُولِّي عليه ، ثم الفَرْقُ بينهما أنَّ الأمِيرَ يُقَدَّمُ في الصلاةِ ، ١٦/٣ بِخِلافِ وِلَايَةِ النِّكَاحِ ، ولأنَّ الغَرَضَ في الصلاةِ الدُّعاءُ والشَّفاعَةُ إلى الله / عَزَّ وجَلُّ ، فالمَيِّتُ يَخْتارُ لذلك مَن هو أَظْهَر صَلاحًا ، وأَقْرَبُ إِجابَةً في الظَّاهِر ، بخِلافِ ولايَةِ النِّكاحِ .

فصل : فإن كان الوَصِيُّ (١) فَاسِقًا ، أو مُبْتَدِعًا ، لم تُقْبَل الوَصِيَّةُ ؛ لأنَّ المُوصِيَ جَهِلَ الشُّرْعَ ، فَرَدُدْنا وَصِيَّتَهُ ، كما لو كان الوَصِيُّ ذِمِّيًّا . فإن كان الأقْرَبَ إليه كذلك لم يُقَدَّمْ ، وصَلَّى غيرُه ، كما يُمْنَعُ من التَّقْدِيمِ في الصَّلَوَاتِ الخَمْس .

٣٥٦ - مسألة ؛ قال : (ثم الأميرُ)

أَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ يَرَوْنَ تَقْدِيمَ الأميرِ على الأقارِبِ في الصلاةِ على المَيِّتِ. وقال

⁽٢-٢) سقط من: ١.

⁽٣) أبو غلاب يونس بن جبير الباهلي ، بصري تابعي ثقة ، توفي بعد التسعين . تهذيب التهذيب ١١ / ٤٣٦ .

⁽٤) أبو سريحة حذيفة بن أسيد الغفاري الصحابي ، شهد الحديبية ، وقيل إنه بايع تحت الشجرة ، توفي سنة اثنتين وأربعين . أسد الغابة ١ / ٤٦٦ . تهذيب التهذيب ٢ / ٢١٩ .

⁽٥) سقط من: الأصل.

⁽٦) فى الأصل : ﴿ الموصى ﴾ .

الشَّافِعِيُّ ، في أَحِدِ قَوْلَيْه : يُقَدَّمُ الوَلِيُّ ، قِيَاسًا على تَقْدِيمِه في النَّكَاج ، بِجَامِع اعْتِبَار تَرْتِيبِ العَصبَاتِ . وهو خِلَافُ قولِ النبِّي عَلِيلِّة : ﴿ لَا يَوْمُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ الْحَسَنُ ، اعْمَانِهِ ﴾ (١) . وحَكَى أبو حَازِم ، قال : شَهِدْتُ وَسَيْنًا حين ماتَ الحَسنُ ، وهو يَدْفَعُ في قَفَا سَعِيدِ بن العَاصِ ، ويقول : تَقَدَّمْ ، لولا السَّنَةُ ما قَدَّمْتُكَ (١) . وصَعَيدٌ أُمِيرُ المَدِينَةِ . وهذا يَقْتَضِي سُنَّةَ النَّبِيِّ عَلِيلِة . ورَوَى الإمامُ أَحمدُ ، بإسْنادِه عن عَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، قال : شَهِدْتُ جِنَازَةَ أُمِّ كُلْثُومٍ بنت علي وزيدِ بن عمرَ ، فَصلَّى عليها سَعِيدُ بن الْعَاصِ ، وكان أُمِيرَ المَدِينَةِ ، وخَلْفَه يَوْمَئِذِ ثَمَانُونَ مِن عَمرَ ، فَصلَّى عليها سَعِيدُ بن الْعَاصِ ، وكان أُمِيرَ المَدِينَةِ ، وخَلْفَه يَوْمَئِذِ ثَمَانُونَ مِن عَمرَ ، فَصلًى عليها سَعِيدُ بن الْعَاصِ ، وكان أُمِيرَ المَدِينَةِ ، وخَلْفَه يَوْمَئِذِ ثَمَانُونَ مِن أَصْحابِ محمدٍ عَلِيها سَعِيدُ بن الْعَاصِ ، وكان أُمِيرَ المَدِينَةِ ، وخَلْفَه يَوْمَئِذِ ثَمَانُونَ مِن أَصْدَى اللهُ عَلَى المَدِينَةِ ، وخَلْفَه يَوْمَئِذِ ثَمَانُونَ مِن أَنْ أَنْ إِلَيهَ اللهَ عَلَى الْمَامُ أَحَقَّ مَنْ صَلَّى عَلَى الجَنَازَةِ (٢) . وعن ابنِ مسعودٍ نحوُ ذلك . وهذا اشْتَهَرَ فلم يُنْكُرُ ، فكان على الجَنَازِةِ ، ولأنَّها صَلَاةً شُرِعَتْ فيها الجَماعَةُ ، فكان الإمامُ أَحَقَّ بالإمامةِ فيها إلجُماعًا ، ولأنَّها صَلَاةً شَرِعَتْ فيها الجَماعَةُ ، فكان الإمامُ أَحَقَّ بالإمامةِ فيها والخُلْفَاءُ بعدَه ، ولم يُنْقُلُ إلينا أَنْهم اسْتَأْذُنُوا أُولِياءَ المَيِّتِ في التَّقَدُّمِ عليها .

فصل : والأُمِيرُ هاهُنا الإِمامُ ، فإن لم يكنْ فالأُمِيرُ مِن قِبَلِه ، فإن لم يكنْ فَالنَّائِبُ مِن قِبَلِ من قِبَلِ من قِبَلِ من قِبَلِ من قِبَلِ من قَبَلِ من قَبَلِ مَن قَبَلِ مَن قَبَلِ مَن قَبَلِ مَن قَبَلِ مَن فَاللَّا لَهُ مَعَاوِيَةَ ، فإن لم يكنْ فالحاكِمُ .

٣٥٧ _ / مسألة ؛ قال : (ثُمَّ الْأَبُ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الاَبْنُ وإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الاَبْنُ وإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الأَبُ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الاَبْنُ وإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الاَبْنُ وإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الأَبْنُ وإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الأَبْنُ وإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الآبُنُ وإِنْ سَفَلَ ، ثُمُّ الآبُنُ وإِنْ عَلَا الْآبُنُ وإِنْ سَفَلَ ، ثُمُّ الآبُنُ وإِنْ عَلَا الْمُعْرَبِهُ إِنْ عَلَا الْمُعْرَبِهُ إِنْ اللَّهُ إِنْ عَلَمْ اللَّهُ إِنْ عَلَا إِنْ عَلَا إِنْ عَلَا إِنْ عَلَا إِنْ عَلَا إِنْ عَلَا إِنْ عَلَمْ الْعَلَامُ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ إِنْ عَلَا إِنْ عَلَالِ إِنْ عَلَا عَلَا إِنْ عَلَا إِنْ عَلَا إِنْ عَلَا إِنْ عَلَا إِنْ عَلَا إِلَا إِنْ عَلَا إِلَا إِنْ عَلَ

الصَّحِيحُ في المذهبِ ما ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ، في أَنَّ أُوْلَى النَّاسِ بعدُ الأميرِ الأبُ ، ثم

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢ .

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب من أحق بالصلاة على الميت ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٧١ ،

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في تقدم الإمام على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف / ٢٨٦ .

الْجَدُّ أَبُو الأَبِ وإِنْ عَلَا ، ثم اللَّبُ ، ثم ابْنُه وإِنْ نَزَلَ ، ثم الأَخُ الذي هو عَصَبَةً ، ثم النه ، ثم الأقْرَبُ فالأقْرَبُ من العَصَبَاتِ . وقال أبو بكر : إذا اجْتَمَعَ جَدُّ وأخٌ ، ففيه قَوْلَانِ . وحُكِي عن مالِكِ أَنَّ الآبنَ أَحَقُّ من الأَبِ ؛ لأَنَّه أَقْوَى تَعْصِيبًا منه ، بِذَلِيلِ الإِرْثِ ، والأَخَ أُولَى من الجَدِّ ؛ لأَنَّه يُدْلِى بالبُنُوَّةِ والجَدُّ يُدْلِى بالأَبُوَّةِ . وَلَنا ، أَنَّهما اسْتَوَيَا في الإِدْلَاءِ ؛ لأَنَّ كُلُّ واحِدٍ منهما يُدْلِى بِنَفْسِه ، والأَبُ أَرَقُ (١) وأَشْفَقُ، ودُعَاؤُه لآبنِه أَقْرَبُ إلى الإِجابَةِ ، فكان أَوْلَى ، كالقريبِ مع البَعِيدِ ، إذْ كان المَقْصُودُ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ ، والشَّفَاعَة له ، بِخِلافِ المِيرَاثِ .

فصل: وإن اجْتَمَعَ زَوْجُ المَرْأَةِ وعَصَبَتُها، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ تَقْدِيمُ الْعَصَبَاتِ، وهو أَكْثَرُ الرِّوَاياتِ عن أحمد، وقولُ سَعِيدِ بن المُسَيَّبِ، والزَّهْرِيِّ، وبُكَيْرِ ابن الأَشَجِّ، ومذهبُ أبى حنيفة ، ومالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ ، إلَّا أن أبا حنيفة يُقدِّمُ زَوْجَ المَرْأَةِ على الْبَها منه . وَرُويَ عن أَحمدَ تَقْدِيمُ الرَّوْجِ على العَصَباتِ ؛ لأَنَّ أبا بَكْرةَ صَلَّى على الْمَرأَتِه ، ولم يَسْتَأْذِنْ إِحْوَتَها . وَرُوِيَ ذلك عن ابنِ عَبَّاسٍ ، والشَّعْبِيِّ ، وعَطاء ، وعمر بن عبدِ العزيزِ ، وإسْحاقَ ، ولأنَّه أَحَقُّ بالغُسْلِ ، فكان أَحَقَّ بالعُسْلِ ، فكان أَحَقَّ بالصَّلاةِ ، كَمَحَلِّ الوِفَاق . ولَنا ، أنَّه يُروَى عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه قال لأَهْلِ الْمَرأَتِه : أَنْتُم أَحَقُّ بها(٢) . ولأَنَّ الرَّوْجَ قد زَالَتْ زَوْجِيَّتُه بالمَوْتِ ، فصَارَ أَجْنَبِيًّا ، والقَرَابَةُ لم تَرُلْ ، فعلى هذه الرَّوَايَةِ ، إنْ لم يَكُنْ لها عَصَبَاتٌ ، فالزَّوْجُ الْعَلْ الْمَائِقِ ، واللهَ عَصَبَاتٌ ، فالزَّوْجُ أَلْ يَكُنْ لها عَصَبَاتٌ ، فالزَّوْجُ أَلْ ي كُنْ لها عَصَبَاتٌ ، فالزَّوْجُ أَلْ ي بُلُنَّ له سَبَبًا وشَفَقَةً ، فكان أَوْلَى من الأَجْنَبِيِّ .

فصل : فإن اجْتَمَعَ أَخٌ من الأَبَوَيْنِ ، وأَخٌ من أَبٍ ، ففي تَقْدِيمِ الأَخِ من الأَبَوَيْنِ ، وأخ من الرَّوَايَتَيْنِ في وِلَايَةِ النَّكَاجِ ، والحُكْمُ في الأَبَوَيْنِ ، أو التَّسْوِيَةِ ، وَجْهَانِ ، أَخْذًا من الرَّوَايَتَيْنِ في وِلَايَةِ النَّكَاجِ ، والحُكْمُ في

⁽١) في ١، م: ﴿ أَرَأَفَ ﴾ .

 ⁽٢) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى الزوج والأخ أيهما أحق بالصلاة ، من كتاب الجنائز . المصنف
 ٣٦٣ / ٣٦٣ .

أَوْلادِهما ، وفي الأعْمامِ وأَوْلَادِهِم ، كالحُكْمِ فيهما سَواءً . فإن انْقَرَضَ العَصَبَةُ من النَّسَبِ فالْمَوْلَى الْمُنعِم ، ثم أَقْرَبُ عَصَبَاتِه ، ثم الرِّجالُ^(٣) من ذَوِى أَرْحَامِه ، الأَقْرِبُ ، ثم الأَجانِبُ .

/ فصل: فإن اسْتَوَى وَلِيَّانِ فِي دَرَجَةٍ واحِدَةٍ ، فأُولاهُما أَحَقُهُما بالإمامَةِ فِي المَكْنُوباتِ ؛ لِعُمُومِ قولِ النَّبِيِّ عَلِيْكُمْ : ﴿ يَوْمُ القَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ ﴾ (ن) . قال القاضى : وَيَحْتَمِلُ أَن يُقَدَّمَ لَه الأَسَنُّ ؛ لأَنَّه أَقْرَبُ إِلَى إِجَابَةِ الدُّعَاءِ ، وأَعْظَمُ عندَ اللهِ قَدْرًا . وهذا ظاهِرُ مذهبِ الشَّافِعِيِّ . والأَوَّلُ أُولَى ، وفضيلَةُ السِّنِ مُعارَضةٌ بِفَضِيلَةِ العِلْمِ ، وقد رَجَّحَها الشَّارِعُ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، مع أَنَّه يُقْصَدُ فيها إِجَابَةُ الدُّعَاءِ ، والحَظُّ لِلْمَأْمُومِينَ ، وقد رُوِى عنه عليه السَّلامُ ، أَنَّه قال : ﴿ أَيْمَتُكُمْ اللهُ عَالَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ولا أَقْرَبُ الجَامِةُ مَا فَا اللهُ ا

114/4

فصل : ومَن قَدَّمَهُ الوَلِيُّ فهو بِمَنْزِلَتِه ؛ لأَنَّهَا وِلَايَةٌ تَثْبُتُ له ، فكانتْ له الاسْتِنَابةُ فيها ، ويُقَدَّمُ نائبُه فيها على غيرِه ، كولِلاَيةِ النِّكَاجِ .

فصل: والحُرُّ البَعِيدُأُوْلَى من العَبْدِ القَرِيبِ؛ لأَنَّ العَبْدَ لا وِلايَةَ له، ولهذا لا يَلِى فِ النِّكَاجِ ولا المَالِ. فإن اجْتَمَعَ صَبِيَّ ومَمْلُوكَ ونِساءٌ، فالمَمْلُوكُ أُوْلَى؛ لأَنَّه تَصِحُّ إمامَتُه بهما . فإنْ لم يكنْ إلَّا نِسَاءٌ وصِبْيَانٌ ، فقياسُ المذهبِ أَنَّه لا يَصِحُّ أَنْ يَوْمً أَحَدُ الجِنْسَيْنِ الآخَرَ ، ويُصَلِّى كُلُّ نَوْعٍ لأَنْفُسِهِم وإمَامُهم منهم ، ويُصلِّى النَّسَاءُ جَمَاعَةً إمَامَتُهنَ في وَسَطِهنَّ. نَصَّ عليه أحمدُ ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشَّافِعِيُّ :

⁽٣) في ا ، م : « الرجل » .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

⁽٥) ذكره القرطبي في تفسيره ١ / ٢٧٠ ، ٢٧١ .

يُصَلِّينَ مُفْرَدَاتٍ ، لا يَسْبِقُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا ، وإن صَلَّيْنَ جَماعَةً جازَ . ولَنا ، أَنَّهُنَّ مِن أَهْلِ الجماعةِ ، فيُصَلِّينَ جَمَاعَةً كالرِّجالِ ، وما ذَكَرُوهُ مِن كَوْنِهِنَّ مُنْفَرِدَاتٍ ، لا يَسْبِقُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا ، تَحَكَّمٌ لا يُصارُ إليه إلَّا بِنَصِّ أو إجْماعٍ ، وقد صَلَّى أَزْوَاجُ النَّبِيِّ عَيْضَهُ على سَعْدِ بن أبى وَقَاصٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1) .

فصل : فإن اجْتَمَعَ جَنائِزُ ، فَتَشَاحٌ أُولِيَاؤُهم في مَن يَتَقَدَّمُ لِلصّلاةِ عليهم ، قُدِّمَ أُولَاهم بالإِمامَةِ في الفَرائِضِ . وقال القاضى : يَقَدَّمُ السَّابِقُ ، يعنى مَن سبَق مَيْتُه . ولَنا ، أنَّهم تَساوَوْا فأشْبَهوا الأولِيَاءَ إذا تَساوَوْا في الدَّرَجَةِ ، مع قولِ النَّبِيِّ عَلِيلِةٍ : « وَلَنا ، أنَّهم تَساوَوْا فأشْبَهوا الأولِيَاءَ إذا تَساوَوْا في الدَّرَجَةِ ، مع قولِ النَّبِيِّ عَلِيلِةٍ : « يَوْمُ القَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ » . وإن أَرَادَ وَلِيُّ كُلِّ مَيِّتٍ إِفْرَادَ مَيِّتِه بِصَلَاةٍ جَازَ .

١٧/٣ ح ٣٥٨ ـ مسألة / ؛ قِال : ﴿ وَالْصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، يُكَبِّرُ ، وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ ﴾

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ سُنَّةَ التَّكْبِيرِ على الجِنازَةِ أَرْبَعٌ ، ولا تُسَنَّ الزِّيادَةُ عليها ، ولا يَجوزُ النَّقْصُ منها ، فيُكَبِّرُ الأُولَى ، ثم يَسْتَعِيدُ ، ويَقْرَأُ الحَمْدَ ، ويَبْدَؤُهَا بِيسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ ، ولا يُسَنُّ الاسْتِفْتَاحُ . قال أبو دَاوُدَ : سمعتُ أحمدَ يُسْأَلُ عن الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ ، ولا يُسَنُّ الاسْتِفْتَاحُ . قال أبو دَاوُدَ : سمعتُ أحمدَ يُسْأَلُ عن الرَّجْلِ يَسْتَفْتِحُ الصلاةَ على الجِنازَةِ بِسُبْحَائِكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ ؟ قال : ما سَمِعْتُ . قال ابنُ المُنْذِرِ : كان النَّوْرِيُّ يَسْتَحِبُّ أَن يَسْتَفْتِحَ في صلاةِ الجِنازَةِ ، ولم نَجِدُهُ في كُتُبِ سائِرِ أَهْلِ العِلْمِ ، وقد رُويَ عن أحمدَ مثلُ قُولِ الثَّوْرِيُّ ؛ لأَنَّ ولم نَجِدُهُ في كُتُبِ سائِرِ أَهْلِ العِلْمِ ، وقد رُويَ عن أحمدَ مثلُ قُولِ الثَّوْرِيِّ ؛ لأَنَّ الاسْتِعاذَةَ فيها مَشْرُوعَةٌ ، فَسُنَّ فيها الاسْتِفْتَاحُ ، كسائِرِ الصَّلَوَاتِ . ولَنا ، أَنَّ الاسْتِعاذَةَ فيها مَشْرُوعَةٌ ، فَسُنَّ فيها الاسْتِفْتَاحُ ، كسائِرِ الصَّلَوَاتِ . ولَنا ، أَنَّ صلاةَ الجِنازَةِ شُرِعَ فيها التَّخْفِيفُ ، ولهذا لا يُقْرَأُ فيها بعدَ الفَاتِحَةِ بشيءٍ ، وليس صلاةَ الجِنازَةِ شُرِعَ فيها التَّخْفِيفُ ، ولهذا لا يُقْرَأُ فيها بعدَ الفَاتِحَةِ بشيء ، وليس فيها رُكُوعٌ ولا سُجُودٌ ، والتَّعَوُّذُ سُنَّةٌ لِلْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا في الصلاةِ وغيرِها ؛ لِقَوْلِ اللهِ فيها رَكُوعٌ ولا سُجُودٌ ، والتَّعَوُّذُ سَنَّةً لِلْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا في الصلاةِ وغيرِها ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱللهُ وَلَا مَاتَعَدُ لَا يَقْرَأُ مَنَ الشَّيْطَانِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (١) إذا ثَبَتَ تَعالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُورَانَ فَآسَتَعِذُ بَاللهِ مِنَ ٱلشَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (١) إذا ثَبَتَ القَالِ اللهُ الله

⁽٦) في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ .

⁽١) سورة النحل ٩٨ .

هذا فإنَّ قِرَاءَةَ الفَاتِحَةِ وَاجِبَةً في صلاةِ الجِنازَةِ . وبهذا قال الشَّافِعِيُ ، وإسحاقُ . ورُوِى ذلك عن ابنِ عَبَّاسٍ . وقال القُّرْرِيُّ ، والأُوْرَاعِيُّ ، ومالكُ (٢) ، وأبو حنيفة : لا يَقْرَأُ فيها بشيءٍ من القُرْآنِ ؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ قال : إنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ لم يُوقِّتُ فيها قَوْلًا وَلا قِرَاءَةَ فيه ، كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ . ولَنا ، أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ صَلَّى على جِنَازَةٍ فقَرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتابِ ، فقال : إنَّه مِن السُّنَةِ . أو : مِن تَمَامِ السُّنَةِ . قال التَّرْمِذِيُّ (٢) : هذا حَدِيثٌ حَسنٌ صَحِيحٌ . ورَوَى ابنُ مَاجَه (١) ، السُّنَةِ . قال التَّرْمِذِيُّ (٢) : هذا حَدِيثٌ حَسنٌ صَحِيحٌ . ورَوَى ابنُ مَاجَه (١) ، السُّنَةِ . قال التَّرْمِذِيُّ (٢) : هذا حَدِيثٌ حَسنٌ صَحِيحٌ . ورَوَى ابنُ مَاجَه (١) ، بإسْنَادِهِ عن أَمِّ شَرِيكِ ، قالت : أمَرنَا رسولُ اللهِ يَوْلِيُهِ أَن نَقْراً على الجِنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ بعدَ التَّكْبِيرَةِ الأُولَى . ثم هو دَاخِلٌ في الكِتَابِ بعدَ التَّكْبِيرَةِ الأُولَى . ثم هو دَاخِلٌ في عَمُومٍ عَوْلِهُ عَلِيلَةً : ﴿ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقَرأُ بِأُمِّ القُرْآنِ » (١) . ولأنَّها صَلَاةً يَجِبُ عَمُولِهُ عَبِيلِيلَةً : ﴿ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقَرأُ بِأُمِّ القُرْآنِ » (١) . ولأنَّها صَلَاةً يَجِبُ مَعْمُومٍ عَوْلِهُ عَلِيلَةً : ﴿ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقَرأُ بِأُمِّ القُرْآنِ » وإنْ صَحَّ ما رَوَوْهُ عن ابنِ عَمُودَ فَا القِيَامُ ، فَوَجَبَتُ فيها القِرَاءَةُ ، كسائِرِ الصَّلَوْتِ ، وإنْ صَحَّ ما رَوْوَهُ عن ابنِ مَعْمُ وقد رَوَى ابنُ المُنْذِرِ عنه ، أَنَّهُ قَرأً على جِنازَةٍ بِفاتِحَةِ الكِتَابِ . ثم لا يُعارِضُ ما وقد رَوَى ابنُ المُنْذِرِ عنه ، أَنَّهُ قَرأً على جِنازَةٍ بِفاتِحَةِ الكِتَابِ . ثم لا يُعارِضُ ما واللهَرَاءَةُ القَامُ مَا لَهُ القِيَامُ في مَا القِرَاءَةُ القِيَامُ في مَا الْقِرَاءَةُ ، واللهُ القِيَامُ أَنْ مَا مَا الْقِيَامُ في اللهُ القِيَامُ اللهُ القِيَامُ المَالِمُ الْمَا مَا الْقِيَامُ الْمَا مَا الْقِيَامُ مَا اللهُ الْقِيَامُ أَلَى المُنْهُ وَالْمُ الْمَا مَحَلُهُ القِيَامُ أَنْ الْمُؤْمِ عَلَامُ الْمَا مَحَلًا عَلَ الْمُ الْمَا مَعَلَمُ الْمَلَامُ الْمَا مَحَلُهُ الْمَا مَعَلُهُ الْمَا عَلَى الْمَا مَ

۱۸/۳ و

⁽٢) سقط من : م .

⁽٣) في : باب ما جاء في القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٥ . كما أخرجه البخارى ، في : باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٨٢ . وأبو داود ، في : باب ما يقرأ على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٧ . والنسائي ، في : باب الدعاء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة على الجناؤة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ .

⁽٤) في : باب ما جاء في القراءة على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ .

⁽٥) في : كتاب صلاة الجنائز وأحكامها . ترتيب المسند ١ / ٢٠٩ .

⁽٦) تقدم تخريجه في ٢ / ١٤٧ .

وفى ا : « بأم الكتاب » .

فصل: ويُسِرُّ القِرَاءَةَ والدُّعاءَ في صلاةِ الجِنازَةِ . لا نَعْلَمُ بين أَهْلِ العِلْمِ فيه خِلافًا ، ولا يَقْرَأُ بعدَ أُمَّ القُرْآنِ شَيَعًا . وقد رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّه جَهَرَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ(٧) . قال أحمدُ : إنَّما جَهَرَ لِيُعَلِّمَهم .

٣٥٩ – مسألة ؛ قال : (ويُكَبِّرُ الثَّانِيَةَ ، ويُصَلِّى علَى النَّبِيِّ عَيِّلِيَّةٍ ، كَمَا يُصلِّى عَلَيْهِ فَ النَّشِيِّ عَلَيْكِةٍ ، كَمَا يُصَلِّى عَلَيْهِ فَى النَّشَهُدِ)

هكذا وصف أحمد الصلاة على المَيْتِ ، كما ذَكر الْخِرَقِي ، وهو مذهبُ الشَّافِعِي . وَرُوِى عن ابنِ عَبَّاسِ ، أنَّه صلَّى على جِنَازَةٍ بِمَكَّة فَكَبَّر ، ثم قرَأ وجَهَر ، وصلَّى على النَّبِي عَلِيلِة ، ثم دَعَا لِصَاحِبِهَا فأحْسَنَ ، ثم انْصَرَفَ ، وقال : هكذا يَنْبَغِي أن تكونَ الصَّلَاةُ على الجِنَازَةِ (') . وروَى الشَّافِعِي ، في « مُسْنَدِهِ » (') هكذا يَنْبَغِي أن تكونَ الصَّلَاةُ على الجِنَازَةِ (') . وروَى الشَّافِعِي ، في « مُسْنَدِهِ » الصَّلَةِ على الجِنَازَةِ ، أنَّه أَخْبَرَهُ رَجُل مِن أصْحَابِ النَّبِي عَلِيلِة ، أنَّ السَّنَة في الصَّلَاةِ على الجِنَازَةِ ، أن يُكبَّر الإمامُ ، ثم يَقْرَأُ بِهَاتِحَةِ الكِتَابِ بعد التَّكْبِيرَةِ الصَّلَاةِ على الجَنَازَةِ ، أن يُكبِّر الإمامُ ، ثم يُقرأ بِهَاتِحَةِ الكِتَابِ بعد التَّكْبِيرَةِ الصَّلَاقِ على النَّبِي عَلِيلَةٍ ويُخْلِصَ الدُّعَاءَ لِلْجِنَازَةِ ('') في التَّسَيِّرَاتِ ، لا يَقْرَأُ في نَفْسِه ، ثم يُصلِّى على النَّبِي عَلِيلِةٍ ويُخْلِصَ الدُّعَاءَ لِلْجِنَازَةِ ('' في التَّسَلِي عَلَيْكُ ، يَقْرَأُ في نَفْسِه ، ثم يُصلِّى على النَّبِي عَلِيلَةٍ لمَّا سَأَلُوهُ : كَيْفَ التَّمْ بِيرَاتِ ، لا يَقْرَأُ في شَيْءٍ مِنْهُنَ ، ثم يُسلِّم سِرًّا في نَفْسِه . وصِفَةُ الصَلَّةِ عليه في التَّسَهِدِ ؛ لأنَّ النَّبِي عَلِيلِه لمَّا سَأَلُوهُ : كَيْفَ السَّلْقِ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى السَّمُ واللَّهُ مَا عَلَى عَلِي عَلَى السَّمُواتِ وأَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ ، مِن أَهْلِ السَّمُواتِ وأَهْلِ عَلَى مُلا الْمَاسِينَ ، إِنَّكَ على كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . لأَنَّ أَحْمَدَ قال ، في رَوَايَةٍ عبدِ الله : يُصَلِّى اللهُ يُصَلِّى اللهُ المُرْسَلِينَ وأَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ ، مِن أَهْلِ السَّمُونَ وأَهُ لِلْ السَّمُواتِ وأَهُلِ السَّمُ الْمُنْ الْمَالِي الْمَلْ السَلْمَ الْمَالِي اللهُ عَلَى اللهُ السَّمَةِ عَلَى اللهُ المُنْ الْمَالِي اللهُ السَلْمُ السَلْمُ السَلْمُ اللهُ السَلَّى الْمَالِمُ السَلِي اللهُ السَلْمُ اللهُ السَلْمِ اللهُ ا

 ⁽٧) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب من قال يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ، من كتاب الجنائز . المصنف
 ٣ / ٢٩٨ .

⁽١) أخرجه البيهقي ، في : باب الدعاء في صلاة الجنازة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٤٢ .

⁽٢) في : كتاب صلاة الجنائز وأحكامها . ترتيب المسند ١ / ٢١٠ ، ٢١١ .

⁽٣) في الأصل: (للإجابة) .

على النَّبِيِّ عَلِيْكُمْ ، ويُصَلِّى على المَلَاثِكَةِ المُقَرِّبِينَ .

• ٣٦ – مسألة ؛ قال : (وَيُكَبِّرُ الثَّالِثَةَ ، وِيَدْعُو لِنَفْسِه وَلِوَالِدَيْــه وَلِلْمُسْلِمِينَ ، وِيَدْعُو لِلْمَيِّتِ)

وإن أحَبُّ أن يقولَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا ، وشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وصَغِيرِنَا ، وَذَكْرِنَا وَأَنْفَانَا ، إنَّك تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنَا وَمَثْوَانَا ، إنَّك على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وكَبِيرِنَا ، وذَكْرِنَا وأَنْفَانَا ، إنَّك تَعْلَمُ مُنْقَلَبَهُ مِنَا اللَّهُمَّ مَنَ أَحْيَلَةُ مِنَا فَاحْيِهِ على الإسلامِ ، ومن تَوَقَّبُهُ مِنَا () فَتَوَقَّهُ على الإيمانِ ، اللَّهُمَّ إنْ مُحْسِنًا فَجَازِهِ بإحْسَانِه () ، وإنْ كان مُسيئًا فَتَجَاوَزْ عنه ، اللَّهُمَّ لا تَحْرِمُنَا أَجْرَهُ ، ولا تَفْتِنَا بَعْدَه / . والوَاجِبُ أَذْنَى دُعَاء ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِيدٍ قال : ﴿ إِذَا الْمَلْكِمُ مَلَ المَّيْتِ فَأَخْلِصُولُ اللَّاعَاء ﴾ لأنَّ النَّبِي عَلِيلِيدٍ قال : ﴿ إِذَا الْمَلْكِمُ مَلَ المَيِّتِ فَأَخْلِصُولُ اللَّعْمَة لِلْمَيْتِ ، والدَّعَاء أَه المَدِّبُ والمُسْلِمِينَ . قال أحمد : وليس على المَيِّتِ دُعَاء أن يَدْعُو لِتَفْسِهِ ولِوَالِدَيْهِ ولِلْمُسْلِمِينَ . قال أحمد : وليس على المَيِّتِ دُعَاء مُولَوَالِدَيْهِ ولِلْمُسْلِمِينَ . قال أحمد : وليس على المَيِّتِ دُعَاء مُولَوَلِدَيْهِ ولِلْمُسْلِمِينَ . قال أحمد : وليس على المَيِّتِ دُعَاء مُولَوَالِدَيْهِ ولِلْمُسْلِمِينَ . قال أحمد : وليس على المَيِّتِ دُعَاء مُولَوَالِدَيْهِ ولِلْمُسْلِمِينَ . قال أحمد : وليس على المَيِّتِ دُعَاء اللَّهُمُ الْمُؤْلِقُ إِنْ المَقْلِقُ إِذَا صَلَي على المَيْتِ دُعَا اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ المَقْلِقُ إِذَا صَلَّى على المَيْتِ ، ولأَنْ وأَنْمَانًا واللَّهُمَّ الْخُولُقِ أَنْ واللَّهُمَّ الْمُؤْلِقُ لِحَيِّنَا ، وشَعِيرِنَا ، وذَكَرِنَا وأَنْمَانًا » . قال التَرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنَ ، هذا حَدِيثٌ حَسَنَ ، وذَكَرِنًا وأَنْمَانًا » . قال التَرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنَ مَسَنَ ، هذا حَدِيثٌ حَسَنَ ، هذا حَدِيثٌ حَسَنَ .

⁽١) سقط من : م .

⁽٢) في ١ ، م : ﴿ إِحسانه ﴾ .

⁽٣) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ .

⁽٤) في : باب ما يقول في الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٠ ، ٢٤١ . كا أخرجه النسائي ، في : باب الدعاء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٦١ .

صَحِيحٌ . ورَوَى أَبُو دَاوُدَ^(°) ، عن أَبِي هُرْيَرَةَ ، عن النّبِيِّ عَلَيْكُ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي الراهيمَ ، وزَادَ : « اللّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنّا فَأَحْيِهِ على الإيمَانِ ، ومَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنّا فَتَوفَّهُ عَلَى الإِسْلَامِ ، اللّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، ولا تُضِلّنَا بَعْدَهُ » . وفي حَدِيثِ آخَرَ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، عن النّبِي عَلَيْلِكُ : « اللّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا ، وأَنْتَ خَلَقْتَهَا ، وأَنْتَ هَدَيْتَهَا ، وأَنْتَ هَدَيْتَهَا ، وأَنْتَ هَدَيْتَهَا ، وأَنْتَ هَدَيْتَهَا ، وأَنْتَ قَبَضْتَهَا ، وأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلانِيتِها ، جِئْنَا شُفَعَاءَ ، فَاغْفِرْ لهِ » . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ (۱) . ورَوَى مُسْلِمٌ (۱) ، بإسْنادِه عن عَوْفِ بنِ مالكِ ، قال : ها له » . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ (۱) . ورَوَى مُسْلِمٌ (۱) ، بإسْنادِه عن عَوْفِ بنِ مالكِ ، قال : ها للّهُمَّ اغْفِرْ فَلَى رَسُولُ اللهِ عَيْقِلِهُ على جِنَازَةِ ، فَحَفِظْتُ مِن دُعَائِه ، وهو يقولُ : « اللّهُمَّ اغْفِرْ لهُ ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ ، واغْسِلْهُ بالماءِ والنَّرْدِ ، ونَقِّهِ مِنَ الْحُطَايَا ، كَمَا نَقَيْتَ النَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وأَبْدِلْهُ والنَّرْدِ ، ونَقِّهِ مِنَ الْحُطَايَا ، كَمَا نَقَيْتَ النَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وأَبْدِلْهُ والنَّرْدِ ، ونَقِّهِ مِنَ الْحُطَايَا ، كَمَا نَقَيْتَ النَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وأَبْدِلْهُ دَارًا حَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وأَهْلَا خَيْرًا مِنْ أَهْلِه ، وزَوْجًا خَيْرًا مِن زَوْجِه ، وأَعِدْ مُن عَذَابِ النَّهُ ، حتى تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ ذلكِ المَيِّتَ .

فصل: زَادَ أَبُو الخَطَّابِ على ما ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ : اللَّهُمَّ جِئْنَاكَ شُفَعَاءَ لَهُ ، فَشَلَّعْنَا فيه ، وَقِهِ فِتْنَةَ القَبْرِ ، وَعَذَابَ النَّارِ ، وأَكْرِمْ مِثْوَاهُ ، وأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِن فَشَلَّعْنَا فيه ، وَقِهِ فِتْنَةَ القَبْرِ ، وعَذَابَ النَّارِ ، وأكْرِمْ مِثْوَاهُ ، وأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ جِوَارِهِ ، وَافْعَلْ بنا ذلك وبِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ . وزَادَ ابنُ

^(°) فى : باب فى الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما يقول فى الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٤١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الدعاء فى الصلاة على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٦٨ .

⁽٦) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٥٦ ، ٣٤٥ ، ٣٠٩ ، ٤٥٩ .

⁽٧) فى : باب الدعاء للميت فى الصلاة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٢ ، ٦٦٣ . كم أخرجه. النسائى ، فى : باب الدعاء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الدعاء فى الصلاة على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٢٣ ، ٢٨ .

أَى مُوسَى : الحَمْدُ لِلهِ الذَى أَمَاتَ وَأَحْيَا ، الحَمْدُ لِلهِ الذَى يُحْيَى المَوْتَى ، له العَظَمَةُ والكِبْرِيَاءُ ، والمُلْكُ والقُدْرَةُ والنَّنَاءُ ، وهُو على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيَّر . اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ ، ابنُ أَمْتِكَ ، أَنْتَ خَلَقْتُه ورَزَقْتُهُ ، وأَنْتَ أَمَّةُ وأَنت تُحْيِيهِ ، وأَنْتَ تَعْلَمُ سِرَّهُ ، جِئْنَاكَ شُفَعَاءَ له فَشَفَعْنَا فيه ، / اللَّهُمَّ إِنَا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جَوَارِكَ لَه ، ١٩/٣ وَنَكَ ذُو وَفَاءٍ وَذِمَّةٍ ، اللَّهُمَّ وَقِهِ مِنْ فِتْنَة القَبْرِ ، ومِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُسِيعًا فَتَجَاوَزْ عنه ، اللَّهُمَّ قد نَزَلَ بك وأَنْتَ مُحْمِينًا فَتَجَاوَزْ عنه ، اللَّهُمَّ قد نَزَلَ بك وأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولِ به ، فَقِيرًا إلى رَحْمَتِكَ ، وأنتَ غَنِي عن عَذَابِهِ ، اللَّهُمَّ قد نَزَلَ بك وأَنْتَ عَنِيًّ عن عَذَابِهِ ، اللَّهُمَّ قد نَزَلَ بك وأَنْتَ عَنِيًّ عن عَذَابِهِ ، اللَّهُمَّ بَبْتُ عندَ المَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ ، ولا تَنْتِلِهِ في قَبْرِهِ ، اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، ولا تَفْتِنَا بَعْدَهُ .

فصل: وقوله: « لا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا ». إِنَّمَا يَقُولُه لَمْ لَمْ يَعْلَمْ منه شَرًّا ، لِئلَّا يَكُونَ كَاذِبًا . (^وقد رَوَى^) القاضى حَدِيثًا ، عن عبد الله بن الحارِثِ ، عن أبيه ، أنَّ النَّبِي عَيِّلِكُ عَلَّمَهُم الصلاةَ على المَيِّتِ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَحْيَائِنَا وأَمْوَاتِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَعَائِنِنا ، اللَّهُمَّ إِنَّ عَبْدَكَ وَابِنَ عَبْدِكَ نَزَلَ بِفِنَائِكَ ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وشَاهِدِنَا وَغَائِنِنا ، اللَّهُمَّ إِنَّ عَبْدَكَ وابِنَ عَبْدِكَ نَزَلَ بِفِنَائِكَ ، وَاعْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، ولا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا » . فقلتُ ، وأنا أصْغَرُ الجَمَاعَةِ : يا رسولَ اللهِ ، وإن لم أعْلَمْ خَيْرًا ؟ قال : « لا تَقُلُ إِلَّا ما تَعْلَمُ »(*) . وإنَّما شُرعَ هذا للهَ ، وإنَّ النَّبِي عَلِيلِهُ لمَّا أَثْنِي عِنْدَه على جِنَازَةٍ بِخَيْرٍ ، فقال : « وَجَبَتْ » . ثم قال : « إِنَّ بَعْضَكُم عَلَى بَعْضِ وَأَثْنِيَ عِلْ اللهِ مَا تَعْلَمُ » . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ ، (''مُتَّفَقٌ عليه '') . وفي حَدِيثٍ عن النَّبِي عَلَيْلَةً ، أَنَّه مَ قَالَ : « وَجَبَتْ » . ثم قال : « وَحَدِيثٍ عن النَّبِي عَلِيلَةً ، أَنَّه ، أَنَّهُ مَا لَا عَلَمْ أَلُونَا عَلَمْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ ، أَنَّهُ مَا عَلَى اللهُ عَلَيْهُ ، أَنَّهُ مَا عَلَى اللهُ عَلَمْ اللهُ عَلَمْ اللهُ عَلَمْ اللهُ عَلَمْ اللهُ عَلَمْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ ، أَنَّه مَا لَا اللهُ عَلَمْ النَّبِي عَلِيلُهُ ، أَنَّه مَا اللهُ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ عَلَى اللهُ عَلَمْ اللهُ عَلَمْ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى النَّهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى النَّهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ المَا عَلَى اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ المُتَعْمَلُ اللهُ اللّهُ اللهُ الل

⁽٨-٨) في ا ، م : « وروى » .

⁽٩) عزاه السيوطى لابن سعد والبغوى والباوردى والطبراني وأبي نعيم . انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٧٩ .

⁽١٠) في الأصل : ﴿ شهداء ﴾ .

⁽١١ – ١١) سقط من: الأصل.

أخرجه أبو داود ، ف : باب فى الثناء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٥ . والبخارى ، ف : باب ثناء الناس على الميت ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب تعديل كم يجوز ، من كتاب الشهادات. صحيح البخارى ٢ / ١٢١ ، ٣ / ٢٢١ . ومسلم ، فى: باب فى من يثنى عليه خيراًو شر من=

قال : ﴿ مَا مِنْ عَبْدِ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، يَشْهَدُ لَهُ اثْنَانِ مِنْ جِيرَانِهِ الأَّذْنِينَ بِخَيْرٍ ، إلَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى : قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَةَ عِبَادِى عَلَى ما عَلِمُوا ، وغَفَرْتُ له مَا أَعْلَمُ » . رَوَاه الإمامُ أَحمدُ ، في ﴿ المُسْتَدِ » (١٠ . وفي لَفْظٍ ، عن النَّبِيِّ عَلِيْكُ ، أَنَّه قال : ﴿ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ رَجُلَانِ مِنْ جِيرَانِهِ الأَّذْنِينَ ، فَيَقُولَانِ : اللَّهُمَّ لا نَعْلَمُ إلَّا خَيْرًا . إلَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى : قد قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا لِعَبْدِى ، وغَفَرْتُ لَهُ مَا لَا يَعْلَمُ يَعْلَمُ إِلَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى : قد قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا لِعَبْدِى ، وغَفَرْتُ لَهُ مَا لَا يَعْلَمُ يَعْلَمُانِ » . أَخْرَجَهِ اللَّالِكَائِيُّ (١٠) .

فصل: وإن كان المَيِّتُ طِفْلًا ، جَعَلَ مكانَ الاسْتِغْفَارِ له: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا (١٤) لِوَالِدَيْهِ ، وذُخْرًا وسَلَفًا وأَجْرًا ، اللَّهُمَّ ثَقَّلْ به مَوَانِينَهُما ، وأَعْظِمْ به أَجُورَهُمَا ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ في كَفْالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وأَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ المُؤْمِنِينَ ، وأَجُورُهُمَا ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ في كَفْالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِن دَارِهِ ، وأهلًا خَيْرًا مِن وَأَجِرْهُ بِرَحْمَتِكَ مِن عَذَابِ الجَحِيمِ ، وأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِن دَارِهِ ، وأهلًا خَيْرًا مِن أَهْلِهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأَسْلَافِنَا وأَفْرَاطِنَا ومِن سَبَقَنَا بالْإِيمَانِ . ونحو ذلك ، وبأَي شيءِ دَعا ممًا ذكرْنَا أو نحوَهُ أَجْزَأَهُ ، وليس فيه شيءٌ مُوقَّتٌ .

١٩/٣ ﴿ ٣٦١ - / مسألة ؛ قال : ﴿ وَيُكَبِّرُ الرَّابِعَةَ ، وَيَقِفُ قَلِيلًا ﴾

ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّه لا يَدْعُو بعدَ الرَّابِعَةِ شيئًا . وَنَقَلَهُ عن أَحمدَ جَمَاعَةٌ مِن

⁼ الموتى ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٥ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الثناء الحسن على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٩ . والنسائى ، فى : باب الثناء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الثناء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٦١ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٩٩ ، ٤٩٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٦١ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٩٩ ، ٤٩٩ ، ٥٢٨ ، ٢٨١ . ١٨٦ ، ١٨٩ .

⁽١٢) المسند ٢ / ٣٠٤ ، ٣٠٤ ، بلفظ : « ثلاثة أبيات » ، ٣ / ٢٤٢ بلفظ : « أربعة أهل أبيات » . (١٢) عزاه السيوطى للخطيب في تاريخ عن أنس . انظر جمع الجوامع ١ / ٧٢٦ . وهو في تاريخ بغداد ٧ / ٤٥٦ . واللالكائي هو هبة الله بن الحسن بن منصور ، المتوفى سنة ثماني عشرة وأربعمائة ، وله كتاب السنن . انظر تاريخ التراث العربي ١ / ٣ / ٢١١ . وابنه محمد بن هبة الله الحافظ ، سمع الحديث وصنف ، وتوفى سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة . اللباب ٣ / ٣٠٠ .

⁽١٤) الفرط ؛ بالتحريك : ما تقدمك من أجر أو عمل .

أصحابِهِ . وقال : لا أعْلَمُ فيه شيئًا ؛ لأنّه لو كان فيه دُعاءٌ مَشْرُوعٌ لَنُقِلَ . وَرُوىَ عن أَحمدَ أَنّه يَدْعُو ، ثم يُسَلّمُ ؛ لأنّه قِيامٌ في صَلَاةٍ ، فكان فيه ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ ، كالذي قبلَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ . قال ابنُ أَني موسى ، وأبو الخطّابِ : يقول : ﴿ رَبّنَا كَالذي قبلَ التَّكْبِيرِةِ الرَّابِعَةِ . قال ابنُ أَني موسى ، وأبو الخطّابِ : يقول : ﴿ رَبّنَا فِي اللَّهُمُّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، ولا تُفْتِنًا بعدَه . وهذا الخِلافُ في اسْتِحْبَابِه ، ولا خِلافَ في اللهُمُّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، ولا تُفْتِنًا بعدَه . وهذا الخِلافُ في اسْتِحْبَابِه ، ولا خِلافَ في اللهُمْ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، ولا تَفْتِنًا بعدَه . وهذا الخِلافُ في اسْتِحْبَابِه ، ولا خِلافَ في اللهُمُّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، ولا تَفْتِنًا بعدَه ، وهذا الخِلافُ في اسْتِحْبَابِه ، ولا خِلافَ اللهُمُوعِ . وقد رَوَى اللهُمُ اللهُمُ اللهُ عَلَيْكُ كان يُكَبِّرُ أَرْبُعًا ، ثم المُونَجَانِينَ ، بإسْنَادِه عن زيد بنِ أَرْقَمَ ، أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ كان يُكَبِّرُ أَرْبُعًا ، ثم يقولُ ما شَاءَ اللهُ ، ثم يَنْصَرِفُ نَ . قال الجُوزَجَانِينُ : وكنت أَحْسَبُ أَنَّ أَنْ المُونَّقُ لِهُ عَلَى اللهُ عَلَمْ وَحَلَّ المُونَّقُ له ، وإن الوَقْفَةَ لِيكَبِّرَ آخِرُ الصَّفُوفِ ، فإنَّ الإمامَ إذا كَبَرَ ثم سَلَمَ ، خِفْتُ أن يكونَ تَسْلِيمُه قبل أن يُكَبِّرَ آخِرُ الصَّفُوفِ ، فإن كان هكذا فَاللهُ عَزَّ وجَلَّ المُوقِقُ له ، وإن كان غيرَ ذلك فإنِي أَلِي اللهِ عَزَّ وجَلَّ مِن أنْ أَتَأَوَّلَ على رسولِ اللهِ عَيْفِلَةً أَمُوا لمُ يُردُهُ ، أو أَرَادَ خِلافَهُ .

٣٦٢ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فَى كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ﴾

أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ على أَن المُصلِّى على الجَنائِزِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فَي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ يُكَبِّرُهَا ، وكان ابنُ عُمَرَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فَي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ . وبه قال سَالِمٌ ، وعمرُ بن عبد العزيزِ ، وعَطَاءٌ ، وقَيْسُ بن أَبى حَازِمٍ ، والتُّهْرِيُّ ، وإسحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ ، والأُوْرَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ . وقال مَالِكٌ ، والتَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة : لا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إلَّا في والأُورَاعِيُّ ، ولا تُرْفَعُ الأَيْدِي في جَمِيعِ الرَّكَعَاتِ . ولَنا ، الأُولَى ؛ لأَنَّ كُلَّ تَكْبِيرَةٍ مَقامُ رَكْعَةٍ ، ولا تُرْفَعُ الأَيْدِي في جَمِيعِ الرَّكَعَاتِ . ولَنا ، ما رُويَ عن ابنِ عمرَ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَيْقِيلَةٍ يَرْفَعُ يَدَيْهِ في كُلِّ تَكْبِيرَةٍ (١ .

⁽١) سورة البقرة ٢٠١ .

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٧٠ .

⁽٣) سقط من : الأصل .

⁽١) عزاه الزيلعي إلى الدارقطني في « علله » مرفوعا عن ابن عمر . نصب الراية ٢ / ٢٨٥. وأخرجه البيهقي=

رَوَاه ابنُ أَبِى موسى . وعن ابنِ عمر ، وأنس ، أنَّهما كانا يَفْعَلَانِ ذلك . ولأنَّها تَكْبِيرَةٌ حَالَ الاسْتِقْرَارِ ، أَسْبَهَتِ الأُولَى ، وما ذَكَرُوهُ غيرُ مُسلَّمٍ ، فإذا رَفَعَ يَدَيْهِ فإنَّه يَحُطُّهما عندَ انْقِضَاءِ التَّكْبِيرِ ، ويَضَعُ اليُّمْنَى على اليُسْرَى ، كما فى بَقِيَّة الصَّلَوَاتِ . وفيما رَوَى ابنُ أَبِي موسى ، أنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْقِلَةٍ صَلَّى على جِنَازَةٍ ، فَوَضَعَ يَمِينَهُ على شِمَالِهِ . (٢)

و ٣٦٣ – / مسألة ؛ قال : ﴿ وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَن يَمِينِهِ ﴾

⁼ وابن أبي شيبة موقوفا على ابن عمر . السنن الكبرى ٤ / ٤٤ ، المصنف ٣ / ٢٩٦ .

⁽٢) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى رفع اليدين على الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٩٦ . والبيهقى ، فى : باب ما جاء فى وضع اليمنى على اليسرى فى صلاة الجنازة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٣٨ .

⁽١) سقط من: ١، م.

⁽٢) أسعد بن سهل بن حنيف الأنصارى ، أبو أمامة ، ولد فى حياة النبى ﷺ ، وتوفى سنة مائة . تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٣ – ٢٦٥ .

⁽٣) سقط من : ١، م .

رَوَاهُ الجُوزَجَانِيُّ بإسْنادِه . وأنَّه قَوْلُ مَن سَمَّيْنَا مِن الصَّحابَة ، ولم يُعْرَفْ لهم مُخَالِفٌ في عَصْرهم ، فكان إجْمَاعًا . قال أحمد : ليس فيه اخْتِلَافٌ إلَّا عن إبراهيمَ . قال الجُوزَجَانِيُّ : هذا عِنْدَنا لا اخْتِلافَ فيه ؛ لأنَّ الاخْتِلافَ إنَّما يكونُ بين الأَقْرَانِ والأَشْكَالِ ، أما إذا أَجْمَعَ (١) النَّاسُ ، واتَّفَقَتِ الرِّوايةُ عن الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ ، فشَذَّ عنهم رَجُلٌ ، لم يُقَلُّ لهذا اخْتِلَافٌ . واخْتِيَارُ القاضي في هذه المَسْأَلَةِ مُخَالِفٌ لِقُولِ إمامِه وأصْحابِه ولإجْماعِ (٥) الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ ، رَضِيَ اللهُ عنهم . إذا ثُبَتَ هذا ، فإنَّ المُسْتَحَبُّ أن يُسَلِّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عن يَمِينِه ، وإنْ سَلَّمَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ فلا بَأْسَ . قال أحمدُ : يُسلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . وسُعِلَ يُسَلِّمُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ؟ قال : كُلُّ هذا ، وأَكْثَرُ ما رُوىَ فيه عن يَمِينِه . قِيل : خُفْيَةً ؟ قال : نعم . يَعْنِي (٦) أَنَّ الكُلُّ جَائِزٌ ، والتَّسْلِيمُ عن يَجِينِه أَوْلَى ، لأَنَّه أَكْثُرُ مَا رُويَ ، وهو أَشْبَهُ بِالتَّسْلِيمِ في سائرِ الصَّلَواتِ . قال أحمدُ ، يقولُ : السلامُ عَليكم ورحمةُ الله . ورَوَى عنه عليٌّ بن سَعِيدٍ ، أنَّه قال : إذا قال السلامُ عليكمْ . أَجْزَأُهُ . ورَوَى الحَلَّالُ ، بإسْنادِه عن عليِّ بن أبي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه صَلَّى على يَزِيدَ بن المُكَفِّف ، فَسَلَّمَ وَاحِدَةً عن يَمِينِه : السلامُ عليكم (٧) .

فصل : ورُويَ عن مُجاهِدٍ ، أنَّه قال : إذا صَلَّيْتَ فلا (^) تَبْرَحْ مُصَلَّاكَ حتى تُرْفَعَ . قال:ورأيتُ عبدَ اللهِ بنَ عمرَ / لا يَبْرَحُ مُصلَّاهُ إذا صلَّى على جنَازَةٍ حتى ٢٠/٣ يَرَاها على أَيْدِي الرِّجَالِ . قال الأوْزَاعِيُّ : لا تُنْقَضُ الصُّفُوفُ حتى تُرْفَعَ الجنازَةُ .

⁼ وأخرجه البيهقي مرسلا ، في : باب ما روى في التحلل من صلاة الجنازة بتسليمة واحدة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٤٣ .

⁽٤) في الأصل: « اجتمع » .

⁽٥) في م : (وإجماع) .

⁽٦) سقط من: الأصل.

⁽٧) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في التسليم على الجنائز كم هو ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٧ .

⁽٨) سقط من: ١، م.

فصل: والوَاجِبُ في صلاةِ الجِنازةِ النَّيَّةُ ، والتَّكْبِيرَاتُ ، والقِيامُ ، وقِرَاءَةُ الفاتِحَةِ ، والصلاةُ على النَّبِيِّ عَلِيْكَ ، وأَدْنَى دُعَاءِ لِلْمَيِّتِ ، وتَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةً . ويُشْتَرَطُ لها شَرَائطُ المَكْتُوبَةِ ، إلَّا الوَقْتَ . وتَسْقُطُ بعضُ وَاجِباتِها عن المَسْبُوقِ ، على ما سَنُبَيِّنُ ، ولا يُجْزِئُ أن يُصلِّى على الجِنازة (١١٠ وهو رَاكِبٌ ؛ لأنَّه يُفَوِّتُ القِيامَ الوَاجِبَ ، وهذا قولُ أبى حنيفةَ ، والشَّافِعِيِّ ، وأبى ثَوْرٍ . ولا أعْلمُ فيه خِلافًا . القِيامَ الوَاجِبَ ، وهذا قولُ أبى حنيفةَ ، والشَّافِعِيِّ ، وأبى ثَوْرٍ . ولا أعْلمُ فيه خِلافًا .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يُصَفَّ فَى الصلاةِ على الجَنائِزِ ثَلَاثَةُ صُفُوفِ؛ لمَا رُوِى عن مالكِ بنِ هُبَيْرَةَ، حِمْصِيٌّ وكانت له صُحْبَةٌ، قال: قال رسول الله عَلَيْهِ : (مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ). قال: فكان مالكُ بنُ هُبَيْرَةَ إِذَا اسْتَقْبَلَ (١١) أَهْلَ الْجِنَازَةِ جَزَأَهُمْ ثلاثةَ أَجْزاءِ. رَوَاهُ الحَلَّالُ بإسْنَادِهِ. وقال التَّرْمِذِيُّ (١١): هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ. قال أحمد : أُحِبُ إِذَا كان فيهم قِلَّة أَن يَجْعَلَهم ثلاثةَ صَفُوفٍ. عَلَيْن حَسَنٌ. قال أحمد : أُحِبُ إِذَا كان فيهم قِلَّة أَن يَجْعَلَهم ثلاثةَ صَفُوفٍ. قالوا: فإن كان وَرَاءَه أَرْبِعَةٌ كيف يَجْعَلُهُمْ ؟ قال : يَجْعَلُهُمْ صَفَيْنِ، فَى كُلِّ صَفِّ رَجُلَيْنِ . وَكَرِهُ أَن يَكُونُ فَى (١٠) صَفِّ رَجُلٌ وَاحِدٌ. وذكر ابنُ عَقِيلِ أَنَّ رَجُلَيْنِ . وَكَرِهُ أَن يَكُونُ قَنْ النَّبِيَ عَقِيلٍ أَنَّ عَلَى حَنَازَةٍ ، فكانُوا سَبْعَةً ، فجَعَل الصَّفَ الأَوْل ثلاثةً ، والنَّانِيَ اثْنَيْنِ ، والثَّالِثَ وَاحِدًا . قال ابنُ عَقِيلٍ : ويُعَلَى (١٠) عَلَى الصَفَّ الأَوَّل ثلاثةً ، والنَّانِيَ اثْنَيْنِ ، والثَّالِثَ وَاحِدًا . قال ابنُ عَقِيلٍ : ويُعَلَى (١٠) ما فيقال : أين تَجِدُونَ فَذَّا انْفِرَادُهُ أَفْضَلُ ؟ و لا أَحْسَبُ هذَا الحَدِيثَ ضَحِيحًا، بها، فيقال : أين تَجِدُونَ فَذَّا انْفِرَادُهُ أَفْضَلُ ؟ و لا أَحْسَبُ هذَا الحَدِيثَ ضَحِيحًا،

⁽٩) في ١، م: ١ يجوز ١.

⁽١٠) في ١، م: ١ الجنائز ، .

⁽١١) في ا ، م : ﴿ استقل ﴾ .

⁽١٢) فى : باب ما جاء فى الصلاة على الجنازة والشفاعة للميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٤٧ ، ٢٤٧ ، كا أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الصفوف على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ألى داود ٢ / ١٨٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى من صلى عليه جماعة من المسلمين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٧٩ .

⁽١٣) في ١، م: ﴿ كُلُّ ﴾ .

⁽١٤) من المعاياة ، وهي أن تأتى بكلام لا يهتدى له .

فَإِنِّى لَمْ أَرَّهُ فَى غَيْرِ كَتَابِ ابْنِ عَقِيلٍ ، وأَحَمَّدُ قَدْ صَارَ إِلَى خِلاَفِه ، وَكَرِهَ أَنْ يكون الواحِدُ صَفًّا ، ولو عَلِمَ أَحَمَّدُ فى هذا حَدِيثًا لم يَعْدُه إِلَى غيرِه . والصَّحِيحُ فى هذا أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ اثْنَيْنِ صَفًّا .

فصل: ويُسْتَحَبُّ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ في الصلاةِ على الجِنَازَةِ ، نَصَّ عليه أحمد . وقيل لِعَطاء : أُخِذَ (١٠) على النَّاسِ أَن يُصَفُّوا على الجِنَازَةِ كَا يُصَفُّونَ في الصلاةِ ؟ قال : قام يَدْعُونَ ويَسْتَغْفِرُونَ . ولم يُعْجِبُ أَحْمَدَ قولُ / عَطاءِ هذا . وقال : يُستُّوونَ صَّفُوفَهم ، فإنَّها صَلَاةً . ولأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ ، نَعَى النَّجَاشِيَّ في اليومِ الذي ماتَ فيه ، وَخَرَجَ إلى المُصَلَّى ، فَصَفَّ بهم ، وكَبَّرَ أَرْبَعًا . مُتَّفَقَّ عليه (١١) . ورُوِيَ من أَبِي المَلِيحِ (١١) أنَّه صَلَّى على جِنَازَةٍ ، فالْتَفَتَ ، فقال : اسْتَوُوا ، لِتَحْسُنَ (١٨) مَنْ فاعتُكم .

,41/4

فصل : ولا بَأْسَ بالصلاةِ على المَيِّتِ في المسجِدِ إذا لَمْ يُخَفْ تَلْوِيثُه . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو تَوْرٍ ، ودَاوُدُ . وكَرِهَ ذلك مالِكُ ، وأبو حنيفة ؛ لأنَّه رُوىَ عن النَّبِيِّ عَيِّلِكُ أَنَّه قال : « مَنْ صَلَّى على جِنَازَةٍ في المَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ » .

⁽١٥) في ١، م: وأحد، .

⁽١٦) أخرجه البخارى ، فى : باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه ، وباب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد ، وباب التكبير على الجنازة أربعا ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب موت النجاشى ، من كتاب مناقب الأنصار . صحيح البخارى ٢ / ١٩٢ ، ١١١ ، ٥ / ٥٠ . ومسلم ، فى : باب فى التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٦ ، كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الصلاة على المسلم يموت فى بلاد الشرك ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٩ . والنسائى ، فى : باب الصفوف على المسلم يموت فى بلاد الشرك ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٩ . والنسائى ، فى : باب الصفوف باب ما جاء فى الصلاة على النجاشى ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠ ، ٥٩ . والإمام مالك ، فى : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند

⁽١٧) فى م : ﴿ أَنِى المُليحِ ﴾ . وهو أبو المليح بن أسامة الهذلى ، قيل اسمه عامر ،وقيل غير ذلك ، تابعى . انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٢١ / ٣٤٦ .

⁽١٨) في الأصل : ﴿ وَلَتَّحْسَنَ ﴾ .

من (المُسْنَدِ) ((۱۹) . ولَنا ، ما رَوَى مُسْلِمٌ ((۱۰) وغيرُه ، عن عائشة ، رَضِى الله عنها ، قالت : ما صلَّى رسول الله عَلَيْ على سُهَيْلِ بنِ بَيْضَاءَ إِلَّا في المَسْجِدِ . وقال سَعِيدٌ : حَدَّثنا مالِكٌ ، عن سالِمٍ أبي النَّضْرِ ، قال : لمَّا مات سعدُ بنُ أبي وقاص ، قالت عائشة ، رَضِي الله عنها : مُرُّوا به عَلَى حتى أَدْعُو له . فأنْكَرَ النَّاسُ ذلك ، فقالتْ : ما أَسْرَعَ ما نَسِي النَّاسُ ؟ ما صلَّى رسولُ الله عَلَيْ على سُهَيْلِ بن بَيْضَاءَ إِلَّا في المَسْجِدِ ((۱) . وقال : حدَّثنا ((۱ عبدُ العَزِيزِ بن محمدِ ، عن هِشَامِ ابن (۲۲) عُرُوةَ ، عن أبيهِ ، قال : صلِّى على أبي بكرٍ في المَسْجِدِ ((۱۳) . وقال : حدَّثنا (۱۳) عُرُوة) عن نافِع ، عن ابنِ عُمَرَ ، قال : صلَّى على عمر في المَسْجِدِ (۱۳) . وهذا كان بِمَحْضَرِ من الصَّحابةِ ، رَضِي الله عنهم ، فلم يُنْكُر ، المَسْجِدِ (۱۳) . وهذا كان بِمَحْضَرِ من الصَّحابةِ ، رَضِي الله عنهم ، فلم يُنْكُر ، فكان إجْماعًا ، ولأنّها صَلَاةٌ فلم يُمْنَعُ منها ((۱۳ في المسجدِ (۲۳) كسائِر الصَّلُواتِ ، وحَدِيثُهم يَرْويهِ صالحٌ مَوْلَى التَّوْامَة . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : مِن أَهْلِ العِلْمِ من لا يَقْبَلُ وحَدِيثُهم يَرْويهِ صالحٌ مَوْلَى التَّوْامَة . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : مِن أَهْلِ العِلْمِ من لا يَقْبَلُ وحَدِيثُهم يَرْويهِ صالحٌ مَوْلَى التَّوْامَة . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : مِن أَهْلِ العِلْمِ من لا يَقْبَلُ

⁽١٩) المسند ٢ / ٤٤٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ .

⁽٢٠) في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٥ . والنسائي ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ .

⁽۲۰) هو الحديث السابق .

[.] ۱: سقط من : ۱ .

⁽٢٢) في م: ﴿ عن ﴾ .

⁽٢٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥٢٦ .

⁽٢٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : الموضع السابق .

⁽٢٥-٢٥) سقط من : ١ ، م .

من حَدِيثه شيئًا لِضَعْفِه ، لأنَّه اخْتَلَطَ ، ومنهم من يَقْبَلُ منه ما رَوَاهُ عن ابْنِ أَبي ذِئْب خَاصَّةً ، ثم يُحْمَلُ على من خِيفَ عليه الانْفِجَارُ ، وتَلْويثُ المسجدِ .

فصل : فأمَّا الصلاةُ على الجِنَازَةِ في المَقْبَرَةِ ، (٢١ فعن أحمدَ فيها(٢٧) رِوَايتانِ . إحْداهُما : لا بَأْسَ بها ؛ لأَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْكُ صَلَّى على قَبْرِ وهو في المَقْبَرَةِ٢٦٠ . قال ابنُ المُنْذِر : ذَكَرَ نَافِعٌ أَنَّه صُلِّي على عائشةَ وأُمِّ سَلَمَةَ وَسَطَ قُبُورِ البَقِيعِ . صَلَّى على عائشةَ أبو هُرَيْرةَ ، وحَضَرَ ذلك ابنُ عمر (٢٨) . وَفَعَلَ ذلك عمرُ بن عبدِ العزيز . والرُّوايةُ الثَّانِيَةُ: يُكْرَهُ ذلك . ورُوىَ ذلك عن عليٌّ ، وعبد الله بن عمر ، وابن الْعَاصِ ، وابن / عَبَّاسِ ، وبه قال عَطاءً ، والنَّخعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسْحاقُ ، وابنُ b 41/4 المُنْذِرِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيلًا : ﴿ وَالْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ والحَمَّامَ ﴾ (٢٩) . ولأنَّه ليس بمَوْضِع لِلصَّلاةِ غير صَلاةِ الجِنَازَةِ فكُرِهَتْ فيه (٣٠صلاةُ الجِنَازَةِ ٢٠٠) ، كالحَمَّام .

> ٢٦٤ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ قَضَاهُ مُتَتَابِعًا ، فإنْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَقْضِ ، فَلَا بَأْسَ ﴾ .

> وجُمْلَةُ ذلك أنَّ المَسْبُوقَ ببعض(١) الصلاةِ في الجِنازَةِ يُسَنُّ له قَضاءُ ما فاتَّهُ منها . ومِمَّنْ قال : يَقْضِي ما فَاتَهُ ، سَعِيدُ بن المُسَيَّبِ ، وعَطَاءٌ ، والنَّخَعِيُّ ،

⁽٢٦-٢٦) سقط من : [.

ويأتى تخريج الأحاديث الدالة على ذلك في المسألة ٣٧٠ .

⁽٢٧) في الأصل: ﴿ فيه ﴾ .

⁽٢٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب هل يصلي على الجنازة وسط القبور ، من كتاب الجنائز . المصنف . 040 / 4

⁽٢٩) تقدم تخريجه في ٢ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

⁽٣٠-٣٠) في الأصل: والصلاة ٥.

⁽١) في ١، م: (يتكبير ١.

والزُّهْرِيُّ ، وابنُ سِيرِينَ ، وقَتَادَةُ ، ومَالِكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسْحاقُ ، وأصْحابُ الرَّأْي . فإنْ سَلَّمَ قبلَ القَضاء فلا بَأْسَ . هذا قولُ ابن عمرَ ، والحسن ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ ، والأُوْزَاعِيِّ ، قالوا : لا يَقْضِي ما فاتَ مِن تَكْبِيرَةِ الجِنَازَةِ . قال أحمدُ : إذا لم يَقْضِ لم يُبَالِ . العُمَرِيُّ عن نَافِع ، عن ابن عمرَ ، أنَّه لا يَقْضِي (٢) . وإن كَبَّرَ مُتَنَابِعًا فلا بَأْسَ . كذلك قال إبراهيمُ . وقال أيضا : يُبَادِرُ بالتَّكْبير قبلَ أن يَرْفَعَ . وقال أبو الخَطَّاب : إن سَلَّمَ قبلَ أن يَقْضِيَهُ فهل (٣) تَصِيحُ صَلَاتُهُ ؟ على روَايَتَيْن ؛ إحْدَاهُما : لا تَصِحُّ . وهو مذهبُ أبي حنيفة ، ومالكِ ، والشَّافِعِيُّ ؛ لقولِه عليه السَّلَامُ : « مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، ومَا فَاتَكُمْ فَأَيِّمُوا »(١) . وفي لَفْظِ: «فَاقْضُوا » . وقِيَاسًاعلى سائر الصَّلَوَاتِ . ولَنا، قولُ ابن عمر ، ولم يُعْرَفْ له في الصَّحابةِ مُخَالِفٌ ، وقد رُوِيَ عن عائشةَ أنَّها قالت : يا رسولَ اللهِ ، إنِّي أُصَلِّي على الجنازَةِ ، ويَخْفَى عَلَيَّ بعضُ التَّكْبير ؟ قال : « مَا سَمِعْتِ فَكَبِّرى ، ومَا فَاتَكِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْكِ »(°) . وهذا صَرِيحٌ ، ولأنَّها تَكْبِيرَاتٌ مُتَوَالِيَاتٌ حالَ القِيَامِ ، فلم يَجِبْ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنها ، كَتَكْبِيرَاتِ العِيدِ ، وَحَدِيثُهُم وَرَدَ في الصَّلَوَاتِ الحَمْسِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِه في صَدْرِ الحَدِيثِ : ﴿ وَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ ﴾ . ورُوي أَنَّه سَعَىَ في جنَازَةِ سَعْدِ حتى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عن مَنْكِبَيْهِ ، فَعُلِمَ أَنَّه لم يُرَدْ بالحديث هذه الصلاةُ . ثم الحَدِيثُ الذي رَوِّيْنَاهُ أَخَصُّ منه ، فيَجبُ تَقْدِيمُه . والقِياسُ على سَائِرِ الصَّلَوَاتِ لا يَصِحُّ ؛ لأنَّه لا يَقْضِي في شيءٍ من الصَّلَوَاتِ التَّكْبِيرَ المُنْفَرِدَ ، ثم يَبْطُلُ / بتَكْبِيرَاتِ العِيدِ . إذا تُبَتَ هذا فإنَّه مَتَى قَضَى أتَى بالتَّكْبِيرِ مُتَوَالِيًا ، لا

, 4 4 / 4

 ⁽٢) أخرجه ابن أبى شيبة ، ف : باب ف الرجل يفوته التكبير على الجنازة يقضيه أم لا ، من كتاب الجنائز
 المصنف ٣ / ٣٠٦ .

⁽٣) في ا، م : ﴿ فَالا ﴾ .

 ⁽٤) تقدم تخريجه في ٢ / ١١٦ .

⁽٥) لم نجده .

ذِكْرَ معه . كذلك قال أحمدُ ، وحكاهُ عن إبراهيمَ ، قال : يُبَادِرُ بالتَّكْبِيرِ مُتَنَابِعًا ، وإذا أَذْرَكَ الإمامَ في الدُّعَاءِ على المَيِّتِ تَابَعَهُ فيه ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ كَبَّرَ ، وقرَأ الفاتِحة ، (أثم كَبَّرَ) وصلَّى على النَّبِيِّ عَلِيْكُ ، وكبَّر وسلَّمَ . وقال الشَّافِعِيُّ : مَتَى دَخَلَ المَسْبُوقُ في الصلاةِ ابْتَدَأ الفَاتِحة ، ثم أتى بالصلاةِ في الثانيةِ . وَوَجْهُ الأُوَّل أَنَّ المَسْبُوقَ في سائِرِ الصَّلوَاتِ يَقْرَأُ فيما يَقْضِيهِ الفَاتِحَة ، على صِفَةِ ما فَاتَهُ ، واللهُ وسُورَةً ، على صِفَةِ ما فَاتَهُ ، فَيَنْبَغِي أَن يَأْتِي هاهُنا بالقِرَاءَةِ على صِفَةِ ما فَاتَهُ ، واللهُ أَعلمُ .

فصل (٧): وإذا أَذْرَكَ الإمامَ فيما بين تَكْبِيرَتَيْنِ . فعن أَحمدَ أَنَّه يَنْتَظِرُ الإمامَ حتى يُكَبِّرُ معه . وبه قال أبو حنيفة ، والثَّوْرِيُّ ، وإسحاقُ ؛ لأنَّ التَّكْبِيرَاتِ كَالرَّكَعَاتِ ، ثم لو فَاتَنْهُ رَكْعَةٌ لم يَتَشَاعَلْ بِقَضائِها ، وكذلك إذا فَاتَنْهُ تَكْبِيرَةٌ . كَالرَّكَعَاتِ ، ثم لو فَاتَنْهُ رَكْعَةٌ لم يَتَشَاعَلْ بِقَضائِها ، وكذلك إذا فَاتَنْهُ تَكْبِيرَةً والثانيةُ ، يُكَبِّرُ ولا يَنْتَظِرْ ، وهو قولُ الشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّه في سائرِ الصَّلَوَاتِ متى أَدْرَكَ الإمامَ كَبَرَ معه ، ولم يَنْتَظِرْ ، وليس هذا اشْتِعَالًا بِقَضاءِمافَاتَهُ ، وإنَّمايُصلي معه ما أَدْرَكَهُ ، فَيُجْزِئُه ، كالذي عَقِيبَ تَكْبِيرِ الإمامِ ، أو يَتَأخَّرُ عن ذلك قلِيلًا . وعن مالِكِ كالرَّوَايَتَيْنِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : سَهَّلَ أَحمدُ في القَوْلِينِ جَمِيعًا . ومتى أَدْرَكَ مالِكِ كالرُّوَايَتِيْنِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : سَهَّلَ أَحمدُ في القَوْلِينِ جَمِيعًا . ومتى أَدْرَكَ مالِكِ كالرُّوَايَتِيْنِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : سَهَّلَ أَحمدُ في القَوْلِينِ جَمِيعًا . ومتى أَدْرَكَ الإمامَ في التَّكْبِيرَةِ الأُولَى فَكَبَّرَ ، وشَرَعَ في القِرَاءَةِ ، ثم كَبَّرَ الإمامُ قبلَ أَن يُتمَها ، فإلَّهُ يُكَبِّر ، ويُتَابِعُه ، ويَقْطَعُ القِرَاءَة كالمَسْبُوقِ في بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ ، إذا رَكَعَ الإمامُ في القَرَاءَة ، إلهَ القَرَاءَة كالمَسْبُوقِ في بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ ، إذا رَكَعَ الإمامُ في القَرَاءَة .

٣٦٥ _ مسألة ؛ قال : ﴿ وَيُدْخُلُ قَبْرَهُ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ إِنْ كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ ﴾

الضَّمِيرُ في قَوْلِه ﴿ رِجْلَيْهِ ﴾ يَعُودُ إلى القَبْرِ ، أى من عند مَوْضِعِ الرِّجْلَيْنِ . وذلك أَنَّ المُسْتَحَبَّ أَن يُوضَعَ رَأْسُ المَيِّتِ عند رِجْلِ القَبْرِ ، ثم يُسَلُّ سَلًّا إلى القَبْرِ .

⁽٦-٦) سقط من : ١.

⁽٧) في م زيادة : « قال » .

رُوِى ذلك عن ابنِ عُمَر ، وأنس ، وعبد الله بن يَزِيدَ الأَنصارِيّ ، والنَّخعِيِّ ، والشَّعْبِيِّ ، وقال أبو حنيفة : تُوضَعُ الجِنازَةُ على جَانِبِ القَبْرِ ، ممَّا يَلِي القِبْلَةَ ، ثم يُدْخَلُ القَبْرَ مُعْتَرِضًا ؛ لأَنّه يُرْوَى عن عليٍّ ، رَضِي الله عنه ، ولأنَّ القِبْلَةَ ، ثم يُدْخَلُ القَبْرِ مُعْتَرِضًا ؛ لأَنّه يُرُوى عن عليٍّ ، رَضِي الله عنه ، ولأنَّ مِن السَّخعِيِّ / قال : حَدَّثنى مَن رَأَى أَهْلَ المَدِينَةِ في الزَّمْنِ الأُوّل يُدْخِلُونَ مَوْنَاهُمْ مِن قِبَلِ القِبْلَةِ ، وأنَّ السَّلَّ شَيْء أَحْدَنَهُ أَهْلُ المَدِينَةِ . ولَنا ، ما رَوَى الإمامُ أحمدُ ، بإسْنَادِه عن عبد الله بن يَزِيدَ الأَنْصَارِيِّ ، أَنَّ الحارِثَ أَوْصَى أَن يَلِيهُ عندَ مَوْتِه ، فَصَلَّى عليه ، ثم دَخَلَ القَبْر ، فأَدْخَلَهُ من رِجْلِي القَبْر ، وقال : هذا السُّنَةُ (') . وهذا يَقْتَضِي سُنَّةَ النَّبِيِّ عَلِيلَةٍ مُن رَجْلِي القَبْر ، وقال : هذا السُّنَةُ (') . وهذا يَقْتَضِي سُنَّةَ النَّبِيِّ عَلِيلِةٍ مُن رَجْلَقِ اللهُ مِن ذَلَك مَن ذَلَك شَيْء أَلْهِمْ قُلْ المَدِينَةِ . وإنْ كان الأَسْهَلُ عليهم أَخْذَهُ مِن قِبَلِ القِبْلَةِ ، أَو مِن رَأْسِ القَبْر ، قَلِ المَدِينَةِ . وإنْ كان الأَسْهَلُ عليهم أَخْذَهُ مِن وَبَلِ القِبْلَةِ ، أَو مِن رَأْسِ القَبْر ، أَلَم المَدِينَةِ . وإنْ كان الأَسْهُلُ عَيْرَهُ كان مُسْتَحَبًا . قال أَحْدُ ، رَحِمَهُ اللهُ وَلَمُ مَن ذلك مَن يَجْلِي القَبْر ، إنَّما كان طَلَبًا لِلسَّهُولَةِ اللهُ : حُكِّلُ لا بَأْسَ به .

فصل : قال أحمدُ ، رَحِمَهُ اللهُ : يُعَمَّقُ القَبْرُ إلى الصَّدْرِ ، الرَّجُلُ والمَرْأَةُ في فصل : كان الحسنُ ، وابنُ سِيرِينَ يَسْتَحِبَّانِ أَن يُعَمَّقَ القَبْرُ إلى الصَّدْرِ . وقال

⁽۱) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الميت يدخل من قبل رجليه ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ۲ / ۱۹۰ ، ۱۹۱ .

 ⁽۲) حدیث ابن عمر لم نعثر علیه . انظر : تلخیص الحبیر لابن حجر ۲ / ۱۲۸ ونصب الرایة للزیلعی
 ۲ / ۲۹۸ .

أما حديث ابن عباس فأخرجه الإمام الشافعي ، في كتاب الجنائز . ترتيب المسند ١ / ٢١٥ .

⁽٣) سقط من : الأصل .

⁽٤-٤) في ١ ، م : ﴿ بهم فإن ﴾ .

سَعِيدٌ : حدَّننا إسماعيلُ بن عَيَّاشٍ ، عن عَمْرِو بن مُهَاجِرٍ ، أنَّ عمرَ بن عَبْدِ العزيزِ لمَّا ماتَ ابْنَهُ ، أَمَرَهُمْ أَن يَحْفِرُوا فَبْرَهُ إِلَى السُّرَّةِ ، ولا يُعَمِّقُوا ، فإنَّ ما على ظَهْرِ الأَّرْضِ أَفْضَلُ ممَّا سَفَلَ منها . وذَكَرَ أبو الخطَّابِ أنَّه يُستَحَبُّ أن يُعمَّق قَدْرَ قَامَةٍ وَسِسْطَةً . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قال : « احْفِرُوا ، وأُوسِعُوا ، وأَعْمِقُوا » . رَوَاهُ أبو دَاوُدَ⁽⁶⁾ . ولأَنَّ ابنَ عمرَ أوْصَى بذلك في قَبْرِه ، ولأنَّه أَحْرَى وأَعْمِيقُ اللهُ السَّبَاعُ ، وأَبْعَدُ على مَن يَنْبُشُهُ . والمَنْصُوصُ عن أَحمدَ أنَّ المُسْتَحَبَّ تَعْمِيقَ قَدْرَ قَامَةٍ وَيَسْطَة يَشُقُّ ، ويَخْرُجُ عن العَادَةِ . وقولُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ : « أَعْمِقُوا » ليس فيه بَيَانٌ لِقَدْرِ التَّعمِيقِ ، ولم يَصِعَّ عن ابنِ عمرَ أنَّه النَّبِيِّ عَلِيْكُ : « أَعْمِقُوا » ليس فيه بَيَانٌ لِقَدْرِ التَّعمِيقِ ، ولم يَصِعَ عن ابنِ عمرَ أنَّه أَنْ المُسْتَحَبُّ بَحْسِينُه وَتَعْمِيقُهُ وَتَوْسِيعُه ؛ لِلْخَبَرِ ، وقد رَوَى زيدُ بنُ أَسْلَمَ ، وأَنْ يَكُونُ يُغْنِى عَنْهُ شَيْعًا ، ولكِنَّ اللهِ يُحِبُّ إِذَا عِمِلَ العَمَلُ أن قال : « مَا بِي أَنْ يَكُونَ يُغْنِى عَنْهُ شَيْعًا ، ولكِنَّ اللهَ يُحِبُ إِذَا عِمِلَ العَمَلِ أن قال : « مَا بِي أَنْ يَكُونَ يُغْنِى عَنْهُ شَيْعًا ، ولكِنَّ اللهَ يُحِبُ إِذَا عِمِلَ العَمَلِ أن يُحكَمَ » . قال مَعْمَر : وبَلَغَنِي أَنَّهُ قال : « ولكِنَّهُ أَطْيَبُ لِأَنْفُسِ أَهْلِهِ » . رَوَاهُ عبدُ الرَّزُوق ، في كتابِ الجَنَائِذِ (٧) .

فصل: والسُّنَّةُ أَن يُلْحَدَ قَبْرُ المَيِّتِ ، كَا صُنِعَ بِقَبْرِ النَّبِيِّ عَيِّكُ . قال سعدُ بن أَبِي وَقَّاصٍ: الْحَدُوا لِي لَحْدًا ، وانْصِبُوا عَلَىَّ اللَّبِنَ نَصْبًا ، كَا صُبْعَ بِرسولِ اللهِ عَيِّلِيَّةٍ . رَوَاه مُسْلِمٌ (^) . ومَعْنَى اللَّحْد ، أَنَّه إذا بَلَغَ أَرْضَ القَبْرِ حَفَرَ فيه ممَّا يَلِي

⁽٥) في : باب في تعميق القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ . كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في دفن الشهداء ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ٢٠٦ . والنسائي ، في : باب ما يستحب من إعماق القبر ، وباب ما يستحب من توسيع القبر ، وباب دفن الجماعة في القبر الواحد ، وباب من يقدم . من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في حفر القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٩ ، ٢٠ . (٦) في الأصل : ٥ وصى » .

⁽٧) في : باب حسن عمل القبر ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥٠٧ ، ٥٠٥ .

⁽٨) في: باب في اللحد ونصب اللبن على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٥. كما أخرجه=

⁼ النسائى ، ف : باب اللحد والشق ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٦ . وابن ماجه ، ف : باب ما جاء ف استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٦ . والإمام أحمد ، ف : المسند ١ / ١٦٩ ، ١٧٣ . ١٧٤ . ١٨٤ . ١٧٢

⁽٩) أخرجه أبو داود ، ف : باب في اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠ . والنسائي ، ف : باب اللحد والشق ، من كتاب الجنائز . سنن النسائي ٤ / ٦٦ . والترمذي ، ف : باب ما جاء في قول النبي عليه : اللحد لنا والشق لغيرنا ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٦٦ . كما أخرجه ابن ماجه ، ف : باب ما جاء في استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٢٩٦ .

وقد عزاه ابن حجر في : تلخيص الحبير ٢ / ١٣٧ للإمام أحمد . وانظر : نصب الراية للزيلعي ٢ / ٢٩٦ ، والفتح الرباني ٨ / ٥٦ ، ٥٩٠ ، وأخرجه الإمام أحمد عن طريق جرير بن عبد الله . المسند ٤ / ٣٥٩ ، ٣٥٩ . (١٠) المضربة -: القطعة من القطن .

⁽۱۱) تقدم تخريجه في صفحة ۳۸۵.

⁽١٢) لعل صوابه : « فلَعَلَّه » . أي فلعله يجوز .

⁽١٣) في الأصل: « نصب ».

قَصَبًا ، فَحَسَنٌ ؛ لأَنَّ الشَّعْبِيَّ قال : جُعِلَ على لَحْدِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ طُنُّ (١٠) قَصَبٍ ، فإنِّى رَأَيْتُ المُهَاجِرِينَ يَسْتَجِبُونَ ذَلَك (٥٠) . قال الخَلَّالُ : كَان أبو عبدِ اللهِ يَمِيلُ إلى اللّبِنِ ، ويَخْتَارُهُ على القَصَبِ ، ثم تَرَكَ ذلك . ومالَ إلى اسْتِحْباب القَصَبِ / ٢٣/٣ على اللّبِنِ ، وامَّا الحَشَبُ ، فَكَرِهَهُ على كل حَالٍ . ورَحَّصَ فيه عند الضَّرُورَةِ إذا لم على اللّبِنِ ، وامَّا الحَشَبُ ، فَكَرِهَهُ على كل حَالٍ . ورَحَّصَ فيه عند الضَّرُورَةِ إذا لم يُوجَدُ غيرُه ، وأكثر الرَّوايَاتِ عن أبى عبدِ اللهِ اسْتِحْبَابُ اللَّبِنِ ، وتَقْدِيمُه على القَصَبِ ؛ لِقَوْلِ سَعِدٍ : انْصِبُوا عَلَى اللَّبِنَ نَصْبًا ، كما صُنِعَ بِرَسُولِ اللهِ عَلَيْكُ . وقولُ القَصَبِ ؛ لِقَوْلِ سَعِدٍ : انْصِبُوا عَلَى اللّبِنَ نَصْبًا ، كما صُنِعَ بِرَسُولِ اللهِ عَلَيْكُ . وقولُ الشَّعْبِيِّ ، فإنَّ الشَّعْبِيِّ لم يَرَ ، ولم يَحْضُرُ ، وأَيُّهِما فَعَلَهُ كان صَنَا . قال حَنْبُلُ : قلتُ لأبي عبدِ اللهِ : فإن لم يكن لَبِنَ ؟ قال يُنْصَبُ عليه حليه القَصَبُ والحَشِيشُ ، وما أَمْكَنَ مِن ذلك ، ثم يُهالُ عليه التَّرابُ .

⁽١٤) الطن: حزمة القصب أو الحطب.

⁽١٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، ف : باب ما قالوا في القصب يوضع عن اللحد ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

⁽١٦) في : باب ما جاء في حثو التراب في القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٩ .

⁽۱۷ – ۱۷) سقط من:

⁽١٨) في : باب حثى التراب على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن الدارقطني ٢ / ٧٦ .

⁽۱۹) في : كتاب الجنائز . ترتيب المسند ١ / ٢١٦ .

على ، رَضِيَ اللهُ عنه . وَرُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّه لما دَفَنَ زيدَ بن ثَابِتٍ ، حَتَّى في قَبْرِهِ ثَلَاثًا ، وقال : هكذا يَذْهَبُ العِلْمُ (٢٠٠ .

فصل: ويقولُ حِينَ يَضَعُهُ في قَبْرِهِ ، ما رَوَى ابنُ عُمَر ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُمْ كَان إذا أُدْخِلَ المَيِّتُ القَبْر ، قال : « بِسْمِ اللهِ ، وعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ عَلِيْكُمْ » . ورُوِى « وعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُمْ » . قال التَّرْمِذِيُّ (٢١) : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . ورَوَى ابنُ مَاجَه (٢١) ، عن سَعِيدِ بن المُسيَّبِ ، قال : حَضَرْتُ ابنَ عمرَ في ورَوَى ابنُ مَاجَه (٢١) ، عن سَعِيدِ بن المُسيَّبِ ، قال : حَضَرْتُ ابنَ عمرَ في جِنَازَةٍ ، فلما وضَعَها في اللَّحْدِ ، قال : بِسْمِ اللهِ ، وفي سَبِيلِ اللهِ ، وعلى (٢٠ مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ . فلما أَخَذَ في تَسْوِيَةِ اللَّبِنِ ٢٠ على اللَّحْدِ ، قال : اللَّهُمَّ أُجِرُهَا / من الشَّيْطَانِ ، ومن عَذَابِ القَبْرِ ، اللَّهُمَّ جَافِ الأَرْضَ عن جَنْبَيْهَا ، وصَعِّدُ رُوحَها ، ولَقَهُا منك رضُوانًا . قلتُ : يا ابْنَ عمرَ أشيءٌ سَمِعْتَهُ مِن رسولِ اللهِ عَلِيَّةُ ، أَم قُلْتَه ورُقِي عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه كان إذا سُوّى على المَيِّتِ قال : اللَّهُمَّ أَسْلَمَه ورُوى عن عمر ، رضِي اللهُ عنه ، أنَّه كان إذا سُوّى على المَيِّتِ قال : اللَّهُمَّ أَسْلَمَه ورُوى عن عمر ، رضِي اللهُ عنه ، أنَّه كان إذا سُوّى على المَيِّتِ قال : اللَّهُمَّ أَسْلَمَه ورُوى عن عمر ، رضِي اللهُ عنه ، أنَّه كان إذا سُوّى على المَيْتِ قال : اللَّهُمَّ أَسْلَمَه إليك الأَهُلُ والمَالُ والعَشِيرَةُ ، وذَبُهُ عَظِيمٌ ، فَاغْفِرْ له . رَوَاهُ ابنُ المُنذِر (٢٠٠).

.Y 2/T

⁽ ٢٠) أخرجه البيهقى ، ف : باب إهالة التراب في القبر بالمساحى وبالأيدى ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ١٠) .

⁽٢١) في : باب ما يقول إذا أدخل الميت القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٦ . كما أخرجه ابن ماجه ، ف : باب ما جاء في إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٤ ، ٥٩٥ . وأخرج الرواية الثانية أبو داود ، في : باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١ / ١٩١ . ثم تبعه بقوله : هذا لفظ مسلم . وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . المستدرك ١ / ٣٦٦ . وأخرج الرواية الأولى الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٧ ، ٤٠ ، ٤١ .

⁽٢٣) فى : باب ما جاء فى إدَّخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٩٥٠ . كما أخرجه البيهقى ، فى : باب ما يقال إذا أدخل الميت قبره ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٥٥ .

⁽٢٣-٢٣) سقط من : ١ .

⁽٢٤) في م : ﴿ عن ﴾ .

⁽٢٥) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما يقال بعد الدفن ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٥٦ .

فصل: إذا ماتَ في سَفِينَةٍ في البَحْرِ ، فقال أحمدُ ، رَحِمَهُ الله : يُنْتَظَرُ به إن كَانُوا يَرْجُونَ أَن يَجِدُوا له مَوْضِعًا يَدْفِنُونَهُ فيه (٢١) ، حَبَسُوهُ يومًا أَو يَوْمَيْنِ ، مالم يَجِدُوا غُسِّلَ ، وَكُفِّنَ ، وحُنِّطَ ، ويُصلَّى عليه ، ويُثَقَّلُ بِشيءِ ، ويُلْقَى في المَاءِ . وهذا قولُ عَطاءٍ ، والحسنِ . قال الحسنُ : يُتْرَكُ في بِشيءِ ، ويُلْقَى في المَحْرِ . وقال الشَّافِعِيُّ : يُرْبَطُ بين لَوْحَيْنِ ؛ لِيَحْمِلَهُ البَحْرُ إِلَيْ السَّاحِلِ ، فرُبَّما وَقَعَ إلى قَوْمٍ يَدْفِنُونَهُ ، وإن أَلْقَوْهُ في البَحْرِ لم يأْثَمُوا . والأوَّلُ إلى السَّاحِلِ ، فرُبَّما وَقَعَ إلى قَوْمٍ يَدْفِنُونَهُ ، وإن أَلْقَوْهُ في البَحْرِ لم يأْثُمُوا . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّه يَحْصُلُ به السَّتُرُ المَقْصُودُ من دَفْنِه ، وإلْقاوَّهُ بين لَوْحَيْنِ تَعْرِيضٌ له لِلتَّعْيُرِ والهَتْكِ ، ورُبَّما بَقِي على السَّاحِلِ مَهْتُوكًا عُرْيَانًا ، وَرُبَّما وَقَعَ إلى قَوْمٍ من المُشْرِكِينَ ، فكان ما ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى .

٣٦٦ - مسألة ؛ قال : (والمَرْأَةُ يُحْمَرُ قَبَرُهَا بِئُوبِ)

لا نَعْلَمُ فى اسْتِحْبابِ هذا بين أهْلِ العِلْمِ خِلافًا . وقد رَوَى ابنُ سِيرِينَ ، أنَّ عمرَ كَان يُعَطِّى قَبْرَ المَرْأَةِ . وَرُوِى عن على أنَّه مَرَّ بِقَوْمٍ قد دَفَنُوا مَيْتًا ، وبَسَطُوا على قَبْرِهِ التَّوْبَ ، فجذَبَهُ ، وقال : إنَّما يُصْنَعُ هذا بالنِّساءِ(١) . وشَهِدَ أنسُ بن مالِكِ دَفْنَ أي زيد الأَنْصَارِيِّ ، فخمَرَ القَبْرِ بِثُوبٍ ، فقال عبدُ اللهِ بن أنس : ارْفَعُوا الثَّوْبَ ، أي زيد الأَنْصَارِيِّ ، فخمَرَ القَبْرِ بِثُوبٍ ، فقال عبدُ اللهِ بن أنس : ارْفَعُوا الثَّوْبَ ، إنَّما يُحْمَرُ قبرُ(١) النِّساءِ . وأنسَّ شَاهِدٌ على شَفِيرِ القَبْرِ لا يُنْكِرُ . ولأنَّ المَرْأَةَ وَمُورَةٌ ، ولا يُؤْمَنُ أن يَبْدُو منها شيءٌ ، فيراهُ الحاضِرُونَ . فإن كان المَيِّتُ رَجُلًا كُوهَ سَتْرُ قَبْرِهِ . لما ذَكَرْنَا . وكَرِهَهُ عبدُ اللهِ بن يَزِيدَ ، ولم يَكْرَهُهُ أصْحابُ الرَّأْي ، وأبو سَتُرُ وَ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأَنَّ فِعْلَ على رَضِى اللهُ عنه وأنسٍ يَدُلُ على كَراهَتِه ، ولأَنَّ فَعْلَ على رَضِى اللهُ عنه وأنسٍ يَدُلُ على كَراهَتِه ، ولأَنَّ

⁽٢٦) سقط من : الأصل .

⁽٢٧) الزنبيل: القفة.

⁽١) أخرجه البيهقي ، في : باب ما روى في ستر القبر بثوب ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٥٤ .

⁽٢) سقط من : ١ ، م .

٣٤/٣ كَشْفَهُ أَمْكُنُ وَأَبْعَدُ مِن التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ ، مِع ما فيه من / اتَّبَاعِ أَصْحَابِ رسولِ اللهِ

٣٦٧ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَيُدْخِلُهَا مَحْرَمُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالنَّسَاءُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالنَّسَاءُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَشَايِخُ ﴾

لا خِلَافَ بِينِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِدْخَالِ الْمَرْأَةِ قَبْرَهَا مَحْرَمُهَا ، وهو مَن كان يَجِلُّ له النَّظُرُ إليها في حَياتِها ، ولها السَّفَرُ معه ، وقد رَوَى الخَلَّالُ ، بإسْنَادِهِ عن عمر ، رَضِي الله عنه ، أنَّه قامَ عند مِنْيَرِ رسولِ اللهِ عَلَيْتُهُ حِين تُوفِيّتُ بإسْنَادِهِ عن عمر ، رَضِي الله عنه ، أنَّه قامَ عند مِنْيَرِ رسولِ اللهِ عَلَيْتُهُ حِين تُوفِيّتُ اللهِ اللهُ عَلَيْتُهُ اللهُ عَلَيْتُهُ اللهُ عَلَيْتُهُ اللهُ اللهُ عَلَيْتُهُ اللهُ وَلَيْتُ أَنْ قد صَدَقْنَ (٢) . ولما فأرسَلْنَ : مَن كان يَجِلُّ له الدُّخُولُ عليها في حَيَاتِها . فرأَيْتُ أَنْ قد صَدَقْنَ (٢) . ولما تُوفِيّتِ الْمَرْأَةُ عمر ، قال لِأَهْلِهَا : أَنْتُمْ أَحَقُّ بها (٣) . ولأنَّ مَحْرَمَها أَوْلَى النَّاسِ بولايَتِها في الحياةِ ، فكذلك بعد المَوْتِ . وظَاهِرُ كلامِ أَحْدَ أَنَّ الأَقَارِبَ يُقَدَّمُونَ على الزَّوْجِ . قال الخَلَّلُ : اسْتَقامَتِ الرَّوايَةُ عن أَبي عبدِ الله ، أنَّه إذا حَضَرَ على الزَّوْجِ . قال الخَلَّالُ : اسْتَقامَتِ الرَّوايَةُ عن أَبي عبدِ الله ، أنَّه إذا حَضَرَ اللوَّلِياءُ والزَّوْجُ ، فالأَوْلِياءُ أَكُرُنَا من حَمْرِ عمر ، ولأَنَّ الرَّوْجَ قد زالَتْ رَوْجِيَّتُه بِمَوْتِها ، والقرابَةُ المَوْلِياءُ والزَّوْجُ ، فالأَوْلِياءُ أَحَقُّ مِن الأَوْلِياءِ ؛ لأَنَّ أَبا بكرٍ أَدْحَلَ الْمُراتَّةُ قَبْرَها دون القرابَةُ وقال القاضي : الرَّوْجُ أَحَقُّ مِن الأَوْلِياءِ ؛ لأَنَّ أَبا بكرٍ أَدْحَلَ الْمُراتَّةُ قَبْرَها دون القَارِبِها ، ولأَنَّهُ أَحَقُ بِغُسْلِها منهم ، فكان أَوْلَى بإدْخالِها قَبْرَها ، كَمَحَلُ الوفاقِ ، أَحَلُّ النَّها أَنْ يُدْخِلُها النِّسَاءُ ؛ لأَنَّه مُبَاحً لَهُنَّ النَّقَلُ ! يَقَد رُوكَ عن أَحْدَ أَنَّهُ قالَ : أَنَّهُ مَا النِّسَاءُ ؛ لأَنَّه مُبَاحً لَهُنَّ النَّهُ إِلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ النَّسَاءُ ؛ لأَنَّه مُبَاحً لَهُنَّ النَّقُلُ ! السَّفَا ، وهُنَّ أَحَقُ بِغُسْلِهَا .

⁽١) سقط من : الأصل .

⁽٢) أخرجه البيهقى ، فى : باب الميت يدخله قبره الرجال ... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٥٣ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى المرأة كم يدخلها قبرها ومن يليها ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٢٤ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٨ .

وعلى هذا يُقَدُّمُ الأَقْرَبُ مِنْهُنَّ فالأَقْرَبُ ، كما في حَقِّ الرَّجُلِ . وَرُويَ عنه أَنَّ النِّساءَ لا يَسْتَطِعْنَ أَن يَدْخُلْنَ القَبْرَ ، ولا يَدْفِنَّ . وهذا أَصَحُّ وأَحْسَنُ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَيَالُهُ حين ماتَتْ ابْنَتُه أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ ، فَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا . وَرُوِيَ أَنَّ النَّبِيُّ عَلِيْكُ قال : ﴿ أَيْكُمْ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ ؟ » قال أبو طَلْحَة : أنا . فأُمَرَهُ النَّبِيُّ عَلِيْكُ ، فنَزَلَ (١) ، فأَدْخَلُها قَبْرَها . (°رَوَاهُ البُخَارِيُّ°) . ورَأَى النَّبِيُّ عَلِيلِهِ النِّساءَ في جنَازَةٍ ، فقال : « هَلْ تَحْمِلْنَ ؟ » قلن : لا . قال : « هَلْ تُدْلِينَ فِي مَنْ يُدْلِي ؟ » قلن : لا . قال : « فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ » . رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (١) . وهذا اسْتِفْهَامُ إِنْكارٍ ، فَدَلَّ على / أَنَّ ذلك غيرُ مَشْرُوعٍ لَهُنَّ بحالٍ ، وكيف يُشْرَعُ لَهُنَّ وقد نَهاهُنَّ رسولُ الله عَلِيْ عَن اتِّباعِ الجَنائِزِ (٢) ؟ ولأنَّ ذلك لو كان مَشْروعًا لَفُعِلَ في عَصْرِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، أو خُلَفائِه ، ولَنُقِلَ عن بعضِ الأَئِمَّةِ ، ولأَنَّ الجِنازَةَ يَحْضُرُها جُمُوعُ الرِّجالِ ، وفي نُزُولِ النِّساءِ في القَبْرِ بين أَيْدِيهِم هَتْكٌ لَهُنَّ ، مع عَجْزِهِنَّ عن الدَّفْنِ ، وضَعْفِهِنَّ عن حَمْلِ المَيُّتَةِ وتَقْلِيبِهَا ، فلا يُشْرِعُ . لكنْ إن عُدِمَ مَحْرَمُها ، اسْتُحِبّ ذلك لِلْمَشَايِخِ ؛ لأَنَّهِم أُقَلُّ شَهْوَةً ، وأَبْعَدُ من الفِتْنَةِ ، وكذلك من يَلِيهم من فُضَلاءِ النَّاسِ وَأَهْلِ الَّذِّينِ ؛ لأنَّ النَّبِيُّ عَيْلِيُّكُم أَمَرَ أَبا طَلْحَةً ، فَنَزَلَ في قَبْرِ ابْنَتِه ، دونَ غَيرِه .

فصل : فأمَّا الرَّجُلُ فأوْلَى النَّاسِ بِدَفْنِه أَوْلاهُمْ بالصَّلَاةِ عليه من أقاربهِ ؛ لأنَّ القَصْدَ طَلَبُ الحَظِّ لِلْمَيِّتِ، والرِّفْقُ به. قال عليٌّ، رَضِيَ الله عنه: إنَّما يَلِي الرَّجُلَ أَهْلُه (^). ولمَّا تُؤُفِّي النَّبِيُّ عَلِيلَةٍ أَلْحَدَهُ العَبَّاسُ، وعَلِيٌّ، وأُسَامَةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (^).

,40/4

⁽٤) سقط من : الأصل .

⁽٥-٥) سقط من : الأصل ، ١ . وأخرجه البخاري ، في : باب قول النبي عَلِيَّةٍ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إلخ ، وتعليقا في : باب من يدخل قبر المرأة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٠ ، . 118 6 1 . 1

⁽٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٤.

⁽٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١ .

⁽٨) في : باب كم يدخل القبر ؟ ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠٠ .

ولا تَوْقِيفَ في عَدَدِ مَن يَدْخُلُ القَبْرَ . نَصَّ عليه أحمدُ ، فعلي هذا يكونُ عَدَدُهم على حَسَبِ حال المَيِّتِ وحاجَتِه ، وما هو أَسْهَلُ في أَمْرِه . وقال القاضي : يُسْتَحَبُّ أَن يكونَ وَثُرًا ؛ لأنَّ النَّبِيُّ عَلِيلَتُهُ ٱلْحَدَهُ ثلاثةٌ ، ولَعَلَّ هذا كان اتُّفَاقًا أو لِحَاجَتِهم إليه . وقد رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عن أَبِي مُرَحِّب ، أَنَّ عبدَ الرحمنِ بنَ عَوْفٍ نَزَلَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ . قال : كَأَنِّي أَنْظُرُ إليهم أَرْبَعَةً (٩) . وإذا كان المُتَوَلِّي فَقِيهًا كان حَسَنًا ؛ لأَنَّهُ مُحْتَاجٌ (١٠) إلى مَعْرِفَةِ ما يَصْنَعُه في القَبْرِ .

٣٦٨ – مسألة ؛ قال : (وَلَا يُشَقُّ الكَفَنُ فِي الْقَبْرِ ، وَتُحَلُّ العُقَدُ ﴾

أُمَّا شَقُّ الكَفَن فغيرُ جَائِزٍ ؛ لأنَّه إثلافٌ مُسْتَغْنَى عنه ، ولم يَرِدِ الشَّرْعُ به ، وقد قال النَّبِيُّ عَلِيْتُكُم : ﴿ إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ ﴾ . (رَوَاهُ مُسْلِمٌ ١٠ . وَتَخْرِيقُه يُتْلِفُه ، ويَذْهَبُ بِحُسْنِه . وأمَّا حَلُّ العُقَدِ مِن عند رَأْسِه ورِجْلَيْه ، فَمُسْتَحَبٌّ ؛ لأنَّ عَقْدَها كان لِلْخَوْفِ مِن الْتِشَارِهَا ، وقد أُمِنَ ذلك بِدَفْنِه . وقد رُوِىَ أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْكُ لِمَّا أَدْخَلَ نُعَيْمَ بن مسعودِ الأَشْجَعِيُّ القَبْرَ نَزَعَ الأخِلَّةَ بِفِيهِ(٢) . ٣/٥٦ظ وعن / ابن مسعودٍ ، وسَمُرةَ بن جُنْدَبِ نحو ذلك .

⁽٩) في : باب كم يدخل القبر ؟ ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠ .

⁽١٠) في الأصل : ﴿ يحتاج ﴾ .

⁽١-١) سقط من : الأصل ، ١ ، وأخرجه مسلم ، في : باب في تحسين كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٦ . والترمذي ، في : باب منه ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢١٧ . والنسائي ، في : باب الأمر بتحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٣ / ٢٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما يستحب من الكفن ، من كتاب الجنائز ١ / ٤٧٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٥ ، ٣٢٩ ، . TVY . TE9

⁽٢) أخرجه البيهقي ، في : باب عقد الأكفان عند خوف الانتشار وحلها إذا أدخلوه القبر ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٤٠٧ .

٣٦٩ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَلَا يُلْخِلُ الْقَبْرَ آجُرًّا ، وَلَا مُحَشَّبًا ، وَلَا شَيْئًا مَسَّتُهُ النَّارُ ﴾

قد ذَكُرْنا أَنَّ اللَّبِنَ والقَصَبَ مُسْتَحَبُّ ، وَكَرِهَ أَحمدُ الخَشَبَ . وقال إبراهيمُ النَّخَعِيُّ : كانوا يَسْتَحِبُّونَ اللَّبِنَ ، ويَكْرَهُونَ الخَشَبَ . ولا يُسْتَحَبُّ (١) الدَّفْنُ فى تَابُوتٍ ؛ لأَنَّه لم يُثْقَلْ عن النَّبِيِّ عَلِيلِهِ ، ولا أصْحابِه ، وفيه تَشَبُّهُ بأهْلِ الدُّنْيَا ، والأَرْضُ أَنْشَفُ لِفَضَلاتِه . ويُكْرَهُ الآجُرُّ ؛ لأَنَّه من بِناءِ المُتْرَفِينَ ، وسَائِرُ مَا مَسَتَّهُ النَّارُ ، تَفَاؤُلًا بأَنْ لا تَمَسَّهُ النَّارُ .

فصل: وإذا فَرَغَ من اللَّحْدِ أهالَ عليه التُّرَابَ ، ويُرْفَعُ القَبْرُ عن الأَرْضِ قَدْرَ شِيْرٍ ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّه قَبْرٌ ، فيتَوَقَّى (٢) ، ويتَرَحَّمُ على صَاحِبِهِ . ورَوَى السَّاجِيُّ ، عن جابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَ عَلِيلَةٍ رُفِعَ قَبْرُهُ عن الأَرْضِ قَدْرَ شِيْرٍ (٣) . ورَوَى القاسمُ بنُ عمدٍ ، قال : قلتُ لعائشة يا أُمَّهُ اكْشِفِي لى عن قَبْرِ رسولِ اللهِ عَلَيلةٍ وصَاحِبَيْهِ . عمد فكشَفَتْ لى عن ثلاثة قُبُورٍ ، لا مُشْرِفَةٍ ولا لَاطِئةٍ (٤) ، مَبْطُوحَةٍ بِبطْحَاءِ العَرْصَةِ الحَمْرَاءِ . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ (٥) . ولا يُسْتَحَبُّ رَفْعُهُ بأكثر من تُرابِهِ . نَصَّ عليه الحَمْرَاءِ . ورَوَى بإسْنَادِهِ ، عن عُقْبَة بن عَامِرٍ ، أَنَّه قال : « لا يُجْعَلُ في القَبْرِ من التُّرَابِ أَكْثُرُ ممَّا خَرَجَ منه حِينَ حُفِرَ » . ورَوَى الخَلَّالُ ، بإسْنَادِهِ عن جَابِر ، التُّهَ قال : نَهَى رسولُ اللهِ عَلَيْهِ أَنْ يُرَادَ على القَبْرِ على حُفْرَتِهِ (٢) . ولا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ القَبْرِ على حُفْرَتِهِ (٢) . ولا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ القَبْرِ على حُفْرَتِهِ (٢) . ولا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ القَبْرِ على القَبْرِ على حُفْرَتِهِ (١) . ولا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ القَبْرِ

⁽١) في الأصل: « يستحبون » .

⁽٢) في ١ ، م : « فيوفي » .

⁽٣) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يزاد في القبر على أكثر من ترابه لئلا يرتفع جدا ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري ٣ / ٢٠١ . وعزاه الزيلعي أيضا إلى ابن حبان في صحيحه . نصب الراية ٢ / ٣٠٣ .

⁽٤) لاطئة : مستوية على وجه الأرض .

⁽٥) في : باب في تسوية القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٢ .

⁽٦) أخرجه البيهقى ، في : باب لا يزاد في القبر على أكثر من ترابه لئلا يرتفع جدا ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٢٠٠ .

إِلَّا شَيْعًا يَسِيرًا ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيلَةٍ لعليٌّ ، رَضِيَ الله عنه : ﴿ لَا تَدَعْ تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ ، ولا قَبْرًا مُشْرِفًا إلَّا سَوَّيْتَهُ » . رَوَاه مُسْلِمٌ (٧) ، وغيرُه . والمُشْرِفُ ما رُفِعَ كَثِيرًا ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الفَاسِمِ في صِفَةٍ قَبْرِ النَّبِيِّ عَيْلِكُمْ وصَاحِبَيْهِ : لا مُشْرِفَةٍ ، ولا لَاطِلَيَةٍ . وَيُسْتَحَبُّ أَن يُرَشَّ على القَبْرِ ماءٌ لِيَلْتَزِقَ ثُرَابُه ، قال أبو رافِع : سَلَّ رسولُ اللهِ عَلَيْكُ سَعْدًا ، وَرَشَّ على قَبْرِهِ ماءً . رَوَاه ابن مَاجَه (٨) . وعن جَابِرٍ ، أنَّ رسولَ اللهِ عَيْلِيلَةِ رُشَّ على قَبْرِهِ مَاءٌ (٥) . رَوَاهُما الخَلَّالُ جَمِيعًا .

فصل : ولا بَأْسَ بِتَعْلِيمِ القَبْرِ بِحَجَرِ أَو خَشَبَةٍ . قال أحمدُ : لا بَأْسَ أَن يُعَلِّمَ ٣٦/٠ و الرَّجُلُ القَبْرَ عَلَامَةً يَعْرِفُه بها . وقد عَلَّمَ النبيُّ عَلَيْكُ قَبْرَ عَنمانَ / بن مَظْعُونِ . ورَوَى أبو دَاوُدَ (١٠٠) ، بإسْنَادِه عن المُطَّلِب ، قال : لمَّا مَاتَ عثمانُ بنُ مَظْعُونٍ أُخْرِجَ بجنازتِه (١١) ، فَدُفِنَ ، أَمَرَ النبيُّ عَلِيلًا رَجُلًا أَن يَأْتِيهُ بِحَجْرٍ ، فلم يَسْتَطِعْ حَمْلَهُ ، فقامَ رَسولُ الله عَلَيْكُ ، فحَسَرَ عن ذِرَاعَيْهِ ، ثم حَمَلَها ، فَوَضَعَها عند رَأْسِه ، وقال : « أَتَعَلَّمُ^(١٢) بِهَا قَبْرَ أَخِي ، وأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِه » . ورَوَاه ابنُ مَاجَه (١٣) ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، من رِوَايَةِ أَنُس .

⁽٧) في : باب الأمر بتسوية القبور ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في تسوية القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تسوية القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٦٩ . والنسائي ، في : باب تسوية القبور إذا رفعت ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٤ / ٧٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٩٦ ، ٩٦ ، ١٤٥ .

⁽٨) في : باب ما جاء في إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٩٥٥ .

⁽٩) أخرجه البيهقي ، في : باب رش الماء على القبور ووضع الحصباء عليه ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري . 211 / 4

⁽١٠) في : باب في جمع الموتى في قبر والقبر يعلم ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٩ ، ١٩٠ .

⁽١١) في ١، م: « بجنازة » .

⁽١٢) في النسخ : « أعلم » . والمثبت في سنن أبي داود .

⁽١٣) في : باب ما جاء في العلامة في القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٨ .

فصل: وتسنيم القبر أفضلُ من تسطيحه. وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، والتَّوْرِيُّ. وقال الشَّافِعِيُّ: تَسْطِيحُهُ أَفْضَلُ. قال: وبَلَغَنَا أَنَّ رسولَ الله عَلَيْكُ سَطَّحَ قَبْرَ النَّبِيِّ وقال الشَّافِعِيُّ: تَسْطِيحُهُ أَفْضَلُ. قال: وبَلَغَنَا أَنَّ رسولَ الله عَلَيْكُ وأي بكر وعمر اليب والميم (١٤) . وعن القاسِم ، قال: رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ عَلَيْكُ مُسَنَّمًا . مُسَطَّحة . ولنا ، ما رَوَى سُفْيَانُ التَّمَّارُ ، أَنَّه قال: رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ عَلَيْكُ مُسَنَّمًا . وعن الحسنِ مِثْلُه . ولأَنَّ التَسْطِيحَ يُشْبِهُ أَبْنِيَةَ أَهْلِ الدُّنيا ، وهو أَشْبَهُ بِشِعَارِ أَهْلِ البِدَعِ ، فكان مَكْرُوهًا . وحَدِيثُنا أَثْبَتُ مِن حَدِيثِهِم وأَصَحُ ، فكان العَمَلُ به أَوْلَى .

فصل: وسُعِلَ أحمدُ عن الوُقُوفِ على القَبْرِ بعدَ ما يُدْفَنُ ، يُدْعَى لِلْمَيِّتِ ؟ قال : لا بَأْسَ به ، قد وَقَفَ على ، والأَحْنَفُ بنُ قَيْسٍ . ورَوَى أبو دَاوُدَ ((()) ، با سُنَادِهِ عن عثمانَ ، قال : كان النَّبِيُّ عَلَيْتُ إذا دُفِنَ الرَّجُلُ وَقَفَ عليه ، فقال : (اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّنْبِيتَ ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ » . ورَوَى الخَلَّلُ با اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ ، والبُخَارِيُّ ((()) ، ((اعن السَّرِيِّ (()) ، قال : لما حَضَرَتْ با سُنَادِهِ ، ومُسْلِمٌ ((() ، والبُخَارِيُّ ((()) ، ((() عن السَّرِيِّ (()) ، قال : لما حَضَرَتْ عَمْرُو بنَ العَاصِ الوَفَاةُ ، قال : اجْلِسُوا عندَ قَبْرِى قَدْرَ ما يُنْحَرُ جَزَورٌ ، ويُقْسَمُ ، فإنِّى أَسْتَأْنِسُ بكم .

فصل : فأمَّا التَّلْقِينُ بعدَ الدُّفْنِ ، فلم أجِدْ فيه عن أحمدَ شَيْئًا ، ولا أعْلَمُ فيه

⁽¹²⁾ أخرجه الشافعي ، في : كتاب الجنائز . ترتيب المسند ١ / ٢١٥ .

⁽١٥) في : باب ما جاء في قبر النبي عَلِيَهُ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٢٨ .

⁽١٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٦.

⁽١٧) سقط من : الأصل .

⁽١٨) لم يخرجه البخارى ، انظر : تحفة الأشراف ٨ / ١٥٤ ، والفتح الربانى ٨ / ٦٥ ، ٣٤١ / ٣٤١ . وأخرجه مسلم ، في : باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١١٣ ، ١١٣ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٩٩ . (١٩ - ١٩) سقط من : الأصل .

لِلْأَئِمَّةِ قَوْلًا ، سِوَى ما رواهُ الأَثْرَمُ ، قال : قلتُ لأبي عبدِ الله : فهذا الذي يَصْنَعُونَ إِذَا دُفِنَ المَيِّتُ ، يَقِفُ الرَّجُلُ ، ويقول : يا فُلَانُ ابن فُلانةَ (٢٠) ، اذْكُرْ ما فَارَقْتَ عليه ، شَهَادَةَ أَنْ لا إِلْه إِلَّا الله ؟ فقال : ما رَأَيْتُ أَحَدًا فَعَلَ هذا إِلَّا أَهْلَ الشَّام ، حين ماتَ أبو المُغِيرَةِ جاء إنْسَانٌ ، فقال ذاك . قال : وكان أبو المُغِيرَةِ يَرُوى فيه ٢٦/٣ ظ عن أبي بكر / بن أبي مَرْيَم ، عن أشْياخِهم ، أنَّهم كانوا يَفْعَلُونَهُ . وكان ابنُ عَيَّاش (٢١ يَرُوى فيه ٢١ (٢١ ثم قال فيه ٢١) : إنَّما لا يَثْبُتُ (٢٣) عَذَابُ القَبْر . قال القاضي ، وأبو الخَطَّابِ: يُسْتَحَبُّ ذلك. ورَوَيَا فيه عن أبي أَمَامَةَ البَاهِلِيِّ ، أنَّ النَّبيَّ عَلِينَةً ، قال : ﴿ إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ ، فَسَوَّيْتُمْ عَلَيْهِ التَّرَابَ ، فَلْيَقِفْ أَحَدُكُمْ عِنْدَ رَأْسِ قَبْرِه ، ثُمَّ لْيَقُلْ : يَا فَلَانُ ابن فَلاَنة . فَإِنَّهُ يَسْمَعُ (٢١) ولا يُجِيبُ ، ثم لْيَقُلْ : يا فُلَانُ ابن فُلانَةَ . الثَّانِيةَ ، فَيَسْتَوى قَاعِدًا ، ثم لْيَقُلْ : يا فُلانُ ابن فُلانَةَ . فإنَّه يَقُولُ : أَرْشِدْنَا يَرْحَمُكَ اللهُ . ولاكِنْ لَا تَسْمَعُون . فَيَقُولُ : اذْكُرْ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا ، شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُه ، وأنَّكَ رَضيتَ بالله رَبًّا ، وبالإسْلَام دِينًا ، و بمُحَمَّد عَلَيْتُه نَبيًّا ، وبالقُرْآنِ إمَامًا . فَإِنَّ مُنْكَرًا ونكيرًا يَتَأَخَّرُ كُلَّ وَاحِد مِنْهُمَا فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَمَا يُقْعِدُنَا عِنْدَ هَذَا وقَدْ لُقِّنَ حُجَّتَهُ، وَيَكُونُ اللهُ تَعَالَى حُجَّتَهُ (٢٠ دُونَهُمَا) . فقال رَجُلّ : يا رسولَ الله ، فإن لم يَعْرِفْ اسْمَ أُمِّهِ ؟ قال : ﴿ فَلْيَنْسِبْهُ إِلَى حَوَّاءَ ﴾ . رَوَاه ابنُ شَاهِينَ ، ف ﴿ كِتَابِ ذِكْرٍ الموت ، باستاده (٢٦).

⁽۲۰) في م : (فلان) .

⁽۲۱ - ۲۱) في م: (يرويه) .

⁽٢٢-٢٢) سقط من: الأصل.

⁽٢٣) في ١، م: (ثبت).

⁽۲٤) في م : « يسمعه » .

⁽٢٥) في الأصل : « حججه » .

⁽٢٦) وعزاه ابن حجر للطبراني ، انظر : تلخيص الحبير ٢ / ١٣٥ .

فصل: سُئِلَ أَحمدُ عن تَطْبِينِ القُبُورِ. فقال: أرجُو أَنْ لا يكونَ به بَأْسٌ. ورَخَصَ في ذلك الحسنُ ، والشَّافِعِيُّ . ورَوَى أَحمدُ ، بإسْنَادِه عن نَافِعِ ، عن ابنِ عمرَ ، أَنَّه كان يَتَعَاهَدُ قَبْرَ عَاصِمِ بن عمرَ . قال نَافِعٌ : وتُوفِّنَى ابن له وهو غائِبٌ ، فقيدم فسألنا عنه ، فدَلَلْنَاهُ عليه ، فكان يَتَعاهَدُ القَبْرَ ، ويأْمُرُ بإصلاحِه . ورُوِى عن الحسنِ ، عن عبدِ اللهِ بن مسعودٍ ، قال ، قال رسولُ اللهِ عَيْنَةُ : « لَا يَزَالُ المَيِّتُ يَسْمَعُ الْأَذَانَ مَا لَمْ يُطَيِّنُ قَبْرُهُ » . أو قال : « مَا لَمْ يُطُورُ (٢٧) قَبْرُهُ » . أو قال : « مَا لَمْ يُطُورُ (٢٧) قَبْرُهُ » .

فصل: ويُكْرَهُ البِنَاءُ على القَبْرِ، وتَجْصِيصُهُ، والكِتَابَةُ عليه ؛ لما رَوَى مُسْلِمٌ، في ﴿ صَحِيحِه ﴾ (٢٩) ، قال: نَهَى رسولُ اللهِ عَيْقِالِهُ أَن يُجَصَّصَ القَبْرُ، وأَن يُبْنَى عليه ، وأَن يُقْعَدَ عليه . زَادَ التَّرْمِذِيُّ : وأَن يُكْتَبَ عليه . وقال: هذا حَدِيثِ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ولأنَّ ذلك من زِينَةِ الدُّنيَا، فلا حَاجَةَ بالمَيِّتِ إليه. وفي هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على الرُّخْصَةِ في طِينِ القَبْرِ ، لِتَخْصِيصِهِ التَّجْصِيصَ بالنَّهْي . / ونَهَى عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ أَن يُبْنَى على القَبْرِ بآجُرٍّ ، وأوْصَى بذلك . وأوْصَى الأَسْوَدُ بن يَزِيدَ أَن لا عَجْعَلُواعلى قَبْرِي آجُرًّا. وقال إبراهيمُ: كانوايَكُرَهُونَ الآجُرَّ في قُبُورِهِم. وكَرِهَ أَحمدُ أَن لا يَضْرَبُوا على قَبْرِي على القَبْرِ (٣ أَنُسْطَاطٌ ، وأوْصَى أبو هُرَيْرَةَ حين حَضَره الموتُ أَن لا يَضْرَبُوا على قَبْرِي على القَبْرِ (٣ أَنُسْطَاطٌ ، وأوْصَى أبو هُرَيْرَةَ حين حَضَره الموتُ أَن لا يَضْرَبُوا على قَبْرِي أَن اللهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمَالًا .

⁽٢٧) في الأصل: ﴿ يَظُرُ ﴾ .

⁽٢٨) عزاه ابن حجر إلى الديلمي صاحب مسند الفردوس ، عن ابن مسعود مرفوعا . تلخيص الجبير / ٢٨) .

⁽۲۹) أخرجه مسلم ، فى : باب النهى عن تجصيص القبر والبناء عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٦٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية تجصيص القبور والكتابة عليها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى البناء على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٣ . والنسائى ، فى : باب الزيادة على القبر ، وباب البناء على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧١ ، ٧٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ، لى ؟ باب ما جاء فى النهى عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ، لى ؟ ٩٩٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٩٥ ، ٣٣٢ ، ٣٩٩ .

⁽٣٠-٣٠) سقط من : ١ . وفي م : ﴿ حين حضرته الوفاة أن لا يضربوا عليه ﴾ .

فصل: ويُكْرَهُ الجُلُوسُ على القَبْرِ ، والاتُّكَاءُ عليه ، والاسْتِنادُ إليه ، والمَسْئُ عليه ، والتَّغُوطُ بين القُبُورِ ؛ لما تَقَدَّمَ من حديثِ جابِرٍ ، وفي حديثِ أبى مَرْتَدِ الْغَنَويِ : « لا تَجْلِسُواعَلَى القُبُورِ ، ولا تُصَلُّوا إليَّهَا». صَحِيحٌ (("). وذُكِرَ لأحمدَ أنَّ مالِكًا يَتَأُولُ حديثَ النَّبِي عَيِّلِكَ ، أنَّه نَهَى أن يُجْلَسَ على القُبُورِ . أي لِلْحَلاءِ . مالِكًا يَتَأُولُ حديثَ النَّبِي عَيِّلِكَ ، أنَّه نَهَى أن يُجْلَسَ على القُبُورِ . أي لِلْحَلاءِ . فقال : ليس هذا بشيء ، ولم يُعْجِبْه رَأْيُ مالِكٍ . ورَوَى الخَلَّالُ ، بإسْنادِهِ عن عُقْبَةَ بن عَامِرٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ عَيِّلِكَ : « لَأَنْ أَطَأَ عَلَى جَمْرَةٍ ، أو سَيْف ، أَحَبُّ إلَى مَنْ أَنْ أَطَأَ عَلَى جَمْرَةٍ ، أو سَيْف ، أَحبُّ إلَى مَنْ أَنْ أَطَأَ عَلَى خَبْرَ مُسْلِمٍ ، ولَا أُبَالِي أُوسَطَ القُبُورِ قَضَيْتُ حَاجَتِي ، أو سَطَ السُّوقِ » . رَوَاه ابنُ مَاجَه ("") .

فصل: ولا يَجُوزُ اتِّخَاذُ السَّرُجِ على القُبُورِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيْكَ : « لَعَنَ اللهُ رَوَّارَاتِ القُبُورِ ، وَالمُتَّخِذَاتِ عَلَيْهِنَّ المَسَاجِدَ والسَّرُجَ » . رَوَاه أَبو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ """ . وَلَفْظُه : لَعَنَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَ . ولو أُبِيحَ لم يَلْعَنِ النَّبِيُّ عَلَيْكَ مَنْ

⁽٣١) أخرجه مسلم ، فى : باب النهى عن الجلوس على القبر والصلاة إليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٣٦٨ . وأبو داود ، فى : باب فى كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها والصلاة عليها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٠ . والنسائى ، فى : باب النهى عن الصلاة إلى القبر ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٣٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٣٥ .

⁽٣٢) في : باب ما جاء في النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه / ٣٧) في : باب ما جاء في النهي عن المشيء على القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز .

⁽٣٣) لم يروه أبو داود والنسائى بهذا اللفظ: ولعن الله.... ، ، وإنما أخرجه البيهقى بهذا اللفظ، فى: باب ما ورد فى نهيهن عن زيارة القبور ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٧٨ . وقد عزاه بهذا اللفظ الإمام السيوطى إلى أصحاب السنن والمسند من روايات عدة ، ولكن لم نعثر على أى منها . انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٤٣ . وقد أخرجه بلفظ: ولعن رسول الله علي الله على الله الله على أله داود ، من كتاب الجنائز . من كتاب الجنائز ، سنن أبي داود ٢ / ١٩٦ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية أن يتخذ على القبر مسجدا ، من أبواب الصلاة ، ومختصرا فى : باب ما جاء فى كراهية زيارة القبور ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٧ . والنسائى ، فى : باب التغليظ فى اتخاذ السرج على القبور ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٧ . وابن ماجه عنتصرا ، فى : باب ما جاء فى النهى عن زيارة النساء القبور ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه

فَعَلَهُ ، ولأنَّ فيه تَضْبِيعًا لِلْمَالِ في غير فَائِدَةٍ ، وإفْرَاطًا في تَعْظِيمِ الْقُبُورِ أَشْبَهَ تَعْظِيمَ الأَصْنَامِ ، ولا يجوزُ اتَّخَاذُ المَساجِدِ على القُبُورِ لهذا الخَبَرِ ؛ ولأنَّ النَّبِيُّ عَيْقَتُهُ قال : « لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أُنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » . يُحَذِّرُ مثلَ ما صَنَعُوا . مُتَّفَقّ عليه (٣٤) . وقالت عائشةُ : إنما لم يُبْرَزْ قَبْسُ رسولِ اللهِ عَلِيْكِ ، لَشَلَّا يُتَّخَذَ مَسْجِدًا(٥٠) . ولأنَّ تَخْصِيصَ القُبُورِ بالصَّلَاةِ عندَها يُشْبِهُ تَعْظيم الأصْنامِ بالسُّجُودِ لها ، والتَّقَرُّبِ إليها ، وقد رَوَيْنا أنَّ ابْتِدَاءَ عِبَادَةِ الأَصْنَامِ تَعْظِيمُ الأَمْواتِ ، باتِّخَاذِ صُورِهم ، ومَسْجِها ، والصَّلَاةِ عندَها (٢٦) .

فصل : والدُّفْنُ في مَقابِرِ المُسْلِمِينَ أَعْجَبُ إِلَى أَبِي عَبِدِ اللهِ مِن الدُّفْنِ في البُّيُوتِ ؛ / لأنَّه أقَلُّ صَرَرًا على الأحْياء من وَرَثَتِه ، وأشْبَهُ بمَساكِن الآخِرَةِ ، وأكثرُ ۲۷/۳ ظ لِلدُّعاءِ له ، والتَّرَحُمِ عليه . ولم يَزَلِ الصَّحابَةُ والتَّابِعُونَ ومَن بَعْدَهم يُقْبَرُونَ ف الصَّحَارَى . فإن قيل : فالنَّبِيُّ عَلِيلًا قَبْرَ في بَيْتِه ، وقُبرَ صَاحِباهُ معه ؟ قُلْنا : قالت عائشة : إنَّما فُعِلَ ذلك لِعَلَّا يُتَّخَذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا . رَوَاهُ البُّخَارِيُّ (٣٧) . ولأنَّ النَّبِيّ عَلِيْكُ كَانَ يَدْفِنُ أَصْحَابَهُ فِي الْبَقِيعِ ، وَفِعْلُهُ أَوْلَى مِن فِعْلِ غيرِه ، وإنَّما أصْحَابِه رَأُوْا تَخْصِيصَه بذلك . ولأنَّه رُوي : ﴿ يُدْفَنُ الأَنْبِيَاءُ حيثُ يَمُوتُونَ ﴾(٣٨) . وصِيَانَةً له (٣٩) عن كَثْرَةِ الطُّرَّاق ، وتَمْييزًا له عن غَيْره .

^{= 1 / 7 .00} . والإمام أحمد ، في : المستد 1 / 779 . 774 . 774 . ومختصرا في : <math>7 / 774 .. 227 , 227 / 7 , 707

⁽٣٤) تقدم تخريجه في ٢ / ٤٧٤ .

⁽٣٥) انظر مواضع تخريج الحديث السابق عند البخاري ، الموضع الثاني والثالث .

⁽٣٦) يشير المصنف إلى ما رواه البخاري عن ابن عباس ، في : تفسير سورة نوح ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٦ / ١٩٩ .

⁽٣٧) تقدم تخريجه في ٢ / ٤٧٤ .

⁽٣٨) أخرج نحوه ابن ماجه ، في : باب ذكر وفاته ودفنه عَلَيْهُ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه . 071/1

⁽٣٩) في م: (لهم) .

فصل: ويُستَحَبُّ الدَّفْنُ في المَقْبَرَةِ التي يَكْثُرُ فيها الصَّالِحُونَ والشَّهَدَاءُ ؛ لِتَنَالَه بَرَكَتُهم ، وكذلك في البِقَاعِ الشَّرِيفَةِ . وقد رَوَى البُخَارِيُّ ، ومُسْلِمٌ ('') ، بإسْنَادِهِما ، أن موسى عليه السَّلامُ لمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ ، سَأَلَ الله تعالى أن يُدْنِيهُ إلى الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ رَمْيَةً بحَجَرٍ ، قال النَّبِيُّ عَلَيْكِ : « لو كُنْتُ ثَمَّ لأَرْبُتُكُمْ قَبْرَهُ عِنْدَ الْكَثِيبِ الْأَحْمَرِ » .

فصل: وجَمْعُ الأقارِبِ في الدَّفْنِ حَسَنَّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ لمَّا دَفَنَ عَبَانَ بَنَ مَطْعُونٍ: « أَدْفِن إلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِن أَهْلِه » (١٠٠). ولأنَّ ذلك أَسْهَلُ لِزِيَارَتِهم ، وأَكْثَرُ لِلتَّرَحُمِ عليهم . ويُسَنُّ تَقْدِيمُ الأَبِ ثَم مَن يَلِيه في السِّنِّ والفَضِيلَةِ ، إذا أَمْكَنَ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ دَفْنُ الشَّهِيدِ حيثُ قُتِلَ. قال أحمدُ: أمَّا القَتْلَى فعلَى حديثِ جابِرٍ، أنَّ النَّبِيَ عَلَيْكُ ، قال: « ادْفِنُوا القَتْلَى فِي مَصَارِعِهِمْ »(٢٠). ورَوَى ابنُ مَاجَه (٢٠) ، أنَّ رسولَ الله عَلَيْكُ أَمَرَ بِقَتْلَى أُحُدِ أَن يُرَدُّوا إلى مَصَارِعِهِمْ . فأمًا غيرُهم فلا يُنقَلُ المَيِّتُ من بَلَدِه إلى بَلَدٍ آخَرَ ، إلَّا لِغَرَض صَجِيجٍ . وهذا فأمًا غيرُهم فلا يُنقَلُ المَيِّتُ من بَلَدِه إلى بَلَدٍ آخَرَ ، إلَّا لِغَرَض صَجِيجٍ . وهذا مَدْهَبُ الأُوزاعِيِّ ، وابنِ المُنْذِرِ . قال عبدُ الله ابن أبى مُلَيْكَةَ : تُوفِّى عبدُ الرحمنِ بن أبى مُلَيْكَة : تُوفِّى عبدُ الرحمنِ بن أبى بكرٍ بالحَبشَةِ ، فحُمِلَ إلى مَكَّة ، فدُفِنَ ، فلمَّا قَدِمَتْ عائشةُ أَتَتْ قَبْرَهُ ، ثم

⁽٤٠) أخرجه البخارى ، فى : باب من أحب الدفن فى الأرض المقدسة أو نحوها ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١١٣ ، ومسلم ، فى : باب من فضائل موسى عَلَيْكُ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٨٤ ، ١٨٤٣ ، ١٨٤٣ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب نوع آخر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٦٩ ، ٣١٥ .

⁽٤١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٣٦ .

⁽٤٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الميت يحمل من أرض إلى أرض وكراهة ذلك ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٠ . والنسائي ، في : باب أين يدفن الشهيد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٩٨ ، ٣٩٨ .

⁽٤٣) انظر : تخريج الحديث السابق .

قالت: والله لو حَضَرْتُكَ ما دُفِنْتَ إِلَّا حيثُ مُتَّ ، ولو شَهِدْتُكَ ما زُرْتُكَ (أُنَّ). ولأنَّ ذلك أَخَفُ لِمُؤْنَتِه وأسْلَم له من التَّغْيِيرِ . / فأمَّا إنْ كان فيه غَرَضٌ صَحِيحٌ ٢٨/٥ ولأنَّ ذلك أَخَدَى بَأْسًا . وسُئِلَ جَازَ . وقال أحمد : ما أعْلَمُ بِنَقْلِ الرَّجُلِ يَمُوتُ في بَلَدِهِ إلى بَلَدٍ أُخْرَى بَأْسًا . وسُئِلَ الزُّهْرِيُّ عن ذلك ، فقال : قد حُمِلَ سعدُ بن أبى وَقَاصٍ ، وسَعِيدُ بن زيدٍ ، من العقيقِ إلى المَدِينَةِ . وقال ابنُ عُينْنَة : ماتَ ابنُ عمرَ هنا ، فأوْصَى أن لا يُدْفَنَ هاهُنا ، وأن يُدْفَنَ بِسَرِفٍ (٥٠٠) .

فصل: وإذا تَنَازَعَ اثْنَانِ من الوَرَثَةِ ، فقال أَحَدُهما : يُدْفَنُ في المَقْبَرَةِ المُسَبَّلَة ، وإذا الآخر : يُدْفَنُ في مِلْكِهِ . دُفِنَ في المُسبَّلَة ، لأَنَّه لا مِنَّة فيه ، وهو المُسبَّلَة . وقال الآخر : يُدْفَنُ في مِلْكِه بالكَفَنِ ، قُدِّمَ قُولُ مَن قال نَكْفِنُه من أَقَلُ ضَرَرَهُ على الوَارِثِ بِلمُحُوقِ المِنَّةِ ، وتَكْفِينُهُ من مالِه قليلُ الضَّررِ . مِلْكِه ؛ لأَنَّ ضَرَرَهُ على الوَارِثِ بِلمُحُوقِ المِنَّةِ ، وتَكْفِينُهُ من مالِه قليلُ الضَّررِ . وسُعِلَ أحمدُ عن الرَّجُلِ يُوصِي أَن يُدْفَنَ في دَارِهِ . قال : يُدْفَنُ في المَقابِرِ مع المُسلِمِينَ ، وإن دُفِنَ في دَارِهِ أَضَرَّ بِالوَرَثِةِ . وقال : لا بَأْسَ أَن يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ المُصْرِعَ قَبْرِه ، ويُوصِي أَن يُدْفَنَ فيه ، فَعَلَ ذلك عَثانُ بنُ عَفانَ ، وعائشةُ ، وعمرُ ابن عبدِ العزيزِ ، رَضِيَ اللهُ عنهم .

فصل : إذا تَشَاحٌ (٢٠) اثْنَانِ في الدَّفْنِ في المَقْبَرَةِ المُسَبَّلَة ، قُدِّمَ أَسْبَقُهما ، كما لو تنازَعَا في مَقاعِدِ الأَسْواقِ ، ورِحابِ المَساجِدِ ، فإن تَساوَيَا أُقْرِعَ بَيْنَهما .

فصل : وإنْ تَيَقَّنَ أَن المَيِّتَ قد بَلِيَ وصَارَ رَمِيمًا ، جازَ نَبْشُ قَبرِه ، وَدَفْنُ غَيْرِه

⁽٤٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى زيارة القبور للنساء ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى 1 < 0.00 . 1 < 0.00 . والبيهقى ، فى : باب من كره نقل الموثى من أرض إلى أرض ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى 1 < 0.00 . وعبد الرزاق ، فى : باب 1 < 0.00 ينقل الرجل من حيث يموت ، من كتاب الجنائز . المصنف 1 < 0.00 .

⁽٤٥) سرف : موضع على ستة أميال من مكة . معجم البلدان ٣ / ٧٧ .

⁽٤٦) في م : « تنازع » .

فيه . وإن شَكَّ في ذلك رَجَعَ إلى أَهْلِ الخِبْرَةِ . فإنْ حَفَرَ ، فَوَجَدَ فيها عِظَامًا دَفَنَها ، وحَفَر في مَكَانٍ آخَر . نَصَّ عليه أَحمدُ (٢٤٧) ، واسْتَدَلَّ بأنَّ كَسْرَ عَظْمِ المَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الحَيِّ . وسُئِلَ أَحمدُ عن المَيِّتِ يُخْرَجُ من قَبْرِهِ إلى غَيْرِه . فقال : إذا كان شيَّ يُؤْدِيهِ ، قد حُوِّلَ طَلْحَةُ ، وحُوِّلَتْ عائشةُ . وسُئِلَ عن قَوْمِ فقال : إذا كان شيَّ يُؤْدِيهِ ، قد حُوِّلَ طَلْحَةُ ، وحُوِّلَتْ عائشةُ . وسُئِلَ عن قَوْمِ دُوْنُوا في بَساتِينَ ومَواضِعَ رَدِيعَة . فقال : قد نَبَشَ مُعَاذٌ امْرَأَتُهُ ، وقد كانت كُفِنَتْ في خُلْقَانٍ فَكَفَنَهَا . ولم يَرَ أبو عبد الله بَأْسًا أن يُحَوَّلُوا .

• ٣٧ - مسألة ؛ قال : (ومَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى القَبْرِ)

/ وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ مَن فَاتَتْهُ الصلاةُ على الجِنازَةِ ، فلَه أَنْ يُصَلِّى عليها ، مالم تُدْفَنْ ، فإن دُفِنَتْ ، فلهَ أَن يُصَلِّى (اعلى القَبْرِ) إلى شَهْرٍ . هذا قولُ أكْثرِ أهْلِ العِلْمِ مِن أَصْحابِ النَّبِيِّ عَلِيْلِهُ وغَيْرِهِم ، رُوِى ذلك عن أَبى موسى ، وابنِ عمر ، العِلْمِ مِن أَصْحابِ النَّبِيِّ عَلَيْلِهُ وغَيْرِهِم ، رُوِى ذلك عن أَبى موسى ، وابنِ عمر ، وعائشة ، رَضِيَ الله عنهم . وإليه ذَهَبَ الأوْزاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ . وقال النَّخَعِيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، ومالِكُ ، وأبو حنيفة : لا تُعَادُ الصَّلَاةُ على المَيِّبِ ، إلَّا لِلْوَلِيِّ إذا كان غَائِبًا ، ولا يُصلَّى على القَبْرِ إلَّا كذلك ، ولو جَازَ ذلك لَكانَ قَبْرُ النَّبِيِّ عَلِيْكُ يُصلَّى على المَيْبِ ، فقال : عليه في جَمِيعِ الأعْصارِ . ولَنا ، ما رُوِى أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ ذَكَرَ رَجُلًا مَاتَ ، فقال : عليه في جَمِيعِ الأعْصارِ . ولَنا ، ما رُوِى أَنَّ النَّبِيِّ عَلِيْكُ ذَكَرَ رَجُلًا مَاتَ ، فقال : هذَكُو رَبُعًا مَاتَ ، فقال : هِ فَذُلُونِي على قَبْرِهِ » فَأَتَى قَبْرُهُ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ . مُتَفَقِّ عليه أَن . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، ولَهُ مَرَّ مع النَّبِيِّ عَلِيْكُ على قَبْرِهِ » فَأَتَى قَبْرُهُ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ . مُتَفَقِّ عليه (") . قال أحمدُ ، رَحِمَهُ أَنَّه مَرَّ مع النَّبِيِّ عَلِيْكُ على قَبْرِ مَنْبُوذٍ ، فأَمَّهُمْ وصَلَّوا خَلْفَه (") . قال أحمدُ ، رَحِمَهُ

BYA/T

⁽٤٧) سقط من: الأصل.

⁽١-١) في الأصل: ﴿ عليها ﴾ .

⁽٢) أخرجه البخارى ، ف : باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيدان ، من كتاب الصلاة ، وف : باب الإذن بالجنازة ، وباب الصلاة على القبر بعدما يدفن ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١ / ٢٥٩ . كا ٢ / ٩٢ ، ٩٢ . ومسلم ، ف : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٥٩ . وابن ماجه ، أخرجه أبو داود ، ف : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٩ . وابن ماجه ، ف : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٠ . والإمام أحمد ، ف : المسند ٢ / ٣٥٣ ، ٨٨٨ .

⁽٣) أخرجه بألفاظ مختلفة، البخاري ، في : باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل... إلخ ، من كتاب=

الله : ومَن يَشُكُ (٤) في الصَّلَاةِ على القَبْرِ ! يُرْوَى عن النَّبِيِّ عَلِيْكُ من سِتَّةِ وُجُوهِ كُلُه : ومَن يَشُكُ (٤) في القَبْرِ ، كَالْوَلِيِّ ، وقَبْرُ كَلُها حِسَانٌ . ولأنَّه من أهْلِ الصلاةِ ، فيُسنُّ له الصلاةُ على القَبْرِ ، كَالْوَلِيِّ ، وقَبْرُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ لا يُصَلَّى على القَبْرِ بعدَ شَهْرٍ .

فصل: ومَن صَلَّى مَرَّةً فلا يُسَنُّ له إعَادَةُ الصلاةِ عليها. وإذا صُلِّى على الجِنازَةِ مَرَّةً لم تُوضَعْ لأَحَدِ يُصَلِّى عليها. قال القاضى: لا يَحْسُنُ بعدَ الصَّلَاةِ عليه، وَيُبَادَرُ بِدَفْنِه، فإن رُجِى مَجِىءُ الوَلِى أُخِّرَ إلى أن يَجِىءَ، إلَّا أن يُخافَ تَغَيُّرهُ. وَيُبَادَرُ بِدَفْنِه، فإن رُجِى مَجِىءُ الوَلِى أُخِّرَ إلى أن يَجِىءَ، إلَّا أن يُخافَ تَغَيُّرهُ. قال ابنُ عَقِيلٍ: لا يُنتَظَرُ به أحد ؛ لأنَّ النَّبِي عَلِيلِهِ قال في طَلْحَةَ بن البَرَاءِ: (اعْجَلُوا بِهِ ، فَإِنَّه لَا يَنْبَغِى لِجِيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانَى أَهْلِهِ »(٥). فأمَّا مَن أَدْرَكَ الجِنازَةَ مِمَّنْ لم يُصَلِّى ، فله أن يُصَلِّى عليها ، فَعَلَ ذلك على ، وأنس ، وسَلْمانُ (١) بن رَبِيعَة ، وأبو حَمْزَة (٧) ، ومَعْمَرُ بنُ سُمَيْر (٨).

فصل : ويُصلَّى على القَبْرِ ، وتُعَادُ الصلاةُ عليه قَبْلَ الدُّفْنِ جَمَاعَةً وفُرَادَى .

⁼ الأذان ، وفى : باب الإذن بالجنازة ، وباب الصفوف على الجنازة ، وباب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز ، وباب سنة الصلاة على الجنائز ، وباب الصلاة على الجنائز ، وباب الصلاة على القبر بعدما يدفن ، وباب الله على الجنائز . صحيح البخارى ١ / ٢١٧ ، ٢ / ٩٢ ، ٩٠ ، ١ ، ١١٠ ، ١

⁽٤) في ١، م: وشك ، .

⁽٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٦ .

⁽٦) في ١ ، م : ﴿ وَسَلَّيْمَانَ ﴾ .

وهو سلمان بن ربيعة بن يزيد الباهلي ، سلمان الخيل ، يقال إن له صحبة ، قتل سنة محمس وعشرين . تهذيب التهذيب ٤ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

⁽٧) أبو حمزة عيسى بن سلم الحمصى ، ثقة صدوق . ذكر ابن حجر أن له عند مسلم حديث عوف بن مالك في الصلاة على الجنازة . تهذيب التهذيب ٨ / ٢١١ .

⁽٨) لم نجده .

نَصَّ عليهما أحمدُ ، وقال : وما بَأْسٌ بذلك ، قد فَعَلَهُ عِدَّةٌ من أَصْحَابِ رسولِ اللهِ ٢٩/٣ عَلِيْتُكُمْ . وفي حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : انْتَهَى النَّبِيُّ عَلَيْتُكُمْ / إلى قَبْرٍ رَطْبٍ ، فَصَفُّوا خَلْفَهُ ، وكَبَّر أَرْبَعًا . مُتَّفَقّ عليه (٩) .

فصل : وتجوزُ الصَّلاةُ على الغائِب في بَلَدٍ آخَرَ بِالنِّيَّةِ ، فَيَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ ، ويُصلِّي عليه كصَلَاتِه على حَاضِرٍ ، وسَوَاءٌ كان المَيِّتُ في جِهَةِ القِبْلَةِ أو لم يكنْ ، وسَوَاءٌ كان بين البَلَدَيْنِ مسافَةُ القَصْرِ أو لم يكنْ . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال مالِكٌ ، وأبو حنيفةَ : لا يجوزُ . وحَكَى ابنُ أبي موسى ، عن أحمدَ رِوَايَةً أُخْرَى كَقُوْلِهِما ؛ لأنَّ مِن شَرْطِ الصَّلَاةِ على الجِنازَةِ حُضُورَهَا ، بدَلِيل مالو كان في البَلَدِ لم تَجُز الصلاةُ عليها مع غَيْبَتِها عنه . ولَنا ، ما رُويَ عن النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، أنَّه نَعَى النَّجَاشِيُّ صَاحِبَ الحَبَشَة اليومَ الذي ماتَ فيه ، وصَلَّى بهم بالمُصلَّى ، فكَبَّرَ عليه أَرْبَعًا . مُتَّفَقّ عليه (١٠) . فإن قيل : فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيُّ عَيْنِكُ زُويَتْ لِهِ الأَرْضُ ، فأَرِيَ الجِنَازَةَ . قُلْنا : هذا لم يُنْقَلْ ، ولو كان لأخْبَرَ به ، ولَنا أن نَقْتَدِيَ بالنَّبِيِّ عَلِيْكُ ما لم يَثْبُتْ ما يَقْتَضِي اخْتِصاصَهُ ، ولأنَّ المَيِّتَ مع البُعْدِ لا تجوزُ الصلاةُ عليه وإن رُئِيَ ، ثم لو رَآهُ النَّبِيُّ عَلِيلًا لَا خَتَصَّتِ الصلاةُ به ، وقد صَفَّ النَّبِيُّ عَلِيلًا فَصَلَّى بهم . فإن قيل : لم يَكُنْ بِالحَبَشَةِ مَن يُصَلِّي عليه . قُلْنا : ليس هذا مَذْهَبَكُم ، فإنَّكُم لا تُجِيزُونَ الصلاةَ على الغَرِيقِ ، والأسيرِ ، ومَن ماتَ بِالْبَوَادِي ، وإن كان لم يُصلُّ عليه ، ولأنَّ هذا بَعِيدٌ ؛ لأنَّ النَّجاشِيُّ مَلِكُ الحَبَشَةِ ، وقد أَسْلَمَ وظهَرَ (١١) إسْلامُه ، فيبْعُدُ أَن يكونَ لم يُوافِقْهُ أَحَدٌ يُصَلِّي عليه .

فصل : فإنْ كان المَيِّتُ في أَحَدِ جَانِبَي البَلَدِ لم يُصلِّ عليه مَن في (١١٠ الجانِب

⁽٩) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٤ .

⁽١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢١ .

⁽۱۱) في ١، م: (وأظهر ١.

⁽١٢) سقط من: ١، م.

الآخر . قال : وهذا الْحتِيارُ أبي حَفْصِ البَرْمَكِيّ ؛ لأنَّه يُمْكِنُه الحُضُورُ لِلصلاة عليه ، أو على قَبْرِه ، وصَلِّى أبو عبد اللهِ بنُ حامِدٍ على مَيِّتٍ ماتَ(١٣) في أَحَدِ جَانِبَيْ بَغْدَادَ ، وهو في الجَانِبِ الآخرِ ؛ لأنَّه غَائِبٌ ، فجازَتِ الصلاةُ عليه ، كالغَائِب في بَلَدٍ آخَرَ ، وهذا مُنْتَقِضٌ (^{١٤)} بما إذا كان معه في هذا الجَانِبِ .

فصل : وتَتَوَقَّفُ الصلاةُ على الغائِبِ بِشَهْرٍ ، كالصلاةِ على القَبْرِ ؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ / بَقَاوُّهُ مِن غير تَلَاش أَكْثَرَ من ذلك . وقال ابنُ عَقِيلٍ ، في أَكِيلِ السَّبْعِ ، والمُحْتَرِقِ بالنَّارِ : يَحْتَمِلُ أَنْ لا يُصَلَّى عليه ؛ لِذَهابِهِ ، بِخِلَافِ الضَّائِعِ والغريقِ ؛ فإنَّه قد بَقِيَ منه ما يُصلِّي عليه ، (١٥ ويُصلِّي عليه ١٥) إذا غَرِقَ (١١٦) قبلَ العُسْلِ ، كالغَائِبِ في بَلَدٍ بَعِيدٍ ؛ لأنَّ الغُسْلَ تَعَذَّرَ لِمَانِعٍ ، أَشْبَهَ الحَيَّ إذا عَجَزَ عن الغُسْلِ والتَّيَمُّمِ ، صَلَّى على حَسَب حالِه .

٣٧١ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ كَبَّرَ الْإِمَامُ خَمْسًا كَبَّرَ بِتَكْبِيرِهِ ﴾

لا يَخْتَلِفُ المذهبُ أنَّه لا يجوزُ الزِّيادَةُ على سَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، ولا النَّقْصُ(١) مِن أَرْبَعٍ ، والأَوْلَى أَرْبَعٌ لا يُزادُ عليها ، واخْتَلَفتِ الرِّوَايَةُ فيما بينَ ذلك ، فظاهِرُ كلام الْخِرَقِيِّ أَنَّ الإمامَ إذا كَبَّرَ خَمْسًا تَابَعَهُ المَأْمُومُ ، ولا يُتابعُه في زيادَةٍ عليها . رَوَاهُ الأَثْرُمُ عن أَحْمَدَ . ورَوَى حَرْبٌ عن أحْمَدَ ، إذا كَبَّرَ خَمْسًا ، لا يُكَبِّرُ معه ، ولا ّ يُسَلِّمُ إِلَّا مِعِ الإِمامِ . قال الخَلَّالُ : وكلُّ مَن رَوَى عن أبي عبدِ الله يُخَالِفُه . ومِمَّنْ لم يَرَ مُتابَعَةَ الإِمامِ في زِيَادَةٍ على أَرْبَعٍ ؛ الثَّوْرِيُّ ، ومالِكٌ ، وأبو حنيفةَ ، والشَّافِعِيُّ .

۲۹/۳

⁽١٣) سقط من: الأصل.

⁽١٤) في ١، م: ﴿ مُختص ١ .

⁽١٥ - ١٥) سقط من: الأصل.

⁽١٦) في ا، م: «عرف ».

⁽١) في ا،م: ﴿ أَنقَصِ ﴾ .

والْحَتَارَهَا ابنُ عَقِيلٍ ؛ لأنَّهَا زيادَةٌ غيرُ مَسْنُونَةٍ لِلْإِمامِ ، فلا يُتَابِعُهُ المَأْمُومُ فيها ، كَالْقُنُوتِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى . ولَنا ، ما رُويَ عن زيدِ بن أَرْقَمَ ، أنَّه كَبَّرَ على جنازَةٍ خَمْسًا ، وقال : كان النَّبُّي عَلِيْكُ يُكَبُّرُها . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وسَعِيدُ بن مَنْصُورٍ ، وغيرُهما(٢) . وفي رَوَايَةِ سَعِيدِ : فَسُئِلَ عَن ذلك ، فقال : سُنَّةُ رَسُولِ الله عَلَيْكِمْ . وقال سَعِيدٌ : ثنا خالِدُ بن عبدِ الله ، عن يحيى الجَابريِّ ، عن عيسى مَوْلَى لِحُذَيْفَةَ ، أَنَّه كَبَّرُ على جَنَازَةٍ خَمْسًا ، فقِيلَ له ، فقال : مَوْلاَى وَوَلِيُّ نِعْمَتِي صَلَّى على جَنَازَةٍ وكَبَّرَ عليها خَمْسًا . وذَكَرَ حُذَيْفَةُ أَنَّ النَّبَيُّ عَلِيلِكُمْ فَعَلَ ذلك (٢) . ورَوَى بإسْنَادِهِ ، أَنَّ عليًّا صَلَّى على سَهْل بن حُنَيْفِ ، فكَبَّر عليه خَمْسًا . وكان أصْحابُ مُعَاذٍ يُكَبِّرُونَ على الجَنَائِزِ خَمْسًا . ورَوَى الخَلَّالُ ، بإسْنادِه عن عمر بن الخَطَّابِ ، قال : كُلُّ ذلك قد كان ، أَرْبَعًا ، وخَمْسًا ، وأَمَرَ النَّاسَ بأَرْبَع . قال ٣٠/٣ أَحْمُدُ: فِي إِسْنَادِ حديثِ / زيد بن أَرْقَمَ : إِسْنَادٌ جَيِّدٌ ، رَوَاهُ شُعْبَةُ عن عَمْرو بن مُوَّةَ ، عن عبدِ الرحمنِ بن أبي لَيْلَى ، عن زيدِ بن أَرْقَمَ . ومَعْلُومٌ أن المُصَلِّينَ معه كانوا يُتَابِعُونَهُ . ورَوَى الأَثْرَمُ ، عن عليٍّ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه كان يُكَبِّرُ على أصْحابِ رسولِ اللهِ عَلِيلَةِ غيرِ أَهْلِ بَدْرِ خَمْسًا ، وعلى سَائِرِ النَّاسِ أَرْبَعًا (٤) . وهذا

⁽٢) أخرجه مسلم ، ف : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٥٩ . كما أخرجه أبو داود ، ف : باب التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٧ . والترمذي ، ف : باب ما جاء في التكبير على الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٣٩ . والنسائي ، في : باب عدد التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من كبر خمسا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، . ٣٧٢ . ٣٧١

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنازة خمسا ، من كتاب الجنائز . المصنف . T.T / T

⁽٤) أخرجه الدارقطني ، في : باب التسلم في الجنازة واحد والتكبير أربعا وخمسا وقواءة الفاتحة ، من كتاب الجنائز . سنن الدارقطني ٢ / ٧٣ . والبيهقي ، في : باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ١٣٧ . وابن أبي شيبة ، في : باب بن كان يكبر على الجنازة خمسا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣. / ٣٠٣ .

أَوْلَى ممّا ذَكَرُوهُ . فأمّا إِنْ زَادَ الإِمامُ عن خَمْس ، فعن أَحمدَ أنّه يُكَبِّرُ مع الإِمامِ إِلَى سَبْع ، ثم سَبْع . قال الخَلَّالُ : ثَبَتَ القَوْلُ عن أَبِي عبدِ اللهِ أنّه يُكبِّرُ مع الإِمامِ إِلَى سَبْع ، ثم لا يُزَادُ على سَبْع ، ولا يُسَلِّمُ إِلّا مع الإِمامِ . وهذا قولُ بكرِ بن عَبْدِ الله المُزنِيِّ . لا يُزَادُ على سَبْع ، ولا يُسَلِّمُ إِلّا مع الإِمامِ . وهذا قولُ بكرِ بن عَبْدِ الله المُزنِيِّ . ووَجُهُ وقال عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ : كَبِّرُ ما كَبَّرُ إِمَامُكَ ، فإنَّه لا وَقْتُ ولا عَددٌ (°) . ووَجُهُ ذلك ما رُوِي ، أَنَّ النَّبِي عَلِيلِهُ كَبَرُ على حَمْزَةَ سَبْعًا . رَوَاهُ ابنُ شَاهِينَ (٢) . وكبَر على على على سَهْلِ بن حُنيف سِتًا ، وقال : إنّه على على على على سَهْلِ بن حُنيف سِتًا ، وقال : إنّه بَدْرِيِّ (^) . وَرُوِي أَنَّ عمرَ ، رَضِي اللهُ عنه ، جَمَع الناسَ فاسْتَشَارَهُم ، فقال بَعْضُهم : كَبَرَ النَّبِيُّ عَلِيلَةً سَبْعًا . وقال بَعْضُهم : خَمْسًا . وقال بَعْضُهم : أَرْبَعًا . فَعَل المَحْمُ عمرُ النَّاسَ على أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وقال : هو أَطُولُ الصلاةِ (*) . وقال الحَكَمُ بن فَجَمَع عمرُ النَّاسَ على أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وقال : هو أَطُولُ الصلاةِ (*) . وقال الحَكَمُ بن غَيْبَةَ (' ') : إِنَّ عليًا ، رَضِي اللهُ عنه ، صَلَّى على سَهْلِ بن ' حُنيف ، فكبَر عليه عَنْهُ م ن فكبَر عليه فَكَبَرَ عليه ، فكَبْر عليه عَنْهُ بن أَنَّ عَلَيْه ، وَمَنِي اللهُ عنه ، صَلَّى على سَهْل بن (' ') حُنيف ، فكبَر عليه فَتَنْهَ (' ') : إِنَّ عليًا ، رَضِي اللهُ عنه ، صَلَّى على سَهْل بن (' ') حُنيف ، فكبَر عليه

⁽٥) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٨١ . وابن أبى شيبة ، فى : باب من كان يكبر على الجنازة خمسا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٣ . (٦) وأخرجه البيهقى ، فى : باب من زعم أن النبى عَلَيْتُ صلى على شهداء أحد ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ١٣ .

⁽٧) أخرجه البهقى ، فى : باب من ذهب فى زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٣٦ . وابن أبى شيبة ، فى : باب من كان يكبر على الجنائة سبعا وخمسا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٤ . وقال صاحب السنن : هكذا روى وهو غلط لأن أبا قتادة رضى الله عنه بقى بعد على رضى الله عنه مدة طويلة ا. هـ . وقد أورده ابن كثير فى ذكر من توفى سنة أربع وخمسين . البداية والنهاية ٨ / ٦٨ . أما ابن حجر فقد رجح تأخر وفاته . تهذيب التهذيب ١٦ / ٢٠٤ ، الإصابة ٧ / ٣٣٧ . (٨) أخرجه البيهقى ، فى : باب من ذهب فى زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . المسنف الكبرى ٤ / ٣٦ . وعبد الرزاق ، فى : باب التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٢٨١ . وابن أبى شيبة ، فى : باب ما قالوا فى التكبير على الجنازة من كبر أربعا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠١ .

⁽٩) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في التكبير على الجنازة من كبر أربعا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٠٢/٣ .

⁽١٠) الحكم بن عتيبة الكندى مولاهم ، ثقة ثبت فقيه ، ولد سنة خمسين ، وتوفى سنة ثلاث عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٢ / ٤٣٢ – ٤٣٤

⁽١١) سقط من: ١، م.

سِتًّا ، وَكَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى أَهْلِ بَدْرِ خَمْسًا وسِتًّا وسَبْعًا . فإن زادَ على سَبْعِ لم يُتَابِعُهُ . نَصَّ عليه أحمدُ . وقال ، في رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : إِنْ زَادَ على سَبْعٍ يَنْبَغِي أَنْ يُسَبَّحَ به ، ولا أعلم أحدًا قال بالزِّيَادَةِ على سَبْعِ إلا عبدَ الله بن مسعودٍ ؛ فإنَّ عَلْقَمَةَ رَوَى أنَّ أصْحابَ عبد الله قالوا له : إنَّ أصْحابَ مُعَاذٍ يُكَبِّرُونَ على الجَنَائِز خَمْسًا ، فلو وَقَّتَّ لنا وَقْتًا . فقال : إذا تَقَدَّمَكم إمامٌ (١٢) فَكَبُّرُوا ما يُكَبُّرُ ، فإنَّه لا وَقْتٌ ولا عَدَدٌ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، والأثْرَمُ . والصَّحِيحُ أنَّه لا يُزَادُ على سَبْعِ ؛ لأنَّه لم يُنْقَلْ ذلك مِن فِعْلِ النَّبِيِّ عَلِيِّكُم ، ولا أَحَدٍ من أصْحابه (١٣) ، ولكن لا يُسلِّمُ حتى يُسلِّمَ إمامُه . قال ابنُ عَقِيلِ : لا يَخْتَلِفُ قُولُ أَحْمَدَ إذا كَبَّرَ الإمامُ زِيادَةً على أَرْبَعِ ، أنَّه لا يُسَلِّمُ قبلَ إمامِه ، على الرُّوايَاتِ الثَّلَاث ، بل يَتْبَعُه ويَقِفُ فَيُسَلِّمُ معه . قال الخَلَّال : ٣٠/٣ العَمَلُ في نَصِّ قَوْلِه ، وما ثَبَتَ عنه ، أنَّه / يُكَبِّرُ ما كَبَّرَ الإمامُ إلى سَبْع ، وإن زَادَ على سَبْعِ فلًا ، ولا يُسلِّمُ إلَّا مع الإمام . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ، في أنَّه لا يُسلِّمُ قبل إِمَامِه . وقال النَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفةَ : يَنْصَرفُ ، كما لو قامَ الإمامُ إلى خَامِسَةِ ، فَارَقَهُ ، ولم يَتْتَظِرْ تَسْلِيمَهُ . قال أبو عبدِ الله : ما أَعْجَبَ حالَ الكُوفِيِّينَ ، سُفْيَانُ يَنْصَرفُ إذا كَبَّرُ الخامِسَةَ ، والنَّبيُّ عَيِّكَ كَبَّر خَمْسًا ، وفَعَلَهُ زَيْدُ بنُ أَرْقَمَ وحُذَيْفَةُ ، وقال ابنُ مسعود : كُبُّر ما كُبُّر إمَامُكَ . ولأنَّ هذه زيادَة قَوْلٍ مُخْتَلَفٍ فيه ، فلا يُسَلُّمُ قبلَ إمامِه إذا اشْتغَل به ، كما لو صلَّى خلفَ مَن يَقْنُتُ في صَلَاةٍ يُخالفُه الإمامُ (١٠٠) في القُنُوتِ فيها . ويُحَالِفُ ما قَاسُوا عليه من وَجْهَيْن : أحدُهما ، أنَّ الرَّكْعَةَ الخَامِسَةَ لا خِلافَ فيها . وَالثاني ، أنَّها فِعْلُ ، والتَّكْبِيرَةُ الزَّائِدَةُ بِخِلَافِها ، وكل تَكْبيرَةٍ قُلْنا يُتَابِعُ الإمامُ فيها فله فِعْلُها ، ومالا فَلا .

فصل : والأَفْضَلُ أن لا يَزِيدَ على أَرْبَعٍ ؛ لأنَّ فيه خُرُوجًا من الخِلافِ ، وأَكْثَرُ

⁽١٢) في م : ﴿ إِمامكم ، .

⁽١٣) في م: ٥ الصحابة ٥.

⁽١٤) في ١ : ﴿ المَأْمُومِ ﴾ .

أَهْلِ العِلْمِ يَرُوْنَ التَّكْبِيرَ أَرْبَعًا ؛ منهم عمرُ وابْنُه ، وزيدُ بن ثابِتٍ ، وجابِرٌ ، وابنُ أَبِي اَوْفَى ، والحسنُ بن عليِّ ، والبَرَاءُ بنُ عازِبٍ ، وأبو هُرَيْرَةَ ، وعُقْبَةُ بن عامِرٍ ، وابنُ الحَنفِيَّةِ ، وعَطَاءٌ ، والأُوْزَاعِيُّ . وهو قَوْلُ مالِكٍ ، وأبى حنيفة ، والتَّوْرِيِّ ، والسَّافِعِيِّ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كَبَرَ على النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا . مُتَفَقِّ عليه (١٠٥ . وكَبَرَ على والشَّافِعِي ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ كَبَرَ على النَّجَاشِي أَرْبَعًا . مُتَفَقِّ عليه (١٥٠ . وكَبَرَ على والشَّافِعِي ؛ ولأَنَّ أَكْثَرَ الفَرَائِضِ لا تَزِيدُ على قَبْرِ بعدَ ما دُفِنَ أَرْبَعًا . وجَمَعَ عمرُ النَّاسَ على أَرْبَعٍ . ولأَنَّ أَكثَرَ الفَرَائِضِ لا تَزِيدُ على الجِنَازَةِ ثَبْرِ بعدَ ما دُفِنَ أَرْبَعًا . وجَمَعَ عمرُ النَّاسَ على أَرْبَعٍ . ولأَنَّ أَكثَرَ الفَرَاثِضِ لا تَزِيدُ على الجِنَازَةِ لا تُلْكُ ، ولا يَجوزُ النُقْصَانُ منها . ورُوىَ عن ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّه كَبَرَ على الجِنَازَةِ ثلاثًا اللهُ عَبُلُ أَنسٌ ثلاثًا نَاسِيًا ، فأَعَادَ . ولأَنَّه خِلافُ ما نُقِلَ عن النَّبِيِّ عَلِيلًا ، ولأَنَّ الصلاةَ الرُّبَاعِيَّةَ إذا نَقَصَ منها رَكْعَةً ، ولأَنَّ الصلاةَ الرُّبَاعِيَّةَ إذا نَقَصَ منها رَكْعَةً ولأَنَّ مَكَ عَلَمُ أَنسٌ ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُكَبِّرُها ، عَمُدًا ، وإنْ تَرَكَها سَهُوا احْتَمَلَ أَن يُعِيدَها ، كا فَعَلَ أَنسٌ ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُكَبِّرُها ، عَلُلُ الفَصْلُ ، كا لو نَسِيَ رَكْعَةً ، ولا يُشْرَعُ لها سُجُودُ سَهْوٍ في المَوْضِعَيْنِ .

فصل: قال أحمدُ ، رَحِمَهُ اللهُ : يُكَبِّرُ على الجِنارَةِ فيَجِيئُونَ بِأَخْرَى ، يُكَبِّرُ إلى سَبْعِ ثَم يَقْطَعُ ، ولا يَزِيدُ على ذلك حتى تُرْفَعَ الأَرْبَعُ . قال / أصْحابُنا: إذا كَبَّرَ على جِنازَةٍ ، ثم جِيءَ بِأَخْرَى ، كَبَّر الثانيةَ عليهما ، ويَنْويهما ، فإنْ جِيءَ بِثَالِثَةٍ كَبَّر الثَّالِثَةَ عليهنَّ ، ونَواهُنَّ ، فإنْ جِيءَ بِرَابِعَةٍ كَبَّر الرَّابِعَةِ عليهنَّ ، ونَواهُنَّ (١٧) ، ثم يُحْمِلُ التَّاكِيرَ عليهنَّ إلى سَبْعِ ، لِيَحْصُلُ للرَّابِعَةِ أَرْبُعُ تَكْبِيرَاتٍ ، إذْ لا يجوزُ التَّقْصَانُ منهنَّ ، ويَحْصُلُ لِلأُولَى سَبْعٌ ، وهو أَكْثَرُ ما يَنْتَهِى إليه التَّكْبِيرُ ، فإن جِيءَ التَّقْصَانُ منهنَّ ، ويَحْمُلُ لِلأُولَى سَبْعٌ ، وهو أَكْثَرُ ما يَنْتَهِى إليه التَّكْبِيرُ ، فإن جِيءَ التَّعْمِيرَ ، فإن يَولِدَ على سَبْعِ أو بخامِسَةٍ لم يَنْوِهَا بالتَّكْبِيرِ ، وإن نَواهَا لم يَجُزُ ؛ لأَنْه دَائِرٌ بينَ أَن يَزِيدَ على سَبْعِ أو يَنْقُصَ فى تَكْبِيرِها عن أَرْبَعِ ، وكلاهما لا يجوزُ ، وهكذا لو جِيءَ بِثَانِيةٍ بعدَ تَكْبِيرَةِ

۳۱/۳و

⁽١٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢١ .

⁽١٦) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٨١ . وابن ألى شيبة ، فى : باب من كبر على الجنازة ثلاثا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٣ .

⁽١٧) سقط من : ١ ، م .

الرَّابِعَةِ ، لم يَجُزْ أَنْ يُكَبِّر عليها الخَامِسَةَ ؛ لما بَيَّنًا . فإن أَرَادَ أَهْلُ الجنازَةِ الأُولَى رَفْعَها قبلَ سَلَامِ الإمامِ لم يَجُزْ ؛ لأنَّ السَّلَامَ رُكُنَّ لا تَتِمُّ الصلاةُ إلَّا به . إذا تَقَرَّرَ هذا ، فإنَّه يَقْرَأُ في التَّكْبيرَةِ الخامِسَةِ الفَاتِحَةَ ، وفي السَّادِسَةِ يُصَلِّي على النَّبيِّ عَلِيْكُ ، ويَدْعُو في السَّابِعَةِ ؛ لِيُكْمِلَ لِجَمِيعِ الجَنَائِزِ القِرَاءَةَ والأَذْكَارَ كَمَا كَمَّلَ لهنَّ التَّكْبِيرَاتِ . وذَكَرَ ابنُ عَقِيلِ وَجْهًا ثانِيًا ، قال : ويَحْتَمِلُ أَن يُكَبُّر ما زادَ على الأَرْبَعِ مُتَتَابِعًا ، كَمَا قُلْنَا فِي القَضاء لِلْمَسْبُوقِ ، ولأنَّ النَّبِيَّ عَلِيَّكُ كَبَّر سَبْعًا ، ومَعْلُومٌ أَنَّه لَم يُرْوَ أَنَّه قَرَأَ قِرَاءَتَيْنِ . والأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لأَنَّ الثَّانِيَةَ وما بعدَها جَنَائِزُ ، فيُعْتَبَرُ في الصلاةِ عليهنَّ شُرُوطُ الصلاةِ وواجِبَاتُها ، كالأُولَى .

٣٧٢ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَالْإِمَامُ يَقُومُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَوَسَطِ الْمَوْأَةِ ﴾

لا يَخْتَلِفُ المذهبُ في أنَّ السُّنَّةَ أن يقُومَ الإمامُ في صَلَاةِ الجِنازَةِ حِذَاءَ وَسَطِ المَوْأَةِ ، وعندَ صَدْرِ الرَّجُل ، أو عند مَنْكَبَيْهِ ، وإن وَقَفَ في غير هذا المَوْقِف(١) خَالَفَ سُنَّةَ المَوْقِفِ ، وأَجْزَأُهُ . وهذا قولُ إسْحاقَ ، ونحُوه قولُ الشَّافِعيِّي ، إلَّا أنَّ بعضَ أصْحابه قال : يَقُومُ عندَ رَأْسِ الرَّجُلِ . وهو مذهبُ أبي يوسفَ ومحمدٍ ؛ لما رُوِيَ عن أَنَس ، أَنَّه صَلَّى على رَجُل ، فقامَ عندَ رَأْسِهِ ، ثم صَلَّى على امْرَأَةٍ ، فقامَ حِيَالَ وَسَطِ السَّرِيرِ ، فقال له العَلاءُ بنُ زِيَادٍ : هكذا رَأَيْتَ رسولَ اللهِ عَيْكُ قامَ على الجِنَازَةِ مَقَامَكَ منها ، ومن الرَّجُلِ مَقَامَكَ منه ؟ قال : نعم . فلمَّا فَرَغَ ، قال : ٣١/٣ظ احْفَظُوا . قال التُّرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وقال أبو حنيفة : / يَقُومُ عند صَدْرِ الرَّجُلِ والمَرْأَةِ ؛ لأنَّهما سَواءً ، فإذا وَقَفَ عندَ صَدْرِ الرَّجُلِ فكذا المَرْأة .

⁽١) في ا ، م : (الموضع ، .

⁽٢) في : باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٥١ ، ٢٥٢ . كما أخرجه أبو داود مطولا ، في : باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١١٨ .

وقال مالِكُ : يَقِفُ من الرَّجُلِ عندَ وَسَطِهِ ؛ لأَنَّه يُرْوَى مِثْلُ (٣) هذا عن ابنِ مسعودٍ ، ويَقِفُ من المَرَّأَةِ عندَ مَنْكِبَيْها (٤) ؛ لأَنَّ الرُقُوفَ عندَ أَعَالِيهَا أَمْتُلُ وأَسْلَمُ . ولَنا ، ما رَوَى سَمُرَةُ ، قال : صَلَّيْتُ وراءَ النَّبِيِّ عَلَيْكُ على امْرَأَةٍ ماتَتْ في نِفَاسِها فقامَ وَسَطَها . مُتَّفَقَ عليه (٥) . وحديث أنس الذي ذَكَرْنَاهُ (١) ، والمَرَّأَةُ تُخَالِفُ الرَّجُلَ في المَوْقِفِ ، فجازَ أن تُخَالِفَه هاهُنا . ولأَنَّ قِيَامَهُ عندَ وَسَطِ المَرْأَةِ أَسْتُو (٧) لما مِن الناسِ ، فكان أوْلَى . فأمَّا قولُ مَن قال : يَقِفُ عند رَأْسِ الرَّجُلِ . فغيرُ مُخالِفٍ لِقَوْلِ، مَن قال بالوُقُوفِ عند الصَّدْرِ ؛ لأَنَّهما مُتَقارِبانِ ، فالواقِفُ عندَ أَحِدِهما وَاقِفَ عندَ الآخَرِ ، واللهُ أعلمُ .

فصل : فإن اجْتَمَعَ جَنائِزُ رِجالٍ ونِساءٍ ، فعن أَحمَدَ فيه (^) رِوَايتانِ : إحْدَاهما ، يُسَوِّى بينَ رُءُوسِهم . وهذا اخْتِيارُ القاضى ، وقولُ إبراهيمَ وأَهْلِ مَكَّةَ ، ومذهبُ أَيى حنيفةَ ؛ لأنَّه يُرْوَى عن ابنِ عمرَ ، أنَّه كان يُسَوِّى بين رَءُوسِهم (٩) . ورَوَى

⁽٣) سقط من: ١، م.

⁽٤) في ١ ، م : و منكبها ، .

⁽٥) أخرجه البخارى ، في : باب الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها ، وباب أين يقوم من المرأة والرجل ، من كتاب الجنائر . صحيح البخارى ٢ / ١١١ ، ١١٢ . ومسلم ، في : باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه ، من كتاب الجنائر . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ، من كتاب الجنائر . سنن أبي داود ٢ / ١٨٧ . والترمذى ، في : باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة ، من أبواب الجنائر . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على النساء ، من كتاب الحيض ، وفي : باب الصلاة على الجنائرة قائما ، وباب اجتماع جنائر الرجال والنساء ، من كتاب الجنائر . المجتمى ١ / ١٦٠ ، ٤ / ٧٥ ، ٨٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنائرة ، من كتاب الجنائر . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٤ ،

⁽٦) منذ قليل .

⁽٧) في م : ﴿ ستر ١ .

⁽٨) سقط من : م .

⁽٩) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أين توضع المرأة من الرجل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٦٧ .

سَعِيدٌ ، بإسْنَادِهِ عن الشُّعْبِيِّ ، أنَّ أُمَّ كُلُّهُم بنت عليٍّ ، وابْنَهَا زيد بن عمر ، تُوفّيًا جَمِيعًا ، فأُخْرِجَتْ جِنازَتَاهُما ، فَصَلَّى عليهما أُمِيرُ المَدينَةِ ، فَسَوَّى بين رُءُوسِهما وأرْجُلِهما حين صلَّى عليهما (١٠). وبإستاده عن حبيب بن أبي ثابتٍ (١١)، قال : قَدِمَ سَعِيدُ بن جُبَيْرٍ على أَهْل مَكَّة ، وهم يُسَوُّونَ بين الرَّجُل والمَرْأةِ إذا صُلَّى عليهما ، فأرَادَهُم على أن يَجْعَلُوا رَأْسَ المَرْأَةِ عندَ وَسَطِ (١٢) الرَّجُل ، فأبَوْا عليه (١٣) . والرَّوَايَةُ الثَّانِيةُ ، أن يصُفَّ (١٤) الرِّجَالَ صَفًّا والنِّسَاءَ صَفًّا ، ويَجْعَلَ وَسَطَ النِّسَاءِ عندَ صُدُورِ الرِّجَالِ . وهذا الْحِتِيارُ أبي الخَطَّابِ ؛ ليكونَ مَوْقِفُ الإمام عندَ صَدْرِ الرَّجُلِ ووَسَطِ المَرْأَةِ . وقال سَعِيدٌ : حَدَّثَنِي خالِدُ بن يَزيدَ بن أبي مالِكِ الدِّمَشْقِيُّ . قال : حَدَّثَنِي أَبِي ، قال : رَأَيْتُ وَاثِلَةَ بن الأَسْقَع يُصَلِّي على جَنَائِزِ الرِّجَالِ والنِّسَاء إذا اجْتَمَعَتْ ، فيصنفُ الرِّجَالَ صَفًّا ، ثم يَصنفُ النِّسَاءَ خَلْفَ الرِّجَالِ ، رَأْسُ أُوَّلِ امْرَأَةٍ يَضَعُهَا عِندَ رُكْبَةِ آخِر الرِّجالِ ، ثم ٣٢/٢ يَصُفُّهُنَّ ، ثم يَقُومُ وَسَطَ الرِّجالِ ، وإذا كانوا / رِجالًا كُلُّهم صَفَّهم ، ثم قامَ وَسَطَهم (١٥) . وهذا يُشبهُ مذهبَ مالِكِ ، وقُولَ سَعِيدِ بن جُبَيْر . وما ذَكَرْنَاه أَوْلَى ؟ لأنَّه مَدْلُولٌ عليه بِفِعْلِ النَّبِيِّ عَيْقِالِيُّهُ ، ولا حُجَّةَ في قَوْلِ أَحَدٍ خَالَفَ فِعْلَهُ أو قَوْلَه ، والله أعلم .

⁽١٠) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في جنائز الرجال والنساء ... إلخ ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣١٥ ، ٣١٥ . بلفظ : و فجعل زيدا مما يليه وجعل أم كلثوم بين يدى زيد ، .

⁽١١) في م : (مالك) . وهو حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدى مولاهم الكوفي ، تابعي ، من أصحاب الفتيا ، توفى سنة تسع عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٢ / ١٧٨ - ١٨٠ .

⁽١٢) في الأصل: « صدر ».

⁽١٣) أخرجه ابن أبي شيبة بدون لفظ : ﴿ فأبوا عليه ٤ ، في : باب ما قالوا إذا اجتمع رجل وامرأة كيف يصنع في القيام عليهما ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣١٣ .

⁽١٤) في م: (يقف).

⁽١٥) في الأصل: ﴿ أُوسِطِهِم ﴾ .

أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أين توضع المرأة من الرجل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٦٧ .

٣٧٣ ـ مسألة ؛ قال : ﴿ وَلَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ ﴾

⁽١) سقط من : ١ ، م .

[.] ۲ - ۲) سقط من : ۱ ، م .

ولم يروه مسلم بلفظ : ﴿ ثَمَانَى سنين ﴾ وأخرج الحديث بلفظه البخارى ، في : باب غزوة أحد ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥ / ١٢٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الميت يصلى على قبره بعد حين ، من كتاب الجنائز . كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٣ . والدارقطنى ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن الدارقطني ٢ / ٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٥٤ .

ورواه بدون هذا اللفظ: البخارى ، فى : باب الصلاة على الشهيد ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب علامات النبوة فى الإسلام ، من كتاب المناقب ، وفى : باب فى الحوض ، من كتاب الرقاق . صحيح البخارى ٢ / ٢ / ١١٥ ، ١١٥ ، ٨ / ١٥١ . ومسلم ، فى : باب إثبات حوض نبينا علي وصفاته ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٥٩ ، ١٧٩٦ . كم أخرجه النسائى ، فى : باب الصلاة على الشهداء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٥٩ ، ١٥٣ ، ١٥٤ . الشهداء ، من كتاب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٥٣ . ٢٥٨ .

دليلٌ (١) على أنَّ صلاةَ النَّبِيِّ عَلِيلًا كانت عندَ رَأْسِهِ ، لِيكونَ مُقَارِبًا لِلْحَدِّ ، وتجوزُ الصلاةُ بعد الشُّهْرِ قَرِيبًا منه ؛ لِدَلَالَةِ الخَبَرِ عليه ، ولا يجوزُ بعدَ ذلك ؛ لِعَدَمِ

٣٧٤ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِذَا تَشَاحُّ الْوَرَثَةُ فِي الْكَفَنِ ، جُعِلَ بِثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فَبِحُمْسِينَ)

وجُمْلَةُ ذلك أنَّه يُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ كَفَنِ المَيِّتِ ، بِدَلِيلِ ما رَوَى مُسْلِمٌ ، أنَّ النَّبِيُّ عَيْلِا لللهِ ذكر رَجُلًا من أصْحَابِه قُبِضَ ، فَكُفِّنَ في كَفَن غير طَائِل ، فقال : ﴿إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ (١). ويُسْتَحَبُّ تَكْفِينُهُ في البَيَاضِ؛ لِقَوْلِ ٣٢/٣ ﴿ رَسُولِ / اللهِ عَيْلِكُ : ﴿ الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُم البِّيَاضَ ؛ فَإِنَّهُ أَطْهَرُ وأَطْيَبُ ، وكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ ﴾ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢) . وكُفِّنَ رسولُ الله عَيْلِيُّهُ في ثلاثةِ أَثْواب سَحُولِيَّةٍ (٣) . وإِن تَشَاحٌ الوَرْثَهُ في الكَفَن ، جُعِلَ كَفَنُه بحسَب حَالِه ، إِنْ كَان مُوسِرًا كَان كَفَنُه رَفِيعًا حَسَنًا ، ويُجْعَلُ على حَسَب ما كان يَلْبَسُ في حال الحيَاةِ ، وإن كان دُونَ ذَلِكَ فعلَى حَسَبِ حالِه . وقولُ الْخِرَقِيِّ : ﴿ جُعِلَ بِثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، وإن كان مُوسِرًا فَبِخَمْسِينَ » . ليس هو على سَبيل التَّحْدِيد ، إذ لم يَردْ فيه (١) نَصُّ ، ولا فيه إِجْمَاعٌ ، والتَّحْدِيدُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأُحَدِهُمَا ، وإِنَّمَا هُو تَقْرِيبٌ ، فَلَعَلَّهُ كَان يَحْصُلُ الجَيُّدُ والمُتَوَسَّطُ في وَقْيته بالقَدْر الذي ذَكَرَهُ ، وقد رُويَ عن ابن مسعودٍ ، أنَّه أَوْصَى أَن يُكَفَّنَ بنحو من ثلاثينَ دِرْهَمًا . والمُسْتَحَبُّ أَن يُكَفَّنَ في جَدِيدِ ، إلَّا أَن يُوصِيَ المَيِّتُ بغيرِ ذلك، فتُمْتَثُلُ وَصِيَّتُه، كَمَا رُويَ عن أَبى بكرِ الصِّدِّيق، رَضِيَ الله

⁽٤) في ١ ، م : « يدل » .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٣٤ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٣.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٤ .

⁽٤) في أنم : (به) .

عنه ، أنَّه قال : كَفُّنُونِي في ثَوْبَيَّ هذَيْن ، فإنَّ الحَتَّى أَحْوَجُ إلى الجَدِيدِ من المَيِّتِ ، وإنَّما هما(°) لِلْمهْلَةِ(١) والتُّرَابِ(٧) . وذَهَبَ ابنُ عَقِيلِ إلى أن التَّكْفِينَ ف الحَلِيعِ(^) أَوْلَى لهذا الحَبَرِ . والأَوَّلُ أَوْلَى ، لِدَلَالَةِ غَوْلِ النَّبِيِّ عَيْلِكُ ، وفِعْلِ أصْحابه به^(۹) عليه .

فصل : وَيَجِبُ كَفْنُ المَيِّتِ ؛ لأنَّ النَّبِيُّ عَلَيْكُ أَمَرَ به ، ولأنَّ سُتْرَتُهُ وَاجِبَةٌ في الحياة ، فكذلك بعدَ المَوْت . ويكونُ ذلك من رأس مالِهِ مُقَدَّمًا على الدَّيْنِ والوَصِيَّةِ والمِيرَاثِ ؛ لأنَّ حَمْزَةَ ومُصْعَبَ بن عُمَيْرٍ ، رَضِيَى الله عنهما ، لم يُوجَدُ لِكُلِّ وَاحِدٍ منهما إِلَّا ثَوْبٌ ، فَكُفِّنَ فيه ، ولأنَّ لِبَاسَ المُفْلِسِ مُقَدَّمٌ على قَضاءِ دَيْنِه ، فكذلك كَفَنُ المَيِّتِ . ولا يَنْتَقِلُ إلى الوَارِثِ مِن مالِ المَيِّتِ إلَّا ما فَضَلَ عن حَاجَتِهِ الأَصْلِيَّةِ ، وَكَذَلَكَ مَوُّونَةُ دَفْنِه وتَجْهِيزِه ، وما لا بُدَّ لِلْمَيِّتِ منه ، فأمَّا الحَنُوطُ والطّيبُ ، فليس بِوَاجِبٍ . ذَكَرَهُ أبو عبدِ الله بنُ حامِدٍ . ولأنَّه لا يَجبُ ف الحَياةِ ، فكذلك بعدَ المَوْتِ . وقال القاضى : يَحْتَمِلُ أَنَّه وَاجِبٌ ؛ لأنَّه ممَّا جَرَتِ العادةُ به . وليس بِصَحِيجٍ ؛ فإنَّ العادةَ جَرَتْ بِتَحْسِينِ الكَفَنِ ، وليس بوَاجب .

فصل : وكَفَنُ المَرْأَةِ ومَؤُونَةُ دَفْنِها من مَالِها إنْ كان لها مَالٌ . وهذا قَوْلُ الشُّعْبِيُّ ، وأبي حنيفة ، وبعض أصْحابِ الشَّافِعِيِّ . / وقال بَعْضُهم : يَجِبُ على الزُّوْجِ . واختَلَفُوا عن مالِكٍ فيه . واحْتَجُوا بأنَّ كُسْوَتَها ونَفَقَتَها وَاجِبَةٌ عليه فوَجَبَ

, 44/4

⁽٥) في ا ، م : ﴿ هُو ﴾ .

⁽٦) في ١ ، م : ﴿ للمهنة ﴾ . والمهلة بتثليث المم : هي الصديد والقيح الذي يذوب فيسيل من الجسد .

⁽٧) أخرجه البخارى ، في : باب موت يوم الاثنين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٢٧ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في كفن الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٤ .

⁽٨) أي الثوب المخلوع بعد لبسه .

⁽٩) سقط من: ١، م.

عليه كَفَنُها ، كَسَيِّدِ العَبْدِ والوالدِ . ولنا ، أنَّ النَّفَقَة والكُسْوَقَ تَجِبُ في النِّكَاجِ لِلتَّمَكُٰنِ من الاسْتِمْتَاعِ ، ولهذا تَسْقُطُ بِالنَّشُوزِ والبَيْنُونَةِ ، وقد انْقَطَعَ ذلك بالمَوْتِ ، فأَشْبَهَ مالو انْقَطَعَ بالفُرْقَةِ في الحياةِ ، ولاَنَّها بَانَتْ منه بالمَوْتِ ، فأَشْبَهَتِ الأَجْنَبِيَّةَ ، وفارَقَتِ المَمْلُوكَ ، فإنَّ نَفَقَته تَجِبُ بِحَقِّ المِلْكِ لا فأَشْبَهَتِ الأَبْتَفَاعِ (١٠) ، ولهذا تَجِبُ نَفقَةُ الآبِقِ وفِطْرَتُه ، (١ والولدُ تَجِبُ نفقتُه بالقرابةِ ، ولا بالانتفاع (١٠) ، ولهذا تَجِبُ نفقةُ الآبِقِ وفِطْرَتُه ، (١ والولدُ تَجِبُ نفقتُه بالقرابةِ ، ولا يبطلُلُ ذلك بالموتِ ؛ بدليلِ أنَّ السَيِّدَ ١) والوالِدَ أحَقُ بِدَفْنِه وتَوَلِّيهِ . إذا تَقَرَّهِ هذا فإنَّهُ مِن تَلْزَمُه نَفَقَتُها من الأقارِبِ ، فإن لم يَكُنْ ففي بَيْتِ المَالِ ، كَمَنْ لا زَوْجَ لها .

٣٧٥ – مسألة ؛ قال : (والسَّقْطُ إذا وُلِدَ لِأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، غُسِّلَ ، وصُلَّى عَلَيْهِ)

السِّقْطُ: الوَلَدُ تَضَعُهُ المَرْأَةُ مَيُّتًا ، أو لغيرِ تَمامٍ . فأمَّا إِن خَرَجَ حَيًّا واسْتَهَلَّ ، فإنَّه يُغَسَّلُ ويُصَلَّى عليه ، (ابَغْيرِ خِلافِ) . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ على فإنَّ الطُّهْلَ إِذَا عُرِفَتْ حَيَاتُه واسْتَهَلَّ ، صُلِّى (العَلْمُ وإن لم يَسْتَهِلَ ، فقال أحمدُ : إذا أَتَى له أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وصُلِّى عليه . وهذا قولُ سَعِيدِ بن المُسَيَّبِ ، وابنِ إذا أَتَى له أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وصُلِّى عليه . وهذا قولُ سَعِيدِ بن المُسَيَّبِ ، وابنِ ميرِينَ ، وإسْحاقَ . وصلَّى ابنُ عمرَ على ابن لابْنَتِه وُلِدَ مَيَّتًا . وقال الحسنُ ، وإبْراهيمُ ، والحَكَمُ (اللهُ وحَمَّادٌ ، ومَالِكٌ ، والأوْزَاعِيُّ ، وأصْحابُ الرَّأْي : لا يُصلَّى عليه حتى يَسْتَهِلَّ . ولِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ ؛ لما رُوِيَ عن النَّبِيِّ عَيْقَالُهُ ،

⁽١٠) في ١، م: (بالانقطاع) .

⁽١١-١١) سقط من : م .

ر (١ – ١) سقط من : الأصل .

⁽٢) في م : ١ يصلي ١ .

⁽٣) سقط من: الأصل.

أَنَّه قال : « الطِّفْلُ لا يُصلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا يَرِثُ ، وَلَا يُورَثُ ، حَتَّى يَسْتَهلَّ » . رَوَاهُ التُّرْمِذِيُّ (١٠) . ولأنَّه لم يَثْبُتْ له حُكْمُ الحياةِ ولا يَرثُ ولا يُورَث ، فلا يُصلِّى عليه ، كَمَنْ دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . ولنَا ، ما رَوَى المُغِيرَةُ ، أنَّ النَّبيَّ عَيِّاللَّهُ قال : ﴿ وَالسَّقْطُ يُصلَّى عَلَيْهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، والتَّرْمِذِيُّ (° . وفي لَفْظِ رِوايةِ التَّرْمِذِيِّ : « والطُّفْلُ يُصِلُّى عَلَيْه » . وقال : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَجِيحٌ . وذَكَرَهُ أَحمدُ ، واحْتَجُّ به ، وبِحَدِيثِ أَبِي بَكْرِ الصِّلِّيقِ ، رَضِيَ الله عنه ، قال : ﴿ مَا أَحَدُّ أَحَقُّ أَن يُصَلَّى عَلَيْهِ مِنَ الطُّفْلِ "(١). ولأنَّه نَسَمَةٌ نُفِخَ فيه الرُّوحُ فيصلَّى عليه كالمُسْتَهِلِّ ، فإنَّ النَّبِيُّ / عَلِيْكُ أَخْبَرَ في حَدِيثِه الصَّادِقِ المَصْدُوقِ ، أنَّه يُنْفَخُ فيه الرُّوحُ لأَرْبَعَةِ أَشْهُر (٧) . وحَديثُهمْ ، قال التُّه مذيُّ : قد اصْطَرَبَ النَّاسُ فيه ، فرَوَاهُ بَعْضُهم مَوْقُوفًا . قال التُّرْمِذِيُّ : كَأَنَّ هذا أَصَحُّ من المَرْفُوعِ . وأمَّا الإرْثُ فلأنَّه لا تُعْلَمُ حَيَاتُه حالَ

۳۳/۳ظ

⁽٤) في : باب ما جاء في ترك الصلاة على الجنين حتى يستهل ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٩ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ميراث الصبي ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٩٣ . (٥) أخرجه أبو داود ، في : باب المشي أمام الجنازة . من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٨ . كما أخرجه بلفظ الترمذي النسائي ، في : باب مكان الراكب من الجنازة ، وباب مكان الماشي من الجنازة ، وباب. الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٧ . وابن ماجه ، ف : باب ما جاء ف الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٧ ، ٢٥٢ . وأخرجه بلفظ أبي داود الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٩ .

⁽٦) أخرجه البيهقي ، في : باب السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه إن استهل أو عرفت له حياة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٩ .

⁽٧) الحديث أخرجه البخاري ، في : باب ذكر الملائكة ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكُ لَلْمُلاِّئُكَةً إِنَّى جَاعَلَ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ، من كتاب القدر ، وفي : باب ﴿ ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين ﴾ ، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ٤/ ١٣٥ ، ١٣١ ، ١٦٨ / ١٥٢ ، ٩ / ١٦٥ . ومسلم، في: باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٣٦ . وأبو داود ، في : باب في القدر ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٣٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الأعمال بالخواتيم ، من أبواب القدر . عارضة الأحوذي ٨ / ٣٠١ . وابن ماجه ، في : باب في القدر ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

مَوْتِ مُورِّنِه (١٠) ، وذلك مِن شَرَّطِ (١) الإِرْثِ . والصلاةُ مِن شَرْطِها أن تُصَادِفَ مَن كانت فيه حَيَاةٌ ، وقد عُلِمَ ذلك بما ذَكَرْنَا من الحَدِيثِ ، ولأَنَّ الصلاةَ عليه دُعاءٌ له ولوالِدَيْهِ وَخَيْرٌ ، فلا يُحْتَاجُ فيها إلى الاحْتِيَاطِ واليَقِينِ لِوُجُودِ الحَياةِ ، بِخِلافِ المِيرَاثِ . فأمَّا مَن لم يَأْتِ له أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ، فإنَّه لا يُعَسَّلُ ، ولا يُصَلَّى عليه ، ويُلَفُّ المِيرَاثِ . ويُدْفَنُ . ولا نعلمُ فيه خِلافًا ، إلَّا عن ابنِ سِيرِينَ ، فإنَّه قال : يُصلَّى عليه إذا عُلِمَ أنَّه نُفِحَ فيه الرُّوحُ . وحَدِيثُ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ يَدُلُّ على أنَّه لا يُنفَحُ عليه الرُّوحُ . وحَدِيثُ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ يَدُلُّ على أنَّه لا يُنفَحُ فيه الرُّوحُ . وحَدِيثُ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ يَدُلُّ على أنَّه لا يُنفَحُ عليه الرُّوحُ . وجَدِيثُ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ يَدُلُّ على أنَّه لا يُصَلَّى عليه ، فيه الرُّوحُ إلَّا بعدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وقبلَ ذلك فلا يكونُ نَسَمَةً ، فلا يُصلَّى عليه ، كالجماداتِ والدَّمِ .

٣٧٦ – مسألة ؛ قال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ ، أَذَكَرٌ هُو أَمْ أَنْثَى ، سُمِّىَ اسْمًا يَصْلُحُ لِلذَّكَرِ والْأَنْثَى ﴾

هذا على سَبِيلِ الاسْتِحْبَابِ ؛ لأنّه يُرْوَى عن النّبِيِّ عَلَيْكُم ، أنّه قال : « سَمُّوا أَسْفَاطَكُمْ ، فَإِنَّهُمْ أَسْلَافُكُمْ » . رَوَاهُ ابنُ السَّمَّاكِ بإسْنَادِهِ ('' . قيل : إنّهم إنّما يُستَمُّونَ لِيُدْعَوْا يَوْمَ القِيَامَةِ بِأَسْمَائِهم . فإذا لم يُعْلَمْ هل السّقْطُ ذَكَرٌ أو أَنْنَى ، يُستَمُّونَ لِيُدْعَوْا يَوْمُ القِيَامَةِ بِأَسْمَائِهم . فإذا لم يُعْلَمْ هل السّقْطُ ذَكَرٌ أو أَنْنَى ، سُمِّى اسْمًا يَصْلُحُ طما جَمِيعًا ؛ كسلَمَة ، وقتَادَة ، وسَعَادَة ، وهِندٍ ، وعَنْبَسَة ('' ، وهِبَةِ اللهِ ، ونحو ذلك .

٣٧٧ _ مسألة ؛ قال : (وتُعَسِّلُ المَرْأَةُ زَوْجَهَا)

قال ابنُ المُنذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ على أَنَّ المَرْأَةَ تُغَسِّلُ زَوْجَها إذا ماتَ . قالتُ عَلَيْتُهُ إِلَّا ما غَسَّلَ رسولَ اللهِ عَلِيْتُهُ إِلَّا قالتُ عَالِيَةً إِلَّا

⁽٨) في النسخ : ﴿ مُورُوثُه ﴾ .

⁽٩) في ١، م: (شروط) .

⁽١) وعزاه السيوطي لابن عساكر عن أبي هريرة ، بلفظ : 3 فإنهم من أفراطكم ٤ . جمع الجوامع ١ / ٥٤٨ .

⁽٢) في ا ، م : ﴿ وَعَتْبَهُ ﴾ .

نِسَاؤُهُ . رَوَاه أَبُو دَاوُدَ^(۱) . وأَوْصَى أَبُو بكرٍ ، رَضِى الله عنه ، أَن تُغَسَّلُهُ امْرَأَتُه (۱) أَسْمَاءُ بنتُ عُمَيْسٍ ، وكانت صَائِمَةً ، فَعَزَمَ عليها أَن تُفْطِرَ ، فلمَّا فَرَغَتْ من غُسْلِهِ ذَكَرَتْ يَمِينَهُ ، فقالَتْ : لا أُثْبِعُه اليومَ حِنْقًا . فَدَعَتْ بِمَاءٍ فَشَرِبَتْ . وغَسَّل أَبا موسى امْرَأَتُه أَمُّ عبدِ اللهِ ، وأَوْصَى جابِرُ بن زيدٍ أَن تُغَسِّلُهُ امْرَأَتُه . قال أحمدُ : ليس فيه الْحَتِلافٌ بين النّاسِ .

٣٧٨ – / مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَى أَن يُعَسِّلَ الرَّجُلُ ٣٤/٣ وَوَجَّتُهُ ، فَلَا بَأْسَ ﴾

المشهورُ عن أحمدَ أنَّ لِلزَّوْجِ غَسْلَ امْرَأَتِه (١) . وهو قولُ عَلْقَمَةَ ، وعبدِ الرحمنِ ابن يَنِيدَ بن الأَسْوَد ، وجابِرِ بن زيد ، وسليمانَ بن يَسَارٍ ، وأبي سَلَمَةَ بن عبدِ الرحمنِ ، وقتَادَةَ ، وحَمَّادٍ ، ومالكٍ ، والأُوْزَاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، وإسْحاقَ . وعن الرحمنِ ، وقتَادَةَ ، ليس لِلزَّوْجِ غَسْلَها . وهو قولُ أبي حنيفة ، والثَّوْرِيِّ ؛ لأنَّ المَوْتَ فَرْقَةٌ تُبِيحُ أُخْتَها ، وأَرْبَعًا سِوَاها ، فحرَّمَتِ النَّظَرَ واللَّمْسَ ، كالطَّلاقِ . ولَنا ، ما وَقَى ابنُ المُنْذِرِ ، أنَّ عليًّا ، رَضِيَ الله عنه ، غَسَّلَ فَاطِمَةَ ، رَضِيَ الله عنه الله عنه ، أَسَلَ فَاطِمَةً ، ولأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهِ قال واشْتَهَرَ ذلك في الصَّحابِةِ ، فلم يُنْكِرُوهُ ، فكان إجْمَاعًا ، ولأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهِ قال لعائشةَ ، رَضِيَ الله عنه ، وَالمُ الله عنه ، وَعَلَا للهُ عنها ، ولأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهِ قال لعائشةَ ، رَضِيَ الله عنه ! « لَوْ مُتِّ قَبْلِي لَعَسَّلُتُكِ وَكَفَّنْتُكِ » . رَوَاهُ ابنُ مَا جَه (١) . والأَصْلُ في إضافَةِ الفِعْلِ إلى الشَّخْصِ أن يكونَ لِلْمُباشرةِ ، وحَمْلُهُ على مَا جَه الله على المَّعْفِ أن يكونَ لِلْمُباشرةِ ، وحَمْلُهُ على مَا عَلَى اللهُ على المَّعْفِ أن يكونَ لِلْمُباشرةِ ، وحَمْلُهُ على مَا عَلَى اللهُ عَلَا المَّعْفِ أن يكونَ لِلْمُباشرةِ ، وحَمْلُهُ على مَا عَلَى المَاعِدَةُ الفِعْلِ إلى الشَّخْصِ أن يكونَ لِلْمُباشرةِ ، وحَمْلُهُ على المَاعِنِهُ اللهُ على المَاعِنَةِ الفِعْلِ إلى الشَّعْضِ أن يكونَ لِلْمُباشرةِ ، وحَمْلُهُ على المَاعِدَ اللهُ على المَّعْلِ المَاعِلَةِ الفِعْلِ إلى المَاعِلَةُ المَاعِلِ المَاعِلِي المَاعْدِينَ لِلْهُ المَاعِلَةُ المَاعِلَةُ الْعِلْ إلى المَاعِلَةُ على المَاعِلَةُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ المَاعِلِي المَاعِلَةُ الْوَاعِلَى المَّعْلِ المَاعِلَةُ الْبَعْلَ إلى المَاعِلَةُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ الْعَلَا المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلُونَ الْمُعْلَلُهُ المَاعْلَةُ الْعَلْمُ المَاعِلَةُ الْعَلْمُ الْعَ

⁽١) فى : باب فى ستر الميت عند غسله ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٥ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٢٦٧ .

⁽٢) سقط من : الأصل .

⁽١) في الأصل : ﴿ زُوجته ﴾ .

⁽٢) أخرجه الدارقطني ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن الدارقطني ٢ / ٧٩ . والبيهقي ، في : باب الرجل يغسل امرأته إذا دفنت ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٣٩٦ . (٣) في: باب ماجاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه=

الأَمْرِ يُبْطِلُ فَائِدَةَ التَّخْصِيصِ. ولأَنَّه أَحَدُ الرَّوْجَيْنِ ، فأبيحَ له غَسْلُ صَاحِبِه كَالآخَر على كالآخر ، والمَعْنَى فيه أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ من الرَّوْجَيْنِ يَسْهُلُ عليه اطلّاعُ الآخر على عَوْرَتِه دُونَ غيرِه ، لما كان بينهما في الحَيَاةِ ، ويَأْتِي بالغُسْلِ على أَكْمَلِ ما يُمْكِنُه ، لما ينهما من المَوَدَّةِ والرَّحْمَةِ . وما قَاسُوا عليه لا يَصِحُّ ، لأَنَّه يَمْنَعُ الرَّوْجَةَ من النَّظَرِ ، وهذا بِخِلافِه ، ولأَنَّه لا فَرْقَ بين الزَّوْجَيْنِ إلَّا بقاءُ العِدَّةِ ، ولا أثرَ لها ، بِدَلِيلِ ما لو ماتَ المُطلِّقُ ثَلاثًا ، فإنَّه لا يجوزُ لها غَسْلُه مع العِدَّةِ . ولأَنَّ المَرْأةَ لو وَضَعَتْ ما لو ماتَ المُطلِّقُ ثَلاثًا ، فإنَّه لا يجوزُ لها غَسْلُه مع العِدَّةِ . ولأَنَّ المَرْأةَ لو وَضَعَتْ ما لو ماتَ المُطلِّقُ ثَلاثًا ، فإنَّه لا يجوزُ لها غَسْلُه مع العِدَّةِ . ولأَنَّ المَرْأةَ لو وَضَعَتْ ما لو ماتَ المُطلِّقُ ثَلاثًا ، فإنَّه لا يجوزُ لها غَسْلُه مع العِدَّةِ . ولأَنَّ المَرْأةَ لو وَضَعَتْ الضَّرُورَةُ إلى أن يُغسَلُ الرَّجُلُ زَوْجَتَه فلا بَأْسَ » يَعْنِى به (٤) أنَّه يُكْرَهُ له غَسْلُها مع وُجُودِ مَن يُغسِّلها سِواهُ ، لما فيه من الخِلافِ والشُّبَهَةِ ، ولم يُرِدْ أَنَّه مُحَرَّمٌ ؛ فإنَّ غُسْلُها لو كان مُحَرَّمًا لم تُبِحْهُ الضَّرُورَةُ ، كغَسْلِ ذَوَات مَحَارِمِه والأَجْنَبِيَّاتِ . فُضْلُها لو كان مُحَرَّمًا لم تُبِحْهُ الضَّرُورَةُ ، كغَسْلِ ذَوَات مَحَارِمِه والأَجْنَبِيَّاتِ .

فصل: فإن طَلَّقَ امْرَأَتُهُ ، ثم ماتَ أَحَدُهما في العِدَّةِ ، وكان الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، فَحُكْمُهُما حُكْمُ الزَّوْجَيْنِ قبلَ الطَّلَاقِ ؛ لأَنَّها زَوْجَةٌ تَعْتَدُّ لِلْوَفَاةِ ، وَتَرِثُه ويَرِثُها ، ويُباحُ له وَطُوُّها . وإن كان بَائِنًا لم يَجُزْ ؛ لأن اللَّمْسَ والنَّظَرَ مُحَرَّمٌ حالَ الحياةِ ، / فبعدَ المَوْتِ أَوْلَى . وإنْ قُلْنا : إن الرَّجْعِيَّةَ مُحَرَّمَةٌ . لم يُبَحْ لأَحَدِهما غُسْلُ صَاحِبِه ؛ لما ذَكَرْناهُ .

فصل : وحُكْمُ أُمِّ الوَلَدِ حُكْمُ المَرْأَةِ فيما ذَكَرْنا . وقال ابنُ عَقِيل : يَحْتَمِلُ أَنْ لا يَجُوزَ لها غَسْلُ سَيِّدِها ؛ لأَنَّ عِثْقَهَا حَصَلَ بالمَوْتِ ، ولم يَبْقَ عُلْقَةٌ مِن مِيرَاثٍ ولا غيرِه . وهذا قولُ أبى حنيفة . ولَنا ، أنَّها في مَعْنَى الزَّوْجَةِ في اللَّمْسِ والنَّظَرِ

⁼ ١ / ٤٧٠ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب في وفاة النبي عَلَيْكُم ، من المقدمة . سنن الدارمي ١ / ٣٧ ، ٢٨ . والجميع بلفظ : « فغسلتك » . .

قال ابن حجر: قوله: « لغسلتك » باللام تحريف ، والذى فى الكتب المذكورة: « فغسلتك » بالفاء وهو الصواب ، والفرق بينهما أن الأولى شرطية والثانية للتمنى ١ . هـ . تلخيص الحبير ٢ / ١٠٧ . (٤) سقط من: الأصل.

والاستِمْتاع ، فكذلك فى الغَسْلِ ، والمِيرَاثُ ليس مِن المُقْتضَى ، بِدَلِيلِ الزَّوْجَيْنِ إِذَا كَانَ أَحَدُهما رَقِيقًا ، والاسْتِبْراءُ هاهُنا كالعِدَّةِ . ولأنَّها إذا ماتَتْ يَلْزَمُه كَفَنُها وَدَفُنُها (٥) ومُوْنَتُها ، بخِلافِ الزَّوْجَةِ . فأمَّا غيرُ أُمِّ الوَلَدِ من الإماءِ ، فيَحْتَمِلُ أن لا يجوزَ لها غَسْلُ سَيِّدِها ؛ لأَنَّ المِلْكَ انْتَقَلَ فيها إلى غيرِه ، ولم يكنْ بينهما من الاسْتِمْتَاعِ ما تصيرُ به فى مَعْنَى الزَّوْجاتِ . ولو مات قبلَ الدُّخُولِ بامْرَأَتِه احْتَمَلَ أن لا يُباحَ لها غَسْلُه لذلك . والله أعلمُ .

فصل: وإن كانت الزَّوْجَةُ ذِمِّيَةً ، فليس لها غَسْلُ زَوْجِها ، لأَنَّ الكافِرَ لا يُغَسِّلُ المُسْلِمَ ، لأَنَّ النَّبَةَ وَاجِبَةٌ في الغُسْلِ ، والكَافِرُ ليس مِن أَهْلِها ، وليس لِزَوْجِها غَسْلُها ؛ لأَنَّ المُسْلِمَ لا يُغَسِّلُ الكافِرَ ، ولا يَتَوَلَّى دَفْنَهُ ، ولأَنَّه لا مِيراثَ بينهما ، ولا مُوالاة ، وقد انْقَطَعَتِ الزَّوْجِيَّةُ بِالمَوْتِ . ويَتَخَرَّجُ جَوازُ ذلك بِنَاءً على جَوازِ غُسْلِ المُسْلِمِ الكافِرَ .

فصل: وليس لِغيرِ مَن ذَكَرْنَا مِن الرِّجالِ غَسْلُ أَحَدٍ مِن النِّساءِ ، ولا أَحَدٍ (') مِن النِّساءِ غَسْلُ غيرِ مَن ذَكَرْنَا مِن الرِّجالِ ، وإن كُنَّ ذَواتَ رَحِمٍ مَحْرَمٍ . وهذا قَوْلُ النِّساءِ غَسْلُ العِلْمِ . وحُكِى عن أَبِي قِلاَبَةَ أَبَّه غَسَّلَ البُنَّةُ . واسْتَعْظَمَ أَحمدُ هذا ، ولم أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ . وحُكِى عن أَبِي قِلاَبَةَ أَبَّه غَسَّلَ البُنَّةُ . واسْتَعْظَمَ أَحمدُ هذا ، ولم يُعْجِبْهُ . وقال : أليس قد قِيلَ : اسْتَأْذِنْ على أُمِّكَ . وذلك لأنَّها مُحَرَّمةٌ حالَ الحياةِ ، فلم يَجُزْ غُسْلُها كالأَجْنَبِيَّةِ ، وأَخْتِه مِن الرَّضاعِ . فإن دَعَتِ الضَّرُورَةُ إلى ذلك ، بأنْ لا يُوجَدَ مِن يُعَسِّلُ المَرْأَةَ مِن النِّساءِ ، فقال مُهنَّا : سألتُ أحمدَ عن الرَّجُلِ يُعَسِّلُ أَخْتَه إذا لم يَجِدْ نِسَاءً . قال : لا. قلتُ لأحمدَ : وكذلك كلُّ ذَاتِ الغَسِّلُ وعليها ثِيابُها ، يَصُبُّ عليها الماءَ صَبَّا . قلتُ لأحمدَ : وكذلك كلُّ ذَاتِ مَحْرَمٍ تُعَسِّلُ وعليها ثِيابُها ؟ قال : نعم . وقال الحسنُ ، ومحمدٌ ، ومالِكُ : لا بَأْسَ / مَحْرَمٍ تُعَسَّلُ وعليها ثِيابُها ؟ قال : نعم . وقال الحسنُ ، وعمدٌ ، ومالِكُ : لا بَأْسَ /

۳٥/٣

⁽٥) سقط من : ١ .

⁽٦) في ١: والأحد ، .

بِعُسْلِ ذَاتِ مَحْرَمٍ عندَ الضَّرُورَةِ . فأمَّا إِن ماتَ رَجُلٌ بِين نِسْوَةٍ أَجانِبَ ، أو الْمَرَأَةُ بِين رِجالٍ أَجانِبَ ، أو ماتَ خُنْنَى مُشْكِلٌ ، فإنَّه يُيمَّمُ . وهذا قولُ سَعِيد بنِ المُسْيَّبِ ، والنَّخعِیِّ ، وحَمَّادٍ ، ومالكٍ ، وأصْحابِ الرَّأْي ، وابنِ المُنْذِر . وحَكَى المُسيَّبِ ، والنَّخطَّابِ رِوَايَةً ثَانِيَةً ، أَنَّه يُعَسَّلُ مِن فَوْقِ القَمِيصِ ، يُصَبُّ عليه الماءُ مِن فوقِ القَمِيصِ صَبَّا ، ولا يُمسُّ . وهو قَوْلُ الحسنِ ، وإسْحاقَ . ولَنا ، ما رَوَى تَمَّامُ الرَّازِيُّ ، في « فَوَائِدِه » ، بإسْنَادِه عن مَكْحُولٍ ، عن وَآثِلَةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ الرَّازِيُّ ، في « فَوَائِدِه » ، بإسْنَادِه عن مَكْحُولٍ ، عن وَآثِلَة ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلِيلَةٍ : « إِذَا مَاتَتِ المَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ ، لَيْسَ بَيْنَها وَبِيْنَهُم مَحْرَمٌ ، تُيَمَّمُ كَا يُمَمَّ الرِّجَالُ » (٧) . ولأَنَّ العُسْلَ من غير مَسٍّ لا يَحْصُلُ به التَّنْظِيفُ ، ولا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ ، بل رُبَّما كَثُرَتْ ، ولا يَسْلَمُ من النَّظَرِ ، فكان العُدُولُ إلى التَيَمُّمِ أَوْلَى ، كَالَ عَدِمَ المَاءَ . كالو عَدِمَ المَاءَ .

فصل: ولِلنِّسَاءِ غَسْلُ الطِّفْلِ بِغيرِ خِلافٍ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَن يُحْفَظُ عنه مِن أَهْلِ العِلْمِ ، على أَنَّ المَرْأَة تُغَسِّلُ الصَّبِيَّ الصَّغِيرَ . قال أَحمدُ : لَهُنَّ غُسْلُ مَن له دُونَ سَبْع سِنِينَ . وقال الحسنُ : إذا كان فَطِيمًا ، أو فَوْقَه . وقال الأوْزَاعِيُّ : ابن أَرْبَعِ أو خَمْس . وقال أصْحابُ الرَّأي : الذي لم يَتَكَلَّم . ولنا ، أَنَّ الأُوْزَاعِيُّ : ابن أَرْبَعِ أو خَمْس . وقال أصْحابُ الرَّأي : الذي لم يَتَكَلَّم . ولنا ، أنَّ مَنْ له دُونَ السَّبْعِ لم نُومْر بأمْرِهِ بالصلاةِ ، ولا عَوْرَةَ له ، فأشْبَهَ ما سَلَّمُوه ، فأمَّا مَن بَلَغ السَّبْعِ ولم يَبْلُغ عَشْرًا (^) ، فحكَى أبو الخَطَّابِ فيه روايتَيْنِ . والصَّحِيحُ أَنَّ مَن بَلَغ عَشْرًا ليس لِلنِّسَاءِ غَسْلُه ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَقِيلَةً قال : « وفَرَقُوا بَيْنَهُم فِي الْمَضَاجِعِ» (٩) . وأمَرَ بِضَرْبِهِم لِلصلاةِ لِعَشْرٍ . (''ومَن دونَ العَشْرِ '') يَحْتَمِلُ أَن

 ⁽٧) وأخرجه البيهقي ، مرسلا ، في : باب المرأة تموت مع الرجال ليس معهم امرأة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٣٩٨ .

⁽٨) سقط من : ١ ، م . وفي ا بعد هذا زيادة : ﴿ صوابه قال أبو الخطاب : غسل من له دون السبع سنين ﴾ .

⁽٩) تقدم تخريجه في ۲ / ٣٥٠ .

⁽۱۰ – ۱۰) سقط من: ۱، م.

يَلْحَقَ بِمِن دُونَ السَّبِعِ ، لأنَّه في مَعْنَاهُ ، ويَحْتَمِلُ أن لا يَلْحَقَ به ، لأنَّه يُفَارقُه في أمْرِهِ بالصلاةِ ، وقُرْبِهِ من المُرَاهَقَةِ (١١) . فأمَّا الجاريةُ (١٢) الصَّغِيرَةُ ، فلم يَرَ أبو عبدِ الله أَن يُغَسِّلُهَا الرَّجُلُ ، وقال : النِّساءُ أَعْجَبُ إِلَى . وذُكِرَ له أَنَّ النَّوْرِيُّ يقول : تُغَسِّلُ المَرْأَةُ الصَّبَّى والرُّجُلُ الصَّبيَّةَ . قال : لا بَأْسَ أن تُغَسِّلَ المَرْأَةُ الصَّبَّى ، وأمَّا الرَّجُلُ يُغَسِّلُ الصَّبيَّةَ فلا أَجْتَرِئُ عليه ، إلَّا أن يُغَسِّلَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ / الصَّغِيرَةَ ، فإنَّه يُرْوَى ٣٥/٣ عن أبي قِلَابَةَ أَنَّه غَسَّلَ بِنتًا له صَغِيرَةً (١٣) . والحسنُ قال : لا بَأْسَ أن يُغَسِّلَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ ، إذا كانت صَغِيرةً . وكره غَسْلَ الرَّجُلِ الصَّغِيرَةَ سَعِيدٌ ، والزُّهْرِيُّ . قال الخَلَّالُ : القِياسُ التَّسْوِيَةُ بين الغُلامِ والجارِيَّةِ ، لولا أنَّ التَّابِعِينَ فَرَّقُوا بينهما ، فكرِهَهُ أَحمدُ لذلك . وسَوَّى أبو الخَطَّاب بينهما ، فجَعَلَ فيهما رِوَايَتَيْن ، جَرْيًا على مُوجِبِ القِياسِ. والصَّحِيحُ ما عليه السَّلَفُ، مِن أَنَّ الرَّجُلَ لا يُغَسِّلُ الجارِيَّةَ، والتَّفْرِقَةُ بين عَوْرَةِ الغُلامِ والجاريَةِ ؛ لأنَّ عَوْرَةَ الجارِيَةِ أَفْحَشُ ، ولأنَّ العادَةَ مُعانَاةُ المَرْأَةِ لِلْغُلامِ الصَّغِيرِ ، ومُباشَرَةُ عَوْرَتِه في حال تَرْبِيتِه ، ولم تَجْرِ العادَةُ بِمُباشَرَةِ الرَّجُلِ عَوْرَةَ الجارِيةِ في الحياةِ ، فكذلك حَالَةَ المَوْتِ ، والله أعلم . فأمَّا الصَّبُّي إذا غَسَّلَ المَيِّتَ ، فإنْ كان عَاقِلًا صَعَّ غُسْلُه صَغِيرًا كان أو كَبيرًا ؛ لأنَّه يَصِعُّ طَهَارَتُه ، فَصَحَّ أَن يُطَهِّر غَيْرَه ، كَالكَّبِير .

فصل : ويَصِحُّ أَن يُعَسِّلَ المُحْرِمُ الحَلالَ ، والحَلالُ المُحْرِمَ ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدِ منهما تَصِحُّ طَهارَتُه وغُسْلُه ، فكان له أَن يُغَسِّلَ غيرَه .

فصل : ولا يَصِحُّ غَسْلُ الكَافِرِ للمُسْلِمِ (١٤) ؛ لأنَّه عِبَادَةٌ ، وليس الكَافِر من

(المغنى ٣ / ٣٠)

⁽١١) في م : ﴿ المراهق ﴾ .

⁽١٢) في م: (الطفلة) .

⁽١٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في الرجل يغسل ابنته ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٠ / ٢٥١ .

⁽١٤) في ١، م: والسلم ، .

أَهْلِها . وقال مَكْحُولٌ في امْرَأَةِ تُوفَيِّتْ في سَفَر ، ومعها ذُو مَحْرَم ونِساءٌ نَصارَى : يُغَسِّلُها النِّسَاءُ . وقال سُفْيَانُ في رَجُلِ ماتَ مع نِسَاءٍ ، ليس مَعَهُنَّ رَجُلٌ ، قال : إِن وَجَدُوا نَصْرَانِيًّا أَو مَجُوسِيًّا ، فلا بَأْسَ إِذَا تَوَضًّا أَن يُغَسِّلَهُ ، ويُصَلِّي عليه النِّسَاءُ . وغَسَّلَتِ امْرَأَةً عَلْقَمَةَ امْرَأَةٌ نَصْرانِيَّةٌ . ولم يُعْجِبْ هذا أبا عبد اللهِ . وقال : لا يُغَسِّلُه إلا مُسْلِمٌ ، ويُيَمَّمُ ؛ لأنَّ الكَافِرَ نَجِسٌ ، فلا يُطَهِّرُ غَسْلُه المُسْلِمَ . ولأنَّه ليس من أهْلِ العِبادَةِ فلا يَصِحُّ غَسْلُه لِلْمُسْلِمِ ، كالمَجْنُونِ . وإن ماتَ كَافِرٌ مع مُسْلِمِينَ ، لم يُغَسِّلُوهُ ، سَوَاءٌ كان قَرِيبًا لهم (١٥) أو لم يكنْ ، ولا يَتَوَلَّوْا دَفْنَه ، إِلَّا أَن لا يَجِدُوا مَن يُوارِيه . وهذا قولُ مالكٍ . وقال أبو حَهْص العُكْبَرِيُّ : يجوزُ له غُسْلُ قَرِيبِه الكَافِر ، ودَفْنُهُ . وحكاه قَوْلًا لأحمدَ ، وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لَمَا رُوِيَ عَنَ عَلَيٌّ ، رَضِيَى الله عنه ، أنَّه قال : قلتُ للنَّبِيُّ عَيْنِكُم : / إنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالُّ قد ماتَ . فقال النَّبِيُّ عَلِيْكُ : « اذْهَبْ فَوَارِهِ »(١٦) . ولَنا ، أنَّه لا يُصلِّي عليه ، ولا يَدْعُو له ، فلم يكن له غَسْلُه ، وتَوَلِّى أَمْرِه ، كالأَجْنَبِيِّ ، والحَدِيثُ إن صَحَّ يَدُلُّ على (٧٠مُوَارَاتِه له ، وذلك ١٧٠) إذا خافَ من التَّعْيِيرِ به ، والضَّرّرِ بِبَقائِه . قال أحمدُ ، رَحِمَهُ الله ، في يَهُودِئِّ أو نَصْرَانِيٌّ ماتَ ، وله وَلَدٌ مُسْلِمٌ : فلْيَرْكَبْ دَائَةً ، وْلْيَسِرْ أَمَامَ الجِنازَةِ ، وإذا أَرادَ أَنْ يَدْفِنَ رَجَعَ مثل قَوْلِ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه(۱۸)

947/4

⁽١٥) في ١، م: « منهم » .

⁽١٦) أخرجه أبو داود ، فى : باب الرجل يموت له قرابة مشرك ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩١ . والنسائى ، فى : باب الفسل من مواراة المشرك ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب مواراة المشرك ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١ / ٩٧ ، ٤ / ٦٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ . ١٧١ . (١٧ - ٧٧) فى ١ ، م : « مواراته وله ذلك » .

⁽١٨) عن أبى وائل ، قال : ماتت أمى وهى نصرانية ، فأتيت عمر ، فذكرت ذلك له ، فقال : اركب دابة ، وسر أمامها . أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى الرجل يموت له القرابة المشرك يحضره أم لا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٤٨ .

٣٧٩ ــ مسألة ؛ قال : (والشَّهِيدُ إذا مَاتُ فى مَوْضِعِه ، لَمْ يُعَسَّلُ ، ولم يُصَلَّ عَلَيْهِ)

يعنى إذا ماتَ في المُعْتَرَكِ ، فإنَّه لا يُعَسَّلُ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ، وهو قولُ أَكْثِرِ أَهْلِ العِلْمِ ، ولا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ، إلَّا عن الحسنِ ، وسَعِيد بن المُسَيَّبِ ، قالا : يُعَسَّلُ الشَّهِيدُ ، ما ماتَ مَيِّتَ إلَّا جُنبًا . والاَقْتِدَاءُ بالنَّبِيِّ عَيِّلِتَ وَأَصْحَابِهِ في تَرْكِ خُسْلِهِم الشَّهِيدُ ، ما ماتَ مَيِّتَ إلَّا جُنبًا . والاَقْتِدَاءُ بالنَّبِيِّ عَيِّلِتَ وَأَصْحَابِهِ في تَرْكِ خُسْلِهِم وَالشَّافِعِيِ ، وإسحاقَ . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أنَّه يُصلَى عليه . واختارها والشَّافِعِي ، وإسحاقَ . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أنَّه يُصلَى عليه . واختارها الحَلالُ . وهو قَوْلُ النَّوْرِيِّ ، وأبي حنيفة . إلَّا أن كلامَ أحمد في هذه الرَّوَايَة يُشِيرُ إلى أنَّ الصلاة عليه مُستَحَبَّة ، غيرُ وَاجِيَةٍ . قال في مَوْضِع : إن صُلِّى عليه فلا إلى أنَّ الصلاة عليه مُستَحَبَّة ، غيرُ وَاجِيَةٍ . قال في مَوْضِع : إن صُلِّى عليه فلا أَلَّ الصلاة عليه أَجْوَدُ ، وإن لم يُصَلُّون عليه أَجْوَدُ ، وإن لم يُصَلُّوا عليه أَجْوَأً . فكأنَّ الرَّوايَتَيْنِ في اسْتِحْبَابِ الصلاة ، لا بأس به . وصَرَّح بذلك في روايَة المَرُّوذِي ، فقال : الصلاة عليه أَجْوَدُ ، وإن لم يُصَلُّوا عليه أَجْزَأً . فكأنَّ الرِّوايَتَيْنِ في اسْتِحْبَابِ الصلاة ، لا في وُجُوبِها ، إحْدَاهُما يُسْتَحَبُّ ؛ لما رَوى عُقْبَةُ ، أنَّ النَّبِي عَلِيلِهُ الصلاة ، في أَسْطِق ، أنَّ النَّبِي عَلِيلَةً مَلَى الْمَيْتِ ، ثم انْصَرَفَ إلى المِسْرِ . وعن ابنِ عَبَاسٍ ، أنَّ النَّبِي عَلِيلَةً صَلَّى على قَتْلَى أُحِدِن . ومَا يُعمَّلُهم ، ولم يُعَسِّلُهم ، ولم مُعَلِي عَلَي عليه ، ولم يُعَسِّلُهم ، ولم يُعَسِّلُه ، فلم يُعَسِّلُه ، ف

⁽١) سقط من : الأصل ، ١ .

⁽٢) سقط من : ١، م .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥٥ .

⁽٤) أخرجه البيهقى ، فى : باب من زعم أن النبى عَلَيْ صلى على شهداء أحد ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ١٣ .

⁽٥-٥) في الأصل ، م : « متفق عليه » . ولم يروه مسلم ، انظر تحفة الأشراف ٢ / ١٦ .

والحديث أخرجه البخاري، في: باب الصلاة على الشهيد، وباب من لم ير غسل الشهداء، بدون لفظ: • ولم=

٣٦/٣ عليه ، كَسَائِر مَن لم يُعَسَّلْ ، وحديثُ عُقْبَةَ مَخْصُوصٌ بشُهَدَاء / أُحُد ، فإنَّه صَلَّى عليهم في القُبُورِ بعد ثَمَانِي سِنِينَ ، وهم لا يُصَلُّونَ على القَبْرِ أَصْلًا ، ونحنُ لا نُصَلِّي عليه بعدَ شَهْرٍ . وَحَدِيثُ ابنِ عَبَّاسِ يَرْوِيهِ الحسنُ بن عُمارَةَ ، وهو ضَعِيفٌ ، وقد أَنْكُرَ عليه شُعْبَةُ رِوايَةَ هذا الحَدِيثِ . وقال : إن جَرِيرَ بن حازِمٍ يُكَلِّمُنِي في أن لا أَتُكَلَّمَ في الحسن بن عُمارَةَ ، وكيف لا أَتَكَلَّمُ فيه وهو يَرْوِي(١)هذا الحديثَ ! ثم نَحْمِلُه على الدُّعاءِ . إذا ثَبَتَ هذا فيَحْتَمِلُ أَنَّ تَرْكَ غُسْلِ الشَّهِيدِ لما تَضَمَّنَهُ الغُسْلُ من إِزَالَةِ أَثْرِ العِبادَةِ المُسْتَحْسَنَة شَرْعًا ، فإنَّه جاءَ عن النَّبِيِّ عَلِيلًا ، أنَّه قال: « والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لا يُكْلَمُ (٧) أَحَدّ في سَبِيلِ اللهِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبيلهِ ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ ، واللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ ، والرِّيحُ ربِحُ مِسْكٍ » . رَوَاهُ البُخَارِيُّ (^) . وقال النَّبِيُّ عَلِيْكُ : « لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللهِ عَزَّ وجَلَّ من قَطْرَتَيْنِ

⁼ يصل عليهم ، ، وباب من يقدم في اللحد ، وباب اللحد والشق في القبر ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من قتل من المسلمين يوم أحد ... إلخ ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٥ ، ٥ / ١٣١ . كما أخرجه أبو داود بدون لفظ : ﴿ وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِم ﴾ ، في : باب في الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٥٣ . والنسائي ، في : باب ترك الصلاة عليهم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٠ . واين ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٥ . والإمام أحمد نحوه ، في : المسند ٣ / ٢٩٩ .

⁽٦) في الأصل: (روى) .

⁽٧) الكَلْم : الجرح .

⁽٨) في : باب ما يقع من النجاسات ... إلخ ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب من يجرح في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب المسك ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١ / ٦٨ ، ٤ / ٢٢ ، ٧ / ١٢٥ . كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٩٥ - ١٤٩٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يكلم في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذي ٧ / ١٥٧ . والنسائي ، في : باب مواراة الشهيد في دمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من كلم في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٤ / ٦٥ ، ٥ / ٢٤ ، ٢٥ . وابن ماجه ، ف : باب القتال في سبيل الله سبحانه وتعالى ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٣٤ . والدارمي ، في : باب في فضل من جرح في سبيل الله جرحا ، من كتاب الجهاد. سنن الدارمي ٢ / ٢٠٥ . والإمام مالك ، في:=

وَأَثَرَيْنِ : أَمَّا الأَثْرَانِ ، فَأَثَّرُ في سَبيل الله ، وأثرٌ في (٩) فَريضَةٍ (١٠مِنْ فَرَائِض ١٠٠ الله تَعَالَى ﴾ . رَوَاهُ التُّرْمِذِيُّ (١١) ، وقال : هو حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وقد جاءَ ذِكْرُ هذه العِلَّةِ في الحَدِيثِ ، فإن عبدَ الله بنَ ثَعْلَبَةَ قال : قال رسولُ الله عَلِيْتُ : ﴿ زَمُّلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كُلْمٌ يُكْلَمُ في سَبِيل (١٢) اللهِ إِلَّا يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ يَدْمَى ، لَوْنُه لُوْنُ الدُّمِ ، وَرِيحُه رِيحُ المِسْكِ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٣) . ويَحْتَمِلُ أَنَّ الغُسْلَ لا يَجِبُ إِلَّا مِن أَجْلِ الصلاةِ ، إِلَّا أَنَّ المَيِّتَ لافِعْلَ له ، فأُمِرْنَا بغَسْلِه لِنُصَلِّي عليه ، فَمَن لَمْ تَجِب الصلاةُ عليه لم يَجِبْ غَسْلُه ، كالحَيِّ . ويَحْتَمِلُ أَن الشُّهَدَاءَ في المَعْرَكَةِ يَكْثُرُونَ ، فَيَشُقُّ غَسْلُهم ، ورُبَّما يكونُ فيهم الجراحُ فَيَتَضَرَّرُونَ ، فَمُفِي عن غَسْلِهم لذلك . وأمَّا سُقُوطُ الصلاةِ عليهم ، فيَحْتَمِلُ أَن تَكُونَ عِلَّتُه كَوْنَهم أَحْياةً عند رَبِّهم ، والصلاةُ إنَّما شُرِعَتْ في حَقِّ المَوْتَي . ويَحْتَمِلُ أَنَّ ذلك لِغِنَاهُم عن الشَّفَاعَةِ لهم ، فإنَّ الشَّهِيدَ يُشَفُّعُ في سَبْعِينَ من أَهْلِه ، فلا يَحْتَاجُ إلى شَفِيعٍ ، والصلاة إنَّما شُرعَتْ للشَّفاعَةِ .

فصل : فإن كان الشَّهيدُ جُنُبًا غُسِّلَ ، وحُكْمُه في الصَّلَاةِ عليه حُكْمُ غيره من الشُّهَداء . وبه قال أبو حنيفة . وقال مالِك : لا يُغَسُّلُ ؛ لِعُمُومِ الخَبَر . / وعن , 47/4 الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنا ، مَا رُوِيَ أَنَّ حَنْظَلَةَ بِنِ الرَّاهِبِ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فقال

⁼ باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢ / ٤٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند . 281/0

⁽٩) سقط من: الأصل، ١.

[.] ١٠ - ١٠) سقط من : م .

⁽١١) في : باب ما جاء في فضل المرابط ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذي ٧ / ١٦٤ .

⁽١٢) سقط من: م.

⁽١٣) في : باب من كلم في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦ / ٢٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٣١ .

النَّبِيُّ عَلِيْكُ : « مَا شَأْنُ حَنْظَلَةَ ؟ فَإِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَاثِكَةَ تُعَسِّلُه » . فقالوا : إنَّه جَامَعَ ، ثم سَمِعَ الهَيْعَةُ (١٤) فَخَرَجَ إلى القِتَالِ . رَوَاه ابنُ إسحاقَ ، في « المَغَازِي ،(١٥) . ولأنَّه غُسْلٌ وَاجِبٌ لغيرِ المَوْتِ ، (١١ فلم يسْقُطُ ١١) بالمَوْتِ كَغُسْلِ الْجِنَابةِ(١٧) . وحَدِيثُهم لا عُمَومَ له ، فإنَّه قَضِيَّةٌ في عَيْن وَرَدَ في شُهَدَاء أُحُدٍ ، وَحَدِيثُنا خَاصٌّ في حَنْظَلَةَ ، وهو من شُهَدَاءِ أُحُدٍ ، فيَجِبُ تَقْدِيمُه . إذا ثَبَتَ هذا ، فَمَن وَجَبَ الغُسْلُ عليه بِسَبَبِ سابِقِ على المَوْتِ ، كالمَرْأَةِ تَطْهُرُ من حَيْضٍ أَو نِفاسٍ ، ثم تُقْتَلُ ، فهي كالجُنُبِ ؛ لِلْعِلَّةِ التي ذَكَرْنَاها . ولو قُتِلَتْ في حَيْضِها أو نِفاسِها ، لم يَجِبِ الغُسْلُ ؛ لأنَّ الطُّهْرَ من الحَيْض شَرْطٌ في الغُسْل ، أو في السَّبَبِ المُوجِب ، فلا يُثْبُتُ الحُكْمُ بِدُونِه . فأمَّا إنْ أَسْلَمَ ، ثم اسْتُشْهِدَ ، فلا غُسْلَ عليه ؛ لأنَّه رُوِيَ أَنَّ أُصَيْرِمَ بَنِي (١٨) عبدِ الأَشْهَلِ أَسْلَمَ يَوْمَ أُحُدٍ ، ثم قُتِلَ ، فلم يُؤْمَرُ بغَسْلِه .

فصل : والبَالِغُ وغيرُه سواءً . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وأبو يوسفَ ، ومحمدٌ ، وأبو ثَوْرٍ ، وابْنُ المُنْذِرِ . وقال أبو حنيفةَ : لا يَثْبُتُ حُكْمُ السُّهادَةِ لِغَيْرِ البالِغِ ؛ لأنَّه ليس من أَهْلِ القِتالِ . ولَنا ، أنَّه مُسْلِمٌ قُتِلَ في مُعْتَرَكِ المُشْرِكِينَ بِقِتالِهم ، أشبك البالِغَ ، (١٩ وَلأَنَّه أَشْبَهَ البالِغُ ١١ في الصلاةِ عليه والغُسْلِ إذا لم يَقْتُلْهُ المُشْرِكُونَ ، فَيُشْبِهُه فِي سُقُوطِ ذلك عنه بالشَّهادَةِ ، وقد كَان في شُهَداءِ أُحُدٍ حَارِثَةُ بن

⁽١٤) الهيعة : الصوت تفزع منه وتخافه ، من عدو أو غيره .

⁽١٥) وأخرجه البيهقي ، في : باب الجنب يستشهد في المعركة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري ٤ / ١٥ . والحاكم ، في : باب ذكر مناقب حنظلة بن عبد الله ، من كتاب معرفة الصحابة . المستدرك ٣ / ٢٠٤ .

⁽١٦ – ١٦) في م: « فسقط » .

⁽١٧) في ا ، م : ﴿ النجاسة ﴾ .

⁽١٨) في النسخ : ٩ بن ٤ . والتصويب من سيرة ابن هشام ٣ / ٩٠ . واسمه عمرو بن ثابت بن وقش . (١٩-١٩) سقط من : الأصل .

النُّعْمانِ ، وعُمَيْرُ بن أبى وَقَّاصٍ أخو سَعْدٍ ، وهما صَغِيرَانِ ، والحَدِيثُ عَامٌّ فى الكُلِّ . وما ذَكَرَهُ يَبْطُلُ بالنِّساء .

٣٨٠ ــ مسألة ؛ قال : (وَدُفِنَ فى ثِيَابِه ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْجُلُودِ
 والسّلَاج لُحّى عَنْهُ)

أمًّا دَفْنُه بِثِيَابِهِ ، فلا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، وهو ثابِتٌ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكِ : « ادْفِنُوهُمْ بِثِيَابِهِمْ » . ورَوَى أبو دَاوُدَ ، وابنُ مَاجَه (۱) ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهِمْ . وَرَوَى أبو دَاوُدَ ، وابنُ مَاجَه (۱) ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهِمْ . وليم بَعْيْرِهِمْ ، وليم أَنُهِمْ . وليس (۲) هذا بِحَتْيِم ، لكنَّه الأوْلَى . ولِلْوَلِيِّ / أن يَنْزِعَ عنه ثِيابَه ، ويُكفّنه بغيْرِهِمْ ، وقال أبو حنيفة : لا يُنْزَعُ عنه شيءٌ ؛ لِظَاهِرِ الخَبْرِ . ولنا ، ما رُوى ، أنَّ صَفِيَّة أَرْسَلَتْ إلى النَّبِيِّ عَيْلِكُ تُوبَيْنِ ، لِيُكفِّنَ فيهما حَمْزَةَ ، فَكَفَّنه في أَحِدِهما ، وكَفَّن في الآخِرِ رَجُلًا آخَرَ . رَوَاه يعقوبُ بن شَيْبة (۲) ، وقال : هو صالحُ الإسْنَادِ . فلدً على الآخِرِ رَجُلًا آخَر . والحَدِيثُ الآخَرُ يُحْمَلُ على الإباحةِ والاسْتِحْبابِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه يُثْزَعُ عنه من لِباسِه ما لم يَكُنْ من عَامَّةِ لِبَاسِ النَّاسِ ، من الجُلُودِ والفِراءِ والحَدِيدُ . والمَديد . قال أحمدُ : لا يُتْرَكُ عليه فَرْق ، ولا خُفّ ، ولا جُلدٌ . وبهذا قال الشَّافِعيُّ ، وأبو حنيفة . وقال مَالِكُ : لا يُنْزَعُ عنه فَرُوّ ولا خُفّ ، ولا مَحْدُ ولا مَحْثُو ؛ لِقَوْلِ النَّيْ عَيْلِيَةً : « ادْفِنُوهُمْ بِثِيَابِهِمْ » . وهذا عَامٌ في الكُلّ ، وما رَوَيْنَاهُ أَخَصُّ ، فكان النَّابِي عَيْلِيَةً : « ادْفِنُوهُمْ بِثِيَابِهِمْ » . وهذا عَامٌ في الكُلّ ، وما رَوَيْنَاهُ أَخَصُّ ، فكان أَوْلَى .

۳۷/۳ظ

⁽١) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٤ . وابن ماجه ، لا ١٧٤ . كا ماجه ، ين ابن ماجه ١ / ١٧٥ . كا ماجه ، إلى المام أحمد ، فى : باب ما جاء فى المسند ١ / ٢٤٧ .

 ⁽٢) في الأصل زيادة : (ف) .

 ⁽٣) وأخرجه البيهقي ، في : باب الدليل على جواز التكفين في ثوب واحد ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى
 ٣ / ١٠١ . وعبد الرزاق ، في : باب الكفن ، من كتاب الجنائز ، المصنف ٣ / ٤٢٧ .

٣٨١ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ حُمِلَ وَبِهِ رَمَقٌ غُسُّلَ ، وصُلِّي عَلَيْهِ ﴾

مَعْنَى قولِهِ ﴿ رَمَقٌ ﴾ أَى حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ . فهذا يُغَسَّلُ ، ويُصلِّى عليه ، وإن كان شَهِيدًا ؛ لأنَّ النَّبِيُّ عَيْدِ غُسَّلَ سَعْدَ بنَ مُعَاذٍ ، وصَلَّى عليه ، وكان شَهِيدًا ، رَمَاهُ ابنُ الْعَرِقَةِ يَوْمَ الخَنْدَقِ بِسَهْمِ ، فَقَطَعَ أَكْحَلَهُ(١) ، فَحُمِلَ إلى المَسْجِد ، فلَبِثَ فيه أَيَّامًا ، حتى حَكَمَ في بَنِي قُرَيْظَةَ ، ثم انْفَتَحَ جُرْحُهُ فمَاتَ (٢) . وظَاهِرُ كلامِ الْخِرَقِيّ أنَّه متى طالَتْ حَياتُه بعدَ حَمْلِه غُسِّلَ ، وصُلِّي عليه ، وإن ماتَ في المُعْتَرَكِ ، أو عَقِبَ حَمْلِه ، لم يُغَسَّلْ ، ولم يُصلُّ عليه . ونحوُ هذا قولُ مالكِ ، قال : إن أكلَ ، أو شَرِبَ ، أَو بَقِيَ يَوْمَيْن أَو ثَلَاثَةً ، غُسُلَ . وقال أحمدُ في مَوْضِع : إن تَكَلَّمَ ، أو أَكَلَ، أو شَرِبَ، صُلِّي عليه . وقولُ أصحابِ أبي حنيفةَ نحوٌ مِن هذا. وعن أحمدَ أنَّه سُئِلَ عن المَجْرُوجِ إذا بَقِيَ في المُعْتَرَكِ (٣) يَوْمًا إلى اللَّيْل ، ثم ماتَ ، فرَأَى أن يُصَلَّى عليه . وقال أصْحابُ الشَّافِعِيِّ : إن ماتَ حالَ الحَرْبِ ، لم يُغَسَّلْ ، ولم يُصَلُّ عليه ، وإلَّا فلَا . والصَّحِيحُ : التَّحْدِيدُ بِطُولِ الفَصْلِ ، أو الأَكْلِ ؛ لأنَّ الأَكْلَ لا يكونُ إلَّا من ذِي حَياةٍ مُسْتَقِرَّةٍ ، وطُولُ الفَصْلِ يَدُلُ على ذلك ، وقد تَبَتَ اعْتبارُهما(٤) في كَثِيرٍ من المَوَاضِع . وأمَّا الكلامُ والشُّرْبُ ، وحالَةُ الحَرْبِ ، فلا ٣٨/٢ يَصِيُّ التَّحْدِيدُ بشيءِ منها ؛ لأنَّه يُرْوَى أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكَ / قال يَوْمَ أُحُدِ : ﴿ مَنْ يَنْظُرُ

⁽١) الأكحل : عرف معروف ، إذا قطع في اليد لم يرقأ الدم .

⁽٢) أخرجه البخارى ، في : باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب مرجع النبي عَلِيْكُ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١ / ١٢٥ ، ٥ / ١٤٣ ، ١٤٤ . ومسلم ، في : باب جواز قتال من نقض العهد ... إلخ ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣ / ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ . وأبو داود مختصرا ، في : باب في العيادة مرارا ، من كتاب الجنائز . سنن أَلَى داود ٢ / ١٦٥ . والنسائي مختصرا ، في : باب ضرب الحباء في المساجد ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٢ / ٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٤١ ، ٥٦ مختصرا .

⁽٣) في الأصل: ﴿ المعركة ﴾ .

⁽٤) في الأصل ، م : (اعتباره) .

مَا فَعَلَ سَعْدُ بنُ الرَّبِيعِ ؟ ﴾ فقال رَجُلٌ : أنا أَنْظُرُ لكَ يا رسولَ اللهِ . فَنَظَرَ فَوَجَدَهُ جَرِيحًا ، به رَمَقَ ، فقال له : إنَّ رسولَ الله عَلِيكَ أَمَرنِي أَن أَنْظُرَ فِي الأَحْيَاءِ أَنْتَ أَم فِي الأَمْوَاتِ ؟ قال : فأنا في الأَمْواتِ ، فأبُلغُ رسولَ اللهِ عَلَيْكَ عَنِي السَّلامَ . وذَكرَ الحَدِيثَ ، قال : ثم لم أَبْرَحُ أن ماتَ (٥٠) . وَرُوىَ أَنَّ أُصَيْرِمَ بَنِي (١١) عَبْدِ الأَسْهَلِ وَجِدَ صَرِيعًا يومَ أُحُدٍ ، فقيلَ له : ما جاءَ بِكَ ؟ قال : أَسْلَمْتُ ، ثم جِفْتُ . وهما من شُهَدَاءِ أُحُدٍ ، دَخَلًا في عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ : « ادْفِنُوهُمْ يِدِمَاتِهِمْ وَثِيَابِهِمْ ﴾ . ولم يُعسَلْهم ، ولم يُصلً عليهم ، وقد تَكُلَّما ، وماتًا بعدَ انْقِضَاءِ الحَرْبِ . وفي قِصَّةِ أَهْلِ اليَمَامَةِ ، عن ابنِ عمرَ ، أنَّه طَافَ في القَتْلَى ، فوَجَدَ أَبا الحَرْبِ . وفي قِصَّةِ أَهْلِ اليَمَامَةِ ، عن ابنِ عمرَ ، أنَّه طَافَ في القَتْلَى ، فوَجَدَ أَبا الحَرْبِ . وفي قِصَّةِ أَهْلِ اليَمَامَةِ ، عن ابنِ عمرَ ، أنَّه طَافَ في القَتْلَى ، فوَجَدَ أَبا الحَرْبِ . وفي قَتِي أَهْلِ اليَمَامَةِ ، عن ابنِ عمرَ ، أنَّه طَافَ في القَتْلَى ، فوَجَدَ أَبا مَعْمَ اللهُ عَلَى أَسْقِيهُ أَهُ أَلُ اللهُ عَلَى أَسْقِيهُ أَنْ مَعْمَى إن وَجَدْتُ به حَيَاةً ، فوَجَدْتُ الحَارثَ بن مَعْمَ أَنْ أَنْ أَسْقِيهُ ، فاذا آخَرُ يُنْظُرُ إليه ، فأوْمًا لِي أَن أَسْقِيهُ ، فاذا آخَرُ يُنْظُرُ إليه ، فأوْمًا لِي أَن أَسْقِيهُ ، فاذا آخَرُ يُنْظُرُ إليه ، فأوْمًا لِي أَن أَسْقِيهُ ، فلم أُومًا لِي العَدْرِ الله عَلَيْ العَدْرِ اللهِ عَلَى أَنْ أَسْقِيهُ ، فاذا آخَرُ يُنْظُرُ إليه ، فأومًا لِي أَن أَسْقِيهُ ، فلم أُومًا لِي أَن أَسْقِيهُ ، فلم أُومًا لِي العَرْبُوبِ . إليه المَّوْرِ الحَدِر منهم بِغُسْلِ ولا صَلَاقٍ ، وقد مَاتُوا بعد الْقِضَاءِ الحَرْبِ .

فصل: فإن كان الشَّهِيدُ عادَ عليه سِلَاحُهُ فَقَتَلَهُ ، فهو كالمَقْتُولِ بأَيْدى العَدُوِّ . وقال القاضى: يُغَسَّلُ ، ويُصَلَّى عليه ؛ لأَنَّه ماتَ بغيرِ أيْدى المُشْرِكِينَ ، أَشْبَهَ ما لو أصابَهُ ذلك فى غيرِ المُعْتَرَكِ . ولنَا ، ما رَوَى أبو دَاوُدَ (١٠) ، عن رَجُلِ

⁽٥) أحرجه الإمام مالك ، في : باب الترغيب في الجهاد ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ . (٦) في النسخ : « بن » . وتقدم الكلام عنه في صفحة ٤٧٠ .

رُ) في النسخ : ﴿ الْأَنْفِي ﴾ ، وهو عبد الرحمن بن عبد الله البلوى ثم الأنصارى ، وفي نسبه : ﴿ أُنَيْف بن حِشْم ﴾ . انظر : أسد الغابة ٦ / ٢١٩ .

⁽٨-٨) سقط من: الأصل.

 ⁽٩) ذكر الزيلعي أن البيهقي أخرجه في شعب الإيمان عن أبي جهم بن حذيفة العدوى . انظر : نصب الراية
 ٢ / ٣١٨ .

⁽١٠) في : باب في الرجل يموت بسلاحه ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٢٠ .

من أصْحابِ النّبِيِّ عَلِيْكُ ، قال : أَغَرْنَا على حَيٍّ من جُهيْنَة (١١) ، فطلَبَ رَجُلٌ منهم ، فضرَبَه فأخطأه ، فأصابَ نَفْسَهُ بالسّيْف ، فقال رسول الله عَلَيْكُ : ﴿ أَخُوكُمْ يا مَعْشَرَ المُسْلِعِينَ ﴾ . فأبْتَدَرَهُ الناسُ ، فَوَجَدُوهُ قد مات ، فلَقَفُهُ رسولُ الله عَلِيْكُ بِثِيابِه ودِمائِه ، وصلّى عليه ، فقالوا : يا رسولَ الله ، أشهيد هو ؟ قال : ﴿ نَعَمْ ، وَأَنَا لَهُ شَهِيدٌ ﴾ . وعامِرُ بنُ الأكوع بَارَزَ مَرْحَبًا يومَ خَيْبَرَ ، هو ؟ قال : ﴿ نَعَمْ ، وَأَنَا لَهُ شَهِيدٌ ﴾ . وعامِرُ بنُ الأكوع بَارَزَ مَرْحَبًا يومَ خَيْبَرَ ، هو ؟ قال : ﴿ نَعَمْ ، وَأَنَا لَهُ شَهِيدٌ ﴾ . وعامِرُ بنُ الأكوع بَارَزَ مَرْحَبًا يومَ خَيْبَرَ ، هو ؟ قال : ﴿ نَعَمْ ، وَأَنَا لَهُ شَهِيدٌ ﴾ . وعامِرُ بنُ الأكوع بَارَزَ مَرْحَبًا يومَ خَيْبَرَ ، هم الله فَلَهُ له الله الله الله الله عَلَيْ الله عَلَيْ أَنْ المُعْرَكَةِ ، فأَشْبَهُ ما لو قَلَلُهُ الكُفَّارُ ، وبهذا فرارَق ، ما لو كان في غيرِ المُعْتَرَكِ ، فأمّا إن سَقَطَ من دَابَّتِه ، أو وُجِدَ مَيْتًا لا (١٤) أَنَّ ، ما لو كان في غيرِ المُعْتَرَكِ ، فأمّا إن سَقَطَ من دَابَّتِه ، أو وُجِدَ مَيْتًا لا أَنْرَ به ، فإنّه يُغَسّلُ . نصَّ عليه أحمد ، وتأوّلَ الحَدِيثَ : ﴿ ادْفِنُوهُمْ وَلَوْ لَوْمُ بِهُ مَالًا فَعُمْ أَلُوهُمْ أَلُوهُمْ أَلُهُ اللهُ عَنَوهُمْ الله الشّافِعِيُّ : لا يُعْسَلُ . وهذا قولُ أَلِي حنيفة في الذي يُوجَدُ مَيْتًا لا أَثَرَ به . وقال الشّافِعِيُّ : لا يُعْسَلُ بحالٍ ؛ لاختِمالِ أَنَّهُ ماتَ بِسَبَبِ مِن الشّعَبِارِ في مَحَلُّ الوِفَاقِ مَقْرُونٌ بمَن كُلِمَ ، فلا يُحوزُ حَذْفُ ذلك عن دَرَجَة الاعْبَار .

فصل : ومَن قُتِلَ من أَهْلِ العَدْلِ في المَعْرَكَةِ ، فَحُكْمُه في الغُسْلِ والصَّلَاةِ عليه (١٦) ، حُكْمُ مَن قُتِلَ في مَعْرَكَةِ المُشْرِكِينَ ؛ لأنَّ عليًّا ، رَضِيَى الله عنه لم يُغَسِّلُ

⁽١١) جهينة : قبيلة من قضاعة .

⁽۱۲) يسفل: أي يضربه من أسفله .

⁽١٣) أخرجه مسلم ، فى : باب غزوة ذى قرد وغيرها ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣ / ١٤٤٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٥١ ، ٥٠ .

⁽١٤) في اءم: وولاء.

⁽۱۰) تقدم في صفحات ۲۷۱_۲۹_۶

⁽١٦) شقط من : م .

مَن قُتِلَ معه (١٧) ، وعَمَّارٌ أَوْصَى أَن لا يُغَسَّلَ ، وقال : ادْفِنُونِي في ثِيَابِي ، فإنِّي مُخَاصِمٌ (١٧) . قال أحمد : قد أوْصَى أصْحابُ الجَمَل (١٨) : إِنَّا مُسْتَشْهَدُونَ غَدًا ، فلا تَنْزِعُوا عَنَّا ثَوْبًا ، ولا تَغْسِلُوا عنَّا دَمًا . ولأنَّه شَهيدُ المَعْرَكَةِ ، أَشْبَهَ قَتِيلَ الكُفَّارِ . وهذا قولُ أبي حنيفةَ . وقال الشَّافِعِيُّ ، في أُحَدِ قَوْلَيْهِ : يُغَسُّلُونَ ؛ لأَنَّ أَسْماءَ غَسَّلَتِ ابْنَها عبدَ اللهِ بنَ الزُّبَيْرِ . والأوُّلُ أَوْلَى ؛ لما ذَكَرْنَاهُ ، وأمَّا عبدُ الله بنُ الزُّبَيْرِ فإنَّه أُخِذَ وصُلِبَ ، فهو كالمَقْتُولِ ظُلْمًا ، وليس بشَهِيدِ المَعْرَكَةِ . وأمَّا الباغِي، فقال الْخِرَقِيُّ: مَنْ قُتِلَ منهم، غُسِّلَ، وكُفِّنَ، وصُلِّي عليه. ويَحْتَمِلُ إلْحاقَه بأَهْلِ العَدْلِ ؛ لأنَّه لم يُنْقَلْ إلينا غَسْلُ أَهْلِ الجَمَلِ وصِفِّينَ (١٩) من الجَانِبَيْنِ ، وِلْأَنَّهِم يَكْثُرُونَ فِي المُعْتَرَكِ ، فَيَشُقُّ غُسْلُهِم ، فأشْبَهُوا أَهْلَ العَدْلِ . فأمَّا الصلاةُ على أَهْلِ العَدْلِ ، فيحتَمِلُ أَنْ لا يُصَلَّى عليهم ؛ لأنَّنا شَبَّهْناهم بِشُهَدَاءِ مَعْرَكَةِ المُشْرِ كِينَ فِي الغُسْلِ ، فكذلك في الصلاةِ ، ويَحْتَمِلُ أَن يُصَلَّى عليهم ؛ لأنَّ عليًّا ، رَضِيَ الله عنه ، صَلَّى عليهم .

فصل : فأمَّا مَن قُتِلَ ظُلْمًا ، أو قُتِلَ دُونَ مالِه ، أو دُونَ نَفْسِه أو أَهْلِه (٢٠) ، ففيه رَوَايِتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يُغَسَّلُ . اخْتَارَهَا الخَلَّالُ ، وهو قولُ الحسن ، ومَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، ومالِكِ ؛ لأنَّ رُتُبَتَهُ دون رُتُبَة الشَّهيدِ في المُعْتَرَكِ ، فأَشْبَهَ المَبْطُونَ (٢١) ؟ ولأنَّ هذا لا يَكْثُرُ القَتْلُ فيه ، فلم يَجُزْ إِلْحاقُه بشُهَداءِ (٢٢) المُعْتَرَكِ . والثانية ، / لا

^{989/8}

⁽١٧) انظر ما أخرجه البيهقي ، في : باب ما ورد في المقتول بسيف البغي ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري - 17/ 2

⁽١٨) كانت وقعة الجمل بين على وعائشة ومعها طلحة والزبير ، رضى الله عنهم .

⁽١٩) صفين : موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وكانت وقعة صفين بين على ومعاوية في سنة سبع وثلاثين . معجم البلدان ٣ / ٤٠٢ .

⁽۲٠) في ١، م: « وأهله » .

⁽٢١) المبطون : من اشتكي بطنه من إسهال أو استسقاء أو غيره فمات .

⁽۲۲) في ا ، م : و شهيد ، .

فصل: فأمّا الشّهِيدُ بغيرِ قَتْل ، كَالْمَبْطُونِ ، والْمَطْعُونِ (٢٥) ، والغَرِق ، وصَاحِبِ الهَدْم ، والتّفَسَاءِ ، فإنّهم يُعَسَّلُونَ ، ويُصلَّى عليهم ؛ لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، إلّا ما يُحْكَى عن الحسنِ : لا يُصلَّى على النّفساءِ ؛ لأنّها شهيدة . ولَنا ، أنّ النبيّ عَلِيه صلّى على المُرأةِ مَاتَتْ في نِفَاسِها ، فقامَ وَسَطَها . مُتَّفَقٌ عليه (٢١) . وصلًى على سعّدِ بن مُعَاذٍ ، وهو شهيد (٢١) . وصلًى المُسْلِمُونَ على عمر ، وعلى ، وصلّى على سعّدِ بن مُعَاذٍ ، وهو شهيد (٢١) . وصلًى المُسْلِمُونَ على عمر ، وعلى ، رضيى الله عنهما ، وهما شهيدانِ . وقال النّبي عَلِيلِهُ : « الشّهداء حَمْسة : المَطْعُونُ ، والمَبْطُونُ ، والعَرِقُ ، وصاحِبُ الهَدْم ، والشّهِيدُ في سَبِيلِ اللهِ » . قال التّريذِيّ عَلِيلًا ، وعن النّبيّ عَلِيلًا ،

⁽٢٣-٢٣) في الأصل: (قتيل شهيد) .

⁽٢٤) أخرجه البخارى ، فى : باب من قاتل دون ماله ، من كتاب المظالم . صحيح البخارى ٣ / ١٧٩ . ومسلم ، فى : باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حتى كان القاصد مهدر الدم فى حقه ... إلخ ، من كتاب الايمان . صحيح مسلم ١ / ١٢٥ . وأبو داود ، فى : باب فى قتال اللصوص ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٢ / ٤٦٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى من قتل دون ماله فهو شهيد ، من أبواب الديات . عارضة الأحوذى ٦ / ١٩٨ – ١٩١ . والنسائى ، فى : باب من قتل دون ماله ، وباب من قاتل دون دينه ، وباب من قاتل دون دينه ، وباب من قاتل دون أهله ، من كتاب التحريم . المجتبى ٧ / ١٠٥ ، ١٠٢ ، ١٠٧ . وابن ماجه ، فى : باب من قتل دون ماله فهو شهيد ، من كتاب التحريم . المجتبى ٧ / ١٠٥ ، ١٠٧ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ورن ماله فهو شهيد ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢ / ٢٠١ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢١٠ ، ٢٠١ ، ٢١٥ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ،

⁽٢٥) المطعون : من أصابه الطاعون فمات .

⁽۲۹) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥٣ .

⁽۲۷) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۷۲ .

⁽٢٨) سقط من : ١ ، م .

⁽٢٩) أخرجه الترمذي، في : باب ماجاء في الشهداء من هم، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذي=

أنّه قال : (الشَّهَادَةُ سَبْعٌ سِوَى القَتْلِ) . وزادَ على ما ذُكِرَ في هذا الخَبَرِ : (صَاحِبُ الحَرِيقِ (٢٠٠) ، وصَاحِبُ ذاتِ الجَنْبِ (٢٠٠) ، والمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمْعِ (٢٠٠) شَهِيدَةٌ (٣٠٠) . وكل هُولَاءِ يُعَسَّلُونَ ويُصَلَّى عليهم ، لأَنَّ النبي عَلِيلَةُ تَرَكَ غَسْلَ الشَّهِيدِ في المَعْرَكَةِ ، لما يَتَضَمَّنُه من إِزَالَةِ الدَّمِ المُسْتَطابِ شَرْعًا ، أو لِمَشَقَّةِ الشَّهِيدِ في المَعْرَكَةِ ، لما يَتَضَمَّنُه من إِزَالَةِ الدَّمِ المُسْتَطابِ شَرْعًا ، أو لِمَشَقَّةِ غَسْلِهم ، لِكَثْرَتِهم ، أو لما فيهم من الجِراح ، ولا يُوجَدُ ذلك هاهُنا .

فصل: فإن اخْتَلَطَ مَوْتَى المُسْلِمِينَ بِمَوْتَى المُسْلِمِينَ ، فلم يُمَيَّزُوا ، صلَّى على جَمِيعِهم يَنْوِى المُسْلِمِينَ . قال أحمد : ويَجْعَلُهم بينَه وبين القِبْلَةِ ، ثم يُصلَّى عليهم . وهذا قولُ مَالِكِ ، والشَّافِعِيِّ . وقال أبو حنيفة : إن كان المُسْلِمُونَ أَكْثَر ، صلَّى عليهم ، وإلَّا فلا ؛ لأنَّ الاعْتِبارَ بالأَكْثَرِ ، بِدَلِيلِ أنَّ دارَ المُسْلِمِينَ الظَّاهِرُ فيها صلَّى عليهم ، وإلَّا فلا ؛ لأنَّ الاعْتِبارَ بالأَكْثَرِ ، بِدَلِيلِ أنَّ دارَ المُسْلِمِينَ الظَّاهِرُ فيها الإسلام ؛ لِكَثْرَةِ المسلمِينَ بها ، وعَكْسُها دارُ الحَرْبِ ، لِكَثْرَةِ مَنْ بها من الكُفَّارِ . ولنَا ، أنَّه أمْكَنَ الصلاة علَى المسلمين مِن غيرِ ضَرَرٍ ، فوَجَبَ ، كا لو كانوا أكثرَ ، ولنَا ، أنَّه أمْكَنَ الصلاة علَى المسلمين مِن غيرِ ضَرَرٍ ، فوَجَبَ ، كا لو كانوا أكثرَ ،

⁼ ٤ / ٢٨٤ . والبخارى ، فى : باب فضل التهجير إلى الظهر ، وباب الصف الأول ، بدون لفظ : والشهيد ... ، ، من كتاب الجهاد . صحيح و والشهيد ... ، ، من كتاب الإذان ، وفى : باب الشهادة سبع سوى القتل ، من كتاب الإمارة . صحيح البخارى ١ / ٢٩١ ، ١٨٤ ، ٤ / ٢٩٠ . ومسلم ، فى : باب بيان الشهداء ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣ / ١٥٢١ . كا أخرجه الدارمي ، فى : باب ما يعد من الشهداء ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٠ ، والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى العتمة والصبح ، من كتاب صلاة الجماعة . الموطأ ١ / ٢١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢١٠ ، ٣١٥ ، ٣ / ٤٨٩ ، ٥ / ٤٨٩ ، ٣ ، ٣١٥ ، ٣١٠ .

⁽۳۰) أي شهيد .

⁽٣١) ذات الجنب : قرحة أو قروح تصيب الإنسان داخل جنبه .

⁽٣٢) تموت بجمع : أى تموت وفي بطنها ولد .

⁽٣٣) أخرجه أبو داود ، في : باب فضل من مات بالطاعون ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٧ ، ١٦٨ . والنسائي ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من خان غازيا في أهله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٤ / ١٢ ، ٦ / ٤٣ . وابن ماجه مختصرا ، في : باب ما يرجى فيه الشهادة ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٣٧ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، من كتاب الجهاد . الموطأ ١ / ٩٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٤٦ .

ولأنَّه إذا جازَ أن يَقْصِدَ بصَلَاتِه ودُعَائِه الأَكْثَرَ ، جازَ قَصْدُ الأقلِّ ، ويَبْطُلُ ما قالُوه بِمَا إِذَا اخْتَلَطَتْ أُخْتُه بأَجْنَبِيَّاتٍ ، أَو مَيْنَةٌ بِمُذَكِّياتٍ ، ثَبَتَ الحُكْمُ لِلْأَقَلِّ ، دُونَ الأكثر .

فصل : وإن وُجدَ مَيِّتٌ ، فلم يُعْلَمْ أُمُسْلِمٌ هو أم كافِرٌ ، نَظَرَ إلى العلاماتِ ، ٣٩/٣ من الخِتانِ ، / والثِّياب ، والخِضاب ، فإن لم يكنْ عليه عَلامةً ، وكان في دار الإسلام ، غُسِّلَ ، وصُلِّى عليه ، وإن كان في دارِ الكُفْرِ ، لم يُغْسَّلْ ، ولم يُصَلَّ عليه . نَصَّ عليه أَحمدُ ؛ لأنَّ الأصْلَ أنَّ مَن كان في دَارٍ ، فهو من أَهْلِها ، يَثْبُتُ له حُكْمُهم ما لم يَقُمْ على خِلافِه دَلِيلٌ .

٣٨٢ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَالْمُحْرِمُ يُعَسُّلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَلا يُقْرَبُ طِيبًا ، وَيُكَفِّنُ فِي ثَوْبَيْهِ ، ولا يُعَطَّى رَأْسُهُ ، ولَا رَجْلَاهُ ﴾

إنماكان كذلك لأنَّ المُحْرِمَ لا يَبْطُلُ حُكْمُ إِحْرَامِه بِمَوْتِه، فلذلك جُنِّبَ ما يُجَنَّبُه المُحْرِمُ من الطِّيبِ ، وتَعْطِيَةِ الرَّأْسِ ، ولُبْسِ المَخِيطِ ، وقَطْعِ الشَّعْرِ . رُوىَ ذلك عن عثمانَ ، وعليٌّ ، وابن عَبَّاس . وبه قال عَطَاءٌ ، والثُّوريُّ ، والشَّافِعيُّ ، وإسحاقُ. وقال مالكٌ، والأوْزاعِيُّ ، وأبو حنيفةَ: يَبْطُلُ إِحْرَامُه بِمَوْتِه (١٠)، ويُصْنَعُ به كما يُصْنَعُ بالحَلَالِ . ورُويَ ذلك عن عائشة ، وابن عمر ، وطَاوُس ؛ لأنَّها عِبَادَةٌ شَرْعِيَّةً ، فَبَطَلَتْ بالمَوْتِ ، كالصَّلاةِ والصِّيامِ . ولنَا ، ما رَوَى ابنُ عَبَّاس ، أنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُه (٢) ، ونحنُ مع النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، فقال النَّبِيُّ عَلِيْكُ : ﴿ اغْسِلُوه بمَاءِ وسِدْر ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثُوْبَيْن ، وَلَا تُمِسُّوهُ طِيبًا ، ولا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُه يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبَّدًا ﴾(٢) . وفي روَايَةِ « مُلَبِّيًا » . مُتَّفَقّ عليه (١) . فإن قيل : هذا خَاصٌّ

⁽١) في م: (بالموت) .

⁽٢) وقصه بعيره : رمى به فدقُّ عنقه .

⁽٣) ملبدا : أي ملصق بعض شعره ببعض كاللبد .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٦ .

له ؛ لأنَّه يُبْعَثُ يَوْمَ القِيامَةِ مُلَبِّيًا . قُلْنا : حُكْمُ النَّبِيِّ عُلْقَالِمْ في وَاحِد حُكْمُه في مِثْلِه ، إِلَّا أَنْ يَرِدَ تَخْصِيصُه ، ولهذا ثَبَتَ حُكْمُه في شُهَدَاء أُحُدِ في سائر الشُّهَداء، وقد رُويَ عن النَّبِيِّ عَيْقِيلَةً ، أنَّه قال: ﴿ حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الجَمَاعَةِ »(°). قال أبو دَاوُدَ: سمعتُ أحمدَ بنَ حَنْبَل يقول: في هذا الحَدِيثِ خَمْسُ سُنَن ؛ كَفُّنُوهُ في تُؤْبِيْهِ ، أَى يُكَفَّنُ في تُؤْبَيْن . وأن يكونَ في الغَسَلَاتِ كُلُّها سِدْرٌ ، ولا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، ولا تَقْرَبُوه طِيبًا ، وكان (١٠) الكَفَنُ من جَمِيع المالِ . وقال أَحمدُ في مَوْضِع : يُصَبُّ عليه الماءُ صَبًّا ، ولا يُغَسَّلُ كما يُغَسَّلُ الحَلَالُ . وإنَّما كُرِهَ عَرْكُ رَأْسِه ، ومَوَاضِع الشَّعْر ، كَيْلا يَتَقَطَّعَ شَعْرُه . واخْتلَف / عنه (٧) في تَعْطِيَةِ 98./8 رِجْلَيْهِ ، فَرَوَى حَنْبَلِّ عنه : لا تُعَطَّى رِجْلَاهُ . وهو الذي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . وقال الحَدَّلُ : لا أَعْرِفُ هذا في الأحادِيث ، ولا رَوَاهُ أَحَدٌ عن أبي عبدِ الله غيرَ حَنْبَل ، وهو عِنْدِى وَهَمِّ(^) من حَنْبَل ، والعَمَلُ على أنَّه يُغَطَّى جَمِيعُ المُحْرِمِ ، إلَّا رَأْسَه ، لأنَّ إحْرَامَ الرَّجُل في رَأْسِه ، ولا يُمْنَعُ من تَعْطِيَةِ رجْلَيْهِ في حَياتِه ، فكذلك في مَماتِه . واخْتَلَف (٩) عن أحمدَ في تَغْطِيَة وَجْهِهِ ، فنَقَلَ عنه إسماعيلُ بنُ سَعِيد : لا يُغَطَّى وَجْهُهُ ؟ لأنَّ في بعض الحَدِيثِ : ﴿ وَلا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلا وَجْهَهُ ﴾ . ونَقَلَ عنه سائِرُ أصْحابه: لا بَأْسَ بتَغْطِيَةِ وَجْهِهِ ؛ لِحَدِيثِ ابن عَبَّاسِ الذي رَوَيْناهُ ، وهو أَصَحُّ مَا رُوِيَ فيه ، وليس فيه إلا المَنْعُ من تَغْطِيةِ الرَّأْسِ ، ولأنَّ إحْرَامَ الرَّجُل في رَأْسِه ، ولا يُمْنَعُ من تَعْطِيَةِ وَجْهِهِ في الحَياةِ ، فبعدَ المَوْتِ أُوْلَى ، ولم يَرَ أَن يُلْبَسَ المُحْرِمُ المَخِيطَ بعد مَوْتِه ، كَما لا يَلْبَسُهُ في حَياتِه . وإنْ كان المَيِّتُ امْرَأَةً مُحْرَمَةً ،

⁽٥) لا أصل له . انظر : الفوائد المجموعة ١ / ٢٠٠ ، والأسرار المرفوعة ١٨٨ ، وكشف الحفا ١ / ٤٣٦ ، وتذكرة الموضوعات ١ / ١٨٦ .

⁽٦) في م : د ويكون ، .

 ⁽٧) أى النقل

⁽٨) الوهم : الغلط .

⁽٩) في ١، م : ﴿ وَاحْتَلَفُوا ﴾ . وَالْمُقْصُودُ : وَاحْتَلَفُ النَّقْلُ .

أَبْسِت القَمِيصَ ، وخُمِّرَتْ ، كَمَا تَفْعَلُ ذلك في حياتِها ، ولم تُقْرَبْ طِيبًا (١٠) ؛ لأنَّه يَحْرُمُ عليها في حياتِها ، فكذلك بعد مَوْتِها .

٣٨٣ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ سَقَطَ مِنَ المَيِّتِ شَيْءٌ غُسُّلَ ، وَجُعِلَ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ ﴾

وجُمْلَتُه أَنَّه إذا بَانَ من المَيِّتِ شَيْءٌ ، وهو مَوْجُودٌ ، غُسِّلَ ، وجُعِلَ معه فى أَكْفَانِه . قالَه ابنُ سِيرِينَ ، ولا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ، وقد رُوِيَ عن أَسْماءَ ، أَنَّها غَسَّلَتِ ابْنَها ، فكانت تَنْزِعُه أَعْضَاءً ، كلَّما غَسَّلَتْ عُضْوًا طَيَّبَتْهُ ، وجَعَلَتْه فى كَفَنِه (١) . ولأنَّ فى ذلك جَمْعَ أَجْزَاءِ المَيِّتِ فى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وهو أَوْلَى مِن تَفْرِيقِها .

فصل: فإنْ لم يُوجَدُّ إِلَّا بعضُ المَيِّتِ ، فالمذهبُ أَنَّه لا يُعسَّلُ ، ويُصلَّى عليه . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ . ونَقَلَ ابنُ منصورٍ عن أحمدَ ، أنَّه لا يُصلَّى على الجَوارِج . قال الحَلَّالُ : ولَعَلَّهُ قَوْلٌ قَدِيمٌ لأَبِي عبدِ اللهِ ، والذي اسْتَقَرَّ عليه قولُ أَبِي عبدِ اللهِ أَنَّه يُصلَّى عليه الأعْضاءِ . وقال أبو حنيفة ، ومَالِكُ : إن وُجِدَ الأَكْثَرُ صلِّى عليه ، وإلَّا فَلَا ؛ لأنَّه بعضٌ لا يَزيدُ على النصْفِ ، فلم يُصلَّ عليه ، كالذي بانَ في حَياةِ فَلَا ؛ لأنَّه بعضٌ لا يَزيدُ على النصْفِ ، فلم يُصلَّ عليه ، كالذي بانَ في حَياةِ ما حَيَّةِ ، / رَضِي الله عنهم ، قال المحدِيهِ ، كالشَّعْرِ والظُّهْرِ . ولَنا ، إجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، / رَضِي الله عنهم ، قال أحمدُ : صلَّى أبو أيُّوبَ على رَجْلٍ ، وصلَّى عمرُ على عِظامِ بالشَّامِ ، وصلَّى أبو عُبَيْدَة على رُءُوسِ بالشَّامِ ، رَوَاهُما عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ ، بإسْنَادِهِ . وقال الشَّافِعِيُّ : أَلْقَى طَائِرٌ يَدًا بَمَكَّة مِن وَقْعَةِ الجَمَلِ ، فعُرِفَتْ بالخَاتِمِ ، وكانت يدَ عبدِ الرحمنِ بن عَتَّاب بن أسِيدِ ، فَصلَّى عليها أهلُ مَكَّة () . وكان ذلك بمَحْضَر من الصَّحابَةِ ، ولم

⁽١٠) في ا زيادة : ﴿ وَلا يَعْطَى وَجَهُهَا ﴾ .

⁽١) أخرج نحوه البيهقى ، في : باب المرتث والذي يقتل ظلما في غير معترك الكفار إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ١٧ .

⁽٢) أخرجه البيهقي، في : باب ماورد في غسل بعض الأعضاء... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ١٨ .

نَعْرِفْ من الصَّحابةِ مُخَالِفًا فى ذلك ، ولأنَّه بعضٌ من جُمْلَةٍ تَجِبُ الصلاةُ عليها ، فيُصَلَّى عليه كالأَكْثَرِ ، وفارَق ما بانَ فى الحياةِ ؛ لأنَّه من جُمْلَةٍ لا يُصَلَّى عليها ، والشَّعْرُ والظُّفْرُ لا حَياةَ فيه .

فصل : وإن وُجِدَ الجُزْءُ بعدَ دَفْنِ المَيِّتِ ، غُسُّلَ ، وصُلِّى عليه ، ودُفِنَ إلى جانِبِ القَبْرِ ، أو نُبِشَ بعضُ القَبْرِ ودُفِنَ فيه ، ولا حاجَةَ إلى كَشْفِ المَيِّتِ ؛ لأنَّ ضَرَرَ نَبْشِ المَيِّتِ وكَشْفِه أَعْظَمُ من الضَّرَرِ بِتَفْرِقَةِ أَجْزائِه .

فصل: والمَجْدُورُ (")، والمُحْتَرِقُ، والغَرِيقُ، إذا أَمْكَنَ غَسْلُه غُسِّلَ، وإن خِيفَ تَقَطَّعُهُ بالغَسْلِ صُبُّ عليه المَاءُ صَبًّا، ولم يُمَسَّ، فإن خِيفَ تَقَطَّعُه بالمَاءِ لم يُغَسَّلْ، ويُيمَّمُ (أ) إن أَمْكَنَ، كالحَيِّ الذي يُؤْذِيه المَاءُ، وإن تَعَذَّرَ غَسْلُ المَيِّتِ لِعَدَمِ المَاءِ يُمِّمَ، وإن تَعَذَّرَ غَسْلُ بعضِه دونَ بعضٍ، غُسِّلَ ما أَمْكَنَ غَسْلُه، ويُمِّمَ الباقِي، كالحَيِّ سواءً.

فصل: فإن مات فى بِغْرِ ذات نَفَس ، فأَمْكَنَ مُعالَجةُ البِغْرِ بالأَكْسِيَةِ المَبْلُولَةِ لَمُبْلُولَةِ لَكُورُ فَى البِغْرِ حتى تَجْتَذِبَ بُخَارَةُ ، ثَم يَنْزِلُ مَن يُطْلِعُه ، أَو أَمْكَنَ إِخْراجُه بِكَلَالِيبَ (٥) مِن غِيرِ مُثْلَةٍ ، لَزِمَ ذلك ؛ لأَنَّه أَمْكَنَ غَسْلُه من غيرِ ضَرَرٍ ، فلَزِمَ ، كا لِكَلَالِيبَ (٥) من غيرِ مُثْلَةٍ ، لَزِمَ ذلك ؛ لأَنَّه أَمْكَنَ غَسْلُه من غيرِ ضَرَرٍ ، فلَزِمَ ، كا لو كان على ظَهْرِ (١) الأَرْضِ . وإذا شُكَّ في زَوَالِ بُخارِهِ ، أَنْزِلَ إليه سِرَاجٌ أَو لَو كان على ظَهْرِ (١) الأَرْضِ . وإذا شُكَّ في زَوَالِ بُخارِهِ ، أَنْزِلَ إليه سِرَاجٌ أَو نَحُوهُ ، فإن انْطَفَأ فالبُخارُ بَاق ، وإن لم يَنْطَفِئ فقد زالَ ، فإنَّه يُقال : لا تَبْقَى النَّارُ إلَّا فيما يَعِيشُ فيه الحَيوانُ . وإن لم يُمْكِنُ إخْرَاجُه إلَّا بمُثْلَةٍ ، ولم يَكُنْ إلى البِعْرِ

⁽٣) المجدور : من أصابه الجدرى فمات منه .

⁽٤) في الأصل : ﴿ وَيُم ﴾ .

⁽٥) الكُلَّاب : خشبة في رأسها عُقَّافة منها أو من حديد .

⁽٦) سقط من : الأصل . وفي ا : ﴿ ظاهر ، .

حاجَةً ، طُمَّتْ عليه ، فكانتْ قَبْرَه . وإن كان طَمَّها يَضُرُّ بالمارَّةِ ، أُخْوِجَ بِالكَلَالِيبِ ، سَوَاءٌ أَفْضَى إلى المُثْلَةِ أَو لَم يُفْضِ ؛ لأنَّ فيه جَمْعًا بين حُقُوق كَثِيرَةٍ ؛ وَاللَّهِ الْمَلْلِيبِ ، سَوَاءٌ أَفْضَى إلى المُثْلَة أَو لَم يُفْضِ ؛ لأنَّ فيه جَمْعًا بين حُقُوقِ كَثِيرَةٍ ؛ وَاللَّهِ الْمَلْلِيبِ ، وَخُسُلِ المَيِّتِ ، وَرُبَّما كانت المُثْلَة في بَقَائِه أَعْظَمَ ؛ لأنَّه يَتَقَطَّعُ وَيِنْتِنُ . فإن نَزَلَ على البِعْرِ قَوْمٌ ، فاحْتاجُوا إلى الماءِ ، وخَافُوا على أَنْفُسِهم ، فلهم (٧) إخْرَاجُه ، وَجُهًا وَاحِدًا ، وإن حَصَلَتْ مُثْلَة ؛ لأنَّ ذلك أَسْهَلُ من تَلَفِ نُفُوسِ الأَحْيَاءِ ، ولهذا لو لم يَجِدْ من السُّتْرَةِ إلَّا كَفَنَ المَيِّتِ ، واضْطُرَّ الحَيُّ إليه ، قُدِّمَ الحَيِّ ، ولأنَّ حُرْمَةَ الحَيِّ ، وحِفْظَ نَفْسِه ، أَوْلَى من حِفْظِ الميِّتِ (^) عن المُثْلَةِ . لأنَّ زوالَ الدُّنْيا أَهْوَنُ على اللهِ من قَتْلِ مُسْلِمٍ ، ولأنَّ المَيِّتَ لو بَلَعَ مالَ غيرِه شُقَّ بَطْنُهُ أَلَالُ ، واللهُ أعلمُ . بَطْنُهُ (أَلَى من حِفْظِ المَالِ ، واللهُ أَعلمُ . وَحِفْظُ النَّفْسِ أَوْلَى من حِفْظِ المَالِ ، واللهُ أَعلمُ .

٣٨٤ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِنْ كَانَ شَارِبُهُ طَوِيلًا أُخِذَ ، وَجُعِلَ مَعَهُ ﴾

وجُمْلَتُه أَنَّ شَارِبَ المَيِّتِ إِن كَانَ طَوِيلًا اسْتُجِبَّ قَصُّهُ. وهذا قولُ الحسنِ ، وَبَكْرِ بِنِ عَبِدِ اللهِ ، وَسَعِيد بِنِ جُبَيْرٍ ، وإسحاقَ . وقال أبو حنيفة ، ومالكُ : لا يُؤْخِذُ من المَيِّتِ شَيْءٌ لأَنَّه (١) قَطْعُ شيء منه فلم يُسْتَحَبَّ ، كالخِتانِ . واخْتَلَفَ أَصْحابُ الشَّافِعِيِّ كَالقَوْلَيْنِ . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ عَلِيلِهُ : « اصْنَعُوا بِمَوْتَاكُمْ كَمَا (٢) تَصْنَعُونَ بِعَرَائِسِكُمْ »(٣) . والعَرُوسُ يُحَسَّنُ ، ويُزالُ عنه ما يُسْتَقْبَحُ من الشَّارِبِ وغيرِه ، ولأَنَّ تَرْكَهُ يُقَبِّحُ مَنْظَرَهُ ، فشرِعَتْ إِزَالَتُه ، كَفَتْحِ عَيْنَيْهِ وفَعِهِ شُرِعَ ما يُزِيلُه ، ولأَنَّه فِعْلُ مَسْتُونٌ فِي الحَياةِ لا مَضَرَّةَ فيه ، فشرِعَ بعدَ المَوْتِ ، كالاغْتِسالِ .

⁽٧) في ا : ﴿ لَزُم ﴾ .

⁽A) في ا ، م : « الحبي » .

⁽٩) في ا : ﴿ جُوفُه ﴾ .

⁽١) في م : « فإنه » .

⁽٢) في الأصل: « ما ».

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٨ .

ويُخَرَّ جُ على هذا الخِتَانُ ؛ لما فيه من المَضَرَّةِ . فإذا أُخِذَ الشَّعْرُ جُعِلَ معه فى أَكْفانِه ؛ لأَنَّه من المَيِّتِ ، فيُسْتَحَبُّ جَعْلُه فى أَكْفانِه كأَعْضائِه ؛ وكذلك كُلُّ ما أَكْفانِه ؟ لأَنَّه من المَيِّتِ من شَعْرٍ أو ظُفْرٍ أو غيرِهما ، فإنَّه يُعَسَّلُ ويُجْعَلُ معه فى أَكْفانِه كذلك .

فصل : فأمَّا الأَظْفارُ (أَإِذَا طَالَتْ) فَفيها رَوَايِتَانِ : إِحْدَاهُما ، لا تُقَلَّمُ . قال أحمدُ : لا تُقْلَمُ أَظْفارُه ، ويُنقِّى وَسَخُها . وهو ظَاهِرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لقولِه : والخِلَالُ يُسْتَعْمَلُ إِن احْتِيجَ إليه . والخلالُ يُزالُ به ما تحتَ الأَظْفارِ؛ لأنَّ الظُّفْرَ لا يَظْهَرُ كَظُهُور (٥) الشَّارب، فلا حاجة إلى قصِّهِ . والثانية ، يُقَصُّ إذا كان فَاحِشًا . نصَّ عليه؛ لأنَّه من السُّنَّةِ، / ولا مَضرَّةَ فيه، فيُشرر عُ أَخْذُه كالشَّارِب. ويُمْكِنُ أن £1/٣ تُحْمَلَ الرِّوَايَةُ الأُولَى على ما إذا لم تكنْ فاحِشةً . وأمَّا العَانَةُ فظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِيّ أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ ؛ لِتَرْكِهِ ذِكْرَهَا . وهو قولُ ابن سِيرِينَ ، ومالكٍ ، وأبى حنيفةَ ؛ لأنَّه يُحتاجُ في أُخْذِها إلى كَشْفِ العَوْرَةِ ، وَلَمْسِها ، وهَتْكِ المَيِّتِ ، وذلك مُحَرَّمٌ لا يُفْعَلُ لِغَيْرِ وَاجب ، ولأنَّ العَوْرَةَ مَسْتُتُورَةً يُسْتَغْنَى بِسَتْرِهَا عِن إِزالَتِها . وَرُويَ عِن أَحْمَدُ أَنَّ أَخْذَهَا مَسْنُونٌ : وهو قولُ الحسن ، وبكر بن عبدِ الله ، وسَعِيدِ بن جُبَيْر ، وإسحاقَ ؛ لأنَّ سَعْدَ بنَ أبِي وَقَّاصِ جَزَّ عَانَةَ مَيِّتٍ . ولأنَّه شَعْرٌ إِزَالَتُه من السُّنَّةِ ، فأَشْبَهَ الشَّارِبَ . والأوَّلُ أوْلَى . ويُفَارِقُ الشَّارِبُ العَانَةَ ؛ لأنَّه ظَاهِرٌ يتفَاحَشُ لِرُؤْيَتِه ، ولا يحْتاجُ فى أَخْذِه إلى كَشْفِ العَوْرَةِ ولا مَسِّها . فإذا قُلْنَا بأَخْذِها ، فإنَّ حَنْبَلًا رَوَى أَنَّ أَحْمَدَ سُئِلَ : تَرَى أَن تُسْتَعْمَلَ النُّورَةُ ؟ قال : المُوسَى ، أو مِقْرَاضٌ يُؤْخَذُ به الشَّعْرُ من عَائِتِه . وقال القاضي : تُزالُ بالنُّورَةِ ؛ لأنَّه أَسْهَلُ ، ولا يَمَسُّها . وَوَجْهُ قُولِ أَحْمَدَ أَنَّهُ فِعْلُ سَعِدٍ ، والنُّورَةُ لا يُؤْمَنُ أَنْ تُتْلِفَ جِلْدَ المَيِّتِ .

⁽٤-٤) سقط من : الأصل .

⁽٥) في ١: ﴿ ظهور ﴾ .

فصل : فأمَّا الحِتَانُ فلا يُشْرَعُ ؛ لأنَّه إبَانَةُ جُزْء من أعْضائِه . وهذا قولُ أكْثَر أَهْلِ العِلْمِ . وَحُكِيَ عَن بعضِ الناسِ أَنَّه يُخْتَنُ . حَكَاهُ الإمامُ أَحْمَدُ . والأَوُّلُ(٢) أُوْلَى ؛ لما ذَكَرْنَاهُ . ولا يُحْلَقُ رَأْسُ المَيِّتِ ؛ لأنَّه ليس من السُّنَّةِ في الحياةِ ، وإنما يُرَادُ لِزينَةٍ أَو نُسُكِ ، ولا يُطْلَبُ شيءٌ مِن ذلك هاهُنا .

فصل : وإن جُبرَ عَظْمُه بعَظْمٍ فجَبَرَ ، ثم ماتَ ، لم يُنْزَعْ إن كان طاهِرًا . وإنْ كان نَجسًا فأمْكَنَ إِزالَتُه مِن غيرٍ مُثْلَةٍ أَزِيلَ ؛ لأنَّه نَجاسَةٌ مَقْدُورٌ على إِزَالَتِها مِن غيرٍ مَضَرَّةٍ . وإن أَفْضَى إلى المُثْلَةِ لم يُقْلَعْ ، وصارَ في حُكْمِ البَاطِن ، كما لو كان حَيًّا . وإن كان على المَيِّتِ جَبيرَةً يُفْضِي نَزْعُها إل مُثْلَةٍ ، مُسِحَتْ كَمَسْحِ جَبيرَةِ الحَيِّ . وإن لم يُفْض إلى مُثْلَةٍ ، نُزعَتْ فغُسِلَ ما تَحْتَها . قال أحمدُ ، في المَيِّتِ تكونُ أَسْنانُه مَرْبُوطَةً بِذَهَبٍ : إِن قَدَرَ على نَزْعِه مِن غيرِ أَن يَسْقُطَ بعضُ أَسْنانِه نَزَعَهُ ، وإن خافَ أن يَسْقُطَ بعضُها تَرَكَهُ .

فصل : ومَن كان مُشَنَّجًا ، أو به حَدَبٌ ، أو / نَحْوُ ذلك ، فأَمْكَنَ تَمْدِيدُه بالتَّلْيينِ والماءِ الحَارِّ ، فَعَلَ ذلك ، وإن لم يكنْ إلَّا بِعُنْفٍ (٧) ، تَرَكَه بحالِه . فإنْ كان على صِفَةٍ لا يُمْكِنُ تَرْكُه على النَّعْشِ إِلَّا على وَجْهٍ يَشْتَهِرُ بالمُثْلَةِ ، تُرِكَ ف تَابُوتٍ ، أَو تَحْتَ مِكَبَّةٍ ، مثل ما يُصْنَعُ بالمَرْأَةِ ، لأَنَّه أَصْوَنُ له (^) ، وأَسْتَرُ لِحالِه .

فصل : ويُسْتَحَبُّ أَن يُتْرَكَ فوقَ سَرِيرِ المَرْأةِ شيءٌ من الحَشَبِ أو الجَرِيد ، مثل القُبَّةِ ، يُتْرَكُ فوقَه ثَوْبٌ ، لِيكُونَ أَسْتَرَ لها . وقد رُويَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رسولِ الله عَلِيْكُ ، رَضِيَى اللَّهُ عنها ، أوَّلُ مَن صُنِعَ لها ذلك بأمْرها .

, 2 7/4

 ⁽٦) في ا ، م : ﴿ وَالْأُولَى ﴾ .

⁽٧) في الأصل: ﴿ بعسف ﴾ .

⁽٨) سقط من : ١، م .

٣٨٥ ـ مسألة ؛ قال : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ ﴾

لا نعلمُ في هذه المسألةِ حِلَاقًا ، إلّا أنَّ الثَّورِيَّ قال : لا تُسْتَحَبُّ التَّعْزِيةُ بعدَ اللَّفْنِ ؛ لأنَّه خَاتِمَةُ أَمْرِه . ولَنا ، عُمُومُ قَوْلِه عليه السَّلامُ : « مَنْ عَزَّى مُصَابًا ، فَلَهُ النَّوْمِدِيُ أَمْرِه . ووَال : هو حَدِيثٌ غَرِيبٌ . ووَوَى ابنُ مَاجَه ، مِثْلُ أَجْرِهِ » . رَوَاهُ التَّرْمِذِيُ (١) . وقال : هو حَدِيثٌ غَرِيبٌ . ورَوَى ابنُ مَاجَه ، في « سُنَنِهِ » (٢) عن عبد الله بنِ أبى بكرِ بنِ محمدِ بن عَمْرِو بنِ حَرْمٍ ، عن أبيهِ ، عن جَدّهِ ، عن النَّبِي عَلِيلًة ، أنَّه قال : « مَا مِنْ مُؤْمِن يُعَزِّى أَخَاهُ بِمُصِيبَةٍ ، إلَّا كَسَاهُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ مِنْ خُلِل الكَرَامَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ » . وقال أبو بَرْزَةَ : قال رسول اللهِ عَلَيلَةُ عَزَّ وجَلَّ مِنْ خُلِل الكَرَامَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ » . قال التَّرْمِذِيُ (٣) : هذا ليسَ عَلَيلَةُ ؛ « مَنْ عَزَّى ثَكُلَى ، كُسِى بُرْدًا في الجَنَّةِ » . قال التَّرْمِذِيُ (٣) : هذا ليسَ إسْنادُهُ بالقَوِيِّ . والمَقْصُودُ بالتَّعْزِيَةِ تَسْلِيَةُ أَهْلِ المُصِيبَةِ ، وقضاءُ حُقُوقِهم ، والحَاجةُ إليها بعدَ الدَّفْن كالحَاجةِ إليها قَبْلَه .

فصل: ويُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ جَمِيعِ أَهْلِ المُصِيبَةِ ، كِبارِهم وصِغارِهم ، ويَخُصُّ خِيارَهم ، والمَنْظُورَ إليه مِن بينهم ؛ لِيَسْتَنَّ به غيرُه ، وذَا الضَّعْفِ منهم عن تَحَمُّلِ المُصِيبَةِ ، لِحاجَتِه إليها ، ولا يُعَزِّى الرَّجُلُ الأَجْنَبِيُّ شَوَابٌ النِّساء ؛ مَخَافَةَ الفِتْنَةِ .

فصل: ولا نعلمُ في التَّعْزِيَةِ شيئًا مَحْدُودًا ، إِلَّا أَنَّه يُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ عَزَّى رَجُلًا ، فقال: « رَحِمَكَ اللهُ وَآجَرَكَ » . رَوَاهُ الإمامُ أَحمدُ أَبا طَالِبٍ ، فوَقَفَ على بابِ المسجدِ فقال: أعْظَمَ اللهُ أَجْرَكُم ، وأَحْسَنَ عَزَاءَكُم .

⁽١) في : باب ما جاء في أجر من عزى مصابا ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٩٤ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١١ .

⁽٢) في : باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١١ .

⁽٣) في : باب آخر في فضل التعزية ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٩٦ .

⁽٤) لم يروه الإمام أحمد في المسند ، انظر : الفتح الرباني ٨ / ٩١ .

والحديث أخرجه البيهقي مرسلا ، في : باب ما يقول في التعزية من الترحم على الميت والدعاء له ولمن خلف ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٦٠ .

٤٢/٣ وقال بعضُ أصْحابِنا: إذا عَزَّى مُسْلِمًا بِمُسْلِمٍ / قال: أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ ، وأَحْسَنَ عَزَاكَ ، ورَحِمَ اللهُ مَيِّتَكَ . واسْتَحَبَّ بعضُ أهْلِ العِلْمِ أن يقولَ ما رَوَى جعفرُ بن محمد ، عن أبيهِ ، عن جَدِّه ، قال : لمَّا تُوفِّي رسولُ الله عَلِيُّكُ ، وجَاءَت التَّعْزِيَةُ ، سَمِعُوا قائلًا يقولُ : إِنَّ في الله عَزَاءً مِن كُلِّ مُصِيبَةٍ ، وخَلَفًا مِن كلِّ هَالِكٍ ، وَدَرَكًا مِن كلِّ ما فاتَ ، فبالله فنِقُوا ، وإيَّاهُ فارْجُوا ، فإنَّ المُصابَ مَن حُرِمَ الثَّوَابَ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، في « مُسْنَدِهِ »^(°) . وإن عَزَّى مُسْلِمًا بكَافِرٍ ، قال : أعْظَمَ^(٢) اللهُ أَجْرَكَ ، وأَحْسَنَ عَزَاءَكَ .

فصل : وتَوَقَّفَ أَحمدُ ، رَحِمَهُ اللهُ ، عن تَعْزِيَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وهي تُخَرَّجُ على عِيادَتِهم ، وفيها رَوَايَتانِ : إِحْدَاهما ، لا نَعُودُهم ، فكذلك لا نُعَزِّيهم ؛ لِقَوْلِ النَّبيّ مِاللهِ : « لا تَبْدَأُوهُمْ بالسَّلامِ »(٧) . وهذا في مَعْنَاه . والثانية ، نَعُودُهم ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلًا أَتَى غُلَامًا مِن اليَهُودِ كَان مَرضَ يَعُودُه ، فَقَعَدَ عندَ رَأْسِه ، فقال له : « أَسْلِمْ » . فَنَظَرَ إلى أبيه وهو عندَ رَأْسِه ، فقال له (١) : أَطِعْ أبا القاسِمِ . فأسْلَمَ ، فقامَ النَّبيُّ عَيْمِالِيُّهُ ، وهو يقولُ : « الْحَمْدُ لله الَّذِي أَنْقَذَهُ بي مِنَ النَّارِ » . رَوَاهُ البُحَارِيُّ (٩) . فعَلَى هذا نُعَزِّيهم فنقولِ في تَعْزِيَتِهم بمُسْلِمٍ : أَحْسَنَ اللهُ عَزَاءَكَ ،

⁽٥) في : كتاب الجنائز . المسند ١ / ٢١٦ .

⁽٦) في الأصل: (عظم) .

⁽٧) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ... ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧٠٧ . وأبو داود ، في : باب في السلام على أهل الذمة ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٤٦٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب ، من أبواب السير ، وفي : باب ما جاء في التسلم على أهل الذمة ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذي ٧ / ١٠، ١٠٠ / ١٧٥ . وابن ماجه ، في : باب رد السلام على أهل الذمة ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٢٣ ، ٢٦٣ ، ٤٤٤ ، ٥٥٩ ، ٥٢٥ ، ٤ / ١٤٤ ، ٣٣٣ ، ٦ / ٨٩٨ .

⁽٨) سقط من: الأصل، ١.

⁽٩) في : باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلي عليه ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب عيادة المشرك ، من كتاب المرضى. صحيح البخاري ٢ / ١١٨ ، ٧ / ١٥٢ . كما أخرجه أبو داود، في: باب في عيادة الذمي ،=

وغَفَرَ لِمَيِّتِكَ . وعن كافِر : أَخْلَفَ اللهُ عليك ، ولا نَقَصَ عَدَدَكَ . ويَقْصِدُ زِيادةَ عَلَى عَدَدِهم لِتَكْثُرَ جِزْيَتُهُم . وقال أبو عبدِ اللهِ ابن بَطَّة ، يقول : أعْطَاكَ اللهُ على مُصِيبَتِكَ أفضلَ ما أعْطَى أحَدًا مِن أهلِ دِينِكَ . فأمَّا الرَّدُّ مِن المُعَزَّى ، فبَلَغَنا عن أحمدَ بن الحسينِ ، قال : سمعتُ أبا عبدِ اللهِ ، وهو يُعزَّى في عَبْثَرِ ابنِ عَمِّه ، وهو يقولُ : اسْتَجابَ اللهُ دُعاكَ ، ورَحِمَنا وإيَّاكَ .

فصل: قال أبو الخَطَّابِ: يُكْرَهُ الجُلُوسُ لِلتَّعْزِيَةِ . وقال ابنُ عَقِيلِ: يُكْرَهُ الجُلُوسُ لِلتَّعْزِيَةِ . وقال ابنُ عَقِيلِ: يُكْرَهُ التَّعْزِيَةَ الاَجْتِماعُ بعدَ خُرُوجِ الرُّوجِ ؛ لأنَّ فيه تَهْيِيجًا لِلحُزْنِ . وقال أحمدُ: أكْرَهُ التَّعْزِيَةَ عندَ القَبْرِ ، إلَّا لِمَنْ لَم يُعَزِّ ، فَيُعَزِّى إذا دُفِنَ المَيِّتُ ، أو قبلَ أن يُدْفَنَ . وقال : إن شِئْتَ أَخُذْ . وإذا رَأَى الرَّجُلَ قد شَقَّ شِئْتَ أَخُذْ . وإذا رَأَى الرَّجُلَ قد شَقَّ شِئْتَ لم تَأْخُذْ . وإذا رَأَى الرَّجُلَ قد شَقَّ ثَوْبَه على المُصِيبَةِ عَزَّاهُ ، ولم يَتْدُكُ حَقًّا لِباطِلٍ ، وإن نَهَاهُ فحَسَنٌ .

٣٨٦ – مسألة / ؛ قال : (والْبُكَاءُ غَيْرُ مَكْرُوهِ ، إذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَدْبٌ ولا ٣ / ٣٤و نِيَاحَةٌ) .

أمَّا البُكاءُ بِمُجَرَّدِهِ فلا يُكْرَهُ في حالٍ . وقال الشَّافِعِيُّ : يُباحُ إِلَى أَن تَخْرُجَ اللهِ الرُّوحُ ، وَيُكْرَهُ بعدَ ذلك ؛ لما رَوَى عبدُ اللهِ (۱) بن عَتِيكٍ قال : جاء رسولُ اللهِ عَلَيْكَ إِلَى عبدِ اللهِ بن ثابِتٍ يَعُودُه ، فَوَجَدَه قد غُلِبَ فصاحَ به فلم يُجِبْهُ ، فاسترْجَعَ ، وقال : « غُلِبْنَاعَلَيْكَ أَبَا الرَّبِيعِ » . فصاحَ النِّسْوَةُ ، وَبَكَيْنَ ، فجَعَلَ ابنُ عَتِيكٍ يُسْكِتُهُنَّ . فقال له النَّبِيُّ عَلَيْكَ أَبَا الرَّبِيعِ » . قصاحَ النِّسْوَةُ ، وَبَكَيْنَ ، فَجَعَلَ ابنُ عَتِيكٍ يُسْكِتُهُنَّ . فقال له النَّبِيُّ عَلَيْكُ : « دَعْهُنَّ ، فَإِذَا وَجَبَ فَلَا تَبْكِينَ بَاللهِ عَلَيْكَ أَبَا اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْكَ أَبَا ما رَوَى أَنسٌ ، قال : شَهِدْنا بنتَ رسولِ اللهِ بَاكِيَةٌ » (٢) . يعنى إذا ماتَ . ولَنا ، ما رَوَى أَنسٌ ، قال : شَهِدْنا بنتَ رسولِ اللهِ

⁼ من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٧٥ ، ٢٢٠ ، ٢٨٠ .

⁽١) في مصادر تخريج الحديث أنه جابر بن عتيك .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى فضل من مات بالطاعون ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٦٧ . والنسائى، فى : = والنسائى، فى : = باب النهى عن البكاء على الميت، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٢ . والإمام مالك، فى : =

عَلَيْكُ ورسولُ اللهِ عَلَيْكُ جَالِسٌ على الْقَبْرِ ، فَرَايْتُ عَيْنَيْهِ تَلْمَعانِ (") . وقبلَ النبي عَلَيْ عَيْنَاهُ تَهْرَاقَانِ (ف) . وقال أنسٌ : قال رسولُ اللهِ عَلَيْ : ﴿ أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَها جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَها جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَها عَبْدُ اللهِ عَلِيْكُ ، لَتَدْرِفَانِ (٥) . أَخَذَهَا عَبْدُ اللهِ عَلَيْكُ ، لَتَدْرِفَانِ (٥) . وقالتْ عائشة : دَخَلَ أبو بكر ، فكَشَفَ عن وَجْهِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ ، فقبَّلَهُ ، ثم وقالتْ عائشة ، أنَّ سَعْدَ بنَ مُعَاذِ لمَّا ماتَ ، جَعَلَ أبو بكر وعمرُ يَنْتَجِبَانِ ، حتى عائشة ، أنَّ سَعْدَ بنَ مُعَاذِ لمَّا ماتَ ، جَعَلَ أبو بكر وعمرُ يَنْتَجِبَانِ ، حتى الْحَيْلَ مَعْدِ بنِ عُبَادَة ، ورَوَى الأَمْوِيُّ ، في ﴿ المَعْانِي ﴾ ، عن المُعَلِي اللهُ لا النبي عَبْدَهِ ، وقال : ﴿ أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إنَّ اللهَ لَا الْحَيْنِ ، وَكَنْ اللهَ لَا يَعْدَ بَنَ مُعَاذِ لِللهَ السَّلَامُ ، وقال : ﴿ أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إنَّ اللهَ لَا يُعَذِّ بِدَمْعِ العَيْنِ، ولا بِحُزْنِ القَلْبِ، ولْكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا »، وأشارَ إلى لِسَانِه. ﴿ أَنَّ اللهَ لَا يَرْحَمُ ﴾ . وعنه عليه السَّلامُ ، أنَّه دَخَلَ على البنه إبراهيمَ ، وهو يَجُودُ بِنَفْسِه ، يَرْحَمُ ﴾ . وعنه عليه السَّلامُ ، أنَّه دَخَلَ على البنه إبراهيمَ ، وهو يَجُودُ بِنَفْسِه ، يَرْحَمُ ﴾ . وعنه عليه السَّلامُ ، أنَّه دَخَلَ على البنه إبراهيمَ ، وهو يَجُودُ بِنَفْسِه ،

⁼ باب النهى عن البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٣٣٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٤٦ .

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب قول النبى عَلِيكَ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ... ، وباب من يدخل قبر المرأة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٠٠ ، ١١٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١٢٦ ، ٢٢٨ .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٠ .

⁽٥) أخرجه البخارى ، فى : باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب تمنى الشهادة ، وباب من تأمر فى الحرب من غير إمرة إلخ ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب علامات النبوة فى الإسلام ، من كتاب المناقب ، وفى : باب مناقب خالد بن الوليد رضى الله عنه ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفى : باب غزوة مؤتة من أرض الشام ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ٩٢ ، ٩٢ ، ٨٨ ، ٨١ والسائى ، فى : باب النعى ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١١٢ ، ١٩٢ . والإمام

⁽٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٠ .

⁽٧) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٤١ ، ١٤٢ . في قصة طويلة .

⁽A) في ١، م: « ويروى » .

فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُمْ تَذْرِفَانِ ، فقال له عبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ : وأنت يا رَسُولَ اللهِ ؟ فقال : « يا ابْنَ عَوْفِ إِنَّها رَحْمَةٌ » . ثم أَتْبَعَها بأُخْرَى ، فقال : « إِنَّا لَعَيْنَ تَدْمَعُ ، وَالقَلْبَ يَحْزَنُ ، وَلَا نَقُولُ إِلّا ما يُرْضِى رَبُنَا ، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يا إِبْرَاهِيمُ الْعَيْنَ تَدْمَعُ ، وَالقَلْبَ يَحْزَنُ ، وَلَا نَقُولُ إِلّا ما يُرضِى رَبُنَا ، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يا إِبْرَاهِيمُ لَمَحْزُونُونَ » . مُتَّفَق عليهما (۱ . وحَدِيتُهم مَحْمُولُ على رَفْعِ الصَّوْتِ والنَّدْبِ وَشِيْهِهِما ، بِدَلِيلِ ما رَوَى جابِرٌ ، أَنَّ النَّبِي عَلِيلًا / أَخَذَ ابْنَهُ ، فَوَضَعَهُ في حِجْرِهِ ، وَشِيْهِهِما ، بِدَلِيلِ ما رَوَى جابِرٌ ، أَنَّ النَّبِي عَلِيلًا / أَخَذَ ابْنَهُ ، فَوَضَعَهُ في حِجْرِهِ ، فَبَكَى ، فقال له عبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ : أَتَبْكِى ؟ أَوَ لم تكنْ نَهَيْتَ عن البُكَاءِ ؟ قال : « لا ، ولٰكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْئِينٍ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ ؛ صَوْتٍ عنْدَ مُصِيبَةٍ ، قال : « لا ، ولٰكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْئِينٍ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ ؛ صَوْتٍ عنْدَ مُصِيبَةٍ ، وخَمْشِ وُجُوهٍ ، وشَقَ جُيُوبٍ ، وربَّةٍ شَيْطَانٍ » (١٠٠ . قال التَرْمِذِي : هذا حَدِيثُ كَسَنَ . وهذا يَدُلُ على أَنَّه لم يَنْهُ عَنْ مُطْلَقِ البُكاءِ ، وإنَّه الْهَفِيرَة أَن يَبْكِينَ على أَنَه اللهُ عَنْ مَا أَلُهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ غِيرَة أَن يَبْكِينَ على أَلْهُ السَلْمَانَ ، ما لم يكنْ نَقْعٌ أَو لَقْلَقَةٌ (١١) . قال أَبُو عُبَيْدِ (١١) : اللَّقْلَقَةُ : رَفْعُ الصَّوْتِ ، والنَّقُعُ : التَّرَابُ يُوضَع على الرَّأْسِ .

فصل : وأمَّا النَّدْبُ فهو تَعْدَادُ مَحَاسِنِ المَيِّتِ ، وما يَلْقَوْنَ بِفَقْدِه بِلَفْظِ النَّداءِ ؟

£₹7/4

⁽٩) الأول أخرجه البخارى ، في : باب البكاء عند المريض ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٠٦ . ومسلم ، في : باب البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٦ .

والثانى أخرجه البخارى ، ف : باب قول النبى عليه إنا بك لمحزونون ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٠٥ . ومسلم ، ف : باب رحمته عليه الصبيان والعيال ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٠٥ . كما أخرجه أبو داود مختصرًا ، ف : باب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ، ٢ ١٩٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٩٤ .

⁽١٠) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٢٦ .

⁽۱۱) أخرجه البخارى تعليقا ، فى : باب ما يكره من النياحة على الميت، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٣ / ١٠٢ . ووصله عبد الرزاق ، فى : باب الصبر والبكاء والنياحة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥٥٨ ، ٥٥٩ .

⁽١٢) في م : ﴿ أَبُو عَبِدُ ﴾ .

وانظر : غريب الحديث ٣ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

("اللّا أَنّه" الكونُ بالواوِ مكان الياءِ، وَرُبّما زِيدَتْ فيه الألفُ والهاءُ، مثل قَوْلِهم : وَارَجُلَاهُ وَاجَبَلَاهُ ، والنّقِطَاعُ ظَهْرَاهُ . وأَشْبَاهُ هذا . والنّيَاحَةُ ، وحَمْشُ الوُجُوهِ ، وشَقُّ الجُيُوبِ ، وضَرْبُ الخُدُودِ ، والدُّعَاءُ بالوَيْلِ والتُّبُورِ ، فقال بعضُ الوُجُوهِ ، وشَقُّ الجُيُوبِ ، وضَرْبُ الخُدُودِ ، والدُّعَاءُ بالوَيْلِ والتُّبُورِ ، فقال بعضُ أَصْحابِنا : هو مَكْرُوهٌ . ونقلَ حَرْبٌ عن أحمد كلامًا فيه احْتِمَالُ إباحَةِ النَّوْجِ والنَّدْبِ . واخْتارَهُ الخَلَّلُ وصَاحِبُه ؛ لأَنَّ وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ ، وأبا وَإِيُل ، كانا والنَّدْبِ . واخْتارَهُ الخَلَّلُ وصَاحِبُه ؛ لأَنَّ وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ ، وأبا وَإِيل ، كانا يسمعانِ (فَنَ النَّوْحَ وَيَبْكِيانِ (۱۰ . وقال أحمد : إذا ذَكَرَتِ المَرْأَةُ مِثلَ ما حُكِى عن فاطمةَ ، وَعِيْكِيانِ (۱۰ . وقال أحمد : يعْنِي لا بَأْسَ به . ورَوَى (۱۱ البُخارِيُ فاطِمَةَ ، وَضِيَ اللهُ عنها ، أَنّها قالت : يا أَبْتَاهُ ، مِن رَبّه ما أَدْناهُ ، يا أَبْتَاهُ ، إلى جِبْرِيلَ أَنْعَاهُ ، يا أَبْتَاهُ ، أَجابَ رَبًا دَعاهُ . ورُوى عن علي ، رَضِيَ اللهُ عنها ، أَخذَتْ قَبْضَةً مِن ثُرَابِ قَبْرِ النّبِي عَلِيْلَةً ، وَلَيْ النّبِي عَلِيْلَةً ، وَصَعَى اللهُ عنها ، أَخذَتْ قَبْضَةً مِن ثُرَابِ قَبْرِ النّبِي عَلِيْلَةً ، وَلَوى عن على ، رَضِيَ اللهُ عنها ، أَخذَتْ قَبْضَةً مِن ثُرَابٍ قَبْرِ النّبِي عَلِيْلَةً ، فوضَعَتْها على عَيْنِها ، ثم قالتْ :

ماذا على مُشْتَمِّ تُرْبَةِ أَحْمَدٍ أَنْ لا يَشَمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا(١٠) صُبَّتْ على الأَيَّامِ عُدْنَ لَيَالِيَا(١٠) صُبَّتْ على الأَيَّامِ عُدْنَ لَيَالِيَا(١٠) وظاهُر الأَخْبارِ تَدُلُّ على تَحْرِيمِ النَّوْجِ ، وهذه الأَشْياءِ المَذْكُورَة ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّةٍ وَظَاهُر الأَخْبارِ تَدُلُّ على تَحْرِيمِ النَّوْجِ ، وهذه الأَشْياءِ المَذْكُورَة ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّةٍ وَظَاهُر اللهُ تعالى : ﴿ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي

⁽١٣ – ١٣) في م : ﴿ لأَنْهِ ﴾ .

⁽۱٤) في ا ، م : « يستمعان » .

⁽١٥) أخرج أثر أبى وائل ابن أبى شيبة ، ف : باب من رخص فى استهاع النوح ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٩١ .

[.] ١٦-١٦) سقط من : ١، م .

وأخرجه ، فى : باب مرض النبى عَلِيْكُ ووفاته ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى 7 / ١٨ . كم أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ذكر وفاته ودفنه ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ، ل ٥٢٢ . والبيهقى ، فى : باب سياق أخبار تدل على جواز البكاء بعد الموت ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٧١ .

⁽١٧) في حاشية الأصل بقلم مغاير : ﴿ على من شم ﴾ .

⁽١٨) في حاشية الأصل : « صبت على مصائب » .

⁽١٩) تقدم في الصفحة السابقة .

مَعْرُوفِ ﴾ (''). قال أحمدُ: هو / النَّوْحُ. ولَعَنَ النَّبِيُّ عَلِيْكُ النَّائِحَةَ النَّائِحَةَ النَّائِحَةَ والمُسْتَمِعَةَ (''). وقالتْ أُمُّ عَطِيَّة : أَحَذَ علينا رسولُ اللهِ عَلِيْكُ عندَ البَيْعَةِ أَنْ لا فَنُوحَ . مُتَّفَقٌ عليه ('''). وعن أبي موسى ، أنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ (''' بَرِئَ من الصَّالِقَةِ ، والحَالِقَةِ ، والصَّالِقة : التي ترفعُ صَوْتَها . وعن ابن مسعودٍ ، أن النبي عَلِيْكُ اللهِ عَلَيْكِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ وَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

(٢٠) سورة المتحنة ١٢ .

(٢١) أخرَجه أبو داود ، في : باب في النوح ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٦٥ .

(٢٢) في م : ﴿ عليهن ﴾ .

وأخرجه البخارى، فى: باب ماينهى عن النوح والبكاء والزجر عن ذلك، من كتاب الجنائز، وفى: باب تفسير سورة الممتحنة، من كتاب التفسير، وفى: باب بيعة النساء، من كتاب الأحكام. صحيح البخارى ٢ / ٢٠ ، ١ / ٢ ، ١ ، ٩ / ٩ . ومسلم ، فى : باب التشديد فى النياحة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٥ ، ٦٤٦ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب بيعة النساء ، من كتاب البيعة . المجتبى ٧ / ١٣٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٨٤ / ٢ . ١٠٥ .

. م : م مقط من : م .

(۲٤) أخرجه البخارى ، فى : باب ما ينهى من الحلق عند المصيبة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ٢ / ١٠٠ . ومسلم ، فى : باب تحريم ضرب الخدود ... إلخ ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١٠٠ ، ١٠١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى النوح ، من كتاب الجنائز . سنن ألى داود ٢ / ١٧٣ . والنسائى ، فى : باب شق الجيوب ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن ضرب الحدود وشق الجيوب ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٩٧ ، ٣٩٧ .

(٢٥) في الأصل : « عليها » .

وأحرجه البخارى ، فى : باب ليس منا من شق الجيوب ، وباب ليس منا من ضرب الخدود ، وباب ما ينهى عن الريل ودعوى الجاهلية عند المصيبة ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب ما ينهى من دعوة الجاهلية ، من كتاب المناقب . صحيح البخارى ٢ / ١٠٤ ، ١٠٤ ، ٤ / ٢٢٣ . ومسلم ، فى : باب تحريم ضرب الخدود ... ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٢٠ . والنسائى ، فى : باب ما جاء فى النهى عن ضرب الخدود ... ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٢٠ . والنسائى ، فى : باب دعوى الجاهلية ، وفى : باب ضرب الخدود ، وباب شق الجيوب ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٧ ، ١٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن ضرب الخدود ... ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٥٠٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٣٨٠ ، ٣٦٢ ، ٤٣٢ ، ٢٥٠ .

(٢٦) في م: « الظلم » .

بِقَضَاءِ اللهِ ، وفى بعضِ الآثارِ : إنَّ أَهْلَ اللَّيْتِ (٢٧) إذا دَعُوا بِالوَيْلِ وَالنَّبُورِ ، وَقَفَ مَلَكُ المَوْتِ فَى عَتَبَةِ البَابِ ، وقال : إن كانَتْ صَيْحَتُكُمْ عَلَى فإنِّى مَأْمُورٌ ، وإنْ كانتْ على مَيِّحَتُكُمْ عَلَى فإنِّى مَأْمُورٌ ، وإنَّ لى كانتْ على مَيِّحَمُ فالوَيْلُ لَكُم وَالنَّبُورُ ، وإنَّ لى فَيُكُم لَعُوْدَاتٍ (٢٨) مَ عَوْدَاتٍ . وقال النَّبِيُّ عَيِّلِكُ : ﴿ إِذَا حَضَرْتُم الْمَيِّتَ ، فَقُولُوا فَيْكُم أَوْلَا الْمَالِئِكَةَ يُولِّمُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ ﴾ (٢٩) .

فصل : وقد صَحَّ عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَنَّهُ قال : ﴿ إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا يُنَاحُ عَلَيْهِ ﴾ . وف لَفْظ : ﴿ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءٍ أَهْلِه عَلَيه ﴾ . ورَوى ذلك عمرُ ، وابنُه ، والمُغِيرَةُ ، وهي أحادِيثُ مُتَّفَقٌ عليها (٣٠) . واخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْمِ في

⁽۲۷) في ١، م: ﴿ البيت ﴾ .

⁽۲۸) في ا ، م : ١ عودات ١ .

⁽٢٩) أخرجه مسلم ، فى : باب ما يقال عند المريض ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٣ . وأبو داود ، فى : باب ما يستحب أن يقال عند الميت من الكلام ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٦٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى تلقين المريض عند الموت والدعاء له ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٩ ، ٢٠٠ . والنسائى ، فى : باب كثرة ذكر الموت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى ما يقال عند المريض إذا حُضر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٢٩١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٢ .

مَعْناها ، فَحَمَلها قَوْمٌ على ظَوَاهِرِها ؛ وقالُوا : يَتَصَرَّفُ اللهُ (٣١) فَ خَلْقِه بما شاء ، وأَيُدُوا ذلك بما رَوَى أبو موسى ، أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهِ قال : ﴿ مَا مِنْ مَيْتٍ يَمُوتُ ، وَيَعُومُ بَاكِيهِمْ (٢٠) فَيَقُولُ : وَاجَبَلَاهُ ، وَاسَنَدَاهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، إلَّا وَكَلَ اللهُ بِهِ فَيَقُومُ بَاكِيهِمْ (٢٠) : أَهْكَذَا كُنْتَ ؟ (٢٠) . قال التَّرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ . مَلَكَيْنِ يَلْهَزَانِهِ (٣٠) : أَهْكَذَا كُنْتَ ؟ (٢٠) . قال التَّرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى النَّعْمَانُ بن بَشِيرٍ ، قال : أُغْمِى على عبدِ الله بنِ رَوَاحَة ، فَجَعَلَتْ أُخْتُه عَمْرَةُ (٣٠) تَبْكِى ، وتقولُ : وَاجَبَلَاهُ ، واكذا وَاكذا . تُعَدِّدُ عليه . فقال جينَ أَفْقَ : ما قُلْتِ لَى (٣٠) شيئًا إلَّا قِيلَ لى : أنْتَ كَذَلِكَ ؟ فلمًا ماتَ لم تَبْكِ عليه . أَفْقَ : ما قُلْتِ لَى (٣٠) شيئًا إلَّا قِيلَ لى : أنْتَ كَذَلِكَ ؟ فلمًا ماتَ لم تَبْكِ عليه . وَافَقَها ابنُ عَبَّاسٍ ، قال ابنُ عَبَّاسٍ : ذَكَرْتُ ذلك لعائشةَ فقالتْ : يَرْحَمُ اللهُ وَافَقَها ابنُ عَبَّاسٍ ، قال ابنُ عَبَّاسٍ : ذَكَرْتُ ذلك لعائشةَ فقالتْ : يَرْحَمُ اللهُ عَلَيْهِ » . وَلَكِنَّ رسولَ الله عَلَيْهِ قال : ﴿ إِنَّ الله لَيْوِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَلَكِنَّ رسولَ الله عَلَيْهُ قال : ﴿ إِنَّ الله لَيْزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءً أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَلَكِنَّ رسولَ الله عَلَيْهِ قال : ﴿ إِنَّ الله لَيْزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءً أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَلَكِنَّ رسولَ الله عَلَيْهُ قال : ﴿ إِنَّ الله لَيْزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءً أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَلَكِنَّ رسولَ الله عَلَيْهُ قال : ﴿ إِنَّ الله لَيْزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءً أَهْلِهِ عَلَيْهُ عَذَابًا بِبُكَاءً أَهْلِهِ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ اللهُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ ا

⁼ أخرجه البخارى ، ف : باب ما يكره من النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ٢ / ١ . ومسلم ، ف : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٣٤٤ . كما أخرجه الترمذى ، ف : باب ما جاء فى كراهية النوح ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٠٠ . والإمام أحمد ، ف : المسند ٤ / ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ .

⁽٣١) لم يرد في : م .

⁽٣٢) في مصادر التخريج : ﴿ بَاكِيهِ ﴾ .

⁽۳۳) لحز ، كلكز .

⁽٣٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية البكاء على الميت ، من أبواب الجنائز . بحارضة الأحوذى ٤ / ٢٢٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الميت يعذب بما نيح عليه ، من أبواب الجنائز . سنن ابن ماجه / ٢٠٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٤١٤ .

⁽٣٥) سقط من : م .

⁽٣٦) سقط من : الأصل .

⁽٣٧) في : باب غزوة مؤتة من أرض الشام ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥ / ١٨٣ .

⁽٣٨) سقط من: م .

⁽٣٩) في ا زيادة : ﴿ قَالَ ﴾ .

إذا مُتُ فَانْعِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشُقِّي عَلَيَّ الجَيْبَ يَا ابْنَةَ مَعْبَدِ (٢١) وقال آخر :

⁽٤٠) سورة الأنعام ١٦٤ ، وسورة فاطر ١٨ .

⁽٤١) في : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤١ ، ٦٤٢ . كا أخرجه البخارى ، في : باب قول النبي عليه يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٠١ . والنسائي ، في : باب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٥ ، ١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤١ ، ٤٢ .

⁽٤٢) في ١، م: « بسببه » .

⁽٤٣) سورة التحريم ٦ .

⁽٤٥) ديوانه بشرح الأعلم ٤٦ .

⁽٤٦) في الديوان : ﴿ فَإِنْ مَتْ ﴾ .

مَنْ كَانَ مِن أُمَّهاتِي بَاكِيًا أَبَدًا فاليَوْمَ إِنِّي أَرَانِي اليَوْمَ مَقْبُوضَا يُسْمِعْنَنِيهِ فَإِنِّى عَيرُ سَامِعِه إذا جُعِلْتُ على الأعْوَادِ مَعْرُوضَا (٤٧) ولا بُدَّ من حَمْلِ البُكاءِ في هذه الأحاديثِ على البُكاءِ غير المَشْرُوعِ ، وهو الذي معه نَدْبٌ ونِيَاحَةٌ (٤٨) ونحوُ هذا ، بدليلِ ما قَدَّمْناهُ من الأحاديثِ في صَدْرِ المَسألةِ .

فصل : وَيُثْبَغِي لِلْمُصَابِ أَن يَسْتَعِينَ بِاللهِ تعالى ، ويَتَعَرَّى بِعَزَائِه ، وَيَمْتَثِلَ أَمْرَهُ فَ الاَسْتِعَانَةِ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ ، ويَتنَجَّرُ (() مَا وَعَدَ الله بِه الصَّابِرِينَ ، حيثُ يقولُ سُبْحَانَه : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتُهُم مُصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلْهَ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * وَرَوَى سُبْحَانَه : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتُهُم مُصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِللهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * مَسْلِمٌ ، فَى ﴿ صَحِيحِه ﴾ ، عن أُمِّ سَلَمَة ، رَضِي الله عنها ، قالت : سمعتُ رسولَ اللهِ عَيْقِلَةٍ يقول : ﴿ وَمَا مِنْ عَبْدِ تُصِيبَة ، وَنَعَي الله عنها ، قالت : سمعتُ رسولَ اللهِ عَيْقَالُ : ﴿ إِنَّا لِللهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ مُصِيبَةٍ ، وَأَخْلُفُ لِي حَيْرًا مِنْهَا ﴾ قالت : فَمُ مُصِيبَة ، وَأَخْلُفُ لِي حَيْرًا مِنْهَا ﴾ قالت : فلمَّ اللهُ عَيْرًا مِنْهَا ﴾ قالت : فلمَّ الله عَيْقِلَةِ ، وَأَخْلُفُ لِي خَيْرًا مِنْهَا ﴾ قالت : فلمَّا ماتَ أبو سَلَمَة ، قلتُ كَا أُمَرْنِي رَسُولُ اللهِ عَيْلِكُ () . وَلْيَحْذَرُ أَن يتكلَّمُ وَلِاللهُ عَيْلِكُ () . وَلْيَحْذَرُ أَن يتكلَّمُ وَلِلهُ اللهِ عَيْلِكُ أَبُولُ لا يُرِيدُ ، وَلِه ما أَخْذَ وله () مَا أَعْطَى ، وهو الفَعَالُ لما يُرِيدُ ، ولا مَا خَذَ وله () مَا مَا أَمُولُ ، وله ما أَخْذَ وله () ما مَا مَا أَبُو سَلَمَة : « لا تَدْغُوا عَلَى أَنْفُسِكُم إلَّا اللهُ عَلْلُ اللهُ عَلْلُ اللهُ عَلْى أَنْفُسِكُم إلَّا اللهُ عَلْى أَنْفُسِكُم إلَّا اللهُ عَلْى أَنْفُسِكُم إلَّا اللهُ عَلَى أَنْفُسِكُم إلَّا

⁽٤٧) في ١، م : « سمعنيه فإني ... على الأعناق ... » .

⁽٤٨) في الأصل: ﴿ في نياحة ﴾.

⁽٤٩) في الأصل : « ويستنجز » .

⁽٥٠) سورة البقرة ١٥٥ – ١٥٧ .

⁽٥١) في : باب ما يقال عند المصيبة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٣٣٣ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب جامع الحسبة في المصيبة ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٦ مختصرًا . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٠٩ .

⁽٥٢) سقط من : الأصل .

⁽٥٣) في ١، م: « فلا ».

, 20/4

بِخَيْرٍ ؛ فَإِنَّ الْمَلَاثِكَةَ يُوَمِّنُونَ / عَلَى ما تَقُولُونَ »(فَ وَيَحْتَسِبُ ثَوَابَ اللهِ تعالى ويَحْمَدُه ؛ لما رَوَى أبو موسى ، أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكَ قال : « إذا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى لِمَلَاثِكَتِهِ : قَبَضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِى ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُ : قَبَضْتُمْ فَلَ اللهُ تَعَالَى لِمَلَاثِكَتِهِ : فَيَقُولُ : مَاذَا قَالَ عَبْدِى ؟ فَيَقُولُونَ : حَمِدَكَ ، ثَمَرَةَ فُوادِهِ ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُ : مَاذَا قَالَ عَبْدِى ؟ فَيَقُولُونَ : حَمِدَكَ ، فَمَرَةَ فُوادِهِ ؟ فَيَقُولُونَ : كَمِدَكَ ، وَاسْتُرْجَعَ . فَيَقُولُ : ابْنُوا لِعَبْدِى بَيْتًا فى الجَنَّةِ ، وسَمُّوهُ بَيْتَ الحَمْدِ »(فَ اللهُ وَاللهُ وَلَكُولُ اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَوْلَ اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَيَقُولُ اللهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

٣٨٧ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصْلِحَ لِأَهْلِ المَيِّتِ طَعَامًا ، يَبْعَثُ بِهِ النَّاسَ ﴾ وَلَا يُطْعِمُونَ النَّاسَ ﴾

وجُمْلَتُه أَنَّه يُسْتَحَبُّ إصْلاحُ طَعام لأَهْلِ المَيِّتِ، يَبْعَثُ به إليهم، إعانَةً لهم، وجَبْرًا لِقُلُوبِهم ؛ فإنَّهم رُبَّما اسْتَغَلُوا بمُصِيبَتِهم وبِمَنْ يَأْتِي إليهم عن إصْلاج طَعام لأَنْفُسِهم . وقد رَوَى أبو دَاوُدَ^(۱) ، في « سُنَنِه » ، بإسْنادِه عن عبدِ اللهِ بن جعفرٍ ، قال رسولُ الله عَيْقَة : « اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَر طَعَامًا ؛ قال : لمّا جاءَ نَعْي جَعْفَر ، قال رسولُ الله عَيْقَة : « اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَر طَعَامًا ؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ يَشْعُلُهُم » (٢) . ورُوِى عن عبدِ اللهِ بن أبي بكرٍ ، أنَّه قال : فما زَالَتِ السُّنَةُ فينا ، حتى تَركَها مَن تَركَها . فأمَّا صُنْعُ (٣) أهْل المَيِّتِ طَعَامًا وَالْتِ السُّنَةُ فينا ، حتى تَركَها مَن تَركَها . فأمَّا صَنْعُ (٣) أهْل المَيِّتِ طَعَامًا

⁽٥٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٥.

⁽٥٥) أخرجه الترمذى ، فى : باب فضل المصيبة إذا احتسب ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٣٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٤١٥ .

⁽۱) فى : باب صنعة الطعام لأهل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٣ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الطعام يصنع لأهل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الطعام يبعث إلى أهل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٠٥ .

⁽٢) في ١، م: « شغلهم ».

⁽٣) في الأصل: « صنيع » .

لِلنَّاسِ ، فمَكْرُوهٌ ؛ لأنَّ فيه زِيَادَةً على مُصِيبتِهم ، وشُغْلًا لهم إلى شُغْلِهم ، وتَشَبُّهَا (٤٠) بصَنِيعِ(٥) أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ . ورُويَ أَنَّ جَرِيرًا وَفَدَ على عمر ، فقال : هل يُنَاحُ على مَيِّتِكُم ؟ قال : لا . قال : فهل يَجْتَمِعُونَ عندَ أَهْلِ المَيِّتِ ، ويَجْعَلُونَ الطُّعَامَ ؟ قال : نعم . قال : ذاكَ النَّوْحُ (١٦) . وإن دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك جازَ ؛ فإنَّه رُبُّما جاءَهم مَن يَحْضُرُ مَيُّتَهم مِن القُرى والأَماكِن البَعِيدَةِ ، ويَبِيتُ عِنْدَهم ، فلا^(٧) يُمْكِنُهم (أأنْ لا أ) يُضَيِّفُوهُ .

٣٨٨ _ مسألة ؛ قال : ﴿ وَالْمَرْأَةُ إِذَا مَائَتُ ، وَفِي بَطْنِهَا وَلَـدٌ يَتَحَرَّكُ ، فَلَا يُشَقُّ بَطْنُها ، ويَسْطُو عَلَيْهِ الْقَوَابِلُ ، فَيُحْرِجْنَهُ ﴾

معنى « يَسْطُو القَوَابِلُ » أَن يُدْخِلْنَ أَيْدِيَهُنَّ في فَرْجِها ، فيُخْرِجْنَ الوَلَدَ من مَخْرَجه . والمذهبُ أنَّه لا يُشَقُّ بَطْنُ المَيَّتَةِ لِإخْراجِ وَلَدِها ، مُسْلِمَةً كانت أو ذِمِّيَّةً ، وتُخْرِجُه القَوَابِلُ إِن عُلِمَتْ حَيَاتُه بحركتِه (١) . وإن لم يُوجَدْ نِساءٌ لم يَسْطُ (٢) الرِّجالُ عليه ، وتُتْرَكُ أُمُّهُ / حتى يُتَيَقَّنَ مَوْتُه ، ثم تُدْفَنُ . ومذهبُ مالكِ ، وإسْحاقَ قَرِيبٌ مِن هذا . ويَحْتَمِلُ أن يُشَقَّ بَطْنُ الأُمُّ ، إن غَلَب على الظَّنِّ أنَّ الجَنِينَ يَحْيَا ، وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ (٣) ؛ لأنَّه إِثْلَافُ جُزْءِ من المَيِّتِ لِإَبْقَاءِ حَيٍّ ، فَجَازَ ، كما لو خَرَجَ بعضُه حَيًّا ، ولم يُمْكِنْ خُرُو جُ بَقِيَّتِه إِلَّا بِشَقٌّ ، ولأنَّه يُشَقُّ لإخراجِ المالِ منه ،

٣/٥٤ظ

 ⁽٤) في الأصل : ﴿ وتشبيها ﴾ .

⁽٥) في ١، م: ﴿ بصنع ﴾ .

⁽٦) ذكره الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا في بلوغ الأماني ٨ / ٩٥ . وعزاه لسعيد بن منصور في سننه .

⁽V) في ا ، م: ﴿ وَلا ، .

⁽٨-٨) في م : ﴿ إِلا أَن ، .

⁽١) في ١، م : (بحركة) .

⁽٢) في النسخ: « يسطو » .

⁽٣) في حاشية م: و مذهب الشافعي في المسألة أظهر . والعمدة في ترجيح حياة الجنين وعدمها قول ثقات الأطباء ، بل ثبت بالفعل ، فليس أمرا موهوما كما قال المصنف ، بناء على تجربة ناقصة ، .

فَلِإِبْقَاءِ الْحَىِّ أُوْلَى . وَلَنا ، أَنَّ هذا الوَلَدَ لا يَعِيشُ عَادَةً ، وَلا يَتَحَقَّقُ أَنَّه يَحْيَا ، فلا يَجُوزُ هَنْكُ حُرْمَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ لأَمْرٍ مَوْهُومٍ ، وقد قال عليه السَّلامُ : « كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَىِّ » . رَوَاه أبو دَاوُدَ⁽³⁾ ، وفيه مُثْلَةً ، وقد نَهَى النَّبِيُّ عَلِيلِيدٍ عن المُثْلَةِ (6) . وفارَقَ الأصْلَ ؛ فإنَّ حياته مُنْتفِيةً (7) ، وبَقَاءَهُ مَظْنُونٌ ، فعلَى هذا إن خَرَجَ بعضُ الوَلَدِ حَيًّا ، ولم يُمْكِنْ إِخْرَاجُه إلَّا بِشَقِّ ، شُقَ المَحَلُ ، وأُخْرِجَ ؛ لما ذكرنا . وإن مات على تلك الحالِ ، فأمْكَنَ إخْرَاجُه ، أُخْرِجَ وغُسلَ . وإن تَعَذَّرَ غَسْلُه تُرِكَ ، وغُسلَ . وإن تَعَذَّرَ غَسْلُه تُرِكَ ، وغُسلَتِ الأَمُّ ، وما ظَهَرَ من الوَلَدِ ، وما بَقِيَ ففي حُكْمِ الباطِنِ ، فظَهرَ البَعْضُ ، يَحْتَاجُ إلى التَّيَمُّمِ مِن أَجْلِه ؛ لأَنَّ الجَمِيعَ كان في حُكْمِ الباطِنِ ، فظَهرَ البَعْضُ ، ومَا بَقِيَ فهو على ما كان عليه . ذَكَرَ هذا ابنُ عَقِيلٍ . وقال : هي حادِثَةٌ سُئِلْتُ عنها ، فأَفْتَيْتُ فيها .

فصل: وإنْ بَلَعَ المَيِّتُ مَالًا ، لم يَخْلُ مِن أَن يكونَ له أَو لغيرِه ، فإن كان له لم يُشَقَّ بَطْنُه ؟ لأنَّه اسْتَهْلكَه في حَياتِه ، ويَحْتَمِلُ أنَّه إن كان يَسِيرًا تُرِكَ ، وإن كَثُرَتْ قِيمَتُه ، شُقَّ بَطْنُه وأُخْرِجَ ؟ لأنَّ فيه حِفْظَ المالِ عن الضَيَّاعِ ، ونَفْعَ الوَرْقَةِ الذين تَعَلَّق حَقَّهم بمَالِه بِمَرْضِه . وإن كان المالُ لغيرِه ، وابْتَلَعَه بإذْنِه ، فهو كالِه ؟ لأنَّ

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٧ .

⁽٦) في ١، م : « متيقنة » .

صَاحِبَه أَذِنَ فَى إِثْلاَفِه . وإِن بَلَعَه غَصْبًا ففيه وَجْهانِ : أَحَدُهُما ، لا يُشَقُّ بَطْنُه ، ويُغْرَمُ مِن تَرِكَتِه ؛ لأَنَّه إِذَا لَم يُشَقَّ مِن أَجْلِ الوَلِدِ المَرْجُوِّ حَيَاتُه ، فمن أُجْلِ المَالِ ويُغْرَمُ مِن تَرِكَتِه ؛ لأَنَّه إِذَا كَان كثيرًا ؛ لِأَنَّ فيه دَفْعَ الضَّرَرِ عن المَالِكِ بِرَدِّ مَالِه إليه ، وعن الوَرْثَةِ بِحِفْظِ التَّرِكَةِ لهم . ويُفارِقُ الجَنِينَ مِن وَجْهَيْنِ : أَحدُهُما ، أَنَّه لا يَتَحَقَّقُ حَيَاتَه . والثانى ، أنَّه ما حَصَلَ بِجِنَايَتِه . فعلَى ('') وَجْهَيْنِ : أَحدُهُما ، أَنَّه لا يَتَحَقَّقُ حَيَاتَه ، والثانى ، أنَّه ما حَصَلَ بِجِنَايَتِه . فعلَى ('') الوَجْهِ الأَوَّلِ ('') إِذَا / بَلِيَ جَسَدُه ، وغَلَبَ على الظَّنِّ ظُهُورُ المَالِ ، وتَحَلَّصُه مِن أَعْضَاءِ المَيِّتِ ، جازَ نَبْشُه وإخْرَاجُه . وقد رَوَى أبو دَاوُدَ ('') ، أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْ قَال : ﴿ هَذَا لَا أَنْ رَسُولَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الْمِلْ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ المَالِلُهُ اللهُ المُلهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ

فصل: وإن وَقَعَ فِي القَبْرِ مَا لَهُ قِيمَةٌ ، نُبِشَ وأُخْرِجَ . قال أحمدُ : إذا نَسِيَ الْحَقَّارُ مِسْحَاتَه (١٢) فِي القَبْرِ ، جازَ أن يَنْبُشَ عنها (١٣) . وقال في الشيء يَسْقُطُ في القبرِ ، مثل الفَأْسِ والدَّرَاهِم : يُنْبَشُ . قال : إذا كان له قِيمَةٌ . يعني يُنْبَشُ . قيل : فإن أعْطاهُ أوْلِياءُ المَيِّتِ ؟ قال : إن أعْطَوْهُ حَقَّهُ أيَّ شيءٍ يُرِيدُ ! وقد رُوِيَ أنَّ المُغِيرَةَ بن شُعْبَةَ طَرَحَ خَاتَمَه في قَبْرِ النَّبِيِّ عَيْلِيلًا ، ثم قال : خَاتَمِي . فَفُتِحَ مَوْضِعٌ منه ، فأَخذَ المُغِيرَةُ خَاتَمَهُ ، فكان يقولُ : أنا أَقْرَبُكُم عَهْدًا بِرسولِ الله عَيْلَةُ (١٤) .

⁽٧) في م زيادة : « هذا » .

⁽٨) سقط من : م .

⁽٩) في : باب نبش القبور العادية يكون فيها المال ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٦١ .

⁽١٠) في م: ﴿ إِنْ هَذَا ﴾ .

⁽١١) أبو رغال ، هو أبو ثقيف ، وكان من ثمود .

⁽١٢) المسحاة : أداة القشر والجرف .

⁽١٣) في الأصل: (عنه) .

⁽١٤) انظر : المسند ، للإمام أحمد ١/ ١٠١ ، والبداية والنهاية ٥ / ٢٧٠ .

فصل : وإِنْ دُفِنَ مِن غيرِ غُسْل ،أو إلى غيرِ القِبْلَةِ ، نُبِشَ ، وغُسِّلَ ، وَوُجَّة ، إِلَّا أَن يُخافَ عليه أَن يَتَفَسَّخَ ، فَيُتْرَكُ . وهذا قولُ مالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ ، وأَبِي ثَوْدٍ . وقال أَبو حنيفة : لا يُنْبَشُ ؛ لأَنَّ النَّبْشَ مُثْلَةٌ ، وقد نُهِيَ عنها . ولنَا ، أَنَّ (المَّنَشُ مُثْلَةٌ ، وقد نُهِيَ عنها . ولنَا ، أَنَّ (المَّنَشُ مُثْلَةٌ . وأَجْبُ فلا يسْقُطُ () بذلك ، كإخراج مَا لَهُ قِيمَةٌ . وقَوْلُهم : إِنَّ النَّبْشَ مُثْلَةٌ . قُلْنَا : إِنَّما هو مُثْلَةٌ في حَقِّ مَن (" اتغير ، وهو لا ") يُنْبَشُ .

فصل: وإن دُفِنَ قبلَ الصَّلَاةِ ، (١٠ فُرُوِى عن ١٠) أحمدَ أَنَّه يُنْبَشُ ، ويُصلَّى على عليه . وعنه أنَّه (١٩) إنْ صُلِّى على القبرِ جازَ (١٩) . واخْتَارَ القاضى أنَّه يُصلَّى على القَبْرِ ولا يُنْبَشُ . وهو مذهبُ أبى حنيفة ، والشَّافِعِيّ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيْلَةُ صَلَّى على قبرِ المِسْكِينَة ولم يَنْبَشْهَا (٢٠) . ووَجْهُ الأُوَّلِ أَنَّه دُفِنَ قبلَ وَاجِبٍ ، فنبِشَ ، كَا لو دُفِنَ المِسْكِينَة ولم يَنْبَشْهَا (٢٠) . ووَجْهُ الأُولِ أَنَّه دُفِنَ قبلَ وَاجِبٍ ، فنبِشَ ، كَا لو دُفِنَ مِن غيرِ غُسْلٍ ، وإنَّما يُصلَّى على القبرِ عندَ الضَّرُورَةِ . وأمَّا المِسْكِينَةُ فقد كانتُ صُلِّى عليها ، ولم تَبْق الصَّلاةُ عليها وَاجِبَةً ، فلم تُنْبَشْ لذلك . فأمَّا إن تَغَيَّرُ المَيِّتُ ، لم يُنْبَشْ بحالٍ .

فصل: / وإن دُفِنَ بِغيرِ كَفَنِ ففيه وَجُهانِ : أَحَدُهما ، يُتْرَكُ ؛ لأَنَّ القَصْدَ بِالكَفَنِ سَتْرُه ، وقد حَصَلَ سَتْرُه بالتُّرَابِ . والثانى ، يُنْبَشُ ويُكَفَّنُ ؛ لأَنَّ التَّكْفِينَ وَاجِبٌ ، فأَشْبَهَ الغُسْلَ . وإنْ كُفِّنَ بِتَوْبِ مَغْصُوبٍ ، فقال القاضى : يَغْرَمُ قِيمَتَه مِن تَرِكَتِه ، ولا يُنْبَشُ ؛ لما فيه من هَتْكِ حُرْمَتِه مع إمْكَانِ دَفْعِ الضَّرَرِ بِدُونِها .

⁽١٥-١٥) في ١، م: (الصلاة تجب ولا تسقط) .

⁽١٦-١٦) في م : ﴿ يقبر ولا ﴾ .

⁽١٧ – ١٧) في م : ﴿ فعن ﴾ .

⁽١٨) سقط من : الأصل .

⁽١٩) في الأصل: ﴿ كَانَ جَائِزًا ﴾ .

⁽٢٠) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٤ ، في مصادر تخريج حديث أنه ذكر رجلا مات فقال : «فدلوني على قبره».

ويَحْتَمِلُ أَن يُنْبَشَ ، إذا كان الكَفَنُ (١٦) بَاقِيًا بحالِه ؛ لِيُرَدَّ إِلَى مَالِكِه عن مَالِه ، وإن كان بَالِيًا فَقِيمَتُه فَ (٢٢) تَرِكَتِه . فإن دُفِنَ فَ أَرْضِ غَصْبٍ ، أَو أَرْضِ مُشْتَرَكَةٍ بينه وبينَ غيرِه بغيرِ إذْنِ شَرِيكِه ، نُبِشَ وأُخْرِجَ ؛ لأَنَّ القَبْرَ فَى الأَرْضِ يَدُومُ ضَرَرُه ، ويَكْثُرُ ، بخِلافِ الكَفَنِ . وإن أَذِنَ المَالِكُ فَى الدَّفْنِ فَى أَرْضِه ، ثم أَرادَ إِخْرَاجَهُ ، لم ويَكْثُرُ ، بخِلافِ الكَفَنِ . وإن أَذِنَ المَالِكُ فَى الدَّفْنِ فَى أَرْضِه ، ثم أَرادَ إِخْرَاجَهُ ، لم يَمْلِكُ ذلك ؛ لأَنَّ فَى ذلك ضَرَرًا . وإنْ بَلِيَ المَيِّتُ وعَادَ تُرَابًا ، فلِصَاحِبِ الأَرْضِ يَمْلِكُ ذلك ؛ لأَنَّ فَى ذلك ضَرَرًا . وإنْ بَلِيَ المَيِّتُ وعَادَ تُرَابًا ، فلِصَاحِبِ الأَرْضِ أَخْذُها ، وكُلُّ مَوْضِعٍ أَجَزْنَا نَبْشَه لِحُرْمَةِ مِلْكِ الآدمِيِّ ، فالمُسْتَحَبُّ تُرْكُه احْتِرَامًا للْمَيِّتِ .

٣٨٩ ـ مسألة ؛ قال: ﴿ وَإِذَا حَضَرَتِ الْجِنَازَةُ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ ، بُدِئَ بِالْجِنَازَةِ ، وَإِذَا ' أَلَمُعُرِبِ بُدِئَ بِالْمَعْرِبِ) بِالْجِنَازَةِ ، وَإِذَا ' كَضَرَتْ صَلَاةُ ') الْمَعْرِبِ بُدِئَ بِالْمَعْرِبِ)

وجُمْلَتُه أَنَّه متى حَضَرَتِ الجِنَازَةُ والمَكْتُوبَةُ بَدِئ بالمَكْتُوبَةِ ، إلَّا الفَجْرَ والعَصْرُ ؛ لأَنَّ ما بَعْدَهما وَقْتٌ نُهِى عن الصلاةِ فيه . نَصَّ⁽⁷⁾ أَحمدُ على نحوٍ من هذا ، وهو قولُ ابنِ سِيرِينَ . ويُرْوَى عن مُجَاهِدٍ ، والحسنِ ، وسَعِيدِ بن المُسيَّبِ ، وقَتَادَةَ ، أَنَّهم قالوا : يَبْدَأُ بالمَكْتُوبَةِ ؛ لأَنَّها أَهَمُّ وأَيْسَرُ ، والجِنَازَةُ يَتَطَاوَلُ أَمْرُها ، والاشْتغالُ بها ، فإن قَدَّمَ جميعَ أمْرِها على المَكْتُوبَةِ أَفْضَى إلى تَفْوِيتِها ، وإن صَلَّى عليها (٤) ثم انْتَظَرَ بها (٥) فَرَاغَ المَكْتُوبَةِ لم يُفِدُ (١) تَقْدِيمُها شيئًا ، إلَّا في الفَجْرِ عليها (١) ثَمْ أَوْنَ المَكْتُوبَةِ لم يُفِدُ (١) تَقْدِيمُها شيئًا ، إلَّا في الفَجْرِ

⁽٢١) سقط من: الأصل.

⁽۲۲) في م: ﴿ من ﴾ .

⁽١) فى الأصل ، م : « وإن » .

⁽٢) في ا: (وصلاة) .

⁽٣) في ١ ، م زيادة : (عليه) .

⁽٤) في م: ﴿ عليهما ﴾ خطأ .

⁽٥) سقط من : م .

⁽٦) في م : ﴿ يعد ﴾ تحريف .

والعَصْرِ ، فإنَّ تَقْدِيمَ الصَّلَاةِ عليها (^٧يُفيد أنَّه^{٧)} يَفَعُ في غيرِ وَقْتِ النَّهْيِ عن الصلاةِ ، فيكونُ أَوْلَى^(٨) .

فصل : قال أحمدُ : تُكْرَهُ الصلاةُ - يعنى على المَيِّتِ - في ثلاثةِ أَوْقاتٍ : عند طُلُوعِ الشَّمْسِ ، ونِصْفَ النَّهارِ ، وعندَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . وذَكَرَ حديثَ عُقْبَةَ ابنَ عَامِر: ثلاثُ ساعاتِ كان رسولُ الله عَيْظِة يَنْهانا أن نُصَلِّى فيهنَّ ، وأنْ (٩) نَقْبُرَ فيهنَّ مَوْتَانا: حينَ تَطْلُعُ الشمسُ بَازِغَةً حتَّى تَرْتَفِعَ ، وحينَ يَقومُ قَائِمُ الظُّهيرَةِ حتى يَمِيلَ ، وحينَ تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ / لِلْغُرُوبِ حتى تَغْرُبَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠) . ومَعْنَى تَتَضَيَّفُ : أَى تَجْنَحُ وَتَمِيلُ لِلْغُرُوبِ ، من قَوْلِكَ : تَضَيَّفْتُ فُلَانًا : إذا مِلْتَ إليه . قال ابنُ المُبَارَكِ : مَعْنَى أَن نَقْبُرَ فيهنَّ مَوْتَانا ، يَعْنِي الصلاةَ على الجِنَازَةِ . قيل لأحمد : الشَّمْسُ على الحِيطَانِ مُصْفَرَّةٌ ؟ قال : يُصلِّي عليها ما لم تُدْلِ لِلْغُرُوبِ . فلا تجوزُ الصلاةُ على المَيِّتِ في هذه الأوقاتِ . رُويَ ذلك عن ابن عمرَ ، وعَطاء ، والنَّخَعِيِّ ، والأوْزاعِيِّ ، والتَّوْرِيِّ ، وإسحاقَ ، وأصْحابِ الرَّأْي . وحُكِيَ عن أحمد أنَّ ذلك جَائِزٌ . وهو قولٌ لِلشَّافِعِيِّ (١١) ، قِياسًا على ما بعدَ الفَجْر والعَصْر . والأوُّلُ أَصَحُّ ؛ لحديثِ عُقْبَةَ بن عَامِرٍ ، ولا يَصِحُّ القِيَاسُ على الوَقْتَيْنِ الآخَرَيْنِ ؛ لأنَّ مُدَّتَهما تَطُولُ ، فيُخافُ على المَيِّت فيهما ، ويَشُقُّ انْتظَارُ خُرُوجهما، بخلاف هذه . وكَرهَ أحمدُ أيضا دَفْنَ المَيِّت في هذه الأوْقاتِ ، لحديثِ عُقْبَةَ . فأمَّا الصلاةُ _ على القَبْرِ والغَائِبِ ، فلا يجوزُ في شيءٍ من أوْقاتِ النَّهْي ؛ لأنَّ عِلَّةَ تَجْويزها على المَيِّتِ مُعَلِّلَةٌ بالحَوْفِ عليه ، وقد أُمِنَ ذلك هَاهُنا ، فيَبْقَى على أصل المَنْع ،

944/1

⁽٧-٧) في م : « بعيد أن » .

⁽A) في م: « أولا ».

⁽٩) في م: « أو » .

⁽١٠) تقدم تخريجه في ٢ / ٥٢٤ .

⁽١١) في الأصل: « الشافعي » .

والعَمَلِ بِعُمُومِ النَّهْيِ .

فصل: فأمّا الدّفنُ لَيْلا ، فقال أحمدُ: ما(١١) بَأْسٌ بذلك . وقال: أبو بكر دُفِنَ لَيْلا ، وعلي دَفَنَ فاطمة لَيْلا ، وحديثُ عائشة : كُنّا سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَسَاحِي من آخِرِ اللَّيْلِ فَ دَفْنِ النّبِي عَلَيْهِ ١٤٠ . ومِمَّن دُفِنَ لَيْلا : عثانُ ، وعائشة ، وابنُ مسعودٍ . وَرَخَصَ فيه عُقْبَةُ بن عَامِر ، وسَعِيدُ بنُ المُستَّبِ ، وعَطاءٌ ، والثّورِيُ ، والشّافِعيُ ، وَرَخَصَ فيه عُقْبَةُ بن عَامِر ، وسَعِيدُ بنُ المُستَّبِ ، وعَطاءٌ ، والثّورِيُ ، والشّافِعيُ ، واسْحافُ . وكرِههُ الحسنُ ؛ لما رَوى مُسلّمٌ ، في « صَحِيحِه » (١٠٠ ، أنَّ النّبِي عَيِّلِهُ عَلَيْكَ مَ خَلْ رَجُلًا من أصْحَابِهِ قَبِضَ ، فكفّنَ في كَفَن غيرِ طَائِل ، ودُفِنَ لَيْلا ، فرَجَرَ النّبِي عَيِّلِهُ أَن يُعْرَو اللّهِ اللهُ عَلَيْلٍ ، إلّا أَنْ يُضطرُّ الإنسانُ إلى ذلك . لَيْلا ، فرَجَرَ النّبِي عَلَيْكُ أَن في مَكَانًى ، ولا أنْ يُضطرُّ الإنسانُ إلى ذلك . وقد رُوي عن أحمد أنّه قال : إليه أذهبُ . ولنا ، ما رَوَى ابنُ مسعودٍ ، قال : واللهِ لكر وعمرُ ، وهو يقول : « أَذْنِيا مِنِي أَخَاكُما حَتّى أَسْنُدُهُ فِي لَحْدِهِ » . ثم قال لما لكَالُ مِن دَفِه ، وقامَ على قَبْرِهِ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَة : « اللّهُمَّ إلّى أَمْسَتْ عَنْهُ رَاضِيًا ، فأرضَ عَنْهُ » . وكان ذلك لَيْلًا ، قال : فوالله لقد رَأَيْتُنِي ولَوَدَدْتُ أَنِّى مَكَانَهُ ، فارضَ عَنْهُ » . وكان ذلك لَيْلًا ، قال : فوالله لقد رَأَيْتُنِي ولَوَدَدْتُ أَنِّى مَكَانَهُ ، ولقد أَسْلَمْتُ قَبْلُه بخمْسَ عَشَرَةَ سَنَةً ، / وأَخَذَهُ مِن قِبَلِ القِبْلَةِ . رَوَاهُ الحَلَّالُ ، فأُسْرِ بَاللهُ ولقد أسْلَمْتُ قَبْلُه بخمْسَ عَشَرَةَ سَنَةً ، / وأَخَذَهُ مِن قَبِلِ القِبْلَةِ . رَوَاهُ الحَلَّلُ ، فأَسْرَةً له ولقد أسْرَبَع له المَّاسُ أَنَّ النَبِي عَلَيْ القَبْلُ ، ورَوى ابنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَبِي عَيَّالِ اللهُ مَنْ النَّهُ ، وَالْ اللهُ مُ اللهُ المُعَلَّقُ اللهُ اللهُ

٤٧/٢ ظ

⁽١٢) في ا ، م : « ولا » .

⁽١٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٦٢ ، ٢٤٢ ، ٢٧٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما جاء في الدفن بالليل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٤٧ .

⁽٤) فى : باب فى تحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أنى داود ٢ / ١٧٦ . والنسائى ، فى : باب الأمر بتحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الأوقات التى لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٩٥ .

⁽١٥) في الأصل: ﴿ غزاة ﴾ .

⁽١٦) عزاه أبو بكر الهيشمي للطبراني في الأوسط . انظر مجمع الزوائد٣ / ٤٣ . ونسبه ابن حجر في الإصابة ٣٣٠/٢ للبغوي .

سِرَاجٌ ، فأَخَذَ مِن قِبَلِ القِبْلَة ، وقال : « رَحِمَكَ الله ، إِنْ كُنْتَ لَأُواهًا ، تَلَاءً لِلْقُرْآنِ »(١٧) . قال التُرْمِذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ . ورُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ سَأَلَ عن رَجُلِ ، فقال : « مَنْ هَذَا ؟ » قالوا : فُلانٌ ، دُفِنَ البارِحَة . فصل عليه . أخرَجَهُ البُخَارِيُّ (١٨) . فلم يُنْكِرْ عليهم ، ولأنَّه أحدُ الزَّمَنيْن (٢١) ، فجازَ الدَّفْنُ فيه كالنَّهَارِ ، وحديثُ الزَّجْرِ مَحْمُولٌ على الكَرَاهَةِ والتَّأْدِيبِ ؛ فإنَّ الدَّفْنَ نَهَارًا أَوْلَى ؛ لأنَّه أَسْهَلُ على مُتَّبِعِيها (٢) ، وأكثرُ لِلْمُصلِّينَ عليها ، وأمْكَنُ لاتباع السُّنَّةِ في دَفْنِه وإلْحادِهِ .

• ٣٩ – مسألة ؛ قال : ﴿ وَلَا يُصَلِّى الْإِمَامُ عَلَى الْعَالُ (مِنَ الْعَنِيمَةِ ' ، وَلَا عَلَى ' مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ ﴾ عَلَى الْعَالُ الْعَالُ الْعُنِيمَةِ الْعَالُ عَلَى الْعَالُ الْعَنِيمَةِ اللَّهِ عَلَى الْعَالُ اللَّهِ الْعَالُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

الغَالُ: هو الذي يَكْتُمُ غَنِيمَته أو بعضها ، لِيَأْخُذَه لِنَفْسِه ، ويَخْتَصَّ به . فهذا لا يُصَلِّى عليه الإمامُ ، ولا على مَن قَتَلَ نَفْسَه مُتَعَمِّدًا . ويُصَلِّى عليهما الله سائرُ النَّاسِ . نَصَّ (أَحْمَدُ على هذا أ) . وقال عمرُ بنُ عبد العزيزِ ، والأوْزَاعِيُّ : لا يُصَلَّى على قَاتِل نَفْسِهِ بِحَالٍ ؛ لأَنَّ مَن لا يُصَلِّى عليه الإمامُ لا يُصَلِّى عليه غيرُه ، كشَهِيدِ

⁽١٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١ .

⁽١٨) في: باب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز، وباب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز، وباب الدفن بالليل، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ٢/ ١١٩، ١١١، كا أخرجه ابن ماجه، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ١/ ٤٩٠. والإمام أحمد، في : المسند ١/ ٤٩٠، ٢٨٣، ٢٠٢٠.

⁽١٩) في ١، م : ﴿ الْآيتين ﴾ .

⁽٢٠) في ١، م : ﴿ متبعها ﴾ .

⁽۱-۱) سقط من : ١، م .

⁽٢) سقط من : م .

⁽٣) في ١، م: « عليه ».

⁽٤-٤) في ا ، م : و عليهما أحمد ، .

المَعْرَكَةِ . وقال عَطَاءٌ ، والنَّخعِيُ ، والشَّافِعِيُ (°) : يُصَلِّى الإِمامُ وغيرُه على كل مُسْلِمٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيلِهُ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » . رَوَاهُ الحَلَّالُ بَاسْنَادِهِ (') . ولَنا ، ما رَوَى جابِرُ بنُ سَمُرَةَ ، أنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِهِ جَاءُوه بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ ('') ، فلم يُصلِّ عليه . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (') . ورَوَى أبو دَاوُدَ (') أنَّ رَجُلًا انْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ عَلِيلِهُ ، فأَخْبَرَهُ عن رَجُلٍ أنَّه قد ماتَ ، قال : « وما يُدْرِيكَ ؟ » قال : ورأيتُه يَنْحَرُ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ ('') ، قال : « أنتَ رَأَيْتَهُ ؟ » ('') قال : نعم ، قال : ورأيتُهُ يَنْحَرُ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ ('') ، قال : « أنتَ رَأَيْتَهُ ؟ » ('') قال : نعم ، قال : وإذًا لَا أُصَلِّى عَلَيْهِ » . ورَوَى زيدُ بنُ خَالِدِ الجُهَنِيُّ ، قال : "وصَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . فَقَال : «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . فَقَال : «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . فَقَال نَعْم مَا بَهُم قال : « إِنَّ صَاحِبُكُمْ عَلَّ مِن الْغَنِيمَةِ » ('') . احْتَجَ به أحمد . واخْتَصَّ هذا الامْتِناعُ بالإِمامِ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلًا لَمُ الْغَنِيمَةِ مِن الصَّلَاةِ على قاتِل نَفْسِه ، وكان النَّبِيُّ عَلِيلًا هو / الإمامَ ، فأَلْحِقَ به مَن سَاوَاهُ في بالصلاةِ على قاتِل نَفْسِه ، وكان النَّبِيُّ عَلِيلًا هو / الإمامَ ، فأَلْحِقَ به مَن سَاوَاهُ في بالصلاةِ على قاتِل نَفْسِه ، وكان النَّبِيُّ عَلِيلًا هو / الإمامَ ، فأَلْحِقَ به مَن سَاوَاهُ في ذلك ، ولا يَلْزَمُ مِن تَرْكِ صلاةِ النَّبِيِّ عَلِيلًا قَرْكُ صَلَاةٍ غيرِه ؛ فإنَّ النَّبِيَّ عَلِيلًا كَان في

٤٨/٣ و

⁽٥) سقط من: الأصل.

⁽٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٧ .

⁽٧) المشقص: سهم ذو نصل عريض.

⁽A) في : باب ترك الصلاة على القاتل نفسه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٢ . كما أخرجه النسائى ، في : باب ترك الصلاة على من قتل نفسه ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٧ ، ١٠٧ .

⁽٩) في : باب الإمام لا يصلي على من قتل نفسه ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٤ .

⁽١٠) سقط من: م.

⁽١١) في الأصل زيادة : ﴿ ينحر نفسه بمشاقص ﴾ . وليس في سنن أبي داود .

⁽۱۲) فى ا زيادة : « رواه أحمد وأبو داود والنسائى » .

وأخرجه أبو داود ، فى : باب فى تعظيم الغلول ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٢ / ٦٢ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على من غل ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٣ . وابن ماجه ، فى : باب الغلول ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ، ٩٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١١٤ .

بَدْءِ الإسلامِ لا يُصَلِّى على مَنْ عليه دَيْنٌ لا وَفَاءَ له ، وِيَأْمُرُهم بالصلاةِ عليه . فإن قِيلَ : هذا خَاصِّ للنَّبِيِّ عَلَيْكَ ؛ لأَنَّ صلاتَهُ سَكَنٌ . قُلْنا : ما ثَبَتَ في حَقِّ النَّبِيِّ عَلَيْكَ ، ثَبَتَ في حَقِّ غيرِه ، ما لم يَقُمْ على الْحِيْصَاصِه (٢٠٠ دَلِيلٌ . فإن قِيلَ : فقد تَرَكَ النَّبِيُ عَلَيْكَ الصلاةَ على مَن عليه دَيْنٌ. قُلْنا: ثم صَلَّى عليه بعد ، فرَوى أبو هُرَيْرَةَ ، النَّبِيُ عَلَيْكَ كان يُوْتِي بالرَّجُلِ المُتَوفِّى عليه الدَّيْنُ ، فيقولُ : « هل تَركَ لِدَيْبِه أَنَّ النَّبِي عَلَيْكَ كان يُوْتِي بالرَّجُلِ المُتَوفِّى عليه الدَّيْنُ ، فيقولُ : « هل تَركَ لِدَيْبِه مِنْ وَفَاءٍ ؟ » . فإن حُدِّثُ أَنَّه تَركَ وَفَاءً صَلَّى عليه ، وإلَّا قال لِلْمُسْلِمِينَ : « صَلُّوا لَمْنُ مِنْ مَنْ وَفَاءً عَلَى صَاحِبِكُمْ » . فلما فَتَحَ اللهُ الفُتُوحَ قامَ فقال : « أنا أَوْلَى بالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنُّهُ مِنْ فَقَال : « أنا أَوْلَى بالمُؤْمِنِينَ مِنْ قَلْكُومُ فِينَ مَنْ فَلَا أَنْ أَوْلَى بالمُؤْمِنِينَ ، وَتَركَ دَيْنًا ، عَلَى قَضَاؤُهُ ، ومَنْ تَركَ مالًا فَلُورَنَّتِهِ فَنْ اللهُ وَمِنْ تَركَ مالًا فَلُورَنَّتِهِ فَلَا اللهُ اللهُ هُورَكَ دَيْنًا ، عَلَى قَضَاؤُهُ ، ومَنْ تَركَ مالًا فَلُورَنَّتِهِ فَلَا اللهُ إللهُ اللهُ هُورَاتُ دَيْنًا ، عَلَى قَوْلِه : « صَلُّوا عَلَى مَنْ فَلَولَ لَا اللهُ هَلَا اللهُ هُورَاتُ مَلَدُ مَا لَا اللهُ اللهُ هُورُهُ بالصلاةِ عليهما ، فلم يَكُنْ أَمْرُهُ بالصلاةِ عليهما مُنَافِيًا لِلهَ إلَّا اللهُ وَلَا اللهُ ا

فصل : قال أحمد : لا أشْهَدُ الجَهْمِيَّةَ (١٦) ولا الرَّافِضَةَ (١٧) ، ويَشْهَدُه مَن شاء ،

⁽۱۳) في ا زيادة : « به » .

⁽١٤) في م : « فللورثة » .

وأخرجه البخارى ، فى : باب الدَّين ، من كتاب الكفالة ، وفى : باب قول النبى عَلَيْكُمْ من ترك كلَّ أو ضياعا فإلىّ ، من كتاب النفقات . صحيح البخارى ٣ / ١٢٨ ، ٧ / ١٢٨ . ومسلم ، فى : باب من ترك مالًا فلورثته ، من كتاب الفرائض . صحيح مسلم ٢ / ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على المديون ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٩١ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على من عليه دين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٣ . وابن ماجه ، فى : باب من ترك دينا أو ضياعًا فعلى الله وعلى رسوله ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٢ / ١٨٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٩٠ ، ٢٥٥ . ورد المواه ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٢ / ١٨٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٩٠ . و و صفحة ٢٥٠ .

⁽١٦) الجهمية : هم أصحاب جهم بن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة ، الذين ينفون الفعل حقيقة عن العبد ، ويضيفونه إلى الله تعالى . الملل والنحل ١ / ١٣٥ .

⁽١٧) كان من مذهب زيد بن على جواز إمامة المفضول ، فأجاز إمامة الشيخين أبي بكر وعمر، فلما سمعت=

قد ترك النَّبيّ عَلَيْكُ الصلاة على أقلُّ مِن هذا ؛ الدَّيْن ، والغُلُولِ ، وقاتِل نَفْسِه . وقال : لا يُصَلَّى على الرَّافِضِيِّ . وقال أبو بكر بن عَيَّاش : لا أُصَلِّي عَلَى رَافِضِيٌّ ، ولا حَرُورِيِّ (١٨) . وقال الْفِرْيَابِيُّ (١٩) : مَن شَتَمَ أبا بكر فهو كَافِرٌ ، لا يُصلُّى (٢٠) عليه . قِيلَ له : فكيف نَصْنَعُ به ، وهو يقولُ : لا إلَّهَ إِلَّا الله ؟ قال : لا تَمَسُّوهُ بأَيْدِيكُم ، ارْفَعُوهُ (٢١) بالخُشُب حتى تُوَارُوهُ في خُفْرَتِه . وقال أحمدُ : أَهْلُ الْبِدَعِ لا يُعادُونَ إِن مَرضُوا ، ولا تُشْهَدُ جَنَائِزُهم إِن ماتُوا . وهذا قولُ مَالِكِ . قال ابنُ عبد البِّر : وسائِرُ العُلَمَاء يُصَلُّونَ على أهل الْبدَع والخَوَارِج وغَيْرِهِم ؛ لِعُمُومِ قولِه عَلِيْهِ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ »(٢١) . ولَنا ، أنَّ النَّبيَّ عَلِيُّ / تَرك الصلاةَ بأَدْونَ مِن هذا ،فأُوْلَى أَن نَتْرُكَ الصلاةَ به ، ورَوَى ابنُ عمرَ أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْكُ قال : ﴿ إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسًا ، وإنَّ مَجُوسَ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ ، فَإِنْ مَرضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وإنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ » . رَوَاهُ الإمامُ أَحمدُ (٢٣٠ .

> فصل : ولا يُصَلَّى على أطْفالِ المُشْرِكِينَ ؛ لأنَّ لهم حُكْمَ آبَائِهم ، إلَّا مَن حَكَمْنا بإسْلامِه ، مثل أن يُسْلِمَ أحدُ أبوَيْهِ ، أو يموتَ ، أو يُسْبَى مُنْفَرِدًا مِن أبَوْيْهِ ، أو من أَحَدِهما ، فإنَّه يُصَلَّى عليه . وقال أبو ثَوْرِ في (٢٤) مَن سُبي مع (٢٥) أُحَدِ

B 5 1/4

⁼ شيعة الكوفة هذه المقالة رفضوه ، فسموا رافضة . الملل والنحل ١ / ٣٠٤ - ٣٠٦ .

⁽١٨) الحرورية أتباع نجدة بن عامر الحروري الحنفي ، وهم فرقة من الخوارج . الملل والنحل ١ / ٢١٢ .

⁽١٩) أبو عبد الله محمد بن يوسف الفريابي الحافظ ، شيخ البخاري ، المتوفى سنة اثنتي عشرة ومائتين . العبر

⁽٢٠) في م: «أصلي ».

⁽۲۱) في ا: « ادفعوه » .

⁽٢٢) في م زيادة : « محمد رسول الله » . وتقدم تخريجه في صفحة ٣٥٧ .

⁽٢٣) في : المسند ٢ / ٨٦ ، ١٢٥ . كما أخرجه أبو داود مختصرا ، في : باب في القدر ، من كتاب السنة . سنر أبي داود ۲ / ۲۵ .

⁽٢٤) سقط من : م .

⁽٢٥) في ا ، م : « من » .

أَبُوَيْهِ ، لا يُصَلَّى عليه ، حتى يَخْتارَ الإِسْلامَ . ولَنا ، أنَّه مَحْكُومٌ له بالإِسلامِ ، أَشْبَهَ ما لو سُبِيَ مُنْفَردًا منهما .

فصل : ويُصلِّى على سائر المسلمين مِن أهْلِ الكَبائِرِ ، والمَرْجُومِ في الزِّنَا ، وغيرِهم . قال أحمدُ : مَن اسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، وصَلَّى بصَلَاتِنَا ، نُصَلِّى عليه ونَدْفِنُه . ويُصَلَّى على وَلَدِ الزُّنَّا ، والزَّانِيَةِ ، والذي يُقادُ منه (٢٦ف القِصاص٢٦) ، أو يُقْتَل في حَدٌّ . وسُئِلَ عَمَّنْ لا يُعْطِي زَكَاةَ مَالِه ، فقال : يُصَلِّي عليه ، ما يُعْلَمُ أَنَّ رسولَ الله عَلِيْكُ تَرَكَ الصلاةَ على أَحَدٍ ، إلَّا على قَاتِل نَفْسِه والغَالِّ . وهذا قول عَطَاء ، والنَّخَعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، وأصْحاب الرَّأْي ، إِلَّا أَنَّ (٢٧) أبا حنيفة ، قال : لا يُصلَّى على البُّغَاةِ ، ولا المُحَارِبِينَ ؛ لأنَّهم بَايَنُوا أَهْلَ الإسلامِ ، وأَشْبَهُوا أَهْلَ دارِ الحَرْبِ . وقال مالكٌ : لا يُصلُّى على مَن قُتِلَ في حَدٌّ ؛ لأنَّ أبا بَرْزَةَ الأَسْلَمِيُّ قال : لم يُصلُّ رسولُ اللهِ عَلِيْكُ على مَاعِزِ بن مَالِكٍ ، ولم يَنْهَ عن الصلاةِ عليه. رَوَاه أبو دَاوُدَ (٢٨). ولَنا، قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْكُهِ: « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ » (* ٢). رَوَاهُ الحَلَّالُ بإِسْنَادِهِ ، ورَوَى الخَلَّالُ بإسْنادِهِ، عن أبي شُمَيْلَةَ، أنَّ النَّبيُّ عَيِّلِكُمْ خَرَجَ إلى قُبَاءَ، فاسْتَقْبَلَهُ رَهْطٌ من الأنصارِ، يَحْمِلُونَ جنازَةً على بَابِ، فقال النَّبِيُّ عَيْلِكُم: ﴿مَا هَذَا؟ ﴾ قالوا: مَمْلُوكٌ لآل فُلَانِ. قال : «أَكَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟» قالوا: نعم، ولَكِنَّهُ كان وَكَانَ. فَقَالَ: «أَكَانَ يُصَلِّي ؟» قالوا: قد كان يُصَلِّي وِيَدَعُ. فقال لهم : «ارْجِعُوا بِهِ، فَغَسِّلُوه، وَكَفُّنُوهُ، وصَلُّوا عَلَيْهِ، وَادْفِنُوهُ، وَالَّذِى نَفْسِي بِيَدِه لَقَدْ كَادَتِ المَلائِكَةُ تَحُولُ بَيْنِي وبَيْنَهُ » . وأمَّا أهْلُ الحَرْبِ فلا يُصلِّي / عليهم ؛ لأنَّهم

289/4

⁽٢٦-٢٦) في ١، م: « بالقصاص » .

⁽۲۷) سقط من : ١ ، م .

⁽٢٨) في : باب الصلاة على من قتلته الحدود ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٤ .

⁽۲۹) تقدم فی صفحه ۳۵۷.

كُفَّارٌ ، ولا يُقْبَلُ فيهم شفاعةٌ ، ولا يُسْتَجابُ فيهم (٢٠٠) دُعَاءٌ ، وقد نُهِينَا عن الاسْتِغْفَارِ لهم ، وقال الله تعالى لِنَبِيِّهِ عليه السلام : ﴿ وَلَا تُصلُ عَلَى أَحِد مِّنْهُمْ مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ (٢٠) . وقال : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ هَا عَلَى مَاعِزِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّا لَهُ مَن مَن يَغْفِرَ الله لَهُمْ ﴾ (٢٠) . وأمَّا تَرْكُ الصلاةِ على مَاعِزِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيِّ عَيِّلِهِ أَمْرَ من يُصلِّى عليه لِعُذْرٍ ، بِلَلِيلِ أَنَّه رَجَمَ العَامِديَّة ، وصلَّى عليها . فقال له عمر : يُصلِّى عليه إ فقال : ﴿ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوْمِعَمُهُمْ ، كذلك رَوَاهُ الأُوزَاعِيُّ (٢٠) . ورَوَى مَعْمَرٌ ، وهِشَامٌ ، عن أَبَانٍ (٢٠) أَنَّه أَمْرَهُمْ بالصَّلَاةِ عليها . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : وهو الصَّحِيحُ .

٣٩١ ــ مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِذَا حَضَرَتْ جِنَازَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ ، جُعِلَ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الإِمَامَ ، والمَرْأَةُ حُلْفَه ، والصَّبِيُّ خَلْفَهُمَا ﴾

لا خِلافَ فى المذهبِ أَنَّه إذا اجْتَمَعَ مع الرِّجَالِ غيرُهم ، أَنَّه يُجْعَلُ الرِّجَالُ ممَّا يَلِى الإِمامَ ، وهو مذهبُ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ ، فإنْ كان مَعهم نِسَاءٌ وصِبْيَانٌ ، فَنَقَلَ الْخِرَقِيُّ هاهُنا ، أَنَّ المَرْأَة تُقَدَّمُ ممَّا يَلِى الرَّجُلَ ، ثم يُجْعَلُ الصَّبِيُّ خَلْفَهما ممَّا يَلِى الرَّجُلَ ، ثم يُجْعَلُ الصَّبِيُّ خَلْفَهما ممَّا يَلِى الرَّجُلَ ، ثم يُجْعَلُ الصَّبِيُّ خَلْفَهما ممَّا يَلِى الرَّجُلَ ، ثم يُجْعَلُ الصَّبِيُّ وَلأَنَّه قد رُوِيَ يَلِى القَبْلَة ؛ لأَنَّ المَرْأَة شَخْصٌ مُكَلَّفٌ ، فهي أَحْوَجُ إلى الشَّفَاعَةِ ، ولأَنَّه قد رُوِيَ

⁽٣٠) في الأصل : ﴿ منهم ﴾ .

⁽٣١) سورة التوبة ٨٤ .

⁽٣٢) سورة التوبة ٨٠ .

⁽٣٣) وأخرجه مسلم ، فى : باب من اعترف على نفسه بالزنا ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ . وأبو داود ، فى : باب فى المرأة التى أمر النبى على المرجم بالحبلى حتى تضع ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٢ / ٤٦٣ ، ٤٦٣ ، والترمذى ، فى : باب تربص الرجم بالحبلى حتى تضع ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٦ / ٢١١ ، والنسائى ، فى : باب الصلاة على المرجوم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٠ ، والدارمى ، فى : باب الحامل إذا اعترفت بالزناء ، من كتاب الحدود . سنن الدارمى ٢ / ١٨٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٠ ، ٤٤٠ .

⁽٣٤) في الأصل : ﴿ ابن أبان ، .

عن عَمَّارِ مَوْلَى الحارثِ بن نَوْفَل ، أنَّه شَهِدَ جَنَازَةَ أُمِّ كُلْثُوم وابْنِها ، فجُعِلَ الغُلَامُ ممَّا يَلِي القِبْلَةَ ، فأنْكَرْتُ ذلك ، وفي القَوْمِ ابنُ عَبَّاسٍ ، وأبو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ ، وأبو قَتَادَةَ ، وأبُو هُرَيْرَةَ ، فقالوا : هذه السُّنَّةُ(١) . والمَنْصُوصُ عن أحمدَ ، في رواية جماعة من أصحابه ، أنَّ الرِّجَالَ ممَّا يَلِي الإمام ، والصِّبِّيَانَ أمامَهُم ، والنِّسَاءَ يَلِينَ القِبْلَةَ . وهذا مذهبُ أبي حنيفةَ ، والشَّافِعِيِّ ؛ لأَنَّهِم يُقَدَّمُونَ عليهنَّ في الصَّفِّ في الصَّلَاةِ المُكْتُوبَةِ ، فكذلك يُقَدَّمُونَ عليهنَّ ممَّا يَلِي الإمامَ عندَ اجْتِماعِ الجَنَائِز ، كَالرِّجَالِ . وأَمَّا حَدِيثُ عمَّار (٢) ، فالصَّحِيثُ فيه أنَّه جَعَلَها ممَّا يَلِي القِبْلَةَ ، وجَعَلَ ابْنَها ممَّا يَلِيه . كذلك رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وعَمَّارٌ مَوْلَى بني سَلَمةً (٢) ، عن عَمَّارِ مَوْلَى بني هاشيم . وأخرَجَهُ كذلك أبو دَاوُدَ ، والنَّسَائيُّ ، وغيرُهما(٤) ، ولَفْظُه قال : شَهِدْتُ جِنَازَةَ صَبِيٍّ وامْرَأَةٍ ، فَقُدِّمَ الصَّبِيُّ ممَّا يَلِي القَوْمَ ، ووُضِعَتِ المَرْأَةُ وَرَاءَه ٩/٣ ظ / وفي القَوْمِ أبو سعيدِ الخُدْرِيُّ ، وابْنُ عَبَّاس ، وأبو قَتَادَةَ ، وأبو هُرَيْرَةَ ، فقُلْنَا لهم ، فقالوا : السُّنَّةُ . وأمَّا الحديثُ الأوَّلُ فلا يَصِعُّ ؛ فإنَّ زَيْدَ بن عمرَ هو ابنُ أُمِّ كُلْثُوم بنت عليٌّ ، الذي صُلِّيَ عليه معها ، وكان رَجُلًا له أوْلَادٌ . كذلك قال الزُّيثُرُ بن بَكَّارِ . ولا خِلافَ في تَقْدِيمِ الرَّجُل على المَرْأةِ ، ولأنَّ زَيْدًا ضُربَ في حَرْب كانت بين بني (°) عَدِيّ في خِلافَةِ (١) بني أُمَيَّةَ فصُرِعَ وحُمِلَ ، ومات ، والْتَقَتْ صَارِخَتَانِ (٧) عليه وعلى أُمِّه ، فلا يكونُ إلَّا رَجُلًا .

⁽١) انظر ما يأتي في تخريج الحديث عند أبي داود والنسائي وغيرهما .

⁽٢) في ١، م: (عمارة) . خطأ .

⁽٣) في م: « سلم ».

⁽٤) أخرجه أبو داود ، في : باب إذا حضر جنائز رجال ونساء من يقدم ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٦ . والنسائي ، في : باب اجتماع جنازة صبى وامرأة ، من كتاب الجنائز ، ونحوه عن نافع ، في : باب اجتماع جنائز الرجال والنساء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٧ . ٥٨ .

⁽٥) سقط من : ١، م .

⁽٦) فى ١ ، م زيادة : « بعض » .

⁽٧) في م : ﴿ صارحتان ﴾ ، وانظر خبر وفاته وأمه في يوم واحد مفصلاً في : التبيين في أنساب القرشيين ، للمؤلف . 441 . 114

فصل: ولا خِلافَ في تَقْدِيمِ الخُنثَى على المَرْأَةِ ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أن يكونَ رُجُلا ، وأَدْنَى أَحْوَالِه أن يكونَ مُسَاوِيًا لها ، ولا في تَقْدِيمِ الحُرِّ على العَبْدِ ؛ لِشَرَفِه وتَقْدِيمِه عليه في الإمامَةِ ، ولا في تَقْدِيمِ الكبيرِ على الصَّغيرِ كذلك . وقد رَوَى الخَلَّلُ ، بإسْنَادِه عن على ، رَضِيَ الله عنه ، في جِنَازَةِ رَجُلِ وامْرَأَةٍ ، وحُرِّ وعَبْدٍ ، وصغيرٍ وكبيرٍ ، يُجْعَلُ الرَّجُلُ ممّا يَلِي الإمامَ ، والمَرْأَةُ أَمامَ ذلك ، والكَبِيرُ ممّا يَلِي الإمامَ ، والصَّغِيرُ أمامَ ذلك ، والحُرِّ ممّا يَلِي الإمامَ ، والمَمْلُوكُ أمامَ ذلك . فإن اجْتَمَعَ حُرِّ صَغِيرٌ وعَبْدً كَبِيرٌ ، فقال أحْمَدُ ، في رَوَايَةِ الحسنِ بن محمدِ (٨) ، في غُلامٍ عَرِّ وشَيْخِ عَبْدٍ : يُقَدِّمُ الحُرُّ إلى الإمامِ . وهذا اختِيَارُ الحَلَّالِ ، وغَلِطَ من رَوَى خَرِّ وشَيْخِ عَبْدٍ : يُقَدِّمُ الحُرُّ إلى الإمامِ . وهذا اختِيارُ الحَلَّالِ ، وغَلِطَ من رَوَى خَرَّ وَشَيْخِ عَبْدٍ : يُقَدَّمُ الحُرُّ إلى الإمامِ . وهذا اختِيارُ الحَلَّالِ ، وغَلِطَ من رَوَى خَرَلَافَ ذلكَ ، واحْتَجَّ بِقَوْلِ على : الحُرُّ ممّا يَلِي الإمامَ ، والمَمْلُوكُ وَرَاءَ ذلك . وَنَقَلَ أبو الحَارِثِ : يُقَدَّمُ أكْبُرُهُما إلى الإمامِ ، وهو أصَحَ إن شاءَ الله تعالى ؛ لأنَّه وَلَا أَبُو الحَارِثِ : يُقَدَّمُ أَكْبُرُهُما إلى الإمامِ ، وهو أصَحَ إن شاءَ الله تعالى ؛ لأنَّه قال : والكَبِيرُ ممَّا يَلِي الإمامَ ، والصَّغِيرُ أمامَ ذلك .

فصل: فإنْ كَانُوا نَوْعًا وَاحِدًا ، قُدِّمَ إِلَى الإِمامِ أَفْضَلُهُم ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ كَانَ يَوْمَ أُحُدِ يَدْفِنُ الاثْنَيْنِ والثَّلاثة في القبرِ الواحِدِ ، ويُقَدِّمُ أَكْثَرَهُم أَخْذًا لِلْقُرْآنِ (() . وَلَا الْأَفْضَلَ يُقَدَّمُ في صَفِّ الْمَكْتُوبَةِ ، فيُقَدَّمُ هاهُنا ، كَالرَّجُلِ مع المَرْأَةِ . وقد دَلَّ على الأَصْلِ قولُه عليه السَّلامُ : ﴿ لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلامِ والنَّهَى ﴾ (() وإن على الأَصْلِ قولُه عليه السَّلامُ : ﴿ لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ والنَّهَى ﴾ (() وإن تَسَاوَوْا في الفَصْلِ ، قُدِّمَ الأَكْبَرُ فالأَكْبَرُ . (ا أقال المَيْمُونَيُّ : سمعتُ أَحمدَ ، غيرَ مَرَّةٍ يقول : يَلِي الإمام الكُبُرُ (()) ، وذوو الأَسْنانِ ، الأَكْبَرُ فالأَكْبَرُ () ، فإنْ

⁽٨) الحسن بن محمد الأتماطى البغدادى ، نقل عن الإمام أحمد مسائل صالحة . طبقات الحنابلة ١ / ١٣٨ .

⁽٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب تعميق القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى دفن الشهداء ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ . والنسائى ، فى : باب ما يستحب من إعماق القبر ، وباب ما يستحب من توسيع القبر ، وباب دفن الجماعة فى قبر واحد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / 77-70 . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى حفر القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٩ ، ٢٠ .

⁽١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٥٨ .

⁽١١ – ١١) سقط من : ١ ، م .

⁽١٢) الكبر: الأكبر في السن.

٣/٥٥ تَسَاوَوْا قُدُّمَ السَّابِقُ . وقال القاضي : يُقَدَّمُ السَّابِقُ وإن كان صَبيًّا ، / ولا تُقَدَّمُ المَرْأَةُ وإن كانت سَابِقَةً ؛ لِمَوْضِعِ الذُّكُورِيَّة ، فإن تَسَاوَوْا قَدَّمَ الإِمامُ مَن شاء منهم ، فإنْ تَشَاحُ الأُولِياءُ في ذلك أُقْرِعَ بينهم .

فصل : ولا خِلافَ بين أهْل العِلْمِ في جَوَازِ الصلاةِ على الجَنَائِزِ ، دَفْعَةً وَاحِدَةً ، وإن أَفْرَدَ كُلُّ جِنَازَةٍ بِصَلَاةٍ جازَ ، وقد رُويَ عن النَّبِيُّ عَلِيْكُ أَنَّهُ صَلَّى على حَمْزَةَ مع غيره (١٣) . وقال حَنْبَل : صَلَّيْتُ مع أبي عبد الله على جِنَازَةِ امْرَأَةٍ مَنْفُوسَةِ ، فصلَّى أبو إسحاق (١٤على الأُمُّ ١١٠) ، واسْتَأْمَرَ أبا عبد الله ، فقال : أُصَلِّي (١٥) على ابْنَتِها المَوْلُودَةِ أيضا ؟ قال أبو عبد الله : لو أنَّهما وُضِعَا جميعا كانت صلائهما وَاحِدَةً ، تَصِيرُ إذا كانت أَنْثَى عن يَمِين المَرْأَةِ ، وإذا كان ذَكِّرًا عن يَسَارِها . وقال بعضُ أصحابِنا : إفْرَادُ كُلُّ جِنَازَةٍ بِصلاةٍ ٱفْضَلُ ، ما لم يُرِيدُوا المُبَادَرَة . وظَاهِرُ كلامِ أحمد في هذه الرَّوَايَةِ التي ذَكَرْنَاها ، (١١ أنَّه أَفْضَلُ ١١) في الإِفْرَادِ ، وهو ظَاهِرُ حَالَ السَّلَفِ ؛ فإنَّه لم يُنْقَلْ عنهم ذلك .

٣٩٢ – مسألة ؛ قال : (وإنْ دُفِئُوا في قَبْر يَكُونُ الرَّجُلُ مَا يَلِي القِبْلَةَ ، والمَرْأَةُ حَلْفَهُ ، والصَّبِيُّ خَلْفَهُمَا ، ويَجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزًا مِنْ تُرَابٍ ﴾

وجُمْلَتُه أَنَّه إذا دُفِنَ الجماعةُ في القبرِ ، قُدِّمَ الأَفْضِلُ منهم إلى القِبْلَةِ ، ثم الذي يَلِيه في الفَضِيلَةِ ، على حَسَب تَقْدِيمِهم إلى الإمام في الصلاةِ سَوَاءً ، على ما ذَكَرْنَا ف المسألةِ قبلَ هذه ؛ لما رَوَى هِشَامُ بنُ عَامِرٍ ، قال : شُكِى إلى رسولِ اللهِ عَلِيْكُ الجراحاتُ يَوْمَ أُحُدٍ ، فقال : ﴿ احْفِرُوا وأُوسِعُوا ، وأَحْسِنُوا ، وادْفِنُوا الاثْنَيْن والثَّلاثَةَ

⁽١٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٩ .

⁽١٤ - ١٤) سقط من : الأصل .

⁽١٥) في م: وصل ١.

⁽١٦-١٦) في الأصل: وأنه لا أفضل ، . وفي ١: وأنه لا يصلي ، . ولعل ما في الأصل ; وأنه لا أفضلية ع .

فى قَبْرٍ وَاحِدٍ ، وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا ، رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ () ، وقال : حَدِيثُ حَسَنٌ صَحَدِيتٌ . فإذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه يَجْعَلُ بينَ كل اثْنَيْنِ حَاجِزًا مِن التُّرَابِ ، فيَجْعَلُ بينَ كل اثْنَيْنِ حَاجِزًا مِن التُّرَابِ ، فيَجْعَلُ القبرِ المُنْفَرِدِ ؛ لأنَّ الكَفَنَ حَائِلٌ عَيرُ حَصِينٍ . فيجْعَلُ واحِدٍ منهم فى مِثْلِ القبرِ المُنْفَرِدِ ؛ لأنَّ الكَفَنَ حَائِلٌ عَيرُ حَصِينٍ . قال أحمدُ : ولو جُعِلَ لهم شِبْهُ النَّهْرِ ، وجُعِلَ رَأْسُ أَحَدِهِم عندَ رِجْلِ الآخرِ ، وجُعِلَ بينهما شيءٌ من التُّرابِ ، لم يكُنْ به بَأْسٌ . أو كما قال .

فصل: ولا يُدْفَنُ اثْنَانِ في قبرٍ واحدٍ ، إلّا لِضَرُورَةٍ . وسُئِلَ أَحمدُ عن الاثْنَيْنِ والشَّلاثِةِ يُدْفَنُونَ في قبرٍ واحدٍ . قال : أمَّا في مِصْرٍ فلا ، ولكنْ (٢) في بلادِ الرُّومِ وَلَشَّلَاثِهِ يُدْفَنُونَ في قبرٍ واحدٍ . قال : أمَّا في مِصْرٍ فلا ، ولكنْ (١) في بلادِ الرُّومِ تَكُثُرُ (١) القَتْلَى ، فَيَخْفُرُ / شِبْهَ النَّهْرِ ، رَأْسُ هذا عندَ رِجْلِ هذا ، ويَجْعَلُ بينهما ١٥٠٥ حاجزًا ، لا يَلْتَرِقُ وَاحِدٌ بالآخِرِ . وهذا قولُ الشَّافِعِيّ . وذلك لأنَّه لا يَتَعَذَّرُ في الغَالِبِ إِفْرادُ كلِّ وَاحِدٍ بقبر (٥) في المِصْرِ ، ويتَعَذَّرُ ذلك غَالِبًا في دارِ الحَرْبِ ، وفي الغَبرِ الْغَالِبِ إِفْرادُ كلِّ وَإِن وُجِدَتِ الضَّرُورَةُ جازَ دَفْنُ الاثنَيْنِ والثَّلاثةِ وأكثر في القبرِ الواحدِ ، حيثُما كان من مِصْرٍ أو غيرِه . فإن ماتَ له (١) أقارِبُ بَدَأُ بمَن يَخَافُ الواحدِ ، حيثُما كان من مِصْرٍ أو غيرِه . فإن ماتَ له (١) أقارِبُ بَدَأُ بمَن يَخَافُ تَعَيَّرُهُ ، فإن اسْتَوَوْا في ذلك بَدَأُ بأَقْرَبِهم إليه ، على تَرْتِيبِ النَّفَقَاتِ ، فإن اسْتَوَوْا في ذلك بَدَأُ بأَقْرَبِهم إليه ، على تَرْتِيبِ النَّفَقَاتِ ، فإن اسْتَوَوْا في القُرْبِ قَدَّمَ أَنْسَبَهم وأَفْضَلَهم .

٣٩٣ ـ مسألة ؛ قال : ﴿ وَإِذَا ^(١) مَاتَتْ نَصْرَانِيَّةٌ ، وَهِيَ حَامِلٌ ^(٢) مِنْ مُسْلِمٍ ، دُفِنَتْ بَيْنَ مَقْبَرَةِ المُسْلِمِينَ ومَقْبَرَةِ ^(٣) النَّصَارَى ﴾

اخْتَارَ هذا أَحْمَدُ ؛ لأَنَّهَا كَافِرَةٌ ، لا تُدْفَنُ في مَقْبَرَةِ المسلِمين ، فيَتَأَذَّوْا

⁽١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

⁽٣) فى م : « وأما » .

⁽٤) في م : ﴿ فَتَكَثَّرُ ﴾ .

⁽٥) سقط من : الأصل .

⁽٦) سقط من : ١ ، م .

⁽١) في ١، م: ١ وإن ، .

⁽٢) في م : (حاملة) .

⁽٣) سقط من: الأصل.

بِعَذَابِها ، ولا فى مَقْبَرَةِ الكُفَّارِ ؛ لأَنَّ وَلَدَها مُسْلِمٌ فَيَتَأَذَّى بِعَذَابِهم ، وتُدْفَنُ مُنْفِرَةً . مع أَنَّه رُوِى عن وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ مثلُ هذا القَوْلِ ، وَرُوِى عن عمرَ أَنَّها تُدْفَنُ فى مَقابِرِ المسلِمين ('' . قال ابنُ المُنْذِرِ : ولا يَثْبُتُ ذلك . قال أصحابُنا : ويُجْعَلُ ظَهْرُها إلى القِبْلَةِ على جَانِبِها الأَيْسَر ، ليكونَ وَجْهُ الجَنِينِ إلى القِبْلَةِ على جَانِبِها ولأَيْسَر ، ليكونَ وَجْهُ الجَنِينِ إلى القِبْلَةِ على جَانِبِه الأَيْسَر ، ليكونَ وَجْهُ الجَنِينِ إلى القِبْلَةِ على جَانِبِه الأَيْسَر ، ليكونَ وَجْهُ الجَنِينِ إلى القِبْلَةِ على جَانِبِه الأَيْسَر ، ليكونَ وَجْهُ الجَنِينِ إلى ظَهْرِها .

ع ٣٩ ـ مسألة ؛ قال : ﴿ وَيَحْلَعُ النَّعَالَ إِذَا ذَحَلَ الْمَقَابِرَ ﴾

هذا مُسْتَحَبُّ ؛ لما رَوَى بَشِيرُ بنُ الْخَصَاصِيَةِ ، قال : بَيْنَا أَنا أَماشِي رسولَ اللهُ عَلَيْكُ إِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي القُبُورِ ، عليه نَعْلانِ ، فقال : « يَا صَاحِبَ السَّبَيَّيَّنِ (١) ، فَيَظُرَ الرَّجُلُ ، فلمّا عَرَف رسولَ اللهِ عَلِيلَةِ خَلَعَهما ، فَرَمَى بهما . أَقِي سِبْتِيَّيْكُ » . فَنَظَرَ الرَّجُلُ ، فلمّا عَرَف رسولَ اللهِ عَلِيلَةِ خَلَعَهما ، فَرَمَى بهما . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) . وقال أحمدُ : إسنادُ حَدِيثِ بَشِيرِ بنِ الْخَصَاصِية جَيِّدٌ ، أَذْهَبُ إليه ، إلّا مِن عِلَّةٍ . وأكثرُ أَهْلِ العِلْمِ لا يَرَوْنَ بذلك بَأْسًا . قال جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ : وأيتُ الحسنَ ، وابنَ سِيرِينَ ، يَمْشِيَانِ بين القُبُورِ فِي نِعَالِهما . ومِنهم مَن احْتَجَّ رأيتُ الحَسنَ ، وابنَ سِيرِينَ ، يَمْشِيَانِ بين القُبُورِ فِي نِعَالِهما . ومِنهم مَن احْتَجَّ بقُولِ النَّبِيِّ عَيْلَةٍ : « إنَّ العَبْدَ إذا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُه ، إنَّهُ يَسْمَعُ فَيْ نِعَالِهِمْ » . رَوَاهُ البُحَارِيُّ (١) . وقال أبو الخَطَّابِ : يُشْبِهُ أن يكونَ النَّبِي عَلِيلِهِمْ . وَوَاهُ البُحَارِيُّ (١) . وقال أبو الخَطَّابِ : يُشْبِهُ أن يكونَ النَّبِي عَلِيلِهِمْ » . رَوَاهُ البُحَارِيُّ (١) . وقال أبو الخَطَّابِ : يُشْبِهُ أن يكونَ النَّبِي عَلِيلِهِمْ » . رَوَاهُ البُحَارِيُّ (١) . وقال أبو الخَطَّابِ : يُشْبِهُ أن يكونَ النَّبِي عَلَيْكُ

⁽٤) أُخرجه عبد الرزاق ، في : باب المرأة من أهل الكتاب الحبلي من المسلمين ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥٢٨ .

⁽١) السبتيتان : نعلان لا شعر عليهما .

⁽٢) في : باب المشي بين القبور في النعل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب كراهية المشي بين القبور في النعال السبتية ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٨ ، ٧٩ ، وبن ماجه ، في : باب ما جاء في خلع النعلين في المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٩ ، ، ، ٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٤ ، ٨٤ ، ٨٤ .

⁽٣) فى : باب الميت يسمع خفق النعال ، وباب ما جاء فى عذاب القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٦٣ ، ١٢٣ ، ١٢٣ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ ، من

إِنَّمَا كَرِهَ للرَّجُلِ المَشْيَ في نَعْلَيْهِ ، لما فيهما / مِن الخُيلَاءِ ، فإِنَّ نِعالَ السَّبَتِ من ١/٣٠و لِبَاسِ أَهْلِ النَّعِيمِ ، قال عَنْتَرَةُ^(٤) :

« يُحْذَى نِعَالَ السُّبْتِ ليس بِتَوْأَمِ «

وَلَنَا ، أَمْرُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ فَى الْخَبَرِ الذَى تَقَدَّمَ ، وَأَقُلُ أَحْوَالِهُ النَّدْبُ ، وَلأَنَّ حَلْعَ النَّعْلَيْنِ الْمَالِمِينَ ، وإخْبَارُ النَّبِيِّ الْمَالِمِينَ ، وإخْبَارُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ بِأَنَّ الْمَلْتِمِينَ ، وإخْبَارُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ بِأَنَّ الْمَلْتِمِينَ يَسْمَعُ قَرْعَ نِعالِهِم لا يَنْفِى الْكَرَاهَةَ ، فإنَّه يَدُلُ على وُقُوعِ هذا عَلَيْهِ مَا وَلا نِزَاعَ في وُقُوعِهِ وَفِعْلِهِم إِيَّاهُ مِع كَراهَتِهِ ، فأمَّا إِنْ كان لِلْمَاشِي عُذْرٌ يَمْنَعُهُ مِن خَلْعِ نَعْلَيْهِ ، مثل الشَّوْكِ يَخَافُه على قَدَمَيْهِ ، أو نَجَاسَةٍ تَمَسُّهُما ، لم يُكْرَه المَشْيُ في النَّعْلَيْنِ . قال أَحمدُ ، في الرَّجُلِ يَدْخُلُ المَقابِرَ وفيها شَوْكَ يَخْلَعُ نَعْلَيْهِ : المَشْيُ في النَّعْلِينِ . قال أَحمدُ ، في الرَّجُلِ يَدْخُلُ المَقابِرَ وفيها شَوْكَ يَخْلَعُ نَعْلَيْهِ : هو المَشْيُ في النَّعْلِينِ . قال أَحمدُ ، في الرَّجُلِ في الشَّوْكِ ، وإن فَعَلَهُ فَحَسَنّ ، هو المَشْيِقُ على النَّاسِ حتى يَمْشِي الرَّجُلُ في الشَّوْكِ ، وإن فَعَلَهُ فَحَسَنّ ، هو أَخْوطُ ، وإن لم يَفْعَلْهُ رَجُلٌ . يعنى لا بَأْسَ . وذلك لأنَّ العُذْرَ يَمْنَعُ الوُجُوبَ في الْخُولِ ، وإن لم يَفْعَلْهُ رَجُلٌ . يعنى لا بَأْسَ . وذلك لأنَّ العُذْرَ يَمْنَعُ الوُجُوبَ في المَّوْلِ ، والاسْتِحْبَابُ أَوْلَى ، ولا يَدْخُلُ في الاسْتِحْبابِ نَزْعُ الْجَفَافِ ؛ أَخْفُدُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللللللللللللللللللللل المُلْسِلْ اللللللمُ اللللللللل المُعَلِقُ اللللمُ الللللمُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللللللمُ الللللمُ الللللمُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللّه

فصل : ويُكْرَهُ المَشْيُ على القُبُورِ . وقال الخَطَّابِيُّ : ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ عَيْنَا لَهُ نَهَى

⁼ كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٥ . والنسائى ، فى : باب التسهيل فى غير السبتية ، وباب المسألة فى القبر ، وباب مسألة الكافر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١٢٦ ، ٢٣٣ . ومختصرا فى ٢ / ٣٤٧ ، ٤٤٥ .

 ⁽٤) عجز بيت له من معلقته ، وصدره :
 ال صأن ها :

^{*} بطلٌ كأنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ *

ديوانه ١٠٣ .

⁽٥) في ١، م : ﴿ كراهيته ﴾ .

⁽٦) لم نجده فيما بين أيدينا من معاجم .

أَن تُوطَأُ الْقُبُورُ . ورَوَى ابنُ مَاجَه (٧) ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلَيْكُ : ﴿ لَأَنْ أَمْشِيَ عَلَى جَمْرَةٍ ، أَو سَيْفِ ، أَوْ أَخْصِفَ نَعْلِى (١) بِرِجْلِى ، أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ أَنْ أَمْشِيَ عَلَى جَمْرَةٍ ، أو سَيْفِ ، أو أَخْصِفَ نَعْلِى (١) بِرِجْلِى ، أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ أَنْ أَمْشِي عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وما أَبَالِى أَوسَطَ القُبُورِ » – كذا قال – ﴿ قَضَيْتُ حَاجَتِى ، أو وَسَطَ السُّوقِ » . ولأنَّه كَرِهَ المَشْيَ بينها بالنَّعْلَيْنِ ، فالمَشْيُ عليها أَوْلَى .

فصل: ويُكْرَهُ الجُلُوسُ عليها، والاتَّكاءُ عليها؛ لما رَوَى أبو مَرْثِدِ (١) ، قال: قال رسولُ اللهِ عَلَيْهِ : (١٠ لا تَجْلِسُوا عَلَى الْقَبُورِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا ». وروَى أبو هُرَيْرَةَ قال : قال رسولُ اللهِ عَلَيْهِ ١٠ : « لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةِ ، تَحْرِقُ ثِيَابَه فَتَخْلُصُ إِلَى جِلْدِه ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرٍ ». رَواهُما (١١) مُسْلِمٌ (١٢) : قال الحَطَّابِيُ (١٦) : ورُوِى أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ رَأَى رَجُلًا قد اتَّكَأً على قَبْرٍ ، فقال : « لَا تُؤْذِ صَاحِبَ القَبْر ».

⁽٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٠ .

⁽٨) في ا، م: ﴿ نعل ﴾ .

⁽٩) في ١، م : (يزيد) .

⁽۱۰–۱۰) سقط من : م .

⁽۱۱) في م: « رواه » .

⁽۱۲) الأول أخرجه مسلم ، فى : باب النهى عن الجلوس على القبر ، والصلاة عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٧ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية الوطء على القبور ... إلخ ، من كتاب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٣٥ .

والثانى أخرجه مسلم فى : باب النهى عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٧ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٤ . والنسائى ، فى : باب التشديد فى الجلوس على القبور ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن المشى على القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه 1 / ٢٩٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٨٩ ، ٤٤٤ ، ٥٢٨ .

⁽١٣) في معالم السنن ١ / ٣١٦ ، وعزاه أحمد عبد الرحمن البنا للطيراني في الكبير ، عن عمارة بن حزم . انظر الفتح الرباني ٨ / ٨٢ .

لا نعلمُ بين أَهْلِ العِلْمِ خِلَاقًا في إباحةِ (انِيَارَةِ الرَّجُلِ القُبُورَ). وقال على بنُ سَعِيدِ : سألتُ أَحمدَ عن زِيارةِ القُبُورِ ، تَرْكُها أَفْضَلُ عِنْدَكُ أَو زِيَارَتُها ؟ قال : ويَارَتُها . وقد صَحَّ عن النَّبِيِّ عَيَّالِكُ أَنَّهُ قال : ﴿ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ ، فَرُورُوهَا ؛ فَإِنَّها تُذَكِّرُكُمُ المَوْتَ ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (أَ . والتَّرْمِذِيُّ بِلَفْظِ (أَ : ﴿ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الآخِرَةَ ﴾ .

فصل: وإذا مَرَّ بالقُبُورِ ، أو زَارَها ، اسْتُحِبَّ أَنْ يقولَ ما رَوَى (١) مُسْلِمٌ (٥) ، عن بُرَيْدَة ، قال: كان رسولُ الله عَيْقِلَة يُعَلِّمُهم إذا خَرَجُوا إلى المَقَابِر ، فكان قائلُهم يقولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ من المُؤْمِنِينَ والمُسْلِحِينَ ، وإنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ

⁽١ – ١) في الأصل : « زيارة الرجل القبور » ، وفي ا : « زيارتها للرجال » .

⁽٢) في : باب استئذان النبي عليه ربه عز وجل في زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب بيان ما كان من النبي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١ / ٢٧١ ، ٣٢ ، ١٧٢ ، ٣ / ١٥٦٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٧٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في زيارة القبور ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب في الأوعية ، من كتاب الأشرية . سنن أبي داود ٢ / ١٩٥ ، ٢٩٨ . والنسائي ، في : باب زيارة القبور ، وباب زيارة قبر المشرك ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الإذن في ذلك ، من كتاب الضحايا ، وفي : باب الإذن في شيء منها ، من كتاب الأشرية . المجتبي ٤ / ٢٧ ، ٧ / ٧ ، ٧ ، ٢٠٧ ، ٨ / ٢٠٧ ، والإمام أحمد ، والإمام أحمد ، في : باب ادخار لحوم الأضاحي ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٢ / ٢٥٥ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٤١ ، ٣ / ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ . ٣٥٠

⁽٣) سقط من: الأصل ، م .

⁽٤) في ١ ، م زيادة : « عن ، .

⁽٥) فى : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧١ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٥٣ ، ٣٦٠ .

بِكُمْ (¹) لَلاحِقُونَ ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا ولَكُم العَافِيَةَ . وفي حَدِيثِ عائشةَ : ويَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا والمُسْتَأْخِرِينَ (٢) . وفي حَدِيثٍ آخَرَ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَى حَدِيثٍ آخَرَ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا تَفْتِنًا بَعْدَهُم (٨) . وإن (أزاد فقال (١) : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا ولَهُمْ . كان حَسَنًا .

فصل: قال: ولا بَأْسَ بالقِراءةِ عندَ القبرِ ، وقد رُوِيَ عن أَحمدَ أَنَّه قال: إذا دَخَلْتُم المَقَابِرَ اقْرَأُوا آيَةَ الكُرْسِيِّ وثلاثَ مَرَّاتِ (١٠) ﴿ وُقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ ﴾ ، ثم قُلْ: اللَّهُمَّ إِنَّ فَضْلُه لأَهْلِ المَقَابِرِ . وَرُوِيَ عنه أَنَّه قال: القِرَاءَةُ عندَ القبرِ بِدْعَةٌ ، ورُوِيَ ذلك عن هُشَيْمٍ ، قال أبو بكر : نَقَلَ ذلك عن أَحمدَ جَمَاعَةٌ ، ثم رَجَع رُجُوعًا أبانَ به عن نَفْسِه ، فرَوَى جماعةٌ أَنَّ أَحمدَ نَهَى ضَرِيرًا أَنْ يَقْرَأُ عندَ القبرِ ، وقال له: إنَّ القِرَاءَةَ عندَ القبرِ بِدْعَةٌ . فقال له محمدُ بن قُدامةَ الجَوْهَرِيُّ (١١) : يا أبا عبدِ اللهِ : ما تقولُ في مُبَشِّرِ الحَلِيّ ؟ قال : ثِقَةٌ. قال: فأخْبَرَنِي مُبَشِّرُ (١١) ، عن أبيهِ ، أنَّه أوصَى إذا دُفِنَ يُقْرَأُ عندَه بِفَاتِحَةِ البَقَرَةِ وَخَاتِمَتِها ، وقال الخَلالُ : حدَّ ثنِي أبو بذلك . قال أحمدُ بنُ حَنْبَل : فارْجِعْ فقُلْ لِلرَّجُل يَقْرَأً . وقال الخَلالُ : حدَّ ثنِي أبو بذلك . قال أحمدُ بنُ حَنْبَل : فارْجِعْ فقُلْ لِلرَّجُل يَقْرَأً . وقال الخَلالُ : حدَّ ثنِي أبو بذلك . قال أحمدُ بنُ حَنْبَل : فارْجِعْ فقُلْ لِلرَّجُل يَقْرَأً . وقال الخَلالُ : حدَّ ثنِي أبو

⁽٦) سقط من : الأصل .

⁽٧) أخرجه مسلم ، ف : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧١ . والنسائى ، ف : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٢١ .

⁽٨) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة ، وباب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ ، ٤٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٧١ ، ٧٦ .

⁽٩-٩) في م: « أراد قال » .

⁽۱۰) في ا ، م : « مرار » .

⁽١١) في طبقات الحنابلة ١ / ٣١٥ ، نقل عن إمامنا أشياء ؛ منها العزاء عند القبور ، واحتج بحديث ابن عمر . (١١) في حاشية م : « سقط هنا : عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج . قطعا ، وقوله : عن أبيه . يعني أبا عبد الرحمن ، وهو العلاء » .

وانظر ترجمة مبشر بن إسماعيل الحلبي ، في تهذيب التهذيب ١٠ / ٣١ . والعلاء بن اللجلاج هو الذي يروى عن ابن عمر . انظر التهذيب ٨ / ١٩١ .

على الحسنُ بنُ الهَيْثَمِ البَزَّارُ (١٣) ، شَيْخُنا الثَّقَةُ المَأْمُونُ ، قال : رأيتُ أحمدَ بن حَنْبَل يُصلِّى خَلْفَ ضَرِير يَقْرَأُ على القُبُورِ . وقد رُوِى عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَنَّهُ قال : « مَنْ ذَخَلَ المَقَابِرَ فَقَرَأً سُورَةَ يسَ خُفِّفَ عَنْهُمْ يَوْمَيْدِ ، وَكَانَ لَهُ بِعَدَدِ مَنْ فِيهَا حَسَنَاتٌ » (١٤) . ورُوى عنه عليه السَّلَامُ : « مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ (١٥ أَوْ أُحدِهما ١٠٠٠) ، فَقَراً عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَهُمَا يسَ غُفِرَ لَهُ » (١١٠) .

۲/۳ ه و

فصل: وأيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَها، وجَعَلَ ثُوابَها لِلْمَيِّتِ المُسْلِمِ، نَفَعَهُ ذلك، إن شاءَ اللهُ، أمَّا الدُّعَاءُ، والاسْتِغْفارُ، والصَّدَقَةُ، وأداءُ الوَاجِباتِ، فلا أعلمُ فيه خِلاقًا، إذا كانت الواجِباتُ ممَّا يَدْخُلُه النَّيَابَةُ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ إِذَا كَانت الواجِباتُ ممَّا يَدْخُلُه النَّيَابَةُ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ (١٧). وقال اللهُ تعالى: ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ولِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (١٨). ودَعَا النَّبِيُّ عَلِيْكَ لأبى سَلَمَةَ حين ماتَ (١٩)، ولِلْمَيِّتِ الذي صَلَّى عليه في حديثِ عَوْفِ بن مالكِ (٢٠)، ولِكُلِّ مَيْتٍ صَلَّى عليه في حديثِ عَوْفِ بن مالكِ (٢٠)، ولِكُلِّ مَيْتٍ صَلَّى عليه في حديثِ عَوْفِ بن مالكِ (٢٠)، لكلِّ مَن صَلَّى عليه عَلَيْهُ ، فقال : يا رسولَ اللهُ ، إنَّ لكلِّ مَن صَلَّى على مَيِّتٍ ٢٠) وسَأَلَ رَجُلُّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ ، فقال : يا رسولَ الله ، إنَّ لكلِّ مَن صَلَّى على مَيِّتٍ ٢٠) وسَأَلَ رَجُلُّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ ، فقال : يا رسولَ الله ، إنَّ

⁽١٣) في الأصل: (البزاز) . وانظر ترجمته في طبقات الحنابلة ١ / ١٤٠ .

⁽٤) لم نجد هذا الحديث ، وفي حاشية م إشارة إلى أنه ضعيف ، دون بيان مصدر الحكم عليه .

⁽١٥-١٥) سقط من : ١، م .

⁽١٦) أخرجه ابن عدى عن أبي بكر . الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ١٨٠ . وانظر : الفتح الكبير للنبهاني ٣ / ١٩٥ .

⁽۱۷) سورة الحشر ۱۰ .

⁽۱۸) سورة محمد ۱۹.

⁽١٩) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٥ .

⁽۲۰) تقدم تخریجه فی صفحة ٤١٤ .

⁽٢١) انظر ما تقدم في صفحة ٤١٣ ، ٤١٤ .

⁽۲۲-۲۲) سقط من : م .

⁽۲۳) تقدم تخریجه فی صفحة ۵۰۳ .

أُمِّى مَاتَتْ ، فَيَنْفَعُها إِنْ تَصَدَّقْتُ عنها ؟ قال : ﴿ نَعَمْ ﴾ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١) . ورُويَ (٢٥) ذلك عن سَعْدِ بنِ عُبادَةَ (٢٦) . وجاءتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، فقالت : يا رسولَ الله ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللهِ فَ الحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ، لا يَسْتَطِيعُ أَن يَنْبُتَ على الرَّاحِلَةِ ، أَفَأْحُجُ عنه ؟ قال : ﴿ أُرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأْحُجُ عنه ؟ قال : ﴿ أُرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ ؟ ﴾ قالت : نعم . قال : ﴿ فَدَيْنُ اللهِ أَحَقُ أَنْ يُقْضَى ﴾ (٢٧) . وقال للَّذِي

(٢٤) في : باب ما جاء في من مات من غير وصية يُتصدَّق بها ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ٢ / ٢ / ١٠٦ . كا أخرجه البخارى ، في : باب إذا قال أرضى أو بستاني صدقة عن أمى فهو جائز وإن لم يبين لمن ذلك ، وباب ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وباب الإشهاد في الوقف والصدقة ، وباب إذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو جائز ، من كتاب الوصايا . صحيح البخارى ٤ / ٩ ، ١٠ ، ١٣ . ومسلم ، في : باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت ، من كتاب الوصية . صحيح مسلم ٢ / ٢٩٦ ، ٣ / ١٠٥ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الصدقة عن الميت ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٠٥ . والنسائي ، في : باب إذا مات الفجأة هل يستحب لأهله أن يتصدقوا عنه ؟ ، وباب فضل الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا . المجتبى ٦ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، والإمام مالك ، في : باب صدقة الحي عن الميت ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٢ / ٢٠٠ ، والإمام أحد ، في : المسند ١ / ٢٠٠ ، ٥٠ .

(٢٥) في الأصل : ﴿ ويروى ﴾ .

(٢٦) انظر تخريجه عند كل من : البخارى ، والنسائى ، ومالك ، وأحمد ، في الحديث السابق .

(٢٧) جمع المصنف في هذا السياق ألفاظ حديثين:

الأول دون تشبيه الحج بالدين ، والثاني بمعناه ولكن السائل رجل .

وقد أخرج الأول ، البخارى ، فى : باب وجوب الحج وفضله ، من كتاب الحج ، وفى : باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة ، وباب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفى : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازى ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ يأيها الذين آمنوا لا تدخلوابيوتا غير بيوتكم حتى العدائوسا ... ﴾ إلح ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٢ / ١٦٣ ، ٣ / ٢٢ ، ٥ / ٢٢٢ ، محيح ٨ / ٦٣ . ومسلم ، فى : باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٧٣ ، ولاد ، وأبو داود ، فى : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٢٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الحج عن الشيخ الكبير والميت ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٥٧ . وابن ماجه ، فى : باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ، من كتاب المناسك . سنن ابن الحج ماجه ٢ / ١٩٧١ . والنسائى ، فى : باب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب الحج ، وفى : باب الحجم بالتشبيه والتمثيل ، من كتاب القضاة . المجتبى ٥ / ٩٠ ، ٨ / ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٠ ، والإمام مالك ، فى : باب الحج عمن يحج عنه ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٩٠٩ .

سأله : إنَّ أُمِّي ماتَتْ ، وعليها صَوْمُ شَهْر ، أَفاصُومُ عنها ؟ قال : ﴿ نَعَمْ ﴾(٢٨) . وهذه أحاديثُ صِحَاحٌ ، وفيها دَلالةٌ على انْتِفَاعِ المَيِّتِ بسَائِرِ القُرَبِ ؛ لأَنَّ الصَّوْمَ والحَجَّ والدُّعاءَ والاسْتِغْفارَ عِبادَاتٌ بَدَنِيَّةٌ ، وقد أَوْصَلَ الله نَفْعَهَا إلى المَيِّتِ ، فكذلِك ما سِواهَا ، مع ما ذَكَرْنا من الحديثِ في ثَوَابٍ مَنْ قَرَأً يسَ ، وتَحْفِيفِ الله تعالى عن أهْلِ المَقَابِر بِقِرَاءَتِه . ورَوَى عَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ، عن أَبِيهِ ، عن جَدِّهِ ، أنَّ رسولَ الله عَلِيلَةِ قال لِعَمْرو بن الْعَاص : « لَوْ كَانَ أَبُوكَ مُسْلِمًا ، فَأَعْتَقْتُمْ عَنْهُ ، أَوْ تَصَدَّقُتُمْ عَنْهُ ، أَوْ حَجَجْتُمْ عَنْهُ ، بَلَغَهُ ذَلِكَ ﴾(٢٩) . وهذا عَامٌّ في حَجِّ التَّطَوُّع وغيره ، ولأنَّه عَمَلُ برِّ وطَاعَةٍ ، فَوصَلَ نَفْعُه وثَوابُه (٢٠) ، كالصَّدَقَةِ والصِّيامِ والحَجِّ الوَاجِبِ . وقال الشَّافِعِتُّي : ما عَدَا الوَاجِبِ والصَّدَقَةَ والدُّعاءَ والاسْتِغْفارَ ، لا يُفْعَلُ عن المَيِّتِ ، ولا يَصِلُ ثَوَابُه إليه ؛ لِقَوْلِ الله تعالى : ﴿ وَأَن أَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (٣١) . وقولِ النَّبِيِّ / عَلِيُّكُ : ﴿ إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أو عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِه ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ

۵۲/۳

⁼ وأخرج الحديث الثاني النسائي ، في : باب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين ، من كتاب الحج ، وفي : باب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي إسحاق فيه ، من كتاب آداب القضاة . المجتبي ٥ / ٨ ، ٨٩ / ٢٠١ ، ٢٠٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٥ .

⁽٢٨) أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه صوم ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٤٦ . ومسلم ، في : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٠٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ٣ / ١٧٣ . وابن ماجه ، في : باب من مات وعليه صيام من نذر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٧ ، ٥ / ٤٩٣ ، ٥٥٩ .

⁽٢٩) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في وصية الحربي يُسلم وليه أيلزمه أن ينفذها ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ۲ / ۱۰۷ .

⁽٣٠) في الأصل: (بوليه) .

⁽٣١) سورة النجم ٣٩.

يَدْعُو لَهُ "(""). ولأنَّ نَفْعَهُ لا يَتَعَدَّى فَاعِلَه ، فلا يَتَعَدَّاهُ ("") ثَوَابُه . وقال بعضُهم : إذا قرئ القُرْآنُ عندَ المَيْتِ ، أو أُهْدِى إليه ثَوَابُه ، كان الثُّوَابُ لِقَارِبُه ، ويكونُ المَيِّتُ كأنَّه حَاضِرُها ، فَتُرْجَى له الرَّحْمَةُ . ولَنا ، ما ذَكَرْنَاهُ ، وأنَّه إجْمَاعُ المسلمين ؛ فإنَّهُم في كُلِّ عَصْرٍ ومِصْرٍ يَجْتَمِعُونَ ويَقْرَأُونَ القُرْآنَ ، ويُهْدُونَ ثَوَابَهُ إلى المسلمين ؛ فإنَّهُم في كُلِّ عَصْرٍ ومِصْرٍ يَجْتَمِعُونَ ويَقْرَأُونَ القُرْآنَ ، ويُهْدُونَ ثَوَابَهُ إلى المسلمين ؛ فإنَّهُم في كُلِّ عَصْرٍ ومِصْرٍ يَجْتَمِعُونَ ويَقْرَأُونَ القُرْآنَ ، ويُهْدُونَ ثَوَابَهُ إلى المَيِّتَ مَوْتَاهُم مِن غيرِ نَكِيرٍ ("") . ولأنَّ الحَدِيثَ صَحَّ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، إنَّ المَيِّتِ إليه ، يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ »("") . واللهُ أَكْرَمُ مِن أَن يُوصِلَ عُقُوبَةَ المَعْصِيةِ إليه ، ويَعَدَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ »("") . واللهُ أَكْرَمُ مِن أَن يُوصِلَ عُقُوبَةَ المَعْصِيةِ إليه ، مَنْعُوهُ ، والآيةُ مَخْصُوصَةً بما سَلَّمُوه ، وما اخْتَلَفْنَا فيه في مَعْنَاه ، فَتَقِيسُه عليه . ولا حُجَّةَ هُم في الخَبَرِ الذي احْتَجُوا به ، فإنَّما ذَلَّ على انْقِطَاعِ عَمَلِه ، "وليس هذا مِن عمله "" فلا ذَلالةَ فيه عليه ؛ ثم لو ذَلَّ عليه لكان ("") مَخْصُوصًا بما سَلَّمُوه ، وفي مَعْنَاه ما مَنعُوهُ ، فيتَخَصَّصُ به أيضا بالقِياسِ عليه ، وما ذَكَرُوه من المَعْنَى غيرُ وفي مَعْنَاه ما مَنعُوهُ ، فيتَخَصَّصُ به أيضا بالقِياسِ عليه ، وما ذَكَرُوه من المَعْنَى غيرُ وفي مَعْنَاه ما مَنعُوهُ ، فإنَّ تَعَدِّى النَّوْلِ ليسْ بِفَرْعٍ لِتَعَدِّى النَّفْعِ ، ثم هو بَاطِلُ بالصَّوْمِ والدُّعاء صَحَيحٍ ، فإنَّ تَعَدِّى النَّوْلِ ليسْ بِفَرْعٍ لِتَعَدِّى النَّفْعِ ، ثم هو بَاطِلٌ بالصَّوْمِ والدُّعاء صَحَيحٍ ، فإنَّ تَعَدِّى النَّوْلِ ليسْ بِفَرْعِ لِتَعَدِّى النَّفْعِ ، ثم هو بَاطِلٌ بالصَّوْمِ والدُّعاء وسَعَمُ المَنْ السُولِ المُعْرَقِ المَعْمَ المَعْمِ المَعْرَفِ والدُّعاء والمَّهُ المُعْرِهِ المَالمُولِ المَالْمُ والدُّعاء المُولِ المُولِقُ المُعْمِ المَالِهُ المَالِهُ المَالِقُ المَالَو المَالمُولُولُ المَالمُ المَالمُولُ المَالمُولُ المَالمُولُولُ المَلْهِ المَالمُولُ

⁽٣٢) أخرجه مسلم ، فى : باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، من كتاب الوصية . صحيح مسلم ٣ / ١٢٥٥ . وأبو داود ، فى : باب فيما جاء فى الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا . سنن أبى داود ٢ / ١٠٦ . والترمذى ، فى : باب فى الوقف ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦ / ١٤٤ . والنسائى ، فى : باب فضل الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا ، المجتبى ٢ / ٢١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٠٠ .

⁽٣٣) في أ ، م : (يتعدى) .

⁽٣٤) علق محمد رشيد رضا على ذلك فى حاشية م بقوله : سلك المصنف ، عفا الله عنه ، هنا مسلك أهل المجدل ، فأما دعواه الإجماع فهى باطلة قطعا ، لم يعبأ بها أحد ، حتى إن المحقق ابن القيم الذى جاراه فى أصل المسألة لم يدَّعها ، بل صرح بما هو نص فى بطلانها ، وهو أنه لم يصح عن السلف شيء فيها . واعتذر عنه بأنهم كانوا يخفون أعمال البر . وانتقدنا ذلك فى تفسيرنا بأنه لو كان معروفا لكان عن اعتقاد مشروعيته ، وحينئذ يبلغونه ولا يكتمونه ، بل لتوفرت الدواعى عنهم بالتواتر ؛ لأنه من رغائب جميع الناس .

⁽٣٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٩٢ .

⁽٣٦-٣٦) سقط من : م .

⁽٣٧) في ا، م: (كان) .

والحَجِّ ، وليسَ له أصلً يُعْتَبَرُ به (٢٨) ، واللهُ أعلمُ .

٣٩٦ - مسألة ؛ قال : (وتُكُرَّهُ لِلنِّسَاءِ)

٣/٣٥و

⁽٣٨) سقط من : الأصل .

⁽١) في م : ﴿ كُواهِتُهَا ﴾ .

⁽٢) لم يرو مسلم حديثا بهذا اللفظ ، إنما أخرج حديث أم عطية في النهي عن اتباع الجنائز ، وقد تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٠ .

⁽٤) سقط من : ١ ، م .

⁽٥) في الأصل : ﴿ القبر ﴾ .

⁽٦) الصلق: الصوت الشديد.

⁽٧) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٥ .

⁽٨) سقط من : م .

الرحمنِ . فقلتُ لها : قد نَهَى رسولُ اللهِ عَلِيْكَ عَن زِيَارَةِ القُبُورِ ؟ قالت : نعم ، قد نَهَى ، ثمَ أَمَرَ بِزِيَارَتِها (١) ، (١٠ ولأنَّ النِّساءَ داخِلاتٌ في الرُّخصة فِي زيارتِها (١) . ورَوَى التَّرْمِذِيُّ أَنَّ عائشةَ زَارَتْ قَبْرَ أَخِيها ، ورَوَى عنها أَنَّها قالت : لو شَهِدْتُه ما زُرْتُه (١١) .

⁽٩) أخرجه البيهقى ، فى : باب ما ورد فى دخولهن فى عموم قوله فزوروها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٧٨ . والحاكم ، فى : باب زيارة النبى عَلِيلَةٍ قبر أمه ، من كتاب الجنائز . المستدرك ١ / ٣٧٦ .

[.] ١٠ - ١٠) سقط من : م .

⁽١١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٣ .

⁽١٣) في : باب ما جاء في كراهية النعى ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٠٧ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في النهى عن النعى ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٨٥ ، ٢٠٥ .

⁽۱۳) في ا ، م : « وابن عمرو » .

⁽١٤) سقط من : م .

⁽١٥) في ١، م: «قال ».

قريات (١٦) حَوْلَ المدينةِ لِيَشْهَدُوا جِنازَتَه . قال : نِعْمَ ما رَأْيَتُم (١٢) . وقال النّبِيُّ عَلَيْلَةً في الذي دُفِنَ لَيْلًا : ﴿ أَلَا آذَنْتُمُونِي ﴾ (١٨) . وقد صَحَّ عن أبي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ السُولَ اللهُ عَلَيْلِيَّةً نَعَى لِلنَّاسِ النّجَاشِيَّ ، في اليومِ الذي ماتَ فيه ، وَخَرَجَ بهم إلى المُصلِّلَي ، فَصَفَّ بهم ، وكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ . مُتَّفَقَ عليه (١١) . وفي لَفْظ : ﴿ إِنَّ المُصلِّلِي ، فَصَفَّ بهم ، وكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ . مُتَّفَقَ عليه (١١) . وفي لَفْظ : ﴿ إِنَّ المُصلِّلِي مَا النَّبِي مُ عَلِيلًا اللهُ عَلَيْهِ المُصلِّلِينَ مَ النَّبِي مُ عَلِيلًا المُعَلِّقِ ، وَنَفْعًا لِلْمَيْتِ ، فَإِنَّه يَحْصُلُ لِكُلِّ مُصلِّل مَهم قِيرَاط المُصلِّلِينَ عليه (٢١) أَوْ كَا قال . ولأنَّ في كَثَرَةِ المُصلِّلِينَ عليه المُعَلِّقِ ، فَإِنَّه يَحْصُلُ لِكُلِّ مُصلِّل مَهم قِيرَاط المُصلِّلِينَ عليه المُليّعِ ، أنَّه قال : ﴿ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيُصلِّلِي عَلَيْهِ مَنْ المُسْلِمِينَ ، إلَّا أَوْجَبَ ﴾ (٢٢) . وقد ذَكَرْنَا هذا . ورَوَى الإمامُ مَن المُسلِمِينَ ، إلَّا أَوْجَبَ ﴾ (٢٢) . وقد ذَكَرْنَا هذا . ورَوَى الإمامُ ولْتَغَدُّ مُنُونُ وَى مَنْ المُسلِمِينَ ، إلَّا أَوْجَبَ ﴾ (٢٢) . وقد ذَكَرْنَا هذا . ورَوَى الإمامُ ولْتَخْدُ مُنْ شَفَاعَتُكُم ، أَلَا وإنَّه حَدَّئِنِي عَبْدُ اللهِ بَن سَلِيطٍ ، عن إحْدَى أُمَّهاتِ المُليْحِ ، أَنَّه صَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ إلَّا شُفْعُوا فِيهِ » . فسألتُ أَبَا المُليْحِ عن النَّاسِ إلَّا شُفْعُوا فِيهِ » . فسألتُ أَبَا المُليْحِ عن النَّاسِ إلَّا شُفْعُوا فِيهِ » . فسألتُ أَبَا المُليْحِ عن النَّاسِ إلَّا شُفْعُوا فِيهِ » . فسألتُ أَبَا المُليْحِ عن النَّاسِ إلَّا شُفْعُوا فِيهِ » . فسألتُ أَبَا المُليْحِ عن النَّاسِ إلَّا شُفْعُوا فِيهِ » . فسألتُ أَبَا المُليْحِ عن النَّاسِ أَلَّا المُلَيْحِ عن النَّاسِ إلَّا شُفْعُوا فِيهِ » . فسألتُ أَبَا المُليْحِ عن المُولَى . أَنْ المُلَوْمُ النَّاسِ إلَّا شُفْعُوا فِيهِ » . فسألتُ أَبَا المُمْسِلِمِ عن المُنْ المُنْسَلِمُ عن النَّاسِ إلَّا المُلْعَلِي الْمُلْوَى النَّاسِ اللَّاسِ السَّالَةُ المُورَقِي المُعْمَلِهُ المُلْعِلِي الْمُلْعَلِهِ الْمُلْعَلِي الْمُلْعَلَا عَلَا المُورَ

⁽١٦) في ١، م : « من قد بات » .

⁽١٧) أخرج البيهقي نحوه ، في : باب من كره النعى والإيذان والقدر الذي لا يكره منه ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٧٤ .

⁽۱۸) تقدم تخریجه فی صفحة ٤٤٤.

⁽١٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢١١ .

⁽٢٠) أخرجه مسلم ، فى : باب فى التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٥٠ ، ٢٥٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى صلاة النبى عَلَيْكُ على النجاشى ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٩ . والنسائى ، فى : باب الأمر بالصلاة على الميت ، وباب الصفوف على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن المجتبى ٤ / ٢٤١ ، ٥٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على النجاشى ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه / ٤١١ ، ٤٤١ ، ٤٤١ ، ٤٤١ ، ٤٤١ ، ٤٣٦ ، ٤٣٦ ، ٤٤١ ، ٤٤١ ، ٤٤١ ، ٤٤١ ، ٤٤١ ، ٤٤١ ، ٤٤١ ، ٢٧٦/٥ تقدم تخريجه فى صفحة ٤٤٤ .

⁽٢٢) سقط من: الأصل.

⁽۲۳) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۰، ٤٠.

⁽٢٤) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٣١ ، ٣٣٤ . وانظر ما تقدم في صفحة ٣٩٨ .

فهرس الجزء الثالث باب الإمامة

الصفحة	
	فصل: وليست الجماعة شرطا لصحة
۲،۷	الصلاة
٨،٧	فصل: وتنعقد الجماعة باثنين فصاعدا.
۹، ۸	فصل : ويجوز فعلها في البيت والصحراء
	فصل: وفعل الصلاة فيما كثر فيه الجمع من
1.69	المساجد أفضل .
1161.	فصل : ولا يكره إعادة الجماعة في المسجد .
	فصل: فأما إعادة الجماعة في المسجد
	الحرام ، ومسجد الرسول عليه ،
11	والمسجد الأقصى
11-11	٧٤٨ ــ مسألة : ﴿ وَيَوْمُ القَوْمُ أَقْرُوْهُمُ لَكُتَابُ اللهُ تَعَالَى ﴾
	فصل: ويرجح أحد القارئين على الآخر
١٤	بكثرة القرآن .
10.12	٧٤٩ ــ مسألة : ﴿ فَإِنْ اسْتُووا فَأَفْقِهُمْ ﴾
14 - 10	 ۲۵۰ – مسألة : (فإن استووا فأسنهم)
	فصل : فإن استووا في هذه الخصال قدم
17 , 71	أتقاهم وأورعهم .
	۲۵۱ ــ مسألة : ﴿ وَمَنْ صَلَّى خَلْفُ مِنْ يَعْلُنُ بَبِدَعَةً ، أَو
Y1 - F7	يسكر ، أعاد)
	فصل : فأما الجمع والأعياد فإنها تصلى خلف
77	کل بر وفاجر .

	فصل: فإن كان المباشر لها عدلا، والمولى
77 , 77	غیر مرضی الحال لم یعدها .
	فصل : وإن لم يعلم فسق إمامه حتى
77	صلى معه ، فإنــه يعيـــد .
	فصل : وإن لم يعلم حاله ولم يظهر منه ما يمنع
77	الائتمام به فصلاة المأموم صحيحة .
	فصل : فأما المخالفون فى الفروع
78: 78	فالصلاة خلفهم صحيحة
	فصل : وإن فعل شيئا من المختلف فيه ،
70 , 78	يعتقد تحريمه فصلاته فاسدة
40	فصل : ولا تصح الصلاة خلف مجنون .
	فصل: وإذا أقيمت الصلاة والإنسان في
	المسجد والإمام ممن لا يصلح
07,77	للإمامة أعاد
77 - 77	٢٥٢ ــ مسألة : ﴿ وَإِمَامَـةُ الْعَبِـدُ وَالْأَعْمَـى جَائِـــزة ﴾
	فصل: ولاتصح إمامة الأخرس بمثله ولا
79	. مي <i>خ</i>
79	فصل: وتصح إمامة الأصم.
	فصل: فأما أقطع اليدين فقال أحمد لم
44	أسمع فيه شيئا
	٢٥٣ ــ مسألة : ﴿ وَإِنْ أَمْ أَمَى أَمِيا وَقَارِنَا أَعَادُ القَارِئُ
77 - 79	وحده)
	فصل : وإن صلى القارئ خلف من لا يعلم
	حاله في صلاة الإسرار ، صحت

71	صلاته .	
	فصل : ومن ترك حرفا من حروف الفاتحة	
٣١	لا يصح أن يأتم به قارئ	
	فصل : إذا كان رَجلان لا يحسن واحد منهما	
	الفاتحة وأحدهما يحسن سبع آيات من	
	غيرها لكل واحد منهما الائتمام	
٣٢	بالآخر .	
٣٢	فصل: تكره إمامة اللحان	
	فصل: ومن لا يفصح ببعض الحروف	
44	تكره إمامته .	
	(وإن صلى خلف مشرك أو امرأة أو خنثى	٢٥٤ _ مسألة :
٣٧ - ٣٢	مشكل أعاد الصلاة)	
٣٤	فصل : يكره أن يؤم الرجل نساء أجانب	
	فصل: إذا صلى خلف من يشك في	
٣0	إسلامه فصلاته صحيحة .	
	فصل: قال أصحابنا: يحكم بإسلامه	
۳۷ – ۳۰	بالصلاة	
٣٧	فصل: فأماصلاته في نفسه فأمر بينه وبين الله.	
	(وإن صلت امرأة بالنساء قامت معهن في	٢٥٥ _ مسألة :
۲۷ – ۲۲	الصف وسطا)	
٣٨	فصل: وتجهر في صلاة الجهــُـر	
۸۳ ، ۳۸	فصل: ويباح لهن حضور الجماعة مع الرجال.	
	فصا: إذا أمت المأة امرأة واحدة قامت المأة	

11 - 49	ع <i>ن</i> يمينها
	فصل: وإن وقفت المرأة في صف الرجال
13 3 73	کره
	٢٥٠ ـ مسألة : (وصاحب البيت أحق بالإمامة إلا أن
11 - 13	یکون بعضهم ذا سلطان)
27 . 27	فصل: وإمام المسجد الراتب أولى من غيره.
	فصل : وإذا أذن المستحق من هؤلاء لرجل
٤٣	في الإمامة جاز
	فصل: وإن دخل السلطان بلدا له فيه
23	خليفة ، فهو أحق من خليفته .
٣3	فصل : والمقيم أولى من المسافر .
	٢٥٧ ــ مسألة : ﴿ وَيَأْتُمُ بَالْإِمَامُ مَنْ فَي أَعْلَى الْمُسْجِدُ وَغَيْرُ
٤٧ - ٤٤	المسجد إذا اتصلت الصفوف)
	فصل: فإن كان بين الإمام والمأموم
٤٦، ٤٥	حائل فيه روايتان
	فصل: وكل موضع اعتبرنا المشاهدة فإنه
٤٦	يكفيه مشاهدة من وراء الإمام
	فصل : وإن كان بينهما طريق أو نهر تجرى فيه
٤٧ ، ٤٦	السفن ففيه وجهان
٧٤ - ٩٤	 ٢٥٨ – مسألة : (ولا يكون الإمام أعلى من المأموم)
٤٩ ، ٤٨	فصل : ولا بأس بالعلو اليسير .
	فصل: فإن صلى الإمام في مكان أعلى من
٤٩	المأمومين لا تصبح صلاتهم

	فصل : وإن كان مع الإمام من هو مساوٍ له
	أو أعلى منه ومن هو أسفل منه
٤٩	اختصت الكراهة بمن هو أسفل منه.
	٢٥٩ ـ مسألة : ﴿ وَمَنْ صَلَّى خَلَفَ الصَّفُّ وَحَدُهُ أعاد
7 ٤9	الصلاة)
	فصل : فإن وقف عن يسار إمامه وخلف
07	الإمام صف احتمل أن تصح صلاتـه.
07,07	فصل: السنةأن يقف المأمومون خلف الإمام.
	فصل : وإذا كان المأموم واحدًا ذكرًا فالسنة
٥٣	أن يقف عن يمين الإمام
02.04	فصل : وإن أم امرأة وقفت خلفه .
	فصل : إذا كان المأموم واحدًا فكبر عن يسار
00,05	الإمام أداره الإمام عن يمينه
	فصل : وإن كبر المأموم عن يمين الإمام ثم
	جاء آخر فكبر عن يساره أخرجهما
00	الإمام إلى ورائه
	فصل : وإن أحرم اثنان وراء الإمام فخرج
	أحدهما دخل الآخر في
00	الصف
	فصل : إذا دخل المأموم فوجد في الصف
07,00	فرجة دخل فيها
	فصل : قال أحمد : يصلى الإمام برجل قائم
70	وقاعد ويتقدمهما

	فصل : ومن وقف معه كافر لم تصح
70	مصافته .
	فصل : ولو كان مع الإمام خنثى مشكل
٥٧	وحده فالصحيح أن يقفه عن يمينه .
	فصل : السنة أن يتقدم في الصف الأول أولو
09 - 07	الفضل والسن
	فصل : وخير صفوف الرجال أولها وشرها
०९	آخرها
	فصل: ويستحب أن يقف الإمام في مقابلة
٦.	وسط الصف .
	فصل : ولا يكره للإمام أن يقف بين السواري
٦.	ويكره للمأمومين .
	 ٢٦ – مسألة : (وإذا صلى إمام الحى جالسا صلى من
75 - 37	وراءه جلوسا)
75 , 75	فصل: فإن صلواوراءه قياما ففيه وجهان
	فصل : ولا يؤم القاعد من يقدر على القيام إلا
٦٤	بشرطین
	٢٦١ ـ مسألة : (فإن ابتدأ بهم الصلاة قائما ، ثم اعتل
V7 — 78	فجلس ائتموا خلفه قياما)
	فصل: فإن استخلف بعض الأئمة ثم
70	زال عذره فيه روايتان
70	فصل : ويجوز للعاجز عن القيام أن يؤم مثله .
	فصل: ولا يحدد لتارك ركن من الأفعال إمامة

٥٢ ، ٢٦	أحد .
77 , 77	فصل: ويصح ائتمام المتوضىء بالمتيمم.
	فصل : وفي صلاة المفترض خلف المتنفل
۷۲ ، ۸۲	روايتان
	فصل: ولا يختلف المذهب في صحة صلاة
٨٦	المتنفل وراء المفترض .
	فصل : فإن صلى الظهر خلف من يصلى
٦٩ ، ٦٨	العصر ففيه أيضا روايتان
	فصل : فإن كانت إحدى الصلاتين تخالف
79	الأخرى فى الأفعال لم تصح
	فصل : ومن صلى الفجر ثم شك لزمته
٧٠ ، ٦٩	إعادتها
٧١،٧٠	فصل: ولا يصحائتهام البالغ بالصبي في الفرض.
٧١	فصل : فأما إمامته فى النفل ففيها روايتان …
٧١	فصل : يكره أن يؤم قوما أكثرهم له كارهون .
۷۲ ، ۷۱	فصل: ولا تكره إمامة الأعرابي
٧٢	فصل: ولاتكره إمامة ولدالزنا إذا سلم دينه.
	فصل: ولا تكره إمامة الجندى والخصى إذا
٧٢	سلم دينهما
	فصل : من شرط صحة الجماعة أن ينوى
٧٣	الإمام والمأموم حالهما
	فصل : ولو أحرم منفردًا ثم جاء آخر فصلي
٧٤ ، ٧٣	معه فنوى إمامته صح في النفل .

	فصل : وإن أحرم منفردًا ثم نوى جعل نفسه
Y0 , Y8	مأمومًا ففيه روايتان
	فصل: وإن أحرم مأموما، ثم نوى مفارقة
٧٥	الإمام وإتمامها منفردًا لعذر جاز .
	فصل : وإن أحرم مأموما ثم صار إماما أو نقل
	نفسه إلى الائتمام بإمام آخر جاز في
۲۲	موضع واحد
	٢٦٢ ـ مسألة : (ومن أدرك الإمام راكعًا فركع دون
	الصف وهو لا يعلم بقول النبي
۸٠ - ۲۲	عَلِينَةً قيل له : لا تعد)
	فصل : وإن فعل هذا لغير عذر ولا خشي
٧٨	الفوات ففيه وجهان
	فصل: إذا أحس بداخل وهو في
۸٠ – ۲۸	الركوع كره انتظاره .
۹۱ – ۸۰	٣٦٣ ــ مسألة : ﴿ وَسَتَرَةُ الْإِمَامُ سَتَرَةً لَمَنْ خَلَفُهُ ﴾
۲۸ ، ۳۸	فصل : وقدر السترة في طولها ذراع أو نحوه .
۸۰ – ۸۳	فصل: ويستحب للمصلى أن يدنو من سترته.
٨٥	فصل : ولإ بأس أن يستتر ببعير أو حيوان .
٨٦.	فصل : فإن لم يجد سترة خط خطا
٨٦	فصل: وصفة الخط مثل الهلال.
	فصل: وإن كان معه عصا فلم يمكنه
٨٦	نصبها يلقيها عرضا .
	فصل: وإذا صلى إلى عود أو عمود

•	۸٧	استحب له أن ينحرف عنه
	٨٧	فصل : تكره الصلاة إلى المتحدثين
		فصل : ویکره أن یصلی مستقبلا وجه
۸٩ —	۸٧	إنسان .
	٨٩	فصل: ويكره أن يصلى وأمامه امرأة تصلى.
۹۰،	۸۹	فصل: ولابأسأن يصلى بمكة إلى غير سترة.
		فصل : ولو صلى في غير مكة إلى غير
916	۹.	سترة لم يكن به بأس.
۹٧ _	91	۲۹۶ ــ مسألة : ﴿ وَمَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَّى الْمُصْلِّي فَلْيَرْدُوهُ ﴾
		فصل: يستحب أن يرد ما مر بين يديه
	94	من كبير وصغير وإنسان وبهيمة .
		فصل: فإن مر بين يديه إنسان فعبر لم
	9 ٤	يستحب رده من حيث جاء .
		فصل : والمرور بين يدى المصلي ينقص
	9 2	الصلاة ولا يقطعها .
		فصل : ولا بأس بالعمل اليسير في الصلاة
97 -	9 8	للحاجة .
		٢٦٥ ـ مسألة : (ولا يقطع الصلاة إلا الكِلب الأسود
۰۳ –	97	البهيم)
		فصل: ولا يقطع الصلاة شيء سوى ما
1.161	• •	ذكرنا
	•	فصل: ولا فرق في بطلان الصلاة بين
1	٠١	الفرض والتطوع .

فصل: فإن كان الكلب الأسود البهيم واقفا ... ففيه روايتان ... فصل: ومن صلى إلى سترة فمر من ورائها ما يقطع الصلاة ، لم تنقطع ... ١٠٢ ، ١٠٣ فصل: إذا صلى إلى سترة مغصوبة فاجتاز وراءها كلب أسود ... فيه وجهان ...

باب صلاة المسافر

٢٦٦ ــ مسألة : (وإذا كانت مسافة سفره ستة عشر فرسحًا أو ثمانية وأربعين ميلا بالهاشمي فله أن يقصم) 111 - 1.0 فصل: وإذا كان في سفينة في البحر فهو 11.61.9 كالر ... فصل: والاعتبار بالنية لا بالفعل ... فصل: ومتى كان لقصده طريقان ... فسلك البعيد ليقصم الصلاة فيه ، أبيح له ... 11. فصل: وإن أخرج الإنسان إلى السفر مكرها ، كالأسير فله القصر ... ١١١ ٧٦٧ _ مسألة : (إذا جاوز بيوت قريته) 111 - 111 فصل: وإن خرج من البلد، وصار بين

حيطان بساتينه ، فله القصر . ١١٣ فصل: وإذا كان البدوي في حلة لم يقصر حتى يفارق جميعها. ١١٣ ٢٦٨ ــ مسألة : ﴿ إِذَا كَانَ سَفْرِهِ وَاجِبًا أَوْ مَبَاحًا ﴾ ٢٦٨ ــ ١١٩ فصل: ولا تباح هذه الرخص في سفر المعصية . 117 . 110 فصل: فإن عدم العاصي بسفره الماء فعليه أن يتيمم . 117 فصل : إذا كان السفر مباحا ، فغير نيته إلى المعصية انقطع الترخص لزوال 711,711 فصل: وفي سفر التنزه والتفرج روايتان ... ١١٧ فصل: فإن سافر لزيارة القبور والمشاهد ... لا يساح له الترخص ... 114 . 114 فصل : والملاح الذي يسير في سفينته ... لا يباح له الترخص . 119 6 114 ٢٦٩ ــ مسألة : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَنُو القَصْرُ فَى وَقْتُ دَخُولُهُ إِلَىٰ الصلاة لم يقصر ﴾ 171 - 119 فصل: ومن نوى القصر ثم نوى الإتمام... ونحو هذا لزمه الإتمام... ١٢١ ، ١٢١ فصل: وإذا قصر المسافر معتقدًا لتحريم القصر لم تصح صلاته . ١٢١

```
    ۲۷۰ – مسألة : ( والصبح والمغرب لا يقصران ... )

               ٢٧١ ـ مسألة : ( وللمسافر أن يتم ويقصر كما له أن
 170 - 177
                                يصوم ويفطر)
               ٧٧٧ _ مسألة : ( والقصر والفطر أعجب إلى أبي عبد
 177 - 170
                                    الله ...
 فصل: واختلفت الرواية في الجمع ... ١٢٦ ، ١٢٧
               ٧٧٣ _ مسألة : ﴿ وَإِذَا دَخُلُ وَقَتَ الظَّهُرُ عَلَى مُسَافَرُ ،
               وهو يريد أن يرتحل، صلاها
121 - 177
                                 وارتحل ...)
               فصل: ولا يجوز الجمع إلا في سفر يبيح
177 , 171
                                القصى .
               فصل: ويجوز الجمع لأجل المطر بين
       127
                          المغرب والعشاء .
               فصل: فأما الجمع بين الظهر والعصر،
144 . 144
                             فغير جائز .
              فصل: والمطر المبيح للجمع هو ما يبل
                               الثياب ...
       177
فصل: فأماالوحل بمجرده... هو عذر ... ١٣٤ ، ١٣٤
             فصل: فأما الريح الشديدة في الليلة
      المظلمة الباردة، ففيها وجهان ... ١٣٤
      145
                 فصل: هل يجوز الجمع لمنفرد ...
فصل: ويجوز الجمع لأجل المرض. ١٣٥، ١٣٦
              فصل: والمرض المبيح للجمع هو ما
```

	يلحقه به بتأدية كل صلاة في
١٣٦	وقتها مشقة وضعف .
	فصل: والمريض مخير في التقــــديم
187 , 187	والتأخير
١٣٧	فصل : ولا يجوز الجمع لغير من ذكرنا .
	فصل: ومن شرط جواز الجمع نية الجمع
۱۳۸ ، ۱۳۷	في أحد الوجهين
	فصل : فإن جمع في وقت الأولى اعتبرت
۱۳۹ ، ۱۳۸	المواصلة بينهما
	فصل : ومتى جمع فى وقت الأولى اعتبر
	وجود العذر المبيح حال افتتاح
12. 6 189	الأولى
	فصل: وإن أتم الصلاتين في وقت
	الأولى ، ثم زال العذر بعد فراغه
	3 0 1 00
	منهما قبل دخول وقت الثانية
١٤.	أجزأته
	فصل : وإذا جمع فى وقت الأولى ، فله أن
1 2 .	يصلي سنة الثانية منهما
	فصل : وإذا صلى إحدى صلاتي الجمع
	مع إمام وصلى الثانية مع إمام
181 6 18.	آخر صع .
	۲۷۶ ــ مسألة : ﴿ وَإِذَا نَسَى صَلَاةً حَضَرٍ ، فَذَكُرُهَا فَ
127 - 121	السفر صلى صلاة حضر)
	فصل : وإن نسيها في سفر فذكرها فيه

قضاها مقصورة. 127 . 127 فصل: وإذا سافر بعد دخول وقت الصلاة ... فيه روايتان ... 124 ٧٧٥ ــ مسألة : ﴿ وَإِذَا دَحُلَ مَعَ مَقَيَّم ، وَهُو مُسَافِر ، أتم) 731 - 731 فصل: وإذا أحرم المسافر خلف مقيم ... 120 لزمه الإتمام ... فصل: إذا صلى المسافر صلاة الخوف بمسافرين ... واستخلف مقيما لزم الطائفتين الإتمام . 127, 120 ٢٧٦ - مسألة : (وإذا صلى مسافر ومقيم خلف مسافر، أتم المقم إذا سلم إمامه) ١٤٧، ١٤٦ فصل: ويستحب للإمام إذا صلى بمقيمين أن يقول عقيب تسليمه أتموا ، فانا سفر . 127 فصل: وإذا أم المسافر المقيمين فأتم بهم الصلاة، فصلاتهم تامة صحيحة. ١٤٧، ١٤٦ فصل: وإن أم المسافر مسافرين فنسي فصلاها تامة ، صحت ... 127 ۲۷۷ _ مسألة : (وإذا نوى المسافر الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين صلاة، أتم) 107 - 184 فصل: ومن قصد بلدًا بعينه فوصله غير عازم على الإقامة به مدة ينقطع

فيها سفره قله القصم فيه . ١٥١، ١٥٠ فصل: وإن مر في طريقه على بلد له فيه أهل أو مال ... يتم ... 101 فصل: قال أحمد: من كان مقيما بمكة ثم خرج إلى الحج وهو يريد أن يرجع إلى مكة فلا يقىم حتى ينصرف . 101 : 101 فصل: وإذا خرج المسافر فذكر حاجة فرجع إليها فله القصر في رجوعه. 107 (107 ٣٧٨ ـ مسألة : ﴿ وَإِنْ قَالَ اليُّومِ أَخْرَجَ وَغُدًا أَخْرَجَ قصر وإن أقام شهرًا) 104 - 104 فصل: وإن عزم على إقامة طويلة في٠ رستاق ... لا يجمع على الإقامة بواحدة... لم يبطل حكم سفره. ١٥٥ فصل : وإذا دخل بلدًا فقال : إن لقيت فلانا أقمت وإن لم ألقه لم أقم لم يبطل حكم سفره . 100 فصل: ولا بأس بالتطوع نازلا وسائرا على الراحلة . 104 - 100

كتاب صلاة الجمعة

۲۷۹ – مسألة: (وإذا زالت الشمس يوم الجمعة صعد الإمام على المنبر)
 ۱۲۱ – ۱۹۹ فصل: ويستحب أن يكون المنبر عن يمين

```
القبلة.
       171

    ٢٨ - مسألة : ( فإذا استقبل الناس سلم عليهم وردوا

                               عليه وجلس)
177 6 171
               ٢٨١ _ مسألة : ﴿ وَأَخِدُ المُؤْنُونُ فِي الأَذَانُ وَهَذَا الأَذَانُ
الذي يمنع البيع، ويلزم السعى...) ١٦٢ – ١٧٠
               فصل: وتحريم البيع، ووجوب السعى،
                 مختص بالمخاطبين بالجمعة .
178 6 178
       فصل: ولا يحرم غير البيع من العقود ... ١٦٤
فصل: وللسعى إلى الجمعة وقتان ... ١٦٤ – ١٦٨
              فصل: والمستحب أن يمشى ولا يركب في
                                 طريقها.
179 6 171
              فصل: وتجب الجمعة والسعى إليها،
              سواء كان من يقيمها سنيا ، أو
14. 6 179
                                مىتدعًا ..
٢٨٢ _ مسألة : ( فإذا فرغوا من الأذان خطبهم قائما ) ١٧٠ _ ١٧٣
              فصل: ويستحب أن يستقبل الناس
                      الخطيب إذا خطب.
177 . 177
              ٧٨٣ ــ مسألة : ( فحمد الله ، وأثنى عليه ، وصلى على
                            النبي عَلَيْكُ ...)
111 - 177
              فصل: يستحب أن يجلس بين الخطبتين
                           جلسة خفيفة .
177 : 177
      فصل: والسنة أن يخطب متطهرا. ١٧٧
              فصل: والسنة أن يتولى الصلاة من يتولى
```

١٧٨ ، ١٧٧	الخطبة.
	فصل: ومن سنن الخطبة أن "يقصد
١٨٠،١٧٨	الخطيب تلقاء وجهه .
	فصل : سئل أحمد عمن قرأ سورة الحج
١٨٠	على المنبر أيجزئه؟ قال: لا.
	فصل : وإن قرأ السجدة في أثناء الخطبة ،
١٨١ ، ١٨٠	فإن شاء نزل فسجد
١٨١	فصل : والموالاة شرط في صحة الخطبة .
	فصل: ويستحب أن يدعو للمؤمنين
1.4.1	والمؤمنات ولنفسه والحاضرين .
	۲۸۶ ــ مسألة : ﴿ وَيَنْزُلُ فَيْصَلَّى بَهُمُ الْجَمْعَةُ رَكَعْتَيْنَ يَقُرأُ فَى
144 - 141	كل ركعة الحمد لله وسورة)
	٢٨٥ ــ مسألة : ﴿ وَمَنَ أَدَرُكُ مَعَ الْإِمَامُ مَنَّهَا رَكَعَةً
	بسجدتيها أضاف إليها أخرى، وكانت
۱۸٤ ، ۱۸۳	له جمعة)
	 ۲۸ – مسألة : (ومن أدرك معه أقل من ذلك بنى عليها
191 - 186	ظهرًا إذا كان قد دخل بنية الظهر)
	فصل: وأما قوله: بسجدتيها فيحتمل أنه
٥٨١ ، ٢٨١	للتأكيد
	فصل : ومتى قدر المزحوم على السجود
	على ظهر إنسان أو قدمه لزمه
١٨٦	ذلك وأجزأه .
	فصل : وإذا زحم في إحدى الركعتين

فإن زحم في الأولى ... انتظر $\Gamma \Lambda I - P \Lambda I$ حتى يزول الزحام ... فصل: فإذا أدرك مع الإمام ركعة ... ذكر أنَّه لم يسجد مع إمامه إلا سجدة واحدة ... رجع ... 1 1 9 فصل: وكل من أدرك مع الإمام ما لا يتم به جمعة ... ينوى ظهرًا ... 14. 6 189 فصل: وإذا صلى الإمام الجمعة قبل الزوال ، فأدرك المأموم معه دون الركعة لم يكن له الدخول معه. ١٩٠ فصل: ولو صلى مع الإمام ركعة ثم زحم في الثانية وأخرج من الصف ... يتمها ... 191 . 19. ۲۸۷ ــ مسألة : ﴿ وَمَتَّى دَخُلُّ وَقْتُ الْعُصَّرُ وَقَدْ صَلُّوا ركعة أتموا بركعة أخرى وأجزأتهم جمعة) ١٩٢، ١٩١ فصل: إذا أدرك من الوقت ما يمكنه أن يخطب ثم يصلي ركعة ... له التلبس بها . 194 ٢٨٨ ــ مسألة : (ومن دخل والإمام يخطب لم يجلس حتى يركع ركعتين يوجز فيهما) Y.Y - 19Y فصل: وينقطع التطوع بجلوس الإمام على المنبر فلا يصلي أحدغير الداخل. ١٩٣ فصل: ويجب الإنصات من حين يأخذ

197 - 198	الإمام في الخطبة .
197,197	فصل : ولا فرق بين القريب والبعيد .
	فصل: وللبعيد أن يذكر الله تعالى ويقرأ
197	القرآن
	فصل : ولا يحرم الكلام على الخطيب ولا
191 , 197	على من سأله الخطيب .
	فصل : وإذا سمع الإنسان متكلما لم ينهه
191	بالكلام .
	فصل: فأما الكلام الواجب كتحذير
	الضرير من البئر ونحو ذلك ،
199 6 198	فله فعله .
	فصل: لا يكره الكلام قبل شروعه في
Y 199	الخطبة وبعد فراغه منها .
	فصل: فأما الكلام في الجلسة بين
	الخطبتين ، فيحتمل أن يكون
۲.,	جائزًا
	فصل: إذا بلغ الخطيب إلى الدعاء، فهل
7 • 1 • 7 • •	يسوغ الكلام ؟ فيه وجهان
7 • 1	فصل: ويكره العبث والإمام يخطب.
	فصل: قال أحمد: لا تتصدق على
7 - 1	السوَّال والإِمام يخطب .
	فصل: ولا بأسُ بالاحتباء والإمام
Y.Y (Y.)	1

٧٨٩ ـ مسألة : (وإذا لم يكن في القرية أربعون رجلا عقلاء لم تجب عليهم الجمعة) 7.7 فصل: فأما الإسلام والعقل والذكورية فلا خلاف في اشتراطها ... 7.2.7.7 فصل: فأما الأربعون فالمشهور في المذهب أنه شرط لوجوب الجمعة وصحتها. ٢٠٦ - ٢٠٦ فصل: فأما الاستيطان فهو شرط في قول أكثر أهل العلم . 7.7 فصل: واختلفت الرواية في شرطين آخرين... الحرية... وإذن الإمام. ٢٠٦ – ٢٠٨ فصل: ولا يشترط للجمعة المصر . ٢٠٩ ، ٢٠٩ فصل: ولا يشترط لصحة الجمعة إقامتها في النبان. 4.9 • ٢٩ - مسألة : (وإن صلوا أعادوا ظهرًا) 711 - Y . 9 فصل: ويعتبر استدامة الشروط في القدر الواجب من الخطبتين. Y1. فصل: ويعتبر استدامة الشروط في جميع الصلاة. 111 6 71. ٧٩١ ـ مسألة : (وإذا كان البلد كبيرًا يحتاج إلى جوامع فصلاة الجمعة في جميعها جائزة) ٢١٦ - ٢١٦ فصل: فأما مع عدم الحاجة فلا يجوز . ٢١٥ - ٢١٥ فصل : وإن أحرم بالجمعة فتبين في أثناء الصلاة أن الجمعة قد أقيمت في

المصم ، بطلت الجمعة ... ٢١٥ فصل: وإذا كانت قرية إلى جانب مصم ، يسمعون النداء منه فأقاموا جمعة فيها ، لم تبطل جمعة ـ أهل المصر . 717 . 710 ٢٩٢ ــ مسألة : (ولا جمعة على مسافر ولا عبد ولا امرأة) . 717 - 717 فصل: فأما العبد، ففيه روايتان ... 717 3 217 فصل: والمكاتب والمدبر حكمهما في ذلك حكم القن . 117 فصل: إذا أجمع المسافر إقامة تمنع القصر، ولم يرد استيطان البلد ... ففيه وجهان ... 111 فصل: ولا تجب الجمعة على من في طريقه إليها مطر يبل الثياب أو وحل يشق المشي إليها فيه . XIY , PIY فصل: تجب الجمعة على الأعمى. 719 ٢٩٣ - مسألة : (وإن حضروها أجزأتهم) . 771 - 719 فصل: والأفضل للمسافر حضور الحمعة . 27. فصل: ولا تنعقد الجمعة بأحد من هؤلاء ، ولا يصح أن يكون إمامًا 44. فيها .

```
فصل: فأما المريض ... فإذا تكلف
                    حضورها وجبت عليه .
771 477.
              ٢٩٤ - مسألة: (ومن صلى الظهر يوم الجمعة ممن عليه
              حضور الجمعة قبل صلاة الإمام ،
                     أعادها بعدصلاته ظهرا
177 - 377
              فصل: فإن صلى الظهر ثم شك هل صلى
              قبل صلاة الإمام أو بعدها لزمه
                                إعادتها .
       777
              فصل: فأما من لا تجب عليه الجمعة ...
              فله أن يصلى الظهر قبل صلاة
                               الأمام ...
777 , 777
              فصل: ولا يكره لمن فاتته الجمعة ... أن
                   يصلي الظهر في جماعة .
772 , 777
              ٧٩٥ ــ مسألة : ( ويستحب لمن أتى الجمعة أن يغتسل
ويلبس ثوبين نظيفين ويتطيب ) ٢٢٤ – ٢٣٩
              فصل: وقت الغسل بعد طلوع الفجر.
777 , 777
                    فصل: ويفتقر الغسل إلى النية.
       XYX
فصل: ومن لا يأتي الجمعة فلاغسل عليه. ٢٢٨ ، ٢٢٨
فصار: ويستحبأن يلبس ثوبين نظيفين. ٢٣٠ ، ٢٢٩
      فصل: والطيب مندوب إليه والسواك. ٢٣٠
              فصل: إذا أتى المسجد كره له أن يتخطى
                            رقاب الناس .
771 , 77.
              فصل: فإن رأى فرجة لايصل إليها إلا
```

بالتخطي ففيه روايتان ... 177 , 777 فصل: إذا جلس في مكان ثم بدت له حاجة ... فله الخروج . 777 فصل : وليس له أن يقيم إنسانا ويجلس في موضعه 777 - 377 فصل: وإن فرش مصلى له في مكان ففيه وجهان ... 377 فصل: ويستحب الدنو من الإمام. 277 فصل: وتكره الصلاة في المقصورة التي تحمي . 740 فصل: ويستحب لمن نعس يوم الجمعة أن يتحول عن موضعه . 777 , 777 فصل: ويستحب أن يكثر من الصلاة على رسول الله عليه يوم الجمعة . ٢٣٦ فصل: ويستحب قراءة الكهف يوم الجمعة 777 , 777 فصل: يستحب الإكثار من الدعاء يوم الجمعة . 779 - 77V ٢٩٦ – مسألة : (وإن صلوا الجمعة قبل الزوال في الساعة السادسة أجزأتهم 727 - 779 فصل : وإن اتفق عيد في يوم جمعة سقط حضور الجمعة عمن صلى العيد. ٢٤٢ ، ٢٤٣ فصل: وإن قدّم الجمعة فصلاها في وقت

```
العيد ... تجزئ الأولى منهما . ٢٤٣
               ٢٩٧ - مسألة : ( وتجب الجمعة على من بينه وبين الجامع
337 - 707
                                       فرسخ )
               فصل: وأهل القرية لا يخلون من حالين:
               إما أن يكون بينهم وبين المصر
                    أكثر من فرسخ أو لا ...
717 , Y17
               فصل: وإذا كان أهل المصر دون الأربعين
               فجاءهم أهل القرية فأقاموا
                  الجمعة في المصر لم يصح .
    Y 2 Y
               فصل: ومن تجب عليه الجمعة لا يجوز له
                    السفر بعد دخول وقتها .
727 2 737
               فصل: وإن سافر قبل الوقت ... فيه
                           ثلاث روايات ...
       437
               فصل: وإن خاف المسافر فوات رفقته
                        جاز له ترك الجمعة .
        7 £ A
               فصل: قال أحمد: إن شاء صلى بعد
               الجمعة ركعتين وإن شاء صلى
                                     أربعا
137 - · · · 7
               فصل: فأما الصلاة قبل الجمعة فلا أعلم
               فيه إلا ما روى أن النبي عَلَيْكُ كان
                      يركع من قبل الجمعة أربعا.
        Yo.
               فصل: ويستحب لمن أراد الركوع يوم
               الجمعة أن يفصل بينها وبينه
```

بكلام ... ۲۰۱، ۲۰۰

فصل: قال أحمد: إذا كانوا يقرأون

الكتاب يوم الجمعة على الناس

بعد الصلاة ... ٢٥١

فصل: ويستحبأن يقرأفي صلاة الصبح

يوم الجمعة الم السجدة ... ٢٥٢

باب صلاة العيدين

۲۹۸ ـ مسألة: (ويظهرون التكبير في ليالي العيدين

وهو في الفطر آكد ...) ٢٥٥ ، ٢٥٦

فصل : ويستحب أن يكبر في طريق العيد

ويجهر بالتكبير . ٢٥٦

فصل: قال القاضي: التكبير في

الأضحى مطلق ومقيد ... ٢٥٦

٢٩٩ ـ مسألة : (فإذا أصبحوا تطهروا)

فصل: ويستحب أن يتنظف ويلبس

أحسن ما يجد ويتطيب ويتسوك . ٢٥٧ ، ٢٥٨

فصل: ووقت الغسل بعد طلوع

الفجر . ۲۰۹ ، ۲۰۹

• • ٣ ــ مسألة : (وأكلوا إن كان فطرا) ٢٥٩ ، ٢٥٨

فصل: والمستحب أن يفطر على التمر. ٢٥٩

```
٣٠١ ـ مسألة : (ثم غدوا إلى المصلى مظهرين للتكبير ) ٢٦٠ ـ ٢٦٥
              فصل: ويستحب للإمام إذا خرج أن
              يخلف من يصلى بضعفة الناس في
                                . James
177 3 177
               فصل: وإن كان عذر يمنع الخروج ...
                      صلوا في الجامع .
       177
              فصل: يستحب التبكير إلى العيد بعد
                صلاة الصبح إلا الإمام ...
       177
               فصل: ويستحب أن يخرج إلى العيد
                                  ماشيا .
       777
              فصل: ويكبر في طريق العيد ويرفع صوته
                                بالتكبير .
777 3777
               فصل: ولا بأس بخروج النساء يوم العيد
                              إلى المصلى.
777 - 077
               ٣٠٢ ـ مسألة: ( فإذا حلت الصلاة تقدم الإمام فصل
                                 بهم رکعتین )
777 - 777
               فصل: ويسن تقديم الأضحى ليتسع وقت
                             التضحية ...
       777
                            ٣٠٣ _ مسألة : ( بلا أذان ولا إقامة )
777 3 777
               ٣٠٤ – مسألة : ( ويقرأ في كل ركعة منها بالحمد الله
                      وسورة ، ويجهر بالقراءة )
A\Gamma Y - IYY
               فصل: وتكون القراءة بعد التكبير في
                                الركعتين .
771 6 77.
```

```
٣٠٥ ـ مسألة : ﴿ وَيَكْبُرُ فِي الأُولَى سَبِّع تَكْبِيرَاتُ مَنَّهَا
                             تكبيرة الافتتاح)
177 , 777
                      ٣٠٦ ـ مسألة : ( ويرفع يديه مع كل تكبيرة )
777 , 777
               ٣٠٧ ــ مسألة : ﴿ ويستفتح في أولها ويحمد الله ويثنى
                                  عليه ...)
777 - 777
               فصل: والتكبيرات والذكر بينها سنة.
۵۷۲ ، ۲۷۲
               فصل: وإذا شك في عدد التكبيرات بني
                              على اليقير.
       777
٣٠٨ _ مسألة : ( فإذا سلم خطب بهم خطبتين ... )
                           فصل: والخطبتان سنة.
PYY 3 • AY
                 فصل: ويستحب أن يخطب قائما.
       YA .
              ٣٠٩ ــ مسألة : ﴿ وَلَا يُتَنْفُلُ قَبْلُ صَلَّاةً الْعَبَّـدُ وَلَا ا
                                    بعدها
TAT - TA.
              فصل: قيل لأحمد: فإن كان رجل
       يصلى صلاة في ذلك الوقت؟... ٢٨٢
              فصل: وإنما يكره التنفل في موضع
الصلاة.
• ٣١ ــ مسألة : ( وإذا غدا من طريق رجع من غيره ) ٢٨٤ ، ٢٨٣
              ٣١١ ـ مسألة : ( ومن فاتته صلاة العيد صلى أربع
                                ركعات ...)
3A7 - YA7
              فصل: وإن أدرك الإمام في التشهد جلس
      'YAO
              فصل : إذا لم يعلم بيوم العيد إلا بعد زوال
```

	الشمس خرج من الغد فصلي بهم
۲۸۲	العيد .
	فصل : فأما الواحد إذا فاتته حتى تزول
	الشمس وأحب قضاءها قضاها
<i>FAY 3 YAY</i>	. متى أحب
7.7.7	فصل : ويشترط الاستيطان لوجوبها .
	٣١٢ ـ مسألة : (ويبتدئ التكبير يوم عرفة من صلاة
YAY — • P Y	الفجر)
79.	فصل: وصفة التكبير الله أكبر الله أكبر
	٣١٣ _ مسألة : (ثم لا يزال يكبر في دبر كل صلاة
197 - 097	مكتوبة صلاها في جماعة)
	فصل: والمسافرون كالمقيمين فيما ذكرنا
197 , 797	وكذلك النساء يكبرن في الجماعة.
	فصل : والمسبوق ببعض الصلاة يكبر إذا
797	فرغ من قضاء ما فاته .
	فصل: وإذا فاتته صلاة من أيـام
	التشريق فقضاها فيها فحكمها
797	حكم المؤداة فى التكبير .
797 , 797	فصل: ويكبر مستقبل القبلة.
	فصل : قال القاضي : ظاهر كلام أحمد
798	أنه يكبر عقيب صلاة العيد .
	فصل: ويشرع التكبير في غير أدبار
795 C 79T	الصلمات

فصل: قال أحمد ، ولا بأس أن يقول الرجل للرجل يوم العيد: تقبل الله منا ومنك . 397 , 097 فصل: قال القاضي: ولا بأس بالتعريف عشية عرفة بالأمصار. 790 كتاب صلاة الخوف ٣١٤ – مسألة : (وصلاة الخوف إذا كان بإزاء العدو وهو فی سفر صلی بطائفة رکعة ...) ۲۹۸ – ۳۰۶ فصل: وإن صلى بهم كمذهب أبي حنيفة جاز . 4.4 فصل: ولا تجب التسوية بين الطائفتين. ٣٠٣ فصل: فإن صلوا الجمعة صلاة الخوف جاز . 4.5 . 4.4 فصل: والطائفة الأولى في حكم الائتمام قبل مفارقة الإمام ... 4.5 ٣١٥ ــ مسألة : (وإن خاف وهو مقم صلى بكل طائفة رکعتین ...) T.9 - T. E فصل: واختلفت الرواية فيما يقضيه المسبوق ... T. Y . T. 7 فصل: واختلفت الرواية في موضع الجلسة والتشهد الأول في حق من أدرك ركعة من المغرب أو الرباعية . . . ٣٠٧ ، ٣٠٨ فصل : إذا فرقهم في الرباعية فرقتين فصلى بالأولى ثلاث ركعات ... ٣٠٨ ، ٣٠٩

```
٣١٦ ــ مسألة : ( وإن كانت الصلاة مغربا ، صلى
                     بالطائفة الأولى ركعتين ...)
717 - T.9
               فصل: ويستحب أن يحمل السلاح في
                            صلاة الخوف.
711 . 71.
               فصل: ويجوز أن يصلى صلاة الخوف على
كل صفة صلاها رسول الله علية. ٢١٦ - ٣١٦
              فصل : الوجه الرابع أن يصلي بكل طائفة
                    صلاة منفردة ويسلم بها .
       717
               فصل: الوجه الخامس أن يصلى بالطائفة
               الأولى ركعتين ولا يسلم ثم تسلم
                                الطائفة ...
712 , 717
               فصل: الوجه السادس أن يصلي بكل
                            طائفة ركعة ...
717 - 712
               فصل: ومتى صلى بهم صلاة الخوف من
       غير خوف فصلاته وصلاتهم فاسدة . ٣١٦
              ٣١٧ ــ مسألة : ﴿ وَإِذَا كَانَ الْحُوفُ شَدِيدًا وَهُمْ فَي حَالَ
المسايفة صلوا رجالا وركبانا ...) ٣١٦ - ٣٢٠
               فصل: والعاصي بهربه ... ليس له أن
                       يصلي صلاة الخوف.
       719
              فصل: قال أصحابنا: يجوز أن يصلوا في
                حال شدة الخوف جماعة ...
       719
               فصل: وإذا صلوا صلاة الخوف ظنا منهم
               أن ثم عدوا فبان أنه لا عدو ثم ...
```

فعليهم الإعادة . فعليهم الإعادة . ٣١٩ ، ٣١٠ عسألة : (ومن أمن وهو في الصلاة أتمها صلاة

آمن ...)

باب صلاة الكسوف

٣١٩ ــ مسألة : ﴿ وَإِذَا حَسَفَتَ الشَّمَسُ أَوَ القَمْرُ فَرَعَ

الناس إلى الصلاة إن أحبوا جماعة

وإن أحبوا فرادى) ۲۲۰ – ۳۲۳

• ٣٢ ـ مسألة : (يقرأ في الأولى بأم الكتاب وسورة

طویلة ...) ۳۲۳ – ۳۳۳

فصل: ومهما قرأ به جاز سواء كانت

القراءة طويلة أو قصيرة . ٣٢٨

فصل : ولم يبلغنا عن أحمد رحمه الله أن لها

خطبة .

فصل: ويستحب ذكر الله تعالى والدعاء

والتكبير والاستغفار ... ٣٢٨ ، ٣٢٩

فصل: ومقتضى مذهب أحمد أنه يجوز أن

يصلى صلاة الكسوف على كل

صفة رويت عن النبي عَلِيَّة . ٣٣٠ ، ٣٢٩

فصل: وصلاة الكسوف سنة مؤكدة ٢٣٠، ٣٣٠

فصل: وإذا اجتمع صلاتان ... بدأ

بأخوفهما فوتا. ٣٣١

فصل: إذا أدرك المأموم الإمام فى الركوع الثانى احتمل أن تفوته الركعة . ٣٣٢ الثانى احتمل أن تفوته الركعة . ٣٣١ – مسألة : (وإذا كان الكسوف فى غير وقت الصلاة جعل مكان الصلاة ...)

تسبيحا ...) نصل الزلزلة فصل : قال أصحابنا يصلى للزلزلة كصلاة الكسوف . ٣٣٣ ، ٣٣٢

باب صلاة الاستسقاء

٣٢٢ ــ مسألة : ﴿ وَإِذَا أَجَدَبُتُ الأَرْضُ وَاحْتَبُسُ الْقَطْرُ

خرجوا مع الإمام ...) ٣٣٤ ، ٣٣٥

۳۲۳ – مسألة : (فيصلي بهم ركعتين) ۳۲۳ – ۳۳۸

فصل: ولا يسن لها أذان ولا إقامة . ٣٣٧

فصل: وليس لصلاة الاستسقاء وقت

معين إلا أنها لا تفعل في وقت

النهي . ۳۳۷ ، ۳۳۷

٣٣٩ ، ٣٣٨ مسألة : (ثم يخطب ويستقبل القبلة)

٣٢٥ ـ مسألة : ﴿ ويستقبل القبلة ويحول رداءه فيجعل

اليمين يسارا واليسار يمينا ويفعل

الناس كذلك) ٣٤٢ – ٣٣٩

فصل: ويستحب رفع الأيدى في دعاء

الاستسقاء . الاستسقاء .

```
٣٢٦ - مسألة: ( ويدعو ويدعون ويكثرون في دعائهم
                                   الاستغفار
TEV - TEY
               فصل: وهل من شرط هذه الصلاة إذن
                    الإمام ؟ على روايتين ...
        727
               فصل: ويستحب أن يستسقى بمن ظهر
                                 صلاحه.
727 , 727
               ٣٢٧ ــ مسألة : ( فإن سقوا وإلا عادوا في اليوم الثاني
                                    والثالث)
719 - TEV
               فصل: وإن تأهبوا للخروج فسقوا قبل
                      خروجهم لم يخرجوا ...
       TEV
               فصل: ويستحب أن يقف في أول المطر
       ويخرج رحله ليصيبه المطر . ٣٤٨
               فصل: ويستحب أن يستسقوا عقيب
              صلواتهم ويوم الجمعة يدعو الإمام
                       على المنبر ويؤمن الناس.
719, 71
              فصل: وإذا كثر المطر أو مياه العيون
       بحيث يضرهم دعوا الله أن يخففه ... ٣٤٩
               ٣٢٨ ــ مسألة : ﴿ وَإِنْ خُرْجَ مَعْهُمُ أَهُلُ الذَّمَةُ لَمْ يُمْنَعُوا
               وأمروا أن يكونوا منفردين عن
                                   المسلمين)
40. 6 459
                 باب الحكم في من ترك الصلاة
               ٣٢٩ ــ مسألة : ﴿ وَمِن تَرِكُ الصَّلَاةُ وَهُو بَالَغُ عَاقَلَ ...
                               دعى إليها ...)
T09 - T01
               فصل: ومن ترك شرطا مجمعا على صحته
```

أو ركنا كالطهارة والركوع والسجود فهو كتاركها . ٣٥٩

كتاب الجنائز

فصل: ويستحب عيادة المريض. 177 , 777 فصل: ويستحب أن يلي المريض أرفق أهله به ... **777** - 377 • ٣٣ – مسألة : (وإذا تيقن الموت وجه إلى القبلة ...) ٣٦٨ – ٣٦٨ فصل: ويستحب المسارعة إلى تجهيزه إذا تيقن موته . 777 , 777 فصل: ويسارع في قضاء دينه . ۷۲۲ ، ۸۲۳ فصل: ويستحب خلع ثياب الميت. ٣٦٨ ٣٣١ - مسألة : (فإذا أخذ في غسله ستر من سرته إلى رکبته) **TY.** - **TIA** فصل: قال أبو داود: قلت لأحمد: الصبي يستركا يستر الكبير ... قال . . . ليست عورته بعورة 24. ٣٣٢ – مسألة : (والاستحباب أن لا يغسّل تحت السماء ...) **TYY** - **TY**. فصل: وينبغي للغاسل ولمن حضر إذا رأى من الميت شيئا مما ذكرناه ... أن يستره . 777 , 777

```
٣٣٣ - مسألة : ( وتلين مفاصله إن سهلت عليه وإلا
       277
                                        ترکها
               ٣٣٤ ـ مسألة : ﴿ ويلف على يده خرقة فينقى ما به من
نجاسة ويعصر بطنه عصرًا رفيقا ) ٣٧٣ ، ٣٧٣
               ٣٣٥ ـ مسألة : ( ويوضئه وضوءه للصلاة ولا يدخل
               الماء في فيه ولا في أنفه وإن كان
                        فيهما أذى أزاله بخرقة
       277
               ٣٣٦ - مسألة : ( ويصب عليه الماء فيبدأ بميامنه ويقلبه
على جنبيه ليعم الماء سائر جسمه ) ٣٧٥ ، ٣٧٤
               ٣٣٧ - مسألة : ( ويكون في كل المياه شيء من السدر
               ويضرب السدر فيغسل برغوته رأسه
                                       ولحيته
TYY - TY0
               فصل: فإن لم يجد السدر غسله بما يقوم
                                    مقامه .
       277
                ۳۳۸ ــ مسألة : ﴿ ويستعمل في كل أموره الرفق به ﴾
       277
                ٣٣٩ ــ مسألة : ﴿ وَالْمَاءُ الْحَارِ وَالْأَشْنِـــانَ وَالْحَلَالَ
                        يستعمل إن احتيج إليه)
       444
               • ٣٤ - مسألة : ( ويغسل الثالثة بماء فيه كافور وسدر
                  ولا یکون فیه سدر صحاح )
\Upsilon \Lambda \cdot - \Upsilon V \Lambda
               ٣٤١ ــ مسألة : ﴿ فَإِنْ خُرْجِ مَنْهُ شَيْءَ غَسْلُهُ إِلَى خُمْسُ
                           فإن زاد فإلى سبع )
       ٣٨.
               فصل: وإن خرجت منه نجاسة من غير
               السبيلين فقال أحمد ... الدم
```

أسهل من الحدث . ٣٨. ٣٤٢ ـ مسألة: (فإن زاد حشاه بالقطن فإن لم يستمسك فبالطين الحر) 127 2 727 فصل: والحائض والجنب إذا ماتا كغيرهما 471 في الغسل . فصل: والواجب في غسل الميت النية والتسمية في إحدى الروايتين ... ٣٨١ ، ٣٨١ ٣٤٣ _ مسألة : (وينشفه بثوب ويجمر أكفانه) 717 ٣٤٤ ــ مسألة : (ويكفن في ثلاثة أثواب بيض يدرج فيها إدراجا ويجعل الحنوط فيما بينها) ٣٨٦ – ٣٨٦ فصل: والمستحب أن يؤخذ أحسن اللفائف وأوسعها فيبسط أولا . ٣٨٥ ، ٣٨٥ فصل : وتكره الزيادة على ثلاثة أثواب في الكفرر. ٥٨٦ ، ٢٨٦ ٣٤٥ ــ مسألة : ﴿ وَإِنْ كَفَنَ فِي قَمِيصِ وَمُثَوْرُ وَلَفَافَةُ ا جعل المئزر مما يلي جلده ولم يزر عليه range = rangeالقميص فصل: قال أبو داود: قلت لأحمد: يتخذ الرجل كفنه فيصلى فيه أياما ... فرآه حسنا . ٣٨٦ فصل: ويجوز التكفين في ثوبين. فصل: قال أحمد: يكفن الصبي في خرقة و إن كفن في ثلاثة فلا بأس. ٣٨٧

```
فصل: فإن لم يجد الرجل ثوبا يستر جميعه
               ستر رأسه وجعل على رجليه
                          حشيشا أو ورقا .
TAA ( TAV
                ٣٤٦ ــ مسألة : ﴿ وَيَجْعَلُ الذَّرْيَرَةُ فَي مَفَاصِلُهُ وَيَجْعَلُ
                الطيب في مواضع السجود
                           والمغابن ... )
717 2 PAT
                        ٣٤٧ ــ مسألة : ( ولا يجعل في عينيه كافورا )
       474
                ٣٤٨ ــ مسألة : ﴿ وَإِنْ خَرْجَ مَنْهُ شَيْءً يُسْيَرُ بَعْدُ وَضَعْهُ
                 فى أكفانه لم يعد إلى الغسل وحمل)
٣9. , ٣٨9
٣٤٩ ـ مسألة : ( وإن أحب أهله أن يروه لم يمنعوا ) ٣٩١ ، ٣٩٠
• ٣٥ ـ مسألة : ( والمرأة تكفن في خمسة أثواب ... ) ٣٩٣ ـ ٣٩٣
                فصل: ... في كم تكفن الجارية إذا لم
                تبلغ ؟ قال في لفافتين وقميص لا
                                 خمار فيه .
        494
                فصل : قال أحمد : لا يعجبني أن تكفن
                        في شيء من الحويو .
        494
                ٣٥١ ــ مسألة : ﴿ ويضفر شعرها ثلاثة قرون ويسدل من
                                       خلفها
798, 797
                          ٣٥٢ ـ مسألة : ﴿ وَالْمُشَّى بِالْجِنَازَةِ الْإِسْرَاعِ ﴾
79V - 79E
                          فصل: واتباع الجنائز سنة.
797 , 790
                فصل: ويستحب لمتبع الجنازة أن يكون
                                متخشعا ...
. T97 , T97
                            ٣٥٣ ــ مسألة: ﴿ وَالْمُشِّي أَمَامُهَا أَفْصَلَ ﴾
1.7 - T9V
```

466	فصل : ويكره الركوب في اتباع الجنائز .
٤	فصل : ويكره رفع الصوت عند الجنازة .
	فصل: ومس الجنازة بالأيدى والأكام
٤٠٠	والمناديل محدث مكروه .
£ + 1 6 - £ + +	فصل : ويكره اتباع الميت بنار .
1.3 , 7.3	فصل : ويكره اتباع النساء الجنائز .
	فصل : فإن كان مع الجنازة منكر يراه أو
	يسمعه فإن قدر أزاله ، وإن
٤٠٢	لم يقدر ففيهوجهان
	٣٥٤ ـ مسألة : ﴿ وَالْتَرْبِيعِ أَنْ يُوضِعُ عَلَى الْكَتَفَ الْجَنَي
	إلى الرجل ثم الكتف اليسرى إلى.
۲۰۶ – ۵۰۶	الرجل)
	فصل: إذا مرت به جنازة لم يستحب له
٤٠٤،٤٠٣	القيام لها .
	فصل : ومن يتبع الجنازة استحب له أن لا
٤٠٥، ٤٠٤	يجلس حتى توضع .
	٣٥٥ – مسألة : (وأحق الناس بالصلاة عليه من أوصى
٤٠٦، ٤٠٥	له أن يصلي عليه)
	فصل : فإن كان الوصى فاسقا أو مبتدعا
٤٠٦	لم تقبل الوصية .
٤٠٧	٣٥٦ _ مسألة : (ثم الأمير)
٤٠٧	فصل : والأمير هاهنا الإمام .
	٣٥٧ _ مسألة : (ثم الأب وإن علا ثم الابن وإن سفل ثم

٤١٠ - ٤٠٧	أقرب العصبة)
	فصل : وإن اجتمع زوج المرأة وعصبتها
٤٠٨	فظاهر كلام الخرق تقديم العصبات.
	فصل : فإن اجتمع أخ من الأبوين وأخ من
	أب ففي تقديم الأخ من الأبوين أو
٤٠٩ ، ٤٠٨	التسوية وجهان
	فصل : فإن استوى وليان في درجة واحدة
	فأولاهما أحقهما بالإمامة في
٤٠٩	المكتوبات .
٤٠٩	فصل : ومن قدمه الولى فهو بمنزلته .
٤١٠، ٤٠٩	فصل : والحر البعيد أولى من العبد .
	فصل : فإن اجتمع جنائز قدم أولاهم
٤١٠	بالإمامة في الفرائض .
113-713	٣٥٨ ــ مسألة : ﴿ والصلاة عليه يكبر ويقرأ الحمد ﴾
	فصل: ويسرّ القراءة والدعاء في صلاة
217	الجنازة .
	٣٥٩ ــ مسألة : ﴿ وَيَكْبُرُ الثَّانِيةَ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِي عَلِيْكُمُ
213,713	كما يصلى عليه في التشهد)
	 ٣٦٠ ــ مسألة : (ويكبر الثالثة ويدعو لنفسه ولوالديه
713 - 513	وللمسلمين ويدعو للميت)
	فصل : زاد أبو الخطاب اللهم جئناك
213,013	شفعاء له
	فما نیقاد کا امنا کا اما

```
يقوله لمن لم يعلم منه شرا .
217 6 210
              فصل: وإن كان الميت طفلا جعل مكان
              الاستغفار له: اللهم اجعله فرطا
                               لوالديه ...
       217
                     ٣٦١ ـ مسألة : ﴿ وَيَكُبُّرُ الرَّابِعَةُ وَيَقَّفُ قَلْيَلًا ﴾
£17 , £17
                     ٣٦٢ ــ مسألة : ( ويرفع يديه في كل تكبيرة )
٤١٨ ، ٤١٧
٣٦٣ ــ مسألة : ﴿ ويسلم تسليمة واحدة عن يمينه ﴾ ٤١٨ ــ ٤٢٣
              فصل: وروى عن مجاهد أنه قال: إذا
              صلیت فلا تبرح مصلاك حتى
                                  ترفع .
       219
              فصل: والواجب في صلاة الجنازة
                                 النمة ...
       ٤٢.
              فصل: ويستحب أن يصف في الصلاة
                على الجنائز ثلاثة صفوف .
271 6 27 .
              فصل: ويستحب تسوية الصف في
                       الصلاة على الجنازة .
       173
             فصل: ولا بأس بالصلاة على الميت في
                المسجد إذا لم يخف تلويثه .
173 - 773
              فصل: فأما الصلاة على الجنازة في المقبرة
                  فعن أحمد فيها روايتان ...
       274
             ٣٦٤ ـ مسألة : ( ومن فاته شيء من التكبير قضاه
              متتابعاً ، فإن سلم مع الإمام ولم
                            يقض فلا بأس
273 - 274
```

فصل: وإذا أدرك الإمام فيما بين تكبيرتين فعن أحمد ينتظر الإمام حتى يكبر معه . 240 ٣٦٥ ـ مسألة : (ويدخل قبره من عند رجليه إن كان أسهل عليهم) 271 - 270 فصل: يعمق القبر إلى الصدر، الرجل والمرأة في ذلك سواء . 277 6 277 فصل: والسنة أن يلحد قبر المت ETY فصل: روى عن أحمد أنه حضر جنازة فلما ألقى عليها التراب قام إلى القبر فحثى عليه ثلاث حثيات ثم رجع إلى مكانه . 24. (249 فصل: ويقول حين يضعه في قبره ما روى اين عمر ... 24. فصل: إذا مات في سفينة في البحر ... ينتظر به إن كانوا يرجون أن يجدوا له موضعا يدفنونه فيه . 173 ٣٦٦ ــ مسألة : ﴿ وَالْمُرَاةُ يَخْمُو قَبُرُهَا بِنُوبٍ ﴾ 173 , 773 ٣٦٧ ـ مسألة : ﴿ وَيَدْخُلُهَا مُحْرِمُهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنَّ فَالنَّسَاءُ فإن لم يكن فالمشايخ) 273 - 373 فصل: فأما الرجل فأولى الناس بدفنه أولاهم بالصلاة عليه من أقاربه. ٤٣٣ ٣٦٨ - مسألة : (ولا يشق الكفن في القبر وتحل العقد) ٤٣٤ ٣٦٩ ــ مسألة : ﴿ وَلَا يَدْخُلُ الْقَبْرُ آجُوا وَلَا خَشْبًا وَلَا شيئا مسته النار) 222 - 270 فصل: وإذا فرغ من اللحد أهال عليه

277 6 270	التراب .
	فصل : ولا بأس بتعليم القبر بحجر أو
577	خشبة .
٤٣٧	فصل: وتسنيم القبر أفضل من تسطيحه.
	فصل: وسئل أحمد عن الوقوف على القبر
	بعد ما يدفن يدعى للميت ،
٤٣٧	قال : لا بأس .
	فصل : فأما التلقين بعد الدفن فلم أجد
٤٣٨ ، ٤٣٧	فيه عن أحمد شيئا .
	فصل: سئل أحمد عن تطيين القبور
٤٣٩	فقال: أرجوأن لايكون به بأس.
	فصل: ويكره البناء على القبر وتجصيصه
889	والكتابة عليه .
	فصل : ويكره الجلوس على القبر والاتكاء
٤٤.	عليه
	فصل: ولا يجوز اتخاذ السرج على
111611	القبور .
	فصل : والدفن في مقابر المسلمين أعجب
٤٤١	إلى أبي عبدالله من الدفن في البيوت .
	فصل: ويستحب الدفن في المقبرة التي
2 2 7	يكثر فيها الصالحون والشهداء.
. 884	فصل : وجمع الأقارب في الدفن حسن .
	فصا: وستحب دفن الشهيد حيث

233, 733	قتل .	
	فصل : وإذا تنازع اثنان من الورثة فقال	
	أحدهما: يدفن في المقبرة	
254	المسبلة	
	فصل: إذا تشاح اثنان في الدفن في المقبرة	
884	المسبلة قدم أسبقهما	
	فصل : وإن تيقن أن الميت قد بلي وصار	
222,224	رميما جاز نبش قبره ودفن غيره فيه .	
	ر ومن فاتته الصلاة عليه صلى على	: ۳۷۰ مسألة
£ £ Y — £ £ £	القبر)	
	فصل: ومن صلى مرة فلا يسن له إعادة	
110	الصلاة عليها .	
	فصل: ويصلي على القبر وتعاد الصلاة	
117, 110	عليه قبل الدفن جماعة وفرادي .	
	فصل : وتجوز الصلاة على الغائب في بلد	
٤٤٦	آخر بالنية .	
	فصل : فإن كان الميت في أحد جانبي	
	البلد لم يصل عليه من في الجانب	
£\$\$, ¥\$7	الآخر .	
٤٤٧	فصل: وتتوقف الصلاة على الغائب بشهر .	
133 - 703	(وإن كبر الإمام خمسا كبر بتكبيره)	٣٧١ _ مسألة :
٤٥.	فصل : والأفضل أن لا يزيد على أربع .	
	فما : قال أحد : . كم عا الجنانة	

	فجيئون بأخرى ، يكبر إلى سبع
103, 703	ثم يقطع .
	٣٧٢ ــ مسألة : ﴿ وَالْإِمَامُ يَقُومُ عَنْدُ صَدْرُ الرَّجَلُّ وَوَسَطَّ
103 - 303	المرأة)
	فصل : فإن اجتمع جنائز رجال ونساء
804	فعن أحمد فيه روايتان
003,703	٣٧٣ ــ مسألة : ﴿ وَلَا يُصِلِّي عَلَى القبر بعد شهر ﴾
	٣٧٤ ــ مسألة : ﴿ وَإِذَا تَشَاحَ الْوَرْثَةُ فِي الْكُفُنَ جَعْلَ
	بشلاثين درهما فإن كان موسرا
703 - 403	فبخمسين)
\$ 0 Y	فصل : ويجب كفن الميت .
£04, £0Y	فصل : وكفن المرأة ومؤونة دفنها
	٣٧٥ _ مسألة : (والسقط إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر
٨٥٤ - ٠٢٤	غسل وصلی علیه)
	٣٧٦ ــ مسألة : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَتِبِينَ أَذَكُرُ هُو أَمْ أَنْثَى سَمَى اسْمَا
٠٢٤ — ٢٢٤	يصلح للذكر والأنثى)
£71 ، £7·	٣٧٧ ــ مسألة : ﴿ وتغسل المرأة زوجها ﴾
	٣٧٨ _ مسألة : ﴿ وَإِنْ دَعْتُ الضَّرُورَةُ إِلَى أَنْ يَغْسَلُ
173 — 773	الرجل زوجته فلا بأس)
	فصل: فإن طلق امرأته ثم مات أحدهما
773	في العدة وكان الطلاق رجعيا
	فصل: وحكم أم الولد حكم المرأة فيما
278 278	ذكرنا .

```
فصل: وإن كانت الزوجة ذمية فليس لها
                          غسل زوجها .
       275
             فصل: وليس لغير من ذكرنا من الرجال
                  غسل أحد من النساء ...
272 6 277
              فصل: وللنساء غسل الطفل بغير
                                خلاف .
170 , 171
       فصل: ويصح أن يغسل المحرم الحلال. ٢٦٥
فصل: ولا يصح غسل الكافر للمسلم. 270، 273

    ۳۷۹ – مسألة : ( والشهيد إذا مات في موضعه لم يغسل

                             ولم يصل عليه
£ 7 - £ 7 Y
فصل: فإن كان الشهيد جنبا غسّل ... ٤٧٠ ، ٤٦٩
                        فصل: والبالغ وغيره سواء.
٤٧١ ، ٤٧ ٠
              · ۲۸۰ ـ مسألة : ( ودفن في ثيابه وإن كان عليه شيء من
                    الجلود والسلاح نحي عنه )
       ٤Vì
٣٨١ – مسألة : ﴿ وَإِنْ حَمْلُ وَبِهُ رَمْقَ غُسَلُ وَصَلَّى عَلَيْهُ ﴾ ٤٧٢ – ٤٧٨
              فصل: فإن كان الشهيد عاد عليه
              سلاحه فقتله فهو كالمقتول بأيدى
                                  العدو .
٤٧٤ , ٤٧٣
              فصل: ومن قتل من أهل العدل في المعركة
              فحكمه ... حكم من قتل في
                          معركة المشكين.
2 VO 6 2 V 2
              فصل: فأما من قتل ظلما أو قتل دون
```

	ماله أو دون نفسه أو أهله ففيه
٤٧٦ ، ٤٧٥	روايتان
	فصل: فأما الشهيد بغير قتل
	كالمبطون فإنهم يغسلون
٤٧٧ ، ٤٧٦	ويصلي عليهم .
	فصل : فإن اختلط موتى المسلمين بموتى
	المشركين فلم يميزوا صلى على
٤٧٨ ، ٤٧٧	جميعهم ينوى المسلمين .
	فصل : وإن وجد ميت فلم يعلم أمسلم
٤٧٨	هو أم كافر نظر إلى العلامات .
	٣٨٧ ــ مسألة : ﴿ وَالْحُرْمُ يَغْسُلُ بَمَاءُ وَسُدْرٍ وَلَا يَقْرُبُ
	طيبا ويكفن في ثوبيه ولا يغطى رأسه
٤٨٠ - ٤٧٨	ولا رجلاه)
	٣٨٣ ـ مسألة : (وإن سقط من الميت شيء غسل
٠٨٤ - ٢٨٤	وجعل في أكفانه)
	فصل: فإن لم يوجد إلا بعض الميت
٤٨١ ، ٤٨٠	فالمذهب أنه يغسل ويصلي عليه .
	فصل : وإن وجد الجزء بعد دفن الميت ،
143	غسل
	فصل : والمجدور والمحترق والغريق إذا أمكن
٤٨١	غسله غسل .
	فصل: فإن مات في بئر ذات نفس
113 3 713	فأمكن معالجة البئر لزم ذلك.

	(وإن كان شاربه طويلا أخذ وجعل	۲۸۶ ـ مسألة :
143 - 143	(444	
	فصل: فأما الأظفار إذا طالت ففيها	
٤٨٣	روايتان	
	فصل : فأما الحتان فلا يشرع لأنه إبانة	
٤٨٤	جزء من أعضائه .	
	فصل : وإن جبر عظمه بعظم فجبر ثم	
111	مات لم ينزع إن كان طاهرا .	
	فصل: ومن كان مشنجا أو به حدب أو	
	نحو ذلك فأمكن تمديده بالتليين	
٤٨٤	والماء الحار فعل ذلك	
	فصل : ويستحب أن يترك فوق سرير	
	المرأة شيء من الخشب أو	
٤٨٤	الجريد .	
٤٨٧ - ٤٨٥	(ويستحب تعزية أهل الميت)	٣٨٥ _ مسألة :
140	فصل: ويستحب تعزية جميع أهل المصيبة.	
و٨٤ ، ٢٨٥	فصل : ولا نعلم في التعزية شيئا محدودا.	
	فصل: وتوقف أحمد رحمه الله عن تعزية	
143 , 443	أهل الذمة .	
	فصل : قال أبو الخطاب : يكره الجلوس	
£AY	للتعزية .	4
	(والبكاء غير مكروه إذا لم يكن معه	٣٨٦ _ مسألة :
197 - 184	ندب ولا نياحة)	
	فصل: وأما الندب فهم تعداد محاسن	

الميت ... 297 - 219 فصل: وقد صح عن النبي عَلَيْكُ أنه قال : إن الميت يعذب في قبره بما يناح عليه . 290- 297 فصل: وينبغى للمصاب أن يستعين بالله تعالى ويتعزى بعزائه ... 297 (290 ٣٨٧ ـ مسألة : (ولا بأس أن يصلح لأهل الميت طعاما ...) 297 . 297 ٣٨٨ ــ مسألة : ﴿ وَالْمُرَاةُ إِذَا مَاتِتَ وَفَى بَطَّنِهَا وَلَدْ يُتَحَرِّكُ فلا يشق بطنها ويسطو عليه القوابل 0.1 - 294 فيخرجنه) . فصل: وإن بلع الميت مالًا ... فإن كان له لم يشق بطنه ... £99 (£9A فصل: وإن وقع في القبر ما له قيمة نبش وأخرج . 299 فصل: وإن دفن من غير غسل أو إلى غير القبلة نبش وغسل. 0 . . فصل: وإن دفن قبل الصلاة فروى عن أحمد أنه ينبش ويصلي عليه . ٥.. فصل: وإن دفن بغير كفن ففيه 0.1 . 0 . . وجهان ... ٣٨٩ ــ مسألة : ﴿ وَإِذَا حَضَرَتَ الْجِنَازَةُ وَصَلَاةً الْفَجَرِ بدئ بالجنازة ...) . 0.8-0.1

	فصل: قال أحمد تكره الصلاة يعني على
0.7 . 0.7	الميت في ثلاثة أوقات
	فصل: فأما الدفن ليلا فقال أحمد ما
0.2.0.4	بأس بذلك .
	 ٣٩ - مسألة : (ولا يصلى الإمام على الغال من الغنيمة
0.9 - 0.2	ولا على من قتل نفسه)
	فصل: قال أحمد لا أشهد الجهمية ولا
7.0, 7.0	الرافضة
۰۰۸، ۰۰۷	فصل: ولا يصلي على أطفال المشركين.
	فصل: ويصلى على سائر المسلمين من
۸،۰، ۴،۰	أهل الكبائر .
	٣٩١ ــ مسألة : ﴿ وَإِذَا حَضَرَتَ جَنَازَةً رَجُلُ وَامْـرَأَةً
	وصبى جعل الرجل مما يلي الإمام
017 - 0.9	والمرأة خلفه والصبى خلفهما)
	فصل : ولا خلاف في تقديم الخنثي على
011	المرأة
	فصل : فإن كانوا نوعا واحدا قدم إلى الإمام
017,011	أفضلهم .
	فصل : ولا خلاف بين أهل العلم في
	جواز الصلاة على الجنائز دفعة
017	واحدة
	٣٩٢ ــ مسألة : ﴿ وَإِنْ دَفَنُوا فِي قَبْرِ يَكُونُ الرَّجَلِ مُمَا يَلِّي
	القبلة والمأة خلفه والصيب

خلفهما ...) . 014 . 014 فصل: ولا يدفن اثنان في قبر واحد إلا لضرورة . 014 ٣٩٣ ـ مسألة : ﴿ وَإِذَا مَاتِتَ نَصَرَانِيةً وَهَى حَامَلُ مِّنَ مسلم دفنت بين مقبرة المسلمين ومقبرة النصارى) 018 ٣٩٤ ـ مسألة : ﴿ وَيَخْلَعُ النَّعَالُ إِذَا دَخُلُ الْمُقَابِرِ ﴾ 310-710 فصل: ويكره المشي على القبور. 017,010 فصل: ويكره الجلوس عليها والاتكاء علما. 017 ٣٩٥ – مسألة : (ولا بأس أن يزور الرجل المقابر) 017 - 014 فصل: وإذا مر بالقبور أو زارها استحب أن يقول ... السلام عليكم أهل الديار ... 011 6014 فصل: قال ولا بأس بالقراءة عند القبر. 110, 110 فصل: وأى قربة فعلها وجعل ثوابها للميت المسلم نفعه ذلك . 017 - 019 ٣٩٦ - مسألة: (وتكره للنساء) 070 - 075 فصل: ويكره النعى وهو أن يبعث مناديا ينادى في الناس ... 370 , 076 آخر الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع ، وأوله : كتاب الزكاة والحمدُ لله حَقَّ حَمْده